

باب من الوصايا في اجازة الوارث وصيته المورث في مرضه ١	باب من الوصايا التي يجب للموصي له فيها قيمة العبد ولا يجب ٨	باب بيع الوصى وامين القاضى ١١	باب الوصايا التي يكون بعضها رجوعا والوصية وبعضها غير رجوع ١٢
باب يجوز للوصي ان يفعل اذا اذن له الوصى في التجار وما لا يجوز ١٦	كتاب المكاتب باب في الكفاية والوصية في ذلك ١٩	باب من الكتابة ٢٨	كتاب الشفعة باب تسليم الشفعة ٣٨
باب ما يكون الحرف خصما غا فاقامة البينة على الشفعة ٤١	باب بيع الشفيع بعض داره ٤٥	باب من الشفعة في المضاربة ٤٧	باب من الشفعة في الصلح ٥٠
كتاب الوكالة باب الوكالة ٥٥	باب ما يجوز من البراءة في الدين وما لا يجوز بالوكالة ٦٤	باب الوكالة في تسويع ما يضمن وما لا يضمن في خصما وما لا يكون ٦٦	باب الوكالة في تسويع باب في الوكالة ما يكون في خصما وما لا يكون ٧٨
باب في الوكالة في البيع الذي يامر الوكيل ان يرتد من عنده ٨١	باب في الوكالة بالبيع فيها على امر في المصلحة عن الثمن او لا يبراء ٨٣	باب في الوكالة في الشرى ٨٥	باب الوكالة والوصى في البيع ما يصدق فيه الوصى والوكيل وامين القاضى وما لا يصدق ٩١

باب ضمان الوكيل في البيع ونقد الثمن بغير ضمان ٩٥	باب الرجل يامر الرجل ان يشتري له شيئا فيخذله عيبا فيامر الامر بالرد فيرضى به ١٠٣	باب ما يكون وكالة في الطلاق وما لا يكون ١٠٧	كتاب الحوالة وكفالة باب من الحوالة ١٠٨
باب الكفالة في الصرف ١٢١	كتاب الصلح باب في الصلح والغرور في ذلك ١٢٧	باب في الصلح في المساحة التي لا يدري والبيع فيها ١٣٤	كتاب الاحارة باب من الاحارة ١٣٦
باب من الاحارة ايضا ١٤٠	باب في الاحارة والاختلاف بين الشئيين ١٤٢	باب في الاحارة والشرى الذي يصدق صاحبها بالفصل ١٤٦	كتاب المضاربة باب المضاربة التي يزيد فيها المضارب من عند ١٥١
باب زكاة المضارب ١٥٢	باب من المكاتب المضارب ١٥٥	باب من السلم في الرطب ١٦٠	باب من الذر اهرم التي خلطها الصفر ١٦٢
باب من الضمان ١٦٧	باب في الصلح والكفالة في المكيل والموزون على اقل منه ١٦٩	باب من المال الذي يكون والذي لا يكون ١٧١	باب ما يكون الرجل خصما عن عبده وما لا يكون ١٧٤

الجزء الرابع من التحرير شرح الجامع الكبير

للخصيري رحمه الله بوجته واسئلته

فسبح حنته محمد خير برته

والله وحده عترة

والله وحده

وحده

ع

ملكه بفضل الله تعالى
عنه

اسم في كتابه
بالحمد لله

من كتب الله محمد الطاهر
شرفه ورزقه نعم اوس
الله الباري



٥١٧

T. C.

MILL' 20 20 20 20

EAGLE

MUSEUM

404/4

كتاب الجنائيات	باب الجنائيات	باب الجنائيات ايضا	باب جنائيات المكاتب
١٨٥	٢٠٤	٢١٤	٢١٦
باب عتق احد عبدين الذي يكون الجنابة منها او فرجها قبل العتق او بعد	باب عتق احد عبدين الذي يكون الجنابة منها او فرجها قبل العتق او بعد	باب عتق احد عبدين الذي يكون الجنابة منها او فرجها قبل العتق او بعد	باب عتق احد عبدين الذي يكون الجنابة منها او فرجها قبل العتق او بعد
٢١٩	٢٢٢	٢٢٦	٢٢٨
باب الاختلاف في الغصب مما يدعى صاحب العبد ويخالفه فيه الغاصب	باب الاختلاف في الغصب مما يدعى صاحب العبد ويخالفه فيه الغاصب	باب الاختلاف في الغصب مما يدعى صاحب العبد ويخالفه فيه الغاصب	باب الاختلاف في الغصب مما يدعى صاحب العبد ويخالفه فيه الغاصب
٢٤٠	٢٤١	٢٤٢	٢٤٣
باب في القضا الذي يكون للوارث اكذبا بالشهود والذي لا يكون	باب في القضا الذي يكون للوارث اكذبا بالشهود والذي لا يكون	باب في القضا الذي يكون للوارث اكذبا بالشهود والذي لا يكون	باب في القضا الذي يكون للوارث اكذبا بالشهود والذي لا يكون
٢٤٤	٢٤٩	٢٥٢	٢٥٦
باب ما لا يجوز البراءة عن الدين وما لا يجوز بالوكالة	باب ما لا يجوز البراءة عن الدين وما لا يجوز بالوكالة	باب ما لا يجوز البراءة عن الدين وما لا يجوز بالوكالة	باب ما لا يجوز البراءة عن الدين وما لا يجوز بالوكالة
٢٥٧	٢٥٧	٢٦٢	٢٤٤
			٢٤٤

الفهرست

بسم الله الرحمن الرحيم : اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا
باب من الوصايا في اجازة الوارث وصية المورث في وصية

اصل الباب ان الحقوق اذا اجتمعت في التركة لله تعالى ونعني به الوصية بحقوق الله تعالى لان حقوق الله تعالى هي الزكاة والحج يسقط بالموت عندنا اول العباد يقدم الاقوى فالاقوى ان ضاقت التركة عن الوفا بها عند الاجازة والثلث عند عدم الاجازة لان للاقوى منزلة على الاضعف فيبدأ به الا ان ياتي على المال او على الثلث وبطل الادى وان استوت في القوة يقسم بين اصحاب الحقوق بالحصص لا يلهى به للبحر فيحتاج الى معرفة الاقوى فنقول الحق الموقع والمعلق بنفس الموت اقوى فيقدم على الكل لقول ابن عمر رضي الله عنهما اذا اجتمعت الوصايا وفيها عتق بديا بالعتق وهذا لان الحق المحجز والمعلق بالموت اقوى لانه لا يقبل الفسخ وغيره من الوصايا قبل الا ان عندنا حنفية رحمه الله ان كانت المحابة قبل العتق وضائق الثلث عليها بدى بالمحابة وان كان العتق قبلها يستويان وعندنا العتق اقوى فيبدأ به وقال بعض اصحابنا رحمه الله تسمية العتق المحجز والمحابة وصية تجوز لان الوصية اسم لما اوجبه الموصي في ماله متطوعا بها مضافا الى موته في صحته او في مرضه امام تبرع به في مرضه حله حكم الوصايا في الاعتبار من الثلث اما ان يكون وصية فلا ولهذا ان الهبة في الموضوع احكم الوصية في الاعتبار وليست بوصية حقيقة حتى تستر بقصد وبطل بالشروع عطفها ان العتق يلحقه الفسخ والمحابة يلحقها الفسخ فكان العتق اولي ومقدم او متاخر ولان حنفية رحمه الله ان العتق والمحابة كل واحد منهما ساوي الاخر من حيث انه لا يلحقه الفسخ من جهة الوصية والمحابة منزلة وهو ان استحقاقها يتعلق بعقد المعاوضة واذا تقدم العتق فقد ساوى المحابة في الثبوت وله منزلة التقدم لان الانسان يقدم ما هو الاهم عنده والمحابات منزلة وهي علق استحقاقها بعقد المعاوضة فاستويا واذا تقدمت المحابة فلها منزلة التقدم والتعلق بعقد المعاوضة والتعلق مرتبة واحدة وهي تعلق الفسخ وقده ساوته المحابة في هذه المرتبة فان الفسخ لا يلحقها من جهة الموصي فقد المحابة وما قال ان العتق لا يلحقه الفسخ لا يصح لان تعلق المحابة بعقد مستحق يقدم على تعذر الفسخ الاتري ان الذي يقدم على الحق وان كان يفسخ الا انه لما تعلق بعقد يقتضي الاستحقاق فلم يعل العتق وهذا لان المحابة ليس بشرع محض ولهذا اجر على التسليم ويخري فيه الحسن والمطالبة ويتعلق به حق الشفيع ويصح من لا يصح منه السرع في السير والاجماع وفي الفاحس عند ان حنفية رحمه الله والسبق مما يقع به الترجيح في الوصايا الاتري ان الوصايا لو كانت كلها لله تعالى يبدأ بما يدر به الميت لما ندر فخذها المحابة وسائر الوصايا سواها لانها تخرج كغيرها فاعلى اصل حنفية رحمه الله اذا عتق ثمر حيا لم اعنق قسم الثلث بين الحق الاول والمحابة نصفين ثم ما اصاب العتق قسمه بينه وبين الثاني لتساويهما ومجانتهما ولو حيا ثم اعنق ثمر حيا قسم الثلث بين المحايين نصفين لتساويهما في الجهة ثم ما اصاب المحابة

الثانية

الثانية قسم بينهما وبين الحق نصفين لان المحابة الاول مقدمة واستوى الحق مع المحابة الثانية وان اجتمعت الوصايا بحقوق الله تعالى فان كانت كلها فراض بدى بما يدر به الميت لانها تساوت في القوة والوجوب ولان ان كانت كلها معللا لان البداهة بدى على زيادة العناية به وقد ثبت وجوب الوصية الاولى قبل ذكر الثانية فلا يتخير ذلك بذكر الثانية لانه لا بد ان ليس في اخر كلامه ما يغير موجب اوله فيقدم ما قدمه اذا كان ضائق الثلث عن جميعها واختلفت الرواية عن ابن موسى رحمه الله في الحج والزكاة فقال في احدي الروايتين من بدى بالحج وان اخذه وقال في رواية يبدى بالزكاة وهو قول محمد رحمه الله وجه الرواية الاولى ان الحج يتعلق بالبدن والمال والزكاة تتعلق بالمال ولا تعلق بالموت بالبدن فان الحج اقوى وجه الرواية الاخرى ان كل من منها منصوص عليه في القرآن الا ان الزكاة تتعلق بها حق الادبي فكانت اقوى ثم ما اوجب الله تعالى ابتداء اولي بالقدم مما اوجبه بناء على وجود سبب من اللطف فقالوا في الحج والزكاة انهما يقدمان على الكفارات لا يحجب الله تعالى ان تبدأ من غير سبب من جهة اللطف وغير بعضهم فقالوا ابتداء بالزكاة والواجبات والكفارة في القتل والظهار والميمين مقدمة على صدقة الفطر لان الكفارات منصوص عليها في القرآن دون صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية لانه امتنع على وجوبها ولذلك على كفارة الفطر في رمضان لان كفارة الفطر بحر الواحد وصدقة الفطر ثبت بالاختيار والاستفاضة والاجماع ثم صدقة الفطر تقدم على النذر لانها واجبة بالحجاب الله تعالى والنذر مقدم على الاضحية لانه لا اختلاف في وجوب النذر وفي وجوب الاضحية اختلاف والاضحية مقدمة على النوافل لانها واجبة عندنا وان كانت كلها سوا الكفارات الثلاث يبدأ بما يدر به الموصي لما قلنا ان الانسا انما يبدأ بما هو الاهم عنده وانما اوجب تنفيذ الوصية لحقه ومرتبة بجانبه وقدم حاجته على حاجته وانما يبدأ بالاقوى وان اخذه لان الترجيح بالبداهة بعد المساوات في القوة ولا مساوات بين الفرض والواجب والعل في القوة ولان الظاهر ان الموصي يقصد تقديم الفرض في الادا وان اخذه في الذكر لان اسقاطه عن ذمته يتبرع عنده من الشرع بما ليس عليه ولان الواجب تحسين الظن به وانه لا يقصد تاخير الواجب وتقدم النفل فدل على ان ذلك وقع سهوا ومقدم الواجب وان اخذه وان اجتمعت الوصية لله تعالى مع الوصية لانسان معبر شئ ضرب بما اوصى به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب مفرضة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة كما اوصى بثلث ما تعلق بالحج والزكاة والكفارة ولزيد قسم على اربعة لان كل جهة غير المحجز فصار كالوصايا بالجماعة معجدين ولا يقال بان المقصود في القرب جهة واحدة فيجب ان يضرب الوصي له بسهم والقرب بسهم لان القول وان كان المقصود من الكل استغفار رضات الله تعالى والقرب اليه لكن كل جهة منها يقصد بها خلاف ما يقصد من الاخرى فصار كما اوصى من الفقر والمساكين وابنا السبيل انه يضرب لكل واحد بسهم فان قيل اذا اوجب تقديم الواجب من الوصايا اوجب تقديم الوصية بالحج على الوصية بالاداء لانها تبرع فدل على ترجيح حق الادبي المعين بقوى هذه الجهة لان الموصي لانه يقول لزوم حق

واحد

الورثة

ج

قبل الوصية فلذلك مساو الواجب لان حق العبد مقدس على حق الله تعالى لحاجة العبد ونظر الله تعالى
لعباده المحتاجين وان كانت الوصايا كلها للعباد كلها يتضاربون في الثلث بالحصص لان عند الله
حنيفة رحمه الله الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب الا في الثلث عند عدم الاجازة الا في المسائل
المستثناة على ما ذكرنا وعندنا يصرف جميع حقه في الثلث وقد ذكرنا هذا من قبل والوصية
بالاعتاق مثل ساير الوصايا لانه تبرع قابل للوجوب وحرف اخر وان اجازة الوصية من الوارث
في مرضه بمنزلة وصية مبتدأة في حق السفيدين من الثلث والجر عليه بما يوجب الحصر عن الوصية
لان فيه ابطال حق الورثة فصار في الضرر مثل وصية الميت الا ترى ان الفصول اذا اوصى ما لم يضر
وسمى الى الموهوب له فاجازة الميراث اعتبر من ثلث ماله كما لو وهبه بنفسه والمخير في الفكاك بمنزلة
الناسخ حتى لو حلف ان لا يتزوج فزوج وصلى امرأته اجازت كما حلف بالقول جنت في يمينه
والمخير للبيع بمنزلة البايع الا انها تفارقها من وجه وهو ان الحلف في الوصية مضاف اليه
وفي اجازة لا يكون مضافا اليه وفي اجازة لا يكون مضافا اليه الا ترى انها تنفذ التصرف وسقيده
التصرف غير ذلك التصرف وهذا لان تصرف المريض صادق ملك نفسه الا ان حق الوارث متعلق
واذا الجاز فقد اسقط حق نفسه تنفيذ من الموصي كالمهر اذا اباغ المهر من اجازة المهر تنفذ على
الراهن ولهذا لا يصح الرجوع على الاجازة من الوارث بخلاف ما اذا اوصى بمال غيره واجازة
صاحب المال فان سلمه جاز ولما ان يمتنع ويرجع ما لم يدفعه الموصي له لان وصيته من مال غيره
بمنزلة الهبة فصار كانه وهبه مال غيره والهبة لا يصح الا بالقبض كما لو وهب مال نفسه
اما هنا الملك ثبت من قبل الموصي فلم يكن التسليم من شرط صحته وجوازها اذا عرفنا هذا قال محمد
رحمه الله اذ كان للرجل ثلثة الف درهم مال له غيرها فوصى بالغير منها لرجل ثم مات
وتوكل ابنا واحدا فاجاز الابن وصية ابيه في مرضه بمات ولا مال له غير ما ورث من ابيه
فللموصي له الف وستماية وستين وثلثان الف بوصية الميت الاول وثلث الافين اجازة الوارث
الميت الثاني لان وصية الميت الاول وثلث الافين اجازة الوارث في مرضه صح اجازته بقدر ثلث
وذلك الف والوصية الاخرى موقوفة على اجازة الوارث فاذا اجاز في مرضه صح اجازته بقدر ثلث
ماله لانه اجاز تبرع ابيه وهو موقوف على اجازة ملك ما لم يجز من توفقت الوصية فصحت
اجازته وانما تبرع لما ذكرنا فينفذ في ثلث ماله وماله الفان فينفذ في ثلث الافين
فحتاج الى حساب له ثلث وثلثية ثلث واقله تسعة فله الموصي له ثلثة ان بوصية
وسهما بوصية الابن فذلك خمسة ولو وصية الابن اربعة ولو كان الابن اوصى لرجل ثلث ماله
مع اجازته وصية ابيه فللذي اوصى له الميت الاول الف درهم من غير اجازة وثلث الاف
يقسم بين صاحب الاجازة له بالثلث على خمسة اسهم لصاحب الاجازة ثلث وللوصي له الثلث
انسان بوصية صاحب الاجازة بالف درهم ووصية صاحب الثلث ثلث الافين وثلث ستماية
وستة وستون وثلثان فاجتمع في مال الابن وصيتان احدهما بالف والاخر بستماية
وستة وستين وثلثين والنفقات بينهما ثلثة وستة وثلثين وثلث فاجعل كل ثلثا

وثلثه

لا يجوز ان يقرض على ما توقف
اجازته صح

الموصي

وثلثه وثلثين وثلث اسهما فصيل الالف ثلثة اسهم وثلث الالف سهما وثلثه خمسة وهذا
قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لان عندهما الموصي له باكثر من الثلث يضر بجميع حقه ولم يذكر
قول ابى حنيفة رحمه الله في الكتاب وعلى قياس قول ابى حنيفة ينبغي ان يكون الثلث بينهما نصفين لان الموصي
له باكثر من الثلث لا يضرب باكثر من الثلث عند اذ كانت الوصية لها تعلق بالعين وكل واحدة
من الوصيتين لها تعلق بالعين فعند عدم اجازة وارث الميت الثاني لا يضر الموصي له الاول
باكثر من الثلث فاستويا في الضرب في الثلث فبلون بينهما قالوا ويحوز ان يقال على قول ابى حنيفة
يقسم الثلث بينهما ايضا على خمسة لان وصية الاول بالف من الافين فصار بمنزلة الوصية
بالف مرسلة والموصي له بالف مرسلة يضرب في الثلث بجميع حقه والسلوة عن ذكر قوله واطلاق
الجواب دليل عليه هذا اذ كان وصية الميت بالعين مهربا ولو كانت وصيته بالغير مطلقا
وباقى المسئلة بحال يقسم ثلث مال الميت الثاني وذلك ستمماية وستة وستين وثلثان
على خمسة بالاجماع لان الموصي له بالمال المطلق يضرب بجميع حقه في الثلث وان كانت وصيته
زائدا على الثلث على ما ذكرنا ولو ترك للميت الاخر عبدا او امة بقيمة ثلث ماله فاجتبه في مرضه
وقد اجاز وصيته قبل ذلك فالعق اول من اجازة وصية ابيه لان اجازته الوصية في مرضه
بمنزلة وصية مبتدأة فاجتمع في مال الميت الثاني وصيتان وصيته بالعق المنجز وصية
بالمال وصفاق الثلث عن اباهم وفي مثله يبدأ بالعق لما ذكرنا وكذلك لو اجاز وصية الله في
ثم اقرض نفسه بدين فالدين اول من الاجازة لان الاجازة لما كانت بمنزلة الوصية صار كانه للميت
الثاني اوصى بوصية ثم اقرض بدين ولو كان كذلك يبدأ بالدين ثم بالوصية ولو كانت الاجازة في
الصحة كانت اول من الحق والاقرار بالدين والوصية لان اجازة الوارث وصية المورث
بعد موته بمنزلة هبة الوارث مالا في يد غيره لان نفس الاجازة مالا في يد انسان وسلم شرعوا
في مرضه واقر بالدين واوصى بوصية كانت الهبة في حالة الصحة اول من الحق والاقرار بالدين
والوصية لذلك هنا وهذا لان الاجازة حصلت في حال لا تعلق لاحد ماله وثبت الملك عند ذلك
بالوصية السابقة لان تملك الموصي كان صحيحا لكن لم ينفذ في الزيادة على الثلث لتعلق حق الوارث به
فاذا ابطال حقه من الاجازة نفذ من الحاصل والحق والاقرار بالدين جردا لا يمس فليس له الاول
ولو اجاز الوصية في الصحة شرع اقرض ابيه بدين بدي بالاجازة فان بقي شيء فهو لا صحاب الديون
وان لم يف ما بقي من التركة بالدين ضمن لا صحاب الديون مقدار ما اجاز لان الاجازة صحت
من حيث الظاهر لان حين اجاز لم يعرف ابيه دين فصار قدر ما اجاز ملكا للموصي له وصارت
الاجازة بمنزلة هبة مسلمة لوقوع الملك على الجاز له فليست في هبة فان بقي شيء كان لا صحاب
الديون لان اقرار بالدين في حقه صحيح وان لم يف بدينهم يضمن لانه راع اجاز وصية ابيه
وعلى ابيه دين والدين مقدم على الوصية فكان اقرار على الموصي ودعوى على الموصي له يبطلان الاجازة
ودعواه على الموصي له لا يصح وقد تعذر التسليم الى صاحب الدين بالاجازة فصار بالاجازة ملغيا
على المقر له بالدين فيضمن مثله لصحة اقراره على نفسه وعدم صحة اقراره ببطلان الاجازة الا ترى انه

مرضه
ينزل ما توقف على اجازته صح

لو وهب التركة من غيره وسلم ثم اقر على ابيه بالدين يصح اقراره في وجوب الضمان عليه الا ان
يؤطلان الهبة ولذا الوباغ ثمة اقربدين مستغرق للتركة لا يصح اقراره في بطلان البيع ويضمن
للمقر **د** بخلاف ما لو اقربدين ودفع بغير قضا ثمة اقربدين آخر فانه يضمن نصف ما دفع الى الاول
وهنا يضمن الجمل لان الاقرار للثاني صار مقرا ان نصف الالف للثاني لان دين الاول ظاهر
في حق الثاني حين اقر له ولو كان كل واحد من الدينين ظاهرا كانت التركة بينهما نصفان
فباقراره **للاول** وتسليمه ابطال حق الثاني في النصف فيضمن ذلك اما هنا اقر بتقدم
الدين على الوصية والاجازة الا ترى ان الدين لو كان ظاهرا لاشي للمجاز **د** فصار كالمختلف عليه
لما اخذ صاحب الاجازة فيضمن ذلك وهو بمنزلة ما لو قال **س** هذا على ابني الف درهم لابل
لهذا انا لالف **للاول** لانه استدرك غلطه بالرجوع عن الاقرار **للاول** والاقرار به للثاني
والرجوع عن الاقرار باطل فتبقى الالف **للاول** ولا شركة للثاني معه فان دفع الى **الاول**
بغير قضا ضمن ظاهرا لان اقراره على نفسه صحيح وقد اقر ان الالف كله للثاني وقد غلط في
الاقرار **للاول** اذ لم يكن له على ابيه دين وقد دفع اليه باختياره فيكون صامنا
لثاني بناء على زعمه ولو ادعى رجل على ابيه دين وادعى صاحب الاجازة **د** فقال
صدقتما كان الدين اولى من الاجازة ولا يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدقهما
في حالة الصحة او في حالة المرض اما في حالة المرض فلان الدين لو تاخر عن المجازة في حالة
المرض كان الدين اقوى من الاجازة فاذا كان مقاربا للاجازة كان اولى وهذا لان المجازة
بمنزلة الوصية والاقرار على ابيه بالدين بمنزلة الوصية والاقرار على ابيه بالاقرار بالوديعة
لانه بلا في العين دون الذمة وانما يصح اقراره بناء على قيام التركة في يده فبان الاقرار اولى
ولنا سبق معنى اذ هو في حق صاحب الدين ببيان ان حقه تعلق بالتركة من وقت الموت ومن
اول الموضوع في حق صاحب الاجازة ببيان ان حقه متعلق بما عدا التركة من وقت الاجازة
ولان الاجازة انما تصح على تقدير الملك والاقرار بالدين بدين انه لا ملك له فيما اجاز ومنه
كان هذا معنى مناف **د** لما تقدمت الاجازة وقد قاربته منع صحته وانما لا يضمن لصاحب
الاجازة شيئا اما لانها لم تصح اولا هنا وصية والموصي لا يضمن للموصي له شيئا
واما في حالة الصحة فلان الاقرار بالدين على ابيه في حالة الصحة لو سبق الاجازة منع
صحة الاجازة لانه اجاز الوصية وقد تعلق بمالك ابيه حق العرما وذا يمنح صحة الاجازة
كما يمنح صحة الهبة فاذا اقرن الاقرار بالدين الاجازة دفعها ومنع صحته لئلا يحاج الحق
لما منع نواح الامانة اذ كان سابقا دفع نكاحها اذ كان مقاربا بخلاف ما اذا كانت الاجازة
سابقة لانها اذا نجحت ظاهرا حين وجودها فلا تبطل في حق صاحبها بالاقرار بالدين
مع انه لا ضرر في حق المقر **د** بالدين لوجوب الضمان عليه مشرد اشكاله على خيفة
رحمه الله في مسألة مختلفة بينه وبين صاحبيه رحمه الله في كتاب الاقرار اذا مات
الرجل وترك لالف درهم فاجل اخر وادعى على الميت الفادينا وادعى اخر ان هذه الالف

كانت

لاول
لثاني

عنه المسئلة

كانت ودعته له عند الميت فقال **ل** الابن صدقتما كان الالف بينهما نصفان عنده وعندهما
الوديعة اولى من الدين ولذا الوادعى رجل على المريض الفادينا وادعى اخر ان الالف التي في يده
وديعة **د** عنده وقال المريض صدقتما مات ولم يترك سوا الالف كانا سوا عنده
وعندهما الوديعة اولى فهي لا تختلف الى الفرق وهو يحتاج لانه سوا بينهما وان كان سبق
الاقرار بالوديعة مانعا صحة الاقرار بالدين ومقارنته لم تجعل مانعا واختلاف المشايخ
رحمهم الله قال بعضهم المذكور في الجامع فقلها اما عندنا في خيفة رحمه الله نقيم المال
بين صاحب الاجازة وبين المقر **د** بالدين على قدر حقهما وعصمهم فزقوا فقالوا ان ذلك بمنزلة
الاقرار بالوديعة مستهلكة لانه متى قارنه الاقرار بالدين عجز عن تسليمه على المقر **د** والاقرار بالوديعة
على وجه لا يقدر على تسليمها اقرار بالدين اقوى لانه يصح في كلام موصول مقدم او تاخر والاجازة
لا تصح اذا تقدم الاقرار بالدين فتجعل القوي مقدما للدعوة الاستيلاء ومع دعوة التحرير وهذا
لان شرط صحة الاجازة سبق ولم يوجد ذلك عند الافتراض والسبق ليس بشرط في صحة الاقرار
بالدين فكان هو الصحيح في حالة الافتراض بخلاف ما لو قال **س** كلام موصول هذه الالف ووديعة
لهذا او لهذا الاخر على الف درهم دين ان صاحب الوديعة اخى بالالف وان كان الجمع بحرف
الجمع كالمجمع تلفظ الجمع الا ترى انه لو قال **س** في كلام موصول لهذا على الف درهم وهذا على الف
الف درهم ان الالف بينهما نصفان كما لو قال **س** هذا على الف درهم لانه لما قدم للاقرار
بالوديعة صارت هي بعينها مستحقة للمقر **د** فاقرا **د** بالدين اذا كان بعد ذلك انما يصح في
تركه للميت والوديعة ليست من التركة في شيء فقد جعل الكلام الموصول والمفصول
هنا سوا لانه ليس باخر كلامه ما يغير موجب اوله فان موجب كلامه ان الوديعة ليست
من تركته الوديعة الميت ولم يكن مملوكا له قط وهذا لا يتغير باقراره بالدين فلا يتوقف
اول الكلام على اخره كما لو قال لامرأته قبل الدخول **س** انت طالق وطالق بخلاف قوله
صدقتما بخلاف الاقرار بالدين فان موجب الاقرار **للاول** استحقاق **للاول** جميع التركة
وتغيير ذلك باخر كلامه فيتوقف **اول** على اخره فيصير اقرار بالدينين **د** بخلاف ما اذا
اقر بهما بكلام مفصول لانه لما سلت صار جميع الالف مستحقا **للاول** فاقرار بالثاني
صادف محلا مشغولا مستحقة لغيره لان صحة اقراره بالدين على المورث باعتبار العين الذي
في يده بمنزلة ما لو اقر بعين في يده لزيد وسكت بما قرب به القدر وبخلاف اقرار المريض بنفسه
لان اقراره ملا في ذمته وبوجوب الدين **للاول** عليه لا يتغير صفة الذمة وهذا اقراره
للاول صادف محلا فارغا فصح اقراره الثاني صادف محلا مشغولا فلا يصح في حق **الاول**
يوضح الفرق ان الاقرار بالوديعة بعينها ليس من جنس الاقرار بالدين لان موجب استحقاقها
احدهما استحقاق ملك العين وموجب الاخر استحقاق في الذمة على ان يكون مستوفيا
من العين فلو عدم المجانسة لم يتحقق العطف فكان الموصول والمقطوع سوا بخلاف المقر
بدينين لم يتحقق المجانسة بينهما فصح العطف بخلاف ما لو قال لفلان على الف درهم وهذا الالف

ضمنا اقرارا
اما هنا بخلافه

اول

لف

ودية لفلان فانها يتحصان فيه لانه لما قدم الاقرار بالدين صار الالف كله مستحقا
 للغيرم بالدين فاقراره بالوديعة صادف محلا مشغولا فمنع ذلك اختصاص المودع
 من الجاني لمافيه من ابطال حق الغير الاول وانقلب هذا اقرار بالدين لانه اقرب ودية
 مستهلكا وبوديعة جعلها عند موته فهو والاقرار استواءا فصار اقرارا بدينين لما قلنا
 ولو اجاز وصيته بدين في مرضه ثم اقر على ابيه بالدين بدينين فان فصل شي غيبت
 الاجازة من ثلث ما فضل لان الاجازة بمنزلة الوصية والاقرار على الاب بالدين بمنزلة
 الاقرار بوديعة بعينها لان هذا الاقرار مقصور على العين فيبقى الباقي بغيره لا
 فصار لرجل اوصى بوصية في مرضه ثم اقر بوديعة بعينها بدينين لانه اقر بدينين
 هذا القدر ولو اجاز الوصية في المرض ثم اقر بدينين على ابيه ثم بدينين على نفسه بدينين
 الاب ثم بدينين فان بقي شيء كانت الاجازة من ثلثه لان الجيز للوصية في المرض بمنزلة
 الموصى والاقرار على ابيه بالدين بمنزلة الاقرار بوديعة بعينها من حيث المعنى لقصوره على
 العين وعدم وجوبه في الدمة والاقرار بالدين على نفسه اقرار بالدين حقيقة ومعنى فصار
 من ثلث ما مريض او وصى ثم اقر بوديعة بعينها اقرار بالدين ولو كان ذلك كان الاقرار بوديعة
 مقدا على الاقرار بالدين لان الدين يقضى من ماله وقد اقرانه لم يملك هذا القدر وهذا لانه
 كما اقر بالوديعة تعلق حق المقر له بماله فصار الاقرار بالدين بعد ذلك اقرار عليه فلا يصح
 ولان موجب الاقرار بالدين التعلق بالدمية ثم يتعلق بالمال فكان الاقرار بدينين اقرارا
 حقيقة وحما فبدا ابيه ثم بدينين فان بقي شيء بقدر وصيته بقدر ثلث الباقي اذا لم يجز
 ورثته وان بدا في الاجازة بالمرض ثم اقر بدينين على نفسه ثم بدينين على ابيه صاحب دينه
 ودين ابيه لم يعتبر الاجازة من ثلث ما بقي من الدين لانه بمنزلة مريض او وصى ثم اقر بالدين
 على نفسه ثم اقر بالوديعة ولو كان ذلك كان الجواب ما ذكرنا لان الاقرار بالوديعة آ
 هذا اقرار بالدين لانه اقرار بوديعة مستهلكة لانه لا يقدر على تسليمها لما تعلق به حق
 صاحب الدين فكان اقرار بالدين فصار كانه اقر بدينين ثم بدينين ولو كان ذلك استويا سو كان
 الاقرار منه في كلام موصول ومفصول لان الاقرارين جميعهما حالة واحدة وهي حالة
 المرض فكانها وجد ابعالا لحق الخرم انما يتعلق بماله بموته ويستند الاول المرض
 لانه سبب الموت والحكم اذا انقضى استند الى سببه فالدينان جميعا تعلقا بماله في وقت
 واحد وهو عند الموت واستند الى سبب واحد وهو المرض فاستويا فيه والدليل على
 انه كما يصير بسبب الدين الاول تجوز اعر التبرع عند الاقرار الثاني بصير الاقرار
 الثاني تجوز اعر التبرع عند الاقرار الاول لانه لو اقر بدين او لا ثم وهب شي لم يصح
 هبته حتى يقضى الدين ولا الوهب اولا في مرضه ثم اقر بالدين لم يصح هبته حتى يقضى الدين
 فتبين بهذا ان الدينين استويا في القوة وان بسبب كل واحد منهما بابت التبرع عند التبرع
 عن الاقرار الاخر فيحصان ولذا لو اقر بدينين بوديعة لانه لما ثبتوا الاقرار بالدين فقد ثبت

لودع ص

في ذمته على ان يتعلق بتركه عند موته وما في يده تركه من حيث الظاهر فاقراره بعد ذلك
 بوديعة بعينها لا يصح في ابطال ما كان يعرض الثبوت من حق المقر له وهو تعلق ذمته بهذا الدين
 لان ما كان يعرض الثبوت هو كالتاس لمقدم سببه وتعلق الدين بماله عند الموت بخلاف الدمة
 وسبب الموت وهو المرض يستند حل الخراب الى اول المرض وبصير كان الدين كان متعلقا بهذا
 العين حين اقرارها وديعة فلا تقبل اقراره في حق الخرم فيه فصار كالمستهلك للوديعة بتقدم الاقرار
 بالدين فكان اقرار بدينين بخلاف ما اقر بالوديعة ثم بالدين لانه حين اقر بها لم يكن لاحد فيها حق ثابتا
 ولا كان تعرض الثبوت فصح اقراره بالعين مطلقا وتبين انها ليست من جملة تركه بخلاف ما اذا وهب
 عينا وسلم اقر بالدين لان الهبة وان تعدها في مرضه فهي كالمضاقعة لما بعد الموت حتى يحسب
 من ثلثه ولا يتبين بالهبة ان الموهوب لم يكن مملوكا له فتعلق به حق العنيم المقر له فكان هو ايا
 من الموهوب له فاما اقراره بالوديعة لم يصير كالمضاف الى ما بعد الموت بل ثبت بنفسه كما اقر به
 وتبين ان هذه العين لم يكن ملكا له فلهذا لا يثبت حق المقر له بالدين بعد ذلك من اجل حصر الموت
 ولم يعد ذمته خمد لثمة الف درهم كماله له غيرها فاعقده ثم مات فورثه ابيه وللدين عبد اخر
 قيمته مثل قيمة عبد ابيه كماله له غيره فاجاز وصية ابيه واعق عبد نفسه في مرضه فثلث العبد
 الاول يعق من الاول بلا اجازة لان الوصية بقدر الثلث لا سوف على الاجازة ثم محم ثلث العبد
 الاول وجميع العبد الثاني ان لم تجز ورثته الميت الثاني لان اجازة اعتاق ابيه بمنزلة اعتاقه
 في حق الاعتبار من الثلث فكان حق الاول من ثلثي رقبته وحق الثاني في جميع رقبته فحللنا فضلها
 بينهما سهمها فصار حق الاول في سهمين وحق الثاني في ثلثه فصار ثلث مال الميت الثاني على خمسة
 وجميع مال خمسة عشر وجميع ماله ثلثا العبد الاول وجميع العبد الثاني ثلثا العبد الاول
 ستة وجميع العبد الثاني تسعة فيحق من العبد الاول مرة وثلثه ومرة سهمان وذلك
 خمسة وتسعي يبقى من الباقي وذلك اربعة اشباع قيمته ويجوز من العبد الثاني ثلثه وهو ثلثه
 اشباعه ولسع في ستة اشباع قيمته او بقولنا احتاج الى حساب له سدرس وخمسة اسداس
 ثلث وحسن لان الوصية التي غدت في ثلث مال الميت الاول وهو ثلث مال الميت الاول والثاني
 متقي مال الميت الثاني خمسة الاسداس واقل حساب له سدرس وخمسة اسداسه ثلث وخمس
 بمائة عشر بحق من الاول سدرس ثمانية عشر وذلك ثلثه بقية خمسة عشر ثلثه وذلك خمسة
 يقسم بينهما على خمسة على ما ذكرنا وهذا على اصله في خيفة رحمه الله ظاهر لان الاعتاق عند يتجري
 قايما عمن العبد الاول من قبل الميت ثلثه سهمان ابتداء باجازة وارثه فصار ثلث اجازة
 اعتاق الاب كاعتاق المستد افضان اعتاقين فجاز ان يتحصا في الثلث للون الاعتاق من المسائل
 المستثناة اما على قولها اجازة الاعتاق ليس باعتاق لانه لا يتجري بل هو هبة لما عليه من السحابة
 فصار كانه وهب ماله في مرضه واعق عبد ولو كان هذا كان الحق اولى وسياتي جوابه فان قيل
 يجب ان يقسم ثلث مال الميت الثاني من العبد من صغيره عند ان خيفة رحمه الله لانه اوصى لكل واحد
 منهما بالثلث من ثلث ماله ما لا متجنا فانه اوصى للعبد الاول بلا اجازة بثلثي رقبته واوصى للعبد الثاني

ابطال ص

بلغ مقابلة

بجميع رقبته وكل واحد منهما أكثر من ثلث ماله فإذا لم تجز ورثته الميت الثاني وجب أن يضرب
 كل واحد منهما في ثلث ماله بقدر الثلث كما لو أوصى لرجل بعبد بعينه قيمته ألف وأوصى لآخر
 بثلث ماله وثلث ماله أقل من ألف ولم تجز الورثة قسم الثلث بينهما نصفين قبل له الوصية
 برقبته العبد الجنب وصية بالمال العيز والموصي له بما العين لا يستحق الصبر في الثلث لقيمة
 العين إذا كانت قيمة العيز أكثر من الميت عندنا في حقيقته رحمه الله لما ذكرنا ما هنا الوصية
 حصلت بالدين لأن الاعتاق وصية بالسعاية والسعاية واجبة في الدمة وما في الدمة دين
 وليس جين فكان من هذا الوجه هذه الوصية بمنزلة الوصية بألف مرسلة يستحق الضرب
 بجميع الألف وإن كان ألف الشتر من ثلث ماله لذلك هنا ولم يذكرنا أن زاد وصية العبد
 بزيادة المال ولا تنقص بقصائه ثم سأله محمد رحمه الله في الكتاب على نفسه سؤالا
 فقال لما لا يبدى الحق الابن لأنه قد وجب على العبد الأول دين فصار كأنه أوصى له بما عليه
 من الدين واعتق عبده فالحق أولى من الوصية فلجواب أن اجازته الوصية الأولى
 وعتقه عنده سؤالا لأن كل واحد منهما وصية بالسعاية لأن العبد الأول وجبت عليه السعاية
 وإذا اعتق عبده نفسه ولم يخرج من الثلث وجت عليه السعاية أيضا فكان حكم العبد
 الأول والثاني سوا وقال في الأصل أن اجازته الوصية الأولى بمنزلة عتقه وليس كالوصية
 بالمال حتى تكون الحق أولى بيانه أن هذا في الصورة وإن كانت هبة لمكان السعاية لكنه
 في الحقيقة تنفيذ الوصية التي وقعت اعتاقا فيلزم حكم حكم الاعتاق لا ترى أن الرقبته بهذا
 الاعتاق لم تكن سالمة معني والآن صارت سالمة معني فصار اعتاقا معني فجاز أن يتخلص
 في الميت وهذا لأنه سفيد الاعتاق وإبطال حقه فقام التنفيذ في حقه فصار مع أنه لا
 ينفذ بمنزلة الإنسان لا بمنزلة الهبة والبراعن السعاية خلاف ما لو هب واعتق له هبة
 حقيقة وحكم فكان الاعتاق أولى أسهل من هبة الله تعالى فقال لا ترى أنه لو اعتق عبدا في
 مرض موته وقيمته أكثر من ثلث ماله وأوصى بوصايا ثم مات فجاز الورثة كله كان الخوف
 في الثلث وفيما زاد على الثلث حتى يعيق العبد كله ما بقي يقيم بين أصحاب الوصايا وكان ينبغي
 على قياس قول هذا القائل أن الحق بثلثه ما بقي من رقبته وصية بالدين هب فيضرب مع ذلك
 مع سائر الوصايا فهذه الاستقيم ولكن يبدأ بالعتق قبل الوصايا لما قلنا فإن بقي شيء كان بين
 الباقيين من هذا أن اجازته الوصية العتق ليست بوصية بالمال فكان هو والحق سوا لأن
 وصية بما في ماله من المال المقدر فإن كان كالحياة والوصية بألف مرسلة رجل حضره الوفا
 وله القادر هب ليس له مال غيرها فأوصى لرجل بأحد ماله وأوصى لرجل آخر بالآخر ثم مات
 وخلفا ابنا فجاز الدين في مرضه الوصيتين أحدهما قبل الأخرى ثم مات ولا مال له غير ما وصى
 فثلث لألفين من الوصيتين نصفين بالاجازة بحكم الوصية الأولى ثم نظير الثلث الباقي
 فيكون بينهما أيضا استواءهما كل واحد منهما تسع الألف وصية من الابن والقدر في الاجازة
 والتأخير والمقارنة سؤالا لأنه وصية بالمقدم والمتأخر فليست بمان كالوصية المبتدأة

فليس كل واحد منهما تلك خمسة تسع الألف بالوصيتين في الورثة الميت الثاني ثمانية
 تسع الألف ومثاله أناحتاج إلى حساب له ملت وثلثه ثلث لاجل الوصية الثانية
 وذلك لثبته فيصير كل ألف على تسعة ط سهم مائة واحد عشر وتسع وكل واحد منهما ثلثه
 أسهم بالوصية الأولى بلا اجازة وذلك ثلثا مائة وثلثه وثلثون وملت بقي مال الميت الباقي
 اثني عشر سهمها من ثمانية عشر من كل ألف ستة أسهم فحصة ماله ألف وثلثا مائة وثلثون
 وثلث واجازته بمنزلة الوصية فينفذ في ثلثه وهو أربعة عشر من اثني عشر وذلك بالاجازة
 وأربعة وأربعون وتسعة تسع سهم بينهما كل واحد منهما بالوصيتين حسمائة وخمسة
 وخمسون وخمسة تسع سهم وحصل لورثة الميت الثاني ثمانية وخمسة وخمسون وثمانية
 تسع سهم وإن اجاز الوارث وصيتهما في صحته كان كل واحد منهما جميع الألف الموصي سوا
 اجاز موصولا أو مفصولا لأن الاجازة في الصحة إبطال الحق نفسه فلا يجز من الثلث فصار
 كالهبة والتقدم والتأخير سؤالا لأنه لا حق لأحد منهما فيما أوصى به للأخر ولو ترك الفارقا وصية
 لرجل بألف درهم بغير عينة ولا خرا بغير عينة وتركت ابنا واحدا فجاز الابن
 الوصيتين جميعا في صحته أحدهما قبل الأخرى فملت الألف بينهما نصفين وما بقي فللذي
 اجاز وصيته أولا أما الثلث فلا لأنه ثلث مال الميت الأول ولا حاجة إلى التنفيذ في الاجازة
 والباقي للذي اجاز وصيته أولا لأنه بمنزلة الهبة المسلمة على ما ذكرنا ولا بد من اجازة الأول
 فعلم ماله منه وخرج من ملكه لوقوع الملك له عندها بسبب سابق فصار كأنه هب وسلم
 ثم سلم للأخر فيبطل الثاني لمصادفته ملك الغير ولا يضمن الثاني لأنه لم يبطل ملكه وإنما اجازت ملك
 الغير ولا يشترع على ما ذكرنا فإن قيل وجب أن يكون بينهما الألف أوصى كل واحد منهما
 بألف مرسلة الأخرى أنه لو اجازها في المرض على التخاب يكون بينهما قلنا نعم لأن الموت
 تعلق بالعين على الدين فإذا اجاز أحدهما جاز ما تعلق بالعين فصار كأنه هبة المسلمة بخلاف
 ما إذا اجازها في حالة المرض على التخاب والفرق أن الوصية لهما فجازا على الثلث
 موقوفه على اجازة الوارث والوصية الموقوفة على الاجازة إذا اعترض عليها ملك موقوف
 لغيره من بوقف للحق على اجازته لا ينفذ الوصية للموقوفة كما لو باع فضولي مال غيره من
 رجل وباع فضولي من رجل آخر لا ينفذ البيع الآخر ولا إذا ابتعت هذا فنقول الاجازة متى كانت
 في حالة الصحة اعترض على الوصية الموقوفة الثاني الذي لم يحيز له ملك ثابت بغير
 من ينفذ الوصية على اجازته وهو ملك الجاز له بذلك أنه لا ينقص ملكه فيما
 اجاز له بعد رضاه في حال من الأحوال وهذا علامة للملك البات فانقضت الوصية
 الثانية فجاز الوارث بعد ذلك الوصية الثانية لاقت وصية مفسوخة فلم تصح أما
 الاجازة متى كانت في حالة المرض فالحال ملك الثلث ملكا موقوفا وإن كانت اجازته بمنزلة
 الهبة لا ترى أن المريض إذا هب عبد من إنسان وسلمه إليه ثم هب لآخر وسلم إليه
 ثم مات كان ثلث ماله بينهما نصفان كأنه أوصى ثم أوصى وكذا لو هب عبد لغيره ثم هب لغيره

في كل نعيم رضاه والملك الموقوف متى اغترض على وصية موقوفة لا يبطلها ضيق الجارة
فان قيل لجارته في الصحة اسقط حقه وليس بمالك فلا يقدم احدهما على الاخر كما راهن
اذ اباغ الموهون واجر فاجاز المرتهن الجارة قلت له فسخ احدهما واجارة الاخرى
مكانت الجارة فسخا للثانية لقصد التملك منه وعدم اجتماعهما اما المرتهن لا يمكن الفسخ
فلا تكون اجازته فسخا ولا يمكن تنفيذ الجارة لما ذكرنا في الرهن الا ترى لو انهما كانا بتعيين
ينفذ ما اجاز هذا اذا جاز في صحته لاحدهما قبل الاخر ولو اجاز لهما معا في صحته كانت
الالف بينهما نصفين لان اجارة كل واحد من الوصيتين لاقت وصية موقوفة فصح
فكان الالف بينهما نصفين ثلث الالف بوصية الميت الاول وثلثها بالجارة الوارث
ولو ان رجلا وصى لرجل بأكثر من ثلث ماله ومات فورته رجل ومات قبل ان يحضر ووصى
الوارث ايضا بأكثر من ثلث ماله لاخره اجاز هذا الاخر الوصيتين فان للموصي له الاول
ثلث ماله للميت الاول بغير منه واجارة ويضم ما بقي لاهل الميت الثاني فيأخذ للوصي
له الثاني ثلث جميع ذلك الوصية الثانية ثم ينظر الى ثلث ما بقي من ماله للميت الثاني
فيقسم بينهما على قدر حقهما هكذا ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة على سبيل الامثال والاحمال
ثم ذكر مسئلة على سبيل التفصيل وهو تفسير هذه المسئلة فقال رجل له الف درهم
لاما له غيرهما اوصى بها يعني لرجل ثم مات فورته رجل له الف درهم ايضا فاوصى بالفه
وبالالف الاول للرجل اخر مات فورته اخر فمضت الموت ولا مال له غير ذلك فاجاز
الوصيتين في مرضه ثم مات فلموصي له الاول ثلث الالف الاول بلا اجارة وللوصي
له الاول وللوصي له الثاني ثلث الالف الاول وثلث الالف الاخر بغير اجارة ايضا ثم جمع
ما بقي من الالفين فخرج ثلثه فيضرب فيه الاول باربعة اشباع الالف الاول
ويضرب الثاني باربعة اشباع الالف الاول وثلثي الالف الاخر في قياس قول ابى يوسف
ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابى حنيفة رحمه الله يضرب الاول بثلثي الالف
والباقى ثلثه اشباع الالف وثلث اشباع الالف وهذه المسئلة فرع لمسئلتين احدهما
ان الموصي له بأكثر من الثلث لا يضرب بأكثر من الثلث عند ابى حنيفة رحمه الله
وعندهما يضرب بجميع حقه في الثلث على ما ذكرنا والثانية ان الوصيتين اذا اجتمعتا
يعين واحدة اذا اجتمعتا في غنى واحده يضرب كل واحد منهما بنصف ذلك
في قول ابى حنيفة رحمه الله وعندهما يضرب بجميع ذلك مثاله اذ كان له عبد اسمه
سالم قيمته الف اوصى به لزيد واوصى به لعمرو ودرهم فافوض لرجل اخر بالف
فيقسمون الثلث ارباعا نصفه للموصي له بالالف والنصف بينهما وعندهما يضرب
زيد لجميع العبد وعمرو لجميعه والموصي له بالالف بالف فيقسمون الثلث اثلثا
لهما ان كل واحد منهما ثبت حقه في جميع ما اوصى له به وانما انقص حقه بالمزاحمة
فيضرب بجميع دعوة كاصحاب الديون وغيرها وهو معنى القول ولا في حنيفة رحمه الله

ان الوصية

ان الوصية فتعبطها من جهة من استحق عليه وهو الموصي فما استحقه كل واحد منهما
على الاخر يتطل وصيته فيه فلا يجوز ان يضرب بما استحق عليه كما لا يضرب بحق غيره من الوصايا
بخلاف الديون وقد ذكرنا هذا في الخلاص ان الفسمة عندهما بطريق القول والمضاربة وعند
بطريق المنازعة على ما بينا اذا ثبت هذا فالخروج على قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله
ان يقول بانما جعل الالف الاولى هي ماله للميت الاول على تسعة اسهم واجتا الى حساب
له ثلث وثلثيه ثلث لان للموصي له الاول ثلث الالف الاولى بوصية الميت الاول بغير اجارة
وللموصي له الثاني ثلث ما بقي من الالف الاولى وهو ثلثها من غير اجارة بوصية للميت الثاني
واقل حساب له ثلث وثلثيه ثلث تسعة وجعلنا الالف الاولى على تسعة واعطينا
للموصي له الاول بوصية للميت الاول ثلثه بلا اجارة وذلك ثلث اشباع الالف الاولى
بقي ستة اشباع الالف الاولى ورثة للميت الثاني فتضم الالف التي كانت للميت الثاني في الاصل
فتصير جملة خمسة عشر وهو الف وستمايه وستة وستون وثلثان فهذا جميع ماله للميت
الثاني وقد اوصى بجميع ذلك الثاني فيكون من غير منه اجارة وارثه ثلث ذلك وهو خمسة اسهم
وذلك خمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة اشباع الان هذه الخمسة اشباع لا يكون من المالكين
سهما وذلك تسعا الالف وهي مائتان وثمان وعشرون وتسعان من ثلثي الالف التي بقي من
مال الميت الاول وورثه للميت الثاني وثلثه اسهم وذلك ثلثه اشباع الالف وهو ثلثمايه
وثلثه وثلثون وثلث من الالف التي كانت للميت الثاني في الاصل بقي ماله للميت الثاني عشرة اسهم
وذلك الف ومائة واحد عشر وثلثه ستة اسهم من الالف الثانية وذلك ستمايه وستة وستون
وثلثان واربعة اسهم مما ورث من ابيه وذلك اربع مائة واربع واربعون واربعة اشباع فهذا
مال الميت الثاني ورثة المجرى للوصيتين جميعا فاذا مات المجرى ولا مال له غير ذلك يصح اجازته
الوصيتين من ثلث ماله وماله عشرة اشباع فيكون ثلثه اشباع وثلث تسع بينهما على قدر
حكما في الوصية ووصية الاول كان في تسعة اسهم وصل اليه ثلثه اسهم من غير اجارة بقيت
وصية موقوفة على اجارة وثلثي الالف بقيت وصيته موقوفة على اجارة في ثلثي الالف وذلك ستة
الان الثاني استحق عليه سهما من ذلك على ما ذكرنا بقي حقه في اربعة وخمسة اشباع لان حقه
في تلك الاربعة وفي الستة من الالف الثانية لان الباقي من الالف الثانية بعد ذهاب ثلثه ستة
اسهم فيقسم العشرة الاسهم الباقية بينهما على اربعة عشر سهما وانما انقص وصية للميت
الاول بقدر سهماين حتى لا يبقى الاول حق الضرب الا في اربعة لانه اعترض على الوصية الموقوفة على
الاجارة بقدر سهماين ملك ما لم يغير من توقفت الوصية على اجازته وهو للموصي له الثاني فيبقى
وصية موقوفة في اربعة اشباع الالف الاولى موقوفة على اجارة الاول نده اعترض على هذه الاجارة
الاشباع حال توقف الوصية فيها على اجارة للميت الثاني ملك ما لم يغير من توقفت الوصية على اجازته
وهو للميت الثالث فانه ورث هذه الاربعة اسهم من الميت الثاني يجب ان يفسخ وصية للموصي
الاول في هذه الاربعة الاشباع قيل له لم تعترض لان للميت الثالث ملك هذه الاربعة الاشباع

اسهم

له

لأنها مشغولة بوصية الميت الأول فلا يملكه الميت الثاني ملكا تاما وإنما يملكه ملكا موقوفا
 فيثبت للميت الثالث كذلك وطه الوصية وترك عبد أو قريب وارثه وأوصى بعقده
 أو برفقته لرجل لا يثق إذا كان يخرج من الميت وان لم يخرج فذلك لا يرث الوارث ولذلك لو ترك
 امرأة هي امرأة الوارث وأوصى بعقدها أو برفقته الرجل لا يفسد النكاح إلا بالرد فقد اغترض
 على هذه الأربعة لعين من توقف على إجازته ملك موقوف وهذا لا يوجب الانفصاخ ونفى خلافه
 في الألف الأولى في هذا القدر ووصية للموصي له الثاني كان في خمسة عشر ووصية للموصي له
 خمسة بلا إجازة ثلثه من الألف التي كانت له في الأصل وسهمان من الألف الأولى بنحو عشرة
 أربعة أسهم في الألف الأولى وستة أسهم من الألف الثانية فهذا القدر من الوصية موقوف
 على الإجازة فإذا جاز والإجازة بمنزلة الوصية فكانه أوصى للأول بأربعة وللثاني
 بعشرة فتصح إجازته بقدر الثلث من غير إجازة ورثته وثلث ماله ثلثه انتاع وثلث انتع
 يقسم ذلك على قدر حقهما وهذا عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن عندهما الموصي له بالشر
 من الثلث يضرب بجميع حقه سواء كان للموصي له بالمال العين أو بالمال المرسل فيقسم مال المجيز
 بينهما على طريق القول والمضاربة فيضرب للموصي له الأول بأربعة والثاني بعشرة فيكون
 على أربعة عشر أربعة لأول وذلك ثلثا الثلث وعشر الثاني وذلك خمسة انتاع الثلث
 فإذا صار ثلث مال المجيز على أربعة عشر كان جمع ماله على ابني وارثين فلهذا معنى ما قال
 في الكتاب أن الموصي له الأول يضرب في ثلث ما بنى بأربعة انتاع الألف الأول والموصي له
 الثاني يضرب بأربعة انتاع الألف الأولى وثلث الألف الأخيرة في قياس قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله وتصح ما ذكرنا أن الباقي ثمانية وتسعون وثلثه انتاع وثلث انتع فاجزا
 لا تقسم ثلث انتاع على أربعة عشر فنسط كل جزء ويجعل الثلث اثنا واربعين كيل
 فثمة ثلثه على أربعة عشر فيكون السهم الصحيح ثمانية وتسعين والخارج من خمسة ثمانية وسبعين
 وثلثه انتاع وثلث انتع على أربعة عشر ستة وعشرون درهما ومائة واثنا وسبعون درهما
 من ثمانية وثمانية وسبعين حق الأول في أربعة وثلث مائة وخمسة دراهم وسبعة
 انتاع درهم وثلث انتع درهم وسبع انتع درهم وفكر كان حق الثاني بعشرة ويكون
 مائتان وأربعة وستون درهم وخمسة انتاع درهم غير سبع ثلث انتع درهم فصل
 للموصي الأول مرة بدون الإجازة بثلث مال الأول وذلك ثلث مائة وثلثه وثلثون وثلث
 ومرة من الإجازة من الثاني والشركة مائة وخمسة دراهم وسبعة انتاع درهم وثلث انتع
 وسبع ثلث انتع درهم فيكون ثلثه اربع مائة وتسعة وثلثون درهما وثلث انتع درهم
 وثلث انتع درهم وسبع ثلث انتع درهم وحصل للثاني مرة بعين إجازة ولا شركة
 خمسمائة وخمسة وخمسون درهما وخمسة انتاع ومرة بالإجازة والشركة مائتان وأربعة
 وستون درهما وخمسة انتاع درهم غير سبع ثلث انتع درهم فيكون ثلثه ثمان مائة
 وعشرون درهما وثلث انتع درهم غير سبع ثلث انتع درهم فيكون ثلثه ثمان مائة

وثلثة وخمسون درهما وتسعين درهما وثلث انتع درهم وبقي للوارث سبع مائة واربعون
 درهما وستة انتاع درهم وثلث انتع درهم وثلثه انتاع درهم وثلثه انتاع درهم وثلثه انتاع درهم
 عشرة فسمي ثلثه وذلك ثلثه وثلث على أربعة عشر فالسهم الصحيح اثنا واربعون فيكون ثلثه
 وثلث مائة واربعون والخارج من خمسة مائة واربعين على أربعة عشر عشرة فأصاب الأول
 أربعون وهو عشرة الثلث وستة أسباع عشرة كل عشرة أربعة عشر وأصاب الثاني مائة
 وهو سبعة اعشار الثلث وسبع عشرة وان سب من العشرة إلى خمسة والأربعة إلى اثنين
 واقسم على سبعة وأما التخرج على قول أبي حنيفة رحمه الله إذا اتهمنا إلى أن مال المجيز عشرة
 أسهم وإجازة الثالث صحت بقدر الثلث بعين إجازة الورثة وذلك ثلثه أسهم وثلث سهم
 فالأول يضرب في ذلك بسهمين والثاني بثلثة أسهم وثلث سهم لأن عنده أن الوصيتين
 متى اجتمعا في عين واحدة وصاق عن إبقائهما فالقسمة على طريق المنازعة وقد اجتمع في الأربعة
 الأسهم المعينة وهي التي بقيت من الألف الأولى وصيتان فتكون القسمة على طريق المنازعة وقد
 في الأربعة الأسهم المعينة وهي التي بقيت من الألف الأولى استوت منازعتها فيه فتكون نصفها
 والأصل الثاني عند أبي يوسف رحمه الله أن الموصي بالشر من الثلث إذا كان معين لا يضرب في الثلث إلا بقدر
 لما ذكرنا من قول الوارث الثالث إذا جاز الوصيتين صار موصيا للموصي له الأول بسهمين
 من الأربعة الأسهم التي بقيت من الألف الأولى لأن وصيته كانت بقدر سهمين عنده وصار
 موصيا للثاني ثمانية أسهم سهمان من الألف الأولى وستة أسهم من الألف الثانية وثمانية أسهم
 أكثر من ثلث مال المجيز فلا يضرب إلا بقدر الثلث وذلك ثلثه وثلث انتع وهو ثلث انتاع
 وثلث انتع فاقسم الثلث بينهما على خمسة انتاع وثلث انتع يضرب الأول بسهمين والثاني
 بثلثه وثلث فأنقسم الحساب على خمسة وثلث فأضرب عدد من السهم عليهم الحساب وذلك
 خمسة أسهم وثلث سهم فيخرج الثلث وذلك ثلثه فصار ستة عشر كان الأول سهمان
 صار باقي ثلثه فصار ستة وانه ثلثه اثنا الثلث وإذا صار السهم ستة عشر
 صار الجميع على ثمانية واربعين وكان للثاني ثلثه وثلث اضرب في ثلثه فتكون عشرة هذا
 معنى ما قال في الكتاب أن الأول يضرب بثلثي الألف والثاني بثلثه انتاع الألف
 وثلث انتع الألف في قول أبي حنيفة رحمه الله وتصح أن حق الأول لما كان واثنين
 وحق الثاني في ثمانية فيكون عشرة إلا أن الثاني لا يضرب إلا بقدر الثلث وهو ثلثه وثلث
 فيقسم ثلث ماله وذلك ثمانية وتسعون وثلثه انتاع وثلث انتع على خمسة وثلث
 بسطنا وجعلت ثلث البسعة خمسة وثلث لما ذكرنا فالصحيح إذا لم يكن مائة وأربعة واربعين
 والخارج من خمسة ثمانية وسبعين وثلثه انتاع وثلث انتع على خمسة وثلث انتع
 وستون درهما وأربعة انتاع درهم فحصل الأول بحكم الإجازة والشركة مائة وثمانية
 وثلثين درهما وثمانية انتاع درهم وللثاني مائتان وأحد وثلثون درهما وأربعة انتاع
 درهم واختصاره قسمنا ثلثه وثلث على خمسة وثلث ويجعل الثلث خمسة وثلث ويكون الصحيح

سنة عشر والكل بلده وحسنون وبلث والله اعلم **باب**
من الوصايا التي يجب للموصي فيها قيمة العبد ولا يجب **اصل** **الباب**
ان الوصية متى حصلت بالعين بقي بقاءها وتنفوت بغواتها كسائر الاحكام المتعلقة بالاعيان
وهذا لان الوصية بصير سبيبا عند العبد لانها تعلق بالموت والمعلق بالشرط علم وقيله
ولهذا اثبت الملك في الموصي بما مقصورا على الموت حتى لا يستحق الموصي **ب** شيئا من الزوايا
الحاصلة فلهذا لا تزي ان التحين موجب بطلان الوصية حتى لو اوصى لرجل بما يحمله من الغنى
فصار بسرا او بما في تحمله من البسر فصار رطبا قبل موته او نقل فصار جابا والنصيب والعقد
الحب فصار شعيرا ومنه نصيب الدجاجة فاخرجت فراجا يبطل الوصية في الوجه
كلها لتغير الاسم وقت الموت فلا يثبت له الاسم وقت انعقاد السبب فرق بين الوصية
وبين ما اذا باع الكفر كقولنا ان بالخيار شهرين حتى جاز البيع عندنا يوسف ومحمد **رحمهما**
وتركه حتى صار تمر او لبس الابل ببيع والفرق ما ذكرنا ان الوصية تصير سببا
عند الموت ولو بقينا الوصية بعد التغيير لفقدناها في غير ما اضيف اليه اما البيع بشرط
الخيار سبب في الحال لان البيع لا يقبل التعلق والاضافة وانما الخيار في منع الحكم
ولهذا اثبت الملك بعد الخيار من وقت العقد ووطئ **د** الواشترى عبدا على ان بالخيار
او عصير اقبل العبد او يخلل العصير قبل موته يبطل الوصية واذا بطلت الوصية بالغير
سقوط الخيار لا يبطل البيع ولو اوصى بعبدا او عصير قبل العبد او يخلل العصير
قبل سقوط الخيار لا يبطل الوصية واذا بطلت الوصية بالتغيير فبطلت **و** **حرف**
اخران الموصي **هـ** تملك الموصي به عند القبول مستندا الى وقت الموت ولهذا يستحق
الزوايا والحادثه بعد الموت ان كان يخرج من المثل بالاجماع وان لم يخرج فعند الخبيفة
رحمه الله سفد من الاصل ثم يكمل من الزيادة بقدر المثل وعندهما انبغذ منهما وهذا لما
ذكرنا ان الوصية تصير سببا عند الموت والقبول بشرط ولهذا الوصية الموصية
قبل القبول يكون ميراثا عنه وللحكم عند ثبوته يستند الى السبب كما في البيع بشرط
الخيار وبيع الفضولي الاتري انه لو خرج عند رجل بيرا في واردة الطريق سريعا لم يورث
اعقبة ثم وقع فيها انسان ومات بضمن المولى فميتة لا تستناد اليها السبب وهو الميراث
وكذا لو اسرع كفرا او جاحدا ثم باع الدار ومات على انسان ومات بضمن الدية لا تستناد
السبب اليها التالف السابق وهو الاضرار **و** **حرف** اخران يبدل المستحق
بين السراية والجناية بقطع السراية ومعناه انه لا يجب ضمان السراية لجهالة المستحق
الى الضمان عند هالان الضمان انما يجب بفعل تقع اضرارا على المال **و** معنى خالف
السراية البداية ملكا لا يملن بحقق الفعل المجرى والموت **ر** لهذا الاثر اضرارا في حق الملك
الاول في حق الاثر والضرر يحصل الضرر في ملك الغير وتقدر بحقيقته اضرارا
في حق الثاني لوجود فعل الاضرار في ملك **الخير** ولهذا القوطع بعبدا فاعتقه

مولا ثم مات من القوطع فان كان له وارث سوى المولى لا يجب القصاص بالاجماع لاننا نظرنا
الى ابتداء الجناية كان الاستيفاء للمولى وان اعتبرنا حاله الموت كان الاستيفاء للوارث فاشبه
المستوفى بالوارث ثم قطع عبدا المستوفى كان على القاطع ارش اليد وانقطع السرانية لذلك
ولهذا قال محمد رحمه الله اذ ارش الى عبدا فاعتقه مولا ثم مات من العتق فان كان له وارث
سوى المولى لا يجب القصاص بالاجماع لاننا نظرنا الى ابتداء الجناية كان الاستيفاء للمولى وان
اعتبرنا حاله الموت كان الاستيفاء للوارث فاشبه المستوفى ثم اصابه السهم وقتله يجب
عليه فصل ما بين قيمته مرميا الى قيمته غير مرميا لاقطاع السراية ببدل المستحق وكذا
قال في السلسلة الاولى انه نخر مرار الشيد وما اسقص من قيمته الى ان عتق ويبطل الفصل
اذا لم يكن له وارث غير المولى وان كان المستوفى معلوما وهو المولى لا اختلاف السبب لان في ابتداء
السبب هو الملك وعند السراية الولا واختلاف السبب فيما لا يثبت مع الشهادة كما اختلاف
المستحق كما قال **ل** غيره ز وجك امتي هذه وقال لا بل بجنتيها لا يستحق له وطئها
لانفاق السبب وان انفق على الحل وعندها يجب القصاص لاننا نقنا بولاية الاستيفاء للمولى
والاختلاف في السبب لا يفضي الى المنازعة كما قال **ل** غيره لا بل على الف من ثمن بيع
فقال لا بل من قرض بخلاف النكاح لان ثمة اخلافا في النكاح لان النكاح ثبت الحل مقصودا
والبيع لا يثبت وان انبته لا يكون مقصودا وبخلاف جهالة المستوفى وان كان جاحقا السرانية
بالاجماع لاننا اعتبرنا حاله الجناية يجب القيمة للمولى وان اعتبرنا حاله السرانية يجب الدية
للمقتول **و** جهالة المستحق يقطع السراية فجاءتها المولى اولى بخلاف العبد عند هالان الولا
في الحالين واحد وهو القصاص والمستحق واحد وهو العبد لان القصاص انما يجب من حيث
ان ادمى متي على اصل الحرية لان المولى ليستوفى بحكم الخلاف عن العبد الوارث فاذا لم يكن له
وارث غيره كان هو متجينا للخلاف اذ اعرفنا هذا قال **ل** محمد رحمه الله رجل اوصى
لرجل بعبدا يخرج من بلث ما **هـ** ثم مات فقطع رجل يد العبد خطا بعد موت الموصي قبل
ان يقبل الموصي **هـ** ثم قبل الوصية بعد موت الخادم من القوطع او قبل موته فهذا على وجهين
اما ان يبرأ من القوطع او مات فان برأ فالعبد للموصي **هـ** ويجب ارش اليد على القاطع
لان الجناية على اطراف العبد لا تتحملها عاقلة كضمان الاموال **و** وان مات فللموصي **هـ**
على عاقلة القاطع القيمة وان لم يقبل كانت القيمة على ورثته الموصي اما اذا قبل فلان الجناية
على العبد اذا صارت يجب على عاقلة كالجناية على الاحرار وانما تجب القيمة للموصي **هـ**
لان لا يتخلل بين الجناية والسراية ملك ما ثبت مستد الغير من كانت الجناية على ملكه لانه اذا
قبل الوصية ظهر ان الجناية والسراية على ملكه لان الموصي **هـ** بموت الموصي قبل
ملك العبد ملكا موقوفه لان سبب الملك قد اتم الا انه لا يملك ملكا انا لان الموصي لا يقدر على
اثبات الملك لغير تغيير رضاه فاذا قبل ظهر ان الموصي **هـ** ملكه ملكا انا من وقت موته
لان وقت قبوله ولهذا كانت الزوايا للموصي **هـ** اذا خرج من الثلث فوجبت القيمة

على عاقلة لا بد له النفس وبدل النفس على العاقلة حر كان المقبول واعلموا وان رد الوصية
ولم يقبلها كانت الجنابة والسراية على ملك الميت الا ترى ان ما يحدث من الزوايد من التركة
بعد موته يحدث على حكم ملك الميت الا ترى حتى يقضي من دينه وتنفذ وصاياه وان كان
موت العبد بعد قسمه التركة فذلك لان الوارث لا يملك ملكا مستدا او انما يملك بطريق
للطامة كانه هو ولا يراد بالحب ويرد عليه ولم يحلل بين الجنابة والسراية ملك
مستدا الغير من دانت الجنابة على ملكه ولا يخالف ابتداء الجنابة سرانها ولا تدر السراية
الا ترى انه لا ينقطع السراية بملك الموصي **هـ** فلان لا ينقطع بملك الوارث ولا الا ترى ان الوارث
اذا اعتق العبد ثم رد للموصي له الوصية حين بلغه جازعتفه لانه صار وارثا من يوم الموت
وبالرد ارتدت الوصية فلم ينقل الى الموصي **هـ** فتعين له الوارث وانما استحققه
بالارث من يوم الموت لانه يوم رد الوصية لان الرد لا يقع مقصورا على الحال وانما يستند
الى الوصية السابقة كالقبول الا ترى انه لو اوصى عبدا فلما بلغ الموصي له قال هو عبد حر
عن هذا القول **هـ** منه قول الوصية لان التحرر يصرف في الملك كان قبولا للوصية قبله
اذا الاعتاق لا يصح في غير ذلك فيندرج فيه القبول ويستند الملك الى السبب فيصير
مختصا بنفسه كاعتاق المشتري بشرط الخيار وهذا اذا كان العبد حرا مثلث
ماله وان لم يخرج واجازة الورثة فلذلك لان الموصي له بالاجازة لا يملك الموصي **هـ**
فيما زاد على الثلث ملكا مستدا من جهة الوارث كانه وهبه منه بل اسقاط حق الوارث
فيما اجاز كاجازة المتهن ببيع الراهن على ما مر في الباب **المقدم** بدليل ان الشيوخ
لا يمنع صحتها من احد الوارثين دون الآخر ولا يملك الوارث الرجوع اذا كان للموصي
هـ اخيرا ولا يشترط التسليم لصحتها ولو كان الموصي به قرب الوارث او زوجه
لا تنقضي ولا يفسد النكاح ولهذا اوال ابو يوسف رحمه الله اذا وصى لقابله واجازة الوارث
لاصح الوصية ولو كان تلميذا من الوارث يصح فكانت الاجازة لاخراج المخرج عن الميراث
فاذا خرج صار كان لم يبق للميت وارث ولو اوصى به ولا مال له سواه وبسبب هذا
لا يندروا السراية قبل الموصي له الوصية او لم يقبل لما قلنا من الخفي كذلك هذا
ونظيره اذا قطعت يد العبد من التركة وفيها دين مستخرق فمات العبد من القطع
ثم سقط الدين بالبراءة او غيره او سقط الدين ثم مات بغير السراية كذلك هذا
وان لم يجزوا فللورثة ثلثا القيمة على العاقلة والموصي **هـ** ثلثها لان الجنابة على ملك
الميت وقد انعقد سبب الملك فيه للموصي **هـ** في الثلث وتقرر ذلك بقبول
من وقت الموت قطعا ان الجنابة في قدر الثلث حصل على قدر ملك الموصي **هـ**
وقد تقرر ملك الورثة في الثلثين من وقت الموت فلا ينقطع السراية باعتبار
الوصاية والورثة لثلاثة اقسام موجهة من وقت الموت وسومات العبد قبل قسمه
التركة او بعدها **هـ** اذا كان القطع بعد موت الموصي اما اذا قطع قبل موته فهذا

على

على ثلثه او جده احدها اما ان يموت قبل موت الموصي او بعد موته قبل قبول الموصي له الوصية لانه
او بعد موته وقبل قبول الموصي له الوصية اما اذا مات قبل موت الموصي فالقيمة كلها للورثة
وبطلت الوصية لانه اوصى بالعبد لا بالقيمة فالذي اوصى به لم يؤخذ عند موته والذي وجد لم يؤخذ
الا ترى انه اوصى بجنس في ارض فاصارها ما فبنت ثم مات بطلت الوصية لتبدل العين بوال
الاسم والمعنى الا ترى انه لو وكل رجلا ببيع عبد فقتله عبد ودفع به بطلت الوكالة ولا يملك
بيع الحاي وان كان بدله لذلك **هـ** هنا وتكون القيمة كلها للورثة لان الجنابة والسراية كلاهما
على ملك الميت فوجب القيمة للميت فتكون لورثته بعد وفاته خلوة عن الوصية كسائر املاكه
ولو مات العبد قبل موت الموصي قبل قبول الموصي **هـ** ثم قبل الموصي له فان خرج العبد من الثلث
فارش اليد للورثة وهو نصف قيمة العبد جال في مال الحاي وما بقي من ثمة الغلام وهي قيمة مقطوع
اليده للموصي **هـ** على العاقلة ولا يكون له من ارش اليد شي لانه لم يثبت الملك للموصي له بعد فقد قطع
اليده على ملك الميت قبل ثبوت الحق للموصي له فلا يستحق شيئا من ارش الطرف ويكون للوارث
لانه بدل اليد وانما قطعت على ملك الميت والمالك للوقوف انما يثبت للموصي له بعد موت الموصي
لا قبله فلا يثبت حقه في اليد فيكون لورثة الموصي **هـ** وهذا لانه لو صار كله قيمة سطل الوصية
فيه فكذا اذا صار بعضه قيمة واما قيمته النفس مقطوع اليده للموصي **هـ** لان العبد مقطوع اليده
انما يثبت بعد ثبوت حق الموصي له فيه وهو الملك الموقوف الا ترى **هـ** انه لو مات قبل القبول
كان العبد ملكا للورثة للموصي **هـ** الا انه لم يملكه حقيقة وهو الملك الذي لا يثبت للملك الباب
بالقبول ووقت القبول العبد هالك لكن يعلق الحق وهو للملك الموقوف كفي لسراية الحق الى بدله
وهذا لان الجنابة بدلتها وسرايتها حصل على ملك الميت لان التركة قبل قسمه منعاه على ملك
الميت والموصي له انما يملك الموصي به بالقبول واذا قبل الموصي **هـ** بعد موت العبد قبل القيمة
لا العبد لان العبد هالك وقت القبول الا انه خلف بدلا فصح قبوله في خلفه لاني ذات العبد فلم يتحل
بين الجنابة والسراية ملك مستدا الغير من كانت الجنابة على ملكه فلم تدر السراية واذا لم
يقبل للموصي له الوصية فالقيمة لها للورثة لان الجنابة والسراية كانت على ملك الميت لما قلنا
وسومات العبد من القطع قبل القسمة او بعدها لان السراية لم تهلك لان ملك الوارث
ملك خلافة هذا اذا كان العبد يخرج من الثلث وان كان لا يخرج واجازة الورثة
فلذلك الجواب **هـ** لما قلنا في المسئلة الاولى فارش اليد وثلث قيمة العبد اقطع للورثة
وثلثا قيمة الموصي له لان ثلثا قيمة العبد اقطع ثلث مال الميت لانه حصل للورثة ارش اليد
وذلك نصف قيمة لان اليد من الايدي نصفه وثلث قيمة الباقي بثلث جميع فيكون حصة
ثلث قيمة العبد وثلثا باقي الشخص ثلث جميع فحصل للموصي له ثلث جميع المال والورثة
ثلثا ولا ينقطع السراية لانه لو صار كله للوارث لا ينقطع وكذا لو صار كله للموصي **هـ**
لا ينقطع فاذا صار بعضه للوارث وبعضه للموصي له لا ينقطع ايضا اعتبارا للبعض بالكل
ولما ذكرنا من العلة في الجميع فان لم يقبل الموصي **هـ** الوصية فالقيمة كلها للورثة على العاقلة

لان حكم اليد لم ينفصل عن باقي الشخص فصار كله نفسا وارثا الطرف العاقل على العاقلة تنعلا لاطراف
العبد لصمان النفس واما المالك على العاقلة على الانفراد بخلاف ما اذا قبل لان حكم اليد خالف الباطن
فانقطعت احكامه من احكام باقي الشخص ولم يبق تبعا ولا سقطت السراية لانه لم يتجدد للمالك وهن
المسئلة تدل على انه اذا قبل ولم يخرج من الثلث باقي العبد ان يكون للورثة على العاقلة ثلث القيمة
سدس ما بقي من الشخص ويستتبع من اليد ايضا لان حكمه لم ينفصل حكمه عنه ويبقى ماله
ثلثا ارش اليد هذا اذا قبل الوصية بعد موت العبد فان قبل قبل موته ثم مات العبد
وهو يخرج من الثلث فارش اليد للورثة لانه لم يقطع قبل ثبوت حق الوصي في الغلام واما عدم
وجوب القيمة لانه هدرت السراية لانه لم يحل من الجانية والسراية ملك مبتدأ من غير من
وقعت الجانية على ملكه فان ابتد الجانية وقعت على ملك الوصي قبل موته والسراية وقعت على
ملك الوصي لانه لا ينفصل عن ملكه بمالك العبد ملكا مبتدأ من حين موت الوصي كالموهوب له
والمشترى الا ترى انه لا يرد بالعيب ولا يرد عليه فهدر السراية بخلاف ما اذا كان
القطع وللموت قبل موت الوصي لانه لم ينفصل الجانية وسرايتها كانتا على ملك المورث
وبخلاف ما اذا كانت الوصية لم يقبل الوصي له الوصية لانه استغفر للملك للورثة ويجب كل
القيمة لهم على العاقلة لان ملكهم ملك خلافة على الاطلاق فلم يختلف به المالك معنى ولا يحل
القبول قبل الموت كانه بعد في حق الجانية وان ملكه مستندا الى الموت لانه البت
من احكام الوصية فلا يعتبر الاسناد فيها الا ترى انه لا يملك الولد في الحصب بصمان
الامر لانه غير مضمون فلا يعتبر الاسناد فيه بخلاف ما اذا كان بعد موته لان السراية
وقعت في حالة التوقف فصار له احكام من الاسناد الا ترى ان الجانية على العبد
غير متوقفة وان وجب توقف العبد بعد ما سبغ فيه حار وفي حالة الخيار متوقفة
ويعتبر الاسناد وكذا الجانية على المكاتب وجانيته تتوقف وما قبلها لا بخلاف
حصول السراية في ملك الورثة لانه لم ينفصل عنها بخلاف ما اذا كان العبد يخرج من ملكه
فان لم يخرج فان اجاز الورثة فلذلك لما قلنا من قبل وان لم تجز الورثة وللورثة ارش اليد
وثلث قيمة النفس على عاقلة القاتل من ذلك ثلث ارش اليد وثلث قيمة النفس وثلثا
ارش اليد في مال الجاني ولا شيء للوصي وبطل ثلثا قيمة العبد لانه لم يحل من الجانية
والسراية في قدر الثلثين ملك راب لغير من وهدر الجانية على ملكه لانه متى قبل الوصية
والعبد حتى ملك ثلثي العبد لان ثلث مال الميت نلت العبد اقطع لما ذكرنا فهدر السراية
بقدر الثلثين الا ترى انه لو خرج كله من الثلث يبطل الوصية ولا شيء على الجاني
ذكرنا ان الجانية حصلت في ملك الغير فاذا كان لا يخرج بقدر ما يخرج بطلت الوصية
فيه اعتبار البعض بالكل بخلاف ما اذا مات العبد ثم قيل لانه لم يملك العبد انما ملك
القيمة ابتداء ذكرنا واما وجوب الارش وثلث قيمة النفس اقطع للورثة لانه لم يتحلل
بين الجانية والسراية بقدر ثلث العبد الامك الوارث وانه مما لا يهدر السراية لكن

وجب ثلث الارش مع ثلث قيمة النفس على العاقلة وثلثا الارش ومال القاتل لان الجانية
انقضت على اليد في الثلثين لما هدرت نلت السراية والجانية فيما دون النفس في المال
مما لا يتحلل العاقلة ولم يقتصر على اليد في حق الثلث لما هدرت ثلث السراية وارش اليد في المال
مع ضمان النفس مما يتحلل العاقلة هذا اذا كانت الجانية حيا وان كانت عدا فارش جميع اليد
مع ثلث قيمة النفس كله يجب في مال القاتل لورثة الوصي لان عدا وقد قال عليه السلام
لا يحل للقائلة عدا ولا يجب القصاص لان الكل لم يصرف نفسا لا تقطاع السراية في البتة
ولا شيء للوصي وان لم يقبل الوصي له كان قيمة العبد صحيحة للورثة لانه لم يهدر السراية
لانه لم يتحلل بين الجانية والسراية ملك رات مبتدأ من غير من وهدر الجانية على
ملكه والله اعلم **باب** بيع الوصي وامين القاض **اصل**
الباب ان الدين انما يتقضى من اسرع الاموال امكانا اذا دعا الحاجة الميت لم ينفذ حقه
على حق الورثة وسواهم الذين قبل موت الوصي او بعده الا ترى ان من خبر في قارعة الطريق
ثم مات ثم وقع فيها حيوان ومات يجب الصمان دينيا في المشرقة ويقدر على الميراث والوصي
وحرر احرار وصي الميت يتصرف بحكم الامر فكل تصرف يوافق امر الوصي ينفذ
عليه ولا يوافق امره بضمن وكل تصرف يخالف امره لا ينفذ عليه وينفذ على الوصي ويضمن
التمن ان ينفذ من مال كالدليل بالشر اذالة الحيوة ومصرف القاضى او امينه يصح فيما وقع نظرا
ولا يصح فيما وقع ضررا لانه يتصرف بحكم الولاية الشرعية لا بحكم الامر والولاية مفقودة بهذا
ولا يضمن يتصرفه شيئا لان ذلك بمنزلة القضاء منه والقاضى لا يلزمه العهدة بقضائه
على ما ذكرنا في الابواب المقدمة بخلاف الوصي والصمان اذ الحق الوصي لا يخرج من ان يكون وصيا
لان لونه وصيا لا ينافي كونه ضمينا كما في الوكيل والمضارب فان كل واحد منهما يجوز ان يكون
وصيا وضمينا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اوصى عند موته الى رجل
وامره ان يشتري من ثلث ماله اسمه فيعقها عنه ثم مات وترك لشجاعة درهم واشترى
الوصي ثلثا منه اسمه بامر القاضى او بغير امره فانه سوا لانه لا حاجة الى الامر فاعتقها
عن الميت ثم ظهر انه كان على الميت ستمائة درهم دين فان الخدم ياخذ منه ستمائة لتقديم
حقه ويكون العبد حرا عن الوصي بخمسة ثلثا درهم ما يتان للورثة وما يتة يشتري بها اسمه
فيعقها عن الميت اما الخدم ياخذ الستمائة العيين لان حقه ما صار دينيا على الخدم لانه
تقضى من ايسر الاموال امكانا ولهذا الورث عروضا او عينا او دينيا تقضى من النقود
والعيين وان كان الدين متعلقا بكل واحد قلنا في الاقرار احد الورثة بالدين انه يوافق
من نصيبه لانه ايسر الاموال فضا واما العبد حرا عن الوصي لانه اعتق عبدا نفسه
لانه صار مشتريا هذا العبد لنفسه لانه خالف امر الوصي فان الوصي امره ان يشتري
اسمة بثلث ماله ولحق عنه وقد ظهر انه اشتري لاسمة بجميع ماله فصار مخالفا
فيصير مشتريا لنفسه لانه تخدر تنفيذه على الوصي بسبب الامر وتخدر التنفيذ على الوصي

ايضا بطريق المصلحة ليزداد ماله لانه ليس **ل** على الميت هذه الولاية وتقدر توقيفه على
اجارة الموصي فينفذ عليه لانه من اهل الشر لنفسه وانما يضمن التمن كمالا لانه صار مشتريا
العبد لنفسه وفقد التمن من مال الميت فيصير هذا مالا لو كان عالما بدين ستمائة
وقد اشترى العبد بثلاثمائة وفقد التمن من مال الميت الا ان اشترى ان الوكيل بالشري بمائة
اذا اشترى بثلاثمائة وفقد التمن من مال الموكل يضمن فكذا الوصي وامام امين للوصي
وليشترى ستمائة فيحتمل عن الميت لان الوصي امره بان يشترى بثلث ماله لستمائة ومال
الميت ما كان فارغا عن دينه حتى لو كان جميع ماله مشغولا بالدين لا يكون **ل** ثلث ماله
بتقدمته الوصية والفارغ عن دينه ثلث مائة فينفذ وصيته من المائة والثلاثان
للورثة ولا يخرج الوصي عن الوصاية هذه المخالفة لان الوصاية لا تبطل بالمخلاف
فقد افلح لا تبطل بالمخلاف كما كان اولى ولان الوصاية بالموت لزمته على وجه لا يمكن
من اخراج نفسه عنها اصلا ومقصود اقلها ضمن المخلاف الا ان اشترى ان الوكيل يتم من اخراج
نفسه عن الوكالة **ل** قصد اومح هذا لا ينجز بالمخلاف فالوصي اولى واذا اشترى بماله
نفسه واعتقه عن الميت ثم ظهر للميت مال **ل** يخرج الاول من ثلثه بغير ان يحتق
الاول كان عن الميت والحق الثاني يكون على الوصي لانه ظهر حاله حقيقة فصار كالماله
كان ظاهرا في الابتداء هذا اذا وصي الميت الى احد الوصيين لا احد لكن اوصى ان يحتق عنه
نفسه فيصير القاضى وصيا فكذا **ل** الجواب لان القاضى ان ينصب وصيا
عن الميت اذا لم ينصب للميت بنفسه فصار نصيب كنصب للميت لان فعل النائب
كفعل المنيوب ولهذا قالوا بان العدة فيما يبيع ويشترى وصي القاضى يرجع الى العاقد
كما يرجع الى وصي الميت ولو كان وصي الميت كان الجواب **ل** ما ذكرنا فكذا اذا كان وصي
القاضى **ل** لان ولاية على الميت الا ان يبيع القاضى مال اليتيم من نفسه لا يجوز ولو اشترى
من وصي اليتيم يجوز وان كان هذا القاضى جعله وصيا لان الوصي نائب عن الميت لا عن
القاضى وشري القاضى مال اليتيم من امينه لا يجوز ايضا لانه نائبه ولهذا لا ترجع
العدة اليه بخلاف الوصي الا ان اشترى ان القاضى لو زوج الصغيرة من نفسه او من امينه
كان باطلا لان فعله يكون على وجه القضا وقضاؤه لنفسه او لولته باطلا هكذا ذكر
محمد رحمه الله في السير الكبير وذكر الناطقي رحمه الله ان ما ذكره محمد رحمه الله من عدم
جواز البيع اذا باع مال اليتيم من نفسه محمول **ل** على قوله اما على قول ان حقيقة
رحمة الله بغير ان يجوز في الوصي وذكر في وصايا المصطفى اذا اشترى القاضى من متاع اليتيم
لنفسه فهو بمنزلة شري الوصي فان وقع الى فاضل اخر بطريقه وان كان حيا لم يثبت
اجازة والام بحره واكره للقاضى شراؤه ولو ان الميت اوصى بهذه الوصية ولم يوص
الى احد فرفع الامر الى القاضى فقامت به اليه فان القاضى اذا دفع بثلثي المال
الى الورثة ويمسك الثلث لاجل تنفيذ الوصية فلو اوصى ان القاضى او امينه اشترى ستمائة

ثلث مائة

ثلث مائة واعتقه عن الميت ثم ظهر على الميت دين ستمائة باخذ العرق الستمائة من الوارث لما قلنا
ولا يحتق العبد باعقاق القاضى فينبغي القاضى او امته ويدفع الميت لثمن الورثة ويشترى
ثلثه لستمائة فيحتمل عن الميت وكذا في حق امين القاضى لا يجعل القاضى او امينه مشتريا لنفسه
حتى يكون العبد حرا عن القاضى او عن امته بل جعله مشتريا للميت ثم حققا عنه بخير امره وفي وصي
القاضى او وصي الميت جعله مشتريا لنفسه والفرق ما ذكرنا ان وصي الميت بعد وفاته
على الميت يحكم الامر او الولاية وتقدر التوقيف على الاجازة فيبعد على الوصي كالمعلم بالدين
اما في القاضى اذا تعذر تنفيذ الشرع على الميت بسبب الامر لانه خالف امره الا ان تعذر نصرف القاضى
ليس يحكم الامر حتى ينظر فيه الى موافقه امره ومخالفته بل يحكم النظر لان **ل** ولاية النظر
في مال الميت والتصرف فيه وفي مال كل من عجز عن التصرف والنظر بنفسه فنفذ شراؤه
على الميت بحكم الولاية وان كان لا ينفذ بحق الامر فصار العبد للميت فاذا اعتق عبد الغير بغير اذنه
فلا ينفذ فيبقى العبد مملوكا للميت فكان له ان يبيعه ويشترى بثلث ماله لستمائة فيحتمل **ل** عنه
وهذا لانه تصرف تصرفين احدهما وقع نظرا وهو استبدال المال للميت كان له ولاية الاستبدال
في ماله سواء كان له وصية الاستبدال او لم يكن وسواء كان فيه دين او لم يكن والاخر وقع ضمرا
فبطل غير انه زعم انه كله وصية وتبين انه بين الورثة وجهته الوصية الملائمة لهذا فينبغي وتبين
تمنه بين الورثة والوصية ولانه ان تعذر تنفيذ الشرع على الميت بسبب الامر وامكن تنفيذه
على القاضى لانه من اهل الشري لنفسه كالوصي لكن التنفيذ على الميت اولى لان الميت رضي
بتصرف القاضى لما لم يوص الى احد والقاضى لم يرض بالزامه العدة وان باسرها الشرع لان
القاضى ما يفعل من البيع والشري في مال الغير بفعل على سبيل القضا ولا يجوز ان يحققه العدة
فيما يقضي لانه يصير خصما لا وفيما يصير خصما لا يصلح قاضيا لانه لا يصلح شاهدا فنفذ
الشرع على الميت واذا ظهر الفرق بين القاضى ووصي الميت ظهر الفرق بين امين القاضى ووصي
الميت لان امين القاضى نائب عن القاضى لا عن الميت ولهذا اسماه امينا حتى يكون نائبا عن القاضى
لا عن الميت وليس الذي نصبه القاضى للتصرف في مال الميت وصيا لكونه نائبا عن الميت
لا عنه ولو لم يكن الامين العدة يرجع به على القاضى فيكون حاصل الضمان على القاضى وقد مر ان القاضى
لا يحق العدة بل الخطا في القضا واذا نفذ الشرع على الميت لا يصح اعتناقه لعدم الامر والولاية بحكم النظر
والمصلحة ليس تشهد محمد رحمه الله للفرق بين السلتين فقال **ل** الا ترى **ل** انه لو ظهر للدين
بعد ما اشترى بثلاثمائة قبل ان يعقده ان كان للشري وصيا يليون مشتريا لنفسه وهو ضامن
وان كان هو القاضى او امينه يكون الشر للميت فيبيعه ويشترى ستمائة ويعقده **ل**
لان القاضى او امينه لا يوصفان بالمخلاف لان العدة لا يلحقها فكذا بعد الحق **ل** مشايخنا
رحمهم الله يجب ان يكون الجواب **ل** في الامين والوصي واحدا اذا لم يعلم الوصي على قتل امر
ماروى عن علي بن يوسف رحمه الله في الجواب اذا اشترى لانه الصغير بالجين وهو يعلم انه لا ينفذ
على الابن **ل** حتى الرد كما بالحيث وكبيع مال الزكاة بالحيث **ل** ستمائة الحلو

رحمة الله

هذا الفرق بالناس ولو اوصى ان يشتري عبد فلان فيحقق عند نسمة فانه يشتري من ثلثه
لان الوصية مفادها من الثلث فان امتنع صاحبها من البيع بالثلث وقف الثلث حتى يبيع العبد
فيرجع الى الوارث لانه ان لم يبعه في الحال ربما يبيعه في الثاني فادام يربح ببيع يوقف
الثلث فاذا دفع الناس عن شرايه يرجع الى الورثة وانما سح الناس بموت العبد واعتاق
صاحبه او طوت دبيرة وكذا ان سمي ما يشتري به من الثلث ولو اوصى الى رجل ان يشتري له
نسمة هذه المائة بعينها فيحقق عنده فاشترى وهي تخرج من الثلث فاشترى بها النسمة
واعتقها عنده ثم استحق رجل تلك المائة او بعضها او لقطه دين يكون للمائة اكثر من الثلث
فان الوصي يضمن تلك المائة ويكون الحق عن نفسه وانما يضمن لان حقوق العبد والمطالبة
بالثمن ترجع الى العاقل ويكون الحق الى الوصي لانه امره بان يشتري بهذه المائة من الثلث
فاذا استحق بعضها او لقطه دين بين ان المواة ادر من الثلث فبطل امره اذا امره بالشري
باكثر من الثلث باطل واذا بطل امره صار مشتريا لنفسه وكذا لو استحققت المائة كلها لانه
يبين انه اوصى بمال الخير فبطل الامر فان خرج للميت مال لم يجله به من دين او عين
تكون النسمة الثلث من ذلك بوي الوصي من الصمان لانه تبين ان الشري كان ثلث ماله
وان الشري والعق كان عن الميت ولو لم يظهر له هل يشتري بما بقي من الثلث نسمة
لم يذكر هذا في الاصل وعلى قياس قول ابي حنيفة رحمه الله لا كما لو اوصى ان يشتري بهذه المائة
نسمة والثلث اكثر من مائة او هلك من المائة درهم انه لا يشتري عبدا خلافا لما وكذا الواجب
ان يحقق عنده نسمة بجميع ماله فلم تجز الورثة لا يشتري بشي والوصية باطلة عنده ومنها
يشتري بالثلث ولو باع اوصى ان يباع عبده ويشتري بثمنه نسمة فحقق عنده فباع الوصي
العبد واشترى بثمنه نسمة فاعتقها وهو الثلث ثم رد العبد يجب بعد ذلك ضمن الوصي
الثمن ويقال له ببع العبد فان بلغ ذلك الثمن فالحق جاز عن الميت كما كان اما صمان الوصي الثمن
لانه هو العاقل واما جواز الحق عن الميت لان الثمن صار هو الثاني لان البيع الاول قد انعقد
انفسه وتبين انه اشتراه بثمنه كما امره الميت وان كان الثمن اكثر من الاول
او اقل يحقق عنده لان الميت لانه تبين خلافا لانه الثمن هو الثاني ولم يشتري بثمنه فصار
مخالفا ويشتري بهذا الثمن نسمة فحقق عن الميت كما امره ولو لم يرد العبد بالجيب
لكن استحق رجح المشتري على الوصي لانه العاقل ويكون العقد على الوصي لانه لما استحق تبين انه
اوصى بمال الخير فبطل امره واذا بطل امره كان الحق عن نفسه ولا يرجع على الورثة في نصيبهم
لشئ لان الميت لم يوص في ذلك بشي انما اوصى بان يشتري بثمن ذلك العبد ويبين ان العبد
لغيره ولو اوصى ان يشتري ثلث ماله نسمة فتحقق عنده وماله ثلثا ما يشتري الوصي
بمائة نسمة فاعتقها واعطى الورثة ما تبين فاستحققت النسمة ورجعت في الرق وقبض الوصي
المائة ليشترى بها النسمة اخرى فملكته عنده رجح على الورثة ثلث ما اخذوا فليشتري بها
نسمة عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله مقاسمة الوصي الورثة

جائزة ولا يرجع على الورثة بشي وبطلت الوصية اصله ما ذكر في الجامع الصغير اذا اوصى ان يحج عنه
من بدله فرفع الوصي قدر الحج الى رجل لحج عنه فملكته النفقة في الطريق ان حج عنه ثلث ما بقي
عند ابي حنيفة رحمه الله كانه لم يقسم وجعل كان الباقي لم جميع تركته وجعل الحج كالموصى له
الغائب وقسمه الوصي على الوصي له الخائب لا يجوز ذلك هنا قسمه الوصي على النسمة
لا يجوز لانه لا خصم هنا ليقص فيلون تمامها بالتسليم الى تلك الجهة وعند محمد رحمه الله
في المسلتين لا يرجع في شئ اعتبار القسمة الوصي بقسمة الوصي وعند ابي يوسف رحمه الله
ان اوصى ان يحج عنه من ثلث ماله لا يرجع بشي وان اوصى ان يحج عنه ثلث ماله او لم يقل شيا
رجح الى تمام الثلث لان قول ابي يوسف رحمه الله هنا مثل قول ابي محمد رحمه الله لانه لم سبق
من الثلث شي ولو اوصى ان يحقق عنده نسمة واوصى اخرا بالثلث فان الثلث يقسم على الثلث
وعلى ادنى ما يكون من قيمته النسمة فما اصاب النسمة اعتق به النسمة لانه لا غاية لاكثر قيمة
النسمة فيوجد باليقين وهو الاقل حتى لو كان ثلث ماله ثلثا ما بقيه وقيمة ادنى النسمة بثلثا
قسم الثلث بينهما نصفين ولو كانت قيمة ادنى النسمة مائة قسم الثلث بينهما ارباعا وفي الجوز
لو ان رجلا اوصى بعتق عبده ثم اخى العبد جنابة بعد موت الوصي فاعتقه الوصي وهو يعلم
بالجنابة فهو ضامن للجنابة وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع به على الورثة لان الميت
اوصى بحقه قبل ان يجني وبالجنابة تلحق حتى المجني عليه برقبته فاذا اعتقه عن علمه صار
على حقه فيضمن للجنابة وصار مختارا للفق كالمال وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة
لانه بمنزلة الخطا والافلا فمما لا تغد فيه بالخطا فيضمن والله اعلم **باب**
من الوصايا التي تكون بعضها رجوعا عن الوصية وبعضها غير رجوع **اصل**
الباب ان النايب بدلالة الكلام كالنائب بنص الكلام لا ترى ان حرمة نسمة
الوالدين ثبت بدلالة حرمة التاقيف وكذا في الحرمة مثل حرمة التاقيف بل فوقها
وحرف اخر ما ذكرنا في الابواب المتقدمة ان الوصي يملك الرجوع عن بعض الوصية
واحكامه لاخر ومتى اضاف الوصية الى اشئين اضافة مطلقة اقتضت الشراكة بينهما
على السوامع احتمال البقاوت فيما بينهما في الشراكة فاذا بين نصيب احدهما صار ذلك
سما مغير الكلام في اقتضا الشراكة على البقاوت ولله هذه الولاية فان هلك منها شيء
كان الهلاك على الشراكة كما هو الاصل في هلاك بعض المال المشترك ويقسم بينهما
لا اعتبار بالنسبة لنصيب كل واحد منهما يوم الوصية لتراحمهما في حلم الاحباب
ومتى خرجت الوصية فيخرج البناء والترتيب يراعى فيه الترتيب ولا يزاحم فليؤجر
منهما المقدم في الاحباب حتى ياخذ صاحب المقدم ماله حقه عنده لانه البعض
فان بقي شيء كان لصاحب الموجز والافلاشي لانه عرض الوصي هذا فيراعى عرضه
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا قال الرجل قد اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان
لفلان منها مائة ثم مات والالف تخرج من ثلث ماله فللذي سمي له مائة المائة والمائة

والاخر تسع مائة لان صدر الكلام اقتضى الشركة على السواء الا انه لما قدر نصيب احدها كان هذا
بيان منه ان المال بينهما على التفاوت وان كان فيه تعيين لكن لا ولاية للتغير
لان رجوع عن بعض نصيب احدهما ولا ولاية الرجوع ولو هلك من الالف خمسمائة
بقسم الخمس مائة الباقية بينهما على عشرة اسهم لا يبين ان الالف بينهما اعشار وان
رد الشركة الى الاعشاش فهاك **هـ** ملك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة كالميراث
ونحوه ولذا **الوقال** لفلان منها مائة ولفلان ما بقي وهذا اوضح لان الاول بيان
لدلالة الباقي للثاني وهذا بيان نصا ولا بد ذكر ما يقتضيه الكلام من غير ذكر
ضار ذكره وعدمه بمنزلة ولوم هلك منها شيء ولكن اوصى مع هذا الرجل اخرج
بالف درهم ولم يملك من المال شيء بقسم الثلث وهو الالف نصفان نصفه للمفرد
بالوصية ونصفه للاولين بينهما على عشرة اسهم لصاحب المائة عشرها **ا**
نصفها للمفرد ونصفها لهما لانه اوصى للمفرد بالف على حدة ولها بالف بوصية على حدة
فصار بسبب اتحاد الوصية شخص واحد من حيث اتحاد الحكم لان المزاحمة لا تزداد
بزيادة الوصية وانما تزداد بزيادة الوصية فصار كأنها واحدة حقيقة وانما
خمس مائة بين الاثنين على عشرة لان ما يستحقه الموصى **ب** للمفرد من الوصية
من نصف الالف يجعل كالميراث ولو هلك نصف الالف بقسم الباقي بينهما
على الاعشاش لكانت هنا وهذا لان الاجاب للمفرد معارض للاجباب **ط** ما
مضافا الى الالف الا ترى انه لو ادعى رجل عبدا وادعاه جماعة ايضا واقاموا
البينة يقضي بالنصف للمفرد والنصف بينهم لو وقع التعارض بينه وبينهم
فالنصف الذي هو نصيبهم يكون سهمها اعشار الالف وقيل الاستحقاق عليهم بالانحياز
للمفرد على الشركة وهو كاستحقاق نصف الميراث على الابوين بالزوجية ولو
ق قد اوصيت لفلان ولفلان بالف فلان منها مائة ولفلان ما بقي اوصيت
عن الباقي ثم مات ضريرا في الثلث بالف فما اصابه بقسمها على عشرة لصاحب
المائة العشر وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء من حيث انهما اضافا الوصية بالالف
اليهما اضافة واحدة وانما اقتضى الشركة على السواء لان في المسئلة الاولى الوصية
بالف معينة وهنا بالف مرسللة وفي الثانية انما كانت القسمة على الاعشاش لا تزداد
شركة تمام من المناصفة الى الاعشاش هذا المعنى موجود في الالف المرسللة ولو قال
هذا الالف لفلان منها مائة مرسللة ولفلان ما بقي اوصى على ما اوصى فان ضايق عن
وصيتهما فيقسم الثلث بينهما على قدر سهمهما حقوقهما وحق الموصى له بمائة فيهم
وحق الموصى **د** بالف في عشرة اسهم فيقسم بينهما على احد عشر وكذا الواصي
اخر ثلث ماله ولو قال **ب** ثلث مالى لفلان ولفلان فلان منه مائة ولفلان
ما بقي اوصيت عما بقي والثلث يوم اوصى الف فضاغ نصف المال ورجع الثلث

الى خمس مائة فلصاحب المائة مائة والاخر ما بقي فزويين هذه المسئلة وبين ما اذا قال
اوصيت لفلان ولفلان بالف درهم لفلان منها مائة ولفلان ما بقي اوصيت عما بقي ثم
هلك منها خمس مائة فانه يقسم الباقي بينهما اعشاشا وهذا قال **ب** يقسم بينهما اخصاسا
والفرق ان في الوصية بالالف امكن ان يجعل ذكر المائة لاحدهما مائة عن العشرة الالف
للمال وما بقي عبارة عن تسعة اعشارها لان المال المضاف اليه الوصية مال
معلوم لا يزداد ولا ينقص سواء كانت الالف معينة او مرسللة الا ترى انه لو ازيد
مال الموصى حتى صار ثلث مال الف درهم لا تزداد وصيتهما ولو هلك مال الموصي
الا ان الالف يخرج من ثلث ماله لا ينقص وصيتهما فصار الشركة بينهما في الاعشاش
فما هلك يملك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة فالواصى لهما بالف على ان يكون
لاحدهما عشر الالف والاخر تسعة اعشاره اما في مسيلنا لا يمدن ان يجعل كذا **ل**
لان الوصية مضافه الى ثلث مال مرسل فينصرف الى ثلث مال يكون له وقت القسمة
لا الى ثلث مال يكون **د** يوم الوصية الا ترى انه لو اوصى بثلث ماله ولا مال له
ثم استفاد مالا او هلك بعض ماله يكون **د** ثلث ماله يوم القسمة فهو وان اضا
الثلث بينهما لكن لم يسم نصيب الاخر ببيان نصيب احدهما لان الثلث مجهول
لا يعرف قدره الا وقت القسمة واذ لم يتبين وصيته جعل كالحصبة وكان الباقي له
فاذا كان ثلث ماله يوم القسمة الف كان ذكر المائة عبارة عن عشر الالف
يوم القسمة وما بقي عبارة عن تسعة اعشار الالف فان كان ثلث ماله يوم القسمة
الف درهم كان ذكر المائة في هذه الحالة عبارة عن نصف العشر وما بقي عبارة عن تسعة
اعشار الالف ونصف عشر الثلث وان كان ثلث ماله يوم القسمة خمس مائة كان
ذكر القسمة عبارة عن الخمس وما بقي عبارة عن اربعة اخصاس الثلث فتعذر جعل المائة
عبارة عن غير الثلث وما بقي عبارة عن تسعة اعشار الثلث فوقف بيان هذه الاجزاء
على ثلث يكون وقت القسمة كالنصف **ق** اوصيت لفلان ولفلان بثلث
مالى يوم القسمة لفلان منها مائة وهذا ثلث ماله يوم القسمة خمس مائة فكان قوله
مائة عبارة عن الخمس فيكون للموصى **د** بالخمسة المائة والاخر اربعة اخصاس وكذا الوقال
لفلان من ثلث مائة وما بقي لفلان لان هذا صار عبارة عن ثلثي يوم القسمة
وبلثه يوم القسمة خمس مائة والدليل على ان الملت بثلث المال يوم القسمة انه لو
اوصى لرجل بثلث شيء بعينه مما يقسم دراهم او دنانير او شي من الكيل او الوزن من غير
واحد او بقدر او غم او ابل او نبات من جنس واحد **ق** لكان ثلث دراهمى اثلث
طعامي وعند ذلك فهلك ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من الثلث
فان وصيته في الثلث الباقي كله ولا ينقص من وصيته شيء وقال في الجامع الصغير
اذا اوصى بثلث ثلثه دراهم او بثلث ثلثه اقباب من جنس واحد فهلك درهمان

اوتوبان وخرج الباقي من الثلث فله الدرهم والثوب كله الا ترى انه لو اوصى
 بثلث هذا الحد او بثلث هذه الجارية فاستحق الثلثان منها ويخرج الثلث من بثلث
 مال كان كله للموصي لـ بخلاف ما اذا اوصى بثلث ثلثه من رقبته او بثلثه اثواب
 من اجناس مختلفة او اقله من المختلفة فهلك اثنان وبقي الواحد كان له ثلث الباقي لان
 هذا لا يقسم والاصل ان الوصية متى تحلقت بشي يصح قسمته فهلك بعضه ومقدار
 الموصي به يخرج من بثلث ما بقي من مال الميت فان الوصية بالثلث الباقي لان هذا
 الثلث كان يجوز ان يستحقه الموصي لـ اذا وقعت القسمة بينه وبين الورثة فعلم
 ان الوصية متعلقة به وما تعلق به الوصية اذا كان يخرج من ثلث مال الميت
 يوم القسمة بقدر الوصية فيه ولم يجز بغيره فله ما هلك فيه كما لو اوصى بثلث شي
 بعينه واستحق ثلثا لـ بخلاف ما اذا اوصى بثلثه اشيا لا يقسم بعضها في بعض لان
 الباقي منها لا يجوز ان يستحقه الموصي لـ بالنسبة لانه لا يقسم فلو تكن الوصية متعلقة
 بالباقي لم يجز ان يستحق للموصي لـ اكثر من ثلثه وهذا لما ذكرنا ان الوصية
 اجال الميراث وفي الميراث واليوان تجبر الثلث والثلثان يوم القسمة لان يوم
 الوصية فانه لو كان لرجل ثلاث جوارى قيمة كل واحدة ثلث مائة فوصى لرجل بجارية منهن
 بعينها فزادت تلك الجارية فضارت ثلثا لـ بعينها وولدت ولدا ليسا وى مائة
 ووطيها رجل بشبهة وعقرها مائة فهذا كله مال الميت لان التركة قبل القسمة مقبلة
 على حكم ملك الميت فله الزيادة يحصل عليه ملكه ايضا ويلون حصوها بعد موته وحصو
 قبل موته سواء عسر ان الزيادة كانت في يدها فله الموصي لـ تمام ثلث مال الميت منها
 ومال لـ ضار الفا ومائتي درهم للموصي لـ مقدار الثلث لـ ان بعينه وذلك بثلثا
 الجارية التي اوصى لـ بها وثلثها مع الجارية الاخرى للورثة وان كانت مسانها
 فانه ليس للجارية لها وتمام الثلث من تلك الزيادة حتى يقع القسمة عند ان حنفية رحم
 وعندها مال الثلث من الجارية والزيادة لا تبدأ شي قبل ان يحق الموصي له في الثلث
 بمنزلة حق الورثة في الثلثين وانما تم سلامة الثلثين للورثة عند القسمة فلذلك
 سلامة الثلث للموصي لـ الا ترى انه لو ظهر دين قبل القسمة وجب تنفيذه من الاصل
 والزيادة جميعا ولو قال لـ قد اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان مائة واوصى
 لآخر بثلث ماله والثلث الف فلصاحب الثلث وهو للفرد نصف الف والنصف
 من الاخرين لما قلنا من قبل واما القسمة بينهما اعشار الا ان ذكر المائة اذا كان ثلث
 يوم القسمة الفا والمعتبر هو الثلث يوم القسمة كان ذكر المائة عبارة عن غير الثلث
 وما بقي عبارة عن لشحة اعشار الثلث لـ وضارت شركتهما بالكلام الثاني من ورود
 للاعشار فما اصحابا يكون بينهما اعشار بخلاف ما اذا هلك نصف الف لان بثلث
 قال لـ لما كان يوم القسمة خمس مائة ظهر ان ذكر المائة عبارة عن خمس الثلث وما بقي

عبارة عن اربعة اخماس الثلث وهذا لان بالهلاك انفسج الاجاب في قدر ما هلك
 فلم يسق للاجباب طهما معتبر الا في قدر خمسمية وقد اوصى لهما بما به فتقسم اخماسا
 وبالصيغة لاخر لم ينفسج الاجاب لهما في ما هو ثلث ماله الا ترى لـ انه لو ورد الثاني الوصية
 كان الثلث بينهما على ما سيجي الا ان يحكم الاجاب لـ للمفرد وقعت المزاجدة بينهما وبين
 الوصية المفردة في الالف كماله الذي هو مبلغ الثلث فيبقى حتما اعشارا كما كان وهذا
 لانها لما ضربا بالالف صار وصيتهما معلقين وبين ان ثلث مال لـ الف وان ذلك النصف
 ثم لما بين نصيب احدهما مائة وبين ان الاخر لستحجية فلما استحق الفرد من الحصة خمسمية
 كان الباقي على حسابها بخلاف ما هلك لـ لان بالهلاك تبين ان الثلث لم يكن الفا فتغير حكم
 الثلث وهما لم يتغير ولو قال اوصيت لفلان من بثلث مالي مائة ولفلان ما بقي فان كان
 ثلث ماله الف او اقل لم يكن فلان مائة كما قدر لـ والباقي لفلان الاخر وله هلك نصفه
 اخذ صاحب المائة مائة كاملة والاخر ما بقي لـ بمائة ما بقي من الثلث فلم يكمل اصحاب
 الوصايا المقدرة وصاياهم لم يكن لـ شي ولو لم يهلك شي لكن اوصى مع هذا الرجل آخر
 بثلث ماله وثلث ماله الف بطلت وصية الموصي لـ بما بقي والثلث بين الموصي له بالمائة
 والموصي له بالثلث على احد عشر سهما لصاحب المائة منها سهم ولصاحب الثلث عشرة
 اما بطلان وصية الموصي له بما بقي فلانه موصي لـ بما بقي من ثلث ماله يوم القسمة بعد
 الوصايا ولم يبق واما الاخر ان فلان حق احدهما في الف وحق الاخر في مائة وضاق الثلث
 عن وصيتهما فيقسم على قدر سهمهما وجعلت كل مائة سهما فضارت الحصة احد عشر سهما
 للموصي لـ بمائة عشرة اسهم للاخر رجل له ثلثه الف درهم كل الف في ليس فقال لـ
 اوصيت لفلان بما بقي من هذه الالف اشهارا الى الف بعينها ثم مات فلان ذلنا الالف كلها
 لان ما بقي كما يذكر ويراد به بعض المال المضاف اليه بدر ويراو الكل كما في اللوارث
 فان الشيء عليه السلم جعل للعصبة ما بقي من الميراث بقول لـ ما بقيت الف ايضا فلا ويلي
 رجل ذكر ثم كان للعصبة بعض الميراث اذا كان في الوراث معها صاحب فرض وكان له
 جميع الميراث اذا لم يكن معه صاحب فرض وكان بقدر لـ عليه السلام ما انقضى الف
 فلا ويلي رجل ذكر ان كان صاحب فرض وان لم يكن صاحب فرض فله الجميع لذلك يتقدر قوله
 اوصيت بما بقي من هذه الالف لفلان ان كان معه وصية اخرى وان لم يكن فله جميع الالف
 ولان هذا الكلام لا يبداه في العادة فالظاهر انه اوصى بوصية مقدرة لاخر من هذا
 الالف الا انه اذا جمل تعدر تنفيذهما فصار بطلانها بهذا الطريق بطلانها بموت
 الموصي له ولو كان هذا كان الالف كله فصاحب الباقي لان له باقى لا يخرج من الثلث
 وهو كقول لـ عليه السلام ما بقيت الف ايضا لان كلمة ما بقيت الف ايضا اذا لم يكن ثمة صاحب
 فرض فان قيل كلمة من التبعض ومتى اعطينا جميع الالف لاشي طه من التبعض
 قيل لـ كلمة من عملت عملها في التبعض فيما دخلت عليه وقد دخلت على ما بقي

فانه قال **فلان** ما بقي من هذه الالف فقد اوجبت تبعية غيرها فيما بقي لان ما بقي اسم عام
تتناول الدراهم وغيرها لما قال **من هذه الالف** الدراهم وفقر من الدراهم من غير
فلما عملت عملها في التبعية **مرة** فيما دخلت عليه لا تعمل في الالف مرة اخرى بما في قوله
هذا **باب** من حديد ورجل من بني اسد وكما لو قال **لا امرأته** خالعتك على ما في يدي من الدراهم
انصرفت الى ثلثه درهم ولم توجب كلمة من تبعية غيرها من الدراهم لانها دخلت على ما في يدي
لا على الدراهم وقد اوجبت تبعية فيما دخلت عليه ولا كلمة من هنا للتمييز اوصيت
لك بهذا الالف بشرط ان لا يرأحه وصية فتلون دلالة على الترتيب وانه موخر عن
الوصايا حتى يصح بقوله ما بقي حتى اذا اوصى بالآخر لا يمكن للدلالة على الترتيب وهو قوله
عليه الصلاة والسلام ما انقبت الفرائض وحلي **انه** وقعت هذه المسئلة في زمن الشيخ الامام
الحليل البكر محمد بن الفضل والشيخ الامام محمد بن حامد رحمهما الله وقد اختلفا في جوابها
وتلك المسئلة انهما سبلا ان رجلا اوصى بوصايا فاسدة لا يجب تنفيذها من ثلث ماله
بان اوصى بان يصلي قبري ابو يه وما شاكل ذلك واوصى لآخر بما بقي من ثلث ماله يعطى
للموصى **له** بما بقي جميع الثلث او ما بقي من الثلث كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد
رحمه الله يقول يعطى للموصى **له** بما بقي ما بقي له من الوصايا الفاسدة ولا يعطى جميع الثلث
لانه اوصى له بما بقي لا بجميع الثلث وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول
يعطى **له** جميع الثلث لانه اوصى بوصايا فاسدة لا يجب تنفيذها فكان له ان يوصي بها
فيعطى الجميع كما لو اوصى له بما بقي من الثلث كما في مسئلة الجامع فان محمد رحمه الله اعطى للموصى
بما بقي من هذه الالف جميع الالف اذا لم يوصي **لشيء** من الالف **الاخر** قال **الصدر** الشهيد
رحمه الله وهذا اصح لان ما قاله رواية للجامع وهذه هي المسئلة ولو قال اوصى مع هذا
بالفاخرى لاخر ثم مات لم يكن للذي اوصى **له** بما بقي من الالف شي والذى اوصى له بالالف
الف لان تقدير هذه الوصية كانه قال **اوصيت لك** بما بقي من هذه الالف
ان كان لك وصية اخرى وهما مع وصية اخرى فكان وصية بما بقي ولم يبق شيء بعد
الوصية المقدرة وكان كالوصية في الميراث اذا لم يبق من اصحاب الفرائض شيء ولا
انما جعل **له** ما بقي لان محل الوصية وان لم ينفذ محل الوصية لان الوصية لا تنفذ الا
في محلها وهو الثلث ولم يبق من محلها شيء عند استحقاق صاحب المقدرة وفي المسئلة الاولى
يصير **كانه** قال **اوصيت لك** بهذه الالف بشرط ان لا يرأحه وصية
فيكون دلالة على الترتيب وكونه موخر عن الوصايا حتى يصح قوله **بما بقي** وكذا في هذه
المسئلة الا ان هنا صاحب المقدرة معلوم فلا يستحق شييا مع استحقاقه بخلاف
المسئلة الاولى ولو قال **اوصيت لفلان** و**فلان** هذه الالف **فلان** منها ستمائة
وفلان سبعمائة م مات والالف تخرج من ثلث ماله يقسم الالف بينهما على ثلث عشر
سهما للموصى **له** بسبعمائة ستة اسهام والموصى **له** بسبعمائة سبعة اسهام لانه بقوله اوصيت

فلان وفلان هذه الالف اثنتي عشرة سهما يشركه على السوا فلما قال لفلان منها ستمائة
وفلان سبعمائة والالف الواحدة لا تلتصع لاحدهما ستمائة وسبعمائة علم انه لا يريد بذلك
الاخذ وانما اراد به الضرب على ان يضرب احدهما بسبعمائة والاخر بسبعمائة **كانه** قال
لهذا على حساب ستمائة ولهذا على حساب سبعمائة فيقسم على ذلك الحساب واعتبر
هذا بالمولد فانما اذا اجتمع في الميراث سهام اصحاب الفرائض والسهام لا يؤخذ في
المال الواحد احدا كان المراد الضرب بهذا السهام ويقسم على طريق العول **حتى** يدخل
النقصان على الكل ولو قال **فلان** منها سبعمائة وسكنت عن الاخر كان لفلان سبعمائة
كما قال **وما بقي** لفلان لان السلوت عن نصيب الاخر بيان دلالة ان ما بقي نصيب الاخر
والرأب بدلالة الكلام كالنائب كالتأنيب بالنص ولو قال اوصيت لفلان وفلان
بهذه الالف لفلان منها الف والالف ثلث ماله والالف ثلث ماله للذي سمي ثانيا وهذا رجوع عن
وصية الاخر لان الالف الذي اضاف اليها اجله لاحدهما كان كذلك دلالة الرجوع
ولانه جعل الاخر بمجنى العصبية لان بيان نصيب احدهما كالنصيب على ان الباقي للاخر
فكانه قال **فلان** هذه الالف وفلان ما بقي من هذه الالف ولم يبق شيء من الالف
فكان رجوعا لا تترى **انه** لو قال **فلان** منها الف ولا يبقى بعد الالف شيء كان رجوعا
التي اقتضاه صدر الكلام فاذا قال لفلان منها الف ولا يبقى بعد الالف شيء كان رجوعا
عن جميع السهما ولو قال **فلان** منها الف وفلان منها الف فهي بينهما نصفان لانها
في حق الاضافات والقسم سوا فلم ينفذ الثاني غير الاول فلا يعتبر فرق بين هذه المسئلة
والمسئلة الاولى والفرق انه متى من نصيب كل واحد منها وما بين لا يؤخذ في الف واحدا
علمت انه اراد به الضرب لا الاخذ فلم يضمن رجوعا عن الاول كما لو بضع فلان منها
الف وفلان منها الف على ان يضربا بذلك اما اذا بين نصيب احدهما الفا وذا مما يتحقق
من الالف اخذ العلم انه اراد به الاخذ لا الضرب فيضمن ذلك رجوعا لانه متى اخذ الذي سمي
له الالف الفا لا يبقى للاخر شيء ولانه لما بين نصيب الاول وعطف الثاني عليه كان بيان
لنصيب كل واحد منهما بحجم العطف الا ان يجعل عطف في حق المشارك بينهما في الثبوت او
في الرجوع اما ان يجعل اثباتا في حق احدهما او رجوعا في حق الاخر فلا وجه **له** قال القاضي
الامام ابو عاصم العامري رحمه الله وقايله هذه الزيادة انه لو ورد احدهما كان الالف
كله للاخر استشهد محمد رحمه الله **فقال** **الانزي** انه لو قال اوصيت بثلث ماله
لفلان وفلان لفلان منه الف وفلان منه الف فان بثلث ماله الف درهم اقسماه على ثلثه
اسهم لصاحب الالفين سهما ولصاحب الالف سهما لان مراده من ذكر الالف والالفين
والثلث يصيب عن ذلك القسمة بينهما على طريق العول لا الرجوع الا ان هناك يقسم على
المفاضلة لانه فضل احدهما على الاخر وفيما نحن فيه على السوا لا يقتضيانها واذا اثبت
هذا في الثلث فلما في الالف ولان الثاني اقل من الاول وكلاهما صاحب القسمة

كصاحب الفريضة ثم يتضابق المحل على الحقين فجعل على الحساب ولو قال قد اوصيت لفلان
وفلان بهذه الالف لفلان منها الف ولفلان الاخر من الالف الذي اوصيت به لفلان الاول
الف كان الالف كلها لفلان الاخر وهو رجوع عن الاول لانه ذكر جمع ما اوصى به الثاني
ونقله الى الاخر فلا يبقى الاول ضرورة فكان رجوعا وهذا لانه ابنت الشركة بينهما
في الالف بلامه الاول بلامه الثاني رجوع عن الشركة وجعل كل مال للاول
ثم لما جعل للاخر جميع ذلك الالف كان ذلك دالة الرجوع على الكلام الثاني الا ترى
انه لو اوصى بعبد لرجل ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان اخر
كان رجوعا عن الاول قال محمد رحمه الله الا ترى انه لو قال اوصيت بثلاث مائة
لفلان وفلان لفلان من ذلك الف ولفلان من ذلك الالف الف ثم مات وكان ثلث
ماله الف فهو كله للاخر وهو رجوع عن الاول والثاني لانه نقل عين الالف الذي اوصى به
الاول الى الاخر لان قول من ذلك الالف الف درهم اي ذلك الالف التي اوصى بها الاول
فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا اوصى بعبد لرجل ثم قال اوصيت بعبد هذا لفلان اخر
حيث لا يكون رجوعا عن الوصية الاولى ويكون العبد بينهما نصفين والفرق اوهوانه
عطف الثاني على الاول بحرف الواو في جميع المسائل والعطف بحرف الواو يذكر
للاشراك ويذكر للقل والاحتمال ان على السواء الان في مسئلة العبد لم يذكر بعد العطف
زيادة يتخرج بها احد الاحتمالين على الاخر فوقع الشك في الرجوع فلا يثبت بالشك وفي
هاقين المسلمين ذكر بعد العطف زيادة يتخرج بها احتمال النقل فانه قال ولفلان اخر
من الالف التي اوصيت بها لفلان الف وكذا قال ولفلان من ذلك الالف وهذا لا يذكر
الا للنقل فقياسا من مسئلة العبد ان لو قال العبد الذي اوصيت به لفلان
قد اوصيت بذلك العبد لفلان ولم يقل به ولو قال كذلك فانه رجوعا فافرق المسئلة
لافتراقهما في الموضوع لا من حيث المعنى والله اعلم **باب**
ما يجوز للوصي ان يفعله اذا اذن له الوصي في التجارة وما لا يجوز **اصل**
الباب ان اذن الوصي كالأب والوصي للصبي في التجارة وهو يعقل البيع والشرا
او في جنب منها يصح ويصير ما ذونا في جميع التجارات وعند الشافعي رحمه الله واذن
الولي لعبد البالغ يصح بالاجماع وللعبد الصغير الذي يعقل البيع والشرا فصح عندنا
واختلف اصحاب الشافعي رحمه الله من من قال يصح ومن قال لا يصح وجه قوله
ان المانع من جهة تصرف الصغير والصغير بان بعد الاذن كان المانع باقيا بخلاف
العبد فان المانع هناك حق الولي وجهه يرتفع بالاذن **قال** عليه ان في فضل الخير للملك
للصغير لا حق له فيه وفي فضل العبد للملك المولى ثبت ان الصغير اما جحر عليه لصباة
لاحق الغير والعبد جحر عليه لحق المولى دل عليه ان العبد المحر اذا اقر بما لا يملك به
اخذ به بعد العتاق **لروا** حق المولى والصبي اذا اقر بما لا يملك به بعد البلوغ لانه فاسد

لصباة والصبا لا يزول بالملك لاذن وله ايمالك العبد ما لحق للمولى فيه كالطلاق والاقرار
الموجب للحدود والقصاص والصغير لا يملك لذلك ولنا انه عاقل يصرف باذن من يلى عليه فيصح
تصرفه **دلي** له العبد الصغير ان سلموا وان لم يسلموا فالعبد الكبير او لا يلزم الصغير الذي
يقول لنا احتضر ناعنه ثم الفرق ان المولى وضع الاذن في غير موضعه لانه لا يدري ما يقول
ولا يمتد الى التصرفات فلم يصح اذنه كالمولى اذ اذن لعبد الذي لا يعقل قوله المانع من
صحته تصرف الصغير قلنا لا فرق بينهما لان في العبد المانع حق للمولى كما ذكرنا وارفع
بالاذن فلذلك في الصبي المانع حق للمولى وقد ارتفع بالاذن ايضا لان المولى ان يتصرف
في ماله بالبيع والشرا بالولاية التي لا يملك احد غيرها فملك تفويضه اليه وهذا
المانع ارتفع بالاذن دل على عليه ان الحق بت للمولى عليه ولاية شرعية فلو تصرف بنفسه
ونفذ لبطل حق المولى فيما جعل الشرع له ذلك فلا ينفذ صياته لحق المولى لا لصباة كما لا
ينفذ تصرف البالغ في ماله اذا كان يبطل حق المهرين والمستاجر فالاب اذا اذن سقط
حقه من الحجر كما اذا اذن المهرين للراهن في التصرف بخلاف الطلاق والحدود والتبعا
لانه ما جحر عليه لحق الاب لان الاب لا يملك ذلك عليه بولاية شرعية وانما جحر عليه في ذلك
نظر اعليه ودفع الضرر عنه لانه ليس بمجأ وضعة وكذلك اقراره لا يصح ولا يواخذه
بعد البلوغ اذا اقر قبل الاذن لانه جحر عليه نظرا له لحق الاب فاما العبد لما جحر عليه
في الاقرار نظرا له لحق المولى فاذا سقط حق المولى نفذ عليه فان قيل هذا يشكل
بالاقرار بعد الاذن فان الصبي الماذون له يملك الاقرار وعدمه والعبد ما كان يملك الاقرار
عليه فلا يجوز له ان يثبت له اذنه كالطلاق والعتاق **قيل** له الاقرار المطلق من التجارة
حتى يملكه العبد الماذون فلما ملك التجارة بالاذن ملك الاقرار اذا اقرار من التجارة اما
الاب اذا اقر على الصغير فملك شهادة وشهادة الفرد لا حكم لها بخلاف المولى اذا اقر على عبده
بمقدار مالية رقبته صح اقراره لانه اقر على نفسه اذ مالية العبد **قال** حتى لو اقر على عبده
وعلى العبد دين يستغرق رقبته لا يصح اقراره ثم سئل هذا بما اذا اقر على عبده باكثر من قيمته
لا يصح اقراره بالزيادة ولو اذن لعبد في التجارة ملك العبد الاقرار باضعاف قيمته كذلك
هذا الاب لا يملك الاقرار على الصبي والصبي يملك **وحرف اخر** ان الاصل في تصرف
عند اذن من يلى عليه الاطلاق فيما يملكه الوصي عليه الا ان الاطلاق ثبت بحكم النيابة **قال**
عند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله حتى ان كل تصرف يملكه المولى يملكه اليتيم الا الاقرار لما ذكرنا
ولا ناعتبر تصرف اليتيم بتصرف الولى فيما لا يحس بالنسبة وحكم الاقرار بما يتخير
ان كان من المولى في ماله **اليتيم** يكون شهادة ومن اليتيم يكون اقرارا على نفسه واعتبار الشهادة
بالاقرار لا يستقيم ولهذا لا يملك البيع حلالا ولسه والحي لا يسير لانه من عمل التجارة وملكه
المولى في ماله فيملكه الصبي ولا يملكه بالحيين الفاحش وكذا العبد عند المولى لا يملك
بيع ماله بالحيين الفاحش وهو انما يستفيد الولاية من جهته فلا يملك الا ما يملك وله ايمالك

الاب والوصي والقاضي التبرع بالاذن والمقصود من الاذن في التجارة طلب الاذن والرضا
دون اطلاق المال والمحاباة الفاحشة اطلاق المال ولم يدخل تحت الاذن سواء كان للعبد
او للصبي ولهذا لا يملك الهبة والاعتناق ولهذا لا يملك الاب والوصي والقاضي في ما لا يقيم
وعند الخليفة رحمه الله موجب الاذن لا يطلاق تحله المالك **لانه** مال حقيقه والمالك
لا يستقيم ان يكون نائبا عن غير المالك الا انه يكون حجرا عن التصرف لنقصان رايه واهليته
فان لا يبرين النفع والصنوبر يتخرج فيه جانب الضرر لنقصان رايه وعدم اهليته
وتجربته فاذا الخبر ذلك يضم راي الوكيل اليه **ينزل** عند ذلك منزلة دامل الراي فيملك
عند ذلك ما يملكه كامل الراي ولهذا يملك التجارة بالحقن الفاخر وكذا العبد لما عرف
ان الاذن فك الحجر فالتحق به بالاحرار وليس بتملكك للتصرف منه على سبيل النيابة
بل رفع السبب الذي صار العبد محجور عليه به فعند ذلك يتصرف لنفسه **حكما**
لا شكك الحجر عنه كما يتصرف بعد الكفاية فلذا من الاب والوصي للقيم بخلاف الوكيل
والضارب والدليل على ان الاذن ليس بتملكك للتصرف وتوكيل **لانه** انه يصح بقوله
اذنت لك في التجارة والامور به **نحو** **لانه** التملك على هذا الوجه لا يصح فان من
قال اخيرة اذنت لك بالتصرف على اوقال اشترى شيئا لم يصير وكيلاً وللماله لا تمتنع صحة
المالك دفع الحجر لانه اسقاط وللماله لا تمتنع صحة العبد والصبي لا يرجع بما لحقه من العلة
على الوكيل والوكيل كالكاتب والمحقق ولو كان باساعنه لرجح كالضارب والوكيل والاب والوصي
ولا يثبت تصح بقوله اذنت لك وان لم يقل اشترى او تصرف في مثله لا يكون توكيلاً
ولانه لا يملك بالاذن بيع مال الاذن والوكيل انما يتصرف في المملوك للموكل والصبي يتصرف
في مال نفسه فلا يكون نائبا عن غيره ولانه علم الاذن والاذن لا يقبل التخصيص
نوع من التجارة وكذا لا يقبل في نوع من البيع بخلاف الاب والوصي والقاضي لا هم امروا
بقربان اليتيم بالتي هي احسن فلا يجوز تصرفه في ما لا على المعروف فاذا عرف هذا قال محمد
رحمه الله اذ مات الرجل وترك ابنا صغيرا بن عشرين سنين بعقل البيع والشر او وصي له
رجل فاذا نال الوكيل في التجارة فهو جائز لانه من اهل التصرف والحجر لنقصان الراي بنا
على قلة الهداية ويرتفع هذا المعنى عند اذن الوصي لان الظاهر انه لا ياذن له الا بعد ان يجد
مهندا يصلح للماله واذا عرف ذلك تخرج جانب النفع في تصرفاته فانطلق عند ذلك
واذا صح الاذن له ان يتصرف في ما في يده من البيع والشر او الاقرار وكذا فيما ورثت عن ابيه
لان من ملك شيئا ملك الاقرار به لانه من ضرورات التجارة كالعبد الماذون وروى الحسن
عن الخليفة رحمه الله انه لا يجوز اقراره وتصرفه فيما ورثت عن ابيه واما يجوز
فيما اكتسب وكذا ان ما ورثت عن ابيه واما ليس من تجارته واما يجوز اقراره وتصرفه
فيما كان من تجارته الا ترى ان العبد الماذون اذا باع شيئا من ماله لم يجز وخطاها
الرواية ان بنا الاذن على العموم فاذا صار ماذونا في نوع صار ماذونا في انواع كلها والصبي

يتصرف في ملك نفسه بخلاف العبد لانه يتصرف في ملك غيره ولانه لو لم يجز اقراره فيما
ورثت عن ابيه واما اذى ذلك الى ان يجوز لانه لو اقر مطلقا بجوز اقراره على نفسه فيصير
دنيا عليه والدين يقضي من ماله وماله تركه ابيه واما ولو اشترى شيئا بجب التمن
دينا في ديمته فيجب عليه القضاء من ماله فاذا كان يورث الى الجواز فلا فائدة في ابطاله ويصح
اقراره بالعصب والاستهلاك والدين لان ضمان العصب والاستهلاك والعرض من الجا
لانه يملك المعصوب والمستهلك والمقبوض تجارته الا ترى انه يصح ذلك من العبد الماذون
لانه فلذلك من الصبي ولو باع شيئا من الوصي الذي اذن له او اشترى منه او اقر له بدين
او ودعه لم يجز شي من ذلك **اما** البيع والشري يريده اذ لم يكن للصبي به نفع ظاهر
لما ذكره لان الصبي انما يملك من التجارة ما يملكه الوصي والموصي لا يملك بيع ماله منه ولا شري
ماله لنفسه اذ لم يكن فيه نفع ظاهر للقيم بالايجاع ولا يملك الاقرار عليه لنفسه بدين
او ودعه فلذا لا يملك الصبي بنفسه **فرو** بين هذا وبين اقرار الصبي بالدين لا حتى
حيث يصح والفرق ان اقرار الصبي على نفسه للاجنبي حارة معي لان المقصود من التجارة
طلب الربح وذا يحصل بالبيع والشري مرة بعد اخرى لا يحصل متى لم يصح اقراره بما
عليه من التجارة لان الناس يجتنبون من التجارة معه متى لم يصح اقراره فكل احد لا يقدر على
الاستدانة في كل عقد يعقد فلا يعاملونه خوفا على ان اموالهم فينتقل الغرض المطلوب من التجارة
والاذن بها فكان الاقرار ملحاً بالتجارة فيملكه الصبي اما اقرار الوصي عليه ليس تجارة ولا
حقيقه ولا معني لانه شهادة لان الشهادة ما يلدون على المقر والشهادة ما يكون على غيره اما
العبد الذي جرى بين الوصي والصبي تجارة فانما يملكها الصبي ان كان يملكها الوصي والصبي لا
يملك اذ لم يكن فيه نفع ظاهر للقيم بالايجاع فلذا الصبي وهذا على اصلها ظاهر **لانه**
يتصرف بحكم النيابة فيملك ما يملكه الوصي ولو فعل الوصي ذلك لم يجز فلذا الصبي وعند
الخليفة رحمه الله وان كان يتصرف بطريق الاصلية لكن تحت فيه شبهة النيابة
ومن الجائز انه انما اذن له لينفذ تصرفه معه فاعتبرنا الحقيقة فيما بينه وبين الاجا
وشبهة النيابة فيما بينه وبين الوصي لانه موضع التهمة والشبهة يجب اعتبارها
في مواضع التهمة وروى عن الخليفة في النوادر انه يملك ذلك مع الوصي كما يملك
مع الاجانب اعتبار لقصده المالكية هو والصبي اذا باع مال من ابيه بعد ما اذن له
او اشترى منه بمثل قيمته او باقل او اكثر مما يباع الناس في مثله يجوز اما على اعتبار
جهة الاصلية كما هو قول **ابي** الخليفة رحمه الله فظاهر واما على قولها فلا لانه وان اعتبر
جهة النيابة الا ان الاب لو باع مال ولله من نفسه باقل مما يباع الناس في مثله او
اشترى مال نفسه له بالكثر مما يباع الناس في مثله يجوز لما ذكره فلذا من الصبي
بخلاف الوصي قال وليس الصبي كالعبد ان العبد اذا كان عليه دين فباع من ماله متاعا
وحاجة لحاجة ليس به لانه لا يجوز والفرق ان الاملاك مملوكة لسيرة من الاب والصبي

فصار عقده معه كعقد مع الاجانب اما في العبد الاملاك غير متممة لان المولى يملك كسبه
اذ لم يكن عليه دين مستغرق بالاجماع وان كان مستغرقا فذلك عندهما وعند المالك
تخليص كسبه لنفسه شا العبد او ان يودي دينه من ماله فهو كالمالك المالك في الحال
والمعاقل انما تحصل بين ملكين غير متميزين فلم يكن ما جرى بينهما معاقل على الحقيقة لان
تناول ماله بديل مثله والمولى يملك ذلك الاتري انه يملك تخليصه لنفسه واذ كان
كذلك لم يجوز باقل من قيمته الاتري ان الصبي لو اقر بقبض الثمن من ابيه جاز هذا في اللبس
وفي بعض الروايات انه لا يجوز لانه استفاد الاذن من جهة الاب ولو قال الاب قضيت
الدين الذي على لم يصيد قد ذلك اذا اقر به الابن الاتري انه لا يصيد الوصي فيه وجه
الرواية الاولى ان حقيقة العقد يتحقق بين الاب والابن لتمييز ماله لكل من اجل الجانب
فيصح اقراره بقبضه منه كما يصح بقبضه من غيره بخلاف ما اذا اقر بقبض الثمن من مولا
وعليه دين لان الاملاك ليست متميزة فلم يصح اقراره الاتري ان العبد اذا كان عليه دين
فاقر لمولا بدين او وديعه انه لا يصح ولو اقر الصبي بدينه جاز ثم الوصي اذا باع مال اليتيم
من نفسه او اشترى مال نفسه للصبي عند الحقيقة رحمه الله يجوز ان كان فيه نفع ظاهر
للصبي وهو احدى الروايتين عن ابى يوسف رحمه الله قيل هو قوله الاخر وفي رواية عنه
وهو قول محمد رحمه الله لا يجوز بكل حال وذكر الطحاوي والفقهاء ابو الليث رحمهما الله
ذكر اقول الى يوسف مع محمد رحمه الله وفي شرح مسند الامام السرخسي رحمه الله النفع
الظاهر في شرح ادب القاضي فاذا اشترى ما ليساوى عشرة خمسة عشر فصاعدا فهو
خير لليتيم ومادونه لا واذا باع منه مال نفسه ما ليساوى خمسة عشر بحشرة فهو خير
لليتيم لما فوقه لا قال الصدر الشهيد رحمه الله وبدن في زيادة ابيه تاج الدين
وعنه من المواضع ما ليساوى الفانما راية وعند بعضهم مقدار ما لعين الفاحش
وتفسيره ما ذكرنا في الزكاة وقد شرح الامام الخليلي رحمه الله في العار بضعف القيمة
والقياس ما قاله محمد رحمه الله انه لا يستوجب البيع بالامر فصار كالوكيل والوكيل
اذا فعل ذلك لا يجوز وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال الوصي لا يشتر من ماله
شياء ولا تستقرض منه شياء وهذا لان الواحد لا يتولى طرفي العقد لما فيه من الاستحالة
لكون الواحد مسلما ومتسلما مخطبا ومخطبا ماطا ومطالبا ولهذا التوكيل عن غيره
بشرى مال اليتيم لا يجوز هذا هو القياس في الاب الا ان تركنا القياس فيه لا يحكم
كالم السفينة قام شخصه مقام شخصين وعبارته مقام عبايرتين فجعل كانه باع منه
وهو ليس ثم محل الحقوق بحق الابوة لا يحكم العقد فيكون اصلا في حق نفسه ناسبا في حق الصغير
ولهذا الوجه كانت العهدة على الصغير وفي هذا لا يقوم الوصي مقام الاب ولا في حقيقته رحمه الله
ان الوصي محار الاب لكنه قاصر الشفعة فلحقه شفعته اعتبرنا حقيقة النظر والنفع
في تصرفه ولا نه قربان مال اليتيم بالتي احسن وهذا لان الوصي يشبه الاب من وجه

لانه يقوم مقامه في تصرفاته عند خلاكه ويتصرف بالولاية لانه يقوم مقامه عند انقطاع تدبير
وليته وله املت الوصاية لا قبل التخصيص كولاية الابوة وشبه الوكيل من وجه
لانه يتصرف بحكم التفويض والامر والتسليط ولو كان كالوكيل من كل وجه لا يجوز بيعه
وشراؤه من نفسه كما يجوز من غيره بحالها فقلنا متى عقد عقد الائمة فيه من جميع
الوجه صار كالاب فجوز بيعه واذا عقد عقدا لم يكون فيه فلا يجوز ولا يضاد لان
الحقوق من جانب الصغير يرجع اليه كما في الاب بخلاف ما اذا توكل عن غيره لان الحقوق
من الجانبين ترفع اليه اما الاب اذا باع ماله من ابيه او اشترى مال الابن لنفسه بمثل
القيمة او بعين بغيره وروى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله انه لا يجوز الا عند القيمة
لانه متهمة في حق نفسه فربما يوم مر نفسه على ولد فكان الغبن اليسير والفاحش سوا فلا
يتم منه كما لا يتم من المريض المديون بخلاف مال الوبايع ماله ولد من اجني لانه غير متهمة
فيتم اليسير وروى هشام عن محمد رحمهما الله انه يتم منه الغبن في بيعه من نفسه
وهذا يوافق رواية ابى حنيفة رحمه الله في النواذر والصبي ما ذكر في ظاهر الرواية لان الغبن
اليسير انما يتم منه في بيعه من الاجنبي لتحذر الاحتكاك اذ عنه فيجعل عفوا في حقه ايضا
ولان الظاهر في حاله انه لا يصير بولده لمنفعة ليسيرة تعود اليه بخلاف المريض المديون
لانه حجر عن التبصر لحق الغرماء فيستوى فيه اليسير والفاحش ولو كان الوصي وصيا
ليتيم فاذا نالها في التجارة فباع احدهما من صاحبه شيئا او اقر له بدين او بوديعة
لم يجز شي من ذلك لان تصرفهما فيما بينهما معتبر بتصرف الوصي لهما استفاد الا
من جهته ولو باع الوصي مال احدهما من الاخر لم يجز في قولهم اما على قولهما فظاهر
وعند ابى حنيفة رحمه الله انما يجوز بشرط ان يكون النفع ظاهرا في تصرفه في حق اليتيم وهذا
لا يتحقق في بيع مال احدهما من الاخر فانه ان نفع احدهما فقد اضرب بالآخر على قياس رقا
النواذر ينبغي ان يجوز جريا على فضه المالكية ولذا لو كان لكل واحد من اليتيمين عبد
فاذا احدهما في التجارة فتابعا فيما بينهما بخلاف ما اذا اذن الاب لابنيه فتابعا
حيث يجوز لانه لو فعل بنفسه لصح فان باع مال احدهما من الاخر واشترى لنفسه لانه
لا يشترط النفع الظاهر في تصرفه على ما ذكرنا بخلاف ما اذا وكل الاب رجلا لبيع مال احد
من الاخر فباع حيث لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي العقد وشفقته دون شفقه الاب
حتى لو وكل رجلا لبيع احدهما ببيع مال احدهما وكل اخر بشرى مال الاخر فتابعا الوكيلان
حاز لان العبد قام بشخصين صغيرا وكل واحد منهما وصي على احد اوصى اليه ابوة فاذا
كل واحد من الوصيين لليتيم الذي في حوزة في التجارة يعني اذا كان ابوهما مختلفا فباع احدهما
من صاحبه شيئا او اقر له بدين على نفسه او اقر له بوديعة جاز اما عند ابى حنيفة
رحمه الله فظاهر واما عندهما فانهما يعتبرا ان تصرفهما بتصرف الوصيين والوصيان لو
تابعا للصغيرين جاز وكذا الصغير ان اذ تابعا وقد استفاد الاذن من جهتهما لان اقرار

ذن

هما

الوصي لا ينفذ وقراره ان ينفذ ما قلنا ولو كان ابوها واحدا كان كل واحد منهما يكون وصيا
لها فلا يجوز مبايعتهما كما لو كان الوصي واحدا والله اعلم **كتاب المكاتب**
باب من الكتابة والوصية في ذلك أصل الباب
ان كل ما يصلح مهورا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة لان
كل واحد منهما مبادلة ما بالمال ليس بمال الا ان تسمية ما لا يصلح مهورا في النكاح لا يفسد النكاح
وتسميته ما لا يصلح بدلا في الكتابة يفسد الكتابة **وحرف آخر** ان كل عقد يفسد بالشرط
الفاسد يفسد بجهالة البدل او المبدل وكل ما لا يفسد بجهالة البدل لا يفسد بالشرط الفاسد
لان الجهالة اكثر تاثيرا في فساد العقد من الشرط لانه دخل في صلب العقد ولهذا قلنا
انه لو باع شيئا برفقه او بوزن هذا الحجر ذهب لا يجوز البيع وان علم بعد الافتراق من المجلس
لتمكن الفساد بجهالة البدل وانما يجوز بالاعلام في المجلس بطريق الاستحالة فما اذا باع الى
المصداق او الدباس فانه ساقط باسقاط المفسد في المجلس وبطلت ثم العقود الشرعية
التي شرط فيها الشرط الفاسد اقسام اربعة منها ما يفسد بالشرط سواء كان شرطا وانينا
يعني في احد البدلين او شرطا زائدا او رايما به العقد وذلك البيع والاجارة والصلح عن
دعوى المال والصلح عن دعوى الخطا اما البيع فلما روى عن النبي عليه السلام انه طهر
عن بيع وشروط لان الشرط الفاسد في معنى الربو لا بد عبارة عن شرط ينفع به احد
المتعاقدين فمضى قصد استحقاله بالعقد من غير ان يقابله عوض فقد قصد الربو او كل بيع دخل
فيه الربو فهو فاسد والاجارة والصلح عن المال وغيرهما يلحق به لانه في معناه لكونه مبادلة
المال بالمال قابل للفسخ ويثبت فيه خيار الرتبة والرد بايجاب وقسم لا يفسد بجهالة
البدل ولا بالشرط الزايد وهو ما كان مبادلة المال بغير المال كالنكاح والمخلع والصلح عن دم
العبد والهبة والصدقة اما النكاح فلما روى ان رجلا تزوج امرأة ولم يسم لها مهر
فصح النبي عليه السلام النكاح وفرض لها مهرا والمخلع والصلح عن دم العبد يلحقان به
لانهما لا يقبلان الفسخ والنقض كالنكاح ولا بدخل فيه فبطل الشرط في نفسه من غير
ان يؤثر في فساد ولا يتعلق بحته بذكر البدل فلا يؤثر فساد البدل في فساد هبة واما الهبة
فلما روى عن النبي عليه السلام انه اجاز العري وبطل شرط المعسر لان الصحة والفساد
تتعلق بالاقرار والملك في الهبة يتعلق بالفعل وهو القبض لا القول وذلك سابق عليه
والصدقة ملحق بها وقسم يسقط بالشرط الذي لا يسقط بالشرط الزايد وهي الكتابة
اما فساد الشرط الذي لا يفسد بالشرط الزايد لانها شبهة البيع من حيث ان صحها
تعلق بذكر البدل في العقد ولا يصح الا بالبدل للدلال وبطل الفسخ ويصح فيها شرط الخيار
ويشبه النكاح من حيث ان الحيوان يثبت دينه في الدمة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنه
انه قال الكتابة على الوصفا وينصرف الى الوسط فوفرنا على الشبه بين خطهما وقلنا بانها تفسد
بالشرط الذي لا يفسد بالشرط الزايد ولانه في معنى الربو ولا مدخل للربو فيها وهذا هو

كاتب عبده على ان لا يخرج من البلد يجوز وسطل الشرط اما بطلان الشرط لانه لا يلام العقد
ولا من وجهه اختصاصه بنفسه ومملكته من الالتساب والضرب في الارض لا يتخالف ذلك ولا
تبطل الكتابة لان هذا الشرط يخص بالمولى ومن جانبه اثبات حرمة اليد في الحال والعقود
الزمان الثاني والعقد لا يثبت بالشرط الفاسد والشرط الثاني على نوعين احدهما
ان يكون للماله مستتمه لا يبطل درهما فلا يفيد العتق اصلا والثاني ان لا يكون مستتمه ويمكن
درهما ففسد لكن يعق عند الاداء كالببيع الفاسد يفيد الملك عند العقد اما الاول نحو ما
اذا كاتبه على ثوب او دار او حيوان او حكمة لان الثوب لجناس مختلفه وكذا الدار لانها وان
كانت جنسا واحدا فانها تخل محل الجناس المختلفة لكثرة النفاوت بين دار ودار الا ان
ان دارا يشترى في محله بجشرة الا فلا يشترى في محله اخرى بالف ولهذا لا يجوز قسمه الدور
بين الشرط كالمجموع نصيب كل واحد منهما في دار واحدة وانما لا يعق بالاداء لان باء الجنس منها
لا يتبين شرط المولى وكذا احكم المولى او حله العبد لان ما يحكم به مجهول الجنس قال ارايت
لو حله على العبد عملا الارض ذهبا اذ ان يلزم عليه او حله هو بفلس وادى بحق وضار كأنه كاتب
على ثوب لم يسم جنسه واما الباقي نحو ما اذا كاتبه على قيمته لان القيمة مجهولة للجنس والوصف
والقدر قد يكون من الدراهم وقد يكون من الرناير وحلف باختلاف المقومين بخلاف الوصف
لان الاختلاف محم في الوصف لا في السيوع فكانت لسييرة ومبنى الكتابة على المساهلة والارفاق
بالعبد فجوز استحسانا وانما يعق بالاداء لان فيها معنى التعليق وقد نصت افعلى وجود الشرط
وشفايته عند ادا القيمة بخلاف الثوب والحيوان لا يلا يعرف ادا الثوب الذي شرطه واستندنا
للحل من العقود على الاقسام التي ذكرنا ففسد به الكتابة ولكن يعق عند ادا البدل والوصية
تصح مع استئنا الحل ويصح الاستئنا ايضا لانها اوسع العقود جوارا ولهذا تصح للمعدوم
وبالمعدوم اذا عرف هذا قال محمد رحمه الله رجل كاتب امراته الحامل على الف درهم على ان ما
في بطنها من الولد للمولى وليس بمكاتب فالكتابة فاسدة حتى ينفرد كل واحد منهما بفسخه واذا
تفسخ حتى ادت الكتابة عتقت وعتق ولدها معها ادت قبل الولادة او بعدها اما فساد الكتابة
فلا يشترط شرطا فاسدا وهو استئنا الولد وما يتعلق بالازين من الشرط فالشرط الفاسد
يبطله كالبيع والرهن والاجارة وبيان انه شرط فاسد لانه مخالف مقتضى العقد ان مقتضى العقد
ان يكون احق بنفسها وولدها وطهذ الولد يستثنى دخل الولد في العقد فاذا شرط ان يكون
احق به فقد شرط ما لا يقتضيه العقد فيفسد الشرط ولان الولد قبل الانفصال مختلطة
سائر اجزاها واستثنى جز ومن اجزاها شرط فاسد وانما يفسد الكتابة لانه شرط
داخل في البدل لانه شرط ان يكون البدل سالما للمولى من قبلها لانه لا يملك الاستئنا
حتى يكون هذا ابقا الولد على ملاله لان استئنا التوابع لا يستقيم لان الاستئنا يصرف في
اللفظ بالاخراج او المنع ولهذا اقر بالدار واستثنى بهاها لا يصح واللفظ لربنا وال
الولد اسمه لانه لم يات بصيغة الاستئنا بل بصيغة نفي عن محج باب تعارض الاحجاب

الاول وذلك انما يتحقق بعد تحقق حكم الاجاب الاول ثم يحمله حكم الاجاب الثاني لنفسه
من قبله معارضاً لحكم الاجاب الاول فثبت ان هذه الصيغة قصد ان يكون الولد له
ابتداً شرطاً في العقد من قبلها فيكون بمنزلة البدل مع الالف وذلك انما يستقيم
فيما يصح بدله والولد البطل لا يصح بدله في الكتابة ولهذا لا يصح بدله في النكاح فان تزوج
امراه على ما في بطن امته من الولد كانت التسمية فاسدة والمعنى فيه ان من شرط صحة
التسمية في النكاح والكتابة ان يكون المسمى مالا والولد لا يعرف كونه مالا لجوار ان لا ينفخ
فيه الروح والاصل عدم الروح ولا ية كتابتها على ولد حرام لان كتابة الامر يقتضي كونه
الولد فاذا جعله بدله فقد جعل المكاتب بدله والمكاتب لا يصح بدله والولد من نفس العقد وهذا
الباب لانها معاوضة وضار بمنزلة الكتابة على الف ورطل من خراف على الف وحدها ولم يبين
مقدار الجبرلة فسدت الكتابة لذلك هنا فان قيل وجب ان يبطل الاستثناء ونصح الكتابة
لما ذكرتم ان ما ذكر لا يقتضيه العقد ولا حدهما فيه منفعة فوجب ان يبطل الشرط ويصح
العقد ما لو شرط ان لا يخرج من البلد وكالنكاح قيل له اما الفرق بين النكاح والكتابة
ما ذكرنا من العمل بالشبهين واما اذا شرط ان لا يخرج من البلد فلما ذكرنا انه شرط زائد
وهذا لان الكتابة تشبه البيع من جانب المولى لانه معاوضة ماله بالمال ظاهر في جانبه
ويقصد به المال ويشبه الاعناق على ماله في جانبه لانه يقصد به فك الحرج والاطلاق والعقد
فكل شرط جان من جانب المولى عليها وهو مما ينافي في اطلاق لا يفسد العقد لان في جانبها
يختبر بالاطلاق والاعتناق وان شرط جانها على المولى في جانبه يشبه البيع وشرط البدل
راجع الى المولى فيوثر الشرط الفاسد في فساد هذه **فصل** كما قلنا في الخلع والطلاق على
مال انه يمين من جانب الزوج لان المطلوب منه الطلاق وانتهى قبل الخلق فعملنا بشبه
اليمين في حقه حتى لا يملك الرجوع ولا يبطل بقيامه عن المجلس وقيل التعليق بالشرط وبيع
ومعاوضة من جانبها لان المطلوب منها المال فعملنا بشبه المبادلات في جانبها حتى يملك
الرجوع قبل قبوله وتبطل بقيامه عن المجلس ولا يصح الاضافة والتعليق وطهرا قلنا
لو اكره الزوج على الخلع وقع الطلاق وجب المالك ولو اكرهت المرأة على قبوله بطل الخلع
لا يجب المالك وشرط عدم الحرج شرط زائد فلا يفسد العقد اما اشتراط الولد بشرط
البطل لما ذكرنا فيفسد وان ادت الالف عتقت وعق الولد معها لان العقد
الفاسد اذا اتصل به القبض ملحق بالفاسد في حق اجارة الاحكام وهذا لو اعتقر
عق الولد معها كما في الصحيح **فان قيل** في الكتابة الفاسدة انما يفسد حكمها
وهو الحق اذا دت جميعها في الكتابة التي انه لو كاتبها على الف درهم ورطل من خرد
وادت الالف لا تعق ما لم تود الرطل وكذلك اذا كاتبها على قيمتها حتى فسدت الكتابة
فادت القيمة لا تعق حتى ما لم تود قدر قيمتها سقين فان تودى مقداراً مختلفاً المقومون في
ذلك القدر هنا لم تود جميع المسمى وهذا الماروي ان في الكتابة معنى المعاوضة ومعنى

التعليق بالشرط والمعلق لا يبرل الا عند وجود الشرط كما له **وهو** كذا نقل سرت عميات فانه
ذكر في المبسوط اذا كاتبها على الف درهم بشرط ان يطاها ما دامت بكتابته والكتابة فاسدة لانه
شرط ما لا يقتضيه العقد ووطى الكاتبه حرام فقد جعل الحرام بدله فلو ادت الالف عتقت وقال
شهر حرمه الله لا تعق لانه وصل اليه بعض الشرط قبل له هذا كذا اذا كان المسمى في الكتابة
الفاسدة يصح بدله وعوضاً كالقيمة فانها تصل بدله لانها مال معلوم الجنس والقدر وهذا
جاز القضا بقم الاشياء ولو تزوج امرأة على عبد الغير ولم يجز تجر القيمة ولو ظهر انه حر
تجب قيمته عند الي يوسف حرمه الله ولذا رطل من حرمه الله مال معلوم الجنس والقدر وميت
صلح بدله لا تعق الحق با دايه لان الكتابة تعلىق الحق فاذا ما يصلح بدله وعوضاً كمال وطهرا لا
يصح بدله في عقد ما سوى الخلع لما ذكرنا لانه لا يدري احي امر ميت ذكر او انثى فكان محمول الجنس
فكان بمنزلة ما لو شرط مع الالف خدمة مجهولة فادى الالف يعق لان ما سمي لا يصلح بدله ولا يتعلق
العق با دايه ولا يلى الوطى لا يصلح بدله ولا مستحقا وضار كما لو كاتب على الف فقط وذكر الولد
والوطى بمنزله شرط فاسد **الحكي** في ذلك وهو ان التعليق با د المسمى انما يثبت للمولى
المسمى بدله وعوضاً لا مقصودا فاذا لم يصح بدله وعوضاً لا يتعلق الا ترى انه لو كاتب امته على
ميتة فاذا لم تعق ولم يعتبر معنى الشرط فلما لم يعتبر معنى الشرط في تحصيل الحق فلم يعتبر
في منعه كان او لم يكن **فصل** في امر المولى ان كان الالف المودى مثل قيمتها او اقل من قيمتها او اكثر ففي الوجه
الاول لا يرجع احدهما على صاحبه بشي كالبيع بجا فاسدا اذا اهلك في يد المشتري والتمن
مثل قيمته وفي الوجه الثاني يرجع المولى عليها الى تمام قيمتها لان المستحق في الكتابة الفاسدة
قيمة الكاتب لا المسمى كما في البيع الفاسد ولان ما رضى الف الفاسد المسمى وفي قول
ابي حنيفة رحمه الله يبطل الى كتابته مثلها لا الى قيمتها فان كانت كتابته مثلها اكثر من المودى
رجع المولى عليها بفصل الكتابة لان الكتاب بد عقد على المنافع لان موجها حرته اليد ومالك للمناج
والاكتساب فاشبه الاجارة والاجارة اذا فسدت يجب ارش المثل لذلك هنا يجب كتابته
مثلها ثم يرجع وقال يرجع عليها الى تمام قيمتها وهو قولهم الا انها توجب ازالة الرقبة عن مالك المولى
فضار كالباع وفي الوجه الثالث القياس ان ترجع الامنة على المولى بما زاد على قيمتها وهو قول
زفر رحمه الله وفي الاستحسان لا يرجع وهو قول علمائنا الثلاثة رحمهم الله ذكره محمد رحمه الله
في المبسوط وجه قوله ان المستحق عليها القيمة فاذا دت الزيادة وجب ان يرجع كمال البيع
الفاسد وجه الاستحسان ان في الكتابة سان معاوضة وتعليق الحق بالادامتي كان المسمى
اقل من قيمتها يقع الشك في ابطال حق المولى في الزيادة على المسمى الى تمام قيمتها فلم يبطل فثبت للمولى
حق الرجوع بالزيادة ومتى كان المسمى اكثر وقع الشك في ثبات حق الكاتب في الزيادة الى تمام
المسمى فان كان ثبت من حيث انها معاوضة فلا يثبت من حيث انها تعلىق فلا يثبت حق الكاتب
في الزيادة بالشك بخلاف البيع لانها معاوضة محضه ولان رجوعه على المولى يودي لا يبطال
العق لانه قابل الحق با د الكتابة فلو لم يسلم للمولى ما سمي من بدل الكتابة لا يسلم لها الحق فلما

فلما سلم لها العتق بديانته سلم للمولى ما قبض ولا هنا أدت قبل استحقاق مكاتبها بسبب فساد
 العقد فصار كما لو قال ان أدت الى الفأفأنت حر فاد الفأفأنت خمس ما يد لا يسترد شيئا بخلاف
 الكتابة الصحيحة وفي مسألة للبسوط وهو ما اذا شرط ان وطئها ثم أدت الكتابة كان عليه
 عقربا بخلاف ما لو باع جارية سيجا فاسدا فوطئها البايع ثم سلمها الى المشتري واعتقها لا يجب
 العتق عليه لانها لما أدت المكاتبه فقد استند العتق الى وقت الكتابة وصار حكمها حكم الجارية
 التي لو وطئها عسره فان العتق للمكاتبه فلذلك اذا وطئها المولى الا انه اذا تأخر العتق
 الى وقت الاداء في الكتابة الفاسدة لان قبل الاداء انفس الكتابة فلا يسجل بايجاب العتق
 بخلاف الجارية بخلاف البيع لان المالك انما يبيع المشتري بالقبض **قيل** ان غيره لو وطئها
 في يد البايع كان العتق للبائع لا للمشتري فلذلك حكم وطئ البايع فلو مات المولى في الكتابة
 الفاسدة فادى المكاتب الى ورثته عتقا استحسانا وفي القياس لا يعق لان العقد فاسد
 فلا يرث ملكه فاذا مات انتقل الى وارثه فلا يعق بالاداء وجه الاستحسان ان حكم الفاسد
 يوجد من الجارية وفي الجارية يعق بالاداء الى الورثه وان مات المولى قبل ان يورثه لم يكن على ولدها
 ان يسجد وان استسجى فيما على امه فاداه عتقا استحسانا وانما يجب عليه الاداء لانه قايما
 مقام الام ثم الام لا يجزى ذلك ولدها لكنه ان ادى عتقا استحسانا والقياس ان لا يعق
 كما اذا مات المولى فادى الى وارثه هذا اذا كانت الجارية وما في بطنها لو احقر فان كانت الجارية
 لرجل وما في بطنها لآخر بان اوصى لها رجل بذلك فكاتبها صاحب الرقبة واستسجى ما في بطنها
 فالكتابة فاسدة كما اذا لو كانت الجارية لو احقر ما ذكرنا ان الولد يعق طرف من اطرافها
 والاستثناء في الطرف لا يتحقق لان القضي للحكم فيها قايما موضع الاستثناء فلم يمتلن تحقيق
 الاستثناء فيها فبقى الاستثناء شرط فاسدا فبما راجعا الى نفس المقصود الذي هو وهو
 عليه لان المقصود الاصل في هذا العقد كونه اخق بنفسه ومنافعه والكسابة فيفسد
 الشرط وبفساده يفسد العقد لانه شرط داخل في العقد لما ذكرنا وصار كما لو باع جارية
 على ان ما في بطنها لفلان **فان قيل** اذا كانت الجارية وما في بطنها لو احقر فافسدت الكتابة
 لانه شرط في الكتابة شرط فاسدا ويمكن الفساد في صلب العقد هذا المعنى معدوم هنا
 لانه شرط ما يقتضيه العقد من غير شرط فانه شرط ما في بطنها لصاحب الولد ونطلق
 العقد يقتضي ذلك من غير شرط فلم يكن مفسدا كما لو باع بشرط ان يملك الشريك
 البيع او البايع الثمن **قيل** لا بل شرط ما لا يقتضيه الكتابة من غير شرط لان مقتضى
 العقد يقتضي ان يدخل الولد تحت الكتابة وان كان بخير وطئها كان له الحق الفسخ كما لو
 كاتب عبدا مشتركا بينهما ولو لم يدخل الولد لما تمكن من الفسخ لكن كتابة موقوفه على اجازة
 صاحب الولد ومتى اجاز صار الولد اخلا تحت كتابة جارية في كتابة احد الشريكين وبعد
 الاستثناء لا يدخل الولد وان اجاز صاحب الولد كان هذا شرط لا يقتضيه الكتابة
 فكان فاسدا وقد تملن في صلب العقد **فان قيل** اشتراط شرط فاسدا فافسد العقد

اذا شرط لاحد المتعاقدين كما في المسئلة الاولى **ما** اذا شرط لغيرهما ان يبيع على ان يفرض الباع
 رجلا اجنبيا او للشترى رجلا اجنبيا لا يجوز ههنا شرط الولد لغير العاقد فلا يكون مفسدا **قيل** لانه
 اذا كان الشرط الفاسد متمكنا فيما ليس من صلب العقد بان كان شرط ازيد الحق بالعقد يستغنى
 العقد عنه ان كان مشروطا لغيره او له فيه منفعة يفسد وان كان مشروطا لغيره
 لا يكون مفسدا **ما قلنا** اما اذا كان متمكنا في صلب العقد كان مفسدا سواء كان مشروطا للعاقد
 او لغيره حتى يظهر فيه هذا الشرط على شرط لم يتملن في صلب العقد ولوم يستثنى كانت الكتابة
 جارية لوجود العقد مستحجا لشرائط الجواز خالي عن شرط فاسد ودخل الولد في الكتابة
 تبعا وان كان ملكا لغير العاقد لان الحكم في البيع يثبت بدليل ثبت في الاصل لا بدليل في نفسه
 فلا ينظر الى قيام الولد بالبيع الا ترى انه يثبت بعقبا لانه تبعا وان كان غير مالك للعقد
 فلا يصير مكانا بكتابة الام تبعا لانه ينفذ في الام لقيام الملك ويتوقف في الولد لانه
 ويجوز الموصى له بالولد من النقص والاجازة لانه يصرف تصرفا يتعدى الى الاطلاق ملكا لغيره
 وهو قابل الى النقص كان له حق النقص فذا للضرر عن نفسه كاحد الشريكين اذا كاتب عبدا
 شركا بينهما فان ردت بطلت الكتابة وان اجازت ردت لان العقد انعقد بصفة الصحة الا انه
 يتوقف حقه فيزول الوقف اذا رضى بخلاف ما اذا استثنى الولد فان الفساد للشرط وبالاجازة
 لا يثبت ان لا شرط ولو ولدت قبل الاجازة تنقلب جارية نافذة لان التوقف للتعدى لا حق للمولى له
 بالولد وقد زال المانع بالانفصال ولم يذكر في الكتاب اذا اجاز صاحب الولد هل للولد حصته
 من البدل ام لا وذكر ابو يوسف رحمه الله في الاما في البيع ان صاحب الجارية اذا باع واجاز
 صاحب الولد البيع انها ان قبلت بعد ما قبضه للشترى لا شيء لصاحب الولد لان الولد لم يكن له
 حصته من الثمن لانه اذا كان موجودا وقت القبض ورد عليه القبض وله شبهة بالعقد فصار
 له حصته من الثمن **قال** الفقيه ابو الليث رحمه الله ينبغي ان يكون في الكتابة ذلك
 وغيره من المشايخ يقولون لخصه للولد في الكتابة لان في الكتابة لا يما في القبض لان المكاتبه
 في يدها فلا يحتاج الى قبض بخلاف البيع **وقال** في الاصل لو اجاز صاحب الولد الكتابة لم يكن
 يعني اذا شرط ان لا يدخل بالاجازة لا يدخل لان العاقد هو الذي استثناه وذكر محمد رحمه الله
 في الرقيات ان اجاز بعض الولد لا يجوز في الولد لانه دخل تبعا فلا يصير مقصودا وعلى هذه الرواية
 لا ينافي ما ذكره الفقيه ابو الليث رحمه الله الا اننا نقول **الكتابة** ثبت فيه بعد الانفصال
 بالتبعية كما في الانفصال لان الكتابة مما ثبت بعد الانفصال بالتبعية كما في الولد للشترى
 ثبت بالشرا بالتبعية فلذلك **هنا** ثبت بالاجازة بالتبعية رجل تزوج امرأة على جارية
 حامل على ان حملها للزوج فالنكاح جائز على رقبة الجارية وعلى ما في بطنها والشرط باطل والجارية
 والولد للمرأة ولذلك الخلع والصلح عن ماله والهمة ولم يذكر في الكتاب الصدقة
فالجواب فيها كالجواب في الهبة جواز العقود الخمسة مع استثناء الولد وبطل

وابطل الاستثناء و**فرق** بين هذه العقود وبين البيع والاجارة والفرق ان الولد في البطن بمنزلة طرف من الاطراف لانه حر وهو غير متصل به اتصال خلفه يفصل عن الام عن الفرائض وضار استثناء الولد بمنزلة استثناء طرف من اطراف الجارية ولو استثنى طرفا من اطرافها تجوز العقود الخمسة ويبطل الاستثناء لان هذا شرط فاسد وهذه العقود مما لا يبطلها الشرط العاسلة وان تملت في صلب العقد كما لو تزوج امرأة على خمر او خمر وكذا الصلح عن دم العمد لا يبطل لكن تجب الدية وكذا الخلع بعد وقوع الطلاق لا يرتفع الا ان في النكاح كجك مهر المثل وفي الصلح تجب الدية وفي الخلع لا يجب شيء لما ذكرنا ان منافع البضع حالة الدخول مقومة والصلح في من عليه متقوض كحرف البضع **حالة** للخروج ولذا الهبة والصدقة فان النبي صلى الله عليه وسلم اجارة العمرى وابطل شرط العمرى وان ملن الشرط في صلب العقد فان العمرى ان يقول **هذا الشيء لك عمرى** واذا امت رجع الى بطل الفساد في نفس الهبة **فرق** ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بين العمرى والرقبي وابو يوسف رحمه الله سوا بينهما واجازتهما والفرق بينهما ان معنى الرقبي ان يقول **اراقب موتك وتراقب موتى فان امت فهي لك وان امت فهي لي** وهذا الخلق التملك بالخطر وذلك باطل وفي العمرى ملكه في الحال ثم شرط الرجوع الى نفسه بعد موته فصح التملك وبطل الشرط وابو يوسف رحمه الله يقول **معنى داري لك رقبتي ملكك داري** هذا وراقب موتك لتعود الى وهو العمرى كان التعلق في الرجوع لا في التملك **فبقى** التملك صحيحا فاذا اختلف في الحاصل انما الخلاف في التفسير وحقيقته الفرق بين هذه العقود والكتابة ان هذه العقود لم تبطل بطلان المسمى في العقد الموحد لا استحقاقا لا مرفقتهما الولد ولو لم يجب المسمى في هذه العقود وجبت القيمة كما لو استحق المسمى او ظهر انه حر او مديرا وامر ولد والعقود اعدل من القيمة وفي الكتابة لا يجب القيمة بل تبطل فليس في الموجب والهبة صححت بالقبض وان فعل والشرط لا يقدح في الافعال **وكذا** الواسثني خدمته الجارية في جميع ذلك لان الخدمة تملك تعبدا لملك الرقبة كالولد في البطن بل تبعية الخدمة اكثر لان الولد لا يفصل فيصير املا والخدمة بعد الانفصال تلاحق ولا يبقى كان استثناء الخدمة كاستثناء الولد لكل عقد يتيسر باستثناء الولد فيفسد باستثناء الخدمة والعلة وكل عقد لا يفسد باستثناء الولد بل يبطل الاستثناء ويصح العقد لا يفسد باستثناء العلة والخدمة فيصح العقد ويبطل الاستثناء وهذا لما ذكرنا انه شرط لا يقتضيه العقد ولا يمكن استثناءه لعدم تنبؤا ولا العقد اياه ولا يمكن جعله شرطا لا ابتداء بطريق المعاوضة في **باب** الكتابة لانه لا يصح ان لا يكون غير موقت كما لو كاتب على الف وعلى خدمته ولم يبين الوقت فبقى شرطا قاسدا في العقود اجمع بمنزلة الولد ولو اوصى رجل بجارية واستثنى ما في بطنها كان كما اوصى حتى لو ماتت ثم ولدت الجارية كانت الجارية للموصي **والولد** لو رثته على فرايض الله تعالى

جوز استثناء الولد في الوصية وما جوز في سائر العقود لان الجنتين في **باب** الوصية الحق بالمنفصل كانه شخص على حدة لا بطرف من اطرافها ولهذا يجوز اقراره بالوصية فجوز استثناءه ايضا لانها غير منبذية على السراية بخلاف الحق فانه لا يجوز استثناءه ويعتق ببقاء اللام وان الحق بالمنفصل في حق العتق حتى لو اعتقه يصح اعاقته وينبغي لام مملوكة الا انه لا يجوز بيعها لانه لا يملكه التسليم لكان ما في البطن وهذا الوهبها وسلمها جازت الهبة في الام بناء على ما ذكرنا انه لو باع جاريته واستثنى ما في بطنها قصد المخرج في البيع في الام كذلك اذا صار مستثنى حكما وفي الهبة لو استثنى ما في بطنها قصد المبتطل الهبة في الام فلذا اذا صار مستثنى حكما اذكر في العتاق اذا ادبر في بطن امته لم يكن له ان يبيعها ولا يهبها ولا يهبها فان ولدت من ستة اشهر فالولد مديرا وان ولدت لاكثر كان رقيقا وذكر في بعض النسخ لا يبيعها ولا يهبها ولم يذكر الهبة فيعلم قياس جواز الهبة بعد اعاق الجنتين في الام **وجب** ان تجوز الهبة وقيل في الفصلين روايتين في احد الروايتين لا يجوز فيها لان الموهوب مشغول بما ليس بموهوب فهو كما لو وهب دارا فيها متاع الواهب او وهب الارض دون الزرع او الزرع دون الارض وفي رواية الاخرى يجوز فيها لانه لو استثنى الولد قصد المبتطل هبة الام فلذا الوصية مستثنى حكما **قال** شمس الاجية السرخسي رحمه الله والاصح هو الفرق بينهما فان التدبير لا يزيل ملك المدبر فالموهوب متصلا بما ليس بموهوب في ملك الواهب فصارت بمنزلة هبة المشاع فيمحل القسمة فانما الحق بيزيل ملك المقتق فاذا وهب الام بعد اعاق الجنتين فالموهوب غير متصل بما ليس بموهوب في ملك الواهب كما لو وهب ابن الواهب واقف وسلمه الى الموهوب له تمت الهبة لذلك **هنا** اما الوصية غير منبذية على السراية فاذا استثنى الولد صح وفي سائر العقود لا يجوز اقراره بالعقد فلا يجوز استثناءه ولا في سائر العقود قصد بالاقرار ان يكون عوضا وانه لا يصلح عوضا لانه لا يعرف وجوده ولو عرف وجوده لا يدري حيوة ولودره حيوته فهو غير متقدور التسليم وصحة البدل **يعتمد** لونه مالا مقدورا التسليم اما الوصية من باب الخلافة فتعتمد الوجود لا غير والخطر في الوجود ايضا لا يضر لانه بعد رمضان الى وقت الوجود والوصية صح محلقة ومضافة لانها في وضعها مخالفة بخلاف سائر الحقوق **وهذا** لان الجنتين بمنزلة الطرف من وجهه وبمنزلة المنفصل من جهة اما الاول فلما قلنا واما الثاني فلان ماله الفصل وبعد الفصل يبقى اصلا فعملنا **هنا** فجعلناه تبعا فيما ذكرنا من العقود اصلا في الوصية لانه جرى في الوصية من التوسعة والسهولة ما لم يجر في غيرها من العقود حتى تجوز الوصية بالعدوم اذا كان يجوز تملكه بعقد ما حالة الحيوة واذا كان الجنتين في حق جواز الوصية الحق بالمنفصل فلذا في الاستثناء ولو كان الولد منفصلا واوصى بالجارية ولولدها لسانا استثنى الولد صح الاستثناء لذلك **هنا** **وان** **قال** الجنتين في حق جواز الخلع عليه بمنزلة المنفصل حتى لو خالع امراته على ما في بطن جاريته او على ما في بطن غيرها جاز وله ما في بطن جاريته وبطن غيرها ولا يصح استثناء

وعلى ما ذكره يجب ان يكون في حق الاستثناء كذلك ولو خالف امراته على جارية وولد منفصل
واستثنى الولد صح فلهنا يكون كذلك قيل **لـ** هذه المسئلة ممنوعة على قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله وفيه روايتان عنهما في الخلع في صحة الاستثناء واسن المسلم فنقول للمشرط
في الخلع ليس بملك مطلق لانه ليس بمقابل الشئ متقوم فاشبه الوصية فباعتبار الوجود ساءه
ان الخلعين في حق جواز الخلع ملحق بالاطراف اذا كان الخلعين مشروطا للمرأة ولحق بالمفضل
اذا كان مشروطا للزوج **اما** الاول اذا خالف امراته على الف درهم على ان يرد الزوج عليها الولد
الذي للزوج في بطن جارية هذه لم يصح هذا او اما الثاني اذا خالف امراته على ما في بطن جارية
هذه فانه يصح واذا كان الخلعين في حق جواز الخلع فيما شرط لها ملحق بطرف من اطرافها فلذلك
حق الاستثناء لان المخرجي جمعها وهو ان الخلعين اذا شرط لها يصير بدلها في حقها عن بعض ما بدلت
للزوج من المال فصار الخلع في حق المشروط طاهرا بمنزلة البيع فالحق في حق البيع ملحق
بالاطراف واذا كان مشروطا للزوج كان مقابلا لزوجها ملك التراح فلذلك مقابلا للمال
فيكون بمنزلة الوصية فيكون بمنزلة المنفصل وفرق بين الخلع والنكاح فانه لو خالف
على ما في بطن جارية يجوز ولزوج على ما في بطنها **بـ** مهر المثل لان ما في البطن ليس بمالك
منقول في الحال ولكنه بعد الانقضاء الان احد العوضين في باب النكاح لا يحتمل
التعليق بالشرط فلذلك العوض الاخر فلا يمكن يصح التسمية في الحال لان المسمى ليس بمالك
ولا باعتبار المال لانه في معنى الاضافة والتعليق بالانقضاء فكان لهما مهر المثل اما
في الخلع احد العوضين وهو الطلاق تحمل الاضافة والتعليق بالشرط فكذلك العوض الاخر فاملن
تصحيح التسمية ما في البطن باعتبار المال وهو ما بعد الانقضاء واذا صحت التسمية فله السحب
وفي الوجبة ايضا امكن التصحيح باعتبار الاضافة ولو اوصى لرجل بجارية الاخذتها والاعطى
فالجارية والعلة والخدمة للموصي **لـ** واستثنى العلة والخدمة باطل ففرق بين استثناء
الولد وبين استثناء العلة والخدمة والفرق من وجهين احدهما ان الارث انما يجري
في المتروك عن الميت لان ملك الوارث ملك خلافة لا ابتداء فلهذا يرد بالعيب
ويرد عليه فلا بد ان يكون محل الارث شيئا يبق في زمانين يكون للمورث ثم يقوم الوارث
فيه مقامه والعلة والخدمة ليستا مملوكين لميت حالة الموت ولا يبق في زمانين والعلة
وان كانت تبقى الا انها قامت مقام المنفعة والعلة لورثته لا يهابد المنفعة فكانت
منفعة حكما وان كانت عين مال حقيقة وهي معدومة حقيقة ايضا فحق استثناء
للمنفعة كان هذا اشراطا باطلا فيكون وجوده وعدمه بمنزلة قام الولد مما جرى
فيه الارث فحق استثناء لورثته كان استثناء صحيحا وهذا لان الاستثناء استنفذ
المستثنى على ملك الوارث مما تجرى فيه الوارث لانه من باب الخلافة فيعتمد الوجود
قال الله تعالى والحكم نصف ما ترك اذ واجلم وهو اسم للوجود والعلة والخدمة
معدومة فلا تجرى فيها الارث **فان قيل** ليس ان يجوز افراد الخدمة والعلة بالوصية

فوجب

فوجب ان يجوز استثناء وهما من الوصية وان كان افرادها في الميراث لا يجوز قلت **اما** اجازت
الوصية بالعلة والخدمة لان ملك الموصي **لـ** ليس ملك خلافة بل هو ابتداء ملك وطهرا يجوز
فيها هو معدوم عند الموت والوصية وهذا لانه اما جاز الوصية بالخدمة على تقدير ابقا
العين على ملكه ثم ثبت الحق بالخدمة ابتداء بالتعليق السابق مضنا فالي وقت الوجود لها
تلنا في الاجارة والاعارة في حالة الحيوة فاما ان يكون وصية على التحرر مضافة الى
المنافع فلا وليت **لـ** ايجز وجود الحين من المثل لا فانعمده باقيا على ملك الميت غير متعلق
الى الوارث ومن يكون وصية بها وانها معدومة عند الموت لانه خلافة وتعليق **فان قيل**
يجوز ان يجعل في حق الوارث هكذا **قلت** الاستثناء لان الوارث خلف عن الميت فيما صار اليه
وليس يخلف على الاطلاق **وطهرا** الا خلفا في الوصية له بالاعتناق وملك الكاتبة حتى يملك
رقبه الموصي بعينه ورقبة الكاتبة وان كان مملوكا للميت **وقال** في الاصل ان الخدمة ليست
بمال والولد مال **قال** في الصحيح الاسلام على الاستحباب في حقه الله وهذا كلام فيه ضرب خلل لان للنافع
اصل المصلحة المالكه من الولد الاخرى انما تصلح مهران في باب النكاح والولد لا يصلح لكن اراد به
انها ليست بمال **بـ** عمن والولد مال عين فلان لم يكن مقدورا للتسليم وانما الاصلح مهران الانقضاء
القدرة على التسليم لانه ليس بمنقول من اسلمه محمد رحمه الله للنفذ في بين استثناء الولد وبين
استثناء العلة والخدمة **فقال** الا ترى انه لو اوصى لرجل بجارية ولاخرى ما في بطنها **بـ**
فرد للموصي له بالولد الوصية او مات قبل الوصي فان الولد يكون لورثته الموصي للموصي له بالجارية
ولو اوصى لرجل بجارية ولاخرى بطنها او خدمتها فرد للموصي له بالخدمة او مات قبل الموصي فان العلة
والخدمة للموصي له بالرقبة لا لورثته بين بهذا ان الارث يجري في الولد ولا يجري في العلة
والخدمة وانما يستحقه صاحب الاصل تبعا للملك لا بطريق الارث وهذا لان الولد
يدخل في الوصية بالجارية لان اسم الجارية يتنا والام بجميع اجزائها والولد من اجزائها ولهذا
يدخل في البيع والاعتناق حتى كان اعتناقها اعتناق الخلعين اصلا وليستحق ولا الخلعين اصلا واذا
دخل في الاحتجاب صح الاستثناء ولهذا الواو **لـ** رجل ثم اوصى بخدمتها او بخلتها لاخرى كان رجل
واحد منها اما اولى **لـ** لان صاحب الاصل انما يستحق الخلة ويخوها بطريق التبعية
لا بحكم الاحتجاب فاذا استحق باحباب اخر بطريق الاصل لا يستحقه الاول تبعا ثم
فرق في الوصية بالجارية لرجل وبما في بطنها الاخرى كان لكل واحد منهما ما اوصى بها في الخدمة
ولو سكت بينهما كان الولد بينهما لان **ولـ** الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما
يخير موجب وله فكان رجوع عن الوصية الاولى في حق الولد ولا لذلك اذا سكت
ولو اوصى بجارية لرجل وبما في بطنها الاخرى فكانت الوصية **لـ** بالجارية الجارية ولم يستثن
الولد جازت الكفاية وتوقفت على الاجارة لما ذكرنا فان ولدت ثم اجاز الوصي له بالولد
نفذت لان الخلق في حق الولد انقضاء بصفة التوقف وقد بغي هذه الصفة بعد الانقضاء **لـ**

الانثري ان العقد قائم في حق الكلام فيكون قائما في حق الولد فيلحقه الاجازة وهو بمنزلة مالو
كاتب امه على انه بالخيار ثلثة ايام فولدت ثم اجاز كان الولد مكانها من اجاز لان الخيار اذا سقط
جاز من وقت العقد والولد حصل بعده فبان مكانها بكتابة الام سوا ان الخيار للولي او لغيره
ولا يبطل الخيار بالولادة اما اذا كان للولي فظاهر كما اذا باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام
فولدت ان اختاره على حاله واما اذا كان للكتابة فلذلك بخلاف اذا اشترى جارية فولدت
في ولده فانه يبطل خياره لانه لو رد البيع تردد باكثر مما وقع العقد اما هنا وقع
العقد على الكسب والولد من كسبها فكان محقودا عليه فلا يبطل خياره ولو ماتت الام ثم
اجاز صاحب الولد لم يعتبر اجازته ويكون الولد رقيقا للموصي به لان الكتابة لم تنق في الام
فلا ينفي في الولد لان الولد ما توقف مقصودا لان الموصي له بالرقبة ما كاتب الولد مقصودا
واما توقف مقصودا فان الموصي له بالرقبة ما كاتب الولد مقصودا وانما توقف تبعا
لكتابة الام فيدراج لصحة الاجازة في الولد قياسا لكتابة في الام التي هي متبوعة ولم تنق
الكتابة في الام بعد موتها اما اذا لم يترك وفا او تركت وهلك المال قبل الاداء فلا ماتت
عجزه حكمة بانفساخ كتابتها في اخرج جزو من اجزائها وان تركت وفا واذنت حلم
بعقدها في اخرج جزو من اجزائها فكانت الاجازة بعد الحق وانها حكم الكتابة فيها
فكانت العقد منتهيا في الوجهين جميعا فثبت ان اجازة صاحب الولد لم يصادف
كتابة قائمة في الجارية التي هي شرط صحة اجازة الكتابة في الولد فلم تصح الاجازة ولشبهه
هذا من كانت امتا انسان وهي حامل فولدت ولدا ثم ماتت الجارية ثم اجاز المولى الكتابة
لم تجز وان كان الولد قايما لما قلنا من انعقاد العقد فيه بحكم التبعية وهو بمنزلة مالو
كانت امته في انه بالخيار ثلثة ايام فولدت ولدا ثم اعتق الام عتقت هي وانفسخت الكتابة
ويكون الولد رقيقا لان الولد دخل في العقد حكما وصار مكانها بمنزلة المولى لا يملك
اعتاقها واعتاق من دخل تحت كتابتها لا بعد فسخ الكتابة فكانه فسخ الكتابة باعتاقها
واعتق الام فلا يعتق الولد معها لانه لما اعتق الام فقد ابطال الكتابة واذ ابطلت لم يعتق الولد
بعقدها لا خلاف ما اذا كان الخيار لها والمسئلة بجالها حتى عتق الولد معها
لان الخيار اذا كان لها فقد تمت الكتابة من جهة وطه لا يتملن من فسخ فصار في
حق المولى بمنزلة كتابة لا خيار فيها وان لم يعتقها لانها ماتت بعد ما ولدت وللخيار
للمولى فله ان يحرق الكتابة ويكون الولد بمنزلة امه استحسانا وفي القياس سطلت
الكتابة وهو قول محمد رحمه الله وجه القياس ان الكتابة انما تجوز ان لو كان بجال
يجوز استيناف العقد عليها وبالموت صار بجال لا يجوز استيناف العقد عليها فلا تجوز اجازة
الانثري انه لو باع امته على انه بالخيار ثلثة ايام فولدت ولدا ثم ماتت ثم اجاز البيع لم تجز
فكذا ان الكتابة وجه الاستحسان ان الولد يقوم مقام الام في الكتابة بعد موتها

الانثري

الانثري انه يلزمه من السعاية ما كان يلزم الام واذا دى بحكم بعقده وعتق الام فصار في الحكم كأنها
حيثه فمخو الاجارة ولدي وان كان للخيار لها فموتها بمنزلة الاجارة لان العقد قد صح
وزال ملك المولى عنها الا ان لها حق الفسخ وبالموت عجزت عن الفسخ وبطل خيارها
في اخرج جزو من اجزائها كالببيع بشرط الخيار للمشتري اذا ماتت ثم في مسئلة الكتاب
اذ لم تمت حتى ولدت ولدا اخر في بطن اخر ثم ماتت ولم يترك ورثتها ولدها الثاني
فيما على امه من بدل الكتابة على نجوم لان الولد الثاني مولود في كتابته نافذة لان الكتابة
نفذت فيها بعد موت ولادة الولد الاول لزوال المانع والولد المولود في كتابته نافذة لبيع
بعد موت الام على نجومه بالاجماع لانه داخل بالعقد لا نه حين كان متهلا به جزو من اجزائه
ثبت حق الكتابة فيه لما ثبت في الاصل فاذا انفصل انفصل تلك العفة وبقى العقد
بقايبه فصار الاجل المشروط في العقد حقا له وهذا لان اذ كان من اجزائه ليسرى
اليه ما كان فيها كما ليسرى التدبير والاستيلاء فرق ابو حنيفة رحمه الله بين المولى
المولود في الكتابة وبين المشتري فقال الولد المولود لبيع على الجوز والمشتري لا
يسعى بل يقال له اما ان تودي الكتابة حالا او ترد في قول لان الولد المشتري كان موجبا
ولا عقد حين وجد العقد فهو منفصل فلا يدخل في التدوير وانما ثبت فيه حكم الكتابة
بسبب ملك الكتابة لان الحر لو اشترى امه يعتق عتق امه فكذا المكاتبة
اذا ملك امه فيصير مكانها كسواء للاستواء والاجل المشروط في العقد لا يثبت لغير
العاقد من اشترى دارا بشئ موحل ياخذها الشفيع ش حال ولا يظهر الاجل في حقه
خلاف الولد المولود وقضية القياس ان الام اذا ماتت يباع الولد المشتري لانه دخل في
الكتابة على وجه البيع وقد فات للمتزوج الا انما استمر يا وقلنا اذا عمل صار كانه
مات عن وفاه ذكرنا انه اذا اوصى بجاريته لرجل ح في بطنها للآخر كات الموصي له
بالجارية واجاز الموصي له بالولد بعد ما ولدت نفذت ولو اجاز بعد موتها لم يصح ولو
ولدت ولدا اخر وماتت من غير وفا فان الثاني لبيع الجوز لانه مولود في كتابته نافذة
ولا تصح الاجارة لما قلنا اولا نقول ان المكاتب اذا مات عن وفاه تودي كتابته
ويحكم بحريته وحكمه الولد من حلم الولد وعندها المولى المشتري لبيع على الجوز
ايضا للمعنى لج مع بينهما وهو ان كل واحد منهما مكاتب لغيرها وصار بمنزلة
الانثري ان المولى يملك اعتاقه كما يملك اعتاقها واعتاق المولود في الكتابة ولو لانه
صار بمنزلة لها والا لما ملك اعتاقه كما لا يملك اعتاق ساير عبيدها وكل ذي رحم محرم
عندها بمنزلة الولد لانه ملك من يعتق عليه ولو كان حرا فيكاتب اذا كان مكاتب
كالوالدين والمولودين وابو حنيفة رحمه الله فرق وقال فرق غير الوالدين
والمولودين لشبهة قرانته بني الاعمام لانه لا يحرم من كونه كل واحد منهما المصاحبه
وتقبل شهادته كل واحد منهما المصاحبه ولشبهة قرانته الولد من عتق امه لا يحرم الجمع بينهما

نكاحا ولا تحل المنكحة بينهما فلو قلنا انه يحق لحقناها بالقرابة القربى من كل وجه ولو قلنا
بانه لا يحق ولا يكاتب لحقناها بالقرابة البعيدة من كل وجه فقلنا بانه يحق لسببه بالقرابة
البعيدة توفرا على الشبهين ظاهرا وانما الحقناها بالقرابة في حق العتق وبالبعيد في حق الكتابة
لان مبني العتق على النفود الا ترى ان عبد اسمن لو اعقده احدهما بحق ولو كاتبه احدهما
كان للاخر حق الفسخ واذا ثبت ان الولد الثاني قام مقام الامر حتى سعى على نجومه فان احب ان
صاحب الولد الاول الكتابة لم يجز الكتابة في الولد الاول لان شرط صحة الاجازة قيام الكتابة
في الامر في وقت الاجازة ولو وجد انه لا يخلو ان يورث الولد الثاني الكتابة او لم يورث وفي الوجه الاول
من انها اعتقت في اخر جرم من اجزا حيوتها فلم يكن الكتابة قائمة فيها حالة الاجازة وفي الوجه
الثاني تبين انها عاجزة وانفسخت الكتابة في اخر جرم من اجزا حيوتها **فان قيل** الولد المولود
قائم مقام الامر وكانت الام قائمة حكما وطحا يسعي على نجوم الام وفيما على الامر من الكتابة ولو كانت
حية حقيقه صحت اجازة صاحب الولد الولد في الكتابة فلما اذا كانت حية حقا قيل له الامر
ما انت حقيقه والولد قام مقامه في حق الاداء وتحصيل العتق لضرورة فيظهر فيما فيه ضرورة
لا في حق جميع الاحكام الا ترى ان المكاتبة اذا ماتت وتركت ولدا مولودا في الكتابة وعليها
ديون موحلة للناس محل الديون بموتها ولو كان الولد قائما مقامها في حق جميع الاحكام لكان محل
كما لو كانت قائمة حقيقه واذا كانت حية في حق بعض الاحكام دون البعض والاجازة لم يكن وقع
الشك في صحتها فلا تصح والكتابة عليها قبل الموت كالتب في بطلانها فلا تبطل ولا تفسد
لا ضرورة في حق حقوق الاجازة بالولد الاول **د** عليه ما ذكرنا من كتابة الفضول في اللبس
اذا ولدت المكاتبة ولدا واسرت ولدا ثم ماتت سعيها في الكتابة على النجوم والذي يلي الاول
في الكتابة وانما يسعي الولد للسرا تبعه للمولود والام لا تجب عليه السعاية لما قلنا
واما في الاداء المولود لان عند الوفاة حقيقه رحمه الله الولد للمولود يقوم مقامها والمسترا
لا يلزم ما ذكرنا والمكاتبة لو ماتت حية ملك سب ولدها المسترا لذلك الولد الذي يقوم مقامها
فان سعى المسترا وادى الكتابة لم يرجع على اخيه بشي ان ادى من سب الام لانه سبها وكذا
المولود لو ادى ليرجع لهذا المعنى **قال** بعضهم هذا ادى المولود من مال تركت الامر
اما اذا ادى من سبب التبعه يرجع على المستري واذا اكتسب المستري سببا كان للاخر
ان يأخذه ويستعين به على اداء الكتابة مما للام ذلك في حيوتها ولذلك لو اراد ان يواحدة
او امره القاضي ان يواحدة لا يميز له الامر وما اكتسبه المستري يقضى منه المكاتبة وما بين
فهو ميراث بينهما بخلاف كسب المولود والفرق ان المولود قام مقامها فكان حكمه حكمها
وكسب المكاتبة لها فلا **ك** كسب ولدها اما المستري لم يقيم مقامها غير انه كسبها بجميع
ما اكتسب فتصير كانه ماتت عن مال ولومات عن مال اديت كتابتها وما بقي ميراث
بينهما وهذا لا يثبت على كذا قول اني حقيقه رحمه الله اما على قولها الولد ان يقوم مقامها
ولا يملك كل واحد منهما سبب صاحبه لان كل واحد منهما لو كان على الاخر يقوم مقام الام

ويسعي

ويسعي على النجوم عندهما فلذلك اذا اجتمع المالكين احدهما اولى من الاخر واذا نزل المكاتبة
ولدت ولد في الدتابة وولد عليه دين ومكاتبة سعيها في جميع ذلك **د** وايها ادى لا يرجع
على صاحبه وايها اعقده المولى عتق وعلى الاخر ان يسعي في جميع الكتابة وللغير ما ان يأخذوا
ايهما شاءا في جميع الدين لانهما مال الميت ولا يرجع المولى على صاحبه بشي وانما يسعيان في
جميع ما على الاب لقيامهما مقامه وانما لا يرجع لانه كسب ابية نصار كانه ادى من تركه ابية
ولو فصل له شي يكون له خاصة ولا يكون بمنزلة تركه المكاتبة لان كسب الولد كان لابيه مالم
يولد المكاتبة واذا ادى استند العتق الى وقت الموت وصار كانه اكتسب بعد الحرية فيلزم له
انما يحق بالعتاق اما لانه ملده او لانه لا يسعي ليعتق فاذا اعقده استغنى عن الاداء وعلى
الاخر ان يسعي في جميع الكتابة لان جميع الكتابة على الاب فليسعي في جميع ما على الاب وللغير ما
ان يأخذوا ايها شاءا والانه بالعق استغنى عن الاداء اما الدين كان عليهما لقيامهما مقام الاب
واذا ادى احدهما لا يرجع على صاحبه لما ذكرنا رجلا له جارية زوجها من عبد فخلت
فاوصى بها الزوج ما عاخر بما في بطنها فكتبتها اذابة واحدة على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
جازت الدتابة عندنا خلافا للزفر رحمه الله وهذه المسئلة على ثلثة اوجبا احدهما ما ذكرنا
والثاني ان مكاتبهما على الف لا ولم ير عليه والمال **د** ان طائفتها على الف وقال ان ادبا
عتقا وان عجزا رد الى الرق ولم يكفل كل واحد منهما عن صاحبه ففي الوجه الاول جازت
عندنا خلافا للزفر رحمه الله لانه عقد شرط فيه كفالة المالك والكفالة بدل الكتابة وط
واحد منهما باطلة الا ترى انه لو كاتب عبد على ان يكفل عنه فلان بطلت الكتابة وجه الاحتجاج
ان هذا عقد يجمل الصبح بان يحل للمالك على احدهما غير عين وعتق الاخر معلق ياد ابيه كما في الولد
المولود في الكتابة وكفالة الكاتب انما لا تصح لانه تبرع واذا علق عتقه باديه لا يكون تبرعا
والكفالة بدل الكتابة انما لا تصح ليلالون الواجب على الافيل بخالف الواجب على الاصيل
وها الدين عليهما بالسوا بخلاف ما اذا اختلفت كتابتهما لان عتق كل واحد منهما متعلق على
حله فتخذه يصح بهذا الطريق فيجب نصيبه على هذا الوجه ويجل كل واحد منهما في حق المولى كان
المال عليه وعتق الاخر معلق باديه فيطالب كل واحد منهما بجميع المال بحكم الاصل لا بحكم
واذا ادى احدهما شيئا يرجع على شريكه بنصفه تحقيقا للاستواء **قال** عتق احدهما صح لقيام
المالك وسقط نصف البدل لان المال في حق المولى مقابل برقيتها ولا نأجلنا المال على احدهما
وعلقنا عتق الاخر باديه فان كان المال على الذي لعقده سقط طه وان كان على الاخر لا يسقط اي
وكل واحد منهما مرددين ان يكون تبعا فسقط نصفه فرق بين الكتابة
وبين ما اذا كان لرجل على رجلين دين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فاذا ادى احدهما شيئا
لا يرجع على صاحبه مالم يورثا كثر من النصف والفرق ان في الكتابة لو جعلنا اداة عن نفسه
ادى الى عتق شرط العتق لانه يحق وشرط المولى عتقها جميعا وشمه لا يورث الى عتق شرط الذي
ولان هنا جعلنا كل البدل على كل واحد منهما محصيا للاستواء فيقع المولى عنهما وشمه نصف الدين

الكفالة

على احدهما بطريق الاصل والنصف بطريق الكفالة وما عليه بطريق الاصل الاقوى فيقع عن الاتوبي
حتى لو كان الكل واجبا على كل واحد منهما بان فعل كل واحد بالمال كله عن الاصل ثم من صاحبه فأي شيء
اذا لا يرجع على صاحبه بنصفه ثم فرق بين اعتاق احدهما وبين موت احدهما فانه لو مات احدهما
لا يسقط سعي عن المكاتبه ويؤخذ الجميع من الحي وهذا يبين لك ان المال واجب على كل واحد منهما
والفرق ان الميت من اهل ان يكون عليه المكاتبه الا تشرى انه اذا مات عن وفاته تودي كسبته
ولو مات عن غير وفاته تبرع الانسان بآداء المكاتبه حكم بعقته ولو ترك ولدا اتوخذ منه المكاتبه
اما العتق ليس من اهل ان يجب عليه المكاتبه الا تشرى ان المولى لو اعتق المكاتب بطل المكاتبه
وحيث المولى في احد النصف ان ما اخذ من العتق حكم الكفالة وان شأنا من الاخر حكم الاصل
فان اخذ من المقتضى يرجع على صاحبه وان اخذ من الاخر لا يرجع بشيء وفي الوجه الثالث
وهو ما اذا قال ما اديا عتقا وهو ذلك عند علمنا الثلثة رحمهم الله وعند من فرجه الله كل واحد
منهما مكاتب على كل فأيها ادى حصته يعق لان كل واحد منهما يلزمه حصه خاصة فلا يجب عليه
مكاتبه غيره ما لم يشترط **ول** انه علق عتقهما بآداء الالف فيما لم يوجد لا يعق الا تشرى
انه لو قال لعبدية ان دخلتما هذا الدار فانتما حران فدخل احدهما لا يعق ما لم يدخل الاخر فذلك هنا
لا يعق احدهما الا بآداء الالف فلما لم يعق كل واحد منهما الا بآداء الالف صار جميع الالف على كل
واحد منهما فصار بمنزلة الوجه الاول وهذا بمنزلة ما ذكرنا في الايمان اذ اوال لامرأة
ان شيئا فانتما طالقان او قال لعبدية ان شيئا فانتما حران عند ايهما شاعق وطلقت
وانصرفت مشية كل واحد منهما الى عتق نفسه وطلاق نفسه وعند علمنا الثلثة رحمهم الله
ما لم يوجد منهما اطلاقهما او عتقهما لا يعق واحد منهما وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانتا على الف
ولم يرد عليه فأيها ادى حصته يعق عندهم جميعا لان كل واحد منهما صار مكاتب على كل واحد
ذكر في نسخة من المبسوط على الف والاصح انه على الخلاف لما يذكر في الباب الثاني واذا صحت المسئلة
الكتابة في مسئلتنا استحسننا فلو مات الزوج وترك ديناً ثم ولدت الجارية او ولدت ثم مات
الزوج والام حية ثم اجاز صاحب الولد الكتابة جاز في حق الولد لان الولد تابع للام في حق الكتابة
ما هو تابع لها في الرق والحرية والملك وله ان كان كسب الولد المولود في الجارية للام دون
الاب فاملن تنفيذ الكتابة تبعاً لها هكذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع وذكر في الرقيات انه لا
يصح اجازة صاحب الولد في رواية الرقيات بشرط لصحة اجازة الكتابة في الولد قيام الكتابة
في الابوين وعلى رواية الجامع شرط الاجازة قيام الكتابة في الام وليس في المسئلة روايتان
بل ما ذكر في الرقيات جواز القياس وما ذكر في الجامع جواب الاستحسان وجه القياس
ان اجازة صاحب الولد لتلاقي كتابة قائمة في الام لا يخلو ما لم ان لم تود بدل الكتابة بان عجزت
او هلك مال الزوج قبل الاداوات من كسبها او مال الزوج في الوجه الاول حكم بحجها
حين عجز الزوج في اخير جز من اجزائ حياته وتنسخ كتابتها في ذلك الوقت وفي الوجه الثاني
تعق هي وزوجها في اخير جز من اجزائ حياته وطهرت الجارية من زوجها

فاذا لا يكون اللسان في الامر قائمة مقام وقت اجازة صاحب الولد لا يصح في الوجه الاول انما
يصح في الوجه الثاني لما قلنا قوله بانها تعق في الوقت الذي عتق الزوج قلنا نعم لن يفتق بغيرها
وبين زوجها وهو ميراثها من الزوج لانها يعقان حكم واحد في حالة واحدة لا يعق احدهما الا بعتق
الاخر بعد لان عتقها معلق بادامال واحد فلا يعق احدهما اذ لم يتصل كل البذل الى المولى فاذا استند
عتق كل واحد منهما الى حالة واحدة وظهر عتق كل واحد منهما في حق صاحبه كان هذا احرامات
عن امرأة حرة فيرث اما يفتق حقوق بينها وبين قوم اخرين بحكم بعثتها حين ادت الكتابة
مقصودا عليها الا تشرى انها لو عتقت بعد موت زوجها او جني عليها ثم ادت الكتابة كان
الواجب ارش المالك ولو شهدت في حادثة بعد موت الزوج ثم ادت الكتابة لا يقض
بتلك الشهادة وكذا لو وجب لها على انسان او وجب عليها حد بعد موت الزوج ثم
ادت الكتابة كان ما يجب لها وعليها من الحد المماثل واجازة صاحب الولد ليست
حكم بدور بينهما وبين زوجها بل حكم يجري بينهما وبين ولدها يحكم بعثتها في حق الاجازة في
حق الولد اذا دت الكتابة معصوما على الحال والاجازة لاقت كتابة قائمة في الام والولد
يتبع الام في الكتابة لانه بالكتابة يثبت حريمه الولد يتبع الام في الحرية فان خرجت البنت
التي للزوج على الناس ادى منه المكاتبه وعتقا وعتق الولد معها وما بقي فهو ميراث لورثته
ترث منها امراته ونحوها بما ادى عنها الزوج ولا يرثه الابن لانه مات والحد لابن عمدا ما
تودي للمكاتبه مما خرج من الدين لان الزوج مكاتب مات عن وفا تودي الكتابة من ماله
واما الباقي ميراث بيته ورثته لانه حكم بعثتها في اخير جز من اجزائ حياته فظهر انه مات
حرافرة ورثته منه وانما ترث المرأة لما قلنا انها تعق في حال عتقه وانما يجاسب
المرأة ويرجع في ميراثها قدر ما ادى من مال الزوج عنها من مكاتبها لان الزوج كان اصلا
في بعض المكاتبه فعقها عنها في البعض فتي ادى من ماله عنها حكم الكفالة صار ديناً للزوج
فهذه امرأة ورثت من زوجها وللزوج عليها دين فيرفع من ميراثها قدر ما قدر لها عليها
من الدين ويعطى لها الباقي قصراً الى المسافة حتى لا تحتاج الى الاعطام الاخر بعد ذلك
فيكون اشتغالها بما لا يفيد وهذا لان الادام مال الزوج بعد وفاته كاداه بنفسه في
حال حياته ولو ادى في حياته يرجع عليها بحصتها فكذلك اذا ادى من ماله واما لا يرث
الابن وان عتق بعثتها لانه انما حكم بعثتها باعتبار نفاد العقد وهذا النفاد ظاهر في
حق الام لا في حق الاب لانه كان ميتاً وقت النفاد واستناد العتق ايضا من وقت موت الام
انما يظهر في حقها وفي حق من هو تابع له والولد ليس بتابع للاب فلا يظهر حكم الاستئنا
في حقها في حق الولد قال في الكتاب لانه مات وهو عبد مريد به ما ذكرنا ان الولد لم يدخل في
كتابة الاب فلم يكن شريك الاب في كتابته فلا يعق في الوقت الذي عتق الاب بعد موت الاب
فكان عبداً وهذا لان العتق بطريق الاستناد انما كان بطريق الضرورة والضرورة في
حق من هو داخل تحت عبده تبعاً لا في حق من هو خارج الا تشرى ان مكاتبين لرجلين كل واحد منهما

لرجل أو كل واحد منهما الرجل إلا أن كتابتهما مختلفتان بأن تاب كل واحد منهما على حدة بينهما جارة
جاء بولد فادعياه ببت نسبة منهما فإن مات أو قلا معا على التفاضل وترك كل واحد منهما ونا
حتى يست الكتاب ببقا المال وبقا الولد المولود في الكتابة فاديت كتابتهما معا عتقا وعتق الولد
مهما ويكون مولا لهما ولا يرث منهما ولا من أحدهما لأن نصفه كان تبعاً لهذا ونصفه كان
تبعاً لآخر فأنما يعتق بكتابة كل واحد منهما نصفه وما عتق من الولد بكتابة ذلك لا يظهر في حق
هذا لأنه ليس من أحكام كتابته فكان الولد عند موت كل واحد منهما معتق البعض في قول
أبي حنيفة رحمه الله فلا يرث من أحدهما وكذلك عندهما لأن عندهما إنما لا يتجزى العتق لنص
الأحكام والتب في ولا ساق هنا إذ عتق كل واحد في ساعة واحدة وإن كان لا يستند ولا يظهر عتق كل
في حق كل واحد منهما بخلاف ما إذا كانا لرجل وكتبتا معا واحدة لهما عتقا في حالة واحدة
فظهر عتق كل واحد منهما فيرث منهما كما في المكاتب الواحد إذ اديت كتابته بعد موته يرث
الولد منه ولو مات أحدهما قبل صاحبه عن وفا واديت كتابته بجله حرثته في آخره ومن اجزا
حيوته ويعتق نصف الولد معه ويبقى نصفه مكاناً تبعاً لآخر عند أبي حنيفة رحمه الله لأن عند
الكتابة تجزى ثبوتها ونفا فان ادى الآخر عتق ولا يرث الولد أباه الميت لأن نصفه مكاناً عند موته
وعندهما إذا مات أحدهما عن وفا واديت كتابته عتق وعتق الولد لأنه لا يتجزى ولا يرث الولد
أباه وإن عتق بعتقه وكان ينبغي أن يرث لأن الأب عتق في حياته ونصف الولد كان مكاناً معه
فيعتق بعتقه فإذا عتق النصف عتق الكل كما لو كان الأب واحداً إلا أن نقول إنما يعتق كل
الولد في حياته إذا كان الولد مكاناً معه أما إذا كان بجسه مكاناً معه فلا لأنه إذا كان مكاناً معه
يعتق بكتابه فكما يظهر حرثته إلى ما قبل الموت تظهر حرثته الولد معه أما إذا كان مكاناً معه
كان سبب عتقه كتابتهما فأنما يعتق بكتابة أحدهما نصفه ثم يعتق النصف الباقي بطريق السرية
لتعذر التبعض والسرية إنما تلون بعد الثبوت فلا يعتق كل الولد في حياة الميت
السرية لتعذر التبعض والسرية إنما تلون بعد الثبوت فلا يعتق كل الولد في حياة الميت
وإذا تعذر اعتناقه قبل الموت لا يظهر استناد حرثته الأب في حقه لأنه أثر حكمي ثبت شرعاً
فلا يظهر إلا فيما كان من حقوق الكتابة الأب وعتق كل الولد ليس من كتابته الأب فلا يرث
ولذلك عبد وابنه بين رجلين كتابتهما أحدهما بخير اذن شريده كتابة واحدة وجعل
مجومهما واحداً ثم مات الأب فترك ما لا كان للشريكة الذي لم يكتب أن يأخذ نصف ذلك
المال لأنه كسب عبده ثم يودي مكانتهما من النصف الباقي ويعتق المكاتب وابنه ويغرم
المكاتب لشريده نصف قيمة المكاتب ونصف قيمة الابن إذا كان موسراً ولا يرث الابن أباه
لأن أباه نصف الولد رفق للذي لم يكتب والد لعل عليه أن المكاتب إذا مات عن وفا
وترك ولداً مولوداً في الكتابة وولد آخر حر الأصل فمات الولد لغير مال ثم ادت
الكتابة فيما ثبت من الوفا فأنه يحكم بحرية المكاتب وولد المولود في الكتابة في آخره الأب
بطريق الإسناد ولا يرث من أخيه لحره وإن حكم بحريته سابقاً لموت أخيه بطريق الإسناد

وكذا

وكذا الوفاة الأب عن وفا ثم مات قرب الابن بأن كان له أخ لامرأته بعد موت الأب ثم ادت
المكاتبة حكم يعتق الأب والولد ويظهر الإسناد في حق الأب والولد ولا يظهر في حق الأم لأن
لأن ذلك من حكم الكتابة ليس من حقوق كتابة الأب لذلك هنا **فان قيل** ان لم يدخل
الولد في كتابة الأب لا يكون تبعاً له يدخل في كتابة الأم ويكون تبعاً لها فيصير شريكاً للأم يعتق
في الوقت الذي عتقت الأم والأمر عتقت في آخره من اجزا حيوتها الزوج فيعتق الولد في ذلك
الوقت أيضاً فيظهر أن الولد مات وأبوه حر **فيل** له الأمر عتقت حين عتق الزوج لكن تبعاً
لعتق الزوج حيث ادت الكتابة مما ترك الزوج لأنها شريكة زوجها في الكتابة فاعتق في الوقت
الذي عتق زوجها تبعاً لعتق الزوج والتابع لا يستبعض غيره فيما كان تبعاً فلا يعتق ولدها
تبعاً في الوقت الذي عتقت وإنما يعتق من حيث ادى الكتابة مقصوراً عليه فظهر أن الأب مات
والابن عبد ولو كان صاحب الولد اجازاً الكتابة قبل موت الزوج ومهرت الزوج من أبيه لأن اجازة
صاحب الولد الكتابة لا فت كتابه قائمة في الأبوين وضار الابن شريك الأبوين في الكتابة حال
حيوته فظهر نفاذ العتق في حق الولد في حقهما جميعاً فالنصف مما في العقد وصار مكان المولى
كاتب هو لا الشلثة كتابة واحدة فيعتق في الوقت الذي يعتق الأب فظهر أن الأب مات حراً عن أمه
وابن حر **فيل** والله أعلم **باب من الكتابة أصل**
الباب يجزى عند أبي حنيفة رحمه الله لأن من فروغ الاعتاق وإنه يجزى
عنده فكذا الكتابة كالتمديد وعندهما لا يجزى **وحرف** إخراج للتبرع إذا حصل
مقصوده من التبرع ليس له ولاية الرجوع كالهبة الذي الرجوع المحرم والعويض من الإحسان
وإذا حصل مقصوده ولم يتصل به الحكم له أن يرجع كالهبة من الإحسان قبل التعويض **وحرف**
إخراج الإنسان لا يملك أنفع غيره بغير رضاه ولا يملك أنضر أو غيره إلا برضاه وإن الظاهر أنه
لا يرضى بالضرر ويرضى بالنفع إلا إذا كان النفع مشوباً بضرر فلا يملك الاعتراض ذلك الضرر
وحرف آخر أن تصرف العاقل هما ما ملن تنفيذ بحسب تنفيذه ولا يحكم بتوقيفه لأن الموقف
منعقد في حق العاقد ون الحكم فكان ناقضاً والسالف منعقد في كل وجه ويترب عليه وجبه
والأصل في التصرف وقوعه تاماً ويترب عليه وجبه في الحال إلا إذا تعذر تنفيذ في وقت
ولأن الموقف بين الجائر والفاقد جاز من حيث أنه خلا عن الشروط المفسدة فأسلم من حيث أنه لا
يفيد الحكم الإقرنية نضم إليه وهي الاجازة والعتد إذا دار بين الجواز والفساد يحمل على الجواز
ما أمكن فكذا إذا دار بين التوقف والفساد يحمل على الفساد وعقد الكتابة كما يملن تنفيذه بطريق
الأصله يمكن تنفيذه بطريق التبعية كما في الولد المولود في الكتابة والمشراف فيها فان تعذر تنفيذ
بطريق الأصل تنفذ بصفة التبعية لأنه عقد مندوب بحسب تنفيذه ما ملن إذا عفا هذا
قال محمد رحمه الله رجل كاتب عبد على نفسه وعلى عبد له آخر غائب بالف درهم بغير
أمر الغائب والكتابة جائزة ولا يلزم الغائب من المال شيء ويؤخذ الحاضر بجميع المكتاتبة اجازة
الغائب الحاتبة ولم يجزها كذا ذكر للسلسلة في الجامع ولم يذكر فيها القياس والاستحسان

وذكرها في البسوط في كتاب المكاتب وذكر القياس والاستحسان فقال القياس ان يصير الحاضر
 مكاتباً بما يخصه من البدل ولا يلزمه جميع المكاتبه وتتوقف الكتابة في حق الغائب فيما يخصه من المكاتبه
 على اجازته حتى كان المولى يملك بيعه واخذ اكتبه قبل اجازة الغائب وفي الاستحسان يصير الخادم
 مكاتباً بجميع المكاتبه وتنفذ الكتابة على الغائب فيما ينتفع به من حقوق الكتابه فكان القياس والاحتياط
 في حكمين احدهما ان القياس ان يصير الحاضر مكاتباً بما يخصه من وفي الاستحسان بجميع المكاتبه
 والثاني ان القياس ان تتوقف الكتابة في حق الغائب على اجازته وفي الاستحسان تنفذ فيما ينتفع
 من حقوق الكتابة اما القياس والاستحسان في الحكم الاول ليس بقياس واستحسان مبتدا
 في مسئلة الحاضر والغائب وانما هو القياس والاستحسان الذي يذكر فيما اذا كان العبد من حاضر
 وقد كاتبها المولى كتابة واحدة القياس ان يصير كل واحد منهما مكاتباً بما يخصه حتى لو ادى حصة
 يثق وبه اخذ زفر وفي الاستحسان يصير كل واحد منهما مكاتباً بجميع المكاتبه حتى لا يثق واحدهما
 ما لم يوجد جميع المكاتبه واذا ادى احدهما اعتق وهو وصاحبه وعند ليسر بن الوليد رحمه الله لا يصح لانه
 كتابة بل حصته كان البدل مجهولاً فلا يصح ذابيع الا اذا اكل كل واحد منهما عن صاحبه وجه
 القياس ان الكتابة بمنزلة البيع من حيث انها قال وتفسخ ولا تصح التسمية البدل
 وتفسد بالشروط الفاسدة المتمكنة في صلب العقد ولا يجوز بدل يجب على غير العاقل حتى لو قال
 لا حر كاتب عبدك على الف على الاجور كما لا يجوز البيع ثمن على غير المشتري ومن باع عبداً من رجلين
 صفقة واحدة بالف درهم فمسم الا ف عليهما وجب على كل واحد خمس مائة حتى لا يكون للمبايع ان يطالب
 احدهما الا بخمس مائة اذا لم يشترط ان يكون كل واحد منهما كافياً عن صاحبه كذلك هنا
 وجه الاستحسان ان الكتابة بمنزلة البيع من وجهه ومنزلة تعليق العقد باءا المكاتبه
 من وجهه اما الاول فلما قال اما الثاني فلان معنى الكتابة كانتك على الف على ان ادب الي
 الفاننت حر وطه الوصرح به يصح ولم لا يتبطل بالشروط الفاسدة التي لا تتم في صلب
 العقد كما في تعليق العقد بالشروط ويثبت للجوان ديناً في الدمة فوجب العمل بها ولا يمكن العمل بها
 في حق المولى لست في بينهما في الاحكام فان اعتبار الما وضته يوجب انقسام البدل عليهما وتعليق عقد
 كل واحد منهما باءا اما يخصه وامتناع التعليق بمنع كليهما فعملنا بالتعليق في حق المولى فلم يثبت
 الانقسام في حقه وجعلنا العبد من في حقه كعبد واحد وعلمنا بمعنى الما وضته فيما قبل العقد
 وجعلنا الواجب في حق كل واحد منهما في حق ما بينهما ما يخصه من المكاتبه حتى لو ادى احدهما
 جميع المكاتبه واعتق ارجح المودى على صاحبه بما يخصه من المكاتبه والعمل على هذا الوجه اولى
 من العمل لان المطلوب من جانب المولى العقد وانما يقبل التعليق بالشروط واعتبرنا جهة
 التعليق في حقه والمطلوب من العبد من المال وانه لا يقبل التعليق ويملك بالمعاوضة ولا نا
 لو اعتبرنا جهة المعاوضة في حق المولى بطل اعتبار جهة التعليق اصلاً اما في حق المولى فلانه يعتق
 كل واحد منهما باءا اما يخصه وبطل اعتبار التعليق في حق العقد اصلاً العبد من احد صحتا التعليق
 من جهتهما وطه قلنا لو عجز احدهما فرد المولى في الرق او قدمه الى القاضي فرد وهو لا يعلم بمكاتبته

الآخر معه ثم ادى الآخر جميع المكاتبه يعتقان جميعاً لان عجز الاول كان باطلاً لانه لم يتحقق العجز عن اداء
 البدل لعجز احدهما ولا لعجز ان الاحبيح لان العقد واحد ولان عجز احدهما ابطال حق الآخر وليس
 له ان يبطل حق الآخر بخلاف ما اذ لو كان لرجلين عبدان لكل واحد منهما عبد على احد فكاتبهما معا فكاتب
 واحد بالف يكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته لصاحبه لان كل واحد منهما لا يملك تعليق عقد صا
 باءا عبداً وانما صار العبد من مكاتبين كتابة واحدة بالف يكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته
 لصاحبه لان كل واحد منهما لا يملك تعلق عقد صا بحبه باءا عبداً اذا كانا الواحد لا يملك تعليق عقد
 كل واحد منهما باءا الآخر وعلى هذا لو كان لرجلين عبد فكتابة واحدة فغاب احدهما
 وقدم الآخر العبد الى القاضي وقد عجز لم يرده في الرق حتى يجتمع المولى لان فيه فسخ العقد على
 الغائب وهو لا يملك ذلك ولو كان المولى واحداً فغاب عن ورثة كان لبعضهم ان يرده في الرق بقضا
 القاضي لان بعضهم خصم عن بعض ولا يرده بخير قضا وهذا لان الوارث يقوم مقام المورث
 وكل واحد منهما حصصه عن الميت فيما يدعي للميت او عليه كما في الرد بالعيب واشتات الدين وغيره
 خلاف ما اذا مات المكاتب وترك ابنين فقدم المولى احداً الاثنين الى القاضي واراد ان يرده في
 الرق فان القاضي لا يرده واما يحضر الآخر لان فيه ابطال حق الآخر وليس له ذلك
 الا ترى لو رد احدهما ثم ادى الآخر عتقا جميعاً فلم يكن في رد احدهما فائدة واذا ثبت القياس
 في مسئلة الحاضر من والغائب هذا هو القياس والاستحسان في الحكم الاول واما القياس
 والاستحسان في الحكم الثاني وجه القياس انه لو نفذت الكتابة على الغائب قبل الاجازة لا يخلو
 اما ان تنفذ بدل يجب عليه او يبدل لا يجب عليه يجب على الحاضر وبخير بدل لا وجه الاول
 لان المولى والحاضر لا يمكن ان يجاب المال عليه الا ترى انه لو قال رجل للمولى كاتب عبدك على الف
 فكتابة كانت الكتابة موقوفة على اجازة العبد كذلك هنا وهذا لانه اصناف العقد اليها وقابل البدل
 بهما ولهم الرامق الغائب بسقط حصته كما تسقط حصته للحاضر باعتاقه ولا ولاية لهما عليه
 في الزام المال ولا وجه الثاني لان الحاضر لم يضمن بدل الكتابة على الغائب ولو ضمن لا يجوز له ان
 كفاية المكاتب والكفاية بدل الكتابة من الحر لا يجوز من المكاتب اولى الا ترى انه لو قال
 رجل للمولى كاتب عبدك على الف درهم على اني صنام عنه ففعل لا يجوز لانه شرط الصنام في الكتابة
 والكفاية في الكتابة باطلة فكان بمنزلة فساد في صلب العقد وهذا لان العقد بعقد الحرية
 والمقصود منه الحرية والزام المال من الاجنبي بمقابلة الحرية لا يجوز كما لو قال لخير اعتق
 عبدك على الف درهم على لا وجه الى الثالث فان الكتابة معاوضة ولاشفد الا ببدل ولانه
 عقد الكتابة على الحاضر والغائب فيجوز عقده على الحاضر ويتوقف على الغائب كما لو باع
 عبداً وعبد غيره كما لو كاتب الحاضر وحده او الغائب وحده وجه الاستحسان ان
 تنفيذ العقد واجب ما أمكن وهنا ان تعذر تنفيذه في حق الغائب بطريق الاحتالة
 بان يلزم على الغائب قسطا من البدل امكن تنفيذه يجعله بيعاً للحاضر في حكم الكتابة بان يوجب
 المال كله على الحاضر ويجعل الغائب تبعاً له على معنى ان عتقه تعلق باءا الحاضر كالولد للولد

في الكتابة او المشتري فيها **ولهذا** الوصرح بالتعليق جاز فكذا اذا اتى بمعناه وامكن ذلك لانها
كانا حاضر من قبل على ان يكون كل واحد منهما مقبلا عن صاحبه هار المال كد على هذا وصاحبه تبعا
له ومتى استقام على ان يجعل في الطرفين هذا استقام ان يجعل في احد الطرفين هكذا عند عدم
اجازة الغائب الاتري انه ليس في هذا التعليق عتق الغائب باد الحاضر وهذا امر جائز ومجرب
امكن تنفيذه على هذا الوجه فعدناه فاذا نفذ في حق الغائب على هذا الوجه ظهر حكم النفاذ بقضية
مقابلة البدل **ب** وسهيا في كل حكم يتنفع به الغائب ولا يظهر في كل حكم يتضرر به الغائب
لان الاضرار لا يستقيم في غير محل الولاية ولاهما فقصدا اثبات حكم القدر في حكم الغائب وقد امكن
بحله تبعا او تعليق عتقه باد الحاضر فوجب تنفيذه وهذا لاننا امكن تنفيذه الكتابة على الغائب
بدل يجب على غيره اذا كان الخير يستفيد الحق بايديه وتغذر التنفيد بدل يجب على الغائب
وبغير بدل اصلا ومهما امكن تنفيذه بدل الكلف ينفذ ولا يتوقف وانما قلنا ذلك لان في الكتابة
اسقاط لانها اثبات حرية البدل للحال حتى يصير العبد اخو بنفسه وبمكاسبه بد المال وتخبر
الرقبة في الثاني عند الاداء والتحرير اسقاط وهذا يصح تطبيقه بالاختار كما لطلاق واستقام
للق عن انسان بدل يجب على غيره جائز كما في صلح الفضولي بشرط الصمان وكما في الطلاق فان
المرأة اذا قالت لزوجهما طلقني وامراتك فلانه الغائبة على الف درهم من مالي فطلق جاز واعتبر
في حق الغائبة طلاقا بغير بدل **ب** حتى كان طلاق الغاسه ماسا لا يصح ملك رجعتها كذلك هنا
فتصح الكتابة في حق الغائب بدل يجب على الحاضر الذي يستفيد الحق بايديه وتنصير في
حق الغائب كتابة بغير بدل وفي حق المولى والحاضر بدل **ب** كما في الطلاق **فان قيل**
تنفيذ الكتابة بدل يجب على غيره لا يجوز وان كان فيها اسقاط الاتري انه لو كانت على الف
تجب على هذا الحد اعلى هذا العبد للحاضر لا يجوز خلاف للبيع قيل له الكتابة بدل على غيره انما لا يجوز
اذا كان ذلك **ب** الخير الذي يجب عليه لا يستفيد به عتقا لانه اذا كان لا يستفيد به عتقا يكون بدل
كتابة الغير محضا فلا يجب على غير المكاتب واذا كان لا يستفيد به عتقا كان هذا بدل كتابة
من وجه ان كان بدل كتابة غيره فلم يكن ما وجب على الحاضر من حصة الغائب بدل
كتابة الغائب من كل وجه ومثله يستقيم احبابه على الغير وهذا لان الكتابة عقد على الاكساب
والمنافع لان موجهها ملك الاكساب وموجب العقد ما يلزم العقد والعقد موجب الاداء
فكان سبيل الكتابة سبيل المنافع لا سبيل التملك او ابطال الملك ويجوز ان يحصل
المنفعة لغيره وجب البدل على غيره كما لو قال لغيره طلق امرأتك على الف درهم على
وكما لو استاجر اجيرا يبنى دارا لغيره بغير امره صاحب الدار يجب عليه الاجرة وان كان ثبت
الملك لصاحب الدار في البناء كذلك هنا اذا ثبت هذا فنقول لا يلزم البدل على الغائب
لانا قلنا يلزم منه حتى يكون مطالبه من جهة المولى ادى الى الضرر به وقدم ان النفاذ
ليس بظاهر فيما يتضرر به الغائب بل هو نفع محض بمنزلة الولد حتى لو عاب الاب فاراد
المولى ان يستنسخ الولد في شيء من المكاتبه لم يكن ذلك وان ادى الحاضر عتقا لان عتقها

تعلق

تعلق باد الحاضر والمولى هذه الولاية ولو اكتسب الغائب كسبا لا سبيل للمولى على التسايب لانه صار
مكاتب في حقه فاختص بالسبا ولا سبيل للحاضر ايضا على السبا بخلاف الولد لانه انما يكون له على
اكسابه الولد سبيل لانه كسبه فليسب الولد كسبه كسبه والغائب ليس بكسب له ولاية في حق ما
يتنفع به اصل بنفسه بمنزلة المكاتبين كناية واحل ولو قال الغائب قد قبضت الكتابة وصرح
المولى بما قال لم يفت الى قولها وهذا جواب الاستحسان لان على جواب الاستحسان كناية
نافذة فيما ينفعه من حقوق الكتابة فلا يجعل رده واجازته لهما يحملان في العبد للموقوف
الاتري ان رد ولد للمكاتب لا يحرم كذا هذا **فان قيل** الكتابة على الغائب وان نفذت فيها
ينفعه من حقوق الكتابة الا انه لو رد وصي به المولى فقد رخصنا بفسخ الكتابة والكتابة
يحمل الفسخ بالتراضي قيل له نعم اذا كانت للمكاتبة مقصودة وهنا كتابة الغائب ما ثبت
مقصودا وانما ثبت تبعا للكتابة للحاضر فامتنع كسبه الحاضر لا يفسخ كتابة الغائب
وصار كولد للمكاتب اذا فسخ المولى الكتابة في الولد وصرح به للمكاتب لا يفسخ الكتابة وان اجازها
لم يعتبر اجازته حتى لا يكون للمولى ولا للحاضر عليه شيء لان الاجازة لم ترضح استحسانا لانه المضاد
يحمل لما ذكرنا انها نفذت فيما ينفعه وتنفيذ النافذ محال وهذا لان النفاذ يكون على وجه التوفيق
وقد نفذ على وجه التبعية وعدم المطالبة فلا يجوز بوجه المطالبة باجازته بخلاف ما لو فعل عن
رجل بمال بغير امره فانه يجوز ولو ادى المال لا يرجع عليه ولو اجاز الكفول عنه بعد ذلك
او قبله لانه بغير موجب فلا يثبت الرجوع بالاجازة وكذلك اذا قبل عن عبده بمال او كفل العبد عن
مولاه بامر وادى بعد العتق لم يرجع احدهما على صاحبه بشي لانها وقعت غير موجبة للرجوع
لان للمولى لا يستوجب على عبده ولا العبد على مولاه مالا فلا يثبت الرجوع بعد ذلك وكذا الفضولي
اذا خالع امرأة مع ثوبها على مال او على انه صامن ثم اجازت للمرأة ولذا الفضولي في الصلح
اذا ضمن وادى ثم اجاز الديون وكذا العبد المحجور او الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض الثمن ثم كفل
انسان بالبرك لان قبضها الثمن بغير وقع غير مضمون عليها فلا ينعيب مضمونا والكفالة
بغير المضمون لا تقع بخلاف ما لو كفل قبل الثمن ثم ادى لانه انما ينقد ببيع على كفالته وان ادى
الحاضر حصة من البدل لا يحق لان عتقها حصل باء الكفل والمعلق بالشرط لا يثبت حله
في بعض المحل بوجود بعض الشرط وان وهب المولى للمكاتبة من الحاضر عتقا ولم يرجع الحاضر
على الغائب بشي فان هبته من الحاضر قد صحت لان جميع المكاتبه عليه فملكه بالهبة فصار ملكه
بالهبة لملكه بالاداء وعتقها معلق بسقوط ما في ذمته او ملله وقد سقط او ملك وله هذا الو
كانا حاضرين وقبلا ثم وهب المكاتبه منها عتقا وانما لا يرجع على الغائب بشي كما لو وهب
بالاداء وهذا لانه لم يكتل عن صاحبه الاضمان لان الكتابة لا تقتضي الكتابة ولانه ادى بغير
امر ووهبها للغائب لم تجز الهبة والمكاتبة على الحاضر على حاله لانه لا مكانة على
الغائب فالهبة مضاد فحمل وهبه الدين من غير من عليه الدين انه لا يجوز وان اعتق
المولى الغائب عتق وسقط حصته من المكاتبه واخذ الحاضر حصته على الجور او اعتق الغائب

لانه اعتق المكاتب او مخلوقا بخلق الله واما ما يصح اعتقائه واما سقوط حصته من الكاتبة لانه انضاف
البذل اليها والكاتبة وان نفذت في حق المولى والغائب من غير بدل عليه حتى لا يدين للمولى
ان يطالبه ولو وجهه ماله لا يصح وهو كالبذل المولود في الكاتبة او المخلوق بعينه اما في حق
ما بين المولى والحاضر لم عليه بدل والكاتبة في حق الغائب نفذت ببدل على الحاضر كما اذا كانتا
وهما حاضران كاتبة واحدة لان الحاضر انما بدل الالف للمولى باذنه وقبته وبقية الغائب
فكان الالف في حق المولى والحاضر ببدل عن الرقبتين جميعا فاذا اعتق الغائب سقطت
حصته فيما بين المولى والحاضر وهذا لان البذل مقابلها حقيقة الا انه لم يظهر حكم الكاتبة
في حق الغائب فيما يتضرر به اما فيما لا يتضرر به بل ينعج بدمعي ان يظهر والجزء على
قضية المرافعة في هذا الخلق لا يتضرر به الغائب مجرى على ذلك ومتى هلك شيء من العقود عليه
لا بد ان يسقط شيء من البذل في مقابلته **فان قيل** الغائب انما دخل في كاتبة الحاضر تبعا
صحبان لا يسقط باعتاقه شيء من بدل الكاتبة كما لو اعتق المولى ولد الكاتبة قبل له الغائب
في كاتبة الحاضر بيع من وجه اصل من وجه بيع من حيث انه صار مكانا من غير قبول
وجده منه اصل من حيث انه كان موجودا وقت ثمانية الحاضر واصنافه الحاضر الى واصناف
البذل اليه بضمها من حيث انه نبيح لم يجب عليه شيء من الكاتبة حتى لا يملك المولى مطا البتة
ولم يصح هبته منه ومن حيث انه اصل سقط من الحاضر ما يخصه باحضاره بخلاف الولد
لانه بيع من كل وجه ولم يضاف البذل اليه وانما اعتق بحكم التبعية لا بحكم العقد فزفر
رحمة الله رحمه الله من اعتاق الغائب ومن اعتاق الولد المولود او المشتري في الكاتبة فقال
اذا اعتق الغائب يجوز وان اعتق الولد لا يجوز لان الغائب لم يصير ملكا مكاتبه فبقية رقيقا
لديهم اعتاقه اما الولد دخل في مكانته والكمات ان يستخارمه وكسب ولله وجه
العتق ابطال حق المولى ممنوع عن ذلك التصرف في كسب الكاتبة ولهذا لو اعتق عبدا
من كاتبة لا يجوز اذا لم يكن بينه وبين الكاتبة قرابة يصيرها مكانتها عليه فلذا اذا اعتق
من مكانته عليه الا **استحسننا** وقبلنا بحقيقة لان الكاتب ليس في حرية نفسه
واولاده وقد مال ذلك فنيده تحصيل مقصوده من غير ان يودي شيئا من ماله ولهذا قلنا
لا ضمان على المولى هذا اذا اعتق الغائب وان اعتق الحاضر صح لانه مكانته وبطلت حصته
من الكاتبة ولا يحق الغائب ولا يتطل الكاتبة في حقها اما لا يجوز لانه مملوكه ولم ينفقه وباعتق
الحاضر لا يسقط كل البذل عنه لان الاعتناق ليس بابر واضحا وانما يسقط البذل
صراحة هلاك المحقود عليه **الان قيل** انه لو كانت الكاتبة نافذة على هذا الوجه في حق الغائب
باعتناق الحاضر ولو وهب كل البذل من الحاضر بعينها جميعا **فان قيل** لما كان المكاتب
سعا الحاضر وجب عليه ان يحق الغائب باعتناق الحاضر كما لو اعتق المكاتب بعق ولا قيل
ل الولد لم يكن موجودا وقت العقد فكان سعا محضنا ما ذكرنا واما لا يبطل الكاتبة والقياس
ان يبطل لانه غير مطالب ولا وجه الى ابيها بدون البذل **وجه الاستحسان** ما ذكرنا

ان الكاتبة نفذت في حق المولى والحاضر على وجه التبعية بل كانتا حاضرا وكاتبة واحدة واحدة ولو
كان كذلك لا يتطل كاتبة الاخر في حق المولى **فان قيل** هذا لان هناك يسعي الاخر على نحو الكاتبة
وهنا يقال للغائب اما ان يودي بدل الكاتبة في الحال او ترد في الرق واما بطلان حصته للحاضر
من البذل فلانه كان مطا البها قبل الحق لانه بدل كاتبة لانه لستفيد باذنها عتق نفسه
ولم يدين كاتبة عن الغائب بشي وكيف يكون كاتبة لانه ليس على الغائب شيء وان جميع الكاتبة
واجبة عليه لانه بدل الكاتبة من كل وجه وبدل الكاتبة يسقط بالحق الا انه لم يرد حصته
الغائب ولم يملكها فبقية حصته الغائب عليه الا انه يبطل الاجل لان الاجل صفة الدين ولا دين عليه
لان الدين يعرف بآبوه وهو المطالبة ولا مطالبة عليه بخلاف ما اذا كان كاتبة الغائب بآبوه
ولان الاجل ثبت بالشرط والشرط وجد في حق الحاضر لا في حق الغائب ولهذا لو اشترى
دارا بشي من رجل فارد الشفيع ان يأخذها بالشفعة فانه يأخذ بالتمس خلا او يترك بخلاف الولد
المولود انه يسعي على النحو لانه من اجر الاصل فسرى حكم العقد اليه بحكم التبعية وبخلاف
ما اذا كان باهر الغائب لان الشرط تناولها واذا دى حصته اخبر المولى على القبول وهذا
استحسان والقياس وان لا يجز فان قيل لا يحق لانه ليس عليه شيء حتى يودي الواجب وينحل
بآبوه حكم وهذا لان الجبر على القبول انما شرع نظر المولى عليه حتى يتملن من تفريق
دمته فان لم يكن عليه دين لا يجز الا انما استحسننا وقبلنا بانه يجز وبحكم بقتة لانه داخل
في الكاتبة تبعا بمنزلة المولود فاذا انقذر وصوله الى الحق من قبل الادا من اصله جاز **فان قيل**
ان يتوصل اليه مقصوده من قبل ادان نفسه وهو بمنزلة المستجير الرهن اذا اد المعسر الدين
يجز للدين على القبول وان لم يكن المجبر مطا البها لانه حصل مقصوده وبخلص ملكه من يده
وهذا ما ذكرنا ان العقد في حق الغائب ينفذ فيما ينفعه من حقوق الكاتبة فاذا اختار الادا علم
ان نفعه فيه فكانت الكاتبة نافذة في حقها فيجب على القبول وعلى هذا القياس والاستحسان
اذا مات الحاضر قبل الادا والحق فادى الغائب جميع الكاتبة حالة يجز على القبول
استحسننا والقياس لا يجز الا ان هنا يحتاج الى اد جميع الكاتبة حال وفي الاعتناق
يودي حصته ما ذكرنا ان الكاتبة فيها معنى التعليق بالشرط وبالموت ما وصل الى المولى
حصته للحاضر لا حقيقة ولا معنى حكما والميت غير مستغن عن الحق وهو محل **فان قيل** لانه
يحكم بعقده مستند الى ما قبل الموت بلا فصل كما لو مات الكاتب عن وفا لا ينفخ الكتاب
واذا لم ينفخ بقي البذل بتقليها ولذا لو ماتت عن غير وفا لا ينفخ ما لم ينفخ القايض
بجزءه وتبطل الكاتبة حتى لو تبرع انسان باذنه الكاتبة وقبل المولى بحكم بقتة وهو
اختيار الفقهاء الى الميت **رحمة الله** ذكره في النوادر بخلاف ما اذا اعتق الحاضر لانه
استغنى عن الحق فتنفخ الكاتبة في حقه وتسقط حصته وبقية حصته الغائب **وجه**
الاستحسان ما ذكرنا انه ليس على الغائب شيء من بدل الكاتبة فاذا دى البذل بمنزلة اذا
اجنبي اخر ولو ادى اجنبي جميع البذل او حصته الغائب لا يجز المولى على القبول

فكذا هذا دل على ان الغائب لو اراد ان يودي المكاتبه حال حيوة الحاضر قبل غنقه لا يحرم المولى
على القبول وكذا بعد موته او غنقه وجه الاستحسان ما ذكرنا انه داخل في الحق والمولى
بالحق بوصول كل البدل وقد تجدد الوصول من قبل الاصيل وصار اليه بادايه وكان له حقا
في ادايه وله الوادي في حيوة الحاضر يعقن ومتى كان الحكم هذا حال قتيلا الحاضر مع رجاء
حصول الحق من جهته بادايه فلان يكون هكذا وقد وقع الناس عن ادايه بالعق والموث
كان اولى وصار كغير الرهن لما هذا وكذا الوصي لو قضى دين الميت من مال نفسه اجبر
المطالب على القبول لانه حقا في ادايه لانه ليس بقطر المطالبة عن نفسه وان لم يكن واجبا عليه
وكذا الوارث فهو الدين من ماله والى ذلك صاحب الدين اجبر على القبول واما اذا ادعى
الغائب جميع المكاتبه حاله حيوة الحاضر قبل غنقه لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب
واختلفوا فيه فمنهم من قال بجبر اقلنا ومنهم من قال لا يجبر لان غنق الغائب مرجو ادا
الحاضر جميع المكاتبه فلم يقيم هو مقام الحاضر فلم هو لسبيل من القضاء اما هنا بخلافه ولو مات
الغائب فللمولى لا يغير موته لانه ليس عليه شيء من البدل فكان موته وحيوته سواء ولان المكاتبه
اذا مات عن من يودي عنه بدل الكتابة وهو يسع لانفسه الكتابة ما في الولد فاذا مات عن من يودي
بطريق الاصل وهو مطالب به كان اولى ويسع الحاضر على نجومه لان الاجل كان هذا فاذا ادعى حرم
بحريته وحرية الغائب قبيل موته كما اذا مات عن واديت كتابته بخلاف الغائب لانه يسع
والاجل لم يتنازل هذا وهذا ظاهر على قول ابن خزيمة رحمه الله لانه يجعله داخل في القدر
بيها فصار كالولد المشترى والحكم في الولد للشتر به هذا حكمه عنده انه ليس بحال او يرد في الرق
اذا وقع الياس عن ابدال الكتابة من قبل الاصل وهما فرق بينهما وبين الولد المستتر فانه
يسعى على النجوم لان الولد يسع مطلقا في ازا يظهر الشرط في حقه عند فوات اصله وهذا الا
الولد داخل في حقه الاب حتى كان للمولى اعتاقه والدين واجب على الولد عند فوات اصله وهو
مخفى في نفسه لانه ثبت الحكم فيه حكم السرايه ليسرى على الوجه الذي كان منعقد في اصله
وقد كان منعقد في حق اصله محققا في حق باجده ذلك ولا دين على الغائب حقيقة لما قلنا
وليس مانع مطلقا فلا يظهر حكم شرط الاصل في حقه وابو خزيمة رحمه الله يقول متى كان باعها
لا يكون له فسقط من الدين والاجل من صفات الدين ومتى لم يدين عليه دين لا ساجل ولكن حكم
النتيجة لا صارت اكسابه من اكساب الاصل كان الاصل مات عن اكساب فيودي البدل
من اكسابه ولا يرد في الرق والغائب في معناه عند الرضى بالتبعية وفي المبسوط رجل
قال لعبد كاتب عبد فلانا الغائب على لدا على ان يوديها عنه فيرضى بذلك الحاضر قال
لا يجوز لانه يملكون ولم يكاتب على نفسه وان اداها الى الموت لعق الغائب استحسانا وانما لم
تجز الكتابة لان الحاضر لم يصير مكاتبنا ولكنه عبد ولا يكون للمولى على عبد دين وفي الفصل
الاول انما جاز لان الحاضر صار مكاتبنا ويجوز ان يكون للمولى على عبد دين ولو ادى العبد
القياس ان لا يعق الغائب لان الكتابة لم تصح في حقه فصار اداوه بخير كتابة وفي الاستحسان

يعق لانه ان لم تصح الكتابة بقي تعليق الحق بالمولى بملك تعليق الحق بالادار رجل كاتب عبد
مكاتبه واحدا بالغدرهم وقيمتها سواء الحق فادى احدهما مائة درهم ثم اعق المولى احدهما
فلم يوعى وجهين اما ان اعق الاول الذي ادى والاخر فان اعق الذي ادى جاز غنقه وبقي للعتق
عما بقي من كتابته نفسه وبقي حصة الاخر وهو اربع مائة درهم والمولى ان ياخذ ايهما شا
بذلك لانه ادى المائتين فقدر ادى المائة عن نفسه ولما يه عن صاحبه وبقي على كل واحد منهما
اربعة مائة درهم فلما اعق المولى المولى فقد بقي عما بقي عليه من حصته وبقيت اربع مائة اليه
على الاخر والمولى ان ياخذها ايهما شا اما الذي لم يعق لانه بقي حصته واما المعق فلانه كفيل
عنه فان اخذ من الذي لم يعق لا يرجع على اخذ ادى عن نفسه وان اخذ من المعق كان له
ان يرجع على الاخر بخمس مائة لانه ادى عنه قبل ان يعق مائة ويجعل اربع مائة هذا اذا اعق
الذي ادى وان اعق الذي لم يود فقد سقطت حصته اربع مائة درهم والمولى ان ياخذ الا ربع مائة
السابعة من ايهما شا فان اخذ من المعق كان له ان يرجع على الاخر ثلث مائة درهم لان المعق
ادى عنه اربع مائة درهم الا ان اخذ كان ادى عنه مائة فصارت المائة بالمائة فصار ما يرجع عليه
ثلث مائة ولو اخذ من الذي لم يعق فانه لا يرجع على المعق الا بما اخذ به درهم لانه كان اخذ من
عنه قال في الاصل واما اعق فانه يوجب على حاله مكاتبه صاحبه ويكون ذلك بمنزلة الكفيل
عنه لان المكاتبه قد صحت قبل غنق هذا لان الدابة قد صحت على غير وجه الكتابة ومعنى هذا الكلام ان الكفالة
بدل الكتابة وان كانت فاسدة الا ان هنا قد صح في ابتداء العقد على غير الكفالة على التقدير الذي ذكرنا
ثم اعتراض ما يبطله بعد صحت لا يوجب فساد رجل كاتب عبد له على نفسه وعلى ابن له صغير
على الف درهم جازت الكتابة والحكم في هذه المسئلة وفيما اذا كاتب عبد على نفسه او على عبد له اخر
غائب سواء الا في صلة واحدة وهي ان الاب اذ مات قبل ادا المكاتب او عتق استحسن ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ان الابن يسعى على نجوم الاب في الرق اذ مات وفي حصته اذا عتق والقياس ان يودي
حالا او يرد في الرق كما في الحاضر والغائب ذكر القياس والاستحسان في المبسوط ولم يذكر صاحب
الكتاب رحمه الله هنا وجه القياس انه لا ولاية للاب على ابنه العبد الصغير كما لا ولاية للحاضر على
الغائب الكبير ثم الحاضر اذ مات او اعق قبل ادا الم يكن للغائب ان يسعى على النجوم بل يودي حالا او
يرد رقيقا كذلك هنا الاتري ان الابن لو كان كبيرا وكاتب الاب على نفسه وعليه ومات الاب او
اعتق يودي البدل حالا او يرد رقيقا ولا فرق بينه وبين الاجنبى فلذا اذا كان صغيرا لان المعنى
محميا وهو قول عدم الولاية وجه الاستحسان ان العبد ان كان لا يملك الكتابة على اسم الصغير
في حق لاجاب لكانته كما لا يملك الحاضر على الغائب بملك يدخله في كتابته على وجه يسعى على نجومه اذا
مات في الجملة بان يشترط بعد الكتابة فيدخل في كتابته ويسعى على نجومه اذ مات واذا كان مالكا
طحا جاز ان يثبت الاجل وحده بكتابة الاب اما الحاضر لا يملك ادخال الغائب في كتابته على وجه
يسعى على نجومه اصلا بغير رضا فلا يثبت الاجل في حقه بكتابته وهذا لان للاب ولاية على ولادة
الصغار الاتري ان الاب والابن لو كانا حريين ملك الاب التصرف في نفسه وماله فاذا كان عبدا

لا يملك التصرف في امر ولد سوى الكتابة فتجوز كتابته عليه وصار الابن محقودا عليه عقد
الكتابة فليصح على النجور بخلاف الولد الكبير لانه لا ولاية له عليه فلم يصير ابن وال الغائب
محقودا عليه وانما خص قول **ابن يوسف** ومحمد رحمهما الله في الاستحسان لان الفياسر والا
ستحسان لما يحل على قولهما **اما على قول** **ابن خزيمة** رحمه الله لا يصح له بن على نجور ابيه
بناء على ان المكاتب اذا اشترى ابنه ثم مات عندهما يصح الابن على نجور ابيه وعند
يقال **له امان** بنودي الكتابة حالا او ترد في الرق على ما ذكرنا فرغ عني المبسوط فقال
ان عجز قبل ادراك الولد او بجلده رد في الوق وكان رد الولد لانهم دخلوا في كتابته تبطل
بصاره كالمولود في الكتابة ونحوه يرد الولد في الرق براد الاب **لذلك** هنا فان والو يصح
الكتابة لم يثبت اليهم لان العقد قد انسخ في حق الكل وان مات الاب سحر اعلم ما ذكرنا من
الفرق بين الصغير والكبير فان كانوا صغارا لا يقدر ان يبيعوا على السعاية ردوا الى الرق وان
كانوا يقدر ان يبيعوا في بعضهم في الكتابة واداهما لم يرجع على اخوته لانه ادى كتابة ابيه
من كسب ابيه لانه سبه فان ظهر للميت مال كان ميراثا بينهم لانهم ادى ميراثه لانه ادى
حرا كان مال **دين** ورثته ولا يرجع للموتى بما ادى في هذا المال **لما ذكرنا** فان لعق الولد
بعضهم رقت حصتهم عن الآخرين بخلاف المولود في الكتابة انه اذا اعق الولد لا يستقط
شي من بدل الكتابة لان هذا الولد كالمحقوق عليهم من وجه حيث اصناف المولى العقد عليهم
كما قلنا في الاضطر مع الغائب وكان فيه زيادة كعتي على الولد المولود وانقسم المال
بينهم بالمحصن باعتبار الاضطر والشرط بخلاف ما اذا مات احدهم وقد ذكرنا الفرق
بين الموت والعق رجل كاتب جارية على نفسها وعلى جارية **لانه** اخرى ثم استولد الجارية
فاختارت العجز **لانه** لانه توجه لها عاق ثم المولود وحدها وان استولد الغائبة
فالقياس ان تصير ام ولد **لانه** لانها مكاتبه في حق المولى وفي الاستحسان ان تصير ام ولد
له ومعناه انه لا ينتظر موت السيد في عتقها ولا يحس براد الحق باد الاضطر
لان الاخرى اذا عتقت عتقا جمعا وان كان دبرها لم يسقط عن المكاتبه شي من البدل
لان المكاتبه كلها على الاضطر والغائبة لم تستغن عن الحق بالتدبير وهي محل
ان تعق باد الاضطر بخلاف ما اذا اعق الغائبة وان لم يدبرها ولكنها ولدت ولدا
ليكن **لانه** ان يبيع ولدها وهي بمزلة امه ولو ادره المولى ان يطاها لانها مكاتبه في
حقه وكذا يكره **لانه** وطى ولدها كطى وطى المكاتبه وان قبلت واخذ المولى قيمتها وفيها
وفا بالمكاتبه عتقت ولم ياخذها المولى بشي لانها لو كانت حرة فادت المكاتبه لم يرجع
عليها بشي لانها مكاتبه في حق المولى فاذا اخذتم ما فقد استوفى بدل الكتابة وصار اداها
في حال جودها **اما** محمد رحمه الله في مسألة الاضطر ونرا فقال **ولو مات الغائب**
ولدا او احرا من امراه هي محقة لقوم آخرين وادى الى المكاتبه عتق الى والميت وحر
المولى ولا اولاد للميت اما عتق الميت فلانه صار مكاتبها فيما يتبعه من حقوق المكاتبه وهذا

وهذا مما يتبعه وهذا لان الغائب انما صار مكاتبها لغيره والمكاتب اذا كان اصلا
ومات فشر من يودي بدل الكتابة لا يكون عاجزا كما لو ترك من يودي بدل الكتابة
فاذا كان عاجزا والاصل الذي هو المطالب والبدل عليه قايما ولي ان لا يتبطل لاحتمال الحق
بادا به الا ترى انها لا تبطل بموت الحاضر فموت الغائب اولى ومتى بيعت الكتابة على الوجه الذي
انقذت يعقن باد المولى واذا عتق الميت جز ولا الاولاد الى نفسه لان الولد بمنزلة النسب
والنسب الى الابا ما امكن اثباته منهم على ما قال **الله** تعالى ادعوه هم لا باهم الا انه يجدر
اثباته من مولى الاب قبل عتق الميت لان العبد ليس من اهل الولد فانه ليس من اهل العتق ميت
من مولى الام فاذا صار من اهل الولد بالحق انجز الولاية وصار ولا وله لمولاه وكذا الولا
للحاضر وترك اولاد من امراه خرة محقة لقوم آخرين وادى الى الدارته حاله عتقا وجر
للميت ولا اولاد من الاحرار الى مولى نفسه لما قلنا رجل كاتب رجلا حرا على عبد له غائب
نجير اذنه على الف درهم فالكاتبه موقوفه على اجازة الغائب فان اجاز جاز وان رد بطركا
في سائر تصرفات الفضولي واذا اجاز لا يطالب الفضولي بشي من بدل الكتابة لان الاجازة
في الاتهام بمنزلة الاذن في الاحتاد ولو وكل العبد بقبول الكتابة عنه ففعل لا ترجع للحقوق
عليه لان الوكيل في الكتابة بمنزلة الرسول كما في النكاح بخلاف البيع فرق بين هذا وبين
ما كاتب عبد الحاضر على نفسه وعلى عبد اخر غائب حيث كانت الكتابة نافذة على الغائب
استحسانا فيما يتبعه من حقوق الكتابة والفردان هنا تغذرتنفيد الكتابة على
الغائب قبل اجازته لانه لا يخلوا اما ان ينفذ ببدل يجب عليه او ببدل لا يجب على الحرا ولا
ببدل لا وجه الى الاولاد لان المولى والحرة لا يمكن ان **الحا** للمال عليه بالكتابة من غير رضاه
ولا وجه الى الثاني لانه لو وجب اما ان يحل حكم الكتابة بدلا لادابته او يحكم الكهالة عن
العبد لا وجه الى الاول **لان** الحرة لا يستفيد به عتقا ولا وجه الى الثاني لان المكاتبه غير واجبة
على العبد ولو كانت واجبة لانضم الدفالة ببدل الكتابة فهذا اولى ولا وجه الى الثالث
لان الكتابة عقد معاوضة فلا يمكن تنفيذها بغير عوض فاذا عين التنفيذ تعين التوقف
وهذا لان العاقد اذا كان عبد المملوك جعل الحاضر اصلا والغائب تبطله فيكون الحاضر
مقصودا واذا كان حرا وقد قبله على الغائب صار الغائب مقصودا في العقد وقد تغذرتنفيد
على ما ذكرنا اما في المسئلة الاولى امكن التنفيذ ببدل **لانه** يجب على الحاضر على ان يكون بدل
كتابته الحاضر لانه يستفيد به عتقا هذا اذا لم يضمن الحرة بدل الكتابة المولى اما اذا ضمن
لم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب **لانه** الصحيح انها موقوفه ايضا وقرق بين المخلع والصلح
والكتابة فانه لو خلع امراته مع اجني **لانه** ولم يضمن الاجني البذل **لانه** سوف على اجازتها
وان ضمن صح **لانه** على الاجني ولذا في صلح الفضولي مع هرب الدين والفرق
ان المخلع جاز ان يقيح ببدل **لانه** على غير المرأة لان المال **لانه** يجب بمقابلة تسقط طمك
النكاح على ما ذكرنا في النكاح فكانت المرأة والاجني فيه على السوا فلذا **لانه** الصلح يقال

رة

يستقوط للمطالبة والمضومة واوداع الميمين وبدل الكتابة مقابل قبول الحرية بدا
ومكان الاكساب في الحال لينال به الحرية في الثاني فاختلف حال الاجني مع العبد
وهذا لان منه يمكن ان يجعل كان للمال ثابت في حق المرأة والمدايون في حق الخاتم والمصلح
ولو كان ولجا ومنه يجوز وكذا اذا جعل واجبا نقديا لان العبد لزوم بالطلاق فصرحت
الدين بغيره بالاستقاط فكان للمال بمنزلة الزام الضمان على نفسه ابتداء وهو من اهل الانوار
وفي الكتابة لا يمكن تقدير وجوب المال على العبد لان لعدم الولاية وتحقق السبب ولو قدرنا
وجوبه لا يصح الضمان ولا يمكن القبول بالالزام ابتداء فلا يصح ولهذا لا يفرق بين ما اذا ضمن
او لم يضمن فان لم يقبل العبد ولم يرد حتى ادى للحرى البدل عمق لان الكتابة تخلط الحق بالاجازة
فكان الشرط ادا الكتابة منه او من غيره الا ترى ان الكتابة لو كانت نافذة وتبرع انسا
بأداء الكتابة وقبل المولى عمق فكذا اذا كانت موقوفة لمن للمولى صار قابلا عند قبوله
اذا ادت اليه بدل الكتابة فغدي حر ولو قال هكذا صرح بحاجته العبد فكذا اذا صار
فلا دليل على هذا لانه لا يوقف في التخليق لان المولى ليس سديبه وانما التوقف في الزام الغاي
حكم العقد الذي يتصور به وهذا لان التوقف على القبول كان يلحق المولى حتى يصير ليا
بدل الكتابة فاذا وصل اليه حقه زال التوقف وجعل كان العقد صار بايا وتبرع
لحرى بالاداء تمت ونفذت لانه حصل ما هو المقصود من الكتابة فنفذت وتمت ولم يرجع
لحرى العبد لشي سوا ذكر الحر في الكتابة انه ضمان او لم يذكر اما اذا ذكر فلان العبد لا يبره
بالضمان الا ترى انه لو كفل عن رجل بمال بغير امره وادى لم يرجع عليه لعدم الامر
فلذلك هنا وان لم يذكر فانه تبرع بمنزلة التبرع بقضاء دين الغير وهل له ان يسترد
من المولى ما دفع اليه في هذا الموضع اما ان ذكر الضمان في العقد من العبد او لم يذكر فان ذكر
يرجع لان ما ادى للمولى من الكتابة اداه حكم ضمان فاسد لان الضمان بدل الكتابة الواحدة
الواجبة على العبد باطل فبطل كتابه لم تجب اولى لان شرط وجوب المال على الضمان
وجوبه على الاصيل فيصير مودبا للمال حكم ضمان فاسد فوجب نقضه ايضا
للفساد كالمبيع فاسدا اذا سلم المبيع الى المشتري بحب عليه استرداد اده على
المشتري رده ولا يرجع المولى على عبده لشي لانه لا يجب للمولى على عبده دين بسبب الكتابة
قبل اجازته ولم يوجد من العبد اجازة فيعقد بجازا بغير شي وان لم يذكر الضمان لم يرجع
لانه تبرع بماله لخرض وهو حصول الحق للعبد وقد حصل ومن تبرع بماله لخرض
وحصل مقصوده من التبرع لا يرجع كالهبة من ذي الرحم المحرم والتبرع نقضا
الدين عن الغير فرق بين هذا وبين ما اذا تبرع بقضاء دين على انسان ثم ظهر
انه ما كان عليه دين كان له ان يسترد ما تبرع به لان تبرعه لم يصح وهنا اذا لم
يذكر الضمان فقد تبرع بدل الكتابة فلا يصح التبرع والغرض ان نقض الدين
لن يحصل للتبرع مقصوده لان مقصوده ان يكسب للغير ما في ذمته من الدين ولا يسلم

فكان له ان يرجع اما هنا حصل مقصوده من التبرع وهو عتق العبد فلا يكون له الرجوع
هذا اذا ادى للمولى اجازة العبد جميع بدل الكتابة اما اذا ادى البعض لانه ان يرجع
ادى ضمانا او بغير ضمان اما اذا ادى ضمان فلانه لو ادى الكل ضمان يرجع للفساد فاذا
ادى البعض اولى اما اذا ادى بغير ضمان فانه متبرع بالحصول مقصوده من التبرع وهو
العتق بخلاف ما اذا ادى الكل لانه حصل مقصوده فان لم يرجع على المولى بما ادى حتى يبلغ العبد
فاجاز الكتابة فان كان اده عن غير ضمان لم يرجع وان كان اداؤه عن ضمان يرجع وكانت
الكتابة على العبد اما اذا ادى بغير ضمان فان اجازة العبد متى صحت استندت الى وقت
العقد فظهر ان الحر تبرع ببعض الكتابة عن الرجوع فاد الكتابة وصحتها فظهر ان مقصود
بأداء البعض براءة ذمته الكاتب عن بعض البدل وقد سلم له هذا المقصود فلا يرجع
بخلاف ما اذا ادى قبل الاجازة لانه لا يسلم شي من المقصود ولان المقصود اما الحق
او براءة الذمة ولم يحصل باحدهما واما اذا ادى ضمان فلانه ادى بحكم ضمان فاسد
الا ترى ان الكتابة لو كانت نافذة رضى وادى يرجع فذلك هنا وكانت الكتابة على العبد
بحال لان المولى متى استرد من المولى بعض قبضه وضار كان لم يقبض شي حتى اجاز العبد
الكتابة ولو كان كذلك كان جميع الكتابة على العبد على حالها لذلك هنا المراد ان بعض الكتابة
على ابن له صغير من مولا لم يجز له الا اذا كان يعقل فيجوز لانه لا ولاية للاب للحرى ابنة الصغير
اذا كان عبدا غيره كما لا ولاية له على ابه الكبير كما لا ولاية على العبد الغائب لغيره فكما لا
يمكن الكتابة منه لا يمكن هنا ولا يجوز الكتابة على الصغير حتى يعقل فيجوز وبغير اجازته
في حال عقله وان لم يبلغ فان العبد الصغير من اهل الكتابة اذا كان عاقل لانه تصرف
نافع في حقه وعندنا الصبي العاقل من اهل التصرفات النافعة وان عقده عليه في غير حال عقله
بل يتوقف حتى اذا عقل فاجاز بحوز اليه اشار محمد رحمه الله حيث قال وان كان لا يعقل فاجاز
بعد ما عقل جاز قال بعضهم تاويله اذا اجاز كتابة اخرى عقدت عليه بعد ما عقل لان الكتابة
لم تنقذ اصلا لانه عقد الفضولي ولا يجيز له حال وقوعه لانه ليس له اهلية الاجازة
في المال الا ترى لو كاتب عبدا صغيرا لا يعقل لا يجوز لان خطابه هديان فصار خطاب
اليهية بخلاف ما اذا كان يعقل لان خطابه صحيح وقد اذن في التجارة حين كاتبه فصار خطابه
خطابا للمادون والقباس في الكبير ايضا لا يجوز ولا يتوقف كسائر تصرفاته من
الطلاق والعتاق والتبرع وقال بعضهم اراد به تلك الكتابة وتعتبر موقفا وهو
الاصح وفي الكتاب اشار اليه فانه قال لا يجوز الكتابة حتى يعقل فيجوزها فاذا عقل واجازها
يجوز فهذا يدل على وقوع العقد قبل ذلك وهذا لان له مجيزا حله واعتبارا ان لم
يلن له مجيزا حقه لان الصبي مالك الاجازة هذا العقد في حال صغره لانه مالك
للا انسان فصار مالك الاجازة فانه لو كان عاقل حاله الاجازة فاجاز بحوز الا انه مجز
عن المباشرة للحال اذا كان لا يعقل فكان له مجيزا حله واعتبارا ان لم يلن له مجيزا حقيقة

وهذا لا يمنع التوقف على الاجازة كالفضولي اذا باع مال **السان** والمالك مع عليه او
 بجو نأجونا غير مطبق ثم افاق واجاز صحت اجازته وان كان لا يقدر على الاجازة في المال
 والقاضي لا يمكن الاجازة اذا كان الجنون غير مطبق لكن اذا كان الاجازة فان لم يجز حكما واعتبا
 حتى يوفى هذا اذا عطلها فاجازت لانه اذا عطل صار **حاليا** يثبت له ولاية انشا
 الكتابة حتى ان المولى لو كاتبه في هذه الحال **صحيح** لما قلنا فلان يكون ولاية الاجازة اولى لان
 الاجازة دون العقد او يحمل انه اراد به صديا يعقل في بعض الاحوال دون بعض كان بمنزلة
 من يمن ويفيق فاذا كان هكذا كان بمنزلة **النايم** او مجنون يرجي افاقته فكان في توقف
 العقد فايد وذكر في فوائد الكتابة ان من وكل مجنونا وفاق واجاز بصير وكلاهما واوليه ما قلنا
فصرع في المبسوط فقال **اذا كانت مع صبي لا يعقل ولا يسكنه ادها عنه رجل فقبلها**
 المولى لم يعقق لاني لو اجرت مع هذا الاجرت لو كاتب رجل ما في بطن جاريته في رجل واحد عنه
 انه يعقق فليس هذا بشي ويرد للمال **الى صاحبه** لان عقد الكتابة بحري من اسن فلما لم
 يكن هنا فابل للكتابة لم ينفذ العقد فلا يجوز ان يعقق بالادالة انما يعقق بالاداء اذا عقيب
 عقد وذكر بعد هذا ولا يجوز كتابة ما في البطن واذا قبلتها الام لانه ليس لها عليه ولاية وهذا
 لان الجنين ما دام في البطن لا يثبت لاحد عليه ولاية ولهذا لا يملك الاب البيع والتكليف عليه
 وكذا كتابة الصبي الذي لا يعقل وكذا الوثيقة كتابة ما في البطن رجل وصحة وقال **له**
 اذا ادبت الى الفافه حر لم يجز لعدم الولاية ولكن اذا ادبت غرق اذا وضعت لقل من ستة
 اشهر لانه علق عقه باد الحرة وقد وجد ويرجع صاحب المال **بماله** كمن قال **لا حر**
 اذا ادبت الى الفافه عبيد حر فادى عرق ويرجع **بماله** لان الحق وقع للحق فلا يستوجب
 المال على غيره واذا كاتب عبد من **صغير** بين عيقلان مكاتبه واحل جوزه لهما
 كالكبير من ذلك لان كتابة احدهما يجوز اذا كان يعقل الكتابة فكذا اذا كاتبها واحل
 رجل كاتب على عبد لرجل صبي لا يجوز وان ادى اليه الكتابة عرق استحسانا بمعنى
 التعلق وهو والكبير سوا في القياس لا يعقق لان الكتابة لم تضع على الصغير لانه ليس
 من اهل القبول **فبقي الاداء** ككتابة وجد الاستحسان ان الكتابة ان اجرت
 بين اثنين فاذا وحل الاداء استعفى عن قبول **العبد** كما اذا كان كبيرا رجل كاتب
 عبده برضاه ثم ادى غير ذلك الكتابة بضمن او غير ضمن عرق لان الحق معلق بيرة
 دمه وقد حصلت بادائه وبغيره لكن ان ادى بخير ضمن ان يرجع على احد لانه
 متبرع حصل مقصوده بالتبرع وان ادى بضمن ان ضمن **بخير** امر العبد يرجع
 الى المولى لما قلنا وان ضمن بامر العبد واحد فهو بالخيار ان يارجع على العبد وان
 رجع على المولى لا يثبت للكفيل في حق كل واحد منهما سبب الرجوع اما في حق العبد فلانه قبله
 بان يقبل عنه بالمكاتبه وامره بان يودي عنه المكاتبه والامر بالكفالة ان لم يصح لان الكتابة
 ببدل الكتابة غير صحيحة فالامر بالاداء عنه صحيح وقد كان ادب **له** ان يرجع عليه وهو

نظير

نظير ما ذكرنا في الشركة اذا اشترى عبدا او كفل عنه بالثمن وادى ثمنه عرق العبد او وحل
 واما على المولى فلانه ادى المكاتبه اليه بضمن فاسد فان رجع على العبد سلم الى المولى ما اخذ
 من الكفيل لان المولى صار ملكا للعبد بالضمن فصار كان العبد ادى المكاتبه الى
 المولى من نفسه وان رجع بها للمولى رجع على المولى رجع بها المولى لان المكاتبه استحققت من
 يد المولى وقد سلم للعبد للبدل وهو الحق فوجب ان يسلم للمولى بدل كما في البيع الا
 ترى انه لو غضب الفاء واداه الى المولى واخذها المصوب منه من المولى يرجع به على
 العبد لذلك هنا هذا اذا كفل بان العبد فان كفل بخير اذنه يرجع للمولى ما دفع الى المولى
 لعنه اذ الضمان ولا يرجع على العبد لانه متبرع حصل مقصوده فاذا رجع على المولى
 يرجع للمولى بالمكاتبه على العبد هذا اذا ادى بضمن وان ادى بخير ضمن لا يرجع على احد لانه
 متبرع حصل مقصوده كما لو تبرع باد الثمن عن المشتري او باد المهر عن الزوج
 او بقبض دين الغير هذا اذا ادى الحل وان ادى البعض بغير ضمان ثم عجز المكاتب
 ورد في الرق وقد استهلك المولى ما قبض منه او لم يستهلك لم يدين **له** ان يرجع على
 المولى بما اداه اليه بالمكاتبه لانه بالتبرع لا ادائه رجع على العبد فصار كاد العبد بنفسه
 ولو ادى بنفسه لم يجز لا يرجع على المولى وهذا لان حكم الكتابة قد انتهى بالعجز عن حكم
 العرق عند الاداء او الرد في الرق عند العجز ولو انتهى في العرق لا يرجع فكذا اذا انتهى بالعجز
فان قيل وجب ان يكون **له** ولاية للاسترداد من المولى لانه لما ادى بغير ضمان
 فقد تبرع باد المكاتبه فاذا عجز ورد في الرق انقضىت الكتابة وظهر ان ما تبرع به لم يدين
 مكاتبه فيكون له حق الرجوع كمن اشترى عبدا ولم يقبضه او تبرع انسان باد الثمن
 ثم هلك المبيع في يد البايع حتى انفسه البيع كان للمتبرع ان يرجع على البايع بما ادى
 لانه لما انفس البيع ظهر ان ما ادى **ليكن** ممنا فكان **له** حق الرجوع وكذا لو
 استحق العبد قبل القبض او جعل ولا الوترع باد المهر عن الزوج ثم جات الفرقة
 من قبل **افبل** المختبرع بها اجاز ان الدخول بها كان للمتبرع ان يرجع على المرأة
 بجميع المهر وان جات الفرقة من قبله بالطلاق يرجع بنصف ما تبرع به **قيل**
 له **المتبرع** في المسائل اجمع انما يتبرع بالاداء عن الغير فكان اداؤه كاد ذلك الخير
 ولو ادى العبد بنفسه ثم انفست الكتابة ويرد في الرق وعلى العبد دين امره في حالة الكفا
 لغير المولى كان ما اخذ للمولى **سالم** فكذا اذا جعل اذ المتبرع الذي قام مقامه كادائه
 والمشتري لو اد الثمن بنفسه ثم انفس البيع او الزوج لو ادى ثم انفس الشراخ لم يسلم
 المودى لهما لانه لم يسلم **له** للبيع ومنافع البصع ولا لا يسلم للبايع والمرأة ما يقابلها
 والمعنى فيه وهو ان الثمن والمهر عوض يحصل لسلامته جهة واحلة وهو سلامة للبيع
 والبضعة واذا بطلت لم يسلم **له** اما اذا بدل الكتابة فليس بكتابة يحصل بل هو بمحض
 الضرر فيه ضربها المولى على عبده بجند الكتابة ولهذا لا يملك حبس المكاتب في بدل الكتابة

به

كما لا يملك في اذ الضريبة ولم يقع الكفالة بالمكاتبه كما لا يقع بالضريبة والولى من ضرب
على عبده للديون صرته معله واخذ تلك الضريبة منه كان ماله ولا يعلق بها حق العهر
لانه بدل خدمته فاذا انقضى الكتاب ان ظهر ان المولى لم يكن مكاتبه فقد وجدنا
في حقته شي اخر يطلق له الجلس وهي الضريبة ومن ادى ضريبة عبد انسان ضرب عليه مولاة
الى مولاة فانه لا يرجع عليه كذلك هنا وفي حق البايع والمراة لم يجد شي اخر يطلق له الجلس
فكان له ولأية الاسترداد وكذا الاستد ان المكاتب فادى ثم عجز لم يرجع على المولى وساع
لان الادا قد صح ولزم الدرس في دمنه بسبب يظهر في حق المولى عبد بين رجلين كاتب
احدهما نصيبه او كله على الف درهم فهذا على وجهين اما ان دنايته باذن شريكه او بغير
اذن شريكه والوجه الاول على وجهين اما ان اذن له بالكتابة وقبض البديل
او اذن له بالكتابة لا غير وكل ذلك على وجهين اما ان ادى الكل او ادى البعض وعجز عن الباقي
اما اذا ادى كاتب احدهما باذن شريكه كان للسالك حق الفسخ اما عندهما فلا تجزى
فكان له ان يفسخ العقد الذي تأثيرة في نصيبه بغير اذنه وعند ابي حنيفة رحمه الله عليه
ان كانت تجزى الا ان السالك يتضرر بذلك عند الادا او الكتابة بمثل الفسخ فيفسخها
دفعاً للصنعة عن نفسه كالمراة اذا وضعت نفسها في غير كفوكان للاولى باحق الفسخ دفعا
للصنعة قال في المبسوط ولا يرد في الاقبضا فاض الا ان يرضى العبد ومولاة الذي كاتبته
ان يفسخ الكتابة لان عقده ان يفسخه صح في نصيب نفسه فلا يفسخ الا بالقبضا او بالرخص
كالفسخ بغير الكفاة وعلى قياس قولهما اذا كاتبه كله وجب ان لا يحتاج الى القضا
او الرضا لانه فضولي في نصيبه كان تقضه رده بقض تصرف الفضولي فلا ينتقل الى القضا
وان لم يفسخ حتى ادى البديل يحقق نفسه عند ابي حنيفة رحمه الله وللسالك ان يرجع على
شريكه بنصف ما اخذ من العبد لانه سبب عدم مشترك ثم هل يرجع هو على العبد ان كاتبه كله
بالف لا يرجع لانه جعل الالف بدلا عن الكل ولم يسلم للعبد من جهته الا نصف الرقبة فلا يجب
عليه كل البديل وان كاتب نصيبه على الف له ان يرجع على العبد بما اخذ الساكن منه لانه
جعل الالف عوضا عن نصيبه وقد سلم للعبد نصيبه فاذا استحق عليه شي من البديل
يرجع بذلك على العبد وعندهما اذا ادى البديل يحقق كله ويجوز بنصف قيمته ان كان موصرا
وليسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما لو اعتقه بغير عوض وللسالك ان ياخذ
من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب لانه سبب عدم مشترك وكان متمكنا من اخذ
ذلك قبل الحق فلهذا بعد ان فسخ الكتابة ان تعذر في الرقبة ليعاد الحق لانه تجوز في الاكابر
وياخذ من الكاتب نصف البديل لانه سبب عدم مشترك وقد كان السالك متمكنا من اخذ
ثم هو لا يرجع بذلك على العبد اما اذا كان معسرا وسعى العبد بنصف قيمته فظاهر لانه لا يسلم
للعبد من جهته الا نصف القيمة واما اذا كان موصرا او ضمن لا بد من الكتابة في الحقيقة
مقابل يملك الاكساب ولم يسلم للمكاتب الا نصف الاكساب حيث اخذ الساكن منه نصف السب

فلا يرجع عليه بشي واما اذا كانت الكتابة باذن الشريك فان اذن له بكتابة الكل فكاتب
وقبض المكاتبه لها منه لا تحقق الا ان يكون الاخر وكله بالقبض لان حقوق الحق في الكتابة
لا يرجع الى العاقد وانما يرجع الى من وقع العقد وان ادى اليهما يحق له ان وجود شرط
العقد وهو ادا البديل اليهما ولو ادى الى الاذن كل البديل لا يحق الا وهذا الظاهر وان كاتب
احدهما نصيبه باذن شريكه على الف درهم عند ابي حنيفة رحمه الله يصير بنصفه مكاتب
ومتى نصيب الاخر فاعلى حاله بناء على اصله ان الكتابة تجزى كالاقتاق وابترا الاذن
في شيئين احدهما انه لا يملك الفسخ لانه رضى بالصدر والثاني انه لو ادى البديل يسع
المكاتب بنصف قيمته لان نصيبه صار مختصا له وليس له تضمين المكاتب موسرا كان
او معسرا لانه فعل باذنه وان ادى البديل يرجع المكاتب على شريكه بنصف ما اخذ لانه عبد
مشترك ثم يرجع المكاتب على العبد بما اخذ الشريك لانه كاتب نصيبه على الف درهم
ولم يسلم له نصف البديل فيرجع عليه وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يصير كله
مكاتب بينهما ابدا البديل الذي سمي له لا تجزى عندهما وكذا الاذن بالكتابة ويكون اذنه
بكتابة البعض اذ زاب كتابة الكل وتوكل بالحق في نصيبه فيصير مكاتب بينهما وان كان
الشريك اذن له بالكتابة وقبض البديل فكاتب نصيبه على الف والقبض العبد
خمسماية فنصفها للمكاتب ونصفها للذي لم يكاتب وهو الاذن وعند ابي يوسف ومحمد
رحمهما الله جميع ما اكتسب للمكاتب بناء على ان الكتابة عند ابي حنيفة رحمه الله تجزى
وعندهما الاذن بالكتابة لا تثبت حر البديل والمالك وحرية الرقبة في الثاني فكانت محبسة
بالحق وابترا الاذن ما ذكرنا ومتى جرت الكتابة كان نصف العبد مكاتباً والنصف ملكا
للاذن لما اكتسب يكون نصيبه له ونصفه للاذن لان الاذن بالقبض لم يخرج نصف الكسب
من ملكه وعندهما لما لم تجزى الكتابة كالاقتاق صار كله مكاتباً وما اكتسب كله كسب المكاتب
له لا لمولاة فاذا اداها المكاتب الى الذي كاتب لم يرجع الذي لم يكاتب على المكاتب بشرط
لان الاذن لما اذن الكاتب قبض المكاتب من المكاتب فقد اذن للعبد بقضا دينه من نصف
الكسب الذي كان امانته له عنده فاذا قضى فقد قضى باذنه فلا يرجع عليه ولا يرجع الاذن
على القابض بشي ايضا صاحب الوديعة اذا اذن المودع بقضا دينه بالوديعة الا ان ما
قضا المودع يصير دينه لصاحب الوديعة على المودع وهذا لا يصير ديناً على المكاتب
لان المودع ممن يجوز ان يثبت للمودع عليه دين والاذن ممن لا يجوز ان يثبت له على عبده دين
وكذلك ان عجز العبد والمالك الذي يدينه المكاتب او استتم ملكه لم يرجع عليه شريكه بشرط
لان العبد الذي ادى ما ادى نصفه من كسبه ونصفه من نصيب الاذن باذنه فكل ادا
العبد باذنه كاد الاذن بنفسه ولو اذن الاذن تسرع باذنه انقض بديل الكتابة عن العبد
ثم عجز المكاتب ورده في الوق في اداة المشيرع ليس له للقابض ولا يكون له حق الرجوع
لما قلنا ذلك هنا واما عندهما فيحق لكل ادا البديل الى الكاتب لانه وكيل عن الاذن

بالقبض كان المقبوض بينهما ضعيفين وما بقي في يد الكاتب فهو له كما اذا اكتبناه وان عجز
فهو عبد بينهما وما ادى في يديهما ولو ان العبد ادى الى اللوى الذي كاتبه خمس مائة ثم ان اللوى
لم يكتبه في الكاتبة عن القبض صح فيما يقبضه ولم يصح فيما قبض لان الاذن تبرع بنصيبه
من الكسب وانه يحتمل الفسخ والرجوع قبل تمامه وحصول المقصود به وفي غير المقبوض
لم يتم ولم يتصل العرض به فكان محتملا للرجوع وفي المقبوض لم وانصل العرض به فلا يحتمل
الرجوع فاذا ادى العبد للمساكنة السابقة عتق لوجود الشرط وهو الاذنا لو غصب من غيره
وادى ورجع الذي لم يكتب على الذي كاتب بنصف الخمس مائة الاخيرة لانه ادى غير اذنه
وهو كسب عبده فكان له ان يرجع عليه وهذا لانه ادى الخمس مائة الاولى باذنه والخمس مائة
الاخيرة بغير اذنه ولو اذنا باذنه لا يرجع بشي وان اذنا بغير اذنه يرجع بنصف كل
واحدة منهما عليه فاذا ادى احدهما باذنه والاخر بغير اذنه يرجع بنصف ما ادى بغير
اذنه ويرجع الذي كاتب على العبد بنصف الخمس مائة لانه استحق عليه ذلك القدر عند
شركتهين موصلا احدهما باذن المريض للاخر ان يكتب نصيبه وان يقبض الكاتبة فكات
الصحيح نصيبه على الفجر درهم واداهما العبد من كسبه بعد ذلك ولا مال للمريض غيره
عتق العبد ويسعى لورثته المريض في نصف قيمته ان مات في قياس قول ابى حنيفة رحمه الله
وعندهما يعق كل ولا تسعائة عليه والكاتبة بينهما نصفان اما عند ابى حنيفة رحمه الله
فلان الكاتبة اقتضت على نصيبه فيعتق بصفه وبغير ايجاب الضمان على العتق للورثة
وان كان موصرا لان المريض لما اذن بالكاتبة فقد اذن له بالعق فليسعى في نصف قيمته لو
كما لو كان للمريض حيا الفياهم مقامه وعندهما صار العبد كله مكاتبا وصارت الكاتبة
بين الكاتبة وبين ورثة الاذن بنصفين ولا يرجع الورثة على الذي كاتبه بشي مما قبض
فان قيل وحسب ان يرجعوا بشي الالف لان من حتمهم انهم يقولوا انه اخذ من علة
العبد في مرض والدهم القبرهم فكان من اذنت لوالدهم فهي وصية له فيرجعون
بما زاد على الثلث لان موضوع المسئلة فيما ادى الى المدين للدين مال سوى هذا العبد
الدليل على ما لا يثبت العبد الفجر درهم بعد ما كانت الكاتبة نصيبه باذن صاحبه
الا ان المريض لما اذن بالقبض ثم اذن له بعد ذلك بالقبض ثم ادى وعق وان ورثته
الاذن يرجع على الكاتبة بشي الالف ويكون ثلث الالف له وصية ثم يرجع المكاتبة
على العبد بمثل ذلك قيل له وهو الفرق بين الكسب للاصل بعد الاذن بالقبض والكسب
الحاصل قبل الاذن وهو ان الكسب متى كان بعد الاذن بالقبض فالاذن لم يتبرع على
الكاتبة بشي من مال بالاذن بالقبض لانه حين اذن لم يدين له في يد العبد مال
عين وانما تبرع عليه بمذافع العبد والعبد لتبرع من المريض بالمنافع يجوز من جميع
المال لان حق الورثة انما يتعلق باعيان امواله لا بالمال فافح الاثر ان المريض اذا اذن
لرجل ان يواخر عبده ويقضي دينه من الاجرة ففعل بعينه من جميع ماله ولذا الواعار

داره او عبده في مرض موته لا يجتبر فيه الثلث والثلثان بخلافه اذا كان الاذن بالقبض
بعد كسب العبد لانه تبرع بعين من اعيان ماله فيصح بقدار الثلث الى هذا **الشارح**
محمد رحمه الله حقه علق فقال **اما** العبد انما يكتب بعد الاذن وهذا لان قضية الكاتبة
اختصاصا من الكاتبة بنفسه ومنافع نفسه ثم يسحق الكسب بناء على ذلك الاختصاص غير
اذن ذلك التخصيص صح من الذي كاتبه في نصيبه دون نصيب شره فاذ اذن شره
صرف مكاسبه الى نفسه فقدر في ذلك التخصيص في نصيب نفسه ايضا واذا اظهر
لخصاصه في النصيب ظهر اختصاصه في المكسب ايضا واذا اظهر اختصاصه في
النصيبين فبين ان هذا تبرع وقع ابتداء بالمنافع ثم منى عليه ابرة والتبرع بالمنافع لا
يجتبر من الثلث **فان قيل** الاذن في الاستدانة ان حصل متبرعا بمنافع العبد في اعيانها
حصل متبرعا باعيان ماله لانه بعد ما اكتسب صار نصف الكسب للذي لم يكتب
ولهذا الوجهي صاحبه عن القبض جعله في الاذن ليس بلازم وما ليس بلازم كان
لداومه حكم الاستدانة الا ترى ان الصحيح اذا وكل رجلان بحق عبده او بطلاق امراته طلاقا
راسا م مرض الموكل مرض الموت ثم اخطى الوكيل او طلق بحق من البلف وصار الزوج بارا
لان الكاتبة ليست بلازمة فكا للمعتابه حكم الاستدانة فصار كانه انشا في حالة المرض وله
فلما ان الوكالة تبطل بموت الموكل وجبته فكانه اساق في حاله لجنون قبل له وهو الفرق
بين هذين للسئلة ومن مسئلة الوكالة ان في مسئلة الوكالة حق الورثة معلق بعبد الوكيل في
مرضه من حيث الظاهر لا بد عين ماله ولذا اخذ المرأة لمخلق بمال الزوج وقع الشك في
الابطال لمن حيث ان سبب الحق وهو التوكيل وجب في حاله الصحيح من حيث الحقيقة جارا لا
ومن حيث ان الوكالة حكم الاستدانة المبحر فلا يجوز الا بطلان بالشك اما ههنا وقع الشك في موت
حق الوارث فاعتبار الاستدانة لا يتعلق لها كانت منفعة وباعتبار الانتهاء لتعلق لانه
كان عينيا فلا يتعلق بالشك وهذا لان موت الفرجار واعتبار التبرع من الثلث في
حق المرأة والورثة باعتبار كون التصرف مضافا اليه وقد وجد ذلك ههنا مع انه قد
تممكن من عمره بعد مرضه فاستدامة الندامة مع التمكن من العزل بمنزلة انشا التوكيل
في انه بدت له حلم الفرجار والتبرع واما بطلان الكاتبة بالجنون ففقد قياس واستحسان
في موضع القياس والاستحسان لاختلاف الفاظ الكتب في باب وكاله الكاتبة ذكر ان
القياس والاستحسان ثبت في جنون ساعده واحدة ان القياس يبطل الوكالة وفي
الاستحسان لا تبطل وفي **باب** الكاتبة بالطلاق ذكر القياس في المتناول وقال لا
تبطل الوكالة بجنون الموكل وان تناول لبقا المحل الذي تخلقت الوكالة به على حق الموكل وفي
الاستحسان تبطل لانه ما من الموكل وانما انتصب نائبيا باعتبار راي الموكل وخرج
بالجنون المطبق من ان يكون اهلا للراي وصار موليا عليه فتبطل وكالته كما تبطل بموته وهذا
لان الكاتبة لو بقيت كان ابرة في اعتبار تصرفه وعن الوكيل وامتناع نقاد تصرف الموكل بعد

بطل

مباشرة الوكيل ولا ولاية له على الموكل هذا اذا ادى الكاتبه من اكساب التمسك بعد الاذن
فاما اذا اداها من مال التمسك قبل الاذن بالكتابة عنق ولان للذي لم يكتب ان يسترد نصفه
لان اذ لم ينصرف الى قبض ما اكتسبه قبل ذلك واما ينصرف الى ما اكتسبه بعد الاذن
الانترى ان الغرض من الاذن التحريض على الكسب في المستقبل بالتخصيص بمنافعة ونفسه
في المستقبل وهو بمنزلة التمسك بعد الاصابة انه لا يصح وقبلها يصح لان الغرض من التمسك
التحريض على العمل واما حصل ذلك في المستقبل لا فيما مضى ولو اذن بالقبض يصح ايضا
لانه ملله ولكنه تبرع من المريض بالعين فعت بر من الثلث واستشهد محمد رحمه الله
ليبان ان الاذن ينصرف الى اكساب في المستقبل فقال الانترى انه لو قال لعبد وهو مريض
اذا اذيت الى الفاقات حر فادى من مال التمسك بعد هذا القول عنق ولا شيء عليه ان
ما تمولاه وان ادى من مال التمسك قبل هذه المقالة عنق وعليه الف درهم لان الوجه
الاول المولى تبرع على العبد بما بعده لا بعين من اعيان ماله فلم يصح الابتذال الثلث فاذا لم
يكن بان كان له عليه دين لا يصح وهذا لما ذكرنا ان المولى قصد بهذا الكلام تخصيصه بمنافعة
في المستقبل ليحقق معنى الجاوضة فيما اداه الى المولى وطرد اجرى فيه الجبر على القول
فيقع الاذن تبرعا بالمنافع واذا اداه من مال التمسك قبل ذلك وتخصيص المولى ينصرف اليه
صار موديا من مال الخير فيرجع عليه نصفه بعد الحق ودلالة المقيد بالاكساب
بعد الاذن ما ذكرنا من التحريض طعن الكرخي رحمه الله في مسألة الاصل والاستشهاد وقال ينبغي
ان يثبت الرجوع في بلقي الاصل لان العبد لم يخرج عن ملكه بهذا القول فكان الكسب حاصلا على
ملكه وفي مسألة الشربلبن ما اكتسب العبد على مله فكان تبرعا بالعين والجواب ما ذكرنا
ان حين تبرع لم يكن تبرعا بالعين بل بالمنافع ولان المريض اذن لشريكه في الكتابة والقبض
فكانتبه ولم يقبض شيئا من مات للمريض فاراد الورثة ان يردوا الكتابة فليس لهم ذلك لان العقل
قد صح في حياة المريض ولزم لوجود الاذن من هو سلسل منه فلا يبطل كما لو كاتب المريض عبد
ثم مات لا سطل بموته وهذا لان الورثة قايمون مقام الميت والميت لا يملك الفسخ لو فسخه
لا زما فكذا من قام مقامه وهذا لان المقصود من الاذن الكتابة وقد حصلت فبان بمنزلة
تبرع حصل مقصود المبرع الا انه لما قبض شيئا من الكاتبه بعد موت المريض فالورثة
ان يأخذوا منه نصف ذلك لان الاذن قد بطل بالموت فكان هذا مال الورثة وقد اختلف
غير اذ منهم كان لهم ان يستردوا منه نصفه وهذا لان المقصود من الاذن بالقبض
القبض ولم يوجد فكان تبرعا لم يتصل به المقصود فبطل بالموت الانترى انه لو كان حيا واراد
ان يرجع عن ذلك كان له ذلك فذلك المن قام مقامه بعد موته ويرجع الكاتب على العبد بمثل
لعدم سلامة البدل له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما صار كله مكانا
بينهما لانه لا يتجزى ويكون على الكاتب ان يودي اليهما ولا يعق الا بالاداء اليهما ولودي بينهما
لما ذكرنا في المبسوط اذا كاتب الرجل نصف عبده جاز فان ادى عنق وسعى بعد ذلك في نصف عبده

بمنزلة

بمنزلة رجل اعتق نصف عبده وعندهما اعتق كله ولا سعاية عليه فان اكتسب الكالعبد مالا
قبل الاذا فنصفه له ونصفه للمولى عند ابي حنيفة رحمه الله لان نصفه مكانت ونصفه
غير مكانت وعندهما الكسب كله لانه صار مكانا كله وما اكتسبه بعد الاذا كله له بالاجماع
اما عندهما فلا يتشكل وكذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان المستسقي بالكتاب وكسب الكاتب له
ولو اراد المولى ان يحول بينه وبين الكسب لم يكن ذلك لان ما كاتب نصفه فقد اذن له
بالاكساب لانه لا يصل الى ذلك الكتابة الا بالكسب ولا يملك الجبر عليه الا بعد فسخ الكتابة
ولا يفسخ الا برضا وخلاف العبد الماذون لانه صار ماذونا بالقول فيصير محجورا عليه
بقوله وهذا انما يصير ماذونا بالكتابة فلا يصير محجورا الا بفسخ الكتابة فاذا اراد
ان يخرج من المضرة فله ان يمنع في القياس وكذا لو اراد ان يستخرج مدي يوما او يستسقيه
يوما وتحل عليه يوم اللبس له ذلك قياسا لان نصفه رقيق له فله ان يمنع عن الخروج
ويستخدمه لا اعتبار بالنصف لكني استحسن ان لا يمنع ولا يستخدمه لانه باللفظ لا
صار ماذونا بالاكساب وذلك بالخروج ولا يحول بينه وبين الاكساب بالاستخدام
ولا يمكنه ان يخرج بالنصف دون النصف او يستخدم النصف دون النصف فبعد
ذلك اما ان يجعل النصف الذي هو مكانت تبعا للنصف الذي هو غير مكانت او يجعل
النصف الذي هو غير مكانت اولى لان الحرية والرق اذا اجتمعا غلبت الحرية على الرق وفي
الكتابة شعبه من الحق لانه يحق للعقبة المستاتف وهو سبب من السباية عند كافر
بين مسلم وذي كتاب الذي نصيبه باذن شريله على خروجها من الكتابة في قول ابي حنيفة
رحمه الله ولا يجوز في ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا شره للمسلم فيما اخذ من الخمر وكل واحد
منهم مر على اصله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله فلان اللاتبة تتجزى كالحق فلما كاتب
الذي نصيبه على خمر جازما لوراء نصيبه خمر اما على قولها الكتابة فاسدة لان عندهما
الحق وقع لهما فلما بطل نصيب المسلم بطل نصيب الذي لا يملك الكتابة واحدة فاذا بطل
بعضها بطل كلها ولا سركة للمسلم فيما اخذ النصير اني منه من الجزلان المسلم ممنوع من
قبض الخمر وان ثابته جميعا على خمر مراتبه واحدة لم يجز في نصيب واحد منهما اما في
نصيب المسلم فلا يتشكل واما في نصيب الذي فلان للسباية واحدة فاذا اذنت بعضهما
بطل كلها لانه ادى اليها عنق وعليه نصف قيمته للمسلم وللذي نصف الخمر وانما عنق بالاداء
اليها لان الكتابة فاسدة وفي الكتابة الفاسدة يحق بالاداء اذا كاتب المسلم عبده على خمر
فادى اليه الا انه ليسعي في نصف قيمته للمسلم لان الخمر ليس بمال متقوم في حقه ولا
سعاية عليه في نصف الذي لا يسلم له شرطه لان الخمر مال في حقه واذا كاتب الرميان
عبدا على خمر اسلم احدهما قال لها قيمة الخمر يوم اسلم ويحق باء الخمر لان نصيب
للمسلم يحول الى القيمة لانه عجز عن قبض الخمر فلما صار نصيبه قيمة صار نصيب الآخر
ايضا قيمة لانه لو تحول نصيب احدهما الى القيمة ولم يتحول نصيب الآخر فزنت الكتابة

ونزوي الى تعبير الشرط لان الشرط ان لا يحق الابداح جميع الكمانية ولو تفرقت بحيث يصيب
احدهما دون الآخر فلم **تدخول** الكتابة الى المعادلة ليقصد هذه اربع مسائل احدها
اذا كان للمولى اثنين والكاتب واحد فاسلم احدهما والتأنيب اذا كان للمولى واحد وكاتب
عبد من مكاتبة واحدا على آخر فاسلم احدهما تحولت الكتابة الى القيمة والسالكه اذا كان
المولى والكاتب واحدا فمات المولى وترك اثنين فاسلم احدهما تحولت الكتابة كلها الى القيمة
والسابع اذا لم يمض المولى ومات الكاتب وترك اثنين فاسلم احدهما والله اعلم **؛**
كتاب الشفعة باب تسليم الشفعة **الباب** ان سبيل
استحقاق الشفعة الجواز وانها تجب بالبيع وتتأكد بالطلب ويجوز بالاختار والطلب
طلبان طلب موافقة وطلب استحقاق وطلب الموافقة ان يقول **حين** ما سمع طلبت
الشفعة وانا اطلبها وانا طاب لها جمع بين اللفظ المعاكسة في الطلب ودلوه عليه هكذا
قال مشايخنا رحمهم الله **وقال** هشام رحمه الله سالت محمد بن محمد رحمه الله عن رجل
قال حين طلب شفعتك انا اطلب الشفعة ولم يقل قد طلبتها قال هو على شفعتك لان معنى
قوله انا اطلبها قد طلبت ولم تذكر لفظة الطلب في الكتب **قال** شمس الامية السرخسي
رحمه الله والظاهر انه باي لفظ طلب فهو صحيح كسائر الحقوق لا ترى انه روي عن ابي يوسف
رحمه الله انه يذكر في طلبه البيع والسبب الذي به طلب الشفعة من جواز او شره **قال** في
الكتاب واذا علم الشفيع بالبيع فلم يطلب ماله ولا منفعة **قال** وفي هذا اللفظ اشارة
لا ان طلب الشفعة تنويف للمجلس علم الشفيع وهو اختيار الكرخي رحمه الله وذكر ابن
رستم رحمه الله في نوادره عن محمد بن محمد رحمه الله انه اذا اسلمت عن الطلب بعد ما علم بالبيع تبطل
شفعة وعلى هذا عامة مشايخنا رحمهم الله الا ان هشام رحمه الله ذكر في نوادره
انه اذا سلمت هسهه لم يطلب في شفعتك مالم يتطاول سلوته وكذا ان **قال** كما
سمع للمدعي قد ادعت شفعتها او **قال** سبحان الله او **قال** الله اكبر او **قال**
خلصني الله من فلان او لقي صاحبه الذي يدعي الشفعة قبله فبداه بالسلام او **قال**
حين سمع من اشتراها وبكم باعها او عطس صاحبه فشمته فهذا القدر من الكلام لا
يبطل شفعتك **وقال** ابن ابي اسيل رحمه الله ان طلبه الى ثلثة ايام فله الشفعة وقال الحسين
رحمه الله ان له مهلة يوم من حين سمع **وقال** شريك بن عبد الله رحمه الله هو على شفعتك
مالم يبطلها بغير حكا او دالة بمنزلة سائر الحقوق المستحق **قال** ان لا يبطله بالسكوت
الا ان وكالح الاكابر حصن شرعا بخلاف القياس فلم يجعل السكوت مع العلم به مبطلا
حق الشفعة وابن ابي اسيل رحمه الله يقول **بحسب** الشفيع الى النظر والتأمل حتى يعلم
انه يتنفع بدلو از هذا الحار فلا يطلب الشفعة او يتضرر به فيطلب ومثل هذا لا ينويف
عليه الا بالتأمل مدة فجعل له من المدة ايام بمنزلة خيار الشرط وهذا قد سبق
رحمه الله وهو قول الشعبي رحمه الله يوموا **استند** علما ونا رحمهم الله **يقول** **؛**

عليه السلام

عليه السلام الشفعة لمن واسها وفي رواية الشفعة كشيطنة العقال ان احدها ثبتت
والاذهبت وفي رواية ان احدها صبت ولا نه اذا سكنت فذلك منه دليل الرضى بخلاف
للمار الحادث ودليل الرضى لصريح الرضى ولم يحصل هذا منه دليل الرضى بتضرر المشتري
فانه ليست حتى يتضرر المشتري فيه ثم يبطل تصرفه وفيه من الضرر ما لا يخفى
والتبرع ابتداء حق الشفعة بخلاف القياس لدفع الضرر لا الاضرار بالخير ولهذا
لا يملك التسليم لان السكوت اماراة الاعراض وما يملك على الاعراض لا يفرق فيه بين ما اذا قصر
او طال **بعد** ان يمكن من الطلب كاستعمال عمل اجر الا ان الكرخي رحمه الله جعل له المجلس
لحاجته الى الرأي والتأمل بخلاف المحصر لان السكوت اوجب له حق التملك بمثل ولو اوجب
النافع له ذلك بلجواب البيع كان **بجواب** القول مادام في المجلس ثم ان كان الشفيع بخير
المشتري او البايع بطل منه وان كان عند شهوة يبيع ان يسهرهم على الطلب ثم يتوجه
الى الدار والى من هذا الدار فيشهد على الطلب عنده ايضا ويسمى هذا طلب التقرير وهذا
الطلب لا يصح الا بمحضرة المشتري او البايع او الدار لان الاشهاد لا يصح ما لم يعلم الشاهد
المشهد له والمشهد عليه والمشهد به فاذا علم بالدار والبائع او المشتري والشفيع معلوم
تخرج جانب العلم فيصح وان ذكر حرد الدار كان احوط لانه بلغ في التعريف **قال** محمد رحمه الله
ان يدين المشتري بغير فانما اشهد على البايع وانما اشهد عند الدار وان كان قبض فانما
اشهد على المشتري وانما عند الدار اما الاسماء او البايع او المشتري لان الشفيع يستحق
الاحد على المشتري ويستحق بسبب كان على البايع وهو البيع فكان الاشهاد عند كل واحد منهما
معتبرا واما عند الدار لان الاستحقاق بسبب الدار فان دانت الدار في غير المصر الذي فيه
الشفيع في هذا المصر وطلب واشهد على من يقصد البلد الذي فيه البايع او المشتري
فانه على شفعتك **لانه** انما يحق عليه مع انه لا يدين فيه لانه لا يتقن من الاختار في الموضع
الذي فيه البيع وكذلك ان قصد المصر الذي فيه البايع والمشتري وطلب ولم يقصد
المصر الذي فيه الدار والمخاض لان بعد طلب الموافقة عليه ان ياتي بطلب التقرير
وذلك بالاسماء عند الدار او على من بين الدار ولعل طلب الاسماء ان يقول **كنت**
طلبت الشفعة واطلها الان فاشهد واعلى ذلك ومدة هذا الطلب مقدرة بالامكان
حتى لو تم من الطلب ولم يطلب بطلت شفعتك ثم عند اختلاف الامصار والتفرق
عليه ان ياتي اقرب السلة منه فان ترك الاقرب وجا الى الابعد وطلب منه ففي القياس
يبطل شفعتك لان القليل من الاعراض واللبيز في الحرم سوا وفي الاستحسان ان لا يبطل
لان المصر في حرم كان واحد لو شرط الاعراف في السلم في المصر الا اذا جاز على الاقرب
ولم يطلب منه فحينئذ تبطل هكذا ذكره شمس الامية المحلاني رحمه الله وانما
تبطل شفعتك بشرط طلب التقرير اذا اطلبه من غير عذر او اذا انزل من عذر ولا يلزم
ان يشهد من نفسه ولا يؤخذ له لا تبطل واذا وجد الطلب ان يقر حقه وهو على حقه **؛**

وان لم يجز له بعد ذلك وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس لان حقه قد تقرر بالطلب
فلا يسقط بعد ذلك الا باسقاط صريح او دلالة كما في سائر الحقوق بخلاف ما قبل الطلب
لانه يحتاج الى اثبات الحق بالسكوت يكون امارا في الاعراض وهذا لان الحق قبل ثبوته واستقراره
وهي منه بعد الثبوت واليقين وعن محمد رحمه الله انه اذا ترك ذلك شهرا بطلت شفيعته
استحسانا وعليه فتوى اكثر المشايخ رحمهم الله لانه لو لم يسقط حقه بضرر به المشتري
فانه بعد عليه التصرف مخافة ان يتقص الشفيع بضرره والضرر مرفوع والمخافة
بالشهر لانه في حكم الاجل وما دونه عاجل كما في الدين اذا حلف ليقضي حق فلان عاجلا اذا
طلب منه المشتري ان يكف عن ضرر منه شهرا او سنة فاجاب به بطلت شفيعته لانه
انما جعل التأخير مبطالا لرفع الضرر عن المشتري وسدوا ذلك عند التماس المشتري وطلبه
وعن ابي يوسف رحمه الله اذا ترك الخصومة في مجلس من مجالس القاضي بطلت شفيعته حتى ان كان
القاضي مجلس في كل ليلة ايام فاذا مضى مجلس من مجالسه ولم يجز له الشفيع فيه اختيارا
بطلت شفيعته **وحرف آخر** ان حق الشفيع قبل الاسقاط ولا يقبل التملك من الخير جرح
او حصر عوض ولا الاسقاط بعوض لانه حق عرف ثبوته شرعا مع المنا في بطريق الضرورة
لانه يمكن مال الخير بخير ضارة الا انه محل لرفع ضرر الدخيل فيظهر في حق الاسقاط
ولا يظهر في حق التملك لان المالك بخلاف القياس بانه ضرورة فيظهر مما فيه الضرورة
ومن ضرورة التبع الاسقاط اما ليس من ضرورة التبع التملك ملك الكساح والا
سقاط وانما الاجب المالك بالاسقاط لانه محرم حق وهذا لا يثبت فصار اسقاطا خيرا
البلوغ والعاقبة بالمالك لان تملك الحق غير مشروع وانما يصح التسليم مضافا الى من وقع
عليه استحقاق الشفيع لان تسليم الحق انما يستقيم في موضع الاستحقاق **اذ قلنا**
هذا قال محمد رحمه الله رجل اسكرى دار الخيرة او لنفسه فحضر الشفيع وطلب
الشفيع ثم قال للمشتري قد سلمت شفيعته هذه الدار ولم يقبل للبايع او للمشتري او للاخيه
او قال قد سلمت لك اوقال ذلك للبايع وهي بيده فهو تسليم للشفيع وهذه المسئلة
على بلته اوجه اما ان يقول هذا للبايع او للمشتري او للاخيه اما اذا قال للمشتري فهو
تسليم سواء كانت الدار في يده او في يد البايع اشتراها لنفسه او لغيره لان في ذلك
تمام سرانته وعقده وهذا الحق انما ثبت له دفعا للضرر الحار فلا يسلم او يطل حقه كان
تسليم من ذلك وحق الشفيع يحتمل الاسقاط ولا يحتمل التملك من الخير ولو صرفنا التملك
المطلق الى المشتري او الى البايع او الامر امكن جعله اسقاطا وصح بضرره ولو صرفناه الى الاخيه
تعد رخصه اسقاطا فلو صح تملكه وان لا يحتمل التملك فوجب الصرف الى المشتري وكذا
اذا قال للمشتري سلمت لك بل هو ظاهر لا ندما صح في الاول مع انه اطلق فلان يصح في الثاني
مع انه اصناف اليد كان اولي واما اذا قال للبايع فلان حق الشفيع مما ثبت للشفيع قبل المشتري
لان الدار ملكه سلمت قبل البايع اذا كانت الدار في يده لان اليد له ان يجازمه في

الشفيع تملك

في الشفيع والاخذ منه ومتي اخذها منه كان تملكها عليه حتى تكون العهدة عليه وتسليم الثمن اليه فكان
التسليم له اسقاطا ايضا فيصح ولو قال ذلك للبايع بعد ما سلم الدار الى المشتري فهذا تسليم استحسانا
وفي القياس لا يصح تسليمه لانه لما سلم الى المشتري لم يبق للشفيع قبل البايع حق لانه لم يبق للبايع ملك
ولا بد فكان التسليم له تملكا لا اسقاطا كما لا يخفى الا ترى انه لو اراد ان يجازم البايع بعد القبض
بالشفيع لا يكون له ذلك فتي سلم لا يصح التسليم وجه الاستحسان ان البايع مسبب ثبوت حق الشفيع
للشفيع فان حق الشفيع له انما يثبت بالبيع والبيع انما يتم بالبايع والمشتري فكان مسببا فامكن جعله سلبا
بجمل قوله على السبب مجاز لان اللام قد تدخل في السبب في حرف الاستعمال فصار كأنه قال للبايع
سلمت شفيعه هذه الدار سببك ولا جلت ولو صرح بهذا صح التسليم فان قيل اللام كانه كرويراده السبب
يذكر ويراد به التملك فوق التملك في بطلان حق الشفيع فلا تنطل بالشك قيل له نعم لكن حق الشفيع
دار بين ان يبطل وان لا يبطل يرجح جانب البطلان لانه حق عرف ثبوته شرعا بخلاف القياس
وهذا لانه كان خصا وفي التسليم كان تقرر بعهده بخلاف الاجنبي وهذا لان حق الاخذ منه كان
ثابتا ولم يتقل هذا الحق الى المشتري بواسطة التسليم اليه بواحدة لان احتمال العود الى البايع ثابت
بان يجز المشتري بالدار عينا فردده على البايع فيكون للشفيع حق الاخذ من البايع فلا ينقطع حق
الشفيع مالم ينقطع هذا الوهم فاذا سلم فقد سلم حق ثابتا فيجوز ولا بد ان لم يكن خصا في الحال
يكون خصا في العقد الذي وقع للشفيع لو طلب في الحال الا ترى انه يصير كالموكل في العقد الذي
باشره المشتري ان وجد به عيبا يردده على المشتري والمشتري يردده على البايع فممن كانت عاقبة
الخصومة راجعة اليه كان التسليم المضاف اليه تسليما في موضعه ولهذا صح اقالة الشفيع مع البايع
وان اخذها من المشتري كما يصح اقالة الموكل بالسري مع البايع هذا اذا سلم الشفيع للبايع ولو
طلب من البايع هل له ذلك ان كانت الدار في يده لم ذلك لمن ذكرنا وان كان سلمها الى المشتري في
القياس ليس له ذلك لما قلنا وفي الاستحسان له ذلك وذكر في النوادر انه ليس له ذلك وليس في
المسئلة روايتان بل ما ذكر في النوادر جواب القياس وما ذكر جواب الاستحسان هذا اذا اشترى
الدار لنفسه وان اشترى لغيره وسلمها للمشتري صح كانت الدار في يده او سلمها الى الموكل اما اذا
كانت في يده لانه هو الخصم ويأخذ من يده واما اذا سلم فلان الخصم وان كان هو الموكل لكن فيه تفرق
عقده وهذا لان عقده وقع من وجه للشفيع على ما ذكرنا ولان الوكيل بالشري في حق الحقوق كالموكل
لنفسه ثم كالبائع من الموكل ولهذا قلنا انه لو نقد الثمن مما له كان له حبس المبيع لاستيفاء الثمن من
الموكل كالبائع ولو اختلفنا في مقدار الثمن تخالفا او نراد او البايع متى سلم الدار الى المشتري ثم ان
الشفيع سلم الشفيع للبايع كانت المسئلة على القياس والاستحسان فكذا هذا لانه حكم العقد
واقع للأمر وللشفيع ان يتحكم عليه ويجعل حكم العقد واقعاً لنفسه ويجعل المشتري كانه وكيله
لان حق الشفيع يتعلق بترك التملك البايع فكان حقه سابقا على حق الامرضوه فاذا سلم فقد
ترك التملك عليه فيبقى الحكم سالما للأمر ولو اضاف التسليم الى الأمر والدار في يده صح التسليم
لان الاستحقاق عليه الا ترى ان العهدة عليه لو اخذها من يده ولو قبض الامر الدار فالشفيع

علي شفقة وليس له ان يطالب الوكيل ليأخذها منه ويأخذها من الآخر لما ذكرنا ان الوكيل مع الموكل
بمنزلة البائع مع المشتري والبائع لو سلم الدار الى المشتري ليس للشفقة ان يطالب البائع ليأخذ الدار
منه لعدم الملك واليد ولو سلم الشفعة كانت المسئلة على القياس والاستحسان واما اذا سلم للاجنبي
ان الاجنبي طلب منه التسليم للأمر او المشتري ان كان اشتراها لنفسه فقال التسليم سلتها لك او
لك او عرضت عنها لك تسليم استحسانا ولم يكن تسليم قايما لانه سلم الشفعة للاجنبي وبعد
جعلها اسقاطا لانه لا حق له قبله فكان عليك فلا يصح كما لو قال مبتديا للاجنبي سلت لك شفقة
هذا الدار او هبتها وجه الاستحسان ان مقالة الشفيع خرج جوابا لسؤال الاجنبي والجواب يتضمن
اعادة ما في السؤال فهذه المقدمة نعلم انه اراد به التسليم لشفاعته وحرمة فصار كانه قال سلت
الشفقة للأمر او وهبتها للأمر او للمشتري والتسليم لهما صحيح لانه امكن تصحيحه اسقاطا بخلاف
ما لو قال مبتديا لان الأمر والمشتري غير مذكور في تسليم الشفعة لانها لا اقتضاء والاجنبي ليس
بخصم في هذا العقد فكان كلامه على وجه التمليك ولا يكون عليك الا بعد الاخذ بالشفقة وليس له
ولاية الاخذ فكان باطلا وقد يفرق الحال بين الجواب وبين الابتداء لانه لو قال تعالى
تخذ معي فقال ان تغديت فغديت حرق فغديت في منزله لا يحنث ولو مبتدأ يحنث في اي
موضع تغدي وكذا لو قال لرجل بعثك هذا العبد بالف درهم فقال قبلت يكون جوابا ولو قال
مبتدأ قبلت لا يكون بيحا ولو قال لامرأته طلقي نفسك فقالت طلقت او فعلت يقع الطلاق
ولو قال مبتدأ لا يقع شيء ولو قال مبتدأ عرضت لك لم يذكر في الاصل قال بعضهم لا يكون
تسليما كما في لفظ البيع والهبة والتسليم وقال بعضهم يكون تسليما لانه اسقاط وتركه بخلاف
البيع والهبة لانه تملك ولو قال في الوجود كلها سلت شفقت هذه الدار ولم يقل لك كان تسليما
سواء قال مبتدأ او للبائع او للمشتري او للاجنبي لان هذا الكلام يستقبل بنفسه فصار كانه
اشهد على تسليم الشفيع جواز تسليم الشفعة بلفظ الهبة والترك والاعراض وسوي بين هذه
الالفاظ وجواز ايقاع الطلاق بلفظ الهبة وما جوز بلفظ الاعراض والمصغ وان نوي في
لفظ الترك ان نوي يقع والا فلا والفرق ان معنى قوله وهبت لك طلاقا طلقك بغير
عوض فان هبة الشيء من غيره جعله له مجانا ولو قال بعثك طلاقا بكذا فقالت قبلت وكذا اذا
قال وهبت لك ان لا يشترط قبولها لان قبولها لا جل البدل ولا بد منها وان كان نوي ان يكون
الطلاق بيد هذا يصدق في القضا لانه خلاف الظاهر لان الهبة تزيل الملك الواهب ويجعل
الطلاق بيد هذا لا يزيل ملكه ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي أي حنيفة رحمه انه يدين
في القضا لانه هبة الشيء من غير تملك لذلك الشيء منه في الظاهر ليكون عليك الأمر منها بخلاف
ما لو اراد ان يطلق امرأته فقالت لا تطلقني هب لي طلاقا فقال قد وهبت لك طلاقا ويريد
بذلك لا اطلقك فهي امرأته في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى لان كلامه جواب لسؤالها
وانما سألته الاعراض عن الايقاع وقد اظهر بكلامه انه اجابها الى ما سألته ولو قال عرضت
عن طلاقك او صفحت عن طلاقك لم تطلق لانه نوي ضد كلامه فان الاعراض عن الشيء تركه الخوض

فيه وهو ضد الايقاع والحاجة في الطلاق الى اسقاط الملك ولفظ الاعراض لا يصلح لذلك ولو قال قد
تركت طلاقك او خليت طلاقك او خليت سبيلا طلاقك وهو يريد بذلك الطلاق يقع لان هذا محتمل
الكلام محتمل يجوز ان يكون مراده تركها بطريق الاعراض عن التصرف فيه ويجوز ان يكون المراد تركه
بان اخرجته من يدي بالايقاع نسوي فيه فان لم يبق لا يقع وان نوي يقع منزلة الكنايات فلها
فرق بين هذه الالفاظ في الطلاق اما حق الشفعة حق لا يثبت الا بالطلب ولا يحتاج فيه الى الشهادة
بعد طلب المواثبه ويبطل ترك الخصومة شهرا عند محمد وعند أبي يوسف رحمه بترك مجلس
من مجالس القاضي ولو صالحه اجنبي من شفقة على درهم كان تسليما ولم يكن له من المال شيء
وكذا ان سلم للمشتري على مال لان الاعتياض عن مجرد حق لا يحتمل التقوم باطل ولا يقف صحة
الابطال عليه لانه انما يقف عليه اذا كان له جواز جال حتي يصير في معنى الشرط ليصرفه الا ترى
انه لو صالح امرأته على خرا وخزير يقع الطلاق مجانا كذلك هنا ولان تسليم الشفعة لا يتعلق
بالشرط فالشرط الفاسد وهو المال فيه لا يمنع صحة التسليم ايضا كما لو ائتمن عبد على خرا وخزير
لان ثمة يجب على العبد قيمته لانه مال متقوم يجوز الاعتياض عنه ويضمن باتلافه بخلاف
حق الشفعة وانما يسلم للمشتري لانه سلم شفقة هذه الدار مطلقا ببدل لانه لم يذكر من يسلم
له الشفعة فيصير بمنزلة ما لو سلم الشفعة مطلقا بغير بدل وذلك ينصرف الى المشتري لما قلنا
واما عدم وجوب المال فلانه لو صالح المشتري من شفقة على درهم جاز التسليم ولا يكون
له من المال قليل ولا كثير لان حق الشفعة ثبت شرعا بخلاف القياس فلا يظهر الثبوت
في حق جواز الاعتياض كما لا يظهر في حق التملك من الغير فلذا اذا صالح الفضولي بخلاف الكليل
بالنفس اذا ادعى المال كله او بعضه على ان يبريه من الكفالة بالنفس كان جائزا لانه مبرع
في قضاء المال وقد ابرأ الطالب عن الكفالة بالنفس وذلك حقه وهذا لان الطالب ليس بملك
ما يقضه منه بآراء الابرا عن الكفالة بالنفس وانما يملك ذلك بدلا عن اصل حقه على المطلق
كما يملكه من جهة مبرع اخر ثم هو مسقط لحقه في الكفالة بالنفس من غير عوض يصح واما
اذا ابراه عن الكفالة بالنفس مال يشترط عليه بمقابلة البراة لا يجب ذلك المال ولو اراه كان
له ان يرجع فيه لان الكفالة بالنفس ليس بمال ولا يول مثل الحق جال وهو مجرد حق لا يوصف
بانه ملكه والاعتياض عن مثله لا يصلح كما ينبغي ان لا يجوز الاعتياض عن ملك النكاح بالخلع
والقصاص والعق كمن عرفنا ثبوتهم في جواز الاعتياض بالنفس فتركنا القياس فيهم بالنفس
ولان ذلك اعتياض عن ملك متقرر له في المحل شرعا الا ترى ان ملك النكاح لا يثبت له بالمال
كما يجوز ان يلزم العوض لئلا يملك له يجوز ان يأخذ العوض ليطر ملكه اما الشفيع ليس
بملك سأل على المشتري قبل الاخذ فتسليم الشفعة بترك التعرض منه للمالك في ملكه وليس
فيه ابطال ملك ثابت فلا يستحق مفا بته عوضا عليه او على الاجنبي وكذا الكفالة بالنفس تثبت
استداء مال قط حتى لو اخذ منه مثلا ليكفل له بنفسه فلا ن لا يصح فذلك لا يصلح التزام المال
عوضا عن الابرا في الكفالة بالنفس فان قيل اذ لم يجب العوض وجب ان لا يبطل

شفعته لانه انما يبطل شفيعه بشرط سلامة العوض فاذا لم يسلم وجب ان لا يبطل كما في الكفالة
بالنفس اذا صالح الكفيل مع المكفول على مال حتى يبريه من الكفالة لما لم يجب العوض لا تثبت
المرأة قيل له بان المال لا يصلح عوضا عن الشفعة كما ذكرنا فصار كآخر والخبر في باب الطلاق
والصلح عن دم العمد وبه يقع الطلاق ويبسط القصاص اذا وجد القول من المرأة والعامل ولم
يجب شي كذا في هذا واما الصلح عن الكفالة بالنفس فكذا على ما ذكر في كتاب الشفعة من
المبسوط وكتاب الكفالة والحالة في رواية ابي حنيفة رحمه الله وعلى ما ذكر في كتاب الكفالة
والحوالة من المبسوط في رواية ابي سليمان رحمه الله تعالى انه لا يبرأ فعلى ما ذكر في كتاب الشفعة
لا يحتاج الى الفرق والمعنى فيه انه اسقاط محض واشترط ان يعرض بمقتضى فاسد كذا في الاستقاة
لا يبطل بالشرط انما سدا لانه لا يتعلق بالجار فلا يكون الشرط الفاسد مبطلا على ما ذكرنا وما ذكرنا
في رواية ابي سليمان يحتاج الى الفرق والفرق وهو ان حق الشفع في الشفعة سقط بعوض مضمون
فان التمس سلم له فانه متى اخذ الدار بالشفعة لزومه التمس سلم له التمس سلم له نوع عرض
بازا التمس فلا بد من القول بسقوط حقه في الشفعة اما المكفول له لم يرض بسقوط حقه من
الكفيل بغير عوض ولم يحصل له العوض اصلا فلا يسقط حقه في الكفالة ولا في الكفالة بالنفس
حق قوي لا يسقط بعد ثبوته الا بالاسقاط تام ولا يسقط الا بعد تمام الرضى به ولهذا لا يسقط
بالسكوت وانما تم رضاه بسقوطه اذا وجب له المال فاذا لم يجب لا يكون راضيا به واما سقوط
حق الشفعة ليس يعتمد الاسقاط وتام الرضى به الا ترى ان بالسكوت عن الطلب بعد العلم
به يسقط بوضوح ان الوجوب لم يكن بغيره وانما كان شرعا لدفع الضرر لنا شي من سوء
الحال ورة وقد صار راضيا بهذا الضرر وان سلمه مال اما وجوب تسليم النفس بالكفالة كان
يقوله العقد فلا بد من اسقاط يكون منه وهو اذا اسقطه بماله فانما يحول حقه الى المال
فلا يسقط اصلا وهذا التحويل لم يبق الكفالة بالنفس على حالها فان ابراه من الكفالة على هذا
كافة للكفيل ان يرجع بما قضاه لانه تضمنه منه بحكم تملك فاسد ويرجع الطالب عليه بالكفالة
بالنفس لان البراءة كانت بعوض ولم يسلم فثبت الكفالة على اصح الروايتين ثم صلح المشتري
مع الشفع على ثلاثة اوجه احدها ان يصلح على مال وقد ذكرنا وهذا لان ملك المشتري
في الدار لا يتغير بهذا الصلح بل يبقى على ما كان قبل الصلح وحق الشفع ليس بمال ولا يؤول ملك
المعنى ان عنه بالمال لا يجوز خلاف القصاص فان نفس القاتل كان مباحا في حق من له
القصاص وبالصلح يجدت له اخوة العصة في حقه فيجوز ان يلزمه العوض بمقتضىه والثاني
ان يصلح المشتري على ان يأخذ منه نصف الدار بنصف الثمن فهذا صحيح ويكون مستقلا لحقه
فيما زاد على النصف لانه اخذ بعض حقه بما يخصه من البذل فيجوز اعتبارا للبعض بالكل
والثالث لو صالحه على بيت يغنيه من الارز كصحة من الثمن فهو باطل لان حصة البيت
من الثمن غير معلوم وهو على شفيعته لانه ما رضى باسقاط حقه وانما ظهر الرغبة في احد
مقدار ما يحتاج اليه من الدار فكان على شفيعته في جميع الدار ولو صالح المشتري مع الشفع

على ان اعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز لان تسليم الدار بالشفعة
سمي بغير قصاص يكون بيعا مبتدأ والثمن الذي وقع عليه التراضي معلوم فكانه باعها منه مراعاة
بما سمي من الثمن ولو قال الاجنبي للشفع اصلا كذا على ان تكون الشفعة في كان الصلح باطلا وهو
على شفيعته اما بطلان الصلح فلما قلنا واما عدم بطلان الشفعة فخرق بين هذا وبين ما اذا لم يقل
والفرق ان ثمة الشفعة بال فان لم يجب المال بقي التسليم صحيحا لما قلنا اما هنا لم يسلم بل استفاه
واقام غيره مقامه في الاخذ والاستفاه لانه صالحه على تكون الشفعة له وانما يقوم الاجنبي مقامه
في الشفعة اذا بقيت الشفعة على حالها اما اذا بطلت لا يقوم الاجنبي مقامه فلم يوجد ما يبطل
الشفعة فثبت وهذا لانه اضاف الى نفسه بلام التملك وبذل المال فالظاهر انه اراد ان يملك
فصار كما لو ملكه بغير بدل وكذا الموقال بعته منك على كذا وهذا كله بعد طلب الموأته ولو قال
الشفع للمبايع قد سلمت لك بيعك او قال للمشتري سلمت لك شركا وقد باعها او اشترى بها نفسه
او لغيره فهو تسليم لان قوله سلمت لك بيعك وشركا بمنزلة قوله سلمت لك شفعة هذه الدار
لان الشفع حقا في بيع هذه الدار وشري هذه الدار وهو حق الشفعة فاذا قال للمبايع سلمت
لك بيع هذه الدار وقال للمشتري سلمت لك شري هذه الدار يصرف التسليم الى ما هو حقه في هذا
البيع وفي هذا الشري وهو حق الشفعة لان ما ليس بحق فهو للمبايع والمشتري في غير تسليمه
واذا انصرف الى ما هو حقه وهو الشفعة صار كما انه قال سلمت لك شفعة هذه الدار وقد ذكرنا
ان ذلك تسليم وكذا لو قال ذلك الامر وهذا لان سلامة البيع والشري لا يرد عليه اعتراض وذلك
انما يكون بنفذه ولزومه ونزومه بسقوط حقه فيكون تليما او ابطلا للاحقة وكذلك لو قال
للمشتري قد سلمها لك خاصة دون غيرك فهو تسليم للامر لان المشتري مسبب لاثبات حق الشفعة
للمشتري فامكن حمل الام على الب فصار كما ان قال سلمت شفعة هذه الدار لسببك ايها المشتري
دون غيرك ولو صرح بهذا كان تليما للامر فلذا هذا وهذا لانه عقد واحد وحاله واحد لا يتصور
سلامته ونزومه في حق الامر دون العاقد او في العاقد دون الامر ففي تقييده فسقط قرى سقط
في حق شفعه يسقط في حق الكل ولو قال للمشتري سلمتها لك ان كنت اشتريتها لنفسك لم يكن
تليما ان كان اشترىها لغيره وكذلك لو قال للمبايع سلمتها لك ان كنت بعته لنفسك وقد كان
باعها لغيره لم يكن تليما لانه علق التسليم بشرط وقد صح التعليق لان تسليم الشفعة اسقاط محض
كالطلاق والعتاق ولهذا لا يرتد بالرد وما كان اسقاطا محضا صح تعليقه بالشرط وما صح تعليقه
بالشرط لا يرتد الا بعد وجود الشرط فاذا لم يوجد الشرط لا يعود بترك التسليم بخلاف ما اذا
صلح مع الاجنبي على مال حيث يبطل شفيعته وان لم يحصل له الشرط وهو المال لان ثمة ما علق
بالشرط بل اسقط حقه عن اختيار وطع في غير مطع ولان الشرط ثمة فتول المال وقد ردد
القبول الا انه امتنع الوجوب لما ذكرنا وهذا بخلافه ولو قال للاجنبي سلمت لك شري هذه
الدار وبيع هذه الدار لم يكن تليما ان كان مبتدأ وكان على شفيعته لانه قوله سلمت لك شفعة
شري هذه الدار وبيع هذه الدار بمنزلة قوله سلمت لك شفعة هذه الدار ولو قال ذلك للاجنبي

مستد بالملك المسمى بالملك المدعي ثم حضر الموهوب له والمشتري واقام البيعة على المبيع والمشتري
كما ذكرنا في قوله سلمت كذا شفعة هذه الارض رجب باع عبد الغفره بغير امره واشترى
المشتري بغيره فبلغ المالك فقال للمبايع سلمت كذا ببيعك او قال للمشتري سلمت كذا بشراكتك
جاز التليم لان قول المولى للمبايع سلمت كذا ببيعك او للمشتري سلمت كذا بشراكتك بمنزله قوله
اجزت بيع هذا العبد وشري هذا العبد لان سلامة البيع والشري انما يكون بسلامته من
النقص والامن عن النقص انما يكون بالاجازة فصار قوله سلمت بمنزله قوله اجزت ولو قال
اجزت سلم للمر كذا هذا فان قيل المقصود من المبيع وهو الملك حصل للامر لا للمبايع والمشتري
والمولى سلم المبيع للمبايع والمشتري لا للمر قيل له نعم المقصود حصل للامر لكن المبايع
والمشتري مسببان لجعل الملك للامر في هذا العقد فاما ملك حل اللام في ذلك على السبب فصار
لانه قال سلمت واجزت البيع في هذا العقد لسببك ولا جلتك ولو قال كذا لان تسليم واجازة
للامر كذا هنا ولو قال المولى لا اجزي سلمت كذا ببيع هذا العبد او شري هذا العبد لم يجز
وكان العقد على حاله لان قوله لا اجزي سلمت كذا ببيع هذا العبد او شراه بمنزله قوله اجزت
كذا شري هذا العبد ولو قال كذا كان باطلا فكذا الموقال سلمت والجامع بينهما ان الاجنبي ليس
مسببا لتحويل الملك للامر في الثمن او العبد حتى يجعل هذا تسليم للامر ويحمل اللام على السبب
وهذا الكلام انما يستقيم من سبيل من هذا العقد اما بحكمه او بحقوقه والاجنبي ليس
بسبيل منه وهو نظير ما قلنا في الشفعة ولو الاجنبي طلب من المولى ان يسلم الشري للامر فقال
سلمته لك فانقياس ان يكون التسليم باطلا وفي الاستحسان جاز بمنزلة تسليم الشفعة فكانت
مسئلة الاجازة نظير معنى بل الشفعة معنى ان لم يكن نظير له صورة فلهذا ذكرها عقيب مسالار
الشفعة سلمه املاها محمد رحمه الله تعالى وذكر في بعض نسخ هذا الكتاب في هذا الموضوع وفي
بعضها في اخر هذا الكتاب رجب اشترى دارا وقصبتها فادى الشفيع ان ياخذها بالشفعة
فقال المشتري بعضها من فلان وخرجت من يدي وكذا به الشفيع لم يصدق المشتري وجعل
قصها للشفيع لانه الشفيع ادعى خفا نفسه في هذه الدار وافردوا الدار به كما له ثم ادعى انه
لم يبق خصا له لم يصدق لانه ساع في بعض ما اقربه ولو اقام المشتري البيعة على ما ادعى لم تمنع
ببيئته لان الشفيع ادعى الحق ودعوى الحق يفتر بدعوى الملك ولو كان المدعى ادعى الملك في
هذه الدار وزعم ذوا اليد انه باعها من فلان واقام البيعة لم تمنع بيئته لما مر في كتاب
الدعوى فكذا هذا وهذا لانه فقد اثبات الملك للنايب وانه ليس خصم عنه وان كان قصد
ابطال حق الشفيع لانه لا يصدق في ذلك لتناقضه وكذا الموقال وهما لفلان وقصتها لم او دعيتها
واقام البيعة لم تمنع لان دعوى المبيع من ذي اليد هنا ودعوى المبيع سواء فكذا لا تمنع دعوى
دعوى المبيع لا تمنع دعوى المبيعة فان قضى القاضي بالشفعة للشفيع ثم حضر الموهوب له واقام
البيعة على اليد لم تمنع منه وكان القضاء بالشفعة قضا للمبيع لا لادى اذا صار مقصدا عليه
وكذا كل من يلقي الملك من جهته الا ترى انه لو ادعى الملك في هذه الدار وادعى ذوا اليد المبيعة

او المبيع

او المبيع وقضى القاضي بالملك المدعي ثم حضر الموهوب له والمشتري واقام البيعة على المبيع والمشتري
لم يمنع لما قلنا وهذا لان القاضي بالشفعة فقد ابط كل عقد جري بين المشتري ومبيع
غيره في هذه الدار فلا يمكن من استحقاقه بعقد متقضى ولانا لو قلنا هذه البيعة وقصينا
بالشري او المبيع ختاج الى نقضه تائيدا لان الشفيع ولا ينفذ نقض بيع المشتري وهما اذا كان
بغير رضاه وقد وجد النقص منه حين طلب الشفعة فلو قضينا بالشري او المبيع ختاج الى
نقضه تائيدا فلا يقيد ولو لم نقض بالشفعة حتى اقر الشفيع بما قاله المشتري لم يقض له
بالشفعة حتى يحضر المشتري او الموهوب له لانه اقرار المشتري ليس بخصم له وصار كالمو
ادعى ملك هذه الدار وباقي المسئلة محالها فان ذاك اليد لا يبقى خصما للمدعى وتنازع في الخصومة
الى يحضر الموهوب له او المشتري كذا كذا **باب الشفعة والاثبات بالبيعة**
اصل الباب ان من ادعى حقا لا يملكه اثباته بالاثبات الملك للغير ينتصب خصما في اثبات الملك
وتقبل بيئته عليه كمن ادعى ان هذا العبد ملك فلان وانه اشتراه منه وقال ذوا اليد هو ملكي
ورثتها من ابي فاقام المدعى البيعة على انها ملك الذي اشتراها منه تقبل بيئته وكذا لو وجد
قتيل في دار رجل وصاحب اليد يكران الدار ملكه فولي القتل ينتصب خصما في اثبات الملك
له وتقبل بيئته عليه لانه يحتاج اليه لاستيفاء الدية من قاتله وكما ينتصب الانبيات
خصما في اثبات سبب حقه ينتصب خصما في اثبات شرط حقه لان شرط حقه حقه لانه الحكم
يصناف الى الشرط وجودا وعدمه كما يضاف الى السبب ثبوتا ولهذا لو ادعى العبد على مولاه
انه علق عنقه بدخول زيد الدار وهو غائب فانكر المولى فاقام العبد البيعة على تعليق
والدخول تقبل بيئته ويقضي بقتله وكذا لو اقر بالعلق وانكر الدخول فاقام البيعة
على الدخول لانه شرط حقه وهذا لانه لا سبب والشرط مطلوبه لا حكمها لا لا يثبتها
فكل من يكون خصما في اثبات الحكم عليه يكون خصما في اثبات سبب الحكم او شرط عليه ولهذا
لو ادعى على النساء انه كفل عنه فلان الغائب بالثبوت درهم له عليه بامره وانكر
المدعى عليه الدين اصلا او اقربا ليدعي وانكر الامر بالكفالة او اقر بها وانكر الاداء فاقام المدعى
البيعة على الدين والامر بالا اذا تقبل بيئته لما قلنا **باب حجب اخوان الملك متى كانت**
الشخص فالتكليف عليه لا يكون الا باليمين لجهة التي اقر بها لانه لو انكر الخرج عن ملكه اصلا كان
القول قوله فاذا انكر الخرج ما عدا هذا السبب كان القول قوله ايضا وانقر بها لم يفي حق
نفسه كان ما اقربه حق ولا يصدق في ابطال حق القار ولا في الزام القار خفا لولا ان
على نفسه وعدم ولا يثبت على غيره اذا اقرنا هذا قال محمد رحمه الله دار في يد رجل
ادعى الشفيع شفعتها وقال المدعى اليد اشتريتها من فلان وصدته المبايع في ذلك وقال
الذي هو في يده دارى ورثتها من ابي فالقول قول صاحب اليد لانه في يده وهو نكر
الحق لغيره فكان القول قوله كما لو ادعى رجل رقة الدار فلو اقام الشفيع البيعة
انها كانت لالسبب المبايع مات وتركها ميراثا للمبايع ولم يعم على المبيع من ذي اليد قبلت

ببينة ويقال للذي هي في يده ان شئت فصدق الشفع وخذ الثمن منه وتكون العهدة عليك
لانه اخذ الدار متكررة شئت فرد الدار على البايع حتى ياخذ الشفع منه وتكون العهدة
عليه ويرد البايع على المشتري الثمن الذي اقر يقضه منه اما قول ببينة الشفع على اثبات
الملك للبايع فلانه يدعي حقا في هذه الدار ولا يمكنه اثبات ذلك الا بالاثبات الملك للبايع والملك
للبايع سبب لثبوت ما يدعيه من الحق فتقبل ببينة على اثبات الملك للبايع ولا حاجة الى اثبات
البيع وقبض الثمن لانه اذا ثبت ببينة انه ملك البايع صار كالا من الظاهر فكان القول قوله
انه كيف خرج عن ملكه واذا ثبت خروجه عن ملكه بالبيع ثبت حق الشفعة للشفيع وهذا
لو ادعى ان هذه الدار ملكه اشتراها من فلان بالف درهم وخلافه يملكها وقال ذواليد ورثتها
من ابني فاقام المدعي البينة ان الدار كانت لابنه البايع مات وتركها ميراثا للبايع والبايع
مقر بالبيع وقبض الثمن من المدعي تقبل ببينة المدعي على ذلك ومتى قبلت البينة صار الثمن
بالبينة كالثبات معاينة الا ان تضادها لا يعتبر في الزام العهدة على المشتري فلهذا يخرج المشتري
فصار مسئلتنا دار حملوك لانه لا نساه اقر بالبيع وقبض الثمن وانكر المشتري وللدار شفع
فما طلبنا لشفعة له ان ياخذها لان القول قول البايع في جهة الازالة وحق الشفع يتعلق
بزوال ملكه الا ان قوله لا يعتبر في حق المشتري فيقال للمشتري ان شئت فصدق
البايع حتى ياخذ الشفع الدار متكررة بالثمن وان شئت فكد به ورد الدار عليه حتى ياخذ
الشفيع الدار منه وتكون العهدة عليه فان قيل كيف يعلم تصديق المشتري البايع في
البيع منه وقد انكر البايع منه في الابتداء قيل له المحذور اخذ المتبايعين لا يوجب فسخ
العقد فكان العقد باقيا لانه له حق التصديق بخلاف ما اذا اقر لاشنان وكذب المقر
ثم عاد الى التصديق لان الاقرار مما يرتد بالرد وهذا لان البايع مصر على اقراره فيعمل
اصاره بعد تكذيب المشتري كاشا اقرار اخر بعد التكذيب ولو انشا البايع اقرارا اخر
بعد التكذيب كان للمشتري ان يصدقه في الاقرار الثاني وكذا في الاقرار المطلق اذا انشا
المقر الاقرار بعد التكذيب وصدقه المقر له في الثاني طبع تصديقه لان المشتري صار مكذبا
تقصاء القاضي ثم ينظر الى ان قال البايع في الابتداء بعت وقبضت الثمن يوم ورد الثمن الى
المشتري وان كان المشتري ادعى الميراث لان دعواه قد بطل بالتكذيب المشتري فيقال
للمشتري ان هذا قد اقرتك باثنين فان شئت فخذ وان شئت فترك الاتري انه لو اقر
بالبيع ولم يقر يقبض الثمن فان الدار لا تسلم لصاحب الدار الا بالثمن يعني اذا لم يحضر الشفع
يقال له القول قول البايع بعد ظهور الملك فان شئت فانقد الثمن والدرك للدرك والدار
فرد الدار عليه فكما لا يسلم للمشتري الا بالثمن فكذا اذا اقر يقبض الثمن ولم يسلم الدار له
لان عليه رد الثمن اذا لم يجد ان يكونا قناني بيع واحد ثمن من جهة الشفع وثمن من
جهة المشتري باقراره استشهد محمد رحمه الله بهذه المسئلة لبيان انه لا يقبل قول ذي اليد
في التبايع ابطال حق البايع عن الثمن اذا سلم الشفع الشفعة فكذا لا يقبل قوله في ابطال

في ابطال حق الشفع لان هذا في الحقيقة من البايع انكار لسلامة البيع الذي هو في يده
وهو يدعي السلامة لنفسه فلا يقبل قوله لا يحجة وكذلك لو قال الذي هو في يده وبهها فلا
وقال الشفع اشتريتها من فلان بالف درهم وصدق البايع الشفع فهو على ما وصفت لك
لان البايع مع ذي اليد تصادقا ان الملك في الدار كان لفلان فيكون القول قول البايع فيما يقضي
عليه نفسه في حق الشفعة حتى لو رد عليه دون اليد كان له ان ياخذ منه بالشفعة لا فيما
يقضي على ذي اليد في ايجاب العهدة عليه فيخير ذي اليد بين تصديقه وتكذيبه قال سناقنا
رحمهم الله انما يصدق الذي يدعي المبيع منه اذا لم يقر يقبض الثمن منه ينبغي ان لا يلتفت
الى قوله كذلك هنا لان الصحيح انه يعتبر قوله في الوجهين الاتري انه يشهد في الكتاب بما
اذالم يقر يقبض الثمن دلالة المسئلة موضوعا فيما اذا اقر يقبض الثمن وهذا لما ذكرنا انه اذا
اقر بالبيع والشفيع صدقه في ذلك وتطالب بالشفعة كان هذا اقرارا من حيث المعنى للشفيع
لانه فكان القول قوله **باب من السهم** اصل الباب ان حق الشفعة لا يخرج
ثبوتا ويخرج استيفاء لانه في الحقيقة استحقاق دفع ضرر سوو الجار عند توهم
اذا هو وهذا ما يتصور تجزئته ويتجزئ الاستيفاء لانه عبارة عن ملك الدار والدار متجزئة فكذا
فلكلها يكون متجزيا **حرف** اخوان الدار متى بيعت ولها شفعان فشفعة كل واحد منهما
قبل الاخذ ثابتة في جميع الدار حتى لو سلم احدهما كان للاخر ان ياخذ جميع الدار وكذا لو كان احدهما
غائبا كان للاخر ان ياخذ جميع الدار وبعد الاخذ او بعد القضا لهما او للحاضر عند غيبة الآخر
تظهر شفعة كل واحد منهما يعني من الحاضر في النصف حتى لو ترك احدهما لم لاخذها ان
ياخذ الجميع وفي الحاضر مع الغائب تظهر شفعة الغائب في النصف حتى لو حضر وسلم الحاضر
شفعته ليس له ان ياخذ النصف لان قبل الاخذ وجد في حق كل واحد منهما سبب لثبوت
حق الشفعة في جميع الدار وهو الحوار اذ حوار كل واحد منهما تام وامكن الجمع بين الحقتين
اذ الجمع بينهما ليس الا جميع الحقتين في محل واحد لكل واحد منهما على الكمال على وجه لو ترك
احدهما كان الكل للاخر لزوالم المزاوجة وعند عدم الترك يثبت التزاحم فيقسم بينهما
وهذا امر مشهور كالدون المحترمة في التركة اذا ضاقت التركة من الوفاة وكما لقضا
المشترك بين الجماعة وكما لو باع الفضولي دارا من رجل وفضولي اخر باعها من رجل
اخر وكما اذا رهن دارا من رجلين صار رهنها من كل واحد منهما بجميع دينه جميع الدار
حتى لو قضى دين احدهما كان للاخر ان يحبس الكل اما بعد القضا لهما او بعد اخذهما
برضى المشتري بغير قضا يبطل حق كل واحد منهما في النصف الذي قضى لصاحبه
اما لان كل واحد منهما صار مقضيا عليه في النصف الذي قضى عليه لصاحبه ولا ي
المحل الواحد يضييق عن استيفاء الحق منته فيبطل حق الآخر ضرورة الاتري ان الدون
في التركة اذا ابرأ بعض الفرما الميت او العبد من الدين سلمت التركة ومن العبد لباقي
وتبعد القسمة بينهم يبطل حقهم فيما اصاب الاخر وكذا في بيع الفضولي اذا ترك احدهما

البيع قبل احازرة المالك سلم كل العبد للاخر ولو اجاز لها ثم رد احد ما نصيبه لا سبيل للاخر عليه وكذا الوادي
اثنان دارا في يد رجل واقام كل واحد منهما انها له وترك احد ما الخصومة قبل القضا بقبض بالكل
لاخر ولو قضى لهما ثم ترك احد ما نصيبه لا سبيل للاخر عليه **ح** اخر ان الحق الثابت من كل
وجه ثابت بيقين والثابت من كل وجه مشکوك بثبوته فكما لا يجوز ازالة المتيقن بالمشكوك لا يجوز
تاخير المتيقن للمشكوك لان في التاخير نوع ابطال اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل باع
دارا ولها شفعان احدهما حاضر والاخر غايب فللحاضر ان يأخذ كلها بالشفعة لان سبب الحق ثابت
لكل واحد منهما على الكمال في جميع الدار بدليل انها لو كانتا حاضرتين يحتاج كل واحد منهما الى الطلب
لجميعهما لانهما اذا اجتمعا وطلبا اذما فيقيم بينهما وهذا لان عليه الاستحقاق اتصال الملكين
وانه ثابت في حق كل واحد منهما فكان حق الحاضر ثابتا في جميع الدار فان قيل كما ان شفعة الحاضر
ثابتة في جميع الدار فشفعة الغايب كذلك فوجب ان لا يقضي بجميعها للحاضر لما فيه من ابطال
حق الغايب قيل له حق الحاضر في الشفعة ثابت في جميع الدار من كل وجه لان حق الشفعة يثبت
بالبيع وتأكيد الطلب وقد وجد الامران في حق الحاضر وحق الغايب ثابت لانه انما يثبت المشتري
بالطلب والطلب من الغايب مشكوك فلا يصلح مزاحمة الحاضر وصار كما لو اقر بعد ان لغلان الغايب
ثم اقر بعد ذلك انه لهذا الحاضر وصدة الحاضر فانه يدفع جميع العبد الى الحاضر لانه حق الحاضر
ثبت من وجه لان الاقرار انما يلزم ويعمل به عند التصديق والتصديق من الغايب محقق فلا
يصلح معارضا للمتيقن فكذلك هنا بل اولى لان ثمة اثبت الحق للغايب اولا ولهذا وحضر وصدة
يوم الحاضر بتسليم العبد اليه وهنا ثبت الحق لهما دفعة واحدة ولهذا يقضي بينهما وهذا بخلاف
ما اذا مات رجل وعليه دين واحد الغرماء غايب وعلم القاضى بدينه فانه يعزل نصيب الغايب
ويقيم الباقي ولا يدفع جميع التركة الى الحاضر لانه ثمة ثبوت حق الغايب معلوم وحقه
ثابت من كل وجه بحق الحاضر ما بهما الحق لا يثبت الا بالطلب وانه موهوم فلو قضى القاضي
بجميع الدار للحاضر فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا فردها بقضاء او بغير قضاء ثم حضر الغايب
فارد ان يأخذ كلها بالشفعة ليس له ذلك لكن له ان يأخذ نصفها لان القاضي لما قضى جميع
الدار للحاضر صار الغايب مقضيا عليه في النصف فبطلت الشفعة في النصف لان ذلك بمنزلة
القسمه من القاضي بدليل ان الحاضر لو رد لم يكن للغايب الا النصف وهذا لان الرد
بالعيب لم يبين ان القضا الاول لم يكن صحيحا وانه لم يملك الدار بقى القضا واذ بقي
القاضى للثاني بالكل استحقاقا لما ذكرنا ان الشفعة لا تتخذ استحقاقا فالتزام فوجب
التصريف ولا يتجدد حق الغايب في الشفعة بالرد بالعيب اما اذا كان بقضاء فلا نه تسخ في
حق الكل واذا كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحمه الله لان بيع العقار قبل القبض لا يجوز عنده
فتعذر ان يجعل الرد بيعا جديدا في حقه فاعترضت شفعة والشفعة لا تتجدد بالفسخ الا ترى انه
لو اشترى دارا وسلم الشفع الشفعة ثم ردها قبل القبض بعيب بقضاء او بغير قضاء او بعد
النقص بقضاء لا يتجدد حق الشفعة كذلك هنا اما عند ابي حنيفة وابي يوسف اختلف المتأخر

رحمهم

رحمهم الله تعالى علي قولها منهم من قال المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى اما علي قولها
ياخذ الكل لان حقه كان ثابتا في الكل وانما انتقض للمزاحم وقد تقدم ومنهم من قال المذكور في
الكتاب قول الكل هنا فرق بين الرد بالعيب بغير قضاء قبل القبض وبين الرد بالعيب بغير قضاء
بعد القبض والفرق ان رضا البائع لا غيره به قبل القبض لان المشتري حق الرد شيئا او ابي له
تمام الصفقة قبل القبض لانها لم تخرج عن ضمان البائع الى ضمان المشتري فصار وجود الرضا
البائع وعدمه بمنزلة ولوعدم تعذر ان يجعل بيعا جديدا في حق الشفع لا لعدم الرضا فكذا
اذا صار كالعدم ونظير هذا المشتري اذا سلم الدار الى الشفع برضاها لا يعتبر بيعا جديدا في حق
الثالث وهو الشفع حتى لو كان لهذه الدار شفيع اخر وقد سلم الشفعة لا يتجدد له شفعة اخرى
بهذا التسليم لان الشفع ان يأخذ منه بغير رضاه فلم يكن لرضا غيره والبيع لا بد له من رضى
معتبر الا ترى ان المشتري لو رد علي البائع قبل القبض بخيار روية او عيب لم يجعل بيعا في حقها
حتى كان للبائع ان يردده علي بايعه ويكون الرد قبل القبض بغير قضاء بمنزلة الرد بعد القبض بقضاء
في اعتباره فسما ولهذا قال زفر رحمه الله تعالى اذا سلم الشفع الشفعة ثم وجد المشتري الدار
عيبا بعد ما قبضها فرد بها بغير قضاء او تقايلا البائع ليس للشفع ان يأخذها بالشفعة ولم يتجدد
حقه بما احدث من السبب لان حق الشفعة يختص بمعاوضه مال بمال ابتداء والرد والاقالة
تسخ للعقد وليس بمعاوضه مستداه ولا يجوز ان يقال يحمل ذلك كعقد مبتدأ لان التصرف انما يصح
على قصد التصرف وهما قصد الفسخ لا العقد لكن نقول الاقالة والرد بالعيب بعد القبض بغير
قضاء بمنزلة البيع المبتدأ في حق غيرهما لانه لم يترضا فيها في محلين كل واحد منهما بمال متقوم ولا
صوره للمعاوضه بل هذا بل انها سمياه نسفا ولهما الولاية علي انفسهما فكان نسفا في حقها ولا
ولاية لهما علي غيرهما فكان بمنزلة ابتداء المعاوضه في حق غيرهما فتجدد به حق الشفع بخلاف
الرد بالقضاء لانه تسخ لان للقاضي ولاية تسخ العقد الذي جرمي بينهما دفعا لخصومة والمناقرة
لا انشاء العقد فان قيل وجب ان يكون له اخذ جميع الدار بالشفعة بالبائع لان شفخته في النصف
انما يبطل بقضاء القاضي بالدار الحاضر وقد بطل القضا في حق الكل متى كان الرد بالعيب بقضاء القاضي
وصار هذا نظير من اشترى عبدا وابعه من غيره ثم اطلع المشتري الاول على عيب قد دلسه
البائع لا يملك الخصومة مع بايعه لزوال ملكه وسلامة المبدل له فلوان المشتري الثاني وجد به
عيبا فرد بالعيب قبل القبض او بعده بقضاء عاد حقه في الرد كما كان قبل البيع قبل له لا سلم بطلان
القضا وهذا لان القضا متى اعتد سببا صحيحا لا يسطر بعد ذلك وان زال السبب كما لو فسح القاضي
القاضي بسبب اباق العبد ثم عاد العبد من الا باق لم يكن فلا يبطل القضا والثاني ان القضا وان
بطل ان بطلانه يظهر فيما يحتمل النقص بعد وقوعه لا فيما يحتمل النقص وبطلان حق الشفعة بعد
بطلانها لا يحتمل لا بطلان والعود سبب متا فلا يبطل بطلان القضا الا ترى ان المكاتب اذا ادى
بدل المكاتب وعق ثم استحق البدل من يد المولى او وجد زبونا او شهرة ورد انتقض الاداء
من كل وجه ثم لا يظهر الا تقاضى في حق الحق لانه لا يحتمل الا تقاضا وقد ذكرنا هذا في الايمان

بمخلاف بطلان حق المشتري في الرد لانه ما يحتل البطلان بعد وقوعه الا ترى ان المشتري اذا ابرأ
عن العيب بطل حقه ولو رد البايع ابراه بطل فاما الشفع اذ اسلم الشفعة ورد المشتري تسليمه لا يطل
تسليمه ولو كان القاضى لم يقض الحاضر بالدار حتى يراي بها عيبا فزدها ثم حضر الغائب فله ان ياخذ كلها
ليس له غير ذلك اما ياخذ الكل لان حق الغائب في الشفعة في جميع الدار كما ثبتنا وانما يطل في نصف
بالقضا ولم يوجد وهذا لان الرد قبل القضا من باب الابطال والتسليم وهذا حق يبطل بطل بطل
والتسليم فصار كأنه لم يطلب فيتكامل حق الغائب ضرر في عدم المخارج مما ليس له ان ياخذ الكل
لان النصف تفريق الصفقة على المشتري فلا يملك ذلك كما لو كان الشفع واحدا او اثنان وسلم
احدهما لم ياخذ الاخر الا كلها لان في اخذ البعض اضرار بالمشتري في تبقيته الملك عليه والشفع
بالاخذ يدفع الضرر عن نفسه فلا يملك الاخذ على وجه يكون فيه الحاق الضرر بالغير وهذا كما
ذكرنا ان حق كل واحد منهما ثابت في جميع المبيع لتكامل العلة في حق كل واحد منهما انهما اذا طلبا
يقضي لكل واحد منهما بالنصف للمزاحمة فاذا اسلم احدهما قبل القضا بقي حق الاخر في الكل كما
لو قيل رجلين عمدا فغاف عنه وحي احدهما كان للاخر استيفاء القصاص ولهذا لو كان البايع
اثنان والمشتري واحد والشفقة متحركة لم يكن للشفع ان ياخذ نصيب احدهما بخلاف
اذا كان البايع واحدا والمشتري اثنين لانه ياخذ ملك المشتري فحي كان واحدا يتضرر بل بعض
ملكه بخلاف ما اذا كانا اثنين لان كل واحد منهما ملك النصف فليس في اخذ نصيب احدهما
اضرار بالآخر بوضوح ان اخذ له دفع ضرر الحار الحاد و ياخذ البعض عند اتحاد المشتري
لا يدفع ضرر مجاورته ففرقنا انه لم يقصد به الا اضرار المشتري اما اذا كان المشتري اثنين
فقد يكون احدهما ما يتبع بجواره والاخر ما يتضرر بجواره فهو يقصد دفع ضرر جار السوء
ياخذ نصيب احدهما وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كان البايع اثنين
فأراد الاخذ قبل قبض المشتري له ان ياخذ نصيب احدهما لبايعين لانه ياخذ ثلثي على البايع
ولهذا كانت العهدة على البايع والملك في حق البايعين متفرق وبعد القبض انما يملك على المشتري
والملك في حقه مجتمع ولو كان البايع واحدا والمشتري اثنين فقبل القبض ليس له ان ياخذ نصيب
احد المشتريين لاجتماع الملك في حق البايع وبعد القبض له ذلك لكن هذا قوله الاول
اما قوله الاخر ما ذكرنا انه يعتبر جانب المشتري قبل القبض وبعد ويستوي ان كان
اشتراها لنفسه او لغيره فسر هشام عن محمد رحمه الله تعالى ان الواحد اذا اشترى دار
الرجلين فليس للشفع ان ياخذ نصيب احد الامرين ولو اشترى رجلان لواحد كان للشفع
ان ياخذ بالشفقة النصف لان المشتري اثنان وانما يملك قد لغيره في الشري بمنزلة الفاقد
لنفسه في احكام العقد واذا كان البايع اثنين والمشتري واحد فطلبت نصيب احد البايعين
لم يبطل بذلك شفقه وله ان ياخذها كلها مقسومة كانت او غير مقسومة لانه ما امر
عن الطلب لكنه اظهر الطلب والرجح ثم اشتغل لم يجعله الشرع نظرا تقبليه وبقي حقه
في جميع الدار هذا اذا ابرأ رد الحاضر الدار قبل القبض وان قبض الحاضر الدار كلها ثم ردها

ببيع

ببيع بقضا فليس للغائب ان يصفها لان الرد بالبيع بقضا بعد القبض كما لو رد البايع قبل القبض
بقضا وغير قبضا ثم هناك لم يكن له ان ياخذ النصفها كذلك هنا وان ردها بغير قبضا فالقاضي
بالخيار ان يمسكها ببيعها بالبيع الاول وان شاء اخذ نصفها بالرد لان الرد بالبيع بعد
القبض بغير قبضا ببيع جديد في حق ثالث والغائب ثالث فصار في حقه كأنه المشتري
اشترى هذه الدار من الشفع الحاضر ابتداء ولو كان كذلك كان له الخيار كذلك هنا ولو
اراد ان ياخذ النصف بالبيع الاول والنصف بالرد ليس له ذلك لانه يودي الى تفريق
الشفقة دار بين رجلين باع احدهما نصيبه من رجل وقبضه ولها جار فالشريك الحق
بالشفقة من الجار فالحاصل ان الشفعة عندنا على مراتب يقدم الشريك في نفس المبيع ثم الشريك
في الحق الخاص ثم الشريك في الحق العام ثم الجار الملاصق وبيانها في دار مشتركة بين جماعة
في سكة غير نافذة وفيها منزل بين اثنين باع احدهما صاحبه المتزل نصيبه فالشريك في المنزل
اولي بالشفقة لشركته في نفس المبيع فان سلم فالشريك في الدار الحق بالشفقة من الشراء
في السكة لانهم ائتمن قريبا للشركة بينهم في صحن الدار فان سلموا قايلا السكة احق بالشفقة للشركة
بينهم في الطريق فان سلموا فالجار الملاصق وهو الذي على ظهر المنزل وباب داره في سكة اخرى
وروي عن ابي يوسف رحمه الله اسرانه مع وجود الشريك لا ينفقه لاحد غيره سواء سلم او استوي
لانهم مجبورون بحق الشريك وقد ثبت حقه سواء استوي او سلم لكن في ظاهر الرواية
الشريك مقدم وقد ثبت حق الجار مع الشريك لغير السب في حقه لانه ان حق الشريك كان مقدما
فاذا سلم كان الجار ان يستوي في حق غرما الصحة مع غرما المرض في التركة فانه اذا سقط حقهم
بالاير كانت التركة لغرماء المرض لان سببا يستحقون ثابت ولهذا قلنا ينقض الجار ان يطلب الشفعة
اذ اعلم بالمبيع مع الشريك حتى اذا سلم الشريك ملك من اخذه فانه لم يطلب بعد علة حتى سلم الشريك
فلا حق له بعد ذلك وهكذا روي عن هشام رحمه الله تعالى قال سالت محمد بن ابي نعيم عن
دار فقيل للشريك وجاره وبها في موضع واحد ان فلانا باع نصيبه فقال الشريك قد طلبت شفقتي
وسكت الجار ثم ترك الشفع الشفعة للجار ان ياخذ قال كان ينبغي له ان يقول له ان اخذ هذا ولا
طلبت الشفعة لانه لا حق للجار مع الشريك وانما يثبت الحق للجار عند ترك الشريك الطلب والحق انما
يثبت بمجرد الملك دفعا للضرر فاذا لم يطلب صار معرضا فاذا ترك الشريك تعذر للجار الطلب
لانه قد بطل حقه بالاعراض فصار كما لو لم يكن للدار شفيع سواء ولم يطلب عند البيع واذا ثبت تقدم
الشريك على الجار فنقول لو قبض القاضى بالشفقة للشريك فلم يقبض حتى وجد بالدار عيبا فزدها
بذلك فآراد الجار اخذها بالشفقة ليس له ذلك فرق بين الجار وبين الشريك والفرق ان هنا لما
قبض القاضى بجميع الدار للشريك فقد ابطال شفقة الجار في الكل لان الشريك مقدم على الجار وان
كان الجار شفقة معه حتى اذا سلم الشريك كان الجار ان ياخذ كما في دين الصحة مع دين المرض
لما ذكرنا فصار الجار منفضيا عليه في جميع الدار فطلبت شفقة في الكل فلا يتجدد بعد ذلك بالشفع
واما المسئلة الاولى الشريك الغائب صار مقصيا عليه في النصف فطلبت شفقة في النصف

وبقيت في النصف ولا فرق بينهما في الحقيقة فانا نجعل غيبة احدهما وقت البيع وحضرته بعد القضا لاخذ
بثلاثة حضرتها وقت البيع وطلبها وفي الجارية او الشريكين لو كانا حاضرين وطلبنا يقضي بينهما فكذا اذا
حضر بعد القضا وفي الشريك والجار لو كانا حاضرين وطلبنا لا يقضي للجار فلذا اذا حضر بعد وطلبه ولو لم
يقض للشريك بالشفعة حتى وجد بالدار عيبا فتركها لذلك كان الجار ان ياخذها بالشفعة لان الجار
كان شفيعا الا ان الشريك مقدم عليه وانما بطل حقه بالقضا للشريك فاذ لم يقض لا يبطل وصار كالمعتق
ديون الصحة اذا امر او الممت عن الدين يقضي بالتركة لا صاحب ديون المرض ولان هذا من باب
التليم علي ما ذكرنا ولو سلم لان الجار ان ياخذ لان الشريك ابطال حقه فصار كأن لم يكن ولو ان الشريك
قضى الدار حتى قضى له القاضي ثم ردها بالعيب بغير قضا كان الجار ان ياخذها بالبيع الثاني لانه
لا منازع له في البيع الثاني وكذا لو قال الشريك البيع بعد ما اخذها بالشفعة كان الجار ان ياخذها
لانه بيع جديد في حقه هذا اذا كانا حاضرين او كان الشريك حاضرا والجار غائبا اما اذا كان الجار
حاضرا والشريك غائبا وطلب الجار فانه يقضي له بكل الدار لفرق بين هذا وبينما لو طلب صاحب
المرض دينه وصاحب دين الصحة غائب فانه لا يدفع اليه شيء من التركة والفرق ان دين صاحب
دين المرض ثابت في التركة من كل وجه كدين صاحب دين الصحة الا انه يرجع دين صاحب دين
الصحة لكونه مقدما عليه لما مر في الاقرار اما هنا ما استنوي في الشكوت لان حق الشفعة يثبت
بالبيع ويتأكد بالطلب والجار قد طلب والشريك لا يعلم طلبه ولا يؤخر الحق الثابت لحق موهوم
الا اذا حضر الشريك وطلب الجار ان يقضي له لانه تبين ان حقه ثابت من كل وجه وانه مقدم على
الجار وليس للقاضي ولاية ابطال حقه لحق الجار فيقضي القضا ويسرد من الجار ويدفع اليه كما
قضى القاضي بالدين لغرض المرض عند عدم علمه بدين الصحة ثم حضر غرضا للصحة والبتوا دليل
يسترد ما دفع اليهم ويعطي لغرض الصحة كذلك هنا وهذا فرع مذهبنا بتأكيث ثبوت حق الشفعة
لجاء وعند ابن ابي ليلى والشافعي رحمهما الله لا تجب الشفعة الا للشريك في نفس البيع الحديث اجماع
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت المدونة
وصرفت الطرق فلا شفعة وفي حديث ابي موسى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه
وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم وادخل الالف في اللام في الكلام للمهود فان لم يكن للمعسر وليس
هنا مهود ينصرف اليه فكان للمعسر فيقتضي ان جنى الشفعة فيما لم يقسم وفي رواية قال انما الشفعة
فيما لم يقسم وانما التقدير الحكم في المذكور وبقي ما عده قال الله تعالى جزوا عما آتانا الله واحد
فهو تنصيص على نفي الشفعة بعد القسمة والمعنى فيه ان هذا يملك المال بغير رضي المالك عليه
فيختص به الشريك دون الجار كالمالك بالاشتداد وملك احد الجارين صمير عن ملك الاخر
فلا يتحقق احدهما ملك الاخر بالشفعة كالجار المقابل وهذا لان الاخذ بالشفعة لدفع ضرر
مؤنة القمه لانه لو لم ياخذ طالبه المشتري بالقسمة فيلحقه بسببه مؤنة القمه فالشرع
مكنه من الاخذ بالشفعة لدفع به ضرر مؤنة القمه فيما لا طريق له الى دفع ذلك الا بان يخرج
عن ملكه ما اخذه كاستيفاء الملك فيه وهذا لا يوجد في حق الجار ولهذا لا يوجد لشفعة في ملك الجار
القسمه

القسمه لانه لا يدفع بالاخذ مؤنة القسمة عن نفسه ولهذا لا توجد الشفعة في المنقولات ايضا لانه
يتكمن من دفع مؤنة القسمة عن نفسه ولهذا لا توجد الشفعة هناك بيع نصيبه وبيع والشري في
المنقولات معتاد في كل وقت فاما العقار بعد استيفاء الملك فيه ويبقى ميراثا لعقبه ولهذا يقال
في العرف الدار اول ما تشرى واخر ما باع ولهذا قال ابو يوسف الا حلف لا يدخل دار فلان فدخل
دارا اشتراها بعد اليمن لا يجتنب فلو احتاج الى الاخذ بالشفعة لدفع ضرر مؤنة القسمة
عن نفسه وذكر عن علي وابن عباس رضي الله عنهما انها قالا لا شفعة الا للشريك لم يقسم واني
ابن ليلى رحمه الله رجوع الى هذا الحديث فانه كان في الاستدلال يقضي بالشفعة للجار حتى كتب اليه
ابو العباس المهدي بامر بان لا يقضي بالشفعة الا للشريك لم يقسم واخذ بذلك لانه كان كاملا
له ومجتبى في ذلك ما روي عن عبد الملك ابن مروان عن عطاء بن رباح عن جابر عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم انه قال الجار احق بشفعته ينتظرها وان كان غائبا اذا كان طريقها
واحد او هذا من اقوي ما صد يستدل به فانه لا شبهة في صحة هذا الحديث لان عبد الملك
ابن مروان رحمه الله كان من اهل الحديث وعطاء بن ابي رباح رحمه الله امام مطلق في الحديث
وجابر رضي الله عنه من كبار الصحابة رضوان الله عليهم فلا طعن في اسناده ولا وجه لخل
الحديث على الشريك فانه اذا حمل على الشريك كان هذا نقوا وانما يكون مقيدا اذا كان المراد
جارا هو في الطريق وعن عمر بن شريك عن ابي شريك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار احق بشفعته مكان والشريك هو من صحب رسول
الله تعالى صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره روي عنه انه قال انبت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم فاستنشد في من اشعار الجاهلية فكل ما نستدث بيتا قال عليه الصلاة
والسلام ايه حتى نستدث مائة بيت واهل الحديث رحمهم الله تعالى يروون حديثه هذا
في الشفعة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ارض بيعت لبي لا حد فيها فيها
شركة ولا قسم للجوار فقال عليه الصلاة والسلام الجار احق بشفعته ما كان فهذا يدل
على ان المراد حقيقة الجار دون الشريك لانه نفي الشركة في السؤال وان ثبت الجوار في
قوله عليه السلام ما كان معنيين احدهما من كان فانه ما ذكره بعض من قال الله تعالى
واسما وما بناها فهو دليل على ان الشفعة للذكر والانثى والحر والمملوك والصغير والكبير
والسليم والكذمي والثاني ان المراد بقوله ما كان اي ما يجتمعت القسمه وملا يجتمعت فهو دليل لنا
على الشافعي حيث يقول لا تثبت الشفعة الا فيما يجتمعت القسمه وبظاهرها يستدل من اوجب
الشفعة في بعض المنقولات كالسفن ونحوها وهو قول اصحاب الظواهر ولكن قوله عليه
الصلاة والسلام الشفعة في كل ربيع ومحار يبين ان المراد بقوله ما كان العقار دون
المنقول ومذهبنا مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه فقد اثبت الشفعة للجار حين
قال لبي عندهم انتم شفعا وانا في اموال اليهود في حديث طويل واخذنا بالاثار المشهورة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الحديث متى صح عنه كان حجة على كل صاحب رأي

الله تعالى عنه ولا يعارض ما روينا من الآثار ما رواه في بيان ان للشريك شفعة به تقول
وتخصيص الشيء بالذات كونه لا يدل على ان الحكم فيما عداه بخلافه ثم المراد الشفعة بسبب الشركة
فيما لم يقسم والمراد بيان ان مع الشريك الذي لم يقاسم لا مزاحمة لاحد في الشفعة بل هو منكم
نقول واللفظ المذكور في حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرق دللنا لانه على نفى الشفعة بالامرين جميعا فذلك دليل على انه اذا وقعت الحدود
ولم تصرف الطرق بان كان الطريق واحدا ان تجب الشفعة وعندكم لا تجب ثم معني هذا اللفظ
فلا يشفعه بوقوع الحدود وصرف الطرق فكان الموضوع موضع احتمال لان في القصة معني
المبادله فربما يشك ان هل يتحقق بها الشفعة فبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا
لا يتحقق الشفعة بالقصة والمعني فيه ان ملكه متصل بالمبيع اتصالا يبيد وقرار فثبت له
حق الاخذ بالشفعة كالشريك وتحقق هذا الكلام ان استحقاق الشفعة بالمجاورة دون الشركة
فان الشركة تتحقق في المنقولات ولا تجب الشفعة الا في العقار فلا بد من معني يظهر به الفرق
بينها وليس ذلك الا ان الشركة في العقار تقضي الي المجاورة لانهما اذا اقتسما كانا جارين والشركة
في المنقولات لا تقضي الي المجاورة لانهما اذا اقتسما لا يبقى بينهما مجاورة في الملك فاذا كان باعتبار
الشركة التي تقضي الي المجاورة يستحق الشفعة فتحقق المجاورة اولى وهذا ان المقصود اولى
دفع ضرر التاذي بسوء المجاورة على الدوام ولهذا الجار السكنى كالمستجير والمستاجر لان جواره
ليس بمستدام ولهذا لا يثبت في المنقول وضرر التاذي بسوء المجاورة على الدوام باتصال احد
الملكين بالآخر على وجه لا يتأتى الفصل والناس يتفادون في المجاورة حتى يربح في جوار
بعض الناس حتى خلقه وعن حوار البعض لسوء خلقه فلما كان انه يتأذى بالجوار الحادوث
يثبت له حق بالشفعة لادفع ضرر مؤنة المقاسمة فان ذلك يحتاج اليها في المنقولات
ولا شفعة وفيما اذا باع احد الشركاء نصيبه يثبت وبالاخذ بزيادة مؤنة القصة على الباقي
واذا دفع عنهم ضرر سوء مجاورة الشريك ولهذا لو اقترا احد الشريكين بنصيبه لرجل لا يثبت
حق الشفعة ولو كان لدفع ضرر مؤنة القصة لوجب ولهذا لا يثبت للجار المقابل لان سوء
المجاورة لا يتحقق اذا لم يكن ملك احدهما متصلا بالآخر ولا شركة بينهما في حقوق الملك
عائنا اننا نقول حق الاخذ بالشفعة له ليرتق به من حيث توسع الملك والمرافق وهذا الجار
الملاصق يتحقق لامكان جعل احد الدارين من مرافق الدار الاخرى ولا يتحقق ذلك في المجاز
المقابل لعدم امكان جعل احدي الدارين من مرافق الاخرى للطريق النافذ بينهما حتى اذا
كانتا في سكة غير نافذة ثبتت الشفعة للملك لا مكان جعل بعضها من مرافق البعض
بان تجعل الدار كلها دارا واحدة لكن مع هذا الشريك مقدم عندنا لان سبب الاستحقاق
القرب والاتصال وذلك في حقه اولى لوجود الاتصال بكل جزء من المبيع خبر
من ملكه ثم بعد الشريك في الطريق لزيادة الاتصال في حقه على الجار وقوة السبب
توجب الترجيح ولان الشريك يدفع بالاخذ ضرر المجاورة ومؤنة القصة عن نفسه
وقد

وقد بينا ان الحاجة الي دفع ضرر مؤنة المقاسمة لا يكون علة الترجيح لان الترجيح ابدى بما يكون علة
الاستحقاق الا ترى ان الاخ لا يلام مع الاخ لا يلام اذا احتما يترجح الاخذ في الام في القصة
بسبب قرابة الام والعصوبة لا تتحقق بقرابة الام ثم الترجيح يقع بها ولهذا لو كان شريكين في الطريق
ولا حد لجوار استويا لان الجوار علة وما جعل علة لا يصلح مرجحا وفي المبسوط واذا كان
منزل لرجل في دار والى جنبه في تلك الدار منزل لرجل اخر وحايط المنزلين بين الرجلين فنفذ
وفي الدار منزل لسوي هذين المنزلين وللنازل كلها طريق في الدار الي باب الدار الاعظم والدار
في درب غير نافذ وفي الدرب دورا اخر غير هذه الدار فباع رب احد المنزلين منزله فالشريك
في الحايط احق بالشفعة في جميع المنزل لان شركته اعم فهو شريك في نفس المبيع لان حصته
البايع من الحايط دخل في البيع وعن زفر رحمه الله انه قال هو احق بالشفعة في الحايط
واما ما سوي ذلك من المنزل هو اهل الدار سواء وهكذا روي عن ابي يوسف لان
شركته في موضع معين وليس بشايع في جميع المبيع فانما يترجح هو بالشركة في ذلك الموضع
خاصة الا ترى انه لو جمع في المبيع بين نصيبه من دار ودار اخرى كان شريكه في تلك
احق بالشفعة في تلك الدار خاصة دون الاخرى وجه ظاهر الرواية ان الشركة في الحايط
اظهر من الشركة في الطريق واذا كان بالشركة في الطريق يتقدم الشريك على الجار قبل الشركة
في الحايط اولى وهذا لان الحايط من مرافق جميع الدار بخلاف الدارين المتفرقين فان سلم
هو الشفعة في الشرك فالشريك في الطريق الذي في الدار احق لشركة بينهما في معنى الدار لان
نصيب البايع من المعين صار متعينا ولا شركة لاهل الدرب في معنى الدار لا نصيب البايع
في المعين صار متعينا فان سلما فالشريك في الطريق في الدرب احق لوجود الشركة بينهما في طريق
طريق خاص في درب غير نافذ فان سلما فالجيران الملاصقين لهذا المنزل شركاء في شفعة
هذا المنزل والملاصق منهم لهذا المنزل والملاصق لا قصى الدار سواء لان ملك كل واحد
منهم متصل بالمبيع فحصة البايع من معنى الدار داخل في المبيع فتمام الاتصال في طريق واحد
يكفي للمجاورة ولهذا استوفى استحقاق الشفعة وفي شرح الكرخ رحمه الله وكذا لا يفسد
بين رجلين ولا حد هما عليه علوييته وبين اخر فباع الذي له نصيب في العلو والسفل نصيبه
من رجل فليس له في السفل الشفعة في السفل ولا منفعة في له في حق العلو وليس له في العلو
الشفعة في العلو ولا منفعة له في السفل لان صاحب السفل شريك فيه وجاز للعلو والشريك
في العلو شريك فيه جاز للسفل والشريك اولى من الجار قال بشر بن الوليد وعلي ابن الجعد
سمعا ابا يوسف قال في رجل له مسكن علوي في دار وطريقه فيها وبقية الدار لاخر فباعها
العلو منزله بطريقه فاراد صاحب بقية الدار ان ياخذ بالشفعة فله ذلك بحتمنا وليس له
من قبل ان صاحب العلو لا يعرف له حق في الارض ولكن تركت القياس واستحسننا الاخذ
بالشفعة لانه يسكن ورباع ويوهب ويورث وتورثه وليس لصاحب الاصل ان
يهدمه ولا يحوله عن حاله فهو حق لازم ثابت وليس كبناءه رجل في ارض غيره ثم باعه هذا

لا شفعة فيه وجه القياس ان العلوي ينقل ويجول ولا يبقى هناك غير محل البناء وجه الاستحسان
ان حق الوضع متعلق بالشفعة على التابيد فصاحب الشفعة ولو ان رجلا له محل في دار
وطرفه في دار اخرى الى جنبها فباع صاحب العلو علوه فاصحاب الدار التي فيها الطريق
اولي بالشفعة لانهم شركاء في الطريق وصاحب الدار التي فيها العلو جاري فيها الطريق
او في من الجار ولو ترك صاحب الطريق الشفعة وللعلو جاري ملاحق اخذها الشفعة مع
صاحب السفل لان كل واحد منهما جاري للعلو والتساوي في الجوار يوجب التساوي في الشفعة
ولو كان جارا لدار ليس بملاصق وبين العلوي وبين مسكنه طائفة من الدار فصاحب السفل
اولي لان الجوار هو الملاصق فمن لا ملاصقة له لا يتحقق الشفعة بالجوار ولو لم يبيع صاحب العلو
وباع صاحب السفل كان لصاحب العلو اخذ ذلك بالشفعة بالجوار لا بالشركة لانه لاحق له
الا المجاورة وحق الوضع ليس بشركة كدارين متجاورين لا حدهما فشب على ما يطول آخر
ان صاحب الخشب لا يتحقق الا بالجوار ولو بيعت الدار التي فيها الطريق اخذ صاحب العلو
بالشركة في الطريق لانه فيها معنى زايد على الجوار فكان او كى منها من الجار وفي المسقوت
ثلاثة في دار واحدة كل واحد على الآخر وكل واحد لا يتساوى ان كان طريق الكل في الدار فاني
اليوت يبيع كانت الشفعة للاخرين وان كان ابواب البيوت في السكة ان باع الاوسط كان
للاعلى والسفل الشفعة وان باع الاعلى فالاوسط اولى وان باع الاوسط فالاوسط اولى
لانه احرار الملاصق **باب من الشفعة او سلم بعض الشفعة بعضه او دخل الشفعة في بعض**
البيع كان مسلما اصل الباب ما ذكرنا ان ثبوت حق احد الشفعين في كل الدار يمنع ثبوت
حق الدار في كلها الا انه ينظر في البعض بحكم الاستيفاء وتليم البعض قبل الطلب بمعرفة تسليم
الاخرى حتى يسطر حقه اصلا وبعد الطلب لا يكون تسلما للكل حتى يبقى حقه فيما وراه لما ذكرنا
ان حق الشفعة لا يتجزئ ثبوتها واستيفاء فلا يتجزئ استيفاءها وما لا يتجزئ استيفاءها وما لا
يتجزئ فذكر بعضه كذا ذكره كما لو طلق نصف امرائه وروي عن ابي يوسف رحمه الله ان تليم
النصف لا يضر لانه لا حق له في اخذ النصف وانما يعتبر استيفاءه فيما له حق الاستيفاء فيه
ولان هذا منه اظهر الرغبة فيما يحتاج اليه من الدار وهو النصف وانما تقطع شفيعته
باعتضه عن الطلب لا باظهار الرغبة فيه قال شمس الامة السرخسي رحمه الله لكن هذه
الرواية فيما اذا كان طلب او لا ثم سلم النصف اما اذا قال كما سمع سالت نصف الشفعة فلا
شك ان يسطر شفيعته كما لو سكت عن الطلب وهذا لان التسليم قبل الطلب من باب الامتناع
عن ثبوت الحق وانما لا يتجزئ ثبوتها ومتى لم يثبت بعضه برضاها لم يثبت كله وبعد ما ثبت
الحق يكون التسليم نصرا في لا استيفاء ترك بعض حقه بعد الوجوب واستيفاء بعضه رآه
ما يتجزئ استيفاء لانه عبارة عن تلك الدار وتجزئ فكذلك ان سلم بعض الشفعة
بعض الشفعة بعض شفيعته وصح ذلك منه يقسم ذلك بين الذين لا يبيعها كان لم يكن يسلم
حق بل التسليم حتى الحق كان لهم من الاصل لانه لو سلم كل شفيعته يقسم الكل بين الباقيين فكذا
اذا

ثلاث

اذا سلم البعض اعتبارا للبعض بالكل وصار كما بر بعض الغرماء الميت عن كل الدين او عن بعضه
ان الملك اذا ثبت للمشتري بايجاب الشفعة او بشاركته اياه في الشفعة لا يشتد له حق الشفعة
اما اذا ثبت بايجابه لما ذكرنا في الابواب المتفرقة قبل البيوع واما اذا كان بشاركته فلا تمام البيع
به لانه لو لا قوله لا يثبت الملك للمشتري فبالاخذ بالشفعة يصير ساعيا في بعض ما تم به كما لو
ثبت الملك له بايجابه ولهذا قلنا ان الاب لو اشتري ابنه مع اخيه حتى عتق لا ضمان على الاب
للمشرك لان تمام البيع بالاخر فيصير راضيا بشفعة كذا في هذا اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
دار بيعت ولها ثلاث شققا حضرا حدهم واخذها بالشفعة ثم حضر احد الباقيين وصالح الذي
اخذ الدار على ان ياخذ ثلث الدار ويسلم للذي اخذ الكل ثلث الدار فهو جاز اراد به بعد طلب
المواثبة وطلب الا شهادة لانه بعد الطلب يحتاج الى استيفاء حقه ان لم يكن له منازع ياخذ
كله وانه كان له منازع مثله ياخذ نصفه فتم صالح على الثلث وترك المنازعة في الثلث
حيث سلم ثلث ما يقتضيه الجري عن موجب المنازعة في التسليم الكل وهو السدس ولو
الكل ما زلنا اذا سلم البعض وهذا لانه ترك بعض حقه واخذ البعض والبعض الذي اخذه
من الدار معلوم وثمرته معلوم فانه اخذ ثلث الدار شيئا وهو معلوم وكذا ثمنه المتروك ان يبيع
الدار شيئا كان جازا بخلاف ما اذا صالح على بيت معين من الدار لان البيت وان كان معلوما لكن
حصته من الثمن مجهولة فان قدم الشفعين الثالث وطلب الشفعة قسمت الدار على ثمانية عشر
سهما اربعة اسهم للشفعين المصالح الذي اخذ الثلث وكل واحد من الاخرين سبعة اسهم لانا
نحتاج الى حساب له ثلث وثلثان وثلثه نصف وثلثه ثلث لانا المصالح يسلم الشفعة في ثلث
الدار ولم يسلمها في ثلثها لمانته فكان ثلث الدار بين الشفعين الاول والثالث نصفين وثلثي
الدار بينهم اثنان فان قبل المصالح انما يسلم شفيعته في الدار للشفعين الاول فلما اقسام الثلث
الذي جري فيه التسليم بين الاول والثالث نصفين قيل له تسليم ثلث الدار جاز لانه اسقط حقه
واشترط التسليم لبعض الشفعاء دون البعض لانه لو صح صح بطريق التملك وقد ذكرنا ان
حق الشفعة لا يحتل التملك ويحتل الا بطلان دفع التسليم من غير تخصيص فصار كان الباقي
جميع الدار ولها شفعيا فثبت اننا نحتاج الى حساب يخرج منه ما ذكرنا من السهام واقله
ثمانية عشر ووجه ذلك ان الشفعين المصالح اسقط حقه في ثلث الدار لانه متى اخذ الثلث يسلم
الثلث الاول من غير تسليمه فلا يعمل تسليمه في ثلث الدار ويلقوا وانما يعمل في الثلث واذا سقطت
شفيعته في ثلث الدار كان ذلك الثلث بين الاخرين نصفين لا ستوا بينهما فيه والثلثان
بينهم اثنان لانه لم يوجد من احد هم تسليم شيء منه فيكون الثلثان بينهم اثنان والثلث
بين الاول والثالث نصفين على ما ذكرنا او نقول المصالح يسلم شفيعته في ثلث الدار
وذلك ستة لانه لو اخذ نصف الدار من الشفعين الاول لم يكن مسلما من شفيعته شيئا
بدليل انه لو باع الثلث كانت الدار مقسومة بينهم اثنان لا ستوا حقوقهم في الدار ولو صار
الثاني مسلما شيئا من شفيعته قسمت الدار بينهم اثنان لانه حقه يكون في النصف لان

للاول اخذ النصف وحق الاول والثالث كل واحد منهما في الكل فيجعل النصف بينهما والكل بينهما
فتقسم الدار بينهما اقساماً فلما قسمت الثلثا علم ان الثاني لو اخذ النصف لم يكن مسلماً شيئاً من شفعته
وهذا لما ذكرنا ان حق كل واحد منهم في كل الدار انما القيمة لشفعها محل وقد ذكرنا ان حضور الثاني
والثالث بعد اخذ الاول بمنزلة حضورهم معا فكانت القيمة بينهما الثلثا لهذا فعلم انه لو اخذ
النصف الذي في يده حقيقة واعتباراً والنصف الذي في يده صاحبه اعتباراً لان ذلك النصف
انما استفاد صاحبه من جهته فكان سائماً اعتباراً فكذلك اذا اخذ الثلث سلم له هذا الثلث
حقيقة واعتباراً له مثل ذلك ما في يده صاحبه اعتباراً فصارت ثلثي الدار فثبت ان التسليم من المصالح
جرت في ثلث الدار وهو ستة فكان بين الاول والثالث نصفين لكل واحد منهما ثلثا وثلثي
الدار وهو اثنا عشر بينهم الثلثا لكل واحد منهم اربعة فصارت للثاني اربعة من ثمانية فما اضاف
الاول والثالث من ثلث الدار وذلك ستة يضم الى ما صاحبها من ثلثي الدار وذلك ثمانية فصارت
اربعة عشر فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما اربعة او نقول حق الاول في كل الدار وكذا حق
الثالث لانها لو تملكت شيئاً وحق المصالح في ثلثي الدار لانه لم يتنازع صاحبه في الثلث حيث
ترك عليه نصف ما تقتضيه المنازعة في ذلك فصارت الثلث بينهما نصفين والثلثان بينهما
الثلثا او نقول الشفع الاول اخذ ثلث ما في يد المسلم لان حقه في ثلث كل الدار فيكون
حقه في ثلث ما في يده ايضا وانكسر الثلث بالثلث فصارت الدار على تسعة في يد المصالح ثلث
ياخذ الاخر ثلث ذلك وهو سهم من تسعة ويضرب الى ما في يده صاحب الثلثين ويتقسمان
نصفين لا استواء حقهما فيكون لكل واحد منهما ثلثا ونصف صفعنا ليزول الكسر فيكون اربعة
عشر والدار ثمانية عشر ولان الثاني لما صالح الاول على الثلث كان ذلك طلباً منه للثلثين وتليماً
لثلث لان الشفعة له ولصاحبه وحقه النصف وثلث الجميع من النصف ثلثاه فيكون طلب الثلث
بمنزلة طلب الثلثين ويكون تليماً لثلث الشفعة فالثلث الذي سلم الشفعة فيه صار للاخرين
لا منازعة والثلثان بينهما لما مروا ان كان للدار شفيع رابع جاء وطلب الشفعة وقد اخذوا
الدار على ما وصفت لك فثبت ايضا على ثمانية عشر المصالح سدس الدار وهو ثلاثة ويقيم
الباقى على ثلاثة لكل واحد منهما خمسة اما قيمة الدار على ثمانية عشر لان يحتاج الى حساب
له تسعة ثلث وثلثان وثلثه ثلث وثلثيه ربع لان المصالح صار مسلماً شفعته في ثلث
الدار لما ذكرنا فكان الثلث بين الشفعاء الثلاثة الثلثا والثلثان اللذان لم يحزبهما المسلم
بينهم ارباعاً واقل ذلك ثمانية عشر ثلث الدار وهو ستة بين الشفعاء الثلاثة غير
المصالح الثلثا لكل واحد منهم سهماً وثلثا ذلك وهو اثنا عشر بينهم ارباعاً فيصير المصالح
من ذلك ثلاثة اسهم وهو سدس جميع الدار التي هي ثمانية عشر وبقي لكل واحد منهم
خمس وان شئت قلت باخذ الرابع من المسلم ربع ما في يده لان حقه في ربع كل الدار فكان
حقه في ربع ما في يده اربعة فباخذ منه سهماً ويضرب الى ما في يده الباقي وفي
يدها اربعة عشر فيكون خمسة عشر بينهم بالسوية فان كان الرابع حينئذ قد لم يلقى الشفع

المصالح

المصالح وفي يده اربعة له ان ياخذ منه نصف ما في يده لاني الرابع وجد في يد المصالح اربعة سهم
من ثمانية عشر سهماً من الدار لما قلنا فيقول الرابع حقى وحقك فيما في يدك على السواء لاني الرابع
الذي في يدك انما اخذتها من ثلثي الدار الذي لم يحزب فيه تسليم من احد وحقك فيما في يدك مستو
فباخذ منه نصف ما في يده وذهب سهماً اقصى ما في الباب ان حق الرابع اكثر مما ان تلك
في الثلث الذي في يد الاخرين فان لقياً بعد ذلك اخذ الاخرين وفي يده سبعة واراد التسعة
يضم ما في ايديهما الى ما في يده فيكون جميع ذلك احد عشر فيقسم بينهم بالمصالح سهماً
وثلثا سهم وما بقي بين الاخرين نصفان لكل واحد منهم اربعة اسهم وسدس سهم لان
ثلاثة من احد عشر لا حق للمصالح فيه لان صاحب السبعة اخذها من الثلث الذي لا حق
للمصالح فيه على ما مر فكان الماخوذ من ثلثي الدار اربعة التي في يد المصالح والاربعة
التي في يد الاخر وهو اما الاول او الثالث فكان ثمانية وخمسة فيكون المصالح
ثلث ذلك وهو سهماً وثلثا سهم والباقي يضم الى ثلث الثلث الذي لا حق للمصالح فيه فيكون
ثمانية وثلث سهمان نصفان لا استواء بينهما ولان حق المصالح في ثمانية من هذه الجملة
لانه لما كان طالباً من هذه الجملة اربعة اسهم مزاحمة في ثمانية ولا يكون مزاحماً فما وراء
ذلك فسلم للباقي ثلثه وما بقي وهو ثمانية يكون بينهم الثلثا ولان الثلثة من كسبه
الذي التي في يد الذي لم يسلم لا يدعيه المسلم انما يدعي اربعة منها فضم ما بقي الى ما في
يده وهو اربعة فيكون ثمانية ويقسم بينهم الثلثا وتضربها ان تضرب احد عشر في ستة
فيكون ستة وستين والسالم من سائر المصالح ثلثه فيصير ثمانية عشر لكل واحد تسعة
والمتنازع بينهم ثمانية فصارت ثمانية واربعين لكل واحد منهم ستة عشر فكان المصالح
سبعة عشر ولكل واحد خمسة وعشرون ثم اذا حضر الرابع يقسم جميع الدار بينهم على ثمانية
عشر سهماً لما قلنا واذا كانت الدار لها ثلاثة شفعاء اشترى بها الثلثان منهم صفقة على
ان لا أحدهما السدس وللآخر خمسة الاسداس فهو بايز ولا شفعة لاحدهما قبل صاحبه اما
الجواز فلان الاجنبيين لو اشترى هذه الدار على ان لا أحدهما سدسها وللآخر خمسة
اسداسها حاز فلذا اذا اشترى الشفعان وما ليس لاحدهما على صاحبه شفعية
اما صاحب السدس لا شفعية له فيما اشتراه صاحبه فلا نه ضمن لصاحبه سلامة سائر
له من خمسة اسداس الدار وانما يسلم اذا صار مسلماً شفعته اما اذا اخذ بعض ما شرط
له لم يسلم جميع ما شرط واما صاحب خمسة الاسداس فصار مسلماً شفعته في السدس
لان شراءه مع صاحبه تسليم لصاحبه ما صار له لانه رضي ان يكون حكم العقد واقعاً
لشريكه في خمسة اسداس الدار فيكون مسلماً له ضرورة الا ترى انه لو رضي نصيباً كان
الامر كما قلنا فلذا اذا رضي به دالة بحكم المساعدة في الشري ولان قصده من كسبه
نفاد عقده ولا تنفيذ عقده بل انفاذ عقد صاحبه لان البايع متى خاطب اثنى في
شري عين لا يصح الشري بل انقبولها فاشبهه كل واحد منهما البايع في حق صاحبه

على معنى انه لا يعمل قبوله بل بقبول صاحبه كما لا يعمل قبول المشتري بل بايجاب البائع فان
قبل قبول صاحبه شرط لتملكه فصار في معنى التملك فكان شبهة بالمشتري اكثر ولو لم يكن
حقيقة بان كان وكيله بالشراء لا يتصل شفعته فاذا اصدارا لمشتري يجب ان لا يتصل ايضا قبل له
ليس كذلك لان الوكيل بالشراء عاقد لنفسه في حقوق العقد فجاز ان لا ينافي طلب الشفعة لان
حق الشفعة من حقوق العقد فاما هنا كل واحد منهما يحصل شرط قبول صاحبه له من
كل وجه في حق الحكم والحقوق جميعا فصار مسلما بينهما بالبائع او الوكيل بالبيع من حيث
انه يحصل شرط قبول المشتري في حق المشتري في حق الحكم والحقوق ولانه لما تعارضت الشهادة
وجب ان لا يثبت حق الشفعة لكونه ثابتا على خلاف القياس ودفعنا للضرر وابقا على ما كان
من القدم فان حضر الثالث وطلب الشفعة قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر سهما لمشتري كسبا
سهما والباقى بين الاخرين نصفان لكل واحد منهما ثمانية لان تحتاج الى حساب له ثلث وثلثان
وثلثة ثلث وثلثية نصفان شترى السدس صار سلا الشفعة في ثلث الدار لانه اخذ ثلثي
سدس الدار فيسلم لصاحبه شمله فلم يعمل تسليمه فيما بقي وهو ثلثا الدار ولانه لو شرط له نصف
الدار لم يكن مسلما شئامن شفعته لصاحبه لما قلنا من كل فاذا شرط لنفسه سدس جميع الدار
لم يكن مسلما لم يكن مسلما شفعته في قدر ما خرد وفي شمله فاذا لم يجز التسليم في ثلث الدار كان
الثلث بينهم اثلاثا لا استوا حقهم في الثلث لانه لم يوجد من احدهم فيه تسليم وثلثا الدار الذي جاز
فيه التسليم بين الشفعين الاخرين نصفان دفع ما ادعيتا انا تحتاج الى حساب له ثلث وثلثية
ثلث وثلثية نصف واكل ذلك شعة لمشتري السدس سهم وهو ثلث الثلث وكل واحد منهما
كذلك من الثلث بقي الثلثان وذلك ستة بينهما نصفان لكل واحد منهما ثلاثة فصار لمشتري كسبا
سهم من تسعة ولكل واحد منهما اربعة ولان صاحب السدس اطلع حقه في ثلثي نصف الدار
وقرر في الثلث لان حقه مع صاحب النصف فالسدس من النصف ثلاثة فيكون طلب الثلث
السدس طلبا للثلث وسلما للثلثين فاذا حضر الثالث فالثلث بينهم والثلثان بين الاخرين
ومحمد رحمه الله تعالى خرج المسئلة من ثمانية عشر وانها تخرج من تسعة لما ذكرنا وانما فعل ذلك
لوجهين احدهما انه اراد ان يفرغ عليها مسئلة تحتاج الى حساب لما اصاب صاحب السدس
نصفه واقل ذلك ثمانية عشر والثاني لتعدد الفريضة في المسائل كلها ومحمد رحمه الله كثر
ما يفعل هذا في كتبه في مسائل الحساب يذكر مسئلة ويذكر لها فريضة لا يخرجها منها ويذكر
بعدها مسئلة اخرى ويخرج على تلك الفريضة وان كانت المسئلة الثانية تخرج من فريضة
اقل من الفريضة الاولى لتعدد الفريضة في المسئلة وكراهية التفرق فان لم يليق الثالث
الا الذي اشترى السدس ياخذ منه بمحض ما في يده لا استواهما فيما يده ثم يرمعها على الاخر
ويقسم جميع الدار على ثمانية عشر على ما ذكر فقيم في الاثني عشر ثمانية عشر حتى لا تكسر
التسعة ورجع
على ان ياخذ من نصف الدار ويسلم له النصف وقد طلب ولد طلب الشفعة قبل ذلك

جاز لما قلنا ان هذا من باب استيفاءه فان حضر الشفع الاخر وطلب الشفعة فله ان ياخذ جميع
ما في يد المشتري وهو نصف الدار وياخذ نصف ما بقي في يد الشفع الاخر وهو ربع الدار فله
له ثلاثة ارباع الدار والمصالح الربع لان الشفع الاول لما اخذ نصف الدار وقد كان له ان
ياخذ جميعها علم انه سلم شفعته في النصف فكان للثاني ان ياخذ النصف الذي جاز فيه التسليم
بقي في يد الشفع الاول النصف الذي لم يجز فيه التسليم واستويا في ذلك فيكون بينهما وهذا
لان حقه في كل الدار ولا مزاحم له في النصف الذي بقي في يد المشتري فلم يكن طلب النصف
طلبا لكل لانه لم يحضر الا شفع واحد فكان طلب الشفعة لنفسه خاصة ولو طلب جميع
الدار يقضى له بالكل فيما لم يطلب شفعته في ذلك النصف فسلم للثاني اما فيما تقدم طلب
الشفعة لنفسه ولم يفرم لانه شريكه كان حاضرا فاذا طلب لنفسه النصف كان بمثابة طلب الكل
لانه لو طلب الكل لكان لا يقضى له الا بالنصف وهذا اذا لقي الثاني المشتري والشفيع الاول
جميعا اما اذا لقي الشفع الاول ياخذ منه نصف ما في يده وذلك ربع الدار لان حقه في
ذلك النصف مثل حق الاخر واذا لقي المشتري بعد ذلك ياخذ منه جميع ما في يده وكذلك
ان لقي المشتري اولا ثم لقي الشفع الاول لما ذكرنا رجل اشترى دارا وهو شفعها ولم يشفعها
سواة فلقية احدهم وصاحبه على ان يسلم للمشتري ثلث الدار على ان يكون هو وصاحبه في ثلثي
الدار على السواة فبرزوا هذه المسئلة اول الباب سوا لانه المصالح سلم للثالث
على ما ذكرنا فيكون الثلث بين الشفعين سوا المصالح والثلثان بينهم مع المصالح فتكون
المسئلة بينهم على ثمانية عشر لانه هنا سلم الثلث نصا وفيما تقدم دلالة والحكم لا يختلف
وفي شرح الرضى رحمه الله قال ابن الجعد وسيفت ابا يوسف قال في رجل اشترى دارا
ولها شفع فقال الشفع اخذ نصفها بالشفعة فقال له المشتري هذا منك تسليم
قال ابو يوسف رحمه الله ليس هذا تسليم وقال محمد رحمه الله في مثل هذا هو تسليم قال
ابن سامة رحمه الله في نوادره ان يكون الشفع طلب من المشتري الدار كلها بالشفعة
فلم يسلم المشتري له فقال اعطني نصفها على ان اسلم لك النصف او اعطني نصفها واسلم
لك النصف فان هذا لا يكون تسلما وان كان الشفع قاله مبتدئا لا في يوسف رحمه الله
انه سلم الشفعة في النصف بعوض يجوز ان يستحقه بالشفعة فاذا لم يسلم له لا يصح اسقاطا
كن طلق امراته على الف درهم فلم يسلم له لم يقع الطلاق بخلاف ما اذا سلم على طلق لانه
اسقط حقه على عوض لا يجوز ان يستحقه بالاسقاط فصار ركبا لمسلم اذا طلق امراته
على خم فقبلت ان الخمر يطل ولا يطل الطلاق لمحمد رحمه الله تعالى ان الشفع لما اسقط
حقه في النصف فكان ترك المطالبة شفعة فمقت الشفعة فيه كما لو ترك المطالبة
بالجميع واذا اسقط في النصف سقط في الباقي لانه الشفع لا يملك شفعة المصنف
على المشتري وليس كذلك اذا شهد استدان ثم قال ذلك لانه ترك المطالبة بالنصف وذلك
لا يسقط شفعة كما لو ترك المطالبة بالكل بعد الاستدانة في الميسر واداسلم الشفع

الشفعة على ان يعطى نصف الدار بنصف الثمن فهو جائز على ما اشترط لانه اسقط بعض حقه
واستوفى البقي وذاك صحيح عند تراخيها اعتبارا للمعنى بالكل فان قيل هلاكه تسليم البض
تليما للكل لان تسليم الشفعة لا يجزئ كما لو قال سلمت كذا نصف هذه الدار ونصف الشفعة
قلنا انه لم يسلم البض على الاطلاق حتى يقال ان تسليم الشفعة لا يجزئ فتسليم بعضه تسليم
كله ولكن تسليم البعض لا يشترط ان يسلم له الباقي فاذا سلم ولا رد الى اصله بخلاف ما اذا اشترط
بيننا او حجر شيئا غير منسب لانه لا يدري ما ثمن البيت من ثمن الدار وياخذ الدار كلها او يد
لانه بما يصنع غير مسلم شفخته بل مظهر رغبته فيما يحتاج اليه ليكون على شفخته فيها
واذا سلم الشفعة في منزله وهو شرك في الطريق على ان ياخذ نصف المنزل بنصف الثمن
فهو جائز لما قلنا وللجار ان ياخذ النصف الاخر بالشفعة لان الشريك لو اخذ كله لم يكن
للجار فيه شفعة ولو لم ياخذ اصلا كان للجار ان ياخذ الكل فاذا اخذ النصف كان للجار ان
ياخذ النصف اعتبارا للبعض بالكل وهذا لان حصة الجار كانت في جميع المنزل لما ان الشريك
في الطريق كان مقدما عليه فبما اسقط الشريك حقه زال المانع فللجار ان ياخذ كما لو سلم
كله **باب حجب الشفعة ايضا** اصل الباب ان من تولى البيع لانسات
تبطل شفخته ومن تولى الشراء لا يبطل اعتبارا للمعنى الوكيل بنصف الموكل والمعنى فيه
ان البائع لا يفر في حكم العقد كما لبائع نفسه ولا شفعة للبائع لانه يصير ساويا
في بعض ما تم به والظاهر ان العاقل لا يتقبل بهذا انصار فله السابق دلاله التسليم
ولان البيع يوجب التسليم والاخذ بالشفعة يمنع التسليم بعد ما التزم ذلك بال عقد كونه
حق الشفع معهما وكذا لا شفعة لمن بيع له لان تمام البيع به فانه لو لا توكيله ما جاز
البيع ولان توكيله كبله بالبيع رغبة منه عن البيع والاخذ رغبة فيه وبينهما منافاة اما
الوكيل بالشراء في حق الحقوق لا المشتري لنفسه وشراؤه لنفسه لا يبطل شفخته كما قلنا
في اجتماع الشفعة والشراء اظهار الرغبة في المشترا والاخذ بالشفعة كذلك فلا يكون
اقدامه على الشراء ابطالا لشفخته ولان الاخذ بالشفعة تقرير للمشتري والتمسك من القرض
كما هو موجب المشتري ولان البائع يلتزم المهر بالبيع فلا اخذ الشفعة كان مبطلا ما التزم
من المهر والمشتري يلتزم الثمن بالشراء والاخذ بالشفعة يقر ما التزم بالشراء اذا ثبت
هذا فنقول كما يبطل حق الشفعة بكونه بايعا من كل وجه يبطل بكونه بايعا من وجه لانه
وقع الشك في ثبوت حق الشفعة فلا يثبت وهذا لان هذا المعروف بخلاف القياس مع ثبات
المنا في وما هذا حال الحق الثابت من وجه بالثابت من كل وجه احتياطا في جهة القياس
والتمويل بخلاف البيع والشراء فان الشفع اذا وكل المشتري بالاخذ بالشفعة لم يكن وكبلا
فيه لانه الاخذ بالشفعة في معنى الشراء والانشاء لا يكون وكبلا عن غيره في الشراء من نفسه
لتضاد الاحكام ولو وكل البائع بالاخذ جاز في القياس لان التسليم الى المشتري خرج من
هذه الحصره والتحق بالاجانب وفي الاستحسان لا يجوز لان البائع لا ياخذ بالشفعة

لنفسه ومن لا يملك شئ لنفسه لا يملك ذلك لغيره وهذا لانه توكل في بعض ما تقدم به وهو
البيع وحرف **الحرف** ما ذكرنا في البيوع ان كل شرط يلازم العقد لا يفد العقد لانه يوك
موجب العقد وكل شرط لا يلازم العقد يفسد اما بالتميز او لانه في معنى الربا اذا عرفنا هذا
قال محمد رحمه الله **الحرف** اشترى دارا بالف درهم على ان يضمن فلان وهو شفيعها
التمن على المشتري بالبيع والكفيل حاضر وقيل جاز البيع استحسانا ولا شفعة للشفيع اما
البيع بهذا الشرط ان كان الكفيل غائبا فابيع فاسد سمي الكفيل او لم يسمه ولان جواز هذا العقد
معلق بقبوله الكفيل الكفالة فتم شرط قبوله اذا كان غائبا عن المجلس لم يجز وان قبله بعد
المجلس كالمشتري وان كان الكفيل حاضرا وحضر وقيل قبل ان يفترقا جاز البيع استحسانا والتمن
ان لا يجوز وهو قول زفر لان الكفالة عقد اخر ليس من حقوق العقد في شئ واشترط
عقد اخر في البيع مفسد للعقد اذا كان فيه منفعة لاحد المتعاقدين كما لو اشترى على ان
يحميل البائع بالتمن غريمه على المشتري ولم هذا لو كان غريبا لا يبيع وجه الاستحسان ان قوله
المقصود بالكفالة التوثيق بالتمن فاشترطه في معنى اشراط زيادة وصف الجودة في الثمن
ولو اشترط في البيع ثمنا جيدا كان البيع جائزا بخلاف اشراط احالة البائع غريمه على
المشتري لانه لا يوكد موجب العقد حتى لو كان يشترط ان يحميل المشتري البائع بالتمن
يجوز لانه يوكد موجب العقد ووصول الثمن اليه والحوالة لا تنافي وجوب الثمن وجوده
في ذمة المشتري فان الحوالة تحويل ولا يكون ذلك الا بعد تحصيل الثمن ووجوده في ذمة المشتري
بخلاف ما لو شرط وجوب الثمن ابتداء على غير المشتري فان ذلك ينافي موجب العقد فكانت
مفسدا وهذا لان تمام هذا العقد بقبول الكفيل فان بقبوله ينسفي معنى القرض واذا وجد
ذلك في المجلس كان هذا بمثابة انتفاء القرض عند العقد لما ذكرنا غير من ان ساءل المجلس
بمنزلة ساعة واحدة وما بطلان الشفعة فلانه بايع من وجه لانه البائع انما يضمنه وقوله
لانه لو لم يضمن لا يجوز وكذا سلامة المبيع للمشتري يتعلق بادائه الثمن عنه فكان ثبوت
الملك وسلامته للمشتري متعلقا بقبوله وقوله فكان بايعا من وجه وهذا لانه صار كالمبيع
من وجه والمشتري من وجه اما كما لبائع لما ذكرنا ان البيع تم به وكذلك ان يطالب المشتري
بادائه الثمن حتى يخلص من الكفالة منى كانت الكفالة بامره كما للبائع مطالبة المشتري بالتمن
واما مشتري وجه لانه الشراء يسم به والبائع يطالب بالتمن كما يطالب المشتري بوقوع البيع
في ثبوت حق الشفعة وقد ذكرنا ان حق الشفعة منى دارين ان يثبت وبين ان لا يثبت
لا يثبت فان قيل هو اشبه بالمشتري لانه يلتزم الثمن وتقرر قبوله فنقول المشتري لكونه
الضمان شرط في شراؤه ولان البيع من كل وجه انما يبطل الشفعة كذا يوردي الى التضاد
لان البيع عليك والشفعة عليك وهذا لا يوردي الى التضاد لانه عليك المبيع ما كان
من جهة الشفع قيل له ان كان له شبهة بالمشتري لكنه في المعنى سببه بالبائع لان البائع
انما يجب له الشفعة لانه يوردي الى التضاد لما قلنا وهذا كذلك ولانه ان لم يوردي الى التضاد

في التملك والتملك ادي الى التضاد في ضمان المبيع وفي البايع لو وجب لا نقض ما قصده بالبيع وهو
الازالة عن ملكه عنه ولا يتقيد ان يبيع في نقض ما تم من جهته فكان بيعه دالة التليم وهذا
المعنى بعينه موجود هنا لانه لو اخذ بالشفعة كما يرى عن التمن لانه يرى المشتري يحكم
انفساخ البيع قبل القبض وبرائه بوجوب براءة الغبل وهو بالكفالة التزم التمن للبايع فكل
من اخذ نقض ما قصده بالكفالة فكان في ضمانه دالة التليم وكذا لو لم يكفل الشفع بالتمن
لكل كفل بالدرك للمشتري عن البايع حاز الشري مستحقا وهو على القياس والاستحقاق الذي
ذكرنا في الكفالة بالتمن ولا شفعة له لانه بايع من وجه لانه البيع تم به ولهذا لم يحق البيع
كان للمشتري ان يرجع عليه بالتمن كما كان له ان يرجع على البايع لانه لو اخذ بالشفعة لبطل
ضمان الدرك فيكون ساعيا في نقض ما تم به وكذلك لو ان البايع بايع الدار بالف وشرط
الخيار للشفيع ثلاثة ايام حاز البيع استحقاقا وهو مذهب علماءنا الثلاثة رحمهم الله وقال زفر
رحمه الله تعالى لا يجوز اشتراط الخيار لغير العاقد لانه حكم من علم احكام العقد فلا يثبت لغير
العاقد كما اذا شرط الملك لغيره او التمن او التليم على غيره ولان هذا المطلق انفساخ البيع وانما
يفعل الغير فالباع لا يحتفل ذلك واعتبار خيار الشرط بخيار البيع الغيب والروية فان ذلك
لا يثبت لغير العاقد كذا في هذا وكل شرط يخالف مقتضى العقد فهو مفسد للعقد ولنا ان
اشتراط الخيار لغير العاقد اشتراط للعاقد لانه وجه لاثبات الخيار لغير العاقد بطريق
الاصالة وتمكن اثباته بطريق التباين عن العاقد ولهذا ثبتنا الخيار للعاقد بهذا الشرط
فيجعل كانه شرط الخيار لنفسه ثم يجعل الغير تابعا في نفسه في المصرف بقدر الامكان كما ان زفر
رحمه الله لا يقول بانما قصدا كما في قوله اتمت عندك عني الف درهم وغير ذلك وهذا كان
الشرط الخيار للحاجة الى دفع الدين وقد يشتري الانسان شي وهو غير مهتد فيحتاج الى
شرط الخيار لمن يكون مهتد يافيه حتى ينظر اليه فلما جئة الى ذلك جعلناه كاشتراط الخيار
لنفسه واما بطلان الشفعة فلا لانه بايع من وجه لانه هو الذي اوجب البيع باعتباره اثبات
الحكم ان لم يوجب باعتباره اصل العقد فكان تمام البيع ولزمه به الاتري انه لو قصد الازالة
الى ملكه المشتري فلا يستقيم اخذ الشفعة لانه بين كونه مريلا اليه وبين كونه مملكه منافا
وان لم يضمن البيع وبطله فلا شفعة له ايضا لانه لم يزل ملك البايع والخيلة ان يسلت حتى
يفضي الثالث ثم بطل الشفعة لانه لم يوجد منه صنع منه ولا سطر شفقة بترك الطلب
العلم بالبيع لانه لا يملك بالخذ ما دام البايع بالخيار وان لم يطلب لانه لم يرف في الطلب فان
فلا يكون الا عرض وروني عن ابي يوسف انها تطل لما ذكره هذا اذا شرط البايع الخيار للشفيع
ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فامضى البيع لم تطل شفقة بغيره اذا طلب الشفعة
قبل الاجازة لانه بمنزلة المشتري من وجه لانه وبكل عن المشتري في الاجازة على ما مر والشرط
من كل وجه له الشفعة فكذا المشتري من وجه فان قيل المشتري من كل وجه انما كان له الشفعة لان
اجبا بالشفعة له لا يودي الى التضاد فان المشتري بملك البيع والاخذ بالشفعة فكل ايضا

فكان من جنسه فلم يكن فيه تضادا اما هنا لو جبت الشفعة لهذا المشتري من وجه بعد الاجازة يودي
الى التضاد لانه بالاجازة اوجب الملك للمشتري ومتى اخذها بالشفعة لا يبقى الملك للمشتري فكذا
كالمعنى في نقض ما اوجبه للمشتري فيؤدي الى التضاد ولانه بمنزلة البايع حيث لزم المشتري
باجازته قبل له هذا هكذا ان لو وجبت الشفعة له باجازته والشفعة لم تجب له باجازته بل كانت
واجبة قبل الاجازة بسبب المتعاقدين فان من اشتري دارا هي انه بالخيار وجبت الشفعة سواء
اجاز المشتري البيع او فسخ لان خيار المشتري لا يمنع زوال البيع عن ملك البايع وحق الشفعة
يتعلق به ومتى وجبت الشفعة قبل الاجازة فلو اخذها بعد الاجازة لا يكون ساعيا في نقض
ما اوجبه للمشتري فان اصل العقد ما وجب باجازته ولهذا لو سلكت عن الطلب بعد العلم بالبيع
قبل الاجازة سطر شفقة كما في البيع البات بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع والى هذا المعنى اشار
في الاصل فانه قال في الاول لم يتم البيع ولم تجب الشفعة لم يفعل الشفع فصار الشفع كانه
هو البايع وفي الوحة الثاني وجب البيع وثبتت الشفعة قبل ان يفعل المشتري شيئا وامضاؤه
بعد ذلك لا بنا فيه ولا بنا فضة فيكون على شفقة الوكيل بالبيع اذا كان شفيع الدار فباعها
فلا شفعة له لانه بايع من كل وجه ولهذا ترجع الحقوق اليه والوكيل بالشرى اذا كان شفيع الدار
فاستراها فله الشفعة والفرق ما ذكرنا في المبسوط اذا كان المشتري بشرط الخيار لنفسه فلا باع
في الشرى للشفيع الشفعة اما عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله فلا لانه ملك الدار لانه خيار الشرط
دخول البيع في ملكه عند خيار الشرط بخيار الغيب والروية فلا يمنع وجوب الشفعة وعند
ابي حنيفة رحمه الله المشتري ان لم يملك الدار لكنها خرجت من ملك البايع وانقطع حقه عنها لكون
البيع باثباتي جانبه وجوب الشفعة يعتمد على انقطاع حق البايع لاثبات الملك للمشتري حتى
اذا اقر بالبيع وانكر المشتري للشفيع فيها الشفعة فلا للمشتري حقا بالبيع بالتمن فبها
فما اعتبره يتحقق الضرر المحو للشفيع الى الدفع عن نفسه ولهذا قلنا لو اشتري المرتد
دارا للشفيع الشفعة اسلم او قتل على الردة اما عند ما قلنا في حنيفة
رحمه الله تعالى لتمام البيع من جانب البايع وصحة المشتري احق بها لو اسلم فله الشفعة
الشفعة ولو اخذ الشفع من يد البايع والخيار للمشتري فقد وجب البيع معناه وجب
للشفيع البيع وليس له من الخيار ما كان للمشتري لان خيار الشرط كالمسح لا يثبت للمشتري شرطه
ولو كان الخيار للبايع فلا شفعة فيها حتى يوجب البيع لانه خياره يمنع خروج البيع عن
ملكه ويقا حق البايع يمنع ثبوت حق الشفعة كما في البيع الفاسد بعدما قصده المشتري
فبما ملكه اولي ولهذا لو باع المرتد دارا فقتل او مات او لحق بدار الحرب بطل البيع ولا شفعة
فيه عند ابي حنيفة رحمه الله لان توقف العقد عند حق المرتد فاذا كان بايعا كان في معنى
البيع بشرط الخيار للبايع وان كان مشتريا كان في معنى الخيار للمشتري وان اسلم قبل الذي
فله الشفعة وان بيعت دارا في جنبها فللبايع فيها الشفعة دون المشتري لان الملك
في الدار البيعة عند هذا البيع للبايع وله تقرير ملكه وابطاله وضرر سوا الاجازة عليه

اليه واذا اخذها بالشفعة فهذا نقض طنه للبيع لانه قدر ملكه وجازة عن اخذ البعثة بالشفعة باعتبار
واقف البائع على ما تقر ملكه في ملكه الخيار يكون نقضا للبيع وهذا لا يخلو نقضا لكان اذا جاز
البيع فيها ملكها المشتري من وقت العقد حتى يستحق بزاوية المتصل والمفصله فتبين انه اخذها
من غير حق له وعلى هذا الوفاق الشفيع ذاره على انه بالخيار بعد علمه بشري المشتري فهو على مقتضى
ما لم يوجب البيع لانه ملكه لم يزل عما يشفع به فانه طلب في ملكه الخيار الشفيع كان ذلك نقضا
منه للبيع لان طلب الشفيع دليل اختياره ثقة البيع على ملكه وذلك مستقط خياره ولو كان
الخيار للمشتري فيستدرك بغير هذه الدار كان له الشفيع لانه صار اخذها مع خياره وذلك
يكفي لثبوت حق الشفيع كما دون والمكان اذا ثبتت دار بجنب داره وكان الباقي رحمه الله
يدعي بهذا الفصل المناقضة على ابي حنيفة رحمه الله فنقول اذا كان من اصله انه لا يملك البيع
في ملكه الخيار واستحقاق الشفيع باعتبار الملك ولهذا لا يستحق المستاجر والمستعير وبارضا
الوقف فكيف يثبت للمشتري الشفيع في هذه الدار لكن عذر ما بيننا انه يتعلق بزوال
ملك البائع فاذا اخذها بالشفيع كان ذلك منه احرازه للبيع لوجود دليل الرضى لتقرر ملكه
فيها وهذا يؤيد كلام الباقي رحمه الله فانه لو لم يكن الملك مغنرا في استحقاق الشفيع لما صار
مستحقا للبيع باخذها بالشفيع لكنها نقول لو لم يسقط خياره بذلك كان اذا فسح
البيع انعدم السبب في خفة من الاصل فتبين انه اخذها بالشفيع من غير حق للمشتري
ذلك جعلناه محجرا للبيع وان جاز الشفيع واخذ من الدار الاولى بالشفيع لم يكن له على الثانية
سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جارا للدار الاخرى من وقت العقد بل ان يكون له دار اخرى
الى جنبها والدار الثانية سالمة للمشتري لان اخذ الشفيع من يده لا يبقى ملكه من الاصل
ولهذا كانت عهدة الشفيع عليه فلا يبين له انعدام السبب حقه حتى اخذ بالشفيع
ولو اشترى دارا بعبد وشرط الخيار لثالثا لمشتري الدار فاخذها بالشفيع فقد تم البيع لغير
عن ردها وبقي المشتري على خياره في العبد لان اشتراط الخيار في اخذ البدلي بمنزلة
الاشتراط فيهما فان اختار العبد في البيع وسلمه سلم العبد البائع وان ابي ان يسلم البيع اخذ
عبد ودفع قيمة العبد الذي اخذها من الشفيع الى البائع ولا يكون اخذ الشفيع خيارا
من المشتري البيع واستقاطا لخياره في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري لانه تصرف بثمن
باختياره فيكون دليل الرضى به واستقاطا لخياره اما اخذ الشفيع بغير اختياره وانما اخذها
حق ثبت له قبل ثبوتها الا ترى انه كان له حق اخذها من البائع فلا يكون ذلك اختيارا من المشتري
بخلاف ما لو حدثت بها عيب في يده او عرفت لان تعذر الرد بسبب حادث بعد قبضه
فيجعل ذلك بمنزلة اختياره واذا فسح العقد في العبد جعل هذا بمنزلة ما لو افسح العقد
فيه بالهلاك قبل القبض ندد فحق البائع القيمة المقبوضة له من الشفيع لانها هي التي
سكنت له بسبب يده على الدار لان الشفيع اخذها بحق او جبه البائع قبل ثبوت حق المشتري
فلم يكن اخذ الشفيع مستلزما من المشتري ولو كانت الدار في يد البائع اخذها الشفيع

منه

منه بقيمة العبد وسلم العبد للمشتري لا انتفاض البيع ولو كانت الدار في يد المشتري وهكذا
في يد البائع انتفض البيع ورد المشتري الدار والشفيع ان اخذها بقيمة العبد ومعنى قوله
هلك في يد البائع اي في يد بايع العبد لما بينا ان حق الشفيع ثبت له بقيمة وهو قادر على
اذا ذلك بعد هلاك العبد في يد مشتري الدار وانتفاض البيع لا يطر حق الشفيع ولو كان
الخيار لبائع الدار او في العبد لم يكن للشفيع فيها شفيع حتى يوجب البيع لانها لم تخرج من
ملك بايعها سوا شرط الخيار في الدار او في العبد اما اذا شرط في الدار فلا يشك وانما اذا
شرط في العبد لانه بدله واشتراط الخيار في بدله اشتراط في بدله **باب بيع الشفيع**
التي للمشتري فيها ملك يكون للشفيع والشفيع فيها ملك يكون للمشتري
اصل الباب ان الشفيع من اخذ الدار بالشفيع من البائع او المشتري ثبت بينه وبين
الماخوذ منه شيء معنى وحكما لان الاخذ بالشفيع تملك بدله وحقيقة الشري ذلك واذا ثبت بينهما
شري ثبت احكام البيع والشري بخوارجوع بالعهد وخيار العيب والردية لانه لو ثبت بينهما
حقيقة الشري ثبت هذه الاحكام فكذلك اذا ثبت حكما الا ضمان الغرور فان الشفيع لا يرجع على الماخوذ
منه بضمان الغرور بخلاف الشري لما بينا وهذا كله مذهبنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله عهده
على البائع في الوجهين جميعا لان الشفيع لما تقدم على المشتري قام مقامه ثم عهده للمشتري على
البائع فكذلك عهده من قام مقامه وهو الشفيع والثاني رحمه الله قوله ان احد هما يمس
في الشفيع ان اخذ من البائع يمس اليه المشتري ثم ياخذ الشفيع من المشتري وعهده عليه
لانه يملك على المشتري بعوض والبيع قبل القبض عنده لا يحتمل التملك على المشتري بعوض كما
عقار كان او منقول وعلى المخر يقول ما حد من يد البائع وعهده على المشتري واليه يدفع
الثمن وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لان حق الشفيع ثبت بالشري فكان
من حقوق الشري وما يكون من حقوق الشري لا يكون فاسخا له لان الفسخ انما يكون بالمناهي
وما يكون من حقوقه لا يكون منافي له فكيف يكون اخذ الشفيع فاسخا للبيع وهو مبطل
حقه كما لو ظهر بطلان البيع من اصل البيع استحقاق ونحوه واذا بقي الشري كان الشفيع مملوكا
على المشتري فعهدته عليه كما لو اخذ من يده وعنا ابي يوسف رحمه الله ان المشتري ان كان
نقد الثمن للبائع فالشفيع يدفع الثمن الى المشتري وعهده عليه لان البائع لا يتمكن من استفا
الثمن مرتين وان لم يكن المشتري نقد الثمن فالشفيع يدفع الثمن الى البائع ويسقط حق
البائع عن الثمن قبل المشتري وعهدة الشفيع ولهذا لانه اذا قبض الثمن فلم يبق له حق في البيع
والقبض عنه ان يفسخ ملك الشري وانما هو استحقاق عليه فكذلك الثمن اما اذا لم يقبض
فله حبس البيع حتى يتوفي الثمن فلا يتوصل الشفيع الى اخذها بل يدفع الثمن اليه وجه ظاهر
الرواية ان حق الشفيع ثبت بالبائع قبل ملك المشتري وبذلك فاذا اخذها منه وجب ان يكون
المهدة عليه كما لو اخذها من المشتري لا ترى انه قال بعت هذه الدار من فلان وقال فلان
ما اشترى كان الشفيع ان اخذ السلعة لم يثبت البيع باقرار البائع وان لم يثبت ملك المشتري لان

فاذا ثبت ملكه من الاخذ قبل تلك المشتري وقبل قبضه اولى واذا اخذ بالشفعة فأت باخذ القبض المتحقق
 بالعقد في حق المشتري فذلك يوجب انفساخ البيع كما لو هلك البيع قبل القبض وهذا لا يكتفي
 لا يمكن جعلها نائية عن يد المشتري لتقدم حقه على حق المشتري ولانه قبضها لنفسه على وجه التملك
 استرافلا يكون نائبة عنه بخلاف ما اذا باعها المشتري من غيره لانه يد الثاني هناك يمكن جعلها نائية
 عن يد الاول لانه بتسليمه فلا يفوت قبض المشتري له ولا معنى قال ابو يوسف رحمه الله وقياس
 قوله ان حصة رحمه الله في جواز بيع العقار قبل القبض يقتضي ان لا ينفسخ البيع باخذ الشفع
 من البائع لان الشيء ما خوذ من ملكه فكانه باعه الى ان هذا غير صحيح لانه المشتري من
 المشتري يقوم قبضه مقام قبضه ولا يودي ذلك الى اسقاط القبض المتحقق بالعقد وبهذا
 الشفع لا يقوم مقام قبض المشتري لما قلنا فيكون في اسقاط القبض اما اذا اخذ من المشتري
 فالبيع الاول صحيح ويدفع الثمن الى المشتري لانها انتقلت من ملك المشتري الى ملك الشفع
 فلم يوجب ذلك فسخ ملكه كما لو باعها فان قبل اذا كان الشفع ياخذ بسبب سابق على حق
 حق المشتري فاذا اخذ من يد المشتري وجب ان ينفسخ ملكه كما لو اخذ من يد البائع وكما
 لو ورد الاستحقاق على يد المشتري فلنا اخذ الشفع من يد المشتري لو كان فسخا لم يكن
 ان يقضى عليه ان يحضر البائع كما يقضى على البائع قبل حضور المشتري بل انفقوا على انه قبض على المشتري قبل
 دل على انه لا اخذ منه ليس يفسخ بخلاف ما حكاه لان ثمة بين البائع لم يكن بايعا لما باع
 فاذا لم يجرى المتحقق البيع بطل البيع اما في الشفعة لم يبين ان البائع لم يكن مالكا وانما
 فسخنا البيع اذا اخذ من البائع لغوات القبض وهذا لا يوجب اخذ من المشتري فان
 قبل سبب وجوب الشفعة العقد والاخذ بالشفعة لو اوجب بطلان العقد اوجب
 بطلان حق الشفع وانه لا يجوز قلنا انما لم تبطل الشفعة لان سبب وجوبها قد وجد
 ونفاذه ليس بشرط لبقاء الشفعة الا ترى ان من اشترى دارا لعبد وهلك العبد قبل القبض
 انتقض البيع ولا تبطل الشفعة وكذا لو رد الدار بعيب بقضاء على ان البائع قد انفسخ
 في حق المشتري اما عند البائع فلا لان التسليم في حق البائع لم يثبت لان البائع يجب عليه التسليم
 الى المشتري والشفيع سر في حق البائع وحقوق البيع تجب بين البائع والشفيع الا ترى ان
 المشتري لو مات قبل القبض لم يبطل لقيام ورثته مقامه في القبض وكذا لو قبل البيع قبل
 القبض لقيام قيمته مقامه فكذا الشفع كان مقامه المشتري ويكون المشتري لو قبل عنده
 في الشرع اما قبض الشفع لا يوجب عن قبض المشتري لما قلنا فيكون الشفع كالمشتري من
 البائع ولا يكون كالمشتري من المشتري وعلى هذا لا يفسد العقد لا ينفسخ البيع لكن يتوقف
 الشفع مقام المشتري في حق القبض بخلاف هلاك البيع اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله
 رجل اشترى دارا قد رآها قبل الشراء فلا خيار له فيها لرضاه بها ولان النبي عليه السلام
 ثبت الخيار عند الرواية لمن لم ير المشتري وهناك رأي فان جاء الشفع واخذها من البائع
 بعد دون المشتري بعد ما قبضها ولم يراها فله ان يردّها بخيار الروية لانه الشفع صار مشتريا

حضور البائع

بطل

هذه الدار من البائع ان قبضها من البائع هو من المشتري لان قبضها من المشتري من حيث المعنى والحكم
 ولو اشترىها حقيقة كان له خيار الروية غير انه ان اخذها من البائع انتقض البيع من البائع والمشتري
 وصار البيع للشفيع نياخذها من البائع ويكون العهدة عليه وله خيار الروية كما نزلت من
 المشتري فكانه هو المشتري وتكلموا في نزوله منزلة المشتري بعضهم قالوا ينتقض البيع ما يبر
 البائع والمشتري كما قال في الكتاب وينعقد العقد بينه وبين البائع ولهذا لو رد الشفع
 لا يعود البيع الذي كان من البائع والمشتري لانه عاد اليه الي يد البائع بعد انفساخ
 البيع وصار كما لو ابق العبد المبيع قبل القبض ونسخ القاضي العقد بينهما ثم عاد من
 الا باق قال شيخ الاسلام علي الا سيحاي رحمه الله وهذا غير صحيح لانه لو انتقض
 البيع لطلب الشفعة لانها تنبني عليه والصحيح ان حكم العقد يتحول اليه واليه اشارة الكتاب
 فانه قال وصار البيع للشفيع وهذا معنى النقض في حق المشتري على معنى انه لا يبقى له حكم
 في المستقبل في حقه الا انه اذا كان الحال قبل القبض ينتقض في الاصل لعدم تمام القبض
 من الاصل يبقى ملك في الظاهر على المشتري فتحول حكم العقد منه اليه فيكون
 العهدة على المشتري لتحول حكم العقد منه اليه فتكون العهدة على المشتري ولان المعنى من المعنى
 المطالب بتسليم الثمن عند استحقاق الدار وهذا انما يكون على من اخذ الثمن وان اخذها من المشتري
 فالعقد على المشتري لا ذكرنا رجل اشترى دارا على ان البائع يري من عيب جاز البيع
 والشرط عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وقد ذكرنا في البيوع فان اخذها الشفع من
 البائع او من المشتري فوجد بها عيبا له ان يردّها وان كان بايعه اشترىها بشرط الرأفة من كل
 عيب فكذا اذا اشترىها حكما ولانه لم يبره وانما البره المشتري واما اذا اخذها من المشتري
 بخره البائع من الشفع ولم يوجد الا بمر من الشفع وكذلك ان كان بالدار عيب فاشترى المشتري
 وهو يعلم به لا خيار له ولو اخذها الشفع كان له الخيار اذا علم به سواء اخذها من البائع او
 المشتري لانه المبطل من الخيار وجد في المشتري لا في حق الشفع ولا يقال ان المشتري يصير لوكيل
 في حق الشفع فتحول حكم العقد اليه فيكون رضاه لرضي الشفع كما لو وكله حقيقة
 لانا لان سلم انه كوكيل وكيف يكون كوكيل والوكيل يعقد للوكيل والمشتري يعقد لنفسه
 لكن حكم الشرع عليه يحول حكم العقد الى الشفع فصار الشفع كالمشتري منه فلزوم العقد
 في حق الاول لمعنى يخصه لا يوجب لزوم في حق الثاني ولو اخذ الدار بالشفعة وبني
 فيها بناء ثم جاسق واستحقها يرجع بالثمن الماخوذ منه ولا يرجع بقيمة السارق
 بيت هذا وبينما لو اشترى دارا وبني فيها ثم استحقها رجل كان مفعورا في البناء حتى
 يرجع على البائع بقيمة البناء والفرق ان في المشتري الحقيقي انما كان حق الرجوع على
 البائع بقيمة البناء بسبب الضرر والشرط لان البائع صار غارا اياه لانه اذا ملكه فاختار
 بعد ضمن سلامة المبيع له وسلامة تصرفاته التي تقصد بالبيع ويكون قايلا دلا لانه
 انما ذلك لك لهذا الحق لا حد فيه فان جاسق واستحقه ونقص بصره لم يوجب بطل

نوقعت الشفعة على المشتري
 ولو اشترى البائع من المشتري
 بعد القبض لم ينتقض

فما يفعل ضمانا وانا اضمن ما يجب لك تحقيقا لسلامة ما شرطت لك وهذا تحقيقه فيما يملكه باختيار
اما لما اخذ منه مائة يصر غارا للشفيع اما اذا اخذها بقضاه فهو محذور على ذلك فلا يصير غارطا
للسلامة دلالة واذا لم يصر هو غارا لا يصير الشفيع مفرورا من جهته بل يصير مفعلا فلا معنى
للمرجوع عليه وان اخذها بغير قضا فلان الحدار لم يوجد حقيقة وجد حكما واعتبارا
لانا لما اخذ منه ادنى الشفيع عن حقه ولم يعطه بدل حقه فانا اعطاه المشتري وانه
غير حقه حتى اذا انقذر اخذ على الشفيع بان صارت بحرا او غلب عليه الرجل لا يكون
له ان يرجع على البائع او المشتري ببدله وانما عن الحق بقضا وبعقر قضا سواء من حيث
الحكم كالرجوع في الهبة وغيره لما ذكرنا في الزكاة انهما فعلا غيرهما بفعله القاضي بخلاف
المشتري اذا رد البيع بعيب بالعيب بعد القبض بغير قضا حيث لا يجعل البائع مجبرا عليه
وان كان محال ولم يكلم بفعل يلزمه القاضي لان ثمة لا يودي عن حقه ولا يجبر القاضي
عليه ابتداء بل حقه في سلامة المبيع والقاضي بطالبه تسليم المبيع لهما لانه اذا عجز
الرد تخلفا له فكان لا يختار فيه على ما ذكرنا ثمة وانما يرجع على الما خرد منه بالثمن
لان المبدل استحق من يله فيرجع بالمبدل لئلا يجمع البدل والمبدل في ملك واحد
وروي بشر بن الوليد عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان الشفيع يرجع بقبضه النبا
كالمشتري وهكذا روي الحسن بن زياد رحمه الله تعالى عنه لانه كل من ثبت الرجوع
عليه يعتمد النبا كالبائع رجل بمشتري جارية من الكفار قد اسروها واحرزوها بدار
الحرب فدخل فيها مسلم واشترها او وقعت في يد الفاعين واخرجوها الى دار الاسلام
فاخذها المولى القديم بالقيمة اذا ثبت واستولدها ثم جازل واقام البينة انها كانت
مدبرته دبرها قبل الاسر واسرت من يده برد الجارية عليه لانه المدبرة لا تحمل النسل
بالاسر كما لا تحمل النسل بسائر الاسباب يضمن الواطئ عقربا وقيمة ولدها للمشتري كما روي
الحكم في ولد المفزور لانه وظنها على تقرير الملك في انظاره فهو يتيقن انه لا ملك له ثمة
على الذي وقعت في سهمه بالقيمة التي اعطاه او على المشتري بالثمن ولا يرجع بالعقر ولا
بقيمة الولد سواء اخذها بقضا او بغير قضا اما اذا اخذها بقضا فلا نه غير مختار واما
اذا اخذها بغير قضا فلا نه او فاه عن حقه فصار الايضا بقضا او بغير قضا سواء اختلف
مالوا او اشتري جارية واستولدها ثم ظهر انها مرق او اعتقها رجل واخذها فان المشتري
يرجع على البائع بالثمن وبقية الولد لانه غرق لما ذكرنا انه مختار وورد محمد رحمه الله
هذه المسئلة على سبيل طمس شاهد بمسئلة الشفعة وان لم يكن من مسائل الشفعة لئلا
ان بالاختلاف ثبت الشري ببيته وبين الما خرد من حيث الحكم والاعتبار والشري الحكمي
ساوي الشري الحقيقي في جميع الامور الحكمية في الرجوع بقبضه الم ولاد فكذا الشري الحكمي
الذي ثبت للشفيع والما خرد منه حار ان يكون معتبرا بالشري الحقيقي في جميع الامور
الما في الرجوع بقبضه النبا ويعوض الفاعن الذي وقعت باسمه قيمتها من بيت المال لان نصه

على القيمة استحق فثبت له الرجوع على شركائه وقد نفذ ذلك لكثير منهم وبغيرهم في البلاد فيعوضون
من بيت المال لانه لو نفذ رقعة شري من الفاعين كالدفع النفي او نفي شري قليل يعذر تورع
وتعنتها لتفرقهم لو كثيرهم ثم يجعل ذلك في بيت المال فكذا اذا حقه عزيمته يجعل ذلك على بيت
المال ليكون الضم ثمة الغنم هذا اذا اقام البينة انها كانت جاريته قبل الاسر ولم يقيم بينة
على التدبير لم يكن له عليها سبيل وسالت الجارية للذي اخذها من الفاعن واسرها لذلك
ذكرها وفي كتاب الشفعة وذكر في السير الكبير انه ياخذها وجه هذه الرواية انها كانت
امة له وقد ملكها اهل الحرب بالاستيلاء والا حراز وقد ملكها من وقعت في سهمه او المشتري
منهم ثم سلمها الى المدعي بمنزلة البيع المتداول الذي احرزها استهلكها بالاستيلاء
فصار ملكا له اشترها واستولدها ثم حضرا لما سور منه وفي هذا الاستيلاء عليها الا ترى
ان الذي وقعت في سهمه لو وطها وولدت منه صار مستهلكا ولا سبيل للمولى القديم عليها
فكذا لك اذا ولدت من الذي اخذها بالغنم وهذا لانه ليس للمولى القديم ثم بعض تصرفات
من كانت في يده اذا كان تصرفا يحتمل النقص فاذا كان تصرفا لا يحتمل النقص كان اولى وهذا لانه
ثبت له حق الجارية فلا يجوز اعادتها الى الرق بخلاف المدبرة لانها لا تملك بالاحراز لثبوت
حق العتق لها بالتدبير وجه ما ذكر في السير انه اخذها بغير حق بمنزلة الغاصب فلم يملك
بملكها لا يصح استيلاؤه ولا تصير ام ولد فكان لمولاها ان ياخذها في الميسر اذا
اشترى دارا بثمن موجه الى سنة فطلبها الشفيع الى ذلك الى ذلك الا حل للمالك له ذلك
عندنا وقال زفر والشافعي رحمه الله تعالى له ذلك لان الا حل صفة الدين يقال
دين موجه ودين حال وللشفيع حق الاخذ بالثمن الذي يملك به المشتري بصفته كما لو
شتره بالف زبوف لكان نقول الاجل علة ملحقه بالعقد شرط فلا يثبت في حق الشفيع
لاختيار وهذا لان تأخير الاجل في تأخير المطالبة وبه ثبت انه ليس بصفة للمالك لان الثمن
للبيع والاخذ حق للمشتري على البائع فكيف يكون صفة الثمن ثم الناس يتفاوتون في قيمة
الذمة ففرضي البائع يكون ماله في ذمة المشتري لا يكون رضي بكونه في ذمة الشفيع ولا في شفيع
بملك تملك ما يملك به المشتري من المال فلا يثبت الاجل في حقه من غير ذكر كالمولى فان من اشتري
شيئا بثمن موجه ثم ولده غيره لا يثبت الاجل في حق المولى بدون الذكر اذا ثبت هذا فنقول
الشفيع بالخيار ان شاء اخذها بالثمن حالا وان شاء انتظر حلول الاجل فاذا حل اخذها
بالثمن حالا واذا اختار الانتظار فعليه ان يطالب بالشفعة في الحال حتى اذا لم يطلب
لم يكن له ان ياخذها بعد حلول الاجل في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهكذا
روي الحسن بن ابي مالك عن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال وكان ابو يوسف
رحمة الله تعالى يقول هكذا ولا ثم رجوع وقال له ان ياخذها ولا يكون سكوتها قبل حلول
الاجل تسليما وروي عن ابي يوسف رحمه الله ايضا في رجل اشترى دارا على ان البائع
بالخيار فسكت الشفيع عن الاشهاد فذلك تسليم وقال ابي يوسف رحمه الله من ان

ليس تسليم ما لم يجر البايع البيع ولا يكون السكوت تبليغا وجه ظاهر الرواية واحدي الروايتين
عن ابي يوسف رحمه الله ان السب المثبت للشفعة ايضا الملك لعله دفع الضرر وقد ثبت له
الحق بدليل انه لو اخذه بثن حال كان له ذلك والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه بطل شفعة
وهذا لان البايع اذا دخل ضرر الدخيل عليه بالبيع فيثبت له الحق بطلبه فاذا لم يطلب صار
طالبنا راضيا لسقوط حقه فيسقط كما لو لم يكن في البيع اجل ولا خيار وجه قوله الاخران
الطلب غير مقصود لنفسه بل للاخذ وهو في الحال لا يتمكن من الاخذ على الوجه الذي يطلبه
لانه اذا يريد الاخذ بعد حلول الاجل او بثن موجد في الحال ولا يتمكن من ذلك فلا فائدة
في طلبه في الحال وسكوته لانه لم يبرئه فائدة لا اعراضه عن الاخذ وهذا لان الشفع
انما يملكه يملك بالثمن الذي ملكه المشتري والمشتري انما يملك بالثمن الموجد في ملك الشفع
عليه يوم حل الاجل وسقط الخيار وكذلك خيار البايع يمنع زوال المبيع عن ملكه وانما ثبت
له حق الشفعة عند زوال ملك البايع وحدوث الملك والملك لم يزل وان اختار اخذها
من المشتري بالثمن الحال ودفع اليه اثني كان الثمن للبائع على المشتري الى اجله لتقرر العقد
بينهما وان كانت الدار في يد البايع وقضي عليها بالشفعة ثم قال البايع معه جازت الاقالة
وهي للبائع وقد جرى منها الشفع والمشتري اما المشتري فلان البيع انفسه بدينه
وبين البايع لما ذكرنا واما الشفع فلانه قايما مقام المشتري بعد ما قضي له بذلك البيع واقاله
المشتري مع البايع كانت تصح قبل اخذ الشفع فلذلك اقاله الشفع مع البايع بوضعه
ان الشفع لما تقدم على المشتري في ثبوت الملك له بالعقد الذي باشره المشتري صار المشتري
في معنى الوكيل واقاله الموكل مع البايع تصح فذلك اقاله الشفع مع البايع وكذا لو كانت
في يد المشتري وقضي بها عليه ثم ردها الشفع على البايع فهو جازي والشفع والمشتري بريان منه
في قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى اما على الطريق السابق فلما بينا ان الشفع كالموكل واقاله
الموكل مع البايع صحته في حق براءة المشتري فذلك اقاله الشفع مع البايع وان كان اخذها
من يد المشتري واما على الطريق الاول ففيه بعض الاشكال لانه اخذ الشفع من يد المشتري
من له عقد متبدا فيما بينهما ولهذا كانت عهده على المشتري فيبغى ان لا يجوز اقالة الشفع
مع البايع في حق براءة المشتري حتى يملك قال بعض مننا بخار رحمهم الله تعالى هذه الاقالة بينهما
في حكم البيع المبتدأ فيجوز في قوله ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف الاخير رحمه الله وفي قوله
محمد رحمه الله وابي يوسف رحمه الله لا يجوز بناء على اختلافهم في بيع العقار قبل القبض
وتلك المسئلة استشهد محمد رحمه الله وقد بيناها في البيوع ومنهم من يقول اقاله الشفع
مع البايع صحيحة لان عند اتفاقهما على اقالة ينقض حكم قبض المشتري ويصير ملك الشفع اخذ
من يد البايع ولان حق الشفع ثبت سابقا على ملك المشتري وبه ولله الواشترى دارا وهو
شفعهما ووهبها لرجل ولها الشفع اخرها يبغى فخر كان له ان ياخذ نصفها من الموهوب له لانه
قايما مقام المشتري وله ان ياخذ نصفها من المشتري قبل الهبة فكذا بعد ما من الموهوب له واذا
اخذ

اخذ نصفها بطلب الهبة في الثاني لانه اخذها بحق سابق على ملك المشتري بنصره هبة النفا
فيما يخل القسمة بخلاف ما اذا وهب المريض دارا لرجل وسلمها ثم نصف بعد موته في الثلثين
او وهب داره لرجل وسلم ثم رجع في نصفها حيث لا تطل الهبة في الباقي لان ذلك شيع لاري
اما في المرض فلانه استحقاق متاخر من الهبة لان سبب الاستحقاق المورثة الميراث والارث
يكون بعد الموت ولهذا الواجرو الهبة قبل الموت لا تطل اجازتهم وئمة المرض في الحجر عن التصرفات
المبطله للميراث وبخلاف الرجوع لان الواهب ما استحق النصف بحق سابق على الهبة لان حق
الرجوع من الهبة يتاخر عنها ولا سبقها فكان سبوعا طاريا واذا ثبتت حقا سابقا فاذا قضى انما
بحقه فملكه لا ينسب على ملك المشتري بل هو يقوم مقام المشتري في اقاله مع البايع وتلك الاقالة
فذلك المبيع لا بالعقد الاتري ان للوارث في اقاله بعد موت المورث ولانه يخلفه في ملكه
فاذا قام ملك الشفع مقام المشتري في الملك بقضا اقاله ملك الاقالة مع البايع غير ان المشتري
ان لا يخرجها من يده حتى يرد عليه البايع الثمن كما لو كان هو الذي اقاله بنفسه وهذا لانه بعد
ما انفسخ عقده كان حاله في الحبس كحال البايع عند العقد وقد كان البايع ان يحبس المبيع حتى
يستوفي الثمن فذلك للمشتري بعد الفسخ ان يحبس حتى يرد عليه الثمن كما لو حرق الاقالة بين
البايع والمشتري والله تعالى اعلم **باب من الشفعة ايضا** اصل الباب
ان البلية على المدي واليمين على من انكر بالنصف وحرق اخوان البيع واوصافه لا يعرف
الم يقول البايع والمشتري لانه وجودها ومن استغنى من جهته امر من الامور يرجع اليه
في بيان جهته الم اذا قامت المحجة بخلاف قولها والبائع مع المشتري اذا اختلفا في اشتراط الخا
فالقول قول المنكر منها لا متمسك بمقتضى العقد وهو الزوم ولان الخيار مانع لا يثبت بغيره
بالشرط فالمدعي منها يدعي شرط زائدا والاخر ينكر والعول قول المنكر كما في دعوى الاجل
ولذا انفقا على الخيار واختلفا في مقداره فالقول قول المقر باقصر الوقتين والثابت من
الخيار ما وقع الاتفاق عليه واختلافا في الزيادة على ذلك في هذا الفصل كاختلافهما
في اصل الخيار في الفصل الاول وهو كما لو اتفقا على الاجل واختلفا في مقداره فقال الطالب
كان الاجل شهرا وقال المطلوب شهرين فالقول قول الطالب لانه اقصر الوقتين ولان
الاجل حق المطلوب عن الطالب كما ان الخيار حق من له الخيار على صاحبه والمطلوب يدعي
زيادة في حقه ومن له الخيار يدعي لنفسه حقا على صاحبه وهو ينكر فكان القول قوله
وان اختلفا في مضيه فالقول قول الذي ينكر مضيه لانها تصادقا على ثبوت الخيار ثم
ادعي احد ما سقوطه بمضي المدة فلا يقبل قوله الا يحججه كما في المصل ولان البيع حادث
فانما حال محدوده الى اقرب المواقات والذي يدعي مضيه الخيار يسند البيع الى ما قبل هذه
الساعة بثلثة ايام فلا يصدق ذلك الا بحجة واذا لم يصدق فاما يظهر البيع بينهما في الحال فلا
يكون مضى مدة الخيار بمضي المدة ولا فرق بالجماع بين الخيار والاجل في سائر العقود وسلم
في الاختلاف في المقدار ونصبه وفي اشتراط الاجل في السلم والخيار في البيع لا فرق ايضا في القبا

والقول قول من ينكر الاجل ويفسد السلم لانه لا يصح له بشرط الاجل من ينكر الاجل ينكر العقد
فكان القول قوله ولانه ينكر شرطاً زائداً في البيع واستحسن ابو حنيفة رحمه الله تعالى
وقال في السلم وقال في السلم القول قول من يدعي الاجل انهما كانا وهما فربما بين دعوى الاجل
والمطلوب فقال ان كان الطالب يدعي الاجل فكما قال ابو حنيفة رحمه الله وان كان المطلوب هو
الذي يدعي الاجل فالقول قول الطالب لا نكار قلنا كما في البيع والفرق ان الاجل حق المطلوب قبل
الطالب لانه يتأخر عند مطالبة فاذا ادعاه المطلوب وانكر الطالب فكلاهما خرج من دعوى الدعوى
والانكار فكان القول قول المنكر واذا ادعى الطالب الاجل وانكر المطلوب فالمطلوب في الانكار
متعنت لانه الطالب اقر له بحقه وهو يتكلم ليفسد العقد فكان متعنتاً فلا يلتفت اليه كما لو
اختلف الضارب ورب المال فقال رب المال شرطت لك نصف الدرع لم عشره وقال المضارب
بل شرطت لي نصف الدرع فالقول قول رب المال لا نكار الزيادة وان كان منه فساد العقد
ولو قال رب المال لان المضارب منع في النكار ما اقله وابو حنيفة رحمه الله تعالى فوق
بين السلم وسائر العقود والفرق ان الاجل من شرائط السلم فاتفقها على العقد اتفاق
على شرائطه لان الظاهر منها مباشر العقد على وجه الصحة فكان المنكر للشرط راجعاً
على اقر مدعي خلاف الظاهر فلا يصدق كالمزوجه اذا اختلفا في الشهادة في النكاح كانت
القول قول من يدعي الشهادة وهذا لان شرط الشيء بيع له وثبوت التبع بثبوت المصل
الا ترى ان من نذر صلوة لزمه الطهارة ومن نذر عتقا فليزمه الصوم فاتفقها على اصل
العقد يكون اتفاقاً على ما هو من شرائطه اذا عرفنا هذا اقال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى
داراً بالف درهم فخص الشفع لاراد ان ياخذها بالشفعة فاقترى المشتري والبائع بالبيع
لكنهما ادعيا انه كان بشرط الخيار للبائع ولم يقض المدة فانكر الشفع الخيار واقربه وادعى
المضي وعام البيع فالقول قوله البائع والمشتري ولا شفعة للشفيع لانه البيع استغنى
من جهتها ولا يظهر له بقولها واذا انكر البيع اصلاً كان القول قولها واذا انكر الوصف
الذي ينسب عليه استحقاق الشفعة كان القول قولها ايضاً ولان الشفع يدعي عليه حق
الملك وهما ينكران ذلك فالقول قول المنكر ولهذا لو ادعى الشفع انه اشتراها بالف وقال
المشتري بالفي كان القول قول المشتري لانه الشفع يدعي عليه حق الملك بانفاد وهو ينكر
وقال ابو يوسف رحمه الله القول قول الشفع وله الشفعة وروى الحسن بن زياد عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى ان القول قول البائع والمشتري كما ذكرنا وجه قوله ان الاصل والبيع
البات والخيار طاري فمما ادعى المصل كان القول قوله لتمسكه بالظاهر كما في دعوى الاجل
وجه روايه الحسن رحمه الله ما ذكرنا ولا نهما اتفاقاً على عدم سبب وجوب الشفعة نصار
كما لو اقر بوجوبه لاجب بدون القول وكذا لو كان البائع غائباً والدار في يد المشتري
فاراد الشفع اخذها واختلفا على هذا الوجه كان القول قول المشتري لا نكار في استحقاق
عليه ولو اقام الشفع البينة على ان البيع كان مطلقاً يقبل ببينته لانها قامت من خصم لتعلق
حقه

حقه به وهذه الشهادة وان كانت قايمة على النفي صورة لو كانت بلفظه النفي لكنها قايمة على الاثبات
مفني وهما اثبات حق الشفعة ولانه عبارة عن السكوت عن شرط الخيار كما لو شهدا على رجل
الاسمعهان يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصاري والرجل يقول وصلت بقول قول النصاري
تقبل الشهادة على النفي لانه عبارة عن السكوت اولاً المقصود اثبات الفرقه ولهذا لو شهدا انه
خالع امراته بغير استئذان قال طلق فلم يستثن فادعى الزوج الاستئذان لا يقبل قوله ويقضي
بالشهادة وفي الفتاوى خلف رجل ان لم تجب صهره هذه المدة ولم اكملها في كذا فامرته طالق
ثلثاً فشهدا شاهدان انه حلف بكذا ولم تجبه صهرته تلك المدة ولم يكملها في ذلك وقد طلعت
امراته بحكم هذه البينة تقبل الشهادة لانه وان كانت فيها صورة النفي لكن في الحقيقة قامت لاثبات
الطلقات الثلث والفرق المقاصد دوة الصور كما لو شهدا انه اسلم واستثنى في حاله
وشهدا اخره ان اسلم ولم يستثن تقبل الشهادة على ذلك جهلاً وان كان فيها بعضاً لان مقصودها
اثبات الاسلام كذلك هنا هذا اذا وقع الاختلاف بين البائع والمشتري او بين احدهما والشفيع
اما اذا وقع بين البائع والمشتري بان البيع ادعى البائع ان البيع بشرط الخيار له ولم يقض المدة
فادعى المشتري ان البيع كان بشرط الخيار له ولم يقض المدة وادعى المشتري ان البيع كان بالنا والشفيع
يدعي ما يدعيه المشتري فالقول قول المشتري والشفيع والبينة على البائع وهذا قول ابي ليلى
رحمه الله تعالى وروى بشر وعلي بن الجعد وابن سماع عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
في الزاد ان القول قول البائع مع يمينه ولا شفعة للشفيع وليس في المسئلة روايتان قلت
ما ذكر في الزاد جواب القياس وما ذكر في الجامع جواب الاسحان وعند ابي يوسف رحمه
الله ان اختلفا قبل المدة ومن مجلس العقد فالقول قول من يدعي الخيار وان كان قبل المدة فقول
قول من ينكر الخيار وجه القياس ان البائع بدعوى الخيار ان كان مدعياً صورة لانه يدعي شرط
زائداً على البيع لكن ينكر معني فانه ينكر زوال المبيع عن ملكه فكان القول قوله كما لو اختلفا في نفس
المبيع لكنه ينكر معني وكما لو اقر بالاجاب وانكر القول وجه الاستحسان ان الخيار للبائع لا يثبت
الاجاب شرطاً بوجوده من المشتري فالبيع بدعوى الخيار يدعي احداث شرط وفعل على المشتري
والمشتري ينكر فكان القول قوله وان كان تحت هذا الحكم دعوى ملك الدار على البائع كما
لو ادعى المشتري الشري ثمن موجد وانكر البائع كان القول قول البائع لانه ينكر اشرط الاجل
وان كان يجب هذا دعوى الثمن في الحال بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة لا يدعيها على الشفع اخذ
شرط وفعل لان الخيار لا يثبت بشرط الشفع ولان الاصل في البيع قد عيه يدعي اظاهر وقوله
البائع منكر زوال ملكه قلنا قد اقر بسبب الزوال وهو البيع لانه يدعي على المشتري اول حادثا
يمنع الزوال وعمل السبب وهو الخيار والمشتري ينكر فكان القول قوله كما ان مطلق البيع سبب
لوجوب الثمن حالاً وعمل السبب والبائع ينكر بخلاف ما اذا اختلفا في نفس المبيع لان البائع ينكر
سبب الزوال اصلاً الا ترى انه لو اقر بالبيع وادعى البراءة عن العيب لا يقبل قوله ان البيع يقتضي
صفة السلامة فدعوته لا جبراً دعوى يمنع عمل السبب من جهة المشتري وكذا الواقف المشتري

انه اشترى بالف وادعى اشتراط الزيف والبهرجة لا يقبل قوله لهذا ومن حمل المسئلة على الخلاف
فوجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الخيار كما لا يستثنى على معنى انه امتنع انعقاد العقد في حق
الحكم فالذي يدعي الخيار يدعي عدم انعقاد العقد في حق الحكم والتمسك به يكون القول قوله خيرا
في كل استثناء وكما لو ادعى عدم العقد وابو يوسف رحمه الله يقول ان القيام على المجلس اماره عدم التمسك
والافتراق عن قبض اماره التمسك فيكون القول قول من يوافق قوله العقد محمد رحمه الله يقول
قول أبي حنيفة ان الخيار يشترط في العقد لا يثبت بالشرط فيكون القول المنكر لما ذكرنا بخلاف
الاستثناء يعني اذا طلق وادعى الاستثناء او قال طلقت اسما واستثنيت او ادعى الاستثناء في طلاق
حيث يقبل قوله لانه اصل في الكلام لان المتفق يتكلم بكلمة المخصوص صيغة والكلام قد يكون خاصا
وقد يكون عاما ولان الاستثناء يعمل في نفس السبب ويدخل فيه فدية منكر للسبب اما الخيار فيدخل
في حكم السبب فيؤخر مع تحقق السبب في نفسه وتأخر عمل السبب كما يكون بشرط عارض ولهذا
قلنا ان ثبوت من له الخيار يلزم البيع لان الخيار يكون بطل خياره فزال المانع من عمل السبب
فيعمل عمله بخلاف الشرط هذا اذا ادعى البائع الخيار وانكر المشتري فلو ادعى المشتري الخيار وانكر
البائع والشفيع لم يصدق المشتري والبائع لازم له في حق الشفيع وياخذها الشفيع لانه ان
كان مديعا الخيار للبائع صار البائع بالانكار مسطلا بخياره فصار البائع بائنا وان كان يدعي الخيار
فخياره لا يمنع ثبوت حق الشفيع للشفيع لو كان الخيار ثانيا في الروايات الظاهر فكيف اذا لم
يثبت واما فيما بين البائع والمشتري فالقياس ان يكون القول قول المشتري لانه يتكرز والتمسك
عن ملكه على ما ذكرنا في الاستحسان القول قول البائع لما ذكرنا لانه يدعي أحداث شرط على البائع
وهو يتكرز فيكون القول قوله وان كان تحت دعوى ايمى وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان
خيار المشتري يمنع الشفعة بخيار البائع رواه ابن ابي مالك وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه
قال سواء كان الخيار للمشتري او للبائع لا يجب الملك حتى يغير الذي له الخيار للبيع وينقد الثمن
واذا وجب الملك للمشتري كان للشفيع الشفعة قال لانه خيار شرط في العقد لا حكمة
يمنع الشفعة بخيار البائع ولان البيع متعرض للفتح بسبب الخيار بخيار البائع وجه ظاهر الرواية
ما ذكرنا فيما تقدم وكذلك لو امر رجل رجل ببيع عبده فباعه وقال البائع شرطت للمشتري خيار
لثلاثة ايام وقال له لم يكن في البيع خيار فالقول قول المشتري والبائع لان البيع استغنى عن جهتها
والاثر اجنبى عن العقد فمما اعرف مجال العقدين غيرهما فينظر اليه فلهما قولهما لا الى الامر بمنزلة
الامة المطلقة اذا قالت انقضت عدتي وقال الزوج اولولي لم تنفذي فالقول قولها لانه عالمه به
وهو لا لان المشتري يتكرز والملك من الثمن والامر يدعي ملك الثمن ولا يبرهن المشتري على
الامر أحداث ثبتي وشرط كذا القول قول المنكر اعاد محمد رحمه الله مسئلة بناء الشفيع في الدار
وقد اخذها بالشفعة بفضا وبغير تضاد الجواب في الفصلين واحده وهو لا يجب على المأخوذ منه ضمان
الفرق لما ذكرنا قال لا تترى ابا حنيفة رحمه الله تعالى ان يقول لو ان قوما اقتسموا دارا بينهم فانما
كل واحد منهم قطعه من الدار فبني احدهم في الذي اجابه ما لم يمتنع ما صابه لم يرجع على واحد
منهم

منهم بثلث من قيمة البناء وان كان في القسمة معنى البيع عن كل واحد منهم يصير كما يشترط
بنصيبه بما دفع في ايديهم لكن لما دخل الظاهر عليه من قبل اعماله لم يرجع عليهم بقيمة البناء سواء كان
بفضا او بغير فضا وهذا ظاهر فيما اذا كان يقضا لانه مجبور من جهة القضا القاضي
وكذا اذا كانت بغير قضا لانهم فعلوا غير ما كان يفعله القاضي لو كان رفع اليه فصار فعلمهم كفضل
القاضي وصار ذلك بمنزلة الرد في البيع الفاسد والرجوع في الهبة وهذا لان القسمة في الدار
الواحدة واجب بينهم لتمكن كل واحد منها من الاستمتاع بملكه لان الانتفاع بملكه على التمام لا يتأثر
بالتمتع بملكه عن ملك صاحبه وذلك بالقسمة يكون لانه يتصف الواحد بينهما بالقسمة
ولا غرور في اقامة الواجب في هذا الشأن لان قسمة بملكه لا يترتب كذا كذا بخلاف الشفعة
ولو كان هذا في دارين فان قسما واحدا كل واحد منهما دار وبني احدهما فيها ثمانية يستحقها
رجل هدمها فانه يرجع نصف ثمنه الساعى صاحبه لان القسمة ما وقعت بحق لازم لان الدار
لا يقسمان قسمة واحدة بطريق الوجوب ولهذا لو وقع ولها الورع القاضي لا يجرها على ذلك
فصار بمنزلة بيع نصف دار ونصف دار وكل واحد منهما مختارا في ذلك فبطل فيه القول
حتى قال بعض المشايخ رحمهم الله ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله لانه لا يبرهن قسمة الدار
على هذا الوجه وهو ان يجمع حق كل واحد منهما في دار واحدة فصار بمنزلة البيع لان فعلها
كفعل القاضي اما على قولهما ينسب ان لا يرجع وهذا الدار الواحدة سواء ولان فعلها كفضل
القاضي لانها راي القسمة على هذا الوجه لانه ان لم يصح ان هذا قول الكل لانها انما يجعلان
فعلها كفعل القاضي اذا كان ذلك واجبا عما على القاضي وليس كذلك هنا بل القاضي ينظر الى
المصلحة والنظر لهما فان راي المصلحة ان تقسم كل دار على حدة كما هو قول أبي حنيفة رحمه
الله يقسم كل دار على حدة وان راي المصلحة ان يجمع حق كل واحد منهما في دار على حدة يقسم
واليه ذلك وبما فلا يكون فعلها كفعل القاضي وان كان قاضي يترى قسمة الدار
على هذا الوجه فجميع حق كل واحد منهما في دار على حدة والمصلحة بجانها لانه لا يرجع بشي
من قيمه انما على قولهما فظاهر لوقوع القسمة حتى الحكم ولانه بولاه القاضي وكذلك على
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه نفذ قضا لكونه مجتهدا فيه فصار مجبورا بالزام القاضي
فصار هذا الدار الواحدة سواء رجل اشترى استحق دارا على انه بالخيار ثلثة ايام كما في
ان ياخذها بالشفعة لما ذكرنا وبما خيار للشفيع فرق بين خيار الشرط وخيار الروية وخيار
العيب والفرق ما ذكرنا ان ياخذها بالشفعة ثبت بين الشفيع وبين المأخوذ منه شيء حكما
ولو ثبت الشيء حقيقة ثبت له خيار الروية والعيب من غير شرط لانه من حقوق الملك والعيب
لان حقوق العبد ولهذا ثبت للمواري والموكل مع انعقاد الشرط اما خيار الشرط انما ثبت
بالشرط ولهذا لا يثبت بالشرط للمواري والموكل ولم يوجد الشرط في حق الشفيع وهذا لما ذكرنا
انه لو اخذها من يد البائع بشفيع البيع بينه وبين المشتري ويكون هذا بمنزلة البيع الجديد وان
اخذها من يد المشتري فالعبد للشفيع على المشتري دون البائع فانه باع منه فكان هذا بيعا

جدي الحقوق العبد الاول لا يلزم في العقد الثاني فادارد الشفع بخيار الروية او بالعيب كما يعود
البيع الذي جري بين البائع والمشتري لما ذكرنا انه انفع فلا يعود رجل اشترى دارا بعبد فله الشفع
ان ياخذها بقيمة العبد لان الشفع انما ياخذ الدار بمثل الثمن الذي بشر به المشتري ومثل العبد
قيمتها وقال اهل المدينة رحمهم الله تعالى اخذها بقيمة الدار لان البيع مضمون بنفسه او مائنا
من المسمى لا تسمى ان في البيع الفاسد لما تعذر وجوب المسمى كان مضمونا بنفسه وقد تعذر
وجوب المسمى في حق الشفع لانه لا مثل له من جنسه فوجب المصير الى الضمان المسمى وهو
قيمة نفسه ولان دفع الضرر من الجانبين واجب وانما يدفع الضرر عن المشتري بوصوله قيمة
ملكه اليه وملكه عند اخذ رتبة الدار مجتمعا ان الشفع يملك مثل ما يملك به المشتري والمثل
اما ان يكون من حيث الصورة او في معنى المالة فاذا كان الثمن من ماله مثل من جنسه اخذ
بمثله صورة وان كان مالا مثل له من جنسه اخذ بمثله في صفة المالة وهو القيمة كالمغاصب
عند تعذر رد العني برد المثل فما له مثل والقيمة فيما مثل له يوضحه انه ان اخذها من المشتري
فقد صارت متقدمة عليه في ثمنها هذا السبب وفي معنى التلف على المشتري ما عزم من المشتري
الثمن فانما ياخذها ما عزم من الثمن وان اخذها من البائع فقد صار متلفا حقه فيما استوجب قبل
المشتري من الثمن فلواتلف ذلك حقيقة ضمن البذل فيما له مثل والقيمة فيما مثل له كذلك
هنا فان مات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض الشري لغوات القبض المتحقق بالعقد
فان العبد معقود عليه وقد هلك قبل التسليم وللشفع ان ياخذها بقيمة العبد عندنا وعند
زفر رجة الله ليس له ان ياخذها بالشفعة لان العقد انتقض من المصل بهلاك العبد قبل التسليم
فكأن بمنزلة ما لو انتقض الاستحقاق هذا لان العقد لو كان فاسدا في الابتداء لا يجب الشفعة
فكذا اذا فسد بهلاك المعقود عليه قبل التسليم ولان المقصود بالخذ دفع ضرر الجار فاد
وقد ادفع ضرره حتى بطل البيع ومجتمعا في ذلك ان بدل الدار في حق الشفع قيمة العبد وهو
قادر على اخذها به بعد هلاكه كما قبله وليس في هلاك العبد بفساد البيع بين البائع
والمشتري ولا يمتنع بقا حق الشفع ان ما بيننا انه يملك من اخذها من البائع وان يضمن
ذلك فسخ البيع ببلية وبين المشتري وهذا لان البيع مثبت حق الشفع ويقاؤه ليس شرط
لقا حق الشفع لا تسمى انما لو تقابل لا يبطل به حق الشفع وهذا بخلاف الاستحقاق لانه
يتبين به ان حق الشفع لم يكن ثابتا ولا يفقد رجليه لا خذها هو البذل في حقه وكذلك
ان يبطل البائع البيع بعيب وحده بالعبد ثم ان اخذ الشفع الدار من العبد البائع والعبد قائم
فالعبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه لان العقد قد انقضى من البائع والمشتري ياخذ الشفع من يد
البائع فيبقى العبد على ملكه لان خروجه عن ملكه كان بحكم البيع ولان بدل الدار وهو قيمة القيمة
قد سلم للبائع من جهة الشفع فلا يبقى حقه في بدل اخر فانه لا يستوجب بدلين عن ملك
واحد وان اخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء او بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض او دخلت
عيب فان القيمة للبائع وعلى قول زفر رجة الله تعالى ان اخذها بقضاء الدار ترد على البائع وقيمة

العبد

العبد على الشفع وان كان اخذها بغير قضاء فعلى المشتري قيمة الدار للبائع لان موت العبد قبل
القبض انفسح العقدين البائع والمشتري فبقيت الدار في يد المشتري بحكم عقد فاسد وقد
تعذر تعليم رد عيها حتى اخرجه عن ملكه باختياره فيلزمه قيمتها كالمشتري سراً فاسدا لكان
نقول لما مات العبد قبل القبض وجب على المشتري رد الدار على البائع وقد تعذر ردّها مثلها
ومثلها بحكم العقد قيمة العبد يوضحه ان البائع بالشفعة كان في العبد وفي قيمته بدليل ان
الشفع ياخذها من البائع بقيمتها وقد قدر المشتري على تسليم القيمة التي هي حقه عند احد
الشفع فلا يلزمه شيء اخر وهذا الان دفع الضرر على المشتري واجب وربما تكون الدار قيمتها
عشر المثلف وقيمة العبد فلا يلزم للمشتري الا مقدار المثلف فاذا اخرج المشتري عشر المثلف كان عليه
في ذلك من الضرر ما يخفى وتسلمها بالشفعة ان الشفع لا يكون بمنزلة البيع منه لا تسمى انه
فعل بدون القاضي عزم ما امر به القاضي لو رفع المراهيكم لا يجعل بيعا متبدا اذا اخذ مالا ولما
له من الشفعة بقضاء القاضي لكذلك اذا اخذ بغير قضاء ولو استحق العبد بطلت الشفعة
لبطلان البيع من الاصل وياخذ البائع الدار من الشفع ان كان اخذها بقضاء القاضي وان
كان اخذها بغير قضاء فعلى العبد وسماها فهو بمنزلة البيع فيما بينهما وهي الشفعة تنكس
القيمة لان بدل المتحقق يملك بالقبض وتصرف المشتري به باعتبار ملكه ناهدا كما في البيع الفاسد
وفي الموضوع الذي لا يجب الشفعة يجعل التسليم بغير قضاء بمنزلة البيع المتبدا لا تسمى ان
المشتري سراً فاسدا اذا سلم الدار للشفع بالثمن الذي اخذها وسماها له جار ويكون في حكم
البيع المتبدا ولو ورد دارا وسلمها للشفع بالف درهم كان ذلك بيعا منه ولو اشترى غيره فطلب
الشفع الشفعة فسلم كان ذلك بيعا متبدا بخلاف ما تقدم فقد كانت الشفعة هناك واجبة
حتى اخذها الشفع فلم يجر اجعلنا القضا وغير القضا سواء وفرقنا بينهما هنا ثم على المشتري
البائع قيمة الدار لانه لما استحق العبد وجب عليه رد ما قبض من الدار وقد تعذر ردّها اخرجها
عن ملكه باختياره فيلزمه قيمتها كما لو باعها او وهبها او تزوج عليها فان لم يكن شيء من ذلك
ولم يتقاضا حتى وجد بايع الدار والعبد عور فان كان يعلم العور وقت العقد فلا خيار له
وللشفع ان ياخذها بقيمة العبد عور لانه دخل في العقد ها معيها وان كان لا يعلم به فبائع
الدار بالخيار ان شاء اخذ العبد وان شاء تركه ويقبض المبيع وكذا الموكان صحا واخو
في يد مشتري الدار قبل القبض فان رضي به واخذها عورا ونقض البيع ثم حضر الشفع فلم
ان ياخذها بقيمة العبد سلما اقصى ما في الباب ان العقد قد انتقض بينهما من كل وجه بحكم
الرد بالعيب قبل القبض لكن انفساخ البيع من كل وجه لا يبطل حق الشفع كالوقت باضا ثم وجد
بائع الدار بالعبد عيبا فرده بقضاء قاض وهذا لان نقضه انما يقضى فيما يرجع الى حق نفسه
وهو دفع الضرر عن نفسه فلما فيما يرجع الي ابطال حق الشفع فلا لانه ليس له ولاية ولانه
ابطال حق القاض كان العقد قائما فيما يرجع الي استحقاق الشفع وان الانفساخ لا يبيّن
ان البيع لم يكن وثبوت حق الشفعة يعتمد وجود البيع لا بقاءه وان بقي حق الشفع ياخذها بقيمة

العبد مملوكا كان يأخذ قبل الفسخ واما اذا مضى البيع ورضي بالعيب فلا ان المبيع لم يحط عن
المشتري شيئا من ثمن الدار واما رضى بالعيب فان قيل وجب ان يأخذ بقيمة عيب لان العيب
لا يجوز بالعبد فقد حط عن المشتري بفضائها وبالخط عن المشتري يحط عن الشفع كما لو حط بفض
الثن وهذا لانه لما رضى به مع نقد وصف السلامه صار الثمن هو العبد لا وصف السلامه ينبغي
ان يأخذ بقيمة عور قيل له هذا هكذا اذا كان ما حط من بعض الثمن سبوعا واصلا بنفسه كانه
حسنة يلتحق باصل العقد ويجعل كالموجود له العقد لان له حصته من المبيع اما اذا كان بيعا
وصفا من اوصاف الثمن لا يحط عن الشفع بالخط عن المشتري ولا يحط بشي من الثمن لانه
الاوصاف لا يقابلها شي من الثمن فكذلك اوصاف الثمن وهذا لانا لو قلنا بالحقاقه باصل العقد
وخرجه عن الثمن لانه بتغير العقد في نفسه وما ينبغي ان يتعقد العقد بالتصرف في شي هو
داخل تحت العقد ثعلا لانه يودي الى تغير الاصل بالتصرف في شي هو تابع ولا يستند
ويقتصر الخط على الحال نقى السلم الثمن بوصف السلامه في حق الشفع لان حقه ثبت باصل
العقد لانه ساع في حق المشتري والمسا مجتبي في حق شخص لا يقتضي المسا مجته في حق شخص
اخر بخلاف حط بعض الثمن الاتري انه لو باع دارا بالف جيا فاديتها المشتري زبونا وتحو
فيها التبايع قاله الشفع يأخذ بها بالف جيا وان شاء وان شاء تركه وكان وجود هذا
الخط وعدمه في حق الشفع غير له فكذا امرنا والجامع ما ذكرنا انه استحق بالعقد وصف
السلامه او انه تبع وهذا لان الزبوف تصالح بذكره عن الخيار كما لو كفل بالحياد وادى الشرح
وتحوزه وقت الدين كان له ان يرجع على المكفول عنه الجيا بخلاف ما اذا كفل بالف وادى
شع منه لا يصلح بذكره بالف فيجعل خطا كذلك هذا **باب من الشفعة وقسمتها**
بين الشفعين اصل الباب ان المساواة في سبيل استحقاق يوجب المساواة في الاستحقاق
بحكم السبب فالمتساوي في السبب يوجب التساوي في الحكم كالشراء والقرابة والمهنة وغيرها
من الاسباب وحرف اخر ما اذا ان حقا كل واحد من الشفعين في كل الدار ما ينقص
من حقه لانه لا اجل المزاحمة كما لو قيل لثني محمد او عفي ولي التخييل فاحدهما فلا خرافة
بخلاف العبد اذا قيل لثني خطا فعفي ولي احدهما بقي حق ولي الاخر في نصف العبد
وتعال للمولى اما ان تدفع اليه نصف العبد او تغديه بالديه لانه موجب الخطا المال فاذا
تعلقت الخبايات بالرقبة تضاعفت عنها فيثبت لكل واحد منهما النصف فاذا سلم احدهما
لم يهدق الاخر ولا يزول بخلاف الشفعة لانهما حق وليس بمال فكانت يد العبد عليه
وحرف اخر ما ذكرنا ايضا ان حق الشفعة لا يتجزئ شيئا وتجزئ السفا
التي موضع يتضرر به المشتري ومنها ان تتفرق عليه الشفعة لانهما تشرفت لدفع الضرر
واما يصح ذلك في موضع لا يتضرر الخاق الضرر بالغير وحرف اخر ان الشفع
ولاية نقص تصرفات المشتري بالمال كما لا يمكن للمالك ونقصه نقص المشتري
ليكون العهدة على البايع وان كان له فيه فائدة لانه تؤكد ملك الرقبة يقيد بملك اليد والقاضي
لا يستغل

لا يستغل بشي يحتاج الى نقصه ثانيا لعدم الغايه اولانه عيب اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل اشترى
دارا لها ثلاثة شفعاء كلهم جيران فنقص المشتري الدار ثم حضر اثنان منهم وطلبا الشفعة فانه يقضي
لهم جميع الدار لكل واحد منهما بالنصف لانها استويا في سبيل استحقاق ولا ينتظر حضور الغائب لما
ذكرنا فان قبض الدار نصفين ثم حضر لغائب ولحق احد المولين له ان يأخذ نصف ما في يده وكان حق
الغائب متعلق بالدار لا يسقط بغيثته وانما قضى بها للحاضرين لعدم التراجع في الحال فاذا حضر كان له
المطالبه بحقه وقد استويا في سبيل استحقاق فيكون ما في يده بينهما فان قضى له بذلك وغاب ثم حضر
الثالث فلله اخذ هذه الربع ان يرجع على المهر برجع ما في يده حتى يصير في يد كل واحد منهما ثلاثة اثمان
الدار كما انها استويا في سبيل استحقاق والشفيع الذي حضر اولا اخذ منه نصف ما في يده وهو ربع
الدار وبقي في يده الربع والذي حضر ثانيا في يده نصف الدار فله ان يأخذ ما في يده مقدار ما يساويه فتمت
الي حساب له نصف ونصف ربع واقل ذلك ثمانية فاولا ان اخذ كل الدار كل واحد منهما اربعة والثالث
اخذ من الحاضر نصف ما في يده وذلك سهمان وبقي في يده سهمان فالماخوذ منه نصف ما في يده اذا حضر
بالمول الذي في يده نصف الدار يقول حقي وحقك في الدار سواء في يدك اربعة وفي يدي سهمان
فان اخذ منك سهمان حتى اساويك فاذا اخذ منه سهمان صار في يد كل واحد منهما ثلاث اثمان
الدار وبقي في يد الغائب الذي حضر اولا سهمان فلو غاب احد سهمان الذي في يده سهمان لانه
ياخذ من الحاضر نصف سهم لانه يقول حقي وحقك على السوا في يدك ثلاثة وفي يدي سهمان فله
خمس فلو اخذ ما في يده نصف سهم حتى يصير في يد كل واحد منهما سهم ونصف فلو حضر لذي في
يده ثلاثة اثمان الدار ياخذ منه ثلث سهم فيكون بينهما كل واحد منهما سدين سهم فيبقى في يد
الذي حضر سهمان وثلثا سهم وحصل في يد كل واحد منهما سهمان وثلثا سهم وهو جميع سهم
الدار فصار لكل واحد منهما سدين سهم في يده الذي حضر سهمان وثلثا سهم وحصل في يد
كل واحد منهما سهمان وثلثا سهم وذلك ثمانية وهو جميع سهم الدار فصار لكل واحد منهما ثلث
الدار وان حضر احد الشفعين اولا قضى له بجميع الدار لما ذكرنا فان حضر الاخر كان له المطالبه
بحقه فان حضر الثالث له المطالبه بحقه فيكون بينهما الاثنا فان قدم الاول وقال انا اخذ النصف
قد رخصي وقال الحاضر لذي اخذ جميع الدار انا سلمت لك الكل اما ان ياخذ الكل واما ان يدع فله ان
ياخذ النصف وليس للاول ان يلزمه الكل لما ذكرنا ان حكم القاضي للحاضر اسقاط حق الغائب عن مقدار
نصيب الحاضر واذا استقط حقه عن النصف لم يلزمه ان ياخذ كل ما تعلق حقه به بخلاف ما اذا لم يحكم
الحاكم بخلاف ما اذا اشترى الحاضر من المشتري ثم حضر الغائب كان بالخيار ان شاء اخذ كلها بالبيع
الاول وان شاء اخذ كلها بالبيع الثاني اما بالبيع الاول فلا الشفعة تثبت لهما اما اذا اشترى احدهما
فشرأه اسقاط لشفعته الاتري انه يبطل بالسياقه والاستيجار فينبغي حق الاخر في الجميع واما
بالشري الثاني فلا ان المشتري كان له حق المطالبه بالشفعة فلما عدل عنها الى الشري كان ذلك
اسقاط لما تعلق بالعقد الاول فلم يثبت له شرأه حق الشفعة مع امرأته عنه بخلاف ما اذا
كان المشتري الاول شفعيا للدار فاشترى بها الشفع الحاضر ثم قدم كان له الخيار ان شاء اخذها

بالبيع والاول وان شاء اخذ كلها بالبيع الثاني وشررا الشفع مثل حكم الحاكم له بالشفعة يسقط ما يخص
المشتري بشفعته ولا يكون قد رد ذلك لمن حضر من الشفعة لاني ابتياعه بملك الدار مع ثبو
شفعته فهو يحكم الحاكم الموجب لنقل الملك ليسقط حق الغائب عما نصيب الحاضر والمشتري بالاول
لم يثبت له حق قبل الشراء حتى يكون بائنياعه معرضاً عنه فيثبت له حق بهذه العقد فلم يكن للغائب
ان ياخذ بهذه العقد الا مقدار ما يخصه بالزاجعة واما العقد الثاني فقد ثبت للشفيع حق كشف
قبله فلما اشترى اسقط حقه عن العقد الاول فلم يتعلق بعقد مع اعراضه عن الشفعة فكان
للغائب ان ياخذ بالعقد الثاني كل الدار وارلها للاث شفعا اشترى بها اثنان منهم ولما احدثها
وحضر الثالث فله ان ياخذ نصف ما في يد الحاضر بينهما فان اخذ ذلك نقضا او بغير نقضا ثم حضر
بساوي صاحبه لما قلنا فلهذا جعل ما في يد الحاضر بينهما فان اخذ ذلك نقضا او بغير نقضا ثم حضر
الثالث وطلب الشفعة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان المشتري غيرهما فطلب الشفعة فاخذ
وهي مسألة اول الباب لانه لا فرق بين ان ياخذ جميع الدار بالشفعة وبين ان ياخذها بالشرى
لانه الشري لا يبطل الشفعة فيكون الدار بينهما اثلاثا فلوان الذي حضر وهو واحد المشتري وفي يد
نصف الدار سلم نصف الربع له ما في يد حال سلمه على نفسه لانه لو سلم الكل جاز فكذا اذا
سلم البعض وليس فيه تفرق الصفقة فصح تسليمه حتى لا يكون له الا الربع الذي اخذ ولا
يستخرج منه شيء مما قضى لانه يتضمن قد صح في ذلك القدر والتسليم انصرف الى الثاني كمن قضى
دينه ثم ابرأ الغريم وهذا لانه حقه كان في موضعين وقد سلم لاحدهما فلا يبطل حقه عن الآخر
المشتري الذي ... في يده الربع على صاحبه بالذي خصه وفي يده نصف الدار برفع ما في يده
حتى يصير في يد كل واحد منهما ثلثة اثمان الدار لانه لما سلم البعض واخذ الربع زالت
مزاحمته فما سلم ونفى ثلثة ارباع الدار وحق المشتري فيه على السواء لا يستواحقهما وفي يد
الزوج وفي يد الاخر نصف فباخذ ربع ما في يده وهو ثمن جميع الدار فيصير
يد كل واحد منهما ثلثة اثمان الدار على ما ذكرنا وان حضر الشفع الثالث والمشتري الحاضر
اخذ ثلث ما في يد كل واحد منهما وهو سدس جميع الدار لاني حقوقهم متساوية كسواءهم
في سبيل التحقيق وانما يتنونه اذا اخذ الثالث من كل واحد منهما ثلث ما في يده ليصير في يد كل
واحد منهم ثلث الدار فلم سلم لاحدهما ما في يده يصير في يد كل واحد منهما ثلث الدار فلم سلم
لاحدهما ما في يده يصير في يد كل واحد منهما ثلث الدار فلم سلم لاحدهما ما في يده مع تسليمه
في واخذ من الآخر ثلث ما في يده عن الآخر بنصف ما اخذ منه وهو نصف سدس
جميع الدار لانه صح تسليمه لاحدهما في النصف الذي في يده لانه لو صح لا تفرق الملك
على الذي سلم له لانه ما ملكه بالشرى بل بالنصف فصح التسليم وكان له ان ياخذ من الآخر حقه
وهو ثلث ما في يده لانه التسليم بقى في حقه في نصف الدار لانه سلم الشفعة في النصف
وحق المشتري المطلوب الذي لم يسلم باق في جميع الدار فيقسم ما في يده وهو نصف الدار
بينهما على قدر حقهما يتصرف هذا بالجميع والمسلم بالنصف فيكون بينهما على ثلثة الى هذا

الخروج

الخروج اشار محمد رحمه الله وهذا ما ذكرنا ان حقه في ثلث الدار وانه يتصرف في يدها في يد كل واحد منهما
السدس وقد سلم المشتري لاحدهما فبقى حقه في السدس قبل الاخر ومتى اخذ منه ثلث ما في يد جميع
الماخوذ منه على صاحبه بنصف ما اخذ منه لانه بقي في يد الماخوذ منه سدسا جميع الدار وفي يد
صاحبه الذي سلم الثالث ثلث اسداس الدار وحقهما في الدار على السواء لان كل واحد منهما ما لم يسلم
لصاحبه شيئا فيكون بينهما نصفان لكل واحد منهما سدس سمان ونصف سدس وهو حقه من اثني
عشر والذي سلم لاحدهما نصف من الدار وهو سهران فلهذا يرجع المطلوب على المشتري الذي سلم
له النصف بنصف سدس الجميع الدار بخلاف ما اذا اراد ان يقاسم احدهما قبل التسليم حيث ياخذ
منه نصف ما في يده لانه حين قاسم احدهما كان حقه في كل الدار حتى المطلوب فجاز ان يقسم ما في يده
بينهما بغير ما في يده استواحقهما ما في يده اما هنا حين قاسم الذي لم يسلم له كان حقه في نصف الدار
وحق المطلوب في كل الدار فيقاسمهما الثلثا وكذلك لو لم يشترى الدار غير الشفعين فاخذها
الشفيعان ثم حضر الثالث وسلم لاحدهما بغير ما في يده وهو النصف فهو بمنزلة شري الشفعين
لان الشفعين لما اخذ الدار وقسم بينهما نصفين فاداسم الشفع لاحدهما النصف الذي في يده
فهذا التسليم لا يودي الى تفرق الملك على واحد منهما فلهذا الجواب في شري الشفعين وقبضهما ولو
كان المشتري عن الشفعين فحضر الشفعان فقال احدهما قبل ان ياخذ شيئا من الدار سلمت شفعتي في
نصف الدار فهو تسليم في جميع الدار حتى لا يبقى للتسليم حق في الدار كانت الدار بين الشفعين
الاخرين تصعني لان قبل اخذ احوال حال ثبوت الشفعة وانما لا يتجزى ثبوت الاتري انه لو اراد
ان ياخذ البعض دون البعض ليس له ذلك فلذا لا يتجزى لفظا بخلاف ما بعد الاخر وهذا ما ذكرنا
ان تسليم بعض الشفعان انما يصح في موضع لا يتضمن الحاق الضرر بالغير وتفرق الصفقة عليه
وهنا يتضمن الضرر وتفرق الصفقة لان العقد واحد والمشتري واحد ولو صححنا تسليمه في البعض
وياخذ الباقي او لم ياخذ الباقيان شيئا يبقى للمشتري بعض الدار فيتفرق الملك عليه وفيه ضرر لان
الشركة في الميمان المجتمعة عيب والشرع شرع الشفعة لدفع الضرر على وجه لا يودي الى الضرر
بالغير فظاهر الاتري ان الشفعة انما وجبت لدفع ضرر الحاضر ومتى سلم البعض فقد رضى بخوار
المشتري فصار في حقيقته الشفعة بعد هذا متعنتا محضاً فلا يلتفت الى قوله فبطل الحق في النصف
لما كان التسليم وفي النصف الاخر كان الضرر اولاً ذكر بعض ما لا يتجزى كذكره على ما ذكرنا في
بين هذه المسئلة وبينما اذا اشترى الشفعان الدار فحضر الشفع الثالث وسلم لاحدهما حيث
لا يكون تسليم الاخر والآخر ان بعد الحجز الشفعان نزل منزلة المشتري فلا يكون تسليم احدهما
تفرق الصفقة وهذا من الدار متي كانت في يد المشتري كانت الحضومة متوجهة على المشتري
فكان التسليم للشفيع من حيث الحقيقة تسليم للمشتري من حيث الاعتبار ولو سلم المشتري الشفعة
في نصف الدار وهو واحد يكون تسليم الكل اما اذا اقتضت الحضومة في الاخذ متوجهة عليها
واذلك لهما وقع متفرقا فجاز تسليم الشفعة لاحدهما في النصف دون الآخر كما في المشتري
رجحاً لاشترى بنصف دار من رجل فجار الشفع يريد اخذها بالشفعة وهو جاز

وله شفع اخر وهو شرك في الطريق لكنه غائب والجاري يأخذ بالشفعة فلو اخذها بقضا او غير قضا
وقاسم البايع واخذ كل واحد منها منزلا بقضا او غير قضا جازت القسمة لانه من اخذ النصف صار شريكا
في الملك فلو حضر الشريك في الطريق فطلب الشفعة له ان يأخذ هذا النصف لان الشريك في الطريق
مقدم على الجار لما ذكرنا لكن ليس له ان ينقص قسمة الدار ويقال له اما ان تأخذ المنزل الذي الجار القسمة
وادفع اليه الثمن او تخرج في الروايات المظاهر وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان
القسمة اذا كانت بغير قضا وله ان ينقص القسمة وان كانت بقضا لا ينقص لان القسمة بالشركي
بمعني المبادلة فهي كطرف اخر من المشتري باختياره فكان للشفيع ان ينقصه وقد نصبت القسمة فربما
يقع النصيب في القسمة التامة فيما يجاور ملكه اما اذا كان القاضي هو الذي قسم فليس في هذه القسمة
معني المبادلة ولكنه بغير المبيع بقضا والقاضي وهو ما سلمه الى المشتري بما يأخذ الشفع ذلك
من يد ان شاء وان شاء ترك وهو بمنزلة الرد بالعيب بغير قضا والرد بقضا ان
الموكل بمنزلة المبيع المتداخلة لا يرد على بايعه بجهوله بل ضمها والثاني نفع لعدم الرضا ولم يرد
لوقاسم مع الشريك البايع لان الشفع نقضها وجه ظاهر الرواية ان القسمة من تمام النقص
تالمقصود من القبض الحيازة والتمكن من الانتفاع بملكه من كل وجه نصار بمعنى القبض كذا
القبض المطلق انما يتحقق بالقسمة وان كان نصيبه شايعا ونقص الشايخ ناقص
لانه ربما يصير مقبوضا تبعا لغيره لا مقصودا فكان ناقصا ولهذا يجوز وسببه المتاع
واجارته كانه عدم محلبة القبض وهذا المقصود يزول بالقسمة لانه يصير المحل قابلا للقبض
المطلق مقصودا ان كان منها للقبض من هذا الوجه وكما لا يكون للشريك الذي تقدم على
الجاري حتى نقض بعض الجار ليفيد العهد على المشتري او على البايع وان كان له فيه فايده
لان الناس يتفاوتون في العهد والخصومة الاثري من جملة العقد لا يكون له ايضا الا
ثري ان المشتري لو قاسم البايع ثم حضر الشفع ليس له ان ينقص القسمة لما قلنا فكذا الشريك
مع الجار ولا لو نقضنا القسمة احققنا الى اعادة مثلها في الحال لان البايع مطالب له في الحال فيكون
اشغالا بالافيده ولهذا ليس له نقض قسمة المشتري فكذا قسمة الجار وقوله في النقض فايده فلنا
ليس فيه فايده قطعية او ظاهري بل فيه وهم الفايده فلا ينتقض القسمة التامة بلا شك ويتنوي الجواز بينهما
اذا كانت القسمة بقضا او بغير قضا لان الجار مسوق غير حقه لان القسمة في الدار المشتركة عن حق
الشريك بدليل انها لو حجزت عن قسمة الغير بان كانت صغيرة لا تحتل القسمة او طلب صاحب القليل
القسمة والى صاحب الكثير وصاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة لم يستوجب احدهما على
صاحبه شيئا وانما الحق بالقبض وغير القضا سواء على ما ذكرنا غير متفرق وهذا لان القسمة في غير
المكيل والموزون اقترار قبض لغير الحق من وجه ومبادلة من وجه وللشفيع حق المبادلة لان القبض
بجهة التبع له حكم البيع ولهذا انقسم الثمن على اصل والروايد الحادثة قبل القبض وترد الزيادة
بالبيع كمالا يملك نقض البيع الموجود بغيره البيع فلا كانت القسمة مبادلة من وجه بقضا من وجه
فمن حيث انها قبض لا يملك الشفع نقضها ومن حيث انها مبادلة بملك فلا يملك نقضها بالشك بخلاف
ما اذا

اذا قاسم شريك البايع لان القسمة لم تجز بين المتعاقدين فلا يمكن جعلها قبضا لحكم العقد فجعلت مبادلة
والشفيع ان ينقص المبادلة رجل اشترى دارا وبها شفعاء ثلثة فاخذ بها اثنا بالشفعة يقضيا
وبغير قضا واقسمها واخذ كل واحد منها منزلا على حدة فحضر الشفع الثالث فطلب الشفعة
فله ان ينقص القسمة ويأخذ ثلثها غير مقسومة ثم تعاد القسمة بينهما اثلا تفرق بينهما هذه المسألة
وبين سله الجار مع الشريك وقسمة المشتري مع البايع والغرض من وجهي احدهما ان ثمة القسمة
متممة لغرضه من الشفعة وهو الانتفاع بما دخل تحت الاستحقاق بالشفعة من كل وجه وهو
الانتفاع بالنصف المعروف واذا كانوا ثلثة قسمة الاثني تناقض مطلوب الثالث بالشفعة
لانه لو كان حاضر لقاسم الدار اثلا ثلثا يقع نصيبه في حيز ولو اضمنا القسمة الاولى لفرق
نصيبه لوقوعه في حيز من حيث تقاسم كل واحد منها قسمة على حدة وبهذا يناقض مطلوبه
فلما كان سبيل من نقضها الاثري انه لو كان حاضر وطلب ثم غاب وقسم الحاضر الدار بغير
كان له نقض القسمة اذا حضر فكذا كذا اذا وقعت القسمة قبل الطلب ثم غاب واشت حق من
الاصل ولا ان ينقض بالقسمة لانه لو لم ينقص ياخذ من كل منها ثلث ما في يدك فتفرق ملكه وفيه
ضربه وثمة لا يتفرق ملكه لو لم ينقص القسمة لان ملكه مجتمع في النصف في الحالى ولان ثمة
لو نقضنا القسمة يحتاج الى اعادة مثلها في الحال وهذا لو نقضت لا يحتاج الى اعادة مثلها لان
القسمة الاولى كانت بالايصاب والثانية بالاثلاف ونصيب كل واحد غير ما اصابه بالمره الاولى فكانت
مفيدة فلو حضر الثالث ونفي نصيبه الاولى والاخر غائب ليس له ان ينقص القسمة لان فيه نقض
قسمة الغائب وتضرر عليه كمن يأخذ من الحاضر ربع ما في يدك وهو من جميع الدار فان قيل يجب ان يأخذ
منه نصف ما في يدك لان حقه وحق الحاضر فيما في يدك على السواء فوجب ان يأخذ منه نصف ما صار
اليه كما ذكرنا من قبل في دارها ثلثة شفعاء حضر شفعان واخذ الدار من المشتري نصفين ثم حضر
الثالث بعد ما غاب احدهما ولقيه اخذ منه نصف ما في يدك قيل له بهذا هكذا ان لو كان ما في يدك
من نصف الدار كله ما خوذ بالشفعة كما في تلك المسألة لان حقه في الماخوذ بالشفعة على السواء اما هنا
المنزل الذي في يد الحاضر نصفه ما خوذ بحكم الشفعة ونصفه ما خوذ بحكم القاسم لان القسمة التي
جرت بين الشفعين فاسدة في حق الشفع الثالث لان حق النقض دافعا للضرورة عنه كما بينها فيها
كان ما خوذ بحكم الشفعة كانه للثالث ان يأخذ لانه لو اخذ لاحد بحكم الشفعة ولا شفعة في المقوض
لحكم بيع فاسد لان المقبوض بحكم قسمة فاسدة كالمقبوض بحكم بيع فاسد لما فيه من تقرير القاسم والاول
نقصه ولانه لم يقطع حق البايع نصار كايبيع بشرط الخيار للبايع وهذا لانه لا شفعة في القسمة
الصحيحة لما ذكرنا انها مبادلة من وجه اقرار من وجه من حيث انها مبادلة ان كانت تثبت فمن حيث
انها كجبت افرا لا تثبت فلا تثبت بالشك في المبادلة الفاسدة من كل وجه لا تثبت الشفعة ففي
المبادلة من وجه اذا كانت فاسدة او لا تثبت فاذا حضر الغائب الذي في يدك نصف الدار تنقض
القسمة لوقوعها فاسدة في حق الثالث ويثبت القسمة بينهما اثلا **باب من المبادلة**
في الشفعة الوارث والتولية والراجحة في ذلك اصل الباب ما ذكرنا في البيوع ان الخطن

فمن الثمن جائز ويحقق باصل العقد كما لزيادة في الثمن ويجعل كان العقد ورد على ما ورد المخطوط الماذا
تعدر الحاق فيقتصر على الحال غير ان حط بعض الثمن يظهر في حق الشفع حتى ياخذ ما ورد المخطوط
ولا تظهر الزيادة في حقه حتى ياخذ باصل العقد الثمن وعند زفر والسافعي رحمه الله تعالى
لا تظهر الزيادة ولا الحط في حق الشفع لانه لا يصح عندها على سبيل التحاق لما ذكرنا في البيوع
والفرق لا يصح بنا رحمه الله تعالى بين الحط والزيادة ان الشفع استحق اخذها بالثمن الاول قبل
الزيادة والحط لان المشتري لا يملك ابطال الحق الثابت له فلا يملك تغييره ايضا في الزيادة يعتبر
حقه على وجه يتضرر به وهذا لان الزيادة يلزم بعينه شيئا للبايع ويلزم الشفع مثل ذلك وله
الولاية على نفسه دون الشفع فعل الزامه في حقه دون الشفع الاتري انها لو جردا بيعا بالكر
من الثمن الاول اذ قل صح ذلك في حق الشفع وحققا فكان للشفع ان ياخذ باقلها فاذا اخذ الشفع
بالثمن الاول كان المشتري ان يسترد الزيادة من البايع اما لانه ليس له الدار ولم تسلم اولانه اخذها
بحق سابق على الزيادة فان قيل لو اخذها بحق سابق وجب ان يجعل اخذ الشفع من يده بمنزلة
الاستحقاق عليه فتبطل شفعته لانه اخذ بحق مقدم عليه فلنا نعم حقه يتقدم لكن يوث حقه
بالسبب الذي ثبت به حق المشتري وهو البيع فياخذ بابطال ذلك السبب بخلاف شفعته
بدمونه الملك ولان ثمة يتقدم حق المتحق على حق البايع كما يتقدم على حق المشتري وهذا تأخر
عن حق البايع وهذا بخلاف هبة جميع الثمن وهبة الجميع لا يثبت باصل العقد فان التحاق الحط
باصل الحط العقد لدفع الغير وتعتبر صفة العقد ليصير غدا بعد ان كان راجعا او خاسرا
وهذا لا يتحقق في هبة جميع الثمن لانه لا يشاء ان لا يصير مغبونا بجميع الثمن ففرغنا انه برئ من
وهذا لان حط الجميع لو التحق باصل العقد فاما ان يصير لعقد هبة فلا شفعة فيها او يصير بيعا
بغير ثمن فيكون فاسدا ولا شفعة في البيع الفاسد ففرغنا انه من تمكن الحاق حط الجميع باصل
العقد في حق الشفع بخلاف حط البعض وحرف الحزان المريض مرض الموت محجور عن ابي
النفق الى بعض الورثة كما يتعلق به حق الورثة من الثلث وغيره المباحات لهم ولهذا لو اوصى بثلث
ماله لوارث ان اجازة بقية الورثة جاز ولا لم يحسن لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث
والمراد الوصية بما يتعلق به حق الورثة المباح من ايمان المال حتى لو عفي في مرضه عن نصيبه
وجب له على بقية ورثته او ابراءه عن كفالته قبله بالنفس او تبرع عليه بشي من منافع ماله بان
اعارته جاز بغير اجازة الورثة لكن ان اجازة بقية الورثة حاز لانه روي في بعض الروايات انه
عليه السلام قال لا وصية للوارث الا ان يجيزها بقية الورثة وهذا لان الحجر كان يتعلق بالورثة
فلا يظهر ذلك عند اجازتهم كالوصية للاجنبي كما زاد على الثلث وهو غير ممنوع عن ايصاله النفع الى
الاجنبي بقدر الثلث حتى لو اوصى بثلث ماله لا جني صح لغير اجازتهم وهو محجور عن ذلك فيما
وراء الثلث حتى لو اوصى بالثمن من ماله لا يصح الا باجازه الورثة فلو اوصى النفع الى الجاني ويصح ذلك
ايصال النفع الى الوارث بل يحجر عنه ان كان وصول النفع الى الوارث مضافا الى فعل المريض على
وجه لا يملك يتخلل بينهما فعل اختياره لا يحجر عنه وان كان فعله شرطا لحصول النفع للوارث شال الاول

اذ كان

مخرج منه لانه ايصال النفع
الى الورثة وان لم يكن مضافا
فلا يملك فعل اختياره

اذ كان المريض على اجنبى دين والوارث كغيره فابرا الغريم يحل عن الدين لا يصح وان كان يخرج من الثلث
وشال الثاني اذ اوصى للاجنبي شيئا وهو يخرج من ثلث ماله ثم ذهب للاجنبي للوارث صح لانه لا يضاف
الى فعل المريض ثم فرق ابو يوسف رحمه الله تعالى بين الوصية للوارث بحجر باجازه بقية
الورثة ولا تحوز الوصية للقاتل وان اجازت الورثة والفرق ان الميراث اقرب من الوصية للموتى ان
الوصية تبطل بالرد والميراث لا شمر حرمان الميراث في حق القاتل لا يرتفع باجازه الورثة فالوصية
اولى وهذا بمنزلة ما اذا اوصى لغيري دهر في دار الحرب لا تعمل فيه اجازة الورثة للمحل هنا والمعنى فيه
انه قصد استعمال الوصية بالقتل لغيري بالجرمان وبرضي الورثة لا يرتفع الحثالة لانه لا يعود الميراث
فكذا الوصية بخلاف الوصية للوارث لانه ارتفاع الوصية ما لان المعصية بل لدفع الغلط يا ثار
بعض الورثة على البعض فتفقد اجازة ولا خلاف ما اذ لم يكن القاتل من اهل العصاة ولا في
خفية ومحمد رحمه الله تعالى انه اوصى من هو اهل للوصية لا هارو ومواساة والمحال من اهل
البشر يستوفون له العفو فصحت الوصية كما لو كان صبيا او معتوها ولهذه الدروب له شيئا وسلم في وقت
يذهب ويجي ثم مات تلك الجراحة يصح فكذا الوصية اذ كل واحد منها يملك بغير عوض وما قال
من المعنى غير صحيح بدليل انه لا يفرق بين الخاص والعام ولو كان بطريق العفو لا يستوي
بينهما بل انما يصح لدفع الغلط عن الورثة كليا بجزائهم في الميراث من سعى الى دم ابيهم فاذا اثاروا
جاز بخلاف الميراث لانه رد العبد واجازته اغنايه لان في تلك العباد اما ما ثبتت من جهة الشرع فليس
الى العباد رده واتمامه والميراث ثبتت من جهة الشرع لا صنع للعبد فيه ولا تعمل اجازته فيه كما لا يعمل
رذه فابطاله وايضا لا بعد عانقه وحرف اخوان نفس البيع من الوارث قصته عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما نفس البيع ليس بوصية اذا الوصية في الحياة كما في البيع
من الاجنبى بمثل القيمة او مما يتفان فيه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى رجل باع دارا في ثمنه
ثلاثة الاف درهم وذلك ثمنها وتقابضا واحد ورثه البايع شفعها فاخذها بالشفعة ثم مرض
البايع فحط عن المشتري القامه باطل لان حجر بقية الورثة فان كان يخرج المخطوط من ثلث ماله
على محمد رحمه الله تعالى فقال لا يواجزت ذلك بطل عن الوارث الشفع مثل ذلك ثانيا ان الحط
المتحق باصل العقد لما فرق شري المشتري كالواقع للشفع اذا اخذ بالشفعة لان وجود الشفع
مضاف الى فعل البايع لانه متعلق بزوال ملكه لما قلنا وحق الشفع سابق على حق المشتري
فصار من هذا الوجه الشفع كالمشتري من الوكيل على التسليم الى الموكل فكان الحط واقعه من وجه
فوقع الشك في صحة الحط فلا يصح الا باجازه بقية الورثة وهذا لان البايع بابيع اوجب الملك
للمشتري والحق للشفع فلما اخذ الشفع بحق اوجبه البايع صار كان البايع هو الذي ملكه
فلو صح الحط كان حطاً عن الشفع في عقد وقع للشفع فيكون هذا الصلح للشفع الى الوارث
نقضا مضافا الى فعل المورث وقد ذكرنا ان المريض محجور عنه المباح باجازه بقية الورثة فصار كما
اذ ابايع من وكل الوارث ثم حط عنه ولا يمكن ان يجعل هذا حطاً عن المشتري خاصة لان الحط لا يتحقق
باصل العقد فخرج من ان يكون ثمننا ويعين الثمن ما بقي ولهذا الواجب الشفع انه باعها بالغ وسلم

الشفعة ثم البايع على المشتري ما به فهو على شفيعته لانه خرج المخطوط من ان يكون ثمتا فهو منزله
ما لو بين ان الثمن كان اقل من الف ولم يقبل المشتري المخط لم يحجب الشفعة لان صفة الثمن لا تغير
عن القدر الذي سلم ولولم يكن للوارث شفيعتها او سلم الشفعة وطلب من المشتري ان يبصرها منه
مراجعة او تولية ففعل المشتري ذلك عن الوارث المشتري في التولية وفي المراجعة يحط مثل ذلك
وحصته من الرجح فرق بين البيع والشراء وبين اخذ الشفعة وان كان الوارث ينتفع بالخط في التولية
والمراجعة كما ينتفع بالخذ بالشفعة والفرق ان في بيع التولية والمراجعة ما يحصل للوارث من
النفع فهو مضاف الى الاجنبي من كل وجه لا الى المورث لان المشتري الاول اشترى هذه الدار
لنفسه من المورث لا للمشتري الثاني وهو الوارث لا باعتبار الملك ولا لنفع من المورث باعتبار الحق
له لانه لا يثبت للمشتري الثاني وهو الوارث حق سبب هذا البيع ولهذا لا يجبر على البيع منه كالتعليم
اليه فلم يصير له من بايعا من وارثه من وجه بل صار بايعا من الاجنبي من كل وجه ثم يصير المشتري بايعا
من وارثه اختيارا بغير استقلال فلم يصير له المصلحة الحاصلة للمشتري الثاني وهو الوارث مضافا الى المصلحة
بوجه ما لانه حصل المصلحة تحقيقا لمعنى التولية والمراجعة ضرورة لا قصد من البايع فصار مضافا
الى المشتري الاول وحصول النفع للوارث من جهة الاجنبي حاصل اقصى ما في الباب انه ينتفع
به الوارث لانه يحلل بينهما واسطة اختيارية فصار فعل المريض شرطا وانه غير ممنوع عنه
كما لو وهب لاجنبي شيئا ثم وهبه لاجنبي لوارثه وكما قلنا في المقرر اذا اقر لاجنبي فاقربه
الاجنبي لوارثه بخلاف الشفعة ولهذا فرق بين الخط والزيادة في حق الشفعة لما ذكرنا ان
في صحة الزيادة ابطال حق مستحق الشفعة وسوي بينهما في المراجعة والتولية لان البيع غير
مستحق عليه فليس في الزيادة ابطال حق مستحق على الاول للثاني وكذلك ان كان البيع والخط
في المرض لان البيع بمثل القيمة من الاجنبي والبيع في حالة الصحة سواء بكل جواب عرفته مما اذا
كان البيع في حالة الصحة والخط في حالة المرض بنوا اجواب فيما اذا كان في حالة المرض مستشهد
محمد رحمه الله كما لو دخل الخط من البايع في المرض قبل بيع المراجعة والتولية وقبل اخذ الشفعة
فقال ان خط عن المشتري يصح الخط مطلقا في بيع المراجعة والتولية لانه ينزع مع الاجنبي وفي الشفعة
يتوقف ان اخذ الوارث بالشفعة يبطل لانه اصطناع بالمعروف للوارث وان لم ياخذ حتى يطلب
الشفعة يصح لانه لاجنبي مريض باع دارا له باعني درهم وقيمتها ثلثة الملاف درهم ووارث البايع
بشفيها فلا شفعة له اجازت الورثة او لم تجز في قول ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف
رحمه الله وقولنا ذكر قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله في الجامع وكتاب الشفعة من المبسوط
مع ابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الوصايا من المبسوط وقال مريض باع دارا من اجنبي حيا
بقدر الثلث والوارث شفيها فانه ياخذ بالشفعة بمثل قيمتها ويكون ما فضل عن القيمة ان تمام قيمته
الدار لوارثه المريض وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى يمزج ولا ياخذها بالشفعة وان تقفقت
الروايات كلها عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى جل جلاله انه لا ياخذها واختلف عنهما وابو حنيفة
رحمه الله تعالى مولى اصله لان من اصله ان المورث لو باع من وارثه بمثل القيمة لا يجوز لما سئل

فكذا اذا ثبت له من الشفعة ببيع ولانه لو باع من الاجنبي بمثل القيمة بمثل قيمتها في مرضه ودار
شفيها لا ياخذها اجازت بغير الورثة او لم تجز لما سئل فان كان فيه محاباة ولا يخرج من الثلث
كان اولى واما عندهما فوجه رواية الجامع ان الوارث لو اخذ الشفعة لا يخلو اما ان ياخذها
بالثمن الذي اشترى به او بقيمة الدار لا سبيل الى الاول لان فيه محاباة الشفيع لانه يبيع كغيره
وقع له من وجه على ما مر وهو وارثه والمحاباة الى ايجاب البايع فيكون ذلك وصية للوارث
خصوصا اذا اخذها من يد البايع ولا وصية للوارث ولا وجه الى الثاني لانه اكثر من الثمن وكشف
انما اخذ الدار بالشفعة بالثمن الذي اشترى به المشتري ووجب عليه لا بغيره فاذا انقضى الوحيان
لا ياخذ وهذه علة ابي حنيفة رحمه الله تعالى ايضا وجه رواية الوصايا على قولها ان الشفيع متى
اخذ بالشفعة صار شري المشتري وافعاله من وجه على ما مر فصار كان اشترى بها بنفسه وفيه
محاباة ولو كان كذلك لا يبطل حقه عن غير الدار اذا بلغ الى تمام القيمة فكذا هذا لانه اذا بلغ الى
تمام القيمة صار كأنه اشترى بها بمثل القيمة ولو اشترى بها بمثل القيمة يجوز عندهما فلها ياخذ بقيمتها
وما فضل من الثمن يكون لورثة البايع لانه مال الميت وقد خلا عن الدين والوصية فيكون للوارث
الا ان ما ذكر في الجامع اصح لان شري المشتري وان وقع للشفيع من وجه لانه انما يقع بمقدار
الثمن الذي وجب على المشتري لا بالزيادة لانه يودي الى تغيير العقد لا يمكنه الاخذ بذلك الثمن
فلا ياخذ وذكر في الكتاب سواء اجازت الورثة او لم تجز والآن اجازتهم لغو لانها لم تصادف
محلها بعد موقوف وهذا العقد نافذ في حق المشتري لان المحاباة كانت بقدر الثلث من الاجنبي فلا
نايه في الاجازة ولا يمكن اعتبارها في حق الوارث الشفيع لانه لا حق له قبل المخذ حتى يعمل الاجازة
في حقه بخلاف سلة اول الباب لانه ثمة خط المريض عن المشتري كما موقوفا على اجازة الورثة
لانها حصلت للشفيع من وجه لانها حصلت بعد اخذ الوارث فكان واقفا للوارث فعمل اجازة الورثة
فيه كالوصية للوارث وهذا لان الشفعة تثبت حكما لجواز العقد بلا اجازة احد وبنها لم يثبت لما ذكرنا
ولا تثبت بالاجازة فلم يقد وانه الشفعة ثابتة فكانت الاجازة مقبولة لان اثرها في الخط عن الثمن
لا في ثبوت حق الشفعة وذكر في بعض الروايات مكان الاغني الالف والاجازة معتبرة في حق
المشتري لان اثره في الخط وعدم التخير لانه لو كان له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء
بلغ الثمن الى الثلثين فيعتبر اجازتهم كما لو لو كان الوارث شفيها ولا يعتبر في حق الوارث لا سبيل
الى الاخذ اجازة او لم تجز وكان له ان يبلغ الى تمام الثلثين فلا يعمل اجازتهم ته بعد ذلك في حقه
ولا عمل في حق الاخذ بالشفعة لما ذكرنا وان لم يبلغ تكون اجازتهم ترفع في حق الاجنبي فيصح
وفي حق الوارث في اثبات حق الشفعة وانه لا يعتبر لما ذكرنا ولو كان المريض باعها من اجنبي
بمثل قيمتها ووارثه شفيها فلا شفعة له فيها عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما له ان ياخذها
بالشفعة لان بيع المريض اذا لم
المشتري واقع للشفيع من وجه على ما ذكرنا ولو باعها من الوارث بمثل القيمة حاز عندهما لان
نفس البيع ليس بوصية عندهما فكذا اذا باعها من اجنبي والوارث شفيها لان الشفيع يتقدم على

المشترى في تملكها بالسب الذي بالشراء إذا اخذها وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا نه
لو اخذها تحولت الصفقة اليه من وجه فصار كأن المريض بأعماله وارثه بمثل القيمة ولو كان
لذلك لا يجوز له بأجرة الورثة لأن نفس البيع عنده وصية والوصية لبعض الورثة مما يتعلق
به حق الورثة باطل إلا أن يجزئها ببقية الورثة فلما ثبت للشفيع حق الأخذ بالشفعة ابتداءً
احتجنا إلى الإبطال بعد ذلك في ألا تنهاه ولم يثبت له حق الأخذ قصل للمسافة إلا أنه إذا لم يكن
الوارث بنفسه يصح بأجازه الورثة وتعلق فيه أجازتهم وإذا اشترى الجاني لأحد الوارثين
بالشفعة وإن أجازوا والمأذون أن هذا لا جاز له لم تصادف محلها لأن البيع نافذ لأنه بمثل القيمة
فلغت الأجازة لما مر ولو باعها بالقبض وقيمتها ثلثة آلاف من اجنبي واجنبي آخر شفيعها فله
أن يأخذها بالشفعة بالقبض لأن المحاباة بقدر الثلث صحيح في حق كل واحد منهما فإن قيل
كيف يأخذ الشفيع بالقبض والوصية كانت للمشترى دون الشفيع ومن ارصى لسان بشي
من ماله لا يجوز تنفيذ الوصية لغير من ارصى له به قلنا نعم لكن في وصية مقصودة والوصية
هنا لم تكن مقصودة وإنما هي في ضمن البيع المشترى أنها لا تبقى بعد ما بطل البيع وفي حق البيع
الشفيع مؤثر مقدر ما على المشتري شرها فذلك فيما هو من مقتضيات البيع ولما أوجب له البيع
فاسمى من الثمن مع علمه أن الشفيع يتمكن من الأخذ بمثل ما اشترى به المشتري وتحولت الصفقة
اليه فكانه أوجب الوصية بالمحابة للمشتري وإن سلم له الشفيع وللشفيع أن يأخذها بالشفعة
ولو كان للدار شفيعان أحدهما وارث والآخر اجنبي فلا شفعة للوارث ولا جاني أن يأخذ
كلها لأن بائناً المزاجه صار أحد الشفيعين سلم شفيعته مريض باع داراً من وارثه
بمثل قيمتها واجنبي شفيعها لم يجز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله ولا شفعة للشفيع إلا أن
يجزئ ببقية الورثة فإن أجازوا أخذها بالشفيع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى جل وعلا ومحمد
رحمه الله تعالى الكريم جاز البيع وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في تصرفه إبطال
حق الورثة من شيء يتعلق حقهم به وهو المأله والوارث والاجنبي في مثل هذا التصرف سواء كان
أولاً أو ثانياً أو ثالثاً يوضحه أنه ممنوع من الوصية للوارث كما أنه ممنوع من
الوصية ما زاد على الثلث للاجنبي ثم البيع بمثل القيمة من المريض صحيح في حق الاجنبي في جميع ماله
ولا يكون ذلك وصية بشي وكذلك مع الوارث الاتري أنه كان عليه دين يستغرق ثباع بعض ماله
اجنبي بمثل قيمته يجوز وهو ممنوع في هذه الحالة من الوصية بشي من ماله ثم لم يجعل بيعه مثل
قيمتها منه فذلك في حق الوارث ولا في حنيفة رحمه الله تعالى أن هذا بيع من وجه
فلا يجوز له بالأجازة فإنه أثر بعض ورثته على بعض من أعيان ماله بقوله وهو محجور عنه
بحق ساير الورثة فلا يجوز كما لو ارصى بأن يعطي أحد ورثته هذه الدار بنصيبه من الميراث
وهذا لأن حق الورثة يتعلق بالغير فيما بينهم كما يتعلق بالمأله ولهذا الوارث بعضهم أن يجعل
شيئاً لنفسه بنصيبه من الميراث لا يملك ذلك إلا برضى ساير الورثة كما أنه لو قصد إثارة
البعض بشي من ماله رد عليه قصده فكذا إذا قصد إثارة بالغير وهذا لأن الناس في الأعيان

اغراض ورغائب مالا يكون في المأله فقد يفترق الإنسان بحصله أباه فوق ما يفترق بغير ماله
وأما في الشرع وصية المريض لبعض الورثة دفعا **فيه** عن ساير الورثة وذلك يتحقق
هنا ولهذا يمنع بيعه منه بمثل قيمته وبأكثر خلاص الاجنبي فإنه غير ممنوع من بيع ماله
فيما يرجع إلى الغير وإنما يمنع من إبطال حق الورثة عن ثلثي ماله وليس في البيع بمثل القيمة من
الاجنبي إبطال حق الورثة عن ثلثي ماله وليس في البيع بمثل القيمة من الاجنبي إبطال حق الورثة
عن شيء من ماله وهذا لأنه لا يعتبر الرغبة في حق الاجانب في الأعيان لعدم أمانتهم والأشياء
ويعتبر فيها بين الورثة لتهمة الإثارة وأدلت وصيته لا تمنع الأجازة الورثة دل على كفر
بينهما أن اقترار المريض للاجنبي بالدين أو العين واقراره باستيفاء الدين منه صحيح في
حق الورثة وشي من ذلك لا يصح مع الوارث ويجعل وصية منه فذلك البيع بمثل القيمة وهذا
بخلاف بيعه من شيء اجنبي إذا كان عليه دين مستغرق لأن المنع لحق الغير باعهم في ديونهم لأن
غير مال المريض المشترى أن للوارث أن يتخلص الغير لنفسه بقضاء الدين من مال آخر
فإذا لم يكن في البيع بمثل القيمة إبطال حقهم عن شيء مما يتعلق به حقهم كان صحيحاً بخلاف ما نحن
فيه والدليل على الفرق أنه لو كان بايع عبداً في صحته من اجنبي ثم أقره بثلثي الثمن منه في
مرضه صح إقراره في حق الغير ما عتله لو باع من وارثه لم يصح إقراره بثلثي الثمن منه في مرضه
في حق الغير ساير الورثة إذا عرفنا هذا فنقول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا شفعة للشفيع لأن
البيع فاسد وعندهما الماصح البيع كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
إذا أجاز ببقية الورثة زاله الفساد دلالة الفساد كان لحق ببقية الورثة فإذا أجاز فوجب للشفيع
الشفعة وصار بمنزلة ما لو باع دار من رجل بالف درهم إلى الحصاد والديار أو العطاء كان البيع
فاسداً لا يجب الشفعة للشفيع وإذا سقط من له الخيار قبل تقرير الفساد يثبت حق الشفعة وكذا
لو اشترى داراً شراً فافسداً وبناها بالبيع كان للشفيع أن يأخذها بعد البناء وإن لم يكن له حق
قبله وكذا لو باعها المشتري من آخر حقاً انقطع حق البائع في الميراث إذا كان الشفيع بالخيار
أن يأخذها بالقيمة بالبيع الفاسد ونقص البيع الثاني وإن شاء أخذها بالثمن بالبيع الثاني
ولهذا لأنه البائع الفاسد إنما يمنع الشفعة لأن الملك لم ينتقل بنقصه وذلك ما منع ثبوت
حق الشفعة كالبيع الصحيح إذا كان فيه خيار البائع أو لادن الفسخ مستحق حقاً لله تعالى وفي
البيات من الشفعة إسقاط الفسخ وتقرير البيع وهذا لا يجوز وإذا لم يبق محله الفسخ
بما ذكرنا من المسباب وغيره من المواضع ثبت حق الشفعة وبالأجازة بطرق حق الفسخ يثبت
ولهذا قال في البناء تثبت حق الشفعة لأنه لا ينقطع حق البائع في الاسترداد وعند أبي حنيفة
رحمه الله يثبت لا ينقطع حقه وإنما اعتبرنا بالأجازة هنا لنفاد البيع ثم يرتب عليه حق الشفعة
بخلاف ما إذا كان البيع من الاجنبي بالمحابة لأنه البيع نافذ من غير أجازة فلغت في حق البيع
وتعذر اعتبارها في حق الشفعة على ما ذكرنا هذا إذا لم يكن في البيع من واثم محاباة فإن كان
فيه محاباة بأن باعها منه بالقبض درهم وقيمتها ثلثة آلاف درهم فلا إشكال أن البيع فاسد عند

ابي حنيفة رحمه الله لا شفعة للشفيع لانه البيع فاسد ومعهما لما مع البيع كان للشفيع ان يأخذ
بالشفعة الا ان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تثبت الشفعة ومعهما للشفيع ان يأخذها
بثلاثة الاف درهم ان شارب في رواية كتاب الشفعة لان الشفيع قائم مقام المشتري وقد كان
للأب ان يزيل المحاباة ويأخذها بثلاثة الاف درهم ان شارب او يفتح البيع فكذلك للشفيع
فان قيل لما وجب الأخذ بالقيمة فكان بيع بالقيمة والبيع بالقيمة فاسد لانه محمول فكيف
تجوز الشفعة قلنا لا فساد في لفظ المتعاقدتين لانه باع بثمن معلوم الا ان المحاباة
لم تجز حقا الورثة لو اجازوا جازيا لثمن المذكور فاذا لم يجزوا زاد على ذلك
والزيادة في الثمن بعد صحة العقد لا توجب بطلانه فاذا لم يشرك
المشتري الزيادة لم يلزمه والشفيع يقوم مقامه لان البائع اوجب الحق له في نفس
البيع فجاز ان يقوم مقامه المشتري وذكر في موضع اخر ان الشفيع لا يأخذها
بالشفعة هنا لان عند بيع الميراث من وارثه انما يجوز باعتباره الوصية في نفسه
وفي البيع المحاباة وصية المشتري انه لو حصل مع اخيه كان معتبرا في الثلث ولا
وصية للورث فكان البيع فاسدا ولا شفعة في البيع الفاسد وبان كان المشتري
يتمكن من ازالة المفسد فذلك لا يوجب الشفعة للشفيع كما لو اشترى بها شرط
اجل فاسد او خيار فاسد وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى ان للشفيع ان
يأخذ بالغير لانه متقدم على المشتري شرعا فيجعل فائه البيع من الميراث كان منه بهذا
الثمن والاصح ما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان المشتري انما لو اصاب
بان يباع داره من فلاله بمثل قيمتها يجب تنفيذ الوصية بعد موته
اذا طلب الموصي وان الموصي له وان الموصي له بالبيع يراخه سايرا صاحب
الوصايا فاذا ثبت له نفس البيع وصية ونحو قد نفى رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم الوصية للورث قلنا لا يجوز البيع مثله اصلا ولو اشترى
المريضي دارا بالقي درهم وقيمتها الف درهم وله سوي ذلك ثم مات
فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لانه انما حاباه بقدر الثلث وذلك
صحيح منه في الاجنبى نتج الشفعة للشفيع وان باع المريضي دارا بالف
درهم وهي تساوي الفين وليس له مال غيرها قيل للمشتري ان شئت خذها
ثلثي الا لعنتي وان شئت فذبح لانه حاباه بنصف ماله ولا يمكن تنفيذ
الجماله الا بقدر الثلث والمشتري يتمكن من ازالة المانع بان يلزم
الى تمام ثلثي الا لعنتي الا انه يخير في ذلك لانه يلزمه زيادة في الثمن
لم يرض بالتزامه فان شاء نسخ البيع لاجله ولا شيء له لان الوصية كانت
في ضمن البيع وقد بطل البيع وان شاء التزم ذلك فيعلم اليه الوصية
بقدر الثلث كما لو كان اشترى في الا بتد ثلثي الا لعنتي واي ذلك فعل كان للشفيع

فيها الشفعة اما عند امضا البيع فظاهر واما عند الرد فلا ان البيع كان صحيحا
موجبا للشفعة حتى اذا لم يمت ماله اخرقا لم يبيع سالم للمشتري باعتباره
البيع وجبت الشفعة للشفيع ثم الرد من المشتري يعمل في ابطال حقه
لا في ابطال حق الشفيع كما لو تفاستما البيع ولكن الشفيع ياخذها بثلثي
الا لعنتي لانها كانت تسلم للمشتري الا بالقدر من الثمن فكذلك الشفيع
فان باعها بالقي الى اجل وقيمتها ثلثه الف فالاجل باطل لان المحاباة بالقدر
استغرقت بثلث المال فلا يمكن تنفيذ الوصية بالاجل في شيء ولكن بخير
المشتري بيت ان يفتح البيع او يودع الف خالة ليصل الى الورثة
كما ك حقه امي ذلك فعل فللشفيع ان يأخذها بالشفعة لانه قام مقام
المشتري في حكم هذا البيع كما في لفصل الاول وهذا اظهر فالاجل في الهبة
لا يظهر في حق الشفيع على ما ذكرنا وقد بينا ان خيار المشتري لا يمنع وضو
الشفعة وان باعها بثلثه لالف الى سنة وقيمتها الفان قيل
للمشتري ان شئت فحل الا لعنتي وان شئت فذبح في قول ابي يوسف
وهو قياس ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال محمد بن
محمد رحمه الله تعالى ان شاء فحل بثلث قيمتها ويكون الباقي عليه
الى اجاله وان شاء تركت بنا على ما ذكرنا في الاقرار
ان عند محمد رحمه الله تعالى تاجيل المريض صتيح مطلقا
نيماله ان لا يتملكه اصلا كما في الصداق وبدل الخلع وبدل الصلح
عن القصاص وعند محمد رحمه الله جميع المسمى مملوك له
بازا مال تعلق به حق الورثة فلا يصح فيه اجاله لا بقدر
الثلث لان التاجيل بمنزلة الإسقاط من حيث ان المملولة تقع
بين الورثة وبين المال في الحال بسبب الاجل ولهذا الورجع
شهود الاصل صنفوا كما يصنف شهود وهو نظير
ما ذكر في الكتاب اذا كاتب عبد علي الفاني الى سنة وقيمته
الف فان عندهما يودع ثلثي الف خالا والباقي الى اجاله
او يرد رقيقا وعند محمد رحمه الله تعالى يودع ثلثي الف
خالا والباقي الى اجاله او يرد رقيقا فاما الشفيع فالاجل لا يثبت
في حقه لكنه بالخيار ان شاء فحل المال كله واخذ الدار وان شاء
خبى كل المال كما اذا قلنا الى بيع الصلح بالجل واذا باع المريض
داره وحايب فيها ثم برأ من مرضه فالشفيع وارثه فان لم يكن
علم بالبيع حتى يرافقه الشفعة لانه محمول بمنزلة بيع الصلح

وان كان قد علم ولم يطلب الشفعة حتى برئ فلا شفعة له
 لان السب موجب للشفعة له الباع وقد سكنت من الطلب بعد علمه
 به فيبطل وان لم يكن متمكنا من الاخذ عند ذلك كما لو اراد اسكت عن
 الطلب بعد علمه بالبيع لمكان الشريك ثم علم الشريك لم يكن له ان ياخذ
 بالشفعة على ما ذكرنا نكذ هذا رجل باع دارا بمائة درهم وكره خطه
 بغيرها وتقابضا ياخذها الشفيع بذلك يريد به مائة درهم وكره خطه
 مثل كراهية الخط الذي اشترى به المشتري لانه الشفيع انما ياخذ بمثل الثمن
 الذي اشترى به المشتري ومثل الدراهم الدراهم ومثل الخطه الخطه ولو اخذها
 بذلك ثم خط الباع المائة عن المشتري وهو جائز ويخاطب
 الشفيع مثل ذلك لانه خط البعض ياتحق باصل العقد فثبت ان
 حاصل الثمن على المشتري الكريه يجب على الشفيع
 بذلك فانه وجد الباع بالكر الذي اخذ من المشتري
 غيبا ورد على المشتري اصل الكر الذي قصه المشتري
 من الشفيع وهو مثل كراهية الثمن فان قيل يجب ان
 يرجع عليه بقية لانه البيع قد انفسخ ببرد الكر لانه
 كان بغيره فوجب على المشتري رد الدار وقد
 عجز عن ذلك فوجب له الى الشفيع ببيع
 عليه القيمة كما لو لم يبيع بها من رجل
 ثم رد الكر عليه بالقيمة فان رجع
 على المشتري بقيمة الدار قيل له وهو الفرق بين
 الشفعة والتولية ان الشفعة تعذر
 ايجاب قيمة على المشتري لان المشتري
 الشفعة انما يجب بايجاب الباع وحق الشفعة
 لا يبطل بفسخ الهيب وان كان فسخا في كل وجه واذا انفسخ حق
 الشفيع بعد انفساخ البيع في الدار من كل وجه كان
 من جهة المشتري ان يقول الباع للبائع
 ان الشفعة للشفيع انما وجبت ببيعك وانما عجزت
 عن تسليم الدار بسبب الشفعة ففصل
 استهلاك الدار من جهة
 الباع لا من جهة فليصل

فليس له ان ياخذ قيمة الدار اذا عجز ايجاب القيمة على المشتري او جبا عليه كرا مثل الكر الذي اشترى به
 الدار وهذا لما ذكرنا ان الصنفه تحولت الى الشفيع واذا تحولت اليه صارت الثمن الكر الموصوف
 في الدمة لا عين الكر فصا ركان البيع من الابتداء وقع على كرا في الدمة ولو كان هكذا يرجع بمثل الكر
 لا بقية الدار لانه لم يعجز عن استيفاء الثمن حتى يفسد العقد اما في التولية حق المشتري الثاني لم يثبت
 من جهة الباع الاول وانما ثبتت من جهة المشتري الاول بعقد جرى بينه وبين المشتري
 الثاني عن احتياجه بالاستهلاك والعجز عن تسليم عين الدار من جهة المشتري الاول فامكن ايجاب
 القيمة عليه وهذا لانه لما تحولت الصنفه الى المشتري الثاني لا تتحرر حكم العقد الاول فبقى الثمن
 كرا عينه على حاله فحق رده وجب الرجوع على المشتري مما يتايل به وقد عجز عن ذلك لزال
 ملكه ثم قال في مسألة الشفعة ولا سبيل للبائع على الكر الذي اخذ المشتري من الشفيع وكان
 للبايع للمشتري ان يشارد عينه وان شاء غيره لان المشتري ملك ذلك الكر ملكا صحيحا ولم يتبين
 فساد من الاصل فلا يجب عليه رده وهذا لان الباع استوجب على المشتري بالرد كرا في
 الدمة مثل الكر الذي حصل به المشتري لا كرا عينه لان ما ذكرنا ان الصنفه متى تحولت الى الشفيع
 بعد موجب التحسين والكر متى استحق في الدمة كان ثمنه بمنزلة الدراهم والدراهم فكان
 للمشتري خيار ان يشارد ذلك وان يشارد اخر وان وجد الشفيع بالدار عيبا فردها على
 المشتري للمشتري ان يرد عليه غير الكر الذي قبض منه لان المشتري عند اخذ الشفيع الدار من
 ما استحق على الشفيع كرا عينه وانما استحق كرا موصوفا في الدمة بخير عينه مثل الكر
 الذي وقع به الشراء عند الرد بالعيب يستحق الشفيع مثل الكر الذي دفعه اليه لا عينه
 وهذا لما ذكرنا ان الشفيع متى اخذ الدار من المشتري صار بمنزلة المشتري منه والمشتري
 منه متى رد البيع على الباع بالعيب يرجع بمثل ما غدر من الثمن لا بعينه كذلك هنا
باب ما تبطل به الشفعة وما لا تبطل **اصيل** **الباب**
 ما ذكرنا ان الشفيع اذا ترك الطلب بعد العلم بالبيع تبطل شفيعته **وحرف** اخر ان القدر
 انما يلزمه ما اقربه من غيره والشفيع اذا اقرب بشي لا ينافي حق الشفعة لا يبطل حقه واذا اقرب
 بشي ينافيه تبطل شفيعته والشرى لا ينافي والبيع سافي وقد ذكرنا اذا عجزنا هذا ان
 قال محمد رحمه الله اذا اشترى الرجل من الرجل دارا بالف درهم ولها شفيعان جارا
 فقال المشتري لاحدهما اني اشترت لك هذه الدار يا مراك وصدق الشفيع المقتول بذلك
 وكذب الشفيع الاخر وادعى بطلان شفيعته صاحبه بترك الطلب بعد العلم حيث صدقه
 واراد اخذ الدار ليس له ذلك والدار بينهما بالشفعة لانه ما اقرب بشي ينافي حقه لان الشري
 له قدر مطلوبه بالشفعة الا ترى انه لو كان الامر معا لا يبطل شفيعته فكذلك اذا اقرب
 من شايخنا رحمه الله من قال ينبغي ان يطلب الشفعة ثم يقرر بالامر اما اذا اقرب الامر ولا
 تبطل شفيعته والصحيح انها لا تبطل كما يذكر **فان قيل** وجب ان يكون كل الدار للشفيع
 الاخر لو جهين احدهما ان المشتري وقع للمشتري ظاهر الامر بالشري لم يكن ظاهرا

ناذاقر المشتري انه اشتراها له وصدقه الامر بعت بينهما شري اخر فصار الامر مشتريا الدار من المشتري
اوسا ومده بطلت شفيعته وصار هذا بمنزله من اشترى دارا بالثمن وسلم الشفيع الشفعة
ثم اقر المشتري انه كان اشتراها لفلان الاجني وصدقه فلان بذلك مجرد للشفيع الشفعة لبيرو
الشري بينهما والثاني ان المقر له لما استحل بصدق المشتري في الامر فقد بركا الطلب
والشفيع متى بركا الطلب بعد العلم بالشري بطلت شفيعته قبل له اما الاول
فقد سقنا سوت حق المقر له في الشفعة سواء اشتراها لنفسه بان كان كاذبا في الاقرار او
اشترها له بان كان صادقا اما اذا اشتراها لنفسه فظاهر واما اذا اشتراها له
ولان المشتري او المشتري له الشفعة فقد سقنا بثبوت حق الشفعة له ولم يوجد منه
ما يبطل شفيعته بخلاف تلك المسئلة لان ثمة كانت الشفعة واجبة للشفيع سواء اشتراها
لنفسه او للاجنبي فاذا سلم بطلت بخلاف شفيعه اخرى لانه لما اقر انه اشترى للاجنبي
وصدقه المقر بعت بينهما شري جديد فتجدد له الشفعة اما هنا سقنا بثبوت
الشفعة له ولم يوجد منه ما يبطل منفعة واما الثاني فلان المقر له ما ترك الطلب
بل وجد منه ما يقوم مقام الطلب وزيادة لان المشتري لما اقر انه كان مأمورا من
جهته بالشري وصدقه المقر له فقد صادقا ان الدار ملكه فصار بمنزلة ما لو اشترى الدار
لنفسه وسلمها الى احد الشفيعين قبل ان يطلب الشفعة ولو كان كذلك لا يبطل شفيعته
ولهذا قالوا فيمن اشترى دارا وهو شفيع ولها شفيع اخر فلم يطلب المشتري الشفعة
لا تبطل شفيعته لان شراؤه وتلك طلب منه للشفعة وزيادة اما طلب لان المقصود
من الطلب تلك الدار بالشفعة في الثاني بقضا القاضي او بتسليم المشتري فاذا تم ذلك
للحال قام هذا مقام الطلب وزيادة لان مجرد الطلب لا يفسد الملك وهما
الملك حاصل كان في التملك ما في الطلب وزيادة مقام هذا مقام الطلب وكذا
لو اراد الشفيع الاخر ان يستخلف على ما ادعى من الامر ليس له ذلك لان فائدة الاستخلاف
التكليف ولا فائدة في تكليفه لانه لو اقر بذلك لا تبطل شفيعته لما ذكرنا ان دعواه الامر
بالشري واقرار المشتري بذلك قائم مقام طلبه وزيادة فنقول بعد ذلك
ان ما امر به لا يبطل شفيعته ولان حقه ثابت على تقدير عدم الشري له لما ذكرنا فلو ابطال
هذا الاقرار وكذا لو كان الاقرار بعدم الامر عند القاضي بعد ما قضى لهما بالشفعة لم يكن
اقراره ببطلان شفيعته ولو قال المشتري احد الشفيعين هذه الدار كانت لك وما
ملكني انا ولا بايعي قط ولم يصح شراي منه او قال كنت اشترتها من البايع قبل
او قال كلوا البايع وهما لك قبل سعيه من فصدقه الشفيع بذلك بطلت شفيعته
المقر له ولم يصدقا على الشفيع الاخر وكان له ان يأخذ كلها بالشفعة يريد به اذا كان
الشفيع الشفيع الاخر فاما لان الشري المشتري قد صرح بظاهره اذ لم يعرف ما مال الشري
والمقر له الا بقولها ووجبت الشفعة للشفيعين فظاهره ان الشري والمقر له اذا رعا

ان الشري كان فاسدا فلم تجب الشفعة للشفيعين وكذا الشفيع الثاني فبطل حق الذي صدق المشتري
فيما اقر بالشري الفاسد ولم يبطل حق الاخر بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة لم يقر بفساد البيع وبطلان
الشفعة على احد الشفيعين لما ذكرنا انهما كان صادقا كان الشرا جازيا والشفعة واجبة لهما وان
كان كاذبا فلذلك ولم يقر اسطلا ان حق احدهما كانت الشفعة بينهما وهذا لان حق الشفعة
انما يثبت باعتبار الشري فاذا ادعى عدم الشري وصدقه في ذلك فقد اقر انه لا شفعة في قبله
الان اقراره تضمن معنيين احدهما دعوى الملك لنفسه والثاني في عدم الشفعة في هذا العقد
وقوله على نفسه في ابطال الشفعة جازي ولا يصدق ان على الشريك الاخر في دعوى الملك
لنفسه وبطلان شفيعته لانه يريد ان يأخذ الدار لنفسه محله اقرار المشتري فيكون هذا
لتسليم المالك لان الاقرار لا يصح الا من المالك فصار كانه وهبه منه فقبله ولو كان
لكذلك فبطل شفيعته كذلك هنا وفي شرح الكرخي رحمه الله لو اشترى الوكيل دارا وقبضها
فالمشتري خصم في الشفعة وللشفيع ان يأخذها منه ويسلم اليه الثمن وتكون العدة عليه
لان الشفعة من حقوق العقد وحقوق العقد تتعلق بالعاقلة فصار كانه اشتراها لنفسه ولو
سلم الموكل للخصومة بين الشفيع والموكل لانه اذا سلم للمالك في الدار ولا يدر فلا توجد
للخصومة اليه كالبايع اذا سلم الى المشتري قال محمد رحمه الله والوكيل في هذا امثل
البايع اذا سلم الدار الى المشتري خرج من الخصومة غير ان البايع قبل التسليم لا يكون خصما
حتى يحضر المشتري والوكيل اذا قبض خصم وان لم يحضر الموكل لان المشتري لم يقم البايع
مقام نفسه فلم يجز لنا فتح الملك عليه من غير حضوره فاما الموكل اقام الوكيل مقام نفسه
وهي به فجاز ان يفتح الملك بخاصته وان لم يحضر الموكل قال وهذا اذا علم انه وكيل
بالشري فاما اذا لم يعلم ذلك وادعى انه وكيل لغيره قال ابن سميعة عن ابي يوسف
رحمهما الله سمعته يقول في رجل اشترى دارا فطلب الشفيع الشفعة فقال المشتري
انما اشترتها لفلان ولا حق لي فيها وقال الشفيع بل اشترتها لنفسك وانما تريد ان تدفع
شفعتي بهذا واللا صدق المشتري واجله خصما واقضى عليه بالشفعة وكذلك لو قال
المشتري قبل ان يشتري الدار انما اشترتها لفلان ثم اشتراها فاني لا نفتي في قوله هذا
واجله خصما واقضى عليه لان الخصومة قد توجهت عليه ولو علمنا بالوكالة لم يسقط حصو
لان حقوق العقد تتعلق به فكذا اذا كانت الوكالة غير معلومة وقد كان اصحابنا رحمهم الله
يقولون اذا قال المشتري قبل ان يخاصم في الشفعة انما اشترتها لفلان وسلم الدار اليه
ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري لانه اقر بالخصومة فصح اقراره وخرج
بالتسليم من الخصومة واما اذا خصم شراؤه اشتراها لغيره وسلمها اليه لم
يسقط الخصومة عنه لانه صار خصما للشفيع فهو يريد استقاط حقه باقراره فلا يقبل
قوله قال ابو الحسن رحمه الله ولو اقام على قوله هذا البيعة فسل شراؤه انه
اشترها لفلان لم اقبل بيعة على ذلك وكذلك لو اقام البيعة ان فلانا الذي زعم انه

اشترها له قد وكله بان يشتري هذا الدار **مدسنة** فاني لا قبل منه ولا ادفع الخصومة
 بذلك لان الدار مادامت في يده فهو الخصم وان علمت الوكالة فلا معنى لامة البيعة
 عليها وقال ابن سماعة عن محمد رحمهما الله اذا قال المشتري انا اقيم البيعة اي قد اقررت
 بهذا القول قبل ان اشترى الدار لم قبل بيعة على الغائب ولا خصومة بيعة وبين
 الشفيع حتى يحضر المقر بريد احدها ستكون الشفيع خصما وانما لم يقبل بيعة لانه
 ثبت بها الملك للغائب بخير حضوره الا انه اذا اقر بالملك قبل الحضور تعلق
 باقراره حكمه واذا حكم للغائب بالملك صار الغائب كالشترى والوكيل كالبايع فلا
 يفسخ ملك الغائب بالخصومة وهذه الرواية عن محمد مخالفة المشهور والله اعلم
باب ما يكون الرجل فيه خصما عن اقامة البيعة
 علم الشفعة **اصل** الباب ان الانسان انما ينتصب خصما لغيره
 اذا كان يده بيد ملك ما اذا كانت يدا من اوصب لا ينتصب لان الخصم كل من يارعه
 في الملك ولو اختلف المدعي مع المدعي عليه كان في تسمية اليد والقول من يدعي ان
 يملك لان الاصل الاتي به في اليد البينة على ما ادعى فحينئذ يدفع عنه الخصومة
 الا ان يدعي المدعي عليه شيئا حصه كالعصب ونحوه فحينئذ لا يدفع عنه الخصومة
 وان اقام البيعة وقد ذكرنا هذه الجملة في البيعة الدعوى **وحرف** اخرا لانتساب
 ينتصب خصما في اثبات المال للغير اذا كان فيه اثبات حق نفسه وقد ذكرنا هذا
 ايضا اذا علمت هذا **والف** محمد رحمه الله دار في يد رجل اقام رجل البيعة انما اليد
 اشترها من فلان بالف درهم وانا شفيعا بدار اخرى بحيث هذه الدار والذي
 في يده يقيم البيعة ان فلانا رجلا اخر اودعها اياه لم يقبل بيعة على الايداع
 ويقضي الدار للشفيع بالشفعة لانه يدعي ملك الدار عليه بسبب اختصاص
 وهو الشترى فلا يقدر على دفع الخصومة كما لو ادعى الشترى منه وهذا لانه اذا
 انتصب خصما يدعي الفعل عليه وهو شراؤه من فلان لو قبلت بيعة ذي اليد
 لقبلت على ابطال خصومة المدعي اصلا على وجه الاحالة على غيره الاتري
 ان الغائب اذا حضر وصدق ما اليد فيما قال لم يكن الغائب خصما للمدعي
 فيما ادعى من الفعل على ذي اليد وبيعه ذا اليد لا يقبل على ابطال خصومة المدعي
 اصلا كما لو ادعى عليه العصب بخلاف ما اذا ادعى ملك الدار مطلقا لان ثمة
 للخصومة يتحول الى غيره لان لم يدع على صاحب اليد فعلا الشترى انه لو حضر
 الغائب توجهت الخصومة عليه وانما يقبل بيعة الشفيع عليه على الشترى لانه
 سبب حقه فانتصب خصما في اثباته واذا قضى بالشفعة ثم حضر الغائب
 وادعى الايداع لا يلفت **القول** لان البيعة قامت على خصم حاضر ولو ان الذي في
 يده الدار اقر انه اشترها من فلان بالف وهذا شفيعا والبيعة للمدعي على ما قال

لدار باخذ الدار باقراره لان اقراره فيما في يده حجة عليه وهو كالناب عسما او بالبيعة فان قال
 لا اري البايع بصدق في الاقرار او يليني وطلب من القاضي ان يوجر الامر الحضور الغائب
 لا يلفت اليه لانه اقر بما يوجب الحق للمدعي فلا يجوز باخيره لامر موهوم فان دفع اليه ثم حضر
 الغائب فان صدقهما على ذلك حصن الامر وان كذبهما وادعى انها داره احد الدار لا تدنس انه
 اقر عليه فلا يصدق ان الاجحة وهذا لان اليد مال الدار ظاهر او قد اقر بها للحاضر
 والغائب ومتى اقر بما لا يده لغائب ولما حضر يوم يتسلمه الى الحاضر فان جاء الغائب
 وصدق المقر فيما اقر به للحاضر سلم المقر به للحاضر وان كذب اخذ المقر به من يد الحاضر
 ودفع الى الغائب لان حق المقر ثابت من كل وجه وحق الغائب موهوم كذلك هنا اقر بالدار
 للغائب فانه اقر بها ملك الغائب ثم اقر للحاضر وهو الشفيع بحق الشفعة فيومر بالتسليم
 اليه فاذا جاء الغائب وكذب لم يست البيع فامر بالتسليم اليه الا ان هنا لا فرق
 بين ان يدعي بحق الشفيع ثم حق الغائب او بدعي بحق الغائب ثم بحق الشفيع بخلاف دعوى ما
 في يده ملكا مطلقا فانه لو بدعي بحق الغائب بان قال اودعني فلان وهو ملك ولا بيعة له على
 الايداع يومر بالتسليم الى الحاضر ثم اذا حضر الغائب يومر للحاضر بالتسليم الى الغائب
 ويقال للحاضر اقم البيعة على انك ولو بدعي بحق الحاضر بان قال هو ملك ثم قال اودعني
 فلان يومر بالتسليم الى الحاضر فان حضر الغائب وادعى يقال له اقم البيعة على الحاضر
 وقد ذكرنا هذا في الدعوة وانما سوى بينهما هنا لان حق الحاضر مرتب على حق الغائب
 فكان حق الغائب سابقا على حق الحاضر لا محالة فصار كانه بداره ولو قال ذوا اليد
 اشترتها كما زعم الشفيع لذي وهبتها من فلان بعدما اشتريتها وقبضتها ثم سلمتها اليه
 ثم اودعنيها وغاب ثم ادعى الشفيع لا يلفت اليه ولو اقر انه كان خصما ثم ادعى خروجه
 عن كونه خصما بفعل باشرة فلا يصدق وان اقام البيعة على ما ادعى وكذلك لانه يريد
 اثبات الملك للغائب وليس عنه خصم حاضر اقصى ما في الباب ان عرضه
 دفع للخصومة عن نفسه الا انه لا يمكنه دفع للخصومة الا اذ اثبات فخله على الغائب
 وليس عنه خصم حاضر الاتري انه لو ادعى ملك الدار مطلقا اقام ذوا اليد البيعة
 انما كانت ملكه وهما فلان وسلمها اليه ثم اودعها لا يقبل كذلك هنا لان دفع للخصومة
 ليس من جنس ما يدخل تحت الاثبات الا اذا صدق الشفيع فيما ادعى او اقام البيعة على اقرار
 بذلك او علم القاضي به فحينئذ يدفع للخصومة وكذلك لو ادعى مكان الهبة سعا
 او صدقة وادعى الايداع من الشترى لما ذكرنا في ابواب الدعوى ولو اقر الشفيع بما ادعى
 ذوا اليد من دفع للخصومة عنه لتصادقهما على ان يده ليس به مستحقا وهذا لان
 الاقرار حجة قاصرة املن العمل بهما على وجه لا تتعدى الى الغائب بخلاف البيعة لانهما
 حجة مطلقة لو علمناهما لثبت الحكم على الغائب وانه لا يجوز ولو كانت الدار في يد غصن للشترى
 فاقام الشفيع البيعة ان المشتري اشترها من فلان بالف درهم وقبضها ونفذ الثمن

واوام الذي فيه البينة ان فلانا اخر اودعها اياه قبلت بينته وادفعت الخصومة عنه
 لان ذاليد انتصب خصما للمدعي بظاهر اليد لان المدعي عليه فعلا فندفع الخصومة
 عنه باقامة البينة على الايداع من شخص معلوم لان ذاليد هذه البينة لم يبطل خصم
 المدعي اصلا بل حصله على غيره فتدفع الخصومة كما في دعوى الملك المطلق ولو ادعى
 ذواليد الايداع من الذي اقر الشفيع ان استراه بتدفع الخصومة بدعوى الايداع من غير
 بينه لانهم اتصافا ان الدار وصلت اليه من واحد كما في دعوى الملك وكذا لو ادعى
 انه اشترى هذه الدار من فلان وقال ذواليد او دعيتها فلان لخصومة بينهما
 جعل يدى اليد بيد الملك حتى يقضى عليه بالشفعة ولم يجعل يد الشفيع يد الملك حتى
 لا يقضى له بالشفعة ما لم يقر البينة على الملك اذ انظر المشتري ان يكون الدار الذي
 فيه الشفيع ملكه او ملك ماله اوام البينة انما في يده او علم القاضى لونه في يد لا يقضى
 بالشفعة حتى يثبت ملكه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان القول قول
 الشفيع ويقضى له بالشفعة وهو قول زفر لان طرقت محرقه اليد الملك ولهذا
 لا يجوز الشهادة بالملك لذى اليد باعتبار ملكه كما ان القاضى لا يقضى الا بعلم والشاهد
 لا يجوز ان يشهد الا بعلم ثم باعتبار ذى اليد يجوز للشاهد ان يشهد بالملك فكذا يجوز
 للقاضى ان يقضى الملك لذى اليد ويقضاه به هذا يظهر سبب استحقاق الشفعة واذا
 كان يقضى لذى اليد بالملك اذا حلف مع وجود خصم نيا زعه فيها ويدعيها لنفسه
 فلان يجوز له القضاء في موضع ليس هناك خصم يدعيها لنفسه اول ابو حنيفة
 وجه الرواية وهو الفرقان الملك باعتبار اليد ثبت من حيث الظاهر والظاهر
 حجة لدفع الاستحقاق والاستحقاق على الغير ولهذا جعلنا اليد حجة على المدعي عليه
 لدفعها استحقاق المدعي حجة في حق الشاهد ليدفع بها استحقاق من نيا زعه
 وحاجة ذى اليد هنا الى اثبات الاستحقاق فيما في يد الغير والظاهر لا يلزم لذلك
 فلا بد ان يثبت الملك بالبينة وهو نظير ما لو طعن الشهود عليه في الشاهد
 انه عبد يحتاج الى اقامته البينة على الحرية لان ثبوت حرته باعتبار الظاهر
 فلا يصلح الالتزام واذا وجد قتييل في دار انسان فاملكون الدار لأنه يحتاج الى
 اسات الملك بالبينة ليقضى بالدية على عاقلته كذلك هنا خلاف بوجه الخصومة
 لان ذلك باعتبار المنع من صاحب اليد ومنازعة لا باعتبار ربوت الملك له وهذا
 لانه لو توفى على ثبوت الملك له لا يقتل دعوى المدعي ولا يثبت له كونه مبطل لا في
 الدعوى وكذلك بسهولة وخلاف الشهادة لانه لا دليل للشاهد الا باليد
 بخلاف القاضى رجل اشترى دارا وقبضها ووجهها الرجل وقبضها الموهوب له
 ثم غاب احدها ثم حضر الشفيع وطلب الشفعة اجمعوا ان الحاضر لو كان هو المشتري
 لا يكون خصما لانه لا يدعي دينا في ذمته ولا عين في يده لانه يدعي دارا والدار ليست في يده

اما اذا

اما اذا كان الحاضر هو الموهوب له فهو خصم للشفيع عند ابي يوسف رحمه الله ويقضى له بها بالثمن
 وبطل البينة ويستوفى بالثمن ان كان المشتري غابا حتى يقيد فيه فغالب اليد وان كان حاضرا
 يدفع الثمن اليه ولا يكون الموهوب له وكذلك لو تصدق بها على رجل وقال محمد رحمه الله
 لا خصومة بين الشفيع والموهوب له والمتصدق عليه حتى يحضر المشتري وياخذ الشفيع من
 الحام الثمن ويضعه على يد عدل حتى يحضر الواهب وكذلك كل تصرف يليون من المشتري في
 الدار للشفيع ان يبطله وياخذ الدار بالبيع الاول ولم يذكر محمد رحمه الله قول ابي حنيفة
 في الجامع واحلف المشتاخ فيه قال مشاخ يلزم رحمه الله قول مد مع قول ابي يوسف
 رحمه الله لانه الغالب قوله مع ابي يوسف رحمه الله لان يجعل قوله مع ابي يوسف رحمه الله
 ما امكن والامكان هنا ثابت لانه لم ينص محمد رحمه الله على خلاف ذلك وقال مشاخ عراقي
 رحمه الله لا بل قوله مع محمد رحمه الله لان ابن سماعة رحمه الله ذكر في نوادر هذه المسئلة
 وذكر قول ابي حنيفة مع محمد رحمه الله وكذا ذكر محمد رحمه الله في الماذون من المبسوط
 في مثل هذه المسئلة وهي ما اذا وهب للموكل العبد الماذون المديون او باعه بغير رضى الخرم
 وغاب ثم حضر الخرم فلا خصومة بينهم ومن الموهوب له والمشتري عند ابي حنيفة ومحمد
 رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله المشتري والموهوب له خصم لم يقبل بينهم
 ويقضى بينهم فكان الاصح ان قول ابي حنيفة مع محمد رحمه الله وروى ابن سماعة
 عن ابي حنيفة ومحمد في مسئلة الشفعة مثل قول ابي يوسف لابي يوسف رحمه الله ان للشفيع حقا
 في العين الذي زعم ذواليد انه ملكه لان حقه مقصور على عين الدار حتى لو اراد ان ياخذ مكان
 الدار شيئا اخر او اراد المشتري ان يدفع اليد مكان الدار شيئا اخر ليس له ذلك
 ولو ادعى ملك الدار انتصب الموهوب له خصما له وكما لو ادعى الموهوب له ان العبد الذي
 في يده رهن عبده وكذا في بيع الماذون الخرم يدعي استحقاقه على من صلح خصما ونازع في الملك
 لجاز ان يقبل البينة عليه ولان حق الشفعة سابق على حق الموهوب له فصار كحق المستحق
 ولهما انا لو حلف الموهوب له والمستحق عليه خصما في الابتداء لكونه مالكا للدار احتججا
 الى اخراجه عن كونه خصما في الابتداء فصر المسافة وبيان ان متى جعلنا الموهوب له
 خصما في الابتداء وقضينا للشفيع بالشفعة احتجنا الى نقص الهبة والصدق حتى يعود الدار
 الى ملك المشتري ثم يملك عليه الشفيع ولهذا كانت العمد على المشتري لا على الموهوب
 له والمتصدق عليه ومتى نقصنا الهبة والصدق بقيت الدار في يد الموهوب له ملك
 المشتري وهو امين في الدار لان يد الموهوب له يد امانه فكان بمنزلة المودع فلا يصلح
 خصما خلاف ما اذا ادعى على الموهوب له ملكا مطلقا لانه متى قضينا للمستحق بملك الدار لا
 نحتاج الى ملك الموهوب حتى يملك المدعي من جهة الواهب والمستحق فكان الواهب والموهوب له
 من الاصل من حيث الحالم لانه من جهة الواهب والمستحق فكان الواهب والموهوب له
 سواء لو كانت الدار في يد الواهب انتصب خصما للمدعي فلذا اذا كانت في يد الموهوب

وكذا في مسألة الماذون لانا لوجلنا خصما في الابتداء حتى تمت الدار وينقض البيع او الهبة
يعود العبد الى ملك البايع او الواهب ولا يمكن بيعه في ديونهم لان بيعه فضا على الغائب
وانه باطل فلا يجعل بينهما خصما لعدم الفائدة او لانه بقي امانة في يده فلا يصح خصما بخلاف
دعوى الملك المطلق لان ثمة ظهر في الاتهام انه كان غاصبا من المدعي والغاصب يكون خصما
للمغضوب منه فلا يخرج من ان يكون خصما في الاتهام بخلاف مسألة الرهن لان ثمة في الاتهام لا يخرج
من ان يكون خصما ولان الشفيع لا يدعي حقا على الموهوب له ولا في ملكه وانما يدعي على المشتري وهو
الواهب حقا في ملكه مما لم يجد ملكه لا يتبين محل حقه وانما يتبين ملكه اذا انسخ العقد الثاني
ونسخ العقد عليه لا يجوز الاجتزاء من قام مقامه وهذا لانه يدعي النقص ثم التملك عليه
فكان فضا على الغائب ثم على قول اني يوسف اذا اخذ الدار من الموهوب له لا يجوز دفع الثمن
اليه لان الهبة انفسخت ولا حق للموهوب له على الواهب حتى ياخذ الثمن فعلى رواية ابن
سماعة يستوفى القاضى من الشفيع بكفيل احتياط الحق الغائب وعلى رواية ابن هشام
عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله القاضى ياخذ الثمن فجعله على يد عدل وهذا ليس
بأخلاف رواية وانما هو محسوب ما يرى القاضى من المصلحة للغائب لان في كل واحد من الوجهين
فائدة اخرى فانه اذا استوفى من الشفيع بكفيل فاليمين في ضمانه الا انه دين وهو على خطر
واذا قبضه وجعله على يد عدل فهو في ضمان الغائب والمصلحة في ذلك تختلف فيكون
للقاضى اختيار اصل الامر من ولو ان المشتري لم يملكها ولكن باعها من احد بالف او بالفين
وسلم اليه فالشفيع بالخيار ان يشا اخذها بالبيع الاول وسلم الثمن الى المشتري
الاول وكانت عهده عليه وان يشا اخذها بالبيع الثاني وكانت عهده على الثاني لان
كل واحد من العقدين يست تام لثبوت حق الشفعة له فكان له الخيار ياخذ بايهما شاغله
ان اخذ بالبيع الاول يرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بما اوفاه من الثمن
لان البيع الثاني قد انسخ فان الشفيع اخذها حتى مقدم على البيع الثاني ولو حضر الشفيع
والمشتري الاول غاب فان اراد ان ياخذها بالبيع الثاني فالمشتري الثاني خصم
بالانفاق اما على قول اني يوسف فلاه يعتبر دعوى الحق بدعوى الملك والمشتري الثاني خصم
بدعوى ملك الدار فيكون خصما في دعوى الحق في الدار واما في قول اني حنيفة ومحمد
فلا نامتي جعلنا المشتري خصما في الابتداء لا يحتاج الى اخرجهم مع الخصومة في الاتهام لانا
متي جعلنا خصما فالشفيع يملك الدار من جهة المشتري الثاني ولهذا كانت العهدة
عليه فقصر الشرا الثاني ولو اختار اخذها بالمشتري الاول كانت المسئلة على
الحلاف التي ذكرنا في الهبة اما على قول اني يوسف فلانه يعتبر دعوى الحق بدعوى الملك
واما في قولهما فلا نامتي جعلنا المشتري الثاني خصما في الابتداء لا يحتاج الى اخرجهم من
ان يكون خصما في الاتهام لانا متي جعلنا خصما في الابتداء واخذ الدار بالشفعة بالشري
الاول من المشتري الثاني استغنى شري الثاني ونعود الدار الى ملك المشتري الاول

فمحتاج

فيحتاج الى ان يملك على المشتري الاول والمشتري الثاني ليس خصم عليه فاما يملك على الاول لانه ليس
مالك للدار بل صامن لها فكان بمنزلة الغاصب والغاصب لا يكون خصما لمن يدعي ملك المغضوب
من جهة المالك كالا ميين سوا فيظهر في الاخرة انه ليس خصم على ما ذكرنا ثم على قول اني يوسف
اذا اخذها بالبيع الاول من الثاني واستغنى البيع الثاني وثبت للمشتري الثاني حق الرجوع
على المشتري الاول فان انفق الثمن في القدر والنوع ان ياخذ الثمن الشفيع ما قدم من الثمن
عوضا عما له على المشتري الاول لانه طهر مجلس حقه من مال المشتري الاول وان كان مجلس حقه
ليس له ذلك لكن القاضى للدار ان يشا استوفى من الشفيع بكفيل وان شا اخذ منه وان
ويضعه على يد عدل على ما ذكرنا وان كان الثمن السالى اكثر من الثمن الاول بان كان الاول
الفاو الثاني الذين يدفع الى المشتري الثاني الف درهم لانه حق بابعده وقد وجب له على بايعه
الف درهم فكان له ان ياخذ قصاصا ويقاتله اطلب بايعك وخذ منه الفا اخر لان الملك
استحق عليه بسبب كان في يده وسلامة الثمن موقوف على سلامة البيع ولو قال ذو اليد
او دعيتها المشتري او احرقني او عصبتها منه او عارني فلا خصومة بيده وبين الشفيع وان لم يقيم
بيده على ما ادعى من الوديعة وغيرها لانها متصا دقا على ان الملك واليد في هذه الدار المشرى
الغائب وان وصل اليه من جهة علي وجهه يكون خصما لان الشفيع لا يدعي الشري على ذي اليد
فلا يكون بينهما خصومة عندهم على ما ذكرنا وان قال الذي في يد الدار لم يكن للذي ذكرت
انه باعها مني ولكننا في فهو خصم في قياس قول اني يوسف رحمه الله حتى لو اقام الشفيع البيعة
ان فلانا اشتراها من البايع وهو ملكها وقبضها منه اخذها بالشفعة واستوفى القاضى بالثمن
على ما ذكرنا وعندنا حنيفة ومحمد رحمه الله ليس خصم بل يتاخر خصومة الشفيع الى ان
يحضر المشتري الغائب فيجمع بين الشفيع والمشتري والذي في يد الدار فخاصمه الشفيع
فيقضي بالتسليم حينئذ الى المشتري ولو لم يكن العهدة على اخذها الشفيع منه اما على قول
ان يوسف فلا الشفيع يدعي حقا في هذه بسبب يدعيه على الغائب وهو الشري وما يدعيه
على الغائب سبب لوجوب حقه فيما في يد الحاضر فينصب ذو اليد خصما له واذ
انصب خصما يدعي الحاضر لسمع القاضى البيعة ويقضي له بالشفعة ويقضي عليه
بالثمن ويستوفى الثمن للمشتري واما في قول اني حنيفة ومحمد رحمه الله فلا ان
الشفيع يزعم ان الدار ملك للمشتري الغائب وانه يملكها عليه بالشفعة وذو اليد
في الدار مودع او غاصب والمودع او الغاصب لا يكون خصما على الغائب يدعي على الغائب
فقد اقر بالشفيع ان الذي في يد الدار ليس خصم فلا يفتي خصما فرق بين هذا وبينه اذا
ادعى المدعي انه اشترى هذه الدار من فلان الغائب وهو يملكها وذو اليد يزعم ان الدار له
ولم يكن الذي باعها منه حيث يكون خصما للمدعي والنزاع ان المدعي هل يدعي ملك الدار
وذو اليد ملك الدار وما كان الدار ينصب خصما لمن يدعي ملك الدار اما في مسئلة الشفيع
لا يدعي ملك الدار وانما يدعي حقا قبل المشتري وهو الشفعة حتى اذا ثبت ذلك الحق قبل المشتري

بملك الدار الذي يدل الدار لا يتصرف خصما فيما يدعى من الحق على الغائب فلم تثبت الحق
بملك الدار في المشتري إذا اشتري الرجل دارا بف درهم فباعها من آخر الفين فعلم الشفيع
بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول فخاصم فيها واخذها بشفيعته بالبيع الثاني بحكم او غير
حكم علم بالبيع الاول فليس له ان يفسد اخذ وليس له ان يفسد وقد بطلت
شفيعته في البيع الاول وكذلك لو باعها صاحبها بالف ثم ناقضه للمشتري ورجعها
ثم اشتراها الشفيع بالفين وهو لا يعلم ببيعها اياها وقد علم بملك الدار ان يفسد شراره
وذلك لان الدار على ملك الشفيع واخذها بالعقد الاول **مسح ملكه فلا يجوز له ذلك**
الا من عيب كما ليس للمشتري ان يسخ البيع الحق متعلق بهذا البيع دون غيره
ولان الاخذ بالشري الثاني مستقط لحق الشفيع عن البيع الاول لو كان عالما به
فذلك لا يعلم لا يقبل الملك المستقط للشفيع ليعتق في العلم فيها والجهل كالو
باع الشفيع مله الذي يشفع به وكذا لان تسليم الشفيع استقاط الحق فلا يقتدر على العلم
كالبراعن الذين وكما الوكيل الشفيع من غير العلم بالبيع وشبوت الحق له وان
اشترها بالف ويقابضها ثم راد في العلم او غير حكم **فان كان اخذها بحكم ابطاله القاضي**
ثم قضى به ياخذها بالف وان كان قد اخذها بحكم لم ينتقض حكمه لانه ليس هنا
سبب يتعلق به الشفيع لاسبب واحد قد حكم الحاكم بالحق للحكم **لانه الزيادة لا**
تثبت في حق الشفيع فكان عليه ان ينقض حكمه واما اذا اخذها الشفيع بغير حكم فهذا
كالشري للمبتدأ فلا يجوز له **مسح الاسبب في العقد يقتضي التسخ** وهكذا ليس للشفيع
حق الاخذ بالشفيع بحل التسليم من المشتري **ممنزلة البيع المبتدأ لان البيع مما يتقيد**
بالتعاطي بخلاف ما اذا اخذها الحاكم لانه تعدد رجله ببيع مبتدأ ونقض الحكم حايذ اعرف
بطلان سببه الا ترى انه لو مات المشتري وعليه ديون لم يرد في دينه لان الشفيع يقدر
على المشتري فكذلك الحق ورثته وعمر ما به فان باعها القاضي او الوصي في الدين فليس للشفيع ان يبطل
البيع وياخذها بالشفيع **كما لو باعها المشتري في حياته** وان كان بيع القاضي على وجه
الحكم والقضا كذلك هنا ولا يقال **بيع القاضي حكم منه فكيف ينقضه الشفيع**
لان القاضي انما باعها املا لملكه في حق الشفيع او بنا على انه لم يملكه لا يبطل الشفيع فاذا طلبها
كان بيعه باطلا ولان هذا منه قبضا بخلاف الاجماع فقد اجمعوا على ان للشفيع
حق نقض تصرف المشتري وانما يبيعه القاضي وحين المشتري ووصيته سابه
عنه ولو كان المشتري حين اشتراها بالف باعته البيع ثم اشتراها بالفين ثم علم الشفيع
بالبيع بالالفين ولم يعلم بالبيع الاول **فاخذها بحكم او غير حكم لم يكن له ان ينقض**
قبضه لانه اجمع سببان كل واحد يوجب الشفيع فالأخذ باخذها استقاط للآخر لما ذكرنا
ولو اشترى دارا بالف ثم باعها بالفين فعلم الشفيع بالبيع الثاني وكان للشفيع جلدان
جاران احدهما غائب فخاصم الحاضر الى قاض **لا يري شفيع الجوار فابطل شفيعته**

ثم حضر

ثم حضر الغائب فخاصم المشتري الى قاض يري شفيعه الجوار قضى له بجميع الدار لان القاضي الاول
ابطل شفيعه الحاضر فلم يبق الا الغائب فاستحق الجميع **قال محمد رحمه الله** ولو كان القاضي
الاول **قال ابطال كل شفيعه تتعلق بهذا البيع** لم يطل شفيعه الغائب لان هذا قضا على
الغائب **باب** **بيع الشفيع بعض دارة اصل الباب**
ما ذكرنا ان استحقاق الشفيعه الجوار وانها تثبت بالطلب وتؤكد بالاستيفاء لان المقصود
من الوجوب الاستيفاء في راعي قيام السبب عند الاستيفاء في احد الشفيع في الدار
التي تستحق بها الشفيعه حدثا بعد البيع والطلب قبل الاخذ الواحد شر بعد البيع
قبل الطلب او قبل البيع يمنع الطلب وجوب الشفيعه يمنع الاخذ سواء علم بالبيع
او لم يعلم واذا اخذ حدثا بعد الشري والطلب قبل الاخذ الواحد شر بعد البيع قبل
الطلب او قبل البيع لا يمنع الطلب وجوب الشفيعه لا يمنع الاخذ لان المقصود
من الطلب الاخذ بما يمنع الطلب بعد البيع او يمنع وجوب الشفيعه قبل البيع
يمنع الاخذ اذا وجد بعد البيع او الطلب وما لا يمنع الطلب ولا الوجوب لا يمنع الاخذ هذا
لان ما هو سبب استحقاقه يصير عليه عند القضا لان الحكم عندئذ يثبت بناء على السبب
الساوق وقيام الحلة عند افادة حكمه شرط لان الحكم لا يثبت بعلة منقصه وسبب
استحقاق الشفيعه اصل النصيب لا قدر النصيب بناء على ان الشفيعه عندنا تقسم على
عدد الروس وعند الشافعي رحمه الله على قدر الانصبا وبينا انه في دار بين ثلثة نفر
لاحد من نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها باع صاحب النصف نصيبه وطلب
الآخران الشفيعه قضى بالسف من المبيع بينهما نصفان عندنا وعند الامام عند
ملكها ثلثا لصاحب الثلث وثلثه لصاحب السدس وان باع صاحب الثلث
نصيبه قضى به بين الآخرين ارباعا عند مد ملكها ثلثه ارباعه لصاحب
النصف وربعه لصاحب السدس وعندنا يقتضي به بينهما نصيبين وكذلك
على اصلنا اذا بيعت دار ولها جاران احدهما جار من ثلث جوانب والاخر
جانب واحد وطلب الشفيعه فمضى بينهما نصفان فالشافعي رحمه الله استدك
حديث عمر رضي الله عنه فانه لما اجلى يهود وادي القرى قال **ليني عذرة انتم**
شفعا وينا في مال اليهود في حديث طويل الى ان جعل الوادي بين بني عذرة وبين الهماز
نصفين فقد اعتبر مقدار النصيب ولم يقسم بين المسلمين وبين بني عذرة لان
هذا فرق من مرقى الملك فيكون على قدر الملك كالرح او حصة لستحق بالملك فيكون
على قدر الملك كالاولاد والامان والثمار في الاجار المشتركة توضحة ان
الشفيعه التي تستحق بسبب الملك تعتبر بالعرم الذي يملك الملك بسبب الملك
وذلك بتقدير قدر الملك فان الحايض المائل اذا كان مشتركا بين اثنين او لاما واشهد
عليها وانسقط واصاب مالا او نفسا كان الصمان عليهما املا ما بقدر الملك فهذا

مثله وهذا على أصله مستقيم لأن حق الشفعة عند دفع ضرر مونة القسمة وحاجة
 صاحب الدار إلى ذلك **فإن** آخر من حاجة صاحب القليل لأن مونة القسمة عند دفع
 الشراكة بقدر الملك **وكذلك** ما شرع لدفع هذه المونة لأصحابنا رحمهم الله ما روى
 عن ابن مسعود رضي الله عنه مثل قولنا **ولم** يعرف له مخالف والمعنى فيه وهو أنهما
 استويا في سبب الاستحقاق فليستوا في الاستحقاق **ليس** له ما الواسع بثلاث ماله
 لشركا في الدار ان يقسم على عدد الروس وبيان الوصف أن سبب استحقاق الشفعة
 إما الجواز أو الشركة وقد استويا في أصل الشركة ذلك فإن صاحب القليل شريك
 لصاحب الكثير وهما لا تضال ملكه لصاحب الكثير ويحقق هذا الكلام
 أن علة الاستحقاق أصل هذا الملك لا قدر الملك **الأنزى** أن صاحب الكثير لو باع ملكه
 كان لصاحب القليل أن يأخذ الكل بالشفعة كما لو باع صاحب القليل نصيبه كان
 لصاحب الكثير أن يأخذ بالشفعة حتى لو كانت الدار من اثنين أحدهما عشرة
 وللآخر تسعة أعشارها فباع صاحب تسعة الأعشار نصيبه كان لصاحب
 العشر أن يأخذ الجميع ولو كان الاستحقاق بقدر الملك كان يأخذ بقدر ملكه **وكذلك**
 لو باع صاحب الكثير حقه كان لصاحب القليل أن يأخذ جميع الدار ولم يكن للقليل
 علة لاستحقاق الملك على أحدهما بتسليمه **وكذلك** لو باع صاحب الكثير بعض نصيبه
 لا سطر شي من حقه في الشفعة ولو كان الاستحقاق بقدر الملك وصاحب أن سطر بقدر ما
 باع يعني بقدر ما بقي فعلم أن ملك كل حذر عله بامه لاستحقاق البيع لعلة الشفعة فإذا اجتمع
 في صاحب الكثير علة وفي صاحب القليل علة واحدة والمساواة تتحقق بين العلة الواحدة
 والعلل لأن الزيادة عليه مثله والعلة لا تترجح ولا ترد أذ حكمها بانضمام مثله إليها
 من جنبها لأنها توجب عين ما أوجب الأول **أما** كان من جنبه وهذا لأن علة الاجماع
 أحاطت بأخذ الشقص بالشفعة **فوجب** أن يغير بأصل النصيب دون قدره
 وليس بحالة الانفراد المعنى وهو أن علة الاستحقاق أصل الشركة فالزيادة عليه مثله
 لما ذكرنا لا تترى أن أحد المدعيين لو أقام شأه من وأقام الآخر عشرة من الشهاد
 ثبتت الحاوصة والمساواة بينهما ويقضى بالعين بينهما نصيبين وكذلك لو أن
 رجلا جرح رجلا جرحا واحدة وجرحه آخر عشر جرحا فمات من ذلك
 استويا في حكم القتل لأن العلة نفس الجرح لا قدره كما في حكم الانفراد وهذا لأن
 الترحيم بقوة العلة لا بكثرة العلة وعند ظهور الترحيم بالرجوع مدفع
 للمراح وهذا لا ينظر حق صاحب القليل أصلا فخرنا الله لا تترجح في جانبه
 من حيث قوة العلة وكثرة العلة لا توجب الترحيم لأن ما يصلح بانفراد العلة
 لا يصلح مرجحا وملك كل حرا بقدره عله فمن هذا الطريق يتحقق المساواة بينهما
 بخلاف حق الخمر في الشركة فإن حق كل واحد منهما في دمة المديون لا تترى أن

عند

عند الانفراد لا يستحق من الشركة الا قدر دينه فاذا ظهر المفا وتعينهم في مقدار الدين
 وعليه يترتب استحقاق الشركة قلنا كل واحد منهما يستحق بمقدار دينه **ولذلك**
 الرجح فاما ما يحصل من المال **فاما** يصلح بقدره المال لا تترى أن عند الانفراد
 يحصل الرجح لكل واحد منهما بقدر ماله **وكذلك** الولد والابن والتمار فانها
 حقول من الثمن فاما متولد بعد المالك والشافعي رحمه الله غلط في اعتبار حكم العلة
 بالتولد من العلة وقسمه الحكم على آخر العلة فاما الحايض المابل اذا مات من يقع عليه
 فان حرج الحايض فالصمان علمهما نصفان لا استويا في العلة وان مات
 بفعل الحايض فالصمان عليه المالا لان التشاوي بينهما في العلة لم يوجد فان يقل
 صاحب القليل يكون لمقل صاحب الكثير **فان قيل** يجوز أن يستحق الجميع في
 حالة الانفراد وفي حالة الاجتماع يكون على المفاضل لا تترى أن عبد الوفا عي
 رجل وقتل آخر خطأ بخبر المولى بين الدفع والغدا فان اختار الدفع بدفعيهما
 ابلانا بلثة لصاحب الخين وبلثة لصاحب النفس ولو كان الخين بالانفراد
 يدفع اليه الخيل **وكذا** الحال مع الفرسان في القسمة اذا اجتمعوا كان للرجل
 سهم وللفرس سهمان **واذا** الجارية اذا انفردت واستحق الجميع وعند الاجتماع
 كان على المفاضل وكذا الابن مع الميت في الميراث عند اجتماعهما كان الميراث بينهما
 ابلانا والبنات اذا انفردت كان لكل لها ذلك **هنا** فاما ما مسله الكتابية
فالجواب ان جنابة العبد توجب الارش في دمه المولى الا ان **انه** ان تجلص
 عن الارش بالدفع كان العبد بدلا عن الارش والارش والبدل **مقدور** بقدر
 البدل **ولاه** وجب الدفع بدلا عن الجنح عليه وهو العاقب بالجنابة بدلا عن
 الجنح عليه فبقدر قدره واما القياس مع الرأجل فان تفضيل الفارس بفارسه
 حلم في مشور عا **فالجواب** القياس مع ان الرجل بانفراد لا يكون له الاستحقاق فبصل
 مرجحا باستحقاق بعض القسمة وهنا ملك كل جرد علة كاملة لاستحقاق الجميع فلا يصلح
 ولان الرجل يستحق عند الاجتماع ما يستحق عند الانفراد **وكذلك** الفارس والرجالة
 اذا انفردوا يستحق كل واحد منهم سهمهما في الفرسان اذا انفردوا يستحق كل واحد
 منهم سهمين **وكذلك** عند الاجتماع على ان علة الاستحقاق الاصابة واصابة الفارس
 أكثر من اصابة الرجل واما الميراث فنقول الميت اذا انفردت لا يستحق
 الفرس الا النصف والباقي يستحق حق الرد والابن اذا انفرد يستحق الكل فاذا
 اجتمعا ضرب كل واحد منهما بما يستحقه **فان** حاله الانفراد اذا عا **فان** هذا **فان** هذا
 رحمه الله رجل باع دارا واشتبع بالجار ثم ان الشبيع باع من داره التي تطلب
 بها الشفعة فبصلها او لم يبا غير مقسوم لم تطلب بذلك شفخته ان لم يعلم شفخته
 صاحبه او علم اذا طلب الشفعة بعد ما علم بيع الدار التي سجت بجنب داره لان ما

حكا

لان ما احدث من المحدث في دارة بعد البيع لا يمنع الطلب قبل المحدث لو احدث بعد البيع
قبل الطلب او بعد البيع لا يمنع الطلب ولا يمنع وجوب الشفعة لقيام الجوار
بعض الدار فان قيام الجوار الملائق في بعض الدار وان كان كاف لوجوب الشفعة
فاذا احدث بعد البيع والطلب لا يمنع الاصل كان على شفخته ولو انه باع نصفه
او ثلثها مقسوما فان ذلك على الدار التي بيعت وهي الشفوعة ولم يبق في يد غيره
يلازق الدار المشفوعة فلا شفعة لان لم يبق جارا وقيا للجوار عند القضا بالشفعة
وشروط الاستحقاق للشفعة لان الجوار انما يستحق علة الاستحقاق جيدين ولا يبق العلة
عند افادة حكمها ولو بقي شيء مما يلاصق الدار المشفوعة فهو على شفخته ولانه بقي الجوار
وما بقي يصلح لاستحقاق الكل ولو ان دارين طريقهما واحد غير نافذ واحدى الدار
بين رجلين والاخرى لرجل على حدة فباع المفرد دارة فالشفعة لصاحب الدار
الاخرى للشركة في الطريق فان لم يباخذ بالشفعة حتى اقتسما الدار بغير بيع
بالبيع او على وطليا واقتسما قبل القضا والاخذ فاصاب احدهما بالقسمه
النصف مع الطريق المشترك واصاب الاخر النصف بغير الطريق وفتح لنصيبه
طريقا الى الطريق الاعظم وهما جميعا جارا فالشفعة لصاحب الطريق ولا
مسعه للاخر معه لما ذكرنا ان قيامهما هو العلة مع القضا شرط الاستحقاق
وعند القضا احدهما شريك والاخر جارا ولا شفعة للجار مع الشريك فلو سلم
صاحب الطريق شفخته كان للاخر ان يباخذ شفخته بل جوارهما في الجار مع الشريك
في الابتداء لان الجوار سبب الا انما امتنع عليه لمزاحمة موهبه وهدر التمر اجتهاد وهذا
لان الشريك اقوى سببا من الجار على ما ذكرنا فيكون مقدما في الاستحقاق الاتري
انه لو كانت الدار من ثلثه نفر الاموضع يسرا وطريق فيها لانيين منها وباقي الدار
بينهم فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار والشريك له في جميع
الدار نصيب الحق من الاخذ الذي في بعض الدار نصيب لان شركته اتم
لان له شركة في موضع من الدار ليس اصحابه شركة فيه فكان هو كالحظير
في حق الاخر لان الموضع الذي هو مشترك بين الدار وبينه لا حق لثالث فيه
وهو موضع المير والطريق فلا بد ان يكون هو احق من ذلك الموضع بالاخذ وذلك
في حكم شيء اخر فاذا كان احدث احق بالبعث كان احق بالجميع ولم يطل القسمه شفخته
لان هذا هو وجوب البيع قبل الطلب او قبل البيع لا يمنع الطلب ووجوب
الشفعة للاخر لما ذكرنا ان الجار شفيع مع الحظير ولذا اذا وجد بعد البيع والطلب
قبل الاخذ وهذا لان القسمه في الدار الواحدة استيفاء الاتري انه لو جبر على ذلك
ولانه يحصل لكل واحد منهما ربع اصل للملك وربع حق القسمه وبالربع ليست الشفعة
وضار كان باع بعض الدار مساعا خلافا ما اذا وجب لانيان الشفعة بالشركة والجوار

فقال

فقال ابطلت الشفعة بالشركة فانه يبطل الجوار لان ثمة ابطل حق الشفعة وانما واحد الا ان
السبب مختلف فاذا ابطل بطل في حق نفسه احدهما بالفتنة ما ابطل حق الشفعة انما
ابطل احد السببين فبقى السبب الاخر وفي المبسوط درج غير نافذ وفيه دور لقوم
فباع رجل من ارباب تلك الدرب بيتا شارعا في السكة العظم ولا طريق له في الدار
اي باع البيت على ان يفتح له بالمشتري البيت بابا الى الطريق الاعظم ولم يبع طريقه فلا يصح
الدرب ان يباخذ البيت بالشفعة لشركته في الطريق فان سلموها ثم باع للمشتري
البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب فيه لان طريق البيت في الدرب
فبا البيع الاول قد انقطعت شركته الطريق لصاحب البيت مع اصحاب الدرب
وانما الشفعة في البيت للجار الملائق وكذا الوبايع قطعة من الدار بغير طريقها
فلم الشفعة لقيام شركته في الطريق وقت البيع فان سلموها ثم باعها المشتري
فلا شفعة فيها الا لمن بجوارها لا لقطاع الشركة في البيع عند البيع الثاني وفي شرح
الدرج رحمه الله اذا باع الشفيع دارة التي تشفع بها بعد شري المشتري وهو عالم
بالشري او لا يعلم بطلت شفخته لانه يستحقها بالجوار وقد زالت وان رجعت اليه
ملكه ببرد المبيع بالعيب نصبا او خيار روية او شرط ليس له ان يباخذ الشفعة
لانها قد بطلت فلا يعود الانهوسيلها وهو البيع وان باع الشفيع دارة على انه بالخيار
فهو على شفخته ما لم يوجب البيع لخدم زوال ملله عما يشفع به فان طلب في ماله
الخيار الشفعة كان ذلك نقضا منه للمبيع لان طلب الشفعة يدل على احسان
تقيه الملك في البيع وقد زل ذلك مسقط لخياره كما لو كانت جارة ووطيها
ولو باع الشفيع الدار سبعا فاسدا وقبض المشتري بطلت شفخته لان المبيع الفاسد
اذ انفصل به القبض فاذا الملك كالصحيح فان يقض البيع وردت عليه فلا شفعة له
لما ذكرنا ولو كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه الذي يشفع به كان له
ان يطلب الشفعة بالجوار وهو رايه الامالي رواها على بن الجعد عن ابي يوسف
لانه ليس بحق الشفعة لسيمن فاذا باع البعض فقد بقي السبب الاخر وهو مما يستحق به
الشفعة في الابتداء وكذلك في حالة البقا والله اعلم باب
من الشفعة في المضاربة اصل الباب ما ذكرنا ان في الشفعة
تقسم على عدد البروس ودار المضاربة كدار لراس بالتسوي رب المال والمضارب
من حيث الخلم في حق ما بين رب المال والمضارب وفي حق الاجني كدار اخرى لرب
المال او للمضارب حتى لا يكون الاجني رابع اربعة منهم وانما يكون ثالثا لثلاثة لما ذكرنا
ان الشفعة تقسم على عدد البروس ومن حيث الحقيقة المزاحم مع الاجني في الشفعة
راسان رب المال والمضارب فلو ان الاجني معهما بالشركة تلاحظه ومن حيث
الخلم ثلثه روس لان دار المضاربة كدار لراس بالشركة حله لان الدار المضاربة يحلم

ليس لداري **رب المال** ولا لدار المضارب لأنها مشتملة على حقيقتي خرب المال وحق المضارب
لأنها مملوكة لرب المال رقبته حتى لو تبرع المضارب بهذا الدار لم يخر ومملوك
للمضارب تصرفا وإنه حر لا زم عند ضرورة **المال** عرضا ولهذا الونهاة رب المال
عن التصرف فيها لم يعمل نهيه ولومات رب المال كان له ولاية البيع وإن فسخت
المضاربة ولو باعها المضارب من **رب المال** لم يكن في المضاربة ربح جازيعة
عندنا خلافا لفرج رحمه الله لأن حقيقة الملك لرب **المال** وللمضارب فيها
حق وبيع الحق لا يجوز إلا بالقول **بأن** هذا تصرف مفيد لأنه يخرج به من المضاربة
مكان فيها ويدخل به في المضاربة ما لم يكن فيها وهو الثمن وبسبب **المضاربة**
الشرعية على الغايه فمن كان مفيدا كان صحيحا كالمولى إذا اشترى عبدا من عبد المأذون
المديون **فرق** أصحابنا رحمهم الله إذا اشترى رب المال من المضارب
وبينما إذا اشترى المضارب من **رب المال** فإن رب المال إذا اشترى من المضارب
سقى المضاربة على ما كان من الثمن والمضارب إذا اشترى من رب المال يخرج للمال
عن المضاربة والفرق أن المضارب إذا اشترى لنفسه **يحول** حكم المضاربة
إلى الثمن والثمن مضمون في ذمة المضارب ومن شرط المضاربة كون **المال** أمانة
ويهد المضارب وطه ذلك الوهالك مال المضاربة بعد الشري يرح به على رب المال
ولو هلك القبوض رجع أيضا هكذا **البدل** الخلاف الوكيل إذا صار مضمونا
عليه سطل المضاربة أما الشري **رب المال** لا نعدم شرط المضاربة وإن صار
الثمن دينيا في ذمة المال لأن العينية شرط ابتداء المضاربة أما في حالة البقا
كونه في ذمة رب **المال** ولونه في ذمة اجبي آخر سوا أو تحته الشرط كون رأس المال
أمانة في يده ابتداء وبقي **الأمر** أنه لو اشترى بالف المضاربة عبدا وباعه بالفين
ثم اشترى بالآفين عبدا وهلك قبل النقل حتى يجز خمس مائة يخرج ربع العبد
من المضاربة لأنه صار مضمونا عليه وفدا **أما** المضاربة حقا مكرها **والرب**
غير المفرد فكان دار المضاربة كدار لرأس ثالث من حيث الحكم فكانت الروس بينين
من حيث الحقيقة وبلته من حيث الحكم يجب العمل بالحقيقة والحكم بقدر الإمكان
والعمل على هذا الوجه أولى **أما** لو علمت أنها على كل حال معذور للسنان وعملنا بالحكم
فيما بين **رب المال** والمضارب وجعل الروس بلته من حيث الحكم ليلون عملهما
بقدر الإمكان والعمل على هذا الوجه أولى **لأننا** لو علمنا بسببه الحكم في حق الاجني ولم يوجد
منه عقد المضاربة سعد الروس لزمننا العمل بشبه الحكم فيما بين **رب المال**
والمضارب سعد البيع بينهما وطه **الوجه** جعلنا البيع الذي جرى بينهما عدما في
حق الاجني في بيع المراكمة وجعلنا البيع كبيع واحد حتى لو اشترى رب **المال**
عبدا بخمس مائة وباعه من المضارب بالف المضاربة فإن للمضارب سعد مراكمة

على خمس مائة وجعلنا المعتبر في بيع المراكمة العقد **الأول** وإن جعلنا العقد بينهما المأذون
ولو كان رب **المال** اشترى العبد بالف وباعه من المضارب بخمس مائة من المضاربة باعه
المضارب بالف مراكمة على خمس مائة لأنه لا يضمن فجلنا **العقد** الذي جرى بينهما
عقدا في حقهما ولم يجعله في الحقيقة عقدا في حق غيرهما إذا عرفنا هذا **أما** محمد رحمه الله
بضارب في يد الغان من مال المضاربة اشترى باحدا لا فين دارا وقبضها ثم أتته
استري من الآفين دارا وقبضها والمضارب شفيعها بالدار التي اشترىها أولا للمضاربة
وبدار له خاصة ورثها ورب **المال** أيضا شفيعها بدار له ورثها من أبيه فإن
أرادوا أن يأخذوا بالشفعة يأخذوها المأذون ياخذ رب **المال** ثلثها بالدار التي ورثها
وتكون له خاصة ويأخذ المضارب ثلثها بالدار التي ورثها وتكون له خاصة ويأخذ
ثلثا آخر على المضاربة لأن دار المضاربة كدار لرأس **المال** في حقهما لما ذكرنا فصار كان
الجيران ثلثه وهو الشفعة كما يستلحق لملك الرقبة بحيث يستلحق لملك النيد كالشري
الأمر أن المولى إذا باع دارا **له** عبدا ما دون مديون كان له الشفعة ولو أظهرنا
مزا حجة كل واحد منهما بما هو حقه على الخصوص في معاملة الحق المشتمل يكون مفيدا لأن كل واحد
يتفح حقه على الخصوص غير الشفع الذي يتفح ما هو مشترك فصار الأخذ أملا ما مفيدا
وهذا لأن الشري ما فيه أن المضارب استراها **رب المال** إذا لم يكن فيها ربح ومن اشترى
أو اشترى له لا بطل سعته والمضارب مشري ورب **المال** مشري له ولأن الأخذ
بالشفعة بمنزلة الشري وقد ذكرنا أن شري رب **المال** من المضارب جازي لا شري
أنه لو اشترى للمضارب دارا بعض مال المضاربة ثم اشترى رب **المال** دارا لنفسه لا
جنبا فلم يضارب أن يأخذها بالشفعة إذا كان ما في يده من مال المضاربة يعني من الدار المشفوعة
لأن أكثر ما في الباب أن للمضارب يأخذها **رب المال** ولكن رب **المال** مشري
والشري لا يبطل حق الشفيع ولهذا لو اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار وله شفيع آخر
غاب ثم باع الدار الأولى لغيره الجار الآخر قضى له بالنصف لا غير ولو كان
الشري مبطلا لحق الشفعة لقضي للآخر باكل لأن عدم الجوار للمشري حاله الحكم ولأن
أخذ بالشفعة بمنزلة الشري للبستد اشترى المضارب بمال المضاربة دارا من رب
المال جازي لما ذكرنا خلافا **لما** لو باع المضارب دارا من المضاربة ورب **المال** شفيعها
ولا شفعة **له** فيها لأن المضارب في بيعها عامل لرب **المال** **الأمر** أنه لو لحقه
في ذلك عمدة يروح على رب **المال** ولا شفعة لمن وقع البيع **له** وكذلك لو باعها رب **المال**
وهي من المضاربة وفي يد المضارب دار أخرى من المضاربة وهو شفيعها لم يكون له فيها
شفعة لأنه لو أخذها أخذها **رب المال** فإن الأصل في المضاربة خرب **المال**
ورب **المال** باع لا يملك الأخذ فذلك لا يأخذ غيره **له** خلافا **لما** إذا باع للمضارب
دارا من غير المضارب كان لرب **المال** أن يأخذها بالشفعة بدار المضاربة ويكون له

دون المضاربة لان المضارب في بيع داره من غير المضاربة عامل لنفسه فهو في ذلك كاجنبي
اخر وباعتبار دار المضاربة رب المال جار للدار المبيعة فله ان يأخذها بالشفعة والاحد
بالشفعة بمنزلة الشري ولو اشتراها كانت له خاصة دون المضاربة ولو باع رب المال
دارا خاصة والمضارب شفيها بدار من المضاربة فان كان فيها ربح فله ان يأخذها
لنفسه لانه جار باعتبار شركته في الربح فانه يملك حصته قبل الشفعة حقيقة ولهذا
يحب عليه الزكاة وهو في الاحد لنفسه غير عامل لرب المال فيكون كاجنبي اخر وان لم يكن
فيها ربح لم يأخذها لانه لو اخذها اخذها للمضاربة وفي مال المضاربة خسر رب المال
هو الاصل ورب المال هو البايع وكما لا يثبت للبايع حق الاخذ فذلك لا يأخذ الغرله
ولو اشترى للمضارب بالغ المضاربة دارا يساوي الفين ورب المال شفيها بداره وسلم
الشفعة ثم باعها المضارب بالف درهم لم يأخذ رب المال شي منها بالشفعة اما مقدار حقها
واسر المال وحصته من الربح فلان البيع وقع لرب المال واما في حصته نصيبه
من الربح فانه لو اخذها رب المال بقرت الصفقة على المشتري وليس له ذلك ثم في
مسئلة اول الباب لو كان للدار الثانية شفيح اجنبي فللاجنبي ثلث الدار وثلاثاها
بين رب المال والمضارب ودار المضاربة لملات فملون الدارين حرم على تسعة ثلثه
للاجنبي وسهمان لرب المال وسهمان للمضارب وسهمان لدار المضاربة لان
دار المضاربة في خسر رب المال والمضارب بمنزلة شريكه مالت لاني حق الاجنبي
لان من حجة الاجنبي ان يقول دار المضاربة لا يخرج من بينكما فلا يستحقان بها
الا يستحقان في دارهما في البيراث كما لو اشترى دارا وهو شفيح ولها شفيح اخر
بالجوار ايضا ثمرات المشتري وترك اولاد اثم حضر الشفيح الاخر وطلب الشفقة
قضى له بالنصف وبعث بر الدار التي يستحق بها الشفقة لأعد الورثة كذلك هنا
والغنى ما ذكرنا ان الشري بمنزلة القضا للمشتري بقدر المستحق اذ لو لم يجعل كذلك
لوجب ان يسقط شفيعته بموته لان الشفقة لا مورث عنها فيقضي بحق جميع الدار واذا اخذ
الاجنبي الثلث خرج من الثلثين مضاربت كالمسئلة الاولى نظيرة اذ امر رجلان
بضرب عبد سوطا فضربه سوطين وضربه اجنبي سوطا فمات العبد فان
السوطين في حق غير المامور كسوط واحد لان مضاربهما واحد فوجب على الاجنبي نصف
الصنمان ثم النصف يجعل نصفين نصفه على المامور ونصفه هدر لانه ضرب
احدهما باذن المولى والاخر بغير اذنه كذلك هنا وفي شفعة المبسوط فيما اذا اشترى
الاجنبي ولو كان المضارب هو الشفيح بدار من المضاربة فيها ربح وليس في يده
من مال المضاربة غيرها فسل للمضارب الشفقة كان لرب المال ان يأخذ لنفسه
وان سلم رب المال كان للمضارب ان يأخذها لنفسه لان المضارب لا يأخذها
بالشفعة للمضاربة فانه يكون اسدا على المضاربة والمضارب لا يملك ذلك

ففي

فتبي خ كل واحد منهما في الاخذ لنفسه حكم للوار لان المضارب شريك في مال المضاربة اذا كان
فيها ربح واذا اشترى للمضارب دار من مال المضاربة وهو الف يساوي كل واحد منهما
القافيعت دارا الى جنب احدها فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لرب المال لان كل
واحد منهما مشغولة برب المال والمضارب شريك في الربح ولا ربح في واحد منهما
ولا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا لان الدار لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من الغاو
في المنفعة فتعبر كل واحدة منهما على الافراد لا اشترى انه لو كان مكان الدارين عبد من
لم يتعد عتق المضارب في واحد منهما ولو كان في احدهما ربح كان له المنفعة مع رب
المال لانه شريك فيها بحصته من الربح وفي مضاربتة لو اشترى للمضارب بعض المال
دارا في قيمتها مصل على اسر المال فباع رجل دارا على جنبها كان له وفي يد المضارب
من مال المضاربة مثل من الدار التي بيعت الى جنب دار المضاربة فاراد الشفيح ان
يأخذ الدار بالشفعة لنفسه لم يكن له ذلك وانما يأخذها على المضاربة او يبيع
لان خسر رب المال اصل وخسر رب المال بيع وهو يملك من اخذها بما هو الاصل
والبيع لا يظهر مع ظهور الاصل وهذا لان في احد المضاربة مراعاة الحقين جميعا
خسر رب المال وحق للمضارب وفي اخذها لنفسه ابطال خسر رب المال فان سلم
المضارب بالشفعة فاراد رب المال ان يأخذها بالشفعة لنفسه لم يكن له
ذلك لان المضارب اذا كان متمكنا من الاخذ بالشفعة يصح منه التسليم في حق
نفسه وفي حق رب المال فان التسليم من المحارة كالاخذ فله ذلك او لا
ابى خيفة والى يوسف رحمهم الله واما عند محمد رحمه الله فيجب ان لا يصح تسليمه
في خسر رب المال كما في الاب والوصي اذا سلم شفعة الصبي والاصح ان هذا اقوله
لان فيما هو من صنيع المحار للمضارب نأب عن رب المال على الاطلاق وتسليم
الشفعة من صنيع المحار ولو لم يكن في يد المضارب من مال المضاربة شي يأخذ به الدار
كان له ان يأخذها بالشفعة لنفسه لانه غير ممكن من اخذها للمضاربة على ما
ذكرنا فاذ لم يثبت له حق الاخذ باعتبار الاصل ظهر حكم البيع وهو انه جار
لدار البيعة ملكه في نصيبه من الربح وان لم يكن فيها فصل على رأس المال لا يأخذها
لنفسه لانه لا ملك له فيها وانما حارة من حيث اليد دون الملك وبه لا يتحق الشفقة
وان اراد رب المال ان يأخذها لنفسه فله ذلك لان ما في يد المضارب لرب المال
حقيقة فيكون به جار لدار الشفعة فيكون بها فان سلم المضارب الشفقة فتسلمه
باطل ورب المال على شفيعته لان المال انما يصح ممن يكون متمكنا من الاخذ والمضارب
هنا لم يكن متمكنا من الاخذ ولو كان في دار المضاربة فصل على رأس المال ولم يكن في يد
المضارب من مال المضاربة شي فاراد للمضارب ورب المال ان يأخذ الدار المبيعة
الى جنب الدار بالشفعة لا عنهما ظاهرا ان احدا نصفين لان كل واحد منهما جار

بملكه في حخته من دار المضاربة والقسمه باعتبار الروس فان سلم احدهما كان للآخر
ان ياخذها كلها لان لكل واحد منهما سبب تام لا يستحق جميع الدار المبعة لكن المزاينة
عند طلبها باحد كل واحد منهما النصف فاذا اعلنت بالتسليم كان للاخر ان ياخذها
فان بقي في يد المضارب من مال المضاربة قدر ثمن الدار فاراد المضارب او رب المال
ان ياخذها بالشفعة لنفسه لم يكن له ذلك لان حق المضاربة في هذه الدار هو الاهل
قبل القسمه لما في الاخذ للمضارب مراعاة الحق وفي الاخذ احدهما لنفسه ابطال
حق الاخر واذا كان الاخذ باعتبار الحق الاصيل ممكننا يجب ترجيح ذلك فيكون للمضارب
ان ياخذها للمضاربة وليس لواحد منهما ان ياخذها لنفسه فان سلم المضارب لم يكن
لواحد منهما ان ياخذها بالشفعة بعد ذلك لان المضارب كان ممكنا من اخذها
فيعمل تسليمه ايضا في حقهما ارايت لو اخذها بالمضاربة ثم باعها للذي اخذها منه او
ردها عليه للاولاهة اما كان يصح ذلك منه في حق رب المال فكذلك اذا ردها
عليه بتسليم الشفعة ولو لم يعلم المضارب ولا رب المال بالشفعة حتى باعها
المضاربة واكتسما دار المضاربة على قدر رأس المال والرجح ثم اراد ان ياخذ الدار
المبعة بالشفعة لانفسهما فلمها ذلك لان سبب الاستحقاق لكل واحد منهما
نقرر بالقسمه ولا ينعدم فان السبب كونه جار للدار المبعة ملكه في دار المضاربة
وبالقسمه يتقرر ملك كل واحد منهما الا ان حق المضاربة كان مقدما فاذا انعدم ذلك
بالقسمه كان لكل واحد منهما حق الاخذ لنفسه كالشريك اذا سلم الشفعة كان للجاران
ياخذها فان طلبا في بينهما واما ما سلم اخذ الاخر كلها ولو دفع الى رجلين مال المضارب
فاشترى به دار او رب المال شفعيها فله ان ياخذ حصته احدهما بالشفعة دون
حصته الاخر لان الصنفه تنفرق بعد المشتريين في حكم الشفعة الا ان شرعي اهما
لو اشترى بالانفسهما كان للشفيع ان ياخذ نصيب احدهما دون الاخر قبل القبض ويعمل
ظاهر الرواية على ما ذكرنا فلذا اذا كان المشتريين مضاربين وكذلك اذا كان
الشفيع اجنبيا فان المضاربين في شراءهما المضاربة في حق الشفعين كالمشتريين لانفسهما
حتى كان له ان ياخذ منهما بالشفعة وان لم يحضر رب المال ولذلك الوكيلان
ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفعين ان ياخذ بعض الدار ليس له ذلك
سواء كان رب المال واجنبيا لما فيه من تفريق الصنفه على المشتري واذا دفع
الرجلان الى رجل مال المضاربة فاشترى بها دارا واحدا صاحب المال شفعيها
فاراد ان ياخذ بعضها بالشفعة ليس له ذلك اما ان ياخذ كلها او يدع لان الشفعين
لما كانا واحدا كانت الصنفه في حكم الشفعة متحد فلا يملك التفريق سواء كان
الشفيع رب المال واجنبيا وكذلك الرجلان لو كانا رجلا يشترى دارا كان للشفيع
ان ياخذ كلها من الوكيل فان كان الامر ان غائبين وليس له ان نصيب احدهما من

وان كان

وان كان المامورا شيعين فله ان ياخذ نصيب احدهما من لان المشتري لغيره في حق الشفعين كالمشتري
لنفسه فان المشتري في تفريق الصنفه واجتماعها حال العاقل لا حال من وقع العقد له
واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احدهما من المضاربين لم يكن للاخر ان ياخذها لان الاخذ بالشفعة
شري واحدهما لا ينفرق بالشري فكذلك الاخذ بالشري الا ان يشرى به احدهما ان ياخذ
بالشفعة دون صاحبه وان لم يسلم فبعد تسليم احدهما اولى وان كان رأس المال قد تم
فاشترى المضارب بها دارا تساوى الفا واقل واكثر وشفيعها رب المال بدار له
واجنبيا بدار له فلمها ان ياخذ الدار نصفين لان كل واحد منهما لو انفرق واستحق لكل
فاذا اجتمعا وطلبا احدهما فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبى ان ياخذها
القياس ان ياخذ نصف الدار وليس له غير ذلك لان المضارب انما اشترى الدار بالمال
وشري الشفعين بنفسه يكون اخذ الشفعة لما ذكرنا فذلك شري غيره له واحد
الشفيعين اذا سلم بعد الاخذ فليس للاخر ان ياخذ الا النصف بخلاف ما اذا سلم قبل
الاخذ لان مزاحمة بالاحد بعد من قبل التسليم بالاخذ لا بعد على ما ذكرنا وفي الاستحسان
للجانبى ان ياخذ كلها او يدع لان المضارب انما اشترى للمضارب وذلك في حق
غير حق رب المال فيماله على الخصوص والمزاينة بينهما باعتبار الحق الخاص لكل واحد
منهما وان لم ياخذ من رب المال اخذ باعتبار هذا الحق ولا من غيره له
فانما سلم قبل الاخذ عليه انه لو يمكن الاجع من اخذ النصف تفرقت الشفعة
به على المشتري وليس للشفيع ان يفرق الصنفه على المشتري بالاخذ بالشفعة فلهذا
ياخذ كل واحد او يدع والله اعلم **باب** من الشفعة في الصلح
الصلح ان الدار متى ملكت بازا ما هو مال كالمبيع او الصلح
عن دعوى المال على اقراره للشفيع بين الشفعة لانه مبادلة المال بالمال
فكان مباحا وثبت حق الشفعة ومتى ملكت بازا ما ليس بمال كالدار المهورية والمجولة
بدل الخلع وبدل الصلح عن ذم العمد لان الشفعة تختص بمبادلة مال بمال مطلقا
لان الشفعين لا يمكن من الاخذ الا بمثل السبب الذي يملك به الجار الحادث واحده لا يكون
مبادله مال بمال مطلقا وهذا لان الشفعين لا يمكن من الاخذ بمثل ذلك السبب
ولا يمكن اقامته مقام الممتلك في حكم ذلك السبب فهو نظير الموهوب لا يستحق الشفعة
ولم نأقلنا لو استأجر دارا لايستحق حق الشفعة لان الاجرة غير مملوكة بازا مال
مطلق لان المنفعة ليست بمال حقيقة وانما يجعل لها حكم المادية في جواز العقد
عليها للمزاينة والمخبر ما ذكرنا في الكتاب ان حق ثبوت خلاف القياس مع المنايا في
تحملها في موضع المالك مال فقيرا وراه يبقى على قصته الدليل وعند الشافعي
رحمهما استحب الشفعة وانما يتصور الخلاف في الشقص المهور والشقص الذي جعل
بدل في الاجارة والشقص الذي جعل بدلا في الخلع فاما اذا جعل كل الدار بدلا لا يتصور الخلاف

ف

لأنه لا سعة للجاء عنه **ل** ان الشقص ملك بجعله ماضية فيج فيه الشفعة بقيمة العوض والعوض هو البضغ وقيمتها مهر المثل كما لو اشترى الدار بجعلها الشفعة بقيمة العبد ولانها ملكت الدار **ل** متقوم لان منافع البضغ متقوم عند الدار **ل** الا ترى ان المريض لو تزوج امرأة على الف درهم وذلك مهر مثلها اعتبرت من جميع المال ولهذا يتقوم بالعقد الجائر والفا سد بهما افاق الهبة والصدقة لانها ملكت بخير **ل** والشفعة انما شرعت في المعاوضات لئلا يملك الدار لاجاز **ل** فلا يجب للشفعة كما لو ملكت بهبة او ميراث ويان ان الشفعة انما ياخذ الدار بما يملك به المشتري الا ترى انهم لو اشترى الدارها بالدرهم فاخذوها ولو اشترى الدارها بالدينار فاخذوها **ل** ولو اشترى الدارها بجعلها بقيمة لان العبد لا مثل له فياخذها بقيمة والمراة ملكت بمنافع البضغ والشفعة لا يمكنه ان ياخذها بها وهذا لان الشرع ابيت **ل** حق الاخذ وقوله على المشتري في ابيات حق الاخذ **ل** المسبب لا في السبب **ل** اخر ولهذا لا يجب الشفعة في الوهب **ل** لانه لو اخذ اخذ بعوض فكان سببا اخر غير السبب الذي تملك به المثل كذا **ل** هنا المراة انما تملك الدار بالبكاخ صداقا فلو اخذها الشفعة كان سري كان سببا اخر **ل** ما اذا اشترى الدارها بعد فان الشفعة ياخذها قبل ذلك الشري لان الشري بقيمة العبد مثل الشري يحسن العبد في ان يشترى مطلق **ل** البضغ متقوم **ل** نعم في حق العاقلة في حق غيره والشفعة ليس بجاقلة فلا يتقوم البضغ عليه الا ترى انها لا تقوم في حق الغرما ولا في حق الوترشة فان المرصه اذا زوجت نفسها باقل من مهر المثل جاز ولا تحتبر من المثل وهذا لانه انما يتقوم على متلفه او متلفه والشفعة ليس بمثل ولا تملك فلا يتقوم عليه لان الدار ليست ببذل عن البضغ وانما هي زيادة في العقد على سبيل التبرع الا ترى ان العبد يجوز من غير ذكر المهر ولو كان بدلا لا يجوز كما في ساير المعاوضات ولانها ملكت بحقد لا يتقرر حقه الي تسمية البذل ولا يقصد به تملك المال **ل** فلا يجب بالشفعة كما لو ملكت بالهبة على ان البضغ وان كان متقوما فهو ليس بمال حتى يجب الشفعة لما ذكرنا وان ملكت بازاما هو مال **ل** فحقا حدها دون الاخر فان كانت بازاما لم يرد من كانت الدار في يده كان لشفيعها حق الاخذ بالشفعة ومنى ملكت الدار بازاما هو مال **ل** في ربح من كانت في يده لم يكن لشفيعها ان ياخذ بالشفعة لما ذكرنا ان حق الشفعة ثبتت في عمار **ل** بازاما في الوجه الاول **ل** اقرذوا اليد بقبوت حق الشفعة وفي الوجه الثاني **ل** الا ترى انه لو اقرذوا اليد بالشري بعت **ل** حق الشفعة وان لم يثبت البيع وطه اقلنا على الصلح على الاكثار اذا صلح على دار ثبت **ل** حق الشفعة لان الصلح على الاكثار يثبت على ربح المدعي وفي ربحه انه ملكها بمقابلته **ل** المدعي ولو صلح عن دار لا يثبت حق

حق

حق الشفعة لان في ربح المدعي الجدل **ل** المال دفعه للضمونة وافدا عن العبد والدار في يده على قدام ملكه وربه فبما في يده معتبر كما لا يمكن المدعي من اخذ ما في يده باعتبار ربحه **ل** فلكل الشفعة **ل** وحرف **ل** ان سعة للراحتين امانه سفي عنه كل تامة وخيانة فاما يجوز على صمان معلوم لا على صمان مجهول **ل** وحرف **ل** اخر ما ذكرنا في البيع ان العيب في البيع قبل القبض لاحصته له من الثمن وبعد القبض **ل** حصة من الثمن اذا عرفنا هذا **ل** محمد رحمه الله رجل اشترى جارية بالف دينار وتقا بضا فطعن المشتري فمسا عيب منقص من الجارية عشرة اقدار الباع بالعيب او جردا **ل** بما حدث مثله او لا يحدث **ل** فصالحه من ذلك على دار ودفعها اليه فللشفيع ان ياخذ الدار بمائة دينار ويجعل عشرة قيمته الجارية بدلا عن الدار فلت قيمة الدار او كثر **ل** خلافا ما اذا كان قبل القبض فانه يجعل كما انه اشترى الدار والجارية بالف دينار ويقسم الثمن على قيمته وياخذ الشفعة الدار بحصة من الثمن لان الانقسام خلد القبض **ل** ما ذكرنا اما جواز الصلح لان حق الرد بالعيب حق يؤول الى المال فانه اذا عذر الرد بالعيب برجع حصته من الثمن ومثل هذا الحق يجوز الاعتياض عنه كالفقاص توضحة ان حق المشتري في الخطا لينة بالجز الفاسد ولا يجوز الباع عن تسليم ذلك الجز فيلزمه رد حصته من الثمن اعتبارا للبعث بالكل **ل** ان رد بالعيب وله هذا فلما ياخذ الدار بعشر الثمن لان مقدار العيب عشرة اقدار الصلح على الاقرار والاكثار جائز عندنا والدليل على ان يرد **ل** الصلح حصة العيب من الثمن انه لو اشترى ثوبا بالف درهم ووجد به عيبا فصالحه على درهمين جازا لا كان او موقلا ولو صلح على دينار ان يقره قبل ان يعرفه جاز وان يقره قبل ان ينقله فسد الصلح لان الدار انما يرض عن حصته العيب من الثمن والتمن حرام ومبادلة الدار درهم بالدينار فيكون صرفا وكذا الوصلح على شيء من الكيل او الوزن بخير عنه فقارقه قبل ان يقبضه بطل لانه حين يدين وان كان بعينه جاز وان فارقه قبل القبض لانها افتراعا عن عين يدين في غير الصرف واما الاخذ بالشفعة فلما ذكرنا انها بدلا عن حصته العيب من الثمن فيكون مبادلة المال بالمال **ل** وذكر **ل** رحمه الله في مختصره انه لا يثبت حق الشفعة سواء كان الصلح عن اقرار او انكار وهي كذا في ابن جماعة عن محمد وقيل هو قياس وما ذكره في الجامع استحسان وجه القياس ان الدار ملكت لاجاز اما **ل** فصار كما ملكت بالنكاح والخلع لان الجارية كانت وصفا لاحصته **ل** من الثمن ولو اراد المشتري ان يمسك الجارية ويرجع عليه **ل** بالنقصان ليس له ذلك وهذا لان الصلح عن مجرد حق وهو فتح البيع فلا يكون له حكم البيع فلا يثبت الشفعة وهذا لان **ل** عن العيب والعيب ليس بمال **ل** يحتمل التملك لانه فوات جزو الثابت لا يحتمل التملك مقصودا ولهذا لو كان ثوبا لقيمة الشري

منه انما هو العيب على المشتري في البيع

ان قال اشترت منك العيب بدوهم لا يجوز لان الشري اسم خاص لمبادلة مال
مال تحليكا وكما ان الشري مطلقا مال فكذا الاخذ بالشفعة تحتص بملك مال المال
على ما ذكرنا قضيه ما ذكرنا الا يصح الصلح الا انه يصح بطريق الاسقاط خذرو
دفع للضومته فلا يظهر في حق الشفعة وهذا على اصل ان حيفه رحمه الله اظهر
فان مبادلة المال بالمال اذا لم يكن مقصودة عنده لا يثبت الشفعة وان
وقع الحق في نفسه مبادلة المال بالمال كما ذكرنا لوتزوج امرأة على دار على ان
يسرد المرأة عليه الفا فان بعض الدار مقابل بالالف ومع هذا لا يثبت حق الشفعة
في من الدار وكذا الوصلح من وصحتين احدهما عديم والاخرى خطأ على دار فلا شفعة
عنده مع ان الصلح لو كان عن الخطا وحدها بحسب الشفعة وان كان هذا الذي يؤول
الى المال فلا شفعة فيها عنده فهذا لا يدل على ثبوت حق الشفعة عنده كما في الشفعة على
عن القصاص وعن الكفالة بالفقير وجه الاستحسان ان هذا اصله وقع عن مال
لانها ملكت باز الجز الفات الذي اخذ من البايح وذلك مال في حق المتعاقدين
اما اذا اقرب البايح فلاننا اقرب وجوب تسليم الجز الفات وهو مال واذا اخذ
عليه تسليم ذلك فيسخ العقد ليعمل الى اصل حقه وهو الثمن وان اخذ ذلك بردي من
المن بعد وما سأل الجز الفات فيكون حق المشتري في الجز الفات او فيما يقابل الجز
الفات من الثمن فاذا اصلح من ذلك على دار بصير اعتياضا عن المال حقيقة لا عن
مجرد الحق ولهذا الوصلح حتى لا يسخ بالموت او بحدوث زيادة تمنع الرد لا يطل حقه
في الثمن علم ان حقه في المال والصلح متى وقع عن المال كان بيعا اقضى بما في الباب
انه وصف لا تقابله البديل في المال لكنه صار اصلا في الصلح واحدا حصته من
البديل كما لا وصف والزيادة باحدا حصته من البديل لصيرتها مقصودة
بالقبض وان كان عن انكار فبقي رغم المشتري انه بديل عن المال وقد ذكرنا ان الاخذ
بالشفعة يفتي على رغم ذي البديل لا يفتي انه لو اشترى عبدا من امرأة وقبضه
وقد الثمن ثم طعن بعيب فصالحه من ذلك على ان يتزوجها كان النكاح جائزا
لانها ملكت بضعها منه بمقتضى حصته العيب من الثمن وهو مال مهور يصح
النكاح فبعد ذلك ان كان حصته العيب عشرة دراهم او اكثر فهو مهورها
وان كان اقل فلها مال العشرة بمنزلة ما لو سعى في النكاح اقل من عشرة دراهم
ولو لم يكن الا لوجب لها مهور المثل كما لو تزوجها على قصاص لعلها الا ان الفرق
بينهما ان النكاح اقرار منها بالعيب لا عقد معا وصنه كالشري بخلاف الصلح
لانما يكون بطريق اسقاط الدعوى وللضومة فلا يجعل اقرارا بالعيب والدليل
عليه انه ثبت اختيار الروية في بطل الصلح وحق الرد بالعيب التفسير كما ابيح
فيثبت حق الشفعة ايضا واما الشري فلو اشترى شيئا حصته العيب مجرد

ويكون

ويكون حصته العيب ثمننا اما اذا اشترى بالعيب لا يجوز لانه ليس بمال وفي مسلتا جارا الصلح علم
انه مقابل بالمال لان الصلح عن مجرد الحق لا يجوز كما لو صلح على خيار الروية والعقارة او البلوغ
الا ان الكلام فيما يقابله فنقول هو مقابل بالمال لما ذكرنا واذا ثبت له حق الاخذ بالشفعة
فنقول ان كان الصلح عن اقرار كان له ان ياخذها من يد بايع الجارية قبل التسليم الى المشتري
لان بيعه في رغم البايح ايضا وبعد التسليم الى المشتري ياخذها من يد المشتري كما في البيع وان كان
عن انكار وليس له ان ياخذها من يد البايح لان في زعمه انه بدلها دفعا للضومة واما من
اليمين ولكن ياخذها من يد المشتري لما قلنا وهو بمنزلة ما لو ادعى دارا في يد رجل ضالحه
المدعى عليه على دار اخرى ودفعها اليه بحسب الشفعة في الدار التي هي بديل الصلح ولا يجب
في الدار المدعاة لما قلنا فان اراد المشتري ان يبيع الدار او الجارية مراحة يريد به بيع
الجارية مراحة على تسجاية او الدار على مائة لا يجوز ذلك الجواب لان الثمن انما يقسم
علم ما على قدر قيمتها وذلك انما يعرف بالخبر والظن والمقومون يختلفون في ذلك
ولو قال قام هذا على مائة وهذا بتسجاية وما يكون كاذبا لا يشرى به لو اشترى
توبين بعشرة وقيمته اسو اليس له ان يقيم بيع احدها مراحة على خمسة الجواب
ولو اشترى ثوبا بعشرة ثم باع نصفه او وهبه لا يبيع النصف الثاني مراحة على
نصف الثمن خلاف ما اذا اشترى مكيلا او موزا وناحت كان له ان يبيع النصف مراحة
على نصف الثمن من غير بيان لانه مما لا يتفاوت فخصه كل جزء من الثمن يكون معلوما
حتى لو كانت مختلفة لا يبيع البنا في مراحة لان الانقسام على الاجناس المختلفة باعتبار
القيمة وطريقه معدن في الخبر والظن فصار كالشوب وهذا لان الشوب وان كان واحدا لكن
المن لا ينقسم على درعان الشوب لانه صفة على ما ذكرنا في البيوع وقد سئلت اطراف الشوب
الواحد الاثري انه لو اشترى دراع من احد جانبيه مما لا يشتري به من الجانب الاخر
خلاف المهران وله ان يبيع الدار او الجارية مراحة على الف درهم لان ثمنها الفين يقين فلا
يتوهم اللبس والحجاية لان كما في التوبين في الشري فان قيل ليس ان الشفيع
ياخذ الدار حصته العيب من الثمن وهو مائة دينار والشفيع انما ياخذ الدار بمثل الثمن
الذي قام على المشتري فاذا اجاز للمشتري ان يقول للشفيع وام الدار بمائة دينار لم يجوز له
ان يقول للمشتري فام على حماة دينار قيل له هذا القدر من التفاوت محجل والاخذ
من الشفعة الاثري انه لو اشترى دار بعبد كان له ان ياخذها بقيمتها وليس له
ان يبيعها مراحة على قيمة العبد وله ان يبيعها مراحة على من كان العبد في يده لانه
ثمنه يقين فكذا لو اشترى دارا وعبد اصفقة واحدة كان للشفيع ان ياخذ الدار حصته
من الثمن وليس له ان يبيعها مراحة والمعنى فيه ان يمكن الزيادة والنقصان
من حيث الخبر والظن لا غيرة لها متى ادى الى ابطال حق مستحق كما في العصب
وضمان المثلقات وفي الشفعة لو اعتبرت برنا هذا التفاوت يوجب الى ابطال حق الشفيع

وفي المراجعة لا يرد لان المشتري الثاني لم يستحق على المشتري الاول **حتم** بل هو بالخيار
ان يشاء وان شاء لم يبع ولم يرد الوادي على اخر عشرة واكثره ثم صالحه على دار ليس له
ان يبيعها مرا حدة على عشرة لان الصلح **دلال** للخط فيمتنع بيع المراجعة وللشفيع
ان يأخذها بعشرة فان لم يبع المشتري الدار ولكن وجدها عيبا فزدها على البائع بعضا
فان اراد الشفيع اخذها لم يكن **هـ** ذلك ويجوز للمشتري على حجة في العيب في الجارية
اطلق الجواب **و** لم يفصل بينا اذا كان الصلح عن اقرار وانكار واختلاف المشايخ
رحمهم الله فيه فهم من قال لا سفعة له في كونه من **البيد** مال الشيخ الاسلام
عليه السلام في **الكتاب** ولم يفيد وهذا لان الصلح عن اجر الخاب
انما يعطى **لـ** حكم المعاوضة على مال ضرورية صيرورة مفسودة بالاستيفاء
لان قبل صيرورته مفسود الا دستط **لـ** من الثمن لا يتبع والتوابع لا تستطلمها
من الثمن والضمان الا عند صيرورته مفسودة بالاستيفاء حقيقة او حتما وكذلك
في ضمن عقد الصلح فتي بطل بدليل مطلق عاذا الامر ما كان في حق حوارة المراجعة حتى
كان للمشتري ان يبيع الجارية مرا حدة على جميع الثمن وعند انصراف جميع الثمن للجارية
صار الصلح بمنزلة الاعتراض بالبيد **فـ** فيبين ان السفعة لم تكن بابتها وان كانت
ثاسه الا انها بطلت ضمنا بطلان الصلح خلاف ما اذا ارد المشتري الدار لان ذلك
معاوضة محضه وقد ثبت حقه فلا يتطل كبرده اما هنا صارت معاوضة ضمنا
للصلح وقد بطل فبطل ما في ضمنه كالوصية بالمحاباة سطل مرد البيع بالعيب ولان
في البيع اثر البيع بعد الرد باق وهو الرجوع بالعيب الذي اعطاه مقابلته اما هنا
لم يبق للصلح اثر فانه يرجع على حضومته في العيب ومنهم من قال مراده اذا كان
الصلح عن انكار لانه لا يكون معاوضة في حق البائع فلا يظهر حق الشفيع في حقه اذا
عادت الدار اليه فصح على ما ذكرنا اما اذا كان عن اقرار وجب **ان** لا يتطل لانه
معاوضة مطلقة وفي المعاوضة المطلقة اذا وجبت السفعة لا يتطل وان فتح البيع
مطلقا كما في البيع كما اذا وقع الصلح على دعوى من مال **و** الملحق مقربه مرد
الدار نقضا والبيد مال **الصدر** السيد رحمه الله **د** عليه ما ذكرنا
ان الصلح اذا كان عن اقرار اذا كان له ان يأخذها من يد البائع قبل التسليم فكذلك
ان يأخذها بعد ما عاد اليه كما في البيع واذا كان عن انكار لا يملك الاخذ من البائع
قبل التسليم لرعيه الله **هـ** لا بازا مال فكذلك بعد الرد عليه **و** هذا قال **في**
الكتاب ويجوز للمشتري على حجة في العيب ولو كان عن اقرار لقول **لـ** ان يرد
باقراره الاتري ان الصلح في دعوى الحصن او الدين اذا كان عن اقرار ورد بدل الصلح
يرجع عليه بما اقربه ولو كان عن انكار يكون على حجة في الدعوى لا مما اصلح عند ذلك
فان اراد المشتري ان يبيع الجارية مرا حدة على الف دينار بعد ما رد الدار بالعيب بعضا

كان

كان له ذلك لان الصلح اذا كان لما انفسه بقضا صار كان لم يكن وقبل الصلح له ان يبيعها
مراجعة على الف فلما اجد انفسا له لانه لم يخلص شيئا من المبيع وتكون هذا ارضى منه بجيب الجار
كما لو باعها قبل الصلح هذا اذا رد الدار بالعيب بقضا فان ردها بغير قضا او بافضه الصلح
او تقاملا بغير عيب ظهر في الدار فان حضر الشفيع قبل ان يقبض البائع الدار من المشتري
لـ ان يأخذها من المشتري بحصة العيب من الثمن **الاول** وهو ما يدينه لان الرد
بالعيب بغير قضا بعد القبض **والا** **هـ** بعد القبض فصح في حق المتعاقدين فيما كان من
الحقوق المختصة بالعقد يبيع جدي في حق **الثـ** والشفيع بالث فيحتج ببيعها في حقه
فصار كان المشتري باع هذه الدار من البائع بحصة العيب من الثمن ولو كان كذلك كان
للشفيع ان يأخذها من يد المشتري ان كانت في يده وللشفيع ان يبيعها مرا حدة على
ما اخذها به وهي مائة دينار فرق بين الشفيع والمشتري بان المشتري لو اراد ان يبيع
الدار مرا حدة على مائة دينار من غير بيان لا يكون **لـ** ذلك والفرق **ان** الشفيع
ملك الدار بمائة دينار قطعا ويقينا فكان له ان يبيعها مرا حدة على مائة دينار لانه لا
خاف الخباية ولا خاف الكذب على نفسه متى **وال** اخذتها بمائة دينار ولا لذلك للمشتري
لانه اخذها بحصة العيب وذلك انما يعرف بالحرر والظن وهو بمنزلة ما لو اشترى
دارا بحدوا اخذها الشفيع بقيمة العبد **لـ** ان يبيعها مرا حدة على مائة دينار لانه
لا يخاف الخباية ولا يخاف الكذب على نفسه متى **قال** اخذتها بمائة دينار ما ادى من
القيمة وان لم يكن للمشتري ان يبيعها مرا حدة على العبد لان ضمانها في حق الشفيع معلوم
وفي حق المشتري مجهول **و** لا يبيع المشتري الجارية مرا حدة على ما بقي من الثمن وهو شحاي
ولا ترد الجارية بذلك العيب اما لا يبيع لان الشفيع لما اخذ الدار من المشتري اسقصر مرد
المشتري الدار على البائع لغوات القبض المستحق بالرد وذلك يوجب انتفاض الرد كما
يوجب انتفاض البيع واذا انتقض الرد صار وجوده وعدمه بمنزلة قبل الرد
بالعيب لو اراد المشتري ان يبيع الجارية مرا حدة على ما بقي من الثمن ليس **لـ** ذلك
لما ذكرنا ان حصنها من الثمن يعرف بالحرر والظن ووصول المائة اليه من الشفيع
لا يدل على ان البائع في حصنها كما لو اشترى دارا وجارية بالف وبيع الدار بمائة
لا ينع الجارية مرا حدة على ثمنها ولم ينع المشتري الدار ان يبيع الدار مرا حدة على مائة
كذلك هنا واما لا يرد الجارية بالعيب لانه ابر البائع من هذا العيب بالصلح
وقد عاد الصلح لما انتقض الرد باخذ الشفيع فلا يرد هنا كما قبل الرد ولا يرد سلم **لـ**
بدل العيب وهو الثمن من الشفيع ولو وجد الجارية عيبا اخر وقد اخذ الشفيع الدار
ردها على البائع واخذ الثمن الا حصة العيب وذلك مائة دينار اما الرد فلا **لـ**
ما ابر المشتري البائع بالصلح عن العيب الثاني واما الرجوع بما اعد احصية العيب
الثاني وهو شحاي لانه سلم للمشتري من الثمن حصة العيب وذلك مائة بالصلح

بالصلح عن العيب **الاول** وتبقى من الباقي من الجارية لتسع مائة وكذلك لو وجد بها عيبا وبعد رددها رجع حصته العيب من تسع مائة وكذلك لو استحققت الجارية يرجع على البايع بتسعين مائة هذا اذا كان له ان يرد البايع من يد المشتري فلو لم يحضر الشفيع حتى سلمها للبائع بعد الاقالة او الرد بغير قضا كان للشفيع ان يأخذها بالرد من البايع حصته العيب وهو مائة دينار ويجوز للمشتري على حجة في العيب الذي وجد بالجارية والمشتري ان يبيع الجارية مراحمته على الف دينار اما الشفيع يأخذها من البايع بمائة دينار فلان الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا والا فالبايع يبيع حديده في حق المالك فصار كأن المشتري باعها من البايع فكان للشفيع ان يأخذها منه ان شا حكم الصلح وان شا حكم الاقالة ان كان الصلح عن اقراره لكن يحذر الاخذ حكم الصلح لانه لو اخذ حكم الصلح انتقضت الاقالة ولا وجد الى القبض لان المشتري غائب فياخذها بحكم الاقالة ومتى اخذها حكم الاقالة بقدر استفاض الصلح بينهما وعاد الثمن كله فيما بينهما الجارية حتى لو وجد بها عيبا اخر يرددها بالصلح واما المشتري على خصوصته في عيب الجارية لان الصلح قبل القبض لان الرد بالعيب بعد القبض والاقالة فسخ في حكمهما في حق الحقوق المختصة بالقدور لم ينقض الرد بلخذ الشفيع من البايع لان القبض بالرد لم يقتض بعد التسليم الى البايع كما في ابتداء البيع بغير التسليم الى المشتري فاذا انقضى الرد واستفصل الصلح صار وجود الصلح بينهما وعدمه بمنزلة ولو عدم كان المشتري على حجة في عيب الجارية واما بايع المشتري الجارية مرابحة على الف دينار فلانه لما انفسخ الصلح بينهما بالرد ولم ينقض الرد باخذ الشفيع من البايع صار وجود الصلح وعدمه بمنزلة وعدمه كما كان ان يبيعها مراحمته على الالف فكذا اذا كانت الصلح عن اقراره لا يصلح من البايع بالصلح لما ذكرنا رجل اشترى دار بمائة دينار وبقا بقضا ثم وجد بها عيبا فسفص العسر واقام بينه انه كان عند البايع او كان عيبا لا يحدث مثله وصالح البايع من ذلك على جارة وقبضها وحضر شفيع الدار فانه يأخذها بتسعين دينار ان شا وان شا ترك لان عشر الثمن وهو عشرة دنانير انتقلت للجارية فبقيت الدار بتسعين دينار او صار بقدره بعد الصلح كأنه اشترى دارا وجارية بمائة دينار وقيمة الجارية عشرة دنانير وقيمة الدار تسعين دينار فان اخذ الدار بغيره من دينار ثم استحققت الجارية او ردها بخيار شرط في الجارية الى بلية ايام او بخيار رهنه فالشفيع بالخيار ان يسا أمسك الدار واعطى المشتري عشرة دنانير اخرى وان شا رد الدار لان الصلح في الجارية انفسخ بالاستحقاق والرد بهذه الاسباب فيما بينهما وفي حق المالك وهو الشفيع واذا انفسخ صار وجوده في حق الشفيع وعدمه بمنزلة ولو عدم كان ثمن الدار مائة دينار فكذا اذا استفصل الصلح وعاد حصته الجارية من الثمن

الى الدار لكن يحصر الدار لانه انما رغب في الدار على تقدير ان الثمن تسعون دينار فاذا اظهر انه مائة دينار رجع عليه شرط لانه عمل فحصر لانه بمنزلة العيب حيث لزمه زيادة شيء لم يبتزمه وصار بمنزلة المريض اذا باع من انسان شيئا وحابا في الثمن بحابة لم يرح من المثلث ولم يجر الزم حتى لزمه سلخ الثمن الى بلية مال الميت بحير من النسخ والامض والتمرام زيادة الثمن كذا **الاول** هنا وكذا اذا احضر الشفيع ان الدار سعت بالف فاخذها بالشفعة ثم اقام البايع منه ان الدار لم يبيع كان بالفسن بحير من ان يبيع الالفين ومن ان يرك لما قلنا وكذا لو وجد المشتري الجارية عيبا ووردها بمصايب منه او اياها بمن فله بمنزلة الاستحقاق لان الصلح انفسخ من كل وجه كما انفسخ البيع مطلقا في حق الكل بالرد بالعيب نقضا بالبيينة واما في التناول **والثاني** لانه لا يكون حجة الا بالقبض الا ان يرى انه لو علم بعد التناول قبل القبض لم يكن للقاضي الاخر ان يحكم بذلك التناول لم يستقل الاستحقاق بمنزلة ما لو علم بعد سماع البيينة قبل القبض فلهذا يكون الرد على البايع بالتناول بمنزلة الرد بالبيينة فيمكنه من الخصومة مع بايعه والرد على الوكيل بالبيع بالتناول بمنزلة الرد بالبيينة في حق اللزوم على الموكل فاذا حضر الشفيع واختار دفع الزيادة بطلت خصومة المشتري مع البايع في العيب لانه وصل اليه جميع الثمن ولما نازلت عن ملكه باخذ الشفيع كالبيع وان اختار الرد فان ردها وقبلها المشتري بغير قضا فلا سبيل للمشتري على بايع الدار في العيب الذي وقع الصلح عنه ولا في غيره لان للخيار العانت له بسبب لزوم زيادة الثمن بمنزلة خيار العيب ولو وجد الشفيع بالدرا عيبا ووردها على المشتري وقبلها منه بغير قضا لم يكن له ان يخاصم البايع في هذا العيب ولا في غيره من العيوب لان هذا بيع جديد في حق الثالث وبايع الدار ثالث فصار في حق البايع كأن المشتري اشترى الدار من الشفيع ولو كان كذلك لم يكن له ان يخاصم البايع في هذا العيب ولا في غيره من العيوب كذا **الاول** هنا هذا اذا قبضه المشتري بغير قضا فان قبضه بقضا كان على حجة في العيب فيما بينه وبين البايع لان هذا الخيار بمنزلة خيار العيب والشفيع لو رد على المشتري بخيار العيب بقضا كان للمشتري ان يخاصم البايع في هذا العيب وفي غيره من العيوب لانه انفسخ الشراء الذي جرى بينه وبين الشفيع والمشتري في حقهما وفي حق البايع كما انفسخ البيع في حق المشتري وبايعه والبايع **الاول** هذا اذا رد للمشتري الجارية بعيب مضاعفته او اياها بمن او خيار رهنه او شرط او استحققت وان ردها على البايع بعيب باقراره اضافا فان كان عيبا لا يحدث مثله او لا يحدث في تلك المدة هذا والرد بقضا سوا كما في الرد بالعيب على البايع وان كان لا يحدث مثله فهذا الرد لا يظهر في حق الشفيع كما لا يظهر اقرار البايع الثالث بالعيب في حق البايع **الاول** واقرار الوكيل في حق الموكل فليس الشفيع اكان هذا العيب عند البايع فان اقر هذا **الاول** سوا

لظهور الاقرار في حقه وان اكره لاد المشتري ان يحلفه ولم يكن له بينة له ان يحلفه على علمه
باسم ما يعلم ان هذا العيب كان عند البائع لان المشتري يريد الرجوع عليه بعشرة دنائير
وهو ينكر فكان خصما في حقه فان حلف فلا شيء عليه لان الرد وان حصل بقضا القاضي الا ان
كون العيب عند بائع الدار في الجارية لم يثبت بما هو حجة في حق الشفيع لانه يثبت باقرار البائع
وانه ليس بحجة في حق الشفيع فصار في حق الشفيع كان البائع مع المشتري معا لا الصلح
في الجارية ولو كان كذلك لا يلزم المشتري زيادة ثمن وان نكل عن الميعين لم يرد عشرة دنائير
ويحرم من ان يرد الدار على المشتري وليست دمنه لتعجيله بدار او من ان يعطيه
عشرة دنائير كذلك هنا هذا اذا رد المشتري الجارية على البائع بقضا اما اذا
ردها عليه بغير قضا فلا شيء له على الشفيع لان الرد بغير قضا بيع جديد في
حق المالك والشفيع بالثمن فصار كأنه باع الجارية من البائع ولو كان كذلك لا يلزم
الشفيع عشرة دنائير كذلك هنا وهو بمنزلة رد المشتري المبيع على بائعه
باقراره بغير قضا ويرد المشتري على الوكيل باقراره بغير قضا ولا سبيل له
على البائع ايضا لا سقاص الصلح بينهما ولا ان يحاصمه بأمر في عيب الدار لانها
تكون بسبيل من الخصومة فيها اذا كانت في ملكه وقد زال عن ملكه بلخذ الشفيع
كأنه باعها منه وكذا لو وجدها عيبا آخر وهو كالمشتري اذا باع للمبيع ثم اطلع على
عيب به ولو وجد الشفيع بالدار عيبا غير العيب الاول فردها على المشتري
بقضا كان المشتري على حجة في الوجهين جميعا فيما بينه وبين البائع قال بعضهم
ازاد به في العيبين جميعا اما الثاني فلا يشكل لان الرد في القضا واما الاول فلا الصلح
بين البائع والمشتري استقضى برد الجارية الا ان يجز عن رد الدار مع قيام العيب
لحق الشفيع وقد استقضى حقه بالقضا وصار كالمو صلح على شيء من عيب بالدار ثم باع
الدار ثم بطل الصلح ثم رد الدار عليه بخيار روية او عيب او شرط بقضا فانه يرد لها
بالعيب الذي صالح عنه كذلك هنا وقال بعضهم يريد به ان المشتري ان يرد الجارية
بالقضا او غير قضا او تقبلا الصلح فلهما سوا بعد ان يرد الشفيع الدار بقضا لان المانع
من الخصومة كان زواله عن ملكه وقد عاد اليه من اذ كان بقضا فظاهر واما
اذا كان بغير قضا فلان الرد بغير قضا واثالة نسخ في حقها وان كان بيعا جديدا
في حق المالك وهذا امر يخصها فاعاد حكم الاول وهو الرد بالعيب لاستواء الوجهين
وهو بمنزلة المشتري اذا باع المبيع من غيره ثم اطلع على عيب به لا يرجع بشيء باز رده
المشتري عليه بغير قضا كان له ان يرد على البائع والمانع وهو حق المشتري
الثاني كذلك هنا لاد الشفيع الدار على المشتري بقضا بغير اخذ فقد انسخ بشري الدار
الذي ثبت حكم بين الشفيع وبين المشتري باحد الدار بالسفحة وفي حق المالك وهو
البائع فاذا انسخ صار كأن الشفيع لم يكن اخذ الدار بالسفحة ولو لم يلحقه كان له ان يلحقه

البائع

البائع في العيبين استشهد محمد رحمه الله فقال **الانزى** لو ان رجلا لو اشترى عبدا
وتقايضا ثم وجد به عيبا فصلحه من العيب على ثوب وقبضه المشتري بشفاع الجار
ثم وجد بالثوب عيبا فردة بقضا او غيره او اسحق الثوب فلا شيء على البائع لان الصلح
وان انسخ في حق بائع العبد وصار وجود هذا الصلح وعلمه بمنزلة وحله الرجوع
الى ابتداء الخصومة الا انه حذر ذلك لان العبد خارج عن ملك المشتري الى غيره بالبيع
وهذا مما يبطل حق المشتري في الخصومة في العيب الذي بالعبد وان لم يوجد الصلح عن
العيب فهذا الاول وان وجد المشتري الثاني بالعبد عيبا فردة على المشتري الاول
بقضا فالمشتري الاول على حجة في عيوب العبد فيما بينه وبين البائع الاول في قياس
قوله لان شري الثاني انسخ في حقها وفي حق المالك وصار وجود الشري وعلمه بمنزلة
كذلك هنا الا ان اخذ الشفيع بمنزلة الشري واردة كرد المشتري ثم ذكر محمد رحمه الله
في الاصل في عاقبة نسخ هذا الكتاب **باب ما ملقب باب اقرار الميت بالشري** في دار من
احل الورثة ومن عيب ولها شفيع وقد ذكرنا مسابله في كتاب **الاقرار** فلا عيب والله اعلم

كتاب الوكالة باب من الوكالة

الباب ما ذكرنا في الايمان ان الدراهم والدنانير
يتعنان في المحاوضات ونسوخها وتجنات في الغصب والوديعة وفي الوكالة عند حضر
المشاع رحمهم الله حتى تبطل الوكالة سلاهما قبل المشتري في يد الوكيل وهو الفيا سر على
ما ذكرنا في الوكيل بالشري والوكيل بالانفاق اذا اشترى ونقد الثمن من ماله او انفق
من ماله نفسه ويكون متبرعا ولا يرجع في مال الموكل قياسا وفي الاستحسان يرجع
والاصح انهما لا يتعنان وانما تبطل الوكالة بالهلاك لفوات عرض الموكل لان عرضه من
دفع الثمن وعدم وجوب الثمن للوكيل وعدم رجوعه عليه ولو بقيت الوكالة وجب
للكيل الثمن في ذمته ويرجع عليه وربما لا يعذر على ادا الثمن فيصير ماله **حرف آخر**
حقا وليا الجنابة هلاك العبد للجاني وحق وليا العبد قبل الاحمي القابل او موته و
الوكالة هلاك النصاب وكما لو وكل رجلا بسح عبده فاعتقه او كاتبه او دبره او باعه
بنفسه **حرف آخر** ان قبض الوكيل ما وكل فيه بالتصرف ثمنه كان او صيحا قبل
امانه لا بد قبض ماله غيره لخيرة بامره لا ممتلكا فيكون امانه الا اذا انقلب قبضه
في الثمن امضا فيقبل مضمونا عليه لانه صار قابضا لنفسه متملكا بعوض ماله فيصير
مضمونا عليه كما في سائر المعاوضات وهذا لانه في الابتداء بائع الامر فيكون بمنزلة
المودع والمستعير لانه قال عليه السلام ليس على المستعير غير المخل ضمان ولا حيل
المستودع غير المخل ضمان ففي الضمان عن الامين غير الجاني واذ لم يحجب الضمان على المستعير
ما لم يحدث فيها سبب الضمان مع انه قابض لنفسه فلا يجب على من قبض

ط

لاجل ما لكه كان اولى الا اذا وجد سبب الضمان فحينئذ يقبض والامين متى اخرعما
كان مسلطا عليه صدق في حق برائة نفسه سواء كان بحسبه برائة نفسه او لاجاب
حق العبد او ابطال حق على العبد اذا لم يكن اصدق جبره علامة لا ينفك عنه في الغالب
اما اذا كان لصدق جبره علامة لا ينفك عنه في الغالب لا يفسد مجرد قوله وانما
يقبل اذا وجدت العلامة ومتى اجبر عما لم يكن مسلطا عليه لا يصدق اما اذا اجر
عما كان مسلطا عليه وحسبه برائة عن نفسه لانه ينكر الضمان والاخر يدعي فكان
القول قول المتكبر كالمودع اذا قال دفعت الوديعه الى رسولك وكذبه صاحب
الوديعه والرسول صدق للمودع فيما يرجع الى برائة نفسه عن الضمان كما لو
ادعى الرد الى المودع وانكره المودع ولا يصدق فيما يرجع الى الجواب الضمان
على الرسول لانه غير مسلط من جهة الرسول في الجواب الضمان عليه
فكان في حق الرسول مدعي او شاهدا فلا يقبل قوله الا بشهادة محجة وانما اذا
كان بحسبه الجواب الحق او ابطال الحق على العبد فلا ينفك عنه متى لم يسلط كان المسلط
وغير المسلط سواء فلا يظهر فائدة التسليط وصار كالمملوك اذا قالت حنت
وكذبه الزوج فيما قالت وان كان في ذلك ابطال حنته في الوطى وبطلان حق
الرجعة لانها تسلطه على الاحازة في حق الزوج شرعا وكذا اذا قال
لها اذا حضت فانت طالق فقالت حضت وكذبه الزوج خلاف ما اذا كان لصدق
حرها علامة بان قالت ولدت وكذبه الزوج لا يصدق بدون شهادة الغايه
لان لصدق جبرها علامة لا ينفك عنها الولادة غالبا واما اذا لم يكن مسلطا
فيما اجبر لم يكن مصدق لانه لو سلط كان المسلط وغير المسلط سواء ولهذا لا
يصدق في حق الرسول ولهذا اذا احرح حال كونه امنا ما لم يكتسب
اما اذا احرح حاله واسنده الى حال الامانة والولاية فان كان المحل باجا
وقت الاختيار لا يصدق وان لم يكن قايما في القياس كذلك وفي الاستحسان
يصدق لانه في الحقيقة ينفي الضمان عن نفسه فان قيل ان من اقر بتصرف
مضاف الى الغير ان كان الخبر من اهل حله والمضاف اليه من اهله فدل عليه
عند ملكه المضاف اليه كانه اقر على نفسه ومتى لم يكن احدهما من اهله لم يلزم
حكمه لانه اذا كان المضاف اليه اهلا فعذر عن سوت حله التصرف وهو غير
حق نفسه فيلزمه اذا كان من اهل لزوم ذلك ومتى لم يكن المضاف اليه من اهله
فلم يلزم صحبته ولا بثوت حله به فلا يثبت به حكم ولا ذلك اذا لم يكن المقر من
اهله نظير عبد بين شركيين ادعى احدهما على صاحبه انه اعتقه وانكر
صاحبه عتق عليه لانه زعم بثوت العتق في المحل وحرمة المتصرف على نفسه
وكذا المشتري اذا ادعى ان الباع كان اعتقه وانكر الباع بعث لا قرارة ولو كان الشتر

او الباع عبد اما ذونا او صديا ما ذونا او ايا او وصيا والعبد ملك الصغير وكان للدي
الحق على الشريك او على الباع عبد اما ذونا او صديا ما ذونا لا ينفك عنه لا ينعزم
صحة تصرفه ونسب ملكه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل دفع الى رجل
الف درهم وامره ان يشتري بها جارية فاشترها واراد ان ينقل الثمن
للباع فلم يقبضها الباع حتى وجد الدراهم زيوفا او سهرجة او رصا صا او سوسو
واقي الباع ان يقبضها فصاعته في يدا الوكيل فانها تصبح من مال الامر ويرجع
الوكيل بالف جبارا على الامر وينفذها الى الباع اما الهلاك على الموكل لان الوكيل
حين قبض الالف كان قبضه قبض امانه لانه حين قبضها لم يكن على الوكيل دين فكان
الالف امانا في يده ولهذا الوكيل قبل الشراء كان على الموكل فلم يحدث الوكيل فيها ما يكون
سبب الضمان الا اصلا ومقصودا لا ضمنا فبقيت امانا في يده فاذا هلك كانت
الهلاك على الموكل واما الرجوع على الموكل بالالف اخرى فلان الوكيل هو المطالب بالثمن
من جهة الباع لان حقوق العقد ترجع الى العاقبة وانما الزمده الثمن في عقد بائنة للموكل
فكان ان يرجع عليه كما لو لم ينقد الموكل الثمن من الاستدخال فماله ان يهلك وتبطل
الشراء لان ثمة انزعول الوكيل اما المعين للموكل في الوكالة او لفوات الخرض
المطلوب من البعد فلم يقع العقد للموكل ولا يباع اذا ظهر ان الدراهم كانت زيوفا او سهرجة
او رصا صا او سوسو والدراهم تبين في الوكالة تبين انه وكله بالشراء بالزئوف
او السهرجة او الرصا صا او السوسو فاذا اشترى بلحيا اذ صار خالفا فيصير
مشترا بالنفس فلا يرجع على الموكل وليس له الرجوع في هذا في الرضا صا او السوسو
اظهر لانه امرة بالمقابلة ما في به شري من كل وجه لانا نقول الوكالة انصرفت
الى الخيارات بقا الزئوف في يده لا تصرف في مطلق اسم الدراهم اليه ودفع الضرر
عن الوكيل حتى لا يمتنع الناس عن قول الوكالة وللهذا لا يصح عتقه وقضا ابدا
علمه وهذا لانه انما يكون عرض الموكل الشراء بالزئوف اذا علم بوصف درهمه اما
اذا لم يعلم كان قصده الحيا لا لطلاق اسم الدراهم وهو انما في الرضا صا او السوسو
اظهر لانه سمي الدراهم واسار الى الزئوف وهما احسان مختلفان والتسمية مع الحيا
متى اجتمعا في الحبس من سعلق العقد بالسمي كما لو اشترى فصاعا على انه باقوت فاذا
هو جاح لا ينفك العقد اصلا لتعلق العقد بالسمي وانعدامه فللخاصة ان التوكيل
لا يتعلق بالمشارة اليه الا بعلم اربعة علم احوال الدراهم وعلم كل واحد منهما
بعلم صاحبه لان دفع العذو واجب عن التوكيل والقدره على الامتثال شرط
صحة التوكيل ولهذا لا يصح التوكيل بشري حيوان او ثوب للعجز عن الامتثال
وذلك لا يحصل الا بالعلوم الاربعة اما علم الوكيل لانه اذا لم يعلم حال الدراهم يعتمد
على التسمية فاذا اظهر حاله او لزمه شراره دون الامر يتضرر به واما علم الوكيل فلا

رة

اذا كان لا يعلم كان مراده ماسي فاذا اشترى الوكيل بغير ماسي لا يحصل مقصوده لان التي
تساوي الفاجيا دا غير التي تساوي الفار بوقا مقول **الوكيل اذا خالف في الكوالة**
وان كان يعلم ان حال الدراهم لكن الوكيل لا يعلم بعلم الموكل كان الموكل عند التوكيل المبيع
دون المشار اليه في ربح الوكيل وان كان الموكل لا يعلم بعلم الوكيل كان في علم الموكل
ان الوكيل لا يعلم مراده فيتمسك بظاهر التسمية ويتخلق الوكيل بالسمي وهو
الحياة فلا يخلق التوكيل بالدراهم التي عينها الا عند العلوم الاربعة وعند ذلك
لو اشترى بالربو في جارية تساوي الف اجبا فالامر لا نه حاله الى خبر
وان اشترى بالف جيا دم تضاد قاتلهم يعرفان صفه الدراهم وان كل واحد منهما
كان عالما بعلم صاحبه فالوكيل لا يكون على الدراهم التي عينها لان الساب
بتضاد قاتلهم كالمالك عينا لا يفسد بشره من نفسه لا دفع الضرر بالعلم وان
تضاد قاتل الامر يعرف دون الوكيل يتعلق التوكيل بالسمي دفعا للضرر عن الوكيل
وان تضاد قاتل الوكيل كان يعرفه دون الموكل فالوكيل يتخلق بالسمي كما في حاله
الحاشية فاهما ادعائه لم يعلم كان القول قوله مع اليمين لانه متمسك بالاصل
وهو **الملك** **فان قيل** وجب ان لا يرجع على الامر بالف جيا دلالة
اشترى بالف جيا دعه عقده على الامر ووجب له على الامر الف درهم فصار
من غير ما به فظهر تخلف حقه من مال **فان قيل** مديونه فيصير مستوفيا مال عليه
وعند صيرورة مستوفيا لا بد ان يصير مضمونا عليه ولا يمكنه الرد بجيب
الزيادة للملاك ببلد **فان قيل** قد كان قبضه الاول قبض تاما وقبض
الاستيفاء قبض ضمان وقبض الصمد لانه لا ينوب عن قبض الضمان ولا يمكن
جعله مستوفيا بذلك القبض ولم يوجد منه قبض بعد ذلك لا قبضه ولا ضرره
ولا ضرا اما اقصدا فلان الكلام فيه ولعدم امارته بدل عليه واما ضرره
فلانه لم يوجد هذا الا بالاذن بقضا دين يجب عليه بسبب الشراء دلالة
من هذا المال وبذلك لا يصير مضمونا او فضلا بقضا الدين منه
ولهذا لا يصير مقتضيا ايضا الا ترى انه لو نفع عليه بان كان له الف وديعة
فقال ادب لكان قبض الحق الذي عليها من الوديعة لا يتغير حكم الامانة
فكره اذا صار كالقابل دلالة واما ضمانه فلانه انما صار مقتضيا بماله على الموكل ضمانا
اذا صار قاصيا ما عليه للبائع فاذا لم يصير قاصيا ما عليه كيف يصير مقتضيا
عليه ضمانا وصار كالموكل **فان قيل** المال المودع بان يقضي دينه من الوديعة
حتى يكون دين الرب المال على المودع فاذا ان يقضي قبيل القضا وجب الدراهم
ربوفا او سهرجة فلم يقض بها دينه فملكها على **فان قيل** للمالك كذا
هنا ولو قبض البائع الدراهم فوجدها ربوفا او سهرجة فزدها على الوكيل فصارت

في يد الوكيل فصارت من مال الوكيل **وجب** عليه الثمن للبائع ويدفع الجارية الى الموكل
ولا يرجع عليه بشي فرق بين هذا وبين الاول والفرق ان هنا وجد من الوكيل
ما هو سبب الضمان عليه لانه صار مقتضيا دينه الذي **وجب** له على موكله بالشراء
ضمننا القضاية الدين الذي **وجب** للبائع عليه من مال الامر فان اشترى الامر لو قبل
او جب دينين دين البائع على الوكيل ودين الوكيل على الموكل وله ان كان للوكيل ان يطالبه
باد الثمن قبل ادائه بنفسه ولو ابر البائع الوكيل عن الثمن كان **فان قيل** ان يرجع على الوكيل
فاذا دفع الوكيل الى البائع صار قاضيا الدين الذي **وجب** للبائع عليه بالف من مال
الموكل فصار ضمانا مال الموكل لانه قضى دينه بامره من ماله فوجب للموكل على الوكيل
بسبب قضا دين نفسه **ول** على الموكل مثل ذلك **فان قيل** فاعلمنا فصارا وصار الوكيل
مستضادا منه الذي **وجب** له على الوكيل لانه صاحب اول الدينين وصاحب
اول الدينين يصير مقتضيا والاقتضا سبب الضمان فيما اقتضى لانه قضى لنفسه
على حقيقة التملك **بديل** **وجب** له على العزم والقبض بنفسه بدل على حصة
الملك وهو المقبوض على سوم الشراء يكون سبب الضمان باجماع الصحابة رضوان الله
فهذا اولى وهذا لا يمكن تحقيق قضا ما عليه الامن مال نفسه وذلك انما يكون
تملك هذا المال وله ولاية التملك بدلالة الاذن السابق فصار متمكنا مقتضيا قصد
قضا ما عليه ضرره فصار مستوفيا حقه قبل الامر ولانه وجد ما يصير به
مقتضيا قصدا في هذه الحالة وهو وقوع حقه في يد قصدا وهو رد البائع عليه
وهو غير مملوك في هذه الحالة فلا يستقيم اسفا الاقتضا واذا انفي الاقتضا هلك عليه
لا على الامر اقصى ما في الباب انه انتقص التسليم برد البائع عليه لكن لم ينتقص
اقتضا الوكيل لانه لو لم يرد الدراهم على الموكل كانت مضمونة عليه هذا المعنى معدوم
في المسئلة الاولى **فان قيل** الوكيل انما صار مقتضيا دينه الذي على
الموكل بالشراء ضمننا القضاية دين نفسه الذي **وجب** للبائع عليه وقد انتقص القضا
برد البائع الدراهم فينتقص الاقتضا الذي ثبت في ضمانه كالموكل في بيع عبد
من فلان بمانية وتمتد الف ولم يخرج من ملكه ولم تجز الورثة والى الموكل الشراء
او اشترى ثم رد بالجيب بطل الوصية بالحياة لانها ثبتت في ضمن الوصية بالبائع
فاذا بطل البيع بطل ما في ضمانه **فان قيل** هذا كله ان كان ما ثبت في ضمن الشيء
ما يحتمل النقص والبطالان اما اذا كان لا يحتمل النقص لا ينتقص وان انتقص المتضمن
كله كانت اذا ادى بدل الكتابة وعق شرو وجب الوكيل الدراهم ربوفا او سهرجة او مسخرة
وردها انتقص الادا ولم ينتقص ما ثبت ضمانا وهو الحق لانه لا يقبل النسخ وكذا
في اليمين على ما ذكرنا في الايمان والاقتضا لا يحتمل النقص ما في المال **الامري** **فان قيل**
وان انتقص على النقص بان لا يقتضا لا ينتقص ما لم يرد المقتضى ما قبض لم يعرف

عليهم

اذا وكل ببيع الغنوب جاز ولم يصير امينا والوكيل اذا خالف ثم باع ينفذ على الموكل بمجرد
ان يصير مضمونا عليه بالقبض ولان الوكيل يقبض لنفسه اذا قبض ول على الامر
التمن ولم يرد الحج على تسليم الثمن اليه لحقة والمضارب لا يقبض لنفسه بل يقبض
للمضاربة الان لو قصد القبض لنفسه لا يفتى على المضاربة لان قبضه لنفسه يجب
حمله مضمونا عليه والعثمان منافق المضاربة بخلاف الوكالة دل على الفرق بينهما ان المضارب
لو اشترى جارية بالف ولم يقبضها وادعى انه نفذ البايع الثمن وحجده البايع دل وحلف
وان المضارب يرجع على رب المال بالف اخرى ويدفعها الى البايع وباحد الجارية فتكون
على المضاربة لان هذه عهدا لحقة في عمل باشرة لرب المال وباحد رب المال عند الفسقة
التي درهم والوكيل بالشري لو قال دفع الالف الى البايع وحجده البايع وحلف
عنه الوكيل من مال دفع الى البايع وباحد منه الجارية ويسلمها الى الامر لان الوكيل
قد اقر انما اقتضى دينه دل على الموكل بما قضى به دين نفسه من الموكل واقراره ليس بحجة
على البايع في القضا لان ذلك دعوى منه عليه ول لانه حجة عليه في الاقتضا لانه
اقرار منه وتعد ما صار مقتضيا لا يرجع على البايع فاما المضارب يدفع الثمن
الى البايع يكون قاضيا لا مقتضيا لانه لو صار مقتضيا يصير ضامنا ورسا المال
امانة في يده فاذا لم يصح دعواه في القضا لجود البايع في المقبوض كمالها لك في يده
فيرجع على رب المال بالف اخرى وكو هلك المقود او لا عند الوكيل وقال الوكيل
هالك بعد الشري ولو الرجوع على الموكل وقال الوكيل هالك قبل ان تسترى بالقول
قول الامر لا كاره بقا الوكالة عند الشري تم زلة ما لو انكر التوكيل اصلا ولان الوكيل
يدعى لنفسه الثمن في ذمة الموكل وهو ينكر فيكون القول قوله مع يمينه وهو بمنزلة
الوكيل بشري بعد بعينه او غير عينه اذ المدين الثمن مقبوضا اليه وقال الوكيل
اشترت وهلك عندي وانكر الامر الشري كان القول قول الامر انه يدعى الرجوع
عليه بالثمن وهو ينكر وحلف على العلة لانه استحلها على ملك الغير وهو الشري به
قبل الهلاك او بعد ولم يهلك ونقل للبايع واستحقة رجل وضمن الوكيل يرجع به
على الامر لانه كان عاملا دفع فما قبض من الثمن ونفذ وان ضمن البايع يرجع به على
الوكيل لان المقبوض لم يسلم دفع وحقوق العقد ترجع اليه ويرجع به الوكيل على
الوكيل لونه عاملا رجل دفعه الى رجل جارية وامرأة ببيعها فقال لما موردها
من فلان بالف درهم وقبضت الثمن ودفعته اليك او ضاع مني وصدقة المشتري
في جميع ذلك وكذبه الوكيل في البيع او صدقة في البيع وكذبه في التسليم اليه
او الهلاك عند القول قول الوكيل والجارية المشتري وال محمد رحمه الله
والاصل ولا يمين عليه اما القول قول الوكيل لانه كان مسلطا على البيع وتسليم
لجارية وقبض الثمن موثقا في ذلك والو من متى اقر بما كان مسلطا عليه كان القول

قوله

قوله واذا كان القول قوله سلمت الجارية الى المشتري لان الثابت بمنزلة محل القول
قول في الشرع بمنزلة الثابت بالبينة واما قول دفع ولا يمين عليه وذكر
في بعض الروايات ولا يمين عليه فان كانت الرواية ولا يمين فالمراد به المشتري لان حق
المطالبة بالثمن للوكيل وهو اقربا ستيفا الثمن فلا يمين عليه وان كانت الرواية
لا يمين عليه فهو محتمل انه اراد الكتابة عن المشتري اي لا يمين على المشتري ويحتمل انه اراد
الكتابة عن الوكيل فان اراد به المشتري فهو ظاهر لان اليمين انما يجب بعد توجه
الدعوى ولا دعوى للوكيل على المشتري لاجل توجه الثمن لانه لم يجز بينهما عقد وانما
حق الخصومة للوكيل وقد اقر بالاستيفا فلا تصح دعواه فلا يجب عليه اليمين وان كان
المراد الوكيل فهو مولى وتا وتله انه لا يحلف الوكيل على البيع اي لا يحلف بالله لقد
بعث الجارية كما يدعى لان الموكل ادعى عليه امر الواقف لا يلزمه وهو عدم البيع لانه لو اقر
الوكيل انه لم يبع الجارية من فلان بعد ما اقرانه باع منه لا يصدق فلا يحلف على ذلك
لان بائنه التحليف الهكول فمن يصح اقراره لا يحتج به كقول اما على الوكيل بكول
في قبض الثمن يحلف بالله لقد قبضت الثمن وهك في ذلك اذا انكر الوكيل قبض الثمن
لان ايمين واليمين اذا ادعى الهلاك وانكر صاحبه الامانة كان القول قول اليمين
مع يمينه وكذا الواقف الوكيل بالبيع وقبض الثمن وانكر دفع الوكيل اليه لانه يحلف
الوكيل على الدفع لان الثمن امانة في يده بمنزلة الوديعة في يد المودع والمودع لو ادعى
الرد كان القول قوله مع اليمين وعن الشيخ الامام اني بكر محمد بن جابر رحمه الله
ان عليه اليمين في نفس البيع اذا ادعى الموكل عليه الضمان لانه لو وكل ببيع من ممتلكا
لبيع باعارة الاول لبيع ضامنا للقيمة وهو نطيح رما الوادعي عينا في يد رجل
فاوردوا اليه امانا ملك ولله الصغير فقال المدعي للقاضي ان هذا امتهل من ممتلكي باقاره
للان وادعى عليه القيمة فانه القاضي يحلف الاب لانه اقرب به لمرمه وقد ذكرناه في آخر
الابواب رار فان وجد المشتري بالجارية عيبا دفع ان يرد هاهنا على الوكيل ويرجع
عليه بالثمن ولا يرجع الوكيل على الوكيل بشي اما رد الجارية لانه مشتر وجدها بالشري عيبا
وحقوق العقد ترجع الى الحاقدر دفعه اليه واما الرجوع عليه بالثمن لانه اقر باستيفا
الثمن منه وقد صح اقراره لانه كان مسلطا على القبض من جهة الموكل وامينا فيه فيصد
بأقراره باستيفا الثمن منه وقد صح اقراره لانه كان مسلطا على القبض من جهة الموكل
الانري انهم لو تصاد قواصة على البيع والاستيفا او اقام البينة كان هو المطالب
بالثمن لرجوع الحقوق اليه وانفساخ العقد بالرد كذلك هنا واما لا يرجع الوكيل
على الموكل لان اليمين انما يصدق في اقراره فيما كان مسلطا عليه لا فيما لم يكن مسلطا عليه
والوكيل مسلط من جهة الموكل في بيع الجارية وتسليمها وقبض منها من المشتري
فيكون مصدقا في اقراره بذلك اما غير مسلط في استحقاق مال اخر من مال الموكل

سوى الجارية والحيوان **باب** الدين في صدقة فانه في حق الرجوع صار مصداقاً في مال آخر
ولان قول الامير مقبول في براءة نفسه لا في الزام الضمان على الغير الا ترى
انه لو دفع الى رجل مالا وقال له افضه عن زيد فقال الوكيل قد قضيت زيداً بينه
بما دفعته الي وان لم يرد ان يكون بعضه شيئاً والقول قول المأمور ببراءة نفسه
مع بغيته ولا يقبل قول في حق رب الدين لانه يشاهد في حقه ولا يقبل شهادته على
فعل نفسه ولا شأناً قبلنا قول في البراءة لان الامر ببراءة ورب المالك ببراءة ولا يقبل
قوله في حقه كذلك هنا وله ان يحبس الجارية عن الموكل لانه يزعم انه وجب له الرجوع على الامر
بثمن هذه الجارية ان قوله ان لم يكن محتمل في استحقاق مال آخر فهو محتمل في استحقاق الجارية
باعتبار التسليط السابق فله ان يستوفي حقه من مال هذه الجارية سوا المالك لا يبيع
نفسه لان مالها ليس من حقوق العقد الاول حتى سواه بنفسه بل يرفع الامر الى
القاضي حتى يبيعها كما اذا كان الامر ظاهرًا ويرد على الوكيل بالعيب وعاب الوكيل عند منقطع
اومات كما لو اشترى شيئاً وغاب قبل ان ياتي الثمن كان للقاضي ان يبيع ويودي الثمن **فان قيل**
انما يكون للموكل حق حبس الجارية كما احدى من الثمن من المشتري بعد ما ردت عليه اذا صدق
في اقتارعه بقبض الثمن في حق الموكل ولم يصدق ولم يصدق الا يتمكن من الرجوع عليه بما احدى
من الثمن وكيف يتمكن من حبسها عنه فيلزم له ان يصدق الوكيل واقراره بالقبض في
حق الرجوع على الموكل بمال آخر لانه لم يكن مسلطاً على مال آخر من جهة الموكل اما فيما يرجع
الى الجارية يكون مصداقاً لانه كان مسلطاً وامينا في حق الجارية ومضى كان مصداقاً في حق الجارية
كان لانه ان حبسها حتى يتوفي ما احدى الى السري وهو بمنزلة ما لو قال لامرأته ان حنت
فانت طالق وضربك معك فقالت حنت وكذبها الزوج تبع الطلاق عليه لانه امينه
من جهة الشرع لا في طلاق الضرورة لعدم الايمان في حقها اولاً لها مدعية الطلاق وهو
منكره واذ تحقق العجز عن الاستيفاء من الموكل كان للقاضي ان يبيع الجارية ويوفيه الثمن
كما في بيع العبد المادون للديون وسخ مكاسبه وكما لو مات الراهن ولم يوص الى احد
وكما لو استاجر عبد اكل شهراً سدا معلوماً لبيع له وليشتري ما بدا له فباع العبد
واشتري ولحقه ديون والمستاجر مفلس والى الولي الفداء وبيع العبد بدين للمستاجر
وقضى ديون الغرما وبلغ من ديونهم شيء فان القاضي ينصب للغرما وكيلًا يقبض ما في
من دينهم عن المستاجر لان الغرما دين على العبد وله دين على المستاجر وقد عجز
العبد عن الاستيفاء لانه صار محجوراً بالبيع ومولا لا يملك الاستيفاء لانه اجنبى عن
كسب عبده اذا كان مستخرقاً بالدين عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما ان كان
ملك الكسب لا يملك التصرف فيه ما دام مشغولاً بالدين ولا سبيل للغرما على التسا
لانه لا دين لهم عليه لعدم رجوع العبد الى الموكل فيحق عجز صاحب الدين عن استيفاء
حقه والقاضي ينصب ناظر الكل من عجز عن النظر بنفسه كالتب والغياب ينصب عنه

وكيلاً

وكيلاً يقبض ديونه لما لو مات الاول وعليه دين وله على الموكل دين ولحقه دين وله على اخدين
قال القاضي ينصب وكيلاً يستوفي دينه ويقضى ما عليه من الدين لذلك هنا اطلق الجواب
في الكتاب ولم يفصل بينهما اذا كان الرد بالعيب بقضاً او بغير قضاء وهو مشكل في الفصيلين اما
اذا كان الاول بقضاً فلان الرد بعد القبض بقضاً او قبله بقضاً او بغير قضاء لا يبطل الوكالة
كما لو كان البيع من الوكيل ظاهراً او بائناً بالبينه ثم رد عليه بما هو مفسوخ من كل وجه كما لو رد بخيار الشرط
او الرتبة او مساد البيع او جيب قبل القبض بقضاً او بغيره او بجد بقضاً كان له ان يبيعه
بما سبقت الوكالة لانه يكون الرد من هذه الاسباب فسخاً من كل وجه فغادره ملك للموكل فيعود
بحقوقه بخلاف الوكيل بالهبة اذا وهب ثم رجع الموكل في الهبة ليس له ان يبيعه ثانياً وان
عاد الى قدم ملك الواهب وكذا الوكيل بالكتابة وكذا الوكيل بالكتابة اذا كانت ثم عجز وردي الرق لا
يملك الكتابة لان البيع لانتهى الوكالة بدليل انه قبض الثمن بحكم الوكالة وبخاصة في العيب
ويسلم للبيع فاذا نقيت الكتابة وانسخ البيع جاز ان تعود الوكالة بخلاف الوكيل بالهبة لان
وكالته انتهت بالهبة حتى يملك الرجوع ولا يملك التسليم فلا تعود الوكالة بعد بطلانها برجع
الموكل وكذا الكتابة لان حقوق العقد لا تتعلق بالعاقلة فاذا عقدت انقضت الكتابة فلا يعود وهذا
لان بالعجز لا يفسخ الكتابة من الاصل لكن ترتفع في الحال لان السبب وهو العجز عن تسليم
المالك مع توجه المطالبة مقصور على الحال بضار بمنزلة الملك المبتدأ في حق الموكل الا ترى
انه لو وكل رجلاً ان يزوج امرأة بعينها فزوجها منه وطفلهما تطلقه ثانياً لم يكن له ان يزوجها
من الموكل بائناً لان حقوق العقد لا تتعلق بالعاقلة فاذا عقدت انتهت الوكالة وكذا الوكيل
بنفسه ثم رد عليه بما هو مفسوخ من كل وجه عادت الوكالة حتى كان له ان يبيع وان امتنع فناد
بيعه بعد ما باعه الموكل حتى امتنع على الموكل لعوده فقام المالك الا ترى انه لو وكله ببيع عبده فاسر
ولحقه بدال الحرب ثم طفر به واخرجه الى دار الاسلام فاحله المالك عادت الوكالة لعوده للمالك
من الاصل وكذا الوكيل بان يهب عبده لفلان ثم باعه المالك او وهبه لرجل ثم رد عليه بما هو
فسوخ من كل وجه او رجع في هبته عادت الوكالة وروى ابن سماعه الفرق بين الرد على الموكل بقضاً
وبين الرد على الوكيل بقضاً فقال اذا باع الموكل ثم رد عليه بقضاً للفسخ للموكل ان يبيعه وان باع
الوكيل ثم رد عليه بقضاً كان له ان يبيعه والفرق ان تصرف الموكل فيما وكل به اخرج الموكل
عن الوكالة وعزل له فلا يعود الا بوكالة مستقبله كما لو اعطى او كانت ثم عجز بخلاف
بيع الوكيل لان البيع لا يبطل ولا يبيته لانه يتصرف بحكم الوكالة في حقوق العقد الاول لما ذكرنا
ولو كان الرد على الوكيل بالعيب بغير قضاء لزم الوكيل دون الموكل لانه سعي جديد في حق الموكل كالان
فكانت الجارية ملك الوكيل ولو باع ينفذ ببيعه والولاية له وكيف يبيع القاضي الا ان يقول
الرد وان كان بقضاً وانه سبب لعود الوكالة لانه لا يلزم البيع الوكيل ولا يجبر عليه ومن جهة
ان يقول يبيح وقح للموكل وادب الثمن من مالى لبيع وقح للموكل فلي ان رجع عليه ولحبس
الجارية الى ان يودي مالى والا باع ولا التزم العبد الثاني والموكل يمتنع عن البيع والتزام العبد

ايضا باعتبار ان تقع بيعة عايد الى الوكيل لاستحقاقه مال لينة الجارية لما قلنا وقول احدهما ليس بخيار
على الآخر والقاضي يصح نظرا للمسلمين وقطع الخصومات والمنازعات بسعة دفعها لخصومه وايضا
لحق المستحق كما اذا رهن عند رجل عبد الدين وكل من جلا ببيعه الماحل الاجل وقضا الدين
من ثمنه في الاجل واحضر المدين عبد اطلب البيع من العدل فقال الراهن ليس هذا عبد
فالقول قول **للمدين** فيحق الراهن لانه القابض هو العدل ان صدق الراهن وقال **لا**
ادري انه هو المرهون ام لا وحلف يومم الراهن بالبيع فان امتنع ببيعه القاضي او امينه
ايضا لالحق المستحق ولذا اذا اشترى شيئا يفسد نحو الفأهة واللحم والسمك والعصير
على انه يلحق بثلثه ايام فالباع المساد قبل الجارة ومضى المدة فقال **للمشتري**
اما ان يفسخ العقد وانما ان تاخذه وليس عليك ثمنه الا ان يجيز البيع او يفسد
عندك استحسانا لان المشتري اقلهما ضررا لانه يملك من دفع الضرر عن
نفسه بالاسفاع به او سجد من اجزاء الرد على الباع فيبقى **للمشتري** من راس ماله
اما الباع لا يقدر على بيعه والزام على المشتري وان امتنع ببيعه القاضي ولذا لو
ادعى على رجل انه اشترى منه هذه السمكة الطرية واقام البينة وكاف فسادها
في مده الركة بامر القاضي المشتري حتى ينفذ الثمن ويأخذ السمكة ثم يبيع القاضي السمكة
ويقتض منها فان زدت البينة يدفع الثمن **الاول** الى الباع والثاني للمشتري
ولو لم يزد ضمن المشتري السمكة للبايع لان البيع لم يثبت فبقى باضا ماله
بجهة البيع وليس له ضمان للمشتري وكما في بيع العبد للمأذون بالدين وغير ذلك
من المسائل واذا باعها القاضي فان فضل شيء من الثمن كان للموكل لان الوكيل مع الموكل
نضاد فان الفاضل من الثمن للموكل فان الموكل زعم انه لم يبعها فبطل ذلك وانما
بيعت الان وكل الثمن **للموكل** والوديل نزع ما به قبض منها وانما اخذ الثمن الثاني
بدن ليعلى الموكل فكانا متفقين ان الفاضل للموكل فزاد عليه وان كان الثمن الثاني
انقص من **الاول** فالنقصان على الوكيل لانه كما لا يصدق في اصل الثمن على الامر
لا يصدق في قدر النقصان ايضا ولو هلكت الجارية في يد الوكيل قبل ان يبيعها
القاضي بطل حق الوكيل **لا يرجع** على احد لما ذكرنا انه لا يرجع بقوله وهذا لانها
بالحسن تدخل في ضمانه كالموكل بالشري اذا حبس المبيع لاستيفاء الثمن وهلاك
في يده كان الهلاك عليه كذلك هنا اذا ابلر الموكل المبيع وقبض الثمن ولو اقر بالبيع
وقبض الثمن وانكر المدفع اليه وانكر الهلاك في يده ثم ردت الجارية على الوكيل بعيب
يرجع للمشتري على الوكيل بالثمن ويرجع الوكيل على الموكل والجارية للامر لان اقرار
الامر يقبض الوكيل الثمن اقرار قبضه من حيث الحلف والحق لان قبض الوكيل قبضه
من حيث الحلف لا شري انه لو قبض الثمن وهلك في يده كان الهلاك عليه للموكل فيصير
مقرا بالقبض مدعيها الضمان بالمنع فكان القول قول الوكيل كما رآه الضمان كما لو اقر

الوكيل يقبض الثمن حقيقه ثم ادعى سبب الضمان على الوكيل بان ادعى انه غصبه منه وانكر الوكيل
كان القول قوله ويرجع على الموكل بالثمن وهذا لان قبض الثمن من حقوق العقد والوكيل اصل
في حقوق العقد وقبضه ليقبض الموكل بعد ذلك الاختلاف بينهما في الهلاك وعدم الهلاك
والقول قول الوكيل في ذلك كما في المودع مع المودع اذا اختلفا في الهلاك هلكه اذ ادفع
الموكل الجارية الى الوكيل وامره ببيعها اما اذا وكله ببيعها ولم يدفع اليه الجارية فقال الوكيل
بعت وقبضت الثمن وضاع مني وصدة المشتري وكذبه الامر واودع الدفع الى الامر
وكذبه لم يصدق الوكيل على قبض الثمن والموكل ان يحبس الجارية حتى يستوفي الثمن ويقال
للمشتري ان شئت فاقبل الفأخرة واقبض الجارية وان شئت فاقبض البيع اما لا يصدق
الوكيل بقبض الثمن على الموكل لان الامين انما يصدق على صاحب الامانة فيما كان مسلطا عليه
من جهة لا يملكه بل هو مسلط ومتى لم يدفع الجارية اليه كان مسلطا على البيع لا على التسليم الى المشتري
فيصدق في البيع لا في لزوم تسليم الجارية قبل وصول الثمن الى الموكل كما لو باع بنفسه وهذا
لانه امره ببيع لا شري عليه الا بالتسليم الثمن اليه وانما يحبس المشتري لانه لم يزد زيادة
غيره لم يرض به فحجب كما في بيع المريض ماله محاباة لا يخرج من البتة ولم تجز الورثة والوكيل
صدقة في ثبوت الخسارة له لدعواه انه قبض الثمن ولزوم الخرم فصار مقرا بثبوت الخسارة
وهو يملك اثبات الخيار للمشتري وهو من حقوق العقد فصا ركانها تضاد فان للمشتري
خيار في البيع وهما العايدان والبيع استفيد من جهتهما فيصدق ان في ذلك كما يصدق
الباع والمشتري فخير الباع في حق الشفيع فحجرا ناه لهذا فان قبض العقد يرجع على الوكيل
بالثمن لا قراره قبض الثمن وعدم سلامة المبيع له كما يرجع للمشتري في ركنه بما ادى اليه
من الثمن ولا اذا مضى العقد ودفع الفأخرة وقبض الجارية يرجع على الوكيل بالثمن لان المشتري
يقول للموكل انك اقررت بقبض الثمن وانما سلمت اليك الثمن لتسلم المبيع بمقابلته وسلم
لي ما في مقابلته من الثمن ولم سلم باخذك حين اخذ الموكل مني الفأخرة فلا يسلم لك بله ايضا
وكان ينبغي ان يرجع لان نزع المشتري ان القبض **الاول** من الوكيل وقبح حق وان الموكل
اخا منه الفأخرة بخير حق كان **للمشتري** استردا والالف الثانية لا استردا والاولى كما لو
ادعى رجلا انه وكيل الغائب في بيعه قبض دينه من غريمه وصدقة العزم ودفع اليه ثم حضر
الغائب وانكر الوكيل واخذ منه الدين ليس **للمشتري** تضمين الوكيل لزعمه ان حقه وقع بحق
وان الموكل ظلمه فصا ركان الموكل غصب منه الفأخرة يرجع على الوكيل الا ان نقول **لا** في نزع
المشتري ان قبض الوكيل وقبح غير حق لانه عقد مبادلة والقبض الحق ما يوصله الى المبيع
وتضمن ان يصل الى المبيع بقبض الثمن **الاول** وانما وصل بتسليم الثمن الثاني فتبين ان
قبض الوكيل بخير حق والقبض حق هو قبض الموكل كان **للمشتري** ان يرجع عليه وهذا لان قبض
الوكيل في حق المشتري قبض ضمان والعاقلة كما لا شك فاذا لم يسلم له المدرك يرجع بالمدرك
خلافا لوكيل قبض الدين ولانه وان نزع المشتري ان الموكل اخا منه الفأخرة بخير حق الذي اشترى

يقول الوكيل اني دفعت لك الف درهم ليسلمني ما في دمتي فصرته مبررا لي ما في دمتي بالف التي دفعت
اليك وقد حال العاضني بندي وبين ما دمتي حين اخذتني الف اخرى فكان لي الا اجل بندي ومن الف
التي دفعت اليك وكان ينبغي ان لا يثبت الخيار للمشتري لانه اذا كان يرجع بالف على الوكيل
تبين انه لا يلحقه عزم في هذا العقد الا ما نقول **ان كان لا يلحقه عزم في الحقيقة لتملئنه**
من الخرج عن الحملة بالرجوع على الوكيل والآن تملن من يتاخر حتى قبض المبيع الى وقت
انما الممن مرة اخرى ووجوب الدين فدمته الوكيل بمقابلة ما ادى من الثمن بانها وهذا القدر
يكفي المحرم ولو امره بالمبيع ودفع للجارية اليه ومات الامر قال الوكيل قد بعتك من فلان بالف
درهم وقضته وهناك عندي وصدقه المشتري وانكر الورثة البيع فان كان الجدة فاما
لم يصدق الوكيل لانه الجدة في حاله لا يملك امساها فانه انحل بموت الامر كان متهما
في اقراره فلا يصدق ولا ان الجدة صار ملكا الوارث في الظاهر ولم يسلط الوارث
على البيع وازاله ملكه وانما قلنا قول **عكلم التسليط والائتمان** فلم يوجد من الوارث
ذلك الخلاف حالة الحياة ولكن ان قام المشتري البينة على الشرا في حياة الامر كان الجدة له
لانه يورث دعواه بالخلف **والا** ان قام الوكيل البينة على البيع في حياة الحيوة والاف في الورثة
مع يمينهم على العلم فان اخذت الورثة الجارية ضمن الوكيل **لما لا** للمشتري باقراره بقضه
منعوضا عن الجارية وقد استخفت الجارية من يد المشتري فكان ضامنا له ما قبض
من الثمن وان كانت هالكه فالوكيل مصدق جدا ان يحلف استحسانا وفي القياس لا يصدق
لما ذكرنا من الحبيب لانه انحل بموته وان بدل الجارية وهي القيمة صارت ملكا الوارث
على المشتري بقضه المبيع لنفسه او باستهلاكه فلا يقبل قول الوكيل في ابطال ملكهم
وجبه الاستحسان ان الوكيل يحل بحسب الضمان عن نفسه لان الخلاف وقع في الضمان
والوكيل كان امنا في هذه الجارية فيكون قول **مقبولا** مع عزمه قماش في الضمان عن نفسه
خلاف ما اذا كانت الجارية دايمة فانه يورث ملكا ظاهرا فيها وهو ليس بامين في ذلك فلا يقبل
قوله وفي اليسوط والوكيل جلا ان يرهن عبدا له بالف درهم فقال رهنته عند فلان
وقبضته منه المال ودفعت اليه العبد وانما قلت له اقرض فلانا لانه ارسلني اليك بذلك
وبذلك امره الوكيل وصدقه للمؤمن وقال **للكوكل** لم يقبض لي هذا العرض ولم يرهن
العبد **والقول** قول للوكيل مع عزمه وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال **القول**
قوله الوكيل لان الوكيل امين ولما انك لسان الامر لا نسفير ومحتبر وحفظ اظهر
الروايتان المال بهذا الطريق يجب للعرض على الامر على الوكيل كما لو عاها هذا المصنف
فانما اجل اقرار الوكيل بوجوب المال للعرض على الامر واقراره ليس بحجة عليه في
الزام المال **في دمه** لانه انما سلطه على التزام المال في دمه بما لم يقبضه
له ولم يحصل ذلك بخلافه **القول** قول الوكيل انكاره مع عزمه جارية
بين اسس وكل احدها صاحبه ببيعها فباعها بالف درهم فاقترع البائع ان الامر قد قبض

التمن

التمن من المشتري وانكر البائع ذلك وادعاء المشتري فقدرى المشتري عن نصف الثمن
وهو حصة المقر ويبلغ نصف الثمن الى البائع فيسلم له ويحلف البائع لشريكه انما قبض
اما براءة المشتري عن نصف الثمن فلان الامر لما اقر البائع قبض جميع الثمن فقدر اقر
براه المشتري عن نصيبه ونصيب البائع لان حق القبض **له** وصح اقراره في حق نصيبه
لانه لو ابراه عن نصيبه بضمه ولم يصح في حق شريكه لانه لو ابراه عن نصيبه بضمه لم يصح
لان اجنبي عنه وهذا لما ذكرنا انه اقر بالفعل واصناف الاقرار الى نفسه فيصح في حقه لا في
حق غيره واما قبض المشتري الجارية عند دفع نصف الثمن لانه يرى عن نصف الثمن
فلم يبق الجارية تجوزية عند البائع الا بنصف الثمن ولست له ان يطلب البائع لان شريكه استهلك
نصيبه باقراره لانه ابراه عن نصيبه ولان في زعمه ان ما قبض بانها من نصف الثمن
قبض بغير حق وحق ليس في دمه فلا يشار له فيه وهو كرجل مات وترك ابنين
ولس على رجل الف فاقترع احدهما ان الاب يقبض من الدين دينه في جوده صح اقراره في
حقه وبرى العزم عن نصف الدين ويضمن النصف للابن المجرد وليس له واما حلف البائع
لشريكه لان شريكه زعم ان البائع قبض جميع الثمن من المشتري وحصلته كانت
اما عنده وقد متعها منه فصار ضامنا والبائع ينذر فكان **القول** قوله مع عزمه
فان كل غير نصيبه وان حلف مضى الامر ولو ان الامر لم يقرب بالقبض ولكن البائع اقر
ان شريكه قد قبض الثمن وانكر شريكه ذلك يرى المشتري من نصف الثمن وياخذ البا
نصف الثمن فيلوي بينه وبين شريكه ولست له شريكه باعه لقد قبض ما ادعى وان حلف
برى وان كل لزمه ما بقي من حق شريكه هكذا ذكر في بعض روايات هذا الكتاب
في الاصل وذكر في بعض روايات هذا الكتاب في الاصل انه يحلف كل واحد
منهما على دعوى صاحبه اما براءة المشتري عن نصف الثمن فلان البائع لما اقر ان شريكه
قد قبض جميع الثمن من المشتري فقدر اقر ببراءة المشتري عن نصيب شريكه لان الشريك
الذي لم يبيع اذ قبض نصيبه من المشتري يرى المشتري عن نصف الثمن بقبضه وان
كان لا يجب على المسلم اليه والبائع يملك ابراء المشتري عن نصيب شريكه بالقبض
بالاجماع وبالابراء عند الحنفية ومحمد رحمهما الله فيصح الاقرار به وعند محمد رحمه الله ان
كان لا يملك الا براءة هذا الحافدا اقراره من جهة الاستنفاد فكان مصدقا بخلاف
الاجماع وهذا لانه اصناف الجدة بسبب القبض الى من يملك ذلك والمصنف
يملك ذلك ايضا فخذ كذنب للقر عليه انقلب على المقر فصار كان ادعى بنفسه انه قبض
واوصفه اليه ولو كان كذلك ببراءة المشتري كذا هذا او اما في النصف الذي هو نصيبه
لا يبرر لانه اصنافا الى من يملك ذلك فلا يكون راعيا للبراءة في ذلك النصف فلهذا
يبرر المشتري عن نصف الثمن والبيان ياخذ المشتري بنصف الثمن ويشترك صاحبه
فيما قبض لان في ضمن قوله ان الذي لم يبيع قبض الثمن تبيان احدهما براءة المشتري

يج

من نصف الثمن وانه لضمان عليه في ذلك واستخلاص ما بقى لنفسه وقوله مقبول في
 براءة المشتري لما قلنا وفي ضمان عن نفسه لا مكاره ذلك فاما في الاستخلاص ما بقى لنفسه
 فهو مدع فلا يقبل قوله فيه لانه بدل مال مشترك ففرق بين هذه المسئلة والمسئلة
 الاولى والفرق ان في المسئلة الاولى لو ثبت حق المشاركة في النصف الذي قبضه
 البائع انما ثبتت لغير البائع والبائع يبرع ان لا يشركه في هذا النصف لانه ربح
 ان البائع قبض جميع الثمن مرة من المشتري وبرى المشتري عن جميع الثمن بقبضه
 وفما قبض باسا غاصب ولا يشركه في ذلك اما في المسئلة الثانية الشريك الذي
 لم يبرع ربح ان اقران البائع قبض جميع النصف الباقي من الثمن بحق لان الثمن كان
 مشتركين وبقى النصف على المشتري والبائع يدعي انه قبض نصيبه وانه يبرع
 نصيبه من نصيبه بالتبضع كان مدعيا فليخص النصف الباقي لنفسه فلا يصدق
 فيه ولا يضمن البائع باقراره لشريكه لانه لم يبرع بل اقر بالبراءة بالتبضع وهو
 بمنزلة ما لو ادعى الاعتاق على شريكه وامر احكم الثمن وان ثابت الرواية يستخلف
 شريكه لعد قبض ما ادعى فاما اراد بذلك وجوب الممين للبائع يعني للشريك الذي لم
 يبرع ان يخلف شريكه البائع بالله لعد قبضت من المشتري ما ادعى لان البائع في نصف
 الثمن الذي كان حصته شريكه كان امينا فاذا قال للذي لم يبرع ان قبضت حصتك
 من المشتري كان هذا بمنزلة مودع قال لصاحب الوديعة قبضت الوديعة
 من منزلي وانكر صاحب الوديعة كلف المودع لانه ينكر الضمان والحاصل لا يضمن على
 صاحب الوديعة وان كان منكر لانه مدع في الحاصل فذلك هنا تجب الممين على البائع
 لا على شريكه لان الامر يدعي عليه الضمان وهو ينكر فان خلف البائع برى عن دعوى شريكه
 وكان المقبوض بينهما فان كل صار مقرا ان شريكه لم يقبض الثمن وان نصيبه انما
 يودى باقراره فصار مستهلكا على الذي لم يبرع ما بقى من نصيبه فيضمن له بما نصيبه
 وان كانت الرواية ليستخلف شريكه بالله ما قبضت الثمن ولا شيئا منه فاما اراد
 بذلك وجوب الممين على الشريك الذي لم يبرع للبائع اذا اراد الشريك الذي لم يبرع
 مشاركة البائع فيما قبض من نصف الثمن يعني للبائع ان يخلف شريكه الذي لم يبرع بالله
 ما قبضت الثمن ولا شيئا منه لان البائع يدعي عليه سببا لواقفه يلزمه وهو يجب
 نصيبه بالتبضع وحلوص المقبوض لنفسه فاذا انكر استخلف فاذا خلف برى عن
 دعوى البائع فكان ان يشارك البائع فيما قبض من نصف الثمن فان كل صار
 مقرا قبض نصيبه فلا يكون له مشاركة البائع فيما قبض وليس له نصف
 الثمن وان كانت الرواية تخلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فالمراد هو الاصح لان
 كل واحد منهما كالبايع مع المشتري اذا اختلفا في مقدار الثمن قبل التقابض **رجل**
 امر رجلا يبيع عبده فباعه واقران الامر قبض الثمن من المشتري برى المشتري من

الثمن

من الثمن ويستخلف الوكيل الامر على ما قال فلان كل لزمه الثمن لان استهلك باقراره اما براءة المشتري
 من الثمن فلان الوكيل اقر ببراءته لانه اقر قبض الموكل جميع الثمن والموكل لو قبض الثمن يبرع
 قبضه وبرى المشتري لما ادركنا الوكيل فابض ابر المشتري من الثمن اما بالتبضع او بالبراءة
 فيصح الاقرار وهما لانه اقرانه قبض هو لسبب منه مضاعفا الى من يملك ذلك فصاير
 كانه اقرانه قبض بنفسه ودفعه الى الامر واضاع في يده ولو قال هكذا يبرع المشتري
 بزمه وزعمه فيما يملك محسرا واما حكم الممين فلان الوكيل امين في حق الممين وقد ادعى
 ان الموكل قبض وانكر الموكل فيكون الممين على الوكيل بلا اختلاف الرواية وهذا لانه
 يدعي بهذا ان الضمان عن نفسه فيكون القول قوله مع الممين فان كل لزمه الممين لانه
 استهلك باقراره الكاذب فيضمن كما لو قبض بنفسه واستهلكه وان خلف برى
 ذكر صاحب الكتاب رحمه الله ويستخلف الوكيل الامر على ما قال وهذا سهو منه
 لانه لا يمين على الامر والدليل عليه انه قال فان كل لزمه الثمن لانه قد استهلكه وهذا
 حكم الممين الوكيل لا يمين لاحكم بين الامر فكان مراده ان يخلف الوكيل الامر على ما قال فذكر الا
 سهوا فذكر ان الموكل اذا ريسم الى الوكيل حتى قال بعت وقبضت الثمن وكذبه الامر
 بحس المشتري فان قال بعت وقبضت الثمن فكذلك الا ان هنا اذا قبض المشتري الثمن
 الموكل باسالا يرجع على الوكيل لانه لم يقبض بالتبضع ولو اقر الموكل بقبض الوكيل الثمن وكذبه
 الهلاك او الدفع اليه بالقول قول الوكيل مع ميمنه ويجبر الوكيل على التسليم الى المشتري
 من غير ان ينفذ المشتري الثمن ما ادركنا ان يد الوكيل يد الموكل ولو كان الحيد مسلما الى
 الوكيل فالقول قوله في جميع ذلك على ما ذكرنا فان اسحق العبد من يد المشتري يرجع بالثمن
 على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل في ذلك اذا لم يصدق الموكل على القبض لان قوله
 مقبوض دفع الضمان عن نفسه لا في اجاب الضمان على الموكل كالمودع يقبض الدين اذا
 قاله قبضت وهلك عندي او قال دفعته الى الموكل وكذبه المودع لا يصدق في حق براءة
 المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستخلاص كما لو استخفى السان ما اقر الوكيل
 قبضه وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل هذا اذا اقر الوكيل قبضه الثمن ما اذا
 اقر قبض الثمن الوكيل من المشتري لا يرجع الوكيل لاعي الوكيل ولا على الموكل لان الرجوع حكم
 القبض ولم يثبت قبض الوكيل ولا قبض الموكل بقول الوكيل لانه اذا اقر قبض الموكل
 من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن على الوكيل لعدم الدفع اليه ولا على الوكيل لانه لا
 يصدق فان على الوكيل باقراره عليه بالتبضع وخلف المودع على السات فان كل رجح عليه
 والبائع له وان خلف لا يرجع لكن ساع الصبيح ويستوفى المشتري منه الثمن لما ادركنا
 ولو كان للولى هو الذي باعه وسلمه اليه ووكل رجلا يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت
 الثمن وصناع عبدي او قال دفعت الى الامر وحجدا الامر بالقول قول الوكيل مع ميمنه
 وبرى المشتري من الثمن فان وجد به عبدا واراد رد على البائع لم يدين له ان يرجع عليه

استخلاف

بالثمن

لعدم تنويع القبض في حقه ولا على الوكيل لانه لا عقدهما اما اذا هو امين في قبض الثمن
فاما يصدق فيما هو امين فيه وفي دفع الضمان عن نفسه لما ذكرنا واذا رد باعنا القاض
واو في المشتري الثمن ويرد الفضل على البائع ولا يرجع عليه بالمقتضيات ولا على الوكيل
لما ذكرنا **باب** **اصل** **باب** ان من ملك تصرفا يملك تفويضه لغيره
ان كان من جنس ما يحتمل التفويض لانه انما يملك التصرف فيما وكل به فيعتبر كونه مالكا
ذلك التصرف بنفسه كما في الجواب الحق على الاعيان بغير ما ائتمنته لما ملكه من غيره
اما بطريق الاصل او النيابة ثم يتصور ان كان ذلك امرا يقوم بواحد يتولاة الفوض
اليه بنفسه وان كان امرا لا يقوم به وحده لا يتولاة وحده بل بشرط فيه الحد اعتبارا
للتأنيب بالمعنى عنه فكان شرط صحة التوكيل وانفرد به بالتصرف سنان اثنان احدهما
ان يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الموكل بنفسه بطريق الاصل او الولاية العامة والباقي
ان لا يودي الى التضاد والنفاء في الاحكام لان التضاد في احكام الله تعالى باطل وما ادى
الى الباطل فهو باطل والخلق العام لا يودي الى التضاد وبينما لا يودي الى كل تصرف
ثم بالاجاب ولا يحتاج الى القول بان لا يكون مبادله كالاجر عن الدين والطلاق
والخفاق والخلق اذا لم يجد البديل او كان مبادله ما لا يصح مال كالطلاق على مال
والاعتناق على مال والصلح عن دم العمد والخلق ببدل اذا كان البديل مقدرا على
اصح الروايتين فالواحد يصلح وكيلًا من الجانبين لانه لا يودي الى التضاد لانه يحتاج الى
الاجاب والقبول ولا يودي الى ان يكون الواحد مخاطبًا او مخاطبًا مسلمًا ومتسلمًا
مسددًا ومستعدًا بالانفسه ومجبر والواحد يصلح سفيرًا ومستجيرًا من
الجانبين وان كان تصرفًا لا يتم بمجرد الاجاب ويحتاج فيكده الى القبول فالواحد من
صار وكيلًا فيه من الجانبين ادى الى التضاد لانه يصير الواحد مخاطبًا ومخاطبًا
في وقت واحد **باب** **فصل** **باب** هذا يشكك بالنكاح فان الواحد في باب النكاح
يصلح وكيلًا من الجانبين والنكاح لا يتم بمجرد الاجاب قيل **باب** ممنوع الاتري
ان من قال لامرأة زوجي نفسك لمي بالقبول فقالت زوجت يتم النكاح ولان
القياس ان لا يصلح وكيلًا من الجانبين في باب النكاح لكن تركوا القياس فيه بالنصر
وهو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خطب ام سلمة رضي الله عنها فقال
عليها السلام لا ينه عمر ثم يامر زوج امك لمي هو ان يكون الواحد وكيلًا من الجانبين
اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل على اخر الف درهم فوكل صاحب الدين
المديون بان يسري نفسه من الدين او قال له ابرئ نفسك او حلف ففعل
فقد برى لان التوكيل والامر بالاجر حصل بما يملكه الموكل بنفسه فيصح تفويضه لغيره
غيره ولا يودي الى التضاد فان الاجاب بالواحد ولا يحتاج فيه الى القبول

وان كان يرتد بالرد وصار كما لو فوض الطلاق الى امرائه او الحق الى عبده خلاف البيع واشباهه
ولهذا التحليل بين الالفاظ ابرأ فليكن الجواب **باب** فيه كالجواب في الاجراء ذكر في الجواب
على وجه التحليل فقال لانه يكون وكيلًا بنفسه وفي بعض الروايات لانه لا يكون وكيلًا في
نفسه بمعنى الرواية الثانية لانه لا يكون وكيلًا بل يكون رسولًا لانه لا يحتاج فيه الى مجرد
العبارة او ليس بوكيل من كل وجه بل هو وكيل من وجه ما لك من وجهه لانه يعمل لنفسه
من حيث انه يبرع بنفسه عن الدين فلا يكون امينًا ومن حيث انه يتصرف في دين رب الزك
بالاستقاط عامل لغيره فلا يكون وكيلًا من كل وجه ووجه الرواية الاولى انه يعمل ما يعمل
بطريق النيابة فكانه وكيلًا وبالاولى **باب** اصح فان محمد رحمه الله قال فوكل صاحب
الدين **باب** **فصل** **باب** الوكيل من يعمل لغيره وهو عامل لنفسه بتفويض ذمته
قبيل ان كان يعمل لنفسه من هذه الوجه وقد ورد في الرواية ان الشرع جرحه بحسب
المراة في الطلاق والخبرة في اختيارها لنفسها عاملة لنفسها من وجه ولزوجه من وجه
الا ان منه يقتصر على المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا يقبل الرجوع عنه لان
فيه معنى الميمين لانه يعطين ويوقع الطلاق وتطليقها والطلاق محلف به فكان بمنزلة ما يقبل
الرجوع عنه اقصى ما في الباب **باب** انه ينبغي بهذا الاجراء لکن انتفاعه به لا يمنع كونه وكيلًا
ولو قال الغريم رب الدين ابرئ محالك على او حلفني منه او هبه لي فقال ذلك اليك فابرأ نفسه
او حلف او هب ذلك لنفسه فهو جائز لان الغريم لما سأل رب الدين ان يبرئه فقد
طلب الاجراء بحسب عوص لانه اصاب في الاجراء **باب** الدين بقوله ابرئ والبراءة المقتضية
الى رب الدين ابرأ بخير عوض ولهذا القول الاصيل للكفيل ابرأ بك عن الدين لا يرجع على
الاصيل بخلاف قول من يثبت مني فلما قال صاحب الدين ذلك اليك وذلك اشارة الى
ما جرى ذكره في سوال الغريم صار كانه قال جعلت اليك ابرأ بخير بدل ولو قال ذلك
ملك الاجراء وهذه كلها من الفاظ الاجراء الاتري **باب** انه لو قال ذاك الى كان ايقامًا لكتبه نفسه
فاذا قال اليك صارت تفويضًا ضرورية **باب** الله تعالى عن قول بلقيس والامر
اليك فكان ذلك تفويضًا اليها قال **باب** مشايخنا رحمهم الله هذه في عرفنا
لا يكون تفويضًا بل يكون للامانة ان ذلك من ذلك باد المال فينزل اولاد في قول
رب الدين للغريم ابرئ نفسك المفهوم الامر بالاداء لانه امر بالكتساب سبب البراءة اي ابرئ
نفسك بالاداء لانه امر بالاداء والامر بالاداء يكون بالاستقاط وتارة بتفويض الدين
فلا يجعل تفويضًا بالشك بل يجعل على ادنى الوجهين كما لو قال لغريمه اعطني الف درهم
يكون اسبقًا من ذلك وكذا لو وكل رب المال بغير الغريم ففعل جاز وهو قياس قول من
لان الغريم لما حصل وكيلًا وهو عامل لنفسه من وجه فلان يصلح غيره وكيلًا مع انه عامل
للموكل من كل وجه كان اولي استقضاء من محمد رحمه الله فقال الاتري ان محمد اتي خيفة من الله
كان يقول لو اوصى الى رجل في يده ان يهبه حيث شا او حيث احب كان له ان يجعله لنفسه

لان الموصي امره بوضع الثلث وجعله حيث احب والوضع والحمل مما يملكه الموصي بنفسه
ونتم بالواحد ولا يحتاج الى القبول فان من وضع شيئا عند انسان كان واضعا عند
وان لم يوجد منه القبول ويصح اصفاء الوضع من غير تصور القبول من الموضوع
عنده وفيه وكذا الودفع الى رجل صدقة **وقال** **صنف** حيث احببت فصرف الى نفسه
جازا استشهد لبيان اطلاق الوصية ذلك وانما يوكيل بعد الوفاة فكذلك يجوز في
الموكيل حالة الحياة لكن حصا بالحققة رحمه الله في مسألة الوصية بالذكر كانه
لم يحفظ الرواية في مسألة الابرار **ابا حنيفة** رحمه الله للزناها على مسألة الوصية
التي استشهد بها **قالت** **الابا حنيفة** رحمه الله كان يقول في مسألة الوصية
هذا اقله في التوكيل حتى قال **الوقال** الموصي اعطى الثلث من ثبوت او ادفع الى من شئت
او اصراف الى من شئت فوضع عند نفسه لا يصح لان الاعطاء والادفع والصراف لا يصح
بالواحد ولا يسمى عطيا نفسه ولا ادفع الى نفسه عبد قال مولاه اعتقني او قالت امره
لزوجي طلقني فقال ذلك اليك فاعتق نفسه او طلعت المرأة نفسها طلاقا وكان
ذلك نفويا لانه فوض اليه ما يملك بنفسه ولا يودي الى التضاد **قال** في الكتاب
ولا يسهل الطلاق والعتا وما سواهما لم يرد به انه ليس بتفويض بل اراد به لزومه
واقصارة على المجلس حتى لو قام عن المجلس بطل خلاف الابرار لان هذا تفويض الطلاق
الى المرأة والعتا الى العبد وليس بتوكيل لان الوكالة غير رتبة وتفويض الطلاق
والعتا الى المرأة والعبد لا رم حتى يملك منع عن ذلك واملن يصح هذا الكلام تفويضا
لان التفويض ما يكون معلقا بالنسبة لصاحب او معني وهذا معلق بالشئ معني لان المرأة
فيما يطلق والعبد فيما يعتق عامل لنفسه من وجه والعامل لنفسه من يكون مالكا
والمالك من يصر عن مشيئة والتفويض يقتصر على المجلس بخلاف التفويض
الابرار والسبع والعقود التي ترجع حقوقها الى العاقد **وقال** **ابن** **ابا حنيفة** الطلاق
والعتا لا يجعلانها وتبين في ذلك ولان احدا لا يملك طلاق رجل في يدها وعتا رجل
في يده العبد الا ترى انه يبطل بالقيام عن المجلس واذا كان توكيلا لم يبطل اشرافا
والفرق على قول **المشايخ** رحمه الله بين قولك ذلك اليك في سوال الابرار وبين
قوله ذلك اليك في سوال الطلاق والعتا لا يوجد سوى التفويض لان الطلاق
ليس بيدها وكذا العتاق ليس بيد العبد حتى يجعل قولك ذلك اليك اجازة فيحل على
التفويض بخلاف قولك في سوال الابرار لان الابرار في يد الذي عليه الدين لان الابرار
ليس الا لسبب سبب البراءة وذلك في يده فجاز ان يحمل عليه عند سوال البراءة
لانه اقل لان هذه اللفظة معارف في الرد في مثل هذا الموضوع فلا يحمل على التفويض
رجل امره ان يكرت نفسه ففعل فهو باطل لان هذا العقد لا يقوم بالواحد لانه
يتضمن حقوفا ماصدا لهما معا وضمة ملون الواحد مخاطبا ومخاطبا مستريدا ومستقضا

فصار كالببيع والاجارية وكذا الخلع على مال والطلاق على مال والحق على مال والصلح
عن ذم العمد وان سمي البذل في هذه العقود جاز لانه يشبه البيع من حيث انه يذكر فيه
البذل ويشبه الطلاق من حيث انه لا عمل فيه على العاقد فاداسمى البذل زالت اليها له لاجل
الاستراحة والاستقام والوكلة هذه العقود سفيلا ربح اليد للحقوق الا ترى انه ليس
للموكيل ان يقبض المال لان الحق تبرع وان كان مال الا ترى ان الاب والوصي لا يمكنه في عبد
الصغير والموكيل بالتبرع مات محض والحق هو المولى دون الموكيل ولهذا كان المولى
والسبع انما ثبتت الولاية للحق ولانه انما يطالب بعض المبدل من توجه عليه المطالبة
بتسليم المبدل والموكيل بالحق وبما ذكرنا من العقود غير مطالب بشئ من جهة العقد
والزوج والمرأة فلا يكون الواحد مسلما ومقتسما يجوز ولم يرد الموكيل الى اقرار التسلم
بعقود عبد على رجل او كذا عبد فاعتقه او كذا عبد على رجل او خذ من حالي الموكيل
ما يحضر لا يتعلق به الحقوق ولا يثبت له حق المطالبة بالمبدل فيكون المعتبر دين
من وقع له العقد كما في المكاح والخلع والخير والمخير مال منقوض في حق الكافر
رجل له على رجل الف درهم ورجل اخر به اكفيل فامر برب المال اخذها ان يبري
صاحبه من المال ويحلله ففعل الموكيل جاز لانه عملا مباشرة بنفسه فيملك هو يوصيه
الى غيره وانه امر يقوم به واحد يجوز **قالت** **ابا حنيفة** اذا وكل الاصيل بامر الكفيل فلائنه وكله بامر
غيره عن الدين لا بامر نفسه فان براءة الكفيل لا يجب براءة الاصيل والتوكيل
بامر الغير حايث واما اذا وكل الكفيل بامر الاصيل فلائنه وكل الكفيل بامر امارا عليه
سعا الخيرة وهو براءة الاصيل ولو وكله بامر امارا عليه مقصود اجاز لما ذكرنا فهذا
اولي واما ذكر هذه المسئلة لبيان كون ان الموكيل منتقحا بما فعل لا محل بالوكالة والتفويض
وكذلك رجل له عبد وعليه دين فوكله برب المال **قالت** **مولاه** بان يبري عبد من الدين
صح لانه امر المولى بامر عمله ولو امره بامر نفسه صح فهذا اولي جعل المولى وكفلا
وان كان ينتفع بهذا الابرار **قالت** **ابا حنيفة** رجل وكل رجلا بان يبري جارية له لعبد او امره
ان يبريها لنفسه ففعل جازا اما الاول فلائنه وكل المولى بان يبري الجارية لنفسه
سعا له بنته من العبد ولو وكله ان يبري الجارية لنفسه مقصود اجاز فهذا اولي
واما الثاني فلائنه وكله بما يبري بنفسه ولا يودي الى التضاد لان الهبة تتم بمجرد
الاجاب لكن قبول الموهوب له شرط ثبوت الملك **قالت** **ابا حنيفة** كذا لا يقع الملك بغير رضا
لا لتبني العقد ولان الوطى لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب حب ولا عهدة
في هذا العقد فصار كالبائع والعتا بخلاف البيع والكتابة لانه توكيل من الجانبين
الاذا قدر يد الكتابة لما ذكرنا من هذه المسائل ان رجوع المفع الى المقبوض اليه لا يصح
ولا نقدح في الوكالة والتفويض وفي ما ذكرنا من هذه المسائل ان رجوع المفع الى المقبوض اليه لا يصح
وكل المدون في قبض دينه من نفسه او عبد لا يجوز ولو وكله بامر نفسه ببيع لانه

ان كان عاملا لنفسه من حيث انه كان يفرع دمتا فهو عامل لرب المال من حيث انه
يسقط دينه بشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا لونه غير عامل لاصله من حيث
يدع طعاما لرجل وديعة فقال المودع لصاحب الطعام خلني منه فقال
ذلك اليك فاكله للمستودع لم يضمن ويلون اباحة ولم يملكه المستودع بهذا
القول وهو بمنزلة قوله ادستك في طه فقال كان له ان ياكله وليس له
ان ياكل غيره لان المباح باق على ملك المبيع ولهذا لا يسقط الزكاة بالاباحة وهذا
لان قوله ذلك اليك اشارة الى مجرى السؤال والذي جرى في السؤال
هو الاحلال فانصرف ذلك الى الاحلال واذا انصرف اليه صار ذلك نقدي قوله
ذاك قوله اي جعلت اليك ان يبيع لنفسك الطعام الذي هو وديعة في عندك فيكون
هذا اذا ناله بابحة الطعام لنفسه والاباحة مما يملكه وحل فكان بالتوكيل
بالايجار والهبة الا ترى انه لو اضاف الى الطعام فقال احله حلالا في ذلك
الملك او قال ابتدا جعلت هذا الطعام حلالا لك لا يكون تملكه بل يكون اباحة بمنزلة
قوله ادست لك في مائة فكذا اذا اضافته الى الذي في يد وهذا لان التملك
يفتضي اختصاصا بالمل وليس في اللفظ ما يدعي على الاختصاص انما يدعي عن الاطلاق
فحب وهذا مما حصل بالاباحة وقد ذكرنا في المشادات ان التحليل والاحلال مع
اضيف الى الدين يقتضي الابراء وذكرنا الفرق بين الابراء والاحلال ان الابراء ليس فيه
التملك المحض انما هو اسقاط والاحلال انما يجوز به ان يستفاد به اسقاط الدين لان
مفهوم الاحلال حل الامناع عن قضا الدين على الاطلاق ومن ضروره ذلك سقوط
حق المطالبة على الاطلاق ومتى سقطت المطالبة سقط الدين ولو كان بلفظ التحليل
مضافا الى من يقتضي هذا حل الدين عن دتمته وذلك بفراغ دتمته عن الدين قال
محمد رحمه الله في الاصل ولا يشبه هذا ما سوى ذلك فحمل انه اراد به ما سوى ذلك
من الطلاق والعناق لان في الطلاق والعناق تعبير مثل هذا الكلام فهو ايضا ملكا
ولاذا وهذا نص مراد بالاحلال وحتم ان اراد بذلك جميع ما تقدم ذكره فملكك
وهذا اباحة واليه اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال وهذا ليس بملك
لان المستودع لم يسلم من صاحب الوديعة المملوك وانما سال الطعام فانصرف
ذلك اليك الى الاباحة وفي شرح الكرخي رحمه الله اذا وكل الرجل رجلا بان يهب عبد
لرجل بعينه او يتصدق به عليه او يعيره اياه او يودعه او يرهقه فقبض الوكيل
العبد فعليه ما امر به الموكل فذلك كله جائز على الموكل وليس للوكيل المطالبة برد شيء
من ذلك اليه ولا نقض شيء بيده وذلك الى الموكل وكذلك لو وكل رجلا ان يهب ثمن
عبد فلان يهبه او يستعيره او يستغرض له الفا فان الوكيل في ذلك يضيفه
الى موكله ولا يضيفه الى نفسه فقوله ان ربيلا يستغرض له الفا وليستوهب عبدك

او يسترهك بما عليك من الدين او يستعير منك وانما يتعلق حقوق هذه العقود
بالعاقل لانه لا يضيف الى نفسه الا ترى انه يقول وهب لك موكلا لدا او رهنتك او اعارك
او اودعك وانما يضيف العقد الى نفسه لم يتعلق حقوقه به كما لا يتعلق الرسول
ولذلك وحل للمسلم يضيف العقد الى موكله فلا يتعلق حقوقه به فان اضاف الى نفسه
بان قال هبني او اعطني او ارضني او تصدق علي فذلك كله للوكيل دون الموكل لانه اضاف
الهبة الى نفسه يقتضي ان يقال الملك اليه فلا يجوز ان ينقل بالوكالة بعد ذلك
الى موكله لانه انما ينقل في المشرى بضمان الوكيل الثمن ولا ضمان في الهبة لسقوطها
الى الموكل وام القرض بالمفترض باع لما في دتمته بما اخذ ولا يجوز ان يستحق القرض عمره
بالوكالة كما لو قال وكلتك على ان تتبع ما لك على ان يمنة لي لم يجز قال ولذلك الوكالة
بالشره والمضاربة لانه لا يضيف العقد الى نفسه وانما يضيفه الى موكله فحقوقه لا تتعلق به
فيصلح الواحل عاقد من الجانبين فبهذه العقود لعدم التضاد وفي المبسوط لو وكله بان
يرهن له ثوبا بدراهم مائة فرهنته عند نفسه ودفع الدراهم الى الامر فلم تنبئن له
الامر لو كان الثوب رهنا عنده لانه امره بان يرهنته بان يرهنته عنده رهنته عند نفسه
كان من ثمن الامر هنا فقوله فاما من ينسب الامر لم يكن الثوب رهنا عنده نص على ان
الراهن منفرد به قال وهو امين في هذا الثوب حكمه الرهن فبعض ضمان فلا يصلح
ان يجعل في التي هي يد امانة يد ضمان بحكم العقد وللمند بقى امينا في الثوب بان هلك المبيع
لان لم يصنع في الثوب شيئا هو نخلها امره بل هو حافظ للثوب وبذلك امره والدراهم
قرض له على الامر وكذلك ان رهنته عبد ابن له صغيرا له هو العاقب لهذا الرهن
فهو وما لو رهنته عبد نفسه سواء ذلك ان رهنته عبد عبد ولا دين عليه لان نسب
العبد مملوك للمولى فهو بمنزلة ما لو رهنته عبد نفسه **باب**
الوكالة في البيوع ما يضمن وما لا يضمن **اصل** **الباب** ان البيع
المعقد للملك نوعان جائز وفاسد لما ذكرنا في البيوع الا ان الجائر يفيد الملك بنفسه
لقوته والفاسد لا يفيد الملك الا عند انقضاء القبض لصعفه فيوقف تبوت الملك
على وجود القبض كما في الهبة ولا يفتقران في نفس الملك وانما يفتقران في وصفه
واثره وهو اللزوم وعدمه وحل التصرف وعدمه **وحرر** **اخر** ان اوامر
العباد يعمرها وامر الله تعالى بم او امر الله تعالى ما كان مطلقا مجرى على اطلاقه
ما لم يتم دليل التقييد وما كان مقيدا مجرى على تقييده فكذا اوامر العباد وهذا
لان الاصل العمل بالوضع فاذا كان اللفظ مطلقا مجرى على اطلاقه عملا بحقيقة الوضع
ولهذا قلنا ان الوكيل بالسع والشري مطلقا يملك الجائر والفاسد لا يطلق الامر فرق
بينه وبين الموكل بالناح حيث لا يملك الفاسد وقد ذكر الشيخ الامام الزاهد
ابو الحسن على الردى رحمه الله والصدر الشهيد رحمه الله في الج مع الصغير

العقود

في امر الوكيل عبد بالنكاح ان على قول **ابن حنيفة** رحمه الله يملك الفاسد الا ان الاصح انه لا يملك والفرق ان في النكاح قاصر ليل الفساد لان مقصود الزوج من التوكيل مملك البضع ومقصود المرأة من التوكيل مملك البضع وبالنكاح الفاسد لا يملك البضع فاذا لم يحصل المقصود بالنكاح الفاسد بعد المطلق بالنكاح الجائز فاما البيع الفاسد في تحصيل ما هو المقصود من البيع والشراء ووضع **ابن حنيفة** هذا التصرف مثل الجائز ولم يستفيد بالجائز لاجل تحصيل المقصود ولو تفيد انما تفيد باعتبار الظاهر فان الظاهر من حال **المسلم** ان يستكمل ما يشترط لايضا ومن الفاسد لمن الظاهر يصح لانما كان لا لاثبات ما لم يكن ولو تفيد بالجائز فاذا باع الوكيل سيفا فاسدا وسلمه لم يضره والضمائم لم تكن واجبا على الوكيل ولا يجوز اعتبار الظاهر لاثبات امر لم يكن ولان البيع الفاسد مع النكاح الفاسد ليس بنكاح بل ليس بيمين لما ذكرنا في **الآيمان بحرف** اخر ان تصرف الامور اذا وافق امر الامر بعد واذا خالف قصد ان كان المشر لا ينفذ فان كان وكيل بالبيع وسلمه فحين لان الفاسد محل الامر وفيما خالف لم يوجد الامر وان كان وكيل بالشراء لا يتوقف ويصدق على الوكيل لانه خالف صار فضوليا وشري الفضولي لا يتوقف لانما كان النفيدي عليه فيكون المشر له وان اجازة للوكيل لان الاجارة لعب لمصادفها غير محله الا ان تسلمه المشتري الى الامر فيكون **بيعا** مستقبلا بينهما فلما حصل ان العقود عندنا تتوقف على الاجارة ولا فرق بين البيع والشراء وان البيع اذا نفذ لم ينفذ واذا لم ينفذ وقف الا ان البيع صادف ملكا لغير فان كان بامره نفذ ولا يتوقف على اجازته وكذا في الشراء اذا نفذ لم ينفذ واذا لم ينفذ وقف الا ان الوكيل مشتري في نفسه وله ولاية على نفسه والبيع عندنا ينقل الى الوكيل ثم منه الى الموكل فاذا خالف بقي انفا في ماله فلم ينفذ حتى لو لم يكن له ولاية على ذمته كالعبد المحجور والصبي المحجور والارثه وفيما اذا وكله بشراء فاشترى بغير للامر بوقف على اجازته لان العقد لم ينقل في هذه المواضع وان خالف **ابن حنيفة** في جلس ما امر به بان وكله ببيع عبد بالف فباعه بالف وحسمائة ينفذ لانه وفاق محبة ولو باعه بمائة دينار فمئته اكثر من الف درهم لا ينفذ وان كان خيرا لانه لم يرغب في احد الجانبين وان لاخر وكذا في الوكيل بالشراء هو المشهور من الرواية وقاب الحسن رحمه الله وعلى **قاس** قول **ابن حنيفة** وان يوسف يجوز لان الدراهم والذباير اجرا مجزئ للجنس الواحد ما ذكرنا في الاستحسان في باب **المساومة في الايمان** ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله لو اشترى شيئا بدرهم لم يجز له ان يبيعه من بابجه بدنانير اقل من ذلك قبل نقد الثمن وقالوا في الشفعة اذا بلغه ان الدار سعت بالف درهم فسلم الشفعة ثم علم انها بيعت بدنانير فمئته الف صح تسليمه بخلاف **ابن حنيفة** في الشجرة غير العقود وهذا اذا خالف قصد ان خالف التسمية والشرط اما اذا خالف حكما سعد على الموكل ولا يجد خلافا

خلافا

خلافا لان الخلاف انما يتحقق من الوكيل بصيغ من جهته ولم يوجد منه الضميمة اذا ثبت الخلاف حكما **وحرف** اخر ان حقوق العقد في المبادلات وما سئل النقل من ملك الى ملك يتحقق بالوكيل عندنا وعند الشافعي تتعلق بالموكل واجمعوا ان فيما لا يحتمل النقل من ملك الى ملك يتحقق بالموكل **ابن حنيفة** ان الوكيل صغير ومعبر بمنزله الرسول فاذا عقد العقد خرج من الوسط وصار في الحكم كان الموكل عقد بنفسه الا ترى ان ما حكمه العقد وهو المالك ثبت للموكل وكذا في سائر احكامه وشبه هذا بالوكيل بالنكاح ولا ينفذ عليه المطالبة بالصدوق ولا قبضه وليس **ابن حنيفة** حتى قبض المقبوض عليه بل ذلك كله للموكل وكذا الخلع والطلاق على مال والعنف على مال والكفاية والصالح عن ذم العمد والعنف على مال والصالح على الاكراه والوكيل بالرهن او الهبة واقرب من هذا الصبي المحجور والعبد المحجور والمفوض وامينه **ابن حنيفة** ان العاقد هو الامين وسبب تعلق حقوق العقد بالمرساة بشره العقد وثبوت الحكم باعتبار السبب فاذا كان هو العاقد حقيقة وحكما يتحقق حقوق العقد به كما لو باشره لنفسه وهذا لان ولاية صبا بشره العقد بل يعتبر ان اهليته واما اعتبار ان يكون العاقد وهو العاقد وهو الكلام من خالص حقيقة وذلك لا يحتمل بما يشترطه لنفسه او لغيره الا انه لا ينفذ تصرفه في هذه الولاية في محل محمول لغيره الا برضي المالك فالوكيل ليعتقد حكمه التصرف في العقد لا لاثبات الولاية وبفائدة شرعا باعتبار ولاية الاصلية الا ان ثبت **ابن حنيفة** بامور الموكل اياه ولا ينفذ عليه من قبله وانما كان تصرفه بالولاية الاصلية كان لنفسه ولغيره سواء هما هو من حقوقه هذا البيان انه عاقد حقيقة وشرعا ومن حيث الحكم فلا يستغنى عن اصابه العقد الى الموكل ولو كان محبر عنه لم يستغنى عن ذكره عند العقد فثبت انه عاقد حكما بما يشترطه للعقد بخلاف **ابن حنيفة** الرسول فانه عبارة عن مبلغ الامر الى من ارسل اليه ولا يستغنى عن الاصابة اليه وكذا الوكيل بالنكاح والرهن وغيرهما من الاحكام لا يستغنى عن الاصابة حتى لو اصابه بغيره وحكم كان النكاح **ابن حنيفة** دون الموكل وكذا الوال برهنتك او هبت الى اواز برهنتك هي فلما حصل ان كل عقد يجوز ان يتقبل موجه من شخص الى شخص فالوكيل فيه كالعاقد لنفسه وكل عقد لا يجوز ان يتقبل موجه من شخص الى شخص فالوكيل فيه كالرسول فوجب النكاح ملك البضع وهو لا يحتمل النقل والتوكيل لا يحرم الاستقراض وكذا عبادة من الاحكام وموجب الشراء ملك الرقبة وهو يتقبل النقل وهذا لانما صاف العقد لنفسه وهو ممن يملكه الضمان لم يقبله واجاب **ابن حنيفة** الضمان عليه لا يبطل السبب الذي ملك به التصرف فصار كالعاقد لنفسه لا يضره على هذا الصبي المحجور والعبد لان الضمان لا يتعلق بعقودها ولا القاضي وامينه لان **ابن حنيفة** الضمان عليهم يبطل السبب الذي ملك به التصرف وهو القضاء لان عقد الصرف يجوز بين الوكيلين فلو ان الحق يتحقق

بما يجوز عقدها مع عينة الوكيل انما اذا جاز بالرسول من لا يقال بان عقد الصرف
ينعقد بالصبي المحرم وامين العاصي وان لم يتعلق الحقوق بها لان قول لا يتعلق بها
الصمان ولكنه يتعلق بها الحقوق بدلالة انه ما يجوز ان على التسليم وان من حقوق
الحق وهذا لان قبضه وتسليمه صحيح وان كان لا موجه عليه لمطالبة في حكم
صحة التقاضي وهو بمنزلة الوكيل يتعلق به حقوق العقد واصلا حكم العقد ففسيده
طريقان احدهما اجازة الدخعي وغيره من اصحابنا رحمهم الله ان الملك يثبت للتوكل
كم ينقل منه الى الوكيل من ساعته انما عليه بالموكل السابق ومباشرة السبب
لستدعي شئ من الملك لان لستدعي له فيثبت له ولا يثبت منه الى الوكيل من ساعته
كما انما عليه بالتوكل السابق ومباشرة السبب دل عليه انه لو خالف يلزم
المشترى لو كان الملك لا يثبت له لا يلزمه بالخالف كما لا يلزم الوكيل بالشك اذا خالف
فلما لم يثبت له دل عليه انه يثبت له من حيث لا يلزم العاصي اذا عقده
على وجه لا يجوز على الصغر ان المعهود لا يجوز عليه ينقل اليه وان كان لو لم يخالف لم ينقل
لان من اجماعنا من قال الملك ينقل الى العاصي الا انه لا يلزم الصمان لما ذكرنا وجوز ان
ان يقال ان العاصي اذا عقده على وجه لا يكون حرج من الفضا فصار عقد كعقد الوكيل
فاذا فعل ذلك ساهبا لم يخرج من الولاية ولم ينقل الملك اليه كما لا ينقل الى المحرم
اذا خالف وعلى قولنا ان لا يطأه الدماس وغيره من اصحابنا رحمهم الله ان الملك
يثبت للوكيل ابتداء والنسب العقد موجه الى الوكيل لان الوكيل في مقامه في
شئ الملك له بالتوكيل السابق فيثبت للملك على وجه الخلاف وهو اختيار شمس الاميد
الشرحي وهذا الوكيل لا يجمع عليه ولو كانت روجه له لا يفسد
المكاح وبعضهم اختاروا قول الدخعي وهو اختيار استاذنا رحمه الله وانما
لا يفسد ولا يفسد المكاح لان ذلك ليس بدعي ملكا مستعرا ولا يثبت ذلك للوكيل
الا انما في السبب الموجب لا يثبت الملكة قائم مقامه والعقود يبيع عقيب الملك فكذا انشاد
المكاح وفي ذلك الحال الملك المتعلق غير ثابت فذلك لا يفسد ولا يفسد هذا
كما قال في الزايدات من نروح امه نروح حرة على رقبته فاحرامها فاجاز وضاد
من الحرة ولا يفسد المكاح وان كان الملك فمما ينقل الى الزوج ثم منه الى الحرة
الا انه لا يبدل من غير الا يفسد المكاح وذكر الصلح السهمي من رحم الله في الفتاوى
الصغرى ان العاصي الاما ما ياريد رحمه الله قال الوكيل ثابت في حق الحكم اصل
في حق الحقوق فان الحقوق ثبتت له ثم ينقل الى الوكيل من قبلة فصار ابا الحسن
رحمه الله في حق الحقوق وقا باطاهر من رحم الله في حق الحكم فقال وهذا الحسن
واذا ثبت ان الوكيل الخاف لنفسه كان هو المطالب مخوفه اذا عرفنا هذا
قال محمد رحمه الله رجل وطأ جلاسه عبد الله بالف درهم وقيمتها الف او خمس ما يبدل

فيما

فيما بعد الوكيل بالف درهم الى العطاء او الى الصداق او الى الدماس وغيره من الاجال المحمول
والبيع فاستلهم له الاجل ولو سلم الى المشتري مات في يده او اعتقه فلا ضمان على الوكيل
والشترى ضمان قيمة العبد والذي يلحق قبض القيمة الوكيل اما انشاد البيع لهما له الاجل
كما لو باع الموكل بنفسه واما الاضمان على الوكيل لانه لم يصير كخالف لانه امره بالبيع بالف درهم
وقد باع بالف درهم الا انه يضمن موحلا ولا ضمان على نفسه في الوكالة فعقد البيع بعد اكان او
لنفسه فان كل ذلك متعارف فان دخل تحت التوكيل اما اذا كان اليمين متعارفا فاجماع
كالبيع بحسن سير واما اذا كان غير السع متعارف كاجل عشر من سنة وكحة فلكذلك
عندنا خيفة رحمه الله كما في السع بعين فاحش وعندهما لا ينفذ فلو صار خالفا اما ان يصير
خالفا بسبب فساد البيع او بسبب انه حصل الامر من الثمن اقل مما سمي الموكل اذا كانت
القيمة خمسينية لا وجه الى الاول لان البيع الفاسد دخل تحت التوكيل طحاياين والوكيل
انما يضمن بالخلاف لا بالقياس وهذا لان اسباب الفساد بل ما يمكن التخلف عنها عادة
ومنها ما يكون مختلفا من المفسد ارحمهم الله والناس كلهم لا يكونون كالي خيفة رحمه الله في
معرفته الاسباب المفسدة للبيع فلو قلنا بان يصير خالفا به يصير ضمانا فخر الناس
عن قبول الوكالة وفيه قطع هذا الرفق عن الناس فلا يجوز القول به ولا وجه
الى الثاني لان هذا حكم ثبت حكما لا قضاء فانه باع العبد بالف درهم كما امر به الا ان حكم الشرع
وقوع الملك بالقيمة الاستري ان من باع ماله بالف درهم بيجا فاسدا وقيمته خمس ما يبدل
لا يقال انه باع ماله بخمس ما يبدل ولو قيل يرد عليه الا نرى ان عهده ان يقد رما يبدل
عده بالف درهم وقد فعل الا ان حكم الشرع وجوب القيمة ومثله لا يصير خالفا
ضامنا الاستري انه لو باع بالف درهم سحاحا راعا على انه بالخيار يبدل انا مود فعه الى
المشتري وهلك عبد في يده للخيار ضمن للمشتري قيمته خمس ما يبدل فلم يصير الوكيل خالفا
ولا يضمن وان لم يحصل للوكيل الالف التي سمي لانه وافقه لفظا وانما يثبت لخيا في حكم
فان قيل لسمي الالف في البيع الفاسد لسميه لا يتعلق بها المستحقان فصار
التسمية وعلمها سوا خلاف لتسمية الالف في البيع بشرط الخيار ولو باع الى العطاء ولم يسم
شيا يصير خالفا **قيل** لسمي الالف في البيع الفاسد لسميته لا يتعلق بها المستحقان
ولا عبارة لها في الاستحقاق المسمى لكن لها عبارة في اثبات الموافقة والمخالفة الاستري انه
لو باع بالف الى العا فقبل المشتري البيع بالف كان موافقا وان قبل بخمس مائة كان خالفا
واما ضمان القيمة على المشتري فلان المبيع بيجا فاسدا امضون على المشتري بالقيمة واما
ولاية القبض للوكيل لانه وجب لعقد والفاسد من العقد معتبر بالصحة فاذا كان حق
القبض للوكيل فيما يجب بالعقد الصحيح فذلك فيما يجب بالعقد الفاسد فقبض الوكيل
القيمة يدفعها الى الوكيل وليس للموكل ان يطالب المشتري بها الا ان يوكله الوكيل في البيع الفاسد
والصحيح جميعا وان دفعه للمشتري الى الامر يرضى استخسانا وفي القياس لا يبرر الا ان الامر في

فإذا ترك فقد خالف مفسح كلامه **هنا** الخيار ما ثبت بامره وانما ثبت حكم الفساد العقد
فإذا باع سجا صيحا مملوكا مفسح امرة انما رفع الفساد لا غير فلا تحت بر الضمير في سقوط الخيار
لان ذلك ليس بصريح كلامه حتى يكون مخالفا **الاشري** انه لو امره بالبيع الجائر فباع سجا
فاسدا لم يكن مخالفا لعدم ان الامتثال باصل العقد لا يفسد الخوار وعن ابي يوسف
رحمه الله في الامل لو امره ان يزوجه امرأة بخير شهود فزوجها اياه لشهود لم يفسد
عند ابي يوسف وعلى قول **محمد** لا يشك انه لا يجوز وهذا لان الموكل بالسكاح لا
تتناول الفاسد بخلاف النكاح لان السكاح الفاسد لا يوجب الحل اصلا ولهذا لا يتبع
طلاقه فهو غير مأمور من حيثته بانبات الحل فلهذا لا يصح مباشرة العقد الصحيح بخلاف
البيع **الاشري** انه يصح اعتاقه وينفذ بيعه ولم يذكر قول **ابي حنيفة** رحمه الله وقال
ينبغي ان يجوز لان النكاح عند تناول الجائر والفاسد وما اتى به انفع للموكل مما
امره به **ولوقال** بجه واشترط الخيار في شهر فباعه وشرط الخيار له ثلثة ايام جاز
في قول **ابي حنيفة** رحمه الله استحسانا ولم يحرف في قولهما لان من اصلها ان الخيار ثبت في
مدة الشهر وصح البيع معه وانما امره ببيع يكون الراي فيه الى الامر في هذه المدة وهو لم يأت
به فلا يصح كما لو امره بان يشترط الخيار له ثلثة ايام فشرط الخيار له يوما او يومين
ومن اصل الى خفيه ان استرط الخيار في البيع لا يجوز اذ شر من ثلثة ايام فاما هو وكيل
بالبيع الفاسد عند فملاك البيع الصحيح **ولوقال** بجه بعد الى اجل فباعه بالف بدر اهرم حالا
في القياس وهو قول **محمد** رحمه الله لا يجوز ولم يذكر قول **ابي حنيفة** والي يوسف رحمه الله
قول **علي** قولهما ينبغي ان يجوز لانه مأمور بالعقد الفاسد وقد اتى بالعقد الصحيح وهذا لان
العقد اذا كان بعبد بغير عبده او بغير عبيته فاجتمعت اجبر على قبوله **الاشري** انه لو وكل
رجلا ان يزوجه امرأة على عبد فزوجها على دراهم مقدار قيمته العبد جاز ذلك **هنا قال**
شمس الائمة السرخسي رحمه الله والاصح انه لا يجوز لانه سمي جنسا خلافا لما امره به الامر وعند
اختلاف الجنس في المسمى يكون مخالفا وان كان ذلك **انفع** للامر في الموكل بالبيع بالف درهم
اذا باعه بالف دينار لا ينفذ على الامر وان كان جنسا واحدا استحسانا **فاما** هذا **الاول** ولو دفع اليه
منطقه فيها مائة درهم فضه **فقال** بجه بخمسين درهما فباعها بمائة درهم وعشرة دنانير
فهو جاز في قول **ابي حنيفة** والي يوسف رحمه الله لانه زاد خيرا من كل وجه اشتراة
في الثمن او باعها بزيادة لا يفسد في المائة الى المائة والعشرة بازا مائة وعشرة رحمه الله
لا يجوز وكذا **الوقال** بجه بخمسين درهما السد فباع بخمسين نقدا فهو فاسد بالاجماع
لان بيع الفضة بالفضة لسه لا يجوز وبيع المايه بالخمسين لا يجوز **رجل** امر رجلا بان
يشترى عبدا بالف درهم واشترى له عبدا بالف درهم الى العطا فالبيع فاسد **هنا قال**
الاصل كما لو اشترى الموكل نفسه الى العطا واشترى الموكل الا ان الموكل لا يصير مخالفا وينفذ

على

لص

على الامر **لا** وافق مفسح لفظه وراد اخلا وهو مما ينبغي به الامر فكان خلافا الى خير فلا يمنع
العقاد الاثرى انه لو اشترى له بالف الى اجل معلوم سفل على الامر فكذلك هذا لان الفساد والصحة
غير مواحد على الوكيل ولو قبضه الوكيل فمات في يده ومنته الف او الفان قطعه قيمته ويرجع
به على الامر وان كان ذلك **كذلك** كما امره لان الزيادة انما الزمنية حكم الاقصدا من الوكيل
ولو لم يمت العبد للموكل اعقبه بعد عبته ويضمن قيمته وهو بمنزلة موته في يد المشتري
اما بنفاد الحق فلما ذكرنا ان العبد وقع للموكل وقد صار قابضا قبض المشتري فمملوكه عند
قطعه كما يملكه بقبضه فقلما عتقه وهو ما كلف فيه صحيح **واما** بمنزلة موته في يد المشتري
لانه بالحق عجز المشتري عن رد عين العبد كما يجوز عن رده بالموت ولو اعقبه المشتري
لجوز له ان يعقبه بالاملاك لوقوع الملك للموكل ولو ان الموكل اشتراه بالف درهم وعشرة الى العطا
وقبضه ومات في يده فطهه القيمة ولا يرجع على الامر لشي **اما** وجوب القيمة عليه فلانه فبضه
حكمه في فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة **واما** عدم الرجوع على الامر لانه لم يصير مشتريا
للامر لان المشتري الذي اتى بغيره ودخل تحت الوكالة لانه وكله بشري العبد بالف
فاذا اشتراه بالف وعشرة صار مخالفا فقصدا الى شري فبصره مشتريا لنفسه ولو لم يمت
ولكن لعقده الامر لم يجز عتقه لانه اعقبه بالاملاك ويجوز عتق المشتري لانه اعقبه ملك لنفسه
استشهد **محمد** رحمه الله للمسلمين بالبيع الجائر **فقال** **الاشري** انه لو اشتراه بشرا محجا
بالشهره على ان يبايع بالخيار ثلثة ايام وقيمته اكثر من الف درهم وقبضه المشتري
ومات في يده يملك بالقيمة على الامر وان لم يمت اكثر مما امره به ولا يصير مخالفا ولو اشتراه
بالف وعشرة وقيمته الف على ان يبايع بالخيار ثلثة ايام وقبضه ومات في يده ضمن قيمته
ولا يرجع على الامر وان كانت القيمة مثلا امره به او قل الا ان خالفه بضامين انه انما ينظر الى
الموافقة والمخالفة قصد الاحكام وهذا لان المسئلة الاولى امكان الموافقة من كل وجه
قاهم باستقاط الاجل قبل المبرر الفساد في بعض اليوم **الثاني** لان الاجل حق له فممكن من ان يقا
فيكون المشتري بالقيمة كما امره وفي المسئلة الثانية لا يمكن الموافقة لان المخالفة بزيادة العترة
وهو حق البائع عليه فيصير مخالفا وخط البائع ليس من مقتضيات الوكالة واما رها فلا يصير
هذه موافقة رجل امر رجلا ببيع عبده الى **اول** عطا يكون فباعه الى العطا **الثاني**
وقبضه المشتري فمات في يده والوكيل مخالفا لان ما اتى به غير داخل تحت التوكيل لانه زاد على
الاجل المأمور به والزيادة على الاجل مما يوجب نقضا في الثمن من حيث المعنى من حيث ان الموكل
لنقص من العجل **ولم** يرد الواشترى شيئا يضمن من رجل لم يرد له ان يبعه حلا امرا **على ذلك**
الثمن ولو نقص من الثمن من حيث الحقيقة صار مخالفا **هنا** **الاشري** انه لو امره ببيع
عبدا الى شهر فباعه بالف الى شهر من صار مخالفا كما لو باعه بتسجامة فكذلك في البيع
الفاسد لان حكم الفاسد يوجب من الجائز **فان قيل** في البيع الجائر انما صار مخالفا
لانه لو جاز البيع جازت الزيادة على الاجل **فقال** المشتري وفي ذلك فبر على الموكل لانه لا يمكن

طد

دفعه هذا المعنى موجود في البيع الفاسد قبل له الزيادة على الاجل المأمور به ان لم يكن معتبرة
في حق الاستحقاق في معتبرة في حركات الخالفه الاخرى انه لو نقص عن الثمن المسمى وبيع بيا
فاسد او قتمه العبد مثل الممن المأمور به صار مخالفا لما قلنا كذلك **هنا** واذا صار مخالفا
فالوكل بالخيار ان شاء ضمن البايع ويرجع البايع على المشتري لانه قد سجد لما ذكرنا وان شأ
ضمن المشتري ولا يرجع هو على البايع كما في الغاصب مع غاصب الغاصب ولو لم تمت واعتقه المشتري
لم يجز عقده لانه اعق ما لا يملك ولو باع الى اجل مجهول **دون** اجل العطاء فقد على الموكل ولم يضمن
الوكل شيئا والمشتري ضامن القيمة لومات في يده لان المقصود ان على الاجل المأمور به زيادة
على الثمن معني ولو زاد حقيقه لا يكون خلا ولا يخالف الى **خ** في جنس ما امر به فكذا اذا زاد
على الثمن المأمور به معني وان لم يصير مخالفا لم يضمن **ومن** المشتري قيمته كما لومات لما قلنا
الاخرى انه لو امره ان يبيع عبده بالف درهم الى سنة فباعه بالف الى سنتين كان مخالفا ولو
امرته ان يبيع عبده بالف الى شهر كان موافقا لهذا ان الزيادة في الاجل وجب النقصان
في الثمن والنقصان في الاجل يوجب الزيادة في الثمن فكذا في الفاسد حكمه حاله الاجل هذا
اذا كان وكلا بالبيع فان كان وكيل بالشرى فليجواب **على** القلب من هذا حتى لو امره
بشرى عبدا الى العطاء واسره الى اجل مجهول **دون** اجل العطاء صار مشتريا لنفسه
لان خالف منضم لفظه الى شرفان النقصان من الاجل يوجب زيادة في الثمن وضار مشتريا
بكثر مما وكل به فينفذ عليه واعتبر **هنا** بالموكل بشرى عبدا بالف درهم الى شهرين
فاشتراه بالف درهم الى شهر يصير مشتريا لنفسه ولو اشتراه الى اجل مجهول
فوق اجل العطاء ينفذ على الامر لا يخالفه الى **خ** لان زيادة النقصان في الثمن وضار
كما لو امر بشرى عبدا بالف الى شهرين فاشتراه بالف الى شهرين اعتبر الفاسد بالخيار
والفصلين **ولو قال** بعه بالف لسنة الى سنة فباعه بالف واكثر بالسنة فله الخيار
لان حصل مقصود الامر وراه خير بالزيادة في قدر المسمى او صفه **ولو قال** وان باعه بالف
من الف بالسنة لم يجز لانه خالف مقصوده **وما سمي** **د** فانه امره بان يدخل في ملكه بمقابلته
العبد الف او قد ادخل في ملكه **دون** ذلك **وحيز** انما امره بالبيع لاجل زيادة رغبته
في الثمن وان باعه بالثمن سده جار لانه خالف الى **خ** لان امره بالبيع بالف درهم
تسدد لسنة كان ارضى بالنفس لسببه منه وسهر لم يجز لانه خالف ما سمي له في مدة الاجل
الى ما هو فيه عليه **ولا** امره بالبيع بالف رغبته منه في نقصان الاجل **والخاص**
ان نقابل به زيادة الامر يكون بطريق المقابلة وليس للوكل حلا **بل** عليه مقابلة ما سمي
الامر فاذا خالف الى ما هو فيه **ولو قال** بعه ان فباعه الى الحصاد او الدباس او العطاء او
المروزي بالبيع فاسد **الا ان يقول** المشتري انما اعجل المال وادع الاجل فحينئذ يجوز
خذل الشرط المفسد قبل بقدره استحقاقا على ما ذكرنا في البيوع ولو وكل رجل ببيع عبده
له فباع نصفه من رجل ثم باع النصف الباقي من ذلك الرجل او من غيره جار لانه حصل

مقصود الوكل بما صنع فان مقصوده ان يزول ملكه بعوض هو مال وذلك يحصل بالعقد من
كما يحصل بالعقد الواحد فرما لا يحل مشرا ليشتره حمله فحتاج لفرد العقد ليحصل مقصوده
فان باع نصفه ولم يبيع الباقي لم يجز في قول **ابي يوسف** ومحمد وحماد في قول **ابي حنيفة** رحمه الله
فهما احتجوا بالمعارف الذي لا ضرر فيه على الوكل في البيع والشرا وهذا لا يملك الوكيل البيع
بالغير الفاحش عند هما كما لا يملك الوكيل بالشرى ومع النصف ضرر بالموكل فيما بقي لانه بعض
عليه الملك فيما بقي والشركة في الاعيان المجتمعة عب وامره اياه بالبيع يتضمن الرضى بتعيب
ملكه لان البيع مانع قبل الخصومة فيبذل راسا للضرر عليه وحصل مقصوده بجوز **وايو**
حنيفة رحمه الله بجواز العموم في التوكيل بالبيع ويعتبر بالمعارف الذي لا ضرر فيه في التوكيل
بالشرى لا بعد ادم التهمة في الوكيل في البيع ولم يها في الوكيل بالشرى فقال **الوكيل** قائم مقام الموكل
والوكل ملكا لبيع البعض كما هو مال البيع الكل لهذا الوكيل لان اعتبار الحزب بالكل اعتبارا صحيحا
ولان في تصرفه هذا منفعة للموكل لانه لو باع الكل بالثمن الذي باعه النصف جاز عنده فاذا باع البعض
بما كان اقرب الى الجواز لانه حصل **د** ذلك التقدير من الثمن وبقي بعض العبد على ملكه ولو وكله بان
يشترى **د** عبدا فاشترى نصفه لم يجز على الامر لان المشتري الباقي قبل الخصومة فيبذل
بحر كله على الامر وهذا على اصله ما ظاهر للفسوة بين جانب البيع والشري **وابو حنيفة** يفرق
فيقول **الوكيل** بالشرى لو اشترى بالزيادة الكثيرة لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع والشري
والهمة يمكن من جانب الوكيل بالشرى فلهذا اشترى النصف لنفسه فلما لم يوافق وعلم ان الشره
في الاعيان المجتمعة عبدا وان يجوز **د** الى الامر بوضع الفرق بينهما ان صحة التوكيل بالشرى
تشمم العبد وصيف العبد ليس بجيد فلا يصير ممثلا لامل الامر لان المشتري له اليا **في**
قبل الخصومة اما في البيع صحة التوكيل باعتبار ملك الموكل للعبد ذلك موجود في البعض **والكل**
ولان في الشرى ادخل الضرر فيما عقد عليه الوكالة فلا يلزم الامر وفي البيع ادخل الضرر
فيما لم يسع وخالفه الوكيل فيما لم يقع عليه العقد لا يمنع جواز عقده وهذا قول علمائنا الثلاثة
رحمهم الله **وعند** **ابو حنيفة** رحمه الله يكون الوكيل لانه اشترى النصف او لا يملكه وقع شراؤه لنفسه
لانه لا يتوقف فلما اشترى النصف للثاني صار له ايضا لانه خالف في كل العقد من اما انما اشترى
النصف **الاول** **احتمل** انه اشتراه لنفسه **وحتمل** انه اشتراه لوكله لجواز ان شرى النصف
منقرا فانما يكون اوفق لامره **وربما** لا يرجع البايع في بيع الكل دفعه واحدة فيشترى نصفه
ليشترى النصف الباقي فلما اشترى صار كأنه اشتراه جملة وسمن انه اشترى كله **للاحد**
قول **الشري** لا يتوقف قلنا انما لا يتوقف اذا وجدنا دا على المشتري اما اذا وجد المانع
من العقد عليه يتوقف ما ذكرنا في اصل الباب **ومن** الموانع الشرى بامر الغير الا ان
ان رجل اوصى بالرجل بان يشترى له عبدا من ثلث ماله ويجتهد عند فاشترى عبدا طعنه
والشرى في الظاهر على الميت وان ظهر على الميت دين فبين ان الشرى الوصي فوقع شراؤه
مرة للميت ومرة لنفسه كذلك هنا شرى النصف مرة للموكل ومرة لنفسه وانما تبين ذلك

في المستأنف وذكر في الزيادات لو امره بان يشتري له جارية بعينها او غير عينها وسمى له
 منها او حبسا وامره ان يشتري الخيار للامر فاشترى واشترط للخيار ثم ان الوكيل والباشر
 للجارية وامضيت البيع كان ذلك على نفسه فيما بينه وبين البائع ولم يحز على الامر وكان الامر على
 خياره حتى لو مضى العقد يلزمه وان فسخ يلزم الوكيل لان اشتراط الخيار لا يغير العاقد اشتراط
 للعقد واذا استلخيا له صحت اجارته لكن لا يلزم الامر لا يلزم برضه بدخول الجارية في ملكه
 ولزوم الثمن عليه الا باجارته فبقى العقد في حقه موقوف على اجارته وهذا موقوف الشري
 الا ان الشري اذا لم يتوقف اذ لم يقع العقد لغير العاقد وهنا وقع العقد لغير العاقد
 فلا ينفذ على العاقد ما لم يطل حق الامر فان مضى به الامر نفذ عليه وان لم يرض بقدر الوكيل
 لزومه به الا ان المانع حق الامر فلذلك له مضى بالشري على هذا الوجه بمنزلة البيع ثم ذكر
 في النواذر ان الوكيل اذا اشترى النصف توقف شراؤه على رضاه الامر عند ابي يوسف
 حتى لو اعفاه الوكيل عن نفسه لا يجوز ولو اعفاه الموكل عن نفسه يجوز وعند محمد يصبر
 الوكيل مشتري بنفسه حتى لو اعفاه بجوز عتقه وان اعفاه الموكل لم يحز الا ان يستترى ما يقع
 فيمنه يتحول الى الامر او يوسف رحمه الله يقول مقصود الكل حصول
 ملك العين له والعدر الذي حصل من حمله مقصوده الا انه معيب بعيب الشركة فيبغ
 نصرف الوكيل له وينتد الخيار للجب فاذا اقدم على الاعتاق صار سقط الخيار
 فينفذ الحق من جهته فاذا رده نصير الملك للوكيل جديدا كما لو وجد به عيبا
 رده الوكيل ورضى به الوكيل وهذا لان الوكالة متى علفت لبشر اشى بعينه لا ملك
 الوكيل شراها لنفسه فاذا اشترى النصف وفنه ضرر يوقف على اجارة الامر فاذا
 اعفاه فقد اجاز ولا ان العقد لو لم ينفذ على اجارته لم ينفذ باجارته واعتنا به بل يلزم الوكيل
 لان الشري لا ينفذ عليه محمد رحمه الله يقول الوكيل خالف امر الموكل لانه امره
بشري العبد والنصف ليس بعبد لمن يعرض ان يصير موافقا لبشرى ما يرضى
وقيل وجود الواقفه كان خلافا ظاهرا فكان مشتري بنفسه فنفذ عتقه من جهته
فرق محمد رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بالشري بالفاذا اشتراه بالعين ينفذ
الشري للوكيل حتى انه وان خط البائع احد الالفين لا يصير الشري للوكيل وهذا
لو اشترى ما بقي قبل الحصونه كان الشري للوكيل والفرق ان عرضه للموافقه هناك
باختار ما لم يتناول عند الوكالة وهو خط الالف الزايد فله ان يرضى او لا ينفذ العقد
عليه وهذا عرضه للموافقه باعتبار ما سأل به الوكالة وهو شري النصف الثاني
فلم يذكرا ان محتبرا او توقف الشري عليه وهذا لان الموافقه والمخالفة تختبر في
فعل الوكيل وشري النصف الباقي من فعله بخلاف الخط ومن هذا النوع اذا وكاله بالشري
له عيدين باعيانها بالف درهم قيمتهما سوا فاشترى احدهما لئلا يملكه بالشيء
عند ابي حنيفة الا ان يشتري الباقي ببقية الالف قبل ان يختصما وعندهما يلزمه

اذا كانت الزيادة سعاس قلها مملها وكان يلزمه اذا كانت ان يشتري الباقي ببقية الالف هكذا
 ذكر في الجامع الصغير وشرح الدرر في حقه وفي المبسوط قال ان دان ذلك حصته
من الالف او اقل جاز وان كان اكثر من حصته لم يحز على الامر وكان مشريا بنفسه وهذا
والوكيل بالبيع سوا لانه لا يملك من شراها ما جملته واحدة فله ان يشتري كل واحد
منهما بحصته وعند التسمية الثمن لا فرق بين البيع والشري فمملن العين والفرق في
سعر احدهما او شرايه لانه ليس في الفرقة من العبد من في البيع او الشراي انما هو
بكله الفرقة في العبد الواحد وهو بمنزلة مال ولو وكله ببيع برخصة او شرايه ببيع
او اشترى بصفه ولو وكل رجلان بجلابيع عبد لهما ببيع نصفه وقال هذا نصف فلان فهو
جابر لانه صار وكيلان من جهة كل واحد منهما ببيع النصف والوكيل يجسر منافعة الموكل فيما
يحس من بيعه منه وان لم يتبين عند البيع اي المصنفين ببيع جاز ببيعه من نصيب كل واحد
نصفه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قولهما لانه سمي النصف مطلقا
عند البيع وليس احدهما بالصرف اليده اولى من الاخر فليسع منهما واذا ساع فيهما لم يحز في شيء
عندهما لان الوكيل يسع النصف لا يملك ببيع نصف النصف عندهما كما ان الوكيل يبيع الكل
لا يملك ببيع النصف عند ابي حنيفة الوكيل يسع الكل يملك ببيع نصفه فممكن بغير سعه
في نصف نصيب كل واحد منهما وان لم يختصما في ذلك حتى باع النصف الاخر جاز كله لانه
قد حصل مقصود كل واحد منهما فلا ينظر الى تفريق النصف مع ذلك رجل امر رجلا
بسع عبد له بالف درهم فباعه بالف وماله رطل من خمر فلهذا اعلى وجهين اما ان كان الخمر
بعينها او غير عينها فالبيع فاسد في الوجهين الا انها اذا كانت بعينها فنفذ البيع على الامر
لانه زاد في الثمن فكان خلافا لاجب لان الخمر وكل مكمل وموزون وغير عينه اذا كان وصف
وقيل بالبيع كان مما فقد زاد من حلس الامان فلا يصير مخالفا كما لو باعه بالف وعشرة
وان لم يجب ما شرطه لفساده لما ذكرنا ان الماحور على الوكيل الموافقه من حيث القول
لا من حيث الحكم ولو قبضه المشتري ومات في يده ضمن قيمته ياخذها البائع ويدفعها الى الوكيل
ولا ضمان على الوكيل اما لاضمان على الوكيل لانه لم يخالفه فصد لانه ان يبيع لانسويه شري
لما ذكرنا ان الخمر في الذم والعنساد غير مضمون عليه وتقدير الثمن يمنع النقصان
لا الزيادة واما بضمين المشتري فلانه قبضه بحكم عقد فاسد وقد عجز عن رده ونقبض الوكيل
القيمة لما ذكرنا انه هو العاقد والعمدة في العقد الفاسد عند القبض يجب بالعقد لا بالقبض
وحقوق العقد ترجع الى العاقد ولذا الولمت واعفاه المشتري فلهذا للعجز عن الرد ولو
ولو كانت الخمر بعينها ومات في يد المشتري والموكل بالخيار في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله
ان شاع من المشتري القيمة ولم يرجع على البائع بشي ولكن يقسم العبد على قيمه العبد الخمر
والالف ففي قدر حصته الخمر يكون حق قبض الضمان اليده وفي قدر حصته الف يكون حق قبض الضمان
الى الوكيل وان شاع ضمن البائع وقسم الالف وعلى قيمة الخمر فما اصاب العبد من الالف ضمنه

ولم يضمنه البائع وما اصاب حصة الخريف من اهما شاقا وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن البائع
جميع القيمة ان شاؤ ويضمن المشتري جميع القيمة والمسئلة مبني على ما ذكرنا ان الوكيل يبيع الكل
يمكن بيع النصف عند الخيفة رحمه الله خلافا لما والاشا في ان الوكيل يبيع بالامان لا يملك
البيع بالعرض ولا يضمن من وجه شري من وجه خلاف الوكيل بالبيع المطلق عند الخيفة رحمه
اذا ثبت هذا فمقرر في قياس قول الخيفة رحمه الله الامر بالخيار ان شاؤ من المشتري جميع
القيمة وان شاؤ من البائع كما ذكرنا لانه واحد من كل واحد منهما سبب الضمان في حق الامرا
المشتري ولانه قبض بعضه بحكم عقد فاسد وهو ما يخص العبد من الخريف لا يضمنه الخريف بعض
العبد فاضمانه من مال غيره بغير اذنه فصار كما لو غصب واشترى به خمر بعينها
ودفع العبد الى المشتري وهلك في يد كان للمالك ان يضمنه لان بعض العبد في يد المشتري
كله مع فاسد وبعضه حكم الغصب وله ان ينفذ تصرفه فيما يخص العبد من الالف
وله ان ينفذ تصرفه فيما يخص الالف من العبد لانه بمنزلة المخصوص بغيره وانما لا يرجع
للمشتري بما ضمن من القيمة على اذنه في البعض مشتري فاسد وفي الغصب غاصب
الغاصب الا انه يرجع على الوكيل بما دفع اليه من الثمن وانما يضمن البائع لانه وجد منه
سبب الضمان في البعض وهو ما يخص العبد من الخريف فانه صار غاصبا بالتسليم ولا يضمن
ما يخص الالف لما تبين واذا اختار يضمن البائع قسم العبد على الالف وعلى قيمة الخريف
وانما يعرف قيمة الخريف بالرجوع الى ذي اسلمه وفاقسق باب ذكره سمس الامنة السرخي
رحمه الله فان كانت قيمة الخريف مثلا مائة قسم العبد على احدى عشر سهما فما يخص العبد
من الالف وذلك خمسة اجزاء العبد فليكن على البائع ضمان لانه لم يصير محالفا في هذا العقد
لا في القدر ولا في الثمن اما في حق العقد فلا يضمن بيعه محض وقدره عشرة اجزاء من العبد
بالفد فكان بايعا عشرة اجزاء محض لا يسويه شيئا واما في الثمن فلا يضمن بيعه جميع
العبد بالف درهم وقدره عشرة اجزاء العبد بعشرة اجزاء الالف لا يصير محالفا لان الوكيل
سبع العبد بالف اذا باع نصفه كسما جازعنده لما ذكرنا فصار الضمان في هذا القدر ضمان
عقد فلا يجب على الوكيل وانما يجب على المشتري ويتولى قبضه الوكيل فاما ما يخص الخريف
وذلك جرم من احدى عشر جزءا من العبد كان على البائع ضمان فانه مخالف في العقد فانه امره
ببيع محض لا يسويه شيئا وقدره عشرة اجزاء من العبد كسما جرم من العبد بعشرة اجزاء
بمنزلة العرض بخلاف ما اذا كانت بغير عينها الا ترى لو باع جزءا من احدى عشر جزءا
شوت صار محالفا لانه لم يأت بالبيع للمامور به بضمن البائع ثم هو يرجع بذلك على المشتري
كما لو صار محالفا في الكل فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين الوكيل بالبيع المطلق
اذا باع بالعرض حيث جاز وان اتى ببيع لسويه شيئا والفرق انه امره بالبيع مطلقا
فيدخل تحته البيع المطلق والبيع المشوب بالشري كما دخل تحت مطلق الامر عند البيع
بالعين اليسير والقاحش وهذا امر ببيع محض لا يسويه شيئا لانه امره بالبيع بالف

فلا يدخل تحته بيع لسونه شيئا كما لا يمكن البيع بالعين عند تسمية الثمن واما عند ان يوسف رحمه
فله ان يضمن البائع جميع قيمة العبد اما فيما يخص الخريف فلما قلنا واما فيما يخص الالف فلانه صار
محالفا من حيث انه باع بعضه لان عندهما الوكيل يبيع جميع العبد اذا باع بعضه يصير محالفا
عنا منا في جميع العبد وانما يؤول للخلاف اذا باع الباقي بالثمن المامور به ولم يوجد ههنا
فصار محالفا في جميع العبد فان له ان يضمن الوكيل جميع قيمته لانه بمنزلة الغصب ثم يرجع
هو على المشتري وان شاؤ من المشتري جميع القيمة لانه غاصب في الكل وهو الذي تؤول
القبض لانه ضمان غصب فان قيل يجب ان لا يصير محالفا عندهما فيما يخص العبد
من الالف لانه باع بعض العبد بجميع الالف بيعا فاسدا عندهما ومثله في البيع الجائز لا يكون
خلافا موجبا للضمان فان الوكيل يبيع العبد بالف اذا باع نصفه بالف بيعا فاسدا لا يصير محالفا
عندهما لانه امر متحصيل الالف بازا جميع العبد وقدره الالف بازا البعض العبد كان
خلافا للخريف بخلاف ما اذا لم يسلم الثمن فسل وهذا طعن للبيضا رحمه الله وقيل هو
طعن الكرخي رحمه الله طعن هذا على ما ذكره حماد رحمه الله ثم ظهر له الفرق بين البيع
الفاسد والجائز وهو ان بيع العبد بالف انما يفسد خلافا في البيع الجائز لانه حصل الامر مقصود
ببيع بعض العبد لا محال وهو الالف الذي سمي في التوكيل لانه قبض الثمن بحكم عقد جائز وليس له
وحصل مقصوده وسقى له شيء من العبد فكان خلافا للخريف اما البيع الفاسد لا يحصل
مقصود الامر لا محال لان الالف التي قبضها الامر لا تسلم له وانما يسلم له قيمة العبد وبعض
العبد الذي هو حصة الالف مما سلخ الالف وربما يبلغ وللخلاف متحقق ببيع نصف
العبد فلا يؤول للخلاف بالاختلاف حتى لو كان ما يخص الالف من قيمة العبد تسليخ الالف
لا يصير محالفا لانه حصل مقصوده وهو الالف الذي سمي فكان موضوع المسئلة هنا
ان قيمة العبد الالف او اقل كان ما ذكر من الجواب صحيحا على قولهما وكذا لو باع بالف
وخريف بعينه او بعينه لان السع مقابضه في هذا القدر والامر لم يرض به لما ذكرنا ولو باع
بالف درهم وميته او شيء لا قيمة له عنده اهل الدمة بعينه او بغير عينه فالبيع فاسد
للمشروط الفاسد لكن الوكيل لا يصير محالفا ولا ضمان عليه كما في ما يبر السبع الفاسد
لما ذكرنا فرق من هذا ومنه اذا باع بالف وخريف بعينه والفرق ان في الخريف ما يخص
العبد من الخريف صار بايعا لسويه شيئا لان الخريف حصة من العبد الا ترى انه لو اشترى
جميع العبد بخريفه صار الخريف لا عن جميع العبد حتى لو قبض المشتري العبد مملوكه
ولما اشترى بغيره لا عن بعض العبد فاما الميتة والدم لا خصه له من العبد الا ترى انه لو
اشترى جميع العبد بميتة او دم لا يصير بغيره لا عن العبد حتى اذا قبض المشتري العبد
لا مملوكه فكذا لا يصير بغيره لا عن بعض العبد فصار كما لو باع بالف درهم وربعه فبيعه جميع
الالف بازا العبد وسبع العبد بالالف يبيع محض لا يسويه شيئا فصار كانه باع بالف درهم
وادخل فيه شرطا فاسدا لا يصير محالفا ولان العبد لا ينقسم على الالف والميتة ولا على الدم

استوى فيه الذكر والانثى والصغير والكبير والمسلم والكافر وغير ذلك من الاوصاف
وقد سمي ما يجوز ان يكون مكانه يسمى ثمن المثل وهذا لان العرف مستتر فقد سمي المثل
الشيء للثمن منه وفي هذا الاسالي بصله الثمن ودرسه وقد بيعه للاستباح فعند
اطلاق المثل لا يخرج لطلاق احد المقصودين من غير دليل وهذا خلافا لو قيل بالشري
لان الامر لا يطلق بخصصه الهمة ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز بيعه من لا يقبل
شهادته له الا ترى انه لا يقبل السبع من يقبل شهادته له بالعين الفاحش بالانفاق
فاذا دخل المخصوص محل على اخر المخصوص وهو البيع من الاجنبي فعلى هذا يحتاج الى
الفرق بين المضارب والوكيل والفرق ان المضارب كالمصرف لنفسه من وجه الاتري
انه لا يجوز الهمة عن التصرف بعد ما صار للمال عروضا وان شريك في الربح فلا يلحقه التهمة
في السبع مثل القيمة من هولا لانه اسار في العينة والمالية وهو في ذلك ثابت محض واما
الوكيل في العينة والمالية ما است فلهذا لا يجوز بيعه من هولا بمثل القيمة الا ان يكون الوكيل
قد اذن له في الوكالة فان قال له بيع من شئت فبيد لا يجوز بيعه من هولا وهذه الزيادة
لم يذكرها الا في المختصر لانه لما فوض الامر اليه على العموم كان ذلك منزله التصديق
على البيع من هولا لان اللفظ العام يكون نصا في كل ما تناول به الا انه لا يملك بيعه من عبده
الذي لا دين عليه لانه نص على بيعه منه لم يجز ومنهم من قال انما يجوز بيعه من هولا
بالعين اليسير اما بمثل القيمة يجوز كما يجوز عندهما لان في حق الاجنبي اهل جعل العن اليسير
عفو الاخذ امر سبب بحرية همة المثل بينهما فالظاهر انه حتى عليه ذلك واما بينه وبين
من لا يقبل شهادته سبب بحرية همة المثل اليه والوكالة بخصص بالهمة واذ اذنت
هذا مقول في الوكيل بالشري التهمة يتمكن لجواز ان يكون اشترى لنفسه فلما لم
يجبه لعل الثمن اراد ان يجزله الى الامر ولا يمكن حمل هذه التهمة في الامر بالبيع ولان الوكيل
بالشري يوجب لنفسه ديناً على الموكل وثبت لنفسه حق المطالبة بخلاف الوكيل بالبيع
ولان امره في التوكيل بالشري بلا في ملك الغير وليس له ولا يملكه في ملك الغير
لينظر الى اطلاق امره لان الثمن لا يتناول الثمن المسرا لانه لا يملكه الا يقف
على الثمن ولا يتعلق بالعن المأمور بشراؤها لانها على ملك الغير فلا يجوز اعتبار
العموم والاطلاق وليس هناك مال بعين الامر كما لا يجوز الاطلاق
في قوله ان لمست او اكلت في الممين فاستق الاما د بصر والوكيل حتما فلا يجوز الا بالنقصا
اليسير كبيع الاب والوصي بالتمتع والحره بالسبع بلا في ملك نفسه ولا يملكه
في ملك نفسه ولو اعتبرنا العموم في جانب الوكيل بالشري ليشترى ذلك المتاع
بجميع ملك الموكل او يكثر ويحق بحلم ان الموكل لم يقصد ذلك فاذا اخذ من العموم حمل
على اخر المخصوص وفي الوكيل بالبيع لا يجد وتصرفه ما امر ببيعه فامكن اعتبار
اطلاق الامر فيه ولم يذكر الخلاف في البيع بالنسيئة وهو دليل في البيع بالنسيئة

وهو دليل لا يخفيه لان على هذا القياس على قولها اذا باجل متعارف كعشر من سنة
وجوز ذلك لا يجوز لان الاجل المتعارف كالغن اليسير وما ليس متعارف كالغن
الفاحش مسلم امر مسلما ببيع عبده عليه رطل من خمر فباعه بخمر او امرأة
بخمر فباعه بخمر كان مخالفا حتى لا سدا الامر على الموكل حتى لو قبضه المشتري فاعتقه
كان باطلا وان مات في يد المشتري ضمن الامر اهما شائا لانه خالف امر الموكل فصد ا
فيما له فيه فاقبل فيصير به مخالفا كما في البيع للجاني اذا امره بالبيع بذر اهر فباعه
بذنانير وعلى العن لا ينفذ على الامر فكذلك في الفاسد فان ضمن البايع يرجع على
المشتري فان ضمن المشتري يرجع على احدكما في الغاصب مع غاصب الغاصب
فان قيل البيع بالخمر والخمر يرفعان عنهما لانه في الوجهين ينفذ العقد
بقبضة البيع ويصير مضمونا به فيبني ان لا يصير مخالفا لانه حصل مقصوده
ومسحاة تلك العرض الذي لو وقف عليه لا يجوز عليه انما المولى ما دل على صحة
وهما الشرط والتسمية وهما عسراك تسمية وكذا الجواب في جمع العقود من المكاح
والمخلع والصالح عن ذم العمد والطلاق والعتاق واذ اوكل وكيلا في هذه العقود بالخمر
ففعول بالخمر او على العن كان مخالفا حتى لا يقع الطلاق والعتاق ولا يصح المكاح
ولا يفيق القضاء ص لما قلنا في البيع استشهد محمد بن محمد رحمه الله فقال
الامر ان لو قال بعتك هذا العبد بالف رطل من خمر فقبل بالخمر كان باطلا وكذا لو قال
لعبد اغتعتك على عشرة ارباط خمر فقبل بالخمر لم يذكرنا انه يصير مخالفا لاجبا
ولو قال بعتك هذا العبد بالف الى سنة فقال اشترت الى نصف سنة او حالي
جاز لانه نافع ولو قال اشترته الى سنين يوقف على اجازة البايع كما لو قال بعتك بالف
فقبل بالالفين او بخمس مائة وكذا في المكاح ووجه الاعتبار ان اذ كان القبول مطابقا
للإيجاب او فيه منفعة للبائع كما ذكرنا من الصور او قال رجل لامرأة زوجي نفسك مني
بالف درهم فقالت تروحت بخمس مائة او بدات المرأة فقالت زوجي نفسك منك
بخمس مائة فقال قبلت بالف يصح وان كان فيه مضرة لا يصح واعتبرنا شرطه حتى لو قيل
بغير ذلك لا يصح مع انه لا يعتبر بواجب لو قيل وكذا في حق الوكيل بغير اللفظ وهذا
على اصل الخيفة اظهر فانه لو امره ان يبيع نصف عبده فاعتق كله لا يجوز لانه يعتبر بالواقع
اظهار رجل امره ان يبيع عبده من نفسه بالف درهم فباعه من نفسه بالف الى العطا
او الحصاد او الى السرور فقبل العبد ذلك جاز والالف على العبد الى ذلك الاجل والذي
على قبض الالف هو المولى لان مع نفس العبد من العبد ان كان يباع لفظا فهو عتاق مع
لان العمل بحقيقته البيع متعذر لان البيع ما يفيد الملك الى المشتري وهنا العبد
لا يملك نفسه لانه مملوك لمولا حاله حاله البيع والشخص الواحد في حالة واحدة
لا يتصلح ان يكون ما كان نفسه ومملوكا لغيره فصار مع العبد من نفسه مجازا عن الاعتاق

لان البيع متى تحقق في حله كان من حله نقل المحل عن ملك البائع الى ملك المشتري فاذا انعقد
النقل جعل الازالة والنقل عن ملكه الى العبد بطريق الاسقاط مجازا حتى لا يلغوه الا ترى
ان ولا للمولى مع انه لا يستحق الابالاعتاق بفساد كماله بان يحق عبده على الف واعتقه
الى المصاير او الدباس جاز ذلك وان عكست الجهالة في قدر الاجل الا ترى ان المولى لو
فعل ذلك بنفسه جاز لان الجهالة لم يمكن من صلب العقد وانما تمكن من شرط ملحق
بالعقد بخبر العقد بدونه وما يمكن في الشرط الملحق بالعقد دون ما يمكن فيما هو من
صلب العقد وهو البدل ففعل الجهالة في شرط ملحق بالعقد كالجهاالة المملوكة في صفة
البدل لا في مقدار البدل والجهالة المتمكنة في صفة البدل في البيع وما كان في معناه
من مباداة قال كمال **يوجب الفساد في الاعتناق وما كان محناه من مباداة**
مال كالميسر كالكفاية والصحة عن حر العمد والنكاح والظلع لا يوجب فساد التسمية
اذا كانت الجهالة مستندة الى امرى **ان لو اعتقه على حيوان موصوف جاز ولا هذا**
جازت الكفاية والنكاح على وصف لها له الاجل وهو في معنى وصف البدل لان لا يمنع
الجواز الى هذا اشارة محمد رحمه الله بقوله **ولا شبهه هذا** السح يرده ان يبيع العبد
من غيره الى هذه الاجال فاسد بوجوب القيمة دون الميسر وسع العبد من نفسه الى هذه
الاجال جاز بوجوب المسمى والذي يلى قبض البدل **المولى دون الوكيل لان الوكيل حصل**
بما لا يحتمل النقل من ملك الى ملك وهو الاعتناق فتراجع الحقوق الى من وقع العقد له
كما في النكاح وغيره ولان الوكيل في الاعتناق على مال **رسول يحض ولا يرجع اليه**
العهدة ولا مباداة مال **بحر مال** وهذا لان قبض البدل انما يكون لمن سلمه المبدل
والسلمه للمبدل هو المولى لان تسليم نفسه منه بالاعتناق والحق هو المولى فيكون قبض البدل
اليه ايضا ولو كان وكيل من جهة العبد بان امره بان يشتري نفسه من مولاة بالف
درهم الى العطا وتمتد العبد القادر درهم او خمس مائة فاشترى الوكيل من المولى بالدرهم
الى العطا كما امره يعني اضاف الى العبد بان قال **بيع نفس العبد منه بالف درهم**
الى العطا فباع عتق والقبض الى المولى ولو قال **اشترت نفسي** منك فان العبد يحنق
حين وقع البيع والمشتري مناه من قيمة العبد بالغ ما بلغت للمولى ويرجع بها المشتري على
العبد ولا يسيل للمولى على العبد وهذه المسئلة على لثته او حراما اضاف المشتري الى نفسه
فقال **اشترت نفسي** او اطلق او اضاف الى العبد بان قال **اشترت نفسي** العبد للعبد
ورضى المولى بذلك او كانت الاضافة والاطلاق عند الاسماء بان قال **بيع عبدك منى** او
بيع عبدك من نفسه او اطلق بصير مشتري بالنفسه شر فاسد اختى لو قبضه ومات
في يد او اخرجه عن ملكه بالبيع او الاعتناق بغير قيمته كما في سائر البيوع الفاسدة وان كان
قائما في يد يورده بخلاف الوكيل بالشري من غير العبد او الاجارة ونحوه انه يقع عقده للمولى
وان اطلق واضاف الى نفسه لان حكم العقد الواقع لنفسه منه من جليس حكم العقد الواقع لوكله

وهو

وهو بمالك المحل وقد التزم بالتوكيل السابق ان يقع حكم عقده للمولى فيقع له حكم التزامه وصار
تمسلا باعتبار المجازة في الفعل وهو نقل الملك **املا** فحكم عقده مخالف لحكم العقد الواقع
للمولى فان حكم عقده ملك المحل وحكم العقد الواقع للمولى سقوط حكم المولى وقبول العقد لنفسه
ليس من جليس قبول العقد لوكله فان قبوله لنفسه بملكه وقبوله للمولى باعتناق
فلا يصير به تمسلا الا ترى ان المولى رضى ان يقع فعله تمليكيا ولو وقع حكم العقد للعبد
لصار اعباءا والرضى بالتملك لا يكون رضى بالاعتناق وهذا لانه لو صار مشتريا
لنفسه سمل المولى من استرداده ويلزمه القمة عند العجز عن الرد ولو صار مشتريا
للعبد لعتق ولا يلزمه الاعادة الى ملكه ويلزمه السعر الى اجله ويلزمه الولا ولا يجوز ان
يلزمه الولا بغير رضا لانه يلزمه الحق بسبب الولا من العتق وغيره ولهذا
لو اوصى بالتفكير جاز المكفيل بالطعام والسوة ولا يجوز بالاعتناق لما فيه من الزام
الولا على الميت وفي التوكيل بالشري متى فعله تمليكيا من الوجهين من الوكيل لا حقوق
العقد ترجع اليه بكل حال **ثم صار هذا العقد بالزام الوكيل ورضى المولى واقعا**
المولى الا اذا اضاف العقد الى العبد عند الشري والاسنيام بخيفيد بغير المولى ان
حكم عقده واقع للعبد وقوله **واقع** للعبد يكون راضيا بوقع فعله اعتقا وقوله
الوكيل قبول **اعناق** مع الحق للعبد ويحق ويؤخذ الوكيل بالبدل دون العبد ويلزم
الوكيل قمة العبد تامه جعل الوكيل بمنزلة الوكيل بالشري حتى اوجب البدل على الوكيل
وحملة فساد التسمية كانه اشترى لنفسه هكذا ذكر في الجامع ودرهه المسئلة في كتاب
الوكالة في موضعين **قال في احد الموضوعين** كما قال هنا وقال **في موضع اخر** يجب على العبد
الف درهم لا تمتد ويجب بلون المطالب بالالف العبد لا الوكيل وليس في المسئلة روايتان
لكن ما ذكرهنا في احد الموضوعين من الوكالة **جواب** الاستحسان وما ذكر في احد الموضوعين
في كتاب الوكالة **جواب** القياس وكان عيسى رحمه الله يأخذ بالقياس وفي بعض
نسخ الوكالة لو وكل العبد رجلا ان يشتري له نفسه من مولاة او يساله له
العتق على مال **وفي بعض النسخ** قال **او يساله العتق** فقد قال **بعض مشايخنا**
رحمهم الله انما اختلف الجواب في الوكالة لاختلاف الموضوع فقوله **لساله له العتق**
تفسير لا وكلامه وبيان لانه جعله رهولا للمولى والمطالبة بالبدل لا تنوجه على الرسول
في شيء من العقود فاما اذا وكله **الجواب** كما قال في الجامع وقيل في المسئلة روايتان وقال
عيسى رحمه الله الصحيح ما ذكر في الوكالة **وجه** قوله **انا اجمعنا** ان التوكيل من جانب
المولى يقع بنفس العبد من العبد بغير توكيل بالاعتناق على مال حتى جاز وان كان الى اجل محمول
وكان قد قبض الالف الى المولى لا الى الوكيل وكذا التوكيل بالشري من جانب العبد يجب ان يحمل
توكيلا بالاعتناق ايضا **فصل** ارکان العبد وكل هذا الرجل ان يسال من المولى ان يعتقه
على الف الى العطا فاعتقه جاز وكان على العبد الالف لا قيمته بالغة ما بلغت وكان قبض الالف

الى المولى دل عليه ان العبد لو اشترى نفسه من المولى بالف الى العطا جاز وجعل كانه سال
من المولى ان يفتقه على الف حتى جاز على اجل مجهول وكان عليه الف درهم لا قيمته
وهذا لان البيع على مال مضاف الى نفس العبد للعبد متى كان اعتاقا في حق المولى كان قبوله
قبولا للاعتاق في حق العبد ضرورة وحكم قبول العقد على مال لا يفسد التسمية
بجهالة البدل اذا كانت مستندة ويكون الوكيل سفيرا ومعيبرا محضا ولهذا لا يستغنى
عن اضافة العقد الى الامر وان لم يفسد اليه من قبض المعقود عليه شيء ولا توجه عليه المطالبة
بسلم البدل كالوكيل من جهة المولى الا ترى انه لو كان مكان العبد مديرا كان للجواب
هكذا انصر عليه بعد هذا فكذا اذا كان ما ولا يفسد لما كان هذا اقبولا للاعتاق من المولى
لا يمكن تصوير وقوعه لنفسه كمال فلا يطالب بالبدل وهذا كما في المدر وهو هذا لما ذكرنا
انه مبادلة المال بغير المال وفي ظاهره واية الجامع فرق بين الوكيل في جانب
المولى وجانب العبد وقرئ بينهما اذا باشره الوكيل العبد وبنينا اذا باشره العبد بنفسه
والفرق ان العقد متى وقع اعتاقا او مولا الاعيان لا يفسد بفساد التسمية وميز
وقع بشري يفسد بفساد التسمية واللفظة لفظ البيع والغنى اعتاق موجب العمل باللفظ والعين
تأثر بالبيع وقابل للاعتاق واللفظ لفظ البيع والغنى اعتاق موجب العمل باللفظ والعين
تقدر الامكان كالهبة لسرط العوض وكذا كذا التبرع براه الاصيل والمولى
بشرط مطابقة الاصيل والعمل بما في دليل المولى بالبيع وفي دليل العبد بالشري لا يمكن
لثبوت بينهما في الاحكام عمل بالغنى في حكم الوكيل بالبيع من جانب المولى وبالمعنى في الوكيل
بالشري من جانب العبد والعمل على هذا الوجه اولى من القلب لا بالعمل باللفظ في
حق الوكيل بالبيع وجعلنا اضافة اصلاحه في حق الحقوق اليه مع انه استفاد ولاية تنفيذ البيع
من المولى بل من العمل باللفظ في حق الوكيل بالشري من العبد لسر حرج الحقوق اليه مع انه
لم يستفد ولاية تنفيذ الشري من العبد فانه لو اشترى هذا العبد من المولى من غير
توكيل العبد جاز وهذا معنى قول اصحابنا رحمه الله ان جهة الاصل راجحة في الوكيل
بالشري وجهة النيابة راجحة في الوكيل بالبيع فينبغي ان لا يمكن العمل فيما صار الوكيل
بالشري كالمشتري لنفسه العبد بالف الى العطا ثم صار بايعا منه نفسه الى العطا
في حق الحقوق ولو اشترى بالف بنفسه الى العطا يكون فاسدا ووجب القيمة وترجع
لحقوق اليه كذا **باب** هذا بخلاف ما اذا اشترى العبد بنفسه لان ثمة العمل باللفظ
منعده فوجب العمل بالغنى اما اذا كان المشتري غير العبد وهو من اهل ان يشترى العبد
لنفسه امكن العمل باللفظ بان يجعل الوكيل في حق الحقوق مشتركا بنفسه ثم صار بايعا من العبد
وبخلاف ما اذا كان مديرا لان العمل باللفظ ايضا متعده لانه مما لا يجوز شراؤه الا ترى انه
لو اشتراه الوكيل لنفسه او لغيره لا يجوز تبعية العمل بالغنى لان المدر يجوز اعتاقه فعملنا
بالغنى او نقول هذا العقد من جانب المولى سواء باشره المولى بنفسه او باشره وكيله

وقع اعتاقا قال كان من المولى فظاهر وكذا من الوكيل ايضا لانه لا يستقيم ان يقع بيعا من نفسه
من العبد لان المولى قصد انفاعه اعما فالايضا ولهذا كان الولا للمولى ولا يقع انما يقع العقد
على الوجه الذي قصد العاقد ومتى وقع اعتاقا صار الوكيل فيه سفيرا محضا فلا يلحقه العمد
وهذا لان المشتري هو العبد والعبد لا يتصور ان يملك نفسه على ما ذكرنا فكان اعتاقا فلا
يفسد بالاجل اما في جانب العبد ان باشر بنفسه وقع قبول للاعتاق ولانه ليس من اهل
ان يملك نفسه ملك يمين فصار حكمه قبوله زال ملك المولى فحسب ومتى زال ملكه غنق
ضرورة وفي حق وكيله توكيله بشري العبد لنفسه بمنزلة توكيله بشري العبد
لغيره فكما ان هناك بصير هو المطلوب بتسليم البدل وكذا هنا او نقول تصرفه
يقع بشري في حق من يبايعه وقبول الاعتاق فيما بينه وبين العبد لان الاصل
ان ضمان العقد يجب على العاقد لانه انما يجب بالالتزام والمتبرع هو العاقد واذا كانت
وكيلا من جانب العبد امكن جعله وكيل اشترى نفسه ثم يبيع من نفسه للعبد فجعلنا العقد
كالمتعده في حق الحقوق جريا على موجب الالتزام وفي جانب المولى لا يمكن تعديله
في حق الحقوق لانه لا يمكن ان يبيع حله الى المولى لم للعبد فيكون سفيرا محضا
وهذا لان المطلوب من المولى الاعتاق ولهذا لا يمكن الرجوع عنه ويصح تعليقه بالشرط
واضافته فيكون وكيله وكبيلا بالاعتاق ولهذا لا يمكن الرجوع عنه ويصح
تعليقه بالشرط واضافته فلو قول العقد وكان معبرا لاسحق به الحقوق والمطلوب
من العبد المال ولهذا يصح رجوعه قبل قبول المولى ولا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافة
وكان وكيله بمنزلة الوكيل بمبادلة المال فترجع اليه الحقوق وهذا اذا اضاف
الوكيل بالشري الى نفسه بان اشترى المولى بان العبد وكله بشري نفسه له ثم قال
اشترى منك هذا العبد بالف درهم الى العطا اما اذا اضاف الشري الى العبد بان قال
ان عبدك ليس بغير نفسه منك بالف درهم فبعه مني فباع يجوز ويعتق العبد ويجب على
العبد الف درهم والذي يلقى قبض الف هو المولى لانه اضاف الشري الى العبد فقد جعل
نفسه رسولا عن العبد والرسول ناقل عبارة المرسل فصار كالعبد اشترى
نفسه من المولى بالف الى العطا وباعه المولى ولو كان الوكيل اشتراه بالفين الى العطا واشترى
الف ولم يسم اجلا ومن المباح ان يشترى العبد او لم يبين لم يعتق العبد وهو
عند المشتري على حكم بيع فاسد لانه خلف امر العبد بقصد لانه زاد على الف حقيقة
ان اشترى بالفين او معنى ان يترك الاجل لم يكن هذا الشري داخل تحت الوكالة فصار
لحال بعد الوكالة كالحال قبلها فالواو هو انه رواية ان الفضولي متى اشترى شيئا
وهو من اهل ان ينفذ عليه ينفذ عليه ولا يتوقف وان اضاف الشري الى غيره بصفة
فان فعملنا الحال الشري الى العبد وفي بعض الكتب يقول يتوقف وانما ينفذ
اذا نوى بقلبه لغيره وذكر في النكاح من الميسر ووضع المسئلة في الوكيل اذا خلف الميسر

وقال يتوقف على اجازة الزوج لانه لا بد ان يضيف النكاح الى الزوج ويختلف المتأخرون
رحمهم الله كما اختلف الرواية عن محمد رحمه الله ولو كان مكان القن مديرا امر رجلا ان يشترى
نفسه من مولاة بالف درهم واشتراه كما امره وبين للمولى او اوصاها الى المدير عنق المدير
والالف على العبد ولا شيء على المشتري لان هذا ودل بقول الحق على الف درهم لان العمل
بلفظ الشري يبعد عن عدم قبول المحل ولو وكله بان يسال من المولى بان يحقده على الف
درهم فسال واعنق عنق ولا شيء على السائل كذلك هنا وهذا لانه بعد ان يجعل كالمشتر
في حق الحقوق لانه انما يجعل كذلك فيما يقبل التملك والمدير لا يقبل التملك فجعلت له
مشتريا للمدير ابتداء بخلاف القن وان اشتراه بالف الى العطا والالف على المدير الى
العطا لانه اشتراه وكله ان يسال من المولى ان يحقده على الف فسال ان يحقده على الف
معنى فجاز ولا شيء لم يقع العقد لنفسه من وجه لم يقع شري في حق فلا يوصف بالفساد
بمثل هذه الجملة بخلاف المأمور من قبل القن ولم يتبين انه اشتراه من قبل المدير
يصير مشتريا للمدير ايضا ويعتق لان الوكيل لا يمكنه ان يحق لنفسه حال وصار كأنه
بين ان اشتراه لاجل المدير من طريق الدلالة بخلاف القن وفي وكالة المبسوط ولو وكل
العبد رجلا يكتب مولاة عليه ففعل لم يكن على الوكيل من المالك شيء وان ضمنه ولو وكله
ان يشترى له نفسه من مولاة فاشتراه وبين له عنق والمالك على الوكيل وهذا
موافق لرواية الجامع على ما ذكرنا والفرق على رواية الجامع بين الكتابة والعنق ان المولى
لا يوجب للعبد ما لا يحد للكتابة وانما يوجب له ملك اليد والكاسب فلم يكن هذا البصر
في حق وكيل العبد بمنزلة مبادلة مال بمال فلهذا لا يجب على الوكيل شيء من ذلك
فاما في الحق للمولى بيزيل عن ملكه ما هو مال بازا مال يستوجب على العبد ان كان هذا
في حق وكيل العبد بمنزلة مبادلة مال بمال ثم في باب الكتابة وان ضمن الوكيل البدل
لا يكون مطالب بالبدل لانه بمباشرة العقد لا يتوجه عليه المطالبة ببدل الكتابة ولو لم يضمنه
انما يلزمه حكم الكتابة والكتابة لا تبطل الكتابة لا تصح كما لو وكل به غيره وفي الحق بمال
اذا اداة وكيل العبد من مال العبد عنه ماله اذا كان المال في يده قبل الحق لان ذلك انما مال
ملكنا للمولى فلا يسيطر به ما وجب على الوكيل بالعقد ولكنه يطالب الوكيل بوجوبه من مال
نفسه ثم يرجع على العبد لانه التزمه بامره في عقد حصل مقصوده له وقد ذكرنا
انه اذا وكله ان يعقده على جعل فاعقده على خيرا وخير عنق وعلى العبد فتمد نفسه لانه
اشتمل امره بما صنع فان الحق بالخير لو ياشتره كان عنقا بعوض لغيا مشبهة المادية في الخمر
وعلى العبد قيمة نفسه لفساد التسمية فكذا اذا باشره الوكيل ولو اعقده على ميتة او دم
لم يجز لانه لو ياشتره المالك كان عنقا بعوض اذ ليس في الميتة والدم شبهة المادية
فلا يصير ممثلا لا نغدام الرضى بالعنق بخانا ولم يذكر في الاصل اذا وكله بان يعقده على مال
وقال بعضهم لجعل والمال سوا ولا فرق بينهما وقال الفقيه ابو جعفر اذا امره

بان

بان يعقده على مال فاعقده على خيرا وخير لم يجز لان المال اذا ذكر براديه ما يتولى المسكو
وجزى ذلك في ساعاهم فاما لجعل اعمر من المال فيجوز اذا امره بالجعل ولم يجز اذا امره
بالمال رجل امر رجلا ان يشترى نفسه له من مولاة فاشترى العبد نفسه ولم يسن عنق
والثمن على العبد للمولى فرق بين هذا وبينما اذا وكل اخيا بان يشترى له هذا العبد من
مولاة بالف درهم فقال الوكيل للمولى بع عبدك هذا امنى بالف درهم فقال بعت
بصير مشتريا للموكل والفرق ان الوكيل متى كان اخيا لسوا وقع الشري له او للموكل
تقع في حق المولى وترجع الحقوق الى الوكيل بلاعتق في الحال فحقه ولا تنصير لانه رضى
بروالة ملكه من غير ولا يزول ملكه في الحالين من غير ولا اما الوكيل لو كان هو العبد
لو وقع الشري له يكون اعتقا ولا يسفد المولاة ولا ولو وقع للموكل تقع بيجا ولا يستفيد
ولاة والمولى انما رضى بزوالة ملكه لولا يثبت به فلا يزول ملكه الا بهذا الشرط وهو لا
يصير بالشري الذي وقع اعتقا فامثلا امر اميرة ولو من العبد للمولى او اضاف
الى الامران قال يعني بنفسه لفلان فالعبد الامر والتمن في رقبته العبد يرجع به على الامر
اما العبد الامر لان المولى رضى بزوالة ملكه من غير ولا واما التمن في رقبته العبد
لانه هو العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد **فان** العبد المحرر اذا اشترى
لغيره شيئا لا يلزم الحقوق قيل له نعم اذا اشترى لغيره من المولى وهذا انما اشترى
نفسه باذنه لا فله من الحقوق وانما يرجع على الامر لان الوكيل بالشري اذا الزم التمن بحكم
الشري يرجع على الامر وقيل هذا لا يصح لانه انما يشتري للعبد على مولاة دين ولكن
ينبغي ان يقال للمولى بان التمن بوجه على العبد فاما ان يباع العبد او يقضى الدين **فان**
في الاستهلاك وقيل الصحيح ما ذكر في الكتاب لان العبد يستوجب الدين على مولاة اذا
تعلق به حق الغير كما لو ائتمت كسبا بعبه المادون المادون المديون ويصير العبد
قايضا بنفسه بحكم العقد حتى لو اراد البائع حبسه لا يستحق التمن ليس ذلك لانه
باع شيئا ليس له يد المشتري وهو يحضرته في مجلس العقد فيصير قايضا ببدل
القايمة لانه بنفسه البيع يصير محليا بين البائع والشري وصار كالمودع اذا اسر
الوديعة والمبيع خاص في مجلس البيع يكون فاضا حتى لم يكن للبائع ان يستردها
ويحلسها وكذا الوكيل رجلا ان يشترى له عبدا او العبد في يد الوكيل فاشترى والعبد
حاضر في مجلس البيع فاراد البائع ماله ليس له ذلك **فان** العبد وان
كان في يد غيره من حيث الحقيقة فهو في يد المولى من حيث الجمل قيل له نعم لكن مراعاة
يد العبد والمولى لان يد حقيقته ويد البائع فيل المسح كان جليا مكان مراعاة البد
لحقيقته وانما اقرب الى العبد اولى بالاعتبار كما في الوديعة بخلاف الصباغ
محلس النوب بالاجرة عند علمنا السلسلة رحمهم الله وان ومع مسحا الى المالك
لقيامه بتوبة لان يد الصباغ والنوب يد حقيقته ويد المالك حكمية فكان اعتبار

الحقيقة اولى فلا فرق حينئذ لا نأخذ بما لا يتحقق في الحقيقة ولا في العقل
والعبد هو العاقد وهو من اهل القبض فاذا باع منه صار راضيا بقبضه ليستحق
للمسألة **الثوب** ليس بجاذب ولا هو من اهل القبض فلم يوجد التسليم فيبقى حق القبض
فان كان الامر وجد بالعبد عيبا فان كان عيبا بعينه من نفسه لم يرد له به لان علم
الوكيل بعيبه يلزم العقد وبطلان حق الرد كعلم الموكل لانه صار راضيا بذلك
وان لم يعلم به العبد بان كان على ظهره كى او اتزقح ويحذر ذلك **مرد** به والذي يملكه
والرد هو العبد لان الرد بالعيب من حقوق العقد فترجع الى العاقد فيرد نفسه
بالعيب وله ان يرد نفسه من غير استطلاع رأي الامر كالوكيل بالشراء اذا وجد
بالمبيع عيبا قبل التسليم الى الموكل ولو كان العبد اشترى نفسه لزم بالفساد الى العطاء
نقد على الامر بوصف الفساد لطلاق الوكالة **لما ذكرنا** واشترط الاجل بمنزلة
القضاء عن الالف معنى ولو نقص عن الالف جقيقة لم يصح مخالفا لاذ انقص معنى
وهذا لان المقدار بالالف يمنع الزيادة ولا يمنع النقصان كما لو وكل اخيرا
بالشراء بالفساد اشترى بالفساد او بالفساد المذكور او صار العبد بنفسه الشراء فاقض
نفسه لم يملكه حتى لو مات كان الهلاك على الموكل ولو اعقده بعد البيع يصح اعتاقه
في الشراء الفاسدا اذا قبض الوكيل وهناك في يد مملك على الموكل ويجب الفسخ على الموكل بالغة
ما بلغت وان كانت العمة اكثر من الف لانه لا يفسد الشراء على الامر ولم يصير به مخالفا
باعتبار ان الخلاف ثبت حكما كان فعل الوكيل فعل الموكل ولو فعل بنفسه ضمن قيمته لان العاقد
وان كان هو العبد والتمن يلزمه كغيره **لما مات** ولم يترك له الا سوى ما استوجب على الامر
يوجد ذلك **منه** ويقضي دينه كما اذا كان الموكل حرا فقبضه ومات في يده مما مات
الوكيل ولم يترك له الا سوى الدين الذي استوجب على الموكل والعبد يستوجب الدين على مولاه
اذا انعلق به حق الخير **لما ذكرنا** فان لم يمت العبد للدين استعمله البايح في بعض اعماله
فهو نقض البيع حتى لو مات بقبض البيع ولا يجب على البايح شي لان البايح حتى استرد العبد
في البيع الفاسد فاذا استرد من المشتري برضاة بقبض البيع سواء كان الشرط
الفاسد مشروطا بالناول لصاحبه **الان** انه يصير به عاذا بالوفاء في ملك الخير
فيصير به مستردا في البيع الفاسد **ولما** يصير به قابضا في البيع الصحيح
لوهلك بمقتضى عليه الثمن قلنا ههنا يصير مستردا حتى يسقط عنه القيمة وان اشترى
نفسه بالفدية عشرة الى العطاء او الى اجل معلوم عتق وعلمنا **لما** الى اجله لان العبد
خالفا لامر الامر فصار اذ زاد على الثمن المأمور به فصار مخالفا لخالل بعد الوكالة
كالخالل قبلها وقبل الوكالة لو اشترى نفسه بالفساد الى العطاء او الى اجل صحيح عتق
وكان ولا يملكه **ولما** عليه الى اجله لان هذا عتق على مال فثبت فيها الاجال
المجهولة كما لو اعقده على الف الى العطاء على ما ذكرنا **لما**

من الوكالة ما يكون فيه خصما وما لا يكون **اصل** الباب ما ذكرنا غير مرة ان
المضاعف الغائب **ولما** لا يجوز الا ان يكون عنده خصم حاضر ويكون الحاضر كالوكيل عنه
وحرر اخر ان احد الوكيلين بالمبادلة كالمبيع والشراء والاعتناق على مال
والطلاق على مال **والخلع** او مما يحتاج فيه الى الراي كالامر بالمد وقبض الدين لا ينفرد
احدهما لان الوكيل رضي برأيهما والاجتماع مفيد لهما متعينان عند الاجتماع باكثر مما يبيحه
احدهما عند الانفراد ولذا العتاق والطلاق وان كان الثمن والبدل **مقدرا** لان
التقدير يمنع النقصان اما لا يمنع الزيادة وفي اجتماعهما احتمال حصول الزيادة والجمع
بينهما ما دليل عليه فلا ينفرد احدهما بخلاف الوكيل بالطلاق والعتاق بخبر **بدل**
ومرد الودائع والقوارى والغصب وقضاء دين عليه لان هذه التصرفات لا يحتاج فيها
الى الراي والمشورة ولا يفيد اجتماعهما فلا يستفيد اميا الوكيلان بالخصومة ينفرد احدهما
بالخصومة عند خلاف الزفر **رحمته الله** ولا ينفرد احدهما بالقبض اذا وكله بالقبض
بالاجماع واذا لم يوكلهما بالقبض مملكان بالقبض في ظاهر الرواية لان الخصومة لا تنقطع
الا بالقبض والوكيل بالشئ يوكيل به وبما هو من ثمانية ولا يفسد من الخصومة الوصول
الى الحق وذلك **بالقبض** والوكيل بالشئ يملك تحصيل ما هو المقصود به وهذا استحقاق
وفي القياس وهو قول **من** فرجه الله لا يملك القبض لانه امره بالخصومة والخصومة
لاظهار الحق والاستيفاء ليس من الخصومة ويختار في الخصومة الى الناس ويعتمد على حله
والقبض من الناس ويعتمد على امانته فمن يصح للخصومة ان يرضى بامانه عاذا ومشاينا
رحمهم الله اخذوا بالقياس وربما فساد الناس **لما** احد الوصيين لا ينفرد بالتصرف
فيما يبي على الولاية عند ابي حنيفة وجمهورهما الله وعند ابي يوسف ينفرد واجمعوا على انه
ينفرد احدهما فيما لا ينسب على الولاية **فيل** الخلاف فيما اذا اوصى اليهما معا اذا اوصى الى كل واحد
منهما على وجه الانفراد والتعاقب ينفرد احدهما بالاجماع **وقيل** الخلاف في الفصلين واحد
وهو الصحيح **لما** يوسف **رحمته الله** ان الوصي ينفرد بحكم استقال **ولا** الولاية الموصى اليه
لحكم النيابة لانه ينصرف بعد انقطاع ولايته ولهذا ينفرد تصرفه وان لم يعلم بالانصاف
اليه كما ينفرد تصرف الوارث **وان** لم يعلم بموت المورث **ولما** لا يحصى ولايته
الموصى لا يتجوز قلنا ولايته ما ينفرد كل واحد منهما كالوكيلين بالهبة والابرا **ولما**
ولاية بسبب طريق المطر لم يخرج عن التصرف بنفسه فثبت لكل واحد منهما ولاية الاكلح وهذا
ينصرف في الاشياء المخصوصة وهو ما يحتاج اليه الميت من شئ الكفن وكفنه وشئ ما لا
يد للصغير منه كالطعام والكسوة وبيع ما لا يحشى عليه النوى والتلف وينفذ الوصية
المعينة واعتناق عبد بعينه وقضاء دين الميت من جلسته والخصومة ومرد الودائع وقبول
الهبة وقبضها وجميع الاموال **الصا** بوجه وقضاء دين على الصغير وان استعمل **لما**
مال انسان فكذا ينفرد بالبيع والشراء وقبض الدون والقسمة وغير ذلك ولما ان للوصي

رضي برأيهما لا يراى احد فلا ينفرد احدهما فيما لا يحتاج الى الراى والمشورة كالوكيلين في البيع والطلاق والعتاق على مال وهو في العتاق في النكاح بخلاف ولاية النكاح للغير باب لان سبب الولاية العتاق ابد وقد ثبت لكل واحد منهما على سبيل الكلام لعدم قبول التحري وبجلا الاشياء المخصوصة لان محله له اعتبرا اجتماعهما مودى الى الضمير باب في محله الملت فلا يخرى الى ان يحضر الاخر منها فظاهر وان من باب العينة باب الولاية وطهر ايمالك لحد الوتر ثم عند غيبة الباقي ومن محله الخيران والرفق في الطريق وكفى شري ما لا يلد للصغير منه ويصح له ان ينفرد احدهما بموت الصبي جوعا وعطشا فكان من باب الضرورة وقبولها انما يحض للصغير وليس من باب الولاية ولهذا ايمالك الملتقط دون اللقيط والصغير بنفسه والزوج على الزوج الصغيرة فاذا الوصيين اولى ويبيع ما يحشى عليه المثل وجميع الاموال الصالحة بملك الرفقا والطريق ولو كانت الودعة شيئا يحشى عليه المثل ولم يكن هناك اما كان للمودع ان يبيع فاذا الوصيين اولى واما بقضا الدين من جلسته فلان صاحب الدين اذا طفر مجلس ختمه كان له ان يخله من غير تسليم فيعتبر ذلك اعانه على اخل الحق وكذا لصاحب الودعة والعارنة والمضروب ان يخرجه اذا طفر به واجتماعهما على الخصومة خل بالمقصود لانه مودى الى الشعب والاحلال منهم القاضي واجتماعهما لم ينفرد احد الوكيلين بالخصومة فاذا الوصيين اولى وفي تنفيذ الوصية العينة واعتناق العبد للغير لا ينفرد اجتماعهما لانه لا يحتاج الى الراى والمشورة ولهذا ينفرد به احد الوكيلين وقال ابو بكر الرازى رحمه الله احد الوصيين ينفرد بتنفيذ الوصية وان لم يكن بينهما لانه لا بد له فيه فينفرد بها وينفرد احدهما بتقاضى الدين لان احد الوكيلين ينفرد بذلك فاذا الوصيين اولى وهذا على اختيار المشايخ رحمه الله ان التقاضى هو للمطالبة اما على ظاهر الجواب لا ينفرد احدهما لان التقاضى هو القبض ولا ينفرد احدهما لانه من باب الولاية كما لا ينفرد به احد الوكيلين اذا عرفت ابن ابي عمير رحمه الله اذا وكل رجله رجلين قبض دبره على رجل وغاب للوكيل واحد الوكيلين فما للوكيل الاخر جزم الى الباقي وخصصه في جزم الحزم الوكالة واقربا بالدين واقام الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلان قبض للمالك الذي عليه وكلمة واحدة فان القاضي يقضى بوكالتهما حتى لو حضر العا لا يحتاج الى اعادة البينة على الوكالة ولو انكره لا ينفذ الى اكراره لان هذه البينة قامت من خصم الى خصم لانه ادعى ولاية التصرف لنفسه والغائب ولا سوسون ولا جد له دون ثبوت ولاية الغائب فكان موت ولاية الغائب سبب الى موت ما يدعى على الحاضر وبينه وبين الغائب اتصال السبب وهو شريكهما في فضل الدين فانصبب الحاضر في مثل هذا الموضع على الغائب حكما وهذا لان ثبوت الوكالة للغائب في معنى الشرط بثبوت وكالة الحاضر الا ترى ان ثبوت وكالةهما بمسئلة واحدة في اطلاق التصرف

واحد وصفي عليه بمسئلة الشرط في عمل الوصف الاخر فلان باب انتصب خصما في اتيانه في حق الغائب ضروره اساسه في حق نفسه وهذا لان القاضي اذا لم يعلم بالوكالة يحتاج الى اثباتها بالبينة وانما يبينها على الوجه الذي استند الموكل لان الشاهد انما يشهد بما عاين لا بخبره فاذا كانت الوكالة لا تشهد الشهود بالوكالة التي اتى انده لو احضر وادعى وكالة عامة واقام البينة يقضى القاضي بوكالته في حقه وفي حق كل من كان لموكله قبله حتى مع غيبة الخرم الاخر لما ذكرنا وهذا نوعا لهما بعد ما قضى القاضي بوكالتهما وشهد الغائب المدعى بحج ثابت وقت الدعوى لا يقبل شهادته ولو لم يكن خصومة الحاضر واشتات وكالته بمنزله خصومة الغائب واشتات وكالته لقبيل وكذا اذا ادعى على رجل عند القاضي ان فلانا وكله بالخصومة في كل حق قبل هذا المدعى عليه وقبل فلان وفلان واقام البينة يقضى بوكالته في ختم جميعا حتى لو حضر احد الاخرين لا يحتاج الى اعادة البينة لانه من خاصم واحد الاثبات الوكالة ثابت للخصومة مع الحاضر خصومة مع الغائبين لان الوكالة واحدة لا تنقسم الى اثباتها على الحاضر الا باثباتها على الغائبين ولهذا النوع له الموكل فشهد الموكل حتى قبل هذا الذي احضره او قبل الاخرين لا يقبل شهادته كما لو خاصم الكل ثم عزل باب الا انه وان قضى بوكالتهما لا يقبض شيئا حتى يحضر الغائب لان البات بالبينة العادلة كالثابت عيانا ولو عاين القاضي وكالتهما ينفرد احدهما بالخصومة ولا ينفرد بالقبض لانه رضي برأيهما وقبضهما والقبض يصرف محتاج فيه الى الراى ولا ينفرد به احدهما لما قلنا وقال لجا الوكيل بالخدم الى القاضي مدهنا على قول الشافعي رحمه الله قبل البينة في جميع الحقوق على الغائب لما ذكرنا في النكاح وعند ابن ابي ليلى رحمه الله قبل البينة هنا من غير خصم لان الوكالة هذه البينة لا يلزم احدا شيئا انما ثبت كونه باساع من موكله وليس فيه الزام شيء على موكله فلا يخفى لا شتره لخصمه لكننا نقول باب انما سميت البينة بینه لكونها مبينة وهي ليست بمبينة في حق المدعى ولا في حق القاضي لان ذلك حصل بحجر المدعى اذا لم يقابلها حذرا لا كتمانها بكونه مبينة في حق المتكسر وذلك لا يتحقق الا بحضرة من الخصم هذا اقر الوكيل بالدين بحج الوكالة وكذا لو حذر المالك والوكالة جميعا واقام الحاضر البينة على الوكالة والمالك قضى بالوكالة حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة وبعضان المال من الخرم لان احد الوكيلين ينفرد بالخصومة واشتات الدين ان لم ينفرد بالاستيفاء والتوكيل بالخصومة في حين او دين توكيل بالقبض عندنا ولو وكلهما بقبض ما عليه بضا اذا قام احدهما البينة بقبض ولا يعضان الامعا وعند زفر رحمه الله لا ينفرد احدهما بالخصومة كما لا ينفرد بالقبض لان الخصومة محتاج فيها الى الراى والشي لا يكون لراى الواحد فرضا بهما لا يكون رضي برأى احدهما كما في القبض والوكيلين بالبيع وغيرهما والفرق لا صحابنا الثلثة رحمه الله وهو ان الموكل شرط اجتماعهما على الخصومة والقبض جميعا لكن انما يراعى من الشروط ما يمكن مراعاتها واجتماعهما على القبض ممل فيعتبر برأى اجتماعهما على الخصومة فلا لانه لا يمكنهما ان يتدالما معا

عند القاضي وانما يسكنهما احدهما وليسكن الاخر لانه لو تكلما معا لا يفرق القاضي كل امة فلما وكلهما
بالمضومة مع علمه ان اجتماعهما عليه متعذر فقد صار راضيا بمضومة احدهما ومقصودة
من توكلهما منفعة رايها بالمشورة ويصح للمضومة وتقدر برها قبل ذلك بخلاف المبيع
والقبض لانه يتاخر منها فلا يكون راضيا بقبض احدهما فان قبض احدهما لم يبر الغريم
حتى يصل ما قبض احدهما الى صاحبه فيقع احدهما ذلك في ايديهما او يصل الى الموكل لانه لما
ينفرد احدهما بالقبض كان قبضه قبض الاخرى لانه اذا وصل الى صاحبه او الى الموكل
برى المطلوب **لخص** المقصود من القبض كان قبضا هاتبا ولو ادعى الحاضر
ان صاحب الدين وكله وفلان الغائب بالمضومة مع فلان من فلان واختار ما صنع كل واحد
واقام البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بوكالة الحاضر دون الغائب وامر الغريم بدفع المال
الى الحاضر ولو حضر الغائب وادعى الوكالة ليس له ان يقبض شيئا ويحتاج الى اقامة البينة
على الوكالة لان النائب بالبينة العادلة كالعاب معانيه ولو عاين القاضي ذلك كان الحكم ما ذكرنا
لان وكالة الغائب لم يثبت ببينة الحاضر لان وكالة الحاضر غير متضمنة بوكالة الغائب لان الحاضر
يستقل بالتصرف لان الوكيل اجاز ما صنع كل واحد منهما فامكن العضو بوكالة الحاضر من غير القضا
بوكالة الغائب ولم يكن وكالة الغائب سببا لثبوت وكالة الحاضر ولا شرط او وصفا فلا يتصحب
الحاضر خصما عنه الا ان يثبت له لو قبل احدهما الوكالة دون الاخر فيصير خلاف **الاول** ولو انكر المطلوب
الوكالة والدين ولا يبينه للوكيل وطلب من القاضي ان يستخلفه باسمه ما يعلم انه وكلني استخلفه على
ذلك فان حلف برى وان كل قضى عليه بالمحال للوكيل لان ندوله كاتراره ولو لم يصدق على
الطالب حتى اذا حضر الطالب والرد ذلك وحلف كان له ان ياخذ ماله من الغريم وذكر
للصافي رحمه الله في ادب القاضي وقال لا يحلف للمطالب على الوكالة في قول الى حنيفة رحمه الله
وعندها حلف على العدة لانه ادعى عليه ما اقر به لزمه فاذا انكر حلفه عليه لكنه استخلاف على
فعل الغير فيكون على العلم و**ابو حنيفة** رحمه الله يقول الاستخلاف يبنى على صحة الدعوى
وما لم يثبت كونه باعنا عن الاخر لا يصح دعواه على المطلوب فلا يكون له ان يحلفه ولا ان فيه انشا
للمضومة وهو بمنزلة ما اذا ادعى المشتري عبدا لغيره في العبد للمال وحده البائع ان عبدهما
يحلف على العلم وعنده لان المضومة في العبد لا يكون الا بعد موته في الحال وبدون سبب
للمضومة لا يستلزم وقد ذكرناه في البيع وكذا الوادي ان فلانا ابن فلانا مات وترك ورثة
وديناه وديناه عليه واوصى اليه والى فلان الغائب وحده ذلك ورثة الميت والغرماء فانما
للاضمر البينة على ما ادعى فان القاضي يقضي بوكالة الحاضر والغائب لان احدهما الوصيين لا
ينفرد بالتصرف ولا يقبض الدين اذ لم يجز للميت صنع كل واحد منهما ورثة ينتصب كل واحد
منهما خصما في اثبات الوكالة كذلك هنا هكذا ذكر ولم يذكر فيه خلافا **والاوجب**
ان يكون هذا قول الى حنيفة رحمه الله اما على قول الى يوسف يقضي بوصيته للحاضر
لا غير بناء على ان احدهما الوصيين هل ينفرد بالتصرف ويقبض حقوق الميت الذي باشره الميت

في الحالة اذ لم يجز للميت صنع كل واحد منهما عندهما لا ينفرد وعند الى يوسف ينفرد على ما ذكرنا
فصار في سلسلة الوصيين المسئلة الاولى عندهما والمسئلة الثانية عنده كان الجواب **للدور**
في الكتاب قولهما فان حضر الغائب واقر بالوصاية فيها ونعت وان حجة لا يحل على القبول
ويجوز القاضي مكانه وصيا اخر فان راي ان يجعل الحاضر وحده وصيا فعل لان الشهود شهدوا
ان الميت اوصى اليهما ولم يشهدوا على قبول الذي حضر ومتى لم يكن قبل الوصية حال حيوته
كان للخيار بعد موته ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فمضى جرحا كان الجرح فسخا وردها وهو لسلسل ذلك
واذا الميثاق وصيته لم يثبت وصيته للحاضر عند الى حنيفة رحمه الله كما لو عاينه
اوصى اليهما وردها احدهما الوصية حال حياته لاصير الاخر وصيا لا رضى برأيهما واما انهما
فصارا كانه مات ولم يوص الى احد ولو كان كذلك كان للقاضي ان ينصب وصيا في ماله
بطريق النظر للصليح وكان للخيار ان شاء نصب وصيين ان راي المصلحة في ذلك بان لا يقدر
الواحد على اقامة حقوق الميت وان شاء نصب واحدا على حسب ما يرى للمصلحة للميت يفعل ما هو
الانصر والافضل **للاثر** انه لو مات احدهما الوصيين كان له الخيار ان شاء جعل الباقي وصيا
وان شاء ضم اليه اخر لان انشا القاضي ثمرة ايضا الميت لولا تده عليه وعلى ماله وهذا
على قولهما اما على قول الى يوسف لا يحتاج الى هذا لان عندهما ينفرد هذا بالتصرف **فان قيل**
على قولهما كيف يجعل الحاضر وصيا وللميت ما رضى الابراي اثنين وهذا تصرف يحتاج فيه
الى اري فكيف ينفرد احدهما **قلت** لا يعتبر باختباره كما لو قال اوصيت بان لا يكون
في وصي وترك اولاد اصغار كان للقاضي ان ينصب وصيا ثم ذكر في بعض النسخ مسئلة ذكرها
في كتاب الدعوى **قال** امرأة حرة لها ابن معروف وهما في يد رجل او امخر البينة انه تزوج
واهما ولدت هذا الغلام منه على فراشه والغلام سيكلم ويدعى انه ابن الذي هو في يده او ابن اخر
فان القاضي يقضي بالبينة بالمرأة والولد الذي هو في يده لان دعوى النسب والنكاح بمنزلة دعوى
التنازع لانه لا سلب في مثل هذا القضا لصالح البينة **قلت** لو كان الذي هما في يده
دعوى الا اذا ارجح الدعوى ليس فيه ما رخصا سابقا على ما رخصي البينة القضا لا يستحق التميز
اولي بخلاف ما اذا ادعى صبي في يد مسلم او دعي وهما حاران ولم يوفقا انه يقضي بالمسلم
لان حقيقته اثبات الزيادة وهو اسلام الولد وان احدى البينين يوجب كفاية والاخرى
توجب اسلامه في ترجح الموجب للاسلام على الموجب للكفر وفي المبسوط اذا وكله بقبض
دين **قلت** فانما الغريم البينة انه قد اوفاه الطالب قبلت البينة في قول الى حنيفة لان
الوكيل يقبض الدين عنده يملك للمضومة فيكون خصما عن الوكيل فيما يدعى عليه من وصول الحق
اليه وعند الى يوسف وحده الوكيل يقبض الدين كالموكل في قبض العين لانه نائب محض يقتصر
وكالته على ما امر به فلا يملك للمضومة ولا يكون خصما فيما يدعى على الموكل وقاسا بالرسول
فان الرسول يملك الدين لملك المضومة وكذلك الوكيل لان كل واحد منهما لا يملك شيئا من المدة
واو حنيفة يقول الوكيل يقبض الدين وكيل بالمباذلة فيكون خصما كالموكل بالمبيع

وبين ذلك ان الدينون يقضي بامثالها فكان الموكل وكله بان يملك المطلوب ما في ذمته بان يستوفى
منه خلاف الوكيل يقبض العين فليس فيه من مخي التملك شي ثم قبض الدين من وجه مبادلة
ومن وجه كانه عين حق الموكل لان من الدينون ما لا يجوز الاستبدال به فلا اعتبار شبهه بقبض
العين قلنا لا تخلف الجملة في المقبوض ولا اعتبار شبهته بالمبادلة قلنا يملك الخصومة وليس
كالرسول فان الرسول في البيع لا يخصم خلاف الوكيل وكذلك في قبض الدين وهذا لان الرسالة
غير الوكالة الا ترى ان الله تعالى سمي محمدا صلى الله عليه وسلم سولا الى الخلق بقوله عز وجل
يقول يا ايها الرسول ونفني عنك الوكالة بقوله لست عليكم بوكيل وقال تعالى وما انت
عليهم بوكيل فظهرت الخابرة بينهما ولو شهد احد الشهيدين انه جعله وكيل في الخصومة في الدين
الذي على فلان وشهدا اخر انه وكله بقبضه قبلت شهادتهما عندنا في حبيته رحمه الله في
الخصومة والقبض جميعا وعندنا يوسف وحماد يقبلان القبض اذا اقر الدينون بالقبض ولا يقبل
في الخصومة اذا اقر الدين وعندنا رحمه الله لا يقبل في احدهما باذنا على ما ذكرنا ان الوكيل
بالخصومة يملك القبض عندنا والوكيل بالقبض يملك الخصومة عندنا في حبيته رحمه الله
وقد اتفق الشاهدان على الحكمين معنى وان اختلفا في الحاشية وذلك لا يمنع قبول الشهادتين
كما لو شهدا احدهما بالحق والآخر بالهبة وعندنا الوكيل بالقبض لا يملك الخصومة وقد اتفق
الشاهدان على ثبوت حق القبض فاما الشاهد بحق الخصومة احدهما فثبت ما اتفقا عليه
دون ما افرده به احدهما وعندنا رحمه الله الوكيل بالخصومة لا يقبل القبض والوكيل
بالقبض لا يملك الخصومة فالشاهد بكل واحد من الامرين واحد ولا يتم للآخر بشهادة الواحد
والله اعلم بالخبر التامع محمد الله وعونه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ، وسلم
باب في تسليم ما كثر ادايا ابداء من الوكالة في البيع الذي يامر الوكيل ان يرد
من عند **اصل** **الباب** ما ذكرنا غير مرة ان البينة على المدعي واليمين على من انكر وان
البينة تترجح بكثرة الابعاد **وحرف** اخرا قول الوكيل مقبول فيما هو مسلط عليه ولا يتعدى الى غيره
وان خلاف الوكيل متى ثبت كما لا يقصد الا بعد مخالفا اذا اعفاه هذا **قال** رحمه الله رجل امر رجلا بان يبيع
لجارية ودفع اليه الف درهم وامره بان يرد من عند ما يري الاحسن ما يبيع واشترى الوكيل جارية وحاشا
به الى الوكيل **قال** اشترى بها بالف وخمس مائة وزدت من عندي خمس مائة كما امرتني **وقال** انما اشتريتها
بالالف التي اعطينتك وما زدت عليها شيئا فامسك على ثلثه اوجه اما ان قامت لها بينة او قامت البينة
لاحدهما او لم يقر احدهما ففي الوجه الاول يقضي ببينة الوكيل لانها اكثر اثباتا لانه ثبت
حق الرجوع بخمس مائة وخمسة الجارية الى ان يستوفى خمس مائة ولانه هو المدعي وفي الوجه الثاني يقضي ببينه
من اقراره لانه ادعى امر احاد بالاعتراف لا بقول وان ثبت بالبينة فقبل ببينه كالبائع مع المشتري
اذا اختلفا في مقدار الثمن وقامت لاحدهما ببينه والمشتري مع الشفيع اذا اختلفا في الثمن واقام احدهما
البينة وهذا لان كل واحد منهما مدعي لان الوكيل يدعي على الموكل خمس مائة وحق الحبس والوكيل يدعي حق
اختلاف الجارية منه فقبل ببينه كل واحد منهما وان لم يتم لواحد منهما ببينه حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه

لان كل واحد منهما مدعي ومدع عليه لما ذكرنا وهذا بخلاف موافق القياس لوجود الامكان من الجانبين
بمنزلة اختلاف المتبايعين في الثمن قبل تسليم المبيع واختلاف الواجب المستاجر في الاجرة قبل القبض
واختلاف البائع مع المشتري في الثمن اذا قبل البيع قبل القبض بخلاف الاختلاف بعد القبض لان
التخالف منه في البيع بخلاف القياس لان المشتري لا يدعي على البائع شيئا فلا يلحق به غيره ولان الوكيل
بالشراء مع موكله ينزل منزلة البائع مع المشتري في حق الحقوق ولهذا كان له حبس المبيع عنه لاستيفاء الثمن
وللطالبة بالثمن قبل الادا بنفسه وعدم تمكنه من الجبر عليه عن الحقوق والبائع مع المشتري اذا اختلفا
في مقدار الثمن والسلعة فائمة في يد البائع بخلافان **فكذلك** هنا **قال** **باب** حبان لا يتخالف
ويكون القول قول الوكيل مع عينه لان الوكيل كان مسطرا على مشتري الجارية بالف وخمس مائة من جهة الموكل
والسلط على الفعل اذا اجرها هو مسطرا عليه كان القول قول له الا ترى انه لو امره ان يشتري له جارية بالف
او امره ان يشتري له هذه الجارية ولم يسلط ليم الثمن ولا دفع اليه شيئا فقال له الوكيل اشتريت
لك هذه الجارية بالف درهم وانكر الامر الشري كان القول قول الوكيل مع عينه اذا كانت الجارية
قائمة بعينها ويرجع على الموكل ما ادعى من الثمن **فكذلك** هنا وذكر في الجامع الصغير اذا دفع الى رجل
الف وامره ان يشتري له جارية فاشترى فقال الامر اشترتها بخمس مائة وقال المامور اشترتها
بالف فالقول قول المامور مع عينه اذا كانت الجارية لتساوى الفا قيل له اذا لم ينفذ الثمن اصلا انما يقبل قوله
لان القول الامين يقبل فيما يملك **اساءه** للحال لانه لا يعزى خبره عن التهمة ولا فائدة في تكذيبه وعنده
لا غلوا اما ان كان صادقا في اخباره او كاذبا فان كان صادقا كان له الرجوع بالثمن واذا كان كاذبا وبالبيع
قائم وصدد البائع فيما **قال** ثبت البيع بينهما للحال وجعل اخباره وتصديق البائع كالانشاء وهذا
يمكن الانشاء ولو اشترى للحال كان له الرجوع بالثمن حتى لو كانت الجارية هالكه واراد الرجوع بالثمن على الموكل
ليس **ذلك** اما هنا لا يملك استيفاءه للحال **فكذلك** هنا **قال** **باب** في وجود الشري في الماضي اما
بالفدا وبالف وخمس مائة فلا يملك الشري باكثر منه مائة في حق الامر فبان ان لا يقبل قوله على الاطلاق الا
فيما يرجع الى دفع الضمان منه فصار نظيره سلسا اذا كانت الجارية هالكه وادعى انما اشترها لا يصدق **وانه**
لا يصدق على الموكل واما مسئلة الجامع الصغير فلا يتم اتفاق الثمن كان امانة في يده والوكيل يدعي الرجوع
عن الامانة والموكل يدعي عليه ضمان خمس مائة وهو ينكر والقول قول الامين في دعوى البراءة اما
هنا اتفاق عن البراءة عن الامانة الا ان الوكيل يدعي عليه خمس مائة اما جهة الثمن والاستقراض والامر
ينكر **فروقا** بحبيته رحمه الله بين هذه السلسلة وبينها اذا مر به الدين المديون بان يشتري له بالالف
الذي له عليه جارية ولم يعين البائع ولا الجارية فلا يصح التوكيل لانه توكيل المجهول **بقبض الدين**
فانه لا يصح وهنا العرض لا يوجب الرجوع الا بالقبض ويصير البائع وكيل عن الامر في القبض جهة القرض
ثم يصير قابضا لنفسه جهة العينية وهو مجهول **ايضا** والفرق ان ثبوت حق الرجوع للوكيل على
الموكل لا يقتضي الاقراض والقبض حتى منع جهالة القابض صحته لان حق الرجوع للوكيل ثابت على الموكل قبل
الاداء الى البائع وانما اثار الامر بالاداء والزيادة في تقدير الثمن لان التوكيل بشري الجارية لا يصح الاتبعينها
او بتقدير الثمن واذا لم يقتض الاقراض واذا التوكيل لم تمس الحاجة الى معرفة القابض وتعيينه اما في

مسألة الدين امره الموكل بصرف ما عليه من الدين لمن يختاره المدينون وذلك باطل كما لو قال له ادفع مالي
عليك من الدين الى مرشيتك والقدي في المحرك بان لا يطلع هذا الان للمدين انما يقضي الدين بما له نفسه
وهو في تصرفه في ملك نفسه بالدفع الى الخبير لا يحتاج الى اذن الامر فكان وجود امره كعدمه بخلاف
مالوكات الدراهم وديعت عنده او غصبا فوكله بان يشتري له بها شيئا لان تصرفه هنا وقع في ملك الامر وهو لا
يملك ذلك **لذلك** لا باذن من له الحق بخلاف ما اذا عين البايع لان من امره بالصرف اليه معلوم فكان امره
معتبرا في توكيل ذلك الرجل بالقبض **لذلك** اول ما نرى لنفسه بخلاف ما اذا عين المبيع لان تبحيثه
تعين المالك فالانسان في العادة يشتري الشيء من ماله وهنا لا يمكن اعتبار امره في توكيل القابض
لان توكيل المجهول بخلاف قول **لذلك** بصدق بما على ان المتصدق يجعل المال لله تعالى ثم يصرفه الى
الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى فلا جهالة فيمن امره ان يحول ذلك له فهو بمنزلة مالوا امره
بالدفع الى ادعي بحينه ولان اجر الدين يكون فصاعدا ولها ما ذكرنا غير مرة واحدها ما وجب للوكيل
على الموكل ولو صح التوكيل صار الموكل مأمورا بان يقبض دين نفسه من نفسه ثم يقضي دينه عليه وذلك
لا يجوز او يكون الموكل مقرضا له ما في ذمته منه ليقضي به دين نفسه وانه لا يجوز وهذا الان في الفصلين
اقام الوكيل مقام نفسه فيما يامره به من التصرف وهو لو اشترى بنفسه شيئا بما في ذمته المدينون لا يجوز
ولو اشترى شيئا على ان يودي الوكيل الثمن وقبل الوكيل بجور كما لو اشترى بشرط ان يحمل البايع على غيره
او يكفل به فلان ذلك **لذلك** في الغفلة ومتى جرى التحالف في مسلمانا يبدان يمين المشتري
فيحلف الوكيل بالله ما اشترته بالف كما يقول الامر ويحلف الامر بالله ما يعلم ان الوكيل اشترها بالثمن
وخمسا يشكها قال **لذلك** هكذا في الكتاب ولم يحلف خلافا واختلف المشايخ وهم الله فيه منهم من قال
المذكور في الكتاب قولنا في يوسف الاول اعل على قول **لذلك** الاخر وهو قول محمد بن عبد الله بن الحسن الامر لان
الوكيل بالشري مع الموكل ينزل منزلة البايع مع المشتري على معنى ان الموكل يملك السلعة بعقد الوكيل
بغرض يستوجه الوكيل عليه والتحالف متى وجب بين البايع والمشتري على قولنا في يوسف الاول
يبدان يمين البايع وعلى قوله الاخر وهو قول محمد بن عبد الله بن الحسن المشتري فذلك هنا وجب ان يبدان
يمين المشتري لا امره لا يشتري ومنهم من قال لا بل المذكور هنا قولهم جميعا وهو الاصح فان المذكور
في الجاه مطلقا قولهم فقل قول **لذلك** هو لا يحتاج الى الفرق بين هذا وبين البايع والمشتري اذا اختلفا
والفرق بينهما ان المتبايعين انما وجبت البداية يمين المشتري في قولها لان يمين كل واحد منهما يمين
سابق والاصل في اليمين هو السابق فاستنوا فخرجنا يمين المشتري لان المشتري هو الذي سدا به
حقوق المبيع فانه سدا بقبض الثمن فيبدان به ايضا بالتحالف لان من حقوق العقد اما هنا
يمين الوكيل بحسب سابق ويمين الموكل بحسب علمه والبداية يمين السابق اولي لانه هو الاصل ولا يترك
فانه محتمل متى ما كان الامر خلاف ما حلف جاهلا كان او عالما فلم تقع التعارض حتى يرجح للشري
ولان المحن الذي لاجله وجبت البداية يمين المشتري عندهما في المتبايعين ذلك **لذلك** المحن يوجب
البداية يمين الوكيل هنا لاننا انما وجبت البداية يمين المشتري لانه اشدها انكارا لان البايع
مع المشتري استنوا يمين حيث ان كل واحد منهما يدعي عقد انكره صاحبه الا ان البايع ادعى عليه

زيادة

زيادة ثمن انكره المشتري ولا يدعي المشتري بارا شيا فكان المشتري اشدها انكارا وهنا المشتري
وان كان بايعا فهو اشدها انكارا لان الموكل يدعي على الوكيل شيئا احدهما انه صرفت لك الف التي
دفعها اليه المثلث الجارية التي صارت للوكيل وقد صار صامنا **لذلك** لما سن وانكر الوكيل ذلك
ورغم انه صرف جميع الاف الى الشئ والمالي انه يدعي عليه ازالة اليد عن ثلث الجارية بغير شيء والوكيل
انكر ذلك **لذلك** والوكيل يدعي على الموكل شيئا واحدا وهو زيادة خمس مائة فكان الوكيل اشدها انكارا وان
كان بايعا وهو الموجب للبداية باليمين **لذلك** ان يمينه فقل نفسه وهو تسليم المبيع والامر ينكر
فعل غيره ولان الوكيل هو الذي سدا حقوق العقد فانه يطالب او لا بالثمن ثم هو يطالب من الامر با
على ذلك فاشبه المشتري من هن الوجوه وعن الكرخي رحمه الله انه قال **لذلك** وحديث الرواية
عن محمد رحمه الله انه يبدان يمين الامر وهو الاصح لانه هو المطالب بتسليم الثمن اولا واذا بدان يمين
المشتري يحلف البينة على ما ذكرنا لانه على فعل نفسه ويحلف الامر على علمه لانه على فعل غيره واهما كل
لزمه دعوى صاحبه وسقطت اليمين عن الاخر وان حلفا لم يثبت ما يقوله المأمور في حق الامر لا يثبت
ولا ما يقوله الامر في حق المأمور لا يثبت به وضارت الجارية بينهما الملائكة لها الموكل بالف وثلثها
للكيل بخمس مائة لانها لما حلفا انقطع دعوى كل واحد منهما قبل صاحبه والوكيل ادعى على الموكل زيادة
خمس مائة وقد برى الموكل عن دعواه بيمينه والموكل كان يدعي على الوكيل ازالة اليد عن ثلث الجارية
بغير شيء وقد برى الوكيل عن دعواه بيمينه فاذا انقطع دعوى كل واحد منهما وقد ظهر شري ثلث
الجارية بالف درهم وثلث الجارية ينزل الوكيل شراء **لذلك** بالموكل ولم يظهر غير ذلك والوكيل
مع الامر كالبايع مع المشتري فاذا اختلفا تزاوا وعاد ثلث الجارية الى الوكيل **لذلك** **وان قيل** وجب
ان يفسخ البيع في الجارية ويكون كل من الموكل كمال الوكيل كمال الثمن مقودا واختلفا في الف والالف وخمس
ولم يثبت واحد منهما وطلب الفسخ او احدهما فيفسخ القاضي البيع في الكل كما في البايع مع المشتري
اذا اختلفا وتحالفا اما هنا حصل اختلافهما وقع في الزيادة على الف فان الوكيل قال **لذلك** زد وتاكر
الموكل فبفسخ العقد بعد التحالف فيما وقع فيه الاختلاف وهي الزيادة وذلك ثلث الجارية **وان قيل**
وجب ان لا يلزم الموكل ثلث الجارية لان الوكيل بشري الجارية اذا اشترى بعضها لا ينفد عندهم وان كانت
قيمة البعض الذي اشترى مثل الثمن الذي امره الوكيل **لذلك** له الوكيل ما اشترى النصف وانما
اشترى الكل كما امره وانما ثبت الخلاف حكما حين حلفا ولم يثبت ما ادعاه الوكيل وفسخ البيع في قدر الزيادة
والمعتبر الخلاف القصد في الخلاف الحكم ولا يمتنع ان يفسخا مع اختلافهما ان الجارية طر مشتراة على
الامر اما بالف او بالف وخمس مائة وفلذلك في الشري بالف لكونه مسلطا عليه الا ان
للمأمور برين ان يرجع على الامر بالزيادة على الف فلم يقبل قوله عليه والامر برين ان يسلم
لجارية **لذلك** بالالف فلم يقبل قوله على المأمور فوقعت العشرة في الجارية صرورة او يقال
لجارية مقابلة بالالف والخمس مائة بقول الوكيل الا انه متى لم يسلم له ثلث الثمن لا تملك الموكل لا يسلم له
الامر ما يقابل المثل لا تملك المأمور ولانه يحتمل ان الامر كما يقول **لذلك** المأمور فلو امره بتسليم كل الجارية
بالالف للمأمور وعمر محض ولو كان الامر كما يقوله الامر للزمه صر نقصان او خسران

وهذا هو الوجهين فكان تجمل اولي ولا تملك امره بالزيادة فكانه رضى ببعض الجارية بحاله دليلا
ولا يملك حلف الامر كان يسلم **د** جميع الجارية فكان الامر هو الذي حصل لنفسه بعض الجارية
وقد اقر الوكيل له بكل الجارية وفي البسوط لو **د** لغيره استرعى عبد فلان بجدة هذا فاشتراه جاز الامر
وعليه قيمة عبد الوكيل لا تضره كالمستقرض لعبد الوكيل حين امره ان يشتري له به واستقرض
الحيوان وان كان فاسدا فادام كان مضمونا بالقيمة ولان الشراء يوجب الثمن للبايع على الوكيل
والوكيل على الموكل فاذا صح التوكيل واشترى بعبد وجب للبايع على المشتري تسليم العبد اليه وللوكيل على
الموكل **د** ومثل العبد قيمته وانما صح التوكيل لا تلو امره بالشراء له بعوض يلزمه في ذاته نفسه
كان صحيحا كذلك **د** اذا امره بالشراء له بعوض يلزمه من نفسه وان اختلفا في مقدار
القيمة والقول قول الوكيل مع ميمنه او يتراد ان لان الوكيل مع الموكل بمنزلة البايع مع المشتري
والبايع مع المشتري اذا اختلفا في الثمن فلحكم ما قال **د** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف
المتبايعان في القول ما يقول البايع او راد ان شر حاصل للجواب **د** في هذه المسئلة ان يقول
هنا معنيان احدهما ما بينا وذلك موجب للتخالف والثاني ان الوكيل امين بحجر عما هو مسلط عليه
وفي مسئلة القول قوله مع ميمنه فيكون للموكل الخيار ان يشاء ما الى هذا الجانب ورضي ان ياكل بما
قال الوكيل حينئذ حلف الوكيل على ما يدعي في مقدار الثمن كما هو الحكم في امين الامين واذا حلف اخل
بذلك **د** وان شاء ما الى الجانب الاخر ولم يرض ان ياكل بما قال الوكيل فيجانبه ان الذي يبدا
باليمين الامر كمنه منزله للمشتري عليا ما ذكرنا فحلف على عمله لانه استعمله في فعل الخير وبعدم ما
تخالف العبد المشتري يلزم الوكيل لانفساخ النسب بين الوكيل والموكل **باب**
من الوكيل **د** بالبيع يقر الوكيل فيما اعطى الامر فيبر المشتري عن الثمن ولا يبر **اصل**
الباب ان الوكيل بالبيع متى اقر على موكله بما يوجب براءة المشتري عن الثمن او على نفسه
بطريق الاستيفاء يصح ولا يضمن شيئا لانه مسلط عليه فاذا اخبر عما هو مسلط عليه قبل قوله **د** على
الاطلاق مع اليمين اما اذا اقر باستيفاء نفسه فلا يسكل لان حقه ولم **د** لا يملك الموكل حجره عنه
وكذا اذا اقر على امره لانه اضاف الى من هو تسبيل منه شرعا فخذ تكميله انقلب عليه فضا كان
اقر باستيفاء نفسه والدفع اليه الاثر **د** انه اقرب براءة المشتري براءة استيفاء اوله ولايته الاجل
عن هذا بنا على استيفاء صحيح وهذا لان اقراره بما يملكه بنفسه مضافا الى الغير وذلك الجرمالك
بمنزلة اقراره بذلك على نفسه كما لو اشترى عبدا واقر ان البايع كان اعنفه قبل البيع كان بمنزلة
ما الواقع على نفسه انه اعنفه **د** اما اذا اقر بما ليس من حقوق العبد وكان تحت لو اضاف الى
نفسه كالجواب يضمن الثمن للموكل فصح اقراره في حق براءة المشتري عن الثمن سواء اضاف الى نفسه او الى الموكل
لكن ان كذب الوكيل يضمن للموكل عدا حيفه وحجر مثل الثمن لان مصادق فيما هو مسلط عليه وهو براءة
المشتري عن الثمن ان لم يكن مصادق فيما هو غير مسلط عليه وهو ابطال حق الموكل وعندنا يوسف
رحمه الله لا يبر المشتري سواء اضاف الى نفسه او الى الموكل لا يغير مسلط عليه حكم العقد وشار
محمد رحمه الله في الكتاب الى هذا الخبر فقال **د** اذا اضاف براءة المشتري الى الموكل ان كان بحسب لو

ان كان بحسب لو اضاف الى نفسه يصح فاذا اضاف الى الموكل يصح والا فلا وهذا لان **د** ولاية الابرا عندهما فيصح الخبر
عند سوا اقر على نفسه او على الامر ما ذكرنا ان عند الكذب انقلب عليه فضا اقرارا على نفسه وعند ليس له
ولاية الابرا وقد ذكرنا هذا في الشهادات وعلامة الاستيفاء وجود قبض عين من جهة الدين بعد وجوب الدين
ان يحق هذا يكون استيفاء ويكون الاقرار به اقرارا بالاستيفاء المأخوذ ان الدين يفتى بامثالها واخر الدينين
يكون قضا عن اولي وان لم يتحقق هذا يكون ابرا او يكون الاقرار به اقرارا بالابرا وكذا الاقرار بالمعصية اقرارا
بالابرا فيكون على الخلاف ولم يذكر الماحل في الاصل وقيل بخبرنا حيلة عندنا يوسف رحمه الله كما لو باع بئنه
موجب وهل لانه ليس في الماحل اسقاط اليمين بخلاف الابرا وقيل لا يجوز ذلك فقد ذكر في الجامع ان كل
يصرف بصرف الوكيل به صامتا عندنا حيفه ومحمد رحمه الله لا ينفذ عندنا يوسف وكذا ذكر في شرح
الكرخي بانه اسقاط حق المطالبة في مدة مخصوصة والوكيل يملك اسقاط المطالبة على المايبه وكذلك في
مدة وضمن لانه اخر تعيين الحق عن مستحقة ولا فوق من الملاك الاملاك ومن باخير ايضا لها الى مستحقة
الابرا ان الغاصب اذا اختلف العين ضمن واذا عيها ضمن بتعذر الوصول اليها وان جاز ان يصل اليها
في الثاني فاذا ضمن عندها لا يصح عند وقيل الحوالة والصلح عن الميمن كالابرا لان الحوالة توجب براءة الممحل
والصلح موضوع لاسقاط الحق كالابرا وهذا لانه منع تعيين حق الموكل ومنع تعيين المالك كالانلاف
في حق ضمان فلم يدا وجب ضمان الولد على المعرورة لانه منع من وقوع الرق وكذا لو اشترى الوكيل بالثمن
شيا جاز لانه وجب اسقاط الميمن وهو مملوك اسقاطه فولا وضمن لانه عقد للعاقبة يقتضي ضمان العوض
او قاله الوكيل مع المشتري عند شري مستدا وعندها اسقط الميمن عن المشتري وسفد الاقالة في حقهما
لا يعود الى ملك البايع وهو بمنزلة الرد بالعيب بعد القبض بغير قضا على احد الروايتين بخلاف
اقالة الوكيل بالاجارة مع المستاجر والرد بالعيب بغير قضا على احد الروايتين فانه لا يلزم الوكيل
فن اصحابنا رحمهم الله من قال **د** لا فرق بينهما لان العقود عليه في الاجارة لا يصير مقبوضا بقبض
الدار ولهذا التلف باهدام الدار والعصب كان ضمانا للاحر فيكون الاجارة من البيع بمنزلة مالو
قبله الوكيل بالعيب بغير قضا فاض قبل القبض وهناك يلزم الامر فذلك **د** الاجارة وفي البسوط
فرق بينهما وقال **د** في فتح الاجارة ليس باجارة ومعنى هذا ان القبول بالعيب بغير قضا في البيع
محل عقد ابتداء في غير المتعاقدين والموكل غيرها فضا في حقه كان الوكيل اشتراه ابتداء فيلزمه وجب
الاجارة لا يمكن ان يحل هكذا لان على احد الطرفين الاجارة في معنى عقد وتفرقه بحد وانقضاءها
بحسب ما حدث من المنفعة بعد الرد بمبيع الانقضاء لان محل ذلك عقد ابتداء بين المستاجر والوكيل
وعلى الطريق الاخر العقد منقضاء باعتبار اقامة الدار مقام العقود عليه وهو منفعة وهذا الحكم يثبت
للضرورة فلا يثبت في غير موضع الضرورة ولا ضرورة الى ان يحل الرد عقد ابتداء القيام
رقه الدار فيه مقام المنفعة اذا عرفت هذا قال **د** محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ببيع عبد **د**
بالفد رههم فباعه الوكيل بالفد رههم ودفعه الى المشتري ثم اقر ان الموكل قبض الثمن من المشتري ومحمد
الامر ذلك بى المشتري عن الثمن ويكلف الوكيل على ما ادعى ابراء المشتري عندهم فلان الوكيل اقر
ببراءة بطريق الاستيفاء من هو تسبيل منه شرعا فكان ذلك بمنزلة اقراره باستيفاءه بنفسه

ودفعه الى الامر والرجاء مع انه اقر بما هو من حقوق العقد والامر بمنزلة العاص عنه في ذلك لما عرف
ان الوكيل في حق الحقوق **اصيل** ولا يصح من الوكيل ان يسلط على قبضه من جهة الموكل وانه امين فيه والامين
اذا ادعى اصول الامانة الى صاحبه من يمل او يدين من كان متصلا به كان القول **قوله** كالمودع اذا
قال بحث الوديعه اليك على يد من هو في عيالي كان القول **قوله** مع يمينه وهذا لاقرار على موكله
بهذا بمنزله اقراره على نفسه واما تخلف الوكيل فلا يمين في حق الممن فاذا اقر ان الموكل استوفى فقد
اقر ان صاحب الامانة قبض الامانة وانكر صاحب الامانة ذلك **كان** القول قول الامين مع الميمن
افضى ما في الباب **ان** يدعي صورة لكنه منكر معنى وان الموكل يقول **اقررت** كذا وباستتمكلت
مالي بمصرف ضامنا وهو غير ذلك فكانت الميمن عليه كالمودع اذا ادعى رد الوديعه او هلاكها
او قبول لصاحب الوديعه قبضتها من منزلي وهو ينكر ان كان القول قول المودع مع الميمن
وان كان مدعى ضرره منكر معني فان حلف برى وان كل ضمن ان الموكل صار ممنوعا عن قبض
التمن باقراره الكاذب فصار مستهلكا له ثم حلف الوكيل على البيان وان كان يحلف على فعل الغير بانه لقد
قبض للموكل لانه انما حلف على فعل الغير على العلم اذا **قال** لا علم لي بذلك كما ذكرنا في الباب المتقدم في الوكيل
بالشري اذا اكل من اموال الزبادة من ماله الى خمس مائة اذا **قال** الوكيل ردت وامر الموكل بحلف للوكيل
بانه ما اكل منه زادة **لا** يقول **لا** علم لي بالزيادة اما هذا الوكيل يقول **قبض** الموكل وكان عالما
فحلف على البيان وهذا لانه في الزيادة لا يحيط علمه باستغابته ولا يعلم حقيقة وان صرح بانه لم يرد
كان معناه **لا** علم بالزيادة كالتشاهد اذا **قال** لا وارث له غيره كان معناه **لا** اعلم له وارثا غيره
اما هذا اخبر عن الاسان وانه محامعاس وتشاهد ويوقف على حقيقة فيحلف على البيان كالمودع اذا ادعى
ان صاحب الوديعه قد قبض وكذا الوقران الموكل استقرض من المشتري الف درهم بعد البيع او
انضبط منه العال لانه لو اقر به بعد البيع على نفسه يصح وسبر المشتري ولا ضمان عليه للموكل بانه اقر
بما هو من حقوق العقد لانه استغيا اما بالعاوضا و باخذ حطب خذ فكذا اذا اقر على الموكل ولو اقر
ان الامر كان استقرض من المشتري الف درهم قبل البيع او كان غضب منه الف قبل البيع
برى المشتري عن الميمن ويضمن الوكيل الامر في الثمن **وقيل** ان خبيثة ومحمد رحمه الله
وقيل ليس قول **ابن يوسف** رحمه الله لان الوكيل لو اقر على نفسه بالاستقراض والغصب
قبل البيع كانت المسئلة على الخلاف بان هذا ليس من حقوق العقد بان حقوق العقد ما يستحق العقد
كان بمنزلة الابرا وهذا لا يمكن ان يجعل هذا اقرارا بالاستغيا بل هذا اقرار بالتقاضي وليس في
التقاضي استغيا للدين الذي وجب اخر لما ذكرنا ان علامة الاستغيا وجود قبض عين للمضمون بعد
وجوبه الابرا ان دين الصرف والسلم يصير مقضيا لقبض عين للمضمون بعد ما لم يصير مقضيا
فبعض عين مضمون قبلها لان صاحب الخردشين يكون فاضما لا مقضيا لان التقاضي لا يستحق الوجوب
والوكيل غير مسلط على قضاء دين على الموكل من ماله وانما هو مسلط على ارضاء ثمن البيع
فكان اقراره بهذا والاقرار انه ابر المشتري او ابراه سواء ذلك بوجوب البراة والضمنان عندهما
وعند الابرا وذلك **هنا** خلافا لما اقر به **ابن** بعد البيع لان الاستقراض والغصب بعد الشري

استغيا

استغيا لانه قبض عين مضمون بعد البيع وهذا اقرار بالبراة او بسبب البراة ولهذه الولاية على
نفسه عندهما وقد اضافه الى من هو مسلط منه فعد عليه عند كذب المضاف اليه فصار ذلك بمنزلة
ابراهيم الثمن فيصبح عندهما ويضمن مثله خلافا لابي يوسف رحمه الله والوكيل ان حلف الامر على ما ادعى
عندهما لانه ادعى عليه معنى لو اقر به لزمه فاذا انكر ليس تخلف او جب الميمن على الامر عندهما في هذه المسئلة وفي
المسئلة الاولى او جب على الوكيل لان هنا اقرار بسبب وجوب الضمان الا شري انه لو اقر على نفسه بذلك
وجب الضمان عليه فكذا اذا اقر على موكله ثم ادعى ما يبرره عن الضمان والوكيل ينكر فكان القول **قوله** مع الميمن
كالمودع اذا حلف في الوديعه ثم ادعى العود الى الاطلاق وانكر المودع ومثله ما اقر بسبب الضمان الا شري
انه لو اقر بذلك على نفسه لا يضمن فالامر يدعى عليه الضمان وهو ينكر فكان القول **قوله** مع يمينه مقصده
محمد رحمه الله فقال **ان** الزنى ان الوكيل لو اقر انه اغتصب من المشتري الف درهم بعد البيع فضلت
في يده كان قضا من الممن ولا ضمان عليه في هلاك المالك ولو اقر انه كان غصب قبل الشري الف درهم برى
المشتري عن الميمن وصار ضامنا فاذا اقر بمثل ذلك **على** الامر ضمن وكان ابرا وكذلك لو اقر الوكيل
ان الموكل جرح المشتري جرحا ملخ ارش الف درهم عند الاقراض فيه وان المالك حال عليه فهو كذلك
سواء اقرانه جرح قبل البيع او بعد لان الوكيل لو اقر بذلك **على** نفسه كانت المسئلة على الاختلاف
لانه اقرار ببراة المشتري مما يلزم مسلطا عليه لان هذا ليس من حقوق العقد لما ذكرنا والوكيل من
اقرار ببراة المشتري مما لم يكن مسلط عليه برى المشتري ووجب الضمان عليه على الاختلاف الذي
ذكرنا ذلك **هنا** وانما قلنا ذلك اما اذا اقر الجراح قبل البيع فلانه لو اقر بالاستقراض والغصب
قبل البيع كان الجواب كذلك لما قلنا فمنا اولى وان كانت الجراح بعد البيع ففرق محمد رحمه الله
بين هذا وبين ما اذا اقر بالاستقراض والغصب بعد البيع **وقال** والفرق ما ذكرنا ان في الاستقراض
والغصب اقرار ببراة المشتري مما كان مسلط عليه لانه اقرار برأته بارضاء الثمن منه وهو قبض
غير مضمون من جنس الثمن بعد البيع وهو مسلط عليه اما في الجراح اقرار بقضا الثمن مما لم يكن
مسلط عليه وهو المقاصه فصار مقرا بالبراة مما لم يكن مسلط عليه واذا كان الجواب
كذلك اذا اقر على نفسه فكذا اذا اقر على موكله وكذلك لو كان المشتري امرأة فاقتر على انه
تزوجها بالف درهم ودخل بها واقرت المرأة بذلك لانه لو اقر على نفسه بذلك **كان** الجواب
كذلك فكذا اذا اقر على موكله لما ذكرنا انه اقرار ببراة المشتري من الثمن مما لم يكن مسلط عليه
لانه اقرار بما ليس باستغيا ولذلك لو اقران الامر استاجل المشتري على ان يعمل له عملا بالف درهم
واوفاه العمل وصارت الاجرة قضا صا بالثمن وكذلك لو اقران الامر اشترى من المشتري
ذنا نيسر بالف درهم وقبضها وانكر الامر واقر المشتري به فان ذلك يكون ابرا ويضمن بعد ما يحلف
الامر على دعوى الوكيل لان في الموضع كلها الواقر وجب هذا من الوكيل لا يكون استغيا بل يكون ابرا
فكذا اذا اقر على الامر والمعني في الكل ما ذكرنا انه اقرار بسبب لا يوجب العقد فكان ابرا فيكون على الخلاف
قال محمد رحمه الله وهذا كله قياس قول **ابن خبيثة** رحمه الله **وقولنا** وعلى قول **ابن يوسف** رحمه الله
رحمه الله كل سمي بالحق الوكيل فيما اقر به ضمان فعد هب الى خبيثة ومحمد رحمه الله **فقولنا** **ابن يوسف** رحمه الله

ض

فيه مثل قولها وما ملحق الوكيل فيه ضمان فان المشتري لا يبرأ فيه من الثمن على ما ذكرنا في اصل الباب
باب من الوكالة في الشراء **اصلا** **باب**
ان الوكيل بالشراء فيما اشترى لموكله اصل من وجهات من وجه على ما ذكرنا فكان اصيلا في حق حقوق
العقد باسما فيما ليس من حقوق العقد لكنه من حقوق الملك ولهذا قلنا انه يجوز العرف بين الوكيلين
ويعتبر محلهما لان المقايض من حقوق العقد ولو اشترى ونفذ الثمن من ماله وقبض البيع كان له
ان يحبس ما اشترى لاستيفاء الثمن لان الحبس من حقوق العقد وكذا التسليم فضا ركانه اشترى لنفسه
من حق حقوق العقد ثم باعه من الموكل ولهذا كان له حق الرد بالعيب قبل التسليم الى الموكل من غير
استطلاع رأي الموكل لان الرد بالعيب من حقوق العقد وهو مستند مما هو من حقوق العقد
لان العبد ما دام في يده فالوكالة فائمة عمره مسند وهو متمكن من رده للاجتهاد الى اسماء
الامر بخلاف ما بعد التسليم الى الامر لا **باب** انتهت بالتسليم اليه ولانه لا يتكلم من رده
الا بابطال يد حقيقته فيه للامر وليس له فلك الامر ولهذا قلنا ان الوكيل لا يكون خصما
لمن يدعى البيع شيئا بعد ما سلمه الى الامر بخلاف ما قبل التسليم فانه حتم باعتبار ريد ما لم يثبت
انما خيره باسما في حق حله وهو الملك حتى لو كان المشتري قرب الوكيل لا يحقق لان
الحق من حقوق الملك لا من حقوق العقد كان العقد في حق حقوق الملك الذي ليس من حق
حقوق العقد واقعا للموكل من جهة البايع ولهذا هو الهك في يد يملك على الامر لان قبضه
قبض نيابة في حق حقوق الملك وانما كان كذلك لانه كان في تصرفه جهة الاضالة وجهة
النيابة فوجب العمل بها وطرق العمل بها ما قلنا **وحرف** اخر ما ذكرنا ان من قضى
دين غيره بغير امره وهو مصطر فيه يرجع عليه ويصير كالما موربه من جهته **وحرف**
اخر ان يرضى الرجل في حق نفسه ولا يعمل في حق غيره لولايته على نفسه وعدم ولايته على
غيره **وحرف** اخر انه ليس للقاضي ولاية تقليب الحر والمجبر عليه وسع ماله عند
ان يخطفه رحمه الله وعند ابى يوسف وخمد والشافعي رحمهم الله ذلك الحديث معارضه
عنه فانه ركنه الديون **باب** باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثلثه بين غمابه
بالمحصن وقال عمر رضي الله عنه في خطبته ايها الناس اياكم والدين فان اوله هم
واخوه خزن وان اشيع حبيته قد رضي من دينه وامائه ان يقال سبق للملاح فادان
معوذا فاصبح وقد ربح عليه الا ان نافع عليه ماله وفاسم بمه من غمابه بالمحصن
فمن كان له عليه دين فليعد ولم ينكر احد من الصحابة رضي الله عنهم فكان هذا اتفاقهم
على انه باع على المديون ماله والمعنى فيه ان بيع المالك لتقضا الدين من ماله مستحق عليه
بدليل انه يحبس اذا امتنع منه وهو مما يجزى فيه النيابة والاصل ان من امتنع عن ان يبا
حق مستحق عليه وهو مما يجزى فيه النيابة **باب** القاضي منابه كالدعي اذا سلم فاني ان يبيعه
باعه القاضي عليه والعين بعد مضي المدة اذا ان يباذرها **باب** القاضي منابه في الفرق
بينها ومولى العبد الماذون اذا امتنع عن قضا الدين وبيع العبد والسابعة تاب القاضي منابه

في البيع

في البيع وكذا الرهن اذا امتنع عن قضا الدين وبيع الرهنون بخلاف المدون اذا كان معرا فان القاضي لا
يواجره ليقتضي دينه من اخيه وكذلك لا يبيع ما عليه من تباب بدنه فان ذلك غير مستحق عليه بدليل
انه لا يحبس لاجله وكذلك المدون اذا كانت امره فان القاضي لا يزوج له ليعضي الدين من صداقها
لان ذلك غير مستحق عليه بدليل لانها لا تحبس لباشر ذلك بنفسها فلا توجب القاضي فيه منابهها
وابو حنيفة رحمه الله استدله بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن براحتكم
بيع المالك على المدون بغير رضاه ليس تجارة عن تراض حكم وقال عليه السلام لا يحل مال
امري مسلم الا بطيبته نفس منه ونفسه لا تطيب ببيع القاضي ماله عليه فلا تسع له ان يفعله بهذا
الظاهر والمعنى فيه ان بيع المالك غير مستحق عليه فلا يكون للقاضي ان يباشر عليه ذلك
عند امتناعه كلاجارة والتزوج وبيان الوصف ان المستحق عليه قضا الدين بالاستيفاء وبالا
ستقراض وسوا الصدقة من الناس فلا يكون للقاضي بيع هذه الجهة لباشره ببيع ماله والدليل
عليه انه يحبس بالامتناع وقد ورد الاثر على ما روي ان رجلا من حينه اعطى شخصا من عبد دينه
وبين غيره فحبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ ما عنيته له وضمن بضيب شركه ونحو تعلم
انه ما حبسه الا بعد علمه ببساره لان ضمان الحق لا يجب الا على الموسر ومع ذلك استعمل رسول
الله صلى الله عليه وسلم حبسه حتى باع بنفسه فخرنا ان المدون يحبس لقضا الدين ولو جاز للذات
بيع ماله لم يستعمل حبسه لما في الحبس من الاضرار به وبالغز ما في باحصر وصول ختم اليه فلا يبيع
للمصير اليه بدون الحاجة وفي اتفاق العلماء رحمهم الله على حبس في الدين دليل على انه ليس للقاضي ولاية
بيع ماله في الدين وهذا لان القاضي لا يحبس ببيع ماله وانما يحبس لقضا الدين ولهذا يجوز
بيع بعد الحبس ولو كان الحبس للبيع كان بمنزلة المكره على البيع وهو بمنزلة السلطان الظالم
اذا صادر ارضا نا ولم يعن عليه بيع ماله ان اذ ابيع ماله صح ولو عين عليه بيع ماله لا يبيع وهذا الخلاف
عبد الله اذا سلم بان عند اصرار المولى على الشراء اخراج العبد عن ملكه مستحق عليه بعينه فينوب
القاضي فيه منابه وكذلك في حق العين لما حقق عجزه عن الامساك بالمعروف والشئ مستحق عليه
بعينه وسع الرهنون والماذون ومكاسبه كان برضا لانه عين المحل لقضا الدين وقضا دينه
من ماله بته به او صار احص بها والدين لا يجب على العبد الا شاعلا لرقبته وبالاذن رضي بتعلق الدين
برقبته وشغل ماله بالدين واما ما بذله احد القدرين بالآخر في القياس ليس للقاضي هذا الصرا
لما بيننا ان هذا الطريق غير متعين بل هو مستحق عليه وهو قضا الدين وانما يفعل في الاستحسان
لانما احسن صورة حبس واحد معني ولهذا ايضا احدها الى الاخر في حكم الركاة ولو كان ماله
من حبس الدين صورة كان للقاضي ان يقيض دينه لذلك اذا كان من حبس الدين معني وانما لا
يفرد صاحب الدين يخله لانما احسن صورة فلا يخله الجائنة صورة لا يفرد وهو باخذ
لان فيه معنى المبادلة من وجه ولو حود المجائنة معني قلت القاضي ان يقيض دينه به **وحرف**
ان من العلماء رحمهم الله من يقول لصاحب الدين ان ياخذ احد القدرين بالآخر من غير قضا ولا رضي وهو
قول ابن ابي ليلى وهو المذكور في العين والدين والقاضي يجهل فجلنا له ولاية الاجتهاد بمبادلة

اس

رفه

احد التقدين بالآخر لعضا الدين منه ولا يوجد هذا الغنى في سائر الاموال وفيه اضرار بالمدينين من حيث ابطال حقه عن ملكه وللناس في الاعيان اغراض ولا يجوز للقاضي ان ينظر لغرمائه على وجه يلحق الضرر به فوق ما هو يستحق عليه وهذا الغنى لا يوجد في النقود لان المقصود المالية دون العين واما تاويل حديث معاذ رضي الله عنه فيقول **انما ناع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله بسوا له** لانهم يملكون في ماله وقابدينه **فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول بيع ماله** لسالم **بركه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصربه وقابدينه** وهذا لان عندهما يامر القاضي للمدينين بيع ماله اولا فاذا امتنع لم يجز بيع ماله ولا يظن بمعاذ انه كان ياتي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لايحله ركبته اللذين فكيف تمتنع من قضاء دينه بما له بعد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهور في حديث **اسنع رضي الله عنه ان عمر رضي الله عنه قال اني فاسم ماله** بين عمر ما به في حاله ان كان ماله من حبس الدين فاما ببيت البيع فاما كان ذلك برضاه لا بامره ان عندهما القاضي لا يبيع الا بعد طلب العزما ولم يقل ان العزما طالبة بذلك وانما المقول انه ابتداهم بذلك وامرهم ان يغدوا اليه **فدل** انه كان ذلك برضاه اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا امر الرجل الرجل ان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى ولم يقبضها من البايع ولم يقبض الثمن حتى اعطاه الامر الثمن ليدفع الى الامر فاستهلكه ولم يدفعه الى البايع او هلك في يد فلهوسوا او هلك من مال المأمور لانه قبضه لنفسه فصار مستوفيا دينه على الامر لما ذكرنا في الباب الاول فوجب على المشتري ان يقبض الثمن من ماله للبائع ويأخذ الجارية ويسلمها الى الامر فان كان معسرا واجتمعوا الى القاضي فقال **البائع لا اعطى الجارية حتى اخذ الثمن له ذلك** لان البايع لا يلزمه تسليم البايع الا بعد قبض الثمن والمطالب **بالثمن هو الوكيل لانه اصل** في حق حقوق العقد ولو اشترى لنفسه كان **حق الحبس** وكذا هذا لان رجوع البايع على الوكيل لانه لم يجز بينهما عقد ولا رجوع للوكيل عليه ايضا لانه استوفى الثمن مرة فبقا **للموكل ان شئت** فانفذ الثمن وخذ الجارية من البايع ثم ارجع على الوكيل اذا اليسر فان بعد اخذ الجارية وليس للبائع ان ياتي ذلك لان الثمن وان وجب للبائع على الوكيل لكن ملك الامر صار محبوسا عند البايع فكان البايع مضطرا في قضاء هذا الدين لا متبرعا فوجب البايع على القبول كغير الدين اذا قضى دين المستجير بغير الثمن على القبول **ولان البائع معسرا لا امتناع عن قبض الثمن وتسليم البايع فلا يلتفت اليه** واما الرجوع على الوكيل لانه لا دين على الامر وانما نفذ الثمن لمحج حقه في البيع فكان مضطرا فلا يوصف بالتبرع فيرجع كغير الرهن ولا يلزم تسليم الامر للبائع بما ادى من الثمن الى الوكيل الذي هو بايع من الامر في حق الحقوق فلا يسلم للبائع وهو الوكيل عنه وهذا لان من نفذ الثمن باسا انتفض القضاء الاول الى الوكيل فتبين انه اخذ ماله بغير حق فيضمنه وان الى الامر ان يدفع الثمن ثانيا الى البايع التسليم الا بالثمن لا يجبر الامر على ذلك كما لا يجبر معير الرهن على قضاء الدين ولكن بيع القاضي الجارية بعد القبض في الثمن الذي وجب للبائع

لان هذا دين له تعلق بالبيع وقد قدر خروج من وجه اخر وساع فيه بمنزله الرهنون اذا تعدد فكذلك من قبل الراهن **وكذا** لو اشترى عبدا وعاين قبل ان ياتي الثمن وهذا اذا رضى الامر والبايع بالبيع اما اذا سخطا او سخط الامر على قول **لني حيفر حمة الله لا يبيع لان البايع** بدو الامر ملكا فلا يبرؤ **الملك** والبيد لا يرضاهما وعند ابي يوسف رحمه الله سمعها وهي فرع مسئلة الاطلاق وسع ماله **المدينون عليه بغير رضاه** لما ذكرنا **فان قيل** هذه المسئلة لا تصلح فروع الملك المسئلة لان القاضي لسبب التفتيش انما يبيع مال المدينين عندهما لهما مال غيره وهنا الجارية ملك الامر فكيف يبيع بدين على الوكيل **فيل** له الجارية في حق حقوق العقد ملك المشتري **لا ترى** انه هو الذي مرد الجارية بخيار العيب وخيار الرؤية لا الموكل والمطالبة بالثمن من حقوق العقد لا من حقوق الملك **والوكيل اصل في حق حقوق العقد كانت الجارية مملوكة له في حق هذا الحكم اعني اذا الثمن منها وهذا الامر ملك المشتري في حق حقوق العقد وملك الامر في حق حقوق الملك وانما كان اذا تعدد استيفاء الثمن من الوكيل لعساره ومن الموكل لانه لم يجز بينه وبين البايع عقد كان للقاضي ان يبيع عندهما فضلت المسئلة فروع الملك المسئلة واذا بيعت فان فضل شيء من الثمن كان للامر لانه بدل **ماله** كما ذكرنا في الوكيل بالبيع اذا اقر باستيفاء الثمن وكذبه الوكيل ثم رد عليه بعيب وان كان فيه نقصان لم يكن من ذلك على الامر شي وكان ذلك على المشتري لانه لم يجز بين البايع وبين الامر عقد ويرجع الامر على المشتري بالثمن اذا اليسر لانه قضى من على المشتري من مال الامر وهو مضطرب في ذلك **ولا يلزم تسليم البايع بما ادى اليه** من الثمن لما ذكرنا ولولم يملك الثمن في يد ونفذ الثمن للبائع وقبض الجارية فوجبها عيبا والامر غائب كان **ان يرد لها فرق** بين هذا وبين ما اذا دفعها الى الموكل ثم وجبها عيبا كان عند البايع حيث لا يملك الرد من غير رضى الموكل والفرق ان في الرد ابطال العقد الذي جرى بينهما وهو حق الوكيل وابطال الملك الذي هو حق الموكل فكان اصلا في الرد من وجه باسا من وجه فحملناهما على الملوحة اصيل ملك الرد اذا كان في يده وبجل هذا انصرف فامنه في حق حقوق العقد باعتبار قيام الوكالة حتى يملك الخس من الموكل لاستيفاء الثمن ولكونه باسا لا يملك الرد اذا سلم الى الموكل من غير رضاه ولان الوكالة انتهت بالتسليم ويكون التسليم الى الموكل بمنزله بيعا من غيره في حق البايع فلا يملك الرد بغير استطلاع رايه فان كانت في يده واراد ان يرد لها فادعي البايع رضى الامر وانكر الوكيل والقول **قوله** لانه يدعي ابطال حق الرد على الوكيل بعد ثبوته وقد ظهر العيب فلا يصدق عليه وما ادعي من الرضى موهوم وقد ثبت بان صدقة الغائب وقد لا يثبت بان كذبه فلا يجوز لامر موهوم الا ان يقيم البينة على ما ادعي من الرضى لا يبرر في لزوم العقد وهو خصم في ذلك **لسبب** يدعيه على الغائب كان مسلسل من ذلك ولولم يكن له بينه واراد ان يستخلف الوكيل على علمه باسا يعلم ان الامر رضى بالعيب لم يكن له ذلك لانه يدعي شياعا على الغائب لا عليه الا ان من صدق بوثقه على الغائب بطلان حق الرد للحاضر وما هذا حاله سمع البينة عليه اما لا يحلف للحاضر ولا يثبت خصما عنه في اليمين كما اذا ادعي عينا**

في يد من اشترى اها من فلان العايب لا توجه اليه على الحاضر وسمعت البيهقي على ذلك وللجامع ان النيابة لا تجزى في اليمين فلا يصير الحاضر خصما عن العايب في اليمين الاستدراك ان البيهقي يقبل على الوكيل بالخصومة والاب والوصي والمتولي ولا يجب اليمن عليهم طعن عيسى ابن ابيات وقال يجب عليهم ان يستخلف الوكيل على العلم بالله ما يعلم ان الامر رضى بالعيب لان الوكيل انتصب خصما للبائع في هذه الدعوى بالاجماع حتى لو اقام البائع البيهقي ان الامر رضى بالعيب يقبل والبيهقي لا يقبل الا على الخصم واذا انتصب خصما في هذه الدعوى يتوجه عليه اليمين لان العلم في كل خصم هذا انه يقيم البيهقي عليه ولا يستخلفه وكما لو ادعى على الوكيل انه رضى بالعيب ولا يبينه له انه يستخلف كذلك هنا والجواب وهو الفرق بين التسليتين وهو انه متى ادعى البائع على الوكيل الرضى بالعيب انما ينتصب الوكيل خصما في حق البيهقي والخلف جميعا لان الوكيل بالشراء اصل في حق الرد بالعيب لانه من حقوق العقد فكان اصيلا فيما يدعى عليه من الرضى بالعيب كانه اشترى لنفسه ومن كان اصيلا في الخصومة كان خصما في الاستخلاف وسماع البيهقي جميعا فاما الوكيل فيما يدعى البائع على الوكيل من الرضى بالعيب ليس باصيل بل هو باب ووكيل عنه حكما من حيث انه ادعى على الوكيل ابطال حقه في الرد بسبب ادعائه على الوكيل الغاب وما ادعاه على الغاب سبب لشئ ما يدعى على الوكيل الحاضر لا لحاله فان نصب الوكيل خصما عن الموكل وصار كالنائب والوكيل عنه حكما ولو كان نائبا ووكيل عنه فيما ادعى البائع عليه من الرضى بالعيب انتصب البائع خصما عنه في حق سماع البيهقي في الاستخلاف لان النيابة بحري سماع البيهقي ولا تجزى في الاستخلاف والدليل عليه ان من كان اصيلا في هذه الدعوى وهو الموكل لو كان حاضرا وانذر الرضى بالعيب ولم يكن للبائع بيته لا يستخلف فمن كان وكيلا ونائبا عنه اولى ان لا يستخلف وهذا لان الوكيل اصيل في الزام العقد من وجبت من وجه في حق الخلف على ما ذكرنا والرضى امر راجع الى اهل العقد وهو المالك الا ترى انه يعتبر رضى الامر في ذلك وما اعتبره الا باعتبار انه اصيل في حكم العقد وقد ترجح جهة النيابة في هذه الخصومة لا دعاه رضى الامر والنيابة لا تجزى في الاستخلاف ولا لو حلف على العلم لانه على فعل الخير والتخليف على العلم غير مشروع الا في موضع بعد التخليف على الساس ولا تغذرها لاحتمال ان يحضر الاصيل ويامر الوكيل بالرد ويجوز ان يقبل البيهقي ولا خلاف كما قال ابو حنيفة رحمه الله في الاساس الستة وبالاجماع في الحدود واللعان وكذا لو اشترى رجل عبدا ووجد به عيبا ووكلا ليرده وغاب وادعى البائع ان المشتري رضى بالعيب فليس للوكيل ان يرد به بالعيب حتى يحضر المشتري وحلف انه رضى بالعيب فرق بين هذا وبين الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المطلوب ان الطالب قد استوفى دينه او ابر المطلوب منه فانه يقال له ادفع المالك لا الوكيل وانت على خصوصتك في استخلاف الوكيل اذا حضر والفرق من وجهين احدهما ان في الدين حق الطالب ثابت بيقين او ليس في دعوى الاستيفاء والابراهما يثبت اصل الحق

لكنه دعوى الاستقاط بعد تقدير السبب الموجب فلا يمتنع على الوكيل الاستيفاء ما لم يثبت المسقط اما في العيب ان علم المشتري بالعيب وقت البيع يمتنع ثبوت حقه في الرد اصلا فالبايع لا يكون مدعى مسقطا بل يزعم ان حقه في الرد لم يثبت اصلا فلا بد ان يحضر الموكل ويحلف بتمكن من الرد عليه والثاني ان الرد بالعيب يقضي القاضى فسخ للعقد والعقد اذا فسخ لا يعود فلو ائتمنا له حق الرد فنفس الخصم في انفساح عقده عليه لو ظهر صدق البائع لنفاذ القضا طاهرا وباطنا وان ظهر بطلان الحجة احصا القضا الدين ليس فيه فسخ عقد واذا حضر الموكل وانى ان يحلف يتوصل المطلوب الى حقه بالاسترداد فلهذا امر يقضي الدين حتى ولو اعند محمد رحمه الله يجب ان يرد بالعيب لا مكان التداول كما في الدين لعدم نفاذ القضا باطنا ولا لانه لو ردم ظهر في المشتري محتاج لابطال القضا لما يذكر وعلى القاضى ان يصون قضاة على التوافق ما امكن فلا يرد حتى يحضر المشتري وفي الدين لا يردى لا يفسخ القضا لانه لا يفسخ العقد بل اعانه على الوصول الى حقه اما الوكيل باخذ الدار بالشفعة اذا ادعى الخصم ان الموكل قد سلم الشفعة وطلب يمينه على ذلك ففي طاهر الرواية هذا ومسألة الدين سواء للوكيل ان ياخذ بالشفعة لان المشتري يدعى مسقطا بعد تقدير السبب وعن ابي يوسف رحمه الله ان هذا ومسألة العيب سواء لان اخذ بالشفعة بمنزلة الشراء كما لا يقضي القاضى بفسخ العقد ما لم يحضر للوكيل ويحلف فكذلك لا يقضي بالشفعة ما لم يحضر الموكل ويحلف انه ما سلم الشفعة وجه طاهر الرواية ما ذكرنا ان التسليم مسقط للحق بعد الوجب ولا يقدم السبب كما في الابر خلافا لرد بالعيب فانه لعدم السبب المثبت لحق الرد وهو حق المشتري في المطالبة بالخروج العايب بوجه الفرق ان في العيب لو فسخ العقد فقد قضاة لقيام السبب وهو العيب فيتضرر البائع ضررا لا يمكن دفعه لانه لا يابطال المشتري باليمين المطلوبة عن الباين فان يتكوله لا يعود العقد وفي الدين لا يتضرر ضررا ابطال حقه في اليمين فان لم يستخلف الطالب ومنى كل يرد عليه المالك وكذا في الشفعة المبسرة على حقه في استخلاف الشفيع واذا نكل يرد عليه الدار فلا تاخر القضا بالشفعة لاجل يمين الموكل فان اراد المطلوب يمين الوكيل فليس عليه يمين في الاستيفاء لان الاستيفاء مدعى على الطالب فلو استخلف الوكيل كان على سبيل النيابة ولا نيابة في اليمين وقال زفر رحمه الله انه ان يحلف الوكيل بالله ما يعلم ان الطالب استوفى الدين وهو موافق لظن عيسى رحمه الله لان الوكيل لو اقر باستيفاء الطالب لم يكن له ان يخاصم المطلوب فاذا انكر استخلف على العلم كما يستخلف وارث الطالب على هذا بعد موت الطالب ولان اليمين يسقطها حتى الوكيل عن المطالبة اذا نكل بضار كما لو ادعى عليه ان الموكل عن المالك الوكالة لكننا نقول الوكيل ثابت ولا نيابة في اليمين خلاف الوارث فانه قائم مقام المورث في الحق فصير اليمين مستحقة عليه كما كانت مستحقة على الطالب الا ان الاستخلاف على فعل الغير يكون على العلم ولان اليمين هنا حق الطالب في مال المطلوب فقضاة الاستخلاف حقا عليه لا على وجه النيابة

ثم اذا حضر الطالب بجلبت بالله ما استوفى الدين فان حلف ثم قبض الوكيل وان كل لزمه المال دون الوكيل لان كونه كافر اراه او بدله فينفذ عليه دون الوكيل فان كان المقبوض قائما عند الوكيل فهو حق الطالب بقبضه من الوكيل ثم يدفع الى المطلوب بحكم **قول** **له** وليس المطلوب ان يرجع على الوكيل بخلاف ما اذا اقام الوكيل البيئته على الفضل لان البيئته حجة في حقهما فان شارب المقبوض على الوكيل اذا كان قائما في يده لانه تبين انه قبض بغير حق ان شارب الموكل به لان الوكيل عامل **له** فمهمة عمله عليه فان **ال** الوكيل قد دفعته الى الموكل او هلك **عند** **ال** فاقول **له** قوله مع عمية لانه كان امينا مسلطا على ما اخبر به من جهة الموكل فكان القول قوله وان قال امرئ قد دفعته ليلا وكيلا **له** او غرم له او وهب لي او مضاني من حق كان لي عليه لم يصدق ومن المال لانه كان يدعي ملك المقبوض بسبب لم يعرف او بسبب موجب للضمان على نفسه بدفعه الى غيره وادعى الامر من جهة صاحب المال ولا يثبت ذلك بقول **له** اذا اندر صاحب المال فيضمن ولو اقام المطلوب البيئته على الوكيل بالقبض انه قد اوفى الطالب فثبت بيئته في دفع المقبوضة وكان الطالب على حجة على رواية الحسن رحمه الله لما ذكرنا ان الوكيل بالقبض لا يملك المقبوضة كالوكيل قبض العين فقبيل البيئته عليه في اسقاط القبض الذي هو حجة لافي ابطال **حق** الموكل اما على ظاهر الرواية الوكيل بالقبض وكيل بالمقبوضة فسمع البيئته على الوكيل ويقضي به على الموكل فيبرأ من الدين وكذا لو اقام البيئته انه اعطاه بالالف دينار او باعه دارا وجارية فان الطالب قبض **له** او قبض كان دفعا على المطلوب والطالب على حجة وهو ظاهر على رواية الحسن رحمه الله لان ليس يترك في المقبوضة فلا تمتع البيئته في احد العوض كما لا تمتع في احد نفس الدين الا انه سئل خصوصته اما على رواية **الاص** **ل** يجب ان يسمع البيئته على دفع العوض عن الدين كما تمتع على نفس الدين وروى محمد بن محمد بن احمد عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقبل بيئته لانه خصم في الدين وما يتعلق به وليس خصم في البياعات وهذه بيئته لاعتقاد مبايعة فلو تكن الوكيل بالقبض خصما فلم يسمع عليه ثم في مسألة الكتاب اذا رد الجارية بالعيب ثم حضر الامر وادعى الرضى ردت على الامر وليس للبائع ان يمسك الجارية لان البائع والامر تصادقان الجارية ملك الامر لان البائع زعم ان الامر رضى بهذا العيب وان قضا القاضي ليس بالفسخ والرد على العيب كان خطأ الوقوع في بيع لا رد وبعد الرد باطنا لا ظاهرا ونفقت الجارية على ملك الامر في الباطن وقد وجد التصديق بمن هو لسبيل من ذلك وهو الامر واستدل الى وقت اقرار البائع فصار كانه صدقه في ذلك الوقت فسقط قضاؤه ويرد الجارية الى الامر **فان قيل** قضا القاضي بالفسخ ليس بظاهر او باطنا وان ظهر انه في الباطن لم يكن **له** حق الفسخ عند ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله كما لو قضى لشهادة الزور واذا نفذ الفسخ باطنا لم يبق للامر سبيل على الجارية **فيل** له من المشايخ رحمه الله من قال **له** المذكور في الكتاب **قول** محمد وهو قول ابي يوسف **الاول** **له** رحمه الله اما على **قول** **له** الآخر وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ليس للامر ان ياخذ الجارية ومنهم من قال **له** ان ياخذها عندهم لان قضا القاضي في العقود

والفسخ

والفسخ انما ينفذ باطنا عندهما في موضع لو باشر الخصمان العقد والفسخ بانفسهما ينفذ ذلك منهما
لان الغضا بمنزلة الانشاء اما في موضع لو باشر بانفسهما لا يصح لا ينفذ قضا القاضي باطلا
عندهم الا ترى انه لو قضى القاضي بالكاح لشهادة الزور والمراة منلوحة الغير او معتد
الغير لا ينفذ عندهم وهذا الوكيل مع البايع لو نسخا البيع في الجارية مع رضى الموكل بالحب
لا ينفذ فسخهما لما فيه من ابطال حق الموكل من عين الجارية فلا ينفذ القضا ايضا باطنا واذا اخذ
الامر للجارية من البايع باخذ الثمن ايضا من المشتري ان كان اخذ الثمن من البايع عند نقض البيع
وان كان الثمن هلك من يد المشتري ضاع من مال المشتري ويعدم الثمن للامر ويدفع
الامر للثمن الى البايع من ماله ما ذكرنا ان شري الوكيل يوجب دينين دين له على الموكل ودين
للبايع على الوكيل والوكيل اذا قضى البايع الدين الذي وجب للبايع على الوكيل من مال الموكل صار
قاضيا بين نفسه من مال الموكل مضارضا منا وان قضى بامر الوكيل وقد كان له على الموكل مثل
ذلك فالقضا قضا صار مضارضا بقضايه الذي وجب له على الموكل بالقضا والقضا وان بطل
يرد البايع الثمن على الوكيل فالانقضاء سطل ما لم يرد الدراهم على الموكل في دفع مثل ذلك من ماله
الى الموكل وصار كما رد الثمن على الوكيل بالرياية وهلك في يده على ما ذكرنا ويدفع الموكل الثمن الى البايع
لان ملك الموكل في الجارية انما ظهر بتصادقهما وتصادقهما بمنزلة بيع متبذرا فيما بينهما في
حق الوكيل لان تصادقهما ليس حجة في حق الوكيل فصار في حق الوكيل كانه اشترى الجارية من البايع
فكان هو المطالب بالثمن من جهة البايع دون الوكيل وان كان المشتري لم يسترد الثمن
من البايع عند الرد كانه ان لم يسترد لا شقاص العقد في حقه وعدم قبول قولهما في حقه
ويدفع الامر للثمن الى البايع وان وجد الامر بها عيبا احركان هو الخصم في الرد دون المشتري لان
القضا بالفسخ صح ظاهر الفخرح المشتري من السن وعهدة هذا العقد وبرى من حقوق العقد
من حيث الظاهر فلولومه انما لزومه بتصادقهما وتصادقهما لا يعمل في حق غيرهما فتلون العهدة
على الامر كالموكل صديا محجورا او عبد محجور بالسرى ولو اقر الوكيل ان الامر رضى بالحب بعد ما
انكر الرضى ورد الجارية بالحب لا يثبت اليه والبايع بالخيار ان يشا صدق في الاقرار الثاني
ورد الجارية عليه وان شاكره واستلمها لانه صدر من المشتري وهو الوكيل اقراران مناقضان
لا يمكن الجمع بينهما لانه اقراران الامر لم يرض بالحب ثم اقرانه كان رضى والمناقضة تمنع صحة
الكلام فيما لا يثبت عليه فكان الخيار للبايع ولا نه جوتان يتصل تصديق الامر بالاقرار الاول
فيكون بيعا مبتدأ من الوكيل فيتوقف على احساره فان صدق في الاقرار الثاني ردت الجارية على
المشتري لتصادقهما على ذلك فان حصر الامر وانكر الرضى فللجارية المشتري وعليه الثمن
للامر لان الوكيل اقراران الامر رضى بالحب وانكر الامر ذلك والوكيل بالشري اذا اقر
ان الامر رضى بالحب وانكر الامر كان القول قول الامر وان لم يسبق من الوكيل اقراران الامر
لم يرض بهذا العيب ونفذ قضاوه ظاهرا وباطنا وصارت الجارية للبايع ثم صار الوكيل
اخلا للجارية من البايع بتصادقهما ولا يظهر تصدقهما في حق الامر مضار ذلك بمنزلة بيع

على الوكيل وينج الوكيل بما غرم من الثمن على الموكل لأنه في قبض الثمن نابا من وجهه فكان عاملا للامر
من وجهه وكذا الوصي اذا باع وقبض الثمن وهلك **فبيده** ثم استحق البيع ورجع على الوصي يرجع
الوصي في مال اليتيم **قيل** له وهو الفرق بين الوكيل بالشري وبين الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن
وهلك في يده وهو ان الوكيل بالشري في قبض ما اشترى اصيل من وجهه نابا من وجهه الا ان جهة
الاصالة راجحة لان حق القبض انما يثبت بسبب الشري وهو في الشري اصيل من وجهه نابا من وجهه
من وجهه والدخول للاصالة لانه باعتبار اصل العقد اصيل لان العقد انما ينعقد بعبارته لانه
لم يصنف العقد الى موطنه حتى يصير عبارة منقولة الى الموكل وباعتبار رتفا العقد اصيل لانه كان
يملك شري هذا الشيء لنفسه قبل التوكيل وبعد اذا خالف في الثمن او بالشري غير جنس الامان
عند اطلاق التوكيل ناب في حق حكم العقد وهو احباب الثمن على الموكل واثبات الملك للموكل فكانت
النيابة من وجه واحد والاصالة من وجهين وهذا كان **لـ** ان مجلس البيع عن الموكل استينا
الثمن واذا وقع الاختلاف بين الوكيل والموكل في مقدار الثمن بخلافان ويلزم البيع الوكيل كما في
اختلاف البائع مع المشتري واذا كان جانب الاصالة راجحا في الشري كان راجحا في القبض فكانت
الحبرة للراجح فكان الوكيل عاملا لنفسه من كل وجه والعامل لنفسه اذا لخصه ضمان بسبب العمل لنفسه
لا يرجع على الخير اما الوكيل بالبيع في قبض الثمن اصيل من وجهه نابا من وجهه الا ان جانب النيابة
راجح لان قبض الثمن انما يثبت للوكيل بسبب البيع وجانب النيابة راجح في البيع لان الاصالة
انما يثبت من وجه واحد وهو باعتبار اصالة العقد لانه سند بعبارته من غير اضافته والنيابة يثبت
من وجهين احدهما نفاذ البيع والثاني فحق حكم البيع وهو اثبات ملك الثمن للموكل فاذا ترجح جانب
النيابة في البيع ترجح في القبض فصار في قبض الثمن عاملا للموكل من كل وجه فاذا لم يعم بذلك
السبب رجع على الامر **ولـ** اقال ابو حنيفة رحمه الله لو باع شيئا بالنسيئة ثم وكل رجلا
بالشري فاشتره الوكيل بخمس مائة قبل نقد الثمن جاز شراؤه للموكل ولو باع الوكيل بما اشترى
الموكل قبل نقد الثمن باقل مما باع الوكيل لا يصح جعل بيع الوكيل ببيع الموكل ولم يجعل شري الوكيل
كشري الموكل لان الوكيل بالبيع اسعاد الولاية من جهة الموكل فاذا استند نفاذ العقد الى ولاية
واحدة كان بعبء كبيع الموكل اما الوكيل بالشري كان يملك الشري لنفسه قبل التوكيل وانما
ثبت للموكل حكم شراؤه لانه اشتراه لنفسه ثم باع من الموكل بخلاف ما اذا وكله بالشري او لا
واشترى الوكيل وقبض ثم باع الموكل ما اشتراه الوكيل من باعها باقل لم يجز جعل شري الوكيل
كشراؤه لانه انما ملك البيع بذلك **الشري** فجعل شري الوكيل في حق هذا البيع كشراؤه
ولو باع عبدا فمات البائع فاشترى وارثه من المشتري باقل مما باع المورث يجوز بالاجماع
في ظاهر الرواية الا روايت عن ابي يوسف ولو مات المشتري فباعه وارثه من البائع باقل مما
اشتراه المورث لا يجوز **والفـ** وان الوارث يقوم مقام المورث فيما يورث فيما لا يورث
وارث البائع لا يملك الشري لنفسه في جوة المورث فكان بمنزلة الاجنبي في ذلك بخلاف
وارث المشتري لانه قام مقام المشتري في حكم البيع لان ولاية البيع **لـ** من احكام ملك المورث

فكان

فكان قايما مقامه فعلم ان جهة الاصالة راجحة في الوكيل بالشري وجه النيابة راجحة في الوكيل بالبيع
قال في الكتاب الاثر **ان** المشتري لا يرجع على البائع بالقيمة التي ضمن للمشتري **قال ابو بكر**
معناه ان احباب العقد للمشتري بوجبا القيمة فالامر بالعقد اولى **هـ** اذا مات الجارية في يد المشتري
ولم تمت ولكنها ابعث من يده ثم جاء مستحق فهو بالخيار بين تضمين البائع وتضمين المشتري لما قلنا
فان ضمن البائع نفذ البيع وسلمت الجارية للامر حتى لو عادت من الاثاق كانت على ملكه وسلم الثمن للبائع
لفساد البيع وان ضمن المشتري بطل البيع ويرجع على البائع بالثمن لفساد البيع لما ذكرنا فان ظهرت
للجارية كانت للمشتري لان قرار الضمان عليه لما ذكرنا **لا** يرجع بالقيمة التي ضمنها على احد والملك
في الضمون انما يثبت لمن يتغير عليه الضمان وليس للوكيل ان يلزمه على الامر لانه يصير باعيا منه
حدا بالشري وانما ملكها بالقيمة بالقبض المتأخر عنه وبالمالك المتأخر لا ينفذ البيع السابق كما لا ينفذ
الرهن اذا ضمن المستحق الرهن وينفذ اذا ضمن الراهن وكما ذكرنا فيمن وكل رجلا بان يشترى
له جارية بعينها وليشترط الخيار للامر فاشترى وشروط الخيار فامره الامر بالرد فلم يرد ولكن باعه
من رجل وسلم اليه وقبض منه الثمن فالامر بالخيار ان شا اجاز البيع واخذ الثمن لان البيع ملكه لانه
بالاجارة ملكها مستند الى العقد السابق وقبض الوكيل كقبضه حتى لو كان فيه ربح يطيب له لانه
حصل على ملكه وضمانه وان شاقق البيع حكمه للخيار واذا انقضى لزم المشتري لان بعد اسقاط الخيار
ورضى منه بالبيع الا انه لم يعمل الحق الامر فاذا زال الحق عمل رضى المشتري وصارت الجارية له ولا ينفذ
بيعه لانه كان موقفا على ملك الامر فلا ينفذ على الوكيل ملك حدث له بعد البيع كالفصولي اذا باع مال
الغير ثم ملكه بوجه من الوجوه ففرق بين البيع والرهن والمضاربة فانه لا فرق في نفاذ عقد المضاربة
بين تضمين رب المال والمضارب وان وجب الضمان على المضارب بالقبض وهو متأخر عن العقد
وفرق بين الرهن والعرض فانه لو ضمن الرهن **رجع** بما ضمن على الراهن ولا يرجع غاصب الغا
بما ضمن على الغاصب **اما الاول** فالفرق ما ذكرنا ان العقد انما ينفذ ملك سائق عليه الا انه امكن تحقيق
هذا الشرط في المضاربة لان عقد المضاربة جائز غير لازم وما ليس يلزم بجعل لدوامه حكم الابتداء
ولهذا اطلب الوكالة والاذن في التجارة بموت المولى والموكل وجنونهما واذا كان للمعا حكم الابتداء صار
سابقا على العقد في نقد رضى فصح اما عقد الرهن لازم في جانب الراهن فلم يكن لدوامه حكم الابتداء
الاثرى ان الكفاية لما كانت لازمة لا تبطل بموت المولى والموكل وجنونهما واذا كان للمعا حكم الابتداء
لم يكن لدوامه حكم الابتداء المبين الملك سابقا على العقد لا تحقيقا ولا نقديا فيعذر التفتيد بملك
سابق فلا ينفذ **اما الثاني** فلان الرهن انما يضمن بقبضه ولهذا يضمن قيمته يوم قبضه وقبضه
حصل بتسليم الراهن وصار الراهن كالعار له لان الظاهر ان الانسان انما يبرهن ملك نفسه وهذا
لان عين الرهن امانة وان كانت مالية مضمونه فكان الرهن بمنزلة مودع الغاصب فيرجع عليه
عند اداء الضمان بخلاف غاصب الغاصب لان قبضه ما حصل بتسليم الغاصب ولا غيره ولا صراحا
ولا دلالا له وهو قابض لنفسه فلا يرجع على غيره ولو ان الامر هو الذي اسرى الجارية بنفسه

صب

وكل رجل قبضها فقبضها وماتت في يده ثم استخفت فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن البايع وان
شأ ضمن الوكيل وان شاء ضمن المشتري اما البايع والوكيل فلما قلنا واما المشتري فلما قلنا ان قبض الوكيل
منقول اليه لانه يابيه الاتري انه يصح منه عن القبض فصار كأنه قبض بنفسه ثم اودع عبد
فان ضمن البايع لم يبيع وان ضمن المشتري فلهما بالصمان ويرجع بالثمن على البايع وان ضمن الوكيل
يرجع بما ضمن على المشتري لانه عامل له وقد لحقته العهدة فيرجع عليه لمودع الغاصب هو
يرجع بالثمن على البايع لانه سلم له المبيع لانه قبله ولا ينقل عند الاستحقاق بين امره بقبض
مال الغير وانه باطل وبالأمر الباطل لا ينتقل فخله الى الامر كما لو امره بالقبض فقتل الشئ لانه
نقول لنقل الفعل الى الامر في حق لزوم الصمان لا يعتمد صحة الامر حقيقة وانما يعتمد الصحة لانه باعتبار
الصحة ظاهر اي صير مغرورا من جهة خلاف ما لو قبل الشئ وهذا لاننا اخذناه بذلك
لا اعتبارا له عمدة الفعل وعمدة الفعل على من يرجع اليه مع الفعل فيصير الفاعل فحقه كالأدلة
الاتري انه يرجع المأمور على الامر لكونه عاملا له فمن كان قرار الصمان عليه جاز ان يوجده
ابتداء والدليل على ان هذا القدر كاف لنقل الفعل ان من استاجر ليجبر الجحر له بيرا
في قارعة الطريق فخر ووقع فيه انسان ومات تجب الدية على الخافر ولا يرجع بها على الامر لوقوع
الامر باطلا ولو امره بالخفر في ما دارة اوفي مكان لا يظهر طريق بوخذه الامر ولو اخذه الخافر
يرجع هو على الامر لصحة الضرر ظاهر الاتري انه لو قال لغيره اقتل عبدك ففعل بكون ناسبا عنه
حتى لا يضمن شيئا وان كان تعديا لكونه حقا ظاهرا ولو قال اقتل فلانا وهو ليس بعبد له
لم يجعل ناسبا عنه لكونه تعديا ظاهرا وعن محمد رحمه الله في رجل قال لآخر اخرجني يا بني هذا
للأيط ففعل فاذا الحايط لغيره قال بعض الخافر ثم يرجع به على الامر وكذا لو قال لآخر في
حايط او استأجره عليه او كان ساكنيا فيها ولم يكن ساكنا ولم يستأجره ولم يقتل لا يضمن الخافر
ولا يرجع بشئ قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وهذا كالمو كالة بالشئ اذا قال للوكيل اشتر لي
عبد ابا الف درهم واشتر عبد ابا الف من مالي او ادفع اليه الف درهم وقال اشتر هذا الف
عبد ابا الف للموكل ولو قال اشتر عبد ابا الف درهم ولم يقل لي ولا من مالي ولا دفع اليه شيئا فاشترى
فهو للوكيل وانما ضمن الخافر لانه جنى على مالك الغير وانه سبب للصمان وانما يرجع على الامر لانه عمل
له بامره فيرجع عليه بما لحقته من العهدة وفي الاستسما ريسبب الصمان وان من الحاضر
لكن سبب الرجوع من بين المأمور والامر وهو الغرور وانه سبب الصمان بخلاف ما اذا نقل
الى مكان ساكنا لان الجناية قد قدرت من الخافر ووجد مجرد الامر دون الاضافة الى نفسه
فلا يقع العمل له ومجرد الامر لا يبلغ لثبوت حق الرجوع كما لو قال الف مال فلان واقتله
لا ولا لا ينع عليه فلا يصح الامر والله اعلم **باب الوكالة والوصية**
في البيع ما يصدق فيه الوصي والوكيل وامين القاضى وما لا يصدق **اصل الباب**
ما ذكرنا ان قول الامين مقبول فيما هو مسلط عليه ولا يتعدى اليه ما هو غير مسلط عليه

وحرف اخر ما ذكرنا ايضا ان العاضى وامينه لا يلحقهما العهدة فيما فعل على وجه القضاء وعلى ما امر به القاضى
واما ترجع العهدة على من وقع فعله **له** الا ان قول القاضى في حال قضائه حجة مطلقة والناسب به كالمات
بالبينة ولهذا اتفق قولنا في اقامته للحدود والمالصة لله تعالى مع درهمها بالشبهات والمات بكما به
كالمات بالشهادة اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ببيع عبد له ودفعه اليه
فقال الوكيل بعته من فلان وقبضت الثمن فهلك عندى او قال دفعته الى الامر وكذب الامر في البيع او
صدقه في البيع وكذب في قبض الثمن فالقول قول الوكيل ولا ضمان عليه ويرى المشتري عن الثمن لانه
مسلط على البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن والوكيل متى اجبر عن عا هو مسلط عليه يقبل قوله وكان الثابت
بقوله كالمات بالبينة ولو ثبت ذلك بالبينة كان الحكم ما ذكرنا كذلك هنا فان وجد المشتري بالعبد
عبا فردة على البايع بقضا القاضى فان البايع يضمن الثمن من ماله لان حقوق العقد ترجع الى العاقل لا لغيره
كان او وكلا والمات في اقراره في حقه بمنزلة المات بالبينة ولو ثبت قبضه بالبينة يرجع عليه
بما قبض فكذا اذا ثبت بالاثارة ولا يرجع البايع على الامر لان المات باقراره انما جعل كالمات بالبينة
فيما كان مسلط عليه وهو مسلط على البيع وقبض الثمن غير مسلط على مال آخر للموكل فلا يجعل قوله
في ذلك حجة وهو نظير ما اذا قال المالك للمودع ادفع وديعتي لي اريد فقال ودعت وانك لم ترد يقبل
قوله في براءة نفسه لا في ايجاب الصمان على ريد كذا العاضى المعزول اذا قال لرجل اخرجت منك
الفا ودفعته الى فلان قضيت لى عليك وقال المقر له فعلت ذلك قبل التقليل وبعد العزل كان
القول قول القاضى في دفع الصمان عن نفسه لا في ابطال الحق الغير له حتى لو اقر فلان باخذ المالك
او القطع يضمن المقر له فادرجع على الامر فالقاضى يبيع العبد ويوفى الثمن للمشتري لان قبض الثمن
ثبت فيما يرجع الى العبد بقوله ويتعلق به لكونه مسلط عليه فصار المات بقوله فيما يرجع الى العبد
ويتعلق به كالمات بالبينة ولو ثبت بالبينة وغير البايع الثمن من ماله كان له ان يحبس العبد
عن الامر حتى يستوفى منه الثمن وان تعذر الاستيفاء به بان غاب غيبة منقطعة وطلب الوكيل
من القاضى بيع العبد وان يوفيه ما ادى الى المشتري من الثمن اجابة القاضى لذلك فكذا اذا
ثبت بالاقرار ثم قال في بعض الروايات انه يبيع العبد ويوفى المشتري ما ادى من الثمن الى البايع
وتأويله اذا ارد للمشتري على البايع ولم يدفع البايع الثمن اليه وذكر في بعضها ويوفى البايع ما قبض
من الثمن للمشتري وتأويله اذا دفع البايع الى المشتري من ماله فاداسع وفضل الثمن المالى على الثمن
الاول يرد الفصل على الامر لانه بدل ملكه وقد خلا عن دين البايع والمشتري وان نفقض الثمن
المالى على الاول فالنقصان على المشتري ولا يرجع للمشتري به على احد هكذا ذكر في بعض روايات
الاصول وهنا وفكر في بعض روايت الاصل ان النقصان يكون على البايع ولا يرجع البايع بذلك على احد
وهو الصحيح لان النقصان انما لحقه باقراره بقبض الثمن واقراره حجة في حقه لا في حق الرجوع على الامر
في مال اخر الاتري انه لا يقبل قولنا في حق الرجوع عليه باصل الثمن فكذا لا يقبل قوله في النقصان
وكذا لو مات العبد في يد البايع بعد الرد قبل البيع بطل حق الوكيل لما قلنا انه لا يصدق على الامر في
حق مال اخر ولو كان الامر اقر قبضه كن انكر الهلاك والوصول اليه كان البايع ان يرجع بالثمن على الامر

لانه اقر قبض نفسه معني لان يد الوكيل به الا ترى ان الوعايا قبضه ثم اخلفنا في الوصول اليه او الهلاك
لدا ان يرجع على الامر وقد تقدم هذه الخلة في الباب الاول لو كان الامر هو الذي باع العبد
بنفسه وسلمه الى المشتري و وكل رجلا قبض الثمن فصار الوكيل قد قبضت ودفعته اليك اوصاع
من وجب الامر ذلك **فالفقير قول** الوكيل مع ميمنه باله قد قبض وصاع على لانه امين اخبر
عما هو مسلط عليه فكان السات باقراره كالتاب بالبينة فان وجد للمشتري بالعبد عيبا فردة
فانبرده على البايع لانه هو العاقد وليس له ان يرد على الوكيل لانه لم يجز بينهما عقد وليس له ان يرجع
بالثمن لا على البايع ولا على الوكيل اما على البايع فلان التاب باقراره الوكيل كالتاب لا يكون حجة في حق الوكيل
والزام مال اخر عليه واما الوكيل فلان التاب باقراره جعل كالتاب معاينة او بالبينة ولو ثبت بالبينة
ان الوكيل قبض الثمن قبض الثمن من المشتري وهلك عنده او دفعه الى الموكل ثم رد للمشتري للبيع بالبيع
على البايع ليس له ان يرجع على الوكيل لانه ليس بعاقلة لكن القاضي يبيع العبد ويدفع الثمن الى المشتري لان
التاب باقراره الوكيل كالتاب بالبينة فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به لانه كان مسلطا من جهة الموكل في حق
العبد لما كان مسلطا في حق الموكل لان العبد بدل الثمن والفن من قبض الثمن تعلق بسلامة العبد للمشتري
فكان التسليط على قبض الثمن لتسليط على تسليم العبد وعنده فصار التاب باقراره كالتاب بالبينة ولو ثبت
البينة ورد المشتري العبد على البايع بالبيع كان له ان يجلس العبد حتى يستوفي الثمن من البايع متى بعد الاستيفاء
منه ساع العبد وحق المشتري لما قلنا ذلك **هنا** فان فضل شيء فهو للبائع لانه بد لماله لما قلنا وان
يقص لم يكن على الوكيل ولا على البايع شيء اما البايع فلما ذكرنا ان التاب باقراره الوكيل لا يكون كالتاب بالبينة
في حق الرجوع **بما** اخر عليه اما الوكيل فلانه كان وكلا قبض الثمن ولم يكن بايضا بعد الرد يرجع المشتري
عليه بشي من الثمن لان ذلك من حكم العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه عاقد وحق العقد يرجع اليه
وان اقر القاض قبضه حينئذ يرجع المشتري بالثمن عند الرد بالبيع على البايع لانه اقر قبضه
معني على ما ذكرنا ثم وضع محمد رحمه الله المسئلة في الوصي **فقال** رجعت و اوصى الى رجل ونزل به
صغارا وعبيدا باع الوصي العبد واقر قبض ثمنه واقر بالبيع وقبض الثمن ورغم انه اقر على الورثة اوصاع
ثم كبر الورثة وانكروا البيع واقروا بالبيع وانكروا قبض الثمن بصدد الوصي في براءة المشتري وبراءة
للمشتري عن الضمان لا في تحقيق القبض عليهم لان الوصي وكيل من جهة الوصي بعد الوفاة فيجوز بالوكيل
حالة الحياة فكل جواب عفته في الوكيل فهو الجواب **في الوصي حتى لو وجد المشتري بالعبد عيبا وورده**
على الوصي اخذ منه الثمن ولا يرجع الوصي به لانه لا على الورثة ولا في مال الميت ويبيع القاضي العبد ويؤتي الوصي
ما غرمه فان فضل شيء كان للورثة وان نقص فهو على الوصي **فان قيل** الوكيل حالة الحياة انما يرجع على
الموكل لانه غير مسلط على مال اخر للموكل من جهة الموكل والوصي مسلط على مال اخر للميت سوى العبد
ومنه سبحانه يكون مصداق اقراره قبض الثمن في حق **الوصي** سوى العبد ومنه **قيل** له نعم
مسلط على سائر امواله لكن بشرط العوض **فان** الجوز فلا الا ترى انه لو اقر بدين على الميت واقرانه
انفق على الورثة من ماله كذا وكذا واراد الرجوع وكذب الورثة بعد البلوغ ليس له الرجوع في التركة فكان
الوصي والوكيل بالبيع في هذا الحكم سواء ولو اقر الورثة بالبيع وقبض الثمن وانكروا الاتفاق عليهم او الصباغ

في يده ثم وجد المشتري بالعبد عيبا وورده يرجع بالثمن في التركة لانه صاروا مقربين بالوصول اليهم
حكمنا الوكيل قبض الوكيل وانكروا الوصول اليه او الصباغ **فقال** الوصي رحمه الله حكم الوصي الذي
قبضه القاضي عن الميت والجواب **فيه** كالجواب في وصي الميت لان القاضي قبضه عن الميت حال
عجزه بنفسه فصار نصيبه عن الميت وله ولاية كصبيب الميت رجل مات وترك عيالا ماله غير و ترك
ابنا كبيرا ولم يوص الى احد فادعى رجل على الميت دين الف درهم واوكله البيعة على الوارث واقضى القاضي
بالدين فانه يدفع امينا من امنايه ويأمره ان يبيع العبد ويعض منه للعريم لانه لا ولاية للوارث اذا كانت
التركة مستغرقة بالدين لانه ليس بوارث في هذه الحالة لما خسر الميراث عن الدين بقي العبد على ملك
الميت لقيام حاجتنا الى قضاء الدين وقد عجز عن القضاء فاب القاضى منابه فان جاء امين القاضي برجل ويكر
انه باع العبد من هذا الف درهم ودفع اليه العبد وقبض منه الثمن الف درهم ودفعه الى العريم
ولا يعلم ذلك **فالفقير** له وحده العزم ذلك كله او اقر بالبيع وحده ان يكون الامين قبض الثمن او اقر قبض
الامين وحده دفعه اليه فان الامين مصداق جميع ذلك لان الامين باع عن القاضي فبيع هذا العبد
وقبض الثمن من المشتري وطهر الم يكن عليه عمن كما لا يخفى على القاضي ولو كان الامين يبيع هذا العبد
وقبض منه ثمنه باي من جهة غير القاضي بان كان وكلا كان مصداق البايع واقراره قبض الثمن فلا يكون نائب
مصداقا كان اولى لان القاضي اعم ولاية من سائر الناس ولما يكون القول **فقال** من غير عمن بخلاف الوكيل
والوصي فان اقام عزم اخر البيعة على دين لم يكن **فقال** ان يرجع على العزم الاول بشي اما اذا لم يقر الامين قبض
العزم فلما ذكرنا في الوكيل والوصي ان قوله مقبول في حق نفسه وبرائة المشتري لا في الزام مال اخر على الموكل
وفي التركة واما اذا اقر قبض الامين الثمن وانكر الدفع اليه فلا يلزم بقبض شيء من ماله ووصول
دينه اليه فوقيين الوكيل والوصي وامين القاضي فان الموكل او الوارث اذا اقر قبض الوكيل او الوصي وانكر
وصوله اليه كان اقراره بعض الوكيل او الوصي اقرار قبض نفسه حتى يرجع عليه بالثمن عند الرد ولم يجعل
اقرار العزم قبض الامين اقرار قبض نفسه **والف** روق ان الموكل او الوارث باقراره قبض الوكيل او الوصي
صار مقرا بقبض نفسه كما لا ينبغي قبض الوكيل او الوصي من الحكم ما ثبت قبض الموكل والوارث لان حكم
قبض الموكل والوارث ان يعين ملكه بالمقبوض ولو هلك كان الهلاك عليه وقد ثبت هذا الحكم بقبض الوكيل
حتى لو اراد المشتري ان يطل على ذلك **ليست** والودى لا يملك ذلك ومتى هلك كان هلاكه على الموكل والوارث
ولو اقر الموكل او الوارث قبض الثمن حقيقة ادعى احد هما على الموكل او الوصي سبب الضمان بان ادعيا انها
عقباهما وانكروا حلفا حتى يبرأوا من دعواهما كان لهما ان يرجعا على الموكل والوارث لما ادعى من الثمن الى المشتري
من ماله انكرا اذا صار مقربين بقبضهما حكما فاما العزم الاول باقراره ان الامين قد قبض الثمن لم يصير
مقرا بقبض نفسه حكما لانه لا يثبت قبض الامين ما يثبت قبض العزم لان من حكم قبض العزم الاول
ان يعين ملكه بالمقبوض حتى لو هلك يكون الهلاك عليه ولا يثبت هذا الحكم بقبض الامين ولا يعين
ذلك لخطئه ايضا بقبض الامين حتى لا يستحق العزم الاول اخذ ذلك لنفسه لاجل دينه من الامين حتى كان الوارث
ان يعطيه الفا اخر من ماله ويمسك فلكا نفسه ولو هلك بالمقبوض في يد الامين كان الهلاك على الميت
وبقي دين العزم على حاله فاذا لم يصير مقرا بقبض نفسه حكما كان الجواب **في** حقه كالجواب في حق الوكيل والوصي

الوصي

اذ اقر الوارث والموكل بالبيع وانكر قبض الثمن وكان امين القاضي مخالفا للوكيل والوصي في ملكه شيئا
احد فالامين على الامين وعليهما اليمين لان المدين انما يجب على المنكرو والامين غير منكر لعدم وجوب
الصمان عليه لقيامه مقام القاضي بخلاف الوكيل والوصي لان يجب عليهما الصمان فكانا منكرين للصمان
فوجب عليهما اليمين والثاني انه لا عهد على الامين وعليهما العهد لما تبين والثالث ان الموكل والوارث
يصير مقرات قبض نفسه حكما باقرارهما بقبض الوكيل والوصي والغرم لا يصير مقرات قبض نفسه
حكما باقراره بقبض الامين وهذا لان الموكل والوارث اذا اقرات قبضهما فقد اقرات قبض كان لهما
خاصة ولم يكن لغيرهما فيه حق فصار ذلك بمنزلة الاقرار بالوصول للمقبض فعلمنا انما الغرم
لم يقرب قبض هو لمخاضه لان قبض الامين للميت او جميع الغرم لا لـ على الخوص فلم يكن للتالي
ان يرجع على الاول بشئ لانه لم يمس منه قبض حقه حكما ولو لم يظهر غير اخر لكن المشتري وجد بالعبد
عيبا فله ضم فيه الغرم دون الامين ان كان الغرم اقر قبض الامين الثمن فرق بين الامين
والوكيل والوصي فان حقوق العقد ترجح اليها ولا يرجع الى الامين والفرق ان اجاب العهد
عليها لم يكن لان الوصي ثابت من جهة الميت والوكيل ثابت من جهة الموكل والميت عنه ولو يشر هذا
العقد بنفسه كان يلزمه العهد كذلك اذا يشرنا بيه فاما امين القاضي ثابت من جهة القاضي
في هذا البيع والقاضي لو يشر هذا البيع بنفسه لا يرجع للحقوق اليه لان بيعه فضا منه لان
فعله محمول على القضاء وهذا لان لو باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان بيعه حكم منه وبيعه
لنفسه لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى من وصيه فانه يجوز وان كان القاضي هو الذي جعل وصيا
عن الميت فكان بايعا للميت وهذا النوع من البيع بالصغيرة او زوجا من ابنة لا يجوز لان قضاءه لنفسه
اولا باطل وكذا الوارث يبيع ويشترى فسكت لا يصير ما ذونا وذكر شيخ الاسلام
جواهر رآه رحمه الله في الماذون اذا اراد القاضي الصغير او المعقود او عبد الصغير يبيع
ويشترى وسكت لا يصير ما ذونا واذا كان فعله على وجه القضاء او لخصه العهد فيه كان على
حكما فيه ولا ينفذ قضاؤه فيما كان حكما فيه فتباعدت العهد عن القاضي ليصح قضاؤه
فتباعدت عن امينه ايضا لانه ما يبيعه وهذا سمي امينا من دون ما يبر الوكيل بعد العهد
عنه واذا تباعدت العهد عنه كانت العهد على من كان داخل في هذا البيع ويرجع نفعه
اليه وهو الغرم لانه باع لاجله لان الاصل انه متى عذر للاحق العهد بالمباشرة لم يمتنع من وقوع
العقد لـ كالبالغ اذا وكل عبد المحجر او صبيا محجرا بالبيع او الشراء يرجع الحقوق الى
الموكل كذلك هـ هنا الاثر ان سبعة اقامة الحد وحكما كانت ترجع الى العامة كان الصمان
فيما لهم وهو بيت المال ليكون الخراج بالصمان والغرم بالغرم ولهذا قلنا ان القاضي
وامينه اذا باع عبدا من التركة لاجل الصغير وقبض الما لوضاع في يده ثم استحق العبد رجوع
المشتري على الوارث ان كان اهلا لذلك ولا يرجع على القاضي او امينه فان لم يكن اهلا لم يقبض
القاضي عنه من قبضه دينه كذلك هنا وامين القاضي من يقول له القاضي جعلتك امينا
في بيع هذا العبد اما اذا باع هذا العبد ولم يرد عليه اخلف للشاخص رحمهم الله فيه

والصحيح

والصحيح انه لا ملحة العهد ذكره شيخ الاسلام جواهر رآه رحمه الله في الماذون معد ذلك
المسئلة على ملكه او حيا اما ان اقر الامين ببيع الغرم وقبض الثمن وانكر ان يكون دفعه اليه او انكر
بيعه اليه وقبض اصلا واقر بالبيع وانكر قبض الثمن ففي الوجه الاول لـ يرد عليه ويضمن الثمن
للمشتري اما يرد عليه لما قلنا وكان ينبغي ان لا يرد عليه لان الامين لا يرد عليه الا في البيع ولا في
القبض بخلاف الصبي المحجور والعبد المحجور الا ترى انه لو هلك الثمن في يد الامين لا يملك على الغرم
حتى يكون دينه على حاله الا ما نقول وان كان كذلك لـ الا انه باع لاجله لانه باع ليقضي دينه
فكان عاقله من وجه فصار ان يرجع عليه بالعهد لعذر الزام العهد على العاقله وعلى من وقع
له العهد لان النائب من وجه يجوز ان يجعل كالنائب من كل وجه فيما يرجع الى صيانة الحقوق الا ترى
انما جعلنا الاملاف من وجه كالاملاف من كل وجه في حق وجوب الصمان في الدماء والاموال صيانة لها
فكذلك في صيانة حق المشتري واما ضمان الثمن لا قراره بقبض الامين الثمن وجوب الثمن عند
الرد للمشتري جعل الغرم الاول باقراره بقبض الامين الثمن مقرات قبض نفسه حكما في حق رجوع
المشتري عليه ولم يجعله مقرات في حق الغرم الثاني حتى لا يرجع الغرم المالى عليه بشئ والفرق
ان امين القاضي في هذا البيع بمنزلة النائب عن الميت من وجه ومنزلة النائب عن
الغرم من وجه اما الاول لـ فلان الملك في العبد للميت فكان باعثا للملك كالنائب
عن الميت واما الثاني فلان للغرم حقا في هذا العقد وهو استيفاء الدين من ماله لبيته ولعبيته
التركة لقضا دينه فكان باعثا للميت كالنائب عن الغرم ولو كان باعثا عن الميت من كل وجه
لا يصير الغرم مقرات قبض نفسه حكما لان لقبضه كما لو وكل الرجل حال حيوته لبيعه
ويوفى دين الغريم ثم اقر الغريم ان البائع قبض الثمن من المشتري لا يصير مقرات قبض
نفسه حكما لقبضه كما لو وكل الميت بوجه ما وكما لو باع وصي الميت بجلد موته ولو كان باعثا عن الغرم
من كل وجه كان مقرات قبض نفسه حكما من كل وجه كما في الوكيل بالبيع والوصي في حق الوارث
فاذا كان باعثا عنهما من كل واحد منهما من وجه عملنا بهما فاعتبرناه باعثا عن الميت فيما بين الغرم
الاول وغرم اخر واعتبرناه باعثا فيما بين الغرم وسن المشتري عملا بهما جميعا في جالين مختلفين
في حق شخصين مختلفين والعمل على هذا الوجه اول لـ من العكس لاننا لو عملنا بسببه النيابة عن
الغرم الاول لـ في حق غريم اخر ومنفعة قبض الامين لم يخلص للغرم الاول بل يخلص له
والغريم الثاني لزمنا العمل بسببه النيابة عن الغرم في حق المشتري بطريق الاولى الخوص منفعة
قبض الامين للغرم فتعذر العمل بهما وتعطل العمل باحد الشبهتين وانه لا يجوز واذا ضمن الغرم
الثمن للمشتري يبيع القاضي العبد ثانيا ويوفى الغرم ما عزم للمشتري والقاضي بالخيار ان يشأ
امر الامين الاول ببيعه وان شأنا اخر لا ان العبد مال للميت لانه لا مال للغرم والدين باق على
الميت وللقاضي ولاية النظر في مال الميت كما في قبل البيع وهذا لان الامين في حق ما بين
الغرم والمشتري كالنائب عن الغرم حكما فصار يبيع الامين جميع الغرم ولو باع الغرم هذا
العبد بامر القاضي ثم وجد المشتري به عيبا ورده عليه وعزم الغريم الثمن من ماله للمشتري

كان **لـ** ان يحبس العبد حتى يستوفي ما عزمه المشتري ولو تعدر عليه الاستيفاء من جهة صاحب
العبد باع القاضى العبد لما قلنا في الابواب **لـ** المقدمه ذلك هنا واذا باع مائيا واوفى الخريج
ما عزمه من الثمن للمشتري فان فضل شيء دفع الى الغرم قضا عن دينه الاول لان ما فضل من الثمن
من مال الميت وقد خلا عن حق من كان العبد محبوسا حتى فيصرف الى دين الميت كما لو باع العبد
المرهون بدين من الثمن بعد موت الراهن وفضل من دينه سي يصرف الباقي الى سائر الخرم
وكما لو باع عبد ابيا فاسدا او قابضا وسافضا البيع وحبس المشتري البيع لاستيفاء ما نقد
ومات البايع سباع العبد ويوفى عنه وما فضل يصرف الى بقية الخرم ما اولى الوارث وهذا
لان دينه الاول كان ساسا ولم يستل استيفاء بقول الامين في حقه لما ذكرنا فكان له ان ياخذ
بدينه لتقدمه على الوارث وان نقص عنه ما عزمه للمشتري لم يرجع على احد بشيء من ذلك وان
وان ظهر للميت مال اخر استوفى الغرم دينه الاول ولم يرجع بما ادى الى المشتري لان هذا
من عهدة العقد ولا يلزم الميت من ذلك **لـ** شي لقول الامين لما ذكرنا ان قول الامين انما يكون
حجة فيما هو مسلط عليه من لا يستحق مال اخر والغرم انما يصدق في اقراره بقبض
الغرم حكما لا قراره بقبض الغرم فيما كان مسلط عليه وهو فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به
اما فيما سوى ذلك فلا قلنا في الوكيل لكن يرجع بدنيه الاول **لـ** لانه كان ظاهرا معروفا
الا ان يقر الوارث بما اقر به الامين في دينه يظهرت العهدة في حق التركة ايضا فيرجع بذلك
التقصان مع دينه الاول في التركة لتصادقهم على ذلك **لـ** وفي الوجه الثاني والثالث
وهو ما اذا انكر الغرم مع الامين اصلا او اقر بالبيع وانكر قبض الثمن ليس للمشتري ان يرجع
على الغرم ولا حصة بينه ما لان الامين لا يصدق في الزام العقد على الغرم لكن القاضى ينصب
خما للمشتري حتى يرد عليه ان شا الامين الاول **لـ** وان شا غير ذلك لان الحصة في العبد
مستحق للمشتري حتى يصل الى باس مال **لـ** طالم يسلم العبد سليما ولا يمكنه الحصة مع الغرم
لان لم يصرف مقرا بقبض الثمن لا حقيقة ولا حكما ولو خاصه ورد العبد عليه لا يحصل مقصوده
وهو استرداد الثمن ولا يمكنه الحصة مع الامين لما قلنا ولا مع الميت لانه عاجز فينصب
القاضى خما عن الميت حتى يخاصم المشتري معه في الرد بالعيب كما نصب ابتداء في البيع
بمخرلة ما لو باع الميت بنفسه حال **لـ** جونه ثم مات ولم يوص الى احد ولم يترك وارثا خلا في
ما اذا اقر الغرم ان الامين قبض الثمن من المشتري لانه ثبت قبض الثمن في حقه **لـ** فيجب
رد الثمن بخلاف العبد وقد تعدر خطاب الامين بذلك **لـ** بخلاف الغرم لما ذكرنا فاذا نصب
القاضى خما واقام المشتري عليه البينة بالعيب قضى القاضى بقبض البيع ثم يبيع العبد
ويوفى الثمن للمشتري لان قبض الثمن ثبت باقرار الامين الاول **لـ** فيما يرجع الى العبد ويعلق به
لكونه مسلط على العبد وما يتعلق به فصار له بالتبات باقراره كالتبات بالبينة فيما يرجع الى
العبد وما يتعلق به وهو الحس لا غايته الاستيفاء والبيع عند تعدر الاستيفاء على ما ذكرنا
فان فضل من الثمن الاخر شي اعطاه الغرم بدينه لقيام دينه على ما مر في الوجه الاول **لـ**

وان نقص فلا يرجع المشتري به على احد فان حرج الميت مال **لـ** بعد ذلك ضرب الغرم فيه بدينه كله
لان دينه ظاهر معروف فيستوفي من التركة فان فضل شيء ملحق واراد المشتري ان يرجع فيه
بنقصان الثمن لم يكن **لـ** ذلك لان قبض الثمن لم يثبت بقول الامين في حق مال اخر للميت سوى
العبد لما قلنا الا اذا اقر الوارثه بوصول الثمن الى يد الامين فحينئذ يرجع باقرار الوارث كما يرجع الغرم
في الوجه الاول **لـ** باقرار الوارث هذا اذا وجد المشتري بالعبد عيبا فان لم يجد عيبا ولكنه
استحق من يد المشتري فذلك الجواب **لـ** ان حرج الغرم ان يكون الغرم قبض الثمن لم يرجع على
يكن عليه شيء وان كان اقر بقبض الامين لكن انكر الوصول اليه ضمن الغرم الثمن لان استحقاق العبد
يوجب انفساخ البيع كالدب العيب فكل جواب ذكرنا في الرد بالعيب فهو الجواب **لـ** في الاستحقاق
وان اقر الوارث بقبض الامين الثمن لا يرجع الغرم عليه ولا المشتري لان الدين ليس عليه الا اذا
ظهرت التركة حينئذ يرجع بذلك **لـ** لان البيع وقع على الميت لان امين القاضى بمنزله وكيل الميت
فيكون حاصل العهدة عليه وقد اقر الوارث بذلك ولذلك **لـ** لو امر القاضى امينه ان يبيع العبد
للموارث وهو صغير واقرا الامين بما وصفت لك ثم كبر الامين وانكر ان يكون الامين قبض الثمن
او اقر بالامر فيه كما وصفتنا في الغرم لان المغي مجبما بل الكلام فيه اظهر لان البيع واقع للموارث
من كل وجه وقد تعدر الزام العهدة على العاقد فيرجع على من وقع العقد له وهو الوارث ان اقر
بخطبه والا فلا ولو كان القاضى هو الذي باع العبد بنفسه واشهد شاهدان وهو قاضى ببيع العبد
من فلان وقبض الثمن ودفعه الى الغرم وانكر الغرم ذلك كله فان القول **لـ** قول القاضى في جميع
ما قاله على الاطلاق حتى لو عزا ومات فحضر غرم اخر واقام البينة على الدين واخصمه الى قاض
اخر وقضى القاضى بدينه وانكر الغرم الاول قبض دينه تشهد الشاهدان بحال القاضى الموطن فان القاضى
الثاني بامر الغرم الاول بدفع خمس مائة الى الغرم الثاني لان قبض الثمن على الغرم الاول
ثبت بما هو حجة مطلقة وهو قول **لـ** القاضى الاول لان ذلك قضا منه وقول القاضى في حال
قضا به حجة بمنزلة البينة فصار الثابت بقوله كالتبات بالبينة ولو ثبت قبض الغرم الاول
بالبينة كان للغرم الثاني ان يدخل معه ويأجر منه حصته من الدين فذلك هنا لا نرى
ان تجب القاضى الى القاضى بمنزلة شهادة شاهدان فقول **لـ** بنفسه اولى ان يكون بمنزلة
شهادة شاهدين **لـ** بين قول القاضى وبين قول امين القاضى والفرق ان قول القاضى
حجة على الناس كافة اما قول **لـ** غير القاضى حجة على الغير فيما كان مسلط عليه من جهة ذلك
الغير والامين مسلط فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به من مال الميت غير مسلط فيما عدا ذلك
فيكون هو وغيره من الامناسوا ولو لم يظهر غرم اخر ولكن وجد المشتري بالعبد عيبا
فان خصمه هو الغرم اقر ببيع القاضى وقبضه الثمن او لم يقر بشئ قبض الغرم بالحجة وبيع العبد
ثانيا فيوفى دينه الذي ادى الى المشتري من الثمن الثاني لان قبض الغرم الثمن ثبت بقول
القاضى والتبات بقول **لـ** وان حجة على الناس كافة كالتبات بالبينة ولو ثبت بالبينة كان الجواب
ما ذكرنا فان فضل شيء كان للموارث لانه مال الميت وقد خلا عن الدين والوصية وان كان فيه

تقصان لم يرجع على الوارث لان دين الميت لا يلزم الوارث في ماله وانما يستوفى من تركته فان ظهر للميت مال يرجع فيه بالتقصان لانه ظهرت التركة والدين ظاهر بقول القاضي وهو كوكيل بالبيع اذ ارد عليه اذ ارد عليه العبد بالبيع بعد قبض الثمن وهلاكه في يده لانه يبيع العبد وليستوفى دينه وان كان يبيد نقصان يرجع في مال الموكل ان كان امينا اذ كان قبضه ظاهرا ولا يرجع الغرم بدينه لانه ثبت استيفاؤه مرة بقول القاضي فلا يستوفيه ثانياً وكذلك لو كان القاضي باع العبد على الوارث الصغير واقر قبض الثمن وصرف اليهم كان ذلك بمنزلة الغرم في حق العهدة ان كرها واقر واما اقرب القاضي او انكر وفي الرد بالبيع والاستحقاق في جميع الوجوه على ما ذكرنا والله اعلم

باب ضمان الوكيل في البيع ونحوه الثمن بغير ضمان **اصل**
الباب ما ذكرنا ان الوكيل في حق الحقوق بمنزلة العاقل لنفسه وهو في نفس التصرف نائب عن الموكل ولهذا اختلف في الاطلاق والتقييد او المكان او تقدير الثمن كان القول قول الموكل لانه استفاد الولاية والسفيد من جهته ولو انكر الاذن اصلا كان القول قوله فاذا انكر الاذن في تصرف بعينه كان القول قوله ايضا خلافا للمضارب مع رب المال اذا اختلفا في الاطلاق والتقييد بان قال رب المال امرتك بالعدد دون السعة او ادت بالتصرف في مكان كذا وادعي المضارب الاطلاق كان القول قول المضارب استحسانا وفي القياس القول قول رب المال كما في الوكالة والفرق ان العموم والاطلاق في المضاربة اصل ولهذا اوجب المال اليه مضاربة بالتصرف كان للمضارب ان يتصرف فيما يدرى له من التجارة في اي مكان شاء فمن ادعى الاطلاق فقد تمسك بالاصل فكان القول قوله حتى لو انقاع على ابن التقييد بان ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب يدعي نوعا اخر كان القول قول رب المال لبطان العموم بانها خلافا لوكالة فانها لا تقتضي الاطلاق ولهذا اختلف في الغرض وكلتكم بما لي لم يكن له ان يتصرف بعينه بشي ولهذا املك المضارب الاضباع والتوكيل بالتصرف والايداع ولا يملك الوكيل واذا كان باسافي العقد بخير اطلاق الموكل وبفيله وشروطه المفيدة كفاية تصرفه لان تصرفه في الاطلاق والتقييد والنهي والحرك تصرف في خالص حقه فيصح ولا يصح نهيه واذنه في حق الحقوق لانه تصرف في حق الغير فلا يصح **وحرف** اخر ان اشتراط الضمان في موضع الامانة لا يصح كما ان اشتراط الامانة في موضع الضمان لا يصح لانه تغيير حكم الشرع وهذا لان الامانة ضد الضمان والشخص الواحد لا يصلح ان يكون امينا وضامنا في شي واحد للشخص واحد وهذا لان يصح اشتراط الضمان على المودع والمستعير والمضارب والاحر المسرك عند ابي حنيفة رحمه الله ولهذا اقلنا شركة العيان ان الخسران على راس المال ولا يصح اشتراط الفاضل فيه والزوج على ما اشتراطا **وحرف** اخر ان الشرع لا يرجع على غيره بما تبصر به اذا عرفنا هذا اذ قال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا ببيع عبده فباعه من رجل بالف درهم وسلم العبد ولم يقبض الثمن وضمن الثمن عن الموكل للمشتري فالضمان باطل لوجهين احدهما ان الثمن وجب حقا للعاقل لانه من

حقوق العقد ولهذا اختصر بالمطالبة ولا يملك الوكيل نفسه عن المطالبة والاستيفاء ويصح ابراه عنه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله ولهذا اوجب المشتري ما للموكل عليه سمي كان بارا او خلف ما للوكيل عليه شي كان كاذبا وكان كالمالك للثمن والمالك لو كمل بنفسه عن الغرم بما عليه من الدين لا يصح كيلا يودي الى التضاد لانه يصير الواحد طالبا ومطلوبا قاضيا ومقضيا في وقت واحد لان الوكيل بالقبض ليس بمالك للثمن بوجه ما بدليل ان الموكل لو نهاه عن المطالبة والقبض عمل نفسه ولو ابر المشتري عن الثمن لا يصح ابراه ولو قبل الجوراله لا يصح قبوله واما الموكل هو المالك للثمن ملكا ومطالبة وللوكيل المطالبة على وجه النيابة ولم يتصل المقصود به من النيابة قبل القبض فكان قابلا للنقص فاذا اقدم على الكفالة وقبل الموكل لا يصح الكفالة مع بقا الوكالة لما بينهما من التنافي لان قصده الوكالة ان يكون المالك امانة في يده وقضيه الكفالة ان يكون مضمونا الوكالة ضرورة يصح الكفالة اما الوكيل بالبيع مالك للثمن في حق القبض والمطالبة ولا يمكن نقض هذا الحق بعد البيع لانه حصل المقصود من التوكيل فلو حصلت الكفالة صحت مع بقا الوكالة وانه لا يجوز لما بينهما من التنافي وهذا لان الشئ انما يثبت او ينقض ضمنا لغيره اذا صح اسانته او نقضه مقصودا اما اذا لم يكن فلا اما الاثري انه لو اشترى دارا على بشرط ان يارسلته ايام ثم بيعت دارا اخرى فاحذها بالشفعة يتم البيع في الدار المشتراة لانه يملك اتمامه مقصودا اتمامه في ضمن الاخذ بالشفعة بخلاف ما لو اشترى دارا لم يرها فبيعت دارا اخرى فاحذها بالشفعة لم يكن رضى ولا يبطل خيار الروية لانه لو ابطله فقصده الا يصح فكذا اصنافا والثاني وهو ان الوكيل امين في حق الثمن فلو صح الضمان كان اشتراط الضمان على الامين وانه لا يصح اشارة محمد رحمه الله الى هذين العليتين في الغالب فانه قال لا اصل في العقد واليه قبض الثمن ولان الكفالة انما تصح اذا كانت معيدة وكفالة الوكيل بالبيع غير مفيدة لان فائدة الحر على الاعمال الاصيل والاصيل وهو المشتري لا يجب على اتنا الثمن للموكل فكيف يجبر عليه الدليل بخلاف الوكيل بقبض الثمن لان الاصيل وهو المشتري يجبر على ابعاء الثمن الى الموكل فجاز ان يجبر عليه الكفيل وهو الوكيل الاثري ان الكفالة تبدل الكفالة لا يصح مع توجبه المطالبة للموكل على العبد لانه غير لازم فلان لا يصح هنا مع توجبه المطالبة للموكل على المشتري كان اولى وكذا المضارب اذا ضمن الثمن لرب المال عن المشتري فهو باطل لما ذكرنا خلافا للوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للزوجين لانه لا يسفر ومخير محض لا ترجع اليه الحقوق فلو صح الضمان لا يصير ضامنا لنفسه ولا يودي الى التضاد بخلاف الاب اذا ضمن المهر لابنته الكبيرة او الصغيرة عن الزوج لان حق القبض ليس له بالاصالة ولهذا يصح هي الكبيرة في حق الصغيرة فام مقام شخصين كما في البيع ولهذا يصح طهرها بعد البلوغ فالحق بالاجنبي وكذلك رجلان باعوا عبدا صنفه واحدا وضمن احدهما صاحبه حتر من الثمن مضارب باطل لانه لا وجه الى تضم الضمان مع الشركة حتى لا يصير ضامنا لنفسه فلا وجه الى تقديم القسمة لان قسمة الدين قبل قبضه باطله على ما ذكرنا في الشهادات

ن

حتى لو باع واحد منهما نصيبه صفقه على حده صح الضمان لانه لا يصير ضمانا لنفسه وكذا الوكيل
 الحوالة لا امر بالثمن وهو باطل لانه يودي الى التضاد فان الاحياء الى المالك بدن له على
 المشتري لم يصح كيلا يودي الى التضاد فكل من الوكيل لا بمنزلة المالك ماد كرتا في الكفالة
 ولا لوصية الموالد ضمن الوكيل وبطال **ب** بد وانه امين فكان اجاب الضمان على الامين ولا ينفيد
 لما ذكرنا ان قابلية الجبر على الاداء لا يجبر الاصيل فليف الجبر الخيال عليه وهذا لان
 الحوالة نقل الدين او نقل المطالبة ولا من الموكل على المشتري ولا مطالبه لما ذكرنا الا ترى
 ان الكاتب لو احال مولا على رجل بدل الكتابة او احال المولى غريمه على الكاتب بدل الكتابة لا يصح
 مع قيام الدين والمطالبة ههنا اولى ولو لم يكن الوكيل ولم يقبل الحوالة ولكن فني الامر الثمن الذي
 على المشتري من غير شرط الضمان كان جائزا لان مقتضى دين غيره متبرعا بمجوز كما لو تبرع غيره
 وهذا لان الوكيل من اهل التبرع وليس من ضرورة صحة القضا تبرعا ان يكون المالك واجبا على
 وجه يصح الضمان به الا ترى ان الكفالة بدل الكتابة باطله وقضاؤه بطريق التبرع صحيح
 وكذا في الدين المشترك اذا ضمن احدهما لصاحبه نصيبه من الدين لا يصح ولو تبرع بقضا
 نصيبه صح وليس له ان يرجع على المشتري لان غير مأمور بالاداء ولا مضطرفه ولو
 ان الوكيل صالح الامر من الثمن على عبده للوكيل بعينه جاز وسلم العبد للمولى ويرى المشتري
 ولا رجوع للموكل على المشتري ولا على الموكل لان الصلح عن الدين رضا الدين حكما وليس
 بما يعنه ولا يقتضي ضمانا لاحماله وان وقع على خلاف جنس الحق لان الصلح في موضوع
 للتجوز بدون الحق والتجوز بدون الحق انما يحق باقتضا البعض والاراعن البعض وانما
 للحق وطه اذا وقع الصلح على خلاف جنس الحق ثم تضاد فان لا دين بطل الصلح لانه
 قضا للدين فيعتبر القضا الحكمي بالقضا الحقيقي ولو قضى الدين حقيقة ثم تضاد فحكمي ان لا
 دين بطل القضا فكذا اذا قضى حكما كذلك ههنا يعتبر القضا الحكمي بالقضا الحقيقي
 ولو قضى الوكيل الدين حقيقة ثم تضاد فاعلى ان لا دين بطل القضا فكذا اصح القضا ويكون
 متبرعا لما ذكرنا فكذا اذا قضى حكما بالصلح وطه اصح صلح المتوسط والصلح على الإنكار
 وهذا لان الصلح وجب فيجب بقدر الامكان ما فيه من دفع الخصومة وقطع المنازعة
فان قيل وجب ان لا يصح القضا من الوكيل لان الوكيل بمنزلة المالك للثمن
 في حق الحقوق والمالك اذا تبرع على نفسه بقضا الدين عن غريمه لم يصح له صداد
 بين كونه قاضيا ومقتضيا في وقت واحد فكذا **ل** ههنا قيل **ل** الوكيل بالبيع
 بمنزلة المالك للثمن لكن من وجه وليس بمنزلة المالك من كل وجه لانه بمنزلة المالك
 في حق الحقوق وليس بمنزلة المالك فيما عدا حقوق العقد وطه لا يصح ابراهه
 المشتري عن الثمن عند ابي يوسف رحمه الله وعندهما وان صح ابراهه لكن يضمن الوكيل
 ولو كان ما كان من كل وجه لم يجز كفالته ولا قضاؤه ولو لم يكن ما كان جاز قضاؤه وكفالته
 فلكونه ما كان من وجه لم يجز كفالته ولولونه غير مالا **ل** من وجه جاز قضاؤه

علاهما جميعا والعمل على هذا الوجه اولى من القلب **ل** لانا لو علمنا بكونه غير مالا من وجه
 في حق الكفالة لنحتج جازت الكفالة لزمنا ان نحمل به في حق القضا لان القضا اسرع ثبوتا
 وجوازا من الكفالة اما لو علمنا بجهته المالكية في حق الكفالة لا يلزمنا العمل به في حق القضا
 كما ذكرنا انه اسرع الا ترى ان الكفالة تبدل الكتابة لا يجوز والقضا جاز كان ما قلناه
 اولى صيانته عن تعطيل السهمين ولو باع العبد بماله على المشتري او صلح له على
 ان يكون الثمن الذي على المشتري للوكيل او قضاؤه الثمن على ان يكون الثمن الذي على
 المشتري له فالبيع والقضا والصلح باطل ورجع على الامر بما اعطى لانه وقع حكمه
 عقد فاسدا اما البيع فلان الاجني لو باع عبدا منه بماله على المشتري كان
 البيع باطلا لما فيه من ملك الدين من غير من عليه الدين او بيع العبد بشرط ان يكون
 الثمن على غيره وانه شرط فاسد فيسده العقد فاذا باع الوكيل كان اولى واما الصلح والقضا
 فلاه وقع معاوضة عندهما هذا الشرط فصار بمنزلة البيع والعبرة للمعاني الا ترى
 ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حواله والحواله بشرط مطالبه الاصيل كماله وطه اذا
 لخصه بشرط العوض مع انهما اعتبارا **ف** فرق بين هذا وبين اذ صلح او قضا
 ولم بشرط ان يكون الثمن **ل** والفرق ان في الصلح معنى التملك ومعنى الاستقاط
 وطه اصح صلح الغضولي مع انعدام التملك ولو كان بدل الصلح دارا وجبت الشفعة
 لغرض المعنى التملك فمضى لم يعل على ان يكون الثمن له ان تغدر نصيحة تملكها املن نصيحة استقا
 ط ومنه الصلح على التجوز والاستقاط لجعل استقاط وطه الوادي دارا في يد غيره وانكر للمدعي
 عليه واصطلى على بدل ثم استحق البدل او ملك قبل التسليم او رد بعيب يرجع الى
 اصل الدعوى ولم يجعل اقدامه على الصلح اقرارا بكونها للمدعي ولو اشترى
 من ذي البدن ثم استحق البدل او رد بعيب باخذ المدعي الدار لان اقدامه على الشرا
 اقرارا بانها للمدعي لانه عقد مبادلة فاذا انقض على ان يكون الثمن بصير مبادلة فتعذر
 نصيحة استقاط فيكون يباع ثمن على الغير بخلاف البيع فانه لا يجتمل الا التملك فتسوا شرط
 هذا الشرط اولى بشرط بلون تملكها وتغدر نصيحة تملكها واما الفرق بين هذا الشرط وبين
 عدم الشرط لانه عند عدمه وقع القضا بجهة التبرع وانه صح لما ذكرنا اما اذا شرط
 لانه قضى بشرط ان يملك ما في دمه للمتبرع عليه وفيه تملك الدين من غير من عليه
 فالقبض قبض حكم قضا فاسد فكان **ل** ان يرجع الا ترى انه لو تبرع بدارا بدل
 الكتابة يجوز ولا يرجع على احد ولو ضمن وادى يرجع على المولى لانه اذنني بحله
 ضمان فاسد كذلك ههنا وهذا بخلاف صلح الكفيل مع المكفول له هذا الشرط
 او بعد منه او بقضا الدين مع الشرط او مع علمه لان محقق الرجوع بابت شرط
 املا فالشرط لا يبرئه الا وكاد وهذا لما ذكرنا ان الكفالة توجب دين الطالب
 على الكفيل ودين الكفيل على المكفول **ل** عنه الان ما وجب الطالب على الكفيل حال

الدين

ما وجب للكفيل على المكفول عند موصل الوقت الا اذا وطئ الوكيل الكفيل من الكفول
 رهنا بالدين نصح ولودهب الدين من الكفيل او ومله بالارت يرجع على المكفول عنه
 فلا يكون ملكا للدين من غير من عليه الدين ولو باع الوكيل العبد ثم حال الامر
 بالثمن على المشتري وقبل المشتري الحواله حاز ولم يكن حواله بل يكون وكال
 او احواله مطالبه لاحاله ملك لان الملك له بلا حواله فيكون الامر كله كمال القبض
 لان تحوير هذا العقد بطريق الحواله متعذر لانها نقل الدين ولا دين للامر على الوكيل
 حتى يحمله بذلك على المشتري وامكن تحويرها بطريق الوكالة لان الحواله لو بدت
 حقيقة كان من حكمها ان يجب على المحال عليه اذا الدين الى المحال له واذا انقضى التحوير
 بطريق الحواله التحوير بطريق الوكالة وهذا لان حق المطالبة للبايع لا للامر في
 باسم الحواله فضاء امامته مقام نفسه في حق المطالبة وقبض الثمن والوكيل لو وكل الامر
 بقبض الثمن حاز ويصير وكيل عنه في القبض ويستقيم انعقاد الوكالة بلفظ الحواله
 الا انشئ ان محمد رحمه الله قال في كتاب المضاربة اذا صار مال المضاربة ديناً على الناس
 وليس على في المضاربة يرفع وامتنع للمضارب على التقاضي قال له اجل رب المال
 على الغرماء يعني وكله ولا يجب على الاستيفاء وذكر في الجامع الصغير حل حاله حل على رجل
 بالغدرهم فقال المحال هو مالي وقال المحال هو مالي قالوا قول المحل واذا
 صحت الوكالة ليس للمشتري ان يمنع عن ادائه الثمن الا بالبايع لانه عاقد وحق القبض له الا انه وكل
 الامر بقبض الثمن ومن له الثمن او الدين على انسان لو وكل غيره بالقبض لا يسقط
 مطالبة الموكل عنه وسرا بالدفع اليه كذلك هنا وكذا يجب على الدفع الى الامر
 حكمه الوكالة كماله وكل اجنبيا في ذلك فان نهى البايع المشتري عن الدفع الى الامر صح به
 حتى كان له ان يمنع عن الدفع اليه الا انه اذا وقع اليه يرى اما صحة النهي وحق
 الامتناع فلان وجوب الدفع كان بحق الامر فيصبح له فيه حواله وكل اجنبيا ثم نهاه ومنعه
 عن الدفع صح فكذا اذا امتنع الامر عن القبض وهو وكيل في ذلك فكان له منع
 واما البسراة فلان المشتري لو دفع الثمن الى الامر قبل التوكيل صح ادائه ويبرأ
 استحسانا الوصول الحق المستحق فكذا اذا صار التوكيل نهيه كان لم يكن رجل
 وكل رجل بايع عبده ودفع اليه وامره ان لا يدفع العبد بعد وقوع البيع الى المشتري
 حتى يقبض الثمن فباعه بالف درهم ودفعه الى المشتري قبل ان يقبض الثمن فدفعه
 جاز ولا يكون الامر حق الاسترداد ولو بوى الثمن على المشتري لا ضمان على البايع
 ودفعه البايع قبل قبض الثمن ومنع الامر اياه قبل قبض الثمن باطل وكذلك
 ان لم ينهه عن ذلك حتى باعه ثم نهاه عن التسليم لا يصح نهيه وهو قول محمد رحمه الله
 وقياس قولنا في حيفه رحمه الله اما عندنا في يوسف يعتبر نهيه حتى لو دفعه الى المشتري
 كان للوكيل استرداده من يد المشتري لاستيفاء الثمن ان كان العبد قايما وان هلك

في يده ونوى الثمن عن المشتري يضمن الوكيل الثمن للموكل ويرجع بذلك على المشتري
 ولم يذكر قولنا في حيفه وقالوا قوله مع محمد وحملوا هذه المسئلة فرع المسئلة الا برأ
 فان الوكيل اذا ابرأ المشتري عن الثمن جاز عندهما وله بحره عندنا في يوسف رحمه الله ووجه
 المناهضة لما جاز الا برأ او التاحيل عندهما كان الوكيل كالمالك وحق قبض الثمن فيكون
 كالمالك في حق تسليم المبيع ايضا لان حق المنع مما يملكون لاجل استيفاء الثمن فلما ملك
 ابطال حق الاستيفاء بالابرايمك ابطال حق المنع ولان قبض الثمن من حقوق العقد كماله
 للملك لاجل الثمن من حقوقه ايضا واذا كان بمنزله المالك في حق تسليم المبيع لم يعمل
 نهيه عن تسليم المبيع قبل قبض الثمن كما لا يعمل نهيه عن قبض الثمن والجامع بينهما
 انه تصرف في حق الغير فصار وجود هذا النهي وعدمه بمنزله الا ان بينهما فرقا
 من وجه وهو ان الابرايم يضمن الثمن للموكل وهذا لا يضمن لان الابرايم المالك للموكل فيصير حائرا
 فيضمن وهذا لا يتلف مال بل في التسليم منقحة الامر لانه يوجب تاكد الثمن فلا يضمن
 ولان الابرايم ليس من موجبات الامر بالسبيع او التسليم من موجباته لما ذكره وعندنا في يوسف
 رحمه الله لا يملك الابرايم كماله ابطال حق المنع فلما حصل ان جهة النيابة في الحقوق راجحة
 عندنا في يوسف وعندهما جهة الاصل راجحة ابو يوسف رحمه الله يقول لا خلاف في
 ان الوكيل ثابت في اصل العقد وحكمه لانه ملكه تنفويضه وهذا يعتبر بالقبض في
 اصل العقد حتى لو وكله بالبيع بشرط الخيار فباع بغير شرط لا يجوز فوجب ان يكون في
 حق حقوقه كذلك لان حقوق العقد ثابت للعقد ولا يلزم انه لا يحد على منعه من التسليم
 اصلا ولو كان نابيا في حق الحقوق كان بقدر كفا في اصل العقد لانه مما يقدر لانه ليس
 ثابتا لانه يتعلق بهذا التفويض حق الغير فامتنع صحة النهي لتعلق حق الغير
 وقد يكون نفس العقد هكذا فان الراهن اذا سلط العدل على بيع الرهن اذا حل المالك
 لا يقدر على عجزه مع كونه نابيا عنه في العقد ويرب المال لا يمنع ملك المضارب عن البيع
 بعد ضرورة المال عرضا وان كان نابيا عنه والموكل لا يملك عزل الوكيل بل يضمنه
 اذا كان يطلب الخصم لتعلق حق الغير بذلك هنا محمد رحمه الله يقول الوكيل
 يملك الامر منه بتفويض الراي اليه فملكون عاملا لبرأيه لمصلحة الغير فيكون نابيا
 باعتبار ان دفعه لمصلحة الغير مال كبايعا رانه عامل برأيه نفسه فورنا على الشبه
 ظاهرا فقلنا بانه نابي في حق ما يرجع فعله الى مصلحة الغير مال كبايعا يرجع الى ما هو اذ لا
 ففي حق اصل العقد وحكمه عامل لمصلحة الغير فشمسية نابيا في حق حقوق العقد عامل
 لنفسه ليخرج عن عهده ما الرزقه فشمسية مال كبايعا لنفسه بنا على ملكه فلا يعمل
 نهيه فيه واذا لم يعمل نهيه ليه لم يكن للموكل حق الاسترداد اذ كان له نهيه ولو هلك
 في يد المشتري لا ضمان عليه قال في الاصل الا نرى ان المأمور لو باعه ولم يكن
 الامر نهاه عن سبي فلما باعه لم يدفع اليه حتى نهاه الامر ان يدفعه حتى يقبض الثمن فدفعه المأمور

للمامور قبل قبض الثمن جاز ذلك ولا يلتفت الى قول الامر كذلك هنا وعندنا يوسف
له حق الاسترداد ولو هلك في يد المشتري ضمن الثمن دون القيمة لانه مضمون عليه بالثمن
فلا يكون مضمونا عليه بالقيمة لتعذر ارجاع صمانين بقبض واحد كما لو باع الموكل
بنفسه فاخلل للمشتري من يده بغير اذنه قبل قبض الثمن وكذا لو اخذ من يد الوكيل
بغير اذنه وهذا لان حق الموكل في الثمن لفاد البيع واستقال الملك من العجز لا الثمن وصر
ملكه في البيع وانما امر الموكل بحبس لصيانته حقه في الثمن فصار بالتسليم بغير امره معوت
طريق صيانته الثمن فلا يضمن الا الثمن ثم يرجع به على المشتري وقيل هذه مسئلة مستداه
لاي يوسف رحمه الله الحسن مستحق للموكل فلا يملك الوكيل ابطاله واذا ابطله بضمن كالعذر
اذا سلم للمرهون الى الراهن وكما لو وكله بقبض المبيع مضمون قبض الثمن بغير اذن البائع
وهلك في يده او يد المشتري لهما ان ملك البيع مطلقا فاذا باع صار التسليم خاسرا مستحقا
عليه بالعقد فاذا ائجر عليه فقد منع من حق مستحق له او عليه مع قيام السبب الذي
يملك به التسليم وهو اليد على المبيع فلا يعمل به فيه كالموكل اذا نهى المادون عن بيع ما في يده لانه لهما
مع قيام السبب وهو الاذن وكما لو باع الودعة من المودع ولها عن القبض بخلاف وكيل
المشتري بالقبض لانه ليس له قبضه لانعدام التسليم ممن له الحق وخلاف ما اذا لم يدفع اليه
لانعدام التسليم ايضا والعدل باب المرتين ولهذا صح الرهن بقبضه ولم يوجد التسليم
منه قوله حق القبض ثابت للموكل اوله ولاية الاسترداد قبل تسليم الوكيل قلنا نعم لكن
حق التسليم والقبض ثابت للوكيل بخلصا لنفسه عن عهده ما لم يرد من العقد فراجعا
كل التحريم قلنا اكل واحدا منهما يتحمل من استيفاء حقه لا منع صاحبه من استيفاء حقه فلو عمل للموكل
من اخذه قبل التسليم الى المشتري له ذلك ولا يتعد على ابطال حقه والاسترداد من يده احد
ولو سلم الوكيل الى المشتري له ذلك ايضا ولا يضمن لاحد وهذا لان ولاية الاسترداد لا تمنع صحة
التسليم كما قلنا في نهى المادون ولو كان الامر دفع العبد الى الوكيل وامره ببيعه وامره ان لا يبيعه
حتى قبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن فالباع باطل لا يجوز حتى قبض الثمن ثم يبيعه لانه اضاف
الوكالة الى وقت وهو وقت قبض الثمن فاذا باع قبل القبض فقد باع قبل وجود الوقت المضاف
اليه الوكالة فلا يجوز كما لو امره ان يبيع عبدا فباعه اليوم وهذا لان امره ببيع نفسه
وهو ان يكون بعد قبض الثمن ومحرم عليه البيع قبل ذلك وبيع المحجور باطل وهذا لان النهي والقييد
هنا راجع الى العاقبة والعقد كان ثابتا في نفس العقد وهو ثابت في نفس العقد فيعمل به فيه
كما لو امره بالبيع بالدرهم فباعه بالدينار بخلاف المسئلة الاولى فان ثمة امره بالمنع بعد العقد
وبعد العقد الحق للوكيل لا للموكل وهذا الحق للموكل لا للوكيل واذا اختلف لم يكن وكيلاً فالمراد رحمه الله
البيع باطل لان قبض الثمن من المشتري ثم يقول قد بعثك هذا العبد هذه الدراهم التي
قد قبضت منك فان فعل هذا كان البيع جائزا والافه باطل **باب** اي فائدة في هذه
الاشارة التي شرطها محمد رحمه الله الى الدراهم والدرهم عندنا مما لا نتخير بالاشارة في العقود

قبله لا يتخير بحرد الاشارة ولكن يتخير بالاشارة والقبض وهنا وجدت الاشارة والقبض فجاز ان يتخير
بهما قال **باب** مشايخنا رحمهم الله وهذه الاشارة بعد القبض ليس بشرط لان العرض ان يبيعه بثلث
مقبوض ومتى قبض من قبض الثمن صارت الاضارة والقييد بما قبض والاطلاق سوا بعد ان يكون ماعدا
من قبض نقد البلد لانه صار قابضا بنفس العقد باعتباره انه ظفر بحبس حقه وفي المنسوط لو اخطأ
دنانير وامره ان يشتري بها فاشترى بها ثم لم ينفذها حتى دفع الطعام الى الامر وانفق الدنانير
في حاجته ونفذ الثمن من غيرها فهو جائز لانه امثل امر الامر في المشتري بتلك الدنانير لكن الدنانير
لا يغير في الشري بالقيدين فكانت باقية على ملك الامر وقد وجب الثمن للبائع دينارا في دمه
الوكيل وللوكيل في دمه الامر فالوكيل حين انفق دنانير الامر في حاجته صار مستوفيا دين نفسه
بفني دين البائع عليه بخرمه في ماله وان اشترى بدنانير غيرها ثم نفذها فالطعام للوكيل لانه كان
مامورا بالشري بتلك الدنانير فاذا اشترى بغيرها صار محالفا لكان مشتريا لنفسه
ثم نفذ دنانير الامر في قضايه بنفسه وصار ضامنا له **باب** ان يعلق الشرع لا يتعلق
بتلك الدنانير وانما تنفذ الوكالة بها والوكالة تسعد بالمال المضاف اليه الا ترى انه لو هلك
قبل الشري به بطلت الوكالة واذا تعلقت الوكالة بتلك الدنانير لم يكن الشري بغيرها من موجبات
الوكالة على ان الشري قد يتعلق بالدنانير المضاف اليها نوع يتعلق الا ترى ان من اشترى بالدنانير
المقبوضة ونفذها لم يبط له الفصل بخلاف ما اذا اشترى بغيرها ونفذها ولو اشترى الوكيل
طعاما الى اجل وهو يبيع الشري طعاما يصدق على ذلك ولا يلزم الامر لان ملك الدنانير عين
وصفه العينة بينا في الاجل فتبين الشري بالثمن للوط وتنشئ شرابه بتلك الدنانير من افاة
منه محالفة لما صرح به ودعواه غير مطابقة لما ظهر منه فلا يصدق على ذلك وكان هذا وما لوا
اشترى بغير ملك الدنانير سوا خلاف ما اذا اشترى طعاما بمن حال ثوبى بتلك الدنانير
فانه يلزم الامر لان ما صرح خلاف ما امر به بضا فان اضافة الثمن اليه دمنه والى ما في يده من الدنانير
سواء كان تعيينه تلك الدنانير في قلبه كعينهها باشارته في العقد لها وهذا لان الوكيل
قد سلم الى هذا بان جرم ما يوافق الامر في المسبوق ولا يكون ملك الدنانير معه ولو رجع الى بيته
ليحضرها فانه فلها ما جرم ما يوافق الامر بطلاق الدنانير ونفذ بعد ذلك تلك الدنانير
او غيرها لم يصحها مما لو اضاف الى ملك الدنانير بضا ولو كان الاسراحة ان يبيع العبد بالف
فباعه بالسمه لا يجوز لان الموكل ساول بيعا خاصا وهو البيع بالعدد والسفيد مقد من حيث انه
محصل للثمن في الحال وفيه صيانة عن الموى بالافلاس ويجوز ذلك وهو داخل في العقد
سعد ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله فزقاسين قوله لا يبيع حتى قبض الثمن وقوله والفرق
ما ذكرنا ان النهي في قوله لا يبيع حتى قبض الثمن وقوله ببع بالنقد داخل في العقد فيعتبر ابو حنيفة
البيع والوكيل في حق البيع ان كان ما كامن وجب باعتباره ان ملك اصل البيع من غير وكالة ثابت
من وجب باعتباره ان ملك البيع قبل الوكالة فيعمل به فيه اما في ملك المسئلة النهي داخل على
التسليم والتسليم من حقوق البيع والوكيل في البيع في حق الحقوق مخير له الحق بينهما فلا يعمل

فلا يعمل نهيه هذا كله اذا دفع العبد اليه وامره بالبيع فباعه بالف درهم حاله واراد ان ياخذ
من يده الامر ليدفعه الى المشتري قبل ان يقبض الثمن لم يكن له ذلك الا برضى الامر به قبل ذلك
اولم نهيه لان الامر بقبضه على العقد ولم يأمره على العبد فلا يخله الا برضاه فرق بين هذا وبين ما
اذا دفع اليه والفرق من وجهين احدهما وهو اننا اعتبر الامر بالبيع بمباشرة البيع والموكل
لو باشر البيع بنفسه بثلث حال والعبد في يده لم يلزم للمشتري ان ياخذ العبد منه قبل وصول
الثمن اليه بخلافه لما فيه من ابطال يده ولو باشر البيع بنفسه والعبد في يده للمشتري امانة
واحدث المشتري فيه ويضاقبل وصول الثمن الى البائع ليرد للبائع ان يسترد منه المجلس
لاستيفاء الثمن لان قبض المشتري حصل بتفريط البائع كذا اذا باشر باشر ما هو من سبب البيع
وهو التوكيل والثاني ان العبد اذا كان في يد الوكيل فقد سلط على البيع والتسليم جميعا لان الامر بالبيع
امر بالتسليم ويده عليه حقه لانه يحتاج الى التسليم لمخرج عن عهده ما لزمه حكمه البيع فلا يكون لسلط
من منعه واذا لم يسلط كان الوكيل مسلطا على البيع غير مسلط على التسليم ويده عليه حقه لانه
يحتاج الى ان يحسبه عن المشتري ليصل اليه حقه وما يقابل به من الثمن فلا يكون المأمور تسليما من
ابطاله فالحاصل ان القبض يحصل خلو المأمور ويصلح خلو الامر فوجب الترجيح باليد الحقيقية فان
كان في يد الامر فهو احق به ولا يكون المأمور تسليما من استرداده وان باع المأمور بالفلسه
الى شهر وكان امره بالبيع مطلقا جاز البيع وله ان ياخذ العبد ويسلمه الى المشتري بغير رضى الامر
اما جواز البيع ظاهر على قول ابي حنيفة رحمه الله جري على الاطلاق على ما ذكرنا واما على قولهما
فلان التوكيل بالبيع مطلقا مصر في المتعارف والبيع بالنقد كما هو متعارف بين التجار والبيع بالقر
متعارف بين التجار ايضا واما حق الاخذ للوكيل فرق من هذا بينهما اذا باع بالنقد والفرق ما ذكرنا
ان بيع الوكيل بالفلسه وان داخل تحت التوكيل كمباشرة الموكل البيع بنفسه ولو باشر البيع بنفسه
ان كان حاله حق المجلس لاستيفاء الثمن وان كان موجبا لجبر على التسليم ولا يملك المجلس ان يأمرا ما يكون
حق المجلس في موضع يستحق تسليم الثمن في مقابلته ولا يستحقه اذا كان الثمن بسنة ثم عاد رحمه الله
الى اول المسئلة فقال لو دفع العبد اليه وامره ببيعه ونهاه عن تسليمه بعد البيع حتى يقبض الثمن
فباعه ولم يسلمه حتى اجد الامر العبد من المأمور وامتنع من تسليمه حتى يقبض الثمن فله ذلك
وليس للمأمور ان ياخذ من يده حتى يسلمه الى المشتري قبل وصول الثمن اليه لان الامر لما اخذ العبد
من يد الوكيل استقر يد الوكيل وعاد العبد الى قدم يد الامر فصار كأنه لم يدفع العبد الى الوكيل ولو لم
يكن في يده حتى باع كان الامر حق المجلس لما ذكرنا **فان قيل** يجب ان لا يعود العبد الى قدم
يد الامر بالاخذ لان الوكيل لما باع والعبد في يده صار تسليم العبد الى المشتري قبل قبض الثمن
خفا للوكيل حتى يتم بيعه ويخرج عن عهده بالتسليم وينفع له الامن عن انتفاض البيع بهلاك العبد
في يده وهذا لا يضمن بالتسليم فالامر بهذا الاخذ يريد ان يبطل حق الوكيل في التسليم فوجب ان لا يعود
وان لا يعود العبد اليه **فيل** له كما ان التسليم صار خفا للوكيل فياخذ العبد من يد الوكيل
قبل ان يدفعه الى المشتري قبل قبض الثمن من المشتري حتى الامر ايضا لان العبد ليدفع الوكيل

مضمون على الامر بالثمن وكان الامر ان ياخذ العبد منه حتى بالغ في حفظه فلا يضيع العبد فلا
يبطل حقه في الثمن واذا كان كل واحد منهما حقا ونقد رايضا المختار كما هما ونقدرا احسن شتر اك
بين المختار للثمن في بينهما رجحنا السابق منهما لان السابق يحصل مرجحا اذا ثبت **هذا فنقول**
ان سبق الوكيل بدفع العبد الى المشتري كان العبرة لحقه وان سبق الامر ياخذ العبد كان العبرة
بحقه وهذا الامر سبق اخذ العبد كانت العبرة لحقه **فان قيل** لو كان الامر حقا في اخذ العبد
من هذا الوجه يجب ان يعمل سيده عن الدفع الى المشتري قبل قبض الثمن لان النهي يكون
ملاقاة حقه قبل **ل** النهي عن الدفع وسبب التسليم على الدفع قايما وهي الكوالة السابقة
وكون العبد في يده والنهي عن الشيء مع بقا سبب التسليم على ما وقع عنه النهي قايما لا يعتبر
وان لا ما النهي خالص حتى الناهي كالمولى اذا نهى العبد المأذون عن بيع شئ من كسبه الذي يولد
لا يعمل به فيه وان لم يكن على العبد من فاما اذا اخذ الامر العبد من الوكيل فالتسليم على التسليم قد
زال فصار بمنزلة ما لو اخذ المولى الكسب من يد العبد المأذون ثم باع العبد من المولى لا يصح كذلك
هنا وهذا ما ذكرنا ان الامر بولاية الاخذ صيانة لحقه في الثمن عن المولى والسقوط في تسليم الوكيل
مع نهيه تأكيد الثمن لانه يأمرون به من المولى اكرما يأمرون باسترداده والنقص بعد ما صح لا يتعذر
الاقتناء ظاهرة هذا اذا اخذ الامر بغير علم الوكيل واخذ برضاه حتى لا يتقرب **ل** حتى الاسترداد
اما اذا اراد الامر اخذ وامتنع الوكيل من التسليم اليه هل له ولاية الاخذ جبر الريد كرهذا في الكتاب
وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله انه ليس للامر ذلك لانه يريد ابطال يد الوكيل ويده حقه
وهذا ما ذكرنا ان القبض يصلح خفا لكل واحد منهما فوجب الترجيح بالسبق او اليد الحسية استشهد
بمخرجه الله تعالى **الامر** ان المالك اذا امر المودع ببيع الوديعة فباع ولم يسلم حتى جال المودع
واخذ من بيت المأمور ثم اراد المودع ان ياخذ من المالك ليسلمه الى المشتري كان الامر ان يبعه حتى
يقبض الثمن لانه لما اخذ فقد انتقض يد المودع وعاد العبد الى قدم يد الامر فصار كأنه لم يزل في يده
وقد امره ببيعه وباعه ولو كان البائع سلمه قبل ان ياخذ الامر وقد نهاه الامر عن التسليم حتى
يقبض الثمن في اصل البيع او بعد ذلك او لم يمهده فقد سلم العبد للمشتري وهذا قوله خاصة
اذ لا فرق بين توكيل الاجني وتوكيل المودع فان كل وكل مودع اذا قبض العبد يده الا ان من
عادة الاستشهاد بالمخلف على المخلف نقلا للكلام الى ما هو الاوضح او يكون ابتداء المسئلة بلفظ الامر
ولو اراد المأمور ان يدفعه الى المشتري قبل قبض الثمن ومنعه الامر ولم يسلم حتى اخذ الامر
من بيت المأمور ثم اخذ المأمور من بيت الامر واراد تسليمه فللامر ان يبعه لان الامر لما اخذ من بيت
المودع انتقض يد المودع وعاد الى قدم يد الامر فصار كأنه لم يزل في يده لما ذكرنا واستدل
ايضا بما اذا باعه من المودع وهو في منزله ان اخذ البائع من منزله قبل ان يتملن من اخذ ليركن
له ان ياخذ من البائع حتى يسلمه الثمن لان قبض الوديعة لا يصير قابضا بحقه البيع وللبيع
قبل التسليم حق المجلس حتى يكون وثيقه حقه والمشتري حتى الاخذ اقيام المالك فيها فصار هذا
معاقبل التسليم وللبيع ذلك ولا يكون المودع اخذ من بيت البائع الا باذنه وان عاد للمشتري

الى بيته وقبضه او يمكن من قبضه ليس للبائع حق الاسترداد لانه يصير بايعا بتسليم البائع
ايه على قبضها بالايدي السابق لان الايداع من المشتري ان ابطال بالشري لانه لا يكون مودعا ومالك
نفسه في الامر بالقبض باثبات اليد عليه لان استرادك من البائع لعبد الشري صحيح كما لو اودعه
عبد الشري لا سقى له حق الاسترداد والحبس كذلك هنا ولا نحل واحدهما حق في القبض فكانت
العبرة السابقتهما فان قبض البائع قبل ان يرجع المشتري ومجرد القبض فله حق البائع ومتى رجع
المشتري الى بيته قبل ان يقبض البائع فله حق المشتري وان رجع البائع عن قبضه قبل ان يرجع الى
بيته حتى يعطيه الثمن فهيبه باطل حتى لو رجع وقبض لم يكن للبائع حق الاسترداد وهذا لان بقا يده
عليه بالتسليم اذن بالقبض لانه من جهة الفعل وهيبه قول والفعله لا يرفع الفعل كما اذا اراد
الرهن فان مما لا يرفع لان الصمان وجب بالفعل فلا يرفع الا بالرد والى هذا اشار في الكتاب
حيث قال لان النهي لا يخرج الجارية كما لا يخرجها اخذ البائع اياها ولم يذكر الخلاف ويجوز ان يكون
هذا قول محمد ايضا خاصة ويجوز ان يكون قول الحل ويكون الخلاف في الامر والمأمور في قول محمد
وفي قول ابى يوسف في الامر والمأمور على ما وصفت لك وهذا لان يده هنا يد ملك بعد ما باعه فكان
خالصا له فجاز ان لا يكون البائع تسليم من المطالبة بخلاف يد الوكيل وهذا لان سبب التسليم على
القبض قائم وهو البيع منه وكون البيع في يده كما لو اودعه او اعارة بعد البيع او اخذه رجل وكله لاجل
بيع عبده ولم يسلمه اليه ولم يأمره بقبضه ولم يهبه عنه فباعه الوكيل ولم يقبض الثمن ولحق
العبد من منزله الامر ليدفعه الى المشتري فمات في يده قبل التسليم اسقط البيع والصمان على
البائع اما استفاض البيع فلم يملك البيع قبل التسليم واما الاضمان عليه على محمد رحمه الله
فقال لان لم ان يقبض العبد ليدفعه الى المشتري وانما كان له حق القبض لو حين احدهما انه
لما باعه صار التسليم مستحقا عليه بحكم العقد ولزمه احضاره للتسليم الى المشتري عند احضار
المشتري الثمن الا ترى انه لو احضر المشتري الثمن وهو لم يجبر العبد بجبر ومجلس في
ذلك فاذا احبس كان له ان يجبر الامر ومجلسه القاضي على ذلك لانه هو الذي اوقعه في هذا المهل
كما لو طالب سرب الدين الكفيل له ان يطالب الاصيل ولو جلس كان له ان يجلس الاصيل
ولا يمكنه احضاره اذا لم يكن العبد في يده فكان له ان يقبض العبد من منزله الامر حتى يمكنه احضاره
للتسليم الى المشتري حال احضاره الثمن لمخلص عن عهده ما ادخله الامر فيه واذا كان له حق
القبض لا يوصف فعله بالتقدي فلا يقع فعله سببا للصمان وهذا لان عقده بمنزله عقد بينه
ويوجب عقبة عليه المشتري وخالفه على الامر واذا قبضه بعد البيع فقد استوفى ما وجب له
على الامر فلا يضمن قال في ان الموكل امره بالبيع مطلقا وهو البيع التام وتماه بالقبض والتسليم
فكان مأمورا بالقبض لانه خلاف ما اذا نهاه عن التسليم عند ابى يوسف رحمه الله لانه لا يخبر
اللذلة مع التصريح بالنهي ولو لم يمت فيه حتى سلمه الى المشتري قبل ان يقبض الثمن او لم يسلمه
اليه حتى حضر الامر واراد اخذه من يده او من يد المشتري لمجلسه لاستيفاء الثمن كان له ذلك
لانه كما ثبت للبائع حق قبض العبد من بيت الامر ليتخلص عن عهده ما ادخله الامر فيه فلا امر

حق

حق المجلس ليكون عند حتى يحضر المشتري الثمن فوجب مراعاة الحقين فراعينا حق الامر حيث اطلقنا
له الاخذ والاسترداد والاعادة الى يده متى اخذ العبد من منزله بغير اذنه وحق الوكيل في القبض ايضا
حتى لا يجعل العبد مضمونا عليه متى قبضه بغير اذنه واذا امكن مراعاة الحقين من هذا الوجه لا يشتغل
بالترجيح لانه انما يشتغل بالترجيح حال التقدر والعمل بهما اما عند انكار العمل بهما فلا وهذا لانه انتمنه
على العقد ولم يأمره على العبد الا انا اعتبرنا دلاله الايمان اذ لم يوجد ما يخالفه وهنا وجد وهو ارادة
الاخذ والاسترداد واذا ثبت ان الامر ان يأخذه حتى يحضر المال فاذا احضره امر الامر ان
يدفعه الى البائع ليدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن منه لان البائع وهو الوكيل هو العاقد وحق
العقد ترجع الى العاقد ولو لم يسترد حتى مات في يد المشتري لم يكن على البائع ولا على المشتري مما
اما على البائع فلما قلنا ان قبضه بخلافه لو هلك في يده لا ضمان عليه مع انه هلك على ملك الامر
ولا يصل اليه بدله فلان لا يضمن هنا لانه هلك على المشتري ويصل اليه بدله كان اولى ولانه فات عليه
مجرد الحق لا الملك وانه لا يوجب ضمان العجز واما على المشتري اما ضمان القيمة فلان العقد مضمون
على المشتري بالثمن فلا يجوز ان يكون مضمونا عليه بالقيمة واما ضمان الثمن فلان ضمان الثمن انما يجب
بالعقد ولجبر بين المشتري والامر عقد فلا يجب له الضمان على المشتري لكن البائع ياخذ
الثمن من المشتري ويدفعه الى الامر لان الوكيل هو العاقد وقد تأكد الثمن على المشتري بالقبض فان يوع
الثمن على المشتري لضمان على البائع اما على قول محمد رحمه الله فلا يشك لانه لو صرح بالهبة
عن التسليم فسلم لا يضمن فهنا اولى لان هناك كان لا يرد على الامر لانه سلم العبد اليه وايتمنه
عليه وهنا لم ياتمنه عليه ولم يذكر قول ابى يوسف ومحمد ان يكون قول محمد كما سبق لانه لا يملك
البراءة لملك ابطال حق المجلس والاصح انه على الاعاوان عهده انما يضمن الوكيل اذا نهاه الامر
عن القبض والرفع الى المشتري ولم يوجد الهبة هنا ولو امره ببيعها عنها عن قبضه فقبضه
فمات في يده قبل ان يبيعها فهو ضامن بقبضه لان قبضه بغير حق لانه لم يأمره بقبضه بل نهاه
عن القبض ومن قبض ما لا يبره بغير اذنه يصير غاصبا ضامنا وان لم يبره عن القبض فهو
اولى وهذا انما يكون القبض حقا بعد البيع وامراله بالقبض دلالة لئتمك من الخروج عن
عمله العقد ولم يقع تعد في العهدة فبقى قبضا بغير حق ولو لم يمت حتى باعه فبيعه جائز لانه باع
بأذنه وكونه غاصبا لا ينافي بقاءه وكيل الا ترى ان الغاصب اذا وكل ببيع المصوب جاز
والوكيل بالبيع اذا طاف من حيث الفعل يضمن مع بقا الوكالة وهذا لان الخلاف من حيث الفعل
لا يرفع الفعل كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد في الوفاق يعود امينا واذا نفذ البيع فان سلم
العبد الى المشتري وقبض الثمن يكون الثمن امانة في يده لانه وكيل في الثمن وقد برى عن ضمان القيمة
بالتسليم الى المشتري كما اذا وكل المالك الغاصب ببيع المصوب فباع وسلم الى المشتري
يسرا عن الصمان وان سلم قبل قبض الثمن كان المالك ان يسترد ما دام قائما لانه لو لم يبره
عن القبض كان له ولاية الاسترداد فاذا نهاه كان اولى ويرى الوكيل من الصمان الاول
لانه عاد الى يده فان اخذه مرة اخرى بغير اذنه فملك في يده قبل ان ينفذ الثمن فانه لا يضمن ويتقصر

البيع لانه قبضه في المرة الثانية وله حق القبض لما ذكرنا وبطل البيع لهلاك البيع قبل القبض
ولو مات في يد المشتري قبل الاسترداد ادمت من مال المشتري لانه ملكه وبرى الوكيل عن ضمان
القبض يدفعه الى المشتري لان الثمن اذا نوى لا يضمن الوكيل عند محمد بن محمد رحمه الله وعند ابي يوسف
يضمن هذا كله اذا لم يملك بعد العقد حتى اذا سلمه الى المشتري اما اذا هلك في يد الوكيل
بعد العقد قبل التسليم الى المشتري انتقض البيع ويضمن البايع القيمة اما ضمان القيمة
على البايع لانه يقبض وليس له حق القبض لما ذكرنا انما ثبت له حق القبض ليتخلص عن
عهده ما اذله الامر فيه او ليدفع الى المشتري لقيم البيع وتمايم البيع انما يكون بعد البيع
فاذا قبض قبله صار غاصبا واما استفاض البيع اخلف المشركهم الله فيه منهم من قال
ومن حملتهم الكرخي تاويل ما قال محمد رحمه الله ينتقض البيع ان المشتري يخسر من الامضا
والنقص فان المبيع فات الى حلف وهي القيمة فان البايع ضمن القيمة ومتى مات المبيع الى حلف لا
ينتقض البيع ولكن يحرق المشتري كما لو غصب انسان المبيع من يد البايع وهلك في يده وكما لو
مسل المبيع قبل القبض وهذا لان الوكيل لا يبرأ من ضمان الغصب بمجرد البيع فاذا هلك في
يده بالقيمة فلا يبطل العقد كالوكيل بالبيع اذا قبل المبيع قبل التسليم انتقض البيع وعبر المشتري
لغير شرط العقد عليه كما لو قتل اجني كذا كذا هنا ومنهم من قال لا بل ينتقض العقد كما
قال في الكتاب لانه تغذرا ايضا هذا العقد على القيمة لانه لو تقي لا يجلو اما ان تقي على الامر او على
الماوراء وجب الى الاول لان الماوراء متى ضمن القيمة ملكه من جنس القبض والبيع منه كان
بعد ذلك فظهر انه باع ملك نفسه لا ملك الامر فلا يمكن بغيره البيع على الامر ولا وجب الى الماوراء
لانه لما باع العبد على تقدير انه ملك الامر فاذا اظهر انه ملكه لم يوجد منه الرضى بالبيع فتغذرا ايضا
البيع على كل واحد منهما فان انتقض خلاف ما لو غصب اجني بعد البيع لان ثمة ما يجب القيمة
على الغاصب من وقت الغصب والبيع من الوكيل كان قبل ذلك فاملن ابتاده على الامر وكذا
في العتل وهذا لما ذكرنا في البيوع ان القيمة متى وجبت بسبب قبل البيع لا ينفذ البيع
لانه بيع القيمة وانه تملك الدين من عرض عليه الدين او صرف بالسبية وانه لا يجوز اما
اذا وجبت القيمة بعد البيع يكون ابقا العقد على القيمة فمجرد الاستدري ان ابتداء البيع بالحصة
لا يجوز واعاوه بالحصة يجوز وبيع الخاطب والمغضوب اذا كان الغاصب جاحدا ولا يبينه له
لا يجوز ولا يبطل بالباقي والغصب الطاري وهذا لان الوكيل هو البايع والبايع اذا قبل للبيع
ينتقض البيع وقيل الصحيح هو الاول لان القيمة ما لزمته بالبيع بدل يبقاها بعد
انتفاض البيع فان كان لا يجني خلاف ما اذا كان البايع هو المالك لانه اذا لزمته القيمة
انما لزمته بالبيع ولا يجوز البيوع على القيمة ولا يبرى الا ان يكون الشيء واحدا مضمونا بالقيمة
والثمن وانه لا يجوز واخلاف ما اذا استردده الامر من يد الوكيل بعد البيع ثم قبضه الوكيل
من منزله بغير اذنه ومات في يده قبل التسليم الى المشتري حيث ينتقض البيع ولا ضمان على
البايع لان المبيع فاب لا الى حلف قبل القبض لانه لا ضمان على الوكيل لما ذكرنا ان الحق القبض

بعد

بعد البيع وقد برى من ضمان القبض الاول بالاسترداد ولو امره ان يبيع عبدا ودفعه اليه
ونهاه ان يقبض الثمن الا يبينه او يحضر من فلان فباعه وقبض الثمن بغير يده او لا يحضر
من فلان فبيعه وقبضه جائز ونهيه باطل حتى لو قبض الثمن وهلك في يده كان الهلاك على الموكل
لما ذكرنا ان قبض الثمن حق الوكيل وهو فيه بمنزلة الاصيل لا بمنزلة الوكيل ولهذا كان له
ان يقبض الثمن بعد نهيه عنه وبعد موت الموكل ولا ينفذ كجنون الموكل جنونا مطبقا
فاللهي مطالعا كان او مقيدا لا في حق الوكيل فليعوا وهذا على اصل محمد بن محمد رحمه الله لا يشكل لانه لو نهاه
اصلا لا يصح فكذا اذا قيد بقيد وعند ابي يوسف انما يعمل نهيه اذا كان مقيدا فكذا ان قيد
وهذا التقيد غير مقيد لان فائدة هذا الشرط وهو التوق في جانب الثمن يرجع على المشتري
لا الى البايع ومتى لم يكن مقيدا لا يعتبر بخلاف الهوى عن التسليم قبل قبض الثمن لانه يجب
تأكيد حق البايع فيعتبر ولو نهى عن البيع الا يحضره شاهدين او يحضره فلان فباعه
من غير محضر فلان او من غير محضر شاهدين لم يحز البيع لان النهي لا في حق الناهي وهو
نفس البيع لانه في حق البيع وكيل وليس بمنزلة المالك من كل وجه ولهذا صح نهيه
عن البيع ولو مات الموكل او جن جنونا مطبقا بطل الوكالة وهذا لان نهيه فيه عامل فلا انقيد
وهو مقيد لان فائدة هذا الشرط راجع الى الامر وهو يكون البيع موافقا لكتاب الله تعالى
وهو قول عز وجل واشهدوا اذا ابتاعتم ولقول داود بن علي فانه قال لا يجوز البيع
الا يحضره شاهدين لقوله تعالى واشهدوا وذوي عدل منكم ولان البيع خالص
حق الامر فلا يصح تصرف الغير فيه الا بامره وانه لم يامر به الا بوصف خاص فلا يكون
وكيلا فيما وراء ذلك وقبض الثمن من حق الوكيل فلا يجوز تصرفه فيه الا بتدري انه لو وكل
ان يبيعه بغيره من مقدمه فباعه بغير رهن لا يجوز لان حرف الما لا للصاق والصاق البيع
بالرهن لا يلون الا بالشرط فانما امره ببيع مقيد بشرط فاذا المايات بذلك الشرط كان باطلا
وكذلك لو امره بان يبيعه من فلان بكفيل بغيره فباعه من غير كفيل لم يحز امره ببيع مقيد
والذي اتى به مطلق والمطلق غير المقيد وفي شرط الكفيل والرهن منفعته معتبرة للموكل
وهو التوق بحقه فليس للموكل ان يفوت عليه هذه المنفعة وهذا لان الرهن والكتابة من
اوصاف الثمن لانه يصير مستوفيا الثمن بالرهن ويكون له حق الاستيفاء من الكفيل فصار
كانه امره بالبيع بثمن فباع بغير ذلك الثمن او امره بالبيع بالحيا فباع بالزئوف
الا تدري ان التوكيل بالبيع معتبر بايجاب البايع ومن اوجب لغيره ببيع بشرط رهن
او كفيل لم يلن له ان يقبل بدون ذلك الشرط وهذا مثله وليستوى فيما ذكرنا اذا قال
لا تبع الا بشهود او يحضر من فلان او امره بالبيع مطلقا ثم قال لا تبع الا بشهود لا يملك الهوى
فيملك التقيد بخلاف ما لو قال بيع بشهود او قال بيع واشهد او قال بعه وبعه بالتدريج
كان له ان يبيع بالسبية وكذا لو قال بعه وبعه من فلان ان يبيعه من غيره ولو قال لا تبع
حتى تشهد او بعه على ان تشهد فهو بمنزلة قوله لا تبع الا بشهود وقد ذكرنا اما قوله

بع لشهود قال بعضهم لا يجوز البيع الا بشهود لان الباطل لا يصاق فهو كقولهم بعه بالرهن وقال
 بعضهم يملك البيع بغير شهود وهو الاظهر لان الشهود بعد في حال وهو المحذور ولا يفيد
 في حال وهو عند الاقرار فلزم اشراطه في حال دون حال اما الرهن والكفالة مفيد في الحالين
 فلزم اشراطهما مطلقا ولا ان الاشهاد كما يكون حجة له يكون حجة عليه فيضد كما يفيد
 فلا يكون معه التحال خلاف الرهن والكفالة لان الرهن والكفالة من اوصاف المبيع والتمن كما
 ذكرنا والاشهاد ليس من اوصافها واما قوله بعه واشهاد فلانه امره بالبيع مطلقا او امره
 بالاشهاد كان معطوفا على الامر بالبيع فلا يخرج به الامر بالبيع من ان يكون مطلقا فترك
 احدهما لا يوجب ابطال الآخر ان الله تعالى امر بالاشهاد على البيع بقوله عز
 وجل واشهدوا اذا ابتاعتم ثم لو باع بغير اشهاد جاز خلاف قوله لا تتبع الا بشهود لانه جاز
 عليه جميع انواع البياعات واستثنى بيعا نصفه وهو البيع بالشهادة فاما رايه بيقضي
 وكذا قوله بعه وبعد بالنقد او من فلان لانه امره بالبيع مطلقا وانصب وكذا مطلقا
 فقوله بعه بالنقد او من فلان مشورة فلا يتعلق به حكم ولا يغير به موجب كلامه لان العطف
 يقتضي تقرير العطف عليه لا حصره هذا كما قال في المضاربة اذا دفع الى رجل مالا مضاربة
 وقال له خذ هذا المالا مضاربة واسره البر وبع فله ان يشتري به غير البر ويكون هذا
 مشورة خلاف ما لو امره بقبض دينه وامره ان لا يقبضه الا جميعا فقبضه كله الا درهما
 لم يجز قبضه عن الامور لانه قيد الامر بوصف مرغوب فيه فان المحارر عيون فقبض الحق
 جملة واحدة ويمتنعون من القبض متفرقا فاذا لم يحصل الكل جملة لم يكن هذا القبض هو
 المأمور به فلا يسفد الغرم البراءة به حتى كان للطالب ان يرجع عليه بجميع حقه ولو كان
 الذي في البيع رب العبد ثم امر بغيره بان يقبض الثمن وامره ان يقبضه الا ببينه فقبضه
 بغير بينه لم يصح قبضه حتى لو هلك او ضاع فله ان كان الثمن على حاله على المشتري لان القبض
 هنا خالص حق الامر فعمل بقبضه بمنزلة الامر بالبيع وهذا الوما للموكل او جاز
 جونا مطلقا يجرى في ان في حق الامر يصح خلاف قبض المأمور بالبيع لان خالص حقه
 او مشتمل على حقه وهذا القول وكلتكم بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن كان له
 قبضه والنهي باطل لما ذكرنا ان النهي صادر فحقه وفي المبسوط اذا دفع الرجل الى رجل متاعا
 فقال له بعه وارتهن بعه رهنا ففعل ونجا في قوله اي حنيفة رحمه الله سوا
 كان الرهن مثل الثمن او اقل مما لا تتعاس الناس فيه لان الامر بالرهن مطلق فجرى
 على اطلاقه ما لم يتم دليل العبد وعندهما لا يجوز الا ان يرتهن رهنا هو مثل الثمن
 او اقل مما يتعاس الناس فيه بناء على اصلهما ان القيد يحصل بدله العرف ولو باعه
 ولم يرتهن لم يجز البيع لان الامر قيد التوكل بما فيه منفعة له وهو الارتهان بالثمن
 ليكون حقه مضمونا وليس يقع عنه ضرر النوى عند موت المشتري مفلسا واذا باعه ولم يرتهن
 لم يحصل مقصوده الذي صرح به فلا ينفذ تصرفه كما قال بعه واشترط في الحياتة انما

فان قيل قوله وارتهن امر مبتدأ معطوف على الاول فلا يقيده به الامر الاول كما
 لو قال بعه واشهد قلنا لا كذلك فان هذا الواو بمعنى الحال اي بعه في حال ما تترتب بالتمن
 مع انما قوله بعه وارتهن يقتضي الامر بالاستئذ به وذلك برهن مشروط في البيع ليصير
 خلاف حقا فانه قال بشرط ان ترتهن بالثمن وهذا هو نظر ما قلنا في قوله واشترط في الخيار
 خلاف الاشهاد فان ذلك لا يكون شرطا لازما في البيع وان ذكر فلا يقيده به الامر بالبيع وهذا مدر
 ان في الاشهاد امره لشئين وليس الاشهاد من البيع في شيء لانه يتم بدونه فتركه لا يبطل اشطاله
 بامره خلاف الارتهان لان فيه استيفاء الثمن والبيع لا يستيفى الثمن وقد شرط عليه هذا الشرط
 فاذا اخل به لم يجز ولو قال بعه برهن ثمة فارتهن رهنا اقل منه مما يتعاس الناس فيه جاز
 وان كان اقل منه بلا تعاس الناس فيه لم يجز لانه قيد الامر بالرهن بان يكون ثمة وهو عبارة
 عما يكون في ماله من ثمة وقابل للدين بقبضه وليس من الثمن ان يرهن رهنا لا يساوي الدين فصار
 مخالفا الا ان قدر ما يتعاس فيه لا يمكن التحرز عنه فكان عموما ولم يذكر انه لو باعه في هذا الفصل باقل
 من قيمته قدر ما لا تتعاس الناس فيه وعلى قوله اي حنيفة رحمه الله يلغى ان لا يجوز لانه امره
 برهن ثمة فقد اخطأ لنفسه فصار كأنه امره ان يبيع ثمة فانه اذا اخل بالبيع وان ارتهن
 رهنا ثمة وقبضه ثم رده على صاحبه جاز رده في حق نفسه وهو ضامن والبيع جاز واما ضمان البيع
 فلموافقة الامر واما جوار الرد لنفسه لانه بمنزلة العاقلة لنفسه والارتهان لا يستيفى الثمن وحق
 القبض له ولهذا اصح ابراره فيصح رد الرهن ايضا لكنه يصير ضامنا لان حق الاستيفاء من
 مالته الرهن ثبت للامر وقد ابطله برد الرهن ولم يذكر خلافه اي يوسف رحمه الله وقيل على قوله
 لا يصح رده بناء على ابرار وقيل يصح هاتان ليس فيه ابطال شيء من الثمن وهو من صديق التجار
 فيملكه وهذا لان الثمن ملك الموكل فاذا وهب الثمن فقد ابطل حق الموكل فلا يصح اما امسالك
 الرهن حق الوكيل وليس للموكل فيه حق ولا ملك فيصح ذلك منه الا انه يضمن لانه ائتم عليه الوثيقة
 لانه يصير مستوفيا الدين بهذه الوضعة فذلك يضمن وابو حنيفة ومحمد رحمهما الله فرقوا
 بين هذين المسئلة وبما اذا قبض الثمن ثم وهبه من المشتري فانه لا يجوز وهذا يجوز رد الرهن
 بعد القبض والفرق ان ثمة ملك الموكل المالك قبض الوكيل وصار كأنه هو الذي قبضه بنفسه
 والتحق بساير اماله وهبه للموكل مال الوكيل لا يجوز اما هذا الموكل لم يملك الرهن وانما قبضه
 الوكيل ويعد لاستيفاء الثمن وذلك حق الوكيل فيملك ابطاله وان وضعه على يد عدل جاز
 علل في الاصل وقال وضعه على يديه وعلى يد عدل سوا في حق الموكل وهو اختصاصه بهذا
 الرهن عند تقدير استيفاء دينه من محل آخر ولم يقيد الامر بامر سيد الوكيل فلا ينفذ به وهذا
 اذا قبض العدل الرهن من المشتري اما اذا قبضه ثم وضعه على يد عدل فانه يضمن لانه امانة
 في يده وليس له ان يسلمه الى غير صاحبه وليس للموكل قبض الرهن لان المشتري لم يرض بقبضه
 انما رضى بقبض العدل او قبض الوكيل ورضاه معتبر في ملكه وكذلك الجواب في القرض
 برهن واذا امر رجلا ان يشتري له عبدا فلان من فلان فاشترى الوكيل من فلان او من وكيله

او من رجل اشتراه منه فهو جائز لان مقصوده سلامة العبد له وقد قيد الوكيل بذلك العبد
وهو مشترك لذلك العدل يضمن اشتراه بمحصل مقصوده ففقد تصرفه اذ لا فائدة في الشرع
من فلان يبيعه فلا يقيده به بخلاف ما امر جلادان ببيع عبد الله من فلان بعينه فباع من غيره
وليس وكيله لم يجز له قيد الوكالة بالبيع من فلان وهذا القيد معيد لان فيه
عرض صحيح اما لان الناس يفتنون والملاة والمأطلة في قضا الدين فاما رضى ببنون الذين
قد تمتد لافى دمه غيره اذ لا اراد ان يوثقه على نفسه بذلك العبد لعله انه مجلس اليده او
لا يملك من الاستداده منه بالادالة او الشرى المنبذ اذا اراد ذلك ولا يتمكن منه اذ اباعه
من غيره ولم يبين في الكتاب انه ابا بعه من وكيل فلان هل يجوز او على قضية الطريق الاول
لا يجوز لان مطالبة الثمن يكون على الوكيل دون الموكل وعلى قضية الطريق الثانية يجوز لان
المالك في العبد لشرى الوكيل بمحصل للموكل وهذا هو الاصح ولو باعه من فلان ومن اخرجاز
في النصف الذي باعه من فلان ولم يجز في النصف الذي اخذ عنه الى خيفة رحمه الله ولم يجز عندهما
لانه في النصف الذي باعه من اخر مخالف الاخرى انه لو باع من الاخر لم يجز بيعه الا ان عند
الى خيفة رحمه الله الوكيل يبيع العبد بمالك يبيع نصفه فينصف البيع فيما وافق وعندهما
لا يملك فلا يتقدم ما خالف المخالفه وفيما وافق لانه لا يملك التسليم واذا دفع البه جراب
هروى يبيعه وهو بالكوفة فباى اسواق الكوفة باع جاز لان المصر مع باع اطرافه جعل كبعة واحدة
الاشترى انه لو شرط التسليم في المصر في باب السلم يجوز وتسليمه في اى مكان شاؤ ولو خرج
الى البصرة فباعه هناك ضمنه استحسانا ولم يجز بيعه على الامر وفي الغيا س يجوز لانه امره بالبيع
مطلقا فلا يتقيد مكان من غير تقييد في كلامه ولا في الخلاف من حيث الفعل لا يرفع الوكالة اذا ذكرا
اكثر ما فيه ان مقصوده البيع بالكوفة لكن التقييد بالمقصود لا يجوز خصوصاً عند
الى خيفة رحمه الله لكنه استحسن بها القول ببيع الكوفة ككانت مونة النقل
الى موضع اخر على الموكل لان الوكيل في النقل مكيل امره فيرجع عليه بما لحقه من المونة فربما
تبلغ المونة اكثر فمة المتاع او تزيد عليه فيكون ذلك تعويت مقصود الموكل وهذا دليل
صالح لعمد مطلق الوكالة فاذا بيع في المصر كان هو في الخارج مخالفا فلا ينفذ بيعه ويكون
معامنا ولم يذكر في الكتاب اذ لم يخرج المتاع عن نفسه ولكن باع بالبصرة وبعض مشايخنا
رحمهم الله يقولون يجوز بيعه لان التسليم في بيع العيز انما يجب في موضع البيع فلا يجوز مونة
النقل والاصح انه لا يجوز لان التقييد بت بالدلالة مما ذكرنا ذكرنا كالمات بالنص والوكالة
تقبل التقييد بالمكان والزمان ولو قال ببعه بالكوفة فباى اسواق الكوفة باعه جاز لما ذكرنا
ولان المقصود من البيع سعر الكوفة وفي اى اسواق الكوفة باع فاما باع لسعر الكوفة
وان جملة الى مصر اخرنا علمه لم يجز بيعه وكان هنا مائة قيا سا واستحسانا التقييد
الا لانه بالكوفة فباى الامر بالرد فيرضى به **اصل** **الباب** ما ذكرنا ان البيع
شيئا لم يحد عيبا في امر الامر بالرد فيرضى به

من

من الوكيل في حق حقوقه كالمقعد وكذا الشرى كانه اشتراه لنفسه ثم باعه من الوكيل قبل
تصرف وجه فيه من الوكيل ولا ضرر فيه فينقد في حقه ويتعدى الى الامر وكل تصرف فيه ضرر
ينقد في حقه ولا يتعدى الى الامر ويقول الحق متحد فيما لا ضرر فيه متعدد حلما في تصرف فيه
ضرر صيانة لحق الامر بقدر الممكن **وحرف** اخزان بيد الوكيل بيد الموكل وقبضه ينوب عن
قبض الموكل ما لم يحدث منعاً كالمودع وهذا عندنا بنا على ان الموكيل حق قبض المبيع لاستيفاء الثمن
من الموكل سواء قد الموكل الثمن للبايع او لم ينفذ وعندنا ففرجه الله ليس له حق المنع ولو هلك
في يده قبل ان يحل له يملك على الموكل والموكيل ان يرجع عليه بما ادى من الثمن لانه في اصل القبض
عامل له يتم ملكه في البيع فيكون هلاكه في يد الموكل وان لم يملكه وان اراد ان يحل له
فله ذلك عندنا خلافا له وهو يقول الموكل صار قابضا بقبض الوكيل بدليل ان هلاكه في يد الوكيل
كهلاكه في يد الموكل كانه قبضه حقيقة ثم دفعه الى الوكيل وهذا العنصر احدهما ان القبض امانه
في يد الوكيل والثمن دين له على الموكل وليس للامين ان يحل له الامانة لدين له على صاحبه والثاني
ان الوكيل لما قبضه مع علمه ان الموكل يصير قابضا بقبضه فقد رضى بقبض الموكل فكان بمنزلة
ما الوسلم اليه ثم اراد ان يسترده منه او بمنزلة البايع سلم السلعة الى المشتري ثم اراد ان
يسترده للجلس بالثمن قلت ان الموكل ملك المشترا بقبضه بالشرى الوكيل بدليل استوجبه
الوكيل عليه حال امكن له ان يحل العيزه كالباع مع الشرى وهذا لان الوكيل مع الموكل بمنزلة
الباع مع الشرى اما لان الوكيل يتلقى المالك فيه من الوكيل بعوض او بقبض الوكيل بعوض ولهذا
لواختلف الوكيل مع الموكل في الثمن خالفا ولو وجد الموكل به عيبا رده على الوكيل قوله بان الوكيل
صار قابضا بقبض الوكيل ففيه طريقان احدهما ان قبض الوكيل متردد يجوز ان يكون لتتميم ملك الموكل
وجوز ان يكون لا يخلو نفسه وانما ضمن احدهما عن الاخر كحسبه فكان الامر منه وهو ما في الجواب
ان لم يحل له عنه عرفنا انه كان عاملا للموكل وان حله عنه عرفنا انه كان عاملا لنفسه وان
الموكل لم يصير قابضا بقبضه والثاني ان هذا قبض لا يمكن التحرر عنه لان الوكيل لا يتوصل الى
الحق ما يقبض ولا يمكنه القبض على وجه لا يصير الموكل به قابضا ولا يمكن التحرر عنه فلم يغفر
فلا يسقط به حقه في المجلس لان سقوط حقه باعتبار رضاه بتسليمه ولا تحقق منه الرضا فيما لا يظفر
له الى التحرر عنه وهذا الخلاف تطير الخلاف في الخطا والصياغ في جلس التوب لاستيفاء الاجر
واذا حله في ذلك في يده فعلى قوله هو غاصب فعليه ضمان مثله او قيمته وعندنا الى يوسف
رحمه الله يملك في يده هلاك الرهن مضمونا باطل من قيمته ومن الثمن وعندنا الى خيفة رحمه الله
يهلك هلاك المبيع مضمونا بالثمن قل او كثر ابو يوسف رحمه الله يقول انما صار مضمونا عليه
بجلس حقه بعد ان لا يكون مضمونا فيكون في معنى المهرهون بخلاف المبيع فانه مضمون بنفس العقد
حله البايع اول حله بوجه ان حله يستوفي ما ادى عنه من الدين والجلس للاستيفاء
حكم الرهن ولان هلاكه لا يفسد اصل البيع بخلاف المبيع اذا هلك في يد البايع فسقوط الثمن
هناك لا تعسح البيع وهو يقول ان الوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري لما يفتن كما ان المبيع اذا

هلك في يد البايع لسقط الثمن كذلك هنا ولا نقول العقد لا ينفسخ هنا بل ينفسخ فيما بين الوكيل والموكل
وان لم ينفسخ في حق البايع وهو كما لو وجد الموكل بالشري عيبا فردده ورضى الوكيل بنفسه البيع بينه
وبين الموكل وسقط بينه وبين البايع والدليل على هذا ليس بنظر الرهن ان هذا المجلس يستلزم النصف
الشائع فيما يحتمل التهمة والمجلس يحكم الرهن لا يثبت في الجزا الساع فيما يحتمل التهمة وانما ثبت ذلك
بحكم البيع عرفنا انه كالبيع اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل وكل رجلا بان يشتري له
جارية بالف درهم فقدمه الالف فاشتري وقبض ونفذ الثمن فوجد بها عيبا ان لم يدفعها الى الموكل له
ان يرد لها بغير استطلاع راي الموكل وان سلمها الى الموكل ثم وجد بها عيبا لا يرد لها الا برضى الامر
او يرد عليه الامر فهو يرد لها على البايع وقد ذكرنا الفرق في الابواب المقدمة وهذا الان في الحقيقة
للخضومة فيه من باب المطالبة بتسليم المبيع لانه لا حبس عند البايع خمن المبيع وذلك له
بالاجماع واذا امتنع التسليم بطالبه بتسليم ما هو مقابل به وهو حصته من الثمن وليس فيه
ضرر على الموكل لانه لا سبيل عليه شي فسد اعني المالك واليدل حصل ذلك ضرورة اقامة ما هو مفوض
اليه واذا سلم انتهت الوكالة لفراعه عما امر به وفيه ابطال يد الخالص له فسد او ذلك
لأجور الا برضاة وهذا عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله ليس له ان يرد قبل التسليم ايضا
الا برضاة لانه وكله بالشري وما وكله بالردي ويدا الموكل يدل ان له لو هلك في يد المالك
على الموكل وكما لا يملك الردي بعد الدفع بالعيب اليه الا برضاة فكذلك قبله واما ما ذكرنا
انه اصل في حق الحقوق وهذا اذا وجد البايع بعد القبض قبل التسليم الى الموكل فلو وجد عيبا
قبل القبض فهو بالخيار ان يشارروا ان يقبض لما ذكرنا انه من حقوق العقد وسوا كان العيب
سيرا او فاحشا كما لو اشترى بغير وكال غير انه ان مرصد واحد فان كان العيب سيرا او فاحشا
به انه غير مستهلك كقطع احدى اليدين او فنى احدى العينين فهو لازم الامر وان كان فاحشا
يستهلك العبد كالعم وقطع اليدين لزوم الوكيل ون الموكل استخسانا الا ان اشيا الامر قبل القيا
ان يلزم الموكل لسيرا كان او فاحشا وقبل القياس ان يلزم الوكيل فهما وقيل هذا عندهما
اما عند ابي يوسف يلزم الوكيل في السير والفاحش كما في الابرا وذكروا في السير الكبير ان على قول
لا خيفة رحمه الله العيب السير والفاحش فيه سوا وهو لازم الامر ان اشتراه بمثل قيمته
لان احله مع العلم بالعيب كشرابه مع العلم بالعيب ومن اصل الى خيفة رحمه الله ان العيب
للمستهلك لا يمنع الوكيل من الشري الامر بمثل قيمته وعندهما يمنع بناء على ما ذكرنا انها يعتبران
العرف وشرا العما والمقعد والمقطوعة اليدين غير متعارف بخلاف العور لانها مجيبة
وشري المجيب متعارف ولهذا الاجور التكفير بالعميا لانها مستهلكة حكما و ابو حنيفة رحمه الله
بنى على اصله في اعتبار الاطلاق ما لم يوجد المفيد واسم الجارية مطلقا حقيقة في مقطوعة اليدين
والعميا ولا تلت التقيد بالعرف لانه مشترك فقد يشتري امر عمار حيا عليها لا يتبعها مرضات الله
تعالى او فسد الى ولاها او اولادها بخلاف الكفارة فانه ثمة قام دليل التقيد وهو ان الكفارة
جزا الفعل وهي مشروعة للزجر عن ارتكاب اسبابها ولا يحصل الرضا بالعميا ومقطوعة اليدين

حتى لو وكله ان يشتري **لـ** جارية للخدمة او عند السلمة الى خيار او الى عمل من الاعمال فاشترى
اعني او مقطوع اليدين لم ينفع على الامر لقيام ذلك **لـ** القيد فاذا كان عنده يملك الشئ ابتداء
مثل قيمته فلذلك **لـ** يملك الرضى به والاخذ وعندهما لا يملك الشئ ابتداء فلذلك لا يملك الاخذ
والرضى به والاخذ وعندهما لا يملك الشئ ابتداء وان كانت للسلمة على فواسم كما اطلق في الكتاب
فوجه ان الرضى بالعيب ليس بمنزلة الغبن **لـ** السر والعيب ليس من الوكيل بالشئ
يلزم الامر بخلاف العيب فان الرضى بالعيب ليس يكون ملزما للامر بخلاف الرضى
بالعيب فان الرضى بالامر وذكر شمس الامية السر حتى رحمه الله في **باب المهور**
ان العيب ليس بما يدخل تحت المقوم والعيب ما لا يدخل في الغبن ليس مع العيب وهذا بخلاف
ما لو قل العبد في يد البائع فان الوكيل بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء اجاز كما لو اشترى لنفسه
وهذا لان المبيع تحول من جنس الى جنس وباشير ذلك في اثبات الخيار فوق تاشير العيب
فان اختاره كانت القيمة **لـ** دون الامر لان مقصود الامر تحصيل العبد ولا يحصل ذلك
بالقيمة ورضى الوكيل بها لا يلزم الامر الا ان يشاء اخذ ذلك **لـ** فيكون احق به من المشتري
لانها بدل ملكه والملك **لـ** في العبد بالشئ وقع له فاذا رضى باخذه فهو احق به بخلاف العيب
اليسير وذكر في باب الوكالة في الفسخ فلو وكله ان يشتري له فلوسا بدينار فاشترى
وقبضها فكسدت قبل ان يسلمها الى الامر في الامر لا تقبض الوكيل صارا قبضه لان الوكيل في
القبض عامل **لـ** وبالقبض يهرى حكم العقد فيه فالكساد بعد لا يؤثر فيه ولو كسدت قبل ان
يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار ان شاء اخذها وان شاء ردّها او ذكر قبل هذا ان العقد يفسد
بكساد الفلوس قبل القبض استحسانا فاقيل المذمور المذكور هنا على جواب القياس وقيل
مراده من قوله هناك ان العقد يفسد ان لا يجبر على قبض الفلوس الكاسدة اما اذا اختار الاخذ
فله ذلك كما ذكره هنا فقال **لـ** الوكيل بالخيار فان اخذها فهي لازمة **لـ** دون الامر الا ان
يشاء الامر من قبل انها ليست بفلوس راعى هي ثم **لـ** وذلك مقصود الامر ورضى الوكيل
لا يكون ملزما في حق الامر وانما هو ملزم في حقه فلهذا يلزمه ان يشاء الامر من قبل انها ليست
بفلوس **لـ** شمس الامية السر حتى رحمه الله وما ذكرته اصح لان انعقاد هذا العقد لم يكن
باعتبار ماليتها فائمة بصفه الثمنية وقد انقضى فلو لم يرد الوكيل ولم يرض بالعيب ولم يسلمها
الى الامر حتى وجد الامر باعيا وامر الوكيل ردّها فلم يرد ولكن رضى بعيبها واوبرا البائع صح
ابراؤه في حقه حتى تنقطع خصومته مع البائع بالرد وهذا العيب لا في الزام الموكل بكان الموكل
بالخيار ان شاء اخذها ولا شئ **لـ** غيرها وان شاء اخذ الثمن من المشتري وكانت الجارية للمشتري
اما عند الرضى باخذ الجارية لا عبرة لان عند الرضى صار كل المبيع هو الدار لا موصفاً بسلامه
كما لو اشترى بنفسه وقد سلم **لـ** الدار وان شاء الرّم المشتري لما ذكرنا ان الوكيل بالشئ
في حق الحقوق بمنزلة المشتري لنفسه ثم كالبائع من الوكيل ومن اشترى جارية لنفسه وباعها
من غيره ثم اطلع على عيبها واوبراها صح ابراءه فيما بينه وبين بائعه ولم يصح فيما بينه وبين المشتري

الباني الاتري انه لو امره بان يشتريه جارية بعينها وبشرط الخيار الامر فاشترى وبشرط
 الخيار لم يشتر الخيار للمشتري ايضا لما عرف فان اجاز الوكيل على جارية وبطل خيار الوكيل
 في لورد الوكيل ان لم **فان قيل** اذ كان شري الوكيل بمنزلة العقد بينه وبينه كالمشتري
 لنفسه كم البايع من الموكل وجب ان لا يرد بالعيب كما لو باع من غيره **قلت** هذا انتقال حكمي بطريق
 الخلافة ومثله لا يمنع الرد بالعيب كالاتقال الى الوارث الاخرى ان المالك اذا اشترى
 من بكانت عليه عجز ورجع في الترتيب ان يرد به بالعيب وان انتقل المالك اليه
 والذي على الرد كالتائب لانه هو العاقد وهذه المسئلة حجة لا في خيفه رضي الله عنه ومحمد رحمهما الله
 على ان يوسف في الوكيل بالبيع اذا ابر المشتري عن الثمن ووجه ذلك ان الوكيل بالشري
 لما صح ابراه البايع عن العيب فالوكيل بالبيع وجب ان يصح ابراه عن الثمن المشتري
 واحلف المشايخ رحمهم الله على قول اي يوسف رحمه الله منهم من قال الجواب
 في ابر الوكيل بالشري البايع عن العيب على التفصيل ان ابر البايع عن العيب قبل القبض صح
 وان كان بعد القبض لا يصح لان العيب قبل القبض لا حصنة له من الثمن وبعد القبض
 له حصنة من الثمن فكان الرد قبل القبض بالعيب كالرد بخيار الروية او الشرط
 وهو ملك الزام العقد وان كان له جارية روية او شرط باسقاط الخيار وبعد القبض له
 حصنة بكان ابطال حق الموكل فلا يصح في حقه ذلك عليه ان المشتري لو وجد بالبيع عيبا
 قبل القبض فارد ان يرد به فضا له البايع على ان يرد به صح الصلح ولا يجعل الثوب
 بازا العبد بل يجعل كالبايع دار المشتري بواجب ان ينقسم الثمن عليهما باعتبار قيمتهما حتى لو وجد
 بهما عيبا رده حصنة من الثمن ولو كان الصلح قبل القبض جعل الثوب بازا العيب
 حتى يقوم للمبيع ولا عيب به ويقوم به العيب حتى لو وجد به عيبا يرد به حصنة العيب
 من الثمن وهذا لما عرف ان العيب فوات صفقة السلامة والاصناف لا يقابلها شيء من الثمن
 الا اذا صارت مقصودة وقبل القبض لم تقصر مقصودة وبعد القبض تقصير
 مقصودة بالمنع لانه سبب الضمان لمنع الوديعة وولد المعصوبه فاذا لم يكن للعيب
 قبل القبض حصنة من الثمن لم يكن الا ابر ابراع الثمن وبعد القبض ابراع بعض الثمن
 ومن مشايخنا رحمهم الله من قال يصح الابراع عن العيب في اللابز جميعا وبقوا الا في
 يوسف بين المسليين والفرق ان الوكيل بالبيع والشري بمنزلة المالك
 في حق حقوق العقد اذا كان خالا يصير بالموكل يقبض الثمن قبض المبيع والمطالبة
 بالثمن والمطالبة بتسليم المبيع فاما اذا كان يصير بالموكل بمنزلة الوكيل يقبض الثمن
 او قبض المبيع والا براع عن العيب كما لا يصير بالموكل لانه لا يثبت في حق الموكل بعد الابر
 الا ما كان باثباته فان قبل الابر كان له الخيار ان يرضى به وان شاردة والرد بالوكيل
 فهذا ما فنزل في حق هذا منزلة الوكيل يقبض الثمن حتى صح ابر الوكيل البايع عن العيب
 بغير الامر لان الوكيل ابطال حق نفسه وحق موكله فيعمل في حق موكله ولا يعمل في حق موكله

واذا رد على الموكل على جارية كما لو كان الوكيل ابر البايع فرق بين الرد بخيار الروية والشرط
 بعد القبض وبين الرد بالعيب والفرق من وجهين احدهما ما ذكرنا والثاني ان خيار الروية
 يمنع تمام القبض الا يرى انه لا يملك التفرق بعد القبض وخيار الشرط يمنع الرضا بالحلم ويمنع
 تمام الصفقة ايضا حتى لا يملك رد البعض فكان الرد بالعيب هنا كالرد قبل القبض في العيب
 وهذا لان خيار الشرط انما يثبت بالشرط في العقد فكان حق الوكيل اصلا وحق الموكل بعد اقباط
 يبطل لانه اما خيار العيب انما يثبت زعمنا بصاحب الحق وما شرعت الوكالة الا رفقا بالموكل فضا
 حقه اصلا وحق الوكيل مباح وان لم يرد المشتري الجارية على البايع ولا الزم الامر المشتري حتى مات
 في يد المشتري ان لم يرض المشتري بالعيب يملك من مال الموكل ولا شيء على الوكيل ان لم يرض بالعيب
 وان رضي يرجع الامر على المشتري بحصنة العيب كما ذكرنا ان الوكيل بالشري مع الوكيل في حق حقوق
 العقد بمنزلة البايع مع المشتري كانه اشترى بنفسه وباع من موكله وقبض موكله لان قبض
 الوكيل كقبض الموكل ما لم يحدث منعا ولو قبض الموكل ثم اطلع على عيب البايع فلم يرد حتى مات
 في يد مات من ماله ويرجع على بايعه بقصان العيب من الثمن لان الموكل لم يرد به حتى يبيعها
 ابر الوكيل بايعه الا ان الوكيل بالرضى بالعيب ابطال حق الموكل في قدر النقصان لخبره عن الرد على
 البايع برضاه بخلاف ما اذا لم يرض بالعيب ولو لم تمت ولكن اعوررت في يد الوكيل وباتي المسئلة
 حالها كان الجواب كذلك لانه عجز عن رد ما اشترى كما قبض فيرجع بالنقصان الا ان الوكيل
 يغير نقصان العيب الاول لانه كان يرجع به على البايع او يرد به مع العيب الحادث ان رضى
 فالوكيل ابطال ذلك برضاه فيعزم ولو لم يعور واختار الامر الزامها على المشتري والزمها
 اياها واسترد الثمن ثم وجد المشتري بها عيبا اخر لم يرجع بذلك العيب الاعلى الامر اما لا
 يرجع على الامر لان الوكيل بالشري مع موكله في حق حقوق العقد بمنزلة البايع مع المشتري
 ومن اشترى شيئا وباع من غيره وقبض المشتري ثم باع من غيره وجده عيبا فرده على بايعه
 لم يكن له ذلك لما علم من قيام الواسطة فذلك هنا ولا يرجع بالعيب الاول ايضا
 لوقوع البراءة عنه واما لا يرجع على الامر لان الوكيل بالشري في حق حقوق العقد بمنزلة
 المالك كانه اشترى لنفسه وقبضه ثم باع من موكله وقبضه الموكل ومن اشترى جارية
 لنفسه وقبضها ثم باعها من غيره وقبض المشتري الثاني ثم وجد الثاني بها عيبا فردها
 على المشتري الاول في غير قضا فاطلع المشتري الاول على عيبها كان قبل البيع فاراد
 ان يرد بها على المشتري الثاني لا يكون له ذلك لانه لو رد على المشتري الثاني كان للمشتري الثاني
 ان يرد عليه لانه استفاد المالك من حصته فلا يفيده الرد فله رد على البايع ولا على المشتري الثاني
 الامر وهو بمنزلة ما لو اشترى عبدا ثم باعه من بايعه ثم وجد المشتري به عيبا فدم لا
 لانه لو رد لورد عليه فلا فيده الاتري لانه لو اشترى عبدا وقبضه ووهب البايع الثمن للمشتري
 ثم وجد به عيبا فانه لا يرد ولو استحق يرجع بالثمن لان العيب لا ينتقض البيع فلا يرد من الرد
 والقاضي لا يشتغل بالانفيذ ولا فائدة في الرد فلا يرد وهذا انتقض البيع بالاستحقاق ولحق

البايع

يرد

الا الجوع بالثمن وهذا بعد ايضا يرجع كل واحد منهما على بائعه بالثمن وفي المشتري رجل اشترى جارية
وتقايبا شربا من البائع فوجد بها عيبا قديما قال ابو موسي سفر حجة الله ان يرد على
المشتري الاول اذا كان له علم به وهو قول الحنفية وفي مواد رابن سماعة عن محمد بن حمره الله
له ان يرد على المشتري الاول اذا كان له علم به رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبد او قبضه
واستند على ذلك ثم وجده عيبا فاراد ان يرد له لنفسه على ابيه ثم لا يبيعه على ابيه ليدل
ذلك لكن ياتي القاضي حتى يجعل لبيه خصما يرد عليه ثم يرد له الاب على بائعه وكذا الوبايع الاب
من ابنه الصغير عبد او قبضه له ثم وجده عيبا واراد ان يرد له على نفسه وفي الزيارات
في باب ما نقد على الرد اذا اشترى الحر امة عبد او باع من وارثه في صحته ثم مات فوجله المشتري
مم وجده عيبا كان له ان يرد لان الوارث يستوجب الدين على مورثه الا ترى ان من خبير ا
في قارة الطريق ومات فوجله في هاد امة الوارث فملكته كان للوارث ان يرجع في تركه مورثه
بقية الدابة فان شاخذ التركة بالدين وان شاخذ الميراث كذا لك هذا الا انه عجز عن
الخصومة مع نفسه لما فيه من تضاد الاحكام فينصب القاضي عن الميت خصما فيرد الوارث
عليه فاذا عاد العبد الى ملك الميت بالرد ان شاردا الوصي على بائع المورث وان شارده الوار
وان كان له من ثمن محمد بن حمره الله لم يفصل في الجواب ويحتمل ان لا يكون له حق الرد هنا
لان المورث لما مات ملك الوارث ما في دمنه سقط الثمن فلا يستفيد به هذا الرد شيئا ويحتمل
ان يكون الجواب على الاطلاق وله ان يرد مكان الفايده فانه ما لم ينفسخ البيع الذي جبر
من المورث والوارث لا يمكن الرد على بائع الوارث فرد حتى ينفسخ البيع ويجوز العبد
الى ملك الميت ثم يرد على بائع الميت لا يرفع البيع الثاني لان الوارث ليس له القاضي
حتى ينصب خصما عن الميت يرد عليه كما في الفصل الاول ولو اشترى عبد افاعه من مورثه
ثم مات المورث فورثه البائع ثم وجده عيبا ليس له ان يرد على احد اما على بائعه فلان الملك
للمستفاد من البائع قد زال منه الى المورث ولا يرد عن نفسه ولا ينصب القاضي عن الميت
خصما لانه لو نصب خصما عن الميت فان ذلك الخصم يرد على الوارث ليجوز دينا للميت على الوارث
والميت لا يستوجب دينا على وارثه اذا لم يكن له وارثا خيرا سواه بخلاف ما نقد له
الا ترى ان من خبير اثره وقعت في هاد امة من تركه اسه وهلك وليس للميت وارث
اخر لا يجب عليه الفدان واذا امتنع الرد على بائع الميت لا يرد على البائع الاول ولا يرجع
بالنقصان لقيام البيع بالثمن نظيره الكاتب اذا اشترى عبدا وباعه من مولاه
ونفذ المولى ثمنه او لم ينفذ وقبض العبد او لم يقبض حتى عجز المالك ثم وجد المولى عيبا
ليس له ان يرد على احد اما على بائعه فلان الملك للمستفاد من البائع قد زال منه الى المورث
ولا يرد عن نفسه ولا ينصب القاضي عن الميت خصما لانه لو نصب خصما عن الميت
فان ذلك الخصم يرد على الوارث ليجوز دينا للميت على الوارث لانه لا يستفيد
بالرد شيئا لانه ان كان بطل الثمن لم يستفد به مما لا للمولى لا يستوجب على عبده دينا

وان كان له من ثمنه كما عجز بى المولى عن الثمن لانه لا كسابه واذا ملك المولى ما في دمنه سقط واذا لم
يستفد بالرد شيئا لا يرد ولا يرجع بالنقصان ولا يرد على بائع المالك ولا يرجع بالنقصان
ايضا لانه استفاد ملكا جديدا بعقد جديد بعقد حقيقي جرى بينه وبين مكاتبه ولا يرد الكا
ولا يرجع ايضا لانه باع ما اشترى منه ثم في مسألة الكتاب ان كان العيب الاخر الذي وجده
الوكيل عيبا حدث في يد الوكيل جدا ابر البائع من البيع الاول وقبل ان يسره الا ان ذلك
قبل ان يلزمها الامراية رد الوكيل الجارية على الامر وباعه منه الثمن ويرجع عليه بحصة
العيب الذي ابر البائع عنه لان قبض الوكيل وبه الموكل مضار كان العيب حدث في يد الموكل
وهو بمنزله ما لو اشترى عبد او قبضه كحدث به عيب ثم باعه من البائع ثم علم البائع بالعيب
كان له ان يرد على بائعه الا فاداة وكذا في مسئلتنا لما ذكرنا ان الوكيل بمنزله البائع من الموكل
فيصير كما ناشتر عبدا ثم باعه من موكله وقبض الموكل ثم حدث به عيب ثم وجد الموكل عيبا
كان عند الوكيل فرد هاعليه ثم علم الوكيل بالعيب الذي حدث عند الموكل كان له ان يرد على الموكل
وهذا لانه تبين ان رد الامر وقع خطأ لكونه عيبا يجب حادث عند دعاء ويرجع الموكل على
الوكيل بنقصان العيب الذي ابر البائع منه لان هذا العيب ما حدث في يد الوكيل وقد قدر
الرد على الوكيل بذلك العيب فيرجع بنقصان العيب لانه ابطال ذلك عليه وكذا
لو كان العيب في يد الامر في الوجوه كلها لان كسويه في يد الامر بمنزلة كسوته في يد المشتري
لان المشتري قبضها لاسر فبان قبضه كقبض الامر ما لم يحدث منعاف كان العيب الحادث
في يد المشتري قبل الاكراه وفي يد الامر سوا ولا يرجع المشتري على احد بشي لا رضاه بالعيب
باب ما يكون وكالاته في المطلاق وما لا يكون **اصل**
الباب ما ذكرنا في الايمان ان النفوض والحبر يقتصر على المجلس لانه جواب
التعليك بخطاب البيع والتوديل المطلق لا يقتصر على المجلس ولا ينفوت بمكان او زمان
وحرف اخر ان الكلام حقيقة حتى تقوم الدليل على مجازة وقد ذكرنا عيب رمية
وحرف اخر ان الحكم ادبني على عبده يديده وكان مقدرا لها لانه حكمه مسعديه يديده
بقدرته واذا اطلق اعتبرت الصيغة وحري على ما يقتضيه الصيغة الا ترى ان من قال
لاخرت انت الشمس فصل يفيد احضار الامر والنفيد بصلاة الظهر ولو قال انت الشمس
وفصل مسعدي بل يكون امرا بصلاة مطلقة وهذا لان الفاتحة ذكر للتعليل والجواب
والاول لا يشترط الا ترى انه لو قال للحياط انظر الى هذا الثوب هل يكفيني فنظر
وقال يكفيني فقال فانظر فاذا الاكيفية يضمن كانه قال اقطع ان كان يكفيني او ليس ب
انه يكفيني فاذا لم يكفه كان القطع حاصلا بغير اذنه فيضمن ولو قال اقطع فلم يكفه
لم يضمن لانه لا يجتهد امر غير متصل بالاول وكذا لو قال ان عزمك قد مات فقال
قد ابرائتم عن الدين فاداهو حري لو قال قد ابرائتم وقد ابرائتم بغير اوقال محمد بن
القاجواب حتى لو قال لغيره بعثك هذا العبد فقال وهو حري يضمن وصير كانه قال اشترته

فأعقده ولو قال هو حراً وهو حراً لا يحق وكذا الوقالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك فواله وان طلق
يتبع الطلاق ولو قال وانت طالق وانت طالق لا يقع إذا عرفت هذا قال الحمد رحمه الله رجل قال لا خير لي بزوجي
امرأتي سيد فطلقها أو قال طلقها فامرأته بيدك فطلقها الرجل في مجلسه يقع طلاقه مائة إلا أن ينوي
الزوج الثلاث وأما قال في مجلسه لأن هذا نفوذ من النفوذ فيصير على المجلس إذا كان مطلقاً
عن الوقت باجماع الصحابة رضي الله عنهم وأما وقوع الواحدة لأن قوله امرأتي سيدك نفوذ من
وقوله طلقها بنفسه له واعتقابه حكمه لأن العلة للتعقيب والوصول لعه الأخرى أنه لو قال له انزلوا الطلاق
لم يصدق لأنه أخرج الكلام بالطلاق بخروج الجواب بحرف التعقيب فيدخل في الحكم لأنه متصل بالعله
متعقب أياه وقد يدخل في العلة أيضاً بحرف المتعقب فصار كأنه قال طلقها بحكمه إن الأمر بيدك
في الطلاق والتفسير مع التفسير واحد وصار امرأواً واحداً وهذا لأن قوله امرأتي سيدك مطلق
يحمل في الطلاق وغيره فلما قال وطلقها فالق للوصل والعقيب فقد جعله حكماً للاول والاول
يصلح عليه مكانه قال امرأتي سيدك في الطلاق فكذلك إذا قدم الطلاق لأن الطلاق أوضح من الأمر بالطلاق
مفسر الأمر بالطلاق مبهم فلا يكون الأمر بالطلاق إلا بالطلاق لا يحتاج إلى البيان فإذا قال
فامرأته بيدك صار كأنه قال طلقها وإن امرأته بيدك لأن العلة لانه متعقب للحكم والعلة قد
تقدم وقد تأخر فالشرع قد أتى بالعرب أن قال العرب فابشر الأخرى أنه لو قال لامرأته امرأتي سيدك
فطلق نفسك أو اختارني فطلقني بنفسك فالتأخر بنفسه يقع تطلقه مائة ولا يصدق أنه لم يبدد الطلاق
ولو نوى الثلاث في الأمر بالطلاق صحته وكلف في الأمر أنه لم يبدد الثلاث مكان الاحتمال يكون الأمير
سيد الزوج لأنه يستند بأعادتها الملكة وطبقاً لواقع الأمر ليدها مائة مائة في مسئلة الزيادة
واللبسوط قول الزوج من تطلقه أو تطلقه غير مذكور لبيان العلة وأما هو مذكور لبيان ما موص
إلى الأمور وحكم الأمر كقول وكل من يبيع عبدي أو يبيع عبدي أو يطلق امرأتي أو يطلق امرأتي
أو يبيع عبدي كان بيانا بان النفوذ في الأمور أصل الطلاق لأن البيوتية قال أن نوى
الزوج الثلاث صحته لأنه لا نفوذ من النفوذ حصل بالكتابة لا بالصريح فانه قال جعلت امرأتي
بيدك فيعتبر بالإيقاع إذا حصل بالكتابة وفيه ما ينبغي عن البيوتية والإيقاع بكباية عن
البيوتية إذا نوى الزوج الثلاث صحته فذلك هنا ولو قال طلق امرأتي فقد جعلت ذلك
الملك أو قال جعلت امرأتي الملك فطلقها أو قال على المجلس لأنه نفوذ من النفوذ فيصير على
المجلس وإذا طلقها في تطلقه ملك الرجعة بخلاف المسئلة الأولى والفرق أن في المسئلة الأولى
النفوذ حصل بكتابة مني على البيوتية لأنه حصل بقوله جعلت امرأتي بيدك وفي الأمر بالطلاق
ما ينبغي على البيوتية لأنه حصل بامرأته على الإطلاق وذلك لما يكون بالانقطاع والانتفاء على وجه
لا يرد عليه النقص والأعراض والنفوذ مني حصل بكتابة مني على النفوذ كان النفوذ مني إليه
مائة أما في هذه المسئلة النفوذ حصل بالصريح وقوله فقد جعلت ذلك الملك إشارة إلى
ما سبق ذكره والسابق ذكره صريح الطلاق فصار كأنه جعل الملك صريح الطلاق ولو قال
هكذا كان النفوذ مني إليه تطلقه رجعية لذلك هنا وكذا في قوله جعلت طلاقها ليك فطلقها

بل

بل هو أقوى في التصريح والمقدم والمأخوذ منه سواء كما في قوله لم تكن الظاهر فضل أو فضل فقد
لم تكن الظاهر ولو قال طلق امرأتي فاسمها أو قال اسمها فطلقها فهو على المجلس وغيره لأن هذا رجل
وليس بتفويض لأن التفويض ما يكون محلاً بالمسألة نصاً ومعناه يكون لا زماً حتى لا يملك الزوج الرجوع
عنه وهذا غير محقق بالمسألة نصاً ولا محلاً لأنه ليس فيه ما ينبغي عن الملك وأنه ليس بلزم حتى
يملك الزوج الرجوع عنه والتوكيل إذا كان مطلقاً عن الوقت يتصرف إلى الأبد بخلاف التفويض المطلق
فإن طلق في واحد ما ينفذ لأن هذا توكيل بطلاق باس لأن الأمر بالطلاق مع العلة لا يترك للتوكيل بطلاق
أخر طلاقاً في التملك وأما يذكر لبيان السبب والعلة أي أنها بسبب الطلاق الذي أمرت به ولهذا
يقع بانيها كأنه امرأته بأن يطلق امرأته مائة وهذا لأن قوله فاسمها تعلق بالاول بالقاء والطلاق يصلح
لصحة الأمانة صفه له شرعاً ولهذا الوصف به يصح الوصف ولا يمكن التعلق بالشرط مكانه قال
اسمها بذلك الطلاق وكذا الوعد الأمانة لأن الأمانة لا تصلح علة للطلاق والطلاق يصلح علة لها فصار ما
يصلح عليه يقدم أو تأخر عله فانه قال اسمها بالطلاق ولو قال طلق امرأتي أو جعلت امرأتي بيدك فاما امرأتان
لأنه عطف الثاني على الاول بحرف الواو والحرف بمعنى المعاصرة ويكون الاول توكيلاً والثاني توكيلاً حتى
يقتصر الثاني على المجلس دون الاول فإن طلق في المجلس يقع تطلقاً باثنتين لأن موجب التوكيل وإن كان
وقوع الرجعي لأن موجب التملك وقوع البايين فإذا كان الثاني باياً يصير الاول مائة مائة ولا
يحتاج إلى مائة الطلاق في الأمر بالطلاق لأنه لا عقبة ذكر الطلاق وذكر الطلاق دليل إرادة الطلاق
بالأمر بالطلاق ولو قالت لزوجها طلقني فقال امرأتي بيدك أو قال لها طلقني بنفسك وامرأتي بيدك وهذا
لأن الثاني لا يصلح حكماً ولا ملة لأن الواو لا تحتمل ذلك فتبقى عطفاً وإن قام عن المجلس بطل النفوذ وتبقى التوكيل
حتى لو طلقها منع واحداً بالتوكيل ويكون رجعية لأن التوكيل حصل بالصريح إلا إذا نوى الثلاث
ولذا إذا قال امرأته بيدك وطلقها ذكر شيخ الإسلام على الاستحسان رحمه الله ولا حاجة إلى نية الطلاق
في الأمر بالطلاق لأنه حصل بحال مذكورة الطلاق فيدل على إرادة الطلاق ولا معنى آخر ودليل الشيء
قد سبق وقد تأخر والصحيح أن هذا عطف على وقوعه على عدم اشتراط النية في الأمر لأنه انعدم
مذكورة الطلاق في ذكر الأمر وقد نص في الزيادات أنه لو قال امرأتي بيدك واختارني وطلق نفسك
فالتأخر بنفسه وقال الزوج لزوج بالاول والثاني طلاقاً كان القول قوله مع الميمين ولا يقع شيء
لأن الواو للعطف دون التفسير في الباقي والاول منهما والثالث محال مبتدأ وقوله أخرت
لا يصلح جواباً لها حتى لو قال طلقني فوقع واحدة رجعية وكذا في الجامع الصغير إذا قال لعمري أريد
وقالت ريت الاول طلاقاً فوقع الطلاق لأنهما ذكر في جالب مذكورة الطلاق ولو قال بوبت الثانية يقع
سأن لأن الثالثة ذكرت في جالب ذكر الطلاق ولم يقع بالاول شيء ولو قال بوبت الثالثة طلاقاً فوقع واحدة
ولا يقع بالاول شيء ولو قال طلقها واسمها أو اسمها وطلقها فطلقها في المجلس أو بعد ما قام وفقت بنتان
بائتاً لأنه توكيل بالصريح والكتابة ولم يظهر الرجعة عند الإبانة ولا حاجة إلى البيوتية لما قلنا وهل يحتاج
إلى المعاصر من أن كان على الفور لا يحتاج لأن قوله طلقها على الفور يصلح جواباً لها بمنزلة فعلت
وإن كان غير المجلس لا بد من إيعايس بخلاف قوله فاسمها لأنه لا يصلح والتخليق والتخليق دل عليه ما ذكر

عليه

في المصادر اذ ان قال خذ هذه الالف مصاريف فاعلمها في الكونه او في البس وتعلق به ولو قال واعمل له ان يتجاوز
 ويعمل في غيرهما وطهر الوقال لامرته جعلك طالق او طلق امراتي وهي طالق مع بيان
 بخلاف قولك جعلك طالق طالق او قال طلق امراتي طالق في حق واحدة لما علمنا وفي وكالة
 المبسوط او كلبان يطلقها ثم يطلقها الزوج او يطلقها فان طلاق الوكيل عليها ما دام في العدة لان المملوك
 للزوج من الطلاق محصور بالحد فلا يبيع ما اوقعه الزوج مما فوضه الى الوكيل ولكن ما بقي الزوج مالكا
 لا يقع الطلاق عليها بغير الوكيل على كاله ايضا واذا انقضت عدهما لم يبيع طلاق الوكيل عليها بعد ذلك
 لان الزوج حرج من ان يكون مالكا لا يقع بعد انقضاء العدة فبطلت الوكالة وكذلك ان تزوجها
 بعد ذلك لان الزوج من الايقاع بالسبب المجدد والوكالة لم تنسأ وله فلا يعود الوكالة باعتبار
 وطهر الوارثت او ارتد الزوج فان طلاق الوكيل عليها في العدة لبقا يمكن الزوج من الايقاع وان لحق
 بداء الحرب مرتدا فذلك بمنزلة موته ولا يقع عليها طلاق الوكيل بعد ذلك وكذلك اذا عاد وتزوجها
 لان يمكن الزوج من الايقاع بالسبب المتجدد ولو وكل امرأة ان يحل امراته فخلها الزوج او مات منه
 موصيه تزوجها في العدة او بعدها لم يكن للوكيل ان يخلها لان وقوع البينونة حرج الموكل من ان يكون
 مالكا للخل فيضمن ذلك عزلا للوكيل ثم تزوجها بعد ذلك بسبب مستأنف فلا يوجب اعادة الوكالة
 وكذا لو كانت هي الموكلة فبانت بردة او بطل الزوج ولو قال الزوج طلق امراتي ان سبت او هويت
 او اردت فقام عن المجلس بطل لان ملك السيد منه وذلك يقتصر على المجلس كملك السيد
 القول بلحجاب البيع له او الوكيل هنا في معنى الحرة وقد افقت الصحابة رضي الله عنهم ان المحررة
 الحرة ما دامت في مجلسها الا انها ما لكه للراي والسيد خلاف قولك طلقها لانه امانة واسعاره كمنافعه
 فيقوم هو في الايقاع مقام الموكل وهذا يقتضي للسيد اليه لاستعارة ولو قال استوكلي بي
 طلاقا ان شئت او هويت او اردت لم يكن وكيل لا حتى يشاهي ذلك في مجلسها لان علق الوكيل مشيتها
 ولو علق الوقوع بمشيتها اقتصر على المجلس وتاخر الوقوع الى وقت مشيتها فكذلك اذا علق
 التوكيل واذا شئت صار وكيل فان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة قال
 عيسى رحمه الله هذا غلط لان عند مشيتها امانت الوكالة نقول الزوج انت وكيل في طلاقها
 وذلك لا يقتصر على المجلس كالحرة هذا اللفظ ولكن ما ذكر في الكتاب اصح لان معنى قوله
 ان شئت يعني ان شئت الطلاق فكان هذا بمنزلة قوله ان شئت وليس كان المراد ان شئت هذه
 الوكالة فشئت الوكالة بالايقاع باعلى ما فوض لها من المشية ومشيتهما يقتصر على المجلس ولا تنابد
 وكذلك ما يسن علي عليه من مكن الوكيل من الايقاع واليه اشار في الكتاب عقلا لانها وكالة بالمشية
 وقعت بحيث لا ملك الزوج فسنها ولو جعل قوله انت وكيل في طلاقها منفصلا عن المشية يملك الزوج
 فيها والله اعلم **كتاب الحرة والكفالة** **باب الحرة والكفالة** من الحواله

يصح

يصح ويرجح على الاصيل لان هذا من ضرورته فراجع دمة الاصيل منه لان ما ثبت في محل فابق في ذلك المحل
 فرع منه سائر المحال ضرورته واذا ثبت في محل اخر ثبت منه المحل الاول ضرورته لاستحالة ان يكون الشر
 الواحد شاغلا للمحلين وقد ثبت الدين في دمة الكفيل فمن ضرورته براءة الاصيل كما في الحواله
 وعلى قول زفر والاسم من حرجهما الله الحواله لا تجب براءة المحل ولصاحب الدين ان يباخرها ما شيا
 كالكفالة لان القصور عنها التوقى بحق الطالب وذلك في ان يرد اد المطالبة لا ان يسقط ما كان له
 من المطالبة ولهذا الوقات المحتال عليه مفلسا يعود الدين الى دمة المحل عندنا ولو برئت دمتها
 عاد اليه لان الساقط لا يحتمل العود للمحال نقول كل واحد من العقد من اختصاص باسم واختصاص
 العقد باسمه لا اختصاصه بموجبه هو معنى ذلك الاسم وهو صرح في يد كل واحد منهما الى يد
 صاحبه بالقبض في المجلس والاسم اختصاصه باسمه لا اختصاصه بموجبه هو معنى ذلك الاسم وهو
 يعجل احد البديلين في القبض في المجلس وتأخير البديل الاخر بالتأجيل ولهذا اسمي سلما وسلفا
 وكذا المصادر والمفاوض وغيرها من العقود فكذلك هنا معنى الكفالة الضم قال الله تعالى
 وكفلهما زكريا اي ضمها الى نفسه وقال عليه السلام انا وكافل اليتيم كاهن اي ضم امر اليتيم الى
 نفسه ومنه سميت المشية التي تجل دعامة للحايط كفيل لضمها اليه فغنى السمة العقد بالكفالة
 انه موجب ضم دمة الكفيل الى دمة الاصيل على وجه الترتيق وذلك لا يصح مع براءة الاصيل وهو بمنزلة
 وجوب الفئان في دمة عاصب الغاصب مع بقاءه في دمة الغاصب والمجمل في ذمهم الله قوله
 عليه السلام من اخل على ملي ولم يسمع شرط الملاء ولو كان الدين على المحل كما كان لم يكن لا بشرط الملاء
 معنى وقايد ولو اخل على الاب والوصي بال الصغير على رجل الى اجل لا يجوز وكذا الوكيل باستيفاء
 الدين ولو لم يكن الموالد مومة لما زول لان الحواله مشتقة من النقل والتحويل ومنه الحواله في الفراس بالقل
 من موضع الى موضع والشيء اذا اسقل من مكان لا يبقى في المكان الا بال نقل بخلاف الكفالة ولهذا ابقا في العرف
 على فلان الف وفلان ففعلها ولا يقال على فلان الف وفلان حويلها الى هذا اشارة في الكتاب
 فقال انك لا تكتب ذكر حتى فلان من فلان ان الله على فلان الف درهم وقد اخله بها على فلان فان هذا
 لا يحس في الكتاب ولا في الكلام وكيف يكون عليه وقد حوله عنه الى غيره وحل في الفئان ان يقول فلان على
 فلان الف درهم وقد ضمنه عنه فلان لا تسمى انما يقال في موضع كذا احطه وقد حولتها الى موضع كذا
 وانما اخذ المال من المحل اذا مات المحتال عليه مفلسا لانه لم يرض بالحواله الا بشرط السلامة فاذا التمس
 يفوت الرضى ولا يلتزم العقد وغير لازم بحمل الفسخ فاذا فسخ جعل كان له ان يرض كما لو باع المديون عبدا
 بدينه يرى عن الدين فان مات العبد قبل التسليم يعود الدين قال محمد رحمه الله ارايت لو اخل المديون
 على رجل على ان المحل يرى كان يسر المحل فان قلتم يرى انضم ما قلنا انه يجوز ان يرض بعود الدين بموته
 مفلسا وان قلتم لا يسر فهو محال لان الحواله بهذا الشرط واذا لم يصح الشرط وجب ان لا يخل المحال
 عليه لانه لا يلزم الا بشرط فراجع دمة المحل لم يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى انها تجب براءة عن الطالب
 دون الدين وعن المطالبة والدين جميعا قال بعضهم موجب براءة عن المطالبة دون الدين جميعا
 وهو الظاهر من مذهب اصحابنا رحمهم الله وقد نص في هذا الباب على هذا فان قال براءة دمة المحل



والبراءة المطلقة انما تكون في الدين ولا في الحوالة اذ ينفصل الى الدين مطلقا وهي مشتقة من التحويل
والشيء متى اسفل من مكان الى مكان لا يبقى في المكان الاول فوجب ان تنقل المطالبة والدين جميعا وجرى قول
من قال انها توجب البراءة عن المطالبة دون الدين بان المحتال له متى ابر المحتال عليه عن الدين فانه لا يرجع
على المحيل بشئ وان كانت الحوالة بامره ولو وهب الدين الى المحتال عليه يرجع ان لم يكن للمحيل عليه دين
وان كان معاصرا كما في الكفيل ولو كان المحتال الى المحتال عليه للمطالبة والدين جميعا كانت المطالبة والدين اسوا
في حقهما في حق الاصل والجامع بينهما ان الهبة والابرا حينئذ تكون عليهما من وجه الاستقاطا وهذا
لان الحوالة علم مستقل عنه بل تنوجه للمطالبة على المحتال عليه كما في الكفالة الا ان الكفالة لا تنال للمطالبة
عن الاصيل وفي الحوالة تناخر وطء الوابر المحتال له المحتال عليه ورد المحتال عليه لا يصح رده
كما لو ابر الكفيل ولو كان الدين منتفلا اليه لصح رده بمنزلة رد الاصيل ولهذا الوجه المحيل بالدين
احد المحال على القبول ولو برئته منته من كل وجه كان متبرعا في الاداء فلا يجبر على القبول كما لو
تبرع اجنبي ولو برئ عن المطالبة والدين كان متبرعا خصوصا فيما اذا كانت الحوالة مطلقا غير مطافاة
ما لا يفقهه ان الحوالة ما حصل معنى وانما توجب براه موفية الى وقت الوفاء فيجوز بالتأجيل الحقيقي
وعمل التأجيل الحقيقي البراءة عن المطالبة عن الدين فكذلك التأجيل العنوي والى هذا انما اورد رحمه الله
في الباب حيث جعل الابرا استقاطا خصوصا خلاف الابرا عن ساير الديون وعمل قول ليس على المحتال
عليه اصل المال انما هو كقولنا انما اختلفوا لان مجرد ارحمه الله ذكر مسائلا على القولين فخرج بعضهم
هذا الوجه وبعضهم ذاك ووجه قولهم قال انها توجب البراءة عن المطالبة والدين انما اجمعنا
على ان المحتال له ان ابر المحتال عليه عن دين الحوالة او وهبه له يصح ولو ابر المحيل او وهبه له لم يصح ولو
بقى الدين على المحيل لصح كما في الدين الموجب وطء الورهن المحيل بالدين لا يصح لمجرد ارحمه الله بعض الاحكام
جعل المحتال للمطالبة لا الدين واعتبر الحوالة تاجيلا وفي بعض الاحكام جعل المحتال للمطالبة والدين
جميعا واعتبر الحوالة ابرا وانما جعل هكذا لان اعتبار حقيقه اللفظ توجب براءة المحيل عن المطالبة
والدين جميعا واعتبار المعنى بوجوب التأجيل فانه متى نوى ما في دمه المحتال عليه عاد الدين الى دمه المحيل
وهذا هو معنى التأجيل والعمل بالحقيقه والمعنى متعذر في كل حكم لئلا ينافي بينهما فاعتبر الحقيقه في
بعض الاحكام واعتبر الحوالة ابرا واعتبر المعنى في بعض الاحكام واعتبر الحوالة تاجيلا عملا بها
بقدر الامكان وقيل ما ذكر انه يحول المطالبة والدين موافق لقول محمد رحمه الله وما ذكر انه يحول
المطالبة هو اقول اني يوسف اصله ما ذكر في الزيادات ان المديون اذا رهن بالدين رهنا ثم
احاله بالدين على رجل ان ياخذ الرهن لان الراهن يرى بالحوالة فلا يبقى الرهن وذكره بعد في
الباب الطويل انه لا يبطل الرهن ولا يكون للمحيل ان ياخذ رهنه مالم ياخذ الطالب حينئذ من المحال
عليه قالوا في المسئلة واثبات وما ذكر انه لا يبقى الرهن قول محمد رحمه الله وما ذكره قول ابو يوسف رحمه الله
وحكى عن القاضي اني حازم رحمه الله انه قال اختلف شباب في هذه المسئلة وعني بالشاب نفسه
وبالشيخ ابابكر العمري رحمه الله فاجاب الشيخ بقول ابو يوسف رحمه الله والشاب يقول محمد رحمه الله
ولم يعرف الرواية فسال اهلال الرازي فخرج الروايتين من النوادر فوافق الشيخ الشيخ والشاب الشاب

قالبوا

قالبوا يوسف رحمه الله فرق بين ابتداء الرهن بعد الحوالة وبين البقاء والفرق ان بين ان يبقا الدين في دمه المحيل
لم يثبت بدل لقطع بل بدليل يحتمل وهو الاجتهاد فلا يصح بالشك ولا يبطل بالشك **وحرف** اخر
ان المعنوية بشرط حوالة بدل الصرف صحيح والمصارفة بشرط ان يحيل عليه غير ما لا يصح اصله شري العيشين
بشرط ان يحيل المشتري البايع على غيره له او بشرط الكفالة عن المشتري بالتمن جانزا مستحسانا اذا كان
المحتال عليه او الكفيل حاضرا وقبل لا بشرط بل لا يبر العقد والشرط بشرط ان يحيل البايع غير ما لا
على المشتري فاسد لانه بشرط لا يبر ويتفنع به احد المتعاقدين وقد ذكرنا **وحرف** اخر ان الباب
بالشرط يعتبر في حق من شرط عليه لا في حق غيره وقد ذكرنا في الشفعة **وحرف** اخر
ما ذكرنا ايضا ان استيفاء الزنوف والسمعة بالحياذ جانزا لانه من جنس حقه بخلاف السوفه والرصاص
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا كان لرجل على رجل الف درهم ولا براءة على صاحب الدين مائة
درهم فالخبر للمراة المارة على غريمه بالمائة التي لها عليه حوالة مقدمه بالدين وقبل المحتال
عليه جازت الحوالة وبى غريم المارة من دينها اما جواز الحوالة فلقوله عليه السلام من احتل
على ملي فلسدع والامر بالبيع دليل الجواز ولان الحوالة لو كانت مطلقة على هذا الرجل بان لم يكن للمحيل
على المحتال عليه دين وكان عليه دين والحال عليه حوالة مطلقة غير مقيدة بالدين صح وصار المحتال
عليه معبرا دمه من المحيل ليستعمله بدينه فاذا كانت مقيدة بالدين الذي عليه اولى ان يصح لان المقيد
اقرب الى الجواز من المطلق لانه يكون في معنى امره اية بقضاهين عليه الى المحتال له ويكون امرا الى المحتال
بقض دينه من غريمه فصار بمنزلة الحوالة على مودعه وعند مائة درهم ليستوفي حقه من الوديعة
وتوكيلا من المودع بصرفه اليه حجة مضادة دينه وكذا الوالد على الخاصب ليوفي دينه
من المفصوب واذا صححت الحوالة اتمتع في دمه المحتال عليه دينان دين المارة بعقد الحوالة
ودين كان للمحيل قبل الحوالة لان الدين الذي كان للمحيل على المحتال عليه قبل الحوالة لم يصير ملكا للمارة
وان اصاب المحيل الحوالة اليه لما فيه من تملك الدين من غير من عليه الدين لكن بالحوالة وجب
للمحتال دين في دمه المحتال عليه مع بقا دين المحيل لوملك ما في دمه المحتال له بالاداء والهبة او
بملك ما في دمه المحيل لا يودي الا احدهما وطء النوى ما على المحتال عليه هلك على المحيل وهذا لان
الموجود من المحيل عليه ليس الا اقراض الزمة وان يوجب اجتماع الدينين لملك ما دمه لان ما في
دمه مال ولهذا يصلح صدقا وتجب الزكاة فيه ونصح الشري به ولا يفسد الا باقراض المال
لنفع المفادضة والحوالة في حق اجتماع الدينين في الحوالة بمنزلة الكفالة وقوله وبى غريم
المارة من دينها اشارة لما ذكرنا ان الحوالة توجب نقل الدين اما على الرواية التي توجب نقل للمطالبة
لا يبر من دينها انما يبر من مطالبته لان المطالبة انما توجهت على العدم لعينه محل الاستيفاء
حقة منه سقطت المطالبة مادام احتال خروجه حقه من ذلك المحل ثابتا فاذا وقع الياس عن ذلك
عادت المطالبة لان المحيل لا يملك المطالبة المحتال عليه وان بقي دينه في دمه لانه صار مشغولا
حق المحتال له الا ترى ان لو احاله بوديعة او غصب عبد المحتال عليه ليس له ان ياخذ ذلك منه
لتعلق حق المحتال به وهذا لان المحتال عليه لم يقبل الحوالة الا بشرط تملك ما في دمه فتعلق حق

لارث

المحتال عليه فيما في حقه فلا يملك ابطاله وهكذا نقول في الورقة انه لا يملك الاخذ لتعلق حق
المودع ولهذا كان **ل** ان يمسك ذلك ويضع مكانها اخرى بخلاف ما اذا كانت الحوالة مطلقة حيث
كان **ل** ان يأخذ دينه ووديعته وغصبه لانه ملكه ولم يتعلق به حق غيره كما قل الحوالة **فان قيل**
ينبغي ان لا يأخذها ايضا لان الحوالة اوجبت ديننا على المحتال **ل** ودينا للمحتال عليه على المحيل
الا ترى ان لم يملك على المحتال عليه دين كان له ان يرجع على المحيل واذا وجب للمحتال عليه على المحيل مثل
ماله عليه صار قضا صا قضا عند جوابان احدهما انه يجب الدين على المحتال عليه بنفس الحوالة وانما
يجب اذا ملك ما في ذمته كما في الكفالة ولما هو ابر المحتال له المحتال عليه لا يرجع للمحتال عليه
على المحيل والثاني ان الدين وان وجب بنفس الحوالة الا انه موطن الى وقت الاداء لا يبطئ الا في الحال
ودين المحيل على المحتال عليه **ل** لا تقع المناوضة بمزله ما لو كان له على رجل ما به حاله فصاع
المديون منه عبد اعماه الى سنة كان لرب الدين ان يرجع بدنيه حاله ذلك هنا فان وهبت المرأة
دينها للمحتال عليه او قضاها المالك الذي احتال عليه بى هو والمحيل وسلمت المائة التي للمحيل
على المحتال عليه له لان المحتال عليه ملك الدين الذي وجب في ذمته بالحوالة بالهبة او القرض
ورجع المحتال عليه على المحيل معلق بملك ما وجب في ذمته بالحوالة فاذا ملك كان له ان يرجع
لان قبول الحوالة بان بامره وصار قاضيا دينه عنه بامره فوجب للمحتال عليه على المحيل ما به
والمحيل عليه مثله فيلقا قضا صا الا ترى انه لو كان لم يكن للمحيل على المحتال دين كان للمحتال
عليه ان يرجع على المحيل بملك في ذمته فاذا كان وقعت المناوضة فلهذا سلمت المائة التي
كانت على المحتال عليه **ل** بالمناوضة ولو لم يمسكها له ولكنها ابراته من الدين بى للمحتال عليه
والمحيل متى دينها ويرجع المحيل بدنيه على المحتال عليه اما براته من دينها اما المحتال عليه لانها
ابطلت حق نفسها عنه وانما صحح منها كما في مياير الديون واما المحيل فلانه بى بالحوالة وهذا
المسئلة تدل على ان الحوالة ابراعن الدين واما رجوع المحيل على المحتال عليه بدنيه لان المحتال
عليه انما سلم **ل** ما في ذمته بحكم المناوضة وبشرط المناوضة ان ليست وجب المحتال عليه
على المحيل دينا وبشرط ذلك ملك ما وجب في ذمته بالحوالة ولم يملك لان ابره اسقاط محض هنا
وليس بتمليك كابر الكفيل وهذا لا يزيد بردها كاطلاق والعنا وان كان ابر المحتال عليه والكفيل
تقضا للحوالة والكفالة واخراجا لهما عن الصمان فلا يزيد بالرد الى هذا اشار محمد بن الاصل حيث
قال حين ابراته كما قاله في التخل عليه والدليل على ان ابره اسقاط انه لا يصح في الاعيان ولو ابر
الغاصب عن العبد لا يملك العبد لكن بى ابراعن الصمان ولو وهبه ملكه بخلاف ابر الوكيل لان التمر
عليه وتعد رجوله اسقاطا من الاصل لانه يبطئ العقد وهذا لو ابراعن البعض لا يرجع وكذا
في الشفعة لما ذكرنا في الايمان ولم يتعد في الكفالة والحوالة لهما اعادة الذمة في حق المطالبة والدين
على غيرها فلا يثبت بالاستقاط الافراغ الذمة الذي جوله عارني وذلك الفراغ ليس بمال فيصح
بغير قبوله ولا يزيد بالرد لكونه احتياجا عن الاصل فلا يجعل تملك الا بصريح التملك بخلاف
الاصل لان اصل الدين عليه وصير اليه ويسلم **ل** بالاستقاط وهو مال يقبل الملك فاستوى فيه

الابرا والهبة وهذا لما ذكرنا ان الدين بعد الحوالة بابره لم يسطل حقه في ذمة المحتال عليه بالحوالة لكنه
منع من الاستيفاء ولا يجله رسدا لاستيفاء حق المحتال **ل** منه وان كان لا يتصور استيفاء الدين
من الدين ولهذا لا يأخذ تعلقاته في الحال حتى لا يسطل الحوالة بهلاك ذلك الدين وان قيد هابه
بخلاف الوديعه ولكن يعرف ان يغير فيصير كمنزله عن امان ماله عنده فحين حقه للاستيفاء
منها حين يقد فلما كان من هذا الحق احد ضرب مغفل ويتعلق به منع من استيفائه فاذا زال ذلك
الشغل والتعلق بالابرا صار تسبيل من استيفائه كما لو ابر الممنوع من الرهن عن الدين له ان يأخذ
رهنه لزوال الشغل والمناوضة ولا كذلك **ل** اذا ملكه لانه لم يزل حقه عنه لكن اقام بمنزلة
مقامه في الاستيفاء فكان الشغل قائما ولم يذير رجوع عليه ولو لم يكن للمحيل عليه دين ولا يرجع
في الابرا كل موضع **ل** حق الرجوع يقع المناوضة لانه لا يقيد الاخذ وفي كل موضع لا يكون **ل**
حق الرجوع بقيد الاخذ فباخذ حقه وهذا لان الهبة تملك **ل** لو اضيفت الى الغير بقيد ملك
العين فاذا اضيفت الى الدين والدين مال يحتمل التملك لما ذكرنا انه يصلح صداقا ونصا با
فكوى فيه الارث والوصية ونحوه ملك المحتال عليه ما في ذمته وقام في ذلك مقام المحيل
الا ترى ان الحوالة لو كانت مطلقة كان للمحتال عليه ان يرجع عليه بى الحوالة الا انه لما كان دين يعع
المناوضة اما الابرا اسقاط محض ليس فيه معنى التملك ولهذا الواضيف الى الغير لا يكون بملك
الى العرف كما لا يكون تملك الى الدين والساقط يتلاشى فلورجع المحيل على المحتال عليه بدنيه
لم يكن للمحتال عليه ان يرجع على المحيل لانه لا دين **ل** على ذمته فيرجع الا ترى انه لو كان
مكان الحوالة كماله تامر الاصل وابر الكفيل لا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب
على الاصيل ولو وهب الكفيل ومات الطالب وورثه الاصيل يرجع الكفيل على الاصيل
لانه ملك **ل** ما في ذمته فيرجع كما لو ملك بالاداء وكذا الواضيف **ل** به والكفالة والحوالة
سوا الا في حصة وهي انه لو ابر الكفيل لا يبر الاصيل سو كانت الكفالة مطلقة او مقيدة بالمال
الذي كان للاصيل على الكفيل وفي الحوالة **ل** ببر الكفيل لان الحوالة الزام الطالبة على الاصيل
فكان ابر الكفيل اسقاطا للطالبة عن الكفيل وفي المال على الاصيل كما كان اما الحوالة تنقل الدين الى
ذمة المحتال **ل** عليه فكان ابر المحتال عليه اسقاطا لاصل الدين فيبر المحيل بالحوالة والمحتال عليه
بالابر استشهد محمد بن محمد رحمه الله بالواحد بخير دين على المحتال عليه ثم وهبت منرا وقبضت
يرجع بذلك على المحيل ولو ابراته لا يرجع لما ذكرنا استدلال بالحوالة المطلقة للحوالة
المقيدة ولو ان المودع لم يبر المحتال عليه لله احره سنة جاز لا هنا احره حق نفسها
ولم يكن للمحيل ان يرجع على المحتال عليه بشي لان المناوضة من الرجوع لانه يملكه شغل الدين الذي على المحتال
عليه بحقه او حق الحال **ل** عليه على ما ذكرنا وهذا المعنى قائم بعد السجل وهو منزلة الموهون في
يد الموهن فاذا ابراته بعد ذلك عن دينها كان جائزا وكان للمحيل ان يرجع على المحتال عليه بدنيه
الذي كان **ل** عليه حاله لان الشغل بحق المحتال عليه والمحتال له قد زال ونحوه هاهنا يلاق حق
المحيل انما اوجبه **ل** وقد سقط حقها الا ترى انه لو احوال رجل رجلا على رجل بالف درهم

الى سنة ثم ان المحتال عليه نزل الاجل وجعلها حالة كان ذلك جائزا لان الاجل حقه فليست باسقاط
كما لو اسقط الاصيل الاجل قبل الحوالة فان اداها لم يرجع على المجل حتى يمضي الاجل لان اسقاط الاجل
صحيح في حقه لا في حق المجل ولوان السراة احرب دينها عن المحتال عليه سنة ولم يتبرئ من ان المجل
قضى المدة دينها عن المحتال عليه جاز ولا يلون متبرعا حتى كان له ان يرجع على المحتال عليه بدنيه
حالا واخبرت المرأة على القبول اما على الطريقة التي قلت ان دين المحتال له فابرجع على المجل ظاهر
لان في معنى الدين الموجب واما على الطريقة البانية فكذلك اجبرت على القبول لمساواة الحوالة
مطلقة ومقيدة اما اذا كانت مقيدة لوصف من احدهما ان دين المجل الذي كان على المحتال عليه قبل
الحوالة صار مشغولا بدين الحوالة فهو هذا القضاير يذرا له الشاغل عن دينه فكان لا يسيل منه
كجبر الرهن اذا قضى دين الراهن والشاغل ان المجل بالحوالة اذا برى عن الدين اكن لم يتأكد
البراءة لان يعرض ان يكون عليه متى نوى الدين على المحتال عليه فهو يبرئ منه اما كد ما ثبت له
من البراءة بالحوالة حتى لا يعود الدين اليه اصلا فبالاذا تحضر عن الخصومة في المال وشغل
دفعته بدين المحتال له ان كان له على المحتال عليه دين او بدين المحتال عليه ان لم يكن عليه دين
فلا يكون متبرعا وان كانت الحوالة مطلقة فللوجه الثاني واما يرجع على المحتال عليه بالدين حالا
لان المانع من الاخذ حالا هو الشغل وقد زال بخلاف ما فضا غيرا لانه ما قصد هذا المودي
تخليص شيء لنفسه ولا دفع المطالبة عن نفسه في الثاني واذا كان المودي متطوعا كان المال
الذي عليه له لان سقوط دين الطالب عنه باء المنطوع كسقوطه باء انفسه وكذا لو
كان التاجر المجل في العقد بان كان لرجل على رجل الف درهم والمطلوب على اخر الف درهم فلطالب
المطلوب الطالب بالالف التي للمطلوب على الاخر الى سنة فهو جائز وهي له عليه الى سنة
لانه لما جاب الطالب على المحتال عليه بعقد الحوالة والواجب بعقد الحوالة كالمال الواجب بعقد الكفالة
كالواجب بعقد الكفالة في صحة اشتراط الاجل فيه وليس للمجل ان ياخذ المحتال عليه بالالف
التي كانت له عليه لانه انما قبل الحوالة مقيدة بذلك المال فصار مشغولا بحقه ما ذكرنا
ولهذا لا يصح ابر المجل وهذه ذلك من المحتال عليه لان حق الطالب تعلق بها وذلك موجب
الحجر عن المجل على التصرف فيها ولو صح منه هذا التصرف بطل حق الطالب قبل المحتال عليه لانه
ما الزم الحوالة بالماله مطلقا وانما الزمها مقيدة بذلك المال فاذا اسقط عنه بالابرا
او الهبة لم يبق عليه المطالبة فان قضى المجل دين المحتال له لم يكن متبرعا لما قلنا
وان قضاه المجل به يرجع عليه بما كان له عليه في الاصل لانه لما قضى دينها به رجعا
فقد قضى الجداد بالزئوف وذلك جائز بضمي صاحب الدين فسقط دينها الذي وجب لها
بالحوالة فزال الشغل عن دين المجل فيرجع بدنيه ما ذكرنا ان تجوزها وظهر اني صرف الى حقها
لا الى حق المجل ولو صالحت المرأة المحتال عليه على خمسين درهما جاز لانها اسقطت بعض حقها
ورجع المجل على المحتال عليه بالخمسين الباقية لان المرأة استوفت نصف حقها وابات
عن النصف لان الصلح على جليس الحق استيفاء بعض الحق واسقاط البعض وهذا لا يشترط القبض

في المجلس ولا ينسد باشتراط المجل والخمس ما به لا يضمن بدلا عن الالف لما فيه من الربا ولو استوفت جميع
دينها لم يرجع المجل على المحتال عليه بشئ لسقوط حكم الفاعل ومنه ولو ابرأت المحتال عليه من جميع الدين
يرجع جميع ذلك لانه لم يسقط لانعدام المعاصه فاذا استوفت البعض واسقط البعض يرجع بقدر ما
اسقطت ولا يرجع بقدر ما استوفت اعتبارا للرجوع بالكل الامتري ان الكفيل بالفا اذا صلح له المال
من الالف على خمس مائة وادى الخمس مائة يرجع على الاصيل بخمس مائة ولو ان المرأة صلحت على مائة
سهرجه لم يرجع المجل على المحتال عليه بشئ لان المرأة استوفت جميع دينها لان الزئوف يصلح بدلا
عن الجداد ذلك المحتال عليه جميع ما في دمنه حكم الحوالة فاستوجب الرجوع بمحقق المعاصه الا ترى
انه لو لم يكن للمجل على المحتال عليه دين فادى المحتال عليه الى المحتال له سهرجه فانه يستحق الرجوع على
المجل بالخيراء ذلك ما في دمنه وهو حيا بخلاف ما اذا ادى خمس مائة فانه لا يرجع الا بخمس مائة
ولهذا الكفيل بالخيراء اذا ادى السهرجه يرجع على المكفول عنه بالخيراء ولو ان المرأة ابرأت
عن المحتال سنة مائة والمجل عليه تسع مائة درهمين سوى دين المرأة ولا مال له سوى المائة التي على
المحتال عليه فان هذه المائة تقسم بين غرما المجل على عشرة اسهم تسعة اسهم لسائر الغرما سوى المرأة
بالخصص ياخذونه حالا ومنهم المرأة وذلك عشرة دراهم الى اهلها اما خمسة المائة بين الغرما لانه
مال الملية لانه كان ملكه ولم يزل عن ملكه ما ذكرنا ان المحتال له لا يملك ما في دمنه المحتال عليه بالحوالة
ولم يثبت لها عليه يد حتى تصير هي اولى بذلك من سائر الغرما بخلاف الرهن والمبيع قبل القبض
واما ياخذ الى اهلها لانه اسقطت حقها في الطالبة وصح في حقها والقياس ان يكون المرأة اخق بالمال
وهو قول فرجه الله لوجهين احدهما ان دين غرما المجل يتعلق بمال المجل وقد صار المجل بمنزلة
الاجنبي عن هذا المال وكان المحتال له اخق بهذا المال من المجل في حياته حتى لا يكون للمجل ان ياخذ فيلون
اخق به من غرما به بعد وفائه ولان المحتال له كان اسبق تعلقا بهذا المال لان حقه تعلق به في صحته
وحق الغرما لم يتعلق به في صحته فقدم المحتال له كما يقدم الرهن على سائر الغرما وغم الصحة
على غرما المرض اذا ثبت الدين بالاقرار واكن الواشترى عبدا اشرا فاسدا وفسخ البيع بعد ما نفذ
الثمن وجلسه لاستيفاء الثمن ثمرات وعليه ديون كان للمشتري اخق به من سائر الغرما وكذا لو
رد العبد بالجيب وجلسه لاسترداد الثمن الا ان استحسننا وقلنا بالمشارة لانه هذا مال
المجل لم يثبت لغيره عليه يد الاستيفاء فيكون مقسوما بين الغرما وانما قلنا ذلك لانه
ما ملكه من المحتال له لان تملك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ما ذكرنا وطهر الوضوء بنوى على
المجل ولم يثبت عليه ايضا يد الاستيفاء لان اثبات اليد على ما في دمنه الغير لا يتصور وما في الدمنه
لا يقبل الاختصاص لملكه ولا يدا وانما منعنا المجل في حياته لا باعتبار اختصاص المحتال له بذلك
بل لان المحتال عليه لا يقبل الحوالة الا ليمتلك ما في دمنه ولو اخذ المجل دينه بفوت الرضى فبطل
الحوالة بخلاف الرهن لانه ثبت عليه يد الاستيفاء للرهن وطهر الوهك يهلك على المرهق
ونقد حقه لا يمنع من مشاركة غيره واختصاصه به ولا يشغله بحقه كالمريض مرض الموت
اذا كان عليه ديون الصحة تطلق ختم بمال له باول المرض وصار مشغولا بحقهم ثم لو وجب له

عليه دين بسبب لاهمة فيه كان غزما المرض اسوه لغزما الصحة وانما انقلام دين الصحة اذا كان
دين المرض بالاقرار للمهمة لا لتقدم دين الصحة الاخرى ان العبد لما ذوق اذا وجب عليه ديون
وله كسبه تعلق حق الغزما برقبته وكسبه ثم اذا وجب عليه دين اخر كان رقبته وكسبه بين الكل لا
لم يثبت للاولين على كسبه على رقبته وكسبه يد وانما يتقدم دين العبد على دين المولى لا باعتبار
تقدم دين العبد بل باعتبار ان شرط ثبوت الملك او الحق للمولى في كسبه فراعده عن حجة الجسد
ملك الوارث في الشراكة وقد انعدم الشرط باعتبار قيام دينه فلم يثبت الملك للمولى فلا يصرف لـ
غزما به ولا من دين العبد اقوى من دين المولى لان دينه تعلق برقبته وما لبيته ودين المولى تعلق بالثبوت
لبرقبته فتقدم لقوته لا لتقدمه وكذا في الشري الفاسد والرد بالعيب المتقدم لا باعتبار ريد
الاستيفاء لانه نوع من الاستيفاء ولهذا الور كان مشاركا لسائر الغزما لبطان اليد ولا نغم الرهن
على الرهن بل **لـ** لانه لو هلك في يده بطل دينه ولا بطل دين سائر الغزما فلما كان اخو بعزمه
كان اخو بغيره لقوله عليه السلام المراح بالضمان اما في الحوالة لا غزما على المحتال لانه
انما تعلق على عيبه فبطل حقه بل العبد الى المحيل فاذا لم اخو بعزمه لا يكون اخو بعزمه
وكان ينبغي ان لا يكون للمحتال له حق المزاحمة مع غزما المحيل لانه ليس من عزمها المحيل لان دينه تحول
لا دمة المحتال عليه الا ترى انه لو كانت الحوالة مطلقة لا يشاركون فكذا اذا كانت مقيدة الا اننا
اذا اثبتنا لها حق المزاحمة لان الحوالة كانت مقيدة بذلك المال فاذا اخذ ذلك كله من المحتال
عليه فاب الرضى بالحوالة مبطل الحوالة فيعود الدين لادمة المحيل على ما كان قبل الحوالة فيشارك
الغزما وهذا لانها لم يصرف معهم لم تصد الحوالة لغوات ما تقدمت به الحوالة لا الى خطه
وعند ذلك يعود الدين لادمة المحيل وضارت من غزما به فاذا زاحمتهم في الانتهاء قلنا بالقسمة
في الابتداء فصرر للمسا فقلا للحوالة المطلقة لان ثمة لا بطل الحوالة لانها ما تخلقت بحاق الدمة
فعدم المشاركة في الابتداء لا يودي الى المشاركة في الانتهاء واذا قسم ذلك بينهم لا يرجع المحتال له
سقيده دينه على المحتال عليه لان الحوالة كانت مقيدة بذلك المال وقد بطلت باخله والحق
بالعدم الا ترى انه لو قيد الحوالة بالعتك انت ودبغة او غصبا له عند المحتال عليه فانه يجوز
وليس للمحيل ان ياخذ ذلك من المحتال عليه وان مات المحيل ياخذ ذلك من المحتال عليه ويقسم
بين الغزما المحتال له من احدهم وليس **لـ** ان يرجع على المحتال عليه ببقية دينه الا ترى
انها لو هلك في يد المحتال عليه تبطل الحوالة وكذا لو قال المحتال عليه صاعنت عندي وطف واستخمت
من يده الا ان في الغصب لا تبطل الحوالة بالهلاك في يده بل لو نامضونا عليه بالقيمة فيبقى الحوالة تبقي البطل
ولو كانت الحوالة مطلقة لا تبطل بفسادك الودبغة الا ان في الحوالة المطلقة اذا قسم ما على المحتال
عليه من الدين بين سائر الغزما سوى المحتال له لسوق القاضى من كل واحد من الغزما بكفيل قد
لعلنا يبقينا بوجود المزاحم للغزما في هذا المال لان المحتال عليه لو ادى دين المحتال **لـ**
يستوجب الرجوع على المحيل لان السبب كان في حياته وصحته وهو قبول الحوالة كما لو
كفل الرجل في صحته مادام له على فلان ثم مرض وعليه ديون الصحة ثم دان للمكفول على فلان دين كان

المكفول له مشاركا لغزما الكفيل وكذا لو كفل بالدرن واستحق مرضه واستحق المريض من يد المشرك
بعد موت البايع فانه يشارك غزما البايع لوجود السبب في حالة الصحة واوليات الحال عليه فقلنا
كان للمحال **لـ** ان يشارك غزما المحيل فيما اخذ وامر مال له لعود دينه فاذا اتفق القاضى بالمزاحم
ياخذ كفلا احتياطا ونظرا للمستحق حتى اذا ظهر المزاحم امكنه التدارك قيل **لـ** ان يشارك غزما المحيل
ويجوز اما قولنا في خيفة رحمه الله لا ياخذ الكفيل اصله اذكر في المبسوط والجامع الصغير اذا ادعى ميراثا
واوام البينة ولم يقبل الشهود انهم لا يعلمون **لـ** وارتاعيرة ولم يذكر واعدد الورثة عندهما ياخذ
منه كفلا او يدفع المال اليه وعنده لا ياخذ وقيل هذا قول الكل وقيل في خيفة فقالوا في الميراث
القاضى لم يقبل بالراجح بل به وهو موهوم وهذا يتفق الا انه مجهول جهالة تيسره اما هذا او ذلك والجهة
البسيرة تتحمل في الكفالة **فان قيل** اذا علم القاضى بالمزاحم ينبغي ان يعزل المضيق للمزاحم ويقسم
الباقى بين الغزما الرجل مات وعليه ديون واحدا اخر ما غاب وعلم القاضى به فانه يعزل مضيق
الغائب ويقسم الباقي فلنا ثمة المستحق معلوم عند القاضى فكان **لـ** ان يفسخ عنه خصما ويعزل
مضيقه اما هنا فميام حق الغير معلوم والمستحق مجهول جهالة لسيرة وانما تشارك بينهما وقلنا بانه لا
يعزل المضيق لكان للجهة ولاجل ان الجهة ليسيرة تستوفى بالكفيل احتياطا ولان هذا **لـ**
المطالبة متيقنة اما من المحتال لانه لانه ليس **لـ** حق المطالبة قبل اقراره المحتال عليه واما من
المحتال عليه فلانه ليس لوجوده والمحال عليه بمنزلة الكفيل بانه اذا طوبى طالب واذا ادى يرجع من
حيثانه سقين تتوجه المطالبة في الثاني باخذ كفلا ومن حيث انعدام المطالبة في الحال لا يفسخ خصما
ولا يعزل مضيق صاحب الدين **فان قيل** وجب ان يطالب المحتال عليه المحيل في الحال لان في الكفالة
انما لا يطالب لان مطالبة الطالب على الاصل باقية فلا تتوجه عليه مطالبة الكفيل ما لم يودى عنه
لا يودى الى مطالبة الدينين بدن واحدا وقعد الحوالة لا يطالبه المال على المحيل من المحتال له فينبغي
ان تتوجه عليه مطالبة المحتال عليه كالوكيل بالشري مطالبة الموكل بالثمن قبل ان يودى **لـ**
ما سقطت مطالبة الطالب عن المحيل على التبات بل يتاح ذلك الى ثبوت المحتال عليه فقلنا كان
من هذا الوجه بمعنى التاجيل او لما كانت المطالبة تعرض للتوجه جعل المتوجه في الحال كان في
معنى الكفالة من هذا الوجه بخلاف الوكيل لان مطالبة البايع مقصورة على الوكيل في الحال
ولما كان للوكيل ان يرجع على الموكل ولو لم يكن حوالة ولكن كانت كفالة بان كفل المديون المرأة
الدين الذي لها على رب دينه بامر على ان ياخذ المرأة دينها من الدين الذي كان الكفيل على المكفول عنه
ثم اخذت المرأة دينها سنة او ابراته او وهبته او قبضت منه ففي الهبة والقبض وقعت
المقاصة وفي الابر لا تقع وترجع هي بدنها على الاصل ويرجع الاصل بدنها على الكفيل
لما قلنا في الحوالة ان الابر اسقاط محض في حقه لانه ليس في حقه الا مجرد المطالبة فصار كسائر
الاسقاطات ولهذا لا يرتد بالرد بخلاف الاصل لان اصل الدين عليه فيكون تملكه لان الدين
المال الذي هو واجب عليه في مال غير عن يصير له فصار هذا نصرا باسقاط الفعل عنه ويجعل
الواجب له مضارا اسقاطا من وجه تملكه من وجه فوفرا على الشبه بين خطهما قلنا يصح من غير قول

لشبهه بالاستقاط وينزى بالرد لشبهه بالتعليكات والهبة من الكفيل تملك حتى تزيد بالرد كما الهبة
من الاصيل لان اللفظ وضع للتعاكس وتمكن تحقيق الهبة في حق الكفيل كما في حق الاصيل لان هبة الدين من غير
من عليه الدين اذا سلطه عليه وهو مسلط عليه في الجملة او يجعل ذلك تقولا للدين منه مقتضى الهبة منه
فنزير هبة الدين من عليه الدين وامكن ذلك لان لا يدقل الدين اليه اصلا بحالة الدين اليه
فيثبت ذلك مقتضى تصرفه وانقلب الكفيل حواله ولو اختلف الامر ولا دين عليه فهو هبة المحتال
له المال من المحتال عليه رجح المحتال عليه الى المحيل وكذا اذا انتقلت الكفالة حواله وقدم ان لو ابر
الاصيل من الدين يصح من غير قبول لكن يزيد بالرد لما فيه من معنى التملك فكذا اذا وهب منه ولو
مات قبل ان يعطى فهو سري في الهبة والبر لا يمان في نفسه لكن يزيد بالرد فمات وقع الياس
عن الرد فانبرم بمنزلة تصرف له فيه خيارا ولو وصية اذا مات الموصي له قبل القبول فكذلك الوصية
فابراه منه وحله في حل فهو جائز لان الدين قابض عليه حكما فاحتمل الاستقاط فان بالتسوية لا قبل
فلم الاستقاط ذلك وينقضون المال والكفيل منه برى في قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد
ليس للورثة في ذلك قول لانه في حق الورثة استقاط محض لانه لا دين عليهم خيجه انما عليهم مجرد المطالبة
فأشبه الكفيل لابي يوسف رحمه الله ان الدين قائم وقد اخذ سها بالاعيان بعد الموت لتعلقه بالتركه كان
اقبل للتمليك في هذه الحالة والمالك لهذا التملك واقف له فيزيد بردهم كما لو اضاف الابرا
اليهم فضا وان وهب الطالب المال الذي عليه الاصل فاني ان قبل كان المال عليه كذلك هنا بخلاف
ما اذا ابراه فاني ان قبل لانه يعود الدين على الكفيل لا يجعل ابراه كابر الكفيل ولو ابر الكفيل
لا يزيد بالرد وان كانت الكفالة على الكفيل عنه برى حتى صارت حواله او كانت حواله فهو هبة
الطالب للذي كان عليه الاصل والهبة باطلة لانه ليس في ذمته شيء للاستقال الى ذمته غيره
وعلى الرواية التي هي نقل المطالبة ينبغي ان يرجع وان وهبها الكفيل الذي عليه الاصل فهو كالمصدق
لافتقاد سبب وجوب الدين له في الحال فان ادى الكفيل له يرجع به عليه لانه يقرر ملكه ما
في ذمته فصحت الهبة كما لو وهبه بعد الاداء فان ادى الذي عليه الاصل لم يرجع به على الكفيل
لانه تبين ان هبته باطلة لانقاذ سبب وجوب الدين بينهما وفيما اذا اخرتها الى سنة ثم ابراه
او قضاه بالكفول عنه رجح للكفول عنه على الكفيل بدينه حالما قلنا ان الابرا والماجر لم يدخل
في مال الكفول عنه انما دخل في مال نفسه انما يقرر للكفول عنه عن المال عند التقييد لتعيينه
لقضاء دين المرأة فاذا ازال عنها ظهر حقه على الوصف الذي كان الا ترى انه لو كان لرجل على رجل الدين
درهم حال فالحال غرم له على المستقرض بما عليه الى سنة جاز ولا يكون للمستقرض ان يطالب المستقرض
بدينه قبل سنة لا لاجل الماحير بل لان دين المستقرض صار مشغولا بالحوالة فان ادى المحيل دين
المحتال له قبل سنة جاز ويرجع على المستقرض بدينه حال لانه لما ادى دين الحواله فرفع القرض
عن الحواله فيرجع حاله لا فرق بين الكفالة والحوالة سواء الحواله مسررة والكفالة لا
ففي الكفالة المرأة كما تطلب الكفيل بطالب للكفول عنه وفي الحواله تطلب المحتال عليه دون المحيل
لما مر في اصل الباب رجله على رجل مائة درهم مهرجه والذي عليه المهرجه على رجل مائة درهم

جواد بيت المال فاحال الذي عليه المهرجه صاحب الدراهم المهرجه على الذي عليه الدراهم الجواد
برد درهم جواد كان الداهية المهرجه رجة على ان ياخذها منه من الدراهم الجواد الذي عليه ان كان المحتال
عليه غاييا فبلغه وهو باطل سواء قبل او رد لان كان حاضرا وقبل الحواله جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز
وان قبل لا يجوز لان هذه مضارته حرت من المحيل والمحتال له معنى ان كانت الحواله لفظا لان الحواله
نقل ما في ذمته المحيل الى ذمته المحتال عليه ولم ياخذها لان الواجب على المحيل المهرجة وقد اختلف
عليه بالجواد والجواد لا تصير حوالا لصاحب المهرجة بالحوالة وانما تصير بالمصارفة وكانت مصارفة
معنى ان كانت حواله صورة والعبرة للمعنى كما لو اختلف بشرط مطالبة الاصيل يكون كعالة اعتبارا
للمعنى وهذا لانه قصد ان يكون ختم جواد امكان المهرجة ولن يصير هكذا الا بالمبادلة اما
نفس المصنعة لا يصير هكذا لانه لو قضاه الجواد كان الزئوف مملكا اصل الحوالة سعالا اصل ختم اما
ان يصير حوالا حكم الاستحقاق على وجه المطالبة فلا الا ترى انه لو كان له على اخر الفجر هم
بمهرجه فضله على خمس مائة جواد لا يجوز لانه لا حتى في الجواد ملون هذا بما دله الخمس مائة
بوصف الجودة وانه لا يجوز او ابراعا الخمس ما يد ما بالجوهر خمس مائة وانه باطل كذلك ههنا
بالحوالة ابرافسه عن مطالبة بزيادة الجودة على المحتال عليه فيكون مقابلة للجودة بالابرا الا ان
جوازه اذا كان حاضرا وقيل لم يجوز اذا كان غاييا قبل ولا لانه مصارفة بشرط فيها الحواله
فعتبر بمصارف جرت بينهما الغطاء ومعنى وقد شرط فيها الحواله على رجل عينه وانه ان كان
المحتال عليه غاييا فبلغه وقيل او كان حاضرا ولم قبل لا يجوز قياسا واستحسانا لانه يكون شرطها
بشرط فاسد او لمكان العقد وقيل جاز استحسانا لانه شرط حواله فاسد صحيح واستغنى عن الشر
لانه شرط يلزم العقد لان الحواله بالثمن والكفالة به توجب تاكيد الثمن وانه جائز كما ذكرنا
في البيع بخلاف مسألة اول الباب لانه حواله لفظا ومعنى وليس فيه مصارفة **فان قيل**
وجب ان لا يكون هذه المصارفة وان كان المحتال عليه حاضرا وقبل لانه مصارفة بخلاف
على العرف كان تملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز **فيل** له المحيل ما شرط للمحتال
المائة الجواد التي على المحتال عليه حتى يكون هذه مصارفة دين على غيره وانما ههنا
مصارف جرت بينهما بما به جواد مرسله في ذمته غير مضافه الى المحتال عليه لانه قال بما به
جواد ولم يقل بالمائة الجواد التي للمحيل على المحتال عليه فكانت مصارفة المهرجه الجواد
مطلقا وانما جوازه ثم على ان ياخذها منه من الدراهم الجواد التي له عليه فلا يكون مملكا الذي
من غير من عليه الدين وانما هذه مصارفة بشرط الحواله والحكم ما ذكرنا مما اذا كانت الحواله
اذا كان المحتال عليه حاضرا وقبل فان بعد المحتال عليه الدراهم قبل افتراق المحيل والمحتال
له قبل ان يقبض المحتال له المائة بطلت الحواله لا فتراق المتعاقدين وانه يوجب فساد الصرف
ومتى بطل الصرف بطلت الحواله لان الحواله انما وقت تبدل الصرف وقد بطلت وعادت الدراهم
المهرجة الى ذمته المحيل كما كان قبل الحواله لان الحواله لما بطلت صار الحال بعد الحواله
كل حال قبلها الا ترى انه لو كان على اخر دين موجد ثم ان الذي يبيع عبد من صاحب المال

بالدين الذي عليه ثم رد عليه العيب بقضا واستحق العبد بريح الدين عليه موطأ كما كان كذلك هنا
واما ينظر في هذا الى مفارقة الجبل والمحال له لا الى مفارقة المحال عليه لان عقد الصرف جرى
بينهما والمحال عليه اجنبى عن العقد لا شىء له لو وكل رجلا بالصرف فعقد العقد فحضر الموكل وغاب
الموكل ونفذ الموكل البذل في المجلس لا يصح لبطلان العقد بخسبة الوكيل فان قضى المحال عليه المحال له
الدرهم الجيد على الحوالة الاولى سرى فما عليه من الجيد لان في الحوالة امر بالاداء باق فاذا ادى
ما عليه للمجمل بامر صارا الاداء الى المحال كالاداء الى المجمل فيبرأ من ضرورة هذا كما ذكرنا في
الشركة اذا اشترى عبد من رجل بالف وامر رجلا بالكفالة عنه بالثمن فكذلك او احال
على رجل بالثمن فادى الكفيل او المحال عليه ثم استحق العبد او ظهر انه كان حرا رجع الكفيل والمحال
عليه على المشتري بما ادى الى البايع وان ظلت الكفالة والحوالة لبقا الامر بالاداء كذلك هنا واذا اتى
الامر بى ويرجع المجمل على المحال له بالجيد او يعطيه البهيم رجلا لان له انما قبض الجيد من المحال
عليه باذن المجمل بحكم صرف فاسد واذا المحال عليه بامر المجمل كاد المجمل بنفسه ولو ادى
المجمل بيده بعد استفاض الصرف كان له ان يرجع عليه لفساد الاداء كذلك هنا ثم يرجع المحال
له على المجمل بيده وقيل على قول الى خيفة رحمه الله لا يصح الاداء الذي يرجع على المحال له هو
المجمل عليه اصله النفاوضان اذا امر احدهما صاحبه باداء الزكاة فادى الامر ثم ادى المأمور بغير موكل
اجرا حصة الامر عند الى خيفة سواء علم بالاداء الاول او لم يعلم وكذا الوكيل باداء الزكاة اذا ادى بعد اداء الموكل
وكذا الوكيل بالاعتاق عن الظهار اذا اعتق بعد ما اعتق الموكل او ما نشت المرأة او عي العبد عند لا يعق
وعندهما اعتق وذكر في الوكالة المأمور بقضا الدين اذا قضى بعد اداء الموكل ان علم باداء الموكل بغير
وان لم يعلم لا وهو باحراج من الوكالة لا يصح الا بعلمه وكذا الوهب الطالب المال للمطلوب
او ابراه منه ثم ادى الوكيل الا انه اذا لم يعلم يرجع المطلوب على الطالب بما ادى الوكيل ان شال انه
ملكه وان شال ان الدافع وقد تبين انه لم يكن للقابض حق القبض منه وان دفع مع العلم رجح الوكيل
لا الموكل لانه بالدفع يصير ضامنا لملك المقبوض بالصمان وقد قبضه منه بغير حق فله ان يرجع
فان قيل هذا اخراج عن الوكالة حكما لا قضاء لان ما يخرج اذ لعد مرتبا الدين فيكون
قضاؤه تفويضا للمحل وذلك على حكمي فلا يتوقف على العلم ببيع ما وكل ببيعه قلنا دفع للموكل
بنفسه لا يوجب العزل حكما وكذا البيع لكن بغير منع الوكيل عن الدفع والمنع لانه لا يحصل مقصوده
بيعه ودفعه بعد ذلك **الان ترى** ان الطالب لو وجه للمطلوب رسوا فرد على الطالب كان الوكيل
على وكالته وكذا المورد للمشتري البيع على البايع بقضا كان للوكيل ببيعه فاذا لم يوجب عزله
فقد حصل الاداء حال قيام الوكالة فلا يضمن وبه تبين ان هذا بمنزلة عزله فقصده احكاما فيتوقف
على علمه وهذا لان الوكيل مأمور بان يجعل المودى مضمونا على القابض لان الدينون تقضى بامثالها
فقد جعله مضمونا عليه وللعاصمه انما تقع حكما لا بفعل الوكيل بخلاف الزكاة لانه امره باداء العوض
وذلك لا يتصور بعد اداء الموكل فكان عزله من طريق الحكم لغوات المحل وذلك لا يتوقف على العلم
وللمجمل كالوكيل مع العبد اذا اعتقه الموكل بوضعه انه لو لم يجب الصمان على الوكيل في الدين عند جعله

لا يلحق الوكيل فيه ضرر لانه متمكن من استرداد المقبوض وتضمينه ان كان هالكا وفي الزكاة لو لم يكن
الصمان بتفسير الموكل لان المودى ومع فلا ولا يتمكن من استرداد الصدقة في العقر ولا من تضمينه فلهذا
ارجحنا الصمان بكل حال بخلاف ما قلنا في الوكالة انه امره بان يجعل المودى مضمونا على القابض فكذلك سلسنا
امر المجمل المحال عليه بان يجعل المودى مضمونا على المحال له فيصح اذ اراد مكان الجواب المذكور قول
الكل وهذا لان عدم صحة الاداء هنا انما كان بحكم فساد الصرف وقد ذكرنا في الوكالة ان الفساد غير
مواخذ على الوكيل ولا يوجب الصمان عليه وكذلك ان لم يكن للمجمل على المحال دين مضمون من رايهم
البهيم رجلا على درهم جيد على ان يجعل بالجياد على رجل او بغيره رجل وفلان حاصر وورضى لان
هذا صرف فيهمما بشرط ان يجعل ببذل الصرف وكذا الاداء درهم بالبهيم رجلا التي عليه
بدرهم جيد بشرط الحوالة يكون صرفا صحيحا اذا قبل المحال عليه في المجلس ومن شرط قبضه على
الصحة ان يقبض ذلك قبل ان يفتقر القاطن فان افسر قاطن الصرف فموا كان لفظ الصلح او بلفظ البيع
او بلفظ اخر يبنى على المبادلة رجله على رجل مائة درهم حاله ورجل على رجل صاحب الدين
مائة درهم حاله ايضا فاحاله مائة على غريمه الى سنة على ان يعطيه مائة من المائة التي له عليه
فهو جائز ويكون المال على المحال الى سنة كالمالك لان حوالة لفظا ومعنى وليسفت بمصارفه
معنى فان المجمل لا يبيع ما كان واجبا عليه على غيره والحوالة كما تجوز عليه تجوز موطأ فلا حال
الى سنة فقد حال موطأ مجوز بخلاف السنة الاولى لان المجمل يعجز ما كان واجبا عليه فكان مصارفه مع
ويكون هذا الجبلا في دين الحوالة لا في دين المجمل على المحال عليه لان الجاهل من المحال له لان المجمل
حتى لو ابر المحال المجمل عليه فالمجمل ان يرجع على المحال عليه بالمائة حاله اما الرجوع على المحال
عليه فلما ذكرنا واما لاجل ان التاخير لما دخل في دين المحال له ولا فرق بين ان يكون الجاهل
من معارفا او متاخرا وقد ذكرنا انه اذا اخذ الحوالة او ابراه بريح المجمل حاله وهذا لان المال
الذي وجب عليه بالحوالة غير المال الذي كان واجبا عليه لما ذكرنا انه كان واجبا بعد الحوالة دينان
دين كان للمجمل عليه قبل الحوالة ودين وجب عليه للمحال له بالحوالة والاجل يصرف الى الدين الواجب
بالحوالة لان الدين انما شرع لماخر الطالبة والمحال عليه بعد الحوالة غير مطالب بدين المجمل
الان ترى ان المجمل لا يملك اخذ ولا بجليه لصرفه ثم مشغولا بدين الحوالة واذا انصرف الاجل
الى دين الحوالة متى دين المجمل حاله كان قبلها فاذا ابراه المحال له المحال عليه كان هذا انقضا للحوالة
لما مرنا في المال كان قبل الحوالة فلم يدر يرجع المجمل عليه بدينه حاله او فرق اصحابنا الثلاثة رحمهم الله
بين الحوالة والكفالة بانه اذا كان لرجل على رجل الف درهم حاله فكفل بها رجل الى سنة فهو جائز
الى ذلك الاجل وهذا ما اخر عن الدين عليه الاصل قال **الان ترى** انه لو كان عليه ذكر حق بالف درهم
وفلان كفله الى سنة كانت عليه جميعا الى سنة وعن زر رحمه الله ان المال على الاصيل حاله
لانه اجل الكفيل خاصة والماجل استأط المظالبة الى مائة فاذا كان ابرا الكفيل لا يوجب براءة الاصيل
فالماجل لا يمنع كون المال على الاصيل وصار كالتاجيل بعد الكفالة وكما هو الكفالتون
انما اجل الطالب هنا اصل الدين لان **الان ترى** في قوله كفله الى سنة كناية عن اصل المال

واضافه الباجل الى اصل المال **ب**سبب الاجل في حق الاصل والكفيل كالصالح حتى لو اجل الكفيل بما الزم الكفالة
 بتلج المال حاله الى الاصيل وهكذا نقول في البراء اذا اضافه الى اصل المال **ب** يكون ابراهيم واذا اضافه
 الى الكفيل خاصة لا يكون موجبا ببراءة الاصيل وهذا لما ذكرنا ان موجبا الكفالة الضم ولن يتحقق
 الضم مطلقا الا بالتأجيل في حق الاصيل ولهذا الوكيل بدن موجب وجب عليه موجلا وان لم يسم
 الاجل في الكفالة وكذا الوكيل بالفد درهم على الاصيل وكان على الاصيل زيوف فاجب عليه الزيوف
 وان كان مطلقا لتسمية الدرهم نصرا الى الجهاد قالوا وهذا هو الجمل في باجل القرض
 بان اقترض رجل **ب** رجل الف درهم واجله لا يصح فان كفل عن المستقرض انسان الى سنة يصير موجلا
 حتى القرض ضروره صح الكفالة فيصح التأجيل حكما وان كان لا يصح فضا فان مات الكفيل
 قبل الاجل توخى من تركته حاله لا استغنى عن الاجل بموته لان الاجل انما **ب** دفقا وترقمها عليه
 ولا نه تعلق الدين بالتركة بعد الموت وانما عين الباجل في الاعيان باطل لانه صفة الدين ولانه
 يتضرر بها الاجل بعد الموت لان يد الوارث لا تيسر في التركة لقيام الدين وهرما تملك
 قبل حلول الاجل فتبقى للعهد والاجل لمفعلة فاذا ادى الى الضرر سقط كذا لا ترجع ورثته
 على الاصيل حتى يحل الاجل لان الاجل باق في حقه لبقا حاجته الاستري ان الكفيل لو ادى في حياته
 لا يرجع عليه ما لم يحل الاجل فكذا اذا ادى ورثته بعد وفاته وعنده فخرج له يرجع عليه
 في الحال لان الاجل كان للطلب من جهة الطالب **ب** لان قبل الكفيل وكان الكفيل في حقه كالمقرض
 ولهذا يرجع عما يقضي والاجل في القرض باطل كذا نقول ان باجل الطالب كان له ما اقل
 انه اذا قضى في حياته لا يرجع عليه ولو مات الذي عليه الاصل قبل حل الاجل حلت عليه لاستغنا
 عن الاجل وبقي على الكفيل موجلا لما قلنا وليس من ضروره حلوله على الاصيل سقوط الاجل في
 حق الكفيل **الان** انما لو كان اصل المال **ب** حلا ثم اجل الكفيل فيما عليه صح وبقي على الاصيل حلا
 والناس بالضرورة لا يعيد وموضع الضرورة ثم ان محمد ارحمه الى الان ذكر حواله الاصيل
 بما عليه من الدين فقال **ب** رجل كفل عن رجل بمائة درهم فاحال الكفيل الطالب بالمائة على رجل
 اخو قتل المحتال عليه جازت الحواله لانه اطلق بدن واجب الممسكه على وجهين اما ان كانت
 الحواله مطلقة او مقيدة بان مال لصلته على غير محي بشرط ان يبرى خاصة في الوجه الاول يبرى
 الكفيل والاصيل لان الحواله مضافة الى المحتال **ب** له من الدين ودينه قبل الكفيل والاصيل
 جميعا فانصرفت مطلقا الحواله الى الدينين فبر باجمعا واما في الحواله الى المال والمالك على
 الاصيل فبرى الاصيل فيبر الكفيل ضروره فان وبت المايه على المحتال عليه بموته مفلسا او
 مجوده وطفه او تغليس الفاضل عندها عاد المال على الاصيل والكفيل باخذ الطالب ابهما شا
 كما كان عندنا لان الحواله بطلت بموته معسرا او محو وحلفه واذا بطلت صار الحال بعد الحواله
 كما قبلها وفي الوجه الثاني يبرى الكفيل خاصة وبرانه لا توجد براءة الاصيل وكان للطالب
 ان ياخذ المال من الذي عليه الاصل او من المحتال عليه وليس **ب** مطالبة الكفيل لان الحواله
 اضيفت الى الدين الذي على الكفيل وبشرط براءة نفسه خاصة علم انه قد بطلت الحواله

حيلم في باجل
القرض

بما عليه من الدين او ما عليه من المطالبة لا ما على الاصيل فبقى الدين على الاصيل فلو مات المحتال عليه معسرا
 فلطالب ان ياخذ الكفيل ايضا لان الحواله استقتت فغاد الامر الما كان قبل الحواله استقتشده
 محمد رحمه الله فقال **ب** رقت من الحواله المطلقة والقيدة فقال **ب** الاسرى لو ان اجنيا قال
 لصاحب الدين اخذ على هذا المال **ب** من غير امر الاصيل والكفيل ففعل كانت الحواله بما عليه
 وبرى الاصيل والكفيل ولو قال اخذ على على ان يبرى الكفيل كانت الحواله على الكفيل خاصة ولم يبر
 الذي عليه الاصل لان في الوجه الاول تطوع بقبول الحواله عنهما وفي الوجه الثاني عن الكفيل خاصة
 وكذا **ب** ابو يوسف ومحمد رحمهما انه في رجل كفل عن رجل بالفد درهم فضا على الكفيل صاحب المال
 على حسنة يبرى الاصيل والكفيل عن الخمس مائة ويرجع الكفيل بالخمس مائة على الكفيل عنه
 ولو صلحه على خمس مائة على ان ابراه يبرى الكفيل عن خمس مائة ويرجع هب المال على الاصيل
 بخمس مائة وعلى الكفيل بخمس مائة ثم يرجع الكفيل على الاصيل بخمس مائة الذي ادى لان في الوجه
 الاول صلح عن الدينين وفي الثاني صلح عن الدين الذي عليه وكذا الوصلح اجني الطالب
 على خمس مائة متطوعا يبرى الاصيل والكفيل ولو صلحه على خمس مائة على ان ابراه الكفيل يبرى الكفيل وله ان
 ياخذ الاصيل بخمس مائة لان في السلة الاولى صلح عن الدينين وفي الثانية صلح عن الدين الذي
 على الكفيل او **ب** العرق بين الحواله المطلقة والقيدة والذي ذكرنا انه يعود الدين بموت المحتال عليه
 مفلسا واذا اؤسسه القاضى عند الى حينته رحمه الله لا يعود الدين الى ذمة المحل وعندها يعود بنا
 على ان الاصل عند الى حينته لا يحق وعندها يتحقق والشا فقي يقول يبرى المحل براءته مطلقا فلا يعود
 المال اليه بحال كما لو يبرى بالبراءة وتفسير الوصف لا يطالب بالمال ولا بشي بسببه وهذا موجب
 البراءة المطلقة وتقدره من وجهين احدهما ان الحواله ليست بمعاوضة لان معاوضة الدنة
 بالدمه والدين بالدين باطل فاذا لم يكن ما وجب في ذمة المحتال عليه عوضا عما في ذمة المحل لم يكن
 تغذرا الوصول اليه مددا حق الرجوع على المحل بل بالحواله يصير كالتقاضي من المحل والقرض
 من المحتال عليه لانه لا يتحقق استقاط المال على المحل واجابة على المحتال عليه معاوضة الجهة الطريق
 وهذا لان المحتال له ملك الذي على المحتال عليه بدل **ب** جواز بقصر فنيه ولو اشترى به عينا
 جاز ولو ابراه جاز والمحل لو تصرف فنيه لا يجوز فاذا املكه جاز بمنزلة القبض منه فلا يعود من بعد
 او يحل ما في ذمة المحتال عليه كانه عين ما كان في ذمة المحل بخوله من ذلك المحل الى هذا المحل كما هو
 قضيه لفظ الحواله وفوات الشئ عن المحل الذي تحول اليه لا يكون سببا لعودة الى المحل الاول
 بل فواته في المحل الذي تحول اليه لنوارة في المحل الاول وذلك يكون على الطالب لا غير وعند الحواله
 المحتال له بالخيار بين ان يقبل فيثبت حقه في ذمة المحتال عليه وبين ان ياتي فيكون حقه في ذمة المحل
 والمخرج من الشيين اذا اختار احدهما تغير ذلك عليه ولا يعود الى المحل الاول بعد ذلك فقط
 كالغاصب الاول في الثاني اذا اختار العصب منه فضمن احدهما شئوى عليه لم يرجع على
 الاخر لشي والمولى اذا اعتق عبده للمديون واختار العزم ما استسحا الجدم شئوى عليه لم يرجعوا
 على المولى لشي من العمان والمولى اذا اختار الفدا في العبد الجاني ونوى المال عليه او اختار

دفع العبد الى المولى وهلك العبد في يد لا يجوز ختم الا في العبد ولا في الفداء وحجتنا حديث عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه هو قولنا عليه من فروع في المحتال عليه يموت مفلسا قال لا يعود الدين الى ذمه
 الجبل لا مولى على مال امرى مسلم والعنى فيه ان هن برائة بالنقل فاذا لم يسلم له حقه من الجبل الذي
 استقل اليه يعود الى الجبل الذي انتقل عنه كما لو اشترى بالدين شيئا او صالح من الدين على عين وبيان
 الوصفان حق الطالب كان في ذمة الجبل ينقله الى ذمة المحتال عليه كما ينقله الى الجبل بالشري ثم
 هناك اذا هلك العين قبل القبض عاد حقه في الدين كما كان فكذلك اذا نقله بالحوالة التبانة وهو ان هن
 ليست برائة استقاط وانما هي برائة نقل وتحويل لان الدين يتحول الى الثاني ولم تنفع البرائة
 عن الدين اصله كالعين ينقل من مكان الى مكان يبقى المكان الاول فارغا ويكون المأنت في
 المكان الثاني عين ما كان في المكان الاول ويكون المكان الثاني خلفا عن المكان الاول والاصل في
 المبادلات التي تحمل القبض والرد بعد ثبوتها ان فوات السلامة في احد البديلين قبل التسليم
 يوجب نقضها ونسخها اذا كان السبب قابلا للفسخ كالبيع والاطارة والصالح وغيرها وهذا
 السبب يحمل للفسخ حتى لو تراضيا على نسخ الجوابه انفسه ونقص برائة ان ما في ذمه المحتال
 عليه ليس يعوض عما كان في ذمة الجبل كما قاله الحكم ولا هو واجب بطريق الاقراض كما زعم لان القبض
 يكون بالمالك لا بالذمة والحوالة الزام في الذمة فلا يمكن ان يجعل به قابضا ولا نه ثبت في المحتال عليه
 على الوجه الذي كان في ذمة الجبل حتى لو كان بدله صرفا او سلمه لا يجوز الاستبدال بدمع المحتال عليه
 كما لا يجوز مع الجبل وبطل عقد الصرف والسلم بان تراق التعاقدين قبل القبض من المحتال عليه
 ولو صالحه بالحوالة قابضا ثم قدر ضا لا يثبت هذه الاحكام ولا يمكن ان يجعل كناية عن ذلك المال
 تحول من ذمة الى ذمة لان الشيء انما قدر حكما اذا تصور حقيقة وليس في الذمة شيء يحمل التحول فلم يبق
 فيه الاجل الذمة السابقة خلفا عن الذمة الاولى في ثبوت الحق فيهما كما في الحوالة العارسة المكان الثاني
 يكون خلفا عن المكان الاول ويكون المأنت في المكان الثاني عين ما كان في المكان الاول فاذا كان
 الطريق هذا فنقول انما رضي الطالب بهذه الحوالة على قبضة التوفيق بحقه فيكون رضاه بشرط ان يسلم
 له ما في الذمة السابقة فاذا لم يسلم فقد انعدم رضاه فيعود المال الى الجبل الاول كما كان بمنزلة شيء
 العين الا ان هناك الجبل الذي هو خلف في يد الغير لم يكن مطا بالبا بفسليمه وهنا الجبل الذي هو خلف
 ليس في يد الغير فلم يكن هو مطا بالبا بشي ولكن في يد الطالب ايضا فلم يصير قابضا لحقه لا يدخل
 في ضمانه فلا يكون المولى عليه وبه فارق الغاصب الاول مع الثاني والمولى مع العبد فان احدي الروايتين
 هناك ليست خلف عن الاخرى لكن صاحب الحق كان مجبرا ابتداء والمجبر من الشيعين اذا اخذ
 احدهما تعين ذلك عليه وعلى هذا الاصل قال ابو يوسف ونحوه رحمهما الله اذا فلسه
 الحاكم عاد الدين الى الجبل الاول ولا معبر سبقا الجبل الثاني حقيقة كالعبد للشئ بالدين اذا بقى
 واختار الطالب نسخ العقد عاد حقه كما كان يوضحه ان الذمة بعين بالافلاس اما عند حكما
 من حيث الفليس والحجر تحقق ومن حيث العادة طاهر فان الناس بعدون الذمة الفليس
 معه حتى يعيدون الحق فيها ناووا ولهذا لا يملك الاب والوصي قبول الحوالة اذا لم يكن المحتال عليه

امل من الجبل وكما ان فوات الحق موجب انفساخ السبب فجمعته مثبت حق الفسخ كما اذا انقبض الشري بالدين
 قبل القبض والاصل فيه قوله عليه السلام من اخذ على ملى ليسع فقد قيد الامر بالاسماع لشروط
 ملاءة المحتال عليه فلا يكون مأمورا بالاسماع بدون هذا الشرط وان حقيقته رحمه الله يقول الافلاس
 لا تحقق لان المال عاد ورجل فقد أصبح الرجل فقيرا ويمسى غنيا عود المال الى الجبل بالمولى لا يتعدى
 الاستيفاء الا امرى انه لو تغذر الاستيفاء من المحتال عليه لغيبته لم يرجع على الجبل بشي ولا يصور
 للمولى في الدين حقيقة وانما يكون ذلك حكما يخرج ماله بان يكون صالحا لا التزام وبعد الافلاس
 الذمة في صلاحيتها كما كانت من قبل لا يحق للمولى ولا العبد بهذا السبب بخلاف ما بعد الموت مفلسا
 لان الذمة حوت من ان يكون مخلصا لا التزام فثبت المولى بهذا الطريق حكما بخلاف ما اذا جحد
 وحلف ولا يبينه للطالب لانه متعذر عليه الوصول الى حقه من جهة المحتال عليه على التابيد
 وهذا البلغ اسباب المولى كالذمة للطلبات في الحر والعبد الا بق وجوز ذلك رجل على رجل
 الفدر وهو قد بدت المال وكان لرجل اخر على صاحب المال الفدرهم من مخرجته فلما كان الذي عليه
 النهج مخرجته صاحب الدراهم النهج مخرجته يدراهم النهج مخرجته على الذي عليه الجياد على ان يعطيه
 دراهم نهج مخرجته مثل دراهمه على ان يكون الدرهم الجياد للمحتال عليه فالحوالة باطلة فيا
 واستحسانا وان كان المحتال عليه خاضرا وقبض لان هن مصادفة جرت بين الجبل وبين
 المحتال عليه بشرط ان يحيل الجبل على المحتال عليه غرضا من غرضه ببدل الصرف فيلون باطلا
 كما لو باع بشرط ان يحيل البايح على المشتري مما من غرضه ما به حتى يعطيه الثمن وانما قلنا ذلك
 لان الجبل احال المحتال عليه بعينه ما كان له على الجبل فلم يكن هن مصادفة بينهما لكن الجبل بشرط المحتال
 عليه الفاياد كان دراهم النهج مخرجته وهذا هو معنى المصادفة والبيع لهذا الشرط فاسد
 قياسا واستحسانا لانه شرط لا يلام العقد وفيه منفعة لاحد للتعاقد من بلكه الصرف بخلاف
 ما تقدم وهو ما اذا شرط ان يحيل للمشتري البايح لانه شرط يلام العقد وهو توثيق جانب
 وصول الثمن لان الطاهر ان المحتال عليه امل من الجبل فكان بمنزلة اشتراط الجوده في الثمن
 بخلافه لو تقدر فاعلى ان يعطى احدهما حويلا والمولى حاضر في المجلس وقبل وادى حيث
 جاز استحسانا لان ثمة الحوالة حصلت بدين وجب بعقد الصرف وانما فوجبت تأكيد بدل
 الصرف فيجوز اما هنا الحوالة ما حصلت بدين وجب بعقد الصرف بل بدين اخر لم يجب بالصرف
 وهو الدين الذي وجب على الجبل لغيره وهو بمنزلة البايح فكان شرط لا يقتضيه العقد واذا
 بطلت الحوالة لم يكن للمحتال له على المحتال عليه شيء لان الحوالة الباطلة وجودها وعلامها
 بمنزلة وان ادى المحتال عليه على هن الحوالة الى المحتال له الفايه مخرجته رجوعه على الجبل
 ويرجع الجبل على الجياد وان شارح على المحتال له ما دفع اليه اما على المحتال له لانه ادى
 حكم ضمان فاسد واما على الجبل فان الحوالة وان بطلت لكن بقي الامر بالاداء او قد امره بالاداء بشرط
 ان يرجع عليه حيث جعل له الجياد مكان المودى فكان له ان يرجع عليه بخلاف الامر واما رجوع الجبل

سا

على الحال عليه الجواد لان حقه كان في الجواد ولم يبطل فبقى على حاله ان سقاها ولو لم يكن الامر على هذا
ولكن صالح الجبل على المحتال عليه قبل الحوالة على الف نهجته على ان يحيلها صاحب النهج
ونرا انما على ذلك وهو جاز ومضى الحال عليه من الجواد وصارت عليه الف نهجته للمحتال له
اما جواز الحوالة فلان الجبل ابراهيم المحتال عليه عن الجودة على ان يحيل عليه بالباقي عزم
وانه جاز كما لو صالح عن بعض الورن بان صالح من الالف على خمس مائة على ان يحيل عليه بالخمس مائة
عزمه جاز فكذا في الوصف هذا اذا لان الصلح على جلس الحق مني على الاسقاط والتجوز بعض
الحق او فيه معنى الاسقاط والبراهن ان عند معنى الملبات والعاوضه الانحج الاستاظر راجحة
او متى بعد رجله بملكها ومعاوضه يتحمل ابراهيم واسقاطا ولهذا الحق قبل بدل الصلح في المجلس جاز
ولو شرط في الباقي اجلا جاز فكان ابراهيم واسقاطا بشرط الحوالة **وانه لا يبطل بالجهاالة**
وما لا يبطل بالجهاالة لا يبطل بالشرط الفاسد كالتكاح لما جاز مع جهالة البطل لا يبطل بالشرط
الفاسد على ما مر في الكاتبة خلاف للسلة الاولى لانه باع الجواد منه بالنهجة بشرط ان يحيل عليه
عزمه من غير ما يد له انه حاله عليه بالنهجة على ان يكون الجواد له كان النهجة وهذا المعنى
ولا فرق من ان بعض على لفظ البيع ومن ان ياتي بمعنى البيع وليس في البيع معنى الاسقاط
والا برأ حتى يجعل اسقاطا قال ابو بكر الرازي رحمه الله على هذا تجري مسائل الباب
انه متى دخل الشرط على البزاة جاز ومتى دخل على البيع بنفسه **فان قيل** وجب
ان لا يجوز هذا الصلح لانه انما حظ عنه الجودة لسد الحوالة التي شرطت عنه بجوازها لو كان اجلا
على رجل الف درهم جواد مرحلة الى سنة مضاهية الطالب من ذلك على الف درهم نهجته على ان
يقبلها المطلوب لاجزائه انما حظ عنه الجودة بسبب سرل المطلوب حق في الاجل وكان المعنى فيه
وهو انه متى كان الخط بهذا السبب كان معاوضه ولم يكن ابراهيم لو كان له على اخر الف نهجته
موجه الى سنة مضاهية على خمسمائة جواد حاله لاجزائه يحتمل هذا احاطا بالخمس مائة واحسانا في
فضا الباقي لانه متى كان بهذا السبب يصير معاوضته قبيل له هذا هكذا اذا شرط الطالب باءا الجودة
او الوزن عوضا لنفسه وفي مسئلتنا ليشترط بل ابراهيم الجودة بغير عوض على ان يقيم غيره
مقام نفسه في مطالبة الباقي ولو شرط مطالبة الباقي لنفسه حصلت الجودة للمحتال عليه بغير عوض
كذلك هنا اما في تلك المسئلة شرط باءا الجودة او الوزن عوضا لنفسه وهو اسقاط المطلوب
الاجل له والجودة متبلا بما اسقط فكان معاوضته ولهذا لو كان لرجل على اخر الف درهم ومائة دينارا
مضاهية من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر جاز لانه حظ وليس ببيع لان
الطالب اسقط بعض ختم من كل واحد من المالين واحله في الباقي بالاحسان من جهة خاصة
في الخط والتاحيل وليس فيه معنى المبادلة وكذا لو كان عليه مائة مضاهية على خمسين الى سنة
لان خط البعض واجل في الباقي وكذا لو كان له عليه الف درهم بعد براءه بصفاء من غيرها
على خمس مائة درهم فضده براءه سودا الى اجل جاز وهو حظ لا يبيع لان الغنمة كلها الجنس واحد

ولو

ولو صالح على خمس مائة درهم مضروبة وثلث سبعة الى اجل منجز لان المضروب اجود من الثمر فيكون
بينهما معا وضد من حيثان صاحب الحق ابراهيم عن خمسمائة واجله فيما بقي مقابلته الجودة التي شرطها
لنفسه فيما يرى ومقابلته الجودة بالاجل والعدر بها الاترى ان الشرع حرم ربا النساء وليس ذلك
الاشبهة مبادلة المال بالاجل حقيقة ذلك لا يكون حراما اولى ولو كان له على رجل مائة درهم ومائة
دينار مضاهية من ذلك على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل منجز لان الغنم صنفان فاما اذا على
المائة الدرهم فانه مبادله مائة دينار بعشرة دراهم وهو صرف والتاحيل في الصرف مبطل وانما
اجله في المائة درهم بشرط ان يسلم له مقصودة في الصرف ولم يسلم فليثبت التاحيل في شي وان كانت
حالة وقبضها قبل الفرق جاز فان مات المحيل عليه من سوي دين المحتال له اخذ من المحتال عليه الف
نهجته وقسم من المحتال وسائر العزم لانه وقع الخط عن الجودة ونفع الخط من غير التوقف على الاول
وتقيم بين العزم ما ذكرنا رجل له على رجل الف درهم نهجته وللذي عليه النهجة على رجل اخر الف درهم
فقد ثبت المال واحال الدين عليه النهجة صاحب الدراهم النهجة بالنهجة على الذي عليه الجواد
على ان يعطيه حقه من دراهم الجواد التي له عليه او على ان يعطيه الدراهم الجواد التي له عليه وتراضوا
على هذا الخوالة بالطله ويرجع المحتال له بالنهجة على المحيل ويرجع المحيل على المحتال عليه بالجواد
كما قبل الحوالة لانه لا يمكن تصحيح حوالة لان المحتال عليه لا يقدر على ان يما شرط عليه لانه شرط عليه
ابقا النهجة من الجواد وانما النهجة من الجواد غير ممكن ولا يمكن تصحيح مضارعة ان هذا مضارعة
بين المحيل والمحتال له بالفدين للجل على غيره وهو المحتال عليه لان المحيل استرى الف النهجة بالف
جواد له على المحتال عليه لانه شرط للمحتال له زيادة وصف لا يسلم له الا بالشرى وهو صنفه الجودة
لان قال على ان يعطيه من دراهم الجواد التي له عليه او على ان يعطيه الدراهم الجواد فيكون باءا
الجواد التي في دمه الحال عليه من المحتال بالنهجة او مشترا بالنهجة بل الجواد الذي في دمه الحال عليه
فيكون تملك الدين من غير من عليه الدين او شرى بشرط تسليم الثمن على غير العاقدة وكلاهما لا يجوز
واذا بطلت الحوالة يبرج كل واحد منهما يدينه كما كان قبل الحوالة وقد ذكرنا قبل هذا انه لو حال
صاحب النهجة على الذي عليه الجواد بالدراهم الجواد لبا خذها مكان النهجة انه يجوز
اذا كان المحتال عليه حاضرا وقبل استحسانا وانما اقتصرنا لاختلاف الوضع وضع المسئلة ثم انه
احاله بالجيد مكان الردى كان صرفا قبل الحوالة في الحال مطلقا الا انه شرط فيه الحوالة على ما ذكرنا
في جواب الاسكال فاذا كان حاضرا وقبل جازا ما هنا حاله بالنهجة مثل حقه فانه قال حاله بدراهم
النهجة ثم امرو ان يعطى الجيد مكان الزين كان صرفا بعد الحوالة فكان صرفا مضاهيا لمراد منه الخبر
ثم اذا ادعى حكم الحوالة لم يذكر في الاصل قالوا ينبغي ان يسر الاله ادى ما عليه كاملا بابراهيم الطالب ما ذكرنا
ان الحوالة وان بطلت بقي الامر بالاد او بجعل المحتال له كالوكيل عن المحيل في قبض دينه واذا بطلت الحوالة
كان الحال بعد الحوالة كالحال قبلها فيسرجع كل واحد دينه ولو كانت الدراهم الجواد ودقة للمحيل عند
المحتال عليه او غصبا في يد وهو قائمه بعينها فاحال المودع صاحب النهجة على المستودع او الغصب
بالالف الجواد فقال احلته عليك بدراهم على ان يعطيه اياها من الدراهم الجواد التي عندك مكان

حقه وتراضوا بذلك جازت الحوالة لان هذه مصادره معني جرت بين الجبل والتمثال لمضاف الى دراهم
بعينها في يد غيره والشري بدراهم ودبيعة او غضب المشتري عند غيره جازت وهذا صرف مير الجبل
والتمثال له حتى لو افترا قبل قبض الجيا من المودع او الغاصب بطل ولو افترا قبل قبض المودع او الغاصب
وهما في مجلسهما حتى رجعا واديا جازوا اذا بطل الصرف بافتراهما بطل لهما ما عليه وذكر في الكتاب
انه يرجع الجبل على التمثال عليه بودبيعة يعني اذا لم يسلم التمثال عليه الودبيعة الى المحال له لانه على ملكه
وقد بطلت بالحوالة **فان قيل** يجب ان لا يجوز هذه المصارف لوجهين احدهما ان الجبل اشترى
ما عليه من النهر جرة على ان يعطيها التمثال عليه من دراهم الجيا ولا يتصور استيفاء النهر جرة
من الجيا فقد اشترى الجبل ما عليه بثمن لا يمكن انفاؤه وتسليمه والثاني انها مصادرة بشرط
ان يكون تسليم البدل على غيره وانه لا يجوز وهذا في الغضب اطهر لان دراهم الغضب واجبة
التسليم على الغاصب قبل ابراما الاول قلنا بل حقيقته الكلام ما ذكرتم لكن تركت هذه الحقيقة لعرف
الاستعمال فانه في العرف متى ذكر هذا الايراد بهذا اعطاء النهر جرة من الجيا لعدم التصور وانما
يراد بذلك اعطاء ما في وسعه وامكانه وذلك اعطاء الجيا مكان النهر جرة لا انفا النهر جرة
من الجيا وانصرف الامر اليه لان الذي لو احوال على مديونه ليعطيه من الذي له عليه فانه يجوز ان
كان لا يتصور الاداء من ذلك الدين لان العرف والاستعمال اذا مثل الدين الذي عليه واما الثاني
قلنا لان المصارف اذا لم تحصل بد من غير لا يفسد وان شرط التسليم على غيره كما لو اعطاه
بدل الصرف حولا وهذا لانه انما يكون هذا الشرط التسليم على العادة اذا كان لا ياتي قبضه
الابتسليم وهذا ياتي قبضه بدون تسليمه لانه عن وهذا في الودبيعة اطهر لانه لا يجب التسليم
عليه انما عليه التخلية ورفع الموانع وكذا الوقال الجبل التمثال عليه قد اخلتكم بعهود بدراهمك
النهر جرة ليعطيك بدراهم جيا التي هي عندك فهذه المسئلة والمسئلة الاولى سوا
الان في الاول خاطب التمثال عليه وقال احلته عليك بالدرهم الجيا لتعطيهما له
بالنهر جرة وفي هذه المسئلة خاطب التمثال له وقال احلته عليك وفي المسئلة التي جرت
بين الجبل والتمثال بدراهم قائمة بعينها فجوز ولو كانت الودبيعة هائلة او الغضب
هاكلا لا يجوز اما في الودبيعة فلا اصناف الحوالة الى الدراهم التي له عنده وليس عند غيره
واما في الغضب فلا وجب عليه الضمان وصار دينا في دينه ولا ياتي قبضه بالابتسليم
وقد ذكرنا في الدين انه لا يجوز ولو كانا فاجب وقت الحوالة ثم هلك ففي الودبيعة بطلت الحوالة
لنوات ما قدر به الحوالة الى الحلف وفي الغضب لا يبطل لقيام القيمة مقامه فرق اصحابنا الثلاثة
رحم الله بين الحوالة للمقيد بالودبيعة وبين ما ذكر في الباب الطويل من الزيادات ان المولى اذا احوال
غيره الى على الكاتب حوالة مقيدة بالمكاتب ثم اعقته المولى فقد اعتنا به بقا ملكه في رقبته بعد
الحوالة وتبطل الكتابة لوقوع الاسماعها ولا يبطل الحوالة استحسانا فافياخذ التمثال له
دينه من الكاتب فيرجع للمولى من الكاتب والقياس ان يبطل الحوالة وهو قول **فان قيل** فانه
وهذه مسائل احدها هذه والثاني اذا كانت ام ولد واحوال عليها بيدك الكتابة غير امه

ثم

ثم ماتت بطلت الكتابة ولا يبطل الحوالة وكذلك اذا كانت المديونة مات وهو يخرج من المثل وكذا لو
باع عبد او احوال بالتمثل على المشتري وماله ثم انفسخ البيع بينهما لهلاكه قبل التسليم لو خيار
روية او شرط او عيب قبل القبض وبعد بقضا يبطل التمثال ولا يبطل الحوالة وان استخفت للبيع
بطل الحوالة قياسا واستحسانا وكذا احوال الجبل في الحوالة المقيدة مفسدا وعلى ديون وقسم
ماله على التمثال عليه بين العزم على ما ذكرنا تبطل الحوالة بقدر ما استحق على التمثال له وكذا لو كانت
الحوالة مقيدة بالودبيعة او الغضب فاستخفت او هلك الودبيعة يبطل الحوالة قياسا واستحسانا
وذكر في المنتقى انها تبطل في البيع وغيره كما هو قول **فان قيل** لو لم يذكر الخلاف وجه القياس
انه لم يقبل الحوالة المطلقة وانما قبل المقيدة وقد فات ما يقيدت به الحوالة فيبطل كما في الاستحقاق
وهلاك الودبيعة ولما ان الحوالة مباحة واجبت حق التمثال له فلا يبطل بنوات ما يقيدت
به الحوالة اذا مات بفعل الجبل او التمثال عليه كما لو احوال بالتمثل على المشتري ثم ما يلا في الاعتناء
بطلت الكتابة بفعل المولى فلا يظهر في حق المحال له فذا في النسخ خيار الشرط او الروية والعيب
بطل التمثال بفعل الجبل والمحال عليه فلا يبطل الحوالة بمنزلة الاقالة الا ان في النسخ هذه الاسباب
لا يبطل حق الشفع ويجوز بمنزلة الاقالة كذلك هنا وفي هلاك البيع قبل التسليم البيع بفعل البائع
وهو ترك التسليم اما في الاستحقاق لم يبطل ما تعلقت به الحوالة بفعل الجبل او التمثال عليه
فلا يجعل كالعالم فيبطل الحوالة وفي موت الجبل مفسدا بطل ما تعلقت به الحوالة باستحقاق الغرما
فيبطل ولان الاستحقاق يبطل لو بقيت الحوالة يلزمه ادا المال مرتين مرة الى المستحق ومرة الى
التمثال له وهو لم يلزمه الامرة وفي الودبيعة بعد الهلاك لو بقيت الحوالة تفسير الودبيعة
مضمونة عليه وهو لم يلزم الامرة وفي الودبيعة بعد الهلاك لو بقيت الودبيعة مضمونة عليه
وهو لم يلزم ضمان الودبيعة اما في غيرهما من المسائل لو بقيت الحوالة لا يلزمه الا قدر ما التزم
فقضى استشهد محمد رحمه الله فقال **فان قيل** لان التمثال له لو مات لخصوب في يد الغاصب فاقرانه كان
اعتصبه من فلان كان عليه قيمته للمقر له فان اقام رجل البيعة ان الخصوب عنده واعتصبه
منه يقضي بالبيعة لصاحب البيعة لان البيعة حجة متعديه ولا شيء للمقر له على الغاصب لانه
ما اقر على نفسه الاقيمة واحن وقد استخفت رجل له على رجل درهم جيا وكان على صاحب
الجيا لرجل اخر الف درهم بمرجه فضلع صاحب الدراهم الجيا مع الذي عليه الجيا على
الف بمرجه على ان يجبل ما عليه صاحب الدراهم الجيا مع الذي عليه الجيا على الف بمرجه
على ان يجبل ما عليه صاحب الدراهم بمرجه الى سنة جاز لان الجبل ابر التمثال عليه
عن سنة الجورة بشرط ان يجبل بالباقي عليه عزما من عزمه الى سنة وقد ذكرنا ان الاسرا
ن هذا الشرط كما لو صلحه من الف على خمسة بشرط ان يجبل عليه عزما له وليس هذا شرط
صرف بل هو شرط حوالة بما ورا المخطوط ولا يضرهما الافتراق عن مجلس العقد قبل القبض
لانه ليس بصرف بخلاف الوقال صاحب الدراهم الجيا الذي عليه الجيا بعتك الدراهم
الجيا التي ليعطيك بالف بمرجه على ان يجبل ما عليك صاحب الدراهم بمرجه

لان هذا بيع ومعاوضه فلا يمكن جعله حطا و ابرأني مصارفة فيه حواله غريم من غمايه والبيع
هذا الشرط فاسد على ما مر وكذا الصرف رجل **د** على رجل الف درهم نهرة و على صاحب
النهرة رجل الف درهم حيا وقد ثبت المال **ل** لخال الذي عليه الجيا **د** صاحب
الجيا **د** على الذي عليه النهرة على ان يعطينها دراهم النهرة التي عليه من الجيا **د** وتراضوا على ذلك
جاز **ل** لخال **د** على المحتال **د** عليه دراهم نهرة لان المحتال **د** وهو صاحب الدراهم الجيا **د** ابرا
المحتال عن الجورة بشرط ان يحمله بالباقي على غريمه ولو ابراه عن بعض الدين حتى يحمله بالباقي على
غريمه ولو ابراه عن بعض الدين حتى يحمله بالباقي على غريمه جاز لما ذكرنا ان البراه لا يبطها
الشروط الفاسدة فلذا اذا ابراه عن وصف الجورة فيكون حطا لا مصارفة والجيا **د** يجوز ان يتقلب
بينه وبين الخط **ف** **ق** **ل** كيف يجعل هذا ابراه عن الجورة بشرط حواله الباقي ولم ينص على
الصالح الذي يبنى عن الخط والابرا واذا انقضى ان يجعل هذا ابراه عن مصارفة كما ذكرنا فيل هذا
في رجل **د** على رجل الف درهم نهرة والذي عليه النهرة على اخر الف حيا **د** فاطال الذي عليه
النهرة صاحب النهرة على غريمه الذي عليه الجيا **د** وقال لدا حلتك بدراهم على هذا
على ان يعطيكها الدراهم الجيا **د** التي عليك لم يجز هذا انما ينص على الصالح الذي هو ابرا
فيكون مصارفة **ق** **ل** في تلك المسئلة ينص على الصالح ولا ذكر اما هو في معنى الصالح لانه شرط المحيل
للمحال لزيادة جوده والصالح مبناه على التجوز بدون الحق وهذا الوصل من عشرة على ثوب
لم يجز له ان يبيع مرا حجة على عشرة لوجود دلالة الحط والتجوز واذا لم ينص على الصالح ولا ذكر ما
يبنى عنه وذكر ما يبنى عن المصارفة لانه شرط للمحال لزيادة جوده لا يصير حواله الا بالمصارفة
لا يمكن اثبات الصرف لان الشيء انما يصير مذكورا باحد امرين اما بالتخصيص او بذكره بانه وجب
لعتبار المصارفة لانه ما ذكرنا معنى المصارفة اما في مسئلنا ان ينص على الصالح فقد ذكرنا معنى الصالح
لان المحتال له حط بعض حقه وهو الجورة وهو المحيل والصالح يبنى عن ذلك وهو معناه فصار
المذكور بالمعنى كالمذكور بالصريح ولهذا شرطنا القبض في المجلس هناك ولم نشترط هنا ولهذا
لو كان لرجل على اخر دراهم حيا **د** بيت المال **د** فصار على مثلها من الزنوف والبهرة
الى سنة او اقل منها حلا يجوز ويكون حطا لانه بعض حقه ولا يشترط القبض في المجلس ولو كان الدين
زينا فافضا الحجة على نقد بيت المال باقل منها ونفدها او بمثلها الى سنة لا يجوز الا رواية عن ابي
يوسف رحمه الله باعتبار انه جعل كل واحد منهما محسبا الى صاحبه بطريق الاستقاط فصاحب الحق
ابراه عن بعض الزنوف والمديون اعطى ما بقي اجود مما عليه وهذا منه احسان في قضاء الدين
وذلك مندوب اليد والقبض من الصالح قطع المنازعة فاذا امكن تصحيحه لا يجوز ابطاله
وهنا تصحيحه بطريق الاستقاط ممكن فلا يحل على الداوضة وان يفرق قبل القبض فله خمس ما يدة
نهرة لانه ابراه عما بقي وانما بقي الباقي في دمنته بالصفة التي كانت قبل ابراه والجازاه
على الاحسان مطلوبة بطريق السروه لكن غير مستحق ديناً ثم رجع فقال لا يجوز الصالح
وهو قول ابي خيفة ومحمد رحمهما الله لانها صرحا بالمداوضة فانه ابراه عن خمس ما يدة

بشرط

بشرط ان يعلم **د** صفة الجورة في الذي تقي ومعاوضه الدراهم بالجورة لا يجوز ومع النقص حط العاوضه
لا يمكن حطه على السر المتبدل كما اذا بلغ دراهم درهمين لا يجعل احدا من هذين هبة ليحصل مقصودهما فان لم
يقض حتى مات المحتال **د** عليه مفسار حجت الدراهم على المحيل نهرة لان الدراهم قد انقضت فصار
الحال بعد الحواله كالحال قبلها وقبل الحواله لو حط المحتال **د** الجورة عن المحيل كان حقا المحتال لا قبل المحيل
في النهرة حجة كذلك هنا وكذلك لو صلح المحيل المحتال **د** من الجيا **د** على الف نهرة حجة على ان يحمله
على غريم المحيل حالا او الى سنة فهو جائز لانهما لو لم ينص على الصالح لكن ذكر ما يبنى عن الصالح جازت
لحواله للصالح معنى فاذا نص على الصالح اولى ان يصح ويكون هذا خطأ بشرط ان يحمله بالباقي ولا يجزى
بالباقي وكذلك **د** خليل عند الاقتراء وكذلك عند الاجتماع ولا يصح هذا الا اتفاق وكذلك لو لم يكن
للمحيل على المحتال **د** عليه مال فطال عليه بدراهم النهرة حجة فهو على هذا رجل **د** على رجل الف
درهم حاله او الى سنة والمديون على رجل مائة دينار **د** فاطال الذي عليه الدراهم صاحب الدراهم
على الذي عليه الدنانير بدراهم على ان يعطيه الدنانير التي عليه من الدراهم او على ان يعطيه الدراهم
من الدنانير التي عليه فحواله **د** باطله على محمد رحمه الله فقال **د** لانه صرف يد من يريده هذا
مصارفة معنى حرت بينهما المحيل والمحتال لانه كانت حواله لفظا لان المحيل **د** لاحتال له بالدنانير
وحقه في الدراهم فاما صير الدنانير حق المحتال **د** بالمصارفة فصار المحيل مشترما على من الدراهم
ببنايه له دين على المحتال **د** عليه كان هذا صرا فادبر عن غيرة والصرف يد من غيرة باطل
لما فيه من اشتراط تعليق الدين من غير من عليه الدين وكذا الوالح **د** عليه على ان يعطيه مثل دراهم
من الدنانير التي عليه لان فيه تعليق الدنانير من المحتال **د** عليه بشرط ان يقض البذل من غيرة
وقد ذكرنا ان مثل هذا البيع باطل لانه شرط ما لا يقتضيه العقد ولو كانت الدنانير وديعة او عسبا
عند المحتال عليه وهي قائمه ولم يفتقر حتى قبض المحتال **د** جازت الحواله وان افتقر وبطلت لان هن
مصارفة معنى حرت بين المحيل والمحتال **د** مضاف الى دنانير عن زيد المودع والغاصب
وايضا جائز على ما ذكرنا الا ان القبض في المجلس شرط بقا عقد الصرف على الصحة فان وجب مضى الامر ولا
بطلت وان كان الغصب فذلك في يد الغاصب لا يجوز لانه قد صار ديناً وقدم رجل **د** على رجل
الف درهم دين فطال على رجل على ان يعطيه اياه من يمن داره او من عبده هذا يعني من يمن دار المحتال
عليه على بيع داره او عبده ولا على اعطى الخيال **د** ماله حتى يبيع داره او عبده واما جواز الحواله
فلانه التزم ما يقدر على اقبائه لانه **د** يبيع داره وعبده وابقا عنده وانه شرط مفسر لا اذا
كان ملائما للعقد والجهالة مستدركه لانه **د** يبيع متى شاء ولا يقدم ولا يتأخر من حيث العلم
الا بطلا وهذا النوع من التعليق والجهالة لا يمنع الحواله والكفالة كما قال اذا قدم مالي من
بلدك افاض من **د** وكما لو وكل الى الجهاد او الدباس او الجراد وهذا لان الحواله والكفالة
مبنية على التوسع والجهالة المستدركه فيما يبنى على التوسع غير مانعة لا تسمى ان الجهالة في
الكفول بلا تمنع صحة الكفالة مع انه هو المقود عليه فليس مقود عليه وهو الاجل او خلاف
البيع فان العقود عليه منع صحة العقد فكذلك في الاجل المشروط فيه لانه اذا شرط في نفس العقد يصير

من العقد ولم يذاري ابن سميعة عن محمد رحمه الله انه اذا جلد في الثمن بعد البيع الى المصداق او الرباس
بحوزة لانه اذا لم يكن الاخر مشروطا في العقد لا يصير من العقد ويلزم امره في باخير المطالبه
بحوزة كما في الحوالة والكفالة واختلف مشايخنا رحمهم الله فيما اذا تروح امرأة مصداق موجب الى
هذا الاحال قال شمس الامنة السرخسي رحمه الله والاصح عندي انه بسبب هذه الاجال في الصداق
لانه لا شك ان اشتراط هذه الاجال لا يؤثر في اصل المصداق بخلاف البيع فيبقى هذا الجاني للدين
الستحق بالعقد لا في العقد والمهر يحتمل جهالة الصفة فيها لاجل اولى ومنهم من يقول لا يثبت الاجل
لان ما هو العقود عليه في النكاح وهو المرأة لا يحتمل للمها له فكذلك الاجال في البذل المشروط فيه
بخلاف الكفالة بخلاف تعلق الحوالة او الكفالة بدخول الدار او كلام فلان او الى مطر السماء او لان يس
السماء او الى ان يقدم زيد لان ذلك غير ميسر لما التزمه فيكون تعلقا محضا وذلك باطل
وعني بقولنا ان الشرط باطل اما الكفالة او الحوالة فيصححونها لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح
والا برأى ما ذكرنا بخلاف البيع لانه ميسر للدان اضار بمنزلة ما لو كمل ان يقدم الكفول به
من سفره لان قدومه من سفره ميسر للتسليم النفس او المال ففرق بين هذه المسئلة وبينها
اذا شرط في الحوالة ان يعطى المحتال عليه المال من بمن دار الحجيل او ثمن عبد من غير ان يوكله ببيعه
فانه لا يجوز والفرق وهو انه متى كان للشرط في الحوالة تبع دار المحتال عليه وانما ما حاله
غيره فالحوالة حصلت كما يتقرر المحتال عليه على ما ذكرنا فمجرد اما اذا الشرط ببيع دار الحجيل
فيعبر امره واقباما حال من الدين من منها فالحوالة حصلت بما لا يتقرر المحتال عليه على ابقائه
فلم يجز واما عدم خبر المحتال عليه على بيع داره وعنده فلان احدا لا يجبر على بيع ملكه وهذا اما التزم
شيئا في الحال اما التزم مضافا الى حالة البيع فلا يكون الالتزام حكمه قبل وجود البيع ولانه
انما شرط ببيع داره توسعة للمحتال عليه حتى لا يطالب بما التزمه بالحالة قبل بيع داره لانه لو لا يطالب
في الحال بان ينزله الاجل من حيث الغنى في الحوالة فلا يجبر على الاقباق له كما لو شرط الاساعلى وقت
المصداق والدباس واذا بلغ داره او عبده بالفجينة اخبر على دفع الثمن الى المحتال له بحلول
الاجل وان كان الثمن اقل من الدين لا يجبر على ادا الزيادة لانه ما التزم الا هذا العقد ولو كانت الحوالة
على ان يعطى من دار الحجيل يريد ببيع داره بغير امره لما لم يجز لما قلنا الا اذا امره بقبول
لحوالة البيع فيجوز ولا يجبر على بيعها ما جواز الحوالة لانه التزم بالحوالة على ما قدر على
ايقا به لا يتقرر على البيع حكم التوفيل فيصح الالتزام مضافا الى حال صيرورة ثمنها وصار كما لو شرط
الايمان من ثمن داره واما عدم الجبر على البيع فان المحتال عليه صار وكيل ببيع هذه الدار من جهة
الحجيل بل ليل ان الحجيل لو نها عن البيع فيصح نهيه ويرجع عليه بالهدنة والوكيل بالبيع
اذا امتنع عن بيع ما وكل ببيع لا يجبر عليه لانه متبرع والمتبرع لا يجبر على استيفاء الثمن من
المشتري وتسليمه الى الموكل ولا يلزمه المال ايضا لانه التزم ما لا موصوفا وهو ثمن الدار
فرق بين هذا وبين العدل في باب الرهن اذا وقع الرهن على شرط البيع وسلم الرهن اليه
ثم امتنع العدل عن البيع فانه يجبر على بيعه ولو نفاه الرهن لا يعمل بغيره وان كان وكيل لا

والفرق ان في مسئلة الرهن ان الوكالة مشروطة على الراهن في عقد الرهن والرهن لازم في جانب الراهن فكذلك
ما شرط فيه اما هذا البيع لم يكن مشروطا في الحوالة فلم يشترط فيها فلم يصير البيع مشروطا في الحوالة
فلم يصير لازما حتى لو كانت مشروطة في الحوالة تقول بانه يجبر على بيعه كما في الرهن لانه صار من اوصافه
ولا زما بلزومه وفي مسئلة الرهن لو لم يكن البيع مشروطا في الرهن لكن امره الراهن بالبيع بعد ذلك
ثم امتنع العدل من البيع لا يجبر فاذا افرق بينهما وذكر في الجامع الصغير ان التوكيل بالبيع اذا لم يكن
مشروطا في عقد الرهن ان في الجبر على البيع اخلافا للمشايخ رحمهم الله والاصح انه يجبر لان الوكالة
صار تخلفا للدين ليس بملك الى جهة فلهذا لا يبطل بموت الراهن ولا يختلف بين حضرة ورثته وبغيرتهم
ولا يعمل احارهم ونهيم لان ما كان وسيلة الى الحواجب فهو واجب والطلاق جواب محمد رحمه الله
في الكتاب يدل على هذا ومسئلة الوكالة بالخصومة بطلب الخصم دليل عليه ايضا والفرق وهو انه انما
يجبر على اذاتعلق الحق بالدين كما في الرهن لانه يعلق حقه بالغير الاتوى انه لا يبطل حقه بملكه ولان يمتد
بجر الراهن على بيع المدهون كذا او وكيله وهذا لا يجبر المحيل على بيع مال له لقضا الدين فكذا او وكيله
وهذا لا يجبر المحيل على بيع مال له لقضا الدين فكذا او وكيله وهذا لان الحق انما يتعلق بالتزعة وانما التزم
قضا دينه من العبد وانما التزم من منه وانما يصير غنا بالبيع فيكون حق الخدم متاخرا عن البيع
فان قيل اذا لم يامر به بالبيع وجب ان يصح ايضا وبحل الامر نقض دينه من ثمن عبد اذ ناله
بالبيع لانه من ضروراته فيقال له انما جعل هكذا اذا كان لا يتوصل الى الثمن الا ببيعه والتوصل الى الثمن
محمل مبيع صاحبه فلا حاجة الى ادراج الاذن بالبيع في كلامه واذا لم يكن له ولادة البيع ولم يكن العبد في يد
صارته للمها لانه غير مستند به فيصح لما قلنا فمع صحة الالتزام واذا كان في يده فاستلجها له مستند به
فيصح لما قلنا ولو باع بتبليل او بكثير طار عن داي خيفة رحمة الله ما ذكرنا في كتاب الوكالة ويومر
بفتح الثمن الى المحتال له بحلول الاجل وقدرته على ايقا المال الذي التزمه بالحوالة فان لم يقبض المشتري
وبى عليه او قبض وهلك فله لم يضمن شيئا لانه التزم اذ احتال له من الثمن فاذا هلك لم يلزمه
الا اذا التزم الادامن الوديعة وهلك في يده وان استقص الثمن عن الدين لا يلزمه الرادة ايضا
لانه ضمن تسليم الثمن فكان ضمانه بمنزلة ضمان تسليم العتق كما في الوديعة والغصب
باب الكفالة في الصرف فصل الباب
ان الكفالة والحوالة تبدل الصرف بحوزة لانه دين مضمون على الاصيل فتصح الحوالة والكفالة
به كغيره من الديون بل اولى لان الحوالة والكفالة اما شرعت للاستيقا والحوالة الى الاستيقا
هذا اكثر لان ثوات القبض والاستيقا في المجلس يوجب فساد العقد بخلاف الثمن في البيع وسائر الديون
ولشرط صحة العقد وسفاده افتراق المتعاقدين واجتماعهما لا افتراق المحتال عليه والكفيل واجتماعهما
وكذا الكفالة والحوالة برأس مال السلم والكفالة بشرط براءة الاصيل يصح ولا يبطل به عقد
الصرف والسلم لانه بهذا الشرط يصير حوالة بخلاف ما اذا ابرأ الاصيل بعد الكفالة فقبله الاصيل
فانه يبطل الصرف والسلم لان ابرأ الاصيل بوجوب براءة الكفيل لان ابرأ الاصيل استقاطا لاصل الدين
وذلك بوجوب براءة الكفيل فكما ان الكفالة لا تصح الاجمال واجب على الاصيل لا يتبعه بسقوط المال

عن دمة الاصيل اذا استقطب القعد لغوات القبض المستحق بالعقد كما لو لم يكن به كميل بخلاف ما لو كانت
الكفا للتبشر ببراءة الاصيل لان ذلك صار عبارة عن الحوالة لتصرفهما بموجب الحوالة والتغير
هو المعنى كما يقول **لغيره** ملكك هذا العبد بالف درهم يكون سيعاوان لم يصح بلفظ البيع والحوالة
والكفا لئلا يتنازل من حشاش كل واحد منهما امراض الدمة والزام على قبض المتزوج مما له لو شرط انه في الحوالة
ان يطالب بالمال امرهما ساكن كفا لئلا واشترط في الكفا ان يكون الاصيل برأا كانت حوالة واللفظ
اذ جعل عبارة عن غيره بحجاز استقطب اعتبار حقيقة في اصله وصحة ان الكفا له بشرط براءة الاصيل لا يكون
استقاطا لاصل الدين والمطالبة بمعنى على وجوب اصل الدين كما لا يفتى على الاصيل مطالبة بعد الاستقاط فكذلك
على الاصيل وان اراد الى الفرق في الكتاب فقال **اذا كان له على رجل مال فضمنه له** اخر على ان يبرأ الاول
او كان عليه مال لرجل فضمنه لآخر بامر صاحب على ان يبرأ الكفول له الاخر فهو جاز ولو كان هذا استقاطا
لاصل الحق على الاصيل ما ملك الصبي التاجر فيما له على غيره كبراء الاصيل بعد الكفا لئلا ولو كان هذا
من المحتال عليه التزاما للمال في دتمته ابتداء ما ملكه الصبي التاجر فيما عليه **وحر** اخر
ان الاستبدال للصرف قبل القبض لا يجوز لانه ليس ملك فيه مسلما للبيع فكما لا يجوز الاستبدال
بالبيع قبل القبض لا يجوز ببدل الصرف وهذا لانه يفوت القبض المستحق بالعقد الا ترى انه بطل
بالتأجيل واستنزاف الخيار لان شرط الخيار يمنع استحقاق ما يحصل به التعيين وهو القبض ما في الخيار
وباشترط الاجل بعدم استحقاق القبض الذي يبت به التعيين في الحال فلان بطل لغوات القبض اصلا
كان **اول** **وحر** اخر ان الابرار يتيم بالبري وانه انواع ثلثة قسم لا يصح الاقبول من عليه وقسم يصح
من غير قبوله ولا يبرأ **بر** اما الاول مثل الامر ببدل الصرف وراس مال الصرف والمسلم فيه
فان الابرار في هذه الصورة لا يصح الاقبول من عليه لان ما عليه موقوف عليه فيفسخ العقد بطله وفسقوطه وقد
انقعد العقد بهما وصار الابرار جند بمنزلة الافالدها لانه لا يقع الا بالتراضي واما الثاني فحوالته
الواجب بالقرض او من البيع او ضمان الاستهلال والعصب ونحو ذلك فان يصح بغير قبول ويرد
بالرد لشبهه بالتملك من وجه وبلاستقاط من وجه فحملنا بهما فليس به بالاستقاط لا يتوقف على القبول
ولشبهه بالتملك يبرأ بالرد ولهذا لا يصح تعليقه بالشروط كما لا يصح تعليق التملك بالشروط
واما الثالث امر الكفيل او المحال عليه في هذه الرواية لانه استقاط محض على ما ذكرنا والاستقاط
المحض لا يبرأ بالرد كالطلاق والعقاق والعفو عن القصاص اذ عرفنا هذا في المحرم رحمه الله
رجل اشترى من رجل عشرة دراهم بدينا وودع الدينار ولم يقبض العشرة حتى قفل رجل بالعشرة
بامر يبيع العشرة او بغير امره فالكفا **له** جائزة لانه كفيل بدنه مضمون لمن استيفاه ومن
للمضمون الكفا لئلا يبرأ او بغير امره كغيره من الدين غير انه ان قفل بامر واحد يبرج عليه
وان قفل بغير امره لا يرجع **فقال** ملكه رحمه الله الكفيل بالمال اذ الذي يرجع على الاصيل سوا
امر به الكفا لئلا يبرأ او بغير امره لان الطالب بالاستيفاء منه يصير كالمالك لذلك المال من الكفيل
او من المقيم **له** مقام نفسه في استيفاء المال من الاصيل كما في الغاصب مع غاصب الغاصب
وكالسكن اذا ضمن الموقوف عند الحقيقة كان **له** ان يرجع على العبد كما نقول **عليك الدين**

من غير من عليه الدين لا يجوز فاذا اكل بامر به بنفس الكفا لئلا يجاب المال للطالب على الكفيل بحال الكفيل على
الاصيل لكنه موخر الى ادائه وهو لا يكون عند كفا لئلا يغير امره لانه متبرع والساني ان عند الكفا لئلا
بامر جعل المال كالمات في دمة الكفيل عند الاداء التيتملكه بالاداء ذلك يصح عند وجود الرضى من الطالب
والمطلوب فاذا كانت بغير امره لا يمكن اثبات المال في دتمته حتى يملكه بالاداء لانعدام الرضى من المطلوب
بذلك فلم يرد **الاي** يرجع عليه والسلة بناء على ما ذكرنا ان عند مملكتا الدين من غير من عليه الدين يجوز
وعندنا لا يجوز بخلاف الغصب لان المضمون ان عندنا مملكتا بادل الضمان من وقت الغصب فكان الغصب
من الثاني واردا على مالك الغاصب الاول فلا يكون تملك الدين ولهذا يرجع الغاصب الاول عليه
بقية يوم غصبه ويتصدق بالفصل وكذا في الاعتناق كمثل العتق بضيق السات قبل الاعتناق ولهذا
كان الواكل **له** واذا صحت الكفا لئلا في مسلمة فان عند العشرة قبل افتراق المتواريين جاز وكذا
لحوالة لوجود التقاض في البدلين حقيقة الا ترى انه لو اعطاه صاحبه رهنا وهلك في يد المدين
قبل الافتراق في القعد على الصحة لوجود القبض حل فان قبض فلان متى مع وجود القبض الحقيقة كان او لم
وهذا عندنا وعند زفر رحمه الله لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الصرف وراس مال السلم وكذا الحوالة
والوكيل بالاداء **اول** في المسلم فيه روايتان لان الكفيل والكفيل والرهن فيما يتاخر قبضه وقبض راس
المال مستحق في المجلس فلا يفيد اخذ الرهن والكفيل بكذا نقول **راس** المال دين واجبه على راس السلم
والكفيل والكفيل يلزم المطالبة بما هو مضمون على الاصيل وهو شرط صحة الكفا لئلا والحوالة والرهن
للاستيفاء وراس مال السلم من يستوفي الا ان الهلاك قبل الافتراق شرط التقاضي الصحة لتعذر
الاستيفاء وكذا اذا الكفيل او المحتال عليه واما اخذ الرهن والكفيل بالمسلم فيه فكذلك **هكذا**
ذكره ابن سباج رحمه الله عنه انه لا يجوز فعل رواية ابن سباج رحمه الله قال كل دين لا يجب قبضه في المجلس
يجوز التأجيل فيه فاخذ الرهن والكفيل به صحيح للتوقف والمسلم فيه بهذه الصفة بخلاف راس المال
وبدل الصرف وعلى الرواية الاخرى قال **كل** دين لا يجوز الاستبدال به قبل القبض فاخذ الرهن
والكفيل به لا يجوز لان الكفا لئلا اقامة دمة الكفيل مقام دمة الاصيل فيكون بمعنى الاستبدال
من حيث المحل والحوالة كذلك وفي الرهن يصير مستوفيا بالهلاك والرهن ليس من جنس الدين
فكان استبدال الفل هذا لا يجوز الرهن بالمسلم فيه وراس المال وبديل الصرف وعلى الرواية
الاولى اذا رهن براس مال المسلم وبديل الصرف فهلك الرهن بطل الصرف والمسلم كما في الابرار
ولو هلك الرهن بالمسلم فيه بمرى المسلم اليه وعلى قول **له** الاخر لو هلك الرهن بالمسلم فيه لا يطل
السلم كما في حقيقة الاستبدال وجد قوله الاول ان سقوط الدين اما ان يكون بالاستيفاء او
بالابرار هلاك الرهن ليس باستيفاء لان الاستيفاء يثبت للدين في المستوفى والمدين لم يملك
الرهن ولهذا كان الكفيل على الرهن فاذا ذهب الابرار استيفاء بغير الابرار وجد قوله الاخر ان عقد
الرهن وضع للاستيفاء لا بد من ثبوت حكمه والرهن ليس من جنس حقيقة كان استبدال الاضرورة
وجتنبنا في ذلك ما روى في الكتاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اشترى من يهودي
طعاما بسنة وهرهنة درعه وشري الطعام بسنة يكون سلا وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما

ان يجوز الرهن بالسلم واستند بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نذرتهم بدن الى قوله عز وجل
فرهان مقبوضه وللعني فيه ان عندها ان الرهن يصير مستوفيا غير حقه لا يستبدل بالعين الرهن
لا يكون محمولا للمدثرين كما قال وانما يصير مستوفيا بدنه من مالينه والاعيان بالاعتبار صفة للمالية
جلس واحد ولم هذا الشرط يمكن في الدين لو انهم ينصبه شيئا فهاك في يد يرجع شريكه عليه
بنصف نصيبه من الدين واذا ثبت انه استيفاء لا استبدال جاز الرهن بكل دين يحيا استيفاء
وفي الحوالة والكفالة لا شك فان المستوفى من الكفيل والمحتال عليه كالمستوفى من الاصيل
في اثنين حق الطال لا بدله هذا اذا قبض العشرة من الكفيل قبل ان تترافعا فان لم يقبض حتى افترا
بطلت الكفالة لبطان الصرف بالافتراق عن المجلس قبل التقابض ما ذكرنا ان بقا المتعاقدين في
المجلس شرط بقا العقد ولا معتبر بقا الكفيل وعدمه واذا بطل الصرف يرجع باع الدينار بالدينار
على المشتري لانما اشد الصرف في الدينار في يد حله صرف فاسد في الرد على من اخذ منه ولا شيء على الكفيل
لانه كفل بالدرهم لا بالدينار الا ترى ان الكفيل هم المثل لا يكون كفيلا بالمقعة اذا اطلعت قبل الرجوع
بها والكفيل بالدرهم لا يكون كفيلا بنقصان العيب وانما بطلت الكفالة لانه يرى الاصيل عن العشرة
باتخاذ الصرف فيبر الكفيل فان لم يتفقضا حتى ابراهما فشترى العشرة عن العشر برى الكفيل
قبل البراة او لم يقبل ولا يصير الاصيل الا بالقبول فاذا رد بقى الصرف وان قبل استغنى البيع
ويرجع باع الدينار بالدينار ابراهما الكفيل فلان الا بر في حقه اسقاط والطالبة ليست بمال ولا لها
حكم المال ليكون الا بر اتمليكا فيكون اسقاطا محضا فلا يرتد بالرد كما ذكرنا واما توقف براة الاصيل
على القبول فلان ابر الاصيل واصل الدين عليه اسقاط من وجه وتعليك من وجه لانه ابر الدين
الذي له والدين مال حكما وان لم يكن ما لا حقيقة لما ذكرنا في الباب المتقدم فعملناهما في حيث
انما اسقاط لا يتوقف على القبول ومن حيث انه مملوك يرتد بالرد ولهذا ايصح تعليق ابر الاصيل
بالشرط بخلاف ابر الكفيل لانه اذا كان ابر من وجه وتعليك من وجه وتقدر حله ابر في حق الاصيل
لانه لو برى ينفسخ العقد لنوات القبض المستحق بالعقد والعقد ثمهما فلا ينفسخ احداهما وتقدر
حله مملوكا لان بدل الصرف قبل القبض بمنزلة المبيع وتعليك المبيع قبل القبض من البايع او
غيره يجوز كما لو اشترى عبدا ووهبه من البايع قبل القبض لا يجوز الا ان يقبض واذا اخذ رجله
تعليك حواها له كهيئة المبيع من البايع قبل القبض اذا قبل واذا جعل اقاله صار كأنه مشتري
العشرة قال لصاحبه اقلتك الصرف فيتوقف على قبوله ان قبل استغنى والا فلا بخلاف
الابر اعن ساير الديون لانه امكن العمل بحقيقته بخونه وتعليك من وجه واسقاطا من وجه لان تعليك
ساير الديون ممن عليه قبل القبض جائز ولو لم يكن كذا لكان الذي عليه العشرة اطلبها
صاحبه على رجل حاضر على ان ابراه منها وقبل المحتال عليه الحوالة التجارية لما ذكرنا
ان الحوالة حصلت بين مضمون على الجمل فصحت كغيره من الديون فان اعطاه المحتال عليه
قبل افتراق المتعاقدين على العقد على الصحيح والابطال لما ذكرنا فان لم يفترا حتى ابر المحتال له
وهو مشتري الدرهم المحتال عليه برى واستغنى البيع قبل الجمل والمحتال عليه البراة او

اولم تقبل ابراهة المحتال عليه من غير قبول اما على قول من يقول بان المستقل لا المحتال عليه مجرد المطالبة
كان المحتال عليه بمنزلة الكفيل وبراة الكفيل جائزة فلما اورد فكذا براة المحتال عليه جائزة ولا يجعل الا بر
في حقه كالاقالة لانه ليس بعاقلة ولا يرتد برده ايضا في هذه الرواية ونص عليه حش قال انما هو ككفيل
ليس عليه اصل المال واما على قول من يقول بان المستقل اليه الدين يقول بان ابر المحتال عليه تقضى الحوالة
واخراجا من الصمان فيصح قبلا او لم يقبل كما في الكفالة وذكر شيخ الاسلام على الاستيعاب رحمه الله ان على
الرواية العروفة ينبغي ان يرتد بالرد لانه متحل اصل الدين وهو الاصح لانه لو كان عليه مجرد المطالبة وقدرى
الجمل بالحوالة فيبيح ان يبطل العقد بنفس الحوالة وحيث لم يبطل علم ان اصل الدين بات ولكن يحمل عليه
للمحال عليه فعلى قضية هذا ينبغي ان يرتد برده واما استفاض البيع فلان الا بر اعن بدل الصرف كناية عن
الانابة والافالة صح برضى المتعاقدين وقد حصل برضاها اما المحتال له فلا بد باشر الا بر او اما الجمل فانه لما
احال اموال المحتال عليه الحوالة مع علمه انه اذا ابر المحتال عليه صح ابراه قبل المحتال عليه اورد ولا يكون
للمحمل رد ذلك ولا قبوله صار ارضيا مما ضمنه الحوالة وهو قبض الصرف وهذا لان الدين استقل لا
ذمة المحتال عليه فلا يعتبر برضى المحيل ببراة المحتال عليه وانما يعتبر برضاه بالفسخ وقد وجد حيث
احال عليه لما ذكرنا ولانه برى المحيل بالحوالة والمحتال عليه كان نائما مقامه في قضاء دين الصرف فلما
ستطعنه ايضا فقد مات العتود عليه فبطل العقد ضرورة ولا يجعل الا بر في حقه كالاقالة لانه ليس بعاقلة
فرق بين هذا وبينما اذا كفل بالعشرة بامر باع العشرة ثم ابراه باع الدينار حيث لا يبر بايع العشرة
ولا يفسد الصرف لان باع الدينار ابر الكفيل وحل لا يبر الاصيل وان ابر الاصيل علم الاصيل
ان هذا الا بر يرتد برده فلم يكن الا بر الكفالة رضى بالافالة اما اذا علم المحيل ان باع الدينار لو ابر المحتال عليه
لا يرتد الا بر ابر المحتال عليه ولا يبرده ولا يفسد به بدل الصرف ومقت الاالة صار ارضيا بالافالة
ولان الاصيل قد برى بالحوالة وبرى المحتال عليه بالابر بخلاف الكفالة لانه لم يبر الاصيل وكذا الوهم
برى المحتال له المحتال عليه ولكن نارق بايع العشرة المشتري قبل ان قبض من المحتال عليه العشرة
استغنت الحوالة والبيع وارتج الدينار لا افتراق المتعاقدين قبل التقابض في عقد الصرف هذا اذا
كانت الحوالة بامر بايع العشرة ولو احتال رجل عن بايع الدينار بالعشرة بغير امر الذي عليه
العشرة ورضى بايع الدينار جازت الحوالة لانه تبرع بالتزام الدين في دمه فيصح كالتبرع بالكتابة
وقضا الدين والتبرع بقضا الدين عن الميت فان ابراه المحتال له فان رضى الذي عليه الاصل استغنى
البيع وان لم يرض لا يفسد ويدفع العشرة ويتم البيع اما المحتال عليه بر ارضى الذي عليه الاصيل
اولا لان المحتال له ابر المحتال عليه من دين واجب عليه فيصح ابراهه اذا صرر فيه على العاقد
فصار كابر الاصيل عن جميع الديون واما استفاض الصرف اذا رضى الاصيل لان الاجارة في الانتهى
كالان في الابتداء لو كانت الحوالة باذنه في الابتداء يبطل العقد كذا اذا ابراه واما عدم الاستفاض اذا
لم يرض لان العقد حقه فاذا لم يامره بقبول الحوالة لم يوجب منه الرضى بالفسخ ولا يفسخ خلاف
ما اذا كانت بامره وهذا لان صرف الفضل اذا ما ينفذ في حقه وحق الغير فمافيه نظر لمن عليه الدين
لا يما فيه ضرر له فلو قلنا استغنى البراة الى فسخ العقد فيما بين المتعاقدين ادى الى الضرر في

في حق من عليه فلا يظهر في حقه لا غلام الرضى صحيحا او دالا اما اذا كان بامره فقد قام مقامه مطلقا وبرى المحيل
ناذا برى الحال عليه بالانرا بعد ذلك بطل المعقود عليه فيبطل العقد ضرورة اذا كان لرجل على رجل
القدرهم جيا بعد ذلك فقال اعطني بها الفانهرجة فاعطاه جاز وبرى من الجيا وكذا الوقال
اعطه عرعى هذاها النهرجة واقضه بها النهرجة اما اذا اعطاه او عرجه في المجلس لانه ان يعبر هذا صرفا
او حلا الصفة الجوده واما ما كان يجوز واما اذا لم يعطه حتى انقضى لانه لا يكون هذا صرفا بل يكون حلا صفة
الجوده لانه يمكن جعل صفة الجيا دينهرجة هذا الطريق فلا حاجة الى حله صرفا ولا يصح مما الفارقه قبل
القبض وان لم يصح صاحبا الجيا وبالصلح الذي سمي عن الجيا لانه ان لم يذكر الصلح فقد ذكر مخي وهو الخط
وكذا ان اعطى عرجه في المجلس او فقد لانه حط صفة الجوده وامره ان يقضى بالباقي ما عليه من الدراهم النهرجة
كما لو قال ابرك من الجوده حتى يقضى بالباقي عرعى الا ترى انه لو ابراه عن بعض الدين هذا الشرط
يكون فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا قال اعطني هذا الفانهرجة على ان يكون الجيا دالا اذا
تفرق قبل قبض النهرجة بطل لانه ذكر مخي الصر فوان لم يقض على الصر فهو يملك الجيا بمقابله
الزبوف والذكر بالمعنى قد يكون صرعا فاعتدرا حط اقال في الكراب ولا يشبه هذا الحواله
التي تكون بالضمان واراد به المسئلة التي تقدمت في الباب الاول انه لو احال عرماه حق عليه في النهرجة
على الذي عليه الجيا على ان يعطيه حقه النهرجة بما عليه على ان يكون الجيا دالا كان فاسدا لانه لما قضى
على ان يكون الجيا دالا لمكان النهرجة حتى قد قضى على التملك فصار صرعا بالشرط ان يحل عليه عرماه
فيكون فاسدا لانه شرط لا يتقضى العقد ولو كان غير شرط لانه يكون حط وتوكيلا للغرم بقبض
النهرجة اقصى ما في الباب انه شرط الحط في العقد الا ان الحط لا يبطل بالشرط فاسدا لما ذكرنا
استشهد محمد رحمه الله فقال الا ترى انه لو اشترى من رجل الف درهم نهرجة بالف جيا على
ان يحل عليه بالنهرجة عرما ويضمنها له كان باطلا لان هذا صر فشرط فيه الحواله بدلين لم يجب
بالصر ف واشترط الحواله بالثمن بدلين لم يجب بالبيع بوجبه فساد البيع مع سعة حال البيع فلان
يوجب فساد الصر مع ضيق حاله او وكذا لو اشترى جارية بالف على ان يحال بها عرماه لان هذا
مع شرط فيه الحواله بدلين لم يجب بالبيع فان الدين كذلك الغرم لم يجب بالبيع فانه كان واجبا
قبل البيع ولو قال لطلتك ثمن الجارية على هذا الرجل وهو حاضر ورعى بذلك جاز لان هذا بيع
شرط فيه الحواله بدلين لم يجب بالبيع فلا يفسد لان هذا الضمان من البيع وهو من اوصاف البيع
وهو كونه سجا ثمن موكد بالضمان والحواله فكان ملائما للعقد في الوجه الاول ليس من البيع
فبقى شرطا فاسدا ينفع به احدا المتعاقدين وهو ملائم للعقد فيفسد **باب**
من البراة في الكفالة بالنفس والشهادة في ذلك في المرض **اصل** **الباب**
ما ذكرنا ان الشهادة برء بالثمة لانها انما كانت حجة باعتبار اماراة الصدق وظهوره وقيام
الهمة اماراة الكذب فلا يفتي حجة **وحرف اخر** ان قصر المريض من حق الموت فيما لا يتعلق
حقوق الغرما والورثة لسدوى قصره الصحيح لان قصره صادف ملكه وانما المانع يتعلق
حق الغرما والورثة وحق الغرما في استيفاء الدين وحق الورثة في الاستيفاء بما له بعد قبوته فانما

يتعلق

سعلق حقهم بما تجرى فيه سهام الورثة ولا يتعلق به النعم بال كالفصام سوا كان يجري فيه سهام الورثة كالفصام
او كالكفاح ولا يمال لا يجري فيه سهام الورثة كالفنفع لان حق الغرما والورثة انما يتعلق بما سبق بحد الموت وذلك
ما يجري فيه سهام الورثة **وحرف** اخر ان الكفالة بالنفس جائزة عندنا ولا تسلك بها مسلك
الاموال لان الكفالة بالنفس ليست بمال وهذا لا يجوز الاعتراض بها بالمال فصار كالشفعة
والنصا ص وعند الشافعي رحمه الله الكفالة بالنفس باطلة في احد اقواله وفي قول هي ضعيفة وفي قول
مثل قولنا والكفالة بالاعيان المضمونة جائزة عندنا واختلف مساجد رحمهم الله في ذلك فمنهم من قال يجوز
ومنهم من قال لا يجوز لانه ان لم يلقه على تسليمه فيكون كبيع الطير في الهواء وكما لو كفل بالمال
لشروطان يودي ذلك من مال الاصيل او استاجر عبد الخدمة فكفل له رجل بخدمته او استاجر ابلا
بعده الى مكة فكفل رجل بخله وبما ان الكفول بنفسه رضائي مثله لا سعاد له لسبله خصوصا
اذا كفل بغير امره وكذلك اذا كفل بامره لان بامره في الكفالة لا يثبت له ولاية في نفسه لئلا يملك
كما ان امره بالكفالة بالمال لا يثبت له عليه ولا يذلي يودي المال من مال المكفول عنه وهو الحرف
الثاني لانه ان هذه كفالة بشرط اذا الكفول به من مكن المكفول عنه ولو كفل بماله بشرط
ان يوصيه من مال المكفول عنه لم يصح لان فكذا اذا كفل بالنفس وهذا لان موجب الكفالة الضم والزام
الادام من قبله على وجه لا يتقوى الى الاصيل الا بعد الادا فانه اذا كفل بالمال يودي من مال نفسه
ثم يرجع وليس له ان يرجع قبل الادا والضمان لهذه الصفة يختص به الدين ولا يتصور ذلك في
النفس والاعيان ومعنى الصفة انها توجب مثل الاول مضمونا اليه وهذا انما يتصور في الدين
فانه مستوفى بالنقل والامثال كثيرة لاقى النفس والاعيان لان الكفالة وثيقه ولا تنفع بالنفس
كالرهن خلاف الدين فاحتجنا في ذلك بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كفل رجلا في ثمة والكفيل اخذ
الكفيل بالنفس وكان بين علي وابن عمر رضي الله عنهما مكره فقلت ام كلثوم رضي الله عنها بنفس على رضي الله
وكفل حمزة ابن عمرو الاسلمي رجلا في ثمة فاستصوبه عمر رضي الله عنه وان ابن مسعود رضي الله عنه
لما اسباب اصحاب ابن النواخرة فقام عسارهم ونذاهم الى الشام وسرح رحمه الله جلس ابنه
بكفالة بنفس رجل وعليه عمل القضاة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا
وللعنف فيه انه كفل بما هو مستحق على الاصيل فيصح كالكفالة بالمال ومعنى هذا ان تسليم النفس
مستحق على الاصيل فيصح كالكفالة بالمال حقا للمدعي حتى يستوفي عند طلبه فان التواضي يقطع
عن اشتغاله ويخضه الى عجله عند طلب خصمه وقد روى الله تعالى قوما على الامتناع من الحضور
بقوله عز وجل واذا دعوا الى الله ورسوله لايده واما عدم الامتناع عما هو مستحق عليه واذا
ثبت ان التسليم مستحق وهو مما يجزى فيه النيابة صح الزامه بالكفالة وقولنا لا يجري فيه
النيابة فانه لو وكل بالخصومة جاز وحضور الوكيل بحضور الموكل **فان قيل** لان تسليم النفس
بمضمون لان نفس الدعوى لا يوجب ضمانا على المشتري المدعي عليه لان الدعوى ما شرعت حجة
للاستحقاق وانما الحضور القاضي حقا لله تعالى لسفره لغيره من الخصوم لانه مضى لمصالح
العباد حتى لا يودي الى المعال والنفساء فلو لم تسهل بالاحصار وقطع الخصومة يودي الى الفسار

عنه

ولاسفرع لغيره قيل **ل**ه الذي استحق على المدعى عليه الاثبات بالبينة او الميسر عند عدمها
ولا يمكنه اقامة البينة المحضرة وكذا العمل به كخلفه الاجد حضوره وقوله لا يستحق بالدعوى
قلنا نعم لا يستحق ما ادعى بالاجماع او نقول عليه السلام لو اعطى الناس يدعواهم فاما ما رواه ذلك
وهو المحضور والميسر يستحق عليه ولا نفس الحر مما يستحق تسليمه بالعقد كما في الاجارة والتكاح فليست
تسليمه بالكفالة كالمال والطاهر ان الانسان لا يكفل الا بنفسه من يقدر على تسليمه من هو خفيف
او ثقيل في التسليم خصوصا اذا اكل بامر فانه هو الذي اخطأ في هذه الورطة فعليه اخراجه بالانقياد
ليسلم الى خصمه الا انه اذا اكل بالمال والديون تقضي بامثاله او مثله موجود في يد الكفيل
لا حاجة الى اثبات الولاية **ل**ه في مال الاصيل فيومر بالاداء من مال نفسه ثم بالرجوع عليه وفي
النفس لا ياتي التسليم الا باحضار الاصيل مستلما ولا ياتي الاستحضار للتسليم قوله الكفالة
الضم قلنا نعم فلا جرم كج عليه غير ما على الاصيل لا غير الا ترى انه لو كفل بالمسلمه فبجوز المطالبة
بغير المسلمه فيه لا يجوز والاشرى ان الاصيل لا يبرأ ولو تحول الى الكفيل لبرى المطلوب فتوجب
المطالبة بالاصيل والكفيل والغرض الدين فيه سواء في الاحوال كلها يجب المطالبة منه بغير
الاصيل والنزاع اذا كالاصيل واذا عجز عن تسليمه او تسليمه العجز يحضره القاضي الى ان يحضره
او يظهر عجزه عن تسليمه كالكفالة بالمال يحل له ان يظهر عجزه وافلاسه واذا افرق بينهما
قوله في الدين لا يرجع ما لم يرد قلنا اذا طوأت الكفيل يطالب هو الاصيل لانه لا يرجع لانه لم
يملكه الا انه وليس بتوكيل عن الطالب حتى يستوفي حقه وفي المطالبة بالتسليم حقا لنفسه بما
كفل به ولا يمكن من ذلك الابالغ وقوله لا يصح الرهن ببطل بالرهن بالدرل انه لا يصح والكفالة به يصح
وكذلك ان كانت الكفالة بغير امره لانه يمكن ان يدعى عليه لا يحضره القاضي ليس له الخيمه
لكن هذا كذب ولا رخصة في الكذب والاصح ان يقول ليس التسليم كله في احضار الاصيل بل اذا اليه
بالطالب الموضع الذي فيه المطلوب فاوقفه عليه يتحقق التسليم مع ان شرط صحة الالتزام كون الملتزم
سائلا لا مودعا على ادايه كالتزام حقوق استعالي بالنذر حتى ان من دبر ان يحج الفحجة يلزمه وان كان
هو لا يعيش نفسه ليؤدي فيها ايضا التسليم سائلا فيصح التزامه وان كان الكفيل زعمها بعجزه
باعراض مانع اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل حضره الموت وله على رجل الف درهم دين
واستد كفيل بنفسه فابرا الان من الكفالة بالنفس جاز الابرا اجازة نفقة الورثة او لم يجز او كلا لو كان
الكفيل اجنبيا وعلى المريض دين محيط بماله او كان الكفيل وارثا وعليه دين محيط ولا يكون هذا
وصيته على الكتاب فقال لاها ليست بمال انما هي بمنزلة دم عمد يريد به انها ليست
مشغولة بحق احد وللريض مرض الموت بمنزلة الصحيح فيما لا يتعلق به حق الغرما والورثة وحق الغرما
والورثة لا يتعلق بالكفالة بالنفس لان حقهم انما يتعلق بالاموال لاستغننا الميت عنه لا بغير الاموال
وما لا حرج فيه سهاهم الورثة والمستحق بالكفالة بالنفس ليس بمال لان المستحق بها هو اياه
النفس وانما ليست بمال الا ترى ان الكفيل لو كان اجنبيا فابرا لا يعتبر ذلك من الثلث
فان شبه هذا الحق ساير الحقوق المحجزة كالغفوق عن القصاص ونحوه وللريض لا يمنع من ابطالها

وهو والصحيح سوا هذا اذا كان الوارث كفيلا بالنفس لا غير فان كان كفيلا بالنفس والمال جميعا بان
كفل بنفسه على انه لم يوافيه في يوم كذا في المسجد الاعظم فعليه المال الذي عليه وهو الف
وان لم يوافيه حتى مرض الاب يريد به ان لم يلق ذلك الوقت حتى مرض الاب فابرا من الكفالة بالنفس
والمال جميعا فقد برى من الكفالة بالنفس والمال جميعا فقد برى من الكفالة بالنفس اجازة نفقة الورثة
ام لا يجزى والمال قلنا لا يسرا عن الكفالة بالمال الا ان يجبرها ببقية الورثة حتى لو لم يوافيه في اليوم
الذي شرط في الموضع المشروط يلزمه المال وكذا لو كان الكفيل اجنبيا وعليه دين محيط بجوز الابرا
عن الكفالة بالنفس ولا يجوز عن الكفالة بالمال الاجازة الغرما ولو لم يكن عليه دين سبرا
من الثلث ويتوقف في السلب على اجازة الورثة لان الابرا حصل عما يتعلق به حق الغرما والورثة
لان المستحق بها مال يحجز فيه سهم الورثة والغرما بمنزلة ساير الديون والمال في الحكم
كانه عليه كان الابرا عنه كالابرا عن ساير الديون والمريض متى تبرع على بعض ورثته بما يتعلق به
حق الغرما والورثة وعلى الاجنبى به باكثر من الثلث دفع على اجازة الورثة لقوله عليه السلام
الاوصية للوارث وفي بعض الروايات لا يجزها نفقة الورثة ويجوز ان لا يوافقها بالنفس ويوافق
بالمال كما اذا كفل بنفسه على انه لم يوافيه الى وقت كذا فعليه المال الذي عليه فانه
للمكفول عنه برى من النفس ولا يسرا من المال وشرط لزوم المال عدم الموافاة بالنفس
والكفالة الثانية صحيحة على هذا الوجه طال وجودها وقد تحقق عدم الموافاة فيلزمه المال
ولا يقال ان الكفالة بالمال لم تقع بعد كونه مضاعفا الى وقت او معلقا بشرط وهو عدم الموافاة
بالنفس في الوقت العجز فلم يوجد ذلك الشرط بعد ما نقول ان كان كذلك لكن اذا وقع حكمه
بوجوده من وقت الالتزام اعدا الشرط لانه لو لم يوجد عند الشرط مقصور الاستقيم
لانه الكفالة في الحال بل جعل كماله من وقت التكلم كما هو الاصل في الاسباب للضمانة الى اوقات
اذا كان من جنس ما كلفه واذ احلنا بوجوده من وقت التكلم تبين انه ابراه وهو حق ثابت
تعلق به حق الورثة والغرما فيبر دحهم والدليل على ان الكفالة للضمانة في زمان يكون لها
حكم للموجود في الحال ان من ماله اخرا ما قضى كذا على فلان او ما داب عليه كذا او ما ادركك
فهو على حال الصحة ثم مرض الكفيل فقضى في مرضه على المكفول عنه لو ادركه فانه موجود من جميع
ماله ولو كان له حكمه لاقتصار عند الشرط لاحد من ثلث ماله لانه تبرع من المريض وهذا
مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله الكفالة تميز باطلان اما الكفالة بالنفس فلما اطلنا واما الكفالة
بالمال فلما ساعدت عن الكفالة الاقل ولانه فخلق وجوب المال بالشرط وهو عدم الموافاة بالنفس
ولا يصح البيع وكان الى ابي رحمه الله يقول لا يلزمه المال وهو القياس لما قلنا انه تقطع وجوب
المال بالخطر وانما باطل لا قرار لانه انما يطبق بالاحاطة ما يجوز ان يخطف به الزام المال مما كلف به
ولهذا لا يجوز تطبيق الكفالة لساير الشرط وكذا الخطر عدم الموافاة لكنا استحسننا وقلنا
بالجواز لو هب من احد ما ان يحمل على التقديم والتأخير محال كانه كفل بالمال في الحال ثم علق البراة
عن الكفالة بالنفس والموافاة تصلح سببا لحوال البراة عما التزمه بالكفالة والتقديم

والناظر في الكلام صحيح فاذا كان في هذا الوجه تصحيح كلامه حمل عليه للتجسس عن الغا والثاني ان هذا متعارف
 بين الناس فانهم عتد الناس في الكفاية بالنفس اكثر منه بالكفاية بالمال فالطالب يرى بان
 يكفل بنفسه على ان لم يوافق به يكون وكفلا بالمال **ج** فيفيد وفيه حصل مقصوده لانه عدو طلبه
 فيسلم الى خصمه فيتمكن من استيفاء الحق منه وان لم يفعل يصير كفلا بالمال **د** واذا صار كفلا بالمال
 لا يبرأ من الكفاية بالنفس لانه لا منافاة بين الكفاية التي لا تترى انه لو كفل بها ما يكون صحيحا وبعد ما
 صح الكفاية بالنفس لا يستفيد البراءة منها الا بالموافاة بالنفس ولم يوجد ولا الكفاية تشبه
 البيع وتشبه النذر لانه تبرع بالزام المال **هـ** ابتداء فليشبهه بالنذر صحيح تعليقه بما هو غير متعارف عما
 بهما في المبسوط اذا كفل بنفسه رجل فان لم يوافق به الى كذا من الاجل فعليه المال الذي عليه وهو مائة درهم
 فاما الكفول به قبل الاجل ثم مضى الاجل فالمال **و** على الكفيل لان شرط الوجوب عدم الوفاة وذلك
 يتحقق بعد الموت **فان قيل** شرط وجوب المال عدم موافاة مستحقة وذلك لا يكون بعد
 موت المكفول بل لان الكفاية بالنفس بطل بالموت فينبغي ان لا يلزمه المال **ج** كما قال ابو حنيفة
 وحمد رحمه الله ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم وامرته طلق واهراق الماء قبل الليل لا يتبع الطلاق
 لان الشرط عدم شرب ثنائي لحن اللحمين او يكون مستحقا باليمين في اخر النهار ولا يتحقق ذلك
 اذا هراق الماء وهو المختار في مسألة الكتاب لان شرط وجوب المال عدم موافاة مستحقة فاذا
 صح البراءة بالكفاية بالنفس لم يبق الوفاة بالنفس مستحقة فلا يلزمه المال **و** الجواب
 انهما جلاء عدم الوفاة شرطا لوجوب المال **ب** فالتقييد بموافاة مستحقة يكون زيادة حقيقة المعنى
 وبه يتضح الفرقان صحيح الكفاية هنا بالمال بطريق التقديم والتأخير وهو ان يجعل كانه كفل بالمال
 للحال ثم علق البراءة عنه بالموافاة بالنفس لما قلنا ولزم موافاة بقية المال **و** الجواب
 بالكفاية ولا حاجة الى هذا التقديم والتأخير في اليمين بالطلاق لانه يحتمل التعليق بالشروط
 وبعد الوقوع لا يحتمل السري فافتترقا فان مات الكفيل قبل حل الاجل فان مضى الاجل قبل ان يوافق
 ورثة الكفيل الطالب بالرجل فالمال **د** حين تركته الكفيل لان شرط البراءة الوفاة بالنفس
 ولم يوجد بمصر الطالب به مع سائر عزمه في تركه لان حق الطالب قبله في حكم دين الصحة
 لما قلنا **فان قيل** في هذا الجواب الضمان على الميت ولا يجوز ان يحب الضمان على الميت
 قبل الضمان لا يجب على الميت بعد الموت اشتد افا ما اذا كان بسبب مقدم يجوز ان يحب الضمان عليه
 الا ترى انه لو باع شاة مات ثم وجد المشترى به عيبا فرده على وادته في تركته والاشترى انه
 لو زوج امته من انسان واستوفى من الزوج مهرها ثم ماتت فاعتقها الورثة واختارت نفسها
 فلم يكن الزوج دخل بها فانه يحسد جميع المهر ويكون ذلك دينيا في تركته المولى وكذا لو خيرها
 في قارة الطريق فوقع منها انسان بعد موته على ان اذكر ناله ان يجعل كانه كفل بالمال **في الحال**
 حكاه ثم قال في الكتاب فان لم يوافق به في ذلك اليوم في المسجد الاعظم فعليه المال **و**
 فيما للسلم والموافاة في المسجد وهذا المسئلة على ثلثه اوجها احدها اذا كفل بنفسه رجل في مصر
 وشرط تسليمه في ذلك المصرا ولم يشترط تسليمه في مصر اخرها في قول **ابن خزيمة** رحمه الله

وعندها لا يبرأ ما لم يسلمه اليه في ذلك المصرا ولو سلم في القاهرة لا يبرأ بالانفاق ولو شرط التسليم في المجلس
 او مجلس القاضى او موضع اخر في المصرا فسلمه في غير المصرا او في غير مجلس القاضى او غير المكان الذي عينه يبرأ
 اما اذا سلمه في مصر اخرها ان العقد الموجب للتسليم متى حصل في مصر اوجب التسليم فيها كما في
 البيع والسلم خلافا لما حمل له ولا مونه لان العقد اوجب التسليم فيها لكن لا يمكن له حمل ومونه
 لم يند اعتبار التقييد فلم ينعين لعدم الفايده اما هنا فان التقييد بقيد لان الانسان لا يمكنه استيفاءه
 في مصر دون مصر لكان الشهود او غيره من اسباب الخصومة او علم قاضى هذه البلد بالحادثه
 فصار المصرا الاخر في حقه كالمقاراة ولا يخفى رجه اسد انه سلم في موضع يمكنه الاتصاف منه واحضار
 الى باب القاضى في مصر اخرها لو سلم في مصر غير المكان الذي كفل فيه او غير المكان الذي شرط فيه والحكم
 يتعلق بهذا المعنى لا بعين التسليم الا ترى انه لو سلم اليه وهو محبوس لغيره لا يصح التسليم وان كان
 في ذلك المصرا لانه لا يمكنه احضار مجلس القاضى وكذا الوصل اليه في المقاراة حتى انه لو لم يكن في مصر
 الذي سلمه اليه سلطان وقاضى وكان فيها تعالبا لا يصح التسليم وهذا لان التقييد انما يعتبر اذا كان
 مقيدا والتقييد في المحل او موضع معين من المصرا بعدد لا يمكن من احضار مجلس الحكم في اي موضع
 من المصرا سلمه اليه لا يمكن اما بقوة نفسه او بمقاومة الناس اياه فلا يعتبر بفسده خلافا للمقاراة
 لانه ربما يهرب او يمكن من احضاره بان يسمع منه ولا نواحى المصرا كلها مكان واحد الا ترى
 ان التسليم اذا شرط التسليم في مصر كذا اجاز في اي موضع من المصرا يصح تسليمه وان كان متباعدا
 الاطراف والحال **ف** اذا كفل كوضع واحد في اي موضع سلم جاز والمتأخرون من مشايخنا
 رحمهم الله يقولون هذا الجواب **ب** بناء على عادتهم في ذلك الوقت لغلبة اهل العدل والصلاح
 اما في زماننا اذا اشترط التسليم في مجلس القاضى لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع لان زماننا
 اكثر الناس يحسون المطلوب على الامتناع من المحذور لغلبة اهل الفسق والفساد فسيهد التسليم
 مجلس القاضى صحيح وقوله ما قد يكون الشهود في هذا البلد ولا يمكنه اقامتها في بلد اخر قلنا يمكنه
 ان يشهد الشهود على شهادتهم اوليهم دون عند قاضى هذا المصرا حتى يكتب الى ذلك القاضى فيقتضى به على
 ان هذا المعنى حمدة به عندها لان الشهود اذا اتفقوا الى ذلك المصرا واملن له الاقامة لا يبرأ ايضا بالتسليم
 في ذلك المصرا وكذا الوصل ذلك القاضى وبلد اخر خالف رايه راي الاول في خصوصية او قل ذلك القاضى فضا
 هذا المصرا لانه لا يبرأ بالتسليم في مصر اخرها وان عين التسليم عند هذا القاضى فعلم ان عين المصرا غير مقيدة
 فلا يعتبر **ج** قال **ع** ان مات فلان ولم يوفك خلك فهو على وهو الف درهم فلا يحضر المكفول الموت
 ابرا الكفيل وهو وارثه ثم مات المكفول له فان اعطى المكفول عنه وارث المكفول له المال يرى الكفيل
 وان لم يعط الكفيل وان لم يعط الكفيل ضامن وان كان المكفول له ابراه لما قلنا انه من حيث الحكم التزام المال
 في الحال فينبغي ان ابراه عن المال في مرض الموت وكذا ان كان الكفيل اجنبيا لكن عليه دين مستغرق
 وان لم يكن عليه دين صح من الثلث لانه تبرع مع الاجنبى بل قد نفروا على رجل الف درهم لكل واحد الف
 على حدة فغاب الغريم فشهد انسان منهم للمالك على رجله ان كفل بنفسه الغريم جازت الشهادة ولو كانوا شركا
 في المال لم يجز لان الوجه الثاني لما شركه في الشهود به من حيث المعنى لان الشهود به هو الوفاة بنفسه

الغرم ولهما في الوفاة بنفس الغرم شركة من حيث المعنى لان ما يحصل للشهود له فهو الحاصل لهما معاً
لان الحاصل من المقصود من الوفاة بنفس الغرم **المال** ومتى قبض الشهود له المال كان مشتركاً بينه
وبين الشاهد من الأثرى انه لو شهد اثنان ان الميت اوصى لهما من الرجلين ثلث ماله او بالزمرسلة او
لخذ العبد وشهد المشهود لهما ان الميت اوصى للشاهدين ثلث ماله او بالزمرسلة او بذلك العبد
او سلت ماله ان شهادة الفريقين باطلة لان كل فريق شاهد لنفسه معنى لانه لو قبض احد الفريقين شيئاً
كان للفريق الآخر حق المشاركة فكان كل فريق شقيقاً لنفسه حق المشاركة فيما شهد به في الوجه الاول
ليس لهما شركة في الشهود به لا حقيقة ولا حكماً اما حقيقة فلان المشهود به موافاة الغرم له وهذا يتبع
للمشهود به خاصة واما معنى فلازمتي قبض **المال** بسبب موافاة لا يكون لهما في المال
شركة كما لو شهد شاهدان للرجلين الفرد هرير على فلان والشهود كليهما اوصيت ثم شهد المشهود لهما
ان هذين الشاهدان على الشهود عليه الفرد هرير قبل شهادة الفريقين على الحي بالاجماع وعلى الميت
عند خيفة ومحمد رحمه الله وكما لو شهد شاهدان ان الميت اوصى بهذا العبد لهما الرجل وشهد المشهود
لهما ان الميت اوصى بهذا الحارث لهما الرجل قبل شهادة الفريقين لعدم الشركة في الشهود به كذلك
هنا **فان قيل** ان لم يكن لهما شركة في المشهود به لا حقيقة ولا حكماً الا ان لهما منفعة في هذه الشهادة
وهو الممكن من مطالبة الغرم بما لهما عليه **قيل** لا نعم لان المنفعة الحاصلة للشاهد انما تمنع قبول
الشهادة اذا حصلت بنفس الشهادة مضافاً اليها لازمة لهما حتى يصير كالشاهد لنفسه وهنا
هذه المنفعة غير حاصلة بالشهادة ولا مضافاً اليها لان الكفيل اذا وافى الكفول به الى المشهود
له حال غيبة الشاهد من صح وان كان لم يمكن من المطالبة ولكن يمكن من المطالبة اذا وافاها
وهما حاضران والشهادة لم يوجب الوفاة حال حصرتهما فمكون المنفعة مضافاً الى الوفاة
حالة الحصر اتفاقاً الى الشهادة الأثرى ان صاحب الدين اذا شهد لغرمه على رجل بدين
قبل شهادته وان كان يمكن من استيفاء دينه اذا قبض مديونه ما شهد به لانهما منفعة صغية غير
لازمت لهما ان يودي حال غيبته او يحل المديون اخرونية او سريه الأثرى انه يجوز للقاضي
احضار المدعي عليه بطلب حزمه وان كان له عليه دين مع انه لا يجوز له احضاره ابتداء
وكذا الخ اذا شهد لاخيه الفقير على رجل بدين او عين قبل شهادته وان كان له فيه منفعة
باستقلال النقطة عن نفسه **فان قيل** ليس اذا شهد شاهدان الغرم ما بعد موته الغرم
بدين او عين على رجل لا قبل شهادتهما ولو ارشالميت ان بعض دينهما من **مال** اخر لا من
المشهود به وكذا الموصى لهما بالف مرسلة او **مال** بعينه اذا شهد للموصى **مال** بعد موته
لا قبل وللوارث الخيارات في الالف المرسلة بين ان يعطى من **مال** اخر او من المال المشهود به ومع
هذا لا يقبل لما حصل بالشهادة لهما نوع منفعة **قيل** له اما شهادة الطالب للغرم على غريمه
بعد موته **مال** لم يقبل لانه ثبت له بنفس الشهادة حق في الشهود به فان الغرم متى كان ميتاً
تخلق الحق الطالب بماله اي **مال** كان ولهذا انا لو ان غرم الميت اذا اوفى ما عليه من الدين لا غرم
الميت برى عن الدين كان الدين مملوكاً لغرم الميت باعتبار ما ثبت له من الحق وماله واما شهادة

الموصى له بالمال بالف مرسلة فلانه هو الغرم سواء الانتفاع حق بنفس الشهادة بالشهود به وسلامته
وصيته له او لا يكون هذا المال لم يتسلم له وصيته كان بغير متعلقاً بالشهادة اما هنا بخلافه
كتاب الصلح باب من الصلح والغرور في ذلك
اصل **الباب** ان الصلح انواع ثلثة صلح بعد الاقرار و صلح مع السكوت
وصلح مع الانكار وكله جائز عندنا وقال **الساكن** الى **الميل** رحمه الله يجوز الصلح مع الاقرار والسكوت
ولا يجوز مع الانكار وقال **الشافعي** رحمه الله يجوز الصلح مع الاقرار ولا يجوز مع الانكار والسكوت
وقال **ابو حنيفة** رحمه الله يجوز ما يكون الصلح على الانكار وكان ابو منصور الماتريدي رحمه الله
يقول لم يعمل الشيطان في اقا العداوة والبعض بين المؤمنين مثل من عمل في ابطال الصلح على
الانكار لما في ذلك من امتداد المنازعات بين الناس واستناقول بهذا فن ابطال ذلك انما ابطله
احترار اذن التفرع عن الحرام والشبه والاعمال بالسبب وقد طعن بعض الناس في قول **ابو حنيفة** رحمه
اجوز ما يكون الصلح على الانكار وقال **الاحمد** في الصلح على الانكار ظاهر فكيف يكون المختلف فيه اجوز
من المتفق عليه لكذا نقول مراده انه انفراد الزم بالصلح مع الاقرار قد يفسد باسباب لا يفسد
الصلح مع الانكار بذلك السبب ومراده انه اكثر ما يكون بين الناس لانه اذا وجد الاقرار استوى
المدعي حجة للاحقة الى الصلح واما الحاجة اليه عند الانكار لئلا يوصى له المدعي لا بعض حجة او لانه لا يشتر
لا تبدأ المبادلة واما شرع لقطع المنازعة وهذا المعنى يحصل فحاله الانكار او مراده ان يبره بقطع
المنازعة وذلك عند الانكار اظهر لان مع الاقرار لا تمتد المنازعة والعقد الذي تفيد تخرته اقرب
الى الجواز مما لا يفيد تخرته ثم الصلح على الاقرار يملك **مال** فيكون بجا وهذا العقد اختص
باسم فلا بد ان يكون مختصاً حكم وليس الحكم الاجازة مع الانكار فهذا معنى كلامه فالشافعي رحمه الله
استدل بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون تجارة عن تراض منكم
والصلح على الانكار لا يكون اصلاً بالتجارة عن تراض فذلك يبين على ثبوت ملك المدعي في الدعوى
وبعدواه لا يثبت ذلك مع انكار المدعي عليه فكان اكل **المال** بالباطل وهو المعنى في المسئلة
فقال صلح عن حق غير ثابت فلا يصح كما لو صلح بعد الحلف وكصلح الشفيع مع المشتري بمال
ماخذه لتسلم السفعة او صلح العاقل مع الانكار لتقبض منه المولى **مال** يعطيه و صلح معروف
السبب مع مدعي الرق على **مال** ليشترية والصلح عن حد القذف والصلح عن العطاء بان كان في الدين ان
عطا مكتوب باسم رجل فزارعه فيه اخر وادعى انه **مال** فصالح المدعي قبله على دراهم او دراهم ناسراً له
او الى اجل او على شيء بعينه وبيان الوصف ان بدل الصلح ان يكون عوضاً عن **المال** المدعي او عن الدعوى
والخصومة او عن اليمين لا وجب الى الاول لان مجرد الدعوى لا يثبت الملك للمدعي في الدعوى لقوله
عليه السلام لو اخطى الناس بدعواه لم يثبت له ولا يثبت له المدعي وهو مترتب في حق نفسه
فلا يستحق به شيئاً على غيره كيف وقد عارضه انكار المدعي عليه والدليل عليه انه لو استحق بدل
الصلح لا يبرح **مال** المدعي ولكن يعود على راس الدعوى ولو كان بدل عن المدعي كان جوعه **مال**
عند الاستحقاق كما لو كان جرد الاقرار وقد انا لو كان الصلح عنده ارا لم يجب فيها الشفعة كما بعد

اسه

الاتجار ولا جازان يكون عن الدعوى والخصومة لان ذاك ليس بمال فلا يجوز الاعتياض عنه بالمال
ولا نه كما لا يستحق باخذ الدعوى نفس المال المدعى لا يستحق اخذ المال بطريق الصلح ولا جاز
ان يكون بدلا عن العيين لانها شرعت لتقطع الخصومة فلا يجوز الاعتياض عنها بالمال كالمودع اذا
اصحى رد الوديعة او هلك اذا كان القول قوله مع العيين ولو صلح من هذه العيين على مال كان باطلا
فقد رنا ان المدعى عليه انما يبطل المال ليدفع به ادى المدعى عن نفسه والمدعى باخذ المال
ليكن عن الخصومة معه بغير حجة وخصومته بغير حجة ظلم منه شرعا واحداً للمال ليكن عن الظلم
رشوة فيكون حراما ولا نه اخذ المال ليكن عن فعل واجب عليه وانه حرام لقوله عليه السلام الراي
والمرئى في النار ولقوله عليه السلام لعن الله الراشئ والمرئى وسجوه يستند ابن ابي
رحمة الله انه يقول المدعى بنفس الدعوى يصير حقا للمدعى ما ايعا رضه المدعى عليه بالانكار
الانزى انه لم يبارعه في ذلك فلم يكن من اخذ وهذا لان الدعوى خير متمثل بين الصدق والكذب
ولكن يترجح فيه الصدق من حيثان دينه وعقله يدعوانه الى الصدق ومنعانه عن الكذب
الا ان المدعى عليه اذا عارضه بانكاره فانكاره ايضا متمثل بين الصدق والكذب فليحقق العارضه
بحرج دعواه من ان يكون موجبة الاستحقاق ما لم يظهر الترحيح في جانبه بالبينه ولم يوجد العاثر
اذا كان ساكنا مسعى الدعوى معتبرا في الاستحقاق فيجوز الصلح في هذه الحالة اما بعد العارضه
لم يبق الدعوى سببا للاستحقاق فاقبل المال كما اذا اقر المدعى بطلان دعواه وسأله ان اصل هو الصلح
للمال بالمال فلا يجوز قبل ثبوت المال كما اذا اقر المدعى بطلان دعواه وسأله ان اصل هو الصلح
في موضع الاجماع وهو معاوضة بدليل ثبوت احكامه وهذا لا يمكن تحقيق المعاوضة لانها تنقصد الى العوض
كل واحد من الجانبين وقد بينا انه غير ثابت من احد الجانبين ولا يحقق المعاوضة لا يلزم على ما ذكرنا
صلح الاجنب فان الحق غير ثابت ولا يمكن تحقيق المعاوضة ومع ذلك يصح وعلى الوجه الاول
صلح عن حق غير ثابت ومع ذلك لا يصح لاننا نقول الاجنب لا يخلو اما ان يكون مقرا او منكرا
فان كان منكرا لا يصح وان كان مقرا فالحكم ثابت بزعمه فلا يكون معنى الرشوة ويمكن تحقيق المعاوضة
اما هنا بخلافه واصحابنا رحمهم الله احتجوا بقوله تعالى والصلح خير وصفا لله تعالى الصلح بكونه
خيرا على العموم والقييد كالتة الاقرار يكون زيادة على النص ولا يقال الله تعالى ذكر الصلح
منكر في اول الامر بقوله عز وجل وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما
ان يصلحا بينهما ثم ذكره معناه فينصرف الثاني الى الاول والمراد بالاول الصلح بين الزوجين
لسبب النشوز والاعراض وذكر في الاخبار ان سبب نزول الآية هذا انا نقول
العمل بحقيقته للفظ واجب الامناع ولا مانع لان العبرة لعموم اللفظ قوله المراد هو الاول
قلنا لان سلم وبيانه ان قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما اجملة مستقلة بنفسها وقوله
والصلح خير جملة مبتداه مستقلة بنفسها لانها بالجملة الاولى فلا يجوز ان يراد باحدهما
الاخرى وان اريد به الاولى لان هذا لا يبنى التمسك بعموم الابدحوا ان يكون النشوز والاعراض
سبب دعوى جرت بينهما وانكار وجرد من احدهما وهذا يدل على جواز الصلح على انكار وقال عليه السلام

الصلح

الصلح جائز بين المسلمين وفي رواية الاصلح اهل حلاله او اهل حراما وبظاهر الاستثنا استدلال
الشافعي رحمه الله فانه صلح حرم حلالا لان المدعى ان كان محقا كان اخذ المال حلالا له قبل الصلح وحرم بالصلح
وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحل بالصلح كذا نقول
ليس المراد هذا فان الصلح على الاقرار لا يخلو اعز هذا فان الصلح عادة يقع على بعض الحق فما زاد على
الماخوذ في تمام الحق كان حلالا للمدعى اخذ قبل الصلح حراما بالصلح وان حراما على المدعى عليه منعه قبل
الصلح حل بالصلح وكذا صلح الفضل عند الاقرار فغيرنا ان المراد غيرنا وان المراد حرم حلالا
ليس اليهما حرمه او حل حلالا ليس اليهما تحليله وهو ان يصلح احدي امرائه على ان لا يطأ الاخر
او على ان لا يطأ جاريته والذي اهل حراما ان يصلح على حراما وخشع راو على وطئ امرأة بغير سبب
او استرقاق حراما وافامته حله وهذا لان الحرام المطلق ما هو حرام لعينه والحلال المطلق ما هو
حلال لعينه والغنى فيه ان المدعى احد الخصمين في دعوى العيين لنفسه فيجوز له ان ياخذ المال
بطريق الصلح من صاحبه كالمدعى عليه فانه لو وقع الصلح بينهما على ان يسلم الاجنب الى المدعى بما
يأخذه منه جاز ذلك بالا اتفاقه وبأنشده ان كل واحد منهما يدعى العيين لنفسه وجبره محمول
على الصدق في حقه فاما لا يكون حجة على خصمه ثم المدعى عليه انما ياخذ المال بطريق الصلح باعتبار
قوله ان العيين واما ما ذكره من المدعى ما استوفى منه لا باعتبار يده الانزى ان المدعى باعتبار يده بدون
هذا القول لا باخذ العوض عن الوديعة من المودع والمدعى وجد منه القول مثل ما وجد من المدعى
عليه فلا يجوز للمدعى عليه ان ياخذ المال صلحا باعتبار قوله فلا يجوز للمدعى وفي هذا
بيان ان المال عوض عن الدعا في حق من يأخذه وان كان قد انقطع الخصومة في حق صاحبه ومثله
جائز ان يشتري عبدا اقر بحريته فما يعطى من الثمن يملكه الرقبه في حق البائع وقد اوفى حق
المشتري حتى يعيق العبد وهذا لما عرف ان زعم كل احد جت في حقه فزعم المدعى انه اخذ بدلا
عن ملكه فلا يعتبر بزعم المدعى عليه في حقه ولا يحكم اخذ المال عليه فما ان زعم المدعى ان اخذ
المال بمعامله الحرام لا يعتبر في حق البائع عليه فما ان زعم المدعى ان اخذ
ولان اخذ حرام في زعم المدعى عليه حرام حلال في زعم المدعى وهو دون الحرمة المطلقة الداسة
في زعمهما والحرمة المطلقة تسقط لفروية المحضه فوجب ان يسقط الحرمة المقيده بمطلق الحاجة
وقد وجدت الحاجة وهو رفع الخصومة فحضور مجلس القاضي والقبيل والقال بين الناس
ولان الصلح مع الانكار ابراء بعوض ولو ابراه بغير عوض صح فكذا اذا ابراه بعوض كما
بعد الاقرار ومعنى ذلك ان الضرورة تسقط حقه عن المال المدعى به دين كان او
عينا ثم انكار المدعى عليه لا يمنع صحة ابراه بغير عوض حتى لو ابراه عن الدين ثم اقر المدعى عليه
بانه كان واجبا كان ابراه صحيحا وهذا لان الاسقاط وانه يتم بالسقط وحله انما يحتاج
الى مراعاة الجانب الاخر في التملكيات لا في الاسقاطات كما في الطلاق والعتاق وهذا لان
المسقط يكون متلاشيا ولا يكون داخل في ملك احد ولهذا صح ابراه من غير قبول وان كان يبرئ
بالرد لتضمنه معنى التملكيات لأنه البيع وانما يعتبر ما هو المقصود وهو الاسقاط فشرط صحة

اذا كان الجازين في عقد الضمان اما اذا كان احدهما مجبورا على ذلك شرعا فلا لان الجبر على الشيء لا يكون
غارا اذا الغار من يكون محارا ولهذا لا يكون لما خوذ منه غارا في حق الشفيع والمالك للتدبير
فلا بد من اعتبار العارضة من الجانبين حتى ثبت ضمان السلامة وان يكون مختارا حتى ثبت الغرور
فتحقق عليه الضمان وهو الغرور وضمان السلامة وفي العير وجب الغرور ولكن لم يوجد
ضمان السلامة فلم توجد السرجوع فلا يرجع اذا عرفنا هذا قال **محمد** رحمه الله رجل
ادعى على رجل الف درهم فحلف ثم سكتا وصالحا على جارية فقضى المدعي الجارية فوطئها فولدت
ولدا ثم استختمت الجارية بالبينة فان المستحق ياخذ الجارية وعقرها وقيمة الولد ويرجع المدعي
الى اصل دعواه ولا يرجع قيمة الولد ولا بالعير اما باخذ المستحق الجارية لانه ظهر انها كانت
مملوكة **ل**ه وفي يد عصب واما قيمة الولد لانه مغرور لان جد الغرور ان يعقد سببا
ظاهرا فييد حرية الولد وتدا عتد ذلك لظنه ان الصلح صحيح بناء على ظاهر الدية المصلح كما في
البيع والهبة وولد الغرور جريا جماع الصحابة رضي الله عنهم واما العدة لانه تبين انه وطئ جارية
الخير وطأ حراما وقد سقط الحد شبهه فيلزمه العتق حتى لا يردى لا اخلا للحد المعصوم المخزم
عن ضمان ولما لا يعدم المشتري شرا فاسدا العدة اذا ردها على البايع وكذا الوات الرجل
وعليه دين محط عامله وترك جارية فاستولدها الوارث بيعت الجارية بالدين وضمن الوارث
قيمة الولد والعقر لانه بمنزلة الحر وكان من العلماء رحمهم الله اخلا فطاهر في وقوع الملك
للوارث في التركة المستغرقة على ما ذكرنا من يقول **لا** ملك يقول سبب الملك فيها ما دام حتى ملك
استحلها لنفسه بقضا الدين من موضع اخر ولو اعنفها ثم سقط الدين بعد عتقه ولو كانت
امة فتزوجها لم يصح النكاح فعرفنا ان الغرور قد تحقق فان ولد حرا بالقيمة وبيع الامة لان
استغراق التركة بالدين يمنع عتق الوارث فكذا يمنع ثبوت حق الحرية فيها من جهة الوارث ووجب
العقر لصول الوطئ في غير الملك وان اقام رجل البينة انها **ل**ه كان العقر وقيمة الولد واما
لا يرجع على المدعي قيمة الولد لانه لو رجع بما يرجع بشرط الضمان بصا او دلاله ولم يجد اما
نصا ولا سكوفا واما **ل**ه لان العتق في الرجوع زعم المدعي عليه وفي زعمه انه ليس بمغرور
بل هو معتق لان زعمه انه لا شيء للمدعي قبله وانه ملك الجارية بغير عوض وبغير حق لدفع
الحضومة واما الممن او رشوة لا عوضا عن حق يابى ولو احدث حق بغير عوض بان وهبها له
او تصدق بها عليه كان معترا لا مغرورا فلما اولى **الخلاف** البيع لانه عقد ضمان وكل من اخط
شيئا بعوض كان طالبا سلامة ما يقابل به **دلالة** ويكون دافع العوض شارطا سلامة ايضا
تحقيقا لما يقضي به عقد المعاوضة وهو التسليم باذ التسليم الا ترى ان الموهوب **ل**ه
يجل لنفسه من كل وجه فيما يقبض وكذا المدعي ومن جعل لنفسه عملا لا يكون طالبا للشرط
السلامة **دلالة** الا ترى انه لو رقت اليد غير امراه وقيل له هي امرالك فاستولدها ثم
علم انها امة بنت النسيب وحرية الولد وغرم العقر وقيمة الولد ولا يرجع على الغار شيء
وكذا الواجبة امرأة انها حرة فتزوجها تبين انها امة واما لا يرجع بالعقر لانه ضمن

بفعل

بفعل نفسه الا ترى ان في البيع لا يرجع على البايع منها اولى وانما يرجع المدعي الى اصل دعواه لان الصلح انتقض
باستحقاق الجارية فكان **ل**كالب بعد الصلح كالحال قبله ولهذا هو كالحال قبل التسليم
الى المدعي بدفع الصلح ويرجع الى اصل دعواه وهذا لانه اخذ الجارية مقابل بالدعوى فعند
الاستحقاق يرجع بما يقابل به فان اقام المدعي البينة بعد ذلك على ما ادعى عليه من الالف وقضى له
بها فانه يرجع على المدعي عليه بقيمة الولد لانك امام البينة بدت جواز الصلح في حق المدعي والمدعي عليه
لان البينة حجة في حق الناس كافة فظهر ان المدعي اشترى الجارية من المدعي عليه بالالف التي اعطيه
والمدعي عليه مختار في ذلك **ل** عارضا منا سلامة الولد ويرجع بالمالك المدعى لانيته بالبينة
الا ترى انه لو صالح من دار دعاها على مائة وهو جاحد انه لا شفعة فيها ولو اقام الشفيع البينة
انها للمدعي **ل**ه الشفعة لانه صار سباعا وكذا اذا عاد الى الدعوى ولم يكن **ل**ه بينة فاختلف
فنكحل لان النكول بمنزلة الاقرار فظهر حوار الصلح لما ذكرنا ولا يرجع بالعقر لما ذكرنا وهذا لما
ذكرنا وعند ابن ابي ليلى والشافعي رحمه الله في البيع والصلح عن الاقرار يرجع بالعقر على
البايع لانه ضمان لزمه بسبب فوت السلامة المستحقة بالعدو وهذا لان الغرور قد تحقق
فانه اخبر ان الجارية ملكه وان منفعة الوطئ تحصل للمشتري بغير عوض بعد ما يشترطها
فاذا لم يسلم له ذلك يرجع كما في قيمة الولد وذلك الحكم فان كان مخصوصا عن القياس باجماع الصحابة
رضي الله عنهم لكن عند ابن ابي ليلى رحمه الله الخصوص من القياس بقياس عليه غيره وعند الشافعي
رحمه الله يرجع بقيمة الولد في الهبة والصدقة وغيرها لان العدو وقد تحقق باجماع الملك
لدى المحل واختار انها مملوكة سواء كان بغير عوض او بعوض **ل**نا نقول العقر انما يلزمه
عوضا عما استوفى بالوطئ وهو المباشرة للاستيفاء ومنفعة المستوفى حصلت له فلا يرجع به على
غيره كمن رهب طعاما لا لسان فأكله الموهوب **ل**ه ثم استحقه رجل وضمن الاكل والعدور
انما كان سببا للرجوع باعتبار المعاوضة واليمن عوض عن العيز دون المشتري وفي حق المستوفى
في الوطئ لا فرق من ان يكون الملك باسا بالشر او بالهبة وبه فارق قيمة الولد لان الولد حر
ومتولد من العين مع ان ذلك حكم بد **ل**خلاف القياس والمخصوص من القياس عندنا
لا يقاس عليه غيره لان قياس الاصل يعارضه ثم العدر ومنزلة العيب اثبات حق الرجوع
فانما ثبت ذلك الحكم في العين وفيما هو متولد من العيز اما المستوفى في الوطئ حكم المهر فلا يثبت
فيه حكم الرجوع بسبب العيب وهذا لان العدو عوض عما استوفى بالوطئ فلو رجع به سلم للمستوفى
له محانا والوطئ في ملك الغير لا يجوز ان يسلم له محابا وانما لا يرجع في الهبة لان محرر العدو
لا يثبت حق الرجوع لما ذكرنا وهذا لان عقد التبعية لا يكون سببا لوجوب الضمان على المتبرع
على المتبرع عليه الا ترى ان الملك لا يثبت به قبل التسليم لكن لا يلزمه ضمان التسليم
رجل ادعى قصاصا على رجل فضاح من غير اقرار على جارية واستولدها ثم استختمت الجارية
واخذت منه فان المستحق ياخذ قيمة الولد والعقد منه ولا يرجع هو قيمة الولد لما ذكرنا
انه ليس بمغرور ويرجع المدعي الى اصل الدعوى لما ذكرنا الا ان هنا اذا اقام البينة

اوكل المدعى عليه يبرح المدعى بقيمة الجارية ومما عزم من قيمة الولد فرق من هذا وبين المسئلة
الاولى فان تمدد يبرح بالف درهم وقيمة الولد والفرق ان تمه الصلح عن دعوى المال والصلح
الواقع عن المال ما ينفخ لسائر اسباب الفسخ كالامالة والرد بالعيب وخيار الرمي وخيار
العين فينفخ بالاستحقاق ايضا فاذا انقضى صار وجوده وعدمه بمنزله اما الصلح عن دم العبد
بما لا ينفخ لسائر اسباب الفسخ لان الفضا من بعد سقوطه لا يحتمل العود فلا ينفخ باستحقاق
الجارية ايضا واذا لم ينفخ بقي السبب الموجب لتسليم الجارية والمدعى عليه يخرج عن تسليمها فكان
عليه تسليم قيمتها كما في النكاح والخلع فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا كان لرجل قصاص على امرأة
فقال عفوت عنك على ان تنزوي جني منسك فقلت سقط الدم لان كلمة على لتخليق الاجاب بالقبول
كما لو قال استطالتي على ان تعطيني الف درهم فقبلت بيع الطلاق بدون الاعطاء فان ابت
النكاح لا تجبر عليه وعليها رد الدية لا بد البضع وكذا الواحق امتد على ان تزوج نفسها
منه فقبلت ثم ابت كان علمها بقيمة نفسها وكذا الواحق عتقت عبدها على ان يتزوجها فقبل ثم ابا
كان عليه قيمة نفسه والفرق وهو ان الزوج ماضى بسقوط الفضا ص لا بهذا الشرط
فاذا لم يسلم والقصاص بعد سقوطه لا يحتمل العود الرد بدله وهو الذي لا بد لان البدل
المشروط ليس بمال واما استنا المقوم عند الوقوف لظهار السرقة فيقضي ما واذ لك
على قضية الاصل وكذا ابدل العتق منقعة البضع وان لم يسلم بمال متقوم بنفسه وانما يصير متقوما
بالعقد او بالانلاف عن شبهة العقد فاذا لم يكن له بدل صير الى قيمة البدل اما في سلسلنا اقل العفو الجارية
وهي مال متقوم بحسب قيمة البدل ولهذا اشهدوا العتاق اذا رجوا صمنوا قيمة العبد فيصاري الى
قيمتها ثم رحمه الله لا يحتاج الى الفرق بين سلسلنا وبينها اذا عتق عبدا على جارية بعينها ثم هلك
قبل التسليم واستحققت بعد التسليم او قبله فانه يبرح المولى عليه بقيمة الجارية وهو قول ابي حنيفة
اولا وكذا لو وجدها عبيدا وردها على العبد يبرح عليه بقيمتها ولو تغذر ردها بان حدثت في
في يد المولى عيب يبرح بحصة الحب من قيمة الجارية عنده وهو قول ابي حنيفة الاخر وهو
قول ابو يوسف في الهلاك او الرد والاستحقاق يبرح بقيمة العبد وعند تغذر الرد يبرح بقيمة
العبد وحاصل الخلاف راجع الى ان هذا مقابلة المال بالمال او غير المال فعند محمد رحمه الله
مبادلة المال بغير المال في يبرح بقيمة الولد كما في النكاح والخلع والصلح عن دم العبد وعند
مبادلة المال بالمال فيبرح بقيمة المبدل كالبيع والفرق لهما ان يبيع العبد بالجارية مبادلة
المال بالمال ولهذا الواعق على خسر او خير بحسب قيمته ولو عني عن الدم على خسر او خسر
لا يحسب شي وشهود الاعتاق يضمنون بالرجوع وشهود العفولة وكذا اشهدوا الطلاق والمكره
على الاتفاق يضمن القيمة والمكره على العفولة ان البدل هنا مال متقوم وفي العفولة وهذا
لا يجب البدل على الاجنبي في الاتفاق ويجب في العفو وكان المولى من لا ملكه بارا مال فاذا لم يسلم له
ما بدله يبرح بقيمة ما بدله عند تغذر الفسخ واستردا ما بدله كما لو باعه من قريته بجارية
وعتق عليه ثم استحققت الجارية يبرح بقيمة العبد وهذا لان بيع المقايضة قيام احد البديلين

يكفي

يكفي لصحة الفسخ فيفسخ العقد كما لو اشترى عبدا بجارية فماتت الجارية ثم استحق العبد او ضمنه بالعيب
ينفسخ العقد ويرجع قيمة الجارية فيفسخ العقد في حق العام مقصود وفي حق الهالك مباحا للقايسر
ويقوم قيمته مقام عهده كما ينضم القيمة مقام البيع في بيا العقد فكذلك هنا يفسخ العقد في الجارية مقصودا
وفي العبد يباع لعدم محلته الفسخ فيه بالحق بطريق قيام قيمته مقامه فلهذا يجب قيمته لان هذا
العقد وان كان مبادلة المال بغير مال كما قال محمد رحمه الله حتى يجب الحوان دينا في الذمة
ويعتق العبد على ملك المولى حتى يكون الولا وليس الى الوكيل بضم البدل ولا بطل قيامه قبل
قبول العقد ولا يملك الرجوع والاجل الى الحصاد والديس بنت بدله ولا يرد الى العيب اليسير
الا ان هذا يعتبر في جانب العبد لان الذي يسلم له العتق وان لم يسلم مال الا ان فيما ينظر للمولى
عن ملكه مبادلة المال بالمال الا ان ازالة الملك اذا لم يكن له مال لا يكون موجبا للعتق
فاما يصرف المولى من حيث ازالة راي ملكه وعند الاستحقاق والرد بالعيب مراعاة جانب
المولى او لان الحاجة الى دفع الضرر عن المولى اما العتق من مال للعبد بكل حال ولان العبد
يبنى على ازالة المولى ملكه فيعتبر ما هو الاصل باعتباره مبادلة المال بالمال ولهذا يجب القيمة
اذا اعتقه على خمر فكذلك اذا استحق البدل او هلك فخل احد الطرفين بقول فحق المولى انفسخ السب
لان في حقه مبادلة المال بالمال الا انه تغذر عليه رد العبد لعتقه بحسب قيمته كالمكبر
اذا مات المولى وعليه دين مستغرق او قتل هو مولا بطل وصيته لكن تغذر رده الى العتق
فبحسب عليه قيمته وعلى الطريق الاخر بقول لا يفسخ السبب لكن لم يسلم للمولى العوض فيبرح عليه
بمثله ومثل الجارية حكم هذا العقد ما هو عوضها وهو مالبة العبد كل في النكاح فان عوض الصداق
ليس بمال متقوم فلهذا رجعا الى الصداق وفيما اذا كانت عبده على جارية بغير عينا فاداهما
وعتق ثم رجع المولى بها عينا وردها اخذ مثلها اصحح فان حدث بها عيب عنده رجع بغير عينا العيب
من قيمة الجارية فقبل هو قول محمد ولا سلسلنا فنقول بدل الكتابة ليس بمقابلة رتبة الكتابة
بل بمقابلة ما يسلم له بعد الكتابة وهو كونه اخى بنفسه وكذا سببه وذلك ليس بمال كان بمنزلة
النكاح والصلح عن دم العبد الا ترى انها لو صالحت مع زوجها على ثوب من النفقة المفروضة ثم
استحققت الثوب او ردت لعيب انها ترجع بالنفقة ولو لم يكن مفروضا يبرح بقيمة الثوب
رجل ادعى جارية في يد رجل وانكر المدعى عليه ثم صالحه على جارية اخرى ودفعها اليه فاستولى لكل واحد
منهما الجارية التي في يده ثم استحققت احدهما ياخذ المستحق الجارية وعفوها وقيمة الولد ما ذكرنا
ثم نظر ان استحققت الجارية التي اخذها المدعى يبرح الى اصل الدعوى ولا يرجع عليه بشي من قيمة الولد
لما ذكرنا انه اخذ الجارية ارضا عن اليمن وكان معترا لا مغورا وان استحققت الجارية التي في يد المدعى
عليه واخذها المستحق وقيمة الولد لا يرجع هو ايضا بقيمة الولد على المدعى لان لا يرجع وصول
الجارية اليه من يد المدعى لان يرجع انه استولى بها على قديم ملكه فلا يكون مغورا ومن قبله
وهذا لان المدعى وان اقر ان المدعى عليه حق الرجوع عليه بما ضمن من قيمة الولد المستحق لا يتغذر
الملك من جهته لان المدعى عليه كذب في هذا الاقرار حيث زعم انه لم يستفد الملك من جهته

الا ان المدعى عليه كذبه في هذا الاثر ارجح من ان لا يستفيد المالك من جهته المقدر له متى كذب
المقر واصر على كذبه لا يكون **ل**ه انتفاع العرفا اقل منه فلو كان المستحق الجارية التي في يده
المدعى فيرجع الى اصل الدعوى واقام البينة على ما ادعا فانه يرجع بقيمة الجارية التي في يده المدعى
عليه ولا يلحقها لان المدعى عليه استولى عليها وصح استيلاؤه لانه تبين انه ملكها من جهة المدعى ملكا فاسدا
لانه تبين انه ملكها بدلا من الجارية المستحقة وبذلك **ل** المستحق مملوك للقبض عندها ملكا فاسدا ولهذا
ينفذ بيعه واعتاقه فكان على المدعى عليه ردها بسبب الفساد وقد عجز بالاستيلاء فكان عليه رد
قيمتها لو اختلفت او دبرها او باعها اليه اشارة في الكتاب **حيث قال** انها قد ولدت من الدعوى عليه
ويرجع ايضا بما عزم المستحق من قيمة الولد لان بائنة البينة طهر ان المدعى اشتري الجارية التي اخذها
من المدعى عليه الجارية التي كانت **ل**ه في يد المدعى عليه دون التي في يد المدعى رجع المدعى عليه على المدعى
بقيمة الجارية التي اخذها منه لانه لما استحق الجارية التي في يد المدعى عليه ظهر ان الصلح الذي جرب
بينهما اما كان نافذا في رعيهما جميعا لان قيل **ذلك** كذا حكم بحوا هذا الصلح بناء على رعي المدعى
لانه يزعم ان الجارية التي في يد المدعى عليه ملكه وانه مصدق في حقه وبعد الاستحقاق صار ملكا **ل**ه
دعواه بسببه المستحق فتعذر رجوعه الى الصلح فيفسد فاذا صار المدعى مشتريا الجارية التي في يده من
المدعى عليه بجاربه مستحقة وملكها ملكا فاسدا كان عليه ردها ان كانت قائمة في يده قابلة للرد وان كانت
ستهلكة او عجز عن ردها جيب عليه قيمتها كما في البيع الفاسد وقد عجز عن ردها كان الاستيلاء فيخدم
فيها ولانه ائتماد فاع بشرط قطع للنازعة من قبله وسلطنة ما في يده من جهته وقد تبين ان حرمته
منقطعة من غير صلح ولم يسلم **ل**ه ما في يده فيرجع عليه وصار كما لو هلك المبيع في يد المشتري
ثم استحق ضمن قيمته المستحق يرجع على البايع باليمن لانه ائتماد فاع الثمن ليس له المبيع ولم يسلم
ولا يرجع المدعى عليه على المدعى بقيمة الولد لما ذكرنا رجع الصلح من ادعاهما في يد رجل على الف درهم
فلا تنفعه لا في رعي ذي اليد انه لم يسعد الدار من المدعى **والتملك** عليه فكانت العبرة لزعم
ان خلافا اذا ادعى عبدا وصاحبه على دار مع الانكار لان التملك على المدعى وفي زعمه انه ملك الدار
بمقابلته العبد وزعمه معتبر في حقه ولو ادعى على رجل الفاضل الجارية على حرمته ما يتم اقام البينة
عليها ادعى من الالف لا تقبل بينه ولا يقضي **ل**ه بشي ولو ادعى دارا فاضل الجارية على نصفها
او بيت منها ثم اقام البينة ان الدار كلها لا تقبل بينته والفرق بينهما انه اذا صاحبه
على بيت من تلك الدار او على بعضها لم يتحقق بينهما المعاوضة لان من زعمه ان جميع الدار **ل**ه
وبعض ملكه لا يكون عوضا عن البعض الا انه اخذ بعض حقه وترك البعض للضرورة فاذا قدر
على اخذ الباقي بالبينة كان **ل**ه اخذ كل ما **ل**ه اذا اخذ القيمة بقول الخاص ثم اقام البينة
ان ممتلكا أكثر او ظهر المصنوب وعجز عن اخذ قيمته أكثر كان **ل**ه ان يأخذ تمام القيمة
اما اذا صاحبه على بيتا اخر فقد اخذ من المدعى عليه عوضا فكان **ذلك** معاوضة بينهما وتمليكها
فصلت خصوصية مع خلافا للدين اذا صاحبه على بعضه او على عين اخر لانه اذا صاحبه على بعضه كان
ذلك خطأ وبراغ الباقي والخط والابراغ الدين جاز اما الخط والابراغ الايمان لا يجوز فيقتضي على

ملكه

ملكه الا ان بالصلح استنع عليه الدعوى لعدم الظاهر فيه فاذا افاد بائنة البينة يقضي له رجل ادعى
جارية في يد رجل فانكرها ثم صاحبه على ان يسلم تلك الجارية للمدعى على ان يدفع المدعى عليه جارية اخرى
جازا الصلح لانه معاوضة من الجانبين لان كل واحد منهما لا يسلم **ل**ه ما اخذ من صاحبه الا بما اعطى
وهو حقيقة المعاوضة فلو تناقضا واستولدا كل واحد منهما الجارية التي قبضها فاستحقا احدهما **ل**
كل واحد منهما معروفا في الجارية التي استولدها فيرجع على صاحبه بقيمة الاخرى وبما عزم من قيمة الولد
للمستحق فترق بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى فان ثبت كل واحد منهما ليس معروفا في الولد لان الصلح
ليس معاوضة في حق المدعى وان كان معاوضة في حق البايع وهو خلف بن ايوب بن محمد رحمهما الله انه قال
لا يرجع المدعى على المدعى عليه بقيمة الولد لان من زعمه انه اخذ جارية نفسه وان المدعى عليه اخذ الجارية
منه بعين حق فاذا كان من زعمه انه قبض جارية انه ليس **ل**ه ان يرجع قالوا وهذه الرواية اقرب
الى القياس وجه ظاهر الرواية وهو الفرق بين السليين ان في المسئلة الاولى تعذر اثبات
المعاوضة في جانب المدعى عليه لانه لم يوجد في حقه معنى المعاوضة لان الجارية التي بقيت في يده سلامه له
غير متعلق بما اعطى للمدعى بل ليس **ل**ه يعطى وحلف على دعواه سلمته فتعذر اعتبار معنى المعاوضة في جانبها
حققة ومعنى فلم يعتبر ولغير معاوضة في جانب المدعى لانه لا يمكنه اخذ الجارية الا بتسليم الدعوى
في الجارية التي في يد المدعى عليه اما في هذه المسئلة امكن اثبات المعاوضة من الجانبين اما في جانب المدعى
عليه فظاهر لانه لا يمكنه اخذ ما في يد المدعى الا بتسليمه ما في يده واما من جانب المدعى امكن اعتبار المعاوضة
من حيث الحكم والمعنى لان الجارية التي اخذها من المدعى عليه لا يسلم له الا بما اعطى وهذا هو معنى المعاوضة
ان لا يسلم **ل**ه ما اخذ الا بما اعطى فنثبت المعاوضة من الجانبين فكان كل واحد منهما معروفا في
والجارية **فان قيل** في زعم المدعى ان كلتا الجارتين ملكه الا انه سلم احدهما ليس له الاخرى
فكيف يعتبر المعاوضة ويرجع بضمان العذر **قلت** وان زعم كذلك الا انه لما استعمل للمبادلة
وحكم له بصحتها شرعا صار تله بائنا زعم شرعا وصار كالمكذب حقيقة الاثرى انه لو اصطفا
على هذا الوجه وهلك احدهما قبل القبض او رد بالعيب لا يرجع باصل الدعوى كما في الاسام
فصار الحكم للمبادلة الطاهرة بناء على ما كتبت فصار معاوضة مطلقة في حقها لا تترى انه لو
كان الدعوى في دار فصالح المدعى على هذا الوجه بان ياخذ الدار المدعى بدار اخرى فثبت
للشئيع في كل واحد من الدارين الشفعة ليعلم انها معاوضة في حقها وفي الفصل الاول
في الدار التي جعلت بدل الصلح بسحق الشفعة وفي الدار المصالح عليها لا يثبت لما ذكرنا ولانه
وان زعم انها ملكه لكن لا يمكنه تحصيل ملكا ليد لنفسه الا باعطا الجارية الاخرى فامكن اعتبار
المعاوضة في ملكا ليد فصار معروفا بخلاف المسئلة الاولى لان ملكا ليد حاصل لكل واحد
منهما ولو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل فحج المدعى عليه او لم يقدر ولم ينكر حتى صاحبه من ذلك
على دار اخرى وقبضها وبني كل واحد منهما الدار التي في يده ثم استحق احدهما فان كان المستحق
التي في يد المدعى للمستحق ان ياخذ الدار ويامر به بقطع البينة تبين انه منى فيها بعين عوض
ويعود المدعى لا اصل دعواه لا تناقض الصلح ولا يرجع بقيمة البينة لان الرجوع بقيمة البينة

على المدعي عليه وسلم البناء لا يريد به النقص ان شاء المدعي ذلك وانما اخذ النقص ولا يرجع المدعي عليه
بقية البناء كما في الشراء الحقيقي لان الرجوع بقيمة البناء عند استحقاق الدار كالرجوع بقيمة الولد
عند استحقاق الجارية ففي كل موضع يرجع بمد قيمة الولد ورجع هنا بقيمة البناء في كل موضع لا يرجع
لا يرجع هنا الا ان شئ اذا استحققت الجارية التي في يد المدعي يرجع قيمة الجارية الاخرى بالاجماع
وهنا ان استحققت الدار التي في يد المدعي يرجع ايضا بقيمة الدار الاخرى عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما يرجع بعين الدار الاخرى وينقص المدعي عليه البناء وهذه المسئلة فرع لمسئلة ذكرها محمد رحمه الله
في الشفعة ان من اشترى دارا شرا فاسد او منى فيها عند ابي حنيفة ينقطع حق البايع عن الدار
ونقص عليه القيمة وللشفيع ان ياخذها بالشفعة وعندهما لا ينقطع ويقتصر البناء وتبريد الدار على
البايع ولا شفيع فيها ووجه التفريع انه ظهر ان المدعي عليه ملك الدار التي في يد ملكا فاسدا
لانه ظهر انه اشترى اياها بدين مستحق وبذلك المستحق مملوكا فاسدا فينقطع حق الرجوع بالبناء عند
الله اشارة في الكتاب حيث قال لان المدعي عليه قد بناها لهما ان بناها في بقعة غيره احق بتملك
البقعة منه فنقص بناءه للرد على صاحبا الحق كالمشتري اذا بنا في الشقص للشفيع وهذا لان
البناء مع الحق الثابت في الاصل بصفة التاكيد لا يبطل بمعنى في السع ثم حق البايع في الاسترداد
اقوى من حق الشفيع الا ان شئ انه لا يبطل بالسكون ولا يسقط باستقاط البايع وان ذلك مستحق
له وعليه شرعا وذاك سورت وهذا لا يورث ثمرنا المشتري في ملكه ينقص حق الشفيع مع
ضعفه فلان ينقص حق البايع في الاسترداد وكان اولى ارايت لو هدم المشتري بناءه الم يكن
للبايع ان يسترده وهذا لا وجه لمنعه المشتري اذا وجد بها عيبا بعد ما نى ويرفع بناءه كان له
ان يرد بها بالبيع فلان يرد بها بفساد البيع كان اولى قال محمد رحمه الله ارايت لو لم يكن فيها
الابطال واحدا ما كان للبايع ان ياخذها ارايت لو كانت ارضا فخرس فيها خلة او شجرة اما كان
للبايع ان ياخذها وهذا بخلاف حق الواهب في الرجوع فهو حق ضعيف قد يسقط بمعنى باليسقط
محد وثا الزيادة المتصلة بموتها حلها وابو حنيفة رحمه الله يقول بني في ملك نفسه بتسليط
من له الحق فلا ينقص بناءه لحقه كالمو هو بلبني في الدار الموهوبة وبيان الوصف ان الحق في
الاسترداد للبايع وهو الذي سيطر المشتري على هذا البناء بايجاب الملك له والبيع وان فسد
شرعا فالسليط من البايع يبي معتبرا في حقه والدليل عليه ان سائر تصرفات المشتري من البيع
والهبة والصدقة لا ينقص حق البايع في الاسترداد وما كان كذلك الا باعتبار تسليطه اياه
على ذلك وقاروا الشفيع فانه لا يوجد منه تسليط المشتري على التصرف ولهذا ينقص سائر
تصرفات حق الشفيع فذلك ينقص بناءه فاذا ثبت هذا فعندهما لا يجب فيها الشفعة
لتماحق البايع في الاسترداد وعندنا لا ينقطع حق البايع في الاسترداد وياخذها
يقبضها وينقص بناء المشتري لحق الشفيع فاما يستدل ان هذا اعلم الى حنيفة رحمه الله فقال لا
لا اقرار هذا البناء بالافاق فان دفع مستحق الحق البايع او الحق الشفيع وابو حنيفة رحمه الله
يقول بهذا البناء اقرار في حق البايع لانه حصل بتسليطه فينقطع به حق البايع في الاسترداد

لكل

لكن لا قرار له في حق الشفيع لعدم التسليط منه كان له ان ينقصه وهو معتزله نقصه اخر من المشتري
فيها كالبيع والهبة والصدقة فانه يقطع حق البايع في الاسترداد ثم ينقص ذلك التصرف لحق الشفيع
وان استحققت الدار التي في يد المدعي عليه دون التي في يد المدعي يرجع المدعي عليه على المدعي بقيمة الدار التي
اخذها منه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يرجع بقيمة البناء لانه زعم انه بني في ملك نفسه لما ذكرنا
في الولد وعندهما ياخذ عين الدار التي دفعها الى المدعي وقلع البناء رجل اشترى جارية وقبضها واقتن
ثم زوجها رجلا ولم يحجره اياها امه او حرة فولدت من الزوج اولادا وقد علم الزوج بشرايه وقلعها
ثم استحققت البينة وقضى له بها يغرم الزوج للمستحق عقرها وقيمة الولد ولا يرجع بذلك على احد
ويكون الولد حرا بالقيمة على محمد رحمه الله في الاصل وقال لان هذا غرور فترى بين هذا
وبينما اذ الم يعلم الزوج بشري المولى واعتاقه والمسئلة حالها فان الولد يكون مرققا وباع
المستحق والفرق انه متى لم يعلم الزوج بشري المولى واعتاقه وقد استولدها مع احتمال انها امه
كان راضيا بمرق ما يبه والمستولد متى رضى بمرق ما يبه لا يحول ولد حرا بالقيمة كما لو تزوج امه
واستولدها فاما اذا علم بشري المولى واعتاقه لم يرخص بمرق ما يبه لا بغير الشرا والاعتاق طاهر
وهو حلال العرو وركان حرا بالقيمة الا ان لا يرجع بقيمة الولد على المولى لانه ليس بمغرور من جهته
بل هو معتز لا يمانع ما زوجها على انها حرة لكن اعتبر بنفسه حيث راي الشرا والعق وان سبب
لحرية طاهر فمن حيث انه كان مغرورا كان الولد حرا بالقيمة ومن حيث انه لم يغيره لم يرجع عليه ليشي
مغرور من هذا وبينما اذا اشترى جارية واستولدها ثم مات مستحق واستحقها واخذها من يد المشتري
وعقرها وقيمة الولد فان المشتري يرجع بقيمة الولد على البايع وان لم يغيره والفرق
ان المستولد انما يرجع على الغار والعرو والصمان حيا وفي الشري البايع ضامن له سلامة الولد
لانه ضامن سلامة ملك الرقبة فكان ضامنا سلامة الولد بسلامة ملك الرقبة ضرورة لما ذكرنا في اصل الباب
اما المزوج ماضن للزوج سلامة الولد لانه ضامن له سلامة ملك المنفعة لانه من موجبات النكاح لسلامة
ملك الرقبة فلا يكون ضامنا سلامة الولد بغير ضرورة لانه ليس من ضرورة ملك المنفعة للزوج
سلامة الولد كما في كحل الامتة بخلاف ما اذا اشترى عند الزوج انها حرة لانه صار ضامنا لسلامة الولد
لان من ضرورة حرته ولد حرة ولدها رجل اشترى جارية واستولدها ثم اغتقمها وزوجها
فولدت منه ولدا اخر ثم استحقها رجل فانه ياخذها وعقرها وقيمة الولدين ثم يرجع المشتري
على البايع بقيمة الولد الاول بقيمة الولد الثاني اما حرة الولد من بالقيمة لانه كان مغرورا في الولد
الاول معتز في الولد الثاني اما في الاول لانه استولدها بنا على الملك المستفاد بالشري
والمشتري مغرور واما معتز في الولد الثاني لانه استولدها بعد ما علم الزوج بشرايه واعتاق
وولد المغرور والعز حرا بالقيمة لما ذكرنا وانه مغرور في حق كل واحد منهما الا ان في حق الاول
اعتمد الملك بالشرا في حق الام وفي الثاني حرية الام وحل الوطى بالنكاح واما يغير معقرا واحدا
لان عند الاستحقاق سطل الاعتاق والنكاح وفي السبب الاول وهو الشري ومن اشترى جارية
وطمها مزارا ثم استحققت له عليه الاعقر واحد لان العقر حق المستحق وفي زعمه ان الواجب له

على المستولد عند واحد لان في زعمه ان الوطيات استندت الى سبب واحد وهو ملك اليمين لما ذكرنا والوطيات
منى بكونه امرأة واحدة مستند الى سبب واحد **باب** الاعتراف بواحد كماله وتزوج امرأة بكاح
فاسد او وطها مراراً قبل ان يفرق بينهما او اشترى جارية شرا فاسدا ووطها مراراً ثم ردها على البايع
او علق الطلاق او العتاق بالكنكاح او اشترى جارية او اشترى ووطها مراراً او كالأب اذا وطى جارية
ابنه مراراً يجب عليه الاعتراف واحد وهو اويل الملك المأبوت بالحديث وكذا لو اشترى جارية
من فضولى ووطها مراراً ثم لم يخر المالك البايع خلاف الابن اذا وطى جارية ابنة ابيه او امراته
مراراً وقال **قلت** انها كل ما فيه يتكرر عليه العقر لانه ما استند الى سبب وتاويل واحد لا تخرام
السبب والثاويل في المحل وانما يسقط الحد لظنه وظنه في المرة المانية غير الظن في المرة الاولى
واحد الشتر يمكن اذا وطى الجارية المشتركة مراراً واختار الشيخ الاجلر هان الدن رحمه الله انه
تكرر العقر عليه لانه لا يابى له في نصيب الشريك فكان كل وطى موجبا للعقر اقمى ما في الباب
ان المستولد زعم ان عليه عتقاً لاختلاف السبب لانه صار مكرماً شراً ولان المستحق لما زعم ان
عليه عقر واحد صدقة في احدى او كذب في الاخر فيريد اقراره برده واما الرجوع بقيمة الولد
الاول دون الثاني لانه معزور من الاول مختص في الثاني لما ذكرنا والمعزور يرجع والخبر
ببرج وهذا لانه ما اعتمد الملك في الثاني وانما اعتمد حرية الامر والكنكاح وهذا ليس بمشروط من
قبل البايع فلا يكون معزوراً من قبله **فان قيل** اعتماده على حرية الام بنا على اعتماده
على الملك فصار معزوراً في الثاني من قبله ايضا **قلت** بل لکن مع هذا ليست الحرية مستفاد
من الملك وانما ضمن له سلامة ما هو من مقاصد الملك وهذا من مقاصد النكاح فلا يضاف
الى شرط البايع اعتبر مجرد رحمه الله اختلاف الحالة في حق الولدين ولم يعتبر في حق العقر
وانما كان كذلك لان العقر امر يدور بين المستولد والمستحق وفي زعم المستحق للعقر ان الحالة
واحدة وهي حالة ملك اليمين وان على المستولد الوطيات عند واحد واعتبرنا زعم من له الحق
اما الرجوع بقيمة الولد امر يدور بين المستولد والبايع والمستولد مع البايع بقاذا ان الحالة
اختلفت في الولد وحدها لهما في ملك اليمين والاخر في ملك النكاح واعتبر زعمهما في جميعهما
فلهذا يرجع بقيمة الاول دون الثاني وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالى انه يرجع بقيمة الولدين
جميعاً لان نكاحه كان بسبب التملك الاول **قلت** بعضهم هذه الرواية اصح وفي دعوى المبسوط
اشترى جارية وباعها من غيره فولدت منه ثم استحقها رجل يرجع المشتري الثاني على بايعه
بقية الولد للمشتري الاول لان يرجع على بايعه بالثمن وليس له ان يرجع بقيمة الولد عند
الحيقة رحمه الله وعندهما يرجع بقيمة الولد على بايعه لان المشتري الاول **باب** اوجع الملك
فيها لغيره فجعل استيلا من اوجب له الملك بمنزلة استيلا له بنفسه وهذا لان الرجوع
يقوت صفة السلامة التي صارت مستحقة بالعقد وهذا كما نقرر بين المشتري الاول والثاني
نقرر بين المشتري الاول والبايع الاخرى ان المشتري الثاني لو رد بالعيب كان للمشتري
الاول ان يرد لها على بايعه وكذا اذا رجع عليه بقيمة وابو حنيفة رحمه الله يقول ان المشتري

الاول انشا باجابه الملك فيها لغيره بالبيع فرجع المشتري عليه مما انشا من العزور ولا يوجب الرجوع
بالعزور من البايع الاول والمشتري الاول لان ما انشا من العزور صار ناسخاً للعزور البايع الاول
وهو نظير من ختم بغير اعلى قارعة الطريق فالتى انسان غيره فيه كان الصمان على الملقى ولا يرجع به على
الحافري ويصح ان الرجوع بقيمة الولد بمنزلة الخضومة في العيب والمشتري انما يخص البايع في العيب اذا كان
الملك المستفاد من قبله قائماً به وهذا قد انسخ ذلك الملك ملك المشتري الثاني ولم تعد اليه بالرجوع
بقية الولد عليه خلافاً ما اذا ارد عليه بالعيب لان الملك المستفاد له من جهة البايع قد عاد اليه ونظير
هذه المسئلة ما ذكر في اخر الصلح ان المشتري الثاني اذا وجب له بالبيع عيباً وقد قدر رد به عيباً عند
ورجوع على بايعه مقصداً ان العيب لم يكن لبايعه ان يرجع بالنقصان على البايع الاول في قول ابى حنيفة
رحمه الله لان المستفاد له من قبله لم يعد اليه وعندهما يرجع على البايع الاول بما عزم للمشتري الثاني
من النقصان لان الرجوع الى النقصان عند تقدير رد العيز بمنزلة الرد بالعيب عند الامكان الا انه
لا فرق بين ان يكون مصداً او غير قضا لانه لا يعود اليه قدم مله في الحالين وفي الرد ان كان بقصاير
على بايعه لحدود قدم ملكه والله اعلم **باب** ما ذكرنا ان الصلح على النكاح رجايز واذا جاز
لا ندري والبيع فيها **اصل** **باب** ما ذكرنا ان الصلح على النكاح رجايز واذا جاز
فالاذام عليه من النكاح لا يكون اقراراً انه لا يملك له فيما وقع الصلح عنه ولا اقراراً بان الملك
للمدعي فيما وقع الصلح عنه والمشتري من النكاح اقراراً بان الملك له فيما يسرى رواية واحل يكون
اقراراً لان الملك في المشتري للمدعي فيه روايتان على ما ذكرنا في الاقرار والفرق بينهما ان الصلح
كما يجوز معاوضة وتمليكاً كما يجوز ملكاً باستقاط لان في الصلح معنى التملك ومعنى الاستقاط لا يجوز بدون
الحق وهذا يجوز صلح المتوسط اذا اصاب لنفسه بان يابى صلحاً على كذا اوقات صلح فلا يابى كذا
من مالى على غير اشتراط الصمان وجب الدل عليه كما في قوله لعلني اخلع امراتك على الف من مالى
ولهذا اذا الواجوز الصلح على الشرب ومسبل الماء وان كان تمليكاً لا يجوز على الافراد ويجوز الصلح
من الالف على خمس مائة فلجواب **الصلح** كما يجوز ملكاً تمليكاً يجوز تمليكاً باستقاط فالمدعي عليه ان
صار مقراً انما لا ملك له وقع الصلح عنه وبالمالك للمدعي فيما وقع الصلح عنه في رواية باعتبار انه تمليك
تمليك لم يصرف مقراً بان تمليك باستقاط كما لو نص المدعي عليه على ذلك بان يابى ملك هذا المال لتسقط
حق قبلي في المصونة والتمين فلا يثبت الاقرار بالشك اما المشتري لا يجوز الامتلاك لانه وضع للتمليك
لا الاستقاط وفيه معنى التملك ايضا لامعنى الاستقاط ولهذا لا يجوز شربى الشرب والسبيل ولا شرب
الالف الخمس مائة ولو ادعى على اخر سكنى دار لسبب الوصية من فلان فجدد ثم اقر على شيء جاز وان كان
الموصى له بالسكنى لا يملك الاجارة لا يمكن ان يرضى بطريق الاستقاط بعوض وكذا الوصلح على سكنى
دار اخرى صح بطريق الاستقاط لتقدر بغيره بطريق التملك فان مبادلة السكنى بالسكنى لا يجوز
وحرف اخر ان الاقرار من المدعي للذي يابى الشيء بطريق الصلح لا يمنع من الدعوى اذا بطل
الصلح بوجه من الوجوه الا انه انما اقر بشرط سلامة البدل له فلا لم يسلم له البدل عاد الى دعواه
وهذا لان الاقرار وان ثبت فانما يثبت ضمن الصلح فاذا بطل الصلح بطل ما في ضمنه كالوصية

بالحايه اذا بطلت الوصية بالبيع تبطل الحايه اما الاقرار من الذي هو في يد عند الصلح المدعى بوجوب
رد عليه اذا بطل الصلح لانه اقر له مطلقا من غير سلاية البديل له وقد اقر به له مقصودا وكان
حج العمل به قبل تمام الصلح فكذا بعد بطلان الصلح الاخرى ان البيع اذا استحق من يد المشتري
يرجع بالتمن على البائع ولو عاد المبيع الى ملكه لا يومر بالتسليم الى البائع لان الاقرار بدونه ملكا للبائع
في رواية من ضمن الشري فاذا بطل الشري بالاستحقاق ضمن ما في ضمنه ولو اقر انه ملكا للبائع
مصححا شري يومر بالتسليم اليه لانه اقر به اليه مقصودا اذا عرفت هذا قال محمد رحمه الله رجل
اذا اخلف الرجل في ساحة كل واحد منهما يدعي انها له وفي يده ولا يدري ذلك الا بقولهما فان القاضي يفتي
لو احدهما بالملك ولا بالبديل الا بعد ان لا يعرف موت الملك في الساحة ولا بثبوت البديل
لاحد الا لعاصه ولا بعلامه لا تعني بالبديل المتصرفه وذلك شئ لا يعرفه عندنا من اقرها في ذلك على السوا
فليس قضي بالملك لاحدهما او بالبديل فصالحا لا علم له بذلك لو عرفت بان كان احدهما في يدها بان قبل
ذلك واخر في حبيزة او ضمن للبائع البديل وهذا لان اليد حق مقصود كما ان الملك مقصودا
فلا يقضي لاحدهما لاحتمال ان يكون في يد غيرهما فيكون قضا على الغالب جبر حجة وان اقام احدهما
البينه انها ملكه او في يده قضي بالملك او البديل وان اقام البينه قضي باسمها لانها حارحان
وان لم يبق البينه لكنهما امسطل على ان يسلم احدهما للاخر على ان اعطاه عبدا بحبيزة جارية لانه صلح
عن دعوى الملك لانه اوهو معناه فصار بمنزلة الصلح عن دعوى الملك وذلك صحيح لما قلنا
انه في حق احدهما لقطع المنازعة وفي حق الاخر تملك او اسقاط الحق فيصح كذلك هنا فان بعض احدهما العبد
ومن الاخر في الساحة حاتم استحق العبد او جرحا ينتقض الصلح بينهما ويعود المصالحان على دعواهما لان بال
الاستحقاق انتقض الصلح لان استحقاقا قبل الصلح بوجوب استحقاق الصلح متى وقع الصلح عن المال
واذا انتقض الصلح عاد الامر الى ما كان قبل الصلح وهذا لانه انما ترك المنازعة بشرط ولم يسلم له شرط
وبالبديل الحادثة لا تنتفع المنازعة لانه يقول اما اسلمك بتسليمي لان الحق لك وكان اسلمي بشرط
فلو ان الذي استحق العبد من يد طلب من القاضي ان يامر صاحبه بقبض البناء فيعجز عن التسليم حتى يعود الامر
الى ما كان لا يجيبه القاضي بذلك فنقول له ثبت الى دعواك لانه لما انتقض الصلح صار الحال بعد الصلح
كالحال قبله وقبل الصلح لو في احدهما في الساحة وسكنها من غير صلح ولم يعلم صاحبه لم يكن صاحبه
ان يمنع حتى يثبت دعواه لان يد ماسه على الساحر يفتي وقع الشك في بعضهما ان كان صاحبه محققا في
البناء لا يجب تقضه وان كان مبطلا لا يجب تقضه فلا يقض بالشك كذلك هنا وادامه على الصلح
ليس باقرار لان الساحر ليست بحق له ولانه بالنسبة استولى عليها وبنت له اليد ولو لم يكن بينهما
صلح مني احدهما فيها بنت له اليد وصار هو مدعي عليه وصار الاخر مدعي كذلك هنا لما انتقض
الصلح بقي استيلاؤه عليها وبطلت له اليد فلا يخرج من يده الابينة وهذا لان القاضي انما يجيبه الى
ذلك اذا عرفت اختصاصا بالدار ولا يعرف ذلك ولا يمكن الذي في من احداثا من اخر بعد ذلك
ايضا لانه لا يعرف اختصاصا بالدار فلا يصح ان لا يتعرض لاحدهما ولا يمكن احدهما
من يصر في مبتدأ انقضا كان او بنا الان يقيم احدهما البينه على ما ادعى من الملك او اليد لانه حق مقصود

بحوز ان يقضي به كما يقضي بالملك الاخرى انه يقضي للمودع على الغاصب والسارق منه ويقضي للغاصب
والسنيعة لتحصيل اليد كما يقضي للمالك بالملك ولم يصطلح اكد اشترى احد هاتين صاحبه الساحة بعد والمسلم
حاليا اذا جبر المشتري على قبض البناء والخروج من الساحة ومنع من ان يتعذر فيها لصاحبه ويقضي القاضي بانه
لا حق له فيها ولمنع الاخر وهو البائع منها ولم يقض له بها اما الجبر على قبض البناء والخروج من الساحة
ومنع ان يتعذر فيها لصاحبه ويقضي القاضي بانه لا حق له فيها وعدم التعرض للاخر فرق بينه وبين الصلح
فانه بالمد لا تقض البناء والخروج منها ولا يمنع الاخر من الساحة والفرق ان الصلح من المنكر لم يكن اقرارا
بانه لا ملك له في الساحة واقرار بان الملك فيها لصاحب المدعي حتى يصير مقررا بالبناء في ملك غيره فيومر يقضه
والخروج منها فاما السرا اقرار بانه لا ملك له في الساحة واقرار بان الملك فيها لصاحبه في رواية
صاير مقتران بانه في ملك غيره فيومر يقض البناء والخروج منها وهي عن التعرض لصاحبه بها وقد ذكرنا
ان الصلح قد يكون لدفع الخصومة وقطع المنازعة فلا يكون اقرارا بل حق خلاف الشرا لانه لا يشتري شيئا عليك
او لا يملكه البائع الاخرى انه لو ادعى على رجل الف درهم فصالح المدعي عليه على شئ لا يكون صلحا اقرارا بالدين ولو
باع منه بتلك الالف شيئا كان ذلك اقرارا منه بوجوب الدين عليه واما عدم القضاء لصاحبه اما على
الرواية التي لم يجعل الامتياز على الشر اقرارا ان الملك في الشري للبائع لانه قد يشتري من بابي المالك
كالوكيل والوصي لانه اذا لم يصير معر صاحب بملك الساحة مقضى الامتياز على الشر لا يقضي له بملكها واما
على الرواية التي كان اقرارا لانه لا يعرف كون الساخنة في يد المقر والافترار مني حصل من لا ملك له ولا يد لا ينفقه
اقراره ولا يصير ملكا للمقر له فلماذا قال لا يقضي للبائع بالملك وهذا لانه يجوز ان يكون الساخنة
في يد غيرهما الا انها اختلا هذا التقضي القاضي بالساحة للبائع فيبطل ملك صاحب الساحة فلا يقضي القاضي
ولكن لا حول بينه وبين الساخنة بل متى كان وله ما قلنا اذا ادعى منقولا في يد غيره فاقتر للمدعي عليه
انه في يده تقبل اقراره لانه يحتاج الى احضاره مجلس القضا وفي العقار لا تقبل حتى يقيم البينه
انها في يده لان القاضي لا يقضي الا بحجة والعقار لا شاهد ولا عاص ولعل انها في يد غيرهما فلا يقضي ولا
يجعلها في يده باقراره لاحتمال انه اقر بذلك كاذبا احتيا لا لكن يمنع المقر من ان يزاحم المقر له لان
اقراره حتى في حق نفسه وان اقر باليد ولم يكن للمدعي بينه خلفه وذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله في التزكية ان المدعي عليه اذا قال هذه الصنعة في يدي فان للمدعي ان يجلفه
حتى يقر فاذا اقر باليد حكمت انها ليست بملكه حتى يغير بالملك للمدعي فاذا اقر بامر وترك التعرض
ولكن اذا اراد المدعي اقامة البينه لا بد ان ثبت اليد بالبينة ومن قول لا يقضي بها للاخر وتترك
في يده يجب ان يكون قولها اما على قول ان خيفة بوجده منه فتمت الساخنة لانه يزعم ملكه من جهته
ملكا فاسد او قد بني فيه فينقطع حقه بالبناء وفي المبسوط اذا قال لاخر سلمني هذه الدار
التي في يدي بالقدرة هم قال الاخر لا واراد اخذ الدار فله ذلك وهذا اقرار من الذي في يده
الدار بانها له لان هذا السام من ذي اليد فان حرقا لصاحب الاعواص فقد ذهب منه ان
يسلم له بعوض سماه ولم يرد تسليم عين الدار لانه في يده ولانه لا يجوز ان يحمل على حقيقة التسليم
لان التسليم لا يعاص عنه بالمالك فعرفنا ان الراد تسليم الملك وتمليكها عنه بعوض وذلك

استيلاء والاستيلاء اقرار بالملك في اصح الروايات وفي الرواية التي يقولون لا يكون اقرار بالملك يكون
اقرار من المقر انه لا حق له فيها وان صاحبه اخطى بها منه فيومر بتسليمها اليه وكذا القول ابرئ منها
بالفد رهما وقال انتركها بالف درهم او دعيا بالف درهم واخطيها بالف درهم او اخرج منها بالف
درهم فهذا كله استيلاء واقرار له بها الا ترى ان الرجل يساوم الرجل بالسوم فيقول بريت
منه بالف درهم او ابرأ منه بالف درهم ومعنى هذا الاستيلاء ان الملك بهذا يقصد الاستيلاء
في العرف ويعلم ذلك من كلامه ومطلق اللفظ محمول على المتعارفين الناس في طلبهاهم وليسوى
ان كان في يد الغافل او في يد الغفلة لان اللفظ متى اقيم مقام شيء فاستعمله كاستعماله في غير
وتوالت بعد من كان استيلاء ما سوا كان في يد المقر او في يد المقر فلهذا اذا ادى هذه الالفاظ والمعنى
ما ذكرنا ان البراءة من الدعوى والخروج منها لا يمتنع لها الا يجوز ان يعتاض عنها بالمال فاذا
اما البراءة من الملك يجوز ان يعتاض عنها بالمال فاذا ذكر المال كان بمنزلة الاقرار منه ولو لم يذكر
المال لكن قال صاحبه اليه اخر سلم لي او اعطيه كان اقرارا ايضا لانه ليس المراد تسليم الحن واعطائه
لان العين في يده فخرنا ان المراد تسليم الملك ولا يتحقق ذلك الا من المالك ولو كانت الدار في يد المقر
وقال سلم لي الدار التي في يدك بالف درهم لا يكون هذا اقرارا لانه يحتمل تسليم اليد ويحتمل تسليم
الملك فيحمل على الاقل وهو تسليم اليد لان في الاكثر شك ولو قال ابرئ منه او اخرج منه ولم يذكر
اقرارا سوا كانت الدار او العبد في يد القابل او المقول له لان معناه ترك الدعوى والخصومة بخير حق
او ابرأ او اخرج من المنازعة وقما استبقا عما جعلنا هذين اللفظين اقرارا بذكر البذل وكذلك دليل
على انه استيلاء وبدونه لا عين جهة الاستيلاء في هذا اللفظ فلهذا لا يكون اقرارا وهذا لا يحتمل
البراءة من الدعوى والخصومة ويحتمل البراءة من الملك فيحمل على الاقل وهو البراءة من الدعوى
خلافا لقول سلم لي الدار في يدك لانه اذا كان في يدك لا يمكن حمله على تسليم اليد ولم يبق الا تسليم الملك
اما البراءة عن الدعوى مسورة وان كان في يد القابل وان اختلفت في الساخة ثلثة فقرير في كل واحد
منهم انما له وفي يده ولا يعلم ذلك الا بقولهم فصالح احدهم احدا الاخرين على عبد و دفع اليه على ان تسليم
له الساخة وان الاخران ليسا فان القاضي لا يقضي بالساخة لاحدهم ونقص الصلح ويرد العبد على
صاحبه مير يديها اذا طلب صاحب العبد ذلك لان قابض العبد يحجز عن تسليم الساخة لمنازعة
المالك فان العبد اذا هو انما صاحبه على العبد بشرط التسليم فتعجز عن التسليم تاخر قبض الاخر
الساخة فكان له الخيار ان شاء ترخص حتى يقرر قابض العبد على التسليم بان وجد بينه على صدق دعواه
وان شاطب من القاضي ان يفسخ الصلح بينهما كما لو اشترى عبدا فاقبل قبض او غضب كان المشتري
للمخيار كذلك هنا الا ترى ان لو اشترى العبد المصوب من المالك والغاصب فقرا والمالك
بينه حتى يحجز الشر كان له الخيار ان شاء ترخص حتى ياخذ من الغاصب ويسلم اليه وان شاء نقض
البيع لتاخر التسليم الا ترى ان لو باع المستاجر والمستهون بخير من الموهوب والمستاجر
والمشتري يعلم بالرهن والجاراة ولا يعلم وامتنع الموهوب او المستاجر عن التسليم يحجز المشتري
بين الفسخ والترخص الى انقضاء المدة او الفكاك وعن ابي يوسف انه فرق بين العلم والجهل وجعل

الرهن والجاراة بمنزلة العيب كما ان الاقدام على الشرايع العلم بالعيب يمنع الرد كذلك الاقدام مع العلم
بالرهن او الاجارة وهما جلا الرهن والجاراة بمنزلة الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند
الاستحقاق وكذا العلم بالرهن والجاراة وليس هذا كالعيب ومنه ان العيب والرجوع لا يمنع التسليم
للمشتري اما انتفاع المستاجر وطيب السر من بيع التسليم وهذا ان الصلح يبرأ به قلع المنازعة
ولم ينقطع هنا المنازعة المالك فكان الصلح باطلا ولم يذكر انه لو صلح على عبد من غير استئصال الساخة
هل يجوز ولا ينبغي ان يجوز لانه صلح غير مستطابق ولو دخل في وجوه الصلح وان اشترى
احدها الساخة من احدا الاخرين بعبد وسلم العبد ولم يسلم الاخر الساخة لمنازعة المالك ينقص البيع
ان طلب المشتري ذلك ويطلب دعوى السر في الساخة ويكون الاخران على دعواهما اما نقض الشرع
طلب المشتري فلما قلنا في الصلح واما بطلان دعوى المشتري فلما قلنا ان الاقدام على المشتري
اقرار منه بانه لا ملك له فيها واما بقا الاخرين على دعواهما لانه لم يوجد منهما الاقرار بان لا ملك لهما
فيها لا صرحا ولا دلالة وكذا لو اشترى العبد من يد البائع او وجد حرا المالك وان اخلق فيها
رجلان ففصل احدهما الاخر على عدا واشترى منه لعبد ثوبا اخر يديها قبل ان يبيع المشتري في الساخة
وتقبل قبضه اياها لم ينقص به المدي الذي سلمها له ويرد العبد على الذي اخذ منه ان طلب ذلك
يريد به ان يطلب احدا الساخة لانه لما جابا بالث فصار من قبل ان يبيع ويقبض باخر عليه قبض الساخة
لان القاضي لا يقضي لو احدهما بملك ولا يبيد كان له الخيار ولا يقيم دليل الاختصاص بجد
في حق واحد منهما اعني به المتصالحين فصار منازعة في هذه الحالة بمنزلة المنازعة حاله الصلح ولان
العضود من الصلح قطع المنازعة ولم يحصل فبطل ما قلنا فلو نقض القاضي الصلح او الشرع ويرد
عليه العبد كما قام البائع بينه ان الساخة له وقضى بها له ثم اراد المشتري ان يدفع العبد وياخذ
الساخة ليس له ذلك لان العقد انقص بينهما بتراضيهما او بالقضاء بسبب موجب للنقص واطلق
لهما السرع النقض والمتاقدان متى فسخا العقد بتراضيهما من غير سبب او فسخ القاضي بينهما
لسبب موجب الفسخ ثم زال ذلك السبب لا يعود العقد الا بالتحديد كما لو فسخ العقد بسبب
ابق العبد بطلب المشتري ثم عاد العبد من الاباق لا يعود العقد هذا اذا نازعهما المالك قبل ان يبيع
وقبضه اما اذا باع المشتري او تصرف فيقصر فاختص بالملاك ثم جازع ونازعه في ذلك لم يفتتاليه
الخيار لانه نازعه بعد الحكم باليد له وهو الضرف في حالة المنازعة لم يثبت يد عليها في حال

باب من الاجارة اصل الباب ان الاجارة متى فسدت مع قيام
العقود عليه يجب على المستاجر اجر المثل ومتى بطلت لانعدام الحقوق عليه لا يجب الا حرا صلا
اعتبارا بالبيع الفاسد مع الباطل لان الفاسد منقضي في حق الحكم لانه فسد لفساد التسمية بشرط
زايد فيلزمه الموجب الاصل وهو قيمة المنافع كما يجب قيمة العين في البيع الفاسد عند تعدد
العين لان في الموضوع يجب رد المقبوض حكم الفساد فاذا انقضى يجب رد بده وبذلك المنافع لاجر المثل
وبذلك الايمان قيمة العين الان في البيع يجب قيمة العين بالغة ما بلغت ولا ينظر الى التسمية وفي

رة

الاجارة الفاسدة لا يزاد على المسمى لان قيمة المنافع بالحق والهدى لا يحشى بالاستيفاء بدون العقد
ولم يقوماه باكثر مما سمنا اما الاعيان مقومة بمضمونها بقيمتها على الاطلاق وانما يجب المسمى عند صحة التسمية
بشرائنها فاذا ابطلت يجب البدل **الاصلي حرف آخر** وهو ان الاجير المسترل يضمن ما تلف
بصنعه عندنا الا النزاع والفساد والحمام وعند زفر والشا فعي لا يضمن وما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه
ولا اجر له عند الحنفية سوا كان الهلاك يمكن التخزين عنه يعني يمكن دفعه في الجملة كالسرقة والغصب وغيرها
او بسببه لا يمكن التخزين عنه اصلا كالحرق والغالب والحارة الغالبه وعند ابى يوسف وعمران كان بسبب
يمكن التخزين عنه يضمن وان كان بسببه لا يمكن التخزين عنه لا يضمن والاجير المشترك هو الذي يعمل العامة للمسلمين
وسهل العمل من كل واحد لا يستحق الاجر من غير عمل واجمعوا ان الاجير الوحد لا يضمن ما تلف بيد من غير صنعة
وهو الذي يوجب الاجر بمقابلته تسليم النفس وان لم يستعمله للاستباح ولا يمكن ان يوجر نفسه من اجر
في تلك المدة اذ اعرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذ دفع الرجل الى رجل كرا الحمله الى بغداد بنصف الدر
فهذا الاجارة فاسدة فاذا حملها الى المير فله اجر مثله لا يجاوز به قيمة نصف الكرا ولا ضمان عليه عند ابى حنيفة
رحمه الله ان هلك بغير صنعة وعندهما يضمن ان هلك بسبب يمكن التخزين عنه وصاحب الطعام بالخيار
ان يشأ منه الطعام في المكان الذي حمل ولا اجر له وان شأ منه في المكان الذي هلك واعطاه من الاجر كسابه
اما فساد الاجارة لانه جعل الاجرة بعض ما يحصل من عمله فانه شرط عليه ان يحمل الطعام الى بغداد بشر
يعطيه بعد ذلك بنصف المحمول **اجر عمله** فكانت فاسدة كمن دفع لكايك غرا ليخزله لينسج بالنصف او
بدرع من الثوب او استاجر طبا ليطحن **خطة** ففسد من تلك الخطة لئلا يبيع صلي الله عليه
عن فسر الطمان لانه استاجر باجرة معد ومثله لان دقيق تلك الخطة معد وم غير مقدور التسليم فلذا
الكر المحمول الى بغداد ففسد الصنف وهذا لان الاجرة يجب ان تكون دينارا في الدمة او عينا مقدورا التسليم
عند العقد لان الاجرة في الاجارات كالتمن في الساعات وقد انعدم العيان هنا وهذا لان الاجرة ان كانت
عينا يكون مبيعا لكونه مقصودا بالعقد وبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز حتى لو شرط له نصف كرا ولم يقبل
منها يجوز الا انه يشترط بيان الوصف ومكان التسليم عند ابى حنيفة رحمه الله ومشايخ بلج رحمه الله اسجوزوا
هذه الاجارة يعني الحايك لكان الضرورة والعامل لان فان العاقر عسى لا يجدن الاجرة وبه اتفق القاضية
ابو علي النسفي رحمه الله ونقول فيه عرف ظاهر بسبب ولو جوزه بالقياس على المنصوص
والقياس ترك بالعرف كما في الاستصباغ وفيه منفعة طاهرة لان العامل اذا كان **ب** نصيب في المحمول
يعمل في المعمل ويحس السج وبالف في خفته والصحيح ان جواب الكتاب لما ذكرنا انه في معنى فقير الطمان
واما وجوب اجر المثل لانه عمل له مع فساد العقد واسفي عن منافعه عوضا ولو لم يكن الفساد وحكم
الفساد لم يملك شيئا مما اقام العمل فيه فكان عاملا لاجر فيما لا يترك له فيه حكم عقد فاسد **موجب**
اجر المثل وهذا لان الفاسد معتبر بالجائز كما ان النفعه مقوم بالعقد الجائز فكذا ابا العقد الفاسد
بخلاف الاستيحاء ليطحن طعام مشترك او حمل طعام مشترك لان ثمة الشركة قائمه في محل العمل لما يذكر
واما عدم المجاوزة عن نصف الكرا لانعدام التسمية فيما زاد عليه لوجود الرضى منه بالمسمى فان المسمى
متى كان مظلوما يتم الرضى به بخلاف البيع الفاسد لان الاعيان مقومة بنفسها الا ترى انه لو هلك الثمن

في يد انسان فقال رجل بعته منك بكذا اولى عليك منه وقال **الذي يدين وهبته لي والقول**
قول المدعي لان العين مقومة في نفسه ولا يسقط قيمته الا بايجاب الملك بطريق الشرع ولم يوجد
فبقي مضمونا بالقيمة اما المنافع لا تتوقر الا بشرط البدل ولم يوجد ذلك في قدر الزيادة ولهذا
لو سكن دار غيره وطلب مالها الاجرة وقال **السكان** اسكنفنيه بغير اجر كان القول
قوله مع مبنه ولا شيء عليه الا ان ثبت ربح الدار بالبينه **فرق** بين هذه المسئلة وبينها
ذكر في كتاب الشركة لو اشترك رجلين في الاحتطاب والاحتطاس على ان ما حصل من الخشب
او الحشيش يعلها فهو بينهما انا فخطب احدهما او اختش واعانه الاخر في الجمع والحمل
وغيره فان الخشب يكون للخطب والمعين اجر مثل عمله بالغاما بلع عند محمد بن حنبل ومحمد بن
محمد رحمه الله **اسهله** اجر مثله لا يجاوز به نصف الثمن وكذلك لو اشترك رجلان ولا حدهما دابة
وللاجر كوا وحو الوعل ان يوجر الدابة على ان الاجرين بينهما نصفان وهذه الشركة فاسدة
لان التوكيل في مثله لا يصح كما في الاحتطاب فان اجر الدابة كان الاجر لصاحبها لان الاجر بمقابلته
منفعة الدابة فان المقصود هو الحمل والحمل والاكاف بيان الحمل يدونها فلا يقابلها شيء من البدل
فكان الاجر لصاحب الدابة وقد اعانه الاجر بنفسه وادفعه حكم عقد فاسد كان له اجر مثله بالغاما
عند محمد رحمه الله وعند ابى يوسف لا يجاوز به اجر نصف الدابة وذكر في المضاربة اذ ادفع الرجل
الفاصل ان يمارس في الله تعالى في ذلك من شيء فلمضاربة من ذلك ما ناله درهم فللمضاربة فاسدة لان هذا
الشرط يقطع الشركة في الربح مع حصوله فان عمل وبيع فلا شيء له من الربح لكان الفساد ويجب
اجر المثل غير انه ان حصل الربح فله اجر مثله بالغاما بلع عند محمد بن حنبل ومحمد بن حنبل
باجرة ماسية وان لم يربح فقد روي عن ابى يوسف انه قال **استحسن** ان يكون للمضارب شيء لان
العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم وفي المضاربة الصحيحة اذ للميرح لا يستحق شيئا وكذلك في القسمة
وفي طاهر الرواية يستحق اجر المثل ابو يوسف اعنبر السمي في المسائل كلها وقال في الاحتطاب رضى بنفسه
المسمى فيعتبر رضاه في اسقاط حقه في المطالبة بالزيادة كما في الحال **مصفى** الفقير وكذا في الدابة والمضاربة
رضى بالمالية ومحمد رحمه الله فرق فقال المسمى تحول الخس والقدر فانه لا يدرى اي قدر من الخس
مصدان واي نوع منه وهل يصيبان شيئا ام لا والرضى بالمحمول لا يصح فلا يمكن التقدير بنصف
المجموع لان للبليس معلوم عند العقد فاذا سقط اعتبار رضاه بقفت منافعه مستوفاه حكم عقد فاسد
فكان له اجر مثله بالغاما بلع الا ترى انه لو اعانه عليه فلم يصيبا شيئا استحق اجر مثله بالغاما بلع فاذا
احصا با شيئا اولى بخلاف حمل الخطة فان العسر منها معلوم فاعتبر رضاه فلا حوا وربه المسمى واما عدم
الصمان ان هلك بصدقه عند ابى حنيفة لانه ما دفع الكرا ليد على وجه المليك واما دفع المدة لئلا يترك
اقامة العمل فيه فكان قابضا لغيره باذنه فلا يكون مضمونا وعندهم امضون لانه حارسه وهو احر
في يده فكان على الخراف لما اسه خالف موجبا للعقد كان ضامنا كما اذا ذوق الثوب وتحرق وبيان ذلك
ان العقود عليه هو الخط والعقد للعاوضة يقضي سلامته العقود عليه عن العيب فيكون المستحق للعقد
حفظا سليما فاذا سر وسن ان له ما يات بالحفظ السليم كان بخلاف موجب العقد كما في الدوا فان المستحق

بالعقد قسليم عن عب الخرف فاذا الخرف كان ضامنا وهذا بالاجر الحفظ ظاهر وكذلك في القضا
والحمال وغيرها فانه لا يتوصل اليه الا فاعذ العمل الا بالحفظ والعمل مستحق عليه وما لا يتوصل اليه
المستحق الا به يكون مستحقا والمستحق بالمعاوضة السليم دون العيب والبدل وان لم يكن
بمقابلة الحفظ هذا لكن لما كان مستحقا بعقد المعاوضة يعبر فيه صفة السلامة كما وصف البيع
الان ما لا يمكن التخرز عند يكون عفو كما في السراية في حق النزاع فانه عفو له لا يستطاع
الامناع عنه ولا نه قبضه لانه لا يعمل بمضمون فصار كما لو قبضه لانه لا يعمل بمضمون وهو العفو
على سوم الشرا وان الاحتياط فيه حتى لا يتهاون في الحفظ والقياس ما قاله ابو حنيفة
لانه قبض الجيز باذن المالك لمنفعته وهو اقامة العمل له فيه فلا يلون مضمونا كالموضع
ولحير الواحد ويان انه امانة انه لو هلك بسبب لا يمكن التخرز عنه لا يضمن وهذا لانه
قبضه باذن صاحبه لانه عليه ولم يشترط بارائه ما لا مضمونا لان الاجر الاجب بالامساك
والحفظ الاتري انه لو اسكده ثم رده من غير ان يعمل لا يجب شي والاني انه لو لم يمكنه
العمل واراد ان يردده لا يجب على الامساك والحفظ وان كان قادرا عليه لان العمل مضمونا
عليه لان الاجر ارام فلا جرم قلنا ان خنته يضمن ولهذا لا يضمن اجير الوجد لانه
في عمله وامساكه امين فها في الحفظ والعمل وصار كالهالك بما لا يمكن الاجترار عند قوله
الحفظ معقود عليه ضرورة قلنا انما يدخل تحت العقد ضرورة انه لا يملك اقامة العمل انفسه
ويكون انما يكون حاله العمل فلا جرم ان يلزمه ان يحفظه حفاظا لا يملك عمله فاعلم ان الاخترا عنه اما
تسل الاستعمال بالعمل او فرائعه غير معقود عليه لعدم الضرورة والكلام فيه خلاف
المقبوض على سوم السري لانه قبض للتقليد والتماك وهذا لان الضمان اما ان يكون ضمان
عقد او ضمان جبران والعقد اراد على العمل الاعلى العين فلا يصير العين بمضمونا والجبران
للفوات وهو ما فوت على المالك سباح من قبضه باذنه وهذا الطريق لا يضمن اجير الوجد وكذلك
بالمشرك وهما بقوله لا يستحسن فيضمن المشترك احتياط خلاف الخاص لان العين هناك في مصلحة
لانه يعمل له في ماله ولا بد له هناك ليس بمقابلة العمل فلا يشترط فيه السلامة على العيب
لكن ابو حنيفة رحمه الله يقول هذا نظريه ضرر في حق الاجير وهو ان يلزمه ما لم يلزمه
ونظر السري في حق الكل من المطر للاجبر ان لا يكون مضمونا عليه او لما تساوى الكائنان لا يجب
الضمان بالسك وما قاله انما يستقيم ان لو كان التلف فحق يتولد من الحفظ كما يتولد من العمل
ولا يتصور مضمون تولد التلف من الحفظ الا ان يصعب بترك الحفظ وعند ذلك هو ضامن لاجر
له عند الخسفة رحمه الله لان المعقود عليه الوصف الحاد بالثوب بعمله وقد فان قبل
تمام التسليم على صاحبه فلا اجير له خلاف اجير الوجد فالمعقود عليه منافع في المدة وقد تم التسليم
فيها لان الجيز عند لا يطل الاجر والما حصر عند هامين بضمينه معمولة واد الاجر وبين بضمينه
غير معمول وعدم ادا الاجرة لان المعقود عليه صار مسلما من وجه بانضاله بالثوب لانه لم يتم التسليم
حتى يحول لا البدل وهو ضمان القيمة فيجر ان شارضى به مع راضيه فتمت مقصود او اعطاة

الاجر وان شام بسرض بالغير وشيخ العقد فيه ويضمنه قيمة ثوبه ايضا كما لو قبل البيع قبل
القبض وكان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول تعرفت الصفة عليه فيما لا يحصل
المقصود الاجملة فان مقصود صاحب المتاع في الحمل لا يحصل الا بوصول المتاع الى موضع
حاجته وفي الغضار والصباغ لا يحصل الا بوصول المتاع اليه مقصودا او مصبوغا او
محيطا فاذا انكر العقد في بعض الطريق او هلك فقد افسخ فيما بقي للفوات تعرفنا
ان الصفة قد تعرفت فان شارضى بالتفرق وقرر العقد فيما استوفى من العمل واعطاه من الاجر
بحسابه وان شام شي العقد في الكل ويضمنه قيمته غير محمول ولا اجر له ولهذا كان الخيار
لصاحب المتاع ولو هلك بصفة الطريق يعبر فعله في ضمن غدا الى خبنة رحمه الله كانه
بضفا لاجر خلافا للقضا لان المعقود عليه هنا صار مسلما بنفسه ولهذا لا يضمن جبر الجيز اذا
فرغ من العمل مضار هو في هذا الحكم كاجير الوجد خلافا للقضا وقال التسليم هناك لا يتم باذنه
العمل بل انما يضمن الاجر وهو الفصل بوجهين طريقه الرازي رحمه الله في
الفصل الاول وسنبر ان الصحيح ما قلنا اوله ان ثبوت الخيار للمعذر الى البدل وقيام البدل
مقام الاصل فيمنع العقد فيه حتى ان في هذا الموضع لما لم يجب البدل وهو الضمان لا يمكن فيمنع
العقد فيما اقام من العمل فكان له من الاجر بحسب ذلك واما اذا ائلفا الثوب بفعله بان
ذوق الثوب فحرقا ومدا السفينة تعرفت او عثر في الطريق فوقع فانكسر يضمن عندنا وعند
زفر رحمه الله يضمن اذا لم يحاوز الدق المعتاد فان اراد حرقه الناس فوقع له ضمان عليه لا لعدم
الجمانية وله الاجر بقدر ما حمل وللشافعي رحمه الله فيه قولان احدهما يقول ضامن مضمونا
تلف بفعله او بغير فعله وفي الاخر يقول لا يضمن سواء تلف بفعله او بغير فعله وجه
قول زفر رحمه الله انه عمل ما دون فيه فماله بسببه لا يكون مضمونا عليه كالمعذر في الدق
ولحر المل والختان والنزاع والغضاد والقاضي اذا قطع يد السارق مات في ذلك وحما
لوقال الاخر اقطع يدي قطع ومات منه وسيانه انه ليست اجرة ليدق الثوب والدق عمل معلوم
بحد وهو ارسا بالمدة على الحمل من غير عيب وقد اتى بتلك الصفة ثم التخرق انما يكون
لوه في الثوب وليس في وسع العامل التخرز عن ذلك فهو نظير الرباع وغيره وهذا
لان العمل مستحق عليه بعقد المعاوضة وانما السجى الى الولا تقييدا ليس في وسع ربه
فارق المشي في الطريق والرحى الى الهدى فانه مباح غير مستحق عليه فبعد بشرط السلامة
والدليل عليه ان اجرا القضا اذا صح فخرقا الثوب لاجب الضمان على الاجير وعندكم يضمن
الاسا د فان كان هذا العمل ما دونه ليجب الضمان على اجير وان لم يكن فهو موجب للضمان على من
باشرة فاما ان يقال من باشرة لا يضمن وغيره يضمن بسببه فهو بعيد جدا ومجتنا في
ذلك ان التلف حصل بفعل غير ما دون فيه فيكون مضمونا كما لو ذوق الثوب بغير اذنه وعقد جبر
بينهما وبين ذلك ان الاذن لم يمت افضا وانما يستحق العقد والعقد عليه
عمل في الدمة والعقد عقد معاوضة فطلقة يقتضي سلامة عليه عن العيب كالببيع وما في الدمة

يعرف بصفته والموصوف بأنه سليم غير الموصوف بأنه معيب والدليل عليه أنه يستحق
الاجر بالمصلحة لا بالمفسد ولأنه إنما التزم له الاجر لمصلحة ثوبه لا لنفسه فيفسد بالمصلحة بدل له
الحال واذا ثبت ان العقود عليه العمل بالسليم المزين للثوب عرفنا ان الجيب المحرق غير معقود
عليه فلا يكون ما ذرونا فيه وبه فارق اجر الوحدان العمل غير معقود عليه إنما المعقود عليه تسليم
النفس الا ترى انه يستحق الاجر بتسليم النفس وان لم يعمل وصفة السلامة في العمل
فتقتضي عقد المعاوضة الا ترى ان هذا ليس صحيح لان المقصود في الموضوعين العمل والبدل
بمقابلة المقصود الا ان هناك قيام تسليم النفس مقام العمل دفعا للصبر عن اجر لصيق
من التسليم عليه وهذا لا يدل على انه اذا وجد ما هو المقصود لا يكون البدل
بمقابلته كما لا يكون مقام تسليم النفس في النكاح مقام ما هو المقصود ثم اذا وجد ما هو المقصود
وهو الوطى كان البدل بمقابلته وحما في حرمة المصاهرة وغيرها والصحيح ان يتوكل
المعقود عليه في حق اجر الزوج منافع وطهرا بشرط اعلانه ببيان الحلة ومنافعة غير
والعين لا تختلف بكونه سليما او معيبا كما في بيع العيين فانه اذا وجد بالمبيع عيبا لا يخرج به عن
من ان يكون العقد متناولا له فخرنا ان الاذن بينا ان العمل سليما كان او معيبا وهذا
المعقود عليه عمل في الامة بمنزلة المسلم فيه وعقد السلم اذا انشا ولا يكون الرد في معقود
عليه لا يكون الجيب معقودا عليه الا ان يرضى به بخلاف المعرف فانه واهب العمل والهبة لا
تقتضي السلامة عن الجيب والتحرق لا يخرج العمل من ان يكون ما ذرونا فيه ولأن ثمة
لم توجد دلالة التقييد بخلاف السراة والنضاد والحجاء وهناك العمل معلوم كله
لا بصفته لانه حرج والحرج الذي هو غير سار ليس في وسع البعير فاما يلزم بعقد المعاوضة
ما نقرر على تسليمه دون ما لا يقدر الا ترى انه يستحق الاجر به وان مات من ذلك فاما التجرع
عن الحرق في وسع القصار في الحلة الا انه ربما يلحقه الحرج فيه وذلك في جميع صحة الزمان بعقد
المعاوضة ولهذا الوشط على القصار ان لا يحرق الثوب يصح الشرط لان في وسع ذلك
ولو شرط على السراة والفصا د عدم السراة لا يصح لانه ليس في وسع ذلك بوضوح
ان التحرق اما ان يكون بقي شيء في طي الثوب او لرقته في الثوب او لحد في المدة وهل هذا يمكن
الوقوف عليه عند التامل فاما السراة لضعف الطسعة عن دفع اثر الحرج ولا طرئ للوقوف
عليه بحال بوضوح ان السلف هناك لا يحصل فحالة العمل وانما يكون بعد الفراغ من العمل
مضمون عليه لانه يقابل به بدل مضمون فاما يقابل المضمون يكون مضمونا الا انه بالفرع منه
يصير مسلما الى صاحبه فاما حصل التلف بعد خروجه من ضمان العاقد وهذا التحرق انما
حصل في حالة العمل لا بعد الفراغ وفي حالة العمل التسليم لم يوجد بعد وهو عمل مضمون عليه
لانه بمقابلته بدل مضمون والنقل من المضمون يكون مضمونا وصار كحمان حاور موضع
الحقان او فسادا حاور موضع الفساد فاذا افترق بينهما في الحقيقة وهذا ان الذي بنفسه
اصلاح والفساد في آخره ويمكن الاختراعه عند فاعلم ان يصح العقد على المصلحة اما الحرج بنفسه

افساد وانما الصلاح في آخره بالبر والعافيه وليس في وسع تحصيله فلا يمكن يصح العقد على
المصلحة اما اجر القصار فهو اجر واحد والبدل فحقه بمقابلة منافعة فلهذا لا يكون مضمونا
ثم عمله للانسان كعمل الانسان لنفسه وهو لو قام بالثوب بنفسه فخرق كان ضامنا فلذا اذا
عمل لغيره ولا صاحبا الثوب لم يلزم له الاجرة وكذا المعين خلاف القاصي فان الامر
في ختم مطلق بقوله تعالى فاقطعوا ايدهما ولا تبحر عليه امانة الحد فلا يشترط عليه سلامة
العاقبة لانه عامل لنفسه اذا ثبت هذا فنقول صاحب الثوب ان يشاء صمته غير مقصور
ولا اجر له وان شاع صمته واعطاه الاجر على ما ذكرنا والسر من عباب وهذا الجواب صحيح
على اصله الى يوسف وحجدهما الله لان عندهما قبضه قبض ضمان فليس له ان يضمنه قيمته
يوم القبض ولكن يضمنه قيمته بالاتلاف ان شاع معولا وان شاع غير معمول لان العمل صار
مسلم من وجه لا فضالة بانقائه بالثوب وذلك العمل يجوز ان يكون معقودا عليه عند الرضا به
بالرد في باب السلم كان الجيب يكون معقودا عليه عند المحوز به فاذا وقع التغيير في العمل كان له
الحجاء ان يشارضى به بتغيير افيضه قيمته معمولا وان سأل يرضى به فخرج العمل من ان يكون
معقودا عليه فيضمنه قيمته غير معمول ولا اجر له ولو استأجره على ان يحل له نصف الكرك
بغداد بنصفه الباقي ودفعه اليه كله يصفه بالاجرة ويصفه بحل له فضاء في نصف الطريق
او بعد ما بلغ ضمن المستأجر نصف الكرك بنصفه مثله لانه اخذ على وجه التملك لانه اعطاه
على سبيل الاجر لحل له نصفه ولا اجر له وكذا اذا املكه ملكه وسلمه الى المالك لا اجر له
اما عدم الاجر لانه استأجره لعل هو فيه شريك لانه استأجره ليجل نصفه الى بغداد بنصفه
الباقى بحل له ذلك فيملكه بالقبض وان كان فاسدا فصار مستأجرا له لعل طعام مشترك وان
باطل لا يوجب الاجر لا يذكر واما ضمان نصف الكرك للملوك ملكا فاسدا فيضمن بالقيمة كما في البيع
واما ضمان النصف المحرق في الخلاف الذي ذكرنا فان قيل اذا كانت الشراكة في الحقود عليه
منع وجوب الاجر وجب ان لا يجزى الاجر في المسئلة الاولى لانه متى سار مرحله ملك من الطعام
بقدر ما يخص من الاجرة وان كانت فاسدة متى احدث قبضا لما في يده من الطعام وعلى حركي
الدواشيس يحرق الحلية والمتملك من القبض واذا ملك خرمه صار بعد ذلك حاملا للطعام
مشتركا فيمنع ان لا يجزى الاجر في المسئلة الاولى لاجل المشروط للاجر انما هو نصف المحمول
بغداد لا مطلق الطعام فانه شرط ان يحله الى بغداد ليكون له نصف المحمول الى بغداد
وهذا لا يوجد قبل حله الى بغداد فصار كمالا لو دفع ثوبا الى حائك لينسج بالنصف او حنطة
ليطحن بدقيقتي منها ولان في تلك المسئلة لو نظرنا الى ابتداء العقد فالعمل يحكم الاجرة
يتم في محل مشترك وانه باطل لا يوجب شيئا ولو نظرنا الى ابتداء العقد فالعقد وقع على
حل محمول للمستأجر فعلمنا انهما قلنا اذا لم يكن مشترك بينهما في الانتد او صار
مشتركا قبل انتهاء العقد فيقتضي بوضوح الفساد في اجر المثل وكذا الواشترى نصف الكرك
فاسدا او ينجح وحلي البايغ بينه وبين الكرك استأجره على ان يحل له نصفه الى بغداد

معلومه فحله فلا اجرة **ل** لانه شريك فيه اصله ما ذكر في الاجارات في طعام بين اثنين
استاجر احدهما صاحبه او حمار صاحبه على ان يحل نصيبه من الطعام باجرة معلومة فلا اجرة
عندنا اذا حمل وقال الشافعي رحمه الله سبحانه وكذا لو استاجر ليطبخه وعلى هذا الشيخ
الغزالي ورعى الغنم التي يكون بينهما اكل من ليستوجب الاجر من العمل فهو داخل في هذا
لولا ان **ل** ان العمل نصيب شريك غير مستحق عليه فاستبحر وعلى ذلك كما استبحر
اجنبيا اخر وشريكه في العمل لا تمنع صحة الاستيحار كما لو استاجر احد الشريكين من صاحبه بيتا ليطبخ
فيها الطعام المشترك او دابة لينقل عليها الطعام المشترك او دابة لينقل عليها الطعام المشترك
او نصيب شريكه من العبد ليطبخ الشاب بدرهم واستعمله صحته الاجارة ليطبخ الشاب
بدرهم واستعمله صحته الاجارة ويجب المسمى كذلك هنا فحسنا الحديث المشهور في النهي
عن فغير الطمان ومعنى النهي انه كان شريكا باول جز من العمل وكذلك دليل على ان تقدم
الشركة في العمل يمنع صحة الاجارة وهذا لان العقد العمل وهو عامل لنفسه من وجه ومنه
عامل لا غيره مناهة والاجير من يكون عاملا لغيره وبما يكون عاملا لنفسه وبين كونه
عامل لا غيره لا يصلح ان يكون اجيرا ولا يمكنه العمل في المتاع لان العمل فعل حقيقي والافعال
الحقيقية لا ترد على المساع فخرج عن تسليم المعقود عليه فالعقد ورد على ما لا يحتمل الوجوب
فبطل كما لو استاجر شيئا لا منفعة **ل** كالمهر الصغير والارض السبخة الا ترى انه لو
استاجر احد روجي الفراض لمفعلة قرص الثياب لا يجوز خلاف البيت والدابة والعبد والعقد
هناك ورد على المنفعة والبدل **ل** عقابا لهما ولا يشرك **ل** في ذلك الا ترى انه لا يتعين عليه
خط الطعام المشترك فيه ولو سلم البيت اليه في المدة استوجب الاجر وان لم يحتفظ فيه شيئا
فاذا كان فوات الموضع اصلا لا يبطله ولا يمنع وجوب الاجرة لعدم امكان وضع نصيبه
اولى اما انها العقد ورد على العمل في المشترك حتى لا يستوجب الاجر بدونه ولا يعمل في محل اخر
ففوات العمل يبطله ولان في العبد المعقود عليه ملك نصيب صاحبه والمالك وصف حليم
والمساع فعل الصفات الحكمية ثم هنا وان اقام العمل فلا اجرة **ل** بخلاف اجارة المساع
عندنا خيفة رحمه الله فان هناك باستيفاء المنفعة يجب اجر المثل لان فساد العقد هناك
للحرج عن استيفاء المعقود عليه على الوجه الذي اوجب العقد لانعدام الاستيفاء اصلا فاذا
تحقق استيفاء المعقود عليه يجب الاجر وهنا بطلان العقد لتعذر استيفاء المعقود عليه اصلا
من حيث انه في محل المشترك عامل لنفسه وهو في العمل الواحد لا يكون عاملا لنفسه ولغيره
في حالة واحدة وبدون الاستيفاء لا يجب الاجر في العقد الفاسد ولان حوار الاجارة
خلاف القياس اعتبارا للاحكام فيما للناس فيه تعامل وهذه الاجارة لا تعامل فيها ولا ينظر
لها من الاجارات فلا يجب الاجر كما لو استاجر مصحفا ليدرس فيه القرآن او كتاب فقه
ليقرأ فيه او كتاب قرأ لا يستوجب الاجر لانه لا ينظر لها من الاجارات والشافعي رحمه الله
تخالف في هذه المسئلة ايضا وفي العيون عن محمد رحمه الله في طعام بين رجلين ولا حمارا سفينة

فأراد

فأراد ان يحرقه الى بلد فقال احدهما الذي له السفينة اجر في نصف سفينتك احمل عليه حتى من
هذا الطعام وحضنتك منه في نصف نصيبك فهذا جائز وكذا لو اراد ان يطبخه ولا حمارا
ولو قال استاجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام ليجزوكذا الواسطة ليطبخه وكذلك
الدابة قال محمد رحمه الله كل شيء استاجر احدهما من صاحبه مما يلون **ل** عمل فانه لا يجوز
فان عمله فلا اجر له مثل الدابة والعبد وكل شيء ليس يكون **ل** العمل استاجر احدهما
من صاحبه فهو جائز مثل الحمار وغيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله هذا القول خلاف
رواية للبسوط قالوا في كتاب المضاربة انه لو استاجر من صاحبه بيتا او حمارا لاجرة
الاجرة لان الاستحار وقع على مساع فلا يجوز كما في الدابة والعبد وهذا لان الاجارة تنعقد على
المنفعة والافعال بالصدق مشاعا غير متواتر فصار كما لو استاجر احد كتي الميزان ووجه الفهر
لمحمد رحمه الله ان في العبد والدابة العمل وقع للمالك وغير المالك واذ لم يستوجب الاجر
فيما عمل **ل** لم يستحق فيما عمل لشريكه اذا العمل لاجدهما لا يمتاز عن العمل للثاني اما في الرحا
والبيت لا عمل منه وكل واحد منهما يلينع بالبيت في مقدار حصته من الطعام فاستحق الاجر
عليه **باب** من الاجارة ايضا **اصل** **الباب**
ان الاجرة انما تجب بالتسليم وادامة التسليم في جميع المدة فاذا فات التسليم في جميع المدة لا يجب
شي من الاجر وان فات في بعض المدة ليسقط بقدر ما فات لما عرف ان الاجارة في حكم عقود متفرقة
بحد انعقادها بحسب حصول المنفعة ولهذا انفسخ بموت احد المتعاقدين وليسقط الا
بالضيب وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا ينفسخ الا بالموت وهو بناء على ما ذكرنا
في الزكاة ان المنافع عند ملحة بالاعيان حتى لا ينفسخ بالاعذار ويجوز اجارة السكني بالسكنى
وان يواجر غيره ما استاجر الا في حمله واحدة وهو ما اذا اشترط على الحياط ان يحيط بنفسه فمات
الحياط وهذا لان ما جعل كالاجير فقدم الاستحقاق في الكل للمستاجر بموت الاجرة لا تنفسخ ذلك
او بقول عقدة معا وصنة لا رنة فلا يبطل بالموت كالبيع لان دابة بخلفه فما كان مستحقا **ل**
دفعه ان المستاجر اذا اراد ان يخرج الارض ثم مات فان الاجارة لا تنقضي بالامتناع بل بخلفه وان بقي تربة
الزروع فيها الى وقت الادراك ولا هنا معا وصنة يقصد بها استيفاء المنفعة فلا يبطل بموت العاقد الا
ان تضمن هلاك المعقود عليه كالنكاح فان من زوج امته ثم مات لا يبطل العقد وموت احد الزوجين
ينزع العقد لصنعه فوات المعقود عليه ولا يبطل بموت الحياط اذا اشترط عليه العمل ببلد لغوات
المعقود عليه وبطل الكتابة بموت المالك عندى لغوات المعقود عليه ولا يبطل بموت المولى بالافاق
ولست اظن ثقتان احدهما في موت الاجر فنقول المستحق بالعقد المساع الذي تحدث على ملك
الاخر وقد فات ذلك بموته فيبطل لغوات المعقود عليه وبان ذلك ان الدار تنقل الى الوار
بالإجماع والنص والمنفعة تحدث على ملك صاحبه الرقبة الا ترى انه لو باع الدار برضى المستاجر
فبطلت الاجارة لان انتقال الملك فيها الى غيره واستحال كون العين مملوكة لاسنان والمنافع لا تحدث
على ملكه واذا حدثت المنافع على ملكهم استقضت الاجارة لانه لا يجوز ايراد العقد على ملك انسان

جر

ويستوفي منفعة تحدث على ملك غيره **وصححه** ان فيما يحدث من المنفعة بعد الموت هو مصيف لملك
العقد الى ملك الغير وليس له ولاية الزام العقد في ملك الغير وهذا لان الاجارة محدد
في العقود تحسب ما حدث من المنفعة **وان قيل** فلهذا ينبغي ان يعمل الاجارة فيها من الوارث
قلنا انما لا يعمل لان لم يتوقف على حجة عند العقد فكان يعلم عند العقد انه يضاف الى العمل حجة خلاف
النكاح لان ملك النكاح في حكم ملك الغير فلا يستلزم الوارث بملك رتبة الامة حتى مما هو حق الزوج
كما لو باعها المولى لا يبطل النكاح لا يلزم ما ذكرنا اذا اوصى بسكنى داره لثلاثين ثم مات فان الدار للورثة
والمنفعة للموصى له لان الدار باقية على ملك الميت بدل **قيل** انه يجب خروجها من الثلث
على ان الوصية او بيع من الاجارة محازان لا يبطل الوصية ويبطل الاجارة ولا نه عقد بعقد الاستينا
المنفعة فيبطل موت من عقد العقد لنفسه كالنكاح **خلاف** موت الاب والوصية لا يعقد لغرة
وخلاف مولى الامة المنكحة اذا مات **لان** عقد الجهر وهي الامة والطريق الاخر في موت المستاجر
وهو انه لو بقي العقد بعد موته انما يبقى على ان خلفه الوارث والمنفعة المحررة لا تورث الا تورث
ان المستجير اذا مات لا خلفه وارثه مع انه مال **لان** المنفعة وفي حكم النورثة لا فرق بين الملك
بيد وغيره **قيل** كالعن وله الوارث الموصى له بالحكمه بطل الوصية ولو اوصى برتبة
عبد لثلاثين ويجزمه لاجر من الوصى له بالحكمه كانت الوصية لصاحب الرتبة دون ورثة
الموصى وهذا لان الوارثه خلافه فلا يتصور ذلك **الا** فيما بقي ليكون ملك المورث في الوقت اول
ثم خلفه الوارث فيه في الوقت الثاني والمنفعة الموجودة في حياة المستاجر لا تبقى والتي تحدث
بعد موته لم تكن مملوكة لخلفه الوارث فيها فلذلك لا يسبق الوجود واذا ثبت انتفا الارث
بمن بطلان العقد فيه كالنكاح والارض **المدر وعنه** والسفينة اذا كانت في حمة الجرفات
صاحب السفينة في القياس تبطل الاجارة فيها **لكن** في الاستحسان لا يبطل الحاجة الى دفع
الضرر فان مثل هذه الحاجة تعتبر لاسات عقد الاجارة ابتداء حتى لو مضت المدة والزوج يعقد
بينهما عقد الاجارة الى وقت الادراك لدفع الضرر فلا يجوز ان يثبت العقد لدفع هذا الضرر اولى **والسحنة**
من القياس لا تورث بمصا على القياس **وحرمه** اخرا ان الوكيل في الاجارة يارب عن الموكل
في حكم العقد اصيلا في حقوقه ويصير كالمستاجر لنفسه ثم لا كما لو اجر من الموكل ويكون له يد
نفسه في حق العبد ويدسه في حكم غير العقد حتى لو ملك العقود عليه في يد ملكه على الموكل
الا ان يخرج من الموكل حينئذ بمقتل يد وتصير يد نفسه حتى لو ملك **قيل** في تلك الحالة
لهلاك عليه بمنزله **قيل** بالوكيل بالشري من المجلس يد يد الموكل ويعدله يد نفسه وهذا لان
الوكيل بالاستيجار وكيل لشري المنفعة فيعتبر بالوكيل بشري الغير الا ان هلك المبيع في
يد الوكيل بالشري يوجب الضمان عليه وفي يد الوكيل بالاستيجار لا يوجب لان الاعيان
مضمونة بالمنع والمنافع لا طاعف في العصب اذا عرفنا هذا **قال** محمد رحمه الله رجل
وكل رجلا ان استاجر له دارا بعينها سنة بمائة درهم فاستاجرها الوكيل بمائة درهم لسنة
او مطلقه وقبض الوكيل الدار واراد ان يجلسها حتى تستوفي الاجرة من الامر جازت الاجارة

وليس

وليس له منعها من الموكل **واما** جواز الاجارة لان الوكيل صدر مطلقا فصار كالوكيل بشري الغير
اذا اشترى بمن حال او موطئ ينفذ على الموكل كذا **قيل** هنا **واما** ليس له حق المنع لان الوكيل
بالاستيجار في حق حقوق العقد كانه استاجر لنفسه ثم استاجر من الموكل ولم يشترط تعجيل الاجر فلا
يكون له حق المجلس منه لاجل الاجرة لان الاجرة لا يملك بنفس العقد عندنا كذا **قيل** في الكتاب
حيث **قال** لان الاجرة تجب بالسكنى وهذا لان الاجرة تجب للاجر على الوكيل والوكيل على الموكل
كما في الوكيل بالشري ولهذا ليس للاجر مطالبة الموكل بشي من الاجرة ولو وهبها من الوكيل
او ابراه منها كان **قيل** ان يرجع على الموكل لان ثمة مطالبة الوكيل قبل الاداء بنفسه لا نه بمنزلة
البائع والبائع ولاية المطالبة قبل تسليم المبيع **فكذلك** له وهذا ليس للاجر ولاية المطالبة
بالاجرة قبل استيفاء المنفعة **فكذلك** الوكيل ولهذا تبطل الاجارة بموت المستاجر في القياس لان
حكم العقد بمنزلة العاقبة لنفسه لكنه استحسن **فقال** موت العاقل ليس يبطل للدار
لنفسه لكن لما في اتيانه من ثورث المنفعة وذلك غير موجود هنا لان المنفعة تكون مملوكة للامد
ليسوفها قبل موت الوكيل وبعد بصفة واحد فان منعه حتى مضت السنة فالاجر على المستاجر
للاجر ويرجع على الامر في القياس اما اذا لم يطالبه الامر بالتسليم اليه فظاهر وهو استحسان
ايضا لانه في حق الحقوق اصيلا وقد قبض الدار كل المدة فكذا عليه الاجر ويرجع على الموكل لان
يد كيد الموكل وقد ملقت المنافع في يد مضاركا لوكيل بالشري اذا قبض المبيع وعلته يد قبل
طلب الموكل منه وان طلب منه فمعه فهو على وجهين اما ان لا يثبوت له حق البيع بان كانت
الاجارة مطلقة او باجرة موطئة او كان له حق البيع بان كان شرط في العقد ما يثبت له
في الوجه الاول **كذلك** يرجع به على الموكل في القياس لان التوكيل بالاستيجار بمنزلة
الوكيل بشري الغير والوكيل بالشري اذا جلس للشري من موكله وليس له حق المجلس
بان كان الثمن موطئا فلهذا في يد وجب الثمن للبائع على الوكيل وبقي الثمن واجبا للوكيل على الموكل
فان قيل اذا صار الوكيل فاضلا للمنافع يجب ان يسقط الاجر عن الوكيل والموكل جميعا كما لو
غصبها من الوكيل او الموكل اجني ولم يدفع اليها حتى مضت المدة **قيل** له الغنى الذي لا يخله تسقط
الاجرة ثم ينقضي ان لا يسقط لان ثمة انما سقط لان غصب الاجني حصل قبل قبض الوكيل والموكل
حقيقة او معنى لان المنافع لا تصير مقبوضة بقبض الدار لانها معدومة ولهذا لو افسخ العقد
او بطل حق الفسخ ولم ينافع منافعه الوكيل الاجارة مع الاجران كانت الدار في يد الاجر قيا
واستحسانا لان الامر لم يملك بنفس العقد شيئا من العقود عليه ولا يثبت يد على شئ من المنافع
لما ذكرنا ان الاجارة بمنزلة عقود متفرقة للمنافع بلون مانعة للانعقاد بخلاف الوكيل بالشري
لانه اذا ملك الموكل عن الغير وقد فتر ان الوكيل بالاجارة اذا امل المساجر بالرد عليه **لعمري**
يغير وضما لم يلزمه ويكون ردها على الموكل وكذا الوصية الاجارة وان كان دفعها الى الامر واستاجر
بها فقص في القياس يجوز ايضا لان الامر لم يملك شيئا من العقود عليه لكونها معدومة وكذلك
لم يثبت يد عليه حتى يسقط الاجر بالانهاء او العصب **لكن** استحسن **فقال** قبض محل العقود

هـ

عليه وهي الدار جعل محل قبض العقود عليه كمان عين الدار جعل قائما مقام العقود عليه في جواز القعد
الادري انه لا يملك التصرف قبل قبض الدار وملك جعله وقد استبد الامر على الدار حقيقته بقبضه
وكما قبض المستاجر وصار استدامة اليد اليها المدة مستحقة فلا يملك الوكيل ابطال ذلك الحق
عليه استحسانا واذا كانت المنافع معدومة وصار قابضا شيئا فشيئا غضب الاجنبي فحصل قبل قبض
الوكيل والموكل لا قبض الاجنبي وليس له حق القبض فلا ينوب عن قبضهما فحصل غضب الاجنبي
قبل قبضهما المنافع التي تحدث في المستقبل هذا المعنى معدوم هنا لان غضب الوكيل حصل بعد
قبض الموكل والمنافع من حيث الحكم لان الوكيل قبض الدار وله حق القبض والموكل يصير قابضا
بقبضه كلما صار غضب الوكيل حاصلا بعد قبض الموكل وهلاك العقود عليه قبل قبض العاقد
والوكيل لا يسقط البدل وهذا لان الاجنبي اذا غضب الدار فقد انتقض القبض والوكيل
لو جعل قابضا لا يخلو اما ان يكون غاصبا من الاجر او من الموكل لا وجد الى الاول لا قبض باذنه
ولا وجد الى الثاني لانه حال بينه وبين الانتفاع ومنع الاسفاع لا يكون غاصبا
فان قيل الوكيل ليس له حق القبض من الموكل فلم يصير الوكيل قابضا الدار من الموكل وله
حق القبض ولا يصير الموكل قابضا حكما بقبضه في حق المنافع التي تحدث في المستقبل قبل
الوكيل له حق القبض من الاجران لم يكن له حق القبض من الوكيل فصار الوكيل في كل ساعة
قابضا وله حق القبض من الاجر والوكيل متى صار قابضا وله حق القبض من العاقد يصير للموكل
قابضا لنفسه كلما اخل من العقود عليه وهو المنفعة حدثت في يد الموكل معنى يصير بعضه من
جهة الموكل فيحقق قبض الموكل في الكل فينتاكد عليه الاجرة وكذا الوقبض الموكل الدار من الوكيل ثم عدا
عليه الوكيل ومنعه منها حتى مضت السنة وسكن بنفسه او لم يسكن لما ذكرنا ان الوكيل قبض
وله حق القبض والامر صار قابضا بقبضه معنى وان ائتمنت الدار من بني الوكيل فلا ضمان عليه
لانه لا يمكن ان يجعل الوكيل غاصبا الدار من صاحبها وله حق القبض منه وعليه الاجرة لانه
عاقد ويرجع به على الامر لما قلنا انه صار قابضا بقبضه ثم قال في الكتاب يجب الاجر
على المستاجر ويرجع به على الامر في القياس كانه اراد بالقياس وانه اعلم القياس على الوكيل
بالشئ فان الوكيل بالشئ اذا حبس حتى هلك في يده لا يسقط الثمن عن الامر ما ذكرنا فكذلك لا يسقط
الاجر على الموكل وقال الفقيه ابو جعفر الطوسي والى رحمه الله انما ذكر القياس لا يلا العذر يعني
ان القياس يوجب الذي قلنا ولم يجد بطريق اخر ليخص فيه فياخذ فيه بالقياس وان
كان هذا الجواب في الظاهر مستنكرا الا ان القياس هكذا يوجب وكذا ذكرنا فيما اذا سلم
الى الامر ثم عدا عليه وهو القياس ايضا ومعناه ما ذكرناه هذا اذا حبس وليس للموكل حبس
اما اذا كان له حق الحبس بان استأجرها بما ياتي على ان يجعل له الاجرة او استأجرها بما ياتي
مطلقا ويجعل الاجرة ففي حق نقاد العقد على الموكل ما ذكرنا لانه وكيل مطلق وصار يسئل من جميع
ذلك عملا بالاطلاق كما في الوكيل بالشئ اذا استأجرها بما ياتي على او موطئة عند اطلاق التوكيل
فان قبض الدار ويجعل الاجرة ولم يمنع الدار من الموكل حتى مضت المدة فلجواب ما ذكرنا

لان قبضه قبض الامر وان طلب الامر منه فمنع حتى يستوفي الاجرة كان له ذلك لانه في حقه والحق
كانه استأجر لنفسه ثم اجره لوكله ولو استأجر لنفسه ثم اجر من موطئة بشرط التجيل كان له ان يحبسها
منه حتى يعطيه الاجرة كذلك هنا فان حبسه حتى مضت المدة يجب عليه الاجرة ولكن لا يرجع على
الامر لانه لما حبسه فقد تبدلت اليد وصارت بيد نفسه لا للامر ولا يجعل مكنه كتمكنه فلم يرد ايج
عليه بالاجرة وهذا لان لو استأجر لنفسه ثم اجر من موطئة بشرط التجيل ومنعه عنها حتى مضت السنة
لم يستحق عليه شئ بالجر كذلك هنا وصار كالوكيل بالشئ اذا اقتدا الثمن من ماله ثم حبس المبيع
من الموكل حتى هلك في يده وجب للمبيع على الوكيل الثمن ولم يرجع الوكيل على الموكل بالثمن فكذلك هنا
اذا طلب الامر من الوكيل فمعهها وهذا لانه حبس الدار بحق واجب فكان حكمه كحكم الرهن اذا هلك في
يد المشتري انه يبطل الدين كذلك هنا اذا هلكت المنافع في يده بطل الاجر عن الموكل بخلاف ما اذا
لم يطلب الدار منه لان الدار صار قابضا بقبضه سواء كان له حق الحبس او لم يكن الا تترك ان الوكيل
بالشئ اذا اشترى وقبض وهلك في يده كان للمبيع ان يطالب الوكيل بالثمن ثم الوكيل يرجع بذلك على
الموكل سواء كان له حق الحبس من الموكل او لم يكن فان مضى نصف السنة ثم حضر الامر وطلب منه
الدار فمعهها حتى تمت السنة فالاجر كله على المستأجر ما ذكرنا ويرجع بنصفه على الامر لانه لم يمنع
كل العقود عليه من الامر حتى مضت السنة وله حق الحبس سقط جميع الاجر عن الامر فاذا منع
النصف دون النصف يطالب كل نصف حكمه وصار كالوكيل بالشئ اذا هلك بعض المبيع في يده
قبل الحبس وبعضه بعد الحبس وله حق الحبس سقط جميع الاجر عن الامر ولو لم يمنع منه شيئا
بان لم يطلب حتى مضت السنة لم يسقط شئ من الاجر عن الامر فاذا منع النصف دون النصف
يطالب كل نصف حكمه وصار كالوكيل بالشئ اذا هلك بعض المبيع في يده قبل الحبس وبعضه بعد
الحبس وله حق الحبس يرجع بثلث ما هلك قبل الحبس كانه هلك في يد الموكل ولا يرجع بثلث ما هلك
بعد الحبس اغتبار البعض بالكل كذلك هنا وفي المبسوط اذا وكله ان يستأجرها له سنة
فاستأجرها سنتين فالسنة الاولى للامر والسنة الثانية للوكيل لان عقد الاجارة في حكم عقود
متفرقة بخلاف عقد ايجارها بحسب ما عيشت من المنفعة حتى المدة التي سمي بها الامر اسئل امره
بالاستيجار له وحصل مقصوده وفيما زاد على ذلك اسئل التصرف بعمره فيكون عاقد لنفسه
ويكون كالمصنف للعقد الذي باشره لنفسه الى وقتي المستقبل ولان التوكيل بالاستيجار كالتوكيل
بالشئ والوكيل بالشئ شئ معينه اذا اشترى ذلك الشئ مع غيره كان مسترد ذلك الشئ للامر
ومما سواه لنفسه كذلك هنا والوكيل بالاجارة بمنزلة الوكيل بالاستيجار والوكيل بالمبيع
في حق اعتبار اطلاق التوكيل وجواز اجارته ورجوع العهدة اليه الا ان التوكيل بالاستيجار تفيد
بالحمل كالتوكيل بالشئ والتوكيل بالاجارة لا تفيد بالاجماع وبحوزة العروس والسات
والحيوان فابو حنيفة رحمه الله اعتبر الاطلاق في الكل وهما فرق وجوز الاجارة بالقليل
والكثير والعروض والعبيد لان المبيع انما يفيد بالعرف ولا عرف في الاجارة بل هو مشترك
لان الزارة اجارة ويبعض الخارج ولان البيع لعرض بعينه شئ من وجهه وهن الثمنين الاجرة

لا يخرج القدر من ان يكون اجارة من كل وجه ثم التخصيص في البيع لدفع الضرر عن الموكل ودفع الضرر هنا
في اعتبار الاطلاق لا اذا اجلس الوكيل بخلافه فان منزلة الغاصب وان الاجارة ولا شيء الامر عليه فاعتبر
الاطلاق لهذا خلاف البيع واسم اعلم **باب** من الاجارة والاختلاف بين
اصل **باب** ان القاضى لا يقضى الا بحجة واذا قامت الحجة يقضى بحسب الحجة
والحكم **وحرر** **احمر** ان من اقر بشي في يد الغاصب فصح اقراره لانه لا يجرى بامر محتمل لا بغيره
احد بالتدبير فيقول قوله على الوجه الذي اقر فيه لكن على وجه لا يتعدى الى الغائب لان اقراره على الغائب
لا يصح كما لو كان في يد عبد فاقرا به من فلان **وانه غائب** قبل ان يات الثمن فانه يقبل في حق العبد
حتى يباع في الثمن اذا كان لا يدري ايه هو ويدفع الثمن اليه ولا يقبل في حق الغائب حتى لو انتقص البيع
الثاني عن الاول **وحضر** الغائب وانكر **اب** رجع عليه بالنقصان **وحرر** اخر ما ذكرنا
غير مرة ان البيعة متى قامت على الغائب او للغائب للقبض بها لا يقبل الا اذا كان عنه خصم حاضر
تصد الوكيل الا اذا قامت لحفظ المال على الغائب ودفع الهلاك والفساد من ماله فالقاضي بالخيار
ان يقبل وان لم يقبل فان لم يقبل كان في وسع من ذلك ان يشا الله تعالى وان لم كان احسن اما في
سعر من ذلك لانها قامت على ايات حق الغائب من وجه وليس عن خصم حاضر لا يقضى ولا حكمي
والقبول احسن وافضل لان القاضي يقبض ناظر للسليم فمما امكن دفع الفساد والهلاك عن اموال
من كان عاجز عن حفظ ماله والاحتياط في حفظ حقوقه رعاية لكانه باي به وكان احسن وافضل
واما اذا حال الاستئذان في قوله كان في وسع من ذلك ان يشا الله لان هذا تضاعف على الغائب
من وجه وحفظ المال على الغائب من وجه فاذا كان مشتتلا **اهل** الامر من فاذا مال الى الاول
كان في وسع ان يشا الله وهذا لان ولاية **الم** رجع ماله لا تسقط بالعنه ولا الى القاضي عليه امرا
الا فيما فيه نظره لشوت الاذن به **دلالة** خلاف غيره من المصنفات ولهذا يقضى بالنفقة لامراه
لامراه العقود واولاده الصغار والكبار من الالات والذكور الرمن في ماله بالمعروف اذا كانت
السبب معروفا عنده لان ملك **الم** النكاح حقه في الزوجية ولا يسمي بدون النفقة وكان له ان ينفق عليها
من ماله **خطا** الملك عليه موكدا **ك** وله جوده فينفق عليه من ماله حفظا لنفسه وللنفاذ
ولاية في ماله فيما يرجع الى الحفظ والنظر اذا عرفنا هذا **امال** محمد رحمه الله اذا استاجر
الرجل من رجل دابة من الكوفة ليركبها باجر مسمى ونفذ الكرا فلما بلغ الكوفة مال
احدها اكثر منها الى ملكه ذاهبا وحاسا واراد الخروج الى مكة وقال **الم** الاخر اكرهنيها
الى الكوفة ذاهبا وجابيا واراد الرجوع وترافعا الى القاضي وصاحب الدابة غائب ولابينة
لواحد منها فان القاضي يقضى بالدابة للمقر له الغائب ولا يقضى في اجارة ويمنع كل واحد منهما
من الذهاب الى الموضع الذي ادعا اما القضاء بالمقر له لان القاضي انما يقضى بما ثبت
عنده وقد ثبت عند ان الدابة في يدها املاك الغائب امانه في يدها لانها اقر انها للغائب
لما اقر انها اكثر امانه كما لو اعاننا الاستيجار وطلب الاستيجار كما لو اعاننا انما طلبا السر
اذا استوثق امانه والاقرار بما في يده للغائب صحيح لان صحة **الاف** رارا لا توقف على تصديق

للقدر

المقر له وانما يتوقف البطلان على تكذيبه فيقضى بها للغائب واما عدم القضاء بالاجارة لانها يدعيان الاجارة
على الغائب لانها يدعيان عقد على الغائب وليس **د** عندهم حاضر ولم يقر لها بيعة على ما ادعى وللمقر
به لا تثبت الا بنفس الدعوى ولو اقام ما البيعة لا يقبل لانها قامت على الغائب فهذا **اول** ويتبرك الدابة
في ايديها لانها انفق على كونها امانه في ايديها ولا منازع لهما ولان نظر الغائب في الترتيب ايديها اما اذا
كانا صادقين فظاهر لان في نه رضى بكونها في ايديها وان كانا كاذبين بان كانا غاصبين كانت الدابة
مضمونة لهما ولو ثبت ولاية الاختلاف متى مضمونة لهما ولا يجب **الصمان** على القاضي ايضا فيفوت
حقه واما منع كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي ان القاضي يعرف كون الدابة امانة في
يديها او يعرف كونها ظالمين في اثار اليد على هذه الدابة لجواز ان يكونا صادقين ولو لم يمنع كل واحد
منهما من الذهاب بها يكون من يلا يد احد **هـ** عن الدابة بغير حجة ولو اقام البيعة لا تقبل
بيئته ولا تقطع يد الاخر عنها فهذا **اول** وهذا لانه لا يخلو اما ان كانا امنين او غاصبين فان كانا
امينين لا يجوز قطع يد احدهما عنها كما لو عاسا **د** وكما لو اودع عيسا عند رجلين وان كانا
غاصبين لا يجوز لاحدهما بالرد الى الاخر كما لو عاسا **د** لان جميعا على شيء فيدين بدينهما
وما اجمع عليه لان الشيء في يدهما ولا يبايعهما فيه احد وليس في تركهما على ما اجمع عليه ازالة
اليدين على احدهما فان طلب من القاضي ان يامرهما بالبيعة ليرجعاها على المالك او يامرهما
بالبيع فالقاضي لا يامرهما بشي من ذلك ولا يقضى قبل اقامته البيعة لان القاضي انما يجوز له التقرف
في مال الغائب والزام شي عليه بالامر بالبيعة او البيع او الاجارة بطريق النظر للغائب
وانما يكون نظرا اذا كانا امنين في الدابة بحسب لو لم يسقا وهلت الدابة لا يكون مضمونا لهما
وهنا يكون غاصبين يريدان بذلك استقاط الصمان عن انفسهما او صيرورة النفقة دينيا على
الغائب فلا ينعرض لهما قبل اقامته البيعة كما لو وجدنا **ا** او صالة وجابه الى القاضي وطلب
منه ان يامر به بالنفقة او البيع لا يجبه القاضي الى ذلك **الان** في الموضع الذي تتوجه
المطالبة على الغائب لو كان حاضر لا يبيع على الغائب كما لو قدم رجل مصر وقال انا عبد
مادون لفلان وبيع واشترى ولزمه الدين فان لا يباع بالدين لانه قضاء على الغائب **و** قال
ملكه عن العبد مع انه لو كان حاضر يطالب به ففي الموضع الذي لا يطالب به الغائب لو كان حاضرا
لا يبيع على الغائب كما لو قدم لان لا يبيع كان **اول** وهذا لان عند ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز البيع على
الحر وعند **هـ** وان كان يجوز الا انه انما يجوز اذا كان الحق منوها على الحاضر وامتنع عن انفا
الحق اذ قبل ثبوت الحق والعلم بالامتناع فلا لا يشتري ان الرجل اذا عاب وخلف امره وسعولا
في البيت من خطا فحسن النفقة ليس لها ولا للقاضي ان يبيع شيئا من ذلك **لنفقه** **هـ** **اول**
فان اقام كل واحد منهما البيعة على ما ادعى فان القاضي لا يقضى بالاجارة لانه قضاء على الغائب وكذا
لو اقام احدهما البيعة دون الاخر ولا يمكنهما ولا احدهما ان يركب الدابة لكنه صف الدابة في
ايديها ولا يخذ من ايديها لانه لم يظهر خياشها في الدابة جزا فترا بانها للغائب ولم يظهر كدها
ولا يمكن احدهما من تركها لمافيه من ازالة يد احدهما وقد استويا في الدعوى والحجة لئن هذه

البينة ثبت كون الدابة امانة في ايديهما فصار كود بوجه ظاهرة في ايديهما فان راي القاضي ان الامر
بالانفاق انتفع في حق الغائب بان كان يرجح قدامه بامرهما بالنفقة ليس رجحا بذلك على الغائب
لان امر القاضي بالانفاق ول ولا يثبت على الغائب بطريق النظر بمنزله امر الغائب ولو امر الغائب
بالنفقة كان ل ان يرجع عليه بما انفق كذلك هذا لا ترى ان الطواذ كان لرجل والسفل
لاخر فانهما في صواب الطوا والسفل عند ابا صاحب السفل وبني عليه علوه كان ل ان يرجع
على صاحب السفل غير انه ان بني بغير امر القاضي يرجع بيمينه السفل وان بني بامر القاضي يرجع
بما انفق على ما عليه اختيار الماخزين رجم الله لان ل بامر القاضي ول ولاية الامر منزلة
امر صاحب السفل وقوله بامرهما بالنفقة تحتمل ان يكون على وجه الفتوى ل على وجه الخبر لانه
لانه لا حرج في نفقة غير الاحي من الدواب والزروع وغير ذلك وكذا في الدابة المشتركة
والزروع المشتركة عند شمس الامية المرحوم رحمه الله اما على رواية الحنفية رحمه الله جبر على النفقة
في الدابة المشتركة والزروع المشتركة لان الجبر هنا حتى الشريك لاحق الدابة والشريك من اهل
ثبوت الحق له والمطالبة به كالجبر او لا والنفقة هنا حتى الغائب يجوز ان يكون الامر على
وجه الخبر على هذه الرواية وان كان لا يرجح قدم الغائب بامرهما بالبيع لان في الوجه الاول
الانفاق انظر للغائب لان فيه صيانة حقه والعجز والمالية وفي الوجه الثاني البيع انفع
صيانة حقه في المالية لان العين قد ترد عليه السوى واللف ولو طالت المدة ربما تستعرت
النفقة جميع القيمة او مرد عليها وحفظ الثمن اليسر فان راي القاضي بالبيع اصلح وامرهما بالبيع
وباعا وقف الثمن على ايديهما لانه ثبت عنده لهما ايمان في هذه الدابة وقد كان وقف الدابة
في ايديهما فيقف ايضا بلهما لانه ل ما كان في ايديهما فيكونان اخفى يحفظ بدل ل
ويعطيها من الثمن قد رما انتفاعا على الدابة بامر القاضي لانه علم ان هذا القدر دين لهما على الخاب
والثمن مال الغائب وهو من جنس ختمها فكان لهما ان ياخذ ذلك القدر يحتملها الماد كذا
ان الانفاق بامر القاضي كالانفاق بامر صاحب الدابة ولان هذا ليس قبضا لان بل هو اعانه على
استيفاء الحق لان صاحب الدين اذا طفر بجنس حقه ول ولاية الاخذ كما لو اقرع عند القاضي
مال غائب كان ل ان يقضي عليه ويوفي صاحب الحق حقه لانه اعانه وطه ل الوثبت
بالبينة وغاب قبل القضاء لا يقضي ولو اقاما البينة على انهما او فيا جميع الكرا او اراد ان ياخذ اما
نق من الثمن بما تقدم من الكرا لا يقبل القاضي هذه البينة ولا يقضي لهما بشي لانه لم يثبت
عند القاضي هذا الدين لانهما اقاما البينة على اثبات الدين على الغائب وليس عنه خصم
حاضر لا قصدي ولا حكمي فكان وجود هذه المنزلة وهذا الماد كذا ان القاضي لا يقبل هذه البينة
نظرا للغائب ولا نظر لدفع القضاء عليه بالدين ل كما قلنا في المفقود اذا طلب اولاد
من القاضي ان ينصب وكيل عنه في حفظ ماله وعلاه فان القاضي يحبسهم الى ذلك ولو نصب وكيل
واذعي عليه رجل الدين على المفقود لا يكون الوكيل حضا ل ولا يقبل البينة عليه كذلك هنا
وهذه مسائل احدها الاجارة وهو على ما ذكرنا وكذلك لو كان المستاجر واحدا وطلب

وطلب من القاضي ان يامر به بالانفاق ليسر على صاحبها فهو على التفصيل الذي ذكرنا والماتية اللودع
اذا طلب من القاضي ان يامر به بالانفاق على الوديعة عند غيبته صاحبها لا يامر به القاضي بالنفقة الا بعد
اقامة البينة لما ذكرنا ولا يدرى ثبوت ولاية الامر للقاضي بالانفاق فلا يصدق الابينة وكذا الوكالات
الوديعة ابلا او بقرا او غنما وصاحبها غائب كذلك الجواب فان اقام البينة انها وديعة اقلان
امر ان ينفق عليهما ل امر ماله على ما يرى لانه مامور بالنظر والحوان لا يبقى بدون النفقة واللودع
لا ينفق بغير امره لانه لا يسر عن التبرع به في امره بذلك فنظر امنه للغائب ويكون ذلك ل
دنا له على ل الوديعة لان امر القاضي في حال ول ولا يثبت كأمرة بنفسه وان راي القاضي
ان يامر به ببيعها ففعل ذلك وان رايه جازيعة لان في الامر بالانفاق سلف بعض المالك يد على
الملك وفي البيع يتوفر جميع المالية فلم يذا نقد ببيعها ولو راي الصلاح في الامر باجارتها
بامر به بذلك وبامر به بان ينفق عليهما من كراهيها لانه ولي الغائب وان لم يرفعها الى القاضي
واجتمع عند من الساهباتي كثير يخاف من ساذة او كان ذلك محو ارض فباع بغير امر القاضي
فهو ضامن ل ان كان في مصر يتمكن من استطلاع امر القاضي لانه يمكنه ان يبيع بامر القاضي
فاذا باع بغير امره يضمن كما اذا باع بغير امر المالك مع القدرة على طلب الاذن منه
لان القاضي بمنزلة الغائب عنه فيما يرجع الى النظر فاما اذا كان في موضع لا يتوصل الى القاضي
قبل ان يفسد ذلك الشئ يضمن استحسانا لانه بوجه الاذن من الحفظ وليس في وسعه الاجابة الى به
الا ترى ان الراعي اذا اخذ على الشاة او البقرة الموت فذبحها لا يضمن استحسانا وذكر في
شركة النوازل ان شاة الانسان سقطت فحرق عليها الموت فدبحها انسان كمالا تموت لا يضمن
لكن الفتوى على انه يضمن بخلاف الراعي وحكي ان اصحاب محمد رحمهم الله ساقوا رفق طهم
في طريق الحج فباعوا امتاعهم وحذروهم ثم رجوا الامجد رحمه الله فباعوا له عن ذلك فقال ل
لهم تفعلوا لم يكونوا اقمها والله يعلم الفساد من المصلح وذكر في الاجارات اذا مات المكارى
في الطريق او في المفازة لا تنفس الاجارة لانه يخاف على نفسه وماله وليس ثمة فاضر او سلطان
حتى يرفع الامر فتخرج الدابة منه حتى لو بلغ مصرا انفسخ لانه لا خاف على نفسه وماله ويمكنه ان
يستاجر دابة اخرى وان لم يجد يكتف في بيعها في بقا فدا الاجارة وكلا الغنيين الخوف وعدم القاضي
وهذه مسائل منها ما ذكرنا ومنها اذا مات رجل وترك اولاد اكبارا وصغارا وما لا
فنفقه كل واحد في نصيبه بنفق الوصي على الصغار من حشمتهم فان لم يكن الميت اوصى الى احد نصيب القاي
ل وصيا لان للقاضي ان ينصب الوصي في مال الميت قبلت مواضع احدهما ان يكون على الميت
دين والثاني ان يكون الميت اوصى بوصايا والمالك ان يكون في الورثة صغار فان لم يكن في
البلد قاض فانفق الكبار على الصغار من نصيب الصغار كانوا متطوعين لانه لا ولاية لهم على الصغار
في مالهم وهذا في الحكم اما فيما بينهم وبين الله تعالى لا ضمان عليهم لانهم احسنوا فيما فعلوا ومنها
ما ذكره مشايخنا رحمهم الله في رجلين كانا في سفر فاعطى كل واحد منهما اقل من ماله
لهم يضمن استحسانا وكذا اذا مات جهم من صاحبه من مال ل وكذا العبد الماد وفوت

في التجارة اذا كانوا في البلاد فوات مواليهم فانفقوا في الطريق لم يصنعوا استحسانا وكذا روى عن
مشايخ بلح رحمهم الله اذا كان للمسلم او قاف ولم يكن لها متول فقام واحد من اهل الجدة وجمع الاقارب
وانفق على اهل المسجد فيما احتاج اليه من الحبر والمسطح لا يصنع استحسانا فيما بينه وبين استغنا
وحكي عن محمد رحمه الله انه مات واحدا من الامانة فباع محمد رحمه الله كتبه وانفق في تجهيزه
فقيل له ان لم يوص بذلك لعله احد فتلا قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصل لما كان
على قياس هذا الاصل لا ضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى استحسانا اما في الحكم فانما قلنا
قلوان الكبار انفقوا على الصغار ثم لم يقرروا بذلك واقرا بقية نصيبهم وسعهم ذلك
ولو حفظوا على ذلك رجوت ان يكون عليهم شيء نظير هذا اذا عرف الوصي الدين على الميت
فقضاؤه ولم يقر بذلك ولا يعرفه القاضي ولا الورثة لا يأم فيما فعل وكذا اذا كان للرجل عند رجل
وديعه وعلى المودع دين وعلم المودع انه مات قبل ان يقضى دينه ليسع للمودع ان يقضى ذلك
بما له ولا يقدر به وكذا اذا كان للرجل عند رجل وديعه على زيد لم يرد دينه وعلى غيره ذلك
دين للرجل اخر فمات عمره وزيد يعرف ان عمره ان يقضى دينه ليسع لزيد ان يقضى دين عمره
بما له وعلى زيد ولا يحبر ورثته بذلك وكذا اذا مات الرجل ولم يوص له احد وله اول وصغار
وله مال وديعه عند رجل ليس للمودع في الحكم ان يتفق عليهم وحسب ذلك من مال
الميت لكن ان فعل وحلف انه ليس لهم عليه حق وجوب الا ان يكون عليه شيء ان شاء الله تعالى
لان لم يرد به الا الصلاح وهو موافق لما روي عن محمد رحمه الله ومنها للفقير اذا انتفق
على اللقيط بغير امر القاضي كان متطوعا وان طلب من القاضي ان يامره بالنفقة لا يامره بدون
اقامة البينة وبعد اقامة البينة القاضي بالخيار ان شاء سمح وان شاء لم يسمح فان امره ان ينفق
عليه على ان يكون ذلك ديناً عليه فهو جائز ويكون ذلك ديناً عليه لان القاضي نصب ناظرا
للمسلم فكان امر القاضي وله ولاية على اللقيط بمنزلة ولاية اللقيط على نفسه او وصي القيم ولو قال
اللقيط بعد الكبر انفق على كان ان يرجع فلذا اذا امره القاضي وكذا وصي البينة اذا امر
رجلا على ان ينفق على ان يكون ذلك ديناً على القيم جاز ولم يذكر في الكتاب ان القاضي اذا امره
بان ينفق عليه ولم يقل على ان ذلك دين عليه قال بعضهم يصير ديناً لان فائدة امر القاضي ان يكون
ديناً عليه وهكذا روى الطحاوي عن اصحابنا رحمهم الله كما لو انفق عليه بامر بعد البلوغ وقال
بعضهم يكون متطوعا لم يقل على انه يصير ديناً عليه لانه اخرج الكلام بخروج المسورة حيث قال
انفق عليه والمسورة لا تكون موجبة وهو اختيار شيخ الاسلام خواجه فخر رادة لان هذا
ليس بامر يقضي الدين فلا بد من شرط الرجوع كما لو قال اذكره مالي ونحو ذلك ثم
اذا انفق عليه وقال بعد بلوغه انفق عليه كذا وكذا فانه لا يصدق الا ببينه لانه اراد
اجاب الضمان على اللقيط بخلاف ما اذا وجد مع اللقيط مال وامره القاضي ان ينفق
عليه من ذلك المال فان القول قوله في نفقة مثله لانه امين والقول قول الامين مع الميمين
ولانه انكر وجوب الضمان على نفسه وتمد ادعى الضمان على اللقيط ونظيره ما اذكرنا في الوصية

ان قول الوصي قبل براءة نفسه لا في اجاب الضمان على الوصي ومنها اذا وجد راتبه ضالة او عياله
واخذ له ليرد على صاحبه فان انفق عليه بغير امر القاضي كان متطوعا وان دفع الى القاضي واقام البينة
على ذلك فان كان الاتفاق صحيحا يامره القاضي بالنفقة ليرجع على صاحبه وان كان البيع صحيحا
يامره بالبيع وامساك الثمن فان راي الامر بالاتفاق وانفق اياما ولم يحصر صاحبه بالبيع التثابة
ونحوها ويعطيه من الثمن ما انفق بامره وان جازها واما واقام البينة انها قد قضت لها فوضي عليه
بالنفقة ولللفظ ان يحل له تلك النفقة لانه اذا الجبر على دفعه اليه لم يزل استقاط النفقة لم يمت
ان يموت مفسدا سوى حقها وان كان للبايع والمرتبه من حق المجلس واما في الغلام والراتبة كان له
ان يجر وينفق عليه من الاجرة بامر القاضي فلما حصل ان للقاضي ولاية في مال الغالب فينظر فيها
بلحسن الوجه فان راي المصلح في الامر بالاتفاق ليكون ديناً في دمه المالك فعل وان راي المصلح
في البيع امر به وان راي المصلح في الاجرة امره ومنها اذا وجد عياله او جده او غيره ليرده
على صاحبه فان انفق عليه يكون متطوعا وان طلب من القاضي ان يامره بالنفقة لا يامره
قبل البينة وهو بالخيار بعد اقامته ثم ان راي المصلح في البيع بامر بالبيع وان راي المصلح
في الامر بالنفقة بامر به ولا يواجره لينفق عليه من اجرة فريضة ومن الضالة لانه لا يمتنع
منه ان ياتي باشيا خلاف الدابة والعبد الضال وللإمام في هذه المسائل ان يتفق عليه من
بيت المال ثم يخذ من صاحبه اذا حضر او من ثمنه اذا باع وفي العميون لو وجد شاة او غيرها فامره
القاضي بالنفقة عليه فانفق شعره هلك الضالة قال زفر رحمه الله لا يرجع عليه بالنفقة
وقال ابو يوسف يرجع لان الاتفاق على ملك الغير حصل بامر القاضي والقاضي كماله ولاية
الاتفاق بنفسه له ولاية الامر بالاتفاق فاشبه المالك ولو انفق على الدابة بامر المالك
يرجع فكذا بامر القاضي وجهه قوله زفر رحمه الله ان الرجوع على المالك بالنفقة انما يكون
عند سلامة الدابة له وتسليمها اليه وتذات ذلك فلا يثبت له حق الرجوع عليه الا ان
ان العبد لا يبق اذا مات في يد الراد سطل الجمل ذلك هنا وذكر في النفقات في النفقة على العيين
المشترك بان كل نفقة يحري الجبر عليها اذا امتنع احد الشريكين من الاتفاق وانفق الاخر بامر القاضي
او بامر الاتي فالنفق يرجع بنصف النفقة على الاتي بالغاما بلغ سوانتي نصيب الاتي باقيا له
او هلك كالعبد الصغير اذا كان بين شريكين ولم يقدر احد على الاتفاق فانفق الاخر بامر القاضي
او الشريك وكل نفقة لا يحري الجبر عليها كحق الدابة المشتركة اذا انفق احدهما بامر القاضي لم يكن
للمنفق ان يرجع بشيء فيما زاد على قيمة نصيبه ولا تعد هلاك الدابة وكل نفقة لا يحري الجبر عليها
اذا انفق احدهما بامر صاحبه يرجع على صاحبه بجميع حصته بالغاما بلغ بقى ذلك الشيء ولم يبق
ثم في سلتنا اذا اقام البينة على انما نفق الكرا الى صاحب الدابة وعلى موت صاحبه فان القاضي
يامره بالبيع او يعطيه اماما انفقوا واما ما عليه البينة من فصل الدر او باخذ ما فضل من الثمن
ويضعه على يد عدل الى ان يحضر ورثته لميت فريضة هذا وينما اذا لم تبق البينة
على الموت والفرق ان البينة على قبض الدر بعد موت صاحب الدابة ظمت على حصم خاضع لهما

اسما معنا مطلق للقاضي ان يصب حصرا عن الميت ويتصرف في ماله لان القاضي ان يصب حصرا فيما يدعي
على الميت اذا لم يكن للميت وصي ولا وارث ويقولان للقاضي ان فلا يات بقرائن وهذا ما لا يصح عليك
قضا ديون من ماله والقاضي بمنزلة الوصي في مال الميت فيكون يسئل من قضا ديونته ويبيع ماله
فكانت البيعة قائمة على حصر حاصر قبلت وصار النائب بالبيعة كالعامة فاما البيعة على قبض
الكراسيها حال الحياة فانت على اثبات الدين على الغائب وليس عن حصر حاصر لانه ليس للقاضي
ان يصب حصر على الحي لانه لا يمكن المدعي الحنونة مع الحي حصار وجود هذه البيعة وعلمها
بمنزلة وانما يأخذ ما فضل ويضع على يد عدل لان هذا مال الوارث ولا يتمان من قبل الوارث
والقاضي ولاية النظر في مال الغائب بخلاف ما اذا كان حيا لانه وجد منه الايمان وليس
للقاضي ولاية التصرف الا فيما فيه نظر قال محمد رحمه الله وان شئت القاضي لم يتعرب
لحما في شيء من امر الدابة ولا يسئل بينهما ولا يامرهما بالنفقة وسعد ذلك في جميع هذه
المسائل وان عمل ما وصفتنا فهو افضل لان هذا قضاء على الغائب من وجه وحظ المال على الحاضر فلهذا
يحبر القاضي والحفظ افضل وهذا لان ما يفعله في حق الغائب لا يكون واجبا عليه وانما يفعل
بطريق النظر فان فعل فهو افضل وان ترك لا عيب عليه وان اكثر ايدته من بغداد الى الكوفة ذاهبا
وحاملا فلما انتهيا الى الكوفة اراد احدهما المقام لهما ورفعا الامر الى القاضي وتصادقا على ما وصفت
لك ولم يبق البيعة فان القاضي لا يغير من شيء من ذلك لانها يدعيان الحسنة على القاضي
من غير حجة ولا يجوز ان يكونا غاصبين يريدان بذلك اسقاط النفقة عن انفسهما والابرار
عن الضمان ولاهما لو اقاما البيعة لا يلزم القاضي شيء وله ان لا يتعرب لهما بل له الحصار على ما
ذكرنا قبل اقامة البيعة اولى فان اقاما البيعة وتصادقا والقاضي لا يحبر الذي اراد المقام
ان يرجع ويفسخ الاجارة في حقه بعد ما ظهر عنده بالدليل انه يريد المقام لانه ظهر العذر
والاجارة تفسخ بالاعدار عندنا ما يذكر لك لا يفسخه مقصود الان فيه قضا على الغائب بعض
عقده مقصودا وانما لم يستطع اذا انتقصه في ضمن امر يقع نظرا للغائب فان شئت اجر كل الدابة
من الذي اراد الرجوع اى جعل كلها باجارتها في اجارة نصفها منه ان رأى المصلحة في ذلك
او يواجر نصفها من اجبى ان رأى المصلحة فيه وان رأى المصلحة ان يسلمها الى الذي يريد الرجوع
اولا اخر فعل ذلك ويكون النصف في يد حكم الاجارة والنصف ودبجة فتتركها يوما ويوما
فلا لانه نصب باظر المسلمين فيفعل ما هو الا نظر والاصح ان يواجرها من الذي يريد
الرجوع او من غيره حتى يركبها الى بغداد فيحصل لصاحب الدابة الاجر ولا نزول الدابة عن
ملكه **فان قيل** اجارة النصف من اجارة المشاع وان لا يجوز قلت لم يواجره مقصودا
وانما يواجره بطريق القيام مقام الاول فلا يكون اجارة للمشاع اصلا ومقصود الاترى
انه لو اجر داره من رجل ثم ساقا العقد في النصف بقى العقد في النصف الاخر ولو مات احدهما
انقضت الاجارة في نصيبه وبقيت في نصيب الآخر **قال في الكتاب** فان اقاما البيعة على
ما ادعي من ذلك وتصادقا عليه واختلفت الرواية في هذا الفصل ذكر في بعض الروايات

فان اقامة البيعة على ما ادعي لان عند الفسخ تغذر بقصد دفع الضرر عن نفسه وعند الفسخ تغير
عذر بقصد الاضرار بالغير فحما ان الاجارة ملك المنفعة وانها معدومة مكان العقد مصفاة الى
وقت وجودها فيكون الفسخ امتناعا وهو تطهير العارية ولان جواز الاجارة للحاجر ولا حاجة
الى اثبات صفة اللزوم والشاقي رحمه الله بنى على اصله ان المنافع ملحقه بالاعيان فكان
لازم كالباع ولان المقصود لا يحصل الا بصفاة اللزوم حتى لو انهدم البيت وانهدم منه
ما لا يستطيع السكنى معه **قال** ان يفسخ **قلت** ان العذر اذا حقق لا يمكنه الجزاء على موجب
العقد الا بضرر لم يرض به وهو ليس من موجبات العقد بلون **قال** حق الفسخ كما لو وجد
بالبيع عيبا وهذا ان جاز العقد للحاجر **قلت** ومعه ليتوفر المنفعة على العاقلين فاذا ازال
الامر الى الضرر اخبرنا به بالقياس **قلت** بان العقد في حكم المضاف في حق العقود عليه
والاضافة في عقود التملكات ترفع اللزوم في الحال **قال** كالوصية كان هذا عذرا حاصلا قبل
القبض والعذر الحاصل قبل القبض بمنزلة العتة الحاصل قبل القبض لان القبض الحاصل
قبل القبض انما انبت للمشتري حق الفسخ لا لعين العيب بل لدفع الضرر وعدم مكنه من الجرح
على موجب العقد الا بضرر يلزمه هذا العتة **قال** موجود في العذر الحاصل قبل القبض فاذا حقق الضرر
في ابقا العقد يكون عذرا في الفسخ وان لم يتحقق العيب في العقود عليه الاترى ان من استاجر
اجرا لقطع ضرره او ليقطع به كاله تسكن الوجع او يرا او يدا **قال** او استاجر له لهدم له
بيتا او استاجر له لينخل **قال** وليمة ثم بدله او بات المراه فانه ليس المستاجر ان يلزمه ذلك
شا او اى لانه لا يتكلم من انما العقد الا بضرر يلزمه في ماله او نفسه من حيث الاتفاق شيء من يديه
او ماله وجواز الاستسما للمنفعة الضرر وقدرى الانسان المنفعة في شيء ثم تبين له الضرر
في ذلك **قال** لان العقد معاوضة وهو دليل قوته وعدم ما يضا فالبيد العقد عند العقد دليل
ضعفه وما جاد به دليلان بوفر خطه عليهما فالدليل القوة **قلت** لا يفسخ بغير عذر وكذا دليل
الضعف قلنا يفسخ بالعذر لان صفة المعاوضة لا تمنع الفسخ عند الحاجة الى دفع الضرر كما في
البيع وعدم الكدالة في الملح والحب والعنه بالاجماع وبالبرق والقرن وغيرهما عند
اذا ثبت هذا قلنا اذا ابد المكري ان يعقد فهو عذر لا يمكن من الجرح على موجب العقد الا
بضرر يلزمه وهو محمل مشتة السفر **قال** ابن عباس رضي الله عنهما لولا قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب لعلت العذاب قطعة من السفر وعسى تعجز
عن السفر لعدم علة السفر بل ان ماله او مرض او يريد الخروج لطلب غريم له فقدم او
لطلب عدا ينفى او خاف امرا او عرت الدابة او احصاها سبي لا يستطيع الركوب معه فبعض
هذا عيب في العقود عليه وبعضه عذر للمستاجر في الخلف عن الخروج ولا دليل للمواجر في
انفا العقد اذا لم يخرج المستاجر **قال** رب الدابة انه سفل يقول **قال** للقاضي اصبر
فان جرح تعدا الدابة معه لان العقود عليه خطوات الدابة فاذا فادها معه فقد تمكن من استسفا
للعقود عليه فيلزمه الاجر وان لم يركب وان مرض صاحب الدابة او عرض له امر لا يستطيع

السجود مع دابته او جلس في الدين لا يفيض الاجارة لان بائنا عه بالخروج لا يتعد تسليم العتود
عليه فيومر بتسليم الدابة وان سئل مع رسول يبيع الدابة وهذا لانه ليس عليه التسليم الدابة
فاما الحققة الصخر بما يتينا ولد العقد ومن المتاجر من يجره من الله من **باب** له ان يبيع ايضا
لان يحتاج الى صيانة الدواب والقيام عليها ولو بعثت غيره من يمايتها وان في ذلك ورى
لشعره الى يوسف رحمه الله اذا امتنع رب الدابة من الخروج فهذا لا يكون عذرا وان من
فقو عذرا ولا يقر **باب** غيري لا يشق على ذنبي فاذا انقدر عليه الخروج للمرض بلحقه في
ابقا العقد صدر لم يلزمه بالعقد والصحيح **باب** الكتاب لان تسليم العتود عليه يتم
من غير خرج وهو انما يخرج حظه ما له على وجه المبالغة ومثله لا يكون عذرا في فسخ الاجارة
والله اعلم **باب** من الاجارة والشري الذي يتصدق صاحبه
بالفصل **اصل** **باب** ان من باع مالا وتدخل البيعة من شرط فاسد
ينعقد جازي الوجود بشرط الجواز والاعتقاد وانما ظاهر **وحرف اخر** ان العقد متى صدر
من اهله مضافا الى محله ونسب لغوات شرط الجواز واشترط ما لا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين
فيه منفعة فيعقد فاسدا ونفي الحكم عند القبض ما يفيد العقد الصحيح الا في حق الانتفاع به وقد
ذكرنا اذا صدر من غير اهله مضافا الى غير محله او من غير اهله مضافا الى محله او من اهله مضافا
الى غير محله لا ينعقد اصلا **والرح** متى حصل بناء على عقد فاسد لا يطيبه ويجب التصديق به
ومتى حصل بناء على عقد باطل يطيبه ولا يجب التصديق به لان العقد الفاسد منعت نفي الرجحان
حول **الرجح** مستندا اليه كان مستندا بالسبب حيث والعقد الباطل غير منعقد
اصلا فلا يكون حصول **الرجح** مستندا اليه كان مستندا بالسبب التصرف بناء على اذن المالك
فلا يكون خيرا فلا يحكم التصديق به اذا عرفنا هذا **باب** محمد رحمه الله رجل اشترى طلع خيل او
يسرا اخضر جاز ويقطع من ساعته ثم المسئلة على بلته او جره اما ان اشتراه مطلقا او اشتراه
بشرط القطع في الحال او اشتراه بشرط الترك الى ان يدرك ففي الوجه الاول جاز البيع لانه صدر
من اهله مضافا الى محله خاليا عن الشرط الفاسد اما صدر من اهله فلا اهلية البيع انما
ثبت بالعتل واللسان وقد وجد **باب** ان ينفذ سائر ساعته وقصر فاته واما مضافا الى محله
فلا محله **المال** **باب** ما يكون منتفعا به **الحال** او بعرض ان يصير منتفعا وقد وجد
واما الخلو عن الشرط المفسد فظاهر وكذا في الوجه الثاني لانه شرط ما يقتضيه العقد والشرط
لا يزيد الا وكادة فجوز كما لو شرط تسليم الثمن او المبيع في الحال وفي الوجه الثالث
نسب البيع لان شرط العقد لا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين فيه منفعة وقد ذكرنا في
البيوع ولا بشرط الاجارة في البيع فكان بمنزلة تصديق في صدقه وذكر في العيون
لو ان رجلا باع ثمر كرم وفيه غيب واجناس من الثمار فاسر طرته **قال** محمد رحمه الله اذا
ادرك من كل نوع منه شيء فباع واشترط ان يدعى في ارضه حتى يدرك **قال** في قول **ابن خزيمة** رحمه الله
البيع باطل **وقال** محمد رحمه الله البيع جائز والشرط جائز وان لم يجعل لتركه اجلا معلوما

فليس

فليس للبائع ان يخله بلفاظه وقطعه حتى يدرك لاني خشيته رحمه الله ما ذكرنا ان شرط ما لا يقتضيه العقد
فيفسد كما اذا شرط ان لا يطا الكاخرة او لا يبيع العبد لمحمد رحمه الله لانه لا يتوصل الى المعقود عليه
الا بان يتمكن بقطعه ولقاطه فقد شرط ما يقتضيه العقد واذا لم يضرب له اجلا الى وقت
الادراك لمكان العرف والعادة فصار كما لو نص على وقت الادراك **باب** في الوجه الاول
ينبغي ان لا يجوز لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع الثمرة حتى تبدا واصلاحها
حتى يدرك لان بدو الصلاح انما يكون بالادراك **باب** في كل له بدو الصلاح ليس هو الادراك
بل بدو الصلاح ان يكون منتفعا به ولكل **باب** من الاحوال المنفعة محصورة فاذا اصبحت
منفعة مما هو منفعة كالكالسة فقد بدو اصلاحها فلا يكون دخل تحت النهي انما دخل تحت النهي
اذا باع الثمرة ولم يصير منتفعا بها **باب** في قول **ابن خزيمة** رحمه الله في بيع الثمرة قبل بدو الصلاح
الا ان هذا الجواب غير شديدا فانه نص محمد رحمه الله في كراهية الزكوة في باب العشران من باع
شيئا من الثمار مما فيه العسر من اول ما يطلع ثم تركه المشتري بان البائع حتى يبلغ فزكوة على
على المشتري ولوم يصح الشر الماوجب الزكاة على المشتري وهذا لان محل البيع **المال**
والمال ما يكون منتفعا به **الحال** او بعرض ان يصير له ان يصير منتفعا به في الثاني كولد الجارية
المولود **الحال** **باب** فخر والكلم والحسن وغير ذلك **باب** الجواب السديد ان يقول
للواد من البدل والخروج والظواهر من الصلاح صلاحية الانتفاع به في الثاني وهو خروج
سليما **باب** في قول **ابن خزيمة** رحمه الله في بيع الثمرة قبل بدو الصلاح انما هو خروج
للمحل لانه يصير منتفعا به **الحال** مستغلا لانه لا يغير اذن ما كده وهذا غريب فان ترك على
الخيال حتى يدرك وبلغ بغير اذن صاحبه بعد ما حلا البائع بينه وبين المشتري فعليه ان
يتصدق بما زاد منه بعد الشراء وان تركه باذن البائع لم يتصدق بشيء والفرق ان ما حدث
من الزيادة بعد القبض ربح استغادة في ضمانه لكن في المسئلة الاولى بسبب حيث فانه استغادة
بسبب عيب **باب** الغير لانه حصل برطوبات بخيله وحسنه ارضه وتربته كان فيه شبهة
ناول مال الغير فلا يطيب ويلون حيث واسل المحل التصديق وفي المسئلة الثانية استغادة
بسبب مباح وهو استعمال مال الغير باذنه فيطيبه هذا اذا ترك على الخيل بعد القبض حتى بلغ
اما اذا ترك قبل القبض بطيبه ولا يتصدق به سواء ترك باذن البائع او بغير اذنه والفرق
ان ما حدث من الزيادة قبل القبض ليس بربح لان الربح ما لا يكون باذنه او عوض وهنا يكون
باز اعوض فاما الزيادة لكانت قبل القبض لها حصة من الثمن ولو هلك الاصل قبل القبض
له ان يخذ الزيادة بجهتها فاما ما حدث من الزيادة بعد القبض ربح فانه لا يقابلها
من الثمن ولهم الا بدوها بالعيب فاذا استغادة بسبب هو حرام كان حدثا ثم ان ما تصد
بالزيادة لا بالكل لانه ليس بزيادة بل بظهر الزيادة مع الكل شايها قدرا او قيمة فللزيادة بالخروج
او الظن فيصير فيما زاد على ذلك قدرا او قيمة وهذا كله **باب** في قول **ابن خزيمة** رحمه الله
رحمها الله اما في قياس قول **ابن يوسف** لا يتصدق بشيء في الوجه كله لان شرط طيب الربح

عند الضمان لا غير وعندها الضمان مع حصوله بسبب بحيث اصله للمودع او الغاصب
اذ انصرف في العرض او النقد ورجع عندهما لا يطيب الرجوع وعنده بطيب والبائع اذا انصرف في الممن
ورجع عندهما لا يطيب الرجوع بالاجماع وهذا على الرواية التي قال الدراهم والدنانير لا تتجنان في
العقد القاسد اما على الرواية التي قال الدراهم والدنانير لا تتجنان في العقد القاسد اما على
الرواية التي قال بالبعث يكون منزلة للعضوب والعروض لا يبيح يوسف رحمه الله ان هذا رج
حصل في ملكه وضمانه فيطيب له اما الضمان فلا شك واما للملك فلانه اذا ضمن بملكه من وقت
التدري ولهذا ابتداء ببعده لا يترك ان المبيع اذا اكتسب بعد القبض ليس له وان زوجه بالعب
لهم ان هذا رج حصل بسبب بحيث كان سبيله النقد كما لو عصب دارا واجرها او حب
لبن الاخيه وبيان انه ممنوع من بيع الوديعة وتسليمها والعصب حرام كان هذا رج حاصل
بالنصف في مال الغير وهذا لان الملك وان استدان في وقت العصب لكن المستدنايب
من وجوده ووجه الاتري انه لا يملك الزيادة المتصلة ولا يثبت اعتاقه فثبت عدم الملك
وقتا انصرف والنقد فحكم بنبني على الشبهات الاتري انه لو اشترى عبد السباوي الغير
بالف قبيل قبل القبض بخير من الفسخ والامضاء ولو اختار الامضاء واخذ القيمة يتصدق
بما زاد على الثمن لشبهه المبيعه لا اعتبار صورة القابلة عند القبض ولان ابر الملك في
طيب الرج فوق ابر الضمان لان الملك مطلق للنصر فان والضمان لا وان عدم الملك
لمحت فوق ان عدم الضمان والنبي صلى الله عليه وسلم في عن رج مالم يضمن يكون يباع عن رج مالم
يملك بطريق الاولي الاتري انه لو باع عبد اتمته الثان بالف قبيل قبل القبض واختار
للشترى الفسخ واخذ البايح القيمة فانه ليس له من القيمة مقدار الثمن ويتصدق بالفضل
الاتري ان للعضوب اذا اكتسب عبد الغاصب ثم استرد المالك مع الكسب بطيب له
ولا يتصدق بشي وان ابق او مات ضمن الغاصب كان الكسب للغاصب ويتصدق به لان ضمان
القيمة لا يحل للمالك ولا يوجب سببه في حق المالك هذا اذا اشترى الطلع او البسر
قبل ان يتبينها عظمه فاما اذا اشترى بعد ما ناهي عظمه او اصفر ونزكه بعير اذن البايح
خفي صار رطبا واذا ادفعها او رطبها والزيادة طيبة له على محمد رحمه الله في الاصل فقال
لان لم يزد فيه شي من الحمل انما تغير عن حاله يريد به انه غير وصفه وهذا لان ملك
الزيادة انما يحصل بالنسخ وذلك انما يحصل بالهوا والشمس والقمر والانتفاع بهما
مباح للناس كافة فلا يكون في ناوله سهنة ناول مال الغير وهذا لان في الصورة
الاولى الزيادة في العظم والكبر وانما حصلت بعصب ملك الغير وبان يزداد في
الكمل والزيادة ربا وهما انما يحصل الزيادة في الجودة وانما ليست بربا كما لو باع رطبا
جيدا برطب ردي فلهذا ان الوان محاملة الاشجار بعد ما ناهي عظمه ثم ردى في النسخ لا يجوز
وقيل ان ناهي يجوز ذكر في بعض المبسوط وكل شي اشتراه من الثمار على راس الشجر يصعد من غيره
يد ابعد فلا يباس به وشرا الثمار قبل ان يصير منتفعا به لا يجوز لانه اذا كان بحيث لا يصلح

لناول

لناول بني ادم او غلف الدواب فهو ليس بمال متقوم هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي وشيخ الا
جواهر زادة وغيرهما رحمهما الله في البيوع وذكر القذوري والقاضي الاسيبي رحمهم الله
انه يجوز مال الصدر الشهيد رحمه الله هو الصحيح وذكر في كتاب الزكاة في باب العشر
كل شي من الثمار مما فيه العشر يبيع صاحبه في ملك ما يطلع فان قطعه المشتري والعشر على البايح
وان تركه باذن البايح حتى ادرك والعشر على المشتري وعندنا يوسف عشر مقدار الطلع على البايح
والزيادة على المشتري وفي اختلاف الى خيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله اذا اشترى بخر
قبل ان يبلغ من ثمار الثمار كلها وان اشترى طلعها حتى يخرج جاز العقد عندنا وقال ابن ابي
ليلى لا خير في شي من ذلك فان صار منتفعا به لكن لم يبد واصلاحه بعد بان كان لا يوم من
العاهة والفساد عليه فاشتراه بشرط القطع يجوز وان اشتراه ليشركه لا يجوز وان
اشتراه مطلقا يجوز عندنا لان مطلق البيوع مضمون تسليم المفقود عليه في الحال فهو بشرط
القطع سوا وانما يتاني هذا التفريع على رواية البيوع على ما ذكره شمس الائمة السرخسي
وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا العقد فاما اسند لا يجوز عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه من بيع الثمار حتى يبد واصلاحها وفي رواية حتى يشع اي تدرك وفي رواية حتى يبرهن
وفي رواية حتى يومن العاهة وذلك بالادراك ولانه غير مقدور التسليم الا بالقطع
فصار كبيع الحمار في الستف ومحت في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لم من باع
ملا مودة فمدها للبائع الا ان يشترط للمبتاع المودة هي التي يخرج ثمرها فاذا اشترط
المبتاع ذلك فقد صار مسترا المنة مقصودة فانها لا تدخل في العقد الا بالذكر فهذا ان يصير
على جواز بيعها قبل الادراك ولا دخل البيوع عين هو مال متقوم والمالية بالتمول والنقوم
بكونه منتفعا به شرعا وعرفا وقد تم هذا كله في الثمار قبل الادراك والعقد متى صدر من اهله في
حله كان صحيحا وقوله غير مقدور التسليم فليس كذلك لان البايح قادر على التسليم من غير
صنعة بل بخلق الضرر المشتري وهو قدره في التزام هذا الضرر فلا يمنع صحة العقد
بسببه وتناول الحديث ان المراد بيعها مدركة قبل الادراك والعقد متى صدر من اهله في
حله كان صحيحا وقوله غير مقدور التسليم فليس كذلك لان البايح قادر على التسليم من غير ضرر
بل بخلق الضرر المشتري وقد رضخ بالتزام هذا الضرر فلا يمنع صحة العقد بسببه
وتناول الحديث ان المراد بيعها مدركة قبل الادراك او البيوع بشرط التارك الى وقت الادراك
بدليل انه عليه السلام قال في اخر الحديث اريت لو اذهب الله الثمرة لم يستحل احدكم
مال اخيه وانما يتوهم هذا اذا اشترى بشرط التارك الى ان يبد واصلاحها والمراد به
السلم في الثمار قبل ان يبد واصلاحها بدليل انه قال في بعض الروايات لا تسلفوا
في الثمار حتى يبد واصلاحها فيحمل على هذا يكون حجا فيما بينه وبيننا اما اذا اشترىها
بعد ما بد واصلاحها الا انها لا تدرك بعد بشرط يجوز وكذلك مطلقا ويومر بان يقطعها في الحال
مقتضى مطلق العقد وعند الشافعي رحمه الله ينزك الى وقت الادراك لانه هو المنتفع من الناس

ولو اشتراه بشرط الترتك فالعقد فاسد عندنا جاز عندنا لانه متعارفين الناس ومن الشرايط
في العقود ما يجوز للعرف تمام اذا اشترى وشراكين بشرط ان يحدها البايع لكننا نقول ان كان
بشرط مما يملكه منفعة الترتك شيء من البدل فهذا اجارة مشروطة في بيع وقد ورد الشرع بالتركي
عن ذلك حيث هي النبي عليه السلام عن صفقين في صفقة وعين بيع وشروط وعين بيع وسلف اي بيع
فيه ربا والعرف انما يعتد به اذا لم يكن هناك نص بخلافه واما مع وجود النص فلا امان مع العرف لا يعارض
النص ثم انما على راس الاشجار تزداد وهذه الزيادة تحصل من ملك البايع من ملك الباع فكانه
ضم للعدوم الى الموجود واشترىها فكان باطلا وشري العمل مستحسن من القياس وليس فيه شرا
المعدوم فاما اذا اشترى عظم التمار وصار بحيث لا يزداد للذن لم ينفع فاذا اشترى بشرط القطع
او مطلقا يجوز وان اشترى بشرط الترتك الى اجل معلوم في القياس فاسد وهو قول
ابي حنيفة والى يوسف وجوز محمد رحمه الله استحسانا وهو قول ابن ابي ليلى وجه القياس
ما ذكرنا وهو القياس في العمل ايضا لكن تركناه بالعرف ولا نص فيه بخلافه وهذا ليس في
مفني ذلك ايضا لان هذا الشرط جلي له بين البايع وبين المريد بل تحت العقد من ملكه وهو
الخيل ومثل هذا الشرط لا يلزم العقد وفيه تعبير ما بينا وله العقد وهو ترك المبيع في ضمان البايع
فلا يجوز كما قبل الادراك وكما يجوز لو اشترى حنطة بشرط ان يزرعها البايع وكما اذا شرط
ترك العبد في يد البايع وجه الاستحسان ان هذا شرط متعارف ومدة الترتك لم يسهرة وقد تحمل
اليسير فيما لا يحمل فيه الكثير مع انه لا يأخذ الزيادة من ملك البايع بعد هذا لكن الشمس تنفخ
بتقدير الله وبأخذ اللون من الثمن بتقدير الله عز وجل والطعم والدوق من الكوابي بتقدير الله
عز وجل فليس في هذا اشتراط شيء محمول من ملك البايع اذ لم يتوق فيه الاجل الشمس والقم والكواكب
وهو شرط متعارف بين الناس فيكون ملائما للعقد باعتبار العرف وباعتبار ان فيه تقريبا
لبعض المشتري بمنزلة النقل بشرط الخطا بشرط ان يوفيه من منزله فلهذا قال محمد رحمه الله
ان يحسن ان اجزءه بخلاف ما اذا قبل ان يتناهي عظمه ولم يذكر في الكتاب فضلا اخر وهو ما
اذا صار بعض التمار منتفعا به ولم يخرج البعض بعد او لم يكن منتفعا به كالنخن وخوخه فاشترى اكل
فظاهر المذهب ان هذا العقد لا يجوز عندنا خلافا لما لا يحسن رحمه الله فانه يقول وجود صفة
المالكية والنقوم في شيء مما هو المقصود بحل كوجوده في اكل الحاجة الى دفع ذلك كما ان في باب
الاجارة بحل وجود حيز من المنفعة كوجود اكل في حق جواز العقد او بحل ما خرج اصلا وما لم يخرج
منه حل تعالى في جواز العقد ليعامل لكننا نقول جمع في العقد بين المعدوم والموجود
والعدوم لا يقبل البيع وحصة الموجود من البدل غير معدوم فلا يجوز العقد وحل المعدوم
حقيقة موجود احكاما للضرورة وذلك فيما لا يقبل العقد بعد الوجود حقيقة فاما التمار
تقبل العقد بعد الوجود قال شمس الامنة السرخسي رحمه الله وكان شيخنا الامام شمس الامنة
رحمه الله يقيى جواز هذا البيع في التمار والبادجان والبطيخ وغير ذلك وهكذا احلى
عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل قال اجل الموجود اهل في العقد وما يحدث بعد ذلك

بيعا والاسم فيه ليعامل الناس فانهم يعاملوا ببيع تمام الكرم فهذا الصفة ولهم في ذلك عادة
ظاهرة وفي بيع الناس عن عاداتهم حرج بين قال وقد رايت رواية في نحو هذا عن محمد رحمه الله
وهو في بيع الورع على الاشجار فان الورع متلاخض ثم جوز البيع في الكل مطلقا بهذا الطريق قال
شمس الامنة السرخسي ولكن الاول عندي اصح لان المصير الى هذا الطريق عند تحقق
الضرورة ولا ضرورة في البادجان والبطيخ لانه يمكنه ان يبيع اصولها حتى يكون ما
يجد من ملك المشتري في التمار كذلك فانه يمكنه ان يشتري الموجود المنتفع به بعض الثمن
ويؤخر العقد فيما بقي لان يصير منتفعا به ويشترى الموجود بجميع الثمن وحل البايع الا
الانتفاع بما يحصل مقصودا بهذا الطريق ولو اشترى طلعا على كل ثم استاجر النخل شهر
باجرة معلومة ليدركه الطلع بطلت الاجارة ولو تركه حتى يدركه لا يجب الاجارة وان نفذ يسترد
وما زاد في الطلع فهو طيب اما بطلان الاجارة فلان المستحق هذه الاجارة العير لان ما يحدث
من الزيادة بسبب اجارة الخيل عين لانه لا تنفع للخيل فلهذا الصورة سواء ان مراد الثمرة بزيادة
اجزائه والاجارة انما يجوز على المنفعة لا على العين لا تشرى ان لو استاجر شاة من معلومة ملك
لنفسه لم يجز فكان العقد مضافا الى غير حله فبطل وهذا لان محل الاجارة المنفعة وهي عرض لا يقوم بنفسه
ولا بصورتها والتميز يقوم بنفسه ويجوز بيعها بعد وجودها وما يجوز بيعه بعد وجوده
لا يستحق بعقد الاجارة لا تشرى ان لا يملك الشجرة بعد الاجارة فكذا الثمرة ولان المواعيد يلزم
ما لا يتقد على اعيانه فربما يصيب الثمرة انه وفي وسع المصلح احادها وانه ليس هذا من اجارات
الناس والاجارة جواز بخلاف القياس كاجرة الناس واجرتهم تعرف بمطاميرهم ولا انما يجوز
استيجار الشيء لمنفعة مقصودة من ذلك الشيء عادة ومنفعة الاشجار التمار لا تشرى عليه ليرتب
ولهذا الاجوز استيجار الشجر ليخفف عليه سائر الاثر ان لو استاجر من رجل الف درهم
بدرهم كل شهر بغير عملها كان فاسدا وكذلك الدنانير وكل مكيل او موزون لان الاسباع
ها لا يكون الا بالاستهلاك عينها واما عدم وجوب الاجرة فلان اجير المثل انما يجب اذا العقد
الاجارة وهناك منعقد لان اضيفت الى غير حله والعقد المضاف الى غير حله لا ينفصل اصلا
كبيع الحو والميتة والدم ولهذا لا تخال الاجرة في استيجار الكيل والموزون لان محل الاجارة
منتفعة تنفصل عن العين بالاستيلاء وليس لهذه الاموال منتفعة مقصودة تنفصل
عن العين ويدون محل لا ينفصل العقد وله ما قاله الكرخي رحمه الله لو استاجر الف درهم
ليزرها يوما الى الليل باجرة مطلقة واستاجر حنطة سماء لحصرها مكاييل
يوما الى الليل باجرة مطلقة لان هذا النوع من الاسباع غير مقصود هذه الاعيان واذا
كان لا يجوز استيجارها بالمنفعة التي هي مقصودة منها فلان لا يجوز بالمنفعة التي هي غير مقصودة
منها اولى وفي ظاهر الرواية يجوز وقرق بينه وبين الدرهم والفرق ان هنا سمي عملا
بعمل المستاجر مع بقائه فان الوزن بالدرهم والكيل بالحنطة مقصود كالوزن بالحجر
ولو استاجر حجر اليزن بيوم اجاز فكذا الدرهم وهذا لان المانع من عند اطلاق العقد

كونه متضمنا استهلاك العين لوصح وقد تقدم ذلك بتسمية منفعة يستوفي مع بقائها
وهو المقصود في الناس أو كالأناستاجرة ليعمل به أو الثوب ليلبسه **خلافا** لما إذا استأجر
ليعمل به لأنه لا يمكن العمل بها مع بقا العين وأما طلب الزيادة فلأن الجارة لما منعقد صار وجودها
وعدمها سواء بقي مجرد الأذن بالترك من غير أجر فطلب الزيادة ولهذا أولنا في مسألة الدراهم
أنه لغى العقد ونفى مجرد الأذن كإعارة وأعاره الكيل أو الموزون فرض **يجب** عليه مثله
فان قيل إنما اذن له بالترك بشرط وجوب الأجر فإذا لم يجب وجبان لا يسطر الأذن
قلنا امتناع الأجر لم يكن من جهة المستأجر وإنما امتنع الوجوب حكما فيصح أذنه وإن لم يجب الأذن
كما لو خالغ امرأته على خمر أو خنزير وقع الطلاق وإن لم يجب البدل من طريق الحكم ولو اشترى
فضيلا في أرض جارا علم أن بيع الزرع المأبى قبل أن يصير منتفعا به لا يجوز لأن البيع مختص بعين
مال متقوم والزرع في أول ما يبذر قبل أن يصير منتفعا به لا يكون متقوما كما بعد ما
صار منتفعا به يجب حمل المأجل فيه ومسا فرالدواب يجوز بيعه لأنه مال متقوم منتفع به
فإن باع بشرط القطع أو مطلقا جاز لما ذكرنا في التمار وإن باع بشرط الترك لا يجوز لما ذكرنا
وإن اشترى مطلقا ثم تركه أن كان بأذنه بطيب كما في التمار وإن
استأجر الأرض هذه معلومة باجرة معلومة لم يترك القصيل فيها جازت الإجارة ووجب
الإجرة أن تركها وطلبه الفصل أما جواز الإجارة لأن استيجار الأرض صحيح إذا كان
المستأجر متمكنا من استيفاء منفعتها والتمكن موجود هنا وإن كانت الأرض مشغولة بزرعه
معنى أنه وصلت منفعة الأرض إلى زرعه فصار كأن زرعه استوفى منفعة الأرض وشغل المستأجر
لا يمنع جواز الإجارة **خلافا** لما إذا كانت مشغولة بزرع غيره فرفق بين هذا وبينما إذا
استأجر النخيل سهر معلوما حيث لا يجوز والفرق من وجهين أحدهما أن الإجارة على الأرض
صدرت من أهلها مضانا فالأجلها أنها مضانة إلى الأرض والأرض مما يمكن الإسراع بها مع بقا عينها
منفعة مطلوبة من الأرض وهو السكنى والزراعة وغيرهما من المنافع المشروعة في الباب
إن عزمه هنا حصول العين لكن لا عبادة للعرض إنما العبرة محل العقد هذه إجارة أضيفت
إليها وقد دخلت عما ينسبها مجوزا أما إجارة النخيل أضيفت إلى غير محلها لأن محلها المنفعة
والمنفعة المطلوبة من النخيل الثمرة وغيرها غير مطلوبة والتمترة عين الأثرى أنه يجوز استيجار
الأرض بالدراهم واستيجار الأشجار لا يجوز **كما** علم أنها ليست محل للعقد الاثري أنه لو
انقضت مدة الإجارة أو مات أحداهما في الأرض زرع لم يترك سق العقد بالإجارة إلا أن غضى المدة
ببقي العقد باجر المبل وحكمه حكم ابتداء العقد لأن الحاجب إلى الاعتقاد وفي الموت يبقى بالمسح لأن
الحاجة إلى الانفاق في المعاملة إذا انقضت المدة أو مات أحدهما قبل أدراك الثمر ترك الثمر على الشجر
بغير أجر لأن استيجار الثمر لا يجوز **خلافا** للأرض وهذا لأن هذه إجارة على المنفعة لأن القصيل
لا يزداد ولجب لا ينقصد من أجر الأرض بل بواسطة الترسد والحضانة والتمتد في الأرض
حصل وهذه منفعة دون العين والإجارة لهذا العرض صحيح **خلافا** للحل لما مر والثاني أن الإجارة

الوارد على النخيل وإن أضيفت إلى محلها وهي المنفعة لكن القياس بالي حوار الإجارة لأنها مع العدو ومرواها جرت
بخلاف القياس لعامل الناس ولا تعامل في إجازة الحمل لتزل التمار عليه فإذ هذه الإجارة إلى أصل القياس وفي الأرض
تعامل مصل فيه القياس وأما طيب الفصل فلأنه ربح ما قد ضمن وقد استفاد بسبب مباح فيكون طيبا ولو استأجر
إلى بلوع الزرع كانت فاسدا وعليه مثل أجر الأرض وطلبه من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الأجر
ويتصدق بالفصل أما فساد الإجارة فلما له المدد وأما وجوب أجر المبل فللفساد الإجارة كما في سائر الإجارة
الفاصلة فرق بين هذا وبينما إذا استأجر النخيل فإنه لا يجب الإجرة لما قلنا والفرق أن الإجارة
هنا صدرت من أهلها مضانا إلى محلها لكن فسدت لفوات شرط الجواز وهو إعلام المدد والعقد الفاسد
يوجب أجر المبل أما إجارة النخيل أضيفت إلى غير محلها فلا ينقصد أصلا لفوات شرط الاعتقاد وأما طيب
مقدار الثمن وما غرم من الثمن لأن تقدير من الثمن متناول مال غيره بعض فيكون متناولا مال نفسه
معنى فيطيب له كما في غاصب الغاصب وكما لو غصب أرضا وزرعها وبغصها الرراعه حتى ضمن النقضات
بطيبه مقدرا راس ماله وما ضمن من النقضات ولأنه ليس بربح فيكون طيبا له وأما التصديق بالفصل
فلأنه ساو له غيره فلا يطيب له إلا بآذنه أو بسبب مشروع مطلق ولم يوجد الأذن ولا سبب
مشروع مطلق في الطلاق التناول فلا يطيب ولأنه ربح وقد استفاد بسبب حرام حيث وهي الإجارة الفاسدة
الاثري أن غصب الأرض يتصدق بما زاد على ما اتفق وما غرم من النقضات لما قلنا كذلك هنا
الاثري أنه لو غصب الفواشري بها شيئا وباع حتى صارت الغير فإنه يغرم للألف للمالك ويسلم له
أحد الألفين لأنه بدل ماله ويتصدق بالف لأنه ربح فرق بين هذا وبين الإجارة في النخيل فإن ثمة
لا يلزمه التصديق بشي والفرق أن الزيادة في إجارة النخيل ربح استفاد به بسبب مباح لأن إجارة
النخيل لا تنقصد أصلا ولا جوازها محال **صحيحا** كان أو فاسدا فصار وجودها وعدمها بمنزلة نفي مجرد
الأذن بالترك وفي إجارة الأرض ربح حصل بسبب حرام حيث لأن الأرض محل الإجارة فالإجارة أضيفت
إلى محلها إلا أنها فسدت الاثري أنه لم ينظر أثر الفساد في إجارة النخيل حتى لا يجب الأجر وهنا ظهر
أثر الفساد حتى وجب أجر المثل ولا يقال بأن كل واحد منهما يتضمن الأذن بالترك لا بالقول الباطن
عدم مطلق فلا يعتبر في فساد الأذن والفساد موجود بوصف الفساد جاز أن يوثق في فساد ما منه
وهذا روى الحسن عن أبي خيفة رحمه الله أن المقبوض حكم العقد الباطل أمانة وهو اختيار بعض المشايخ
رحمهم الله والمقبوض حكم العقد الفاسد مضمون بالإجماع ولو باع المولى العبد المأذون بالمشقة أو الدم
المشتري لا يصير مجبور عليه ولو باع بالخمر أو الخنزير قبل القبض هو على أذنه ويجعله نصير مجبور عليه
وقد ذكرناه في الإيمان ولأن الباطن طلب شيئا لا جواز **كما** قال فلا يستقيم التقييد بشي لا يتصور
وفي الفساد طلب شيئا له جواز حاله جاز أن يبيد الأذن به فلا يبقى أذنه ولا يثبت له وهذا قلنا أن الشفع
إذا صلح من حق الشفعة على دراهم أو دنائير كان باطلا وتوقع فعله تسليم مطلقا ومثله لو صلح على بيت
من الدار لا يقع فعله تسليمه وإن كان فاسدا النقص ما طلب فيتقيد تسليمه به كذلك هنا وهذا كله
قوله أبي خيفة ومحمد رحمه الله وفي قياس أبي يوسف بطيب الفصل في الأرض أيضا لو وجد شرط الطيب
وهو الضمان على ما ذكرناه فالحاصل أن كل عقد كان للجواز فيه مدخل كان للفساد فيه أثر وكل عقد لا يكون

ص
ها

لجواز فيه مدخل لا يكون للفساد فيه اتركه والاستاجر الرجل درهم بدنانير ونقصه فكل واحد من طاب
له الفصل لانه ليس للفساد اترهنا وهذا الجب على كل واحد منهما ارد تلك الدراهم بعينها مادكرنا انه
امارة المنفعة فكان قرصا قال محمد رحمه الله في الكتاب قال ابو حنيفة رحمه الله كل ما اخل الرجل
من صاحبه على ملك فاسد بطبيعة نفسه وزج فيه الذي اخله طاب له البرج بربده اذا كان الماخوذ
دراهم او دنانير لانه ربح ما قد ضمن وقد استفاد به بسبب مباح لان الفساد ساقط الاعتبار حكما في
حق الدراهم والدنانير لانه انقطع حق المالك عن العيز حتى لم يحس على القابض رد المقبوض بعينه
ولو كان للفساد عبرة في جانب الدراهم والدنانير لكان لا ينقطع حق المالك عن العين كما في جانب
المبيع فصار وجود البيع الفاسد في حق الدراهم والدنانير وعلمه بمنزلة نفي مجرد الاذن بالقبض
للتصرف فيه لا غير من غير بيع ولو اذن له بالقبض للتصرف فيه من غير بيع كان القبض والتصرف فيه
مباحا وهذا الجواب الذي ذكره محمد رحمه الله في الدراهم والدنانير اما يستقيم على الرواية التي
نقول ان الدراهم والدنانير متى ملك ببيع فاسد ينقطع حق المالك عن الدراهم والدنانير اما على
الرواية التي قال لا ينقطع ولما كان يخل بعينها يجب ان لا يطيب له الرج ايضا عند الخسفة
ومحمد رحمه الله لان الفساد بقي معتبرا في حقها فصار كجارة الارض لجارة لا اجارة الخيل
فسر محمد رحمه الله ما قال في الكتاب محسبا بل منها اذا اشترى رجل الف درهم بمائة دينار الى سنة
قبض الدراهم ونقصه ربح طاب له الرج في قول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله وان فسد البيع
باعتبار الاجل لان الفساد ساقط الاعتبار في حق الدراهم لما انقطع حق البائع عن العيز متى مجرد الاذن
بالقبض للتصرف من غير صرف فكان قبضا مباحا ولو غضب الف درهم بطل به ما ربح لانه استفاد
بسبب حرام حديث وهذا قياس قول ابو حنيفة ومحمد رحمه الله اما على قياس قول ابو يوسف
يطيب له وجود شرط طيب الرج عند وهو الضمان وخلافه ما لو اشترى عماسا فاسدا ونقصه فيه
وربح لانه بعين العبد فكان النقص مستندا الى بيع فاسد فكان حاصلا بسبب حرام اما الدراهم
لا تنعش في العقد بضر الاصل ان الفساد متى تمكن في العقد والقبض لا يطيب الرج ومتى لم يتمكن في
العقد ولا التقبض او يقول الرج في الدراهم لا يطيب عند عدم الملك ويطيب عند فساد الملك
وفي السلع لا يطيب عند فساد الملك كما لا يطيب عند عدم الملك الا ان عند عدم الملك فيه حقيقة
الحث لان حاصل بسبب مال الغير لتعلق العقد به جواز او استحبابا فكان في تناوله سائلا ومالك
الغير وعند فساد الملك يستشبهه تناوله مال الغير فيثبت فيه شبهة الحث والرج في
الدراهم يكون حاصلا بالغير لان العقد لا يتعلق بغير الدراهم وان اشار اليه لان الدراهم
والدنانير لا يتعنان في عقود المعايضات استحبابا اما سعلق مثله في الدمة الا ان فيه شبهة
التعلق عند الاشارة اليه لانه يتعلق به الجواز لان تعينه يعتبر في حق التقدير ويعين النوع ان
كان لا يعتبر في الاستحباب والتقدير والتعنين يفيد الجواز اذا تعلق سلامة البيع عند تسليمه
فمضى ثبت شبهة التعلق به ثبت باعتبار شبهة الحث فيجوز محرم ومتى كان الثابت فيها شبهة
الحث عند عدم الملك كان الثابت شبهة تلك الشبهة عند فساد الملك وشبهة الحرمة يعتبر في حق

الحكام اما شبهة الشبهة لانه لا ينهي او يقول في حق البائع العقد لرفع على الدراهم والقبض كان ياذنه
ولم ينقص ذلك القبض فطاب له الرج وفي الغصب الفساد يمكن في القبض فان صاحب الدراهم اذا جاز
ان ينقص بضا ويأخذ دراهمه بعينها ومنها ان استقرض الناعلي ان لعطي المقرض كل شهر
عشرة دراهم كان هذا شرطا فاسدا فان عمل المقرض في الالف ورجح طاب له الرج لانه ربح ما قد
ضمن وقد استفاد بسبب مباح لان هذه احارة الدراهم لتصرف القابض فيها وانها باطلة لانه
لجارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بعد استهلاكه فلم ينقصه لاجاز او لا فاسدا فسقط اعتبارها ولا يجب
الاجرة فنفي مجرد القبض من غير اجارة وانه مباح بخلاف الغصب لما قلنا او نقول الفساد لا يمتثل
في العقد ولا في التقبض لانه ليس للمقرض اخذ تلك الدراهم وكان الكرخي رحمه الله يقول المسئلة
على اربعة اوجه اما ان يشترى بالدراهم العضوية بان يشير اليها وينقلها او يشير الى غيرها وينقل
منها او يشير الى غيرها وينقلها اليها وينقل من غيرها او يطلق وينقلها في ثلاثة منها بطب الرج وفي
واحد لا يطيب وهو ان يشير اليها وينقلها لان الدراهم لا بعين بنفس العقد ما لم ينضم اليها التسليم لتسليم
الامان وعدمها ولهذا التواراد ان يسلم غيرها كان ذلك واما ان القبض تنعش نوع تعين وهذا
لا يمكن استرداد المقبوض من البائع ليعطيه مثلها فاذا استعان في العقد والتقدم جميعا بالدراهم الودية
او العضوية لا يطيب له الفصل ولذلك ان اشترى لها ما كولا ويدها لم يحل له ان ياكل ذلك
قبل ادا الضمان ولو اشترى بغيرهم مطلقا ثم تقدمت تلك الدراهم حل له ان يتفجع بها او بالغير يلزمه
التصدق في الوجوه كلها وهو الصحيح لانه استفاد بالغصب سلامة المبيع يد او ملكا فتمثل فيه الحث
على ما ذكرنا في النوادر لو اشترى كمينارا بعشرة دراهم ونقد الدراهم العضوية لم يحل له ان يتفجع
بالدينار ما لم يرد الضمان لان صاحب الدراهم اذا استحق دراهمه فسد العقد وجب عليه رد الد
تكانت كالمقبوض بحكم عقد فاسد بخلاف ما لو نذرها في ثمن الطعام لان بالاستحباب لا بسطل الشري
بل ينفي الثمن جينا في حقه كما كان وعلى هذا قالوا الوعصب ثوبا واشترى به جارية لم يحل له ان يطاها لانه لو استحق
الثوب لزمه رد الجارية ولو تزوج بالثوب للغصب امراته حل له ان يطاها لان الغصب منه
اذا استحق الثوب لا بسطل الكاح ولا التسمية والله اعلم **كتاب المضاربة**
باب المضاربة التي يزيد فيها المضارب من عند اصل الباب
ان الزيادة في الثمن حال قيام المبيع جاز من المضارب لانه من الاجنبي جاز له على ما ذكرنا في البيوع
من المضارب اولى الا ان العزق بينهما ان الاجنبي اذا زاد لا يملك الزيادة الا اذا ضمن او اضاف في
مال نفسه والمضارب اذا زاد يلزمه وان لم يضمن ولم يضاف الى مال نفسه لانه وكيل من جهة مال
الوكيل اصيل في حقوق العقد وهذه من حقوق العقد فتصح الزيادة منه كما تصح من المشتري بطريق الاصل
الا انها سيقان من حيث ان الزيادة من المضارب لا تنجب تغيير العقد كالزيادة من الاجنبي لان الزيادة
تنجب تغيير العقد من اولية لولاية ولا تنجب التغيير من ليس له ولاية التغيير ولهذا لم يتخير
بالزيادة وان كان لسبيل منه تبرعا لانه اجنبي عن العقد فلا يكون لسبيل من بعده حتى لا يخل الزيادة
نظام المبيع فكذا المضارب وتغير بزيادة المشتري لان له ولاية التغيير عند مساعلة البائع

ينار

اذلغنا هذا المال محمد رحمه الله اذ ادفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاسترك
 بها جارية لتساوي الفين ثم زاد البائع في الثمن مائة درهم فالزيادة جائزة لازمة على المضارب من ماله
 اما جواز الزيادة فلما ذكرنا انه وكيل بالشراء وهو اصل الحق المحقق لانه يستفيد جوارها بالغن فيصير
 في حق الزيادة كانه اشتراها لنفسه واما لزومها في مال المضارب لانه لو لم يضر المضاربة صار
 مستدينا شيئا على رب المال بخير من ضارته وليس له ان يفعل ذلك الا ترى انه لو كان راس المال
 الف فاشترى بالف ومائة جارية يصير مشتريا لنفسه بقدر المائة والمضاربة بقدر الف كذا يكون
 مستدينا على رب المال ويكون الجارية من المضارب والمضاربة على احد عشر شهرا حتى لو بيعها
 وبهرج كان ما يخص جزارا من احد عشر جزارا من الثمن للمضارب وما اصابه عشرة اسهم في حق المضارب
 ياخذ رب المال من ذلك راس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما شرطوا وكذا لو اشترى جارية بالف
 للمضاربة ثم جارية اخرى بالف للمضاربة كانت الاولى على المضاربة والى الثانية للمضارب خاصة
 ولا حصه للزيادة من الجارية لانه لو كان بمقابلتها شي من الجارية لا يخلو اما ان ينعى ذلك على المضاربة
 او يخرج منها ويصير للمضارب خاصة لا وجه الى الاول لانه يستدانه ولا وجه الى الثاني
 لان فيه اخراج شي من المضاربة بعد ان دخل فيها والمضارب لا يملك ذلك فاذا صححت هذه الزيادة
 فيما من البائع والمضارب بحسب ولا يظهر في حق غيرها وتكون هذه مقابلة صورته لاحقة وان
 جازيها كالزيادة من الاجني وكالزيادة من المشتري يظهر في حقها لا في حق الشئ فلو اراد ان يبيع الجارية
 مراوحة وتولية يبيعها على الف لان الزيادة لم تضح في حق الجارية في حق القابلة كالزيادة من الاجني ولو اراد
 اجني يبيعها مراوحة او توليه على الف كذا هذا الا ترى انه لو اشترى بماله المضاربة ساء
 ثم قصرها او حملها عليه من عند يكون متطوعا ويبيعها مراوحة على مال المضاربة بخلاف
 ما زاد للمشتري بنفسه لانه صار للزيادة حصته من الجارية فصار كما لو اشترى من الاخذ بالالف
 ومائة الا ترى ان له ان يبيع مراوحة على راس المال والكرا واحة القصار لا تخافه برأس
 المال ومنه اليه فان باعها مراوحة او مساومة بالبر استوفى رب المال راس ماله الف وما بقي
 بينهما نصفين ولا حصه للزيادة المضارب في الجارية من الثمن وهذا الاشكال في حصته بلشه
 ارباع الجارية لان الملك في بلشه ارباع الجارية لرب المال فيكون زايدها ثلاثة ارباع الجارية فيما
 هو حصته من المال فيكون زايدها اربعة اجني اخر سوا ولو زاد اجني اخر في حصته من المال
 فيكون زايدها خمسة من الجارية فكذا اذا زاد المضارب وانما الاشكال في ربع الزيادة لان ربع الزيادة
 كان بازا ربع الجارية وربع الجارية كان ملكا للمضارب حتى لو اتفقها صح اغناؤه ويجب عليه زكاة ربعها
 فكان للمضارب مستدينا هذا الربع لنفسه او يزيد فيما اشترى لنفسه فيجب ان يفتح ربع هذا الربع
 في الربع الذي اشتراه لنفسه ويكون بازا ربع الزيادة حصته من الجارية لا انفقول ربع الجارية
 وان كان ملكا للمضارب لكن ملكه في الربع نفع الا ترى انه لا يجب عليه ربع النفقة ولو اضعفت
 قيمة الجارية حتى صارت الف درهم كان جميعها لرب المال حتى لا يضح عتق المضارب فيها بعد ذلك
 ولا يجب عليه زكاة ولو كان ملكا للمضارب في الربع اصلا كانت النفقة عليها وكان اذا هب من الجارية

مشترا

مشترا بينهما واذا ثبت انه نفع فلو جعلنا للمضارب بازا ربع الزيادة حصته من الجارية لصار ملكا
 المضارب خاصة فخرج شي من المضاربة مما دخل تحت المضاربة بفعل المضارب من غير رضى رب المال
 وما دخل المضاربة لا ينعى للمضارب اخراج شي منه لنفسه بخير من رضى رب المال في هذا اولى اليه
 اشار في الكتاب حيث قال لانه يصير كانه اخراج بعض الجارية لنفسه بالزيادة من المضاربة
 بخلاف ما لو اشترى في الابتداء من المضاربة بخلاف ما لو اشترى في الابتداء بالف ومائة لان ما يخص
 المائة لا يكون داخل تحت المضاربة فلا يودي الى الاخراج ويصير مشتريا بذلك القدر لنفسه
 فلا يكون استرانه بخلاف ما اذا اشترى بماله ثيابا ثم صنفها بمائة من عنده وقد قال رب المال
 اعمل برأيتك اذ لم يقبل فانه يبيعها مراوحة على الثمن وعلى اجر الصبغ يوم صبغ ويقسم الثمن على راس المال واجر الصبغ
 فما اصاب الصبغ فهو للمضارب خاصة وما اصاب الثوب ياخذ رب المال راس ماله والباقي بينهما
 على المشروط ولو باع مساومة تقسم الثمن على قيمة الثوب وقيمة ما زاد الصبغ فيه وتكون حصته الصبغ
 للمضارب وتستوفى رب المال راس ماله من حصته الثوب والباقي بينهما على الشرط الا انه ان قال له
 اعمل برأيتك لا يصير ضامنا بالكلية ويكون رب المال بالخيار ان يشاء اخذ الثياب براس ماله واعطى
 المضارب ما زاد الصبغ فيه يوم يتصمون وان شاء سلم الثوب اليه وضمنه قيمته لان الثوب
 كله لرب المال والمضارب فيما صبغ بمنزله من غصب ثوب انسان وصبغه فان لم يجز شيئا يباع
 المضارب الثوب جاز لبقا للمضاربة بينهما في الثوب بعد الصبغ لان المضارب في الثوب بمنزلة الوكيل
 بالبيع والوكالة بالبيع لا تبطل بخلاف من حيث الفعل فدرجعه وبرى من ضمانه لانه عاد الى الوفاء
 حين يصدق على المضاربة حتى لو هلك على الثمن في يده لا يضمن وهذا لان الصبغ غير مال قائم في الثوب
 فجاز ان يقسم الثمن عليه وعلى الثوب الا يرى ان الغائب لو صبغ الثوب لا يبيع ماله ويكون رب
 الثوب بالخيار ولو بيع تقسم الثمن بينهما بخلاف الزيادة ويكون الزيادة بمنزلة النقصان او اللز
 في انه يكون متطوعا ولا يكون للمضارب شي من الثمن

باب زكاة المضارب

اصل ما ذكرنا في كتاب الزكاة ان المال المشغول
 حتى العباد لا تحب فيه الزكاة فان كان زارعا تجب **وحرف اخر** ما ذكرنا ايضا ان الزكاة
 انما تجب اذا كان المضارب كاملا في طريق الجوار مع بقا شي من المضارب في وسط الحول واذا هلك المالك
 في وسط الحول لا تجب ماله ثم المضارب باساومة الحول من وقت الاسفاده **وحرف اخر**
 ان مال المضاربة اذا كان فيه فضل وحل عليه الحول فعلى رب المال زكاة راس المال وحصته
 من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح اذ ابلغ مضاربا لكن لا يحاطب المضارب بالاد الا بعد
 القسمة لان ملكه على الرول قبل القسمة وهذا لا يجب عليه النفقة ولا جعل الا بق في ظاهر الرواية
 فاشبه مضاربا هو دين على الناس والمديون في البيت والربح انما يظهر في حق المضارب اذا كان
 المالك كله من حليس واحل حيزي فيه الحول على القسمة اما اذا كان اجناسا لا يقسم قسمة واحدة وكل
 حنس مسغول براس المال او راس المال يعضل عليه لا يحل الربح طاهر في حق المضارب عندنا
 خلا من ربحه المسلمان اما اذا كان قيمة كل نوع او بعض الانواع فاصل على راس المال يظهر الربح

ونصيب في العاقل ان كان لا يظهر في غيره **وحرف آخر** ان الهلاك في مال المضاربة بصرفه
الرجح اوله لانه تنبع وهذا لان الرجح اسم لما يفضل عن راس المال **فما لم يصل** راس المال الى راس
المال لا يظهر الرجح فينصرف الهلاك اليه صبر ورتة اذا عرفنا هذا قال **محمد رحمه الله** رجل
دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشتري المضارب بها حاربه تساوى الف درهم فحال
الحول ولا مال لرب المال ولا للمضارب غيرهما فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباعها وعلى المضارب
زكاة الربع لان الزكاة انما تجب على قدر الملك وملك الجارية بينهما ارباع لان الف مشغول براس المال
وقد قدر نصف الجارية والالف مخرج وهو بينهما نصفه لرب المال وذلك خمسمائة وخمس مائة للمضارب
وكل واحد منهما فارغ عن نصف حق العباد فيجب على كل واحد منهما زكاة ملكه الا انه لا مخاطبة للمضارب
بالادام ان تنقصر ملكه فمما بالقسمه ولا مخاطبة للمضارب باذكاره راس المال وحصة رب المال
من الرجح في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة رحمه الله او لا يطالب به لانه بمنزلة المالك ثم رجع لانه في حق
اد الزكاة غير مالك ولا نائب لانه فوض اليه التجاره واد الرهاه ليس من التجاره واد امر على العاشر
واخذ منه العشر واخذ منه العشر فلا ضمان عليه فيما اخذ منه لان لا خذ اما ان يكون بحق او غير حق
واما ما كان لا يحجب عليه الضمان كما لو غضب منه او قوى وان كان هو الذي اعطى العاشر من غير الزام
فهو ضمان لما اعطى وكذا الوضاعة بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضمان لانه دفع المال باختياره لا
من لا حق له في اخذه منه فيكون مستهلكا كما ادى كما لو وهبه من رجل اخر قال **مسئله** الامنة السخري
رحمه الله وكان سخنا الامام رحمه الله يقول **الجواب** في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
فيما يعطى من المضاربة الى سلطان طمع فيه وقصد اخذ بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع في مال
اليتيم لا يضمن ان الاصلاح لهذا الصانع لانه لو لم يفعل لبيد الطامع جميع المال فلو غلب البعض احرار
ما بقي من حمله الخلف في زماننا والامين فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضمانا كما لو وقع الحرق في بيت المودع
فتساول الوديعة احتياجا فاما في زمانهم كانت القوة للسلطان واهل العدل وكان الامين ممكنا من دفع
الامر اليهم ليدفعوا الطامع عن امانته فلم يذالك اذا صانع شيئا كان ضامنا اعطى ولو اشترى بالمال
حاربتين كل واحد منهما تساوى الف فحال الحول فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباعها ولا شئ على المضارب
في ذلك لا قليلا ولا كثيرا اما على رب المال زكاة ثلثه ارباعها فاما لا زكاة على المضارب لان المضارب
لا يملك شيئا من الجار شئ وهذا لا يصح اعتناقه فمما ولا في احدها ولو كانتا فربما لا يعقوب شئ منهما
ولو كانتا وحتين له لا يفسد النكاح لان راس المال يعتبر في كل نوع من انواع مال المضاربة كانت
ذلك النوع جميع راس المال الا ترى انه لو هلك احدهما بعين الآخر لراس المال ومنه كان احتمال كونه
راس المال باسما في كل واحد منهما لا يظهر الرجح في كل واحد منهما بالشك والاحتمال وعند رفر رحمه الله يظهر
الرجح لان العبد من حكم المضاربة كعبد واحد ورأس المال الف درهم مسعود بوجود الفصل بينهما
على راس المال مستغرق المضارب في حقه وهو الربع كما في العبد الواحد وتجب الزكاة الا يرى انه
لو اغتفر ما رب للمالك ضامنا حصة للمضارب خمس مائة فاذا ظهر حصة المضارب في حق وجوب الضمان
له عند اتمامه رب المال فلان يظهر نصيبه في مفيد عتقه وجوب الزكاة كان أولى وانما قول باعناق
رب

رب المال اياها يصل اليه راس المال فيظهر الفصل فاما باعناق المضارب اياها واحدها لا يصل الى راس
المال شئ ولا فصل في كل واحد منهما على راس المال فيعتبر كل واحد منهما على حدة كان ليس موهبة فلا ينفذ
عق المضارب في احدهما وصحة ان للمضارب حق يفقد عند وصول راس المال الى راس المال لا قبله
الا يرى انه لو هلك احدهما كان الثاني كله لرب المال براس ماله وباعتبار الحق بحضمان كاعتناق
الراهن العبد المرهون او ابلاته او اجني اخر ولكن لا ينفذ العتق ولكن ينفذ باعتبار الملك ولا ملك له
في واحد منهما عند الاعتناق فلهذا لا ينفذ عتقه وهذا لانه لا يخلو اما ان يعتبر احدهما عيبا مشغولا
برأس المال والاخر يعتبر برأس المال ويعتبر برأس المال فيهما جميعا لا وجه الى الاول لانه ليس احدهما
اولى من الآخر ولا وجه الى الثاني لانه حينئذ لا يظهر الرجح لان بعد القسمة والجنس المختلف مما لا يقسم
فلا يظهر الرجح فلا يملك المضارب شيئا من احد المالكين فلهذا اذا كانا جنسين مختلفين حلا لا تشرى
ان ملك للمضارب في الرجح عارضى وملك رب المال في اصل المال اصلي فلا يظهر حكم العارض في مقابلته الاصيل
لان الحكم في العارضى لا يثبت بالشك وفي الاصيل لا يبطل بالشك ولهذا لا تجب السعاية على احدهما اذا اعتقها
رب المال لان كل واحد منهما عتق كله باعناق المالك اياه فلا يلزمه السعاية ورب المال صار متلفا حق
للمضارب بالعق فيضمن مؤسرا كان او معسرا فكان هذا ضمانا لا لان لا ضمان الاعتناق فلا يخلف
باليسار والاعسار ولا يجب على العبد حتى لو اعتق رب المال احدهما والثاني فلعق الاول وولاه له
وعق نصف الثاني وحكمه حكم عبد مشترك احمق احدهما نصيبه لان ينفذ حق الاول واصل اليه كمال
راس ماله بقي الاخرى والرجح مشترك بينهما فهو باعناقه اعتق عبد مشترك وكذا وجوبه **فقال**
بعضهم ما ذكر في الكتاب انه لا تجب الزكاة على المضارب **قول** ابي حنيفة رحمه الله لان عند الرقيق بمنزلة الجائر
المختلف في حق القسمة كما وان كان جنسا واحدا حقيقة لعظم التفاوت بينهم فيما هو المطلوب من الرقيق وهو
الدكا والعقل والانسانية وتدريب الانسان من نفسه ما ليس فيه حقيقة او أكثر مما هو فيه فينتج اعتبار
للعادله في حق المالك فيخرج معنى العاوضه وطهرا فلنا ان الذكور مع الاناث في سائر الحيوانات
جنس واحد وفي الرقيق جنسان بدليل مسألة البيع ولو كان جنس المالكين مختلفا حقيقة وحكما بان
اشترى للمضارب بالالف فحوا حاربه كل واحد منهما الف درهم لم يكن على المضارب زكاة لان كل واحد
منهما مشغول برأس المال فصار كل واحد كان ليس بعد غيره وكذلك الرقيق اما على قول
ينبغي ان يجب على المضارب زكاة الربع لان عندهما الربع يقيم بقسمه وقسمه واحدة بمنزلة سائر انواع كالفهم
والسبب في حذرك ولما انقسم بين الغنيين والغنيمه فلذلك في غيرها لان المقصود وهو للعدل
في المالكه وقلة التفاوت في الجنس الواحد الا ترى ان الرقيق كسائر الحيوانات في سائر القفود من حيث العا
تعبت دينا في الذمة مهر او لا نشت سلفا فذلك في القسمة واذا جلا جنسا واحدا يظهر الرجح فيجب الزكاة
كما اذا اشترى جارية وقال بعضهم هذا قول اكل لان عندهما انما يقسم الرقيق قسمة واحدة ويلحق بالجنس الواحد
اذا راي القاضى ذلك بان راس مائة ساري العاني فليحتمل عند ذلك بالجنس الواحد اما عند ذلك فهو بمنزلة الاجنح
المختلفه **فكان** ابو حنيفة وفي كتاب الصوم اذا كان بينهما مالين الحزبه فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجب
على واحد منهما صدقة الفطر عنهم وعند محمد يجب على كل واحد منهما الصدقة في حقه اذا كان كاملا في نفسه حتى انه لو كان بينهما

خمسة اعبد عند كل واحد منهما صدقة عبدين وقول ابن يوسف رحمه الله مضطرب ذكر في بعض الروايات
انه مع محمد رحمه الله والاصح انه مع ابي حنيفة رحمه الله ابو حنيفة مر على اصله لانه لا يرى قسمة الحول ملكا
واحد منهما اما يسمى عبدا ومحمد رحمه الله مر على اصله انه يرى قسمة الرقيق حرا وباعتبار القسمة ملك
كل واحد منهما في البعض متكامل وكذلك قول ابن يوسف رحمه الله ان كان مع محمد رحمه الله وان كان مع ابي حنيفة
فقد رده ان القسمة تنفي على الملك اما وجوب صدقة الفطر ينفي على الولاية لا على الملك حتى تجب عن ولد الصغير
ولا تجب عن عبد التجارة وليس لو احدهما فلا له كامله مكامله على شئ من هذا الروس فاعتبر محمد رحمه الله
هذا الروس جنسا واحدا مع عدم روية القاضي وكذلك ابو يوسف ان كان معه وان كان مع ابي حنيفة
ففرق ليعني اخر لا باعتبار انه ليس بجنس واحد وذكر في العيز والدين اذ انترك الف درهم وبلده اعبد
واوصى لرجل بسدس الا عبد وسدس الدراهم او اوصى ب بسدس ماله ثم هلك عبدان واستخما
كان له سدس العبد الباقي وسدس الدراهم اما في الوصية بسدس المال فلجواب واضح واما
في الوصية بسدس الاعبد والاراهم قيل انه قول ابن حنيفة رحمه الله اما على قولهما يكون له
نصف العبد الباقي وسدس الدراهم لان عندهما الرقيق لا ينقسم قسمة واحدة بمنزله ساير الحيوانا
من جنس واحد الا ان في الكتاب اطلق الجواب بعدم لزوم وجوب الزكاة على المضارب لا يسكل على قول
ابي حنيفة رحمه الله عند جميع المشايخ رحمهم الله على ما ذكرنا اما على قولهما لا يشكل ايضا على رواية الجامع
والمضاربة لانهما جعلان الرقيق على هاتين الروايتين بمنزله الاجناس المختلفة كما صلت ان يرى القاضي المصلحة
في القسمة حتى لا انجم نفود اعتقاد المضارب وهذا لم يرى القاضي الصلاح في القسمة وانما يسكل على قولهما
على رواية كتاب العيز والدين وعلى رواية كتاب الصوم في بعض الروايات فان هاتين الروايتين يجعل
الرقيق جنسا واحدا قبل روية القاضي الصلاح في القسمة فلا جرم على هاتين الروايتين بقول من في المضارب
ربع كل واحدة منهما واما ربع المال ب في ثلثه ارباع كل واحد منهما وهذا لا يشكل على قولهما
في رواية العيز والدين وعلى رواية كتاب الصوم لان رب المال لم يملك الثلثة ارباع كل واحد منهما واما
على قول ابي حنيفة وقوله ارحمهم الله على رواية الجامع والمضاربة وان ملكها حتى ينفذ اعتاقه فيها
لا يرى الثلثة ارباع كل واحدة منهما لانه وان ملكها الا ان الربع منها مشغول بحق المضارب حتى لو كان
اعتقها يضمن ربع قيمتها المضارب وما كان مشغولا بحق المضارب لا تجب فيه الزكاة كالمشغول
بالدين بل اولى لان تعلق حق المضارب بالحارثين اكثر من تعلق صاحب الدين بانه رب المال لو انك
الحارثين ضمن ربع قيمتهما للمضارب والمديون لو انك شيئا من ماله لا يضمن للعزم شيئا الا يرى انه يثنى
الربع بواسطة البيع وله ولاية البيع فاشبه مال المديون لما كان يستحق الصنف الى صاحب الدين لم ينفذ
نضا با في حق من عليه الدين لنقصان دخل فيما اكتسبه كذا ب هناك في الكتاب وان كانت الحارثية
لغير التجارة لم يكن على كل واحد منهما صدقة الفطر ب رذبه اذا كانت الحارثية من شر بكن على هذا الوجه
وهو ان يكونا مشتركين بينهما ارباعا وهما للخدمة ومر عليها يوم الفطر او نوبياها للخدمة اما في المسئلة
ها التجارة وصدقة الفطر لا تجب في مال التجارة عندنا وان كانتا ملكا واحدا وقيل هذا قول حنيفة ومن لا
يرى قسمة الرقيق لان صدقة الفطر انما تجب على المولى اذا ملكه قسمة كاملة والذي ب ثلثه ارباع كل واحد منهما

له

لملك رقبة واحدة لانه لا يجمع في واحد منهما اما قول من يرى قسمة الرقيق يجب على صاحب المثلثة ارباع
لان هذا انما يجوز ان يجمع حق كل واحد منهما في رقبة واحدة لكن ق ان يجمع الملك متفرقا فلا يجوز
حق كل واحد عليه وجوب صدقة الفطر وهو راس مومنه وعلى عليه ولو كان المضارب اشترى بالاقتر
عبد ليساوي احدهما الفين والاخر الفاعلى ب المال زكاة الا لالف الذي هو راس المال و زكاة
حصة من الربح وهو الف درهم وعلى المضارب زكاة ربع العبد الذي قيمته الفان وهو خمس مائة لا غير الا ان
عند ابي حنيفة رحمه الله تجب عليه زكاة اربعة ائمة وثمانين درهما وهو اثني عشر درهما لانه لا يرى الجواب
الكسور وعند صاحب عليه زكاة خمس مائة اثني عشر درهما ونصف لان الذي قيمته الف لا فضل في قيمته
على راس المال فكان كله مشغولا براس المال ولهذا لا ينفذ اعتقاد المضارب فيه فلا يظهر ملكه فيه اما
الذي قيمته الفان فيه فضل على راس المال فيظهر ملك المضارب فيه كما لو كان وحده ولهذا لا ينفذ
اعتاقه فيه ويضمن لرب المال الا انه اذا عتق ونفذ عتقه بعد البيع فيه فيباع الذي قيمته الف ويستوفى
رب المال راس المال لان راس المال يحصل من اسير الاموال واذا وصل اليه راس ماله ظهر ان المعنى كله ربح
وان يضيف رب المال منه الف درهم فيضمن المضارب ذلك ان كان موسرا وليس العبدان كان محسرا
كما هو الحكم في اعتاق العبد المشترك ولو اشترى المضارب بالالف حارثية تساو الفين فصنت ستة اشهر
ثم رجعت قيمتها الى الف درهم ثم عادت القيمة الى الفين ثم مر الحول فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال
زكاة ثلثه ارباعا وذلك لانه خمس مائة لان الحول انعقد في حق رب المال على ثلثه ارباعا وهو الف وخمسة
ثم استقصى في الحول خمس مائة ما بقي الف في الحول منعقد اذ اصابته قيمتها الفين فبذل تمام الحول انعقد
استفاد خمس مائة وعند مال انعقد عليه الحول كان الحول الاول حولا للمستفاد لانه من جيل اصل
واما الزكاة على المضارب لان الحول انعقد في حقه على ربحها وهو خمس مائة الا انه لما رجعت قيمتها الى الف
ذهب جميع ما انعقد عليه الحول قبل تمام الحول حين استفاد خمس مائة بظهور الزبح استفادها
وليس عنده مال انعقد عليه الحول حتى يجعل الحول المنقذ على الاصل حولا على المستفاد حكما والزكاة
لا تجب الا بعد حولا الحول حقيقة او حكما ولو كانت القيمة حين انقضت رجعت الى الف ومائة ثم رجعت
الى الفين ثم مر الحول يجعل على المضارب زكاة ربحها ايضا لانه متى نفى حصة المضارب من الربح بعد نقصان شيء
انعقد عليه الحول وهو خمس مائة صار المضارب مستفيدا اربعة ائمة وخمسين درهما وعند مال من جنس
المستفاد قد انعقد عليه الحول كان حولا ما عند حولا للمستفاد ايضا حكما الا ترى انه لو كان لرجل مائة
درهم فضاء نصفها قبل تمام الحول بمائة مائة ثم الحول وعند مائة درهم كان عليه الزكاة لان المعتبر
كما ان المضارب في طرف الحول مع بقا شيء منه في ظل الحول وقد وجد والمستفاد لو كان قبل هلاك بعض
المضارب كان ضمونا الى المضارب لخدمة الجاهل فكذلك بعد هلاك بعض المضارب لم يبق الحكم الحول والمال منه
في الوجهين وان اشترى بالف حارثية قيمتها الفان فالحال عليها الحول ثم باعها بالفين وبقض من الثمن الفان ونوع
ما بقي على المشتري فالالف الذي قبضه راس المال فنجب زكاة على رب المال ولا شيء على المضارب وانما يجعل
للقبض من راس المال لان راس المال يستوفى من اسرع الاموال امكانا لانه يقدم على الربح لانه اصل الربح
وراس المال ملك رب المال فيجب عليه زكاة ولا شيء على المضارب لانه دين على الفليس فاذا خرج بعد ذلك

شي من الثمن فلو لم يصفه والمضارب نصفه لأنه ربح وتجب زكاة على نصفه في قياس قول أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول أبي حنيفة لا زكاة فيما خرج ببلغ ما يشترى درهمين فلهما فلهما على كل واحد
منهما درهم بناء على أن الدين الذي هو بديل مال التجارة إذا تم عليه الحول لم تجب الزكاة عند أبي حنيفة
رحمهما الله ما لم يقبض ربحها لأنه لا يرى الكسوف في الزكاة لا في حق أصل الوجوب ولا في حق وجوب
الاداء وحال وجوب الاداء حال حرج المال وعندهما يجب مقدار ما قبض قل أو كثر لا يبرأ من وجوب
الكسر وقد ذكرنا هذا في الزكاة وإن استمرى بالالف جارية وباعها ثم اشترى شيئا وعمل حتى بلغت الفيز وحال
الحول فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباع المال وعلى المضارب زكاة ربعه لما قلنا ولو اشترى بالالف
عشرة أكرار حنطة لتساوى الفيز بدفعة واحدة أو بدفعتين كل خمسة أكرار على حدة فتم الحول فعلى رب المال
زكاة ثلثه ارباعها وعلى المضارب زكاة ربعها لأن الأكرار كلها من جنس واحد وهذا بخلاف غيره فلهما
فيكون بعضها مشغولا برأس المال وبعضها ربحا بمنزله الجارية الواحدة بخلاف الجاريتين وكذا كل
ما يكال أو يوزن أو يعد من جنس واحد إلا أن عند أبي حنيفة رحمه الله إذا باع بالفين تجب على رب المال
الف واربعة ما به وثمانين وعلى المضارب زكاة اربعة ما به وثمانين لأنه لا يرى الكسر وعندهما تجب
زكاة الكل ولو كان اشترى مائة درهم خمسة أكرار حنطة ومائة درهم عشرة أكرار حنطة
ومائة درهم عشرة أكرار شعير يساوي كل صنف الف درهم وحال علمها الحول تجب على رب
المال زكاة ثلثه ارباع كل واحد منهما ولا شيء على المضارب لأن الربح لم يظهر لا خلافا لجنس لشغل كل
صنف برأس المال وهذا لا يجري فيه قسمة الحرف كان بمنزلة الجاريتين ولو باع ما اشترى من ربح
صنفا وضيعه بالفي درهم أو ما يتى دينار فتمتها أكثر من الف فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباعها وعلى
المضارب زكاة ربعها لا تخاف لجنس ولو باع بالف درهم ومائة دينار فتمتها الف فعلى رب المال زكاة
ثلثه ارباعه ولا شيء على المضارب لا خلافا لجنس فكان بمنزله الجاريتين ولو اشترى المضارب بالالف
مائة شاة قيمتها الف درهم أو بقرا أو ابلا تساوي الف درهم وحال الحول تجب الزكاة عليها ارباعا
لا تخاف لجنس بل لبس حرمان الحر على القسمة ولو اشترى نصفه شاة ونصفه بقرا أو ابلا يساوي الفيز
في صنفه أو صنفين فعلى رب المال زكاة ثلثه ارباع ذلك ولا شيء على المضارب لا خلافا لجنس كما في
قال محمد رحمه الله ولا يشبه الغنم إذا كانت وحدها أو الأبل إذا كانت وحدها الرقيق لأن هذا مما
يقسم والرقيق مما لا يقسم فاستدل لهذا بهذا التعليل أن مسألة الجاريتين على الاختلاف والفرق
بين الرقيق وغيره ما ذكرنا أن الرقيق واختلاف الجنس يعتبر كل نوع مشغول برأس المال فلا يتقن
للمضارب فيه نصيب لأنه لو لم يجعل كذلك صار للمضارب ربح فله حصول رأس المال فإنه لو حصل
له في كل مال نصيب فملك أحدهما يملك بالخصه ونقي الباني بينهما بالخصه أو يحتاج إلى القول
بطلان القسمة هذا المعنى لا يوجد في الجنس الواحد لأنه لو هلك البعض صار رأس المال لم يزل إلا في
هذا المال الباقي ولو اشترى بالمال دورا فبنى كالأحسان المختلفة لأنها لا تقسم قسمة واحدة عند
وعندهما تقسم قسمة واحدة إذا رأى القاضي المصلحة فكان كالرقيق فعلى هذا الأصل إذا استمرى بربا سعي أن
يكون بمنزلة الأصل الواحد وتجب الزكاة ارباعا سواء كانت مجتمعة أو مفترقة لأنها تقسم قسمة واحدة

ولو استمرى مبارك كان كالتجتمعة في واحد واحد متلازمة بعضها ببعض فهي بمنزلة البيوت لأنها تقسم
قسمة واحدة وإن كانت منفردة تقسم كل منزل على حدة سواء كانت في مجال أو في دار واحدة بعضها
في أقصاها وبعضها في أدناها لأن المنزل فوق البيت ودون الدار لا بدليل البيع والمنازل
تفاوت في معنى السكنى ولكن التفاوت فيها دون التفاوت في الدور فهي أشبه البيوت من وجه
والدور من وجه فلهما بالبيوت قلنا إذا كانت متلازمة تقسم قسمة واحدة لأن التفاوت فيها
قل أو كان واحد فكون الزكاة عليهما ولشبههما بالدور قلنا إذا كانت في أماكن متفرقة لا تقسم
قسمة واحدة فلا تجب الزكاة على المضارب وهذا النماذج على قول أبي حنيفة أما ما يقوله في
القصول كلها ينظر القاضي في عدل الوجوه فيقسم على ذلك ما **باب**
من مكانة المضارب **أصل** أن المضارب متى كانت عبدا من المضاربة
أنه يمكن في المال ربح لا يبيع وإن كان فيه ربح يبيع بقدر حصته من الربح ولم يبيع بقدر حصته ربح
المال إلا بأجازه ولو لم يبيع بقدر حصته من المال إلا بالاول فلا يجوز أنما يجوز حكم المضاربة
أو حكم المالك لا وجه إلى الثاني لأنه لو كان له إذا لم يكن فيه ربح ولهذا لا ينفذ غنائه ولو كان قريبا
لا يعق عليه ولا وجه إلى الاول لأن المضاربة إنما يملك بعقد المضاربة ما هو من جنس التجاره أو لا بد
للتجارة منه ولا يملك ما ليس من جنسها لأنه ينصرف بحكم التفويض وقد فوض اليد التجارة والكتابة
ليست تجارة ولهذا لا يملكها المادون واحد شرعى العنان لأنها ليست تجارة ولا هي معتادة من التجار
وأما الثاني فلأن حصته من الربح ملكة يجوز كسبه في ملكه كما في شريك العنان وكما لعبد المشترك
بين اثنين إذا كان باع أحدهما وأما حق الفسخ لرب المال قبل الاداء لأن أحد الشريكين إذا كتب العبد
المشترك بغير إذن شريكه كان للأخر حق الفسخ عندنا لأنه ينصرف بقصر فلا يعرض عن الضرر بالشريك
والقصر في قابل للفسخ مستلحق الفسخ دفع الضرر عن نفسه كالمراة إذا صنعت نفسها
تحت غير كفوكا لا وليا حق الفسخ وقال ابن أبي ليلى ليس للأخر حق الفسخ لأن الكتابة
توجب استحقاق الولا والعقود فاداء من أحدهما في ملكه لا يجوز للأخر أن يبطله بحقيقة الاختلاف
والتدبير عندكم والكتابة بمنزلة البيع من حيث أنه يحتمل الفسخ ويعتمد المتراضي ولا يجوز الابتسامة
البذل كما أن أحد الشريكين إذا باع نصيبه لم يكن للأخر أن يبطله وكذلك الكتابة ولهذا لو كانت
أحد المفاوضين صح وفقد في حق صاحبه حتى لا يملك الفسخ وأما قولنا في إبقاء هذا العقد ضرر على
شريكه من حيث أنه يتعدى عليه القصر في نصيبه ويتعدى عليه استدامة المالك بعد اداء بدل
الكتابة ومن ينصرف في ملكه بقصره بالحق الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه
الابري أن للشفيع أن يأخذ السقف بالشفعة لدفع الضرر عن نفسه وهذا العقد يحتمل الفسخ لا يبرأ
أن الكتابة إذا كسب بها أو تخير كان للمولى أن يفسخ الكتابة لدفع الضرر عن نفسه وبه فارق الاعتراف
لأنه غير محتمل للفسخ فدفع الضرر عنه يكون النصيب وبه فارق التضمين البيع لأنه لا ضرر على الشريك
في إبقاء البيع ونصيب الشريك وبه فارق المفاوض لأن نقاد نصيبه ما كان يحل الشريك في العبد وإنما
كان حكم عقد المفاوضة الموجهة للعموم النصرفات التي اكتسبها المالك ولهذا يملك تزويج الأمة

لان فيه اكتساب المهر واستقاط النكته وهذا لان المفاوضة عتق فاما من الوصي في حق البتيم
الامر ان اقرار احد المفاوضين صحيح في حق شريكه واقرار الوصي الدين على البتيم غير صحيح وكذا
احدهما يلزم الآخر عند الوصي **ملاك** فانه عبد البتيم فالمفاوضة او كان الكتاب من عتق
الاكتساب وهي ارفع من البيع لان البيع يزيد المالك بنفسه والكتابة لانزل المالك قبل الاداء وكل
واحد من المفاوضين بمنزلة صاحبه في اكتساب المال واذا كانت الكتابة من الماجر الذي لا يملك
شيئا من الكسب وهو الاب والوصي صحيح فلان يقع من الماجر الذي يملك نصف العبد وهو المفاوض
اولا بخلاف شريك العنان والمضارب لانهما مملكان للتجارة دون الاكتساب ولما لا يمكن
تزوج الامه عند الوصي خيفة وجها رحمها الله فان عتق الشريك الاخر فعتقه عندنا بقا
ملكه في نصيبه بعد الكتابة على ما كان قبله وعنده لا ينفذ عتقه حتى ينظر ما يصنع الكاتب فان اذ
البدل عتق على الذي كاتب نصف قيمته والولا كله لانه استحقق الولا بعتد الكتابة فلا يملك الشريك
ابطال هذا الاستحقاق عليه بالاعتاق كما لا يملكه بفسخ الكتابة وهو با على اصله ان الكتابة
لا تجزى فاذا ادى البدل عتق الكل من حصة فيصير صانعا نصف قيمته لشريكه اما لانه
يملك نصيب شريكه اولاد افسد عليه نصيبه وان عجز الكاتب بعد العتق من الاخر حينئذ
لان المانع قد زال وهو ما كان للكاتب من حق الولا وعند الوصي خيفة رحمه الله الكتاب بحري والكاتب
لم يصير مستحقا ولا نصيب الشريك فلهذا انشد العتق من الشريك في نصيبه وليسعي الكاتب في ابدل
الكتابة وان شاق نصف قيمته للشريك الاخر وهذا الجوارح عتقه باعتبار ان العتق عند حمل التجري
اذ اعرقنا هذا **قال** رحمه الله رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
المضارب بها عبدا يساوي الف وكانت المضارب على الف والكتابة فاسدة لانه لا يملك له في شيء من الحل
فلو صح تصرفه لما يصح حكمه التقويض وقد فوض اليه التجارة والكتابة ليست من التجارة لان التجارة
عبارة عن مقترن فيه مقابلة **المالك** بالمالك وليست الكتابة هكذا الا ترى انه لا يملك تزوج
الامة فهذا اولى ولو اشترى بها عبدا يساوي الف وكاتبه على الفين لان بعدت الكتابة في ربع العبد
الذي هو حصة رب المال وله فسخ الكتابة اما الفاذ في الربع لان هذا القدر مملوك **ملاك**
النصف فيه بحكم المالك ولهذا يملك الاعتاق فيمك **الكتابة** بطريق الاول واما التوقف في ثلثة
الارباع لانه لا يمكن تنفيذ لا يحكم المالك لخدمه ولا يحكم التقويض لما ذكرنا فصار بمنزلة عتق
بين سريكين ارباعا كاتب صاحب الربع كله على الف درهم موقوف في ثلثة الارباع ونفذ في الربع كله
هنا واما حق النقص لرب المال لانه لا يتصور به عاجلا واجلا لانه لا يقدر على التصرف في المالك
للمالك الى غيره كالبيع والهبة في الحال لو نفذت الكتابة وبفسد ملكه في الاجل وهو ما بعد
الاداء خلافا لاعتاق والتزويد لانهما بعد فادها لا يقبلان الاعتاق لما ذكرنا وهذا لان
موجب الكتابة ملكه الاكتساب وانه قابل للنقص وهذا على اصله الى خيفة رحمه الله ظاهر
لان عند الكتابة تجزى نقادا ولزوما واما عند ما ان كانت الكتابة لا تجزى نقادا ولكن لما يلزم
بقدر ملكه ولا يملك له في كل الحل فلم يلزم في البعض ومن لم يلزم فيما ليس بمملوك له لا يلزم فيما هو
مملوك

مملوك ايضا ليمكن من النقص بل التمكن من النقص عندهما الى لان الكتابة اذا لم تخبر عندها كان نصيبه
واقفا في **ملاك** الغير وكان يحجز له حق النقص كالبيع وغيره وهذا لان الكتابة لو نفذت في نصيبه
باعثار ملكه خرج ذلك القدر من المضاربة فيؤدي الى سلامة شيء للمضارب قبل وصوله الى راس المال
الى رب المال وانه لا يجوز ان نقص من مضارب وجعل كان الكتابة لم يكن وان لم ينقصه حتى اكتسب
التي درهم وادى الى الكاتب عتق نصيب المضارب منه لانه كان عتق عتقه باذاعتق استيفاء البدل
منه يصير كالعتق اياه واعتاق المضارب في نصيب نفسه صحيح ثم المودي ان كان لثلاثة ارباعه كسب
عبد رب المال لعدم نفاذ الكتابة في ثلثة الارباع وربعه كسب الكاتب لنفاذ الكتابة في الربع
لكن لو كان الكامل ملكا لرفع ربح المضارب من رجل قد ربح **الكتابة** وادى يعنى
لان فيها العتق بالاداء وكان ينبغي ان يعنى اذ اربع الاغرة لانه حصل قابل الاغرة لكل العبد وكان
المقابل ربع العبد ربع الاغرة والعبد انما ضمن الف درهم باذ اجمع الرقبة والكتابة عند مفاوضة
بمنزلة البيع فلا بد من ان ينقسم ما ضمن على نصيبه ونصيب **رب** المال الا ان يقول
الكتابة فيها بمعنى المعاوضة ومعنى التطبيق فيجوز مراعاة معنى التعليق وهو عتق العبد اذ الكفا
عتق باذ البعض وهذا لان الكتابة معاوضة من وجهه كالبيع ولهذا يقبل الفسخ وهذا يوجب
الانقسام لكن ما يعلق العتق بالشرط وهذا لا يوجب الانقسام فوقع الشك في عتق نصيب المضارب
باذ الربع فلا يعنى بالشك والدليل على اشتراكها على معنى التعليق والمعاوضة لانهما مقابلة للمال
بالفق والمال يختص بالمعاوضات ولا خلاف به ولا يقبل التطبيق بالشرط والعتق مما لا يكلف به
ويقبل التعليق بالشرط ولهذا لا يقبل الفسخ ولا يفرد به المولى باعتبار المعاوضة وبما يجوز
في الامة اعتبار التعليق اذ ليس من شرط صحة العيمن اعلام الشرط ولهذا النصرة ان اذا كانت له
خبره اسما او احدها لا بطل الكتابة ولو ادى الخرج عتق باعتبار حصة الشرط والبيع سطل بالاسلام
فاعتبار الكتابة بالبيع يوجب بطلانها بالاسلام واعتبارها بالتعليق لا يوجب بطلانها فلا
تطل وانما يفسخ بالعجز لانه عقد ارفاق في حق العبد والارفاق ان يفسخ بالعجز ولا يطل بالاسلام
وكذا المسلم اذا كاتب عبده المسلم على خرف ادى يعنى باعتبار التعليق فاذا ادى جميع البدل
يعتق باعتبار الشرط محتاج بعد هذا الى معرفة حكم المودي في معرفته حكم الضمان اما معرفة حكم المودي
بقول ما ادى العبد وهو الفاذ درهم الى المضارب ثلثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب
لانه كسب عبد مشترك بينهما اربعة وذلك **حسمانية** ليسلم للمضارب وثلثة ارباعه كسب
عبد للمضاربة فيكون على المضاربة وذلك الف وخمس مائة وهذا اظهر على قول الى خيفة رحمه الله
لان الكتابة لا حكمها في ثلثة ارباع لانها تجزى عنده وعند ما ان كانت لا تجزى في ثلثة
الارباع الذي هو نصيب رب المال كالموقوف فلا يظهر حكمه في حقه في حق الاستحقاق والسبب
والكسب الكاتب وقد لزم من الكتابة باستحقاق الحق واتصاله بالاداء وان استقص الاداء في ثلثة
الارباع لكن استفاض الاداء بعد ما وقع الاداء يوجب استفاض الحق الا يرى انه لو استحق كله لا ينفق
فاذا استحق بعضه اولى وخرج هذا الربع عن المضاربة لانه كسب عبد خارج عن المضاربة لان العبد

في قدر ما يقدر فيه الكتابة لا يبقى على المضاربة لصنوبرة المضارب مستهلكا اياه بالكتابة السابقة
فاذا اخذ رب المال ثلثة ارباع الا لغير استوفى من ذلك راس ماله الف لانه ليس الاموال خروجا
والاصل في راس المال انه يقدر في الاستيفاء حتى لو نوى شي بعد ذلك يكون النوى من الربح متى من
ثلثة ارباع الكسب خمس مائة يستوفى بها ربحا لان المضارب استوفى مثل ذلك حين استهلك ربع العبد
بالكتابة وقدر الهلاك بالعق ومئة الربع كانت خمس مائة بقي بعد هذا الثلثة ارباع العبد وثلثته
الف وخمس مائة ربحا من رب المال والمضارب يضيف لكل واحد منهما سبع مائة وحسون واما
حكم العثمان يقول ان كان المضارب موسرا كان رب المال بالخيار ان شاخصته ثلثة اثمان قيمة العبد
وذلك سبع مائة وحسون وان شاخصه العبد في ذلك وان شاخصه عند ان حقيقته ربحا
لان المضارب استهلك ثلثة ارباع العبد وقمة العبد الف وخمس مائة وقد وصل الى رب المال
راس المال فيكون ذلك ربحا بينهما وقد علق نصيب المضارب منه باعانة وهو موسر فيكون للمساكن
ثلث خيارات كما هو مذهبه في اعتناق احد الشريكين وان كان معسرا ان شاخصه وان شاخصه
العبد كذلك ايضا والمضارب ايضا في ثلثة اثمان قيمة كالمالك اذا علق نصفه عند ان يستسيج
في النصف الباقي يكون جملة ما سعى العبد الف وخمس مائة وهو ثلثة ارباع قيمته بينهما نصفهما
للمضارب ونصفها لرب المال فان اختار استسعا العبد او اعتاقه في اليسار والاعسار يكون
ثلثة اثمان للرب المال وخمس مائة للمضارب على مقدار حصول العلق من كل واحد منهما وان
اختار التضمين في اليسار قالوا الاكله للمضارب ويرجع المضارب على العبد بما ضمن لما عرف من ماله
ان قرأ العثمان على العبد ان يرجع على العبد ايضا بنصيبه من الربح لان عقده في ذلك الوقت
لم ينفذ الا في الربع وهو ثلثة ارباع خمس مائة فيسقط ذلك عن العبد ويسعى في الباقي على العبد السعالي
في ثلثة ارباع في حاله اليسار والاعسار لانه بين ان الزيادة على الربع الى تمام الف وخمس مائة
من العبد له ومن اعتق بعض عبده ان يستسيجيه في الباقي وعند ان يوسف وجمدا ان كان موسرا
ضمن ثلثة اثمان قيمة العبد واكثر لرب المال والولاية للمضارب وان كان معسرا سعى العبد
في ثلثة اثمان قيمته لرب المال ولا يسعى للمضارب في شي كما لو اعتق بعض عبده بناء على ما ذكرنا
في الايمان ان عند ان حقيقته الاعيان تجزى فصار المضارب محققا الربع في ارباعه ان يسعى العبد
للمضارب في نصف ثلثة ارباع قيمته كما يسعى للشريك لعدم الاعتناق منه في ذلك وعند ان يجزى
فصار للمضارب محققا الكل فلا يجوز ان يسعى في حصول عند ان حقيقته لرب المال الف وخمس مائة
وهو ثلثة ارباع ومئة بسبع مائة وحسون من الضامات او السعالي فيكون ثلثة الفين ومائتين
وحسون الف من المال والف ومائتان وخمسون ربحا وحصل للمضارب خمس مائة من المودعة
مرة او ربع العبد الذي استهلكه بالكتابة ومئة بسبع مائة وحسون بالسعالي من العبد فيكون
الف ومائتين وخمسين فاستويا وكذلك عند ان يوسف ومحمد رحمهما الله الا ان عندهما
لا يسعى العبد في سبع مائة وخمسين لانه صار مستهلكا باستهلاكه ما ذكرنا كان ساهما له
معنى وان لم يكن ساهما له حقيقته بالقبض ولو لم يود العبد بالكتابة حتى مات وترك

الف

الف درهم قد مات عاجز الائمة مات لغير وفاء وترك بينهما ارباعا لرب المال مما ترك الف درهم
راس ماله وما بقي بينهما نصفان بحمة الربح اما الموت عاجز الائمة مات لغير وفاء لانه انما يكون ميتا
عن وفاء اذا ترك مالا له اختصاص ولا اختصاص له الا بعدد الكسب لان الاختصاص
انما يثبت له حكم الكتابة والكتابة ما قدرت الا في الربع والربع لا يبقى بيد الكاتب الا ترى
انه لو كان حيا كان ثلثة ارباع ما اكتسب على المضاربة وما كان للمضاربة بحبل وعلمه بمنزلة في
المرو وقد ربح الربع وانه لا يبقى بيد الكاتب بخلاف ما ادى في حال حياته لانه انما يعقب لار
الربع باعتبار وجود الشرط الا ترى انه لو غضب الف او ادى بعق ولومات والغصوب
في هذه لا يعقب واما التروك بينهما ارباعا لانه لما مات عاجز النفس تحت الكتابة ومات عبدا او زال
سبب الضمان في حق المضارب وهي الكتابة فيكون جميع ذلك مالا للمضاربة لانه كسب
عبد المضاربة والكسب تبع الاصل فاذا كان المكتسب على المضاربة فذلك كسبه فياخذ رب
المال راس ماله والباقي بينهما نصفان الا ترى انه لو كانت قيمة العبد الف وكانت قيمته حتى يبيع
وادى البدل لا يعقب ويكون للمودع على المضاربة كذلك هنا ولو ترك ثلثة الاف درهم او اربعة
الاف درهم الى سبعة الاف لان ثلثة ارباع التروك لا يعد من كسبه فكان التروك قدر الربع وانه لا يبقى
بيد الكتابة فهو ميت عبدا وان ترك ثمانية الاف درهم الان يموت حرا لانه مات عن وفاء لان ربع الكسب
الذي هو حصته المضارب الذي تفرقت الكتابة فيها الف درهم فيكون ميتا عن وفاء فياخذ المضارب
من ذلك الف درهم بيد الكاتب وحكم حريته في اخرجه من اجزائاته فيسبيل له ذلك الربع
ويخرج من ان يكون مالا للمضاربة على ما سبق في ماله المضاربة ثلثة ارباع الكسب وذلك مسته
الاف درهم وثلثة ارباع قيمة العبد الذي يضمن المضارب للمضاربة بسبب العلق وذلك الف وخمس مائة
وربح العبد الذي استهلكه المضارب بالكتابة وقيمته خمس مائة فيكون الجملة ثمانية الاف درهم راس
المال الف والربح سبعة الاف يستوفى رب المال من قيمته ثلثة ارباع العبد الذي ضمنه المضارب
بسبب العلق راس ماله الف ويستوفى ما بقي وهو خمس مائة ربحا بازا الربع الذي استهلكه المضارب
من العبد بسبب الكتابة بقي ستة الاف درهم وهو ثلثة ارباع الكسب ربحا فيكون بينهما نصفان
لكل واحد منهما ثلثة الاف درهم فحصل لرب المال من الربح مرة ثلثة الاف درهم ومرة خمس مائة
بازا الربع الذي استهلكه المضارب فحصل له ثلثة الاف وخمس مائة وحصل للمضارب مرة ثلثة الاف
ومرة خمس مائة بازا الربع الذي استهلكه بالكتابة لان ذلك ساهما له او لانه اخذ الفين وضمن الف
وحسن مائة بسبب العلق وسلم له خمس مائة فاستوفى الربح ثم ان محمد رحمه الله ذكر في المسئلة الاولى
ان رب المال يستوفى راس ماله من ثلثة ارباع القيمة الذي ادى الى المضارب وفي هذه المسئلة
قال يستوفى راس المال من ثلثة ارباع القيمة التي ضمنه المضارب واختلف المشايخ في راس ماله فيه
منهم من قال انما فضل هذا الان للمسئلة الاولى ليعرف راس المال في يد لانه ما عرف في يد الاف درهم
وانه لا يبقى راس المال وثلثة ارباع الكسب مالا غير حاضر وانه بقي راس المال مستوفى راس المال
منها لانه ليسر اما هذا الكسب حاضر وما يضمن المضارب من قيمة ثلثة ارباع العبد بسبب العلق

عرفنا فيها في دينه وحرادة فامكن استيفاء راس المال من قيمة العبد كما امكن من الكسب الا ان الاول الاستيفاء
من الصمان لا يبدل **العبد** وهو الاصل في مال المضاربة والكسب يتبع له ومنهم من قال لا فرق بين
المسلمين فانه لو خرج المسلمة الاولى كما خرج المسلمة الثانية وقال **يستوفى ربح المال**
من قيمة ما ضمن المضارب بسبب الحق او خرج المسلمة الثانية كما خرج الاولى فقال يستوفى
راس المال من ثلثه ارباع الكسب جاز وكان مستقيما فكان هذا اختلافا في العبارة وحاصل القسمة
لا يختلف ويحتمل ان غرضه بيان الخرج بالطريقين وان كل واحد من الطريقين صحيح فخرج احدهما بالطريق
الاول والثانية بالطريق الثاني ويصح ايضا بان يجمع ثلثه ارباع الكسب مع ارباع المضارب
وياخذ ربح المال من الحصة ايضا ما يتبقى يكون ربحا فيكون بينهما لان حاصل القسمة لا يختلف بالطريق
كلها وذكر في بعض النسخ مضارحة المالك ثمانية الاف درهم كما ذكرنا بربح راس المال من هذه الحصة
ان شام من الكسب وان شام الصمان لان كل ذلك قائم بخلاف ما تقدم فان **يجب ان لا يسلم**
للمضارب الا خمس مائة درهم من بدل كفاية العبد لان العبد الما بدل الف درهم باء اجمع رقبته
فكون حصة الربع من ذلك **خمس مائة** فيجب ان يسلم للمضارب هذا القدر ويرد الربا بقدره على
المكاتب ان كان حيا وعلى ورثته ان كان ميتا **قال** له بان الكتابة فيها معنى التعليق ومعنى المعاوضة
على ما ذكرنا فاعتبار المعاوضة ان كانت حسب الانقسام فيثبت للمكاتب حق الاسترداد فاعتبار
التعليق لا يثبت فلا يثبت بالشك ولو قال **رب المال اخذت الكتابة بالبدل الذي كانت للمضارب**
جاز وصار مكاتبا بينهما واذا ادى البدل او مات عن وفا يكون ثلثه ارباع البدل لرب المال والربيع
للمضارب ياخذ ربح المال من ثلثه الارباع راس ماله الف درهم يتبقى **الربح خمس مائة** بمقابلة
ما يسلم للمضارب وهو ربع البدل وما يتبقى يكون بينهما بالربح والاضمان على المضارب ولا سخاية على
العبد والاولا بينهما ارباع لعبد بين شريكين لا احدهما بل ثلثا ارباعا للآخر ربعه وكاتبه وادى او مات
عن وفا وفي مكاتب الزيادة عبد بين شريكين **باب** احدهما نصيبه بغير اذن شريكه على الف درهم
ولم يفتح شريكه حتى ادى البدل **يعتق** نصفه عند اى حقيقته رحمه الله وللصاكت ان يرجع على شريكه
نصف ما اخذ من العبد لانه حسب عبد مشترك ثم هل يرجع هو على العبد ان كاتبه بالالف
لا يرجع لانه جعل الف بدلا عن الكل ولم يسلم للعبد من حصة الا نصف الرقبة فلا يجب عليه كل البدل
وان كاتب نصيبه على الف لانه ان يرجع على العبد بما اخذ الصاكت منه لانه جعل الف عوضا عن
نصيبه وقد سلم للعبد نصيبه فوجب ان يسلم له البدل وعندهما اذا ادى البدل يعق كل واحد منهما
نصف قيمته ان كان موسرا وليسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا وقد ذكرناه في المكاتب وذكرناه
في اشتراط القضاء للفسخ وعدم اشتراطه وفي عتاق الزيادة عبد بين شريكين اعقده احدهما على الف
فهو على وجهين اما ان **كاتب** حر على الف او قال نصيبى منك حر على الف **في الوجه الاول** اذا قبل
عتق نصفه ولا يلزمه الا خمس مائة لانه قابل الف كل الرقبة ولم يعق منه الا نصفه بخلاف الكتابة فان لم
ياخذ كل البدل **والثاني** ان الكتابة الا في النصف لان عتق يعلق بالادان فان قبض الف فحاجا
اليه لزوال العتق وهما عتق تجرد القبول فلا يقبض الا مقدار حقه وهو خمس مائة ثم يرجع الصاكت

عليه

عليه بنصف ما قبض لانه كسب عبد مشترك ثم العتق يرجع على العبد بما اخذ من الصاكت لانه سلم للعبد ما
يقابل الخمس مائة فاذا استحق عليه شيء من الخمس مائة يرجع بذلك على العبد وفي الوجه الثاني عتق نصفه
ولزمه الف واذا قبض يرجع الصاكت عليه بنصفه وهو يرجع بذلك على العبد لانه جعل الف
بدلا عن نصيبه وقد سلم له نصيبه ثم هو كعبد من شريكين اعقده احدهما وقد عرف الحكم به وعندهما
اعتاق الكل واعتاق النصف سواء اذا **قال** يلزمه الف واذا قبض لا يرجع الصاكت عليه بشي مما اخذ
لانه عتق بالقبول **فكان** الموذى كسب الحرك خلاف الكتابة لان ثمة العتق لا يترك قبل الادان فان كان الموذى
كسب عبد مشترك ثم هو كعبد مشترك اعقده احدهما والحكم فيه معروف عندهما غير انه ان كان العتق
معسرا واستسعى الشريك العبد فان كان العبد ادى الالف الى العتق يرجع عليه بنصفه وان كان لم يرد
سقط عنه نصفه ويودى خمس مائة لانه قابل الف بعق الكل **وحال** العسار لم يسلم له كل العتق
من جهة حيث وجبت السعاية فيرجع عليه بنصف البدل بخلاف حاله اليسار ولو قال له احدهما
ان ادبنا الى الفاقنت حر فالكسب وادى عتق نصفه عند اى حقيقته رحمه الله لان العتق بالشرط
كالنحر عند وجوده وللصاكت ان ياخذ من الشريك نصفه لانه حسب عبد مشترك ولا يرجع هو
بذلك على العبد لما قلنا وكذا القول ان ادبنا الى الف فنصيبى منك حر فهذا الاول سواء الا في حصة
وهي ان العتق يرجع على العبد بما اخذ منه شريكه من الالف لما قلنا وعندهما اذا ادى الف
عتق كله في الوجهين لعدم الحرى وللصاكت ان يرجع على العتق بنصف الف لان في التعليق الاول
لا يترك العتق قبل الادان كما في الكتابة فكما ان الموذى كسب عبد مشترك بخلاف الفصل الاول
وهل يرجع العتق على العبد بما اخذ منه الصاكت من الالف ان كان العتق موسرا يرجع لانه سلم للعبد
من جهة كل الرقبة فيرجع ما استحق من البدل وان كان معسرا لا يرجع لانه لم يسلم للعبد من قبله
كل الرقبة حيث وجبت السعاية عليه هما فراق بين هذا وبين الكتابة فان في الكتابة لا يرجع موسرا
كان او معسرا **والفراق** ان في الكتابة البدل مقابل سلامة الاكساب والصاكت يملك نصف
كسبه على كل حال **وياخذ** نصف كسبه بما ادى وما يتبقى يملك بعد الادان اذا لم يسلم للمكاتب
نصف الكسب لا يرجع للمكاتب عليه بشي مما اخذ منه الشريك من البدل اما هذا **المال** يقابل
بالعتق بالكسب وقد حصل **عق** الرقبة من قبله **حالة** اليسار ولم يسلم له **حالة**
العسار فلذلك **اقترا** وان مات المكاتب في مسلمتنا وترك لسعة الف درهم او اكبر من ذلك
يعزل ثلثه ارباعا وذلك ستة الاف درهم وسبع مائة وخمسون درهم كان مال المضاربة يتبقى ربع الكسب
وذلك **الفان** ومائتان وخمسون ياخذ المضارب من ذلك **بدل** الكتابة الف درهم ويسلم له ويعق العبد
وبقى من ربع الكسب مائتان وخمسون ويعزم المضارب لرب المال ثلثه ارباع العبد وذلك
الف وخمس مائة بسبب الاستهلاك بالعتق ياخذ من ذلك راس ماله الف وخمس مائة باء اما استهلكه
المضارب من ربع العبد بالكتابة حتى يستوفى ثلثه ارباع الكسب التي عرفت اها المضاربة بينهما
ضمان بحصة الربح يحصل لكل منهما ثلثه الف وثلثا مائة وخمسة وسبعون درهما او يقول ثلثه ارباع الكسب
ستة الاف وسبع مائة وخمسون درهما وربع العبد خمس مائة وثلثه ارباع ضمان الف وخمس مائة

مجله ذلك الف وسبع مائة وخمسون بينهما نصفان يحصل الرب المال بالربع ثلثة الاف وثمانماية وخمسة
وسبعون والمضارب ثلثة الاف وثمانماية وخمسة وسبعون حقيقة وخمس مائة يعني بازا وما سقط من
صمان ربع العبد على ما ذكرنا فاستويا اذا احاسا للمضارب ما حصل له من ربع العبد وما بقي من ربع
الكسب وهو مائتان وخمسون كان للمضارب ان ياخذها بغير اعماض من الرب المال عند ان خيفة رحمه الله
وعندهما يكون لورثة الكاتب ان كان له ورثة وان لم يكن للمضارب بحكم الولا لان الكل عتق عليه
لعدم التحري وهذه الخلاف بيني على ان العتق هل يرجع على العبد بما ضمن للساكن ان كان حيا او في
تركته ان كان ميتا عند ان خيفة يرجع وذلك سبع مائة وخمسين وقمة نصف ثلثة ارباعه فيكون
جملته الف وخمس مائة او يضمن ما هو حصته رب المال وهو ثلثة ارباع العبد وذلك الف وخمسة
فياخذ من تركته بقدر ما وجد وذلك مائتان وخمسون بالدين لبقائه على الميراث وعندهما
لا يرجع فيكون لورثته لان هذا مال الكاتب الميت وقد خلا عن الدين فيكون لورثته ان كانوا اولاد للمضارب
على ما ذكرنا وكذا الورثة عشرة الاف درهم او اكثر الى اربعة عشر الفا لان ما بقي من الربع اقل من الدين
الاف اربعة عشر الفا لان الباقي وثمان مائة وان ربع المتروك ثلثة الاف وخمس مائة يودي منها
الف درهم بدل الكتابة يبقى منه الف وخمس مائة ياخذ للمضارب لانه ان يرجع بما ضمن من المال
وذلك الف وخمس مائة وثلثة ارباع الصمان الف الف وخمس مائة وربع العبد خمس مائة فيكون جملته
انبي عشر الفا وخمس مائة كله على المضاربة وليستوفى رب المال منه مائة ماله والباقي بينهما لكل واحد
خمس الاف وسبع مائة وخمسين على ما ذكرنا وعندهما افضل من بدل الكتابة للمكاتب فيكون لورثته
ان كانوا اولاد للمضارب بالولا ولو كان للمتروك خمسة عشر الفا وستة عشر الفا بمنزله ربع الكسب
ويودي منه الكتابة وما فضل يكون للمكاتب عندهما فيكون لورثته او للمضارب بالولا وعند ان خيفة
رحمه الله ما فضل من بدل الكتابة من ربع الكسب الى تمام الف وخمس مائة للمضارب بالدين الذي
على المكاتب والباقي يكون ميراثا لورثته ان كانوا اولاد لكون من رب المال والمضارب بحكم الولا
ثلثة ارباعه رب المال وربعه للمضارب لما ذكرنا فقيما اذا كان المتروك خمسة عشر الفا يكون الربع
ثلثة الاف وخمس وسبع مائة وخمسين ليستوفى منه بدل الكتابة الف درهم وياخذ للمضارب
جبهة الدين الف وخمس مائة يبقى ما يمان وخمسون فيكون لورثته وعلى هذا الف اس اذا كان
المتروك ستة عشر الفا واكثر ثم والى لسلطنة كل بدل الكتابة للمكاتب وان لم يسلم للمكاتب كل ثلثة
تفضية الكتابة بل يسلم له الربع وكان ينبغي ان لا يسلم كما في حالة الحياة كما ذكرنا من مسله
الزيادات قلت انما يسلم له لان الربع كل معنى بعد الوفاة لان في الكتابة معنى الحيا وضمنه ومعنى تعليق
العتق بالاداء على ما ذكرنا وتفضية المعاوضة الانقسام فيكون كل ربع من العبد مقابل كل ربع من البدل
وتفضية التعليق عدم الانقسام بل يتعلق كل جزء من اجزائه بادا كل البدل كما يتعلق من كل لان التعليق
بالشرط لا يجتمل الانقسام غير اننا اعتبرنا معنى المعاوضة في حالة الحياة لانه عند تخلف النقص والقصور
الاكساب والمنافع وهو الحكم الاصل للعتق والعقد في هذه المعنى مخير للانقسام ورجحنا جانب التطبيق
بعد الموت لانه لا يجتمل النقص والقصور بعد الموت هو العتق والشرط في حق العتق مما لا يجتمل الانقسام

بدل

بل

بل يتعلق من كل جزاء الكل كما يتعلق الكل بضارب حكم جميع البدل في حق الاجزاء لهذا اسلم كل البدل
للمكاتب في حالة الموت بخلاف حاله الحيا وان اشترى المضارب بالالف عبد اقيمت الف درهم وكانت
على الفيز فزادت قيمة حتى بلغت الفيز فاكسب العبد الفيز واداه الى المضارب فالكاتب باطله العبد
والاكساب على المضاربة ولا يتعلق بالاداء لعل فخر رحمه الله في الاصل وقال لان المضارب كاتبه ولا يرجع
فيه يريد ان يمانه حين كاتبه لم يكن له في العبد ملك فضاير مكاتبه عند رب المال بغير اذنه والعقد
لا يتوقف على ملك استخذه فلا يظهر الربح الا ليري انه لو كاتب عبد غيره بغير اذنه واكسب
العبد ما لا وادي مكاتبه لا يعق ذلك هنا واذ الربيع كان وجود هذه الكتابة وعلمها بمنزلة
ولو عدت واكسب العبد كان الكلام للمضاربة لذلك هنا واذ الوفاة العبد وترك الفيز
درهم واكثر الى عشرة الاف درهم لان الكتابة لم تنقل في شيء منه وانما توقف على اجارة رب المال
وقد هلك قبل الاجارة فحان وجود الكتابة وعلمها بمنزلة فيموت عبدا على المضاربة فيكون اكسابه
على المضاربة ولو كانت قيمته الفيز حين كاتبه ثم نقصت حتى صارت الف درهم ثم ادى الكاتب
الف درهم عتق ولا تبطل الكتابة بالسفصان اعاد رحمه الله لسفد ع عليها ما لم يكن ربع في مسله
اول الباب اما للعق بالاداء لان الكتابة قد صحت في الربع فيعتق بالاداء ولا يكون انقصا للقسمة
مانعا من بقا الكتابة وان كان يمنع ابتداء لانه ليس كل ما يمنع الابتداء يمنع البقا كالعق البطيخ لريته
على النكاح والابق الطاري على البيع واليخ الطاري على البيع والرهن واذ اعق بثلثة ارباع
المودي وذلك الف وخمس مائة ويكون مال للمضاربة لان ثلثة ارباع العبد كان على المضاربة
قبل العتق فيكون ثلثة ارباع الكسب على المضاربة ووجب على المضارب قيمة ثلثة ارباع العبد
يوم الاعتاق لانه الف بالاعتاق فيعتب برقيته يوم الاعتاق وذلك سبع مائة وخمسون ووجب
عليه قيمة الربع الذي اتلفه بالكتابة بعينه برقيته يوم الكتابة لانه المفيع يومئذ وذلك خمسمائة
فيكون جملته ذلك الف ومائتان وخمسون بضم هذا الى ثلثة ارباع الكسب وذلك الف وخمسون
فيكون حمله مال للمضاربة الف وسبع مائة وخمسين ياخذ رب المال من ذلك راس ماله الف درهم بقي من
ثلثة ارباع الكسب خمس مائة ياخذها رب المال بازا ما استهلكه للمضارب من ربع العبد بالكتابة بقى
سبع مائة وخمسون وذلك ثلثة ارباع قيمة العبد يوم الحق وذلك يخرج فيكون بينهما نصفين لكل واحد
منهما نصفه وذلك ثلثة ارباع وثمان مائة وخمسة وسبعون فيفضل للمضارب هذا الف درهم للمال او يقول لما صار
جميع مال المضاربة الفان سبع مائة وخمسون ليستوفى من راس المال من هذه الجملته من ايسر الاموال
الف درهم بقي الف وسبع مائة وخمسون بينهما نصفين لكل واحد منهما ثمان مائة وخمسة وسبعون
حسب للمضارب حصته من الربح مما عليه من الثلثة ارباع قيمة العبد مما عليه من ثلثة ارباع قيمة العبد
يوم العتق وربع قيمة يوم الكتابة وذلك الف ومائتان وخمسون كما ثمانية وخمسة وسبعون
ويودي الباقي لارب المال ثلث مائة وخمسة وسبعون فاستويا وان مات العبد بعد ما تراجعت
قيمته الى الف وترك الفيز واكثر الى سبعة الاف فقد مات عبدا وما ترك كله يكون على المضاربة لما قلنا
ان ربع المتروك لا يبقى بدل الكتابة وان ترك ثمانية الاف درهم لان مات عن وقال ان ربع المتروك

بني بديل الكفاية فبعضه ارباع الكسب وبياخذ المضارب ربع بديل الكفاية وحكم بقية وبقيت
المضارب بثلثة ارباع قيمته يوم العتق وذلك سبع مائة وخمسون وربع قيمته يوم الكفاية وذلك
خمسة مائة فذلك كله الف ومائتان وخمسون بهم ذلك كله الى بثلثة ارباع الكسب وذلك سنة
الا فبقيلون حله مال المضاربة سبعة الاف درهم ومائتان وخمسين درهم فرفع منه راس المال
من ايسر الاموال وذلك والباقي وهو ستة الاف ومائتان وخمسون بينهما نصفان بحسب المضارب
ما عليه لان ما عليه في حقه عين والباقي يودي من العز لما قلنا ولو لم ينقص ثمنه الكفاية لكان مراد
قيمه بضاربها وى بثلثة الاف درهم مات فان ترك اهل من ثمانية الاف درهم فقدمت عدا وان
ترك ثمانية الاف درهم فعزل بثلثة ارباع الكسب الذي ترك وذلك ستة الاف درهم بقي الفان
ياخذها المثل المضارب بديل الكفاية وحكم بقية وبقيت المضارب بثلثة ارباع العبد يوم
العتق وذلك الفان ومائتان وخمسون وربع القيمة الذي استهلكه بالكتابة وذلك خمس مائة
فصار ثلثه الفين وسبع مائة وانما لا يعتبر زيادة القيمة في ربع العبد لانه خرج عن المضاربة
ببعض الكفاية فيه كما لا يعتبر نقصان القيمة فيه فيضم الفان وسبع مائة وخمسون الى بثلثة ارباع الكسب
وذلك ستة الاف فيصير حصة ثمانية الاف وسبع مائة وخمسون برفع عنه الف درهم راس المال
والباقي وهو سبعة الاف وسبع مائة وخمسون بينهما حكم الربح بحسب المضاربة مما عليه وهو ضمان
ما افسده بالاعتاق وما استهلكه بالكتابة وذلك الفان وسبع مائة وخمسون لان ذلك غير في
حقه وبياخذ ما بقي من حقه من العز وذلك الف ومائة وخمسة وعشرون فيكون ما سلم له
من العين وما سقط عنه من الضمان ثلثة الاف وثمان مائة وخمسة وسبعون وحصل الربح المال
مثله من العز فاستويا في الربح وعلى هذا جميع هذا الوجه وقياسه والذي ذكرنا ان يكونه عن وفا
لا ينفخ العقد ويودي بديل الكفاية من ماله وحكم بقية وعق اولاده ويكون بقية كسبه لا ولا
اثران ذهبنا وعند الشافعي رحمه الله ينفخ العقد ولا يحكم بقية وتكون اولاده ارقا وما ترك
من الكسب فهو لولاه قال هذا عقد فاق حله قبل انصال معقوده فوجب ان ينفخ كما اذا
لم يترك وفا وكما اذا هلك المبيع قبل القبض وقولنا فاق حله العقد لان محل العقد ما اضيف اليه
العقد وثبت حكمه فيه والعقد اضيف اليه والحكم ثبت فيه خلا وما لا وهو استحراق الاكساب
والاولاد وتلاعبه عن عقد الحرية وما لا يحققة الحرية وقبل حصول مقصوده لان مقصود المولى
من العقد الوصول الى البذل ومقصود العبد الوصول الى الحرية واذا ثبت النسخ وجب ان ينفخ
لان العقد كلام كما وجد بلاشي والعدم الا انا قدرناه باقيا حيا على خلاف الحقيقة ليتوصل به الى مقصود
فاذا قلنا حصول مقصوده لا يابى في بقايد فلا ينفخ وهذا الطريق ينفخ اذا مات عاجزا
واذا هلك المبيع يلزم على ما ذكرنا موت المولى لانه عاقد وليس محل العقد والعقد تعقل ابارة
مع فوات العاقد اما لا ينفذ ابارة مع فوات العقد كالفعل لا يبقى بدون حله ويبقى مع فوات فاعله
وهذا لان المولى مال والشرع قد ورد بتقدير المالك حيا والعبد مملوك والشرع لم يرد
بتقديره حيا دل عليه انه لو قال لعبد انت حر بعد موتى فيصح ولو قال انت حر بعد موتك لا يصح

والذي

والتيدير والاستيلاء لا ينفخ بموت المولى وينفسخ بموتهما ولا ان الحرية لو است لاخلوا اما ان ثبتت
قبل موت الكاتب او بعد لوجه الى الاول لان فيه تقدم المعلق بالشرط على الشرط ولا وجه الى
الثاني لان الحرية تنبني على الرق وقد بطل بالموت دل عليه انه لو قدف الكاتب بعد موته ثم ادبت
مكاتبته لاحد قاده ولو مات حرا جدد ولو اوصى بثلث ماله ثم ادبت الكفاية بعد موته لا يصح وصيته
ولو كان للكاتب وللحر من امراة حرة ماتت وورثها الابن فاوصى الكاتب الى رجل ومات عن وفا
فاذبت كفايته لا يثبت للموصى على ولد ما يثبت للموصى الحر على اولاده ولو حكم بعقده لبيت ولو كاتب
المولى عبد مع ابنه كفاية واحده ثم مات الابن عن وفا ثلثات قرب الابن ثم ادبت كفاية الاب لا يورث
الابن من قريبه ولو حكم بعقده لورث اما علماءنا رحمهم الله قالوا هذا اعتقاد مكن ابتاؤه وفي انفايه
فايد وهو محتاج الى انفايه فوجب ان يبقى كما لو مات الكاتب بل اولى لان اعتبارا راجحا للكاتب
اولى من اعتبارا راجحا للكاتب لان العقد شرع بطر العبد ولهذا شرع في جانبها جانزا وفي جانب
المولى لان ما تحققتا للنظر فاذا سبقنا العقد في الحاجة المولى بعد موته فلان يبقى الحاجة العبد كان بطريق الاول
وهذا لان المناق في النفا عند موجود في الصورتين اما في موت المولى فلان حكم العقد انقلاب حقه في البذل
حقه وضروته معتقا عند الاداء والموت ينافي في التحيز لانه وجب الاستغناء وهذا ينافي في سائر حقوقه
واملاكه الا انا اسقطنا اعتبار المناق لكان الحاجة واما في موت العبد لان حكم العقد في حقه انقلاب
الحق في الكسب حقيقه وضروته معتقا عند الاداء والموت ينافيها للاستغناء الا انه سقط اعتبار
المناق لكان الحاجة والمناق في الاصل فوق المناق في الفرع والسقط في الفرع فوق السقط في الاصل
اما بيان التفاوت في المناق وهو ان المناق فيهما الموت والموت ادا كونه معتقا من كونه معتقا لان
كونه معتقا يحتاج فيه الى فعل من جهة وهو الاعتاق وكونه معتقا لا يحتاج فيه فعل من جهة والموت
ابقي للفعل من غير الفعل وكذا اشرط كونه معتقا بقا المالكية وشرط صيرورته معتقا للمملوكية والموت
ابقي للمالكية من المملوكية لان المالكية عبارة عن القدرة والموت ينافي القدرة والمملوكية عبارة عن
العجز والضعف والمقهورية والموت لا ينافي العجز والمقهورية بل يقره وبيان التفاوت في السقط
لان السقط فيهما الحاجة والحاجة في الفرع فوق الحاجة في الاصل بانه ان الحاجة في الاصل حاجة المولى
الى ان ينقلب حقه في البذل حقيقه وان يصير معتقا عند الاداء وهذه الحاجة يحصل بدون بقا العقد
لانه لو انفسخ العقد بطل حقه حقيقه واما يحصل اليه اضواء بديل الكفاية والحاجة في الفرع
حاجة العبد الى ان ينقلب حقه في الكسب حقيقه وان يصير حرا عند الاداء وهذه الحاجة لا تحصل الا بقا
العقد فكانت الحاجة في الفرع فوق الحاجة في الاصل فلا يسقط اعتبارا على المناق في الحاجةين لان
يسقط اعتبارا راد في المناق في الحاجةين كان اولى وقولنا فان الحل لان محل العقد ما ثبت فيه
حكم العقد وهنا املن اشياء حكم العقد ومن اصحابنا من قال فان الحل لكن بعد حصول المقصود
من العقد لان المقصود من العقد كالحرية وصيرورته احق باسائه واولاده وهو الحكم الاصل للعقد
لان الحكم الاصل ما يلزم العقد والعتق من ثمرات هذا ويمكن اثبات الحرية من وجهين احدهما
بان يقدر الكاتب حيا حاله الاداء كما يقدر الكاتب حيا في حاله حتى يصير معتقا والثاني

الام

انا محكم بموت الحر في اخر جز من اجز احياه ولا يقال لا يمكن اسناد الحر الى اسناد الاداوانه
فعل حسني لاستند لا نقول **املن** اثبات الحر من غير اسناد الاداوانه وهو ان الاداشرط وهو علان
على المشروط والشئ كما يجوز ان يكون اماره على شئ يوجد بعد يجوز ان يكون اماره على شئ يوجد قبله وهذا
الاداء اماره على حرته قبله ولان الشرط البراءة لا ادل لانه لو ابراه في حياته يعقب بالكتابة لا بالابر
لان الادا طريق يحصل به البراه والبراءة حكم شرعي جازان بسند ولان الاداوان كان فخر احسبها لكنه
شرط والشرط حكم شرعي فامكن اسناده من حيث شرط بخلاف التدبير والاستنبلا ولا نه لا فائدة في
بقائه لان الحق يعلق بموت المولى وهو حي لا يدرك متى يموت ولان المكاتب عاقد كالمولى فيبقى العقب بعد
موته كما يبقى بعد موت المولى واذا بقي من حيث انه عاقد يبقى من حيث انه محل بخلاف التدبير واما التدف
قلنا ان قد فقه بعد الادا احد وان قد فقه قبله لا يجد لان عند بعض اصحابنا رحمهم الله حكم بعقده مقفول
فاورث ذلك شبهته ولان العقب يستمسند والمستند ثابت من وجه دون وجه فاورث
شبهة في اسقاط الحد واما الوصية فيه منع فيصح وهو اشارة الى الوجه الثاني والاصح انها
لا تقع وهو اشارة الى الوجه الاول لان بعد الادا لا يجوز بثبته اوصي وهو حر لانا انما حكمنا بحرته
في اخر جز من اجز احياه في زمان لا يسع فيه التصرف والتكلم وهو الجواب عن الايضاح وانما الارث
ابنه من قرينه لانا انما حكمنا بحرته وحرته التولد بطريق الضرر في حق حكم هو من حقوق الكتابة والارث
من القرب ليس من حقوق كتابة الاب فلا يظهر الاسناد فيه واما اذا ماتت عاجز قلنا الاصح انه
لا ينسخ الكتابة الا ان يقضي القاضي بحره وينسخ لان في ثباتها فائدة باليتطوع السنان با دبرك
الكتابة لان المولى المطالبة بالنسخ لا نه فائدة في ثباتها طاهر فيفسخ بطلاله ودعا للضرر وعنه
وهنا في ثباتها فائدة لانه يصلح لاحقة ظاهر او غالبا وانه اعلم **باب**

من السلم في الرطب اصل الباب ان السلم عقد جائز بالكتاب والسنة
والقياس ان لا يجوز لان سم المعلوم وسع الموجود الذي هو غير مملوك للعاقد لا يجوز فبيع العذر
اولي لكن انزكنا القياس بالكتاب والسنة اما الكتاب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم
بنات اللاتية قال ابن عباس رضي الله عنهما اشهد ان السلم الموجد في كتاب الله تعالى انزل الله
تعالى فيه اطول اية وتلاهذه الاية والسنة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع ما ليس
عند الانسان ورحض في السلم فقيه دليل على انه يجوز له الحاجة مع قيام السبب العجز له عن
التسليم وهو عدم وجوده في ملكه بطريق اقامه الاجل مقام الوجود بطريق الرخصة لان الوجود في
ملكه تقدر على التسليم وبالاجل كذلك فانه يقدر على التسليم اما بواسطة للكسب في اللان
او كحي او ان الحصاد في الطعام وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
دخل المدينة فوجدهم يسلفون في التمار السنة والسنين فقال من اسلم منكم فليسلم في كل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فقد فرمهم على اصل العقد وبين شرائطه فلذلك
على جواز العقد والاصل فيه ان كل ما كان مطبوعا بوصفه معلوما بقدره موجودا من وقت
عقد الى حين اجله يجوز السلم فيه والافلا **وآخر** ان الاستبدال بالسلم فيه

لا يجوز

لا يجوز الحد يث اي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **لرب السلم لا يخذ**
الاسلمك او راس مالك **والم** اراد به السلم حال بقا العقد او راس المال حال انقضاء العقد ولا
السلم فيه مبيع والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز الا ترى ان بيع للمبيع المنقول العين قبل
القبض لا يجوز والعين قبل للتصرف من الدين فاذا لم يجز الاستبدال بالمبيع العين فلان لا يجوز بالدين
كان اولى واذا لم يجز الاستبدال بغير الاستيفاء وعلامة الاستيفاء قبض غير مضمون بعد السلم هو من جنس
السلم فيه **وحرف آخر** ان قضا الدين اينا العين الحق حكما مبايعة حقيقة اما اننا العقب الحق
حكما باعتبار الاسم لان اينا الغنة عبارة عن تسليم عين الحق وطه ان ينفرد صاحب الحق بالاستبدال
اذ ظفر بجنس حقه واما ما بعده حقيقة فلان حقه بدين كان في الدين والمقبوض عين والعين غير
الدين فكان مبايعة من وجه فاجوز في المبايعة من كل وجه يجوز في الغضا الذي هو مبايعة من وجه
وما لا يجوز في المبايعة من كل وجه لا يجوز في القضا الذي هو مبايعة من وجه الحاقا للباس من وجه
بالباب من كل وجه احتياطا في امر الربا والحرمة **وحرف آخر** ما ذكرنا في البيوع ان المعتبر
في معاوضة الرطب بالتمر المساواة من حيث الكلفة **الحال** عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما
القضان الذي يحصل في ماي الحال وهو ما بعد الجفاف اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله رجل
اسلم الى رجل د را هم في قعر رطب ووصفه له في حينه قبل انقطاعه فاسلمه جاز لا يستجاع شرائطه
وكذا الواسلم في تمر مع استجاع شرائط الجواز يجوز فان اعطاه مكان الرطب فقير من تمر جاز اذا
يجوز به رب السلم عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز في الوجه الاول اما عند فلما ذكرنا ان
الاستيفاء معتبر بالمبيع ولو باع فقير رطب بغير تمر وتساوي جاز عند لان عند الرطب من جنس
التمر من كل وجه والمعتبر التساوي بينهما في الحال **الحال** وقد وجد فاذا جاز البيوع من كل وجه
على هذا الوجه فالبيع من وجه اولى **واما** عندهما البيوع على هذا الوجه فاسد اما لان عدم الحاجة من كل
وجه لان عدم بعض معاني التمرونه وانما يصير من جنسه من كل وجه عند البيوسة فيشترط البيوسة
بينهما على انعدام تلك الحالة وانما ليست سائته في الحال لان الرطب ينقص بالحالة والجفاف فكان
المعتبر تلك الحالة في البيوع من كل وجه فكذلك في البيوع من وجه ولان المساواة شرط حالة البيوسة
مع الحاجة من كل وجه ومتى كان سبب ذلك التقاوت قايما في الحال وهو الرطوبة صار ذلك كالقاييم
في الحال فاعتبر المساواة بينهما على تقدير انهما تساويا في الحال **الحال** وانه ليس بثابت واذا ثبت فساد
البيع من هذين الوجهين ثبت فساد استيفاء التمر بالرطب لانه بمنزلة البيوع من كل وجه على قضية
العلة الاولى يمكن فيه الاستبدال فيكون فاسدا وعلى الثانيه يكون مستوفيا اكثر من حقه فيكون ربا
واما اذا اسلم في التمر فاعطاه فقير من رطب فهو على خمسة اوجه اما ان قال السلم اليه لرب السلم
خذ هذا القفيز قضا من حقه اوقا **الحال** صلحا من حقه اوقا قال خذ هذا الى ان تبيعني عن الباقي
ففي الوجه الثلاثة الاول لم يجز لان تقدير ما قال السلم اليه خذ هذا كما خذك لانه اعطاه بطريق
الاستيفاء فكان قصد بملك ما في ذمته بما اعطاه من الرطب وما اعطاه لا في الحال حقه لان الرطب ينقص
اذا جف واعتبر عندهما في القضا وانما يبيع من وجه بحالة الجفاف كما في البيوع من كل وجه ولانه ينقص

عند الخفاف ولا يدري كم ينقص حتى يرجع عليه بالباقي وفي الوجه الرابع والخامس ينظر ان هذا الرطب
اذا حفر ينقص ارباع قفيز ينظر بعد ذلك الى ثمة القفيز الرطب الذي ادى الى اربعة ثلثة ارباع
التمر الذي على المطلوب فان كانت القفيز الرطب ثلثة ارباع قفيز من تمر او اقل جاز الصلح لان رطب
السلم استوفى ثلثة ارباع قفيز من تمر و ابراه عن الباقي ولم يشترط على المسلم المبراه من
ربع القفيز عوضا يجوز وهذا الحسن الجليل الذي ورع لا ترفيه خلاف الاول لانه لم يبره عن
الباقي فكان له الرجوع بالباقي وذلك غير ممكن ولا يصير قاضيا كل حصة بعض حصة وان ربا وهما
يصير مربا فان قيل وجان لا يجوز لانه يصير بايعا فغير من رطب ثلثة ارباع قفيز تمر
وانه لا يجوز فيما هو بيع من كل وجه فكذا في العضا الذي هو بيع من وجه قيل له يجوز بلفظ الصلح
وان كان لا يجوز بلفظ البيع لان في الصلح معنى الابرأه ومعنى التملك فتميز رجبونه بطريق التملك
يجوز بطريق الابرأه ان استوفى بعض حقه و ابراه عن البعض وهو الربع الباقي بخلاف البيع لانه ليس
فيه معنى الابرأه هو تملك من كل وجه وان كانت ثمة القفيز الرطب اكثر من ثمة ارباع التمر
الذي على المسلم اليه لا يجوز لان رطب السلم ابرأه من ربع قفيز تمر بارأه ما شرط عليه من الجودة في
الرطب فكل هذا اعتناضنا عن الجودة وان لا يجوز لانه معاوضة القدر بالجودة الا يرى انه لو
صرح بذلك لا يجوز فكذا ذلك اذا اتى بمعاكلا الفضل الاول لانه لو صرح بالابرأه من الربع
يجوز فكذا اذا اتى بمعاكلا الاسرى انه لو اسلم في قفيز تمر ردي وفضل حكمه على ثلثة ارباع قفيز تمر جيد
لا يجوز ولو صلح على ثلثة ارباع قفيز تمر طلبة او ادى منه لا يجوز الا ترى انه لو كان عليه قفيز تمر
الى اجل وصالحه على ثلثة ارباع قفيز تمر طلبة او ادى منه لا يجوز لان ذلك الجوده والزيادة
في الصفة الا ترى انه لو كان على رجل الف درهم ثم رجة وضاحك من ذلك على جسمانية درهم اهود
منه كان فاسدا الشبهة الاعتراض عن الجوده وكذلك لو كان له عليه درهم موجه فصالحه
على بعض حالاته كان فاسدا الفخول شبهة الاعتراض عن الاجل ولو اسلم رجل الى رجل في قفيز حنطة
فلما حل الاجل اعطاه قفيز حنطة مقلبة لا يجوز عندهم جميعا لان قضا الدين بيع من وجه ولا يجوز هذا في
البيع من كل وجه عندهم جميعا لما امر في البيوع واذ انما هو بيع من وجه واسا ربحه الله في
الكتاب الى كلمة اخرى في هذه المسئلة على الخصوص فقال لا يها صنفان لان ما اقل قيات منه
حبس منفعة وحدث حبس منفعة اخرى فقد اختلف الحبس من وجه لقوات بعض مقاصد الخط
في دخل فيه شبهة الاستبعاد بالمسلم فيه قبل القبض وان باطل بخلاف الرطب مع التمر عند
الى حنطة رحمه الله لانها اتخذت حبسا وسوا كان بطريق الصلح او بطريق الاستيفاء لان الفساد
باعتبار الاستبعاد وصار هذا استيفاء الحنطة بالشعير او الشعير بالحنطة لا يجوز عندهم
سوا كان بطريق الصلح او الاستيفاء لان الفساد باعتبار الاستبعاد وهذا لان القلي استهلاك
الحنطة ولهذا ينقطع به حق المالك لو فعل الغاصب وانما صار استهلاك القوات معاني الحنطة
فكان هذا عيبا حاد ثانيا غير الاول فلو حوز الاستيفاء كان هذا استبعاد الاضرورة وانما لا يجوز
خلاف الرطب مع التمر لانها حبس واحد وهذا الوعيب من اخر طباطبنا ربحا لا ينقطع حق

المالك

المالك لو فعل الغاصب وانما صار استهلاك القوات معاني الحنطة كان هذا عيبا حاد ثانيا غير الاول فلو حوز
الاستيفاء كان هذا استبعاد الاضرورة وان لا يجوز بخلاف الرطب مع التمر لانها حبس واحد ولهذا
لو عصب من اخر طباطبنا ربحا لا ينقطع حق المالك وكذا لو اسلم في قفيز بسر اخضر او اصفر او احمر
في جنبه فاعطاه مكانه فغير من بسر مطبوخ لا يجوز لان هذا لا يجوز في البيع من كل وجه فكذا في البيع من
وجه وهذا لان الطبخ فيه بمنزلة القلي في الحنطة فصار مستهلكا من وجه وكذا لو اسلم في حنطة
فأعطاه مكانها دقيقا او سويقا لانه لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق او السويق عندهم فكذا القضا
الا يرى انه ينقطع حق المالك بالحنط فينبولون شيئا اخر فيكون استبعاد الاول ولو اسلم في الدقيق
فأعطاه مكانه سويقا لا يجوز بالاجماع على قول الى حنطة رحمه الله فلان بيع الدقيق بالسويق
لا يجوز فكذا القضا واما عندهما وان جاز بيع احدهما بالآخر الا انها حبسان مختلفان فان
الاسم مختلف والمقصود مختلف لانه يقصد بالدقيق احاد الحنط والعصا والاطربة وشي
من ذلك لا يحصل بالسويق انما يلبس بالتمر والعسل فيؤكل كذلك او يشرب بالما
فكان التفاوت بينهما اظهر من التفاوت بين الهروي والمروى ولهذا جاز بيع احدهما
بالآخر تساويا او تفاضلا بعد ان يكون يد ابيد بمزلة الشعير مع الحنطة فيكون استيفاء
احدهما بالآخر استبعادا وكذا لو اسلم في السويق فاعطاه دقيقا ولو اسلم اليه في قفيز
حنطة مطبوخة لا يجوز وهذا القلي سوا الا ان هذا انقل بالما وذلك بغير الما فقد تغير وصار
حبسا اخر لقوات بعض معاني الحنطة كان استيفاء واستبعاد الاول وانقطع الحنطة في الما حتى استنفذ
فأعطاه مكانها لا يجوز عندنا الى حنطة رحمه الله لان بيع احدهما بالآخر يجوز عندهما على ما ذكرنا
في البيع فكذا القضا وهذا لم يعلم شي من معاني الحنطة الا انه دخل فيه بفسان فصار كالحنطة
المبلولة من الاصل باليابسة وعند محمد رحمه الله لا يجوز لان بيع احدهما بالآخر عند لا يجوز فكذا
القضا قال في الكتاب وكان بمنزلة ما وصفنا من الرطب يريد به في قول محمد رحمه الله
لا في قول ابي يوسف وابو يوسف رحمه الله فرق بين الرطب بالتمر والحنطة المبلولة بغير المبلولة
ووافق محمد رحمه الله في الرطب مع التمر واما حنطة رحمه الله في الحنطة وقد ذكرنا في البيوع وان اسلم
في زيتون لم يكن ان ياخذ بذلك زيتا وان علم انه اقل مما في الزيتون لانها صنفان فكان
استبعاد الاول وكذا الدهن بالسمسم وخل السمسم محل الغيب لانهما حبسان لان اصلهما حبسان لان السكر
ما التمر والخل ما الغيب كما ان التمر مع الغيب حبسان هكذا الخل المخز منهما ولهذا لا يجوز بيع احدهما
بالآخر متفاضلا بعد ان يكون يد ابيد رجل عصب من اخر حنطة فقلهاها او طمها فلا يسيل لصاحبها عليها
وياخذ مثلها او يربح محمد رحمه الله في هذه المسئلة ليس من انهما صنفان وهذا الشارة الى التلبس اليه
ذكرها في المسئلة المتقدمة والغيب مع الزبيب على هذا لانها حبسان ولهذا ينقطع حق المالك
في الغصب والله اعلم **باب من الدرهم التي خلطها الصفر**
اصل الباب ان تصح العقود واجب ما يمكن لان امور المسلمين محمولة على الصلح دون الفساد
الاذا تغدر حمله على الصلح الا يرى انه لو اشترى سفا حلا بماية درهم وحلته خمسون درهما

لانه

وتقبض السيف ونفذ خمسين درهما واسترقاها العقد ولا يبطل بالاسترقاق وجعلنا المنقوص وجهته
الحلية تصحح للعقد الا يسمى انه لو نفذ خمسين وقال هذا من ثمن السيف دون الحلية ورضي البايع
واسترقاها واستحسانا وجعل المنقوص ثمن الحلية تصحح للعقد وان صرحا بخلافه ودرج محمد
رحمه الله في الباب فصل في فصل في الدرهم التي خطها الصفر خطا لا يحتمل التميز الا بالاداء
وفصل في الدرهم المستوفى وهي صفر ظاهرا الفضة كالدرهم الحاربه وقيل هذا اسم مغرب
يعني ثلث طافات الطاق الا من الجانبين فضة وهي شئ قليل والمتوسط صفر وهو كبير
وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون الفضة غالبية او الصفر غالب او كانا سواء الاحكام المبدئية
على هذه الدرهم بثلثة مع بعضها بعض والاستقراض وسري العروض لها والاصل فيه
ان الفضة اذا كانت البتة كان لها حكم الفضة الحالصة لا يجوز مع بعضها بعض الامتساويا
ولا يجوز استقراضها وقضاؤها الا بوزن لا يستحق في الشرا وان عست والاصل فيما كان الصفر
غالبا ان ينظر في التعامل الناس ان يتابعوا بها وزنا يجعل ويرى حاجي يشترط اعلامها بالوزن والعدد ان لم
تتفاوت والاسعين بالنقيض ان كان يبروح ويكون لها حكم الامان وان كانت لا تروح تنعين
بالنقيض ويكون حكمها حكم السلع ولا يجوز مع بعضها بعض الا اذا اتساويا وزنا اعتاد الناس
الوزن اولا وكذا القرض ولا يغير في الشري لانها حلت بمافي الاصل ونص صاحب الشريعة
صلى الله عليه وسلم على كونها موزونة بقوله الفضة بالفضة مثل عمل والفصل ما ورى في المذهب
وللمراد للمبالغة في القدر دون الصفة وان كان مطلق اسم المماثلة تبينوا لهما فانه ذكر في رواية اخرى
مكان قول مثل مثل وزن بوزن فبدل اللفظ بسن ان المراد من قوله وزنها بوزن المماثلة
قوله الموصفا وكلامه سوا الله صلى الله عليه وسلم يغير بعضه بعضها وفي حديث
عبادة ابن الصامت رضي الله عنه تهره وعينه سوا هذا ان يبيع على ان المراد المماثلة في الوزن
دون الصفة فان التبر لا يساوي العيز في الصفة وانما يساويه من حيث المقدار فيه دليل
على انه لا يعتبر بالجوذة وقد قال صلى الله عليه وسلم حيدها وزنها سوا وصفة الوزن
فيها ثابتة بالنظر فلا تغربا لغيرها في الاشياء التي لم يرد فيها النص كما في الكيل في الكمالات واما
الاستقراض فلا يضمن بالمثل وزنها في العدد فيلونها ربا او قرصا ج منفعة
واما علم البعين في العقود فقد ذكرنا في الامان ويشترط التفاضل في المجلس بقوله صلى الله
عليه وسلم يدريك والمراد منه التعيين في العقود لا سم الا بالقبض لانها لا تعين في العقد بالاشارة
كان اشترط القبض لتحقيق التعيين المنصوص عليه واليه اشار في حديث عمر رضي الله عنه
بقوله هاوها اي هذا هذا اول هذا العقد اختص باسم وهو الصفر فيختص حكمه بقتضيه
الصفر الاسم وليس ذلك صرف ما في ملك كل واحد منهما الى ملك الاخر لان ذلك بآيت في
سائر البيوع عرفنا ان صفة الما فيه من صرف ما في يد كل واحد منهما الى يد صاحبه ولم يسميه لوجوب
التسليم مطلقا لان ذلك ثابت في سائر البياعات ايضا عرفنا انما سمي به لاستحقاق قبض البديلين
في المجلس ولانه مبادلة الثمن بالثمن والتحق ثبت بالعقد دينا في الذمة والدين بالدين حرام بالنظر

للإله

فما يحيل به البعين وهو القبض لا بد منه في هذا العقد وكان ينبغي ان يشترط مقرونا بالعقد الا ان حالة
المجلس مقام معا وحاله العقد شرعا لا يفسد واذا وجد التعيين بالقبض في المجلس جعل ذلك كل واحد
عند العقد وليس اخذ البديلين بل ان اول من الاخر فشرطنا القبض فيهما لهذا واليه اشار
البيهي صلى الله عليه وسلم بقوله اول من الاخر فشرطنا القبض فيهما وانه يحتمل الفصل في القدر
ويحتمل الفصل بان يكون احدهما حالا والاخر لنسيه فيجزم كلاهما واما اذا كان الصفر غالبا
يعتبر فيه معاملات الناس لا ندرام المض فيه ولهذا كانت الفلوس الرابحة بمنزلة الامان لا يعين
اذا قوبل بغير جنسها كالامان لانه لا يشترط البديلين في المجلس ويكتفي بقبض احدهما لان اشتراط
التفاضل في الصفر بمقتضى اسم العقد وبيع الفلوس بالدرهم او الفلوس ليس بصرف وقلة ذكرنا
في السبع يبيع فليس بعينه بفلسين باعيا فيهما وحكمه حكم الامان او السيف وغيرهما في انه يغير عادات
الناس ان اعتادوا بيعها وزنها لا يجوز بيع الواحد بالانين كالسات والجوز والبيض وكذا الحكم في الكيل
والوزن وانما التي لم يرد النص بالدليل والوزن فيها واعتاد الناس الكيل او الوزن ويجوز استقراض
هذه الدرهم عدد انما يجوز استقراض الجوز والبيض عدد اذا عرفنا هذا فان محمد رحمه الله
اذا بيعت الدرهم العشوشة التي فيها صفر بدرهم فضة جيا هذا لا يخلو اما ان كان الصفر
هو الغالب او كانا سواء او كانت الفضة هي الغالبة اما اذا كان الصفر هو الغالب بان كان ثلثاها
صفر او ثلثها فضة ولا يمكن تحصيلها من الصفر الا بالاداء فلا يباس ببيع هذه الدرهم بمثل وزنها
او باكثر من وزنها من الجياذ وهي الفضة الحالصة لانه لا بد من اعتبار الصفر فيها واعتبار
الفضة فيها واذا اعتبر كل واحد منهما صار السان متميزا عن غير مخلوط لان كل واحد منهما قاصر
حقيقا اما الصفر فلا يبالغ فيلونها قايما حقيقه وحكما واما الفضة احتياطا لامر الربا وهذا
لان الفضة وان كانت معلومة والغلوب كالمالك حكما الا انها قايمة حقيقة لاهلها اما بالاعتبار
الوزن فانها لونها الدرهم المخلوط انما كملت بالفضة فان قبلها كان صفر او انما صارت دراهم كاملة
بالفضة والوزن قائم فذلك ذلك على قيام الفضة فيها واما ما لا فلاها اذا حلت الى النار واديت
مخلص الفضة ولا تحرق والصفر بما يحترق لان جوهره اصنف من جوهر الفضة والمستهلك
ما لا يمكن تحصيله فلا انه قائم فوجب اعتباره واذا وجب اعتباره كانا متميزين
ولو كانا متميزين عن غير مخلوطين وبيع بمثل وزنها او باكثر من وزنها من الفضة الحالصة جاز لانه
يقع الا من عن الربا بصرف الفضة الى الفضة وزنها والفضة الزائدة من الحالصة بآراء الصفر الذي هو
في العشوشة كذلك هنا وهذا لان الفضة المخلوطة يقابلها مثل وزنها من الفضة الحالصة
بآراء الصفر الذي هو في العشوشة كذلك هنا وهذا لان الفضة المخلوطة يقابلها مثل وزنها
من الفضة الحالصة لان هذا حكم ثابت بالنص فيكون أقوى من شرط المتأقدين واطلاقهما فاعتبر
المماثلة في الفضة فيكون الباقي بآراء الصفر الذي هو في العشوشة كذلك هنا وهذا لان الفضة
المخلوطة يقابلها مثل وزنها من الفضة الحالصة ولا يعتبر القيمة بخلاف غير الاموال الربوية
ويشترط القبض في المجلس اما في حصة الفضة فلا يسكل وفي قدر الصفر كذلك لانه لا يمكن تميزه

الابصر **الاشري** انه لو اشترى سيفاً محلي بفضة بدرهم باكثر مما فيه حتى جاز العقد ثم فتر قبل
القبض ففسد العقد كله لانه شئ واحد لا يتبعض بهما ان العقد فسد في حصة الحلية بترك القابض ولا
يكون انفاؤه صحيحاً في صحة الحفر والحمايل كما لا يجوز ابتداء البيع في الحفن والحمايل والمصل دون الفضة
فان قبض السيف وقدم من الثمن حصة الحلية في المجلس جاز لان قبض حصة الحلية في المجلس مستحق
وقبض حصة الحفن والحمايل غير مستحق فصرف المقبوض الى ما كان القبض مستحقاً فيه لان ما ليس
بمستحق لا يعارض للمستحق واذا انصرف الى ما وجد الا فتر اقبضه القابض فما هو صفة ذلك
فان علم وزن الفضة المعشوشوشة وقبض مثله من الفضة الحالصة وقبض المعشوشوشة بجوز خلاف
ما اشترى جارية في غنمها بفضة وزنها الف درهم بالف درهم وافتراق قبل القبض حيث
فسد العقد في الطوق دون الجارية او اشترى نقره وزنها عشرة دراهم وبوالساعة واحد عشر
درهما عشرة ودرهم وشاة بالثوب فان افتراق قبل القبض انتقض البيع في عشرة وعشره
وجاز في الشاة والدرهم والثوب لان العقد في ذلك ليس بصرف وكذا في الجارية وتمية البعض
عن البعض في التسليم يمكن من غير ضرر فالعساة لمعنى طاري في البعض لا يتعدى الى الباقي اما في مسلتنا
لا يمكن التميز الابصر في العساة في البعض يتعدى الى الباقي **الاشري** ان تمه كحوز افراد كل بعض
بالبيع وفي مسلتنا لا يجوز خلاف ما لو باع ثوباً وديناراً ثوب ودرهم والثوب حصه من الثوب
والدرهم والثوب الاخر حصته من الثوب والدينار الا ما احلها من ثوبها فليس هو في البعض
الى البعض فيثبت الاقسام باعتبار القصد حكم المعاوضة فاذا افتراق قبل القبض بطلت حصة الذهب
من الفضة وحصة الفضة من الذهب لان العقد في ذلك الحصر في كل واحد من التوزيع
لصاحبه بل حصته التي سبقت له ولا خيار له لان سبب التبعض بفعل كل واحد منهما وهو ترك القبض
والتسليم في بدل **الصرف** فيكون كل واحد منهما ارضياً بعيب التبعض اما في مسلتنا جلس
البديلين فيصرف فيجلس كل جلس الى جلسهما وما فضل بازا المجلس الاخر اما الثوب لما ثلثه بينهما
بالنصف او صحيحاً للعقد وان كان وزن الفضة الحالصة اكثر من وزن الفضة التي في المعشوشوشة
يجوز ايضا لان بعض الفضة الحالصة بازا الفضة التي في المعشوشوشة والبعض بازا الصفر فان علم
الربا يجوز اما اذا كان وزن الفضة الحالصة مثل وزن الفضة التي في المعشوشوشة او اقل منه لا يجوز
اما اذا كان مثله فلا تفتت المقابلة بين المثل والمثل فبقى الصفر خالياً عن العوض فيكون ربا
واما اذا كان اقل فلا يكون الصفر مع بعض الفضة التي في المعشوشوشة خالياً عن العوض الا بغير
انها لو كانت متميزين وتبايعا على هذا الوجه لا يجوز لمكان الربا فكذا اذا كانا في حكم المتميزين على ما قلنا
وكذلك اذا كان لا يدرى ذلك لا يجوز لان الفضة الحالصة ان كانت اكثر من الفضة التي
في المعشوشوشة يجوز وان كان مثله او اقل منه لا يجوز فغلبت العساة على جهة الجواز فخرج الجواز
العساة وهذا عندنا وعند فرج الله جواز لان الاصل هو الجواز فلا بدت العساة الا بدليل
اصله اذا كان حلي ذهب فيه لولو وجوهه لا يستطيع ان يخلص منه الابصر فاشترى رجل
بليناً لم يخرج حتى يعلم ان الدنيا لاكثر مما فيه الذهب وعندنا يجوز ايضا اذا علم انهما اكثر وكذا

شري

شري الفضة بالفضة مجازة لا يعرف وزنها او وزن احد هما **القول** صلى الله عليه وسلم الفضة بالفضة
مثل بمثل والمعاد المماثلة في الوزن كما ذكرنا فاما ان يكون المراد ان يكون مثلاً بمثل عند الله تعالى
او عند المتعاقدين ونحن نعلم ان الاول ليس مراداً فالاحكام لا تنبى على ما لا طريق لنا الى معرفة
عرفنا ان المراد العلم بالمماثلة عند المتعاقدين فصار هذا شرط جواز العقد وما هو شرط
جواز العقد اذا لم يقتصر على العقد بفسد العقد كالشهود في النكاح فان وزنها بعد العقد وكانا
متساويين فان كان بعد في مجلس العقد يجوز العقد استحساناً لان مجلس العقد محل كمال
العقد **الاشري** ان انعدم الدبذبة في البديلين بشرط جواز العقد ثم اذا انعدم ذلك بالتقاضي
في المجلس جعل كالمقتصرين بالعقد فكذا **العلم** بالمماثلة فان وزنها بعد الافتراق غير المجلس
فالعقد فاسد عندنا **وقال** رفرجه الله ان كانا متساويين فالعقد جائز لانه تبين
ان شرط الجواز وهي المماثلة كان موجوداً عند العقد فانه لا يثبت للوزن في احاد المماثلة
واما سطره ماملة كانت موجودة وعلو العاقدين بوجود شرط جواز العقد ليس بشرط لصحة
العقد كما لو تزوج بحضور من الشاهدين ولا يعلمهما المتعاقدان **الاشري** انه لو اشترى درهما
لا يعلم وزنه بدرهم مثله وزنه اوجود منه او اردي يجوز كذا نقول **قد بينا** ان العلم
بالمماثلة بشرط الجواز هنا وذلك لا يحصل الا بالوزن الذي هو فعل العاقدين بشرط جواز العقد
كالاجاب والقبول شرط انعقاد العقد فكما يفصل هناك بين المجلس وما بعده فكذا يكف يفصل هنا
ثم الفصل والموهوم فيما ينبغي على الاحتياط كالحقوق وبار الفصل في افساد العقد كما تبين عدم القبض
او اقبض في ان ترك القبض حتى افتراق ففسد العقد فكذا لا توهم الفصل بترك الوزن حتى
افتراق يكون موهاً بخلاف ذلك لانها علم بالمماثلة التي هي شرط جواز العقد الا انها لم يعلمها بمقداره
وذلك ليس بشرط وعلى هذا الخلاف اذا باع صبرة بصبرة مجازة ثم كيلة **قال** فيل وجب ان يجوز
بيع هذا الدراهم وان كان باقلاً من وزنها من الفضة الحالصة او مثلاً وزنها او كيف ما كان لان الصفر
ما كان غالباً والفضة مغلوته والمغلوب مستهلك سقط اعتبارها وتكون العبرة للغالب واذا اقتربا
الغالب اختلف النوع فدخل تحت **قول** صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النوعان فبيعهما كيف شئتم
بعد ان يكون يد ابيد الا ترى ان الفضة وان كانت غالبية على الصفر وبيعت بفضة خالصة لم تجز الامثلاً
بمثل ولم يكن للصفر عبرة حال غلبة الفضة كذا **قال** هنا قيل **وهو الفرق** بين المبطلين ان الصفر
ما كان غالباً وجب اعتبار الفضة المغلوته لانهما قايمة من كل وجه حالاً وما لا على ما ذكرنا واذا كانت الفضة
قايمة من كل وجه وجب اعتبارها اما الفضة اذا كانت غالبية فالصفر فيها مستهلك من كل وجه حالاً وما لا
اما حالاً فلا يدرى ولا يشاهد ويكون اللون لون الفضة واما ما لا فلا يمتدح اذ ثبت يحتق الصفر فانه
ايسر احراقه لانه اصنف جواهر من الفضة واذا صار الصفر مستهلكاً من كل وجه لم يجب اعتباره وصار
كما لو باع حنطة تحنطة وفي كل واحد منهما او في احدهما ساقت العبرة لكونه مغلوباً بالحنطة كذا **قال** هنا ههنا كذا
اذا كان الصفر غالباً اما اذا كانت الفضة والصفر على السوا بان كان نصفها فضة ونصفها صفر **قال** محمد
رحمه الله ان كانت الفضة هي الغالبة لا باس بان يتباع بمثل وزنها من الفضة البيضاء ولا يجوز بيعها باكثر

من وزنها وان سجت باقل من وزنها ان علم ان الفضة الحاصلة اكثر من الفضة التي فيها جاز وان
علم ان الفضة في العشوشه مثل الفضة الحاصلة او اقل منها او لا يدري ذلك لا يجوز العقد على ما ذكرنا
في الوجه الاول **اما** اذا كانت الفضة غالبة فلان الصفر يصير مستهلكا من كل وجه على ما ذكرنا
نسقط اعتباره فتكون العبرة للغالب **فصار** كان الكل فضة لكنها زبوف والاخر حيا ذكر
محمدرحمه الله في ابتدا السوال ان الفضة والصفر على السواء **فصل** الجواب **وقال**
ان كانت الفضة هي الغالبة فلا يتابع بالفضة الحاصلة الاخر بايونك وتاويله من وجهين
اخرهما من حيث اللون في الحال **يعني** ان كان الغالب لون الفضة فيوجب ذلك اعتبار الفضة
دون الصفر والثاني من حيث الاحتراق بالنار والاداب به يريده انهما كانا سواءا قبل
الخلط وحملها الى النار وما فضل من الجواب **يقال** اذا كانت الفضة غالبة وكانا سواءا اراد
بذلك اجرا الامر بان حملها الى النار واذا باحتي اخلط فرما يستخلص الصفر والظاهر هذا لانه
لا يخلط احدهما بالآخر الا بالاداة وعند ذلك يحترق الصفر اكثر مما يحترق الفضة **فصار**
الصفر مغلوبا بالفضة ولم يضر الفضة مغلوبه بالصفر وعند ذلك كان الجواب فيه والجواب
فيما اذا كانت الفضة غالبة قبل الخلط سواء لا يجوز بيعها بالفضة البيضاء الاسو سواءا اذا لم
يغلب احدهما على صاحبه بان ينظر اهل الصناعة وقالوا هما سواءا قد يكون ذلك بان كان الصفر
قريبا لفضة لا يكون فيه بحث او كان اكثر وزنا من الفضة وقت حملها الى النار وعند الاختلاط يصير
مساويا لهما بذهب بعضهما بالآخر **وقال** لا يكون احدهما متعا للآخر بل يجعل كل واحد
منهما اصلا في نفسه **فصار** بمنزلة بيع شئ واحد وهما من اموال الربا وحبيد **بحسب**
اعتبارهما وهي المسئلة الاولى من الباب **الايدي** انتم لا تجعل الفضة المعلومة تابعة للصفر بل تجعل
اصلا لان الصفر يجعل تابعا للفضة عادة او لان الفضة لاستهلاك والصفر يستهلك لانه لا يخلص
احدهما من الآخر الا بالاحتراق هكذا **قال** الصبار فان الفضة والصفر اذا خلط لم يمتز الفضة
من الصفر حتى يحترق الصفر فيذهب وينتفي الفضة لانهما لا يمتز ان بعد الاختلاط لا يذهب
احدهما والصفر اسرعهما ذهابا فلم يضر الفضة مغلوبه فلهذا جعل كل واحد منهما اصلا وعند ذلك
كان الجواب مما قلنا واما الوجه الثالث وهو ما اذا كانت الفضة غالبة بان كان
ثلاثها فضة وثلاثها صفر لا يجوز بيعه بالفضة الحاصلة الاسو سواءا لان الصفر مستهلك **فصار**
كان الكل فضة لكنها زبوف وهذا لان الصفر اذا كان قليلا صار بمنزلة الحثث والرداه وقد
تكون الفضة ههنا خلفه لا بالخطو اعن الحثث في الاصل **فصار** بمنزلة الفضة الردييه مع الفضة
الجيدة وهما سواءا شرعا لا يجوز بيع احدهما بالآخر الامتساويا بالحديث ولا يعتبر الصفر العليل
لانه يحترق كله عادة **خلاف** ما اذا كان كثير لانه لا يحترق كله عادة بل يبقى منه بعد
الادابة **فصار** حكمه القليل حكم الفضة الردييه الحق محمد رحمه الله الفضة الغالبة بالفضة
الحاصلة ولم يلحق الصفر الغالب بالصفر الحاصل والفرق ما ذكرنا ان الفضة الحاصلة
اذا كانت هي الغالبة فالصفر لا يكون **فاما** في الحال لا اعتبار اللون ولا في المال لانه

يحترق

يحترق **اما** اذا كان الصفر هو الغالب **فالفضة** قايمة في الحال باعتبار اللون وفي المال
لعدم الاحتراق بالاداب هذا هو الكلام في البيع اما الكلام في الاقراض **قال** محمد رحمه الله واذا
كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر فاستقرض رجل من هذا الدراهم عدد او هي جاربه
بينهم عدد او يعتبر وزن فلان باس به وان لم يحسبهم الا وزنها لم يستقرض الا وزنها ولا يودي
الا وزنها لان الصفر متى كان غلبا كانت العبرة للصفر حكمه الغلبه ولون الفضة سا فله
الاعتبار لكونها مغلوبه وكون الصفر موزونا ما است بالنص ولم يست وزنه وكيله نصا فالعبر
فيه لمعامل الناس متى تعاملوا ببيع عدد الا يجوز استقرضه الا بعد الاذن استقرضها وزنها حينئذ
لانه لا يعلم مقدار وزنها فلا يجوز اسقط محمد رحمه الله اعتبار الفضة المغلوبة في حق القرض اذا
تعاملوا بها عدد او لم يسقط في حق جواز البيع حتى **قال** لا يجوز بيعها بالفضة الحاصلة
الا على سبيل الاعتبار الذي **ولنا** في مسلة اول الكتاب وانما فعل ذلك لان القرض اسرع جوارا
من البيع لانه مبادله صورة تبرع حكما ولهذا لا يجوز من الوصي في مال الصبي والمأذون والمكاتب
ولا نرا اذا كان مبادله ولهذا لا يجوز استقرض الفضة ولو كان مبرا كان مبرا بالمنية والربا
يتحقق في البيع في التبرع اما البيع مبادله من كل وجه فاعتبار الفضة المعلومة في البيع تحريرا
عن شبهة الربا مع نصيب حاله لا يدل على اعتبارها في القرض مع عدم الربا وسعة حاله
ولان محمد وضع المسئلة فيما اذا كانت الدراهم تباع بها وزنها فلا يمتنع اعتبار كل واحد منهما على
الاصالة وهنا وضع المسئلة بانها تتابع بها الاسماء عدد الا وزنها فاستقرضها في نفسها وامكن اسقاط
اعتبارها لكونها مغلوبه بالصفر **فصار** بالخلط كالصفر **فصار** حكمها حكم الغلوس وقد خلط في الغلوس
شئ من الفضة **ترو** كمالها وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الفضة غالبة والوجه الثالث وهو ما
اذا كانا سواءا لا يجوز القرض الا وزنها على كل حال **ولا** تعتبر عادات الناس فيه ومعاملاتهم اما اذا كانت
الفضة غالبة فلانه بمنزلة ما لو كان الكل فضة لكنها زبوف **واذا** كان كذلك لا يجوز الاستقرض
الا وزنها وهذا لان الفضة الغالبة وزنها شرعا فلا يعتبر عادات الناس فيه واما اذا كانا على السواء
فلانهم يسقط اعتبار واحد منهما لان كل واحد منهما مثل صاحبه فوجب اعتبارهما جميعا وجعل كل واحد
متميز من ومن اقترض من حل فضة لا يجوز الا وزنها وهذا لانها اذا كانا على السواء اذا كانت الفضة هي الغالبة
على التفسير الذي ذكرنا كان بمنزلة الفضة الحاصلة وان كانا سواءا فالفضة الموزونة سرعة والصفر
يجوز ان يوزن فاعتبار ما لا يخفى التبدل عند المعاوضة اولى واما حكم الشرع هذه الدراهم **قال** اذا
كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها صفر فاشترى هذه الدراهم عرضا بالعدد بان قال اشترت منك
هذا القوب بالفضة او بماية منها ولم يعينها وقد تعاملوا الشرع بها عدد الا وزنها يجوز وتكون بمنزلة
الغلوس الرخيصة وان كان فيها الخفاف والتقاليد لان هذه جهالة لا يضر الما زعمها اعتبارها لان حيث العدد
لا من حيث الوزن حيث تعاملوا الشرع بها عدد الا وزنها فالتفاوت في الوزن لا يفيضي الى التاخر كما في
الغلوس وكل جهالة لا يضر الما زعمه لا يمنع جواز العقد كما اذا باع قفصا من صبرة وصار كالا يستقرض
وان تعاملوا الشرع بها وزنها لا عدد الا يجوز الشرع لها الا وزنها بالاهم متى تعاملوا الشرع بها وزنها كانت

العبرة للفرز كما في الوزن والتمن متى كان موزنا فاما نصير معلوما باحد امرين اما ان يذكر الوزن
 او بالاشارة اليها فلم يوجد احدهما هنا فكان الثمن مجهولا جهالة نفذي الى المنازعة لان فيها الخفاف
 والقال ويكون للفرز عبرة متى اعتادوا التعامل بها وزنها وهذا لان يكون مجازفة في الوزن لا يجوز
 كما اذا اعتادوا التعامل بها عددا ما شئى بها وزنها لم يجز لان يكون مجازفة في العدد لا يدرى كم عددها
 ولا هنا اذا كانت بغير اعيانها وقد اعتادوا التعامل بها وزنها فاذ اشترى بها عددا فالبايع يطالبه بدراهم
 فقال متمسكا بتسمية العدد **ول** فيه فابيل مطاوعة لزيادة المالمية والمشتري يدفع خفايا
 متمسكا بتسمية العدد **ول** فيه عرض صحيح وهو نقصان الثمن فيقعان في المنازعة وكذا اذا اعتادوا
 التعامل بها عددا واشترى بها وزنها فالبايع يطالبه بدراهم خفاف والمشتري يسلم دراهم خفاف
 فيقعان في المنازعة اما اذا اعتادوا التعامل عددا او قد اشترى بها عددا فالبايع لا يطالبه الا بالعدد وكذا
 للمشتري لا يسلم الا بالعدد ولا نه لا يابيل في المطالبة بالخفاف والقال للبايع ولا للمشتري في دفع الخفاف
 او القال **لان** لا تتعلق به المالمية وكذا في الوزن فلا يقعان في المنازعة وان اشترى بها بغير اعيانها ولم يسم
 وزنها ولا عددا **وال** اشترى منك هذه الدراهم جاز لان جهالة الوزن او العدد في المشار اليه
 لا يمنع جواز البيع نه لا ينفذ الى المنازعة كما اذا باع هذه الصبرة ولم يبين الكيل فبعد ذلك اذا دعي
 عنها لا حاجة الى معرفة الوزن والعدد وان اراد دفع غيرها لاد من معرفته وزنها ان اعتادوا
 التعامل بها عددا لان الاشارة اليها معتبرة في حق التقدير وبيان النوع وان لم يتعلق العقد
 بها استحقاقا الا انها نقول **اشترى منك هذا العرض** هذه الدراهم على انها الف
 او على انها مائة وهي عندهم وزنها يجوز وكان عليه ان يوفى بها وزنها على الوزن المعروف في البلد
 لان قول **على انها** كذا درهما اسمية للوزن فكان عليه ان يوفى بها وزنها هذا اذا كان الصفر
 غالبا اما اذا كانت الفضة هي الغالبة فهي منزلة الدراهم الزنوف والنيهر جنة ان اشترى
 بها لا يجوز الشري بها الا وزنها اذا لم يكن مشارا اليها كما لو كان الكل فضة زينا ولهذا لا يجوز
 استقراضها الا وزنها لكونه ملحقا بالفضة الحاصلة ولا حصر فيه عندنا الا ان يكون مشارا اليه
 فحينئذ جاز من غير بيان الوزن وتعلق العقد بمثلها وزنها ان اراد فضا الثمن من غيرها وان
 قضى عنها بمجازفة جاز وفي الوجه الثالث **وهو** ما اذا كان ينصفها فضة ونصفها صفر
 فهو بمنزلة ما لو كان ملهاها فضة وثلاثها صفر لما قلنا في الاستقراض والبيع بجنسها ولو كانت
 ثلاثها صفر او ثلثها فضة فاشترى بها بغيرها ثوبا فلم يبيدها حتى ضاعت وهي عندهم وزنها
 او عددي لم ينقص البيع حتى كان له ان يعطيه مثلها اما اذا كانت توزن فلانها بمنزلة الدراهم
 لانهم يستعملونها استعمال **الدراهم** ولو اشترى شيئا معلوما بدراهم مشارا اليها فملك
 الدراهم لا ينقص الشري وان كانت عندهم تعد فهي بمنزلة الفلوس والراحم والفلوس المراحه
 مما لا يتعين بالاسارة في عقود المعاوضات متى قولت خلاف جنسها **كذلك** هنا وهذا اذا علم
 عددها او وزنها حتى يمكن للمشتري ان يعطى مثلها عددا او وزنا اما اذا لم يعلم ينقص البيع لان الثمن
 نصير مجهولا لانه لا يتهيأ للمشتري في هذه الحالة ان يعطى مثل المشار اليه والفجر عن تسليم الثمن

يرحب

يوجب استفاض البيع لعدم الغاية في ايضا العقد وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الفضة غالبة
 فهي بمنزلة الدراهم الزنوف والنيهر جنة لا ينقص البيع بهلاكها او دمتها وزنها ان يعلم وزن
 المشار اليه وان لم يعلم ينقص البيع كما في الفضة الحاصلة وفي الوجه الثالث **وهو** ما اذا كانا على
 السوا فاجواب كالجواب الاول لان الفضة ان كانت هي الغالبة على ما ذكرنا من الاول كانت ملحقا بالفضة
 الحاصلة وان كانت على السوا لا يمكن ان يجعل احدهما سوا للآخر فوجب اعتبار كل واحد منهما كما هما
 متميز من غير خلوط في كذا كذا في الاستقراض والبيع بجنسها فلا ينقص البيع باعتباره بالفضة
 وينقص باعتباره بالصفر لا ينقص بالشك فاذا لا ينقص البيع في الوجه الملاية الا اذا لم يعلم
 وزنها المشار اليه فلما حصل وهو ان الفضة سوا كانت غالبة او معلومة لا يتعلق العقد بعينها استحقاقا
 حتى لو اشترى بها ثوبا فلم يبيدها حتى ضاعت لا ينقص البيع وله ان يعطيه غيرها سوا كانت
 المايعة لها عددا او وزنا لان من الحكم في الاثمان المطلقة هذا اذا كان لا تروح رواج الايمان اخر
 التي كانت الفضة فيها فليله الا ان صار سلعة فتعلق العقد بعينها وينقص البيع بهلاكها قبل القبض
 وهو بمنزلة الفلوس الراحم يكون لها حكم الايمان ولو كسدت وردت لها حكم السلع اما الذي
 فضته غالبة وهو صفر وبه هو ثمن مطلق والتبر من سلعة نص عليه في كتاب **الصفر** الا اذا كان زوج
 رواج الايمان هكذا من غير ضرب الان يكون لها حكم العمن لا يغير بالتغير وذكر في كتاب **الشركة**
 بالمر لا يجوز وكذا ذكر في المضاربة انها لا يجوز بالنبر والحاصل ان هذا يختلف باختلاف البلد او الفرق
 في كل موضع فان كانت المايعة بين الناس في بلد بالتبر كما في كاسح وغيره فهو كالصفر لا يغير بالتغيرين
 ويجوز الشركة به وان لم يكن في ذلك عرف ظاهر فهو كالصفر ولا يجوز الشركة به وان كان
 الثمين بقيد امه بحتب وان لم يكن بعيدا لصغر الجواب والامان ولو كانت الدراهم
 صنفا مختلفا بعضها ملهاها فضة وثلثهاها صفر وبعضها ملهاها فضة وثلثهاها صفر فباع بعضها
 ببعض تفاضلا او متساويا ان باع بجنسها فاجواب **ما** ذكرنا وان باع خلاف جنسها يعني باع
 الذي ملهاها فضة بالذي نصفها فضة والفضة ليست بغالية يجوز متساويا وتفاضلا كيف
 ما كان ويصرف فصل الفضة في احدها الى الصفر في حق الآخر وفصل الصفر في احدها الى فصل
 الفضة في الآخر احتيا لا تصح العقد كما اذا باع درهما ودينارا بدرهمين وكما لو باع فضة
 وصفر بفضة وصفر بجنسها ما كان وان كان احدها ملهاها فضة والاخر خالص او ملحا بالخالص
 بان كانت الفضة غالبة فباع احدهما بالآخر يجوز الا اذا كانت الفضة في الخالص اقل من الفضة
 في الخلوط فحينئذ لا يجوز لصحة دارة الفصل من الفضة مع الصفر من الجانب الآخر باعلى ما ذكرنا
 وفي الموضع الذي جاز انما يجوز اذا كان يدايين ولا حصر فيه لنسبه لانه صرف في قدر الفضة
 والتميز بغيره على ما ذكرنا لان الوزن محرم للثنا فان قيل **الوزن** انما
 يحرم للثنا في يمين او ثمينين لا اتحاد الوزن اما في يمن وضمن لا خلا في الوزن كما لو اسلم دراهم
 في عفران والفضة يمن والصفر يمن **ف** لله الدراهم يمن من كل وجه ولهذا لا يتغير في
 عقود المعاوضات ويصلح راس مال الشركات والمضاربات والزعفران يمن من كل وجه وهما موزنان

حتى تنعين في العقود وسبيل العقد هلاكه كان اسلام الثمن من كل وجه في الثمن من كل وجه وهذا
موزونان اما هنا راس المال **الفضة والصفر** لا الدرام الفضة وبه لهما اعتبار بالفضة
الصفر فلهما كانا مقيزان نوعان مخلوطان والفضة اذا كانت غير مضمومة فقد حكم الثمن في بعض
الاحكام حتى بالوا لا يصح راس المال **الشركة والمصاربه** ويتبعز بالقيمين واعطى لها حكم الثمن
حتى بالوا واشترى بنقرة او تبر ليست عنده ثم استقرضها واذا قبل الافتراق يجوز كما
لو اشترى بدراهم ليس عنده وجعل مستريما ليس عنده لا بايعا ما ليس عنده فكانت العقود متممة
من وجهه فوقه الشك في الجواز فلا يجوز احتياط افعلى هذا القياس قالوا اذا باع عدلما عدل
بجوز وقالوا اذا باع عطريه بغير مسمى يجوز اذا كانا يدا بيد وبصرف فضة هذا الى صفر ذلك
وصفر ذلك الى فضة هذا بعد ان يكونا يدا بيد كيلا يكون اسلام فضة غير مضمومة في صفر لكن
مشايخنا لا يعينون كجواز هذا البيع لانه اعز بقودنا وهي منزلة الفضة للكالفة واكثر قيمة منه
فلا يفتي بجواز بيع بعضها ببعض متفاضلا حتى لا يودي بالفتح باب **الربا** وهو اختيار الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل وكان يقول **مضروب العطارة** فيما وراء النهر بحث لا يتغير ولا يندل
مضارت كالدراهم فلا يفتي بالجواز لكن محمد رحمه الله جوزها ولم يرد **قال** بوجوب الزكاة في
في الماتر من الدراهم العطرية عدد او كان **يقول** هذا من اعز العقود فنيها محترقا
الفضة فيهم ونحن اعرف بقودنا وهو اختيار شيخنا الامير الحلواني وشيخنا الامير السرخسي رحمهما
هذا اذا باع جنسا من هذه الدراهم بجنس اخر اما اذا باع جنسا منها بجنس **الجنس**
متفاضلا في الوجه الثاني وهو ما اذا كانت الفضة غالبية لا يجوز ان الصفر مغلوب فصار
كان الكل فضة فلا يجوز الا مثلا بمثل وصار كبيع حنطة فيها حبات شعير ولو ليس فيها حبات
شعير وفي الوجه الاول والثالث **جوز** لان الصفر معتبر والفضة كذلك وامكن صرف
للجنس لما ذكرنا واذا اشترى الدراهم المستوفى بدراهم فضة جيل فهو طاهر وان باعها اكثر
من وزنها والغالب هو الفضة هو بمنزلة الكالفة في حكم المبيع بعضها ببعض والاشترى من
وشرع الاعيان بها وان كانت الفضة الكالفة اكثر مما فيه من الفضة او مثله او اقل منه لا يلزم
لا يجوز لما ذكرنا هكذا ذكرنا في سائر الكتب وجعل السوق كالفلس الموهوم ولم يعتبر
حكم الفضة كان اسم المستوفى نينا **والامر** من جميعا عندهم قال محمد رحمه الله قال
علم الصيارفة ان الصفر مع الفضة اذا اخطا لم تميز الفضة من الصفر حتى يحترق الصفر
ويذهب وبقي الفضة لهما لا يميزان الا بذهاب احدهما والصفر انما هو ما ذهابا واذا
كان ذلك كانت الفضة هي الغالبة يربى في حاله الماصلة قبل الخلط لانه اذا كان الصفر
اكثر اتقا صاعدا ذلك كالفضة السوداء والخل الى النار صار مغلوبا خفية وقد حرق كله اذا
كان قليلا فلهذا ما اعتبروه عند الغلبة مضارت الفضة عند ذلك كالفضة السوداء والخل او
العشوشه اذا اختلفت الغش بالفضة وانعدمت ولا يخرج ويكون محترقا في الحش والفضة
على ما ذكرنا في **اول** **الباب** سمي محمد رحمه الله تعالى الصيارفة علماء الامم يعلمون شيئا من مصالح
الناس

الناس وهذا من ادب الاسلام وذكر المسلم بالحكمة في صرف الميسر اذا اشترى مائة درهم بفلس
فقد الدرهم وقبض من الفلوس خمسين وكسدت الفلوس بطل البيع في الحسية الماقية لانها لو كسدت
قبل ان يقبض منها شيئا بطل البيع في الكل فكذلك اذا كسدت قبل ان يقبض بعضها اعتبارا للبعض
بالكل وعند زفر رحمه الله اذا كانت معينة حتى جاز العقد لا يتطل بالفساد لان العقد نينا ولعينها
والعيز يافيه بعد الكساد وهو مقدم والتسليم وانما قال **اذا** كانت معسدة لان عنده الفلوس
الواحدة بمنزلة الكيل والموزون يتعين في العدد اذا عيشت واذا كانت بغير عينها فان لم يصح
حرف السا لا يجوز العقد لانه بيع ما ليس عنده وان صح بها حرف البا ومثلا بلتها عرض يجوز لانها
ثمن وان كان مقابلتها العقد لا يجوز لانها مبيعة اذا ما بلها ما لا يكون منها امل عند الفلوس الواحدة بمنزلة
الامان للاصطلاح وقد ذكرنا الا اننا نقول **العقد** نينا ولها بصفه الثمنية لما ذكرنا انها
ماد امت را حقه في مبد ديننا في الذمة معنا وبالكساد يعدم منها صفة المصه ففي حقه ما لم يقبض انعدم
اخذ العوضين وذلك مفسد العقد قبل القبض وكان صفة المصه في الفلوس كصفه المال في الاعيان
ولو انعدمت المال به لكان المال به قبل القبض او بخرم العوض فسد العقد فهذا مثله ثم يرد البائع
النصف الدرهم الذي قبضه لفساد العقد فيه وليسلم **النصف** وللشترى ان يشترى منه
بذلك النصف الدرهم ما لم يرد في حقه في ذمته وجب بسبب القبض وكان مثل بدل الكمانية ولو لم
يكسر لكان رخصت او غلبم بقتل البيع لان صفة الثمنية قائمه في الفلوس وانما يعبر عن غلب الناس
بها او ترداد وبذلك لا يفتوت البطل ولا سعت فيكون للشترى ما بقي من الفلوس ولا خيار **وال**
وان اشترى بدراهم فلو ساق قبضها ولم يبق الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم دين عليه
لان العقد في الفلوس قد انتهى بالقبض وصفه الدرهم لم يتغير بكساد الفلوس وفي دينه على حاله اقصر
ما في **الباب** ان كساد الفلوس كهلاكها الا ان هلاك المبيع بعد القبض لا يبطل العقد وان بقا الدرهم
ولم يقبض الفلوس حتى كسدت في القياس هو جائز ايضا لان بالفساد لا سعي عينها ولا يتغير تسليمها
وفي بعض النسخ يحرم المشتري لغير العقود عليه مضار كما لو بيعت وفي الاستحسان بطل العقود فان
صفة الثمنية لما قلنا ولان الثمنية للفلوس كانت عدديه فلما كسدت مضارت وقرنية والعددي لا يعرف
وترنه مضار بجمله لا يبطل البيع لانه لا يبرى انه لو اشترى شيئا مائة مائة او مائة حبة حنطة لم يجز
البيع لان مقدار ذلك من الورق والكيل محمول **كذلك** ولذلك لو اشترى فأكسدت بالفلوس وقبض
ما اشترى ثم كسدت الفلوس قبل ان يتقد هانقص البيع استحسانا لانها تبدلت معنا حين خرجت
من ان يكون معنا وما ليتها كانت بصفة الثمنية مادامت راجحة وبفواتها نفوت المالبه فيبطل ويبرما
قبضه ان كان قائما ومنتد ان كان هالكا وبعض المتأخرين رحمهم الله يقول **معنى** قوله يتقبض البيع
اي يخرج من ان يكون لازما ويخير البائع في قبضه لما عليه من الضر عند كساد الفلوس وقد حصل
ذلك قبل قبضه بخير لما ذكرنا اما اصل المال في لا يعدم بالكساد فبقي العقد والاول اصح لان انعقاد
هذا العقد لم يكن باعتبار مال فية قائمه بعين الفلوس وانما كان باعتبار مال فية بصفه الثمنية فلهذا
وقد اعدم وعن ابي يوسف رحمه الله ان هذا لا ينتقض البيع خلا ما اذا اشترى بدراهم فلو ساق لان هناك

بعد الكسب لا يجوز ابتداء العقد لانها تصير مبيعة وسع ما ليس عند الانسان لا يجوز وهذا ابتداء البيع
بعد الكسب يجوز لان ما يقابلها من الفاكهة مبيعة والفلوس كالمسدة مقابلة المبيع يمكن ان يجزئ ثلثا
باعتبار انه عددى متقارب كلجوز ونحوه ولا يحد او جبار بقيمة الفلوس يمكن فيه الزنا وهذا لا يجل
لان لا يراى قيمة الفلوس ومن الفاكهة لا يحد ولو استقرض عشرة الفلوس ثم كسدت لم يكن عليه الا مثلهما
في قول **ابن خزيمة** رضي الله عنه قياسا وقال **ابو يوسف** ومحمد رحمهم الله عليه قيمته من الفضة استحسانا
وعلى هذا الخلاف اذا غضب فلوسا واستهلكها عند ابي حنيفة رضي الله عنه بحكمه من المثل وعندها
بحسب القيمة لان الغضب اذا كان تايما يرد عينها بالانفاق لان العوض لم يحسب في الدية وفي الاستسقاء
سواء كان تايما اوها كاخلافها بالانفاق الواجب عليه بالاستسقاء مثل المقبوض فلوسا هو ثلث وبعد
الكسب دعوت صفة الثمن بدل البيع فحق عجزه عن رد مثل ما قبض بيلزمه قيمته كما لو استقرض
شيئا من ذوات الامثال فانقطع عن ايدي الناس خلاف ما اذا علت او رخصت لان صفة الثمن
لم ينعقد بذلك لكن بعين رغب الناس وذلك غير معتبر كما في البيع وابو حنيفة رضي الله عنه يقول
الواجب في ديمته مثل ما قبض من الفلوس وهو قاردر على تسليمه فلا يلزمه رد شي اخر كما لو علت
او رخصت وكما لو رهن عند رجل فلوسا فسدت لا يسقط شي من الدين ذلك هنا وهذا الان جوار
الاستسقاء في الفلوس ما كان باعتبار صفة الثمن بل كونها من ذوات الامثال الا ترى ان
الاستسقاء جازي في كل مكيل او موزون او عددى متقارب كلجوز والبيض وبالكسب لا يخرج من ان
يكون ذوات الامثال كذا في البيع فقدمنا ان دخولها في العقد باعتبار صفة الثمن قد فاست
بوصفه ان بدل القرض في الحكم كانه عن المقبوض لما ذكرنا فصف من هذا الوجه كانه غضب منه
فلوسا وهناك تراه ابرر دعوى فمننا ايضا سراسر ديمتها ثم عند ابي يوسف رحمه الله اذا وجبت
القيمة بما اعتبرت قيمته من الفضة في وقت القبض وعند محمد رحمه الله يعتبر قيمته باخر يوم كانت
فيه راحة فكسدت وهذا بناء على ما اذا اختلف شيئا من ذوات الامثال فانقطع المثل عن ايدي
الناس فمننا كعند ابي يوسف رحمه الله يعتبر قيمته يوم الخلاف وعند محمد رحمه الله باخر يوم
كان موجودا فيه فانقطع لان الغضب انما يخرج من ان يكون موجبا والمثل ويصير موجبا
للقيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع لا في يوسف رحمه الله ان الصمان انما يجب بالغضب
فيعتبر قيمته يوم الغضب كما في غير المثل والله اعلم **باب**

من الصمان اصله ان الكفا لانه لا يبالى افعال المضمون على الاصيل صحيح
كالكفا لانه لا يعيان المضمون والديون لكن تقضي مضمونا على الاصيل مقدورا التسليم على الكفيل
اما كونه مضمونا على الاصيل لانه الزام تسليمه بل ما هو واجب على الاصيل من عند نفسه لما
ذكرنا ان الكفا لا يبنى على الضم وذلك انما يحقق ما ذكرنا فاذا وجد فعل واجب على الغير صح التزامه
توثيقا له والافلا الا ترى انه لا يقيم الكفا لانه لا يبالى الكفا له وان كان واجبا على الكاتب لكن لما لم يكن واجبا
واجبا على الكاتب لكن على وجه جزئي الا اذا انقضى الكفا لانه لا يكون الواجب على الكفيل عن الواجب على
الاصيل ولهذا لا يقيم الكفا له بالامانات كراس مال الشركة والمضاربة والوديعة والعارية
ونحو

ونحو ذلك واما كونه مقدورا التسليم من قبل الكفيل الزام ما لا يتقدر على ايجاده لا يصح ولهذا الواستاجر عبدا
للخدمة تكفل رجل بخدمته لا يصح ولو كفل بنفس العقد لان لا يتصور استيفاء خدمته من غيره اما
تسليم نفسه العبد مستحق على الاخر وهو ما جرى فيه النيابة ويتصور استيفاءه من الكفيل كما في الكفالة
بالنفس وكذا الكفالة بالابل والحمل ان من قبض مال غيره لنفسه بغير اذنه كالفاء صب
كان مضمون العين والرد على القابض ان كان له حمل وموته لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت
حتى تزدولان الغاصب لا ولاية على المالك في ايجاب موته الرد عليه وهو جاري في النقل والتحويل ومنفعة الرد
والتحويل يحصل له فيكون الرد عليه ليكون الخراج الصمان والغرم بالغرم ولا من منفعة الرد يحصل
له لانه يسرى به نفسه عن صمان العين ومن قبض غيره لنفسه باذنه على سبيل التبرع بالمنفعة
كالمستعير لم يكن مضمون العين على الغاصب لكنه مضمون الرد عليه ان كان له حمل وموته لان الرد به
القبض ومنفعة القبض حاصله له فيكون بنفسه ولا يلزم رد عليه وكل احد لا يلزم الصمان
للمنفعة يحصل لغيره سمع الناس عن الاعاده مودى ليا ابطال هذا العقد ومن قبض مال غيره
لنفسه على سبيل المبادلة بالمنفعة كما لما حرك ان موته الرد على المالك لان المنفعة الحاصلة بالقبض
والانتفاع بالعين حصل له اما لان حقه يتأكد في العين وهو الاجرة وحق المستاجر يتأكد في المنفعة والغير
من المنفعة اولان منفعة العقد تحصل له لانه لو لا العقد لوجب شي على المستاجر لان المنافع لا تقوم
عندنا بدون العقد الا يرى انه لو استاجر دارا بخدمة عبدا كان رد العبد على ماله لان موته العيز
يكون على المالك الا اذا كانت المنفعة لغيره من كل وجه كما في الاعارة فاذا كانت الاجرة منفعة فقبض كل
واحد من العاقلين حصل لنفسه من وجه ولصاحب من وجه فلا يترج احداهما بخاف الموه عليه
فتبقى الموهة على ما كان قبل العقد وقبله كانت الموهة على المالك حتى بعد العقد كذلك خلاف ما اذا كان
احدا البديلين عينا والاخر منفعة حيث كانت المنفعة على من يستفيد العيز لما ذكرنا ومن قبض مال
غيره لغيره باذنه كالودع يكون موته الرد على صاحبه لان منفعة القبض وهو الحفظ تعود الى صاحبه
وهو المالك للعيز ولا يلزم له رد الموهة عليه بمتنع الناس عن قبول الوديع وموته والرهون
على اراهن اما لان العين ملكه وهي امانة في يدي المهر من ولهذا كان الكفن على الراهن والمال بئنة مضمونة
للمردي صرف في العيز لا في المالبية ولهذا كانت المنفعة على الراهن اولان منفعة القبض تعود الى الراهن
لان به يصير تاضيا دينه او ان كان يعود اليهما فهو المالك فترجح ما يثبت حكم المالك ولان الراهن اذا
انقلبه المالك كما يصير بمنزلة الوديع اذا عقرنا هذا قال محمد رحمه الله رجل استعار من رجل
رحا او شيئا له حمل وموته او غضب ذلك من رجل وتقلها الى مكان عمله وفرع من العمل فردها على صاحبه
الى الموضع الذي اخذه على المستعير او الغاصب بخلاف الودع والمستاجر على ما ذكرنا فعلى هذا موته الرد
في الاجر المشترك كالحيات والصباغ عليه لا على رب الثوب لان الرد ينص القبض يجب على من كان
منفعة القبض له ومنفعة القبض للاجر لان الذي يحصل له عيز وهو الاجرة ولرب الثوب
منفعة والعين جبر من المنفعة ولا لولا العقد لا يحصل له الاجرة بل يحسب الصمان فاذا في الحقيقة
الاجير هنا مواجر نفسه وصاحب الثوب مستاجر وموته الرد على الواجر وخوته رد العبد الوصي بخوته

بعد معنى مدة الخدمه لا روايه فيه وجب ان يكون على الموصى له بالخدمه كما في العارنه ولو طالت المالك
الغاصب او المستعير بالرد فاعطاه كفيلا بالحمل وغاب المستعير فالكفاله جازمه لانه كفى بشي
مضمون بقدر التسليم من قبل الضمير لان فعل التسليم سمي كان واجبا على المستعير وانه ليس
بواجب عليه على السمن اسما من الزام التسليم من قبل الضمير فطالبت كما يطالب الاصيل كما لو
كفل بالحمل ان غير الكاري يجوز ان يكون الاصل بعينها وكما لو استأجر رجل المحط له هذا الثوب
ولم يشترط عليه خياطه تده او دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه ولم يشترط عليه عمله بنفسه فاعطى
او الصباغ بالخياطه او الصباغ فاعطى الكفاله لان المستحق على الخياطه او الصباغ العمل
في ذمته ان شا اقامه بنفسه وان شا اقامه بنايبه فيتمثل الكفيل من انفا العمل فصحت الكفاله
بخلاف ما اذا شرط على الخياط ان يحيط بنفسه حيث لا يصح الكفاله به لان المسحق عليه اقامه العمل
بيده لان هذا شرط مفيد مختبر ليناوت الناس في عمل الخياطه والكفيل عاجز عن اقامه بنفسه
وبالكفاله لا تثبت له الولايه على يده ليوفى ما الزمه بيده وكذلك سائر الاعمال واذا طالت الكفاله هل تجل
ينظر ان لم يكن الكفاله مشروطا في الاجاره فالاجاره جازمه لانها عقدان مختلفان ففساد احدهما
لا يوجب فساد الاخره وان كانت الكفاله شرطا في الاجاره تبطل الاجاره لان الاجاره تنجز البيع في
انها تبطل بالشروط الفاسده بخلاف ما اذا عمل الاجاره وكفل له رجل بالاجاره ان لم يوفى العمل او
الخدمه في العبد وكفه حتى يجوز لانه كفل بدنه مضمون مضاف الى سبب وجوبه فجوز ولو هلك
العارنه بقي يد المستعير لا يطالب الكفيل بضممان بجمته لانه المتزعم مثل ما هو واجب
على الاصيل وانه مضمون على الاصيل من الاقيه كذلك في حق الكفيل وهذا لان ضمان العيز موجب
مقتا اليد الذي فيه معنى الانراف وقد عدم ذلك بالاذن اما ضمان الرد موجب القبط الذي
يرجع نفعه الى القابض وقد وجد ولانه ان كان العين مضمونا عليه لكن الضمان انما وجب على الكفيل
بالزامه وهو ملزم غير الحمل الا يرى انه لو اشترى عبدا وكفل له رجل بالرد كملك العبد
في يد البائع او وجد المشتري به عيبا بعد ما قبضه او قبله وردد لا يرجع على الكفيل لانه ليس
بملكه وهو لم يضمن غيره وكذا في الغصب لو قفل بالحمل اما اذا المتزعم ضمان المقصوب بطلت
بطلته بالقمه لان الغصب ضمان الرد عند القيام وضمان العيز عند الهلاك وقد الرمز
مطلقا وذلك في الزامه صوره ومعنى ولولم يهلك حتى رده على صاحبه يرجع بقمه الحملان
وهو اجر مثل عمله على الغاصب والمستعير ان كان كفل بامره لان الكفيل كما لو كان الكفاله بالدين وان
ان كانت الكفاله بامره فيرجع بمثل ما ادى ان امكنه الرجوع بالمثل كما لو كانت الكفاله بالدين وان
لم يمكنه الرجوع بالمثل يرجع بمثل ما ادى كما لو كفل بالطب وادى ثم انقطع الطب يرجع بمثل
الطبيب وانصراني اذا استقرض من نصراني خيرا وكفل به نصراني ثم اسلم المستقرض
يرجع القرض على الكفيل بالحمل ويرجع الكفيل على المسلم المستقرض بقمه الخمر بعد الرجوع
بعين الخمر كذلك هنا والمنافع لا تسلم لها من حرج ستمتها وهو اجر للثل فان قيل المنافع لا تسلم
الا بالعقد او شبهة العقد ولم يحجز الكفيل وبين الكفول عند عقد اجاره ولا شبهة عند اجاره

قيل

قيل له محرم بينهما عقد وهو الكفاله فان موجب الكفاله ان يست الكفيل الرجوع بعين ما ادى
او بمثل لما اذنا اذ امره بالكفاله فقد ضمن له بدل ما الزم الكفيل بالكفاله وهو العمل
فكان بمنزله اجاره او شبهة اجاره لان الكفاله اقراض ما ادى الى الاصيل والاقراض في اقتضا
البدل بمنزلة البيع فيوجب القوم واستدل في الكتاب بمن استأجر رجلا لحمل
رجلا او شيئا من مكان الى مكان وكفل رجل بحمله جازت الكفاله واذا حملته الى منزل المستأجر
ولحقه مونه رجوع باجر مثله على المواجه لهذا انه ادى عنه مضمونا بقضيه العقد فيرجع عليه
بمثل ذلك هذا اذا حمل بالحمل اما اذا حمل بالعز ان كانت مضمونه كالمصنع يصح الضمان لانه كفيل
بما هو مضمون على الاصيل فتوجهت المطالبه عليه كما على الاصيل وان لم يكن مضمونا كالوديعه والعارنه
والعارنه وعبرهما من الامانات لا يصح لانهما غير مضمونه على الكفيل ولا هو مطالب بانفاها
من عنده وانما يلزم الكفيل المطالبه بما هو مضمون على الكفيل ولا هو مطالب بانفاها من عنده
وانما يلزم الكفيل المطالبه بما هو مضمون لانفا على الاصيل فان استعمله بامر من يده بعد ذلك او
خالفت حتى وجب عليها الضمان لم يلزم الكفيل ضمانها لان الاصل الكفاله لم يصح والضمان انما يلزم الا
بسبب حادث بعد الكفاله وهو ما اذا اصاب الكفاله الى ذلك المسبب بخلاف ما لو قال
غصبتك فلان لانه اصاب الى سبب الوجوب وكذا الكفاله بالرهن عن الرهن باطله لان
عن الرهن امانه في يد المرهون كالوديعه وكذا لو كان فيه فضل على الدين لان الزيادة
على قدر الدين امانه ولو كان ضمن لصاحب الدين ما فضل الرهن من دينه وكان الرهن
قيمه تسجمايه والدين الفرض الكفيل ما به لانه الرمز بالكفاله دينا مضمونا في ذمته الاصيل
ولو استعاد الرهن المرهون من الرهن على ان اعطاه كفيلا به فملك به فملك عند الرهن
كان خارجا من الرهن لان ضمان الاستيفاء باعتبار ايد المرهون ولم يبق بعد الاعارة ولم يلزم الكفيل
شي لان ضمان المرهون على الاصيل بسبب هذا القرض ولو كان الرهن اخذ بغير رضی المرهون
جازت الكفاله لان الرهن ضامن ماله العيز هنا الا يرى انه لو هلك في يده يضمن بمقتضى الرهن
فيكون بمنزلة الكفاله بالمقصوب ولو اشترى عبدا او استأجر رجلا او تكاري دابة
وقد الثمن او الاخره واخذ منه كفيلا بالعبد او الدابة حتى يدفعه اليه فان الكفيل موقوف
ما دام العبد حيا لان التسليم مسحق على الاصيل وهو مما جزي فيه الضمانه فصحت الكفاله به
فان هلك العبد او الدابة لا شيء على الكفيل لان البيع والاجاره قد انسخ ويرى الاصيل فبر الكفيل
ولم يضمن الثمن او الاجاره لانه ما كفل به وكذا لو ضمن الدرك لم يملك ان استحق نصف العبد وضمن
الباقى بيب الشريك لانه يضمن الكفيل الا نصف الثمن الذي هو حصه المستحق لان الدرك يحق فيه
اما النصف الاخر انما رده بالعيب ولو دفع الى قصار لم يقصر الى صباغ ليصبغه وضمن رجل بالمعوب
فهو باطل عندنا في حقيقه رضي الله عنه لان العين امانه في يد الاجير المشترك عنده اما على قول
من يضمن الاجير المشترك ما هلك عنده بسبب يمكن الخمر فيض الضمان لانه مضمون في يد القابض
بنفسه كالمقصوب في يد الغاصب فيض الضمان ولو ضمن له رجل بالثوب ان افسده جاز بالاجماع

لان الاجر المشترك ضامن لما جئت به فقد اضاف الكفالة الى سبب موجب للضمان فيصح وان المالك
لم يأخذ من الغاصب والمستعير كفيلا لكن اخذ منه وكيلا ليوفيه الى منزله او جئت بحصبه واستعاره
لم يكن على الوكيل حمله الى ذلك الموضع لكن يدفعه اليه حيث وجدته لان الوكيل ما الزم له المالك شيئا لان
الوكالة لا تجب على الا لزام انما وعد ان يتبرع عليه ويعينه فيما عليه ومن وعد ان يبرع على انسان لا يجزى
على انما يتبرع به بخلاف الكفيل لانه ممن مجر على الا يفي الا بيري انه لو كان لرجل على اخر دين فوكل
المديون رجلا حتى يقضى عنه او قال **ابن** اقض فلانا عني بالدين على قبيل الوكيل ثم اني انقض لا يجزى عليه وكذا
لو قال لاخر انفق على عيالي فقال نعم ثم اني لا يجزى عليه ولو وكل جرحا كذا كذا هنا لان الوكالة اباحة
التقصر في الوكيل ولا حرج في المساحات على المباح **ابن** لو قال لرجل اقض عني هذه
الالف درهم فلانا او فلانا فاقبضها فاقضها لان حرفا وفي المباحات يتناول كل واحد من المذكورين
على سبيل الخبير بينهما كقول **الرجل** اجبره كل هذا الطعام او هذا الطعام **ابن** ان المضار
لا يجزى على الاستيفاء الا ان اذ لم يكن في المال مخرج وكذا **الوكيل** بالبيع بغير اجر كذا كذا هنا فان قيل
الوكالة صارت حقا للطالب وهو المالك والمعيير فوجب ان يجبر على التسليم كالعدل في باب
الرهن اذا امتنع عن البيع جبر على بيعه وكذا الوكيل بالخصومة طلب العدل انما يجبر على البيع اذا
كانت الوكالة بالبيع في ضمن عقد الرهن لانها صارت لازمة تبعا للرهن كما قلنا في العبد الماذون
انه لا يؤخذ بضمان الرهن واذا صار ساعا للمشتري بان اشترى امته فوطئها فاستحققت اخذ به في الحال
كما يوافقهما ان الشري يحكم التبعية حتى لو وكله بالبيع بعد عقد الرهن لا يجبر على البيع في ظاهر
الرواية كذا ذكره خمس الامم **ابن** رحمه الله لان رضى المشتري بالرهن قد يرد به وان التوكيل
بالبيع وهو توكيل مستأنف وعن **ابن** يوسف رحمه الله ان التسليم على الرهن بعد البيع يلحق باصل
العقد ويصير كالشروط فيه وهو الذي اختاره الصدر الشهيد رحمه الله في الجامع وهو اختيار بعض
المشايخ وعلى هذا الوارد الراهن عزله عن البيع فان كان في عقد الرهن لم يصح العزل وان كان بعد
فعل الخلاف وهو نظير الوكيل بالخصومة ان كان بالغماس الختم لا يصح عزله وان كان بغير التماسه
يصح فلا يرد اشكال على ظاهر الرواية وعلى رواية **ابن** يوسف رحمه الله انما لا يملك العزل للاتفاق
باصل العقد وطلب الختم بالتوكيل وليس هنا عقد يلحق به حتى يصير لازما بل روى ولم يذكر طلب المالك
توكيله حتى يصير خالدا حتى لو كان يطلبه يجبر عليه ولا يملك عزله **ابن** روى انه لو رهن دار
عند رجل ولم يسلمها اليه وسلط رجلا على بيعها ودفع الثمن الى المرحل كان له ان يعزل
وان صار وكيله لبيع الدار وتسليم الثمن الى المرحل من بعدهم ثبوت يده على المحل بقي وكيلا لخصما
حتى يجوز بيعه لكن مملك **ابن** وسئل بموتته كذا كذا هنا والله اعلم بالصواب **باب**
من الصلح والكفالة في الكفيل والموكلين على اقل منه اصل الباب
ما ذكرنا في باب **الصلح** في الرطب لكن وضع مسائل هذا الباب فيما اذا جرى الصلح من
الطالب والمطلوب وهنا وضع فيما اذا جرى الصلح بين الطالب والكفيل واصلح الكفيل مع الطالب
يصح على الوجه الذي يصح اصل الاصيل في كل موضع يصح اصل الاصيل والافلا الا اذا كان في

موضع

موضع دخل فيه شبهة الرابع على ما تنبأ ولا يكون الكفيل قادرا على تسلم بدل الصلح بان كان راس المال
عوضا واصلح الكفيل مع راس المال فانه لا يجوز الصلح بالانفاق لانه اما ان يصح
الصلح على ذلك الثوب بعينه وهو باطل لان ملك المسلم اليه فلا يكون الكفيل قادرا على مثله او يصح
على ثوب مثله وهو باطل ايضا لانه لا يكون استبدال ابراس المال وكذا الصلح على قيمة ذلك الثوب
لا يكون استبدال الا اذا صح صلح الكفيل فان صح بطريق المعاوضة يرجع على الاصيل بما كفل لانه ملك
ما في ذمته كما اذا كفل بالقدرة وهو صلح على خمس مائة اذا عرفنا هذا قال **ابن** محمد رحمه الله رجل
على رجل القفيز تم حيد فاعطاه كفيلا بذلك فصالح الكفيل صاحب الحق على قفيز رطب دخل على ان
ابرا الاصيل وعلى ان ابراهما او لم يشترط ابراه جاز الصلح عند ان خيفه رحمه الله كما لو جرح
الصلح بين الاصيل والمديون لما ذكرنا ويرجع الكفيل على الكفول عنه بقفيز تم حيد لان رجوع
الكفيل على الاصيل يتعلق بملك الكفيل ما في ذمته وقد ملك الكفيل ما في ذمته من التمر الجيد باذا الرطب
لانه لا يجوز ان يملك قفيز التمر الجيد بقفيز التمر عند فاهوسع من كل وجه فمجرد ان يملكه بالايضا
الذي هو بيع من كل وجه وعند **ابن** يوسف ومحمد رحمهما الله ينظر الى قفيز الرطب كم ينقص اذا جف
وان لم يعلم ينظر الى الذي يستيقن من ذلك وينبغي عليه الحكم فان كان يعلم انه ينقص الربع ينظر
الى ثلاثة ارباع التمر الجيد فان كانت قيمة القفيز الرطب اكثر من قيمة ثلاثة ارباع قفيز التمر فالصلح
باطل ويرجع الكفيل على الطالب بالرطب لانه لو جرحى هذا الصلح بين الطالب والمطلوب
يعتبر لهما في الوجه الذي ذكرنا لان هذا النقصان معتبر عندهما فيما هو بيع من كل وجه فكل اية
الانفاق الذي هو بيع من وجه وهذا لان عندهما هذا النقصان بمنزلة نقصان تام في الحال
فيصير قاضيا لثلاثة ارباع ما عليه ثلثة ارباع تمر هذا الرطب لانه لو فقد قضا كله بثلاثة ارباع
الرطب كان باطلا لانه يدخل فيه الرابا واذا فقد قضا ثلثة ارباع التمر الجيد بثلاثة ارباع التمر
الرطب وسط براه نفسه والاصيل واطلق الصلح جاز وبران كذلك هنا واما رجوع
الكفيل على الاصيل بثلاثة ارباع قفيز التمر لان ما صار مبرعا لانه الكفيل انما يرجع على الاصيل
بقدر ما ملك لا يقدر ما سقط عنه فلا يرجع بالزيادة على القدر المتيقن لانه يحمل انه موف
بلك الزيادة ويحمل انه غير موف فلا يرجع بالشك ثم انما يصح الصلح على الرطب عند هابط شرط ان
يكون القفيز الرطب اقل من قيمة ثلثة ارباع قفيز التمر الجيد او مثله اما اذا كان اكثر منه لا يجوز
لانه اعتياض عن الجودة فيدخل فيه شبهة الرابا فلذا اذا كان لا يدري ذلك **ابن** لا حتم
الفساد خلافا للفرع على ما ذكرنا في صلح الاصيل بنفسه وشبهه هذا في الكتاب بمن اشترى زيتا
بزيوت او سمما بدهن فانه لا يجوز حتى يعلم ان دهن السمسم او دهن الزيت اكثر من الدهن
الذي في الزيتون او السمسم فان كان مثله او اقل منه او لا يدري كان البائع فاسدا لان الدهن كان
بمثله فينبغي الكسب او بعض الدهن مع الكسب ربا واذا اشكل دخل فيه شبهة الرابا فلذا في
صلح الكفيل اذا دخل شبهة الرابا حكم فسادا ويرجع على الطالب بعين الرطب الذي اداه
لانه حكم عقد فاسد وكان التمر عليه على حاله لانه لما بطل الصلح صار الحال كما قبله وان صلح الكفيل

على الربط على ان ابراه خاصة فالصلح باطل على كل حال **سواء** كانت قيمة الربط اكثر من ثلثة ابراه
التمر او اقل ولا يدري ذلك ويرجع الكفيل على الطالب بالربط ونفى الربط عليه كما كان قبل
الصلح لعناد الصلح والفرق بينهما ان يجوز الصلح في المسئلة الاولى متى كان ثمة الربط مثل
ثلثة ابراه القفيز التمر او اقل لا يودي الى الربا فيما بين الطالب والمطلوب لان الطالب لا
يرجع على المطلوب بشئ من اداها على التمر بما اخذ من الربط فيصير الطالب مستوفيا بغضقه
مرابح الفضل فحوزا ما في المسئلة الثانية يودي الى الربا لانه ابراه الكفيل خاصة وبراه الكفيل لا يجب
براه الاصيل **كان** الرجوع على المطلوب بما يذهب من التمر لسبب الجفاف سواء كان ابراه
شيا متعينا معروفا او غير معروف فحصل له قفيز رطب وبعض التمر اذا قفيز ثم وانه ربما
فان قيل ينبغي ان يرجع بمقدار ما سقنا انه مبرى للكفيل ويرجع الكفيل على المطلوب بمقدار
ما تنقنا انه موف ولا يرجع بالشكوك حتى لا يودي الى الرافط **انما** يجوز هذا الامر في طريق الامر
ان لو كان للتيقن حجة معلومة فانه **ذلك** كان مسكلا **انه** ينتقض او لا ينتقض الا ان حق
الطالب لا يبطل بالشك لان حقه كان ثابتا فلا يبطل بالشك **كلا** فحق الكفيل على المكفول
عنه عند الصلح لان حقه لم يكن ثابتا وانما ثبتت بعارض الاداعه ومتى وقع الشك في ادايه لا يثبت
له حق الرجوع بالشك لوجوه **ذلك** ادى الى شبهة الربا فوجب القول بفساده الى هذا
اشار في الاصل فقال ولا ينظر في هذا الى ما يستنبض من قضاياه **انما** ينظر في الوجه الاول
لا بالنظر الى ما يستنبض فلعل الربط اذا جف يكون اكثر من ذلك فيكون هذا اقرا اخذ التمر
اكثر مما وجب له ولو كان مكان الكفيل ما مور اقتضا ما عليه من التمر وفضل الماحور الطالب
على قفيز رطب فاجواب في الكفيل لان المامور يقض الدين قام مقام المطلوب فكان كالكفيل
من هذا الوجه **كل** جواب عرفته فيما اذا صلح الكفيل على قفيز رطب على ابراه فهو الجواب
في المامور يقض الدين الا في فضل واحد وهو انه متى صلح الصلح رجع المامور على الامر بقفيز رطب
وان لم يوجد بان كان منقطعاً بقيمته لان الكفيل بسبب ملك ما في ذمته وقد ملكه المكفول به
فيرجع به **لا يرى** ان الكفيل بالفجاء اذا قضى الفان يرجع بالفجاء لانه لا
المجاء واما رجوع المامور بله لا ادى لانه اقراض المودي بذلك **لانه** لا تنوجه المطالبة
عليه بشئ قبل الادا الا ترى ان المامور ياد الجفاء اذا ادى التبره يرجع بما ادى
لانه لم يجب بالامر في ذمته شئ حتى يملك ذلك بالاداء فيرجع بما ملكه خلاف الكفيل وقد مر
هذا في كتاب الشره في صلح المبسوط اذا صلح الكفيل بالسلم الطالب من السلم على ثوب
والسلم حنطه لا يجوز لان رب السلم هذا الصلح يصير ملكا الحنطة من الكفيل **بالثوب**
واذا كان يملك المسلم فيه من المسلم اليه بعوض لا يجوز من غير اولي ثم هذا على قول
الحنيفة ومحمد رحمهما الله ظاهر لانه لو صلح الكفيل على راس المال لم يجب عندهما
فاذا اصاب احد على شئ اخذ اولي **وعند** اني يوسف رحمه الله يجوز صلح مع الكفيل
على راس المال لانه قائم مقام السند اليه مطلوب بطعام السلم كالمسلم اليه لان صلح الكفيل عن السلم فيه
على

على راس المال كالمسلم عن سائر الديون على اي بدل كان له دليل جواز ذلك عن الاصيل ثم الكفيل في سائر
الديون لو صلح على بدل جاز صلحه ورجع عن المكفول عنه بما كفل عنه فذلك الكفيل بالسلم اذا صلح
على راس المال ولا نه مطلوب كالاصيل للطالب ان ياخذ راس المال بالصلح حتى كان مطلوباً بالمسلم
فيه اذا كان قادرا على تسليم راس المال اليه وهذا افاق ما لو كان راس المال في يد المسلم اليه لان الكفيل
لا يقدر على تسليمه ولو صلح على قيمته كان مستقبلا لاستمر راس المال **ذلك** ولا يقال في هذا الصلح
ملكك طعام السلم من الكفيل وملكك الدين من غير غلبة الدين لا يجوز لا نقول **ملكك** الدين من
غير من عليه الدين لا يجوز ايضا ثم جاز الصلح مع الكفيل في سائر الديون عرفنا انه ليس بملكك
الدين ولكن بعد الكفالة كما وجب للطالب على الكفيل وجب للفصل على الاصيل لانه يجوز
ان يسقط مطالبة الطالب عن الاصيل وقد سقط ذلك بصلحه راس مال كما يسقط بابقائه ولهذا
كان له ان يرجع على المسلم اليه بطعام السلم وجه قوله ان الصلح عن السلم فيه على راس المال
فسخ العقد بدليل انه يختص براس المال فانه يصح بلفظ المشاركة والا فلا وله ان يفسخ
لكن استبدل الا لقا العقد الموجب لطعام السلم والاستبدل بالسلم فيه قبل القبض لا يجوز
والكفيل اجنبى من العقد فلا يملك الفسخ كسائر الاجانب والكفيل بالتمن في البيع وهذا لان
الفسخ يصرف في البيع فاما يجوز من العاقد او ممن قام مقام العاقد او ممن وقع العقد عليه والكفيل
ليس بهذه الصفة وانما الزم ما الزم بالكفالة فلا يصح في حكم المعاهد خلاف المسلم اليه فانه
عاقد يجوز صلحه بطريق الفسخ **ذلك** على الفرق ان رب السلم اذا زاد السلم جازت الزيادة
ولو زاد الكفيل درهما كان باطلا فاذا لم يملك المعين اولى ان لا يملك الفسخ وبه فارق سائر
الديون فالصلح هنا كالمسلم يتصرف في السلم الموجب للفسخ وانما هو تصرف في الدين الواجب
ولهذا جاز باي بدل كان والكفيل مطلوب كالاصيل ولهذا جاز الصلح معه واذا كان لرجل
على رجل حنطة سلم وبه كفيل فاقتره الكفيل ثم صلح المكفول عنه على درهم او عرض او
مكيل او موزون يدايد فهو جائز لان ما رجع به الكفيل على الاصيل ليس بطعام سلم لان السلم
اسم لما يجب بعقد السلم وهذا انما يجب للكفيل على الاصيل بعقد الكفالة وهو عقد اخر سوى
السلم الا ترى انه لو كفل بدل الصنف او براس مال السلم واداه في المجلس ثم فارق الاصيل
قبل ان يرجع به عليه جاز ذلك ولان ما يرجع به الكفيل على الاصيل بمنزلة بدل القرض فان
الكفيل يصير مقرضا ذمته من الاصيل باللام للطالبة بالكفالة ثم يصير مقرضا مال له منه بالاداء
عنه فمما يرجع به عليه يكون بدل القرض والاستبدل كبدل القرض صحيح ولو كان شئ من ذلك
نسبته لم يجز لانه دين يدين قاما اذا صاحك بدين من جنطه الى اجل فهو جاز لانه مبادلة هنا
بل هو باجل في غير ما استوجب به الرجوع عليه فان قيل قد ذكرتم انه يمتزله القرض والاجل
في القرض لا يلزم **قلت** اهو في حكم القرض قاما في الحنطة ليس بقرض بل هو واجب بالاداء وهو
الكفالة والاجل في القرض انما يلزم لان سنده بمنزلة الاعاره وهذا غير موجود فيما وجب
بعقد الكفالة وان صاحك على شئ مما ذكرنا قبل ان يودي جاز لانه بنفس الكفالة وجب الدين على الاصيل

للكفيل

موجلا والصلح عن الدين للوحد قبل حلول اجل جائز فان ادى الكفيل بره يحصل مقصود المطلوب وهو براءة ديمته وان ادى الكفيل عنه الى الطالب رجع به على الكفيل لان مقصود لم يحصل حين احتاج الى الاداء من ماله والكفيل بمنزلة المشتري منه ولما اخذتم المصاحبة بينهما كان استوجب به الرجوع عليه فاذا ادى من ماله نفسه لم تقع المعاصرة فكان **هـ** ان يرجع على الكفيل الا ان لسنا الكفيل ان يرد عليه ما اخذ منه لانه اخذ بطريق الصلح وهو مني على الجواز بدون الحق كما في مائة الديون ولو صاحبه على طعام اقل من ذلك لم يرجع الا مثل ما اعطاه لان هذا منه اسقاط لبعض حقه واستيفاء للبعض فلا يرجع عليه الا بقدر ما اوفاه خلاف ما اذا كان على جنس اخر لانه مبادله فكان الكفيل كالمستوفى منه جميع الطعام مما اخذ من عوضه ولو استوفاه حقيقة كان **هـ** ان يرجع عليه بذلك فكذلك اذا استوفاه بحكم المبادله والله اعلم **باب**
من المال الذي يكون قرضا والذي لا يكون اد ارجح رحمه الله **الباب** على اربع عبارات ادفع الى فلان الف درهم على اني ضامن او اعطه الف درهم على اني ضامن او اقضه على اني ضامن او هبه على اني ضامن او يقول اعطني او ادفع الى او اقضني كذا اعلم ان فلا ما ضامن والاصل فيه ان الانسان لا يلزمه ضمان الا بالمتزامه اما نصا او دلاله وهو ان يطلب ماله وسبب الضمان وصنعا فيجب الضمان على الذي طلبه اذا فعل ذلك صاحب المال من غير شرط الضمان لوجود دلالته الضمان للونه من لوازم ما طلبه كالامر بالسري يكون الزام للثمن ولو ادى الوكيل يكون متبرعا ومتى لم يكن سبب الضمان وصنعا لا يجب الضمان الا بالشرط لا بفعل مخرج الالتزام ودلالته ثم ان وجد منه مضمون قبل العبرة يكون ذلك الضمان ضمانا كماله وان لم يكن مضمون قبل العبرة جعل ذلك ضمانا بطريق الاصل تأكيداً لتصحیح الشرط بقدر الامكان ويقول الامر بقضاء دين لا رم يكون امرا بالرجوع سواء شرط الرجوع او لم بشرط ذكر الضمان او لم يذكر والامر بقضاء دين عملا لم لا يكون امرا بالرجوع الا اذا شرط الرجوع او ذكر الضمان وقد ذكرنا هذا في كتاب **الضمان** **وحرر**
اخر ان فخله صاحب المال اذا وقع عليه كيانا على خطاب الخاطب جعل تملكا من الخطاب لا من غيره لان الظاهر ان الخطاب يطلب التملك من نفسه لا من غيره لان الاصل في تصرف في الميراث والنفوذ واذا اجتمع خطأ بان جعل التملك واقعا لا مراما خطا بالان الجواب ينصرف الى اقرب الكلامين عند المعارض اذا عرفت ان هذا قال محمد رحمه الله رجل قال لاخر ادفع الى فلان الف درهم واعط فلانا الف درهم على اني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر سماع الكلام يصح عليه محمد رحمه الله في الاصل فدفع اليه المأمور الف درهم فاستهلكها المدفوع اليه او كان فيما في يده فاراد الذي دفع ان يرجع على العاين عيئنه او سله ليس له ذلك ويكون الالف قرضا للمأمور على الامر وكان **هـ** ان يرجع عليه وللامر ان ياخذ عنها من العاين ان كان فيما في يده وان كان استهلكه ضمن ما قبض للامر وان هلك في يده يملك امانه ولا ضمانا عليه لان الامر صار مستقرا ضامنا الف درهم من المأمور موكلا المدفوع اليه

اخر

اليه قبضها منه لان الامر من الالف بقوله على اني ضامن فمقتضى **هـ** ان يضمن هذا الضمان ما يمكن وقد تعدل ان يجعل الامر ضامنا الف على العاين حكم الكفالة عنه لانه لا يمكن تحصيل الكفالة فيما شرط لانه اذا ضامنه الى سبب الضمان لان دفع المال الى غيره وقبضه بناء على دفع صاحب المال ليس من اسباب الضمان حتى تعد رجلة كماله جلتاه ضامنا بطريق الاصله وان يكون كذلك الان يكون التملك منه بضمان مضار اقراضا منه وهذا لانه لم يجزئ الدافع والعاين سبب الضمان لانه لم يجزئ بينهما الا مجرد دفع الالف اليه ودفع الالف اليه من غير سوا العاين اياه وبالرفع اليه لا يكون سبب الضمان الا بغيره انه لو قال ادفع اليه الف درهم ولم يقل على اني ضامن فلدفع لا يكون مضمونا الا على الامر ولا على العاين بل يكون ودیعة عند العاين بعد ان يجعل الامر ضامنا حكم الكفالة عند العاين فخله ضامنا حكم القرض حتى لا يلغوا الضمان ويصير كانه **هـ** اقضني الف درهم وركل المدفوع اليه قبضها كما في قوله اعطى عبدك عني على الف درهم فيكون المدفوع مال الامر امانه في يدي الوكيل وهو العاين فكان للدافع ان يرجع على الامر حكم القرض وللامر ان ياخذها بعينها من العاين لم يجرها امانة في يده ولا ضمانا عليه ان هلك في يده لان يدي الوكيل يدا امانه وان استهلكه يضمن كسائر الوكيل والامنا وهذا لان قوله ادفع الى فلان على اني ضامن اخمل الاستقراض بنفسه بثل ما شرط على نفسه لما ذكرنا واخمل الاستقراض للعاين بشرط الضمان على نفسه حكم الكفالة لكن جعله استقراضا لنفسه اولى لما ذكرنا ان الاصل في صرف الحر الاصاله وان يصرفه ان يدفع على نفسه ولا يضاف اليه **هـ** الى نفسه فيستدك به على انه جعل البدل لنفسه ولو قال ادفع اليه الف درهم على اني ضامن لك عنه لهدن الالف والمدفوع اليه حاضر لسمع فاعطاه فالالف قرض المأمور على الامر والامر ضامن لها عنه ياخذ الطالب اهما اشافرق من هذه السلسلة ومن السلسلة الاولى والفرق وهو ان الامر هنا نص على انه ضامن عنه فيكون العاين مكفولا عنه وانما يكون العاين مكفولا عنه اذا كان المقترض مضمونا عليه حتى يصح الكفالة عنه فيصير العاين مستقرا ضامنا فصار بقدر كلامه انه قال اقض فلانا الف درهم على اني ضامن بها عنه والعاين لما قبض مع سماع قول الامر كان ذلك دليلا على استقراضه وامره الامر بالتخل عنه خلاف ما اطمسلة الاولى لان لم يجعل العاين مكفولا عنه فتعد ان يجعل ضامنا حكم الكفالة عن العاين لما يصير العاين مكفولا عنه فجعله ضامنا حكم القرض احتيا لا للصحة ولو ان الامر قال لصاحب المال اقض هذا الف درهم على اني ضامن لها والمدفوع اليه حاضر لسمع فدفع اليه المأمور الف درهم للدافع على العاين ليتبين ان الضمان الذي شرطه على نفسه ضمانا الكفالة وامكن حمله عليه لوجود المضمون قبل غيره بخلاف قوله ادفع واعط فلانا الف درهم ولم يقل على اني ضامن فاقضه لم يضمن الامر شيئا لان هذا مسورة منه وسداعة فلم يجعل الضمان لاصرها ولاداله فلم يضمن استدك محمد رحمه الله بما لو قال خلط له ادفع عني الف درهم واعط فلانا الف درهم ففعل ان الالف على فلان ولا شيء على الامر سريدا خلط ان يكون بينهما سرقة واحل

واعطاء ذكرها من المسلم من المسلم على سبيل الاستقضاء وان كان من المسلمين فرتا
من حيث ان الامر جعل مستقراضا والباقي وكبل عنه بالقبض وان لم يشترط الامر صناعا على نفسه
في الخلفين وفي غير الخلفين لا يجعل صناعا وانما كان كذلك لان الخلفين لا لالة الاستقراض
الاتري انه لو قبض بنفسه كان استقراضا لان قيام الخلفين بينهما شركة كما استقرض العثمان
فكذا اذا امره بالدفع الى غيره وهذا لان الصانع في الخلفين مشروط على الامر بها لان المعروف
فيما بين الناس انه اذا كان بين الاسن حلط واحد واعطا او امر احدهما صاحبه بدفع مال
الى غيره فانما امره ليكون المدفوع قرضه على الامر وبصير كان **قال** ادفع اليه بحسب
والعرف وفيما بين الناس كالمشروط فاني قد اوردت في الخلفين فلا بد من اسراط
العثمان فضا بصير صناعا من استدلال به لعلنا ان يجوز ان يجعل الدفع والاعطاء اقراضا
عند قيام دلالته عليه كما جعل ذلك المستصحب ولا عرف في غير الخلفين فلا بد من
استراط الصانع وفي الامر بالاقراض الحليط وغير الخلفين سواء لالة لا عرف في الخلفين ان احدهما
اذا امر صاحبه ان يقرض غيره الف درهم ان يكون صناعا لذلك فكان الخلفين في هذا وغير
الخلفين سواء وهذا لان موضوع الخطة ان لا يصير صانع المملك وثمان القرض صانع مملك
صحب على العاين لان **قال** اقرض فلانا افاننا العثمان الى العاين صرحا والخلفين لالة
العثمان ولا عبرة للدلالة مع الصرح بخلافه لان القاض هو الذي خاطب فقال اعطني
الف درهم على ان فلانا لها صناعا من فلان حاضر لسمع قال نعم فادفع اليه الف فالالف قرض
للامر على العاين ولا صناعا من لها عنه لانه هو الذي اضاف ملك المدفوع الى نفسه وكان ذلك
دليلا على الاستقراض بنفسه **فرق** بين هذا وبين ما اذا كان الامر هو الذي بل الخطاب
والعاين ساكت والفرق وهو ان المحاطبة متى كانت من العاين فقد جري بين العاين
والمدافع ما هو سبب العثمان وهو سوال العاين اياه بالدفع اليه بدليل ان العاين
لم يشترط العثمان على غيره كان المدفوع مضمونا عليه كانه اقترضه فاد اجري بينهما سبب
العثمان بشرط العاين صانع اخر كان صانع اخر صانع كمثل لانه صانع جري على صانع
نائب على غيره وهذا هو صانع الكفالة فضا رتقدير **قال** القاض المدافع اقترضني الف
درهم على ان فلانا صانع لها فاما اذا كانت المحاطبة من الامر لم يجز من العاين والمدافع سبب
العثمان بدليل انه لو لم يقل الامر على ان فلانا صانع لها واقترض على الاول فادفع اليه الف
كان العاين صانعا لانه صانع كان هذا من الامر مشورة بايودعه الف درهم واذا لم يجز بينهما
سبب العثمان بقدر ان جعل هذا على الامر صناعا حكم الكفالة فحجل استقراضا والعقبة فيه وهو
انه يحتمل ان يجعل هذا سوا المدفع الالف اليه بعوض ويحتمل ان يكون بخير عوض **والف** بعوض
اولى وهو متيقن به فحجل عليه فاذا اسرط صانع غيره فقط بشرط صانع القرض ولان الطاهر ان يطلب
التملك من نفسه لا من غيره واذا صار او صانع منه صار صانع صاحبه كماله ضرورة
بخلاف المسئلة الاولى لان الامر هو الذي خاطب المدافع فقال ادفع الى فلان الف درهم

على

على ان صانع لها وفلان حاضر لسمع **قال** نعم اعطني الف على ان فلان صانع لها فادفع والالف قرض على القاض
والامر صانع لها لانه زاد على حرف الجواب فكان ذلك ابتداء كلام ولوقال مبتدئا ادفع الى القاض على ان
فلانا صانع لها الصانع على العاين كذلك هنا وكذا لوقال القاض نعم واقترض عليه لان قوله نعم
جواب والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال والكلام الاول فضا رت كان **قال** اعطني الف على ان فلان
صانع لها ولانه اذا جرى الخطاب بينهما وجد من العاين ما هو سبب العثمان وهو القرض لسؤال
وهذا لوقال ادفع الى القاض لم يقل على ان فلانا صانع لها لان الف مضمونا عليه فكان صانع الامر
صانع كفاية لانه طري على صانع باس على العاين بخلافه اذا لم يوجد من العاين خطاب اصلا
ولانه وجب هنا دليلا لان احدهما يقضي الاقراض من العاين وهو اخر الكلام من كان جعل الدفع
جوابا للكلام الثاني اولى فضا صانع الامر صانع كماله ضرورة ولوان رجلا فالآخر
فلان الف درهم على ان فلان صانع لك فوجب له الف درهم وقبضه الموهوب له فله حقة جائزة والامر
صانع المدراهم للدافع ويكون هذا هبة من الامر للعاين حتى يكون حق الرجوع له على الموهوب
للامر دون الدافع ويكون قرضه للدافع على الامر لان الامر صانع الالف فيجوز ان يصححه
ما يمكن وتقدر تصححه جعل الامر صانعنا حكم الكفالة عن القاض لانه لم يجز من المدافع والعائين
سبب صانع لانه لم يجز بينهما الا الهبة والقبض وهذا ليس بسبب العثمان ولان الموهوب
ليس بمضمون على الموهوب **ل** فلو حملناه على العثمان على الموهوب له بطل العثمان وطهر
لواقتصر على قوله هب له لان الف درهم ولم يقل على ان فلان صانع لها فوجب وقبض الموهوب **ل**
لا يصح العاين فحملناه صانعنا حكم القرض حتى لا يلغوا صانع فضا رتقديره كانه قال اقرضني الف
درهم ثم لن وكيل بالهبة فلان كما في قوله **قال** اعطى عبدك عني الف درهم بصير كان **قال**
يعني عبدك بالف درهم وكن وكيل في الاعتاق عني ولونص على هذا ففعل المامور صار مستقراضا
وموكلا المامور بالهبة ويرجع المامور على الامر حكم القرض والمامور على الامر العاين حكم الهبة
كذلك هنا وكذلك **الصدقة** اذا قال تصدق على فلان الف درهم على ان فلان صانع لك
الامر لوقال تصدق على عشرة مساكين على كل مسكين نصف صاع على ان فلان صانع لك انه جعل
قرضا على الامر صدقة منه على المساكين ويكون المامور بمعنى الوكيل في الصرف اليهم الامر انه لو كان
عليه كفارة بمن او ظمها او امر رجلا ان يطعم عنه عن ثارته على ان فلان صانع فلان طعم جاز ويكون ثارته
على الامر بصير القبر ناسبا عن الامر في القبض ولا ثم بصير قابضا لنفسه كذلك هنا وكذلك
لو كان الموهوب له هو المحاطب فقال هب لي الف درهم على ان فلان صانع لها فقال فلان
نعم ففعل يكون قرضه على الصانع ويكون الهبة من الصانع ولذلك في الصدقة لانه لا يحتمل الا هذا
الوجه فحجل عليه يصحح الشرط العثمان وهذا لانه لم يجز من العاين والمدافع سبب العثمان الا
بيري انه لو اقتصر الموهوب **ل** على قوله هب لي الف درهم ولم يقل على ان فلانا صانع فوجب
وقبض هو لا يصح العاين واذا لم يجز بينهما سبب العثمان لا يمكن ان يجعل فلان صانعنا للدافع عن
القاض حكم الكفالة عنه فحجل صانعنا حكم القرض فضا رت صانعنا مستقراضا الف درهم لصحح العثمان

علاذ ما اذا جرى الخطيب من العايب في قوله ادفع او اعطى ان فلان صنام من ذلك لما ذكرنا ان الدفع
او الاعطاء متى كان بناء على سوال العايب كان مضمونا عليه فكان الامر كغيره لا بد من مضمون فصح مضارب
للسلطة على بلته مراتب في لفظ الهبة والصدقة الضمان على الامر سواء خاطب العايب او الامر
وفي الدفع والاعطاء ان خاطب الامر فالضمان عليه وان خاطب العايب او خاطب الامر فالضمان على العايب
والاخر كغيره عند وفي الافتراض ان خاطب الامر او العايب او خاطب الامر فالضمان على العايب والآخر
كغيره ولو قال لا خرب فلان عن الف درهم او تصدق بها عليه عنى ففعل جازت الهبة
والصدقة عن الامر ولا شئ على الامر للدفع وللامر ان يرجع في الهبة وسلمت له لان الهبة عنه
لا يتحقق الا بالتملك منه فاقضى الامر بالتملك منه كما لو قيل له ان الهبة لفلان
ولا يرجع عليه لانه لم يشترط الضمان والتملك منه يحتمل الوجهين التملك بضمان وغير ضمان
لكن ادراج غير ضمان ليكون شرا من جنس ما اقصاه الكلام اولى لان التملك بضمان
لا يصلح مقتضى التملك بغير ضمان لانه فوقه والشئ لا يتضمن ما هو فوقه مضارب كانه قال
هبي الف درهم ثم كن وكيل في الهبة من فلان ولا يكون للدفع ان يرجع في الهبة لانه
لم يقع هبة عنه الا بمرى انه لو امر رجلا ان يبيع عن عبيته او يعرض الوهاب عن هبه
او يود ركاد ماله ففعل لا يرجع على الامر الا بشرط الضمان فتدبر هذا وبينما اذا قال
اقض فلانا عن الف درهم او قال اعطه الف درهم فاعطاه رجوع على الامر وان لم يضمن شيئا
والفرق وهو ان الملك للامر في السلتين جميعا عما ثبت في ضمن ملك العايب فاما ثبت على حسب
شئ الملك للعايب وفي الهبة والصدقة ثبت للعايب في المقبوض ملك بغيره لا يثبت
للامر بثل ذلك والملك بغيره ليس الا الهبة والصدقة مضارب كان الامر بالدفع
هبي الف درهم وكن وكيل في الهبة لفلان او تصدق على الف درهم ثم كن وكيل في التصديق
فلان ولو كان هكذا لا يرجع المأمور على الامر ويرجع الامر على الموهوب له لذلك هنا اما
قضا الدين انما ثبت للعايب في المقبوض ملك بثل ذلك اما اذا كان عليه دين فظاهر لان الدين
تقضى باثابها فما تقضى صاحب الدين يكون مضمونا عليه بمثله وله على الغرم مثل ذلك
فيلقيان قضا صافيلون امر بالملك يعرض فاقضى تملك كما حاسبه ايضا وصار المأمور
كالوكيل بالشئ من ماله نفسه او لا ثم لما ثبت للعايب في المقبوض ملك بثل صار كانه قال
اقضني الف درهم وكن وكيل في قضا ديني ولو قال هكذا او فعل المأمور كان له ان يرجع على الامر
وسقط ما على الامر من الدين وكذا ان لم يكن على الامر دين لان القضا عنه في وضعه اقتضى ان يكون
عليه شئ حتى يكون قضا عنه لان القضا عنه لا يكون الا بعد سبق الدين عليه مضارب كالوكيل بشرع
ما في ذمته مما نفذ ويكون العايب وكيل عنه بالتبض وكذا قوله انك عنى او اوفر عنى وقد
ذكرنا تمامه في الضمان ثم سوى محمد رحمه الله في الكتاب بين قوله اقض عنى وبين قوله
اعط عنى ومن الناس من ظعن وقال يجب بان يكون الجواب في قوله اعط فلانا عنى الف درهم
بمنزله قوله هب فلانا عنى الف درهم ماله يضمن لا يرجع لان لفظه العطية والهبة سواء

الا

الا ان الجواب ان لفظ الهبة غير مستعمل في قضا الدين فانه لا يقال وهب فلان دينه بمعنى
قضى دينه اما لفظه العطية مستعمل في قضا الدين والهبات جميعا يقال اعطى فلان دين فلان كما يقال
قضى دينه فوقع الشك في نزول ملك الدافع عما ادى بغير عوض وقد ثبت للملك للامر فيما في ذمته فلا
يزال ملكه بالشك كما في الوكيل بالشئ اذا ادى الشئ من ماله ولا يحتمل التملك بعوض وبغير عوض
يحمل على ادناها وهو التملك بعوض والله اعلم **باب ما يكون الرجل حرا**
عن عبده وما لا يكون في الباب ثلث فصول الاقرار بالمال لا سبب
مضاف الى محمول المقتر له الثاني الاقرار بالمال بسبب مضاف الى محمول نفسه والمال
حكم الرجوع في الهبة لعبد الغير وبناء على اصول احدها ما ذكرنا من غير ماله ان اقرار الانسان
على نفسه حجة وعلى غيره لا لانه على غيره شهادة وشهادة الفرد مما يطلع عليه الرجال
ليست بحجة والثاني ان البينة متى قامت على الغائب للقضا بها لا تقبل ما لم يكن عنه خصم حاضر
قصدي او حتمي وقد ذكرنا غير ماله **وحرف اخر** ان العبد لا يملك على نفسه واطرافه
بل في يد المولى ولهذا لو ادعى انسان حيا في نفس العبد كان الخصم هو المولى دون العبد ولو جنى على
على العبد كان الخصم هو المولى ايضا ولو باع المادون نفسه او صالح عن قضا ص عليه في نفس او طرف
لا يصح واما المال الذي في يد العبد او في يد مودعه او غاصبه فاليد عليه للعبد لا للمولى
ولهذا لو ادعى عليه انسان كان الخصم هو العبد لا المولى ولو باع مودعه وحق استيفاء الثمن له
لا للمولى ولو كان المادون عبدا وجنى جنائيا كان الصلح او الدفع والخضوع يرجع الى العبد لا الى المولى
فالمرء مع القوله اذا تضاد ما على يد العبد وهو غائب وهو اصل الفضل الاول لا تسلم المال
للمقر له حتى يحضر العبد الغائب لانها اذا تضاد ما على يد وهو الخصم فيما في يده فلو بقدرنا اقراره
في المال فدلنا على الغالب على وجه يودي الى ابطال يده وانه لم يصح كع عبده اما اذا لم يتضاد ما
عليه تقي الاقرار مقصورا على المقر وبداقرب الملك للمقر له فيومر بالتسليم اليه وهذا لان
للعبد يد اعتبره الا بمرى انه لو دفع ماله الى غيره مضاربة على ان يعمل عنده بالمال معه ويكون يده
الرجل لم يملك والمال للمضارب والمثلث للمضارب والمثلث للعبد يجوز ويختص العبد بثالث الرجح حتى لو كان
عليه دين كان حق الغير ما تقدم فيه على حق المولى ولو لم يكن له يد اعتبره لما صححت المضاربة
لانه منع الخلية كما لو شرط العمل على رب المال **وحرف اخر** وهو حرف الفصل الثاني
ان المولى اذا اتزع ما في يد عبده سطل حليم يده بخلاف ما اذا شرعه اجنبى لانه لو تقي يده انما سطل
تقدير ان المولى كالتابع عنه والمولى لا يصلح تابعا عن عبده في حفظ ما كان عبدا لان ما كان عبدا
مملوكا والمولى لا يصلح تابعا عن غيره في ملكه الا بمرى ان يد العبد مضارب عن مال العبد
لولا فلا يستقيم القلب الا ان العبد المادون اذ الحق له دين ثم وهب له هبه او وهب له
هبة قبل حق الدين وهو في يده ثم حفر دين فانه ساع الهبة في دينه لانه كسبه وحق الغير ما
في كسبه تقدم على حق المولى سواء كان الكسب بالتجارة او غير التجارة ولو اخذها منه مولاة ثم حفر
دين لا تباع الهبة في دينه لا تقطاع يده باخذ المولى فرق بين المادون والمجور لان المجور اذا

اذا استهلك ما لسان ووهب له هبة ان كانت الهبة قبل الاستهلاك ساع الحجر ولا تباع
الهبة وان كانت بعد تباع الهبة معه والرق ان الحجر لا يدل على اكسابه فما وقع في يده
يقع في يده ولا معنى فاذا كانت الهبة قبل الدين وقعت في يده ولا فاعية عن الدين والمحقت
لسائر امواله فلا تعلق به حق الغرما اما اذا كانت الهبة بعده كما وقعت في يده فعلق به حق
الغرما فيباع بدينه اما المادون لا يدعونه على اكسابه ولا تقع في يده المولى الا بالرفع اليه
وحرف آخر للفصل الثالث وهو ان المعتبر في الرجوع في الهبة حكم الهبة
لا العقد فمن وقع له حكم الهبة كان الرجوع عليه لا على من تولى بقوله لان في الرجوع ابطال
حكم الهبة فصار الاستحقاق واقعا على من وقع له حكم العقد فكان الخضم هو لا من تولى القول
الاستري انه لو وهب لآخيه هبة وهو عبد فقبضها له ان يرجع فيها لان الملك بالهبة
وقع للمولى فان العبد ليس من اهل الملك والمولى اجنبي فخرنا ان المقصود العوض فاذا
لم يكن المقصود الرجوع وهذا لان المانع من الرجوع اقصاوه الى قطعة الرحمة وان لا
يفضى الى ذلك اذا كان الملك للمولى وهو اجنبي وكل فصل من الفصول للملاحة على تسمين
سم في حاله التصديق وقسم في حال الكادب والعبد الغائب حي او ميت اذا عرفنا
هذا قال محمد رحمه الله رجل ادعى على رجل انه قطع يده عنده فلان الغائب وله عليه نصف
قيمته خمس مائة او ادعى انه تزوج امته الغائبة فبطلت على مائة درهم وطالبه بالمهر
فصدقه المدعي عليه في الجناية والروح الا انه قال لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر
العبد والامه فينزلان بكون عبدا او جارية له او ينزلان الرق ما حد ارسى باسمه مسمى بما احل
منه فلا تلفت الى قوله ويأخذه العاضى باقراره ويأمره ان يدفع اليه الارش والمهر
الارش فلانه اقر باخذ شي مما في يد المولى لانه اقر بالملك واليد للمولى لانه اقر بقطع يده
بيد المولى لانه اقر بالعبد على نفسه وليس فيه ابطال حق الغائب لانه لم يقر للغائب بشي ليد
ولا ملكا ولهذا الوادعي انسان في عبده حقا لا يتنصب العبد حتماله وان دان مادونا فاذا اقر
بقطع يده فقد اقر باخذ شي من يد المولى فيؤمر بالرد عليه وان دان بتوهم ان الاخذ ملكا غيره
لقوله عليه السلام على البدن اخذت حتى مرد وهذا لانه لما اقر به للمولى فقد اقر انه ظلمه
فليس له ان يظلمه ما منع مخافة ان يظلمه غيره ولا ان المهر فلا يملكه اقر بالنكاح فقد اقر انه
اشترى منافع بضع امته منه بكذا ولو اقر انه اشترى منه رقبته ما بكذا ام قال لا ادفع اليك مهرها
مخافة ان يدعى فلان انها امته لا تلفت الى ذلك ويؤمر بتسليم الثمن اليه كذلك هنا اكثر ما في
الباب ان يعلم ما دين لكن مع هذا حق القبض للمولى فقبضه ويدفع للغرما فاذا دفع اليه
ثم حضر العبد والامه وانكر الرق فله ان يأخذ الارش والمهر من الجاني او الزوج لان القوك
في انكار الرق قوله ثم يرجع للجاني او الزوج على المولى بما دفع اليه الا ان يقيم المولى البيينة على الرق
فان قيل انما يكون هذا ان اقرارا بحق للمولى اذا ثبتت رق الغائب باقراره واقراره الغائب
لا يثبت باقرار المدعي عليه الاستري انه لو اقر المدعي عليه الرق واقام المدعي البيينة على رقبته لا تقبل بيئته

قلت

قلت ارق الغائب يثبت باقراره في حق الغير وفي حق حكم يبرج عليه والى المدعي ان كانت لا يثبت
في حق الغائب بخلاف البيينة لانهما جهة مطلعة متعينة لا يملن الغضابها في حق الحاضر الا بالنقد
الى الغائب وانه لا يجوز اما الاقرار جهة قاصرة لوعلمنا به في حق الحاضر لا سعدى الى الغائب
الا ترى ان لو استرى امه وقبضها ثم ادعى ان لها زوجا وصدة البايغ ثبتت الزوجية بينهما حتى يرد
بالعيب ولو انكر البايغ واقام المشتري البيينة على النكاح لا تقبل بيئته لا يضمن القضاء بالنكاح على
الغائب ولو كان للعبد الغائب الفدرهم عند رجل وديعة او غصبه اوله عليه الفدرهم
دين من قرض او ثمن بيع اقر الذي في يده او عليه بذلك واقر ايضا انه عند هذا الرجل وصدة
المولى واراد ان يأخذ المال من القرفان العاضى لا يامر الذي قبله المال بدفع المال الى المولى
عينا كان او ديناً وقال في المبسوط وسوا كان العبد تاجرا او محجورا لانها لما تصادقا ان
المالك كان في يد الغائب فقد تصادقا ان الخضم هو الغائب فكان في سفيد اقراره ابطال
حق الغائب فلا يصح الاحتضرة فرق بين هذا وبين المهر والارض والفرق ان الخضم فيما في يد العبد
من المال هو العبد لان اليد فيما في يده من المال الاستري ان من ادعى تخافى شي من نسب
العبد المادون كان الخضم هو العبد دون المولى والوديعة والغصب والدين مال في يده فكان
العبد هو الخضم الاستري انه لو حضر العبد لم يكن للمولى ان يقبض شيئا من ذلك فكذا اذا كان غائبا
اما في الارش والمهر الخضم هو المولى لان العبد في يد المولى الامتري ان العبد لو كان حاضرا كان
الخضم هو المولى حتى لم يكن للعبد ان يقبض كذلك اذا كان غائبا اما في الارش والمهر الخضم هو المولى
وهذا لانه ما اقره واليد بالمال للمولى لانها لا دلالة انما اقره في يده او يدين عنده
ليس من ضروره كونه عبدا له ان يكون ما في يده لمولاه او دين باشر هو سببه لمولاه لجواز ان
يكون وديعة او غصبا او وكلاء عن غيره بالبيع الا ترى ان العبد لو كان حاضرا وعليه دين
مستغرق بملك المولى اخلت كسبه وديونه التي على الناس اما على اصل الى خيفه رحمه الله فظاهر
لانه لا حق للمولى في كسب المادون حتى لو اعتق عبدا من كسبه لم يجز واما عندنا ان كان كسب
المديون ملكا للمولى حتى ينفد اعاقته لكنه ممنوع عن التصرف في كسبه كالراهن ممنوع عن اغتياق المرهون
وان كان يتفاد اعاقته فكان الخضم هو العبد فلا يكون اقرار بحق المولى لا محال بخلاف الارش والمهر
وهذا لان من ضروره كون العبد ملكا لاسنان ان يكون ارش يبدل بضعه له لكونه يبدل
بعض مملوكه اما ليس من ضروره بكون العبد ملكا لاسنان ان يكون ما في يده له ولان يمكنه من
اخذ هذا المال بشرط ان ياتي بام ملكه في رقبته الدافع في الحال والماني فبراع ذمة
الدافع عن الدين والمودع ليس يخضم في اتيات هذين الشرطين عليه ولانه انما يتحمل من اخذه اذا علم
انه كسب العبد وذلك غير مطور الا ترى ان الوديعة لو كان معلوما لاملن المولى من اخذه فلذا
اذ ثبت بالاقرار بخلاف الارش والمهر وهذا لان الواجب على المودع مرد الوديعة الى من اخذها
منه وليس عليه طلب المالك لردّها عليه الا ترى انه لو رد الوديعة الى المودع ثم اقر رجل
البيينة انها له انه لا ضمان على المودع لان فعله في القبض قد انسخ بالرد من اخل منه فلا يبيح

طرفة ومي

لحكم بعد ذلك وبيان الانسحاق من حيث الحس ظاهر ومن حيث الحكم سر عا بالرد على من اخذها
منه الا يرى ان المودع لو كان غاصبا معروفا وطلب الرد عليه قبل ان يجبر المالك الزمه القاضيه
ذلك وكذا لو كانت سرقة وكذا الواجب على الغاصب الرد على من اخذ منه بالحديث وهذا لان
وجوب الصمان عليه باعتبار النفوت فان باخل فأت على المالك التمكن من الاحض من الاول
وقدر ذلك بالاعادة الى يده وهذا بخلاف ما اذا دفع المودع الوديعة الى انسان باسم المودع وبيع
او هب وسلم باسمه ثم طهر الاستحقاق كان للمشتري ان يضمن للمستودع لانه ما نسخ فعله بالرد
الى من اخذ منه انما سلم الى غيره وذلك سبب موجب الصمان عليه بدون امر المودع وقد ظهر
بالاستحقاق ان امره لم يكن معتبرا فكان من انجلا في الاول **فقد رد ثمة الى من اخذ منه**
وذلك ناسخ فعله فكذلك سلسنا المودع ما قبض منه شيئا ولا اقر له بالملك ولو امرناه بالرد فاليه
يكون مضاعف الغائب واجبا للصمان على ذي اليد وانه لا يجوز هذا اذا اقر بوصول المال
اليه من جهة العبد وذلك لم يقرب المالك للمولى بان قال ذو اليد ان
عبد فلان دفع من مولا الفاء دفعها الى اودعها عندي اوقال هذا مالك عصبه عبدك ودفع الي
او عصبته من عبدك وصدره صاحب المال فذلك لا يجبر على التسليم الى المقر له حتى يجبر العبد
لانه وان اقر انه مال له لكن انما انصا دقا انه وصل اليه من جهة الغائب على سبيل الوديعة او الغصب
فقد زعم انه ليس بخفي في هذا المال كما اذا اذاعني عينا في يد انسان فادعي ذو اليد ان فلانا اودعها و
عصبه منه وصدره المارعي في ذلك لا يتنصب حصما على ما ذكرنا في ابواب الدعوى كذلك هنا
وكذا الواقف رجل ان فلانا امر عبد ببيع امه فباعها مني بالف درهم وغاب ولم يقبض الثمن وصدره
رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى لان المقر لم يقر ان مولا له حتى قبض الثمن وانما اقر انه لعبد
وتصدق المولى في ذلك **بيان ان المقر اقر ان العبد باع هذه الحارثة منه باذن المولى والمولى**
صدقه في ذلك والعبد متى باع باذن المولى كان حق قبض الثمن للعبد لان حقوق القدر ترجع الى
العاقلة اذا كان من اهل الزام الحقوق والمادون اهل الملك **الابري** ان العبد لو حضر وصدق
المقر فيما قال كان للمقر ان لا يدفع الثمن الى المولى ويلزمه تسليمه الى العبد كذلك هنا وهذا
لانا لو ائتمنا للمولى حتى لا اخذنا بطلنا حق الغائب هذا اذا المالك قايما في يد المقر وان لم يكن ولكن
قال المالك لهذا الرجل عصبه منه عبد فعصبته منه واستهلكها اوقال **استودعها**
فاستهلكتها للمولى ان يضمنه ويرجع عليه مثل ما اخذ لانه اقر بوجوب الصمان في دينه لانه
غاصب العاصبا ومودع الغاصب وكيف ما كان يضمن بالاستهلاك فرق بين هذا وبين
اذا كان المالك قايما بعينه في الوحي حيث لم يكن ان ياخذ ذلك والفرق ان المال اذا كان
قايما فقد اقر للمولى بعينه مد حق الغائب وهو حق الاسترداد فلو امرناه بالدفع الى المولى لابطلنا
حقا ما بنا للغائب في هذا العزم كان الاقرار يتضمن ابطال حق الغير فلم يصح اما اذا كان يستهلكها
لم يقر للمولى بعينه فحق الغائب لان الاستهلاك ينقطع حق الغائب عن العزم واستعمل الى مثل ذلك
دينيا في دفعه فلم يصير مقره من فيه حق الغائب وانما جعل مقره امثلا للمقبوض ومثل المقبوض

حاصل

خالص ملك المقر كان مقر المولى مال لا حق فيه للغائب فيصح وهذا لان في الحقيقة هذا الاقرار بالضم
على نفسه غير متعلق بحق الغائب فيسمع بمنزله من ادعي ان فلانا وكلني قبض اللسان منك وصدقه
والي ان ان يدفعه فانه يجبر على الدفع اليه لان حكم هذا التصديق غير متعلق بالغائب فيصدق
ويلزمه حكم تصديقه بخلاف ما لو قال ان فلانا وكلني قبض الوديعة وصدقه فاني ان يدفعه
فانه لا يجبر على الدفع اليه لان اقراره تعدى الى حق الغير كذلك هنا وهو نظير ما ذكرنا في
الدعوى اذا مات العبد في يد رجل فاجا اخر وادعي ان العبد كان **ل**ه وان عليه قيمته واقام
ذو اليد بينة انه في يده وديعه او عصب او اجارة لا يدفع عنه الخصومة لانه ادعي القيمة في
ذمته فلا يدفع عنه الخصومة باحاطة اليد الى غيره ولو كان العبد قايما في يده والمسئلة كالماله
سند دفع الخصومة وبخلاف ما اذا انصا دقا ان عليه من الحارثة التي باعها العبد منه باسمه
لانها لو تصادقا ان الثمن ملك للمولى فقد تصادقا ان حق القبض للعبد فكان الاقرار بمصاد
حق الغير فان دفع اليه لم يقدم الغائب وانكر ان يكون عبد فلان فان المقر ضمن مثل
ذلك للغائب لانه لما انكر الرق كان القول قوله لان الطاهر لشهده لان الاصل هو الحرية
فكان اقرار المقر في حق صحح للمدعي وجه لا يظهر في حق الغائب واما لا يرجع على المقر
له لان حرية الغائب انما تستحكم الظاهر لا بالكيد **ل** فلا تصلح حتى الاكراه على
الغير كذا في دار في يد رجل وحدها قبيل وانكر عاقلة ذي اليد **ل** ملله لاشي علمته
لان ملكه ثبت بالطاهر لا بالكيد **ل** يوجب فلا يصلح الاكراه ولهذا الوشهاد الغائب محققا
اوقله انسان وطعن الشهود عليه وقال **ل** انه عبد او قال العادف انه عبد لا يقبل
شهادته ولا يجب على العادف خذ الاحرار ما فيه من الاكراه حكم الطاهر وهذا لان
المات بقوله والطاهر لا يوثق على المات بالبينة ولو اقام المدينه على حرته يكون المال
سالم له لان حرته لا يظهر من اقراره لان حاله يجوز ان يكون الغائب حرا **والمال**
الذي دفعه الى المقر او عصبه المقر مال المقر له بان عصب الغائب من المقر له واودع
عند المقر او عصبه المقر منه فاذا انصور ذلك لا يفسد اقراره فرق بين هذا
وسن الاقرار بالجحانة او النجاس فانه اذا دفع الارش او المهر الى المقر له لم يحضر
الغائب وانكر الرق ويرجع على الجاني او الزوج ويرجع الجاني او الزوج على المقر له بما
دفع اليه والفرق ان التثبت بالقرار كالباب **ل** بالبينة ولو ثبت حرية الغائب
هنا بالبينة ثبت فساد اقرار المقر للمقر له لانه لا يتصور ان يكون حرا واثبتت بغيره
لغيره فان ملك الارش والمهر لا يبارق ملك الرقبة لثبتي وضينا بحرته فقد قضينا
بكون الارش والمهر له ضروره في حق الناس كانه اما ليس من ضروره العصابة بحرية
ان لا يكون ما في يده ملك غيره وانما اخذنا من المقر باقراره وانه يزعم انه اخذ حق والعا
ظلمه ومن ظلم ليس **ل**ه ان يظلم غيره **الابري** انه لو ادعي على انسان ان فلانا وكلني قبض
دينه منه وصدقه المديون ودفع اليه وهلك حيله لم يحضر الغائب وانكر الوكالة

له ان يرجع على الديون بدينه ولا يرجع المديون على العايب كذلك هنا وكذا القول ذواليد
اقرضني عبد فلان الف درهم وقد عصب من مولاة وصدقته القرض في ذلك والمال قائم بعينه
في يد المقر او هالك كان للمولى ان ياخذ ذلك بعينه او مثله فحق من هذا وبنما اذا مال
عصبت من فلان الف او ادعى وصدقته للمولى والمال قائم والفرق ان في القرض لم يقدر
للمقر له بما فيه حق للعايب سوا كان قايما او لم يكن لان القرض يقطع حق القرض عن المال
وهذا لانه ربح انه ملك المال **سبد** فاقطع حقه عن العيب لان القرض وصنع لذلك
فلم يصير مقر اعمال بعينه فعلق به حق العيب وهو حق الاسترداد في الاقرار بما في الاستهلاك
ومنه اقر بحق الاسترداد للعايب على ما ذكرنا ولا يصح ثم اذا حضر وانكر الترتيب كان المولى قوله
وله ان يرجع على المقر كما ولنا الا ان يقيم المولى بينه على قرضه فينبذ حكم بقره ولا يرجع وذا اذا
اقام المولى بينه على قرضه فما ذكرنا من استهلاك الموديع وان لم يكن له بينه فلا خلاف عند
ابن حنيفة رحمه الله وعندهما يخلف ولوقال **الزوج** والحي والذى **المال** في
جميع المسائل قطعت بد فلان او زوجت فلانة او ادعى ولان **الف** او عصب مني لفلان
ادري انه عبدك ام لا والمقر **الف** يقول هو عبدى او استنى لا يوم يرفع الارش والوديعه
القائمة او المستهلكه او القرض لا يمتنى لم يقدر يكون العبد قايما له لم يقر شي من ذلك وهذا
لان اعمال الرفع اليه ان لو ثبت ان مال للعايب **الف** وهو ينكر ذلك ولو اراد المقر ان يقيم
البينه ان العايب عبد لم يثبت اليه ولا يقضى على المقر شي حتى يحضر العبد لانه قامت على
العايب للمضاهيه وليس عنه ختم حاضر لا قصدي ولا حلي ولا قبل ومنه لم يقبل لا يقضى
على المقر شي لانه لو قضى انما يعرضى اقراره وهو لم يقدر للمدعى شي **قال** لا ادري انه عبدك
فان **قال** الحاضر حرم عن العايب في اشياء الرق عليه لان ما يدعى على العايب من الرق
سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر وهو المهر والارش والمال الذي قتله ومن ادعى حضا
على الحاضر بسبب على العايب بدعي الحاضر حرم عن العايب كل ادعى غيبا في يد انسان
انه ملكه استراه من فلان العايب **قال** له ما يدعى من رقا العايب وان كان سببا
لثبوت ما يدعى على الحاضر من المهر والارش الجناية لكن تعدد ان يجعل المدعى حضا عن العايب
في اشياء الرق عليه لان العبد العايب ليس في يد المقر حقيقة ولا حكما لانه لو جعل في
يده حكما انما جعل للمال الذي قبله ان كان مهر او ارسا وهو تابع للمفسر فلا يمكن ان
يجعل العبد والامة في يده حكما سوا لما على المقر من المهر والارش لانه يودي الى العضاء بمالك
الرقبة سوا للعضاء في المال في الحروا ثم يمتنع وهذا لان الجرتع للاصل ويدر بعد العضاء
بملك الاصل بعد العضاء بمالك التبع ضروره عدم الاعضاء وان كان بالآخر فلان الرتبة
ليست تناهية هذا **المال** بل كل واحد منهما اصل فلا يمكن ان يجعل العبد العايب في يده
في يده حكما استعالم **الذي** قبله ومن ادعى حقا في عرق ما يكون حسم المدعى من كان العيب في
يده حقيقة او حكما الا ترى ان من ادعى على آخر عبدا والعبد ليس في يده فانه لا يلوخ ضمالة

خلا

خلا في مسئلة الشراء لانه في يده حقيقة ولو اراد المدعى استخلاص المقر على ملك الغايب ليس له
ذلك وكذا ليس له ان يحلف على المال الذي في يده ان كان قايما بعينه وقراقرانه او دعه
اياه او عصبه منه ولا في من الجارية التي باعها فلا يستخلفه في اربع فصول ويستخلفه في
خمسة فصول وهو الارش والمهر والوديعه المستهلكه والغصب المستهلك والقرض
العايم او المستهلك ويستخلف على الحاصل بالله بالمدعى ملك هذا **المال** الذي يدعى
ولا شيء منه والاصل فيه ان كل من ادعى على آخر شيئا لواقربه يلزمه وهو ما جرى فيه البدل
وصح الدعوى وانكر المدعى عليه يستخلف لان المقصود من المهر مما سوى الدوا واللعان
المنكول والمنكولة البدل والاقرار اذا كان حال لواقربه يلزمه هذا الاحتياط
بحلف واذ كان حال لواقربه لا يلزمه لا بعد الاستخلاف فلا يحلف فاذا ثبت هذا
نقول **لا** يستخلف على ملك الغايب ما ليس بعبد **الف** لانه لو اقر به لا يصح لان
العبد ليس في يده واقراره على الغير لا يصح فاذا انكر لا يستخلف ولا يستخلف في الوديعه
القائمة والغصب العايم وان كان في يده لانه لو اقر به لا يصح لما قلنا ان اقراره يضمن
بطلان حق الغايب في الاسترداد فلا يستخلف انه ليس بملك المدعى وكذا لا يستخلف في
ملك الجارية لما ذكرنا انه لا يوم يتسلم الثمن في المقر **الف** وان اقراره هذه امته وان
عبد باعه منه باذنه لما ذكرنا ان حقوق القدر ترجع الى العاقد فاولى ان لا يوم يرد ذلك
اذا **قال** لا ادري ان العبد عبدك اما في الفصول الخمسة لواقربه يلزمه لما قلنا
فاذا انكر يستخلف نظيره ما قالوا فيمن مات وترك ابنا فاجل وادعى انه ابن الميت
وانكر الابن المعروف لا يستخلف على الاخوه لانه لو اقر به لا يلزمه لكن يستخلف بالله ماله
قبله هذا **المال** الذي يدعيه لانه لو اقر به يلزمه **قال** هنا ولو ان الذي في يده
المال قال هذا المال عصبته من عبدك او اودعنيته عبدك وهو ملكك لانه ملك عبدك
وقال المقر له المال مالي لم يعصبه من عبدى او لم يقبضه من عبدى فان المولى ياخذها
الا ان يقيم المقر البينه على الغصب والايذاء لان المقر لا بد بالقرار **الف** وقال هذا
مالك فقد اقر ان المال وصل اليه من جهة المقر **الف** من حيث الطاهر وانهم خصم له وانه
وجب عليه لتسلم ما اقر به له اليه فاذا ادعى بعد ذلك انه وصل اليه من جهة الغير فقد
ارادنا خير خصوصته اياه الى ان يحضر العبد فلا يصدق من غير بينه ومن غير
تصدق المدعى ولان ملكه ظهر تنصا دهما ولم يظهر يد العايب فلا يندفع الخصومة عنه
وهو نظير ما ذكرنا في الدعوى اذا ادعى غيبا في يد غيره **قال** ذواليد هو مال **الف**
او دعه عليه فلان لا يندفع عنه الخصومه ما لم يقيم البينه على الايداع لانه اقرب بالملك **الف**
الا انه يدعى انه ليس بخصم بدعي الايداع والمقر له منكرو فيلزم القول **قال** خلاف **الف**
ما لو صدق المدعى في جميع ذلك لا يمتا توافقا انه ليس بخصم والاقرار من غير الخصم باطل
ولانه اقرار بحق الاسترداد للعايب وان لم يكن للمقر بينه على الايداع او الغصب **الف**

ان يحلف المقر له باسمه يعلم انه اودعته او غضب منه فان كل فلا حصومة بينهما وان حلف
يوم يدفع المال اليه فان دفع المال اليه وقبض المقر له المال ثم حضر الغائب وادع
المال وانكر كونه عبد المدعي فالقول قوله في الحرته ولا سبيل له على المال الذي
في يد المقر له الا ان يتم البينة عليه انه مال له لان صاحب اليد اقرب المال او المقر له
ثم ادعى الادعاء من الغائب كما لو اقر مال كحاضر ودفع اليه ثم اقر الغائب ثم حضر الغائب
وصدقته انه **هـ** وهل ضمن المقر الى الغائب سبل ما دفع الى المقر له ففي الغصب يضمن
عندهم جميعا سواء دفع الى المقر له بقضا او بغير قضا لانه اقرب الضمان **للاول** ثم
رجع واقرب الضمان للغائب **فصل** في صدق على نفسه ان لم يصدق في حق المقر له كما لو قال
عصبت هذا العبد من فلان ثم قال لا بل عصبت من فلان ودفع الى الاول يضمن على
الباني ثمنه دفع الى الاول بعضا او بغير قضا لان الغصب يضمن على الغاصب سواء
اخذه منه كرها او هلا **في يده** وان كان قد اقربا لوديعه اذ دفع بغير قضا فذلك يضمن
عندهم لانه مختار في الدفع فيكون مستهلكا وان دفع بقضا لا يضمن شيئا عندنا يوسف
رحمه الله وعند محمد يضمن وهو تطير ما لو قال هذا العبد لفلان ثم قال لا بل
لفلان اودعته ودفع الى الاول بعضا او بغير قضا وقبل قوله الى حنيفة مع محمد
رحمهما الله وقد ذكرنا المسئلة في كتاب الاقرار في مسئلة الكس ولو ان الذي في يده
المال بدا فقال هن الالف اودعنيها عبدك فلان او عصبتها منه وهو مال له لانه
عبدك وقال المولى فلان عبدي كما قلت والمال ما لي لك ما اخذت من عندي
فالغاصب يكتف المقر امانة البينة على ما ادعى من الادعاء فان اقام لا يلزمه دفع المال
الى المقر له كما ثبتت بنص ادقهما وان لم يعم يوم يدفع المال الى المقر بعد ما يحلف باسمه
ما يعلم ان فلانا اودعه او غضبه من فلان لانه اقرب المال للغائب ثم للحاضر في يومها التسليم
الى الحاضر بعد ما يحلف الحاضر كما ذكرنا في الدعوى اذا ادعى عبدا في يد انسان فقال
اودعني فلان الغائب وليقيم البينة على الادعاء ثم اقر به المدعي يومها التسليم اليه
ذكر محمد رحمه الله الاستحلاف في هذه المسئلة ولم يذكره في المسئلة الاولى هكذا ذكره
الفقيه ابو بكر البجلي في شرح الجامع ولا يقال بانه اقرب المال للغائب او لا فصار اقراره
للتثاني اقرارا على الغائب لا ما سئل وان كان كذلك الا انه لا حكم لاقراره للغائب
في الحال لانه لا حكم لاقراره للغائب الا عند اتصال التصديق به ولا يلزم انه يصدق قولا ولا
يصدق ولاقرار الثاني صحيح ظاهر الاصل التصديق به فلا يجوز باخيره لامر موهوم
ولا ضرر على الغائب في الدفع الى الحاضر لما يذكره دفع المال اليه فان دفع المال الى المولى ثم
قدم الغائب فانكر ان يكون عبد المدعي فانه باخذ المال من المدعي بغير بينة بخلاف المسئلة
الاولى فان في تلك المسئلة لا اخذ ما لم يتم البينة على الغصب او الادعاء منه والقدر في ان ثمة
اقرب المال المدعي او لا ثم شى بالاقرار للغائب ومن اقر كحاضر ثم لغائب يومها الدفع الى الحاضر

ولا يكون للغائب اذا حضر ان ياخذ المال من يده بغير بينة لتقديم حقه على حق الغائب
وهنا اقرب المال للغائب او لا وشى بالحاضر وفي مثله يومها التسليم لما ذكرنا من توهم
حق الغائب فاذا حضر وصدقته فيما قال اسند التصديق الى الاقرار السابق فبذلك الاقرار
للتثاني اقرار عليه فلا يصح في حقه وتيقا المقر له اقم البينة لانه يبين ان ختم المال هو
وهو من حقه وهو تطير ما ذكرنا في الاقرار اذا استرى عبدا شرا فاسدا ودفعه ثم اراد
الباع ان يسترد فقال للمشتري بعتك من فلان وسلمته اليه ثم اودعته وغاب وكذب
الباع يومها التسليم اليه فلو سلمه اليه ثم حضر الغائب وصدق المشتري لبينة العبد
من الغائب لان تصديقه اسند الى حاله الاقرار وبذلك ان اسند اذ الباع وقع بغير حق
وهل يضمن المقر للمدعي اذا اخذ الغائب المال منه ذكر شيخ الاسلام المعروف بحواهر راد
رحمه الله ان الجواب عنه على التفصيل ان كان عضبا يضمن بكل حال وان كان وديعه فهو
على الخلاف الذي ذكرنا في المسئلة الاولى وذكر الشيخ الامام الزاهد ابو الحسن علي البردوي
انه لا يضمن عندهم جميعا قال **اصدر** الشهد بجرحه الله وهو الصريح لانه نص محمد رحمه الله
انه لا يضمن لان المقر يقول للمدعي قد اقرت لك بشي ودفعته اليك وانما يستحق من
مدل فليس لك عليه شي فان **قال** انما استحق من يده باقراره تصار مستهلكا عليه
بالاقرار **وسئل** له نعم الا انه اقربا ولا انه **هـ** وانه عضبه منه واقرب المولى ثانيا ولم يقر
انه عضبه منه ومن اقر بغير يده انه لهذا ثم اقرب له خرو ودفع الى الاول يقضا
لا يضمن الى الثاني خلافا لرفر رحمه الله وقد مررت المسئلة في كتاب الاقرار في مسئلة
الكس وهذا لانه ياخذ المال من الغائب واقوله بالمال سعا اكون الغائب عبدا له
وما اقربا **المال** له مقصودا فاذا لم يظهر ملكه في الغائب بطل الاقرار الاثري **انه** لو
دفع المال الى العبد لا يضمن لما قلت وهذا اولى وهذا اذا امر الذي في يده المال
بالمال للمولى **لاول** كلامه او في اخر كلامه ولو لم يقر له بالمال اصلا ولكن
قال هذا المال مال عبدك فلان عصبت منه او اودعته وقال للمولى فلان عبدي وهل
الالف ما لي لم ادر من عندي لا سبيل له على المال الا ان يتم البينة ان المال له او يحلف
او يحلفه واليد فيشكل لان صاحب اليد مدعي المال للغائب والمدعي لا يصدق فلا تشدفع
الخصومة بخبر قوله بخلاف الفصلين الاولين لان هناك اقر ذو اليد بالمال المدعي
لكن **الفصل الاول** في اخر كلامه وفي الفصل الثاني في اخر كلامه ما قرنا التسليم اليه
وهنا لم يقر له بالمال **اصلا** بقى المدعي منفردا بالدعوى فلا يكون له اخذ المال
الانكول **سئل** عنه الذي في يده المال قال **قال** فلو اقر بالمال لعبد المدعي والاقرار
بالمال لعبد يكون اقرارا له لان مال العبد لولاه وهذا لان العبد في المولى ثانيا في يده
المولى الاثري **انه** لو اقر باخذ المال من يد انسان وارضه او صدقته وادعى انه **هـ**
او لعيره يومها دفع المال الى صاحب البيت واسأب دعواه بالحجة كذلك هنا قيل له

للعبد

الاقرار بالمال لعبد انسان لا يكون اقرارا بذلك المال لولا ما دام العبد قايما وطهرا قلنا
لو اراد مولى العبد ان ياخذ المال من يده المقتدر لم يكن له ذلك وهذا لا ذكرنا انه ليس من
ضرورة الابداع من العبد او الغصب منه ان يكون المال ماله وان كان اقرارا بدينه لجواز ان يكون
مال غيره ووديعة او غصب عنه او يكون عليه دين مستغرق فلا يترك المولى من اخذ اكسابه خلاف
الاقرار بالاخذ او الغصب من السب وانما في بيته من يده لان السب في يده والبدن الماسد على مكان
يكون ماسد على ما فيها الايسر انه لو نازعه انسان بشي من متاع بيته او زوجه وهي في
بيته كان القول قول **هـ** ويرجع الزوج بدنه باعتبار يده فاقراره بالقبض من بيته
بمنزله الاقرار بالقبض من يده ولا منازع حكما فيما بدنه خلاف العبد لانه من اهل اليد
وله يد معتبرة على ما في يد غيره انه ان اقر ان ما اخذه من بيته لا خر ضمن له مثله لان
اقراره على نفسه صحيح وقبضه مال الغير موجب للصمان عليه ما لم يرد عليه ونظير
الفصلين الاولين ما ذكر في المبسوط اذ قال **هـ** دفع الى هذه الاف فلان وهي لفلان
فادعي الالف كل واحد منهما ما هي المدافع لانه اقر **هـ** بالمال او لا جزا اقراره فصوله الى يده من
جهة ثم اقراره للثاني حصل ما هو مستحق لغيره فلا يكون ما شيا فبكون المال للدافع فاذا
رد المدفع عليه برامال كان او غير مالك الايسر ان المدفع من الغاصب برامال الرد عليه
كالمدفع من المالك وان قال **هـ** هذه الاف فلان دفعها الى فلان فهي للمقر له الاول لانه سبق
اقراره بالملك الاول فاقراره بعد ذلك باليد للثاني لا يكون صحيحا في حق الاول فاذا
ادعاه الدافع فعليه البين او لا ما هي المدافع لفلان لان المقر يقول انا وان اقرت بملك دفعها
الى ولكن الملك كان لفلان وقد ردتها عليه وليس لك على شي لهذا استوجه البين على الثاني
فان حلف ما هي فلان ضمن المقر له الف اخرى والوديعة والعارية سواء اما اذا كان دفعها
الى الاول بغير قضا فهو فوط **هـ** جميعا لان اقرار المقرحة في حقه فقدره ان المال
وصل اليه من جهة الثاني فاذا دفعها الى غيره باختياره ضمن **هـ** مسلها وان دفعها بقضا
فقد انى يوسف رحمه الله ضمان عليه للثاني لانه بنفس الاقرار ما الف على الثاني شيئا ولا احتيا
له في الدفع بل العاضى الرزمة ذلك وعند محمد رحمه الله هو ضمان للثاني الف لانه بالقرار
الاول سلط على الثاني القاضي على القضا وقدره ان مودع فيها من الماني والمدفع بهذا التسليط
يصير ضمانا كالمودع سار فاعلى سرقه الوديعة ولو قال **هـ** هذه الاف فلان اقرضتها
فلان اخر فادعاهما فهي للمدعي اقرضه او لا لتقدم الاقرار بهما والمقرض عليه الف درهم
لانه اقراره قبض القاضى الثاني حجة القرض والقبض حجة القرض موجب ضمان القبوض على القاضى
هذا كله اذا كان العبد المقطوع او المودع حيا عابا او الامة المزوجة قائما اما اذا كان
ميتا فقد اعاد محمد رحمه الله المسائل بينها فقال **هـ** فان ادعى رجل قبل رجل مهرامة **هـ**
او جنازة على عبد له او وديعة لعبد في يده او غصبا او دينيا من من ماع او قرض وادعى ان الغاب
قد مات وصدرت المدعى عليه فانه يلزم بذلك كله ويومر الذي يملك المال بدفع المال اليه

يقضى

اي

اي مال كان اما في الارش والمهر فطاهر لانه لو كان حيا يوم ربا لرفع اليه فنهنا اولى واما في الوديعة
والغصب العام والمستهلك والتمن والقرض **هـ** رقبته وبينما اذا كان الغاب حيا قائما
يومر بتسليم الوديعة والغصب العام وضمن البيع والقرض وهو انهما اذا تصادقا ان حتى قد
تصادقا ان حتى القبض للمولى لان بعد موته يقوم المولى بمقامه في حقوق اكسابه بمنزله المرات
والموقف انما يكون ليده الغاب وقد تصادقا على بطلان يده ولا منازع لهما فلا محض للموقوف
وهو بمنزله خرمات **هـ** في يد رجل وديعة او غصب فاقره والميدل لرجل انه ابنه يومر بتسليم
المال اليه ولو كان الاب حيا لا يومر بالتسليم اليه لاقراره بقيام مله وفي يد الابن الايسر
ان الوكيل بالبيع اذا مات قبل استيفاء الممن كان حقا لاستيفاء الموكل وترجع الحقوق اليه
كذلك هنا فرق بين هذا وبين ما اذا جن الرجل وعليه دين **هـ** دين على رجل اخر فان العاض
نصب عنه وكيل بقبض ديونه وبعضى وكذا الوكيل بالشراء اذا مات وعليه دين وله
على الموكل دين فان القاضي ينصب حتما ليستوفي ديونه ويقضى دين الغرما والفرق ان
لم يترك واريا حتى يقوم مقامه في استيفاء حقوقه والقاضى نصب ناظر اكل من عجز عن النظر بنفسه
فينصب عنه حتما اما المولى خلفا للعبد في اكسابه بمنزله الوارث فلا حاجة الى نصب القاضي ولا
ولاية **هـ** وذكر في المادون اذا مات العبد وعليه دين وله على الناس دينون ان المولى يقوم
مقام العبد في المطالبة واثبات الدين فاذا **هـ** الاموال الاستيفاء يكون الاستيفاء الى الغرما
وذكر في الوكالة **هـ** اذا مات العبد وعليه دين وله دين فان المطالبة في الاستيفاء الى الغرما
لان المقصود من المطالبة الاستيفاء وان حق الغرما كانت المطالبة لهم وجه رواية الما
ان المولى مع العبد فيما كان للعبد ولم يصير مشغولا بحق الغير بمنزلة الوارث مع المورث **هـ**
فيقوم المولى مقامه وانما جعلنا الاستيفاء للغرما لان الاستيفاء لا يستوفي وان حرام وهو غير موثق
في حكمه فجلت الاستيفاء الى الغرما والمطالبة الى المولى كالحرا اذا مات **هـ** ديون وعليه ديون
ونترك وارثا او وصيا كانت المطالبة للوصي او الوارث والاستيفاء للغرما كذلك هنا وفي الزيادات
اذا اجر عبد من رجل لبيع له ويشترى فباع واشترى وحقة ديون والمستاجر معسر بخير المستاجر
بين الدرع والفلان ان في العدا بين العبد بين الغرما كذلك هنا وفي الزيادات **هـ** لان
المولى لما اجاره للتجارة فقد رضى بحجارة وتطلق الدين برقبته كما لو اذن **هـ** بالتجارة ابتدا
واذا ساع فبصير محجرا عليه دين للغرما وله على المستاجر دين وقد عجز عن الاقتضا والقضا
ولا سبيل لغرما العبد على المستاجر لان العاقد هو العبد فاذا عجز صاحب الحق عن استيفاء حقه
والعاضى نصب ناظرا ينصب حتما حتى يستوفي دين العبد من المستاجر ويقضى دين الغرما قيل
لا خلاف بين هذه الرواية ورواية الوكالة **هـ** والمادون وزواية الزيادات **هـ** محمولة على ما اذا انى
المطالبة والفرق بين مسلمانا وهن المسائل ان في مسلة الزيادات والمادون والوكالة على العبد بين
والمولى لا يملك كسب العبد المادون عند انى حنفية رحمه الله اذا كان عليه دين مستغرق وعندهما
وان ملك لكن لا يملك النقص مادام مشغولا بالدين كوارث الحر في التركة المشغولة بالدين فينصب

لا العاصي حتما وفي سلسلنا لادين على العبد والمولى خلفه في اكسابه فكان ولايه الاستيفاء كالحرا اذ امارات
وتترك وارثا لادين عليه فان قال **قال** الذي في يده المال كان على العبد الميت دين يحيط بماله لم يملك
المقوله وقضى عليه بالدفع الى المولى لان اقرار الذي قبله المال بالدين على عبده باطل لانه اقرار اجنبى
بالدين على عبد اجنبى فكان باطلا الا ان يصدق العبد في ذلك ولم يوجد وهذا لان حق الاخذ من
ظاهر ابناء على ما اكتمت رقبته فلو امتنع حق الاخذ انما يمتنع ان لو ثبت الدين ولم يثبت بقول المقر
لانه اجنبى عنه ويريد به ابطال حق المدعى بعد ما تمت فلا يصح كمن مات وله عند رجل مال
جاورته وطلب المال لطلب قال حواليد على الميت دين فلا اعطيك المال **قال** لا يملك اليه كذلك
هنا وهذا لانه اقر له باخذ الدين وشهد عليه بالدين والاقرار بحق الاخذ اقرار على نفسه فيصح وشهادته
بالدين باطله وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير اذ امارات الرجل وله في يده رجل اربعة الف
وديقه فقال هذا ان الميت يوم يدفع المال اليه لانه اقر على نفسه بتسليم عين ماله عليه وان قال
لا حر هذا ايضا ابن الميت وقال **قال** الاول لا ان لم يجرى فانه يقضى بالمال الاول لانه شهادة
على الاول بعد ما ثبت حق اخذ الكل له فلا يصدق هذا اذا اقر الذي في يده المال لجمع ذلك
فان انكر جميع ما ادعى المدعى من كون العبد مملوكا وكون المال بالمدعى واقر بذلك وانكر
موت العبد فاقام المدعى البيه على جميع ذلك فثبت ببقائه لان مقصوده ليس اثبات الرق
والمالك على الغائب بل مقصوده القى امر مقامه في اقتضا ما كان له عند موته فاسببه دعوى
الميراث وذلك مما يجوز اثباته بالبيه لانه سبب استحقاق ما يدعيه الابرى انه لو مات رجل
وله مال عند رجل وجار رجل وادعى انه اخو الميت او حقه وادعى المال الذي في يده بطريق
الميراث عنه قبل بيته لانه ليس المقصود امارات السبب بل المقصود اخذ المال ولذا لو مات
رجل وادعت احثان كل واحد منهما ادات البيه انها زوجته نقل بينهما ويقضى بالميراث
بينهما لان المقصود هو المال وانما يجتمعا الشرة وانما يقضى بالزوجية وكذا لو مات امرأة وادعى
رجل كل واحد منهما انه زوجها قبل ويقضى بالميراث بينهما كذلك هنا بخلاف ما اذا كان الغائب
حيا واكر الذي قبله المال كون الغائب عبدا له فاراد المدعى امارته البيه على ذلك لا قبل بيته
لان البيه قامت على من قال الغائب وليس عنه ختم حاضرا لا قصدى ولا حكم لان العبد الغائب ليس
في يده الذي قبله المال ولا في يده غيره ولا يتنصب عن الغائب غيره ختم ايماء يدعى عليه المدعى
من الرق مادام حيا لانه في يده نفسه ويرجى حضوره فاما اذا كان ميتا كان للعاصي ان ينصب
ختما عن الميت مما يدعى عليه لانه لو لم ينصب وليس له ولي ولا وارث ادى الى ابطال حقوق
الناس لانه لا يرجى حضوره واذا كان له هذه الولاية كان جعل الذي قبله المال وماله في
يده اولى ومتى صار خصما قبلت بيته المدعى وهذا لانه ابنت الوراث والوارث اذا اثبت الوراثه
لنفسه انتصب خصما وان كان في ذلك اثبات الرق على الميت لانه ينتصب خصما في
اثبات المال في اثبات الرق بحيث لو ظهر حيا لا يفد القضاء عليه كما في ابيات الميراث بالنسب
وان لم يثبت النسب لان الوارث يقوم مقام المورث بخلاف حاله الحيا كما لو قضى به

ثم

ثم ظهر العبد حيا ظهر كذب الشهود فبطل القضاء كما ذكرنا في الباب الاول من الوصايا واذا كان المال
في يد رجل فادعى اخر ان المال الذي في يده ماله اخذ منه عبد الذي في يده ودفعه اليه وصدقة الذي
في يده المال والى ان يدفع اليه بخانه ان يحضر العبد وينكر انه عبد وياخذ المال مرة اخرى لا يملك اليه
ويجبر على دفع المال اليه لانه اقر بالمالك للمدعى ولو لم يصر بالمدفع انما يومر لاجل الغائب ولا يد للعاصي
في هذا المال لا حقيقه ولا حكم اما حقيقه فظاهر واما حكمه فلان يد اصاله لا يد نيا به فان قيل
وجب ان يجبر المقر على دفع المال الى المدعى لان المقر اقر انه كان مودعا في هذا المال او كان غاصبا
من جهة الغائب وقد صدقه المدعى في ذلك فكان هذا اقرار المودع او الغاصب بالوديعة او الغصب
للمدعى وانه باطل لانه اقرار على الغير فوجب ان يجبر بالدفع اليه كما في المسائل المتقدمه قيل له نعم
انما تصادقا على انه مودع او غاصب لكن تصادقا على انه مودع او غاصب لكن من جهة عبد والمولى
فيما باخذ من عبد ولا دين عليه يكون اخذ اجمعه التملك ويد لنفسه لا لغيره لانه لا يصلح
ان يكون نايبا عن عبد في حفظ ما كان في يد عبد من كسب وغيره وما اخذه يكون له الا ان يكون
على العبد دين او يثبت له مال غيره ولم يثبت ذلك فبطلت يده وخرجت من تجارتها
الاخرى ابا الوعاينا اخذ المال من يد عبد بالوديعة او الغصب ولا دين عليه لا يبقى يد العبد
على هذا التملك حتى لو حثي العبد دين بعد ان تزاعى من يده لا يقضى ديونه منه ولا سد بصراته
فيه ولو كان مولا مودعا لم يعلق دينه به ويبقى تصرفاته فيه فثبت انه غير مودع ولا غاصب
فصح اقراره بما في يده لغيره وصار ذكر الابداع او الغصب من عبد وعلمه بمسئلة فبقي الامر
بما في يده فيعتبر اقراره كما لو قال ذوا اليد لمال مالك لكن اشترطته من فلان بخلاف ما تقدم
وهو ما اذا توافقا ان المال وصل اليه من جهة عبد المولى لا نتمه توافقا على ان الذي في يده لال
مودع من جهة الغائب او غاصب وانه لا يصلح خصما فان قيل ربما يكون على الغائب دين
فلا يزول يده باخذ مولا قلنا ربما لا يكون عليه دين فقايل لا فرجنا الى الاصل والاصل
مراغ الدمة واخذ المولى قد صح في الظاهر وبطلت يد العبد فلا يزال ذلك بالشك بخلاف
ما اذا كان الغائب عبد للمدعى لانه لم ياخذ مولا وانما اخذ اجنبى ولم يزل يده فلا يزال بالشك
فاذفع لال الى المدعى ثم حضر الغائب وانكر ان يكون للمقر وطلب المال قضى العاصي له بالالف
التي قبضها المقر لانه ظهر ان اقراره في حقه كان باطلا وانما قضى له باقراره فاذا بطل اقراره
بطل القضاء وهذا لان المقر اقر ان هذا المال كان في يد الغائب فيما مضى ومن اقر
بمال في يده انه كان في يد غيره وقد وصل اليه من يده كان الذي المال في يده ان ياخذ منه لال
الا ان يقيم الذي المال في يده لال البيه ان المال ماله خلاف ما اذا انت البذ الماضية بالبيه
وقد ذكرنا في الشهادات وان كان القضى له قبض المال واستهلكه فللغائب ان يرجع مثله
على الذي كانت في يده لانه ظهر انه دفع ماله الى غيره بغير ادنى عطل بحمد الله في الاصل
وقال لانه اقر به باقراره للمدعى ههنا ذكرنا خلافه واختل المشايخ رحمهم الله فيه ذكر القبي
ابوبكر البلخي رحمه الله انه كان يقول ما ذكر قول محمد اما على قول ابي يوسف لا يضمن شيئا لانه

منه
المولى يدعي

اقر للمدعي ملك مطلق ثم اقر بعد ذلك ان فلانا اودعه ومن اقر ملك مطلق لا يمان ثرا اقر
بالوديعه لغيره ودفع المال الى الاول بقضا قاض يضمن للبشاني عند محمد رحمه الله ولا يضمن
عند ابي يوسف وذكر بعض المشايخ رحمهم الله ان المقر يضمن المال للغائب عند جميعها وهو
الظاهر فانه لم يحكم محمد رحمه الله فيه خلافا لان المقر اقر للمدعي ملك مطلق ثم اقر بعد ذلك انه
غصبه من عبده لان للمولى فيما يودعه العبد لا يكون مودعا بل يكون قابضا لنفسه فكان معنى
الغاصب فكانه اقر للمدعي ملك مطلق ثم اقر بعد ذلك بالغصب من الغائب ومن اقر لانسان
بملك مطلق ثم اقر بالغصب من غيره ودفع الى الاول فانما يصير متلفا بقراره لا بالدفع لانه
يزعم انه اخذ المال من العبد لنفسه وان يده قد زالت وفي المسئلة الاولى لا يدعي لنفسه
وانما اقر في ملك الغير وهذه المسئلة على وجه ان قال غضبت هذا العبد من فلان لابل من فلان
اذا اقرانه غضب من فلان ثم اقرانه غضب من فلان اخر ودفع الى الاول يضمن الثاني قيمته
سواء دفع الى الاول بقضا او بغير قضا لان اقر على نفسه بوجوب الدفع الى كل واحد منهما سواء
ووجوب الضمان عند تعذر الدفع فان دفع الى الاول تعد عليه الدفع الى الثاني فيقيم
قيمه ولا فرق بين الدفع بقضا او بغير قضا لانه يضمن عليه الا يبرى انه لو مات في
يده بحسب الضمان والثاني الوديعه او العاربه اذا قال هذه الالف ودبيعه عندي لفلان
ثم قال موصولا او مفصولا لا يلزم ودبيعه لفلان او قال اودعنيها فلان لابل فلان او اقر
بالعاره هكذا فان دفع الى الاول بغير قضا يضمن الثاني لان اقراره حجة عليه وقد اقر
انه انما على الثاني فصار كالعصب ولو دفعها مقضاه يضمن الثاني عند ابي يوسف رحمه الله
لانه لم يتلف على الثاني شيئا بالامرار والدفع فغلب القاضي وعند محمد رحمه الله يضمن لانه صار
تاكلا للحفظ كما لو دل سارقا على السرقة والمال الثاني اذا قال هذه الالف لفلان لابل لفلان
ودفع الى الاول بقضا لا يضمن الثاني بالاجماع والفرد محمد رحمه الله ان المودع ملزم
لحفظ وقد خالف الامرار وهنالك يضمن الحفظ لكن سهد بالملك الثاني على الاول والشاهد اذا
ردت شهادته لم يضمن شيئا والرابع اذا قال هذه الالف لفلان ثم قال غصبته من فلان او
اقر بالوديعه ثم بالغصب من غيره او بالعارية ثم بالغصب ودفع الى الاول بقضا او غيره
يضمن الثاني والحال اذا قال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي ودبيعه كان
العبد للاول ويضمن الثاني قيمته ان دفع بغير قضا وان دفع بقضا فعلى الاختلاف ولو اقر
بالوديعه ولا يضمن بالملك مطلقا ودفع الى الاول لا يضمن الثاني لانه شاهد على الاول وقد ردت
شهادته ثم اذا ضمن الغائب المقر لا يرجع على الغائب لان من زعم ان الغائب ظلمه فليس له
ان يظلم غيره ولم يذكر ان الغائب اذا حضر هل له ان يضمن الغائب قالوا ينبغي ان يكون له
الخيار بين يضمن القاضى ويضمن المقر لانه يضمن باليس له قبضه ولا يرجع هو على المقر لانه
لم يتربا لا خدمته ولو قال ذو اليد هذه الالف او عنى عبدي فلان ولا ادري هو ملك ام لا
وصدقه المدعي ان عبدا اودعه اياه واقام البينه انها ماله قضى بهاله لما ذكرنا ان المولى فيما

ياخذ

ياخذ من عبده ليس بمودع بل يكون مالكا ونزالت يد العبد عنه ومن ادعى مالا في يد انسان وذو اليد
يزعم انه مالك لانه يقتصب خصما فان حذر الغائب ومحمدان يكون عبد المقر مالا عليه ويقال
للمدعي اعد بفتك عليه لان المدعي اقر ان هذا المال كان في يد الغائب فيومر بالرد عليه وظهر ان
بينته قامت على غير خصم لانه ظهر بطلان دعواه الدين لنفسه لانهما تصادقا ان اليد كانت للغائب
وانما صارت له اليد بدعواه الملك لنفسه وباقراره بزوال يد الغائب قد ظهر ان يد الغائب غير
زائلة وتبين انه لم يكن خصما فتبين انه لم يقر البينه على الخصم ولا على من قام مقامه فبطل القضا ومرد
الالب عليه ويقال للمقر له انت على حتك وحجتك فان اعد يقضى لانه وان هلك المال في يده يضمن
لما ذكرنا وكذا ان انكر ذو اليد كون المال ملكا للمدعي واقام البينه وقضى له ثم حضر الغائب وانكر
وان قال صاحب اليد هذا المال مالك اودعني فلان وهو ليس بعبدي فقال المدعي هو عبدك
واقام البينه لا يلفت الى بينته ولا خصومه بينهما على محجده رحمه الله في الاصل وقال لان المدعي
اقر ان رجلا اودعه اياه فلا خصومه بينهما حتى يحضر الغائب ولا اجعل الغائب عبدا لهذا المدعي عليه
ببينه المدعي والعبد غائب اما لا خصوم بين المدعي وبين ذي اليد لانهما تصادقا على كون ذي اليد
مودعا واختلفا في كونه مالكا مالا في يده او لا فالمدعي يدعي انه مالك وذو اليد يقول اما مودع فثبت
ما انتقل عليه ولم يثبت ما اختلفا فيه ولم يكن بينهما خصومه ولانه ظهرت يد الغائب بتصادقهما
والمدعي يدعي زوال اليد فلان لانه يدعي انه مالك فثبت ان المدفع عبدا ولم يثبت واما لا يقضى
بكون الغائب عبدا الذي اليد ببينه المدعي لانه قصد اثبات الرق على الغائب لمن يحضر وليس
عنه خصم حاضر لا فصدى ولا حكي ولو اراد اثبات الرق على الغائب لمن يدعيه لا يتمكن من ذلك
فهذا اول الا ان يقيم البينه ان فلانا المودع كان عبدا لهذا الذي في يده المال وانه قد مات تحيينا
تقبل بينته ويتقي له بالمال على محمد رحمه الله في الاصل وقال اذا اقام البينه على الموت فقد صار
المولى خصما لما ذكرنا من قبل انه اذا مات صار المولى بمنزلة وارثه فيصير خصما عنه وليس فيه
اثبات الرق ولان الموت يقطع الملك والرق مضار خصما كما لو ادعى الحر على مودع مورثه ان المودع
مات وانه وارثه انتصب ذو اليد خصما رجل وهب لعبد رجل جارية وقبضها العبد ثم اراد
الواهب الرجوع في الحبسة والمولى غائب فله ذلك ان كان العبد ماز وناله في التجارة وان كان
محجورا عليه لم يكن خصما حتى يحضر المولى اما الاول فلان الواهب يدعي حقا فيما هو كسب
المادونك بعقد جرى بين المدعي وبين المادون فثبتت المادون خصما له حتى لو ادعى شيئا في يد
المادون انه اشترى منه او انه ملكه مطلقا فانه يثبتت خصما سواء كان عليه دين او لم يكن
وان كان الموهوب في يد المولى ليس له ان يرجع فيها لانه ليس في يد الحاضر وانقطع يده التسليم
الى المولى وخرج عن كونه من اكسابه ولهذا الوجه دين لا يتعلق به خلاف ما اذا كان في يد العبد
وهذا على اصله خيفة رحمه الله اظهر فانه لو وهب لعبد اخيه شيئا كان له ان يرجع فيه
كما لو وهب لاجنه وهو عبد غيره كما ذكرنا وهذا لان الرجوع باعتبار العقد والمالك حتى اذا كان
العقد معاوضة فليس فيه حق الرجوع ويعذر زوال الملك لا رجوع والعقد هبة للعبد لا يبرى

ان التبول والرد يعتبر فيه دون المولى وان العتق فيه دين العبد حتى اذا كان الموهوب خيرا صحت
الهبة ان كان العبد كافرا وان كان مولا مسلما والملك يحكم الهبة ببيع للعبد على احد الطريقين لان الحكم
انما يثبت لمن يشره فيه ولهذا يقدم فيه حجة العبد حتى يفيى منه دينونه ثم ينتقل الى المولى عند
استغنا العبد عنه لانه ما لك الرقبة فحلفه في كسبه حلاله الوارث المورث وعلى الطريق الاخر الملك
يقع للمولى ولكن بطريق الحلاله عن العبد لانه ليس باهل للملك فحلف العاقل في ذلك مولا وهو نظير
الطريقين في الوكيل بالشري وعندهما لا يملك الرجوع لان الملك يحكم الهبة وقعه لدى الرحم المحرم وهذا
لانه وان اضاف العتق الى العبد فالمقصود المولى وهو قربه والملك وقعه له الا ان يرى انه لو وهب
لاخيه وهو عبد كان له الرجوع لان الملك وقع للاجنبي فلم يمنع الرجوع ولم يعتبر العتق الا بيري
انه لو اوصى لعبد وارثه او عبد قاله كان ذلك كالوصية لمولا حتى لا يصح ولا في الرجوع بخاص للمالك
وهو قربه فيؤدي الى طبيعة الرحم وابو حنيفة رحمه الله اعتبر الطريقين وهو الملك والعتق اما
العتق فلما اطلقنا من اعتبار دينه وقوله والصرف الى دينه واما الملك اذا وهب لاهيه وهو عبد
فانه يرجع بالاجماع وهذا لان نفس العتق عبر صلة كما ان نفس الملك يعتبر صلة الا بيري انه حرم
الصلة للعاقل والوارث كما لا ينعى الوصية للعاقل والوارث لا يصح لعهدها وصلة العتق لا يمنع الرجوع
كما اذا وهب لاهيه وهو عبد فلذلك صلة الملك بل اولى لان ثمة الما قصد مع القرب مقصودا وهنا
لما قصد مع الاجنبى مقصودا من بعض ملك الا ان حلتا لا تقا من سببه وهو العتق فلما لم يمنع ذلك
فهذا اولى اذ است هذا فنقول اذا وقع العتق للعبد وهو اجنبى لم ينفعك العتق عن مقصود
العوض فيثبت له حق الرجوع اذ الرجوع في قولنا اذا وقع الملك للعبد ثم انتقل الى المولى ينتفع
انه يثبت حق الرجوع فيه فلما هذا ان لو كان المالك مستقرا وهو ليس من اهل ذلك
وعند العتق هذا الاستقال كان معلوما فلا يمنع الرجوع فان قيل كيف يقصد بالهبة من العبد
العوض وهو ليس من اهل ان يعوض فينتفى ان لا يثبت حق الرجوع في الهبة منه اصلا فقلنا انه لم
يقصد العوض به كالا سرح في الهبة من الفقير فلما العبد من اهل ان يعوض بمنافعة وخدمته
ومن اهل ان يعوض بكسبه عند اذن المولى فكان المقصود بالهبة منه ما هو المقصود بالهبة من الحر
وهو العوض وهذا الخلاف الوصية فالطلاق هناك لا يثار بعض الورثة او وصول مال مورثهم
الى من يعطهم قبل مورثهم وذلك بالملك بالعتق فاما ينظر الى من وقع العتق والملك له
فانما كان اجنبيا ثبت حق الرجوع لانه لم ينفعك عن قصد العوض وهذا امر مذهبنا اما عند
الشافعي رحمه الله لا رجوع في الهبة من الاجنبى حر كان او عبدا قاله صاحبنا ان الهبة عندنا تطلق
الرجوع وان كان لا يستحب ذلك بطريق الديانة الا انه يمتنع لعارض كما يبيع ثبت حق الرجوع
بالعيب الا اذا امتنع لعارض وعنده لا يطلق الا لغيره في الموهوب وهو ان يكون ولد احتج في
هبة الاجنبى والولد بقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب فيما
يحب لولده وفي رواية قال لا يحل قد تقي الرجوع او حرره ولا يجوز الاقدام على ارتكاب الحرام
وقال عليه السلام العايد في هبته كالعائد في فيه وفي رواية كالكلب يذبح ثم يعود في فيه

والعود

١٨٢
والعود في القجرام بهذا الرجوع في الهبة والمعنى فيه انه عبد تمليك فطلقه لا يقضى الرجوع كما يبيع
وهذا لان الرجوع فصا المقصود بالتمليك والعتق لا ينعقد موجبا ما يصاد المقصود
وانما يثبت حق الرجوع قبل تمامه كما فاسن الوالد والولد باعتبار ان الولد كسبه **ف**
في معنى قوله تعالى ما اغني مال وما كسب وما ولد وقال عليه السلام وان ولد
من كسبه او انه بعصه فلا نتم اخراجه عن ملكه لما جعلها كحدوه وهذا الايوخذ فيما بيننا
وهو معنى قولهم ليس بين الواهب والموهوب حرويه فلا يرجع احدهما فيما يهب لصاحبه
كالأخوين ولانه جاد بلسبه لا على كسبه فلا يملك الرجوع قيا سا على ما اذا وهب لدى الرحم
المحرم ولان الزيادة المتصلة تمنع الرجوع ولو كان حق الرجوع باسا لما امتنع كما في الغصب
والرهن ولا في حق الرجوع والرهن كونه لما كان ينقل الى القيمة عند الاستهلاك كما في
الغصب والرهن واحتجنا في ذلك حديث على رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الواهب اخق هبته ما لم يد من **و** المراد حق الرجوع
بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم واذناها الى الواهب على معنى انها
كانت له كالرجل يقول اكلنا خبز فان الجار وان كان قد اشتراه منه ولانه مده هذا
الحق الى وصول العوض اليه وذلك في حق الرجوع بعد التسليم وفي قولنا فحوانا
حسن منها او ردوها ما يدل على ذلك لان المراد من الهبة العطية وقيل المراد
التحبة بالسلام والاول اظهر لان قوله او ردوها تنبنا وادرها بعينها وانما يتحقق
ذلك في العطية وفي حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من وهب هبة
ثم اراد ان يرجع فيها فليوف ولغيره ففعل فعله وفي رواية حسن فعله فان ابي هريرة عليه
و المراد حسن فعله في الهبة وقبح فعله في الرجوع وعن فضالة ابن عبيد
ان رجطين احتضما اليه فقال احدهما اني هبتك فادار باليثيبني ولم يثنني انما
ارجع فيه فقال فضاله لا يرجع في الهبة الا النساء والشرار من الناس اردد وعن ابي الدرداء
رضي الله عنه قال الواهبون بثه رجل وهب على وجه الصدقة طيس له ان يرجع فيها
وبرجل استوهب فوهب له فلما ان يرجع فيها ما لم يعوض ورجل وهب لثي رطاه
لهي دين في حياته وبعد موته والمعنى فيه انه يمكن الحلل في المقصود بالعتق فيتملك
العاقل من الفسخ كالمشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ويباينه ان المقصود من الهبة للاجانب
العوض والكفاة والمرجع في ذلك الى العرف والعادة الظاهرة ان الانسان يهدي
الى من فوقه لصونه بجله والى من دونه لخدمته والى من يساويه ليعوضه واليه اشار
رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لو بدت بغير ما اتوه بشي اصدقه امره به والصدقة يتبعها
وجه الله تعالى والهبة يتبعها وجه الرسول عليه السلام وقضا الحاجب
ومنه نقال الا يادي فرفض ونقال في الملل قبل الهدية ان تذهي فنقول في الضلع
خلاف الهبة لدى الرحم المحرم لان المقصود منها صلة الرحم وتوصلت في الرجوع طبيعة الرحم

ض

ب

وخلال هذه احدى الزوجين لصاحبه لان المقصود التودد والالفه وتحقيق ما بينهما من
السكن والازواج وفي الرجوع ايقاع الفرقة والعداوه والزوجيه لمعنى الالفه والوده فلا
يجوز لاحدهما الاحدام على ما قصاده وهذا كان مانعا من الرجوع فيما بين القرابات وهذا
بين ان حق الرجوع ليس يقتضي العقد بل يمكن الحل في المقصود من العقد على معنى ان المعروف
كالمشروط ولا يقال انما يقصد العوض بالمحارات اما الهبة فالمقصود منها اظهار الجود والسخا
والتودد والتحب والملاح والملاح والملاح لا يقال **العوض في التبادلات**
مشروط وفي التبرعات مقصود ومفنى لظاهر انما مقصود فتمكن الحل في بعض المقصود
وذلك يلحق بالسمع ان اظهار الجود مقصود كرم الخلق وهذا انقول الراجع في الهبة لا
كرمي الخلق والنفس فاما مقصود طيبة النفس العوض ومعنى التودد انما يحصل بالعوض كما
قال عليه السلام فهاذ واتحابوا فان المفاعيل يقتضي وجود الفعل من الجانبين كالمقابلة
ولان الكرم حصل بنفس الهبة وحرمان الرجوع بنا على كرم الاطراف الا انها قد توجد
من غير الكرم لاجل العوض **فان** ان يميل اليه ويقول ما قصدت الا العوض ولا يلزم
على اصل العبارة اذا اعترض مانع من الرجوع لانا علمنا **الاشارة** ثبات النفس لبيان المقصود
ولم يحسن عمل عدم احتمال السقوط باعتراض المانع الا يرى ان في البيع ثبت
حق الرد بالعيب ثم يسقط باعتراض مانع ولو من حيث ثم يسقط واما الحديث
فالمراد به ان لا يفر د بالرجوع من غير قضا ولا رضا الا لو اذ احتاج الى ذلك
فنفرد بالاختلاف حاجته وسمى ذلك رجوعا باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا
في الحكم كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشترى من رجل ثوبا فباعه
فارد ان يشتريه فسا **رسول الله صلى الله عليه وسلم** عن ذلك **قال** لا تغدر
في صدقتك والشري لا يكون رجوعا في الصدقة حكما او المراد انه لا يحل الرجوع بطريق
الديانة والمروءة ويقبح ذلك لانها هبة لولده فانه لا يقبح اذا احتاج اليه وهو يقول
عليه السلام لا يحل لرجل مؤمن بالله واليومر الاخر ان يشتري شيئا وجاره الى جنبه
طاوي لا يتيق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا في الحكم اذا لم يكن عليه حق واجب
وللرد بالحديث الاخر التشبيه في معنى الاستفناج والافتقار لا يرى انه يشبهه
بعود الكلب فيه **وقال الكلبي** بوصف بالفتح بالحكمة ونقول **وهذا** احتاج
الى القضا والرضا لانه بمنزلة الرد بالعيب بعد القبض من حيث ان السبب يمكن اصل الحل
في المقصود فلان القضا او رضا او ابا الزيادة المتصلة فانها حصلت على ملك الموهوب له
فامتنع الرجوع فيها فامتنع في المناقضة وانه ايضا **قال** وفي الغصب والرهن حصلت على
ملك الراهن والغصب مائة فلا يمنع الرجوع **وقول** لو كان الرجوع لا ينقل الى القيمة باطل
على مذهبه ما اذا وهب لولده ان حق الرجوع باطل لا ينقل الى القيمة عند الهلاك اما اذا
كان العبد محجورا عليه لانه بمنزلة المودع فيما في يده من جهة الولي لانه ليس من اهل اليد لان

هني

هني باليد المتصرفه وهذه لولاه لانه ليس من اهل ان يتقرب اليه في قبضه الا له فصار الخصم
حينئذ مولاه الا يرى ان من ادعى عينا في يده انه اشتراه من المحجور او ادعى عليه ملكا مطلقا لا
يتنصب حصما وان كان من الا يرى انه ليس بسبيل من نقله الى غيره شرعا بالبيع او الايداع في
ان لا يسمي عليه النقل بالرجوع في الهبة بخلاف الماذون والعني ماذا ذكرنا ان الماذون يدعى به
بما في يده كالكاتب **كل** ان المحجور كان القضا بالرجوع قضا على الغالب وانه لا يجوز فان اختلف
الواهب مع العبد فقال **الواهب** انا محجور على وليس **للرجوع** على حتى يحضر
مولاي الغائب وقال **الواهب** انت ماذون **للرجوع** على فاقول قول الواهب مع يمينه
على علمه واذا اختلف يرجع في الهبة اما القول قول الواهب فلان الهبة حين وقعت وقعت
موجبة للرجوع فالعبد يقول انا محجور على يدعي باء حرق الغائب في الرجوع الى ان يحضر الولي
والماخير نوع ابطال فيكون القول قول المدعي مع يمينه **فان قيل** وهو القياس
بح ان يكون القول قول العبد لانه متمسك بالاصل فان الحث ثابت في الاصل بانها قدما
على الرق والواهب يدعي عارضا وهو الاذن فكان الظاهر شاهد للعبد قيل له وهو
الاستحسان ان المقصود من هذا الخلاف قياس حق الرجوع وبطلانه لان المحجور وعلمه والاصل
في الهبة قيام حق الرجوع فالعبد يدعي المحجور يدعي بطلانه منع سبب ثبوته وهو ينكر كان
القول قول **ه** لانه انما يحل القول قول من يشهد له الظاهر اذا كان يدفع شيئا
عن نفسه بالظاهر اما اذا اراد اثبات حق قبل غيره او سطل خفا مستحتما للغير فلا ما ذكرنا
غيره ان الظاهر يصلح للدفع لا لابطال **حق** او اثبات حق وهنا سطل حق الرجوع في
الهبة واما اختلف الواهب لكان الفايده فانه لو سطل خفا في الرجوع واما على العلم بالله ما يعلم
انه محجور عليه فلانه على فعل الغير وهو محجور الولي وان اراد العبد على ان يقيم البيئته انه
محجور عليه لم يثبت اليه لو جهن اجملا ان المقصود من هذه البيئته على حق الواهب في الرجوع
والبيئته على التسوية ليعمل وان كان بلفظ الاثبات كما في قول **ه** عدي حرا ان لم ارجع العام
فشهدا انه محجور العام بالكوفة وقد ذكرنا مع نظائرها **والثاني** ان الواهب يدعي خفا على
العبد بعقد حري بينهما ومن انتصب **حصما** يدعي الفعل عليه اذا اقام الذي في يده البيئته
انه مودع من فلان لتدفع الخصومة لم يقبل الا يرى انه لو ادعى عينا في يده انسان انه اشتراها
منه وود واليد يدعي انه وديعة فلان وادام البيئته لا تقبل بيئته على ما ذكرنا في الدعوى لذلك
هنا اذا اقام البيئته على اقرار المدعي انه مودع فلان فانه يقبل وتدفع الخصومة والمعنى فيه انه متى
ادام البيئته على انه مودع فقد اقام البيئته على حالة الخصومة الى غيره ومتى اقام البيئته على اقرار
المدعي انه مودع فقد اقام البيئته على ان المدعي **ب** اراه عن هذه الخصومة معني انه يريد استقاط
خصومة المدعي معني وجد من جهته وهو اقراره ومن انتصب **حصما** يدعي الفعل عليه لا يقبل
بيئته على حالة الخصومة على غيره ويقبل على اقرار المدعي اياه عن الخصومة وهذا لان اقراره حجة
عليه وان تعد الى الغائب لو علمنا بموجب اقراره كمالواشترى عبدا او ادعى ان البايع كان اغتفقه

وكما لو باع جارية واقران لها زوجا فلان يكون حجة في موضع لا يتعدى إلى الغائب أو قال لا يرى
أن الواهب لو قال أنت حر وأراد الرجوع وقال الموهوب أنا عبد محجور ولا رجوع لك
على أن القول قول الواهب مع من يدين عليه ولا يقبل بيئته لما ذكرنا في رقبته هذه المسئلة
وبين ما ذكر في جواب المادون أن العبد إذا باع شيئا أو استرى ثم قال العبد أنا محجور وقال
الذي عامله استعاده ون كان القول قول من يدعي الأذن ولو أدام العبد البيئته أنه
محجور عليه لا يقبل بيئته وكذا الواوأم البيئته على إقرار صاحبه أن محجور عليه لا يقبل وإن أراد
العبد أن يخلفه ما يعلم أنه ليس محجور عليه ليس ذلك سوى في المادون من إمامة البيئته
على الحر وبين إقامه البيئته على إقراره بالحجور وهنا في رقبته والفرق أن المعنى الذي لا حله
لا يقبل بيئته العبد على أنه محجور في مسئلة المادون ذلك المعنى موجود في بيئته قامت
على إقرار صاحبه أنه محجور وذلك المعنى هو كونه ساعيا في نقص ما تم به وإرادته ابتداء البيئته
ومن سعى في نقص ما تم به وإرادته ابتداء البيئته لا يسمع إلا يرى أن البايع إذا كان حرا
وأراد البيئته على أن يبايع كان حرا أو مخصوبا لا يسمع بيئته لأنه سعى في نقص ما تم به
وأراد ابتداء البيئته وإنما لم يقبل لأنه يصير متناقصا فاما لم يقبل على المحجور هذا لأنها
قامت على إحالة الخصومة إلى غيره هذا المعنى موجود في إمامة البيئته على الإقرار وهذا
لو كان البايع حرا وأدام البيئته على إقرار صاحبه أن ما اشترى حرا أو مخصوبا لم يسمع بيئته
أما في مسئلة الجاعع إنما لم يقبل البيئته على المحجور لأنه ساع في بعض ما تم به لأنه ساع في إمامة
ما جرى بينهما من العقد لكن إنما لا يقبل لأنها قامت على إحالة الخصومة إلى غيره هذا المعنى
معدوم في إمامة البيئته على إقراره وهذا الآن بالنسبة لغيره بطل الدعوى وبطلت
الدعوى لا يقبل البيئته ولا يستحق الميراث وهذا الدعوى جائزة لأن دعواه المحجور لا يكون
نقصا لقول الهبة لأن الهبة من المحجور وقول جاز لا غير محجور فيما يبيع المولى
لا يرى أنه لو أجاز نفسه وسلم من العمل بفتح العقد ويستحق الأجرة استحقا لمنفعة المولى
وإذا صح الدعوى بتوجه الميراث إلا أنه إنما لا يقبل البيئته لأنها قامت على النفي لما ذكرنا فإذا أدام على
إقراره يقبل لأنه أقرب بطلان حجة في الرجوع وإقراره على نفسه جائز وفي المبسوط إذا أراد
الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أحول أو قال قد عوضتك أو قال
أنما تصدقت بها على وكذبه الواهب فالقول قول الواهب لأن السبب الميثاق الحق الواهب
في الرجوع ظاهر والموهوب له يدعي المايعة فالقول فيه قول المندرج ثم قال إذا تصدقت
على المملوك من جهة الواهب بانفاقهما والقول قول المملوك في بيان سبب التملك وإذا
قال عوضتك فهو يقتضي تسليم شيء من مال له وهو منكروا إذا قال أنا أحول فالقول
لا يثبت بغير دعواه ولا يسمع به أن قصد الواهب له مكن بحصيل العوض وإن كانت الهبة خادرا
فقال وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي وأزدادت حرا وكذبه الواهب فالقول قول الواهب
عندنا وقال من فرجه الله القول قول الموهوب لأنه مالك لها في الحال وهو منكروا

حق الواهب في الزيادة الحادثة فيها فيكون القول قول كما إذا كان الموهوب أرضا وفيها
بنا أو شجر فقال الواهب وهبتها لك وقال الموهوب له لم يكن فيها بنا ولا شجر جزئيه
فالقول قول الموهوب له لكننا نقول الموهوب له يدعي تاركها سابقا في الهبة
والهبة جارية فمن يدعي تاركها سابقا لا يقبل قوله إلا حجة بغيره ليس فيها زيادة من غيرها
وحق الواهب ثابت في عينها بانفاقهما فكان الموهوب له مدعيا أسفا حجة عن الزيادة
للتولية من العين مثل السمن والكبر كلاف البناء والشجر فإنه غير متولد من الأرض
لكنه ملك مبتدأ الموهوب له في الحال وهو منكروا تولد من جهة الواهب وثبت حقه فيه
بوضح الفرق أن البناء من وجه أصل حتى يحجز أفراده بالبيع فالظاهر شاهد
للموهوب له دون الواهب والسمن والكبر وصف وهو بيع محض وثبت الحق في البيع
بموت في الأصل كان الظاهر شاهد للواهب وهذا الآن الزيادة المتصلة لا تنفصل
عن الأصل فلا يمكن اعتبار الاختلاف في تلك الزيادة لأنها دخلت تحت الهبة أم لا
لأنها ساع لا يبارق الأصل حال فاعتبر الاختلاف في الوقت والموهوب له يدعي في وقت
سابق والواهب ينكر مكان القول قول وكذا كل شيء زاد وبنه من غيره بخوض الثوب
بصبغه والسويق بلبته والثوب بحيطه والقول فيه قول الموهوب له بمنزلة
البناء والغرس وأما ما كان من حيوان فالقول قول الواهب بمنزلة الكبر والسمن
وهذا لأنه يجوز أن يكون الثوب لرجل وما فيه من الصبغ لآخر وكذا السمن والبناء
فالواهب له أنكر الهبة في تلك الزيادة ولو أنكر الهبة أصلا كان القول قول
فكذلك إذا أنكر الهبة في البعض خلا في الزيادة في الحيوان هذا الذي ذكرنا إذا كان العبد
حاضرا والمولى غائبا فاما إذا كان العبد حاضرا والمولى غائبا فإن الواهب يرجع فيها وبخاصة
فيها المولى أن لم يكن في يد المولى لم يكن المولى خصما له لأن الواهب لا يدعي على المولى عينا
في يده ولا حقا في غير يده ولا دينيا في دمه فلا ينتصب خصما وهذا الآن الخصم من يدفع
الغير عن نفسه وإنما يحتاج إلى هذا أن لو كان في يده شيء وإن كانت الهبة في يد المولى
فقال الواهب وهبت هذه الجارية لعبدك فلان ودفعها إليك فهذا أعلى أربعة
أوجه أما أن يقر المولى بحبته للعبد وكون العبد ملكا له أو أقر ملك العبد له
وأنكر الهبة أو قال لا أدري أنك وهبتها له أم لا أو أقر بالهبة وأنكر أن يكون عبدا
له وأنكر عليه ما في الوجه الأول ينتصب المولى خصما سواء كان العبد قاذورا
أو محجورا لأن بيد العبد تبطل بيد المولى لما ذكرنا أنه لا يصلح تأييدا في المدعى عنه وما
ياخذ منه يكون ملكا له إذا لم يكن على العبد دين ولم يعرف قيام الدين على العبد
فكان المولى والملك له فكان الاستحقاق واقعا عليه لأن من اشترى عينا في يد الإنسان
والذي في يده العين برغم أنه مالك له ينتصب خصما للمدعي فرق بين هذا وبينما
إذا اشترى عبدا شيئا بأذن مولاه وقبضه ودفع إلى المولى وعاب فوجد المولى به عيبا

فأراد ان يرد له لم يكن له ذلك ولم يجعل حتما باعتبار ذلك لان الرد بالعيب من حقوق العقد
والمولى ليس بعاقدا اما الرجوع في الهبة من باب استحقاق الملك فيرجع ذلك الى من
وقع له حكم العقد وحكم العقد واقع للمولى الا ترى ان الرجوع في الهبة يكون الى المالك
لا الى الوكيل بها ويكون على الموهوب له لا على المأمور بالاسيها ب **مخلاف** البيع
وفي الوجه الثاني وهو ما اذا قران العبد له وانكر الهبة بان يقول دفع الى الجارية عبي
ولا ادري اليك وهبتها له وقال **الواهب** او دعيتها عبيدا وانا وهبتها له واقام البينة
على الهبة قبلت بينه وقضيت عليه بالهبة لما ذكرنا ان المولى فيما يودعه عبده يكون مالكا
لا مودعا فالمولى يدعوا انه اودعها اياه عبدا بزعم المالك مالكا لما قبضت حتما للمدعي
في اساتخ جري بين المدعي وبين الغائب لانه يدعي الاستحقاق عليه بسبب تبطل
الغائب فانتصب الحاضر خما كما لو ادعى غنا في ذلك بسبب شرابه من غاب فان الذي في
يد ينتصب خما عن الغائب حتى يكون المدعي سبيل من اثباته عليه كذلك هنا
فاذا رجع الواهب وقبض الجارية ثم حضر الغائب وانكر الرق كان القول قوله وله ان يسترد
من الواهب لان المولى انما يكون خما لا قراره بزول يد الغائب فاذا لم يظهر رقة بطل اقراره
بزواله وتبين ان البينة قامت على غير ختم فبطل القضاء بالرجوع ثم ينتظر ان كانت
الهيئة على حالها لم تزد فله ان يرجع لان الرجوع الاول قد بطل وخفه في الرجوع لم يبطل
وان ازدادت في يدها في يد الواهب بعد ما رجع فيها لم يكن للواهب ان يرجع فيها لانه
لما جعل القول قول الموهوب له في الحرة تبين ان الذي كان في يد الجارية كان مودعا
وان بينه الواهب كانت على غير ختم فرد الهبة على الموهوب له باقرار الواهب انها كانت في
يد الواهب فيما مضى وبطل حق الرجوع لان الزيادة المتصلة بالحالة بالموهوب تمنع الرجوع
فان قيل هذه زيادة حصلت في يد الواهب فكيف يمنع الرجوع قلت الزيادة
وان حدثت في يد الواهب لكنها حدثت على ملك الموهوب له والزيادة لادته في يد
الواهب انما تمنع الرجوع في الهبة اذا حدثت على ملك الواهب وهنا لم يحدث على ملك
الواهب لانه ظهر ان الرجوع لم يصح فظهر ان الزيادة حدثت على ملك الموهوب له لبقاها
على ملكه بعد وهذا مانع من الرجوع ولو ماتت الجارية في يد الواهب ثم حضر الغائب
فهو باختيار ان شاخص الواهب فمهما وان شاخص الدافع اليه وايهما ضمن لا يرجع على الآخر
لشي **اما** التخيير فلانه وجب من كل واحد منهما سبب الضمان في حقهما اما الواهب فلانه
قبض ماله بغير اذنه لان رجوعه في الهبة لم يصح فضا رعا صبا في حقهما باقراره بزوال
يده فكان له ان يضمه واذا كان دفع بقضا القاضي ينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا
واما عدم رجوع احدهما على صاحبه بما ضمن اما اذا ضمن الواهب لانه سلم له المضمون ولا
تعدى عليه من قبل غيره بعد ذلك الا ترى ان غاصب الغاصب لا يرجع على احد ما ضمن
لما ذكرنا ذلك هنا وان ضمن المستودع لا يرجع ايضا على الواهب وكان ينبغي ان يرجع

لانه كالفاسد والواهب كغاصب الغاصب وقد ملكه بالضمان وتبين ان التعدي وقع عليه
فجب ان يرجع الا اننا نقول انه زعم ان ما اخذ الواهب اخذ حق لان رجوعه كان صحيحا ولم يصير
ملك وبالرغم بالقضا الا ان الغائب ظلمه بانكاره الرق فليس له ان يظلم غيره فلهذا
لا يكون له الرجوع على الواهب لان من زعم المستودع ان الغائب كان عبدا وقد اخذ
مالا حيث ضمنه وما اخذ العبد من سيده لا يزول **من** ملك سيده فلهذا لم يرد
دفع الى عبده فلا يكون له ان يرجع بذلك على صاحبه وفي الوجه الثالث وهو ما اذا اقر
ذواليد انه اودعها فلان ولكن انكر ان المودع عبده واقارنه وهبها له لا يكون عليه سبيل
ولا خصومة بينهما لانهما تصادقا انه وصلا اليه من جهة غيره الا ان الواهب يدعي
ان يدك لنفسك وهو ينكر الا ترى انه لو ادعى عينا في يد رجل انها اشتراها من فلان وقال
ذواليد اودعنيها فلان الذي ادعيت شراها منه اندفعت الخصومة لانفاقهما ان اليد كانت
للغير وانها وصلت اليه من يده حق او بغير حق فان اراد الواهب ان يقيم البينة على انه عبده
لم يقبل لان البينة قامت على ريق الغائب وليس عنه ختم حاضر لا قضي ولا حلي اما القضي
فلان الغائب لم يوكل الذي في يده الجارية بالخصومة مع الغائب واما حلي فلانه ليس للقاضي ان
يخصم خما عن الغائب حتى يحاصم الواهب معه كانه يورج حضوره ولانه ثبت الملك لمن بينه
ولانه يريد اثبات الملك والرق على الغائب ولا يجوز ان يقضي بذلك مقتضى الملك في كسبه
الحاضر فيسبى لبيته عليه الرجوع في الهبة لان الملك في الاصل لا يجوز ان يثبت تبع الملك
في الكسب لانه تابع للملك الرقبة ولا يجوز اثبات الملك في الاصل تبع الثبوت الملك في التتابع
ولو اراد الواهب ان يستخلفه بالله ما فلان عبده فالقاضي يستخلفه لانه ادعى على الذي في يده الجارية
امر الواقف بيزمه فاذا انكر استخلف فان حلف فلا خصومة بينهما وان نكل فهو منزلة الاقرار ان فلانا
عبده وقضى عليه بالرجوع ولا يكون القضاء باقراره متعديا الى الغائب بخلاف البينة وان اقام الواهب
البينة على اقرار المولى ان الغائب عبده قبلت بينته لان البينة على الاقرار قامت على ختم حاضر
لا انها قامت على اثبات كلام الحاضر والانسان ختم فيما يدعي عليه والقضاء بالاقرار عما لا يتعدى
الى الغائب بل يقتصر عليه كما لو اقر بذلك يريد القاضي والشهادة متى قامت على اثبات حق
على الحاضر من غير ان يتعدى القضاء به الى غيره لا بد من قبولها وان اقام المدعي البينة ان فلانا عبده وا
قد مات قبلت بينته **ول** ان يرجع في الهبة لانه اقام البينة على الغائب للقضاء بها وعنه ختم
حاضر حكما لما ذكرنا ان القاضي ان ينصب خما عن الميت فيما يدعي عليه للياس عن حضوره وجعل
الذي في يده الجارية والجارية مال الميت خما عن الميت او من جعل غيره خما ولانه
اثبت ان الختم هو الذي في يده المالك فقامه مقام الغائب واسبه دعوى الوارث عليه فينتصب
خما ولا سند دفع خصومة المدعي عنه بدعوى الايداع من الغائب ولو لم يقيم البينة على الموت
لكن اقام البينة ان الغائب كان عبدا لهذا الذي في يده الجارية وانه قد باعها بغيره وقبضه
فلان لم يقبل البينة لان الواهب لو اقام البينة ان الغائب عبده للحال وهو حي لم يقبل لما ذكرنا

فلان لا تقبل ههنا وقد قامت على غايته العبد والمشتري وليس عنهما خصم حاضر لا قصدى ولا
حكمى كان أولى فان قيل وجب أن يقبل لأنها قامت على خصم حاضر لأنها قامت على اثبات
كلام الحاضر وهو سعيه فوجب أن يقبل كما لو قامت على إقراره أن العبد غاب عبد قيل له
كلام الحاضر لا يكون بيعا لا بعد اثبات كلام الغاب لأن البيع لا يتم بدون كلام الغاب
وليس عنه خصم حاضر فاما الإقرار بما تم به وحله فالبيعة قامت على اثبات كلام الحاضر وحله
فيقبل وقد ذكرنا هذا في كتاب النكاح في باب ما يقيم عليه البيعة ولو أقام البيعة على
إقراره أنه باعه من فلان وأنه عبده قبل بيئته لأنه قد ثبتت إقراره وحكم إقراره
يلزمه ولا يتعدى إلى غيره ومتى قبلت بيئته توجهت الخصومة على الذي في يديه لا يدعى
لهذا قيامه مقام الغاب لأنه معنى ينقطع به ولاية الغاب عما في يده وينزل
به المولى منزلة في ذلك كالموت فكان مدعيه هذا أن الخصم هو بسبيل من ذلك ولو أقام
البيعة على إقراره أنه باع من فلان ولم يقيم البيعة أن العبد عبده لا يجعله القاضي
حصما في الرجوع في الهبة لأنه إنما يكون خصما أن لو ثبت أنه عبده لينزل منزلة في الحساب
يداو ملكا عند من واله عن مله ولم يثبت وهذا لأن الثابت بإقراره بالبيعة لا يبرو
على الثابت معانية ولو عاين القاضي إقراره أنه باعه من فلان لا يجعله خصما للوهاب لأن
إقراره بالبيع لا يكون إقرارا أن الغاب عبده لا محالة لأنه كما يبيع عبد يبيع عبد غير
اليه أشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال لأنه قد يبيع عبد غير فلا يقبل
البيعة لكن يوقف الأمر حتى يجيز الغائب وفي الوجه الرابع وهو ما إذا أنكر الملك والهبة
فذلك الجواب لما ذكرنا من المعنى كتاب الجنايات

باب الجنايات أصل

أن المذنب إذا جنى جنائية موجبة للمال كان موجب جنائته على مولاه بأجماع الصحابة رضوان الله
عليهم أجمعين ويضرب من الفقه أما أجماع الصحابة فلما روى عن معاوية بن جبل أن أبا عبد الله
ابن الجراح جعل جنائية المذنب على سيده وروى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم
قالوا جنائية المذنب على سيده ولم ينلر عليهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فكان أجماعا
وعن عامر و إبراهيم رحمهما الله جنائية المذنب على مولاه إذا كان عاقلة المذنب مولاه والفقه
فيما أن المذنب مملوك للمولى رقبته ويد أو منفعة فكان بمنزلة القن في القن صبر و رقة
رقبته حر الجانيته إلا أن يذبح المولى فكذلك موجب جنائية المذنب أو يقول موجب
جنائية القن على المولى ويضمن الأهل من قيمته ومن الأرض إلا أن يلزم الزيادة فلا موجب
جنائية المذنب إلا أن المولى منع رقبته المذنب عن الجناية بالتدبير السابق وبعد دفعه
لأن التدبير فيلزمه دفع قيمته قائما مقام رقبته لا حباس الرقبه عند خلاف ما إذا
جنى ثم دبر وهو لا يعلم بالجناية حيث جنى قيمته يوم التدبير لأنه صار مانعا كما يوم التدبير
لأنه كان الدفع فله مع حقوق سبب وجوب خلاف ما إذا جنى الكاتب جنائية موجبة

وهو جناية

للمال حتى يكون موجب جنائية عليه ويسعى في الأهل من سببه يوم جنى ومن ارش الجنائي فلان
كسبه ومنافعه تحصل له دون مولاه وهو بمنزلة الحر كان هو المانع نفسه عن الدفع
فان قيل المولى هو الذي كاتبه فكان سبب النع منه فوجب أن يجب عليه الضمان كما لو
كاتبه بعد الجنائية فلان حين كاتبه لم يكن لصاحب الجنائية فيه حق وإنما وجب حقه
بعد ما ملك الكاتب أكسابه وصار أحق بنفسه فكان هو المانع نفسه فيكون الضمان عليه
وهذا لأن النع إنما يحتق باستدامتة على الكدابة وذلك منه لأن المولى وإن وجب
الأهل من قيمته ومن ارش الجنائية لأن قيمته إذا كانت أقل فانه منع قدر قيمته لا غير لأنه
أن كان يقدر على دفعه لا يجب عليه أكثر من دفع رقبته فإذا لم يقدر قامت القيمة مقامه فلا
يجب أكثر من ذلك وإن كان الارش أقل يجب ذلك لأنه لم يجب أكثر من ذلك فلا يزداد عليه
وهذا لأن الضمان إنما وجب جبر الحق المجنى عليه فلا يلزمه زيادة على حقه وإنما ينظر إلى قيمة
يوم الجنائية ولا يلتفت إلى ما حدث من الزيادة والنقصان بعدها لأن الضمان وجب بالجنائية
فيعتبر القيمة يوم سببه كالعبد إذا حصر في أربعة الطرق من جنائيات المذنب وإن كرت
لا وجب أكثر من سببه واحدة يعتبر في حق كل جنائية قيمتها يوم تلك الجنائية لأنه إنما صار مانعا
رقبته يوم تلك الجنائية بالتدبير السابق وعند تدبيره على المولى جنائية قيمة على
حله لأن عاقلة المولى والحر لو جنى جنائيات يجب على عاقلة المولى أن يرش كل جنائية ذلك هذا
إلا أن نقول المولى لم يمنع الأربعة واحدة فلا يجب عليه أكثر من قيمة واحدة إلا يرى أنه
لو كان محل الدفع يجب عليه الأربعة واحد فذلك القيمة هذا هو موجب جنائية المذنب
على الأدمى ما وجب استهلاكه المال وجوب الضمان في رقبته فليسعى فيه ويؤدى من
كسبه لأنه لا يمكن القضاء ببيع رقبته كالقن ولا يمكن الإيجاب على المولى لأن هذا ضمان مال
وضمان المال لا يعقله العاقلة وإن المالك على شخصه وقضى القاضي لهما فمضى دين أحدهما
شاركه الآخر فما قبض ويقسم بينهما على قدر دينهما لأن حق كل واحد منهما يتعلق بالنسبة السعفة
فيما اكتسب يكون بينهما وليس له أن يؤثر البعض على البعض لأن الأبيار تبرع وهو ليس من
وهو ليس من أهله إلا يرى أن العبد المحجور إذا حقه دين الاستهلاك ثم اكتسب مالا فإراد أن
يؤثر البعض على البعض ليس له ذلك لأنه ليس من أهل التبعة بخلاف الحول لأنه من أهل
التبعة فصار النسب فخصما بمنزلة ديون مجتمعة على المريض أو في التركة ولا فرق في
الحقيقة ففي كل موضع تخلق الحق بالمال لا يملك أشار البعض على البعض وفي كل موضع لا
يتعلق بملك وديون الحر في حال صحته لا يتعلق بماله بل بدمته فبذلك أشار البعض على
عاقلة المالك هو أو وصيه الأبيار وفي المذنب والعبد بطرق الحق بالسبب فلا يملك الإشارة إلا يرى
أن الماذون إذا قضى فصحته دين بعض الغير ما لا يصح لماله ولا يتقدر قيمته لأن الضمان
ثبت في الدمة وفيها سعة الأبرى أنه يسعى في المادون في قدر الدين من غير النظر إلى قيمته وكذا
وكذا المحجور في ضمان الاستهلاك لأن الدين يجب في الدمة والمنع في التدبير لا يسقطه والجنائية يثبت

الوقت والنفع يستقطها الا يرى انه لو اعتق الجاني فبطل التعلق عند ولو اعتق المدبر لم يطل والدين
يسرى الى الولد والجنانية لا وهذا **الحكم** جنانية المدبر والكاتب اما في حكم الجنانية عليهم فبما دون
النفس بمنزلة الجنانية على الاموال حتى لا يحمله العاقل للاحاق الطرف بالاموال حتى يعجز التمسار
في الارش لجريان القصاص منها ولا يقطع طرف العبد وان استنوب قيمته لشبهة النفاوت باعتبار
ان القيمة انما تعرف بالحرق والطن وفي النفس ان كان عداجب القصاص وان كان خطا الجاني
على العاقل الا ان القيمة معمار كالدية في الحر والعبرة في الحر فحب القيمة **وحرف آخر**
ان المدبر يتجرى عند ان حنيفة رحمه الله كالاغتياق خلا لهما وقد ذكرنا في الايمان ذكر محمد ^ص
والباب فصولا متفرقة كل فصل ينسب على اصل معروف في كتاب الديات فيذكر اصل كل فصل
اذا انساب اليه اذا عرفنا هذا **قال** محمد رحمه الله اذا كان لرجل مدبر فحسب جنانية فعل المولى
قيمته يوم الجنانية لما مر فان خلف المولى مع ولي الجنانية في قيمته فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان
ينفقا ان الجنانية وقعت في الحال واختلعا في قيمته او وقع الاختلاف بينهما في وقت الجنانية فقال
احدهما الجنانية كانت في يوم كذا وكانت قيمته يوم كذا **وقال** الاخر لا بل الجنانية كانت في
يوم كذا في وقت قبل ذلك الوقت او بعد وكانت قيمته يوم كذا او انفق على وقت
الجنانية واختلعا في القيمة وانفقا ان الجنانية كانت قبل الخصومة بزمان ففي الوجه الاول يصار
الى قيمته في الحال ويكون القول قول من يشهد له الحال **وقال** وبذلك لان الوصول
الى معرفة ما يدعيه كل واحد منهما من جهة الحال والمشاهدة ممكن لان المدبر حتى يضار كالبايت
بالبينة وفي الوجه الثاني وهو ما اذا اختلفا في تاريخ الجنانية فالقول قول من يدعي ادنى الوقتين
لان الجنانية ظهرت في الحال والحادث تضاف الى اقرب الاوقات ظهورا ولا يثبت التقدم
الا بدليل والحكم في موجب الجنانية يذكر في الفصل الثالث وفي الوجه الثالث وهو ما اذا
تصادقا على يوم الجنانية واختلفا في قيمته يوم كذا **قال** المجني عليه قيمته يوم كذا كانت الف درهم
وقال المولى كانت قيمته يوم كذا خمس مائة وقيمته للحال الف درهم كان محمد ابو يوسف رحمه الله
يقول **كل** قيمته للحال ويقضى بالف درهم وان كانت قيمته للحال لا تشهد لاحدهما بان كان اكثر
من خمس مائة واول من الف يكلف كل واحد على دعوى صاحبه وانما لكل يلزمه دعوى صاحبه وان
حللنا بحسب القيمة للحال ثم رجع فقال القول قول المولى مع ماله وهو قول محمد رحمه الله
ولا يميز على المجني عليه والاختلاف في التحالف بناء على اختلافهم في ايمان بحكم القيمة للحال وجه قول
ابي يوسف الاول رحمه الله ان كل واحد منهما مدع من جهة منكر من وجه لان المولى ينكر الزيادة
على خمس مائة وقت الجنانية ويدعي النقصان في قيمته للحال **وقال** الجنانية ويدعي النقصان
في قيمته للحال وقت الجنانية وولي الجنانية يدعي الزيادة على قيمته للحال وينكر النقصان عن قيمته
لحال وقت الجنانية فتحالان كما في اختلاف الزوجين في المهر اذا ادعت المرأة النكاح بالغير
والزوج بالف حكمهم **س** مثلها ويقضى بذلك وان لم يشهد لاحدهما بان كان الف وخمس مائة
يكلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وايهما وكل لزمه دعوى صاحبه وان حللنا يقضى بالف

وخمس مائة وهذا لان الواجب على المولى قيمة المدبر يوم الجنانية لما ذكرنا والاختلاف متى وقع
في قيمته **قال** قايير يوم الخصومة **والاصح** ان لا يلتفت الى قول واحد منهما وينظر في
قيمه ما وقع النزاع فيه لانه يمكن للقاضي معذرة ما وقع النزاع فيه لامن جهتهما اذ كان
يدل على الماضي لما عرف في جريان الاوانقطاعه في الطاحونة وامثاله مكان الطاهر ان تمت
قبل ذلك كان ذلك اذ الميمض زمان يعبر فيها الاسرار ولم يحدث بسبب ظاهر بعد الجنانية
فكان القول قول من بوالقوله **قال** لكان اقرب الى الصدق كان قبول قوله او في الحال في المهر
ونفي الاخر مدعياما اذا كان فيما بين ذلك يكون كل واحد منهما مدع ومدع عليه لان احدهما
يدعي الزيادة على ما جعل حكما وصاحبه ينكر ويدعي النقصان على ما جعل حكما وصاحبه ينكر ويدعي
النقصان على ما جعل حكما وصاحبه ينكر ويدعي النقصان على ما جعل حكما وصاحبه ينكر ويدعي
كلف صاحبه مكانهما لم يختلفا فيرجع الى قيمته في الحال **الاصح** ان لو اشترى دارا
فابند البناءم اختلف السبيع مع المشتري في قيمة العرصه يوم الشراء فانه حكم قيمته للحال
وكذا لو اخذ التهمة بزم الغاصب ثم ظهر قيمته اكر مما قال **الغاصب** كان له ان يسترد
الغصوب وان كان مثله لاسترد حكما قيمته في الحال وكذا الواضي **س** رجل كارية
ولاخرى في بطنها واعق الموصلي **س** بالكارية كارية حتى سري العتول ولدها بحسب عليه قيمته
يوم الولادة وهذا لان الواجب على المولى قيمة يوم الولادة وان جبت القيمة بالاغتياق
السابق وكذا امة يميز رجلين جلت فاعتق لهما ما في بطنها يضمن نصف قيمته يوم الولادة
وهذا لان الواجب على المولى قيمة للحال فلا يصدق في اسقاط شيء وجب عليه بخبر دعواه
ولان كل واحد منهما مدع ومدع عليه على ما ذكرنا فالاختلاف بينهما يوجب التحالف كما لو اختلفا
في مقدار الثمن او البيع وكما لو اختلفا في السلم فقال الطالب شرطت لي حبة او قال المطلب
شرطت رد يا او وسطا او قال الطالب اسلمت اليك في حنطة **وقال** المطلب في شجرة
وجه قول ابي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله ان جنابه المدبر ثوب القيمة
في زمنه المولى يوم الجنانية ولا يتعلق برقبته المدبر كحال من الاحوال لانه ما يوس الدفع فلا يجوز
ان يعتبر برقبته لانه ما وقع النزاع في نفس العبد حتى يصار الى قيمته واذ لم يتعلق برقبته كحال
سقط اعتبار العين فبقي الاختلاف بينهما في مقدار الواجب من الدين على المولى كالمجني عليه
يدعي الزيادة وهو ينكر وكان القول قول **س** كما في ماير الديون وقيمة الغصوب الهالك
والودعة المستهلكة هذا هو القياس في البيع الا ان الشرع ورد بالتحالف بالبيع
خلاف القياس والشفعة في معنى البيع كان المضار الوارد في البيع وادان في الشفعة
ولان ثمة امكن بحكم قيمة العرصه في الحال لان القيمة لا تزداد ولا تنقص وانما يصار
الحكم فيما لا يكون الظاهر فيه الغير بمعنى الزمان والظاهر في الحيوان الغير بمعنى الزمان
لكثرة العوارض الخيرة حال الحيوان واختلاف قيمته بتغير قيمته بحكم الحال الى هذا
اشار محمد رحمه الله **حيث قال** لا يوجب بقيمة العبد يوم يخضع لان لا يعلم انها تزيد

وسنقص ولان المدبر ما يوس الدفع فكان بمنزلة المالك ولو اختلفا في الثمن بعد الملاك
لا يتما لقان ويكون القول قول المالك عند اى حنيفة وارى يوسف ذلك هنا وعند محمد
رحمه الله وان كان يتما لقان الا ان ذلك مخصوص عن النص والقياس بالحديث
ولا يقيس عليه غيره والعرضة فائمة حنيفة ومعنى فيعتبر القيمة لان العرضة ملك المشتري
وانما سقط ملكه بالاحد فيعتبر يوم القطع والقيمة في الغصب متعلقة بالعجز والواجب رد
العين الا انه يصار الى القيمة عند العجز بطلب المالك ولهذا الوصير الى ان يحضر الحق او يوجد
المنقطع كان حقه في العين والمثل ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله في الكيل والموزون
يعتبر قيمته يوم القضا ويجوز الصلح عن اصناف فيه العبد وعند اى يوسف وان اعتبرت القيمة
يوم الغصب وعند محمد رحمه الله يوم الانقطاع لكن مع بقا الحق في العجز لما دلنا واذا امكن
اعتبار المالك في العين والتحول بالقيمة يعتبر العجز والمالك مضطر في اخذ الضمان بزع
الغاصب فكان بمنزلة المالكه فيبقى حقه في العجز اما ههنا القيمة وجبت في ذمة المولى
ابتداء فكان المقصود من الاختلاف مقدار ما وجب في ذمته من الدين غير متعلق بالرقبة
والقيمة بالجبر يجب قبل الانفصال لتقدر اعتبارها فيعتبر اول اوقات الامكان وكحل
زمان الانفصال كانه زمان الحناية الا يرى انه لو ضرب بطن امراه فالقت ميتا حينها
ميتا لا يحل الحال حكما ولا يحل ميتا وقت الطرب حتى لا يحبس شي ولما لو قلنا
بحكم الحار يكون هذا عملا باستصحاب الحال في حق الاحباب لانا استدلاله على انه كان كذلك
في الزمان الماضي وشهادته الطاهر لا يصلح حجة الا في الزمان وحاشا الى الزمان الضمان
ابتداء وان لا يصح وهو لا لا يمكن تحكيم القيمة للحال لان القيمة للحال لا تشهد لاحدها
لان موضوع المسئلة ان المولى يدعى ان قيمته كانت يوم الحناية خمس مائة وولى الحناية يدعى
ان قيمته يوم الحناية لقان وقيمتها الحال الف قدر انقضاء على تغيير القيمة وبعد ذلك
على التغيير لم يكن الحال شاهدا لواحد منهما فلا يمكن تحكيمه لانه انما يحكم الحال اذا كان شاهدا
لواحد منهما بخلاف القرضبة والغصب وهذا خلاف ما اذا اختلف الزوجان في المسمى فانا
لا نقول بوجوب مهر المثل وتخليصه باعتبار الظاهر ولكن باعتبار انه الموجب
الاصلي فعند الاشتباه في التسمية يصار الى ما هو الاصل ولان النكاح يشبه البيع
من حيث انه تمليك بعوض فعند الاختلاف في البدل يجوز ان يجدى الخالف بالقياس
على البيع اما هنا بخلافه اذا قيل المدبر رجل خطا وقيمة الفجر هم فدفع المولى
قيمتها الى ولى الحناية ثم ان المدبر قتل رجلا اخر خطا لا يجب على المولى غير ذلك القيمة ولكنهما
يشتركان في ذلك القيمة لما ذكرنا ان جنابات المدبر لا يوجب الا فيه واحدة ثم ينظر ان دفع
القيمة الى الاول بقضا فلا سبيل لولى الحناية البائنة على المولى بل ياخذ بنصف القيمة من ولى
الحناية الاولى لان المولى لم يحسن عليه لان القاضي اجبره على القضا لما ذكرنا في الباب
المقدم وان دفع بغير قضا لولى الحناية البائنة بالخيار ان شاء اتبع ولى الحناية الاولى

نصف

نصف القيمة وان شاء اخذ ذلك من المولى ثم يرجع المولى على ولى الحناية الاولى بنصف
القيمة ولما شاعا التي دفعها الى ولى الحناية الدائنة عند اى حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد الدفع بقضا بغير قضا سواء ولا يرجع ولى الحناية على المولى بحال
بل يشارك ولى الحناية الاولى بها يقولان المولى حين دفع جميع القيمة الى ولى
الحناية الاولى كان دافعا لجميع حقه ولا يمكن دافعا سيما من حوالها الى الحناية
البائنة كانت معدومة وقت الحناية الاولى ودفع المولى وطى هذا يعتبر في حق
الاولى قيمته يوم الحناية الاولى وفي حق الثانية قيمته يوم الحناية البائنة فيخرج
عن الهدية بالدفع اليه وصار كما لو كان الدفع بقضا ولا نه فعل ما يفعله القاضي لو
ترافعا اليه فليستوى فيه القضا وعدمه كالرجوع في الهبة والرد بالعيب ولا في القيمة
قائمة مقام الرقبة عند تعذر رد دفع الرقبة ولو كانت الرقبة قابلة للدفع ودفع بدون
الحناية معه انما ادرسوا كان الدفع بقضا او بغير قضا لذلك هنا بخلاف الوصي اذا
قضى دين الميت بغير امر القاضي ثم ظهر غريم اخبر حيث كان الماني ان ضمن الوصي ثم
يرجع الوصي على الاول لان المدبر ان الدين كان واجبا قبل الدفع الى الاول وكانت
التركة مشعولة بيد من يدفع حق الماني الى الاول وهذا الحق للثاني وجب
بعد الدفع الى الاول ولا يحنيفة رحمه الله ان الموجب الاصل هو الدفع لان الدليل
ينفي الوجوب على غير الحاني ولهذا جاز كان بيع الحر مشروعا كان الواجب صيرورة الحاني
ملكاً لولى الحناية من غير خيار غير انه يحسب القيمة لتعذر دفع العين فينتقل الحق من العجز
الى القيمة فاذا كان بقضا والقاضي ولاية مطلقة صح النقل في حق الكل كما قال الولاية فانتقل
حكما الى القيمة فاذا كان بغير قضا لا يظهر النقل في حق الثاني وصار كانه لم يدفع وصار
كالرد بالعيب لما ذكرنا في الرواة ان حق المشتري في اللطالبة بالحر الغائب لا في الرد فاذا رد بقضا
ظهر الفسخ في حق الكل واذا رد بغير قضا صار كالبيع الحريد ولان القيمة مشتركة بين ولى الحناية الاولى
ولى الحناية البائنة من وجه كان الحنايتين وحدا معا غير مشتركة من وجه اما مشتركة من وجه
بدليل انه ثبت للماني حق اخذ نصف القيمة من ولى الحناية الاولى ويصير كأنهما واحدنا معا
لما وجب على الاول من النصف الى الثاني بالحناية الموجودة من عند الجبر واما غير مشتركة
من وجه لان الحناية الدائنة متأخرة عن الاولى حقيقة وحكما ولهذا يعتبر في حق كل حناية
قيمتها يوم تلك الحناية فحلت العمة مشتركة فيما اذا كان الدفع بغير قضا من الابتداء
فحلت الحنايتين فغير تميز صيانهن في الاخرين عن الاهداء لان المولى لا يضمن جنابات المدبر
اكثر من قيمة واحدة لما دلنا انه لم يمنع الارقية واحدة على وجه لا يصير بخلاف القضا
القيمة مشتركة بينهما من وجه دون وجه فحلتا بها فحلتا بها مشتركة متى كان الدفع بغير قضا
قضا وكذا من مشتركة بغير اشتراك اذا قبض احدها كان الشريك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاعا
رجع على الديون بمسئله ثم يرجع الديون على القابض وحلتا بها غير مشتركة اذا كان الدفع بقضا

حتى لا يكون للثاني نصيب من الاول والعمل على هذا الوجه اولى من العلب لان المقاضي ولانه مطلقه
وهو خصم عن جميع الناس فيصح قبضه عن جميع الناس ويرى المولى بالنسبة الى جميع الناس
فاذا جني جناية اخرى تبين انه اخطا في دفع الكل الى اولى الجناية الاولى فيسترد نصف ذلك
منه لانه اخذ بخرق فصار هذا او مسلة الوصي والحكم سوا او يصير من اهما اخطار
يرى الاخر كما في العاصب مع عاصب العاصب ثم **ف** رجع محمد رحمه الله على هذا
على قوطهم فقال ان اخذ في الجناية نصف القيمة من المولى او من اولى الجناية الاولى بقضا
القاضي ثم ان المدبر قتل رجلا اخر خطأ كان حق في الجناية الثانية في بليت القيمة عنه فقتل بثلثه
دفعه ثم **ف** رجع على قولنا في حصة رحمه الله اولى الجناية الثانية بل خيار ان شا ياخذ سدس
القيمة من اولى الجناية الاولى او من المولى ثم رجع المولى على اولى الجناية الاولى ياخذ سدسا
من اولى الجناية الثانية لا خيار له في ذلك لانه لا يقتل قبلا لانا وجب لولى الجناية الثالثة
بليت القيمة شايعا في جميع القيمة نصف الثلث وذلك سدس القيمة في النصف الذي اخذ
ولى الجناية الثانية ثانياه بعضا ونصفه مع ذلك سدس القيمة في النصف الذي كان بقي في يد
ولى الجناية الاولى وقد كان قبضه بغير قضا فاحتجنا الى حساب له نصف وثلث لان القيمة صارت
نصفين اولاهما صارت اربعا واول ذلك ستة فصارت خمسة المبر ستة في يد كل واحد من ولى
الجناية بثلثه الا ان النصف الذي في يد ولى الجناية الاولى اخذ بغير قضا فكان له الخيار ان شا
اخذ منهما من ولى الجناية الاولى وان شا اخذ من المولى لما ذكرنا والنصف الذي في يد ولى الجناية
الثانية اخذ بقضا فصح النقل والاحتج في حق الكل بغيري من دفع اليه فياخذ من في يد
وهو ولى الجناية الثانية من غير خيار **و** اما الفرع على قولنا ان يقول لولى الجناية الثالثة
ان ياخذ سدس القيمة من ولى الجناية الاولى والسدس من ولى الجناية الثانية من غير خيار وليس
ان يرجع على المولى بشي لما ذكرنا ان عندهما الدفع بقضا وبغيره سواء يصير في يد كل واحد
منهم سدس القيمة وان اخذ ولى الجناية الثالثة بثلث القيمة بغير قضا ثم قتل المدبر رجلا اخر
خطا يجب لولى الجناية الرابعة ربع القيمة كما نه قتلهم دفعه واخذ **و** اما الفرع على قول
ابن حنفه رحمه الله ان يقول **و** لولى الجناية الرابعة بل خيار ان شا اخذ من المولى نصف سدس
القيمة وان شا اخذ ذلك من ولى الجناية الاولى **و** ياخذ نصف سدس القيمة من ولى الجناية
الثانية لا خيار له في ذلك وهو بل خيار ايضا ان شا اخذ ربع سدس القيمة من ولى الجناية
الثالثة وان شا اخذ من دفع اليه السدس **و** اما المولى او ولى الجناية الاولى لانه لا يقتل قبلا لاربعا
كان حق ولى الجناية الرابعة في ربع القيمة فاحتج الى حساب له بليت وربع لان القيمة
صارت سدسهم اربعا صارت اربعا واول ذلك اثني عشر فصار جميع القيمة على اثني عشر في
يد كل واحد من ولى الجنايات سهم وذلك نصف سدس جميع القيمة فوجب له نصف
سدس جميع القيمة وذلك سهم في يد ولى الجناية الاولى وقد اخذ بغير قضا فكان له
الخيار ان شا اخذ ذلك السهم من ولى الجناية الاولى وان شا اخذ من المولى ثم رجع المولى على ولى
الجناية

الجناية الاولى لما قلنا ووجب له نصف سدس القيمة وذلك سهم في يد ولى الجناية الثانية وقد اخذ
بقضا لا خيار له في ذلك فياخذ منه ووجب له نصف سدس القيمة وذلك سهم في
يد ولى الجناية الثالثة لان الثلث الذي في يد ولى الجناية الثالثة اخذ الثالثة من اثني عشر قضا
سدس القيمة من ولى الجناية الثانية وسدس القيمة من المولى او من ولى الجناية الاولى فنصف سدس
القيمة وذلك ربع السدس في السدس الذي قبضه من ولى الجناية الثانية فلو ان لولى الجناية
الرابعة الخيار ان شا اخذ ذلك من الثالث وان شا اخذ من الذي دفع اليه ونصف نصف سدس
القيمة وذلك ربع السدس الذي اخذ الثالث من المولى او من ولى الجناية الاولى يكون لولى الجناية
الرابعة فيه خيار ان شا اخذ ذلك من دفع اليه وهو المولى او ولى الجناية الاولى فانكسر بالانفصال
فصغفنا فصارت القسمة اربعة وعشرين سهم في يد كل واحد من اصحاب الجنايات ثلثه وذلك
ثمانية وحق ولى الجناية الرابعة في الربع وذلك يستوفي يد كل واحد منهما ان لا خيار له فيما
في يد ولى الجناية الثانية لانه اخذ بقضا **و** الجنايات التي في يد غيره فياخذ منه او ممن
دفع اليه **و** اما الفرع على قولنا ان يقول **و** لولى الجناية الرابعة ياخذ من كل واحد من
اوليا الجنايات نصف سدس القيمة حتى يصير في يد ربع القيمة ويبقى في يد كل واحد منهم ربع القيمة
ولا خيار **و** يرباع العاصب ومن اتبع الدافع على ما مر اذا اخذ سيرا في قارة الطريق
فوقع فيها رجل ومات فعلى المولى القيمة لان الجناية بطريق التسبب وبطريق المباشرة سواء
في بتركب حكم الصرمان اذا وقع تعديما ويعتبر قيمته يوم الحفر لانه انما صار جانيا بالحفر الكبير
انه او وقع فيها المولى او اعقبه المولى ثم وقع فيها المولى او مورث المولى ولا وارث له سوى المولى
او عبده او دابته فكل ذلك هدر لان جناية على مولا وعلى مال هدر ولجنايات تستند
الى وقت الحفر ووقت الحفر كان مدر فاستندت الجناية الى ذلك الوقت ولو وقع فيها غيره
كانت القيمة على المولى وان كان بعد عسقه فلو اوجبا القيمة او حيا عليه **و** وانما خلاف
ما اذا وقع فيها مكاتب المولى فانه لا يدر دمه وعلى المولى الاقل من قيمة المكاتب يوم وقع فيه ومن يمتد
المدبر يوم حفر مودى من ذلك مكابته ومات في يوم موارث لان المولى لو خفي على مكاتبه لا يكون
هدرا فكذلك في جناية مدبره بخلاف الجناية على المولى او على مال **و** وكذا لو حفر مريم اعتقه
المولى ثم مات المولى مودى وقع في البير انسان فان كانت قيمة المودى في مال المولى لان
هذا دين طهر على المولى بعد الموت بسبب كان في حاله الحيا ويكون في تركه كسائر
الديون فلو ان المولى دفع قيمته وذلك الف درهم الى ولى الجناية بقضا ثم مات **و** لولى الجناية
وترك الباقي عليه الف درهم دين الرطب فوقع في البير اخر ومات فان لالف التي تركها
ولى الجناية الاولى بزي ولى الجناية الثانية ومن القيمين على خمسة اسهم سهم لولى الجناية الثانية
واربعة اسهم للغير **و** لا تبين ان حق ولى الجناية الاولى في نصف القيمة والنصف لولى الجناية
الثانية وقد اخذ الكل فصا را اخذ النصف بغير حق فصار دين في ذمة الميت استهلك
الذي اخذ اولم يستهلك لانه صح اخذ جبر اخذ ثلثه فان حقه في كل القيمة وقت الاختار حكمه بانقراض

القبض لا يكون للساكن ان يقبض الواهب وان صار قابضا نصيبه حكما لانه لم يتعين نصيبه بهذا القبض
وان قبض ثم وهب كان له ان يقبضه حكما لانه لم يتعين نصيبه بهذا القبض وان قبض ثم وهب كان له
ان يقبضه لانه يقبض حقه بهذا القبض وهذا لانه اذا وهب ما قبض صار متلفا لذلك
ونصيبه النصيب الذي لم يقبض لا يكون مستهلكا لانه ابطال حقه ولم يحصل حتى ثبت للباقي حق
الشركة وقد يجوز ان يتغير حكم الهبة قبل القبض وبعد كما قالوا في المرأة تهب الصداق
قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول لا يرجع عليها بشيء وبعد القبض يرجع بالنصف والبايع اذا
وهب الثمن قبل القبض لا يرد المبيع بالعيب ولو كان بعد القبض يرد ذكره في الماذون
والزيادات تبين بهذا ان الهبة قبل القبض ابراء واسقاط وبعد القبض اتلاف فان
اختار تضييع كل واحد منهما الربع لم يرجع احدهما على صاحبه بشيء لان كل واحد منهما
ادى عن نفسه لانه تبين ان ولي الجناية الاولى ما اخذ من الزيادة على الربع اخذ بغير حق
ووجب عليه رده والمولى دفع ما زاد على الربع الى غير مستحقة فصارت مائة ايضا ولا يزداد
حق الثاني ببراء المولى عن نصف القيمة لانه بالبراء تبين ان الحق لم يكن واجبا
فكانت المناصفة واجبة بحكم الواجبين وان اخذ كل النصف من المولى كان له ان يرجع على
الجناية الاولى بربع القيمة لانه ظهر ان حقه كان في نصف القيمة وقد ابراه عن الربع وتبي
حقه في الربع هذا اذا دفع المولى نصف القيمة الى الاول بغير قبض فاما اذا دفع بقبض
وباقى المسئلة بجعلها فلا خيار للمولى الجناية الثانية ويتبع المولى بربع القيمة وولي الجناية
الاولى بربع القيمة لانه لو قبض الكل بقبضا ثم وهب الكل كان له ان يقبض وولي الجناية الاولى
نصف القيمة على التعيين من غير خيار لان الدفع من المولى اذا كان بقبضا لا يكون تسكيا
للضمان ولو لم يقبض شيئا حتى وهب الكل كان له ان يقبض المولى نصف القيمة ولا خيار
له ايضا فاذا قبض النصف ولم يقبض النصف يجب ان يكون لكل واحد من النصفين حكم نفسه
واما على قول ابي يوسف ومحمد الجواب في الفصلين وهو الدفع بقبضا وغير قبضا سواء كان
الجواب في الفصلين كالجواب فيما اذا كان الدفع بقبضا عند ابي حنيفة والله تعالى هذا اذا دفع
النصف الى الاول بقبضا القاضى وهب اما اذا دفع الكل الى الاول بقبضا ثم وهب المولى نصف
القيمة للمولى ثم وقع فيها اخرا فانه يدفع النصف الذي في يده كله الى ولي الجناية الثانية لانه
حق الاول كان في نصف القيمة فلما ذهب له نصف القيمة يصرف تصرفه الى ما يملكه وصار كأنه
استهلكه والمستهلك كالمعاقم في يده ولو كانت القيمة كلها قائمة في يده يوم برد النصف على
ولي الجناية الثانية فكذلك هنا وهذا لما ذكرنا ان الموهوب غير المقبوض حكما فان وقع فيها ثالث
ومات وقد عزم الواهب نصف القيمة للثاني بامر القاضى قال على الواهب سدس القيمة
لانه تبين ان حقه في ثلث القيمة فقد اخذ سدس القيمة بغير حق واستهلكه فيضمن ذلك
ويجب على الثاني الذي اخذ القيمة بقبضا ان يرد السدس ايضا الى ولي الثالث وذلك
لأن ما في يده حتى يتحقق المساواة بينهما فيكون لكل واحد ثلث القيمة بهذا اذا دفع نصف القيمة

الى الثاني بقبضا القاضى فاما اذا دفع اليه بغير قبض فان الثالث يرجع على الثاني فيما اخذ نصف ما في يده
وهو ربع القيمة لانه لما دفع في اليد الثالث تبين ان حق الثاني والثالث في النصف الذي في يده سواء
والثاني لما قبض النصف بغير قبض صار جانيا في حق الثالث في نصف ما قبض فبرد نصف ما قبض
اليه وذلك الربع بخلاف ما اذا قبضنا لانه الثاني لم يبرح جانيا في حق الثالث ثم الثاني والثالث
يرجعان جميعا على الاول بسدس القيمة كل واحد منهما بنصف السدس لانه ظهر ان القيمة
كانت بينهما اثلاثا وان حق الاول كان في الثلث لا غير فصار الاول متلفا على والثالث مقدار
سدس القيمة فيرجعان عليه بذلك بينهما فيحصل في يد الثاني والثالث في يد كل واحد منهما
ثلث القيمة في المبسوط واذا قتل المدبر رجلا وقيمة ألف درهم ثم زادت قيمته الى ألفي
درهم ثم قتل اخر خطأ ثم اصابه عيب فزجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل اخر خطأ فعلى
مولاه الف درهم لانه حين جنى في الموتة الثانية وقيمة الفان يلزمه الفان الف منها
للاوسط خاصة لانه لا حق للاول والثالث فيها لانه جنى على الاول وقيمة الف درهم
وجنى على الثاني وقيمة خمسمائة فحصلت الالف للاوسط وتكون خمسمائة من الالف
الباقية بين الاوسط والاول لانه لا حق للثالث فيها لانه جنى عليه وقيمة خمسمائة
فكانت الخمسمائة لهما بضر الاوسط فيها بنسبة الالف لانه وصل اليه الف من حقه وبضر
فيها الاول بعشر الالف لانه لم يصل اليه شيء من حقه والخمسمائة الباقية بينهم لان لكل واحد
منهم فيها حقا يضرب فيها الاوسط بعشر الالف الا قدر ما وصل اليه وذلك الف ومائتان وستة
وثلاثون وستة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من درهم وكذلك الاول يضرب بعشر الالف
قدر ما وصل اليه وذلك مائتان وثلاثة وستون وثلاثة اجزاء من تسعة عشر جزءا من
درهم والثالث يضرب فيه بعشر الالف لانه لم يصل اليه شيء من حقه ولو قتل المدبر رجلا خطأ
وقيمة الف درهم ودفعها المولى بقبضا ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل اخر فان خمسمائة
ما اخذ الاول للاول خاصة لانه لا حق للثاني فيها والخمسمائة الباقية بينهما للشبوت حقها
فيها فيضرب الاول فيها بعشر الالف الخمسمائة لانه وصل اليه خمسمائة من حقه ويضرب
الاخر بعشر الالف درهم لانه لم يصل اليه شيء من حقه فالتفاوت بينهما بقدر خمسمائة
فجعلنا كل خمسمائة سمها فيصير حق الاول في تسعة عشر وحق الاخر عشرين فيقيم الخمسمائة
بينهما على تسعة وثلاثين خيالا خارج اثني عشر درهما واثني وثلاثون جزءا من تسعة
وثلاثين جزءا من درهم فكلون للاول مائتان وثلاثة واربعون درهما وثلاثة وعشرون
جزءا من تسعة وثلاثين والثاني مائتان وستة وخمسون درهما وستة عشر جزءا من تسعة وثلاثين
جزءا من درهم واذا قتل المدبر رجلا وقيمة الف درهم ثم فقأ رجل عيني المدبر وعزم خمسمائة
ثم قتل المدبر رجلا اخر خطأ فأرشد المولى لا حق للاوليا الجناية فيه لان حقهم لزم المولى
لانه عاقلته فلم يكن لهم على المدبر ولا على جزء من اجزائه سبيل والارشد بدل جزء من اجزائه
فيكون ماله وعلى المولى قيمة المدبر الف درهم لانه ان خمسمائة منها للاول خاصة لانه لا حق

لانه لا حق للثاني فيها لان حقه انما يثبت بعد ذهاب عيته والجنسية الاخرى يضرب فيها الاول
بعضه الا في لانه لم يصل اليه شيء فيقسم بينهما على تسعة وثلاثين سحرا على ما ذكرنا بخلاف حقه
البرقائه ثم يجب قيمته يوم الحفر ولا ينظر الى وقت الوقوع لانه الجنابة هو الحفر وقد حصل في زمان
واحد اذا ادرك الرجل عبدا فحني جنابة ودفع القيمة الى ولي الجنابة بغير قضا
كاتبه المولى فحني جنابة اخرى قضى بقيمته لان موجب جنابة المكاتب عليه ويجب عليه الاقل
من قيمته ومن ارش الجنابة على ما ذكرنا بخلاف المدبر فلو قضى عليه بقيمته فلم يدفعها حتى حني
جنابة اخرى ثم مات وترك مائة درهم ومكاتبته الف ولم يكن قضى في الجنابة الثانية بشيء
فانه المائة كلها لمولى الجنابة الثانية لا يشارك فيها ولي الجنابة الاولى ولا ولي الجنابة الثانية وولي
الجنابة الثالثة بالخيار ان شاء رجع بنصف القيمة على ولي الجنابة الاولى وان شاء رجع
على المولى ثم يرجع المولى على ولي الجنابة الاولى اما المائة لمولى الجنابة الثانية خاصة ولا
يشترك في الجنابة الاولى لانه يستوفي حقه وزيادته ولو لم يستوفي شيئا كان لا يشاركه
فهما لان موجب جنابة المدبر على مولاه وهذا كسب المكاتب ولا حق للمولى في كسب
المكاتب فاذا وصل كان اولى واما ولي الجنابة الثالثة فلان موجب الجنابة الثانية صار دينيا على المكاتب
بقضا والقاضي وتأكد عليه ولهذا لو عجز بعد القضا بالقيمة كانت القيمة دينيا في ذمته يفديه
المولى او يباع فيه كما يباع بغيرها من الديون وموجب الجنابة الثالثة لم يصرد دينيا لان جنابة
المكاتب لم تعتبر دينيا بل بالقضا او بالموت عن وفا او بالياس عن الدفع ولهذا لو حني المكاتب
فحضر قبل القضا لا يباع بالجنابة بل يقال للمولى اما ان تدفع بالجنابة او تقدي كما هو موجب جنابة
العبد وكذا لو لم يقض بالجنابة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم كان مختارا للعدي كما لا يجوز
قبل القضا صار كعبد حني فيصير المولى بالا اعتاق مختارا للفداء وان كان لا يعلم كان عليه الاقل من
قيمته ومن الديه كما في العبد ولو عجز بعد القضا واعتقه وهو عالم بالدين او غير عالم يلزمه
الاقل من قيمته ومن الدين ولو حني ثم عجز قبل القضا وجني جنابة اخرى فهو كعبد حني جنابتي
بجبر المولى بين الدفع والفداء ولو حني جنابتي ثم اعتقه المولى فعلى المكاتب الاقل من
قيمتيه ومن الجنابتي دينيا في ذمته ولا ضمان على المولى لانه لم يجب شيئا ولا اتلف عليهم
حقا لان حق اوليا الجنابة كان في السعاية وبعد العتق هو اقدر على السعاية فنقبت
الجنابة الثالثة فلا تتعلق بكسبه فكانت صرف الماية كلها الى دين المكاتب وهو كسبه
اولي فان قيل يجب ان تصير الجنابة الثالثة دينيا عليه من غير قضا لان هذا المكاتب مدبرا
والمدبر لا يتوهم رفعه بعد العجز وجنابة المكاتب انما لا تصير دينيا قبل القضا لتوهم العجز
وبه يصير محلا للدفع والمدبر ما يوسد الدفع لا ترمى ان المكاتب اذا مات عن قائم وعليه
تصير الجنابة دينيا من غير قضا لانه لا يتوهم دفعه بعد الموت قيل له الجنابة اذا وجدت
من المكاتب الذي هو غير مدبر اعتبرنا القضا بصير دينيا لمعنيين احدهما انه يتوهم دفعه
بعد العجز فاعتبرنا القضا ليكون دينيا فلا يجب الدفع والثاني ان موجب جنابته موقوف

بين

بين ان يكون على المولى اذا عجز ورد رقيقا وبين ان يكون على المكاتب المدبر ان لم يعجز ففي
مسئلتنا ان لم توجد العلة الاولى وجدت العلة الثانية لانه ربما يعجز وهو ما يوسد الدفع
بالمدبر فيجب على المولى فكان موجب جنابته موقوفا وانما يزول التوقف فيما يجب
عليه بالقضا وهو بمنزلة عبد حني جنابة ثم كاتبه المولى وهو عالم بالجنابة او غير عالم
لكن لم يقض القاضي عليه بالدية حاله التعلم او بالاقل من قيمته ومن الديه حال عدم العلم
لم المالك دينيا عليه وان كان بالكتابة يصير مختارا للفداء لا اعتاقا لانه لا اعتاق تقصر عليه
وهو الديه او اقل الموجهين وفي الكتابة لا تقصر الا بالقضا حتى لو عجز ورد في الرد بجبرين
الدفع والفداء كان الكتابة لم تكن لاننا لم نتيقن بان المال صار دينيا عليه لان الكتابة قابلة للتبضع
فربما يعجز فيصير محل الدفع ويصير كان المال لم يكن دينيا عليه فتوقف التقصر على القضا بخلاف
ما لو قضى القاضي على المولى بموجب الجنابة ثم عجز فانه لا يعود الى العبد بل يكون دينيا على
المولى لاننا لو قلنا بالعود بالعبد كان فيه نسيخ القضا وانه لا يجوز بخلاف ما اذا عجز قبل
القضا الا ترى ان المفصوب اذا انقطع عن ايدي الناس نقض القاضي عليه بالقيمة ثم
قدر على المثل لا يعود حقه الى المثل ولو لم يقض كان حقه في المثل اذا ثبت هذا فنقول
مكاتب مات عاجزا لان مكاتبته الف وقد ترك مائة درهم وعليه دين وجنابة لم تقصر دينيا
فيقضي دينه من المتروك ولا شيء لمولى الجنابة لكن ولي الجنابة يرجع بنصف القيمة ان
شاء على المولى وان شاء على ولي الجنابة الاولى لان الكتابة لما انفسخت صارت كأن لم تكن
وتصير الجنابتي جنابة المدبر وحكم جنابة المدبر هذا ما ذكرنا وهذا لان المكاتب اذا مات
عاجزا وهو وقت يجعل كعبد ما ذون فيما مضى واذا كان مدبرا يجعل كمدبر ما ذون
فما مضى فصار حاصل مسئلتنا مدبر مكاتب حني جنابتي ودفع المولى القيمة الى
ولي الجنابة الاولى بغير قضا كان لمولى الجنابة الثانية الخيار عند ابي حنيفة ولم
يعالي وعندهما الخيار له وان دفع بقضا لا خيار له اجماعا وقد ذكرنا ان العبد اذا حني
ثم كاتبه مولاه لا يقصر عليه موجب الجنابة بل بالقضا حتى لو عجز قبل القضا ثم مات
لا ضمان على المولى لان الجنابة تحولت الى العبد بالعجز والعبد الحاني اذا مات سقطت
عنه الجنابة وكذا الوما مات عاجزا ولم يدفع شيئا لانه مات نمدا فصار كأنه عجز ثم مات
ولو مات وترك وفاء بالمكاتب كان على المولى قيمته كما كانت لانه مات عاجزا وتعد ردفه
فصار كأن لم يميت لكنه ادي فعتق وكذا لو ترك ولد لان الولد قائم مقامه فصار كأنه
لم يميت ولو كان حيا كان على المولى قيمته كذلك ههنا فان عجز الابن يرد رقيقا ثم ينظر ان
كان لم يقض على المولى بالقيمة سقطت الجنابة لانه لما عجز الولد ورد رقيقا
لان لنا ان المكاتب وهو الات مات عاجزا والعبد الحاني اذا مات سقطت الجنابة
ولا يلحق الابن من ذلك شيء لان ولد الحاني لا يدخل في جنابة الاب وان عجز الولد
ما قضى على المولى بالقيمة او مات المكاتب عاجزا او عجز ثم مات فالقيمة على المولى لانه

لما قضى المولى صار ذلك ديناً عليه فلا يسقط بموته عاجزاً ويجوز الولد بيانته ان المدبرة
لا جنت جنايته تاتي على قيمتها صارت قيمتها ديناً على المولى فاذا مات المولى ولم يدع مالا
غيرهما فهذا رجل مات وترك ستمائة درهم قيمة المدبرة وقيمة ولدها وعليه تلمائة
درهم ديناً واوصي لهما برفقتهما لان التدبير وصية وقد سري الى الولد والوصايا
تنفذ من ثلث مال الميت وماله ما فضل من دينه وما دام على المولى دين فلا وصية
لها فاعليهما ان يسعيا في تلمائة لولي الجناية وما ياتي درهم للورثة فيعي كل واحد منهما
في الحاصل في مائتي وخمسين مائة وخمسين لولي الجناية ومائة للورثة ويبلغ لكل واحد
منهما مائتي رقبته سندس قدر خمسين درهما فان استسعوا الام او لا واخذوا منها
جميع قيمتها يرجع على الولد سندس قيمته وذلك حقوق درهما ويسمى الولد في ثلثي
قيمته للورثة وذلك مائة درهم لان الام متى ادت قيمتها للفرع فقد قضت دين
الميت ما تدين وخمسين من مال الميت وخمسين من خالص ملكها وهي مضطرة في ذلك
لتقدم حق الفرع على حقها فكان لها ان ترجع بذلك في مال الميت وما وجب على الولد
من السعاية مال الميت فكان لها ان ترجع في ذلك فيحصل لها من وصيتها قدر خمسين
ومتي سعى الولد في ثلثي قيمته ما يتاخر وادى الى الام خمسين يبقى له من رقبته قدر
خمسين فيسلم لكل واحد منهما قدر وصيته وان اختار الفرع استسعا الولد واخذ
من الولد جميع دينه يرجع الولد على الام بخمسين درهما سندس قيمته وسعت
في ثلثي قيمتها للورثة كما قلنا في الفصل الاول **رجح** مات وترك مديراً
لا مال له غيره فخص المديراً جنايته عليه ان يبي في الاقل من قيمته ومن الجناية
ويسمى للورثة في ثلثي قيمته وهو بمنزلة المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في حكمه
لان عنده المستسقى بمنزلة المكاتب والمكاتب اذا جني جنايته فعليه ان يبي في الاقل من
قيمته ومن الارش وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله بحالي المستسقى بمنزلة حر عليه
دين فيكون جنايته لا حرام فتجب الدية على عاقلته ويسمى المديراً في ثلثي قيمته للورثة
لان التدبير وصية قال في الاصل حكمه حكم المكاتب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
الذي وجه وهو انه اذا جني بعد موت المولى جنايته وقضى بها او لم يقض حتى مات
فلان يستسقى فيما عليه للورثة وعليه دين فان مات ترك يكون بين صاحب الجناية
والدين بالخصم لان جنايته دين عليه بمنزلة ساير الديون ولا شيء للورثة الا اذا
فضل من الجناية والدين فخصه باخذ الورثة ثلثي القيمة ويكون ميراثاً بخلاف المكاتب
فانه اذا مات وعليه دين وجناية وترك مالا فانه سداً بالدين فان فضل شيء كان
لصاحب الجناية ولا فلا شيء له والفرق وهو ان حق المكاتب الدين اقوي من الجناية
لان جنايته المكاتب لها سقوط بحال فانه اذا عجز سقطت الجناية عنه ويلزم المولى ولو
اغتصبه بعد العجز سقطت الجناية اصلاً وراساً فاما الدين فلا سقوط له بحال فانه يتبع

به في حالة الوفاة والحرية جميعاً فانه اذا اعتق عبده وعليه دين يتبع به بعد العتاق فثبات الدين
اقوي في حق المكاتب فكانت البداية به اولى اما في المستسقى الجناية والدين على السواء لان
الجناية لا تسقط عنه بحال كالدين لعدم نظور عوده الى الرق ولو ترك ولد او ولد له من اخته
ولم يترك مالا سعى الولد بمنزلة المكاتب فيما كان على المدير للورثة ولا صاحب الدين والجناية
لان الولد دخل في تدبير المدير ثم الاب كان لا يفتق مما بناه بغير سعاية فكذا الولد فلما وجبت
السعاية عليه صار بمنزلة المكاتب وولد المكاتب بمنزلة ابيه يسعى فيما كان على ابيه فكذا
ولد المستسقى فان كان المدير قد سعى في ثلثي قيمته ولم يقض عليه بالجناية حتى مات سعى
الولد في سعي لان الاب لما ادعى السعاية الى الورثة عتق وعتق ولده معه ايضا فاذا مات
فهذا حر مات وعليه جنايته ودين له ورثة ولم يدع مالا فلا يتبع الورثة عبداً
بين رجلين **قتل رجلاً خطأ فذره مديراً** وهو موسر وهو لا يعلم بالجناية ثم جني
جناية اخرى فهنا حكمان حكم التدبير وحكم الجناية اما حكم التدبير بين المولين فهو
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصفه مديراً ويبقى نصفه قاتلاً كذلك لان عند
التدبير يتجرى كالاقتاف فيبقى نصيب الشريك على ملكه لكنه سند بتدبير صاحبه فكان
له حق خيار ان كان موسراً ان شاء من المدير وان شاء سقى العبد في نفسه وان
شاء اعتق نفسه وان شاء دبره وان شاء تركه كذلك وان كان مفسراً فله هذه الخيارات
سوي التضيي وعندهما يصير كله مديراً ويبقى لشريكه نصف قيمته موسراً كان او مفسراً
لانه ضامن ملكه كالاقتاف لما ذكرنا من الخلاف في مجيء الاعتاق وعدمه في الميمان ولما
الحكم بين المولين وولي الجناية وهو مقصود الباب وهو ان المديراً اذا كان موسراً واختار
السكوت تضمنه بضمنه نصف قيمته قاتلاً والتدبير لا قاتله وهو قاتل ويدفع ذلك الى ولي
الجناية الاولي ويبقى المدير نصف قيمته لولي الجناية الاولي ايضا ويبقى جميع قيمته مديراً
لولي الجناية الاولي الثانيه اما يدفع السكوت ما اخذ من المدير وهو نصف قيمته قاتلاً
ولي الجناية الاولي لان العبد حين جني كان مشتركاً بينهما وتعلقت الجناية برقبته وقد
فات نصيبه واخلف بدلاً فتعلق حق ولي الجناية بالعبد كعبد قتل رجلاً خطأ ثم قتل العبد
رجلاً واخذ المولى قيمته يدفع القيمة الى ولي الجناية وكذا اذا قطعت يده واخذ الارش
يدفع العبد مع الارش الى ولي الجناية كذلك هنا بخلاف المدير اذا قتل رجلاً ثم قطع
رجل يده واخذ المولى الارش فانه لا يدفعه الى ولي الجناية لان موجب جنايته المدير الوجه
على المولى ابتداء من غير التعلق برقبة العبد فلم يكن الارش بدل مال تعلق به حق ولي
الجناية ولهذا لو مات المدير بقيت القيمة ديناً في دمة المولى ولو مات العبد لا يجب على
المولى شيء ولا يجب على السكوت نصف الدية وان اخرجته عن ملكه سدل مع العلم
بالجناية لانه ما اخرجته عن ملكه يتسكن مختاراً والدفع كان ممنوعاً بتدبير صاحبه
فلما اختاره التضيي فلا يصير مختاراً للفداء وانما يجب على المدير نصف قيمته قاتلاً ولي

الجناية الاولى لانه كان قنا وقت الجناية فلم يدبره وهو لا يعلم بالجناية فقد منع المدفع بغير اختيار
 فيغرم نصف القيمة لانه ما كان يملك الا نصف العبد الا ترى انه لو كان الكل له ودبره يغرم جميع
 قيمته قنا وان كان عالما بالجناية يغرم نصف الدية لانه صار مختارا للفداء في نصفه كما لو كانت
 الكل له ودبره مع العلم واما يغرم للثاني جميع قيمته مدبرا لان الجناية الثانية وجدت وجميع العبد
 ملك المدبر لانه لما ضمن نصيب الساكن صار نصفه ملكا له من وقت التدبير فظهر ان
 الجناية الثانية وجدت والعبد كله ملك المدبر وكان ينبغي ان يضمن نصف قيمته قنا ونصف
 قيمته مدبرا لانه كذلك يوم الجناية الثانية لانه التدبير عندك يتجزى الى انا نقول انه ملك
 نصيبه من حين ضمن الاتري انها لو كانت جارية فولدت بين ذلك كان الولد مدبرا وهذا
 لان العبد وان كان نصفه مدبرا ونصفه غير مدبر ملك العبد اذا جني جناية ونصفه
 مدبر ونصفه غير مدبر يضمن المولى جميع قيمته مدبرا لان الكل في معنى المدبر حكمان
 حيث انه لا يجوز اخراجه من ملكه فكان ما يوسى المدفع من غير اختياره بعد الجناية
 فيغرم قيمته ناقصا بنقصان التدبير لانه المحني من نقصان التدبير انه صار بحال لا يجوز
 ازالته عن ملكه الي ملك غيره وهذا معني ظهر في الكل وان كان حكم التدبير من حيث
 انه اعتاق يظهر عند الموت وانما اوجبت قيمة تامة للثاني ولا يطرح عنه لاجل ما دفع
 الى المولى شيئا لان ذلك كان في حال كان العبد رقيقا وكان موجب الجناية المدفع
 بها والثانية حصلت في حاله التدبير فصارت قيمته دينيا عليه وهذا لان حق الاول
 كان متعلقا بالرقبة ثم صار مضمونا على المولى بالاتلاف وحق الثاني متعلق بالقيمة
 ابتداء في ذمة المولى ومن اختلف محل الحق لا يقع التزام فلم هذا اوجبتا حق كل واحد
 منهما كحالا ولهذا قلنا ان ولي الجناية الثانية لا يشارك في الجناية الاولى فيما تضمن ولا في
 الجناية الاولى ولي الجناية الثانية لا يشارك في حكم الجانية فصارت كدنييت وجبا بشئ
 مختلفين هذا اذا اختار الساكن تضمين المدبر وان اختار الاستسعا في نصف
 قيمته ويكون ذلك بين ولي الجانية وبين المدبر لولي الجناية الاولى نصف قيمته
 قنا مدبرا وبين ولي الجناية الثانية نصف قيمته مدبرا لان الجناية الثانية وجدت
 ونصفه مدبرا له اما السعاية في نصف القيمة لانه اتقاه على ملكه وملكه كان في النصف
 وقد اجتمعت فيه جنابات في حاله واحد وهو حاله الرق لان نصيبه بقي رقيقا على
 حاله فطالب بالمدفع ان قدر وقد عجز بتدبير صاحبه من غير اختياره فلا يصير مختارا
 للفداء بقيت الجناية متعلقة برقبة العبد وانتقلت الي بدله وهو السعاية ولا شيء
 عليه غير ذلك لانه ما اختار ولا اخلف غير هذا الا ترى ان العبد اذا قتل رجلا خطا
 رقيته ألف درهم ثم قتل هذا العبد رجلا عبد قيمته الف ودفع مولى الثاني العبد
 الى مولى الاول فان ولي الحرا اخذ العبد القاتل ولا شيء له غير ذلك كذلك هنا اما
 اخذ احدهما من نصف السعاية كان للاخر ان يشاركه فية فرق بين هذا وبينما اذا

اختار تضمين المدبر واخذ منه نصف القيمة حيث يدفع كله الى ولي الجناية الاولى تعلق برقبة
 العبد ثم انتقلت الى البدل والجناية الثانية لم تعلق بالرقبة بل وصبت القيمة ابتداء واذا اختلف
 السبب لم تثبت الشركة في موجب الجناية اما بهذا السبب اتخذ حكما في حق الساكن لان الجناية
 الاولى والثانية وجدت وتعلقا بنصيبه من الرقبة وقد تعذر دفع نصيبه بتدبير شريكه فكان
 سعاية نصيبه بينهما لحصل لكل واحد منهما ثلاثة ارباع قيمته لانه لولي الجناية الاولى نصف قيمته
 قنا ونصف السعاية وهو ربع قيمته وولي الجناية الثانية نصف قيمته مدبرا وربع السعاية
 ولا يشارك احدهما صاحبه في نصف القيمة لما ذكرنا بخلاف ما اختار التضمين حيث يدفع جميع
 الضمان الى ولي الجناية الاولى لان التضمين زال عن ملكه فلم تكن الجناية الثانية في ملكه فكانت
 جميع الضمان بدله حق ولي الجناية الاولى فترق في حق المدبر بينما اذا اختار الساكن التضمين
 وبينما اذا اختار الاستسعا فانه اذا اختار التضمين يغرم لولي الجناية الثانية جميع قيمته مدبرا
 واذا اختار السعاية يضمن نصف قيمته مدبرا والفرق وهو ان في التضمين جني وجدت الجناية
 الثانية كان جميعه ملك المدبر تكن نصفه مدبر ونصفه قن فيكون جميع الموجب عليه وكله
 مدبر له معني علي ما ذكرنا وبهذا جني وجدت الجناية الثانية نصفه ملك المدبر ونصفه ملك الساكن
 ولهذا كان الولاء كله ثمة للمدبر وبهذا بينهما فلماذا يغرم نصف قيمته مدبرا هذا اذا اختار
 الاستسعا وان اختار تضمين نصفه او اعتاقه او تركه كذلك يغرم الساكن نصف قيمته قنا
 بين ولي الجانية لانه استسعا على ملكه وتعذر المدفع من غير اختياره ويضمن المدبر لولي الجناية
 الاولى نصف قيمته قنا ونصف قيمته مدبرا لما ذكرنا في حاله اختيار الاستسعا لان بتدبير
 الساكن واعتاقه لا يتعذر المدفع عليه لانه كان متعذرا قبله بتدبير المدبر فصارت تدبيره
 واعتاقه واختياره ترك نصيبه كذلك واختار الاستسعا سوا قنا قيل لما تعذر المدفع
 لامن جهة الساكن لم يوجد من الساكن الاستهلاك فوجب ان لا يضمن نصف قيمته لولي
 الجانية بتدبيره واعتاقه او تركه لانه لم يستهلكه وما اخذ بدله لا يضمن ما اذا ضمن او
 واستسعى لانه اخذ البدل قيل له ان لم يوجد منه الاستهلاك بعد الجناية فكذلك
 نصيبه على ملكه لمنفعة رجعت اليه فانه ان دبر يستخدم نصيبه وان اعتاق كان الولاء له وبذره
 فاذا تعذر المدفع وتعذر تضمينه ويستغفر به بضمن قيمته كيلا تهدر الجناية كما لو دبر ثم جني يضمن
 القيمة وان لم يوجد منه الاستهلاك بعد الجناية وهذا كله قوله اي حنيفة رحمه الله تعالى
 ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب قول اي يوسف ولا قول نغم وعلى قياس
 قولهما يضمن نصف قيمة العبد قنا لولي الجناية الاولى وجميع قيمته مدبرا لولي الجناية
 الثانية كما ذكرنا لا يضمنه فيما اذا اختار الساكن الضمان لانه الكل مدبر له لانه لا يتجزى
 عندهما ويغرم الساكن نصف قيمته قنا سوا كان موسرا او مفسرا ويدفع الساكن
 الى ولي الجناية الاولى لما قلنا لا يضمن حنيفة رحمه الله تعالى رجلا
 شيخ عبد رجل موضعه ثم دبره سيده ثم عاد وشجبه موضعه اخري ثم لاتبه السيد

ثم ما دفتحه موضحة اخرى ثم ادعى المكاتب المكتبة نفق ثم ما دفتحه اخرى ثم مات العبد
من ذلك لانه على الشايع نصف عشر قيمة العبد صحيحا بالشجة الاولى وما حدث من النقصان
من هذه الشجة الى وقت الكتابة ثم بطل ما حدث من تلك الشجة بعد الكتابة وبطل ايضا
ما حدث من تلك الشجة نقصان التدبير خاصة وعليه بالشجة الثانية نصف عشر
قيمتها مدبرا مشجوجا بالشجة الاولى وما نقصه هذه الشجة الى وقت الكتابة ويبطل
ما حدث من الشجة بعد الكتابة وعليه بالشجة الثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوجا
بشجتيه وما نقصته هذه الشجة الى ان ادعى نفق ولا يجب ما حدث من النقصان من الشجة
بعد العتق وعلى عاقله الشايع ثلث دية المقتول لورثة المكاتب للشجة بعد العتق ولا يجب
ضمان الشجة ولا النقصان الحاصل بها بهذه المسئلة وما بعد هنا تنبني على اصول منها
ان الجنابة على الرقيق فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدر معتبرا بالجنابة على الاحرار
في كل موضع يجب في الاحرار ارش مقدر معتبرا بالجنابة يجب في العبيد كذلك لانه مضمون
بالجنابات من حيث انه ادعى فيقتل بالاحرار في اروش الجنابات عليه ولهذا لا يبلغ الي
تمام القيمة لا في النفس ولا في الطرف ولا يصح اقرار المولي بالقصاص في الطرف عليه
كما لا يصح في القصاص بالنفس ويصح اقراره فيها الا ان القيمة مقبارة في حقه كالدية
في حق الحر ومنها **ان الجنابة على فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدر** رشت
الي النفس يقتل فيها الارش ونقصان ما حدث منها الى وقت الموت ثم قيمت الباقي
يوم الموت بخلاف الجنابة الاحرار فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدر متى سرت
الي النفس فانه لا يقتل فيها الارش والنقصان لكن يجب الدية ويدخل ضمان الطرف في الدية
والفرق ان القياس في الموضوعين جميعا ان يجب ارش ما دون النفس ثم الباقي لان التالف
للحال ما دون النفس ثم الباقي ولكن تركنا هذا القياس في الاحرار لضرورة وهو انما اعتبرنا
ذلك في الاحرار بحيث الباقي دية كاملة لان دية الناقص مثل دية الكامل في الاحرار فلو اعتبرنا
ذلك جعلنا ما تلف تايبدا للجنابة مضمونا مرتين بالارش والدية لان الدية يجوز ان تكون
بلا عن الكل والدية ضمان الكل فيدخل فيه ضمان النفس ضرره هذه الضرورة معدومة في الارقا
لان الواجب ضمان القيمة وقيمة الناقص اقل من قيمة الكامل فلا يؤدي الى ايجاب ضايق التالف
مرتين لكن هذا اذا اختلف الجاني او موجب الجنابة كما في مسكنا اما اذا لم يختلف احدكما
يجب قيمة العبد صحيحا يوم الجنابة لانه لا يؤدي الى الاضرار بالمولي لموصول كمال حقه
وهو نظير ما ذكرنا في الناسك في صيد الحرم اذا زادت قيمته بعد الخروج يضمن
ما نقصته حاجته وقيمتها زائدة يوم الموت مجبر ما ولو قيل يغرم قيمته يوم الموت
صحيحا غير مجبر في زايده كان سواء وهذا الماعرف ان الاعتبار في الجنابات ما لها وجعل
الجنابة الثانية متممة للاولى لان القتل في الاثم الاغلب لا يحصل الا بضربات الا اذا نفذ
جعل الثانية متممة للاولى بان يختلف حكم الفعلين كما اذا قطع يد رجل خطا ثم قتله عمدا

قل ان يراء عبده او عبده اذ لا يمكن جعل الاول ساريا بان يقطع يده خطا او عمدا فيبرأ ثم
يقتله خطا او عمدا المان انقطاع السرية في حق الحر له سبب واحد وهو البر وفي حق الموقوف
سببان البر وتبدل المستحق لما ذكرنا اذا انقطعت السرية لا بد من ايجاب موجب الخرج
ومنها ان التدبير لا يقطع سرية الجنابة والكتابة تقطع واعناق العبد يقطع اذا كان
خطا ولا يقطع اذا كان عمدا وعتق المكاتب لا يقطع السرية اذا كانت الجنابة حاله الكتاب
اما التدبير لا يقطع السرية لانه لا يوجب تبدل المستحق فامكن ايجاب ضمان السرية لانه
لا يوجب تبدل المستحق فامكن لوجب لوجب لانه ابتداء الجنابة على ملكه وهو المولي
فكان المستحق للجنابة والسرية واحدا فكان التدبير وعدمه بمنزلة والكتابة والاعتنا
يقطع لانه لا يمكن ايجابه للمولي ولا للعبد كما في البيع فانه اذا باع العبد المجني عليه
يقطع السرية لهذا المعنى مع انه ليس بقاطع حقه لانه يشبه للضمان ومع اشتباه المستحق
لا يمكن القول بوجوب الضمان لانه الضمان بالشجة والجراحة اذا صارت نفسا يجب باعتبار وقوع
الافاقية اتحد المستحق للضمان عند ابتداء الجنابة وسريته يعلم انه حصل اطلاقا على ملكه ما لم يعلم
فاوجبنا الضمان حقه واذا اختلف المستحق ابتداء واستها جعل المستحق فله يمكن ايجاب الضمان لمن
هو مالك يوم الجنابة لان الجنابة انما توجب الضمان بوصف انها اطلاقا وضرر واذا حصل الاطلاق
والضرر في ملك الغير لم يكن اطلاقا وضررا في حق الاول وفي حق الثاني ان حصل التالف والضرر لانه
ما اضر في حقه لانه حينما فعل فعل الاضرار لا ملكا للثاني فحي نفذ القول بالتضرر سقط الضمان
ضرره وهو المعنى من انقطاع السرية هذا المعنى موجود في الكتابة والاعتنا لان المكاتب بعقد
الكتابة صار مختصا بنفم وصار حرا حكما وانقطع اختصاص المولي عنه وموجب الجنابة عليه له
فاختلف المستحق فانقطعت السرية واذا ثبت هذا في الكتابة نفى الاعتنا اولى واما في العمد ان كان
للعبد او المكاتب ورثة غير المولي فلا قصاص بالاجماع ويجب ارش القتل وما نقصه القتل الى ان
عتق لاشتباه المستوفي بمنزلة مالو بابه واما المكاتب اذا ترك وفافلانه مات حرا عند
البعض فتمكنت الجلالة في المستوفي بقضية الخلاف ويجب قيمة المكاتب لجلالة المستوفي وان
لم يكن للعبد وارث سوى المولي يجب القصاص للمولي عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند
محمد انقطعت السرية ايضا ويجب الارش مع النقصان الى ان يفتق لا تقطع السرية ايضا
لا خلاف سبب الولاية ولهما ان المستحق واحد وهو العبد لانه في حق القصاص مبقا على اصل
الحرية وانما يستوفي المولي بطريق الخلافة وجهاله السبب لا تفضي الى المنازعة والقضاء له
للمجهول وفي المكاتب اذا لم يترك وارثا سوى المولي وترك وفاعندهما يجب القصاص للمولي
وعنده يجب قيمة المكاتب وان قتل عاجزا يجب القصاص بالاجماع وان كان له وارث اخر لانه لما مات
عاجزا عاد قنا فكانت الولاية للمولي على كل حال واما اذا كانت الجنابة حاله الكتاب لا يقطع
السرية بالعتق لانه لا تبدل المستحق وهو المكاتب ومنها ان جنابة الخطا على رقيق الغير اذا صار
نفسا يتحملها العاقله كثر ذلك اقل ومتى اقتضت على ما دون النفس يجب في مال الجاني وقال

ابن ابي ليبي في النفس يجب قيمته عليه في ماله لما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما
موقوفاً عليه ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعقل العاقله عمدا ولا عبدا
الا ان تقول العبد يسلك به مسلک الا حرار في الجناية عليه في النفس الاتري انه يقضى
منه اذا كانت الجناية على نفسه عمدا حرا كان القاتل او عبدا والعبد اذا وجد قتيلاً في محله
وجبت القسامة والدية بخلاف البهايم والمراد من النفس اذا جنى على العبد فيما دون
النفس او كان الجاني هو العبد فانه لا يجب موجب جنايته على عاقله المولى والفرق لا مهابا
رحمهم الله بين الجناية على النفس وما دونها ان الجناية على الارقا فيما دون النفس يسلك
بها مسلک الجناية على الاموال من كل وجه حتى لا يجب القصاص بحال وضمان الاموال
مما لا يتحملها العاقله بهذا المعنى معدوم في الجناية على النفس فانه يجزي القصاص بين
العبد بين بالاجماع وبين الحر والعبد عندنا فان قيل الجناية على الارقا فيما دون النفس
لم يسلك بها مسلک الاموال من كل وجه بدليل انها اوجب ارشاً مقدراً حتى قالوا
فبين شيخ عبد انسان موصفة كان على الجاني نصف قيمته كما لو شجع حراً موصفة كان
عليه نصف عشر دينه ولو قطع يد عبد يضمن نصف القيمة كما لو قطع يد حراً يضمن نصف
الدية ولو قطع يد عبد قيمته ضمة ألف فصار سباً وي الف درهم كان عليه الفان وضمانه
للاضمة دراهم ولو سلك فيها مسلک الاموال لوجب نقصان على كما في الجناية على البهايم
قيل له عن امها بنارحمهم الله في هذا رويان ذكر في المبسوط وفي الجامع في رواية ابي سليمان
رحمه الله انها توجب ارشاً مقدراً وروي عنهم في النوادر انه يعتبر النقصان كما في البهايم
ونفس في المستحق في العبد اذا انتقصت قيمته من اربعة آلاف عند محمد رحمه الله الله تعالى
انه يجب اربعة آلاف درهم وان كان العبد يساً وبي ستة آلاف درهم فصار سباً وبي
الف قال محمد رحمه الله تعالى ضمة الاف الاخيه وما ذكر فهو قول ابي حنيفة رحمه الله
وقال محمد رحمه الله في يد العبد ما ينقصه لا يزداد على ضمة الاف وفي الاصبع ما ينقصه
لا يزداد على الف درهم الدرهم وفي السن ما ينقصه لا يزداد على خمماية لان نصف درهم
فعلى رواية النوادر لا يحتاج الى الجواب والفرق على ظاهر الرواية يحتاج فيقول في بعض
البهايم يعتبر ارشاً مقدراً من القيمة فيما دون النفس فانهم قالوا فبين فقهاء عني نرس
يضمن ربع قيمته كما ذكرنا في الدعوى وكذا في غيب بقره الجزار وعني ضرره وعني الجار
والبغل فاذا جاء التقدير فيما هو مال من كل وجه فيما دون النفس فلا يجوز وفيما
هو آدمي من كل وجه كان اولى علم من ان التقدير مما لا يلحق الارقا بالاحرار ومنها
ان من جنى على مكاتب انسان ثم ادعى المكاتبه وعققت ثم مات من تلك الجناية كان على
الجناية كان على الجاني قيمة المكاتب المادية وان مات حراً لان الجناية في الاندأ وقعت
على الرقيق والجناية على الرقيق هو جيب القيمة اذا ثبت هذه الاصول فنقول
يحتاج الى معرفة حكم الشجاع ونذكر موجبها اولاً ثم نذكر حكم النفس بعد ذلك

اما حكم الشجاع فنقول لما شجع العبد اربع ماضيات في احوال مختلفة واحكامها مختلفة
في حال كونه قنوا وحكمه ان يجب على الشجاع نصف عشر قيمته وهو عبد صحيح اما نصف عشر قيمته
فلما ذكرنا ان الجناية على الرقيق فيما دون النفس اذا كان لها ارش مقدراً بمنزلة الجناية على الحر
في اعتبار الموجب في ظاهر الرواية ومن شجع حراً موصفة يضمن نصف عشر دينه فلذا اذا شجع
عبدا يضمن نصف عشر قيمته واما صححاً فلا ان الجناية لا قتله وهو صحيح ويضمن ما حدث
من النقصان من هذه الشجة الى ان كانت المولى لان الجناية على الرقيق فيما دون النفس اذا
كان لها ارش مقدراً يضمن الارش او لا ثم النقصان اذا امكن وقد امكن بهذا الى ان كانت له
لم يحدث ما يهدد السرية لان المختل هو المتدبير وانه غير قاطع للسرية لانه لم يتبدل المستحق
لان الارش قبل التدبير وبعد المولى فلم يصير مبرأ له عن السرية الا ان قبل التدبير يضمن
نقصان قيمته قنوا وبعد التدبير يضمن نقصان قيمته مدبراً لان ما انتقص من القيمة بحكم
التدبير وهو منفعة البيع غير مضان في الحال بل الى المالك بالتدبير فيضمن ما بقي الى وقت
الكتابة ثم يهدر ما حدث من السرية بعد ذلك الكتابة لانه يتبدل المستحق لان المستحق
قبل الكتابة المولى وبعد الكتابة يكون ارش الشجة الاولى وما حدث من النقصان
الى وقت الكتابة في ماله الجاني لانه انقطع سرية الشجة الاولى واقتصرت على ما دون
النفس والجناية على العبد اذا اقتصرت على ما دون النفس يجب ماله الجاني لما ذكرنا واما حكم
الشجة الثانية ان نقول يجب على الشجاع نصف عشر قيمته مدبراً مشجوعاً بالشجة الاولى لان
الشجة الثانية وجدت وهو مدبر مشجوع بالشجة الاولى وما حدث من النقصان من هذه
الشجة من هذه الشجة الى ان كانت له في ماله الجاني ايضاً لانها لم تنقصها لان السرية
انقطعت بالكتابة واما حكم الشجة الثالثة ان نقول يضمن الشجاع نصف عشر قيمته مكاتباً مدبراً
مشجوعاً بشجعتين ثم يضمن ما حدث من النقصان من هذه الشجة الى ان ادعى فققت ثم قال محمد رحمه
تعالى الى ان ادعى فيعتق ولم يذكر حكم ما يحدث من النقصان بعد العتق الى ان مات ولم يتعرض
له واختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن ما يحدث من النقصان بعد العتق لانه وان كان لا تنقطع
بهم السرية بالعتق لانه لا يتبدل المستحق وهو المكاتب لكن لا يجب ما يحدث من النقصان بعد
العتق لانه اذا مات بعد العتق تجب الدية ولا يعتبر النقصان مع الدية في حق الحر وقال بعضهم
يضمن لان العتق في حقه ليس بقاطع للسرية لان السرية انما تنقطع باختلاف المستحق باعتبار
حاله الابتدأ والانتها وهذا المستحق في الحالين هو المكاتب لانه استحقاقه لا يبط بالعتق بل يزداد
وهكذا روي ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى انه يضمن النقصان الى ان مات لان ما حدث
من الحرية ساقط الاعتبار في حق السرية بدليل انه قال يضمن بالشجاع بالشجة الثالثة
قيمة العبد وهو مكاتب مدبر مشجوع باربع شجاع فصار كأنه مات عبداً مكاتباً مدبراً ولو كان
كذلك يضمن ما حدث من النقصان الى ان يموت كذلك واما حكم الشجة الرابعة لا يضمن
الشجاع الارش وانما يجب ثلث الدية على الر وايات كلها لان الشجة الرابعة لاقتدر وهو حر

والجناية على الحر فيما دون النفس متى كان لها ارش مقدرت وسرت الى النفس لا يقتصر فيها الارش
والنقصان وهذا لانها صارت نفسا من غير ان يتحول الى حالة اخرى بخلاف ما قبلها من الشجاع
لان اختلاف احوال الجنات كاختلاف الجناء لان لكل جنابة حكمها على حد لان في بعض
الاحوال يبرأ من السرية وفي بعضها لا يبرأ فلا بد من اعتبار كل جنابة بخلاف ما اذا لم
تتحول واما حكم النفس فتقول بان السابح يضمن بالشحمة الثالثة ثلث قيمته وهو مكاتب
مدبر باربع شجاع ولا يضمن ثلث الدية وان مات وهو حر لان ابتداء الجنابة وجدوا
مكاتب فيجب ثلث القيمة على العاقلة لان الجنابة الثالثة صارت نفسا فتكون على العاقلة
لما ذكرنا وهذا لان النفس وان بلغت باربع جنابات خفيفة لكنها بلغت ثلث
جنابة حكم لان العبرة في باب الجنابات لاحكام الجنات لا تعدد الجنابة لان في اعتبار
عدد الجنابات حرجا ولا يمكن اعتبار عدد الجنابات في موجب واحد وحكم الجنات
قبل الكفاية واحد لانه انقطعت سرائيرها فصارت كأنها بلغت ثلاث جنابات جنابة
واحدة قبل الكفاية وقد هدرت ولا بد من اعتبار الثالثة والرابعة لان حكمها يختلف
لما ذكرنا فيجب بالجنابة الثالثة ثلث قيمته على عاقلة السابح وكان ينبغي ان لا يفرق
ضمان الشحمة عن ضمان النفس اذا صارت نفسا كما هو الحكم في الشحمة بعد الفتح
لما ذكرنا انه يدخل ضمان ما دون النفس الى انا انما افرنا لاننا لو اجهلنا وقتلنا يجب
ثلث قيمته مطلقا اما ان نعتبر يوم السرية او يوم الجنابة لا وجه الى الاول لانا
لو اعتبرنا يوم السرية لا يهدرنا بعض ما تلف بالجنابة الثالثة قبل السرية ولو اعتبرنا
قيمتها يوم الجنابة لا وجبنا عليه ضمان شي لم يتلف به هذه الجنابة لانه تلف البعض بسرية
الاولى والثانية وقد هدرنا فلا بد ان نرفع ذلك عنه وكذا لا بد ان نرفع عنه ما تلف
بالرابعة لان تلف ذلك غير مضاف الى الثالثة فلا يفرق ذلك بالثالثة فلماذا افرنا
الارش عن النفس ليصير مضمونا من غير ظم على احدها واجبت الارش يوم الجنابة
ونقصانها وثلث قيمته يوم الموت ويكون على العاقلة فاني قبل الشحمة الاولى والثانية
لما انقطعت سرائيرها كان النفس تالفا جنابيتين وهو الثالثة والرابعة فينبغي ان يضمن
السابح بالشحمة الثالثة نصف قيمة العبد كما لو انقطعت السرية حقيقة بالبر قبل الشحمة
الاولى والثانية سقط اعتبارها في حق ضمان السرية لان ضمان السرية يحتمل البطلان
الا ترى انه لو ابراه ولي الجنابة عنه صح فصارت الكفاية بمنزلة الابرا كما لو رمى الى
سلم فارتد المرمى اليه ثم اصابه سهم لا شيء عليه عند ما لانه بالارنداد صار مبرأ
له عن الجنابة وقد اتى خيفة ربه الله يسقط القصاص وان وجبت الدية اما لا يسقط
السرية في حق تلف النفس لانه من حقيق فكان حاملا بثلاث جنابات ويغرم السابح
بالشحمة الرابعة ثلث الدية وتكون على العاقلة لان الرابعة جنابة على الحر وما وجب من
الارش والنقصان قبل الكفاية فهو للمولى لان الجنابة حصلت على ملكه وما وجب

بعد

بعد الكفاية والحرية فهو لوارثه المكاتب ان كان له وارث وان لم يكن فهو للمولى بحكم الولا ثم
محمد رحمه الله تعالى المسلة وجعل السابح هو العبد فقال رجل له عبد يبا وي الف درهم فتشع رجلا
موضوعة ثم دبره مولاه وهو يعلم بالجنابة ثم شبع ذلك الرجل موضوعة اخرى ثم ادنى ففقد ثم شبع
موضوعة اخرى ثم جاد اجني وشبعه ايضا موضوعة خامسة فمات المشجوع من ذلك كله وكان المولى
عالمًا بجنابات العبد فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية موجلا في ثلاث سنين لانه النفس تلف
بجنابته وجنابة العبد والمقتر عد الجنابة لا عدد الجنابات الا ترى ان كل حرج علة تامة في نفسه
في اداة التلف والعلة والعلل في حكم التعارض على السواء لانه في حق الحكم على التحقيق لا يتقدم
العللة واحدة فلماذا جعلنا صاحب العلة وصاحب العلة في نسبة الحكم اليهما على السواء
الا ترى انه لو اقام احد المدعيين شاهدين والاخر عشر يقضى بينهما بالشفع بينهما فلم هذا
او جنبا نصف الدية على عاقلة الاجنبي واما النصف الذي تلف بفعل العبد فتقول بهذا
النصف تلف باربع جنابات في اربعة احوال وحكم كل حال يخالف حكم الحال الاخر فلا بد
من ان يعتبر كل حالة على حدة وقد تلف بكل جنابة ربع النصف وهو ثمن الكل فقد
اتلف بالجنابة الاولى ثمن النفس وهو عبد فيتعلق برقبته ويخاطب المولى بالدفع او الفدا
فاذا دبره مع العلم بالجنابة صار مختارا للفدا فيجب عليه ثمن دية النفس والجنابة الثانية
جنابة المدبر فيجب على المولى الاقل من قيمته ومن ثمن الدية ابتداء من غير تعلق برقبته
ولا يصير مختارا للفدا لان التدبير كان سابقا على الجنابة الثانية وعلى المكاتب بالجنابة
الثالثة الاقل من قيمته ومن ثمن الدية لانه جنابة المكاتب وقد ذكرنا ان موجب جنابة
المكاتب هذا ويجب بالجنابة الرابعة ثمن دية النفس على عاقلة لانه جنس وهو حر فيكون
على العاقلة في ثلاث سنين فان كان له عاقلة فغيرهم وان لم يكن له عاقلة مولاه لان
عاقلة ولقوان المولى لم يدبر العبد والمسلة بجائها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية
لما ذكرنا والنصف الاخر يقسم على ثلاثة اسهم لان الجنابيتين قبل الكفاية كجنابة
واحدة لان حكمها واحد وهو وجوب الدفع او الفدا على المولى والمولى لما كاشفه مع
العلم بالجنابة صار مختارا للفدا فلهما فيجب عليه ثلث النصف وهو ثلث الدية
وحكم الجنابة الثالثة وهي الثانية حكما على المكاتب لانه جنس وهو مكاتب ففرم الاقل
من قيمته ومن ثلث الدية سدس الدية والجنابة الرابعة وهي الثالثة جنابة
الحر ففرم عاقلة سدس الدية ولا يجب الارش في ذلك كله لان المشجوع حر وقد
ذكرنا ان الجنابة على الحر اذا صارت نفسا يدخل الارش في الدية اذ امر الرجل
رجلا ان يضرب عبدا سوطا فضربه المامور سوطا ثم ضربه مولاه سوطا ثم ضرب
اجنبي سوطا فمات العبد من ذلك كله فان السوط الاول وسرته هدر لانه حصل
بامر المولى فصارت له حاصل من المولى ويضمن المامور ارش السوط الثاني وما حدث به
النقصان الى ان مات لانه حصل بغير المولى فكان مضمونا عليه وقد لاقاه وهو منقوص بسوط

الاول وهو مع سرانته مضمون عليه لان السراية مع الاصل والاصل مكان مضموننا عليه فكذا ذلك
 السراية والسوط الثالث مع سرانته هدر لان جنابة المولي على مملوكه كره وعلى الاجنبي
 ارش السوط الرابع وما حصل منه من النقصان الى ان مات منقوصا ثلاثة اسواط
 لان ضربه لا قاه وهو منقوص ثلاثة اسواط وفعله تعدد لانه حصل بغير اذن
 المالك فكان الاصل مع السراية مضمونا عليه واما حكم النفس فنقول على الاجنبي ثلث
 قيمته مضروبا اربعة اسواط لان العبد مات باسواط اربعة لانه الجنابة ثلاثة
 المولي والامور والاجنبي والعبرة بعد الجنابة لا بعد الجنابات فانقسم النفس الثلاثة
 فكان الثاليف بجنابة كل واحد ثلاثة فكان على الاجنبي ثلث قيمته مضروبا اربعة اسواط
 يضم ذلك الي ارش السوط الرابع وما حدث منه من النقصان الى ان مات
 ويجب كل ذلك على العاقلة لان الجنابة على العبد في النفس وقما دون النفس اذا صا
 نفسا يجب النفس وما دون النفس على العاقلة الا ترى ان من قطع يد عبد انسان
 خطا فمات من ذلك كان الارش والنفس جميعا على العاقلة وان كان لو انقص على
 ما دون النفس يكون في ماله وانما افردنا الارش على ضمان النفس لما قلنا من دفع
 الظلم والجنس في حق احد هما وثلث النفس تلف بجنابة المولي وهو هدر وتلف بجنابة
 المامور لانه ان الموجود منه فعلا ان احدهما هدر والاخر معتبر والعبرة لا حكم الجنابات
 واختلاف الحوال فينصف هذا الثلث ويبسط عنه نصفه لانه هدر وبقي نصفها فنفرم
 سدس القيمة مضروبا اربعة اسواط يضم اليه ارش السوط الثاني ونقصانه الى ان
 مات فيجب ذلك كله على عاقلة لما ذكرنا وكان ينبغي ان يجب عليه ثلث القيمة لانه فعله
 فيما هو هدر منقول الى المولي فصار كان المولي ضربه ضربين لانه انا قلنا بجواب السدس
 لان انا قلنا فعله الى المولي في حكم الهدر فاما على التحقيق فهو فعله وقد اتلف
 ثلث النفس بفعلين احدهما هدر والاخر معتبر وهذا لانه اعتبارنا اختلاف الحوال
 وجعلنا اختلاف الحوال كاختلاف الجنابة حكما وهنا الجنابة ثلاث بالفتان والحق
 فلا بد ان يعتبر حكم كل جنابة على حدة وان كان المامور ضربه ثلاثة اسواط والمسألة بحالها
 فالسوط الاول وسرانه هدر ويضم ارش السوط الثاني والثالث منقوصا بالسوط
 الاول وما حدث منها من النقصان الى ان مات والسوط الرابع من المولي هدر والسوط
 الخامس من الاجنبي معتبر فيضم ارش السوط الخامس منقوصا بربعة اسواط
 وما حدث منه من النقصان الى ان مات اما حكم النفس فنقول النفس وان تلقت
 بخمس جنابات حقيقة لانه انما تلقت ثلاث جنابات حكما فنفرم الاجنبي ثلث
 قيمته يضم اليه ارش الجنابة الخامس ونقصانه ويكون ذلك على عاقلة لما ذكرنا وثلث
 تلف بفعل المولي وهو هدر وثلث تلف بفعل المامور بثلاث جنابات لانه السوط
 الاول هدر والسوطان الاخران معتبران والعبرة بعد الجنابة والسوط الاول كان بامر
 المولي

المولي فجعل فعله كفعل المولي ولو ان المولي ضربه بنفسه سوطا والامور سوطين وتلف
 انقسم نصفان نصفه هدر ونصفه معتبر ولا يختلف ضمان السراية سواء ضربه المامور سوطا
 او سوطين او اكثر لان ما زاد على السوط المامور وان كثرت جنابة واحدة وفي هذا لان
 موجبها واحد والمحقق عليه واحد وفي مثل هذا الموضوع لا عبرة بعد الجنابة فصار كان
 ضربه سوطين احدهما بامر المولي والاخر بغير امره فيفرم سدس قيمته مضروبا خمسة
 اسواط يضم اليه ارش السوط الثاني والثالث فيكون على العاقلة استشهد محمد رحمه
 الله تعالى فقال الاتري ان رجلا لو امر رجلا ان يضرب عبدك سوط فضربه سوطا ثم
 شجحه موضعه او قطع رجله ثم مات ان النفس هتاه نصفان نصف من السوط ونصفه
 من الشجحة او القلع ينظر عن المامور نصفه ويلزم نصفه هكذا ذكره رحمه واختلف
 المشايخ رحمهم الله تعالى منهم من قال الصحيح انه ضربه وشجحه وقطع يده لان محمد رحمه
 الله تعالى ذكر المسئلة في الاصل استشهدا بالمسئلة التي قبلها وفي المسئلة المستشهد لها
 وجد من ايام امور سوطا بامر وسوط بغير امره فوجب ان يكون في المستشهد بالفضل
 بامر وفلان بغير امره ليصح الاستشهاد ثم جعل الثلث الذي بجنابة المامور نصفين
 فكذا في مسئلة الاستشهاد يجعل الكل نصفين وقال بعضهم لما صح ما ذكرناه شجحه او قطع
 يده استشهد بها لسقوط اعتبار عدد الجنابات بسقوط اعتبار كثر الجنابة وقلتها فبانه
 ان الشجحة او القلع اكثر وبلغ جنابة من السوط فلما سقط اعتبار القلة والكثرة في
 تلك المسئلة وكانت العبرة لا صل الجنابة فكذا في مسئلتنا وجب ان يسقط اعتبار عدد
 الجنابة وكانت العبرة بحكم الجنابة وهو استشهاد صحيح في الميسر لو قطع رجل
 يد رجل خطا وجرحه سبع وجرحه عبد له وجرح نفسه فمات من ذلك فعلى
 قاطع اليد ربع الدية لان النفس تلفت باربع جنابات جنابة الاجنبي وخبائة
 السبع وخبائة عبده وخبائة نفسه فيجب عليه ربع الدية ولا تجعل جنابة نفسه وخبائة
 عبده وخبائة السبع كشي واحد وان كان ذلك يرجع الى الالهة ان كان جنابة عبده
 معتبرة الا ترى انه لو جرحي على غيره يجب الضمان وكذا الجنابة على نفسه ليس
 من جنس جنابة السبع الا ترى انه لا يتم بذلك ان حكم الضمان لا يظهر كانه لا يقيد
 لانه لا يجوز ان يجب الضمان لنفسه على نفسه وكذلك لو خرجت فرجة او نهشته
 حية ولو اجتمع ذلك كله مع جرحه رجل اجنبي كان على الرجل النصف كما اذا جرحه
 سبع او نهشته حية وخرجت به فرجة لان هذا كله من جنس واحد ويرجع الى
 الالهة لان جرح السبع ونهش الحية وخرجت فرجة كشي واحد وجرحه نفسه وجرح
 عبده معتبرة ولو جرحه سبع ونهشته حية وخرجت به فرجة وجرحه رجلا كان
 عليهما الثلثان لان النفس تلفت بثلاث جنابات جنابات معتبرتان وخبائة مهذرة
 لان جنابة السبع ونهش الحية وخرجت فرجة كشي واحد ولو جرحه اجنبي وجرحه

وجرحه سبع واصابه حجر وضعه رجل او حايط يعدم الي اهلله فيه كان على الرجل
الثلاث وعلى صاحب الحجر او الحايط الثلث لان النفس تلتفت بثلاث جنات جنات
جناية الا جنين وجناية واضع الحجر واصاحب الحايط وجناية السبع لجناية السبع
بدر وجناية الا جنين وراضع الحجر معتبر فيجب على كل واحد منهما الثلث
عنه باب رجلين قال احدهما لصاحبه اضربه سوطا فان زدت
عليه فهو حر فضر به الامور ثلاثة اسواط فمات من ذلك كله والامر موسى او معسر
هذه المسئلة تنسب على اصول احدها ان جناية الانسان على ملكه او ملك غيره باذنه
هدر وعلى ملكه غيره بغير اذنه معتبرة وهذا ظاهر والثاني ان الجنات على الممالك
ممن صارت نفسا يتحملها العاقله لانه ضمان دم وممن اقتضت على ما دون النفس يجب
في مال الحاني لانه ضمان مال لان الاطراف يسلك فيها مسلك الموال خصوصاً في الممالك
وقد ذكرنا والثالث ان جناية الانسان على مكاتبه يجب في مال الحاني ولا تتحملها العا
سواء سرت الي النفس او اقتضت على ما دون النفس لان العاقله تتحمل عن الحاني
لا الحاني وهذا لان المكاتب بمنزلة الا جنين في حق المولى حتى لا يتملك التصرف في ماله
وبغير الغرض بوطي المكاتب وتثبت جنائبه على المولى وجناية المولى عليه وبينه وبين
الا جنين بمنزلة عبده حتى يجب ارش العبيد با جناية عليه ولا تنفذ بيعاته ومجالاته
عندهما فكان عبداً في حق العاقله وجنابته على المولى ايضاً معتبرة بمنزلة جنابته على
الا جنين لانه فاقلة نفسه فلا فرق بين ان يجني على المولى او على الا جنين لانه اذا
عجزت نظر جنابته سواء قضى عليه او لم يقض اما اذا قضى فلا جناحة صارته
دينياً عليه والمولى لا يسوجب على عبده ديناً واما اذا لم يقض فلا جناحة العبد
على مولاه وان هدر وكذا اذا جنى المولى عليه ثم عجزت نظر الجناية لانه على عبده الم اذا
قضى على المولى بالجناية حتى صارت ديناً ثم عجزت عليه ديناً لانه يؤخذ ذلك من
المولى ويكون بين الفرض بالخصص لان الارش صار من مكاسبه فاذا عجز فهذا عجز
عليه دين وله كسب فيقضى دينه لمن كسبه لان كسب المديون لا يسلم للمولى بل بعد
قضاء دينه وما فضل من دينه يسلم للمولى والجناية على مكاتب الغير ان صارت
نفساً يجب على عاقلته وان اقتضت على ما دون النفس يجب في ماله كالجناية على كفن
والرابع ان اعتاق المكاتب لا يقطع سرية الجناية الموحودة في حال الكفاية
واعتاق العبد والمدير وكما شرها تقطع وقد ذكرناه والخامس ان المعتق المعلق
بالشرط اذا وجد الشرط وثركه يضاف الي السبب كالي الشرط وقد ذكرنا في الايمان
والسادس ان القتل الحاصل بطريق السب لا يوجب حرمان الميراث لانه شرع حل
على مباشر القتل والمباشرة بانصال الماله بالمثل وهذا غير موجود من المسبب وقدم
هذا في الشهادات ان الاثر ان العبد الحاني اذا وقع في بئر حفرها المولى في الطريق

او اصابه

او اصابه جناح او كيف اشعره المولى لم يصير مختاراً للفداء لعدم الفعل منه لكن يجب عليه
قيمة العبد لانه سبب لقتله وان اوطاته دابة المولى وهو راكبها او وقع عليه فقتله
ولم يتعمد وهو عالم بجنايته يصير مختاراً للفداء لانه باشر قتله الا ترى انه يجب المكافاة
بخلاف الحفر ولو كان الحفر في ملكه فلا شيء على المولى لان اصل فعله لم يكن جنابته
والسابع ما ذكرنا في الايمان ان الاعتاق يتجزئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان
كان المعتق موسراً فللمتسرك ثلاث خيرات فان ضمن المعتق له ان يرجع ان
العبد بما ضمن وان استسحق كان العبد بمنزلة المكاتب هادام السبي وان كان معسراً فله
خيران والعبد بمنزلة المكاتب في حاله الاستسعا وعندهما الاعتاق لا يتجزئ ولا سعيه
حاله اليسار وعلى العبد السعاية عند الفساد ولا يرجع المعتق على العبد وهو حر
في حالة السعاية اذا عرفنا هذه الاصول نحتاج الى التفرع على قول أبي حنيفة اولا
ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اما على قول
ابي حنيفة قال المسئلة على وجهين اما ان يكون المومسراً او معسراً فان كان موسراً ا
فتقول السوط الاول هدر با صله وسريره لان في النصف صادق ملك الضارب وفي
النصف صادق ملكه شركه بامره والسوط الثاني في نصف هدر لانه صادق ملكه
ونصفه معتبر لان صادق ملكه شركه بغير امره فيضمن نصف ارش السوط الثاني
مضروباً وسوطاً في ماله لشركه ولا يكون على عاقلته لانه اقتصر على ما دون النفس لان
العبد عتق بالسوط الثاني من جهة الامر لوجود شرط الحنت فانقطعت سرية السوط
الاول والثاني لانه ببدل المستحق على ما مر وقد ذكرنا ان الجناية على ما دون النفس
على العبيد لا تتحملها العاقله ويضمن الخالف نصف قيمته العبد للضارب منقوصاً بسوط
لانه صار معقلاً عقيب السوط الثاني بالتعلق السابق فصار معقلاً عبداً مشتركاً
منقوصاً بسوطي وهو موسر فيضمن وكان ينبغي ان لا يكون للضارب حق الضمن لانه
رضي باعتاق شركه لما باشر شرط العتق مع علمه ان العتق يوجد بهذا الشرط واحد
الشركتين اذا رضي بعتق صاحبه لا يضمن المعتق لشركه موسراً كان او معسراً وهذا لانه
لما باشر سبب فساد نصيبه والفساد يلزم من هذا الشرط سقط وصف التعدي عن فعل
صاحبه في حق نصيبه فينهي ان لا يضمن ذلك عليه ان المريض اذا قال لامرأته ان فعلت
كذا الامور ائتمته بد فانت طالق ثلاثاً ففعلت لم يصير الزوج فارلاً لانها صارت كالمرأة وكذا
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في رجلين اشترى امدا وهو قريب احدهما حتى عتق عليه
نصيبه لا يضمن القريب نصيب شركه وان كان موسراً لانه صار راغباً بمشاة ركنه في كسبه
وكذا لو وهبها لهما فقتلا او بصدق عليهما او قال لعبد ان اشترى منك كذا فانت
حر فاشتراه مع غيره او باع نصف عبده من قريب العبد لانا نقول بان الشراخ رحمه الله اختلفوا
في المذكور هنا منهم من قال المذكور في الكتاب قولهما اما على قياسي قول أبي حنيفة لا يضمن فانه

محمد رحمه الله تعالى نص في كتاب العتاق ان الرجل اذا قال ان اشتريت عبدا او بعضه فهو حر
بعد موته فاشترى عبد امي اخر حتى صار نصيب الخائف مدبرا لا يقض لشريكه نصيبه موسرا كان
او موسرا عند امي رحمه الله تعالى وعندهما يقض موسرا كان او موسرا فاذا كانت المعاونة على
تحصيل شرط العتق مما سعى الفزان عن الخالف عند امي رحمه الله تعالى فالعقد بايجاد شرط
العتق لا يكون فنيا كان او لم يكن فقل قول هؤلاء لا يحتاج ابو حنيفة رحمه الله تعالى الى الفرق
بين مسلة الفزار ومسلة الرجل اذا اشترى عبدا وهو قريب احدهما وبين مسلة الجامع
ووضع مسلة الجامع في كتاب العتاق على وجه يدل على انه يكون له حق التهنين في مسلة
الجامع فانه زاد في السؤال قال شريك الخالف ان لم اضربه اليوم فهو حر فالوضع على
هذا الوجه دليل على انه لو لم يحلف لا يكون له حق التهنين لانه متى حلف على تحقيق الضرب
اليوم كان مضطرا في تحصيل الشرط صيانة لما له عن الهلاك فلا يوصف بالرضي ومتى لم
يحلف لا يكون مضطرا فكان راضيا وهو غير له مالو علق الطلاق بفعل لا بد لها منه في محته
فانه يصير فاما عند امي رحمه الله تعالى واي يوسف رحمه الله تعالى لانهما مضطرة على الاقدام فلا يكون
دليل الرضي وهذا لانه اذا ضربه في هذه الصورة كان غرضه دفع الاتفاق من جهة نفسه لا حصول
الاتفاق من جهة صاحبه فلم يكن راضيا بالحكم اما اذا لم يحلف وضربه كان غرضه تحصيل الاتفاق من
جهة صاحبه فكان راضيا بالعتق فلا يكون له ان يقضه قالوا والاخذ برواية كتاب العتاق اروي
لانه اوضح ومنهم من قال المذكور في الجامع قولهم جميعا وهو الظاهر والاصح فان محمد لم يملك
فيها خلافا هنا ولا في هذه المسئلة في العتاق وانما ذكر الخلاف فيما اذا كان العتق معلقا بالشرب
كيف وقد نص على قول امي رحمه الله تعالى في الجامع فكان الصحيح هو الفرق والفرق بين هذه المسئلة
وبين مسلة الفزار ان تورث امرأة الفار اذا لم يوجد منها الرضي بالطلاق اصلا عرف بخلاف
القياس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما ذكرنا في النكاح واذا وجد منها الرضي من
وجه دون وجه فلا اجماع فرد ما يقتضيه القياس ومتى باشرت شرط الطلاق فختارة فقد وجد
منها شرط الرضي بالطلاق من وجه من حيث ان الطلاق يوجد عند الشرط ان لم يوجد منها الرضي
من وجه من حيث ان الطلاق لا يقع بالشرط واما ايجاب الفزان على العتق وقد افسد عليه ملكه وماله
موافق للقياس وانما يسقط الفزان عن العتق اذا وجد منه الرضي بعتق صاحبه من كل وجه ولم
يوجد في مسلتنا الرضي من كل وجه لانه العتق ان كان يوجد عند الشرط لا يجب بالشرط فلا يسقط
الفزان ولان سبب جريان الارث بين الزوجين الزوجية او الفزار واحدتهما ليس بقاء عند الموت
واما الفرق بين هذه المسئلة وبين مسلة القريب انه وجد من الشريك الرضي بعتق نصيب صاحبه
من كل وجه لانه اعانه على تحصيل العتق لانه اعانه على تحصيل الشري وشراء القريب اعماق
والاعانة على تحصيل العتق رضي به فيكون راضيا بعتق صاحبه من كل وجه مما سقط الفزان
الفزان عن العتق فاما اتحاد شرط العتق لا يثبت فقا مبدع عند الشرط ولهذا لو قال لعبد ان دخلت الدار
فانت حر ثم نوي عند دخول الدار ان يفتق من كفاره يمينه لم تجز اليمين لانه نية الكفر لم تقارن

العتق

لم تقارن العتق لان الشرط لا يثبت العتق فلم يصح حصول الشرط معها صاحبه على العتق فلا يصير
راضيا من كل وجه وهذا لانه قصد بفتح شرايه ولا يصح شراؤه الا بشرط صاحبه فكان
راضيا بعتق العتق وهذا لان المولى لا يضرب عبدا الا لمصلحة تروى على ضرر النقصان
هذا هو الظاهر الا يرى انه ليس بسبيل منه الا بطريق الداب والبعث والباديت
مما يحتاج اليه المولى فانصف فعله بوقوعه مصلحه ومن فعل فعلا بطريق المصلحة لا يكون
راضيا بالمفسدة او بقول الرضي انما ثبت بفعل صاحبه بضا او دليلا والتخصيص
لم يوجد والدليل انما يكون اذا كان ملازما للشرط عباده وهذا الشرط من الشروط
الزائدة فلا يلزم العناد والعق الا يرى انه ليس بسبيل من ان يسع المولى بوجود هذا الشرط
من غير عناد ومتى لم يكن العتق والعناد من ضرورات هذا الشرط لم يصير راضيا لدليلا
فلا يبطل حق التهنين خلاف شري القريب لان ثمة ما حصل بشرط ايد في حق العناد
بل حصل شرطا في معنى العتق لان عناد نصيبه لا يصور يدون حصول نصيبه وحصول
نصيبه مضاف الى صنعه وهو محل العناد فصار محل العناد مع علة العناد كعله ذات
وصف وعنا شريكا في عناد نصيبه من وجه المفسد هو ومن وجه المفسد صاحبه
ولا ينفذ فعل صاحبه علة لوجوب الصمان بالشك الاحتمال تنور ابو حنيفة رحمه الله
مسلة الضرب وبين مسلة كرا العتاق والفرق ان في مسلة العتاق شريك الخالف
اعانه على تحصيل الملك والمالك في الحجة له اثر في ايجاب العتق كما في شري القريب فانه صار
اعنا قبا واسطة الملك في اعانه على ماله اى في تحصيل العتق فصار راضيا بعتق صاحبه من كل وجه
فلا يضمن كما في شري القريب اما الضرب لا اى في تحصيل العتق اصلا فاما اتحاد الشرط لا يكون
اعانه على تحصيل العتق فلا يثبت منه الرضي من كل وجه ثم اذا ضمن الخالف قيمة نصيب
الفزار ب صار العبد كله ملكا للخالف لان العتق بالصمان ملك نصيب شريكه ولهذا كان
الولا كله لا يضمنه كان ملكا له وملك الباقي بالصمان فصار كان الكل كان له وقل
اعتق نصفه فصار في معنى المالك على معنى ان عتق كله موقوف على ادا السعاية اليه
ولان له ان يرجع على العبد ما ضمن وليست سعيه في ذلك ولست سعيه منزله المكاتب
فاذا ضربه السوط الثالث هذا السوط لافي مكاتب غيره فكان معتبرا له فيضمن ارش
السوط الثالث وما حدث منه من البقضاء مضروبا بسوطين فاما مكاتب العبد بعد ذلك
فقد مات ثلث جنات حقيقة لكن ماتت بخبايتين حلتا لان الجنات الاولى والى والى
جناته احل حكم الاتفاق حكمها وهو انقطاع سرائرها بالعتق فصارت ركة لها جنات واحل
والسوط الثالث معتبر كله وان عتق العبد بعد ذلك لا ذكرنا ان عتق المكاتب لا يقطع
السرايه لانه لا يبدل المسخى فصار النفس العتق بخبايتين احدهما هذر والآخر
معتبر ويجب عليه نصف قيمة مضروبا بسوطا لانه عند الموت مضروب بثلاثة
اسواط يضمن اليه ارش السوط الثالث وما نقصه الى ان مات فيكون كل ذلك على

عائلة الصنارب لانهما الب نفسا فيكون على عله في ثلث سنين واذا استوفى ذلك من العاقله
كان ذلك كسب الكاتب يستوفى الكالف من ذلك ما ضمن للصنارب وهو نصف قيمته
مضر وبالسوطين لان للذهب عند ان المعق يرجع على العبد بما ضمن لشربه فاذاما
ونترك ما لاله ان ياخذ منه بعد موته فان فضل شي من سبه فيطرا ان كان للعبد
ورثة احرار يصرف اليهم لانه لا اخذ سحابة مات حرا كالكاتب اذ امارات عن وفاء وان لم يكن
له ورثة فهو للحالف حكمه لولا لان الولاء كله له ما ضمن وهو لم يقبله بالمباشرة وان كان
امو بضره في السوط الاول وصار ميسر بالكن السبب لا يوجب حرمان الميراث
كحر البير ووضع الحجر على الطريق هذا اذا كان الحالف موسرا وان كان معسرا الحكم السوط
الاول والثاني على العتق على الحالف لا يحلف الا ان هذا لا يضمن الحالف للصنارب لانه معسر
وللصنارب ان يستغنى العبد في نصيبه واذا استغناه في نصيب الصنارب على ملكه مكاتبنا
لانه لا يوفى عتق نصيبه على اذ السعاية اليه فلما اضربه السوط الثالث فالسوط
الثالث معتبر كله لان نصبه مولى الحالف ونصفه مكاتب الصنارب وكل ذلك معتبر
فجب عليه ارش السوط الثالث منقوصا بسوطين وما استغنى ليراثه فاذا امارات
بعد ذلك فقدمت بجنايته احداهما هدر والاخرى معتبره على ما ذكرنا فكان على
الصنارب نصف قيمته مضر وبالسوط اسواط لكن نصف ذلك يجب في ماله ونصفه يجب
على عاقله الصنارب لان نصبه مولى الحالف ونصفه مكاتب للصنارب والجناية على مكاتب نفسه
في ماله صارت نفسا او اقتصرت على مادون النفس والجناية على مولى غيره على عاقلته
فلما اوجب على عاقله الصنارب بر بعت قيمته بضم اليه نصف ارش السوط الثالث وما استغنى به
لان امارات في ثلث سنين ومثل يجب على الصنارب في ماله فاذا ادى الصنارب
وعاقلته ما وجب عليهم يكون ذلك كسب العبد فيستوفى منه ما وجب عليه من السعاية
فاذا استوفى حكم بعتقه في اخر جزم من اجز احياته فان فضل شي من ذلك بطرا او كان له
ورثة احرار كان لهم والاف نصف الحالف لان نصبه مولى له ونصفه لا قرب العصبات
من الصنارب لان نصبه مولى له الا لانه حرم عن الميراث لانه باشر قتله بغير حق فلا
يرث منه فاذا لم يرث جعل كالميت فاذا كان ميتا كان المصنف لا قرب العصبات اليه كذلك
هنا وان كان الحالف موسرا واختار الصنارب العتق او السعاية او اختار العتق في
حالة اساره وكذلك الجواب لانه طهرانه قبل مولى غيره ومكاتب نفسه
او معتق نفسه لان جزمه كان نصبه عبدا له فكانت جنايته على معق غيره ومكاتب
نفسه او معتق نفسه الا انه لا ياخذ شيئا من السعاية اذا اعتقه وما سوى ذلك من حكم
الميراث والارث لما ذكرنا في فصل السعاية هذا كله قول الى حنيفه رحمه الله اما
قول الى يوسف وحمدا رحمه الله لم يذكرهما الله في الكتاب وذكر الفقيه
ابوبكر البلخي رحمه الله في شرح جامعته الذي املاه وقال على قياس قوطهما

حكم

حكم الشرط الاول ولين ما قلنا الا في حنيفه رحمه الله لا تخلفون قبل وقوع العتق وعتق العبد
كله على الحالف لان العتق عند هذا لا يخفى فاذا اضربه السوط الثالث فقد ضربه وهو حر كله
فلا يجب الارش ويدخل ضمن النقصان في الدية فلا امرات فقد تلف النفس بجنايته احداهما
هدر والاخرى معتبره فيعذر نصف الدية ويكون ذلك على عاقلته موجلا في ثلث سنين
فاذا خرج الصنارب ان كان الحالف موسرا وضمن للصنارب نصف قيمته مضر وبالسوطين لم يكن
له ان يرجع فيما حرج لانه لو كان حيا وظهر بماله لم يكن له ان يرجع بما ضمن عندهما
فكذا العبد وفايه ولا يرجع في تركه ثم ينظر ان كان له ورثة احرار كان لهم لانه حر
ما من ورثة احرار وان لم يكن فهو للحالف لان جميع الولاء له ولم يباشر القتل وان كان
الحالف معسرا اخذ الصنارب من الحالف نصف قيمته مضر وبالسوطين لان الواجب في هذه
الحالة السعاية على العبد ولو ظهر بماله في حال حياته كذلك فاذا اظهر تركه بعد
وفايه فيدفع ذلك عنه ثم ينظر ان كان له ورثة احرار فابقي يكون لهم والا يكون للحالف
لانه مولى الحالف في الوجهين عديدين رطب احداهما صاحبان يضربهم سوطا فضر به
المأمور بسوطين ثم اعقبت الصنارب ثم ضربه سوطا الحذفات من ذلك كله هنا حكم ان حكم
العتق وحكم الجناية اما حكم العتق ما ذكرنا الا ان الحق هنا من جهة الصنارب وثمره من جهة الحالف
واما حكم الجناية فنقول ان كان للعتق موسرا او معسرا فالسوط الاول وسرانيته هدر
لما قلنا في المسئلة الاولى والسوط الثاني بنصفه هدر ونصفه معتبر لما قلنا ايضا فيضمن
نصف ارش السوط الثاني في ماله لشربه مضر وبالسوط لما قلنا ويرى مما بولد من القضا
من هذين السوطين حين اعقبت لسل المسحق فاذا اعتقه فان كان موسرا يضمن لشربه
نصف قيمته مضر وبالسوطين لانه يوم الاعتاق كذلك وله ان يرجع على العبد بما ضمن
فاذا اضربه السوط الثالث فهذا السوط معتبر كله لانه لا في العبد ونصفه مولا ونصفه
مكاتب له عند الى حنيفه رحمه الله لانه يوقف عتق الثاني على اذ السعاية اليه وجناية
الانسان على مولا وعلى مكاتبه معتبره فيضمن ارش السوط الثالث مضر وبالسوط
فلا امارات العبد بعد ذلك فقدمت بثلاث جنابات حقيقة وجنايته حرك الان
الجناية الاولى والثانية متحدت حكما لان سرانتهما هدر اما الجناية الاولى فلان اصلها
هدر فكذا سرانتهما لا تفاتب لها واما الثالث فنصفها هدر ونصفها معتبر الا ان الارش
لما اختار تضمين العتق وهو الصنارب فقد قل ملكه في نصيبه الى الصنارب فكان بمنزلة
مالو باع نصيبه وانه مما يقطع السراريه بدت ان الجنايتين الاوليين واحدا حكما وانها
هدر والاخرى معتبره فيسقط نصف القيمة ويضمن الصنارب نصف قيمة المقتول
مضر وبالسوط اسواط يضم اليه ارش الثالث يجب جميع ذلك في ماله موجلا في ثلث
سنين وانما اقرنا ضمن السوط الثالث عن ضمان النفس وان صارت نفسا لما ذكرناه
واما يجب في ماله لان الصنارب لما اعققت حخته وضمن نصيب شربه اسقل نصيب الاخر اليه

فصار ملكه في المنتهى فيصير كان جميع العبد كان ملكا **ب** في الابتداء واعتق نصفه من جني عليه ولو كان ذلك يغرم قيمته في مال **د** موحلا في ثلث سنين كما عسر له مكاتبه والجناية على المكاتب وان صادرت نفسها لا يتجملها العاقلة وهذا لان كل يعق من قبله بالاداء وما لم يرجع بما ادنى من الصمان الى صاحبه لا يعق لا يعق فصار في معنى مكاتبه في مال **د** فان قيل لو كان العبد كله في الابتداء واعتق نصفه من جني عليه بان قتله خطأ وجب نصف قيمته في مال **د** ونصف قيمته على عاقلته لانه جني على عبد نصفه مولى **د** ونصفه مكاتب له والجناية على مولاه خطأ نوجب الدية على العاقلة والجناية على مكاتبه بوجوب الدية في مال **د** الا ترى ان في المسئلة الاولى اذا كان الحالف معسرا او اعتق نصيبه بالميزان وجب على الضارب بالسوط الثالث من نصف قيمته في مال **د** وهو حصته ما كان مكاتب له ونصف على عاقلته وهو نصف ما كان مولى للحالف **ق** بل له نعم السوط الثالث لاني شخص نصفه مولى للضارب لانه اعتق نصيبه من جهته ونصفه مولى **د** الا انه لم يظهر شيء من احكام العتق كان نصفه مكاتب له والنصف الاخر صار ملكا **د** بالصمان فصار مكاتبه حقيقة فصار الضارب كالجاني على عبد **د** مكاتب فيكون جميع ما عزم في مال **د** وهذا لان الكدانة والولا اجتماعا في حكم واحد فلا يبين حكم الولا في الحال **د** وفي الطاهر صار مكاتبه بخلاف المسئلة الاولى لان النصف الذي عتق من جهة الحالف لم يظهر فيه شيء من احكام العتق فجعله بمنزلة المكاتب للحالف ايضا والنصف الاخر مكاتب للضارب فصار الضارب جانيا على شخص نصفه مكاتب **د** ونصفه مكاتب لغيره فالحض مكاتب **د** في مال **د** وما حض مكاتب غيره يجب على عاقلته فاذا اخرج ذلك من الجاني كان كسب المكاتب يستوفى العتق من ذلك ما ضمنه عند ابي حنيفة رحمه الله ما قلنا في المسئلة الاولى فان فضل شيء ينظر في ذلك فان كان للمعتق ورثة احرار يكون لهم والابتكون لا قرب العصباء الى العتق لانه باشر قتله بغير حق هذا اذا اختار الامر بضم العتق وان اختار الاعتاق او الاستسعا بحب كله على العاقلة لانه قتل معتق نفسه ومكاتب غيره وكل ذلك على العاقلة بخلاف ما اذا ضمن لاهما الشخص واحد ولا يظهر حكم العتق في الحال **د** فكان كله مكاتب له وبخلاف المسئلة الاولى لان ثمة مكاتبه ومعتق غيره على ما ذكرنا هذا اكله اذا كان المعتق موسرا اما اذا كان معسرا حكمه الشرط الاول والثاني ما ذكرنا ولا يضمن نصيب الامر بالاعتاق لعسرته والسوط الثالث معتبر كله لانه لا يعق الجاردا السعاية اليه فيضمن ارش السوط الثالث مضر وبالسوط فاذا مات ضمن نصف ثمة العبد مضر وبالثلاثة اسواط لانه يلف بجنايتين لان السوط الاول والثاني متحدان حكما لاحاد حكمهما لاهما هدر با اما الاول فلما قلنا واما الثاني فلان النصف وان كان معسرا لكن لما اختار الامر الاستسعا نصيبه فقد كانت نصيبه والكاتب مما نقطع السراية فيضمن الضارب نصف قيمته مضر وبالثلاثة اسواط فيقيم اليه ارش السوط الثالث وما حدث من التقصا

الي يوم الموت ويجب كل ذلك على عاقلة الضارب لان جانيته لانت شخصا نصفه مولى له ونصفه مناسبا الامر والجناية علمهما اذا كانت خطأ بوجوب الدية على العاقلة وهذا لان انما يعق بالاداء الى غيره اذا كان العتق معسرا وان يضمنه مكاتب غيره وبعضه زابل عن ملكه حقيقة فامكن الاجاب **ب** على العاقلة فان قيل نصيب الضارب وان صار مولاه الا انه لم يظهر لهذا العتق اثر في حكم من الاحكام فيكون نصيبه بمنزلة المكاتب والجناية على مكاتب نفسه وان كان نفسا يكون في مال **د** الا ان كما ذكرنا في الوجه الاول قيل له نعم نصيبه بمنزلة المكاتب لكنه مولى حقيقة فكان مولا حقيقة مكاتب حكما فوجب العمل بالحقيقة والحكم جميعا بقدر الامكان فعملنا بالحكم فيما اذا كان العتق موسرا وصار الكل له وعملنا بالحقيقة فيما اذا كان المعتق معسرا ونفى النصف مكاتب الامر ليكون عملا بما يتقدر الامكان والعمل على هذا الوجه اولى من القلب لانه لو اختلف الحكم عند اختلاف المالكين اولى ان يختلف عند الاتحاد فاذا اشتهر ذلك من عاقلة الجاني كان سبب المكاتب في اخذ الساكت من ذلك نصف قيمته ثم ينظر ان كان له ورثة احرار كان ذلك لهم وان لم يكن فنصفه للامر لان نصفه عتق على ملكه فيكون ولأوله **د** وهو مسبب لقتله وليس بمكاتب والنصف لا قرب العصباء الى العتق لما ذكرنا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله الجواب **ب** في الشرطين الاولين ما قلنا لاني خيفة رحمه الله ويجب بالسوط الثالث نصف الدية لانه صادرة وهو حر مطلق وقدمت تفعلين معنى واحدهما هدر واذا اخرج الصمان يكون كله ميراثا لورثته احرار ان كانوا ولا يرفع منه شيء ان كان العتق موسرا وان كان معسرا يرفع من الصمان نصف القيمة بشرطه وما تبقى لورثته احرار ان كانوا والا فلا قرب العصباء الى العتق لان الكل عتق من جهته الا ان حرره بالقتل عن الميراث فيكون لا قرب الناس اليه عبد يزر رجليه امر احدهما صاحبه ان يصير سوطا وثالث ان نزلت فهو حر فضر به المأمور بثلثة اسواط ثم ضربه الامر سوطا ثم ضر به اجنبي سوطا فان من ذلك ففي السئلة حكمان حكم العتق وحكم الجناية اما حكم العتق ما ذكرنا واما حكم الجناية فقوله السوط الاول كله هدر والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر فيغرم الضارب نصف ارش السوط الثاني مضر وبا سوطا وانقطعت سرانته السوطين بالعتق لتبدل المستحق لما ذكرنا ثم الامر ان كان موسرا يصير معتقا **د** بالعتق والسابق عند السوط الثاني فيضمن نصف قيمته لشريكه مضر وبا لسوطين ان اختار الضارب الصمان وان اختار الاستسعا او الاعتاق فلا ضمان عليه اما اذا اختار الصمان يضمن نصف قيمته مضر وبا سوطين لانه اعتقه وهو موقوف لسوطيين وتحصيل الشرط لا يسقط الصمان لما ذكرنا والسوط الثالث معتبر كله لانه لا يتجمل نصفه مولا للحالف ونصفه مكاتب للحالف لان الحالف ملك نصيب الضارب بالصمان فيصير مكاتب **د** لانه يملك حق الرجوع على العبد مما ضمن وتعلق عتقه باذا الصمان الى الحالف فصار كله معنى المكاتب **د** والجناية على مولى غيره ومكاتب غيره مضمون عليه ويكون

ذلك للعبد والسوط الرابع من الامر معتبر كله لانه لا في شخص نصفه مامور له ونصفه مكاتب له
وكل واحد منهما موجب للصمان فيضمن الامر ارش السوط الرابع مضر وبالثلاثة اسواط ومما طرث
وما حدث من النقصان الى ان مات والسوط الخامس من الاجنبي معتبر كله لانه لا في شخص نصفه
مولي الكالف ونصفه مكاتب **لـ** فيضمن ارش السوط الخامس مضر وباباربعة اسواط فاذا مات
العبد من ذلك كله فقول النفس بلغت خمس جنابات **لـ** حقيقة الا ان العبرة في هذا
الباب بعدد الجناء والجناء عليه مكان البالف باب النفس جنائية كل واحد منهم الا ان
الملك الذي تلف بفعل المامور تلف جنائتيه حكما احدهما هدر والاخرى معتبرة فانقسم
نصفين فيغرم نصف الملك وهو سدس ثم مضر وباحتمة اسواط يضمن الى ذلك ارش
السوط الثالث وما يقصده هذا السوط يجب كله على عاقله اضرار لما ذكرنا ان هذه جنائية
على مولى الكالف ومكاتبه فيكون ذلك نكرة العبد لانه صار في معنى المكاتب بالضرر البانية
وموجب الجنائية على المكاتب **لـ** وما يجب لسبب الشرط المالى فهو للامر لانه عدل ويضمن
للامر ثلث قيمة العبد مضر وباحتمة اسواط يضمن اليه ما لزمه من ارش السوط الرابع وما
حدث من النقصان ويكون ذلك في ماله وان عتق بضيقه وصار كل ذلك وصار
مولى **لـ** لانه لم يظهر بحق بضيقه اثر في حكم من احكام الحرية فصار كالكل مكاتب **لـ**
وموجب الجنائية على مكاتب نفسه في ماله **لـ** ويضمن الاجنبي ثلث قيمة مضر وباحتمة اسواط
يضمن اليه ما لزمه من ارش السوط الخامس وما حدث من النقصان الى ان مات ويكون جميع
ذلك على عاقلته لانه جنى على مولى غيره ومكاتب غيره ولا فرق في حق الاجنبي بين ان يكون
الامر موسرا ومعتبرا واختار الصمان او السعاية او الاعتاق لانه اجنبي من العبد فيكون
جنايا على مولى غيره ومكاتب غيره فيكون ذلك للعبد فاذا حرج ما وجب للعبد على عاقلته
المامور وفي ماله الامر وعاقلة الاجنبي كان للامر ان يأخذ منه قدر نصف قيمته مضر وبالسوط
وهو قدر ما ضمن للمامور عند ان خيفته رحمه الله لما ذكرنا انه لو طفر ماله في حال حياته
ان يأخذه فكذلك اذا طفر نكرة بعد وفاته ثم ينظر ان كان للعبد ورثة احرار يكون لهم لانا
حكما بحريته مطلقا عند وصول السعاية الى الكالف فيكون ميراثا لورثة احرار ان كانوا
والا فلأقرب الناس الى الكالف لانه هو المولى والعنق الا انه قابل بطريق المباشرة فيكون اقرب
الناس منه هذا اذا كان الكالف موسرا واختار الضارب المضمين فان اختار استسعا
العبد واعتاقه فحكمه السوطين الاولين والسوط الخامس من الاجنبي ما ذكرنا واما حكم السوط
الثالث من المامور فنقول **لـ** في شخص نصفه مولا لغيره ونصفه مكاتب **لـ**
لانه لا يعقق الابد السعاية اليه وموجب الجنائية على مكاتبه في ماله **لـ** وعلى مولى غير عاقلته
ففي نصف الواجب في ماله **لـ** ونصفه على عاقلته والسوط الرابع من الامر لا في شخص
نصفه مولا **لـ** ونصفه مكاتب فيكون ذلك على عاقلته فاذا حرجت هذه الاموال
ياخذ الضارب من ذلك قدر السعاية لانه دين **لـ** عليه في حياته وما بقي فهو ميراث

لورثة

لورثة المكاتب ان كانوا والا فلا قرب الناس اليهما لان الولاهما الا انهما لا يرثان لانهما قتلاه مباشرة
فيكون اقرب الناس اليهما وان اختارا الاعتاق فذلك **لـ** الا انه لا يأخذ شيئا من التركة لانه لا ضمان
عليه عند اختياره الاعتاق وان كان الكالف معسرا فحكمه السوطين الاولين ما ذكرنا وعنق العبد بالسوط
الثاني من جهة الكالف وقد رخص بينه لعسرته كان لشريكه وهو المامور ان يستسعيه في نصف
قيمته مضر وبالسوط الثالث معتبر لانه لا في شخص نصفه مولى **لـ** ونصفه مكاتب
الغير والسوط الخامس من الاجنبي معتبر فاذا مات عزم المامور ثلث قيمته ويضمن ذلك الى ما ضمن
من ارش الاسواط ويجعل نصفين نصفه على عاقلته ونصفه في ماله **لـ** في ثلث سنين لان الضروب
نصفه مولى لغيره ونصفه مكاتب **لـ** لان نصفه بقي على ملكه ووجبت السعاية في تضيقه فصار
تضيقه في معنى مكاتبه لانه لا يعقق الابد السعاية اليه وجنايته على مكاتبه في ماله ونصفه معتق
الغير وهو اعدى من عبد الغير وجنايته على عبد الغير على عاقلته في معتق الغير او الى الغير
انه يعق نصفه من قبل الغير ونصفه من قبله فصار في معنى المكاتب لهما ويقدم الامر
بثلاث قيمته مضر وباحتمة اسواط يضمن اليه ارش الرابع ويكون جميع ذلك على عاقلته لان
نصفه مولى **لـ** ونصفه مكاتب غيره اعتبر العبد ميراثا عن ملك المعتق حاله العسار ومكاتب
له حاله اليسار حتى لا يعقل العاقله وجعل العبد في نصف المامور كانه مكاتب الامر لانه لا يعقق
نصفه من قبله وما جعله في حق الامر كانه نصفه مكاتب لانه لا يملك الا انه تعلق عقده بالاداء
اليه فجعل كانه مكاتبه كما قلنا في الفصل الاول وهذا لا يتعلق عقده بالاداء اليه فلا يكون له
حكم مكاتب نفسه ولا حكم مكاتب غيره لانه لا يضمن يعقق من قبله وحاصله ان النصف
زال عن ملك الكالف وان تعلق عقده بالاداء اليه ولم يعتبر مملوكا لغير المعتق **لـ** وان تعلق
عقده بالاداء اليه لانه معتبر شرعا اعتبار معتق غيره مملوكا **لـ** فان في حكمه عتقه اما
في حق المعتق وجدا اعتاق بلاعتق واعتبر زايلا لان يقوم دليل شرعي يمنع من ذلك فيعتبر
مملوكا ويخبر الاجنبي ثلث قيمته ويضمن الى ما ضمن من ارش السوط الخامس ويكون على
عاقلته فاذا حرج الاموال فذلك **لـ** كله حسب العبد يستوفي المامور من ذلك
نصف قيمته مضر وبالسوطين السعاية التي كانت **لـ** عليه فان فضل شي ينظر ان كان له
ورثة احرار فهو لهم وان لم يكن فلا قرب عصبات الامر والمامور لان الولاهما الا انهما
باشرا القتل بغير حق فجعلوا كالميتين مملوكي الميراث لا قرب عصباتهما وهذا كله قياس
قول ابي حنيفة رحمه الله اما على قياس قولهما محسوس المامور وسدس
الدية على الامر وثلث اخر على الاجنبي لانه اذا عتق نصفه عتق كله فصارت الجنائية على الحر
فما وجب **لـ** يكون ميراثا لورثته احرار ان كانوا ولا يرفع عنه شيء ان كان الكالف موسرا
لانه لا ضمان عليه في هذه الصورة لانه لا رجوع للكالف عليه بما ضمن وان كان معسرا الا
ان وجب على العبد السعاية في تضيق المامور ويرفع المامور مما حرج له من الماله **لـ**
قدر السعاية والباقي لورثته احرار ان كانوا وان لم يكونوا فلا قرب الناس من الكالف لان العتق

عنق من جهته وقد حرم هو بالقتل وان كان مفسدا اقرب العصابات اليها لما عبد لرجل شج
رجل موثقة ثم باعه سيده وهو يعلم بالجناية ثم سجد اخرى عبد المشتري ثم اشتراه الاول
فسجد اخذى عنده وسجد رجل اجني فمات المشجوع من ذلك كله هذه المسئلة وما بعدها
مبنية على ان العبد اذا اجني جناية موجبة للمال **كحرم المولى بيز الدفوع والفدا فان اعجز نفسه**
عن الدفوع مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا لا نجس من شينين والمخير من سيدين اذا التزم
عن احدهما كان ذلك دليلا على اختيار الآخر فنقول **ان اعقده او دبره او باعه او كاتبه او باع**
بعضه او ضربه حتى اصابه عيب فاحش او جرحه يصير مختارا للفدا اما ببيع الكل وكخوه
فظاهر وكذا ان يبيع بعضه وتعيبه لانه منع بعض الرقبة عن اولى الجنايات وختم في الكل
فصار ما يغادر فكل حرم اليهم ولو رهنه او اجره او استخدمه او ضربه ضرا بالملزمة منه عيب
او بعته في حاجة فغط منها او اصابه عيب سماوي او كانت امته فوطها او زوجها لم يدر مختارا
لانه لا يمنع الدفوع مما احدث لانه يمكنه الدفوع بعد النكاح ويمكنه فكك الرهن والاحازه
بفسخ بالاعداد والوطى والاستخدام لا يمنع من الدفوع وانما اذا اصابه عيب سماوي فلان العبد
قايما بابل للدفوع وانما مات وصف من اوصافه بغير صنعته ففي حارده وهو ما دون الاستخدام
وارساله في حاجة ولا يمنع به الدفوع فكانه مات حيا فنفقه وان لم يكن عالما بالجناية صار
مستهلكا فيضمن الاول من مئته ومن الارش لانه لا يوصف بالاختيار قبل العلم فصار
مستهلكا والثاني انه لو خفي بحايته فعلم باجرامه او لم يعلم بالآخرى وفعل ما يمنع الدفوع فهو
مختار في حق الذي علم به فيلزمه ارشته مستهلك في حق الذي لم يعلم **فلزمه قيمته** حصته
من قيمة العبد **والثالث** انه اذا اجني جنايته لم تبلغ النفس فاعقبه المولى وهو يعلم بها
قبل البروم اسعفت الجراحه فمات وهو مختار وعليه الدية لانه لما اعقبه فقد صار مختارا للاصل
فصار مختارا لما تولد منه والمعنى فيه انه صار قابلا لتلك الجراحه واذا احتار الجراحه
بالحق مع علمه انها قد تسرى والعقوبه لا يجتمل العصب والرد صار ذلك منه اختيارا
الدية **والرابع** ان دية النفس وكل حرم منها اذا وجبت على العاقله او في مال العاقل
يجب في ثلث سنين **لان عمر رضى الله عنه** قضى بالدية على العاقله في ثلث سنين وهو الاما
في هذا الباب **وكان ذلك** بخبر من الصحابة رضوان عليهم اجمعين كان اجماعا وانما يجب
على كل واحد منهم جزوهنا اذا ثبت هذا فنقول **على عاقله الاجني نصف الدية** في ثلث
سنين وعلى المولى الاول سديس الدية بالاولى وعلى المشتري سديس الدية ايضا ان كان يعلم
بالجناية وقت البيع وان كان لا يعلم بالاولى من قيمته ومن سديس الدية **وبعالم** للبايع
الاول ادفع العبد كل على المقتول او اقله لسديس الدية **ووجه ذلك** ان العبد
والاجني قتلا المشجوع الا ان العبد قبله ثلث سجات والاجني لسجة واحدة لكن المعتمد
عدد الجنا لا عدد الجنايات **لما ذكرنا** ان كل جراحه في صلاحه لا فضلا الى الموت **على**
السوا فانقسم نفس المقتول **على اثني عشر** ارا الاجني فابلا تصنفها فوجب نصف الدية

على

على عاقلته في ثلث سنين **واما النصف الثاني** فقد اطلقه العبد ثلث جنابات مختلفة احكامها
فان موجب الجناية الاولى اسقل الى البايع بعد ما كان متعلقا برقبته والجناية الثانية اسقلت الى
المشتري والثالثة متعلقة برقبته العبد فلا بد من اعتبار الكل فانقسم النصف الذي اطلقه العبد
ثلثه فصار جميع النفس سديس ثلثه منها حصه الاجني وثلثه حصه العبد وقد اطلق العبد
سلي جنابات كل جنايه دية وهو سديس الكل وموجب الجناية الاولى على البايع لانه ملكه جز
حتى فلما باعه وهو عالما بالجناية صار مختارا للفدا في الجناية الاولى وموجب سديس الدية فيلزم
عليه سديس الدية في ثلث سنين والجناية الثانية وجدت في ملك المشتري الاول ووجب
عليه الدفوع او الفدا فاذا باع مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا فيلزمه سديس الدية ايضا
وان لم يكن عالما صار سديسها كما فيلزمه الاول من جميع قيمة العبد ومن سديس الدية لان العبد
جز حتى كان كله **والجناية الثالثة** وجدت في ملك البايع الاول وتعلقت برقبته العبد
ولم يوجد منه اختيار الفدا فمات مختارا للجناية الاولى ولو باع نصفه ثم اشترى ذلك النصف
فعلى عاقله الاجني سديس الدية لما ذكرنا وعلى البايع سديس الدية وربع سديسها وعلى المشتري
نصف سديس الدية ان باع وهو يعلم بالجناية والا فالاقل من نصف سديس الدية ومن نصف
القيمة **وتقال** للبايع الاول ادفع العبد او اقله لسديس الدية وربع سديس الدية اما
على الاجني نصف الدية لان المختار عدل الجناه واما حكم جناية العبد لانه صار قابلا لنصف
المشجوع فكان كل نصف منه وبالاربع المشجوع والعبد نصفان نصف جرى فيه البيع
ونصف لم يجر فيه البيع فيعتبر كل نصف على حده لان الحكم بالنصف الذي جرى فيه البيع
يخالف حكم النصف الذي لم يجر فيه البيع فيعتبر كل نصف على حده فان حكم النصف الذي
جرى فيه البيع ما ذكرنا فيما اذا باع الكل وحكم النصف الذي لم يجر فيه البيع ان موجب
الجنايات كل ما على البايع فلا بد من اعتبار كل نصف على حده فنقول **النصف الذي جرى فيه**
البيع قبل ربع المشجوع ثلث جنابات مختلفة احكامها لما ذكرنا في المسئلة الاولى فوجب
انقسام ربع المقتول على ثلثه واذا صار الربع ثلثه صار الجميع اثني عشر لثا الاجني نصفها
سنة والستة الاخرى نصفه وهو ثلثه اقله نصف العبد الذي جرى فيه العبد بثلث
جنابات بكل جنايته سهم والمولى لما باع هذا النصف مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا فيلزمه
سهم من ذلك **وهو نصف سديس جميع الدية** والجناية الثانية في هذا النصف وجدت في
ملك المشتري فيكون موجهها عليه فاذا باع مع العلم بالجناية صار مختارا للفدا فيلزمه
سهم ونصف سديس الدية وان لم يكن عالما صار سديسها كما فيضمن الاول من نصف قيمة العبد
ومن نصف سديس الدية لانه جز حتى لم يكن ملكه الا نصف العبد وكذا الورع بخلاف
المسئلة الاولى لان وقت الجناية الثانية كان كل العبد **والجناية الثالثة** وجدت في ملك
البايع الاول **ولم يوجد منه** ما يصير مختارا للفدا فمات مختارا للجناية الثانية فوجب نصف الدية

اما ان يدفع جميع العبد او تقديبه بسدس الدين وربع سدسها نصف السدس بسبب
 النصف الذي جرى فيه البيع والباقي بسبب النصف الذي لم يجر فيه البيع لما تبين هذا
 حكم النصف الذي جرى فيه البيع واما حكم النصف الذي لم يجر فيه البيع فيقول هذا النصف
 المتعلق بجميع المسجوح سلت جبايات الا ان حكم الجنايتين بعد البيع واحد وهو المتعلق برقبته
 العبد على وجه كسر المولى فلهما لئلا يوجد منه ما دل على اختيار الفداء لان الموجد منه
 شري النصف والشري لا يدل على الاختيار لان الاختيار انما يثبت بازالة الملك لا حله الملك
 لانه لا يجوز عن الدفع وحكم الجناية الاولى لزوم المولى بعد ما يتعلق برقبته العبد لا سبب
 النصف صار مختار للفداء لان الواجب عليه دفع الكل والفداء بكل الدين فاذا باع النصف
 فقد عجز نفسه عن دفع النصف فصار مختار للفداء فلما صار مختار الجنايات الاخرى ان النصف
 الذي لم يجر فيه البيع بمنزلة جناية واحدة والجناية الاولى جناية واحدة انقسم ربع
 النصف بالانجزة الجناية هذا النصف نصفين لما ذكرنا ان اختلاف الاحوال كاختلاف الجنايات
 فصار حصته الجناية الاولى نصف الربع وذلك سهم ونصف وقد صار المولى مختار فيه
 فيلزمه سهم ونصف من اثني عشر سهما وقد صار المايح مختارا ايضا جميع مال الزمة من الفداء
 بالجناية الاولى وذلك سهم واحد من ثلثه اسهم بسبب النصف الذي جرى فيه البيع
 فجملة مال الزمة بالاختيار سهم بسبب النصف الذي جرى فيه البيع وسهم من ونصف بسبب
 النصف الذي لم يجر فيه البيع وجملة سهما ان ونصف وسهما ان ونصف من اثني عشر سدس
 الدين وربع سدسها هذا معنى ما قال محمد رحمه الله في الكتاب ان على المايح بالجناية
 الاولى سدس الدين وربع سدسها ويجب على المشتري بالجناية الثانية لسبب ان النصف
 الذي جرى فيه البيع سهم من ثلثه من اثني عشر وهو نصف سدس الدين وقد صار المشتري
 مختارا ان باع العلم بالجناية وان لم يكن علمه اصابه سهمان فليزومه الاول من نصف قيمته
 ومن نصف سدس الدين وتعلق برقبته العبد بالجناية الثالثة من النصف الذي جرى فيه
 البيع سهم واحد وهو نصف السدس ومن السهم الذي لم يجر سهم ونصف فلم يوجد من المولى
 ما يصير مختارا للفداء فيقال له اما ان يدفع جميعه او تقديبه بسدس الدين وربع سدس
 فهذا معنى ما قال محمد رحمه الله يجب على المايح سدس الدين وربع سدس الدين
 ويقال له ادفع كل العبد او فداءه بسدس الدين وربع سدس الدين ويجب على المشتري
 بالجناية الثانية سهم واحد فيكون جملة ذلك ستة اسهم من اثني عشر سهما وقد وجب
 على الاجنبي ستة اسهم فتبين ان لم يجد من دم المقتول شي فمقتل البيع والاعتاق
 وغيرهما مع العلم بالجناية وعدم العلم وسوى بينهما في جبر البير فانه قال اذا حضر
 العبد في الطريق بغير اذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم وقع فيها رجلا فعلى المولى قيمته العبد
 لانه جلس من غير اختيار حث اعقده مولاه وهو لا يعلم بالجناية وعلم المولى بجفده وعدم
 علمه سوا وان كانت الجناية هو الكفر لما ذكرنا في اول الباب ولهذا الوفاء عدم وقوعه فيها

انسان

انسان فمات فعلى المايح مائة كانه وقع في ذلك الوقت ثم باعه وكذا الواعنة ثم وقع فيها انسان
 وكذا الوقع فيها العبد فمات بغير المولى قيمته لو رثه ولو وقع فيها مع اجنبي قبله او بعده كانت
 القيمة مشتركة بينهما ورثه الاجنبي ورثه العبد لانه لما وجب الصمان على المولى صار العبد كاجنبي
 اخر وصار وقوعهما بمنزلة وقوع اجنبيين والفرق من وجه واحد ان البيع او الاختيار
 بعد العلم بالجناية انما يكون احسا والمذكور ان المحجر يبرئ شبيهه اذا عجز نفسه عن
 احدهما صار مختارا للاخر وبعد الجناية هو محجر في الدفع والفداء فيكون البيع اختيارا
 للفداء اما بعد الكفر لم يكن مختارا اما لم يقع فيها احد فلا يكون البيع احسا وهذا اذا لم يعلم
 بالجناية لا يكون اختيارا لانه لم يكن محجرا الا انه يصح ان لا يجاهر بعذر في الاختيار ولا يتم
 لافي العزم والثاني ان الجبر جناية في الارض وليس بجناية على الانسان ولهذا
 ولهذا لا وجب كسر ما من ميراث ولا يجب الكفارة فاذا وقع فيها انسان صار
 حائيا بذلك الفعل السابق فلا يصير المولى مختارا كما قلنا في المدير واما محجب
 صمان العبد اذا وقع هو في البير وان كان هو الجاني لان ذلك الفعل فحكم الجناية
 بمنزلة فعل المولى كمن استاجر اجيرا بالشرع له جبا او كفيلا الى الطريق ثم
 وقع ذلك عن الجبر يجب الصمان على صاحبه الدار فان كان الاجير هو الذي فعل
 فان قيل اذ كان ذلك بمنزلة فعل المولى لم لا يجب الدية على عاقلة المولى كما لو حرق
 المولى في الطريق بيده ثم وقع فيها انسان ومات محجب الدية على عاقلة المحقر ثم عاقلة
 يرجعون على عاقلة الامر قيل له في حكم الصمان جعل فعل المولى لانه عاقلة لانه لا
 يجب عليه الدية لعدم الاختيار ويجب القيمة لان الصمان وجب عليه بفعل غيره وما وجب
 بفعل العبد لا يحمله العاقلة هي حكم الوجوب جعل حكم المولى وفي حق العبد جعل كفيل العبد
 وكفيل العبد حكمه على فعل واحد على حسب قيام الدليل وذكر في المبسوط في الامر بالجبر
 في قنا الدار ان الصمان على الامر والمستاجر ولا يطالب به الكافر وقروعيه وبينهما
 اذا ربط بعير في قطار غيره وفاد صاحب العطار ووطى المدبوط اسما فاق الصمان على
 عاقلة القابله ثم عاقلة يرجعون على عاقلة الرابطة وقال وجب من العاقلة عمل بعد
 الربط وهو القوف فجاز ان يجب به الصمان اما هنا لم يوجد من الاجير عمل بعد فرائعه
 وقد سلم الممول اليه والمنفعة حصل للمستاجر فكان عمله بامره كعمله بنفسه واما محجب
 الصمان على المستاجر بترك العهد والاصلاح بعلة فلا يطالب الاجير وان كان العبد
 بين رجلين من رجل موثقة ثم ان احدهما باع نصف نصيبه من صاحبه وهو يعلم بالجناية
 ثم عاد العبد فسخ ذلك الرجل شجرة اخرى ثم ان المشتري رد ذلك الربيع على المايح
 بالحب وهو يعلم بالجناية ثم سجد العبد شجرة اخرى وشجرة اجنبي تحت اخرى فمات
 من ذلك كله فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية في ثلث سنين وعلى المايح باختيار الفداء خمسة
 اسداس ثمن الدية ويقال له ادفع نصيبك او فداء خمسة اسداس ثمن الدية وعلى المشتري

وهو المشتري ثمن الدية وثلث من الدية باختيار الفداء وقال له ادفع النصف الذي في
يدك واقله ثمن الدية ووجهه ان المشجوع قبله انسان والمعتبر عدد الجناح فنجب على عاقلة
الاجنبى نصف الدية لما ذكرنا واما العبد فقد اختلف نصف المشجوع كل نصف منه فالربع المشجوع
وكل ربع منه فالربع المشجوع ومعتار ربعان ربع جرى فيه البيع وربع لجزء فيه البيع
وحكم كل ربع بخالف حكم الربع الاخر فلا بد من اعتبار كل ربع على حدة فقال
الربع الذي جرى فيه البيع قبل منه ثلث جنبايات مختلفة احكامها لما مر من
اعتبارها فانقسم الثمن على ثلثة واذا صار الثمن ثلثة صار الكل اربعة وعشرين او ثلث
اثلثا العبد نصف النفس ثلث جنبايات والعبد نصفان نصف البايع ونصف للمشتري
ونصف البايع على سهمين سهم جرى فيه البيع وسهم لجزء فصار العبد على اربعة اسهم
كل ربع منه اثلث من النفس ثلث جنبايات مختلفة احكامها فصار العبد على اثني عشر
سهما وثلثا نصف المثلث وان صار نصف المثلث على اثني عشر سهما صار جميعه
على اربعة وعشرين سهما نصف النفس ثلث بطل الاجنبى وهو اثني عشر سهما تتجملها عاقلة
وستداسهم ثلث بفعل نصيب البايع وهو نصف العبد الا ان نصيبه صار على سهمين
سهم جرى فيه البيع وهو ربع العبد وقد جرى ثلث جنبايات مختلفة احكامها فصار
بكل جنباية مثلثا جزا اثني عشر جزا من الدية وهو ثلث من الدية نصف النفس وحكم
الحماية الاولى لزم البايع لانه باع نصف نصيبه مع العلم بالحماية فسد به جز من اربعة وعشرين
جزا من الدية وهو ثمن الدية وحكم الحماية الثالثة لزم المشتري لانه صار مختارا للفداء حين
رده بالجيب مع العلم بالحماية لانه مختار في الرد فقال عليه فداؤه ايضا وهو ثلث
ثمن الدية والحماية الثالثة متعلقة برتبة العبد لانه لم يوجد من المولى ما نصيره مختارا
للفداء فقال للبايع ادفع نصيبك بها او اقله ثلث من الدية هذا حكم الربع الذي
جرى فيه البيع اما حكم الربع الذي لم يجر فيه البيع من نصف البايع ان يقول
هذا الربع اثلث من المشجوع ثلث جنبايات حقيقة الا ان حكم الجنبايتين الاخرين واحد
لانها متعلقة برتبة العبد في ملك البايع ولم يضر البايع مختارا للفداء لانه لم يوجد منه
بعد الحماية الثانية ازالة شيء من العبد عن ملكه انما دخل شيء في ملكه بالرد بالجيب
فصار كان هذا الربع اثلث من المشجوع جنبايتين وذلك فقال ثلثة اسهم وقد صار
المولى مختارا للفداء في الحماية الاولى لانه باع شيئا من العبد وبيع البعض في مملوكة بيع الكل
في صيرورة مختارا للفداء لانه اعجز نفسه عن دفع الواجب فصار كان هذا الربع خمسة
جنبايتين والمثلث هما من النفس وهو ثلثة اسهم بكل جنباية سهم ونصف وقد صار
المولى مختارا في الاولى فيلزمه سهم ونصف وهو نصف من الدية وثمن سهم ونصف متعلقا
برتبة العبد فجز من الدفع او الفداء بسهم ونصف فصار جميع مال لزم البايع من الفداء
بسبب ما باع وبسبب ما لم يبيع سهمان ونصف سهم بسبب الربع الذي جرى فيه البيع

وسهم

ثمن ثلثة

وسهم ونصف بسبب الربع الذي لم يجر فيه البيع وهو في الحقيقة خمسة اسداس ثمن الدية
فان كل سهم من اربعة وعشرين سهما خمسة اسداس يكون خمسة عشر من ثمانية عشر كل سهم
سته وثمن ثلثا في نصيبه بالرقبة سهمان ونصف مثل ما لزم من الفداء فجزا ان
يدفع نصيبه ومن ان يقلل خمسة اسداس من الدية وقال له ادفع نصيبك او اقله
خمس اسداس ثمن الدية هذا هو حكم النصف الذي جرى البيع في نصفه واما حكم
النصف الذي لم يجر فيه البيع اصلا وهو ما كان للمشتري فقال هذا النصف
قبل ربع المشجوع ثلث جنبايات حقيقة جنبايات قبل الرده وجباية بعد الا ان الاولين
حكمها واحد لان المشتري صار مختارا للفداء فيهما بردهما اشترى وبطلت الحماية الثالثة
لانه لم يوجد ما يوجب الاختيار فبقي متعلقا برتبة العبد فصار كان هذا النصف اثلث ربع
الرأس وهو سهم جنبايتين بكل جنباية ثلثة اسهم وقد صار المشتري مختارا للفداء في احدهما
فلزمه ثلثة اسهم وهو ثمن الدية وقد كان لزمه بسبب الربع الذي جرى فيه البيع سهم
فيكون حمله مال لزمه من اختيار الفداء اربعة اسهم وبقي ثلثة اسهم بالحماية الثالثة متعلقة
برتبة العبد فقال له ادفع نصيبك او اقله ثلثة اسهم وهو معنى ما قال في الكتاب
يلزم المشتري باختيار الفداء من الدية وثلث من الدية وقال له ادفع نصيبك او اقله
بمن الدية لان ثمن الدية ثلثة من اربعة وعشرين فصار كل ما وجب على البايع باختيار
الفداء والدفع خمسة اسهم وما وجب على المشتري باختيار الفداء والمعلق برتبة العبد
سبعة اسهم ملون اثني عشر وقد وجب على عاقلة الاجنبى نصف الدية اثني عشر فثبت ان ثمن
لعبد من ضم المقتول شي عبد بن زحل بن شحرجلا موصحة فباع احدها نصيبه من ثمن
وهو يعلم به ثم شحرج العبد الرجل شحرجا اخرى ثم رد للمشتري النصف الذي اشتراه فقال
وهو يعلم به ثم شحرج اخرى ثمن من ذلك كله فعلى البايع بالحماية الاولى سدس الدية وقال
له ادفع النصف الذي رجع اليك او اقله سدس الدية وعلى المشتري سدس الدية
ونصف سدس الدية بالاختيار ويدفع النصف الذي في يده او يفديه بربع الدية ووجه
ذلك ان العبد اثلث كل المشجوع كل نصف منه اثلث نصفه ومعتار نصفان نصف جرى فيه
البيع ونصف لجزء فيه البيع وحكم كل نصف بخالف حكم النصف الاخر فلا بد من اعتبار
كل نصف على ما ذكرنا فقال النصف الذي جرى فيه البيع اثلث نصف المشجوع ثلث
جنبايات مختلفة احكامها على ما مر فانقسم هذا النصف على جنبايات وصار جميع المقتول ستة
فصار كل نصف من العبد اثلثا نصف المشجوع وهو ثلثة فان حصه الحماية الاولى من النصف
الذي جرى فيه البيع سهم وقد صار البايع مختارا للفداء وهو سدس الدية وحصه الحماية
الثانية كذلك وقد صار المشتري بالرد مختارا للفداء فلزمه سدس الدية
ولم يذكر في الكتاب انه رد تقضا او بغير تقضا والواو ينبغي ان يكون الجواب فيهما واحد لانه
مختار في الرد وحصه الحماية الثالثة كذلك وقد تعلق برتبة العبد لم يوجد من احدهما

ما يصير به مختارا للفداء وهو ملك البائع وقت الحنابة بالماله فخير ويقال له اما ان يدفع جميع
هذا النصف الذي عاد اليك بالرد بالجناية الماله او اقله بسدس الدية واما احكم
النصف الذي لم يجز فيه البيع وهو ملك المشتري ان يقول **هذا النصف فل مصنف**
المشجوع وذلك بثلاث اشياء هي ثلث جنائيات حقيقة الا ان الجنائيتين الاولى والثانية وحدهما
فل الرد حكمهما واحدهما **ثالث** وجوب ملك المشتري وقد صار بحمار الحنابة من الفداء
النصف للمشتري والعيب والماله بقيت متعلقة برقبته العبد فصار كانه ملك بجنائيتين وانقسم
هذا النصف على نصفين **فصل** كل واحد منهما سهم ونصف فاصحاب وقد صار للمشتري
مختارا للاحداهما ولزمه حصتها من الدية وذلك سهم ونصف وهو سدس الدية
ونصف ذلك وحنة الحنابة الثالثة وهي البانية حكما سدس ونصف سدس ايضا وان سدت
قلت ربعه لان الكل اذا كان ستة كان سهم ونصف ربعه فيقال **للمشتري** اما ان تدفعه او تدفع
بربع الدية فحاصل الزم المشتري من الدية باختيار الفداء سهمان ونصف سهم بسبب النصف
الذي هو ملكه فيكون حله ذلك سهمان ونصف بسبب النصف الذي هو ملكه وهو سدس
الدية ونصف سدسها وتعلق برقبته العبد الذي كان للمشتري سدس ونصف سدس
فحله ذلك اربعة اسهم وهو ثلث الدية ووجب على البائع بسبب النصف الذي جاز
فيه البيع من الفداء سهم وهو سدس الدية وتعلق برقبته العبد في نصيبه سدس الدية
فيكون الحل ستة واذا كان العبد رجلين فقطع يدهما من صاحبه وهو يعلم
ثم استراهما ثم قطع يدهما **آخر** وقاعين القطوع يده الاولى **فاما** من ذلك فنقول
ان العبد يقتل نصفين وكل نصف منه قتل نصف نفسين فلا بد من اعتبار كل نصفه خلاف
حكمهما فنقول **النصف الذي جرى فيه البيع** استهلك نصف سهمين الا انه
استهلك نصف الجنين عليه او الجنائيتين جنائيات قبل البيع وقد صار البائع مختارا بالبيع
فلزمه ربع دية وبقي من نصيبه ربع الجنين عليه **الاول** ونصف الجنين عليه ثانيا ولم
يوجد منه اختيار الفداء فيقال له اما ان يدفع الماهما بالرد او تدفع الاولى **بربع الدية**
لان ربع الدية وصل الى الاول باختيار الفداء والثاني بنصف الدية لان حقه في نصف
الدية ولم يصل اليه شي قبل ذلك واما نصف الدية الذي لم يجز فيه البيع اجتمع نصف نفس
كل واحد منهما فيقال له اما ان تدفع نصيبك اليهما نصفين او تدفع لكل واحد منهما
نصف الدية وهو خمسة الا و درهم **ثاني** من رجلين **ثالث** من رجلين **رابع** من رجلين
بائع نصف نصيبه من المشجوع وهو يعلم بالجناية ثم **ع** اذ شجره ومصح و شجر رجلا
اجنيا ايضا فانت المولى والاجنبي من ذلك فعلى البائع لولى الشريك المقتول بسبب
الاحتيا رسدس الدية وربع سدسها ويقال **للبائع** ايضا ادفع نصيبك له الى ولي
الاجنبي والى ولي المولى المقتول **فيسمى** بينهما على قدر حقهما او اقل خمسة الا و درهم
لمولى الاجنبي وهو سدس الدية ولمولى المولى لسدس الدية وربع سدس الدية ووجه

ان العبد مسل رحل من احدهما مولاه والاخر اجنبي وجنابته على مولاه هدر وعلى الاجنبي
فيكون كل نصف منه قابلا لنصف المولى ونصف الاجنبي وكل ربع منه قابلا لربع المولى وربع
الاجنبي ومختارا لربع ربع جري فيه البيع وربع لم يجز فيه البيع ولا بد من اعتبارهما
لاختلاف حكمهما فنقول **الربع الذي جرى فيه البيع** النصف ربع المولى بثلث جنائيات
مختلفة احكامها وربع الاجنبي فانقسم الربع المالا حصته كل جنابة ثلثا الربع وهو نصف
السدس لان الربع اذا زاد ثلثه صار الكل اثني عشر نصار نفس المولى اثني عشر وهذا الاخر
الا انه منكسر الحساب **بالامضا** فلانا محتاج الى ربع السدس وسدس اثني عشر سهمان
وليس كسما ربع صحيح فينصفه فمعي كل نصف على اربعة وعشرين سهمان مقول **الربع**
الذي جرى فيه البيع النصف ربع المولى وذلك ستة بثلث جنائيات مختلفة احكامها بكل جنابة
لها وذلك سهمان وقد صار البائع مختارا للفداء في الجنابة الاولى فيلزمه حصتها وذلك
سهمان من ستة وهو نصف سدس الدية والجنابة البانية وقعت على المولى وهو هدر لان
جنابة المملوك على مالكه وجنابة المملوك على مالكه في الخطا هدر لان المولى لا يستوجب على مملوكه
مالا فسقط ثلث الربع وذلك سهمان والجنابة الثالثة كلها معتبرة لانها وحدها بعد ما عاد
العبد الى املاك البائع بالرد فكانت معتبرة وتعلقت برقبته العبد لانه لم يوجد بعد ما يوجب
الاختيار **فصل** المولى والجنابة من هذا الربع معتبرة ايضا في حق الاجنبي ولم يوجد اختيار الفداء
فحله المولى ويقال له اما ان تدفع هذا الربع الى ولي المولى والى الاجنبي واما ان تدفع فان
اخار الفداء فيدفع لولى الاجنبي ربع الدية ولولى المولى بنصف سدس الدية وان دفع يقسم بينهما
على اربعة ربع لولى المولى وثلثه اربعة لولى الاجنبي لان حق لولى المولى وسهمين وحق لولى الاجنبي
ستة فحلهما كل اثنين سهمان نصار حق لولى المولى وسهم وحق لولى الاجنبي ثلثه هذا حكم الربع
الذي جرى فيه البيع واما حكم الربع الذي لم يجز فيه البيع فنقول **هذا الربع**
النصف ربع المولى بثلث جنائيات حقيقة وربع الاجنبي جنائيات وحله لكن حكم الجنائيتين الاخرتين
واحداهما يتعلقان برقبته العبد ولم يوجد ما يصير مختارا للفداء فبقيا متعلقين بالرقبة
وحكمهما الخبز وحكم الاول الفداء كان جنابته حكما فانقسم **الربع** نصفين وذلك ستة
وصار مختارا لاحد الجنائيتين بالسبع فلزمه حصتها من الدية وذلك نصف الربع وهو ثلثه
وتعلق برقبته هذا الربع ثلثه وهو حصة الجنابة الاخرى بثلث اسهم مخير من الدفع والفداء ويقال
له اما ان تدفع هذا الربع الى ولي الاجنبي ولى المولى واما ان تدفعهما فحقهما من الدية وان
فدى فيدفع لولى الاجنبي **بربع الدية** وذلك ستة اسهم ولولى المولى بنصف الربع وهو ثلثه اسهم
وان دفع يقسم بينهما على ثلثه لان حق لولى المولى ثلثه وحق لولى الاجنبي ستة فيكون حقه
ضعف حق لولى المولى فظهر ان جميع مال الزم البائع من الفداء خمسة اسهم سهمان بسبب
الربع الذي جرى فيه البيع وثلثه اسهم لسبب الربع الذي لم يجز فيه البيع ويكون الحله
خمس وهو سدس الدية وربع سدسها لان سدس الدية وهو اربعة وعشرون اربعة

وربعهم فكانت خمسة سدس وربع سدس واما تعلق برقبته نصيبه لولي المولى خمسة اسهم سهم
بسبب الربع الذي جرى فيه البيع وعاد اليه وثلثه اسهم في الربع الذي لم يجز فيه البيع
فتعلق هذا العذر برقبته نصيبه ووجب للاجنبي نصف جانيته في نصيبه اجمع لانه ان
نصف الجاني لم يصدر منه شيء ولم يوجب اختيار العدا في شيء فخير بين دفع كل واحد الى ولي الفتوة
والى ولي الاجني وان دفع ينقسم بينهما على قدر حتهما وحق في الاجني في نصف الدية اثني عشر
وحق في المولى في سدس الدية وربع سدسها وذلك خمسة فيقسم نصف العبد بينهما
عاشرة عشر خمسة لولي المولى واثني عشر الاجني وان شافى لكل واحد منهما اجمع حقه
هذا هو حكم النصف الذي هو ملك البائع وجري البيع في نصفه وان احكم النصف
الذي هو ملك المشتري وهو المولى المقتول ان يقول هذا المصنف جني على نصف المولى
ونصف الاجني لان جانيته على مولا هدر وعلى الاجني مغنيره فيقال لورثة المولى
للمقتول اما ان يدعوا النصف الذي للمولى الاجني او اودوه نصف الدية لانه ليس لاحد
في هذا المصنف جناية الاجني ولا يوجب العدا في المولى لقيامهم
مقام المورث قال محمد رحمه الله في الاصل وهذا قياس قولنا الى خيفة رحمه الله
قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله وهذا قياس قولهم جميعا وانما نحن قولنا
الى خيفة رحمه الله انما فاقوا وحوزا ان يكون قول محمد رحمه الله في القسمة عند اختيار
الدفع لانه قسم العبد على طريق العول وعلى قياس قولهم ما ينبغي ان ينقسم على طريق المزارعة
كما ذكر في المذخر من رجلين اذا قتل احد موليه ورجل اخر اجني يد ايا الاجني فعلى المولى الباقي نصف
قيمه وفي ما قال المقتول نصف قيمته لان جناية المذبح على موليه فلول قيمته على ما احل
الموليين وان قتل لا يبطل عنه ما وجب عليه من الصمان لان لورثة المولى المقتول ربع القيمة
ولورثة الاجني ثلثه ارباعها لان المذبح قتل احد موليه فله ذلك نصفه بنصيب نفسه
وذلك هدر لان جناية المملوك على ماله هدر ونصفه بنصيب صاحبه وذلك معتبر به
هذا النصف للاجنبي لا مزارعة واستوت مزارعتهما في النصف فيكون بينهما فصار لولي
الاجني ثلثه ارباع القيمة ولولي المولى ربعها وهذا قولنا الى يوسف رحمه الله
انما على قياس قولنا الى خيفة ينقسم النصف بينهما ارباعا لثلاثه لولي الاجني وثلثه لولي المولى
لان حق احدهما في جميع القيمة وحق الآخر في نصفها ومنه كل واحد منهما في القيمة بقدر
حقه وعلى المولى ان يسعي في قيمة نصفها لورثة المقتول لبطان وصيته بالقتل ونصفها للمولى
الباقي لان مقت نصيبه بموت احد الموليين فيعتبر بنصيب الآخر بعلمه السعاية كما لو اعتقه
احدهما ولم يذكر في الاصل اذ ابدل بقتل المولى وقالوا ما في فعل الشريك نصف القيمة ونصفها
هدر معتق نصفه وصار مستسعي والمستسعي كما كتب عندنا في خيفة رحمه الله والمكان
اذ قتل اجنيا فعليه ان يسعي في قيمة لولي الجانيته وعندنا دية المقتول الباقي على ما قلناه لانه حر
عليه ومن قولنا المذبح احد موليه غدا ورجل اخر اجني فعلى المولى الباقي وفي ما قال

المقتول

المقتول قيمته لولي العبد بالخطا لان صاحب العبد لا يشا ركبته لان حقه القصاص من نسلت القيمة لولي الخطا
ويسعي المذبح في قيمته من الموليين لما قلنا ثم يسأل العدا وان على احد ولي العدا سعي المذبح الذي لم
يعف في نصف قيمته لانه اعفى عنها احدهما فقد وجب للآخر الذي لم يعف نصف القيمة على المذبح ولم يجب
على المولى شيء لان القصاص صار ما لا بعد ما صار المذبح حرا او مكاتب على اختلاف القولين فلهج
شي على المولى لا على المذبح السعاية في جميع قيمته لما قلنا ولو قتل الاجني غدا ثم المولى خطا بعد ما عفا
احد ولي العبد فحق المولى الباقي نصف قيمته لانه ملك من العبد الانصفه ويكون نصف ذلك
لولي المولى القليل والنصف الباقي ندينه ومن المولى الذي لم يعف من ولي العبد نصفين لان هذا
النصف كان بين ولي المولى وولي العدا فلما اعفى احدهما سلم نصفه لولي المولى والنصف بينه
ومن الذي لم يعف نصفان لا سوا حقهما فكان لولي المولى ثلثه ارباع هذا النصف وللذ
لم يعف ربعه وعلى ورثة المولى القليل في مال ربع قيمة المذبح الذي لم يعف ويسقط القصاص
لسهمه وجب في ما قال المولى القليل نصف قيمته المذبح لهما فاذا اعتقا احدهما سقط نصف
ذلك النصف وبقي النصف وهو ربع الكل وعلى المذبح ان يسعي في قيمته للحج وورثة الميت لما قلنا
ولو قتل موليه مع اخا سعي في قيمته لورثتهما رد اللوصية ولا سعي لواحد منهما على صاحبه لانه وجب
لكل واحد منهما على صاحبه نصف القيمة فتقاسما ولو عصب المذبح احدا قتل عده فقتل الخطا ثم رده
فقتل رجلا خطا له وليان فغني احدهما فغني ما قيمته لانهما عاقلته ولصاحب الخطا ثلثه ارباعها
وللذي لم يعف ربعها وهذا عندنا اما على قولنا الى خيفة رحمه الله ينقسم النصف بينهما
الملا وهذا لو كان المذبح لو احدهما ثم يرجع المولى الذي لم يعف على العاصب بثلثة
ارباع نصف قيمته عندنا وعندنا الى خيفة رحمه الله يرجع عليه ثلثي نصف قيمته لان العضوب منه
يضمن نصف قيمته ربعها بجناية وقعت عنده وثلثه ارباعها بجناية عند العاصب يرد من ذلك
على صاحب الخطا من قيمة العبد لان صاحب الخطا في كل القيمة وقد وصل اليه ثلثه ارباعها فيقي
الربع وذلك بمنان نصفه على العاصب ونصفه على العضوب منه ثم يرجع بذلك على العاصب
فيسلمه وهذا قولنا الى خيفة والي يوسف وعند محمد لا يدفع اليه والسلمه مع
ولو قطع رجل المذبح وقيمة فبرأ ثم زادت القيمة حتى صارت الفين شمرقا اخر عينه
ثم اسعفت اليد فزادت منها والمذبح من اثنين فغنا احدهما عن البدن وما حدث منها وعلى الآخر
عن العين وما حدث منها قالوا في ان يجعل المذبح في حق العاطع كان قيمة العذر هدر
عند القطع والموت جميعا وفي حق العافي كان قيمة الفين عندنا لان الزيادة التي حصلت
بعد القطع لم يحسن عليها فاطع اليد فكان في قيمته كان حقه على حالها واما العافي فلا جني في
حالة الزيادة فيعتبر في حقه مع الزيادة وتفسيره انه لما قطع يده وقيمتها الف فقد
استهلك منه خمس ما به فلم اصارت الفين فلا عبرة هذه الزيادة في حقه فلما اقتوا الاخر عينه
فقد استهلك ما بين وخمسين في حق العاطع وبقي من المذبح ما بين وخمسون فلما رأت
من الجاني اثنين من كل واحد منهما نصفه وذلك مائة وخمسة وعشرون فتبين ان القاطع

استهلك منه ستمائة وخمسة وعشرين فلما عفا عنها فقد سقط عنه نصف ذلك ونقي عليه نصفه
 وذلك ثلثمائة واثنى عشر ونصف يدفع ذلك الى الذي لم يعف واما العالي لما قفا
 بقيمة الفاد وهو استهلك ما بقي الف درهم بقى الف وقدمت من الجنايتين فيكون حصته
 من ذلك خمسمائة فظهر انه استهلك من المديون الف وخمسمائة سقط بالعفو نصفه ونقي نصفه
 سبعمائة وخمسون فيعبرم ذلك للذي الجواب **عبد من رجلين حتى على احدها**
 جناية فكانت الجني عليه ثم جناية اخرى ثم كانت الجني عليه ايضا فمات من ذلك
 حله فعلى الكاتب الماني بالجناية المانية الاولى من نصف مائة ومن ربع الدين وعلى العبد
 ان يسعي في الاول من مائة ومن نصف الدين بالجنايتين البتين وجدا بعد الكتابه وتهدر ربع
 النفس ووجه ذلك ان العبد قتل احد موليه فكل نصف منه قتل نصفه وكل ربع منه قتل ربعه
 وحكم كل نصف كالف نصف الاخر فان جناية نصيب المولى الجني عليه هدر لانه جناية المملوك
 على ماله وجناية نصيب الشريك معتبره فلا بد من اعتبار كل نصف على حله فيبدا بنصيب
 الجني عليه فنقول **صنعه وهو النصف من نصف مولاة سلت جنائيات احداها**
 قتل الكتابه وبتان بعدها الا ان التبر بعدها واحده حكما لا تحاد حكمها فان حكمها يلزم
 الكاتب فصارت جناية واحدة فصارت نصف الجني عليه تالفها جنايتين احداها قبل الكتابة
 وهي هدر والاخرى بعدها وهي معتبره فكان التالف لكل جناية ربع النفس فوجب على الكاتب
 بالجنايتين اللتين وجدا بعد الكتابه الاول من نصف مائة ومن ربع الدين لورثة الجني عليه
 وهدر الربع واما النصف الذي هو ملك الشريك وهو الكاتب الماني ان يقول **صنعه**
 نصيبه وهو النصف قتل نصف الجني عليه سلت جنائيات حقيقه جنايتان قبل كتابته
 وانهما محلول حكما لا تحاد حكمهما فان حكمهما وجوب **الاول من نصف مائة ومن ربع**
 الدين على المولى لانه لم يصير مختارا للعدا بالكتابة وان كانت بجدا الجناية وهو العبد لانه لم
 تغدر الدف بكتابة لانه كان متعذرا قبل الكتابة بكتابة الجني عليه ولا يملك محير ابيز
 الدف والعدا جن كانت لعدم محله الدف لان كتابة النصف منع دفع الباقي والفعل من ملك
 المملك والعبد اذا لم يكن محلا للدف كان موجب الجناية على المولى كالمدير ولزمه الاول لانه صار
 حائسا **بغير اختياره كالمدير** واذا كان حكم الجنايتين يلزم المولى كان حكمهما
 واحدا وحكم الجناية الماتية على الكاتب على المولى فصارت كانه الف هذا النصف بجنايتين
 فانقسم نصيب النصف بالجناية قبل الكتابة **الاول** وذلك على المولى والنصف بالجناية
 بعدها وذلك على المولى فيلزم المولى بالجناية قبل الكتابة الاول من نصف مائة ومن ربع الدين
 ولزم الكاتب بالجناية التي وجدت بعد الكتابه الاول من نصف القيمة ومن ربع الدين وصار
 حمله تاملزم الكاتب الاول من مائة ومن نصف الدين نصف ذلك بسبب النصف الذي
 هو ملك الكاتب الثاني ووجب على الشريك **الاول من نصف مائة ومن ربع الدين** وهدر
 الربع وهذا معنى ما قال في الكتاب فعلى الكاتب الماني الاول من نصف القيمة ومن ربع الدين

ليريف كذلك

وعلى

وعلى العبد ان يسعي في الاول من مائة ومن نصف الدين هذا اذا كانت الجناية على المولى فاما اذا
 على اجني فماتت احدها وهو يعلم بالجناية ثم حدره ايضا فمات من ذلك كله فنقول **صنعه**
 نصيب الذي كانت له ولا استهلك نصف النفس بثلث جنائيات جناية قبل الكتابة وقد صار
 المولى مختارا وجنايتين بعد الكتابه وهو على الكاتب نصيب النصف على المولى والنصف على الكاتب
 فيلزم المولى ربع الدين للاختيار وعلى الكاتب الاول من نصف مائة ومن ربع الدين واما
 نصيب الكاتب الماني فقد ايضا بثلث جنائيات جنايتان قتل الكتابه وموجه على المولى وقد
 صار مستهلكا لا مختارا لعدم كملته من الدف وحب انه بعد الكتابه وموجه على الكاتب
 فيجب على المولى الاول من نصف مائة ومن ربع الدين وعلى الكاتب الاول من نصف مائة ومن ربع الدين
 فصار الحاصل ان على الكاتب في النصيبين الاول من مائة ومن نصف الدين وعلى الاول
 ربع الدين وعلى الاخر الاول من مائة ومن نصف الدين وليستوى الحكم في المسلمين اذا كانت الاول
 باذن شريكه او بغير اذنه في امتناع الدف وعدم ضرورة الثاني مختارا او اضافة الامتناع
 الى الاول **اما اذا كان بغير اذنه فظاهر وكذلك اذا كان بغير اذنه لان اثر الادن**
 في سقوط حق النقص والضرورة واما امتناع الدف ايضا في التضرر الذي لا يحتمل النقص في
 سقوط حق النقص **هذا اذا كانتا وقدا علما بالجناية** فلو انهما كانتا ولم يعلما بالجناية لم
 يصير مختارين للعدا كما لمكانت الثاني في المسئلة الاولى فكانا الكاتب الماني في المسئلة الاولى
 لزمه الاول من مائة ومن ربع الدين فوجب عليهما الاول من جميع قيمة الكاتب ومن نصف الدين
 وعلى الكاتب الاول من مائة ومن نصف الدين كما ذكرنا في المسئلة الاولى فان عجز الكاتب
 عن الكافية الاولى قبل ان يغضي عليه بشي **بحول** نصف ما على الكاتب الى المولى الذي كانت له
 اولا وكحاطب بدفع الاول من نصف القيمة ومن نصف الدين وعلى الكاتب الماني الاول من نصف
 القيمة ومن ربع الدين اما على المولى **الاول** الاول من نصف القيمة ونصف الدين لانه لما كانت له
 وهو لا يعلم بالجناية صار مستهلكا بنصيبه لانه عجز نفسه عن الدف على وجه لا يصير
 مختارا للعدا فلما عجز الكاتب ورد رقبته **الاول** ذلك الاستهلاك وصار كان العبد كان
 ما ذونا فيما مضى وقد حث جنائيات وقد تغدر دفعه حكمه كتابة المولى الساني لبقا كتابته لعدم
 العجز في نصيبه فتعذر الدف لا لغني من جهته بجدا الجناية فيلزمه الاول من مائة ومن ربع الدين
 فاذا كان **بصنعه** كان عليه الاول من نصف مائة ومن نصف الدين ولان الكتابة لما انفسخت
 في نصيبه بالعجز وصارت كانه لم يكن ونصف الجسد النفس تلف بنصيبه سلت جنائيات
 لها حكم واحد وهو النطق بقرية العبد لانه عاذفنا الا انه تغدر الدف بفعله فبغيره فيلزمه
 الاول من نصف مائة ومن نصف الدين وحكم المولى الساني لا يتغير لان نصيبه كتابته على حاله
 اذ لم يحجر عنه واما على الكاتب الاول من نصف مائة ومن ربع الدين فلما ظف في المسئلة
 الاولى فان دارا علما بالجناية استغنى الكتابه من **الاول** او علم الاول بالجناية ثم عجز عن
 الكتابة الاولى فلان ان يغضي عليه بشي فعلى **الاول** ربع الدين بالجناية الاولى وعليه ايضا

الاول من نصف الدية ومن ربع الدية وعلى الكاتب الثاني الاول من نصف القيمة ومن ربع الدية ويسعى
الكاتب في مثل ذلك لان المولى الاول لما كاتب اول مرة وهو عالم بالجناية صار مختارا للفداء
برقع الدية لانه بالكفاية عجز نفسه عن الدفع في حال كونه محيرا بين الدفع والفداء صار
مختارا للمال الزم بالجناية الذي قبل الكاتب وذلك الربع لما قبله ولم يسقط هذا الربع
عند عجز الكاتب لانه لو كان كل العبد وجني جناية موجبة للمال وكانت له وهو عالم
حتى صار مختارا للفداء عجز الكاتب لم يسقط عنه فكذا اذا كان نصف العبد له وما وجب
بالجناية بعد الكتابة فقد صار في ذمة العبد والعجز وانسخ الكتابة تحول الى المولى لان الكاتب
بعد العجز يصير بمنزلة عبد ما ذون فيما مضى وقد كان عليه في نصيب الكاتب الاول
الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية فاذا تحول ذلك اليه صار عليه الاول من نصف قيمته
ومن نصف الدية وعلى الكاتب الثاني الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية لانه لا يصير مختارا
للفداء وان كان عالما بالجناية ولهذا نظرا الى العلم في حق الاول في حق الثاني وعلى المولى
السعاية في الاول من نصف قيمته ومن ربع الدية لما ذكرنا قال في الكتاب وهذا كله قياس
قول الى حنفية بناء على ان الكتابة عند محذرى ولو عجز عن نصيب الثاني قبل القضاء يجب
عليه ايضا ما على الكاتب فيجب عليه من نصف قيمته ومن نصف الدية لانه لم يكن مختارا ولو كان
بعد القضاء على الكاتب صار دينه في ذمته فيسعى فيه وان عجز لانه لا يمكن بيعه لاجل كفاية الاجزا
الا اذا عجز عن الكل فباع فيما قضى عليه وما كان على المولى فهو على حاله في الميسر
عبد بين رجلين كاتب احدهما نصفه بغير اذن صاحبه ثم جني جناية بمراة يعق منها
حكما حكم الكتابة وحكم الجناية اما حكم الكتابة فهو ان الشريك ان باخذ من الذي كاتبه
نصف ما اخذ من البدل لانه كسب عبد مشترك وباخذ من الكاتب نصف ما في يده
مما اكتسبه قبل العتق ثم للمولى الذي كاتبه ان يرجع على المولى بما اخذ منه لانه سلم للكاتب
شرطه ولم يسلم للمولى شرطه وان كاتب كله فذلك الجواب الا انه لا يرجع على
الكاتب بما اخذ منه لانه لم يسلم للكاتب جميع شرطه ثم الذي كاتبه ان كان موسرا فشرطه
بين ثلث خيارات ان سأل عن بصيله وان سأل عن ربعه وان سأل عن ثلثه وان كان موسرا
فلخيار ان وقد ذكرنا غير مرة وعندنا في يوسف وحمل للشريك ان ياخذ نصف ما اخذ
ومن العبد نصف ما بقي في يده فاما ابو حنيفة رحمه الله الا ان الذي كاتب لا يرجع
على العبد بما اخذ من كاتب نصفه او كله لانه لا يجزى فلم يسلم للكاتب جميع شرطه ثم
الذي كاتبه ان كان موسرا ضمن نصف قيمته وان كان معسرا سعى العبد واما حكم الجناية
فان نصف الجناية على الكاتب بخلاف من كسبه الاول من نصف قيمته ومن نصف الارش لانه
عاقلة نفسه ونصه مكانه واما النصف الاخر فان كان الذي لم يكاتب اختار ضمير
شريكه او السعاية فعليه الاول من نصف قيمته ومن نصف الارش لانه عجز عن دفع العبد
بكبائه غيره الا انه لا يواخذ به ما لم يصل اليه ضمان النصف او السعاية لان بدل العبد

صادقنا ولا يضمن الا بعد خروج الدين كرجل جني عبد جناية ثم قبل العبد فان المولى لا يضمن
شيئا حتى ياخذ قيمة العبد واذا قبض القيمان او السعاية يجب ذلك في المقبوض من قيمته فاذا اعتق
فعليه ذلك من خالص ماله لانه استهلكه وعند مالك كذلك الا انه لم يثبت له ان يقيمه
لانه عجز كله ولكن اذا وصل اليه ضمان او السعاية يدفع من ذلك الى صاحبه الجناية الاول
من نصف قيمته ومن نصف الارش ولا يجب عليه شيء فاما وكذا اذا كاتبه باذن
شريكه الا انه لا ضمان عليه لرضي شريكه ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل ان يحق فقضى عليه
بنصف الارش ثم عجز فانه يباع بصفه فيما قضى به عليه وهو نصيب الذي كاتبه ويقال
للاخر ارفع نصف نصيبك بنصف الجناية او ارفع نصف الارش لان النصف الذي قضى عليه
صار مالا ودين الحق والعبد اذا حقه الدين يباع او يقبضه والنصف الاخر عبد على حاله
فيغير مولا بين الدفع والفداء لان الجناية لم يضر مالا فهو كعبد بين اثنين جني جناية وان
استرى هذا المكاتب عبد المجني جناية ثم ادى المكاتب فحق فانه يحجز المكاتب والذي لم يكاتب
بين الدفع والفداء لان هذا المكاتب بصفه مكاتب ونصفه عبد فالعبد الذي اشتراه نصفه لانه
لا حق بلسبه والنصف لم يكاتب لانه نصف عبد وضار كعبد من حر ومكاتب جني جناية
ولو ولد له ولد له ولد من انثى فاما رجل في كتابته وكان نصفه مكاتباً عليه السعاية
في الاول من نصف قيمته ومن الارش كما لمكاتب نفسه وليس على المولى الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق
او يستسعى ثم يضمن الاول من نصف قيمته ومن نصف الارش لما ذكرنا ولو ان هذا الابن جني
على انثى ثم ادى الاب فحق فلها نصفه احكام حكم الكتابة وحكم ضمان الامة وحكم الجناية
فاما حكم الكتابة فالذي لم يكاتب بالجيار في بلسه اشيا في نصيبه من الاب والابن على ما ذكرنا
والفرق بين اليسار والمعسار واما حكم الامة فانه صار امر ولد للمكاتب لان
امومته الولد لا يجزى وعلى المكاتب نصف ثمنها ونصف عقرها للذي لم يكاتب لان نصفه
كانت على ملكه واما حكم الجناية فلان الولد جني على الاب ونصف كل واحد منهما مكاتب
والنصف مملوك فقد اجتمع اربع جنائيات جناية مكاتب على مكاتب وانه هدر لان الولد مكاتب
بكتابة ابيه وانه مع فاما فصار طنه جني على نفسه وجناية مملوك على مملوك وانه هدر ايضا
لانهم الواحد فقيمت جناية المكاتب على المملوك وجناية المملوك على المكاتب وجناية المكاتب
على المأمور معتبره وعلى الابن ان يسعى في الاول من نصف قيمته ومن ربع قيمة الاب لان نصف
الجناية على الاب صار هدر ونصف النصف الاحز وهو ربع قيمة الاب وجناية ما كان مملوكا
للذي لم يكاتب على المكاتب وهو الاب معتبره ايضا فلي المولى الذي لم يكاتب الاول من نصف
قيمة الولد ومن ربع قيمة المكاتب الا انه لا يواخذ حتى يصيل اليه بدل فاما لان المولى لا يقدر على دفعه
فيجب عليه القيمة بمنزلة جناية المدبر على واحد كل واحد منهما على صاحبه فان تقاضا
يصير قصاصا والا فلا لان الدين الذي يجب للمولى على المكاتب الذي جني وهو الولد يودي
من كسبه والذي يجب للمكاتب على المولى الذي لم يكاتب في ماله وضار الجفنين وتوان اتمه

من اشترى كانت احدهما نصيبه ثم ولدت ثم اذ ادت خيرا واستغنت بعيب ثم ادت
فصحت فاختار الشريك نصيبه ان كان موسرا يصنف قيمتها يوم العتق ولا ينظر الى
يوم الكتابة لان الاطلاق انما يظهر بالعق لا بالكتابة لان الكسب الذي اكتسبه في حالة الكفاية
كان بينهما والولد ليسعى للذي لم يكن في نصف قيمته ولا يضمن للذي كانت شيئا لان الولد لم
يكن مولودا يوم لو ثبت فقد وجد الولد فلم يوجد من الذي كانت جناية ولا يضمن شيئا لاجل
الولد ولا يجوز ابطال ملك الذي لم يكن له وما لبثت وتعت في يده فليسعى في نصف قيمته
ولو كانت نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او بنت الام عليه جناية لا يبلغ النفس ثم
ادى فاعتقا والوليان معسران فلا ضمان للذي كانت الام على شريكه في الولد لانه لما كانت
الام صار نصيبه من الولد مدانها بكتابة الام فلما كانت الاخر نصيبه من الولد لم يصير
جنايا عليه عهد بين شريكين كانت احدهما نصيبه ثم كانت الاخر نصيبه ثم ادى اليهما يعق
والذي كانت الولدان يضمن للذي كانت الام نصف قيمتها وان شتا استسعاها او اعتقها
لان كفاية الولد لا توجب كفاية الام فالاصل وجباية كل واحد منهما على صاحبه
عما وصفت لك في العبد وابعد الامهما مختلفان في فصل وهو ان يمتد في عتق
كل واحد منهما نصف الجناية ثم سقا صان وهما ثبتت في عتق كل واحد منهما ثلثة ارباع
الجناية لان الام نصفها مكانه للذي كانت نصيبها امه لشريكه والولد كله مكانه نصيبه
تبعالامه ونصفه بالاصالة فما كان من جناية النصف الذي هو مفرد والنصف الذي هو
تبع على النصف الذي هو امه محتنع والنصف الذي هو مكاتب مفرد من الابن غير جباية
على نصف الام الذي هو مكاتب فاعتبرت الجبايات الثلاث وما كان من جناية النصف
الذي هو سعة الامر هدر لان سعة لها وكذلك جناية الام على الولد هكذا لان نصف الام جنى على
الولد فنصف هذا النصف لا في ولد الذي دخل في كتابها فهو هدر لانه كالمولى له من وجه
ونصف هذا النصف لا في حصة العتابة المفردة من الولد فهو سعة واما النصف الذي هو
زقيل للذي لم يكن الولد نصيبه لا في حصة المكاتب المفرد فهو سعة ونصفها لاقى ما دخل منه
في كتابتها فهو مبيع كانت ثلثة ارباع الجناية مبيعة وربعها هدر فان حل واحد منهما على
صاحبه لسقط ربع الجناية ويثبت له ثلثة ارباعها واذا كان العبد بين رجلين ففقا
عن احدهما وقيمة الف تم كانت الجنى عليه نصيبه ثم حرجه ايضا ثم ادى وعق ثم مات
المولى بالجنايتين فحسم الكتابة ما ذكرنا واما حكم الجناية فان العبد استهلك جميع
النفس وكل نصف منه استهلك نصف النفس فاما النصف الذي هو نصيب المكاتب
استهلك نصف مولاة جبايتين قبل الكتابة وانما هدر لانه عبده وجناية بعدها
وانما معتبرة فيلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدين وانما يعتبر ربع الدين لان
الربع صار هدر وانما يعتبر نصف القيمة لان الربع لما صار هدر اصابه كان هذا
النصف لو جنى الا على هذا الربع خاصة واما النصف الذي هو نصيب الذي لم يكن

استهلك

استهلك نصف النفس ايضا جبايتين قبل كتابة صاحبه وجناية بعدها وذلك كله على
مولاة فيما وصل اليه من الضمان او السعاية الاقل من نصف قيمته ومن نصف الدين كما ذكرنا في العبد
اذا جنى به قتل انه لا يجب في ماله الا ان يعق في الحاصل يقال للذي لم يكن نصيب
القيمة الى الورثة وعلى العبد ان يسعى في الاول من نصف قيمته ومن ربع الدين ويصير الربع هدر
ولو انه جنى على احدهما ثم ان الخرباع نصف نصيبه من شريكه مع العلم بالجناية ثم جنى عليه جناية
اخرى ثم ان البايع اشترى ذلك الربع ثم كانت الجنى عليه نصيبه ثم جنى عليه اخرى ثم ادى
فعتق ومات المولى من الجبايات فتقول العبد ملك نصف المولى كل نصف منه نصفه
وكل ربع منه ربعه اما الربع الذي جرى فيه البيع المثلث ثلثت جبايات جناية قبل البيع
وقد صار مختارا وجناية بعد وقد صار هدر لانه على مولاة وجناية بعد البيع وهي في رقبته العبد
ولما صار الربع على ثلثه صار الجميع على اثني عشر واما الربع الذي لم يجز فيه البيع المثلث
ايضا ربع النفس ثلثت جبايات جناية قبل البيع وقد صار المولى مختارا اربع ارباع الربع الاول
وجبايات بعد البيع وهما في رقبته العبد فقد اجمع في نصيب الذي لم يكن مكاتب مستجبايات
وقد هدرت احدها ونفقت الخمسة وقد صار المولى مختارا في سبعة ارباع ثلثت في رقبته
العبد والثلثان وجبايات المولى صار كان المولى هو الذي جنى جبايتين والعبد جنى ثلث
جبايات والمعتبر عدد الجباية فصا كانه ملك جبايتين فوجب على المولى سهران ونصف
وسهران ونصف من اثني عشر سدس الدين وربع سدسها والمولى بالخيار في نصف العبد
ان شادفع وان شادفع لى سدس الدين وربع سدسها الا انه يحجز عن الدفع بكتابة الاخر
فيجب عليه فيما وصل اليه من الضمان او السعاية الاقل من نصف قيمته ومن سدس الدين
وربع سدسها واما نصيب الذي كانت قد ملك نصف النفس بثلثة احوال جبايتين
قبل الكتابة وانما هدر وما كان بعد الكتابة فعلى المكاتب فيقسم على عدد الجباية نصفين نصيبه
هدر ونصفه مغنير فعلى المكاتب الاقل من نصف القيمة ومن ربع الدين واذا كانت الجناية
فولدت ولدا وكبر الولد فافت عليه جناية او بدين وكذاها الولد فاقرارها باطل ونعتي
قولنا باطل اقرارها من حيث التعلق برقبته الولد فاما في حق الكسب فصحيح حتى لو اكتسب
الولد كان للام ان يخذ ذلك وتصرف الى الدين والمقر له اولى بالكسب منها ومن
اصحاب الجناية وانما باطل اقرارها لان الولد مكاتب المولى واقرارها على مكاتب المولى باطل
الا يرى انه لا يصح اقرار المولى عليه ولا يصح اقرار المولى على عبده بالدين او الجناية فهذا
اولى قال قيل وجب ان يصح اقرارها لان ولدها تسبها بمنزلة عبدها الا يرى ان
ما اكتسب الولد كان للام ان يخذ ذلك منه كما لو كان عبدا لها فالكسب ولو اقر على
عبدها بدين او جناية صح كذلك هنا قيل له ان ولدها بمنزلة عبدها من وجه
لان رقبته الولد مملوك لمولاها الا يرى انه لو اعتق المولى الولد عن كفاية بمسنة يجوز ولو
اشترى المكاتب منه لم يخاصت حيفه ثم يحجز المكاتب بجثري تلك الحيفه عن الاستبراء

ولو استرى من كانت عليه فوجبه عينا فاذا المولى المانع عن العيب صح ابراهه فوقع الشك في صحة
اقرارها بالدين والجناية فلم يصح خلاف السامها لان ذلك خالف حتمها وهي منزلة الحرف فيه
الاخرى انه لا يملك المولى التصرف في اكسابها ولا يصح ابراهه عن العيب وهذا لان الولد
تبع لها وهي مملوكة للمولى بهنبة فذلك ولدها كحسب التبعية بخلاف الكسب فكان اقرارها
بكسب العبد اقرارا على نفسها فيصح فان اكتسب الولد بعد ذلك ما لا فاخرته الامر دفعت
الى اصحاب الدين ولا شئ لها من ذلك ما لم يفرع من الدين ولا حق فيه لاصحاب الجناية
اما دفعه الى صاحب الدين لا قرارها ان المقر له بالدين اخفى بما في يدها منه وكسب الولد لها
واقرارها على نفسها بجور وان لم يجز على ولدها اما اصحاب الجناية فلاهم اذ عمت ان لهم
حق في هذا المال **لانهما عمت** ان القاضى لم يقض على الولد بالجناية وجناية المكاتب
لا يقضي دينه الا بقضاء القاضى او العتق او الموت عن واليقع الناس عن الدفع ولم يوجد احد
هذه الاشياء فكانت الجناية متعلقة برفقة الولد لا بكسبه الاكرى ان جناية الولد لو كانت
ظاهرة معروفة واخذت الام شيئا من الكسب لم يكن لاوليا الجناية على ذلك سبيل فكذا هذا
خلاف الدين لانه مال **وان لم يقض به** وان الكسب الولد ولم يخذل الامر حتى مات الولد
صارت الجناية دينه وتتعلق بكسبه كالدين غير انه ينظر ان اقرت بالجناية او لا ثم بالدين
خاص فيه اصحاب الجناية والدين نصرت اصحاب الجناية بالاول من قيمة الولد ومن الارش ونصرت
اصحاب الدين بدنيونهم ولا شئ للام مال مفرع من الجناية والدين لان زعمهم ان المقر له بالدين
واصحاب الجناية اخفى منها هذا المال فتواخذ باقرارها كالوارث اذا اقر على المورث بدين
لا يسلم **لانه شئ من التركة** لا بعد قضاء الدين لا قراره ان الدين مقدم على الميراث واما القسمة
بين اصحاب الجناية والعمر ما لانه لما ماتت قدر عمت ان جناية صارت دينه بموته وتعلق بكسبه
لانه كانت مات عن وفا وفي رفقة جناية ودين والمكاتب اذا مات عن وفاته نصير الجناية اليه
في رفقة دينه الوفوع الناس عن الدفع والولد هنا مات عن وفاته سوا تركه سببا او لم يتركه لانه
انما صار مكاتبه كانه امه وكما به الام قائمة الاخرى انه لو ماتت الام وبقي الولد ولم تنوفا
بقسط الكفاية بقا الولد مع انه بيع فيها اولى وكذا لو اخذت الامر الكسب ولم تدفعه الى العرما
حتى مات الولد لانهما عمت ان اصحاب الدين واصحاب الجناية خفا في هذا المال **لانهما**
زعمت ان الجناية صارت دينه والدين مقدم على حتمها وهذا لان الجناية لما صارت
دينا بالموت كان الاقرار بها اقرارا بالدين كان بمنزلة الاقرار بدينين ويستويان
كما لو اقر بدينين ثم بدين خلاف ما لو ماتت عن غير وفا وعليه دين وجناية انه يبدأ بالدين
ولا يتحصان الا بالولد هنا بالحاجة بينهما بطل الجناية لانه مات عاجزا والقول بالشركة
يؤدي الى ابطاله وكذا لو ترك ما لا يفي بالدين وبذلك الكفاية فانه يبدأ بالدين لانه
اقوى اياهما مات عن وفاته لان تفسير الوفاة يكون له حاله ينضى الى العتق عاليا
فاذا ترك الامر والظاهر انها سودى بذلك الكفاية فتعق هي وولدها وهذا معنى
قول

قول اصحابنا رحمهم الله ان الموت عن سودى بمنزلة الموت عما سودى ولو لم ينز عليه الامر الا بالجناية
ثم اخذت الكسب ثم مات الولد لم يكن لاصحاب الجناية في الولد حق لانهما ما زعمت ان اصحاب
الجناية في الماخوذ حقا اخذت لان جناية لم ينفسد دينه وقت الاخذ وبعد موته لم يبق هذا
كسبه بخلاف ما اذا اقرت بالجناية والدين لان محكمنا بقا الماخوذ كسبا للولد حتى
او حينا الصرف الى العرما واذا بقي كسبا **والجناية صارت** دينه لتعلق به اياهما
بخلافه ولو لم يكن اخذت الكسب حتى مات الولد اخذت اصحاب الجناية من ذلك حتم لانهما زعمت
ان جناية تعلقت بكسبه وقد بقي هذا المال كسب له خلاف ما اذا اخذته في حال حياته
هذا اذا ابدت بالقرار بالجناية ثم بالدين اما اذا ابدت بالقرار بالدين ثم بالجناية ثم مات
الولد وترك ما لا يودي بالدين فان بقي شئ كان لصاحب الجناية لانه لما مات الولد صح اقرارها
بالدين لان المال صار لها فنقل به حق صاحب الدين فاذا اقرت بعد ذلك لصاحب الجناية
لم يصح اقرارها في حق صاحب الدين لان بالقرار الاول صار المال مشغولا بحق صاحب الدين
والامر الثاني بطل حق صاحب الدين فلا يصح الاقرار في حقه لانه من حيث المعنى اقرار عليه
لا على نفسه او على الولد وهذا لان صحة اقرارها انما كان باعتبار الكسب والدين بعد الموت
تعلق بالكسب فكان اقرارها لصاحب الجناية اقرارا على الاول **في حق الكسب فلا يصح** وكذا
لو اقرت على الولد بدين ثم بدينين بهذا الاول فان فصل شئ يصرف الى الثاني وهذا بمنزلة
اقرار المولى على عبده الماذون بالدين اذا كان في يده كسب فادفعه بدينين ثم بدين انه يبدأ
بالدين الاول **وكذا لو اقر الوارث بالدين على الميت** وفي يده تركته الميت ثم بدين فانه
لا يصح اقراره الثاني على الاول وهذا لان الدين اسبق تعلقا بالكسب لانه تعلق به وقت
الاقرار والجناية انما تعلقت بالكسب بعد الموت والبداهة بالسابق اولى كدين الصحة
مع دين المرض بخلاف ما اذا اقر المريض بدينين ثم بدينين لان الاقرار من جميعهما حاله
واحدة فصار كانهما واحدا معا بخلاف حين الصحة مع المرض لان الاول **وحدث في حالة**
الاطلاق والثاني في حالة الحرق فكذا كذا بالقوة والسبق وهذا لان اقرار المريض انما يصح
باعتبار الذمة القابلة للترام واذا صح باعتبار الذمة لا باعتبار المال الذي في يده والذمة
صالحة عند الاقرار الثاني كما هي عند الاول صح الاقراران فاستويا باعتبار الكالة الواحدة
اما صحة اقرار الامر باعتبار التركة لا باعتبار الذمة باقرار الوارث بالدين على المورث باعتبار
التركة لا باعتبار الذمة فاذا صار الكسب مشغولا بحق الاول لا يصح الثاني في وقت
بين هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى فان محكم الاقرار بالجناية سابق ومع هذا لم يكن صالحا
لجناية مقوما والقول ان في المسئلة الاولى الاقرار بالدين **لانه رجحان على الاقرار**
بالجناية باعتبار المعنيين جميعا فكانت البداية به اولى وكان ينبغي في المسئلة الاولى ان
الدين يقدم على الجناية ايضا لانه اسبق تعلقا بالكسب لانه كما اكتسب تعلق به والجناية
لا تعلق به ما لم تمت **لانهما قول** وان تعلقت الجناية عند الموت لكن لا يبيضي هذا التعلق

ومن الجناية لان الجناية ببيت بالبينه او المعانته مكانت اشترى اباه او ابنه واقر عليه يدين
مجانة يمد يدين وهو تجدد م مات المقر عليه وترك ما لا يبدى بالدين الاول فان فضل من
المال شي فهو لصاحب الجناية والدين الاخر لان الدين الاول يرجع على الدين
الثاني بالسبق لانه ان كان له رجحان عليه بالسبق للدين الثاني رجحان على الجناية من وجه
لما قلنا فاستويا ولو اقر عليه بجناية يمد يدين ثم بجناية يمد يدين بصاحب الجناية الاول
والدين فان استوفوا المال دخل اصحاب الجناية الاخره مع اصحاب الجناية الاولى ولو
كان بقي من المال شي بعد ما استوفى اصحاب الدين واصحاب الجناية الاولى ضم ما بقي لا ما اخذ
اصحاب الجناية الاولى فيقسم ذلك بين صاحب الجنايتين حتى يستوفيا الاول من ارش
جنايتهما ومن ممة المقر عليه لم يترجح الاقرار بالجناية على الاقرار بالجناية بالسبق وترجح
الاقرار بالدين على الاقرار بالدين بالسبق والفرق ان الاقرار بالدين اقرار بالمالك
وقد صح الاقرار الاول بعد موت الولد لان المال يصير لها بعد موته يتعلق بحق
صاحب الدين الاول بسبب الولد فصارت ممنوعة عن التجارة في كسبه ولم يصح الاقرار
بالدين باساق في حق الاول فاما الاقرار بالجناية ليس باقرار بالمالك وانما يصير لقرار
مالا في اخر حيز من اجزائه وحين صار مالا لا اقرار بالجناية الثانية فليم وان صح لان
الاقرار الاول لم يتعلق بشي من كسبه قبل موته فصارت الجناية الثانية مالا ايضا
فاذا مات تعلقت الجنايتان جميعا بسببه معا الا ان الجناية لا تراجح الاقرار بالدين لان شرط
المزاحمة التساوي ولا تساوي لان الاقرار بالجناية الاولى انما يساوي لسبب سبق
ولاسبق للثاني وهو نظير ما قلنا في الوصايا ان عند ابي حنيفة رخص الله الحياه مقدمه على
العق فان جابا ثم اعق فان جاباه اولي وان اعق ثم جابا فالعق بينهما على قدر حيزهما لان لكل واحد
منهما نوع فوه فاذا جابا بالمجابه يرجح بالسبق وان بدا بالعق تخاصا وان اعق ثم جابا
ثم اعق بحاص العق الاول والمشرى في الثلث ثم ما اصاب المعق الاول بشاركه
المعق الاخر للمجابه والمساواة بينهما ولو اعق ثم جابا ثم اعق ثم جابا فالعق بينهما
الاول وصاحب المجابه الا ان المجابهين من جلس واحل وبيهما عقدا الصمان
والمعق الاول مقدم عليهما فيسراهما ثم يدخل المعق الاخر فيما اصاب المعق الاول
وصاحب المجابه الاخر فيقسمون بينهم ابلانا اماما مع المعق الاول فللمجابه واما مع
صاحب المجابه الاخر لان حقه مقدم على هذه المجابه الا انه كان محجورا بحق صاحب المجابه
الاول وقد استوفى هو حقه وصاحب الدين في مسئلنا بمنزله صاحب المجابه وصاحب
الجناية بمنزلة المعق **ف** في المبسوط فقال ولو اقر الولد على الامر
بدين او بجناية لم يصدق لان اقرار الام لا يصح على الولد مع انه تتبع لها وكسبه لها فلان لا
يفصح اقرار الولد عليها اولي فان مات الامر بعد ذلك عن مالك بدى بالمكاتبه لان اقرار
الولد بالجناية على الامر لم يصح فليس على الامر دين الا الكتابه فيقضى بها ويحكم بحريتها وجيز

الولد

الولد وما وصل من ذلك فهو ميراث الولد وباخذ المقر له بالجناية من ذلك المالا لاقبل
من قيمته ومن الجناية لان من زعم الولد ان على الامر دين او ما ياكل انما ياكل على سبيل الميراث
والدين مقدم على الميراث فيواخذ باقراره وان مات الام ولم تترك شيئا فانه يقضى على الولد بان
يسعى فيما على امه من المكاتبه ويقضى عليها ايضا بالسعي في الجناية التي كان اقرها على الامر اما السعي في
دين الكتابه لقيامه مقام الامر واما السعي في الاقل من ممة الامر ومن الجناية لان بدر اليوم ان ذلك
دين على الامر فيواخذ باقراره فان عجز وقد ادى بعض الجناية لم يسترد ما ادى وبطل ما بقي لان
ما ادى من كسب المكاتبه فلا يسترد وبطل لانه بالعجز صار عبدا للمولى فلا يصح اقراره في حق
المولى ولو اقرت المكاتبه على ولدها بالدين وعلى الولد دين بدين وفي يد مالك قد انفسه
فصاحب البينه احق بما له لان ذلك دين ظاهر فلا يملك المكاتبه كسب الولد مادام عليه
عليه دين فان فضل عنه شي كان للذي اقرت له الام لانها اقرت على نفسها حيث ملكت كسبه
فان عجزت المكاتبه او عجزت لم يلزم رتبة الولد من اقرارها شي لما ذكرنا ان اقرار المكاتبه
على ولدها لم يصح ولو اقر الولد وهو مكاتبه واخذت قيمته صرفت في الدين لما ذكرنا
ان في زعمها ان المقر له اولي بذلك وان صرفت في الدين ثم عجزت لم تسترد اقرارها ان المقر
اولي والله اعلم **باب** من الجناية ايضا **اصل**
الباب ان وجوب القصاص في الاطراف يعتمد المتكافؤ والتساوي بخلاف
النفوس ولهذا لا تقطع باليمين الشلا ولا يد الرجل يد المراه ولا البدن بيدوا حلق
لان الاطراف لها حكم الاموال لا لها حكم النفس ولهذا كان للوصي استيفاء القصاص
في الطرف ولستوفى في الحرم ولهذا لا يقتل الواحد بالجماعه المذا والجماعه بالواحد ولا تقطع
اليد الواحد الا بالايدي اكفوا ولا باليدي باليد الواحد والقصاص بجدي من الرجل والمراه
والصبيح والرمز ولا يستوفى القصاص في الحرم والفقه فيه ان في النفوس المساواه فيما يرجع
الى الحيوة والمعنى المطلوب من الحيوة والنفوس سوا في ذلك والمساواة في الاطراف من حيث
الاجر والمعالى المنطقه بالاجزاء وذلك مما يتفاوت بغاية التفاوت لان الحيوان ليس من ذوات
الامثال التي موضع اهدر الشرع التفاوت وسوى في الاروش حينئذ صار كالمساوي
حكما المجزى فيه القصاص والا فلا واذا تفاوت الطرفان اعني طرف القطوع وطرف القاطع
ان كان طرف القاطع اكمل تمنع جريان القصاص لان استيفاء الكامل بالناقص يؤدي الى الظلم
لانه نفوت زياده على الجاني لم يوجد منه تقويت مثلها والاصل حرمه الزيادة حفظا
لحق صاحبها واطهارا للعصمة وان كان طرف المقتوع وهو المقتضي اكمل بحيز فيه ان شيئا
اقتصر مع نقصان ولا شيء سوى ذلك وان سا العوض عن الاستيفاء واخذ الدية لانه لا قرار
على اصل حقه واستيفاء حقه صورة لكن بوصف النقصان وفي اخذ الدية استيفاء كمال حقه مع
الا انه يفوت حقه صورة فان شاكوز واكفي باصل الحق المستوفيه ولا تقوم الصفة بدون
الاصل فمن كان على اخر حظه نجيل او دراهم بدست المالك فظفر بحظه رديته

او در اهم نه بر چه مديونه ان شاكوره واستوفاده ناقصا ولا شئ لسعز ذلك وان شئ
ما الى القتل ذلك هنا ولو كان بينهما مساواة وقت الجناية شمر اسفص طرف العالم لاختار له
بل يستوفيه ناقصا لان القصاص واجب عينا فنعين حقه في المحل واستقص بنقصان محل حقه
فكان بالناقص وفلحقه ولو كان فيه نقصان **فزال** كدوش الزيادة ان كان بعد اختيار الدية
وقد صح اختياره لا يعود حقه في القصاص لمطلانه عن العجز وان كان **فزال** اختياره وبعد
اختيار غير صح ان كانت زيادة لا سعدم به التفاوت وبنت التساوي لا تمتنع الاستيفاء
براعي عند الاستيفاء لان معنى الظلم والمحسن يحقق عند **وحرف آخر** ان الواجب
في كل اصبع عشر الدية والاصابع كلها سواء الماروقى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
في كل اصبع مما هنا **الك** عشر من الابل وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال هذا
سواء اشار الى الخصر والابهام والكف تبع للاصابع حتى لا يجب بقطعه شئ اذا قطع مع الاصابع
بالاجماع ولهذا قال **ابو حنيفة** رحمه الله اذا قطع كفا عليه اصبع واحد يجب خمس الدية
كما لو قطع الاصبع وحل ولو قطع كفا بلا اصبع ففيه حكومة عدل **وحرف آخر**
ان القصاص من بعد استيفاءه لمعنى من جهة المولى لا يجب شئ واذا تعذر لمعنى من جهة العالم
يصار الى الدية لان القصاص ياتي وجوب المال بمقابلة النفس لفقدها المالملة وانما عرفنا
وجوب الدية نصا في فصل الخطا والخطا نعني من جهة القاتل لما كان في معناه كان لمخاطبه وما لا فلا
ولهذا قال **الوادعي** المولى العمد وانما العالم بالخطا تحت الدية ولو ادعى المولى الخطا او اقر العالم
بالخطا لا يجب شئ **وحرف آخر** ما ذكرنا ان **بذل** المستحق يقطع سيرة الجناية اذا عرفنا
هذا قال **محمد** رحمه الله رجل قطع يد رجل عمدا او يد كل واحد منهما صحيحة وجب القصاص
بالنفس فلو وثب القطوع عليه وقطع اصبع من اصابع العالم صار مستوفيا ببعض حقه لان حقه
نابت في اليد وهذا بعضها ولهذا لو عني عن اليد بعد قطع الاصبع لا يضمن للاصبع شيئا بخلاف
ما اذا كان القصاص في النفس فقطع الطرف ثم عني عن النفس ان يضمن ارش الطرف عند ابي حنيفة
رحمه الله والفرق ان اجزا الطرف كلها مستحقة في القصاص في الاطراف لان الاخر اعتبره
في القصاص في الاطراف حتى لا يقطع الكامل بالناقص وضار الاصبع بعض حقه وقد استوفاه
وبالعفو استظما بقى وضار لا يبرأ عن بعض الدن بعد استيفاء بعضه اما في القصاص في
النفس الاطراف غير معتبرة على ما ذكرنا ان **الصحيح** يقبل بالزمن فلم يكن المستوفى من الطرف
بعض حقه الا انه لا يجب القصاص للشبهة **وط** كما لو قطع طرف من عليه القصاص في
النفس بقصاص او شقة لا يضمن الارش لمولى القصاص ولو قطع طرف من عليه القصاص
في الطرف ويضمن لمن **ه** القصاص الارش وقيل بان الجواب في الاصبع قول
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله اما على قول **ابي حنيفة** رحمه الله يضمن ارش الاصبع
الا انه يعز بقطع الاصبع اما لانه مثله او لان فيه ايلام وجرح زايد فلو ان قاطع اليد
قطع يد رجل عمدا او يد صحيحة بالمقطوع يد الا حرا ليجاز ان شا اخدمه دية يده لان القطوع

كامله

كاملة ويد العالم ناقصه فقد ذكرنا ان المساواة شرط جريان القصاص لان التفاوت من حيث
من حيث النقصان لا يمنع الوجوب لكنه يوجب التحجير حتى لا يؤدي الى المحسن حق من له القصاص
لان حقه في مثل طرفه وطرفه كانت ضحية الا ان **هـ** حقه مقدور عليه في غيرناه بخلاف النقصان
الحكم فان البراة اذا قطعت يد رجل فان حكم الدية ولا خيار للرجل في استيفاء حقه ناقصا
قلد العبد اذا كان يذل القيمة قطع يد عبد كثير القيمة او يد عبد مثله لا يجب القصاص
وان مرضى المولى بذلك والفرق ان **هـ** مسلمنا القصاص واجب لولا النقصان وكانت
المالملة تابتة شرعا الا انه يحبر حكم القصاص والتحقيق في رعاية حاجت صاحب الحق كان للمانع من
الاستيفاء حقه فاذا رضى به **زال** المانع فكان **هـ** ولاية الاستيفاء كما في سائر الحقوق
واما في البراه والعبد المتفاوت من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة لان الشارب لم يحله مثاله
مع انه يجوز ان يكون يد المرأة او يد العبد اقوى من يد الرجل والقصاص من بني على المساواة
وبالرضى لا يثبت المساواة فلا يمكن من الاستيفاء وهو **عزل** ما لو كان لرجل على اخر كخطة
جيدة فظفر بكر خنطه رديه **هـ** ان ياخذ بغير رضاه لان المساواة بينهما ثابتة
شرعا لولا النقصان الا ان **هـ** لا تقبل لتقضاء فيه فكان المانع حقه فاذا رضى به **زال**
المانع ولو ظفر بكر شعيرة له ليس **هـ** ان ياخذ بغير رضاه لكنه ليس بمثل **هـ** شرعا
والسارع ما حله مثاله فلا يصير مثاله برضاه لان هذا نقصان حلم وعرف لا دابة
فلا يستفط محرز رضاه فلو وثب القطوع عليه الثاني وقطع اصبع من اصابع القاطع
بطل خياره لان التحجير بين شابين اذا اقدم على استيفاء احدهما او شئ منه بطل اختياره
كما لو اشترى عبدا او جدي عيبا كان **هـ** حق الرد والمصير الى بدل **هـ** فلو قطع يد كقط
خاره لرضاه به او جلس بعينه كذلك هنا وبعض حقه في القصاص بان اجتمعوا عند الفاعل
وطلبا قطع يد القاطع قطعت يدهما لان من قطع يد رجلين عيبهما او يسارهما وارادا
ان يقطعا على يقطع يده ويخبر مديته يد واحده منهم مساو كان القصاص على التعاقب او كانا
جميعا وعند الشافعي رحمه الله ان قطع يدهما على التعاقب **يجب** القصاص **للاول**
وللثاني الدية وان قطعهما معا يدرع بينهما فافهما خرجته فوعته بقطع **هـ** والاخر الدية
واجمعا على انه لو بادرا احدهما وقطع كان مستوفيا حقه واستقل حق الثاني الى الارش وكذلك
هذا الاختلاف في النفس الا ان عندنا في النفس يقتل بهما ولا شئ لهما سوى ذلك اما الفرقة
فقد ذكرنا في الايمان واما اذا تعاقبا **هـ** الاول استحق يده بالقصاص فلا يستحقه
الثاني كما لو باع عبدا من رجل ثم باعه من اخر او رهنه من رجل ثم رهنه من اخر وارتقوا
استوفيا في سبب الوجوب لان **الاول** انما ثبت له القصاص بقطع يده وذلك القطع
على صورته وندبه وحده حق الثاني لان حق احدهما سبق حق الثاني وقيام حق **الاول**
لا يمنع ثبوت حق الثاني لو جهين احدهما ان الثاني لو ادر واستوفى كان مستوفيا حقه من القصاص
ولم يكن مستوفيا غير حقه ولو كان قيام حق **الاول** يمنع ثبوت حق الثاني وجبان لا يصح

استنفاؤه والثاني ان الاول **لو** عني قبل القضا بالقضا والديه كان للماني حق الاستنفا
بالاجماع كما لو سلب احد الشفعين قبل القضا وكذا الوعفي احدهما بعد القضا بالقضا
والديه قبل استنفاديه اليد عند ان حنيفة والى يوسف رحمهما الله قياسا واستحسانا
وبعد اخذها للديه قياسا لوجود العفو قبل استنفا القضا فان ثبت ان قيام حق الاول
لا يمنع ثبوت حق الثاني لم يترجح الاول **بالبداية** اذا كان سببه مثل سبب
الاول كما لو اوصى لرجل بثلث ماله ثم اوصى به لآخر وكذلك **المرضى** اذا استهلك
الف درهم لرجل ثم استهلك الآخر الف درهم مات وترك الف والآخر الف المادون
المديون اذا اقرضين ثم يدين ولا يبد القاطع بعد القاطع الاول **بافتيه** على ملكه بدليل
انها لو قطعت عند ان استنفا القضا باليه ولو كان خطأ كان الارش **فلا يمنع** موت
حق الآخر **كما لو اوصى بثلث ماله لرجل ثم اوصى به لآخر لان ملكه لم يزل** بالوصية
وانما يزول بالموت واذا قطعت يدهما يضمن الاول للقاطع نصف حبه يده وللقطوعة
يده الآخر ثلثا ما كان حبه يده اما **الاول** فلان حقه كان في يده كاملا وهو كف عليه خمسة
اصابع وقد استوفى مرة على الانف اذ اصبعها وذلك خمس حقه لان الاصل في الكف هو
الاصابع لان المطلوب اليد وهو البطش والعقل يتعلق بها وقد استوفى ايضا مع صاحبه اصبعها
ونصفا لا يجزى قطع مع صاحبه كان على الكف ثلثه اصابع وذلك خمس حقه ونصف خمس حقه
فقد صار مستوفيا نصف حقه وبقي حقه في المصنف وذلك **الفان** وحسن مائة درهم يجب
ذلك على القاطع في ماله **لانه** عد في سنتين لما ذلك في السنة الاولى وثلث في السنة
الثانية فكل جز من اجزائها يجب كذلك كدية النفس لما كانت موجلة في ثلث سنين فكل جز
من اجزائها يجب كذلك ولهذا والوافي ان عشرة لو قتلوا رجلا حطا ولهم عوائل وجب
على عايله كل واحد منهم عشر الديه موجلا في ثلث سنين كذلك **هنا** واما المقطوعة يده الآخر
حقه من الابتداء في اربعة اصابع اذا اختار القاطع لان القاطع قطع يده وله اربعة اصابع
فلما قطع اصبعها على الانف اذ صار مستوفيا ربع حقه فلما قطع الكف مع صاحبه وعليه ثلثة اصابع
صار مستوفيا نصفه وذلك **اصبع** ونصف فقد استوفى مرة ربع حقه ومرة ثلثه
اثمان وهو ربع حقه ونصف ربع حقه فصار مستوفيا نصف حقه ونصف ربع وذلك
خمس حقه من ثمانية حقه في ربع ونصف وذلك ثلثة من ثمانية وذلك **الفان** وثمان مائة
وخمس وسبعون درهما وانما يعطى **ثلثة اثمان** خمس حقه الالف درهم لانه يعطى له
تمة ما تلف من يده ويده كانت صحيحة فيعتبر ثمة المثلث من يده صحيحة وذلك ما قلناه **هنا**
معنى قول **محمد** رحمه الله **يعدم** للاول **حسنا** دية يده ونصف خمس دية يده
وللثاني ثلثة اثمان حبه يده واذا اردنا خراج المسئلة بالسهم بجعل يده اليد في حق المقطوعة
يده الاول على عشرة اسهم كاجتناب الى حساب **لله** خمس وخمسة نصف واول ذلك
عشرة وقد استوفى مرة خمس حقه اثمان ومرة حسنا ونصف وذلك ثلثة يكون حمله

خمس حقه

حقة وبقي حقه في خمسة وجعل الدية في حق الثاني على ثمانية اسهم كاجتناب الى حساب له ربع واربعة نصف
واحدة ثمانية وقد استوفى مرة اثني عشر ومرة ثلثة فيصير خمسة بغير حقه في ثلثة حقه في المسئلة
اسكالان احدهما ان محمد رحمه الله اعتبر الاصابع ولم يعتبر الكف والقاطع قطع الاصابع
مع الكف **والثاني** انه لم يسقط شيئا من حق الاول **بقطع** الماني اصبعها من الدامع
وكان يجب ان يسقط كما اذا سقطت اصبعه بانه سماويه او قطع رجل اجني الايسرى
انه لو قطع يده رجل ثم على رجل فضر يده وقطعوا يده بطل حق في القضا في اليد ولذا
لو ارتد من عليه القضا في الطرف فقطعت يده باذن الامام او بغير اذنه ثم استلم
لاشي عليه للمقطوعة يده **والجواب** اما الاول **والجواب** عنه ما ذكرنا ان الاصلح
اصل والكف فرع والعبرة للاصل لا للفرع واما الثاني **فانما** لا يسقط شيء من حق
الاول لان الدامع يقطع اصبعه صار موفيا للمقطوعة يده بعض حق مستحق عليه فصار
كالقيام في حقه لانه بعد الرغبي من جهة فنقلب ما لا خلاف **ما** اذا سقط بانه سماوية
او قطعها اجني لانه لم يضر موفيا حقا مستحقا عليه وهذا ما ذكرنا ان القياس بان يتقويم
القضا بالمال لعدان الماله وانما في ذلك شرعا في الصلح وعفو بعض الشر فالحق
ما كان في معناه وثمة العقد لا المعنى من قبل من **لله** الحق مع **للمة** محل الحق لمن عليه
فاذا قضى بطرفه لمن عليه وصرفه الى حاجته سلم له الطرف معني يجب عليه بدله رعاية الحق المستحق
اما اذا مات من غير ان يقضى به حقا لم يسلم **لله** الطرف معني وطه هذا الوقت قطع رجل بميز
رجلين عدا ثم ارتد **والجواب** بالله تعالى **او** مثل بالردة لم يكن للمقطوعة يدهما الادية
واحدة في ماله **ولو** قطع يده لاجلها ثم قتل بالردة كان للذي لم تقطع يده دية
كاملة لان في الوجه الاول **ما** قضى يده حقا عليه فبطل حقه ما اصلا لغوات محله بقي حقه
في دية واحدة اما اذا قطعت يده باجدها فقد اوفى حق احدها بقيت الدية للآخر الا ان قضى
الحق بالطرف على وجهين قد يكون على وجه لا يفي حق الآخر فسقط حقه الى الارش وقد يكون على
وجه يفي محل الحق الا انه استقص وبغير موجب الخيار ولا ينقل الى الارش كما لو قطع الفضل الا على
من اصبع رجل وقطع الفضل الوسطي من ذلك الاصبع من آخر الفضل **لانه** من ذلك
الاصبع من آخر فانه بدا بصاحب الفضل الاعلى فان قطع بحبر صاحب الفضل الوسطي كما لو
كانت نافضة وقت القطع **ولاسي** **لله** من الارش وان قضى بالفضل الاعلى حقا مستحقا عليه
لان محل حقه قائم لان الجاني وضع السكين في الفضل الوسطي مكان محل وضع السكين في حق
الماني الفضل الوسطي وانما ان الفضل الاعلى منه تبعيا فسمحة تبعيا وفوات السبع والوصف
يوجب الخيار ولا يوجب الضمان كيلا يصير مقصودا كن قطع يده انسان عدا او قتل اخذ
فقطعت يده فصا صا باليد لا يضمن ارش اليد لولي القتل كذلك **هنا** خلاف ما اذا حضر
صاحب الاصبع او لا وقضى **لله** وقطع اصبعه فانه يضمن لصاحب الفضل الاعلى ثلث دية الا
وللثاني ثلثا دية الاصبع لانه قضى حقه **لله** حقا مستحقا عليه لان ما وقع به القضا وهو الفضل

صبع

الاعلى والثاني كان مقصودا في حق الاول **والثاني** وان كان وصفا في حق صاحب
 الاصبع وفات محل ختمها بخلاف الاول لان ثمة ما وقع به القضا وهو الفصل الاعلى كان يتبع
 في حق الثاني والثالث فلا يصح بالارش للتعجيل وسما محل الحق اذا ثبت هذا فنقول
 في مسئلنا بقطع الاصبع لم يفت محل حق الاول لان محل ختمه الفصل فلا يصح وان قضى به
 ختم عليه فلا يبطل ختمه فرق بين النفس والطرف لانه لو قتل رجلين عمدا وقتل باحدهما
 قصاصا فانه يبطل حق الآخر ولا يحك الدية وان قضى بنفسه حقا مستحقا عليه لان ختمه قضا
 الحق لا يمت الا بالموت وبعد الموت لا يمكن ايجاب **الصمان** ابتداء اما بعد القطع هو محل وجوب
 الارش لمحجبا الارش للثاني لان وجوب المال لسلامة ما قضى به الحق معنى لان الاصل
 فيه الصلح وعفو احد الشريكين كما ذكرنا وهذا لا يمكن بحقيقته في النفس لان سلامة النفس
 بعد الهلاك محال **تخلاف الطرف** حال بقا النفس ولان في النفس الواحدة قضا
 بالحقن الا يرى انهما لو حضرا وقتلاه كان كل واحد منهما مستوفيا كمال حقه حتى لا ينفذ لهما
 بشي فاذا قتل احداهما فاما بعد على الاخر استيفاء حقه لعينته لا الى صرف محل حقه الى غيره
 فلا ينفذ **بالمال** اما الطرف الواحد يفتنق عن الحقن الا يرى انهما لو قطعوا
 لا يكون كل واحد مستوفيا كل حقه حتى يقضى لهما بدية اليد فاذا قطعت فاحدهما قائما
 تغدر الاستيفاء على الاخر لمعنى من جهة من عليه لصرف محل حقه الى غيره وانقلب حقه مالا وهذا
 لان دية حق يد واحدة واجبة عليه لا محالة ووجوب القضا من احدهما لا يمنع
 الوجوب للآخر كما ذكرنا فاذا استوفى احدهما فقد استوفى حقه فيعين **المال** للآخر هذا
 انما ما كان واجبا فلو واجبا هذا **الحاجب** المال ابتداء فلا يجب فلو لم يقطع القطوبة
 يدهما الكف مع الاصابع الملتنة حتى لو قطع العاطع يدا صحيحة لآخر فانه كبر الدالت ايضا
 لما قلنا فان ثبت وقطع اصبع من اصابع العاطع بطل الخمار ويعين حقه في القضا من ثمان
 اجتمعوا عند العاصي وطلبوا القضا من ثمانه يقطع الكف مع الاصبعين لهما ويعزم للقطوعة
 يده او لثمة اخماس دية يده وثلث خمسة ويغرم للثاني نصف دية يده وثلث **سبع**
 ويغرم للثالث اربعة الساع دية يده ووجه ذلك ان حق الاول كان في يده عليه
 خمس اصابع وبالفعل الاول استوفى خمس حقه وبالفعل الثاني استوفى ثلثي خمس حقه
 لانه استوفى الاصبعين مع الاثنين فصار كل واحد منهما مستوفيا بثلثي اصبع فصار مستوفيا
 خمس حقه وثلثي خمس حقه يبقى حقه في ثلثة اخماس الدية وثلث خمس الدية وتخرج
 بطريق السهام انا جعل الدية في حقه على خمسة عشر سهما كاجتناب الى بثلث **الخمس** وفي
 المرة الاولى استوفى خمس حقه وذلك ثلثه وفي المرة الثانية ثلثي خمس حقه وذلك
 اثنان فيصير مجمل ما استوفى خمسة بقى حقه في عشرة وهو ثلثه اخماس خمسة عشر
 وثلث خمسة وذلك ثلاثة الاف درهم وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث درهم
 وهو بثلث الدية ليستوفي ذلك من مال **العاطع** في شيعين لما قلنا واما الثاني

فلانه

فلانه استوفى بقطع الاصبع ربع حقه لان حقه من الابتداء كان في اربعة وبقطع الاصبع ربع حقه
 صار مستوفيا بثلث اصبع نصا ومستوفيا ربع حقه وثلثي ربعه بقى حقه في ثلثي ربع حقه
 وتخرج بطريق السهام انا جعل الدية في حقه على اثني عشر سهما كاجتناب الى حساب ربع
 ولربعه بثلث واول ذلك اثني عشر سهرا استوفى ربع حقه بثلثه ومرة بثلثي ربعه وذلك
 اثنان مجملته خمسة بقى حقه في تسعة وتسعة نصف اثني عشر وثلث ربعه فليستوفي من مال
 العاطع في سبعين نصف دية اليد وثلث ربعه وذلك العان وتسع مائة وستة عشر
 درهما وثلثي درهم لان الواجب بدل المثلث والمثلث كامل الا انه بعد استيفائه
 القضا من نقصان في الوصف ولا ضرورة في اهدار ما بقى من حقه في الدية واما الثالث
 فلانه استوفى بقطع اصبع واحد بثلث حقه لان حقه من الابتداء كان في ثلثة اصابع واذا
 قطع الكف مع صاحبه وفيه اصبعان صاروا طعا بثلثي اصبع فيصير مستوفيا في الثلث
 ثلث حقه وثلثي ثلث حقه بقى حقه في ثلث وثلث ثلث وتخرج بطريق السهام
 ان جعل الدية في حقه على تسعة كاجتناب الى حساب **ب** ثلث وثلثه ثلث فقد استوفى
 مرة بثلثه وذلك ثلثه ومرة بثلثيه وذلك سهمان مجملته خمسة بقى حقه في اربعة وهي ثمان
 تسعة وثلث ثلثها فليستوفي ذلك من مال **العاطع** في سبعين ملهاها في السنة الاولى
 وثلثها في السنة الثانية وذلك العان ومائتان واثمان وعشرون درهما وتسع درهما
 ولوان رجل قطع يدها عمدا وقطع يدا آخر عمدا فانه يجب لهما قطع يده وديده
 واحده بينهما واما ما يادرا باستيفاء القطع يعمت الدية للآخر لما قلنا ولو اجتمعوا على القطع
 تكون الدية بينهما فلو قطع احدهما يد العاطع من المرفق ثم اجتمعوا عند العاصي تبطل
 احدي اليدين للقطوع عيين ويجعل على قاطع اليد دية يد واحد بينهما نصفان والذي
 قطعت يده من المرفق بلحها وان شاطع ذراع الذي قطع اليد من المرفق وان شاطع
 دية يده وحوطه عدل في الذراع في شيعين **ب** مال ملهاها في السنة الاولى وثلثها في السنة
 الثانية الا ان يور ذلك على بلي دية النفس فيكون الزيادة في السنة الثالثة لان هذا جناية
 واحدة والجناية الواحدة لا يجب ارسها في السنة الواحدة اكثر من بثلث الدية فاذا زاد على
 الثلث شي وجبت الزيادة في السنة الثالثة الى بليتين فاذا زاد شي على ثلثي الدية وجبت
 الزيادة في السنة الثالثة اما سقوط احدي اليدين فلان جناية العاطع الاولى وان وجبت
 قطع يد وديه واحده بينهما لكن لما قطع احدهما يد من المرفق سقط القطع عنه لان
 العاطع من المرفق قطع يده ظلم لا يغير حق لانه وضع السكين في غير محل حقه وقطع قوف
 محل حقه فلم يصير قاطع اليد مستوفيا بقا مستحقا عليه فكان قطع اجنبى خرسوا
 ولوان اجنبا قطع يده من المرفق او من الزند الذي هو محل استيفاء القضا من سقط القضا
 من الملائمة كان متعلقا بغير اليد وقد فات حقيقة واعتبارا فحين هذا
 وبينما اذا قطع احد صاحبي اليد من يدا العاطع من الاصابع فانه يصير بذلك مستوفيا

ص

حقه وان قطع مما ليس له قطع لان له القطع من الزند والفرق ان هناك قطع ما له الالة
 وان القاطع من الزند المصابع فلم يمتد لاصابعه قيمة في حقه فصار يقطع الاصابع اخذ امله
 اخذ و الالة وضار مستوفيا حقه اما هناك قصدا ان يأخذ اكثر من حقه فيكون جانيا ابتدا
 فاذا سقط القصاص بقي ختما في الديه واما خبير المقطوعة بده من المرفق فلا ان يده
 كانت صحيحة وانه لا يقدر على استيفاء حقه على الكمال لان حقه في ذراع كامل عليه الكف فاذا كانت
 ماتت الكف فقد استقص حقه لان الكف مع الذراع بمنزلة الاصابع مع الكف فوجب فوته بقضاء
 لا اعدام كما في اليد الشلاء مع الصحة فلهذا اخبرناه في استيفاء وصاها لما مر ان المائلة
 شرط فان استوفاه فلا شيء له لعمومه بدون حقه وقد ذكرنا فرق بين هذا وبين رجل
 لكل واحد منهما ساعد بلان ففقط احد هو ساعد صاحبه لا يجب القصاص على القاطع وهنا
 اوجب القصاص على الذي ساعد بلا كف اذا اختار المقطوعة بده من المرفق
 القصاص والفرق ان ثمة انما لم يجب القصاص لانه لا يعرف المساواة بين الذراعين من
 حيث القيمة قطعا وتقينا لان الواجب في الذراع حلومة العدل لا ارش مقدم
 وانما يعرف ذلك بالحرق والطن وذلك بحزى فيه التفاوت فينعدم شرط جريان
 القصاص في الاطراف وهو المساواة ولهذا لم يجب القصاص من اطراف الرجل والنساء
 ومن اطراف العبيد اما هنا اليد التي قطعت من المرفق يد صحيحة ولها ارش معلوم مقدم
 وان لم يكن للآخر ارش معلوم لكن يعلم قطعا وتقينا ان هذا دونه وهذا لا يمنع جريان القصاص
 كالاشل اذا قطع يد صحيحة وجب القصاص ولهذا ثبت الحيار للذي قطعت يده من
 المرفق هذا اذا اختار القصاص فان اختار الديه كان على القاطع دية اليد وحكومته
 العدل في الساعد لانه استهلك عليه اليد والساعد جميعا فكان عليه ارشهما وروى
 عن ابي يوسف رحمه الله في غير رواية الاصول انه لا يجب عليه الا دية اليد كما لو قطع
 الكف من الزند فانه لا يجب عليه دية الاصابع وحلومة العدل في الكف اصل المسئلة
 اذا قطع يده من المرفق في ظاهر الرواية انه يجب دية اليد وحلومة العدل
 في الذراع وروى عن ابي يوسف انه يجب دية اليد لا غير كما اذا روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال في اليدين الديه وفي احد هما نصف الديه واليد اسم لكل من اطراف
 الاصابع الى اصل المنكب ولانه التزم كمال الديه بخبايته في هذا العضو فوجب
 ان لا يلزمه هذه الخباية شي احد في هذا العضو كما لو شحرجا موضحة فتناثر منه شعر رأسه
 فانه يلزمه كمال الديه ولا يلزمه ارش موضحة ولان الكف ينبع للاصابع بالاجماع لان الكف
 ليس له ارش مقدم جعل باعلا الذي ليس له ارش مقدم حتى لا يجب في الكف
 حكومة العدل هذا المعنى موجود في الساعد مع اليد لان الساعد ليس له ارش
 مقدم واليد من الزند ارش مقدم يجعل ما ليس له ارش مقدم تابعا لما له
 ارش مقدم لان في مسئلة الراس جعلنا موضحة تبعا للشعر مع ان لكل واحد منهما
 ارش

ارش مقدم باعتبار وجوب الديه المتأني لصمان الحرق ولان جعل تبعا هنا كان اولى وجه ظاهر الزوا
 ان المعنى الذي لا حله جعل الكف تبعا للاصابع مقدم في الساعد لان محله انما جعل تبعا للاصابع
 لان الكف متصل بالاصابع وليس له ارش مقدم فجعل باعلا الاصابع لمخنيين فالساعد هنا لجعل
 تبعا لجعل تبعا للاصل لا للنف لانه ليس للكف ارش مقدم والساعد غير متصل بالاصابع فان الكف
 فاصل فوجب احدا المعنيين ولم يوجد الاخر فلم ينفذ هذا الحكم فوجب دية اليد وحلومة العدل
 وهذا لان الكف ليس له ارش مقدم وهو متصل بالاصابع اتصالا منفعة لان
 المطش والاخذ انما يحصل بهما ثم الساعد لا يخلو اما ان يكون سوا الكف او للاصابع لا وجه
 الى الاول لان الكف تبع والسبع لا يستتبع غيره ولا وجه الى الثاني لان الكف فاصل
 وانما يستتبع الشيء ما يليه دون ما لا يليه والحديث دليلنا لان النبي عليه السلام
 ذكر اليد في جالس ذكر القطع واليد اذا ذكرت في حال ذكر القطع يراد به
 الى الرسع بليل قول تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما والمراد
 القطع من الرسع بالاجماع وضارت الجناة في اليد جناية على حله والجناة على الساعد
 جناية على حله والعباس على السجحة لا يصح لان هناك التزم بخبايته كمال بدل الراس
 فجاز ان لا يلزمه جناية به شي اخر في ذلك العضو وهو الراس لانه لا يلزم في الساعد شي
 لان الارش الذي لزمه بدل الاصابع او الكف مع الاصابع على ما ذكرنا فليدين يدين لجات
 شي اخر في الساعد على الذي ذكرنا وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في رجل
 قطع اصبع رجل ثم قطع المظوع اصبعه يد القاطع من المفضل فقد بطل حق صاحب الاصبع
 وصاحب الكف بالاجماع لحيار ان شاق قطع ما بقي من يد المقطوعة بين الاول وان شاق
 غرمه دية اليد كاملة اما ان يطلن حق صاحب الاصبع فلما ذكرنا انه اخذ ما ليس له اخذ
 ووضع السكين في غير موضعه فصار قطعه وقطع اجنبى اخر سوا واما تخيير قاطع الاصبع
 فلان مقطوع الاصبع قطع يد قاطع الاصبع وهي صحيحة ويد المقطوعة اصبعه ناقصة فيخير
 لان في الخبير فائدة لا تحلوا العرض والمستوفان الانسان قد يرضى بالقصاص بوصف
 القصاص يستعاضة العبطة ودركا لسناده ولا يرضى بالارش كاملا وقد يكون على القصاص
 فان اختار القصاص بقطع الشغل وان اختار الديه يجب دية يد كاملة لان الواجب
 بدل اليد المتلف وهي كاملة فان قيل اذا اختار الديه ينبغي ان يضمنه اربعة اجناس
 دية يده لان المظوع لما قطع اليد فقد قطع الاصابع والاصبع الواحد حقه حتى كان له
 قطعه فلا يضمن با رايه شيئا قيل له ملك القصاص ملك خسر وري ثبت مخالفا للقياس
 لضرورة فلا يظهر الا في اطلاق الاستيفاء عند ارادة الاستيفاء من الموضع الذي له الاستيفاء
 وهنا استوفى من الموضع الذي ليس له ولاية الاستيفاء واستيفاء الاصبع لهذا الطريق غير
 مملوك له ولا هو مطلق فيه فلا يظهر ثبوت حقه وصار قاطعا كل يده ظاهرا فيجب كمال الديه
 الا يري انه لو قطع المفضل الاعلى عمدا من اصبع رجل فبرامن ذلك ثم عاد القاطع

وتقطع الفصل الثاني من ذلك الاصبع عدا ابر او رفع الى العاصي فانه يقضي على القاطع بالقصاص
 في الفصل الاعلى والارش في الفصل الثاني لانه حين قطع الفصل الثاني لانه حين قطع الفصل الثاني
 ببر او رفع الى الثاني فانه يقضي على القاطع بالقصاص في الفصل الاعلى والارش في الفصل الثاني
 لانه حين قطع الفصل الثاني كان اصبع القاطع صحيحا واصبع المقطوعة اصبعه ناقصه بمفصل
 فلا يحل القصاص لفقدان سره واستحقاق قطع المفصل لا بحمله كالمالك والفايت لانه
 وان كان مستحقا وهو قايمة حقيقة وانما تحقق الفوات عند الاستيفاء فيلحق بالفايت والذهب
 فيما تقدر استيفاءه والعالم في القصاص العفود والاستيفاء فلا يلحق المستحق بالفايت
 الا يرى انه لو قطع اصبع القاطع بوجوب القصاص بحال القصاص على الثاني ولو كان المستحق
 كالثاني لما وجب القصاص ولو قطعت يد القاطع خطا حتى وجبت اليد كانت اليد له
 لان ملك القصاص لا يظهر الا في حق الاستيفاء وما كان من ثوابه كالعفو والصلح لا في ملك
 البدل كملك النكاح للزوج لا يظهر من ملك العقر اذا وطئت بشبهة فدر في ابوجه
 رحمه الله من هذه المسئلة وينما اذا اشترى عبدا كان عليه القصاص في النفس ولم يعلم به
 فقتل عبده فانه يرجع بجميع الثمن على البائع ويجعل المستحق كالثاني والفرق ان المستحق
 فايت معنى يام صورة ولا يحقق المساواة بينه وبين الفايت صورة ومعنى فبيع جريال القصاص
 اما الفوات من حيث المعنى يكفي للرجوع بالثمن فان قيل اذا ضمن له القاطع ارش اليد
 كاملا سلمت له اليد معنى لسلامة بدنها فبج عليه ارش الاصبع للمقطوعة اصبعه
 الا يرى انه لو قضي به حقا مستحقا عليه يخرم له الارش للامه معنى فلذا اذا اخذ اليد
 قيل له البدل لا سلم له من كل وجه وانما يسلم له من وجه الا ان السلامه من وجه
 اختلفت بالسلامه من كل وجه اذا حصل بفعله واختياره او بفعل غيره بسبب الاستحقاق بفعله
 حتى يضاد اليه مباشرة سببه ولا اختيار له هنا وما فعل بغيره ذلك لا يقوم عليه
 ويجعل في حق من له القصاص في الاصبع كانهما سقطت بافهما وية وهذا لان حقه كان
 في القصاص ولا ينفك ما لا لا باختياره او بما يدل على الاختيار لها ذكرنا رجل شج عبد
 رجل موضحة لمر من ذلك ثم عصبه رجل فمات في يده من ملك الجناية فضا ح العبد
 بالجوار ان شاخص الجاني قيمة صحيحا وهي على عاقلة في تلك سنين الا ان يكون قيمته
 عشرة الاف واكثر فيزيد بربع عشرة الاف والعشرة وان شاخص ارش الجناية
 وما حدث منه من نقصان الى يوم العصب ومن الغاصب قيمة يوم عصبه لان كل واحد
 منهما احدث سبب الضمان فحقه الشاج لشجة والغاصب بغصبه فكان له الخيار
 وهذا لان الاول قتل نفسه معصومة بغير حق فيلزمه ضمان النفس من حيث
 انه ادمى وان ابلغ المالمع ذلك ولكن بضمينه من حيث انه ادمى اولى من بضمينه من حيث
 انه مال لان بضمينه من الوجهين غير مملدن لاختلاف احكامهما والمتلف في الحقيقة شيء واحد
 ادمى فيه صفه الما ليه او مال فيه صفه الادمية فلا بد ان يجعل احدهما اصلا

والاخر

والاخر في معنى الصفه وحمل الادمية اصلا والمالية فيه وصفا وباعا اولى من القلب
 لان حرمة وعصمة بوصف انه ادمى اوجب لهذا الاسقط بالبدل والاباخر وعصمة
 المال يسقط وعصمة لذاته وعصمة المالك لغيره وهو المالك واذا كان الضمان باعتبار
 الادمية يجب على العاقلة ولا يبلغ الى تمام القيمة وان شاخص الغاصب لانه ابلغ المالك
 حقيقة ولا يمكن تضمينه الامن وجه واحد وهو الما ليه لان ادمى لا يضمن بالعصب ولهذا
 يجب الضمان في ماله لا لاولا لاسي على العاقلة لانه لا ينقطع السراية بحرد الغصب مالم يملك
 على الغاصب بدله اما بقضا او برضا لان بحرد الغصب قبل ان يملك عليه بدل الغصب
 لا يوجب بدله المستحق والسراية والبداية والنهاية ولهذا المورد على المالك تقينا السراية بمقتضى
 وانما يوجب البدل اذا ملك عليه بدل الغصب اما بالقضا او بالرضا ولم يوجد
 فان قيل يجب ان لا يضمن الغاصب اذا مات العبد من الجناية في يده لان الجاني يوجب
 صار مسترا للعبد والغاصب يصار كما لو استرده بيد الا يرى انه لو عصب عبدا لم قطع
 المولى يده في يد الغاصب ومات في يده من القطع لاسي على الغاصب فيل له لا يصير مسترا
 لقيام يد الغاصب حقيقة والمالك ايضا لا يصير مسترا بسراية الجناية وانما يصير مسترا
 بالجناية لانها اسبلا على المحل وانه قبض فيبر الغاصب بحرد الجناية الا يرى ان المشتري
 لو قطع يد البيع قبل القبض يصير قابضا وبعض الاستدرا احم يوجد ما قطع السراية فيبر
 الغاصب عن الضمان اما هذا الجناية وجدت قبل الغصب ولا يصير بها مسترا ولان الجاني
 لو استرده يبر لا يبر الغاصب عن الضمان لان الغاصب ما اخذ العبد من الجاني وانما
 اخذ العبد من المالك فلا يبر الا بالرد عليه الا يرى ان المالك لو كان هو الذي قطع يد عبده
 ثم عصبه رجل فمات في يده من القطع لا يصير المالك مسترا بسراية الجناية حتى يجب على
 الغاصب قيمة اقطع مع انه يبر اباكر على المالك فهنا اولى وهذا لان الغصب قبض
 حقيقي والسراية قبض حلي فلا يبر الحقيقى كجبل كانه هلك باقة سماوية ومتى لم يبر اعل الضمان
 كان الغصب منه بالجوار وان ضمن عاقلة الجاني بتمه صحيحا رحت العاقلة على الغاصب بتمه
 يوم عصبه اما لاهم ملكوا العبد باد الضمان من وقت الجرح السابق لانه وجبت الضمان
 من ذلك الوقت فيزول المظلوم من ملك المولى الى ملك العاقلة من ذلك الوقت ولهذا
 يسقط ضمان السراية من ذلك الوقت فتبين ان الغصب ورد على ملهم فيكون لهم حق
 التضمين كما في الغاصب مع غاصب الغاصب اولا لان العاقلة ان لم يملكوا العبد كما ادوا من الضمان
 لانه ضمان دم وانما لا يفيد المالك في المضمون حتى يجب كفن العبد على المولى لا على الجاني لكن
 تأمو انقام المولى في مطالبة الغاصب بالضمان لان الغاصب لا يجوز ان يبر اعل ضمان الغصب
 من غير ادا ابر او لم يوجد هنا احدهما فلم يبر فلا بد ان يستوفي ذلك منه وقد قطع
 مطالبة المولى لانه وصل اليه من جهة الجاني كما بد العبد فلا بد ان ثبت ولا يبر
 المطالبة بضمان الغصب فكان اثباتها للعاقلة الجاني وفدعوا القيمة اولى من اثباتها لغيره

المضمون

فقا بموافاق المولى في المطالبة وهو بمنزلة ما لو غضب من الشان مدبر او غضبه منه اخر
ومرات في يد الثاني وصمن المالك الغاصب الاول كان للغاصب الاول ان يرجع على
الغاصب الثاني بما ضمن وان كان لا يملك رتبة المدبر فلهذا ان الضمان واجب على الثاني
فقام الاول باب اذا الضمان مقام المالك في الرجوع عليه وكذا لو شهد شاهدان
على رجل انه كانت عليه الف درهم الى سنة وقيمة الف وقضى القاضي بذلك ثم رجح
الشاهدان واختار المالك تضمينهما كان لهما ان يرجعا على الكاتب بيد الكاتب كذلك
هنا وان اختار تضمين الغاصب لم يرجع الغاصب على الجاني ولا على عاقلة لان الضمان انما الزم
بجناية نفسه وهو الغضب والجاني حين لم يكن للغاصب ملك ولا اسند ملكه الى وقت
الجناية لباخر عصبه عن الجناية لانه لما غضبه صار كانه اشتراه فقد اختلف المالك
فلو ضمنه انما يضمنه حكم السراية وانه غير ممكن لاستقباله المستحق يوم السراية كما لو باع او هب
ولان مجرد السراية لا يوجب الضمان كما اذا قطع يد مدبر ثم اسلم ثم مات من القطع وهنا
لما لم يكن اصل الجناية في ملكنا للغاصب لكن السراية مضمونة في حقه وعن مدبري عن اصل
الجناية بضمنان الموصح للمولى فاذا برى عن الاصل برى عن السراية وانما يضمن الجاني ارش
الموصحة ونقصانها الى وقت الغضب في ماله لان الجناية وهدت على ملكه ولا اشباهه في مستحق
الضمان في هذا العذر ولو يضمن نفس الاقطاع السراية وهذا الجلاف الغاصب مع غاصب الغاصب
وان المالك لو اختار تضمين غاصب الغاصب ليس له ان يضمن الغاصب شيئا لان تحته
وصل اليه كما باب حقه من غاصب الغاصب اما هنا لم يصل اليه كما حال حقه من الغاصب
وهو ارش الموصحة وضمنان النقصان فيرجع على الجاني ولو لم يغضب العبد احد ولكن المولى
باعه بعد الجناية على انه بالجيار ثلثة ايام ثم مات العبد في يد المشتري في المرات فهو كما وصفتنا
من امر الغاصب لان البيع بشرط الخيار للبائع لا يزيل العبد عن ملك البائع ويجعل مضمونا
بالقيمة على المشتري لو هلك في يده في مدة الخيار كان هو والعصب سوا ولو باعه ببيع او اسدا
وقبضه المشتري فمات في يده من الجناية فعلى الجاني ارش الموصحة وما نقصته الجناية الى يوم
قبض المشتري في ماله حالا ولا ضمان عليه فيما بقي من الجناية وعلى المشتري قيمة العبد
يوم قبضه في ماله حالا اما على الجاني فلا قدر الموصحة وما نقصته الجناية الى يوم قبض المشتري
تلف بجانيته مباشرة وسراية والعبد في ملك البائع الا ان بالقبض والعين ملكه فانقطع
السراية لتبدل المستحق فبرى عن ضمان السراية ويجب ذلك في ماله حالا لان الجناية على المملوك
فيما دون النفس ليسل فيها مسلك الاموال وضمنان المالك يجب في مال الجاني حالا وهذا
والبيع الصحيح سواء لانه يبدل المستحق عند ايصال القبض كما يبدل بنفس البيع الصحيح وعند
ذلك لا يمكن اجاب الضمان السراية واما على المشتري قيمة العبد يوم قبضه في ماله حالا لان
المشتري اشترى اسدا مضمونا بالقيمة على المشتري في ماله حالا كما هو في غير هذه الصورة فيضمن
قيمته يوم القبض واذا زال ملكه بعد الجناية كان مبرا بالسراية بخلاف البيع بشرط

الخيار

الخيار للبائع والعصب لانه لم يزل ملكه فافترقا والمشتري لا يرجع عن الجاني بشئ لانه
ملكه كذلك ولم يزل الجناية في ملكه وانه برى عن السراية ما برأه حكما لزوال ملكه
وان لم يبعه المولى لكنه رهنه بد من لرجل عليه وقبضه العبد مثل الدين فان كان كل
واحد منهما الفائمات في يد المرتض من ملك الجناية فانه ذهب بالدين لقوله عليه السلام
الرهن مما فيه ولا به بصر مستوفيا حقه بماله المرهون وعلى الجاني للمولى ارس الحامه
وما نقصه الى يوم رهنه لان هذا ملغ بخاسه والعبد في ملكه فلا سدد المسحوق فلا
سقط السراية وسقط عن الجاني ما بقي من العبد بعد الرهن لان الرهن صار قاضيا
دين المرتض من ماله العبد والقضيا بمنزلة البيع فصار كانه باع العبد منه وهلك
في يده ولو باع بقطع السراية فكذا هذا بخلاف العصب لانه لا يقطع السراية لان
العصب حصل بعير رضاه فلا يمكن ان يجعله منها الا اذا ضمنه اما السع والرهن حصل
برضاه فامكن ان يجعله مبرا ضروره ان العين الواحدة لا تكون مضمونا على شخصين
فضمنا من تخلفين وان كان قيمة العبد الفين فرهنه بالف درهم ومات في يد المرتض
سقط الدين لما مر ويلون الفصل امانه لما عرف فيرجع المولى على الجاني بارس الوصح
وبعضها الى يوم الرهن لما ذكرها ورجع ايضا بنصف قيمة العبد باقضا يوم رهن
وذلك كله على عاقلة الجاني الانصف ارش الموصحة ونقصانها الى وقت الرهن فان ذلك
يجب في ماله وهدر نصف السراية لانه اذا كان قيمة العبد الفين والدين الف كان نصف
العبد مضمونا بالدين والدين امانه فكان حكم النصف المضمون ما ذكرها انه بضمن ارش
الجناية ونقصانها الى وقت الرهن وسقط السراية بالرهن لان المولى صار قاضيا دينه
بنصف العبد فصار كانه باع نصف العبد من المرتض بماعله من الدين واودع النصف ولو
كان كذلك ببرا الجاني عن نصف السراية دون النصف لانعدام المبادله في النصف ويكون
ذلك على عاقلة الجاني الانصف الموصح ونقصانها لانه انقطعت السراية في النصف المرهون
وامصر على ما دون النفس فيكون في مال الجاني والنصف الذي هو امانه لا يسقط سرايته
فالب نفسا فيكون على العاقلة فانه في الاصل ولا نسبه الجانيه قتل الرهن الجانيه بعد يعنى
لورهن او لا مر حتى فمات لا يسقط السراية ويضمن القيمة فتكون رهنا وعنده وهنا لا يجعل
كذلك لما ذكرنا انه بالرهن بعد الجناية يلو من السراية باب ان يترى انه لورهن ثم قتل
يصير مستردا ولو حتى ثم رهن ثم مات بعد ذلك لا يكون مستردا وقال ابو ابيوسف ومحمد
في رجل شح عتده ثم رهنه بالف عليه وقيمه مشجوجا الف درهم فمات في يد المرتض من الجاني
فانه يموت بما فيه فان قل وجب ان لا يسقط الدين لانه لما تلف بخاسه صار كانه الرهن استرد
وهلك في يده قتل له ثم صار مستردا لكن حكما لا حقيقة وقبض المرتض ما به حصعه والشئ
انما يرجع بما هو فوقه او مثله ولا يرجع بما هو دونه واذا لم يرجع قصر المرتض بهلك المرهون
بما فيه ولستوى الجواب هنا اذا علم المرتض بالخاسه وقت الرهن وبينما اذا لم يعلم في ان لا يست

خطا فلي قول **ا**ني يوسف رحمه الله يقص من الاصبع ومن الكف وعلى عاولة الثاني **ا**لديته
ان مات لان السرقة قد انقطعت فوجب القصاص فيه، والثاني هو العاقل فوجب اللدنية وعلى قياس
قول من رحمه الله فوجب اللدنية عليها على كل واحد منهما نصف الدية لان الموت حصل لهما عند
واحدهما عامدا والاخر خاطي فوجب عليهما ولو كان قطع **الاول** خطا وقلع الثاني عما كان
على الاول دية اليد وعلى الاخر القصاص في النفس لان السرقة قد انقطعت بالجناية الثانية
في قول اصحابنا رحمهم الله وكان الدال هو الثاني وقد قطع عما فوجب القصاص عليه وعلى
الاول دية اليد وعلى قياس قول **ز**فر رحمه الله فوجب الدية عليهما لانهما قاتلان واحدهما
خاطي والاخر عامد فوجب اللدنية ون القصاص واذا قاتل الرجل عينا رجل وعين العاقل بيضا
فاللعقوعينه بالخيار ان ساقدا عن العاقل البيضا اذا كان مستطاع فيها القصاص بان لم
يخسف ولا شئ **ه** غير ذلك وان شأنا اذ ارش عينه الصحيحة نصف الدية لان المفقوعينه
استحق عينا سليمة عن الجيب لان العاقل اخذ منه عينا سليمة ومنى القصاص فيما دون النفس
على المكافؤ والتساوي لانه يجوز استيفاء الناقص بالكامل منها فاذا اوجله مجيبا كان **هـ**
الخيار فان جرحه دون حقه ونظر الى اصل حقه واستوفاه صار كما قلنا في القطع وقيل
معنى قول **هـ** مستطاع القصاص اذا كان بيضا تبصر قليلا اما اذا كان بيضا لا تبصر شيئا فهذا
ليس بجرح وكان موجب جنايته الدية من غير خير ولولم يخير شيئا حتى فقيت عينا على البيضا
بغير حق بطل حق المفقوعينه **الاول** لان الواجب في جناية العمد هو القصاص عينا وان
كان في محل القود نقصان لقول **هـ** تعالى والعين بالعين لكن لم يحسن النقل الى الدية لاجل نقصان
وانما ينقل الى المال اذا اختار المال عند خيبر العاقل والجاني كما في العصب فاذا فاق
العين ظما ولم يقض به التافي حقا واجبا عليه كان الهلاك على المفقوعينه كما لو كان للعاقل عينا
مصححة ففقيت **و** هذا بمنزلة ما لو اشترى عبدا فقبضه فوجله عينا بئنت **هـ**
حق الرد بالجيب فلو لم يرد حتى مات في يده لا يكون **هـ** حق الرجوع بالثمن لذلك هنا
ولصاحب العين البيضا على العاقل ارش عينه لانها كانت على ملكه لان وجوب القصاص لا يزيل
ملكه ولا عصمته لان طرف من عليه القصاص معصوم في حق ساير الناس فوجب فيها ما يجب
قبل جنايته ولا حق لمن **هـ** القصاص في الارش لانه ملك ضرور يظهر في حق الاستيفاء
وما كان من معناه لا يخر كما في اليد الصحيحة مع التلا ما ذكرنا ولا بد **و** ضروري يظهر
في حق الاخذ ومن عليه لا في حق غيرها بل في حق غيرها كما انه اخذ حمة اخرى وكذا لو اثار
اخذا لدنية من غير بحر القاضى او رضى الجاني لان ولاته الاختيار **هـ** انما ثبت اذا اخيرة
القاضى او الجاني فقبل ذلك لا ولاية **هـ** فلا يصح اختياره فبقي حقه في غير العين فيبطل
هلكه وهذا لان النقل ضرب يصرف منه على الجاني وليس **هـ** ولاية الا لزام عليه فلا يصح
الابالمرافعة الى من **هـ** الولاية او رضى من عليه كما في خيار البلوع والجب والعنه وحما
لو اشترى شيئا وقبضه فوجله عينا لا يكون **هـ** ولاية النقل الى اصل حقه وهو الثمن

الابتضا او مرضى هذا أكد ذلك وان خيره العاضى واختار الدية او مرضى الحائى بالديه ثم جنى على
العز ايضا كان حق الجنى عليه الاول في الدية ولا سطل لئلا تله لان حقه اسفل للالدية
تنقضا او مرضى والعنى لم يرد على حقه وصار كالمعصوب اذا انقطع عن ايدي الناس وصار
كالمعصوب اذا انقطع عن ايدي الناس وقضى العاضى عليه بالقيمة او اصطالحا على القيمة
ثم قدر على المثل لا يعود حقه الى المثل وكذا لو نسخ العاضى البيع باق العبد ثم عاد العبد
من الإبقاء لا يعود البيع لان العضا اعم سببا صحيحا ظاهرا فنقد فلا يعود بعد ذلك
وانزال السبب وكما لو نسخ البيع بسبب العيب ثم زال العيب في يد البايع ثم زال
العد وكما لو نسخ النكاح بسبب العنة ثم قدر على الوطى وغير ذلك فان برات غير الغائى قبل
ان يتحصوا وليس لواحد منهما ان يمنع عن القضا من لان حقه كان في القضا من عيب الا اذا
خيرناه لاجل التقصان فاراد قبل الاسعال من العز لا غيره فقد زال ما يبنى عليه الخيار
ومن من استيفاه حقه بوصف الكمال فيبطل خياره ويجز عليه الاستيفاء كما اذا وجد
بالمبيع عيبا ونزال العيب قبل ان يخاصم بايعة اسرم البيع وبطل خياره ولا يقال
بانه حدث فصل في المحل له ما ياتى يوم الجناية ولا يستحق حقه في ذلك الفصل لا ما يقول
هذا ليس بفصل على حقه بل هو فصل يثبت به ان ليسا وى بين الخبير فكان امره في اسقاط
الخيار لا في البيع من استيفاه حقه وهذا الماذكرنا ان ذلك عين حقه فقد زال العيب عن محل
حقه لان حقه في غير معينه الا ترى ان فواته وقضا نده عليه فكذا الزيادة وان قلح رجل
يدرجل ويد العاطع شلا او ربع سنه وسنه سودا ثم كان بعض ما وصفناه هو كما ذكرنا في العين
بان المعنى جمع الكل هذا اذا كان غير العاضى هو ايضا ايد العاطع شلا وان كان يد المقطوع في
النافقه او غير المقطوع ايضا وعين العاضى هو ويد العاطع صحيح فلا قضا من فيها لانعدام
الماله وفيها حلومة عدل لانه ليس فيها ارش مقدر ولو قطع يد رجل وفيها ظم سود
او جرح لا ينقصها فعليه القضا من لان هذا عيب يسير لا يسلم الحيوان من ذلك فلا
يعبر الا يرى انه لا ينقص منقعة السد ولا الارش اراد به انه لو اعتبر مثل هذا العيب
في باب القضا من بطل القضا من اصلا لانه لا يخلو عن ذلك ولو قطع من غير رجل اصبع
زائد فلا قضا من فيها وفيها حكومة عدل لان منفعة الاصبع الاصلية اجبر من منفعة الابح
الزائد والماله فمادون النفس معتبرة والتشريع لم يرد بتبديل ارشها بحلومه
العدل فان قطع الكف ان كانت تلك الاصبع يوهن الكف وينقصها فلا قضا من فيها وفيها
حكومة عدل وان كان لا ينقصها ولا يوهنها ففيها القضا من كما اذا كانت توهن
الكف فالان منفعة اليد صارت ناقصة صارت كاليدين الشلا وان كانت لا توهن فقد قطع
يد امه فيجب القضا من اذا قطع رجل يد رجل من العضل فموت وامتنع منه وبر
المنقص منه ثم احدهما ذراع صاحبه من تلك اليد فلا قضا من فيه فان كان اسوا عندنا
وقال زفرجه انه يجب القضا من لوجود المساواة بينهما كما لو كان كل واحد منهما

مقطوع

مقطوع العضل الاعلى تقطع احدهما من فضله الاعلى تقطع احدهما فضله الثاني او ما بقى من اصبعه فانه
يجب القضا من لوجود المساواة لذلك هنا الاما نقول بان المماثلة في مادون النفس معتبرة
ولا مساواة بينهما في الارش لان ارش الدراع تحلوه العدل وانما عرف ذلك بالاجتهاد فضا العبد
من قطع احدهما ليد صاحبه بخلاف الفصل لان بينهما مساواة في الارش لان لكل عضلا ارش بقدر شرعا
رجل يدع سن رجل وسن الناع كواظم بجر المجنى عليه شيئا حتى سقط السن السودا قد ذكرنا انه
يبطل حقه فلو ثبتت مكانها سن صحيح ليس ان يزرع هذا السن الصحيح ولا حتى له في الارش
لان حقه في السن الاول فاذا لم يقلع حتى سقطت فقد ذهب محل حقه لا بمعنى وجد من عليه فكان
الذهب عليه كما لو كان سن الناع الصحيح فسقطت ونبتت اخرى بطل حقه في القضا من ذلك
هنا خلاف ما اذا لم يسقط ولكن زال ما بها من السواد او اخل بالياض عن العين لان عته
عين المحل الذي يعلق به القود قائم الا انه كان بجر لاجل القضا من وقد زال وهذا المحل
الثاني عن المحل الاول فان قيل الثاني عن الاول بدل لان من قطع سن رجل ثم
نبت مكانها اخرى برى الناع ولو لم يلدن الثاني عن الاول حكما لما يرى ولو اشترى جارية
ساقطة السنه او سودا الثغية فقبضها او هو لا يعلم ثم علم كان ان يرد لها ولو نبتت
السنه او زال سوادها بطل حق الرد لانه صار مستوفيا حقه في سنه السلامة كما التزم البايع
فلو سقطت السنه ثم وجدها عيبا اخر كان عيب البايع ان يرد لها بهذا العيب ولو كانت
هذه السنه غير السنه الساقطة كان سقوطها عيبا حادما في يد المشتري فوجد ان يبيع الرد بالعيب
قلت الثاني عن الاول حقته وكما الا ان العاضى يرى من الضمان لان الضمان باعتبار ارادته
للمنفعة الحاصلة بالسن وان ارتفع بالماضى او باعتبار مساد الميت ولهذا يستثنى حولا حتى يعلم
انه منعد الميت او لا وبالنيات سن عدم مساد الميت فتبين ان القضا من لم يكن واجبا لانعدام
سنه لان يسقط بالنيات لان الثاني بدل الاول لا عينها والبدل يقوم مقام الاصل لبراء
الحائى لاني حق احباب القضا من واما مسلة السرى فالرد بعيب اخر ان كان يدك على انه غير الاول
فعدم الرد بهذا العيب وهو سقوط السن ان عرى الاول وهذا لان حق الرد بالعيب
الاخر كان بابا فلو امتنع انما تمتنع ان لو كان هذا عيبا حادما ولم يعلم لونه حادثا فلا يطل حق الرد
البات بيقين اما حق الرد بهذا العيب لم يكن ثابتا فلا يثبت بالسل وهو بمنزلة ما لو قطع سن رجل
فاقتصر منه ثم ثبت سن القضا منه لا يقلع ثانيا ولو لم يثبت سنه ولكن ثبت سن القضا ان يطل
لانه يخرم ارش سن العاطع الاول حل الثاني عن الاول في حق القضا من حتى يطل
القضا من ولو جعل الثاني عن الاول في حق القضا من حتى لا يقلع ثانيا لان القضا من الواجب
هو القلع لا افساد الميت لان افساد الميت ليس في وسع العباد فاذا قطع صار مستوفيا
حقه فلو قطع الثاني بعد ينقص الاستيفاء الاول وبلون زيادة على الحز الواجب وانه لا يجوز
اذا القضا من فسيثبت وجوب القضا من لفساد الميت ولهذا لو انتظر حتى يثبت سنه لا
يجب شي لا رفعا للجناية وهو الذي يجب عليه لان العز في الجناية على الاطراف ملها فلا يجوز الاستيفاء

الابعد البر او السر له كالوخلق شعر انسان فثبت لا يجب شي لان السبب انفسا المنبت اما القصاص
الواجب ليس هو انفسا المنبت فكان عليه ان ينتظر فاذا لم ينتظر واستوفى ثمر ثقت بتبين
انه استوفى القصاص بخير حق ولم يجب القصاص لكان الشبهة فيلزم الارش كذلك في مسئلتنا
الثاني **الاول** في حق استيفاء القصاص حتى لا يودي الى الحجاب **القصاص بالشدة ولو**
قلع ثنية رجل ومنه قاله مقلوغة فلم يجزها حتى ثبت للقائح بدينه صحيحه مثل المقلوغة ليس
له ان يقلعه وللقلوع ارش بنبته لان هذا القلع لم ينقص شيئا لوجوب القصاص لانعدام
محل القصاص فصار الواجب به الذي قطع فان وجب القصاص انما يجب الان والحجانية متى انعقدت
موجبة الدية لا يجب القصاص **عالم** لان المال لا يتقلب قصاصا متجال اما القصاص
بجور ان يتقلب ما لا عند قيام دليله بخلاف ما اذا كان سورا لان محل القصاص وان كان ناقصا
رجل سرق ومنه شلا فوات قبل القلع فانه يقطع ولا يد راعنه حد السرقة لان اليد الشلا
محل الاقامة الحد كاليد الصحيحة ووصف الصحة وان كان حادثا لكن هذا مما لا يمنع وجوب الحد
ابتدا لان لا يمنع من ثبوتية **اولا** الا يردى انها لو كانت منكسرة لجرت لم يد راعنه القلع
لجبرها فكذلك ابرها وهذا لان حق الله تعالى ببيت في يد سليمة الا انه كان زعيما فاذا زاد
الغيب فقد قدر على عز الحق كما ذكرنا في حقوق العبادي ولو ان اليد اليمنى كانت صحيحة
واليد الشمال كانت شلا فانه لا يقطع بمينه لان القلع انما شرع في هذا الباب
زاجرا لامه لكانا فلو قلنا يقطع بمينه **وشمال** شلا فيقوت بهذا القلع جنس منفعة البطش
فيقطع القلع حده اهل كالجديد وانه لا يجوز وهذا عندنا وعند السافعي رحمه الله
ينقطع بمينه وان كانت شمالا **شمالا** شلا او مقطوعة واسل المسئلة ان السارق لا يولى على
اطرافه الاربعة عندنا وعند موى لقول **تعالى** والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
والايدي اسم جميع وافله ثلثه ولانه يقتضي قطع اليسرى من احدهما وانتم لا تقولون به ولا
نعارض هذه الفقرة بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فاقطعوا ايديهما لان من شرط التعارض
التساوي بين الدليكين والسنان في الحكم والتساوي بين ما ثبت قرانا بينين وبينما لا يثبت
ولاننا في الاما بوجوب قطع اليمنى بالقرائتين وقطع اليسرى بقراءتهما بالقرائتين والآن
تراكم تقتضي قطع الايمان وانه اسم جمع وابله ثلثه فاقطع سرعة قطع الرجل اليمنى من احدهما
ولا يقولون به فكانت حجة عليكم **وروي** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال **من سرق فاقطعوه**
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه **وروي** معمر اذا سرق احدهم فاقطعوا يده اليسرى
فان عاد فاقطعوا رجله اليسرى فان عاد فاقطعوا يده اليسرى فان عاد فاقطعوا رجله اليمنى
فان عاد فاقطعوه وفي قصته سارق حلي اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما انه كان مقطوع اليد
اليمنى والرجل اليسرى فقطع ابو بكر عشا ومرة عمر رضي الله عنهما يده اليسرى ولانه
وجد سبب وجوب القلع في المرة الثالثة والرابعة فيقطع كما في المرة الاولى والثانية
وبان السبب اخذ مال **الغير** بشرائط جمعه واليد اليسرى محل لانها شاولت السرقة

فتناول

فتناول في القلع كاليمنى وهذا الواخطا الحداد وقطع اليسرى وتعد عند ابي خنيفة حله
لا يضمن وليسقط ضمان السرقة عند لم ولو لم يكن محل الضمن فلا يسقط الضمان كما لو فقاعينه
او قطع ايمه ولا يها **السرقة** فيقطع كاليمنى وبما ان السرقة هي الاخذ واليسرى التي الاخذ
وسرقة ان الحد سرعة للرجل وقطع **اليد** الجناية المبلغ في اعدام الجناية وهذا شرع قطع اليمنى
والنقد من زيادة القوة لها في الاخذ وهذا اقسام لعدم صحة قبول **شهادة** الحدود
وفي القلع بعد التوبة لانه اجابية باللسان فيجوز يقطع لسانه حكما ولانه وجدت السرقة فوجب
القطع بالنص ولا يطلب فيه العنى لان العنى انما يطلب في حتم ثبت بالاستدلال لا في حتم ثبت
بالنص بان الحكم في النصوص ثبت بعين النص لا بعينه واصحابنا رحمهم الله احتجوا بما روي عن
رضي الله عنه انه لم يقطع في المرة الثالثة فقال **اي** استحي من الله ان لا ادع له يدا
ليستخ بها ولا حرا لم يمسها والآن قطع اليسرى بعد اليمنى بقوت منفعة البطش على الكمال
فلا يعلم عليه كالمرة الثانية بوضوحه انه لو كان يقطع اليسرى لكان اولى ان يقطع في المرة
الثانية لانه اقرب الى الامتثال **الحجاب** الله تعالى **د** انه لا يقطع لغنى وهو ان قطع
اهلاك النفس من وجه فلا سرع حد او سامة ان اهلاك النفس تعطيل جميع منافعها
فتعطيل جنس منفعة من منافع اهلاكها من وجه لقطع اليدين او الرجلين تقوت جنس
منفعة بمنقوده منها وهي البطش والمشي وهذا اوجب الشارح بقطعها مما اوجب القتل
من الدية ولا يقال **لو كان** اهلانا من وجه وجب ان لا يجب القصاص بقتل مقطوع اليد
لان القصاص اهلاك من كل وجه والاهلاك من كل وجه لا يملك اهلاك من وجه فدرابا الشبهة
ولو قتل خطا يجب كمال **الدية** لا نقول **الشارح** حيل اهلاك النفس علمه لوجوب
القتل تحقيقا للمعنى الذي شرع القصاص لاجله وهو الزجر **الابرى** ان الجماعة يقتلون
بالواحد قصاصا مع انعدام المسامحة ووجوب الدية يعتمد ازالته للحياة وتكون
كاملا لاطراف او ناقصا لاطراف **فصل** فيما يرجع الى القصاص والدية واذا
ثبت انه اهلاك وجب ان لا يشرع لان الله تعالى حيل جزا السرقة القلع فوجب ان يلقى به
في مقابلة السرقة والقتل في كونه عقوبة فوق القلع فسرعه يكون زيادة على ما دلت
عليه الآية والآن اهلاك من وجه بسببه اهلاك من كل وجه والشبهة ملحة بالحقيقة
فيما يندري الشبهات ولان الله تعالى حيل القلع جزا كل السرقة وكل سارق باذخا
الالف واللام والقطع بسبب عن اهلاك فلو شرعنا اهلاك يكون زيادة على النقص واما
الاية فالمراد باليدان لان **المقول** عن امة اللغة انما يوحد من خلق الانسان
تذكر بسببه بلفظه الجمع كما في قول **تعالى** ان تنوبا الى الله قد صغت فلو كما اى قلبا كما
ولان السارق والسارقة اسم مشتق من المعنى لمقتضى الآية ان من انصف بهذا الاسم ثبتت
في خجكم الآية كما في قول **تعالى** الزانية والزاني وبالسرقة **اول** مرة انصف هذا الاسم
فثبت في حكمها حكم الآية والمأبى في حكمها في هذه الحال **قطع** اليدين فعلم ان المراد من اليد

ليسرى

اليدان وقد تابك هذا بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه واما الحديث فقد روي عن الطحاوي
رحمه الله انه قال سخطنا الاحاديث وتبعنا الحناظ فلم يثبت شي من هذه الاحاديث وهو
من كبار ائمة الحديث رحمه الله ولان بيت محل في المرة الثالثة والرابعة على الساسه ولقد اوال
في المرة الخامسة فاقبلوه وبالايجاع بينا وبينكم لا يقتل وان فعل ذلك عن بعض اصحاب الطواغر
وسارق حتى اسماضى الله عنها كان مقطوع اليد اليمنى فقطع ابو بكر رجله اليسرى هكذا ذكر محمد
رحمه الله في كتاب الايضاح كراهه وهذا روي عن ابي نعيم رضي الله عنه وليس هذا قطع اليد
اليمنى لان قطعها لا يودي الى الاف منفعة كاملة وقول السبب هو السرقة فلما السرقة سبب
قطع هو اهلاك ام ليس باهلاك وقول بان اليسرى محل القطع لاسلم واما اذا
قطع خطا قلنا ان كان معنا الخرض والخطا انه اخرج لساره واوهما الامام انها يما
تكانا القطع حاصلا باذنه فلا يضمن وان كان تفسيره اخطا وطمع انهما محل القطع لهذا فضلا
في فصل مجمل فيه فلا يبطل حكم الاجتهاد لظهور الخطا فان تعدد ضمن عند اي يوسف
ومحمد رحمهما الله واما لا يضمن عند اي حنيفة رحمه الله انه اختلفا هو خير **باب** وعلى
هذا الاستيفاء الصمان وقول **باب** اليد اليسرى التي السرقة يبطل باليمنى فانه لا يقطع
التي الزنا فلا يقطع **باب** العذف وهو اللسان ولان كان محل القطع ولكن لا يمكن اقامته
لان الاف والحذ انما شرع للزجر ولهذا الايقام في الحركه الشديد والبرء الشديد
خوف من الافضا الى اللف وان كان محلا للقطع وكذا الانتقام حد الزنا حد اهل النفساوط
المريض ولا يجوز اقامته على وجه يفرض الى اللف حتى لا يضرب الاعضاء التي الحاف فيمنها
اللف كالحذ والوجه والراس ولو كانت اليمنى صحيحة وشماله شلا فلم يرفع الى الحاذ
حتى يرت شماله **باب** ورفع الى الحاكم واليدان صحيحتان فان القاضي يقطع بمينه ولا يبطل
عنه القطع بالشلال الذي كان في الشمال **باب** وان قيل وجب ان لا يقطع لان السرقة
في الايدى وقعت غير موجبه للقطع بدليل انه لو لم تبرا الشمال لا يقطع بمينه
والسرقة متى وقعت غير موجبه للقطع وقعت موجبه للصمان فلاستجاب موجبه للقطع
مستقطبة الصمان عنه بعد ذلك كما ذكرنا فمن قلع سنفيه رجل ولا يديه له فيثبت
قتل الحكم بالدينه فيل له السرقة وقعت موجبه للقطع بالنص ومحل القطع قائم وهو
اليمنى الا انه باجر اقامته القطع واستنع كلابصير الا فاكما من وجهه لو قطعنا بمينه
على ما ذكرنا فاذا برت فقد زال **باب** المانع موجب فوجبت الاقامة كما لو ما حصره الاقامة
بشدة الحر والبرد فزال **باب** الحر والبرد وهذا بخلاف ما لو سرق شيئا يساو
عشرة دراهم ثم ارد اذ قيمته فصار يساوي عشرة دراهم لان ثمة السبب ان يحقق
وهو سرقة نصا نصاب كامل وهنا وحد السبب ولو ان السارق رفع الى القاضي ويد
الشمال شلا فوقع عند القاضي لانه لا يبرأ عن الشلال فدر اعنه القطع ومينه السرقة
ثم برات الشمال لم يلفقت الى ذلك لان القاضي يضي باسقال الحق الى الصمان بدليل

فيه

لاح **باب** فلا يبطل قضاؤه بزوال ذلك المعنى لما ذكرنا ولان الحد بعد ما سقط لا يجمل العود ولان
الحد قد صح ولا قطع يومئذ لان العضو قد صح فلا ينقص بسببه الحد بعد لان الحد قد صح
لدراتها ولا ينافي لانه لا ينافي في السرقة من يوم الاحذ قطهرانه سرق ملك نفسه
وانه لا يوجب القطع **باب** من الجناية ايضا في قطع يدها
اصل **باب** ما ذكرنا ان النكاح والتساوي شرط
جريان القصاص فيادون النفس وعنى به التساوي في الارش والمحل دون التساوي في
النفس من جميع الوجوه والنقصان يوجب الحار والمراض القصاص بعد الجناية لا يوجب
الحيا لانه ينقص حقه بنقصان محله كما يبطل بفوات محله اصلا فيكون فيه استيفاء حقه
على حسب موته فاستقام وقال **باب** بعض اصحابنا يحرم اذا انتقص بعض وجوب القصاص
كما يحرم اذا كان ناقصا وقت القطع **وحرف** **باب** ما ذكرنا ان اليد الواحدة
لا تستوفي باليمنى اكفها بل يقطع لحدوم ويجب دية الباقي خلافا للنفس فان باء را حدها
وقطع تعين حقه في القصاص وللناقيز الدية وان استوفوا احدهم بعضه بعينه حقه في
المستوفى ويضمن مثله في الدية للآخر والذي يدور عليه مسائل **باب** انه متى
وجب لرجل قصاص في اليد فقطع احدها اصعبا من اليد وقطع اجنبيا اصعبا من اليد
قلعه الاجنبى با محله الحق صاحب القصاص او انا سطر ان كان صاحب القصاص قطع ولا
ثم الاجنبى محل الذي قطع الاجنبى قايما وان كان الاجنبى قطع او لا يجعل ناسا حقيقه وحكما
وانما كان كذلك لان قطع صاحب القصاص متى كان متقدما فقد وجب محاسبته شره
بالعدو الذي قطع انقطع اصعبا من الاصابع الخمس محاسب بالانحاس وان قطع واحدا
من الاربع محاسب بالربع فاذا قطع الاجنبى بعد ذلك لوجعل المقطوع وايما في حقه
يبطل تلك المحاسبه وان لا يجوز اما اذا كان قطع الاجنبى متقدما فلم يستوفى احدها
شيئا وقت قطعه وحكما في التامر والعاس سوا ما ت لافوات عليها وما بقيت في لهما
كسائر الاشياء المشتركة اذ اعفا هذا **باب** محمد رحمه الله رجل قطع يمينه حليز
عمدا فقطع احد المقطوعين الهام القاطع ثم ان رجلا اجبا قطع الاصابع الاربع الباقية
من غير كرم ان المقطوع يد الذي لم يقطع الاصبع قطع الكف الذي لا اصبع فيه ثم
اجتمعوا عند القاضي فان القاضي يضي على قاطع اليدين يد واحد احل خمسة الاف درهم
ويكون اربعة اخماسها وهو اربعة الاف درهم لقاطع الاصبع ولقاطع الكف الف
وهو خمسها وعلى الاجنبى لقاطع اليدين اربعة الاف درهم ويسلمه اما قضى على
قاطع اليدين خمسة الاف لانه لا يقطع اليمينين واليمين الواحدة لا يلفق لهما ولا مساواة
من اليمين والشمال فوجب عليه قطع يمينه ودية يد واحدة بينهما استوفيا نصف ميل
بكمال حقيقه وحكما وفيها الاصابع الخمسة حقيقه وحكما كان لهما عليه بلاء يد واحدة
كميلا لهما فلان يغدر وكل واحد منهما لم يستوف نصف حقه كماله اولى وامامة الدية

بينهما اخصا لان الدية ملاول لما قطع اصبعها صار مستوفيا خمس حقه لان الاصل في اليد هو الاصل
 لان منفعة اليد وهو البطش بقومها ولهذا يجب بقطع الاصابع بدون الكف ما يجب
 بقطعها بعد الكف ويجب في كل اصبع خمس الدية فعلم انهم الاصول في حق المنفعة المطلوبة من اليد
 وجوب الارش واذا استوفى خمس حقه وما قطعه الاجنبى من اصابع فاطع اليدين بعد قطع
 احد اصابع القصاص حين قطع الاصل لم يستوف خمس حقه واذا لم يظهر حقا حكما بالاحساس
 بقي بعد قطع الاجنبى فامن الحلم ما كان قبله جعل قطع الاجنبى في حق صاحب القصاص بعد قطع
 احدهما كما لم يكن فكان ما قطع الاجنبى قايما حكما ولو كان قايما حقيقته و قطع الذي لم يقطع الا
 الكف وفيها اربع اصابع كان مستوفيا اربعة اخماس حقه وتبقى حقه في الخمس وكان ما غنم الفاعل
 خمسة الاف درهم منها اخصا وكذلك هنا ولا الاول لما استوفى خمس حقه بقطع الا
 صار مثله من الدية للاخر الا ترى انه لو استوفى كل اليد صار كل اليد الاخر صار الذي لم
 يقطع خمس الدية على التقين واذا قطع الاجنبى بعد ذلك الاصابع كلها لم يحسب ذلك
 من حتمها وصار كأنها ذهبت بافء سماوية لان حتمها في القصاص عينا والفاعل لم يقص به حتمها
 عليه حتى يجعلها لغيره في حقه لا قبل في الباب المتقدم في حقها في الكف الناقص ولا
 خيارهما في الاستيفاء لما قبل في اصل الباب وقد رنا الاصابع التي قطعت طما
 كأنها باقية وان اسقص الكف بذلك لان الناقص مثل الكامل عند تقدير استيفاء الكامل
 واذا قدرنا كمالا صار مستوفيا بقطعه اربعة اخماس حقه واما يغير من الاجنبى اربعة
 الاف درهم لانه قطع اربع اصابع من يده طما فيغيرم اربعة الاف درهم فان قيل
 اذا جعل ما قطع الاجنبى كالباقي حكما ينبغي ان لا يغير مثل الدية لعدم الاتفاق حكما
 قيل لا انما جعل في حق ما ينص صاحب القصاص كالباقي للضرورة التي ينفى حتمها ولا
 ضرورة فيما ينس الاجنبى و فاطع اليدين فوجب اعتبار الحقيقة والايستلم له فلا يد
 يد فان قيل وجب ان لا يستلم لان حق صاحب القصاص كان متعللا بالمبدل
 وهو الاصابع فوجب ان يتعلق حتمه بالمبدل تحق الميراثين بدل الميراثين وحق غيرهما
 العبد بدل العبد قيل له الحق متى يتعلق بالمبدل من غير منافاة يظهر في حق التعلق بالبدل
 والانتقال اليه كما في الرهن وغيره ومتى يتعلق مع الباقي لا يظهر في حق التعلق بالمبدل والانتقال
 اليه لان التعلق في البدل كان لاجل الضرورة والمصلحة المتعلقة بالمبدل فيقتصر عليه الاثر
 ان المذكورة لما يتعلق بها حق الزوج مع الباقي وهي الحرية لم يتعلق حق الزوج بالعقد اذا وطب
 بشبهة وهناك حق صاحب القصاص يتعلق بالمبدل مع المنافي وهي الحرية لضرورة
 الاستيفاء فيظهر في حق الاستيفاء وما كان من ثوابه لا في حق التعلق بالمبدل الا ترى لو قيل
 العامل عدا او خطأ ووجب الدية لا تكون الدية لمن القصاص والدية بل يكون للضرورة
 هذا اذا انفرد الذي لم يقطع الاصابع فقطع الكف اما اذا اجتمعا و قطع الكف طما
 خمسة الاف درهم التي ضمنها الفاعل بينهما اخصا لثمة اخصا بها لفاعل الكف وخمساها

لفاعل

لفاعل الاصبع لما ذكرنا ان العاقب بقطع الاجنبى كالعاقب حكما في حق صاحب القصاص ولو كانت
 الاصابع الاربعة قايمة حقيقته وقطعا الكف صار كل واحد منهما فاطحا اصبعين وكانت الدية
 بينهما اخصا لان فاعل الاثم استوفى خمس حقه بقطع الاثم مرة واصبعين حكما
 مع صاحب بقى حقه في يده واصبعين والذي لم يقطع الاثم استوفى بقطع الكف مع صاحبه
 اصبعين بقي حقه في يده اصابع فلما انقسم دية اليد بينهما على خمسة ولو قطع رجل
 يميني رجلين كما ذكرنا ثم ان اجنبيا قطع اصبعها من اصابع الفاعل ثم قطع احد اصابع
 القصاص اصبعها اخرى ثم عاد الاجنبى فقطع اصبعها اخرى ثم ان المقتوطة يد
 الذي لم يقطع الاصبع قطع الكف مع الاصبعين فاعل اليدين خمسة الاف درهم
 دفعها الى فاعل الكف ودفعها لثمة اربعها لفاعل الاصبع وعلى الاجنبى لفاعل اليدين
 ارش الاصبعين الفان ويسلم اما على فاعل اليدين خمسة الاف فلما ذكرنا واما
 القسمة بينهما اربعها لثمة اربعها الذي تقدر بقطع الاصبع وربيعها الذي تقدر بقطع
 فلان ما يقطع الاجنبى من الاصبع قبل احد صاحب القصاص اعتبر ذاهبا حقيقته وحكما لانه
 لما اعتبرنا قايما حكما ضرورة ولا ضرورة هنا لان احد صاحب القصاص لم يستوف شيئا من حقه حتى
 وجبت الحاشية متى استوفى ومتى لم يجز قايما حكما صار كأنها ذهبت بافء سماوية الا ترى انه
 لو قطع اليد بطل حتمها في القصاص اصلا وبقي حتمها في الدية كذلك هنا واذا جعل قايما في
 حتمها في اربعة اصابع ودية يد بينهما فاذا قطع احد صاحب القصاص اصبعها فقد استوفى ربع
 حقه ووجبت الحاشية بالربع فاذا عاد الاجنبى و قطع اصبعها اخرى جعل المقتوطة بقطع
 الاجنبى في حق صاحب القصاص قايما حكما اذ لو لم يفعل كذلك ادى الى ابطال قضا الفاعل
 بجعله مستوفيا للربع بخلاف الاصبع الاول لانه لم يحرف في ذلك شي من الاستيفاء فلا يود
 الى ابطال القضا فاذا قطع صاحب القصاص الاخر الكف وفيها ثلثة اصابع حكما صار
 مستوفيا لثمة اربع حقه بقي حقه في الربع وحق الاول في ثلثة الارباع فكان دية
 اليد بينهما اربعا الا ترى انه لو قطع الاجنبى في المرة الثانية الاصابع الثلاثة بعد قطع
 احد صاحب القصاص في المرة الثانية الاصابع الثلاثة ولو كان الباقي ثلثة ارباع الحق
 فاذا قطع اصبعها كان اولى وكان ينبغي ان يحل مستوفيا لثمة حقه لانه لما قطع الاجنبى اصبعين
 وجعل هدر اسن ان احدهما بقطع اصبعها واحد استوفى ثلث حقه فصار الباقي بقطع
 اصبعين مستوفيا لثمة حقه ضرورة كما لو تقدم قطع الاجنبى الاصبعين على قطع احدهما
 كما نقول حين قطع احدهما الاصبع الباقي كان مستوفيا ربع حقه حقيقته ولا
 ينتقص هذا الحكم بما عرض بعد ذلك الا ترى انه لو سقطت اليد بعد ذلك لا يتغير
 هذا الحكم فكذا اذا سقط بعضه فاذا بقي حكم استيفاء الربع متقرر في احدها صار حكم
 استيفاء الثلثة الارباع متقرر في حق الاخر بخلاف ما اذا كان قطع الاجنبى في الاصبعين
 متقدما ولانه لما قطع احدهما وهو ربع حقه لعين حق الاخر في ربع الدية لما ذكرنا في الثلثة

الاول ولوان الذي لم يقطع الاصبع لم يقطع الكف حتى اجتمعوا الى القاضى و قطع الكف لها
 وفيها اصبعان وان خمسة الاف درهم التي عزمها القاطع بينهما على ثمانية مائة اثنا عشر
 قطع الاصبع وذلك الف وثمان مائة وخمسة وسبعون وخمسة امانها الاخر وذلك
 مائة الف ومائة وخمسة وعشرين لان الاول يقطع الاصبع صار مستوفيا ربع حقه لما ذكرنا
 فلما قطع الكف مع صاحبه وفيها مائة اصابع كلما صار لكل واحد منهما مستوفيا اصبعاً
 ونصف وهو ربع حقه ونصف ربع حقه فابدر الحساب فضعفنا فيصير ثمانية فالاول
 يقطع الاصبع على وجه البعد صار مستوفيا ربع حقه لما ذكرنا بمضى حقه و يقطع الكف
 مع صاحبه صار مستوفيا بالمرتبة خمسة امان حقه فبقي حقه في ثلثه الايمان والدرء
 لم يبق ف يقطع الاصبع قطع الكف مع صاحبه فيصير مستوفيا اصبعاً ونصف وهو
 ثلثه امان حقه فبقي حقه في خمسة الاثمان فلما انقسم الدين بينهما على ثمانية اسهم ثم ذكر
 محمد رحمه الله مسئلة على سبيل الاستشهاد دليلان ان قطع الاجني غير محسوب
 وفي الحقيقة مسئلة مبتداه وحاصله ان الاستيفاء بوصف النقصان عند المعدل بمنزلة
 الاستيفاء بوصف الكمال **فقال الاخرى** لو ان رجلاً قطع يمينه رجلاً فقطع احدها
 اصبعاً من اصابع القاطع ثم قطع اجني ما بقي من الاصابع للقاطع ثم عاد الذي قطع الاصبع
 و قطع ما بقي من الف الذي عليه الاصابع فانه يصير مستوفيا حقه وعلى قاطع اليدين للذي
 لم يقطع شيئا جميع الدين خمسة الاف درهم وعلى الاجني قطع الاصابع لقاطع اليدين
 قاطع الاصبع مستوفى كمال حقه فلانه استوفى مرة اصبعاً حقيقة واستوفى مرة كفاها
 اربعة اصابع لما قلنا **فصار** مستوفيا جميع حقه واما الدين الاخر فلانه لم يستوف
 شيئا من حقه واما على الاجني ارش الاصابع الاربعة لقاطع اليدين فلما قلنا ولولم يذكر
 محمد رحمه الله في الكتاب اذا قطع اصبعاً من اصابع قاطع اليدين حتى صار
 يد القاطع ناقصة هل يثبت لصاحبه القصاص الجائر ان يقطع **اليدين** الناقصة وياخذ
 دينه يد واحدة وبين ان لا يقطعها وياخذ كل واحد منهما دينه يد ذكر الفقيه ابو بكر
 السلمي رحمه الله في شرح الجامع الكبير الذي املاه وقال **لا يثبت** لهما الجائر
 بخلاف ما لو كان النقصان متمكناً في يد القاطع يوم القاطع والفرق ان اثبات الجائر لهما
 متى كان يقطع اليدين صحيحة وقت قطعه يودى الى امر غير مشروع ومتى كانت يد
 معصية وقت القطع فاثبات الجائر لهما لا يودى الى امر غير مشروع بيان ان اليد
 متى كانت صحيحة وقت القطع ويعتد لوانها لهما الجائر متى تركا القطع واخذ دينه اليدين
 بغير مرضى القاطع فقد اخذ منه دينه احدى اليدين بغير مرضاه من غير سبب موجب للمال
 وقت القطع فان السبب وقت القطع موجب للقصاص عساً ولا يجوز ان يؤخذ المال
 من الجاني بعدما وجب القصاص عليه عساً من غير مرضاه من غير سبب موجب للمال
 وقت القطع واما اذا كانت يده معصية وقت القطع لو ابتنا لهما الجائر متى تركا القطع واخذ

دينه اليدين بغير مرضى القاطع فقد اخذ منه دينه اليدين بغير مرضاه بسبب موجب للمال قطعه
 وهو كون يده معصية وبشروط الحق وهذا جائز كما لو قطع يمينه رجلاً وليس له يمين وذكر في
 الزيادات رجل قطع الفضل الاعلى من اصبع رجل عمداً و قطع الفضل الوسطى من ذلك
 الاصبع من اخر عمداً فاجتمعوا الى القاضي فان القاضي بدأ بصاحب الفضل الاعلى فيقضي له بالقصاص
 ويقطع بفضله به لوجود سبب القصاص وشروطه وهو التساوى في الطرف وانما بدأ بصاحب
 الفضل الاعلى لان حقه في الفضل الاعلى مقصود وحقوق غيره تتبع فلا نزاع ولا لوبد بالاماني او المال
 بكونه كالحق الاول **ولو بدأ بالاول** لا يطل حتى غمره اصلاً بل يتقضى فكانت البداية به
 اولى فان قطع الاول بفضله بخير صاحب الفضل الوسطى من القصاص والارش لا يقدّر
 على استيفاء حقه ناقصاً فيخبر كما لو كان يد القاطع شلاً انت الحمار هنا مع ان حقه كان في القصاص
 عينا **فلم يذكر** الواسط فانه كان مستوفيا حقه ولو فات باقية سماوية او قطعه اجني سقط حقه
 ولو رفع هو الى القاضي عند عتبة صاحب الفضل الاعلى يقضى القاضي **لـ** بالقصاص في ذلك
 المسئلة **يدل** على ان يد القاطع اذا كانت صحيحة وقت القطع وجب القصاص من ثم شلت
 بعد ذلك فانه يخبر كما يخبر لو كانت شلاً وقت القطع ويمكن ان يفرق بينهما وتقال
 اذا كانت يد القاطع صحيحة ثم شلت وفي مسئلة الجائع وجوب القصاص اظهر
 واكثر من مسئلة الزيادات اما اذا كان القاطع واحداً او يد القاطع صحيحة وان القصاص
 واجب عند الاستيفاء او لا يبرضاها واما في مسئلة الجائع فلان القصاص في اليد
 واجب على تقدير خصوصيتها او خصوصية احدها الى القاضي عينا وفي مسئلة الزيادات
 ان كان لصاحب الفضل الوسطى القصاص على اعتبار فردة بالخصوص مد عند عتبة
 صاحب الفضل الاعلى لا قصاص **لـ** على حد حضرته فكانت الدين له امد خلا في حق صاحب
 الفضل الوسطى في ازان تخبر عند تعدد الاستيفاء حقه بوصف الكمال **ولو قطع**
 الفضل الاعلى من السبابه اليمنى من رجل اخر عمداً و قطع الفضل الوسطى من السبابه اليسرى
 من رجل اخر عمداً ولم يكن للماني الفضل الاعلى بان كانت ساقطة و قطع السبابه اليمنى
 من اخر عمداً ولم يكن للمالك الفضل الاعلى والوسطى ثم اجتمعوا الى القاضي فانه يقضي
 بالقصاص لصاحب الفضل الاعلى لوجود شرطه وهو التساوى في الاطراف ويقضي
 للماني والثالث بالارش لان اصبع القاطع كانت كاملة عند قطع الماني والثالث
 واصبعهما كانت ناقصة اعتبر هنا وقت القطع والجناية لا وقت الاستيفاء وفي المسئلة
 الاولى اعتبر وقت الاستيفاء لان المساواة اذا لم تكن ثابتة وقت القطع فاق شرط
 الوجوب وقت القطع ولا يمكن جعل المستحق كالعات في باب القصاص لما ذكرنا
 انه انما يجعل المسحق كالعات فيما يغلب استيفاءه والغالب في القصاص العفو
 او الصلح واذا كانت شرط الوجوب لا يجب القصاص فيجب المال والمال لا يملك
 قصاصاً بحال **اما اذا كانت** المساواة موجودة وقت الجناية امكن القول

بوجوب القضا من فجب والقضا من قد ينقلب ما لا يلبس في ازار ان ينقلب ما لا يجد وث القضا
صحب والمال و قطع بمن رجل وليا ره قطعت يذاهما لوجود السبب والمشرط وهو
النسابة ولو قطع اليمنى من رجل والبسرى من اخر يقطع اليمنى باليمن والبسرى فان
قيل العالم له ليستملك واحدا منهما فلو قطعت يمينه وليا ره كان استهلاكها حكما
حتى لو كان عبدا لا يجوز اعتاقه عن كفارة اليمين **قيل** له انه لا يصير مستهلكا بفعل كل واحد
منهما لكن باجماع الحنابلة صار مستهلكا والقضا من يستوفي وان كان يودي الى الاستهلاك
وموت على طرفه الاربع بخلاف القطع في السرقة ولو قطع يدرجل من الراس وقطع يدا
من المرفق فان الماضي يقضي لصاحب اليد بالقضا ويحصر صاحب المرفق ان شاقطع
دراعه ولا شيء **قيل** غير ذلك وان ساخذ الارش وهو مكره ما ذكرنا في المفصل
والاصبع **باب** جناية الكاتب لا يغلب الا بالقضا او بالعق او بالموت عن وقالان موجب الجناية
الدفع او الفداء على المولى الا اذا تعدر الدفع فيلزمه دفع القيمة بايقام الرقبة وانما
تتعد ذلك بالعق او بتبرجج القاضي جانب العجز على جانب القدرة في حال قيام
الكفاية وهذا اذا اجنى الكاتب جناية ولم يقض به حتى عجز فانه يحجر المولى بيز الدفع
والفداء ولو قضى عليه بالقيمة عجز فهو دين ببيع فيه وكان ابو يوسف رحمه الله
او لا يقول **قيل** اذا عجز قبل القضاء ببيع فيه ايضا وهو قول من فرجه الله لان المانع
عن الدفع قائم عند الجناية وهي الكفاية فصار ما لا يفسد الوقوع محميا في المدبر وام الولد
واما ان الكتابة قابلة للتفسيخ فاذا انزدد ولم يثبت الانتقال من الرقبة وحطاب
المولى بالدفع او الفداء الا بالقضا او بالرضا كالعبد للمسع اذا اتى قبل القبض لم
ينفسخ البيع الا بالقضا او الرضا فكان الرد بخلاف المدبر وام الولد لانهم
لا يتقبلان الدفع بخلاف **وحرف اخر** ان صاحب دين الكاتب
يتعلق بكسب الكاتب كما يتعلق برقبته وحق صاحب الجناية لا يتعلق بالبرقبة
او بدلك برقبته لان موجب الجناية في العبد يكون على المولى فيتعلق بالرقبة فحسب
وموجب المصروفات التي هي موجبا سباب الدين يكون على العبد يلزم دمنه كما يلزم الاحرار
لكون دمنه صاحبة للا لزام لان صلاحية الدمة الى الالزام بالادمية والعقل والبلوغ
وهذا يصح اقراره بالمال **قيل** كفايته الا انه لا يواخذ به في الحال الحق المولى
ويقضي من كسبه لان الاصل في استيفاء الدين الاكساب ويتعلق برقبته استيفاء ايضا
لان رقبته محل الاستيفاء والدين لا يجب على العبد الا ساعلا ما له رقبته وهذا الجبر
المولى على بيع العبد المادون لقضا الدين ولو امتنع ببيع القاضي ولومات لا يطالب به
المولى اذا لم يترك كسبا بخلاف دين الحكر **وحرف اخر** ان المال اذا اجتمع
فيه حقان وهو لا يقع لها يبدأ بالاقوى والا لدمهما لان الضعيف لا يراحم القوي كما في

دين الصريح دين الرض والكاتب ان الكاتب اذا مات عن وابدأ بالاقوى والاقوى من
ديونه كما في سرقة الحكرم الذي اقوى من الجناية والكاتب لان الدين واجب في حاله الحرة والرق
جميعا ولو قضى بالجناية صار ذلك دينا ايضا وبعد ما قضى الدين ينظر ان كان في الباقي وقابا للمكاتبه كانت
الجناية اولى لما ذكرنا انه صار دينيا وان لم يكن فيه وكان ما بقي بعد الدين للمولى لانه كان عبدا
فبطلت الجناية اذا عرفنا هذا **قيل** محذر منه انه اذا كاتب الرجل عبدا على خمس مائة درهم
وقمته مائة درهم فقتل المكاتب رجلا خطأ فقتل القاضي القاضي عليه بقيمة ما به تترك رجلا اخر
خطا فلم يقض عليه حتى قتل المكاتب رجلا فان قاله بغيره بقيمة مائة فان لم يترك المكاتب مالا
غير هذه المائة وصاحب الجنايتان حاضرا فاصحاب الجناية القاضي اولى بهذه المائة وليس
لولى الجناية المائنة شي من ذلك لان حق المعصية اقوى واكد من حق صاحب الجناية اليه
لم يقض بها لان حقها لا يسقط بموت العبد حتى لو مات العبد وترك كسبا موحدا جانيته من كسبه
واذا لم يقض بالجناية لا يسقط بموت العبد حتى لو مات العبد وترك كسبا موحدا جانيته من كسبه
واما كان ذلك لان جانيته المعصية له كانت دينيا وجناته الاخر لا يقض رحق المعصية
اكد من حق الاخر والحقان متى اجتمعا في مال واحد وصا قالمال عن ايقامهما
يبدأ بالكاف الا لا كذا الا يرى انه لو ترك وكان صاحب الدين احق به مع ان الجناية عند ذلك
تصير مالا لان الدين اسبق لتعلقا بماله واذا لم يترك وفا وقد مات عبدا ولم تضر الجناية مالا كان
اولى وهذا لان اذ امارت عاجزا صار كان ملك الجناية كانت في حاله الرق لا يفسخ الكتابة
من الاصل بالعجز لان الكتابة بمنزلة العقد الموقوف بحيث انه لو انقضى به الاداء بقدر موجب
ويعتق ولو لم يتصل به الاداء بطل فكان في الحال مترددا بمنزلة العقد الموقوف فاذا عجز بنفسه
من الاصل وصار كان لم يكن وكل جناته يكون في حاله الرق يكون على المولى والذات صارت
دينا على الكاتب اقرب اليه من التي على المولى فتكون الماية كلها للاول ولا لو بدانا بالجناية
تتطل من حيث يصح لان القيمة بدلك الرقبة وبدلك الرقبة يقوم مقام الرقبة ولو كانت
الرقبة قائمة وعجز فانه يدفع بالجناية ثم يباع بالدين توفير الحق لا لو بدانا بالدفع يتبعه صاحب
الدين ويبيع بالدين او يفديهم مولاة ولو بيع بالدين او لا يتطل الجناية بخبر وجهه عن ملكه وهذا
قلت ان العبد المادون اذ الحقة دين وجني جناته واعقده المولى بيمينه لا رباب الديون
وقية لمولى الجنايتين لانه المادون الحق فاذا دفع الجناية التي لم يقض لها اسعه صاحب الدين ليس
منه لان القيمة دراهم فلا يحتاج الى البيع في الدين فلا فائدة في الدفع الى ولي الجناية
فلا يدفع ولا يقال بان الجناية متعلقة برقبته والمروك بدلك برقبته فوجب
ان يكون اسوا او صاحب الجناية التي لم يقض بها اولى لان الجناية يختص بالرقبة والدين يتعلق
بالرقبة والسبب لا يقال المروك ليس بدلك الرقبة على الاطلاق من الوجه الذي
تعلق به الجناية تعلق برقبته من حيث انه ادعى جان والدين **قيل** تعلق به من حيث انه ادعى
ومال كان معنى البدلية في حق الدين اظهر فصارت البداية به اولى ولان تعلق الدين بالرقبة

أكثر لا يتعلق به وجوبا واستغنيا والخامس سعلق به استغنيا لا وجوبا كالأبدانية مما تعلق به من وجوب
أولى الأبرى أن دين المادونه يسرى إلى ولدها لأن الدين يتعلق برقبته وجوبا واستغنيا فصار
وصفا لها ويسرى إلى ولدها والحجامة لا تسرى إلى ولدها لأنها لا تتعلق برقبته استغنيا فلا يصير
وصفا لها ولا يسرى إلى ولدها الأبرى أنه لو خفي جناية ولم يقض بها حتى مات وترك ما لا
لا يفي بالمكاتبه حتى مات عما جزا فان مات قبل القضاء بالقيمة لتولى الجناية ما ترك يكون للمولى
لأنه مات عبدا فصار كعبده حتى شتم مات وترك ما لا يطلب الجناية لأن حق صاحب الجناية
في الرقبة لا في الكسب وإن قضى عليه بالقيمة كان صاحب الجناية خاف بالمزك لأن الدين
يؤدي من الكسب وإن قضى عليه بالقيمة كان صاحب الجناية خاف بالمزك وفكر ذلك أصحاب الجناية
أولى بالمزك لأنه في حكم الحي ولو كان حيا يقضى عليه بالجناية ثم يستوفى المولى المكاتبه إلا أن في
حالة الحياة يبدأ بأي الدين شيئا لأنه يؤدي من كسبه وتدير كسبه اليه وبعد الموت
يبدأ بالدين لأن الدين يبرئ ذلك إلى العاض فبدأ بالاقوى فالاقوى فان ترك المكاتبه سوى
قيمة خمسين درهما اكتسبها قبل الجنتين أو بعدهما أخلاها المقضي به بالجناية وبما
المائة من المائة التي غرمها فأبل الجانب وذلك خمسون درهما والمحسوز الباقية لصاحب
الجناية الباقية التي لم يقض بها أما بعد المقضي به وبأخذ خمسين درهما الذي هو
كسب العبد لأن جناية صارت دينيا بالعضا وجناية الأخر لا دين العبد ولا يستوفى
من كسبه ندم من الرقبة وأما ما أخذ المقضي به فباقي من حقه وهو خمسون من بدل
الرقبة أولا وإن أجمع في الخمسين الذي هو بدل الرقبة خاف الدين والجناية فلأن
حقه أكثر ما ذكرنا وأما فصل الآخر لأن ما بقي بدل نصف الرقبة وقد فرغ عن
الدين الذي هو أكثر فيكون له لأن حقه كان متعلقا بالرقبة وأنه حق من أكره فيسرى
إلى بدل الأبرى أن الرقبة لو كانت باقية كانت تدفع اليه إذا عجز وذلك بدلها
يدفع اليه ومتى يسرى أمر المولى بالدفع ولا يخير بين الدفع والغدا كما خبر في الرقبة
لأن بدل الرقبة مائة والعمه دراهم أو دينار والغدا في الدراهم والدنانير لا يفيد لأنه
يفيد بمثله وفي الرقبة يفيد الأبرى أن الكفار لو استولوا على الداهم أو الدناير
وأحرزوها دارهم شتم وجبرها المالك التقدم في دار الإسلام في يد من وقع في نصيبه
من الغائبين أو في يد المشتري منهم أو الموهوب له لا يأخذها لعدم الغايد ولو كان
عبدا أو عوضا يأخذها ولا لو بدأ بالمزك وقضينا به دين الجناية المقضي بها أمكن قضا
دين الذي لم يقض به لأن حق في الجناية التي لم يقض بها في الرقبة والباقي بدل
الرقبة ولو بدأ بقضا دين الجناية المقضي بها من بدل الرقبة لا يمكن قضا دين الآخر
من الكسب لأن الجناية لا تعلق لها بالكسب كحال فصارت البدانية بالكسب لصاحب
الجناية المقضي بها أولى صراحة للحق بقدر الممكن هذا إذا قبل المكاتب ولو لم يقتل
لكنه مات وترك مائة وخمسين درهما أخذ المقضي به مائة ويدين ما بقي للمولى ولا شيء

للجني عليه الآخر لا ينال ما مات عاجزا صار كعبده حتى جناية شتمات وترك ما لا يمكن لصاحب
الجناية في مال شيء بخلاف العبد لأنه ماله وحته العمه والعمه يقوم مقام الرقبة
وفي الموت لا يقوم مقام ماله لأن الكسب لا يقوم مقامه وإنما يقضي منه الدين ولم يصردنا
والعاصل هنا حسب وجانية العبد لا تعلق به بسببه الأبرى أن العبد المادون إذا كان في
عقه جناية ذات وترك كسبا تبطل جانيته ولا سعلق بكسبه ومعه الأصل بدل
الرقبة وما كان سعلقه بالرقبة يسرى إلى بدله ولا يسرى إلى الكسب الأبرى أن ولد
المغدر إذا قتل وأحد الأب دينه يضمن بعمته للمسحق لأن سلامة البدل
كسلامة البدل كسبه فأم ولو مات وترك ما لا لا يعذر قيمته للمستحق لأنه
ليس بدل عن الولد فلم يسلم البدل حقيقة ولا معنى ولو قطعت يد المكاتب
بعد الجنايات من غير القطع وترك مائة درهم فإن المائة للمقضي به بالجناية لأنه كسبه
ودين العبد لا يقضي من كسبه وأرش العبد الجاني عليه الآخر لا بدل جز من أرش الرقبة
وكان حقه في الرقبة فلذا في كل جز من أرشها ولو نزل ستين درهما كسبا أخذ المقضي به
ستين درهما وكل حقه من بدل الطرف أربعين درهما بقي من دينه البعد عشرة دراهم
تصرف إلى الذي لم يقض بجانيته توفير الحقين بغير الأمان لما قلنا ولذا لو ترك سبعين
أو ثمانين درهما فهو على ما ذكرنا ولو أن المكاتب جنى جناية واحدة فلم يقض بها حتى مات
وترك مائة وقيمتها مائة ومكاتبه خمس مائة فلا شيء لصاحب الجناية وهو المولى لأن جانيته
متعلقة برقبته ولم يصردنا والجناية متى كانت متعلقة بالرقبة تبطل بهلال الرقبة كالعبد
الحاني إذا مات عاجزا وإن كان الجانب قبل هذه المائة من جناية في يديه فإن كانت الجناية
على المكاتب بعد جانيته بأن قطعت يدي بعد ما قتل هو ذلك الرجل فالمائة لورثة المقتول
لأن هذه المائة بدل يد بطون وحش والمقتول بها لأنه بدل جز من أرش الرقبة
وقد وجب حكمه في رقبته فباخذون بدل ذلك الجز سوا قبض المكاتب من الحاني ذلك
أول يقض لا يخلف الحكم الأبرى أن العبد الحاني إذا قطعت يدي وأخذ المولى الأرش ثم
أختار الدفع فانه يدفع الأرش مع العبد إلى فل الجناية لأنه بدل محل تعلق به حقه كذلك
هنا وإن كانت المائة للمزك من جناية قبل جناية المكاتب بأن قطعت يد المكاتب ثم قتل
المكاتب رجلا فالمائة للمولى لأنه بدل جز لم سعلق حق أصحاب الجناية به لأن ذلك وجب
قبل جانيته وحقه ما وجب الأبرى رقبته ناقصة وقفات لا إلى بدل فيسطلحهم ويكون كله
حكم الكسب في اليسوط وإذا قتل المكاتب قتلين خطأ فقضى عليه بنصف القيمة
لاحدهما والآخر غاب ثم قتل الآخر عجز فإن المولى يخير بين الدفع والغدا فإن أختار
الدفع دفع نصفه إلى الثالث لأن الناصي لما قضى عليه بنصف القيمة فقد ظهر النصف
وفرغ من الجناية فعزل الثالث ونصفه فارغ فاذا أختار الدفع دفع اليه ذلك وبيع
العصى به بنصف القيمة لأنه صار ديناً عليه فباع ذلك النصف وأقضى عنه المدفوع

اليه فان بيع يودي من عنده حق الاول فان فصل شي يدفع الى الثالث واما النصف
الاخر ففيه حق العاين وحق الثالث في دفع ذلك النصف اليهما يصرف فيه الغالب بجميع الد
لا لم يصل اليه شي ويصرف فيه الثالث بنصف الدية لانه وصل اليه النصف فيكون
بينهما انا وان اختار الفدا فانه يبدى للثالث بالدية وللأول بالدية ثم يباع العبد
بالدين الذي عليه وان مثل المكاتب رجلا خطا ونمته الف ثم قتل اخر خطا ونمته الفان فانه
يقتضى عليه ان يسقى في الغير الف منها للاخر خاصة لان حق الاول لم يحجب الا في الف لان
قيمه يوم الجناية الاولى الف ويوم الجناية الثانية الفان فالالف لولي الاخر خاصة والالف
بين في الاول والاخر يضرب فيه الاول بجميع الدية وهو عشرة المان والاخر
بمسبعة الاف لانه قد وصل اليه الف فيقسم على تسعة عشر ولو قتل رجلا خطا وله
وليان فيقتضى عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ثم فصل اخر في الاخر فاصمى بال
القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقتضى له سبعة ارباع القيمة وهو قول **ابن يوسف**
ومحمد رحمهما الله وذكر في بعض الروايات انه يقتضى لولي الثاني بثلثي الدية وهو قياس
قول **ابن خزيمة** رحمه الله وجه هذا الرواية وهو قوطها انه لما قضى لاحدهما نصف
القيمة قلظ ظهر نصف قيمته وجعل الثاني نصف الدية في ذلك النصف بدل
انه لو قضى للأول بجميع القيمة لكان يقتضى للثاني بقية اخرى لما قضى لاحدهما النصف
وجبان يقتضى للثاني بنصف القيمة اعتبارا بالجزء الكل واما النصف الاخر فلا اجتماع
فيه حان في الثاني وهو النصف وحق الذي لم يضر **ابن** فاستويا فيه فيكون نصف
القيمة بينهما لكل واحد منهما **ابن** ربع فيصير لولي الثاني ثلثه ارباع القيمة واما وجه
الرواية الاخرى ان حق ولي القتل الاول نصف القيمة لان حقهما في جميع القيمة
وحق ولي القتل الاخر جميع القيمة فيضرب لكل واحد منهما جميع حقه في كل القيمة بطريق
العول هذا بالنصف والاخر باكل فيكون **ابن** فان عجز الكاسب وجا الاوسط فانه يدفع
اليه ربع العبد او يبيعه المولى بنصف الدية وهذا قياس قولهما اما على قياس قول
ابن خزيمة رحمه الله يدفع اليه بثلثه لان حق الاوسط الذي لم يضر **ابن** لشي ربع القيمة
وللاخر بثلثه ارباعها في احدى الروايتين وهو قياس قولهما وفي احدى الروايتين الثلث
وحق الاخر الممان وهو قياس قول **ابن خزيمة** رحمه الله الا انه عجز عن دفعه بقيام
الكفارة وقد بطلت في دفع عمن العبد وهو الربع او الثلث او يبيعه بنصف الدية لان حقه في
نصف الدية ولو قتل المكاتب رجلا خطا ثم عورم قتل اخر صحيحا فظلمة قيمة صحيحا
الا ان نصف القيمة للأول لانه لا حق للثاني في هذا النصف لانه ما جنى عليه الا وهو معيب
فيسلمه النصف من الاول اذا عجز من الادنى بنصفه والنصف الاخر مشترك بينهما فيضرب
فيه الاول بالدية اما اذا وضرب الاخر فيه بجميع الدية وكذا لو قاعنه انسان
فدية العجز وهو نصف القيمة للأول والنصف الاخر بينهما مكاتب قتل رجلا خطا

ثم قتل اخر خطا نقضى عليه باحدى الجنايتين ثم قتل اخر خطا فنقول انه قبل بثلثة خطا
وقد قضى عليه باحدى الجنايتين قبل ان يصل المالك فلو كان للعضى عليه نصف القيمة التي قضى له
بها لانه صار دينيا بالقضاء وبقي للثاني عليه الثالث بنصف القيمة وقد فرغ ذلك النصف
عن الجناية وبقي النصف مشغولا بالجناية الثانية لانه بعد ذلك لما جنى الجناية الثالثة قد جنى
ونصفه ثابت فقد بطل حق اوليا الجناية الثالثة في النصف الفارغ فيقتضى بنصف القيمة لاوليا
الجناية الثالثة خاصة واما النصف الاخر فقد اجتمع فيه حق اوليا الجناية الثالثة لانه فيقتضى
عليه قيمة اخرى منهما غير ان هذا النصف من الثاني والثالث **ابن** المان بالمان وبلية
للمالك لان حق الثالث كان في جميع الدية وقد وصل اليه النصف حيث قضى له بنصف القيمة
وبقي حقه في النصف واما الثاني فحقه ثابت في جميع الدية ولم يصل اليه شي فيضرب
الثاني في ذلك النصف من القيمة بجميع الدية فيكون بينهما المان ولوعجز قبل الجناية الثالثة
واختار دفعه فنقول انه لما قضى لاحد الاولين بنصف القيمة يصير ذلك دينيا عليه
في ذلك النصف وفرغ ذلك النصف عن الجناية فلما جنى الثالث ونصفه فارغ عن الجناية
ونصفه مشغول بالجناية الثالثة بطل حق اوليا الجناية الثالثة في النصف الفارغ خاصة
واما النصف الاخر فقد ثبت فيه حق اوليا الجناية الثانية والثالثة جميعا فلما عجز
وردد في الرق والنصف منه اجتمع فيه دين الاول وهو نصف القيمة ونصف جناته
المالك وقد اجتمع فيه دين وجباية فيبدا بالجناية على ما ذكرنا في **ابن** من الدفع والفدا
فان لم يظفر ذلك النصف عن الجناية فباع في الدين او يقتضى عنه مولا فان اختار
الدفع دفع ذلك النصف الى ولي الجناية الثالثة ثم يبيعه اوليا الجناية الاولى المعفى لهم بنصف
القيمة ثم يبيح اوليا الجناية الثالثة بين الدفع والفدا فان لم يظفر للثاني بجميع الدية ولما
نصف الدية وسلم **ابن** النصف وان دفع دفع ذلك النصف اليهما المان لانه الثاني وبلية
للمالك لان حق الثالث كان في جميع الدية وقد وصل اليه النصف وبقي حقه في النصف
واما الثاني فحقه في جميع الدية وما وصل اليه من هذا النصف يبيعه المان ولا فرق
من ان يكون الجناية قبل العجز او بعد والله اعلم ثم ذكر بعد هذا **باب** جناية العبيد
بعضهم على بعض وقد ذكرنا في كتاب **الكراع** فلا نخيد والله اعلم **باب**
عقوبة العبد من الذي يكون الجناية منه او من احد هما قبل العتق او بعد
اصل **الباب** ما ذكرنا في الاعتناق ان البيان في الاعتناق المهم له
حكم الاشياء في حق المملوك لان المملوك في المملوك عمل فرب عليه احكام الاساقية يرجع الى العبد
وحرف **اخر** ما ذكرنا انما هو جناية العبد الخطا من العبد الدفع او الفدا وانما
صير مختارا للفدا باحد امرين اما بالصريح او بالدلالة فالصريح ان يقول اجرت
الفدا والدلالة ان يحدث في الجاني بالعجز عن الدفع مع علمه بالجناية وهو مختار فيه
اما اذا لم يكن علما بالجناية او كان علما لغيره غير مختار في الاخراج بل هو محجب عليه بصريح

فحب عليه الاكل من قيمته ومن الدين لان النقص في هذه الحال لا يدل على الاختيار فيصير مستهلكا
الوقت الذي يعلق لها حق اوليا الجناية بخلاف الوجه الاول لانه صار مختارا للفداء باختيار الاساك
دلالة واعتناق الجاني متى وقع اختيار الفداء لا بدل موجه ومتى لم يقع اختياره لا يتبدل
ايضا لان موجب الجناية احد امرين متى استقر احدهما لا يغير بعد ذلك كما لو قطع يد رجل
ويده الطامع شلا كان المقطوع يد بالخييار واذا اختار احد هما سيجزى ذلك ولا يملك التغيير
ومتى اختار العتق في مرض الموت مع العلم حتى صار مختارا للفداء فعليه قيمته يعتز من جمع المال
وفما زاد على القيمة من ثلث المال لانه منهم في الزيادة وكما يصير مختارا باعتناق الكل يصير مختارا
باعتناق البعض لانه يصير به عاجزا عن الدفع الواجب اذا عرفنا هذه اقال محمد رحمه الله
رجل قال لعبدية احدكما حر فقتل رجلا خطا يومر المولى بدين العتق لانه هو المحل
وملكه في العبدية فابى وطه الوقال لعبدية احدكما حر فقتل رجلا فوقع العتق على احدكما
فاشهر المولى لمصادرة الجناية ملكه فان اختار اضعاف العتق على الجاني وبقى العبد
الاخر متقا وعلى المولى دية كاملة لولى الجناية لانه احدث في الجاني فعلا عجزه عن الدفع فحمله
بالجناية على اختياره لانه كان يقدر على السان في غير الجاني من غير الحاق ضرر ابد له وان دلالة
الاختيار وضار كانه اساء الاعتناق فيه في الحال وهذا اعتدنا وعند رفر رحمه الله لا يصير
مختارا لان العتق كان مقدما على الجناية وهذا بيان لذلك وليس تاسدا ولهذا اجبر على السان
مع انه لا يحس على الاعتناق وانما نقول انه صرف العتق اليه مع العلم على الصرف الى غيره
فقد بلغه باختياره ولان العتق عريان في المعين وانما يل فيه باحساره الا يرى انه يعتبر
العد من وقت البيان ويصير اربابا لبيان في حالة المرض وهو نظير ما ذكر في الجامع الصغير
اذا قال لعبد ان صلت فلان او تحجته او رتبته فانت حر ففعل ذلك كان مولاه مختارا
للفداء اعتدنا وعند رفر رحمه الله لا يكون مختارا بل يصير مستهلكا للرقبة ويضمن قيمته
لان العتق حصل كلام وجد قبل الجناية فيكون مستهلكا لا مختارا للفداء كما في المدبر وكرجل
خرى على قارعة الطريق ولله عبد فقتل العبد رجلا ثم وقع في البئر ومات فان المولى يصير
مستهلكا لانه قد علم عليه الدفع بفعل وجد قبل جناية العبد وهو الخسر لذلك هذا الا
نقول بان المعلق بالشرط يصير اعتناقا عند وجود الشرط وضار كانه اعتد به الجناية
مع العلم بالجناية بخلاف تلك المسئلة لان شدة صار متلفا جفرا البير وانه فعل جيه فلا يقدر
موجودا بعد الجناية وضار مسعا عن الدفع بفعل وجد قبل الجناية فيلزمه قيمته وادراية
المدبر ولان شدة لم يوجد منه فعل اختاري يمكن اضافة الاعتناق اليه فاصفنا الى فعل قبله
امهنا وجد بعد الجناية فعل اختاري يمكن اضافة اليه فيصير معتقا بعد الجناية فرق
بين هذه المسئلة وبينها اذا باع عبدا على انه بالخييار يملكه في يوم الاختيار في يد
البائع جناية موجبة للمال واجاز البائع البيع مع علمه بالجناية فانه لا يصير مختارا
للفداء وان احدث فيه تصرفا يجره عن الدفع مع علمه بالجناية لانه يدور عن ملكه عند

انما هو

اجازة

اجازة البيع وكذا اذا كان الخيار للمشتري فحينئذ يملك الخيار في البائع او في يده فيرد المشتري البيع
رضي البائع او غير رضاه فانه لا يصير مختارا للفداء وان فعل فعلا منع به الدفع والفرق
ان كان العبد لا يدور عن ملك البائع بالاجازة بل بالسع السابق واهم الامت الرابذة الحاصلة
في مدة الخيار للمشتري وفي خيار المشتري الزوال لا يثبت بالرد بل برفع السبب الذي جره
بينهما لتخام يظهر احكام الملك الاول ولهذا لا يبطل به حق الرد على بايعه بالغيب ومتى لم
يكن الملك لغيره في المحل مضافا الى فعله بعد الجناية لا يصير متنعيا من الدفع حتى يصير مختارا
ولكن كان متنعيا من الدفع با على ما فعل لكن انما يصير مختارا اذا لم يكن مضطرا فيما فعل لان
الاختيار لا يتحقق في موضع الاضطرار وفي البيع هو مضطرا لانه اسحق الوصول
ملك الثمن بقسطم البيع بالبيع السابق فلو لم يجر السع بدوته هذا العرض كان مضطرا
واما المشتري فلا لانه لو لم يرد يلمد الثمن من غير رضاه فكان مضطرا فيه فلا يجعل مختارا
وهنا غير مضطرا ليكنه الخلف عن موجب الجناية نعمان في غير الجاني ولان الاجازة او الضم
ليس تصرف في العبد فجاز ان لا يصير مختارا بخلاف ما ان العتق المهر في احداهما وان وقع
العتق على العبد الاخر عتق وبقى الجاني ملكا ولم يوجد منه احسارا للفداء ايضا ولا دلالة
مخبرير الدفع والفداء ولو كان كل واحد منهما قتل رجلا خطا بعد قوله احدكما حر ثم
ارتفعوا الى القاضي فانه يومر المولى بالبيان لما قلنا وفي ايهما من كان عليه ذلك وكان عليه قيمته
لولى الجناية يريد به اذا كانت قيمته اقل من الدية وهو مخير في الاخر بين الدفع والفداء
بين هذه المسئلة ومن المسئلة الاولى فان تمه يصير مختارا للدية وهنا لم يصير مختارا والفرق
ان في المسئلة الاولى وجد من المولى دليل الاحذار لانه صرف الجاني مع علمه بالجناية مع كونه
مختارا في الصرف اليه لانه كان متمكنا من صرفه الى غير الجاني اما هنا غير مختار لانه لا يملن صرف
العتق الى غير الجاني لانه لا يخرج ان قال لهما صرف صار مختارا فصار مضطرا في صرف الاختيار اليه
ولم يصير مختارا للفداء لان المضطرا لا يوصف بالاختيار الا يرى انه لو كان جاهلا لا يوصف
بكونه مختارا اما ان الرضى والاختيار لا يتحقق بدون العلم وكذا لا يتحقق مع الضرورة
لانه يصير مختارا للفداء صار مستهلكا اقصى ما في الباب انه مضطرا في الاستهلاك لكن
الاضطرار لا يمنع ثبوت حكم الاستهلاك وان كان منع ثبوت حكم الاختيار كما لو اكره رجلا على
اللا مال غير اوعى العصب واذا صار مستهلكا الزحمة الاقل من قيمة العبد ومن الدية
ويجوز في الاخر لانه يقر قيقا ولم يوجد منه ما يصير مختارا الا يلزم على ما ذكرنا اذا اطلق
احدى امراتيه ثلثا في محبة ثم مرض ثم سر في احداهما يصير فارا حتى يرضى منها اذا مات
وهي في العدة وان كان مضطرا في البيان اما على المسئلة الاولى فلا تجعل البيان بمنزلة
الانشاء في الطلاق ايضا جعلناه النساء اما على الثانية فلا يصير مضطرا في البيان على وجه
يلزم منه ولا يمكنه دفع حتى يكون مضطرا وهذا لان الضرر لم يلحق المرأة لا الزوج فان
هذا القدر من المال بحمة الارث يستحق عليه لا محالة وهي بالبيان يريد الكاف

الصبر بالعينة وهو منهم فيه فلا يصح البيان في حقها وهذا بالبيان يصير بنفسه باختيار الله ولا ينظر
منع الاختار ولا كان مضطرا في الطلاق لكن حكم العسر لا يبطل بالصبر وانه انما رخص
سرعا في هذه الحالة بطله لما فيه من ابطال حقه المعصوم المحرم وعصمة الحقوق
لا يبطل بالصبر وانه لما بقيت العصمة تحقق الظلم في فصل فرد عليه فصله الا يرى ان
يبطل حكمه بالجهل لما ان الجاهل لا يعذر في ابطال الحقوق المحررة فكذا لا يعذر بالصبر
اما هنا الحاجة الى كمال الاختيار لميلز به اقوى الصماير وذلك لا يكون الا في
حالة العلم والاختيار المطلق وكذلك لو كانت حياية احدها قطع يد وجباية الاخر
قتل نفس لانه لا يمكن التخلص عن موجب الجباية فلا يكون مختارا او يكون مضطرا في البيا
في الجاني وموجب كل واحد من الجبايتين الدفع او الفداء ولو قال لعبد من له
في صفة قيمة كل واحد منهما الف احد ما حرم قتل احدهما حل خطايم مات
المولى قبل البيان وقد علم بالجباية لعق من كل واحد منهما نصفه وسعي في نصف قيمته
والجني عليه في مال المولى منه العبد الجاني ولا يصير مختارا بترك البيان الى اذ مات وان
صار بعقبا نصفه بعد الموت اما يسعي كل واحد منهما في نصف قيمته لانه اعق احدهما في صفة وهذا
هو حكم العتق المهم في حالة الصحة اما الجني عليه في مال المولى قيمة العبد الجاني يريد به
اذا كانت قيمة اهل من الارش ولا يصير مختارا للفداء لانه لو صار مختارا للفداء فاما ان يصير
مختارا بايجاب عتقهم او بترك البيان مع علمه بالجباية حتى مات لا وجه الى الاول
لان ذلك وجد قبل الجباية فلا يصير مختارا انما في الاستيلاء والبدن ولا وجه
الى الثاني وان صار بعقبا نصفه وهو عالم بالجباية لانه صار بعقبا نصفه بالكلام السابق الذي
وجد منه قبل الجباية لا ترك البيان وهذا يعتبر العتق من جميع المال ولا يجوز ان
يصير المولى مختارا بكلام وجد منه قبل الجباية فيكون ممة العبد دينيا في مال توخذ من
جميع ماله لانه دين زمه بسبب معين وجد منه في حالة الصحة ولو لم يمسب
معين في حال المرض يستوفي من جميع ماله هذا اولى وهذا لان الواجب الاصل في
العبد الجاني هو الدفع وقد قدر الدفع لسوء العتق فيه فيلزمه دفع القيمة مكان الرتبة
بخلاف ما اذا مات العبد الجاني لانه لم يوجد منه فعل يضاف المهاد اليه لاحقا ولا يرد
ولو كان كل واحد منهما جاني جنائية والمسئلة بجائها ليسعي كل واحد منهما في نصف قيمته وكل
واحد من الجبايتين ممة العبد الذي جني عليه دين في رقبته الا ان يكون ارش الجنائين او
احدهما اقل من ممة الجاني ولا يصير مختارا لما ذكرنا انه لم يوجد منه بعد الجباية صفع وكذا
لما يصير مختارا في المسئلة الاولى بترك البيان وان كان لو صرف العتق الى الجاني في حال
حيه يصير مختارا فلان لا يصير مختارا هنا ولو صرف العتق الى الجاني حال جباية لا يصير
مختارا كان اولى قال لعل هو ما اعتق الا احدهما فلما اوجب عليه قيمته اقل
لبقائه على ملكه قبل الاجاب مالورسين وهذا ايمك منافعهما ومكاسبهما الا ترى

انه لو جني على احدهما او عليهما كان الارش للمولى وقد صار ممنوعا عن الدفع باعتقاده فكان كالمدين
وجباية المدين على مولاة فكذا هذا في العتق احدهما قبل الجباية اما اذا جني احدهما جباية ثم
قال المولى احدهما جاني في صفة وهو يعلم بالجباية ثم مات المولى قبل البيان بعق من كل واحد منهما
نصفه ويسعي في نصف ممة ولولى الجباية عليه نصف العبد الجاني في مال الميت ويعتبر ذلك
من جميع ماله وله فضل ما بين العمة الى الدية من ثلث ماله لان المولى ترك البيان صار مختارا للفداء
في اخرج من اجزا حياية لان الاعتاق في نفسه وقع اختيارا لصورة بعد الجباية مع علمه
والمولى يجوز ان يصير مختارا للفداء متى انجز نفسه عن الدفع باعتاق وحده بعد الجباية متى علم
بالجباية لو ثبت العتق في كله فكذا اذا ثبت في بعضه لانه في حق اسناع الدفع هما سواء المريض
مرض الموت متى صار مختارا للفداء والفداء اكثر من قيمة العبد ففي قدر ممة العبد يعتبر من
جميع المال لانه مضطرا في هذا المقدار لا يمكنه التخلص عنه من اولى سدين وقد وجب بسبب
لا ممة فيه اما العتق على القيمة يعتبر من الثلث لانه وجب باختياره لانه كان لسبيل من
البيان من غير الجاني كيلا يلزمه الفداء فصارت اشارة الى الدية في اخرج من اجزا حياية حين وقع
الناس عن البيان ولا عايل هن الزيادة عوض فاشبه التبرع فكانت وصية فيعتبر من الثلث
قال في المولى وان صار مختارا للفداء في مرضه لكن بسبب الاختار وجد منه في حالة
الصحة لان السبب قول احد كما حرق فوجب ان يعتبر الدية من جميع المال
كمن كفل لرجل في صحة ماداب له على فلان او ما مضى عليه او ما ادرك في هذه الدار ثم مرض
الكفيل مرض الموت ثم داب للكفيل له على المكفول عنه مال او حقة الدرك فانه يجب
ذلك على الكفيل من جميع ماله قيل له وهو العرق من المسلمين ان الكفاية تبرع وقد
نقد هذا التبرع في حالة الصحة ولزم الا يرى ان الكفيل لو اراد ابطال الكفالة
والرجوع عنها قبل الدوب والدرك لا يمكن ذلك بعرض المكفول له واذا نفذ
التبرع في حالة الصحة كان هذا ما لا يلزمه بسبب تبرع مقدمه في حالة الصحة فيعتبر
من جميع المال اما قول احد كما جمع العلم بالجباية لم يقع اختيارا للفداء اختيارا
نافذا ليل ان له ان يصير فالاجاب الى غير الجاني فلما صار مختارا للفداء اختيارا فلان
عند الناس عن البيان وذلك في اخرج من اجزا حياية فاعتبر من الثلث وهذا
لان الكفالة الزام للمال وصنعوا الحكم عند الشرط يضاف الى السبب السابق وقد
وجد ذلك في حالة الصحة فجاز ان يلزمه من جميع المال اما الاعتاق فليس بالزام
للفداء وصنعوا ما لقلب اختيارا لانه عند قدر الدفع وقد حصل ذلك في المرض ولو جني
كل واحد منهما جباية والمسئلة بجائها فانه بعق من كل واحد منهما نصفه ويسعي في نصف ممة
لما ذكرنا وعلى المولى دية كاملة في مال من ولي الجبايتين نصفان يعتبر ذلك من جميع ماله
ونصف قيمة العبد من كل واحد من ولي الجبايتين نصف قيمة العبد ثم ينظر الى ما زاد على
القيمة الى تمام الدية فيعتبر ذلك من ثلث ماله اما العتق فلان اولى بانه دية كاملة ونصف

ممة كل واحد منهما من جميع ماله **ماله** لانه صار مختار الجانية احدى في حال الصحة ومجانبة الاخر
 في حالة المرض **لانه** قال **ماله** في حالة الصحة اذ كان حرا بعد الجانية مع العلم بها صار مختار الجانية
 احدى **ماله** لانه قال **ماله** لانه لا يوجب الدية لاحد هو الى ابي العبد من صرف الحق فبذلك **ماله**
 اختيار في حالة الصحة بسبب لاهية فيه ولو كان فيه ممة يعتبر من جميع الماله
 فبعد علم الممة اولى وقد صار مختار للفداء في اخر حر من اجز احيائه لانه كان ممكنا من البيا
 قبل الموت وقد صار معتقا نصف كل واحد منهما عند الموت فصار مختار للفداء في حق
 الاخر في اخر حر من اجز احيائه فكان متبرعا بالفداء في حق احدى في مرض الموت
 لهذا وجبت حية واحل ونصف قيمة كل واحد منهما من جميع ماله وما زاد على القيمة
 التمام الدية في ثلث ماله ويكون جميع ذلك يوزن الى الجنايتين نصفين لانه ليس
 احدى ماله اولى من الاخر ولو كان **ماله** رجل عبادان احدى ماله والاخر ماله
 فقتل سالم رجلا خطا **ماله** المولى في صحة احدى ماله وهو عالم بالجانية ثم قتل
 ماله رجلا خطا ماله مات المولى قبل البيان وذلك كله في صحة المولى يعنى من كل واحد منهما
 نصفه وليسعى في نصف ممة وعلى المولى قيمة العبد من ماله وعليه فضل ما بين
 ممة سالم الى تمام الدية فيكون ذلك في ثلث ماله اما الحق والسعاية فلما قلنا
 واما قيمة العبد من جميع ماله لانه لم يصير مختارا للفداء في حالة الصحة وان كان
 الاجاب في الصحة اما في حق ماله لان الاجاب **ماله** وحيد قبل جنائيه فلا يصير مختارا
 واما في حق سالم فلان الاجاب **ماله** وان وجد بعد جنائيه وهو عالم به لانه ما
 اوقع الحق على سالم عينا وكان يقدر ان يصير الحق الى ماله فيقتل الاختيار في حقه
 مادام حيا فادامات فدل فرط في البيان الى وقت الموت فبذلك لان هذا اخر حر من اجز
 حياته وظاهر الحق في حق سالم لان فظهر الاختيار الان والمريض متى اختار الفداء
 في مرض الموت وقيمة العبد اولى من الدية بتقدير القيمة يكون ذنبا في جميع ماله وما زاد
 يكون في ثلث ماله لانه وصيه **ماله** اقل **ماله** وقد صار مستمكلا لرجل بكرام وحده قبل
 جنائيه فيلزمه ممة كما في المذبح **ماله** اذا مات قبل البيان ولو من الحق في احدى
 فان بين في سالم دخلة الدية لانه لما بين الحق فيه صار معتقا ايا **ماله** بكرام وحده بعد
 جنائيه فيجاز ان يصير مختارا للفداء ولانه اعتقه في حاله كان مخيرا بين الدفع والفداء
 ولكن في قدر القيمة يعتبر من جميع الماله وفي الزيادة الى تمام الدية يعتبر من
 البليت لانه مهم في البيان فيه لانه ممكن من البيان في ماله واذا س فيه لانه لا قيمة
 لعدم الاعتقاد على جنائيه فكان في الزيادة ماله الا اذا كان البيان في حالة الصحة
 فيخبره لانه في الاول **ماله** ونحوه الدفع والفداء في ماله وان بين في ماله فحليته
 فبذلك لانه لما بين فيه صار معتقا **ماله** بكرام وحده قبل جنائيه فلا يصير مختارا
 صار مستمكلا ونحوه في سالم من الدفع والفداء الما ذكرنا وفي المبسوط لو ان عبد من

لرجل

لرجل فتل رجلا خطا وهو يعلم بالجانية لم يكن هذا اختيارا للاخر لان العبد ليس احدى بعض
 الاخر ولا بد لانه بل كل واحد منهما اقل لنفسه فاعتقا احدى الا يكون اختيارا في حق الاخر
 خلاف ما اذا قتل عبد رجلا خطا ثم ان عبد الرجل قطع يده هذا العبد خطا في احدى **ماله**
 مولى الداع ان شاد فقه وان شاد فقه كما هو الحكم في جنائيه العبد واهما فعمل قام ذلك
 فقام به المقطوع بين ثم يخير مولى المقطوع بين **ماله** فادفع عبد مع ما اخذنا رطل
 الى الاخر منه وهو ولي القتل لقيام الماخوذ مقام يده وان شاد فقه فلوان مولى العبد
 المقطوع اعق العاطع حتى قبضه بعد عقه لانه ملكه فان كان عالما بجنائيه عبد العامل حين
 اعقه يصير مختارا للفداء لان العبد المدفوع **ماله** يد العبد العامل فقام مقام يده
 فصار كانه اعق بعض العبد العامل وهو يعلم بجنائيه فيصير مختارا للماد كونا انه اعجز نفسه
 عن دفع ما وجب عليه بالجانية وفي العيون لو ان عبد اجني جنائيه واوصى المولى بقبضه في مرضه
 فاعقته الوصى او الوارث فان كان الموصى علم بجنائيه فعليه الدية بتقدير قيمته في جميع
 الماله والزيادة من الثلث وان كان الموصى لم يعلم بجنائيه فالقيمة في ماله الميت
 في قول **ماله** من رحمه الله وقال **ماله** ابو يوسف ان عم الذي اعقته بالجانية فعليه الدية
 قال الفقهاء ابو الليث رحمه الله ينبغي ان يكون هذا قول **ماله** الاول اما في
 قياس قول **ماله** لاخر ينبغي ان يكون قوله مثل ما قال **ماله** رفر كما قال في اخر
 البيوع لان الموصى لما اذا علم بجنائيه خير فيه بين الدفع والفداء اذا اوصى بقبضه فقد
 اختار الفداء في القيمة يعتبر من جميع الماله لان له ان يدفع العبد والحق متعلق برقبته
 وهو باختيار الفداء يسرع والتبرعات كلها الميت واذا لم يعلم بالقيمة في ماله لان الحق
 متعلق برقبته ولم يكن على حقه بالحق فلم يصير مختارا للفداء وانكالدفع فله ممة كما
 لو اعق بنفسه وهو لا يعلم بجنائيه والذي احو **ماله** الفقهاء رحمه الله الى البيوع
 انه اذا اشترى عبدا ولم ينفذ اليمن وكل رجلا بقبضه فقبضه الوكيل غير امير البايع
 ذلك في يده فللبايع ان يضمن الوكيل ممة العبد فيكون في يده حتى يعطيه المشتري الثمن
 ولو لم يملكه بالقبض ولكن وكله بالاعتاق فاعقته ففي قول **ماله** ابو يوسف الاول
 رحمه الله هذا وامره بالقبض سواء في حق ضمان الوكيل لان اعتاق المبيع بمنزلة
 القبض كما لو اعقته المشتري ثم رجع وقال **ماله** لضمان على الوكيل ولكن يرجع البايع
 على المشتري بالثمن وهو قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله لان الوكيل
 بالاعتاق مع من المشتري فيكون كاعتاق المشتري بنفسه وذلك بقدر عليه الثمن
 فلا يوجب ضمان القيمة كما لو اعقته بنفسه وهذا لان حكمه بالاعتاق اذا حصل
 مقصودا عليه لا يحصل به الا للاف ولا يطل به حق البايع وانما يحصل به الا للاف اذا
 اسقطت عبارته الى المشتري كان مقدر الثمن عليه فلا يوجب ضمان القيمة لانه مضمون عليه
 بالثمن والشئ الواحد لا يكون مضمونا بضمينين مختلفين اما القبض فعمل محسوس يوجب الحكم

على العاين اذا حصل مفسود عليه الاى انه اوقض يغير اذ ان المشتري كان مضمونا عليه
 وكذا اذا اقتضيه باذنه لانه لا يقتضيه باذنه في حق البائع واذا اقتصر حكم العاين في حق البائع
 كان ضامنا للقيمة كذلك هنا اعاق الوصي يتبع الى الوصي ولهذا كان الولي
 فلا يضمن الوصي ولو اوصى رجل بعتق عبد له ثم جنى العبد جناية بعد موت الوصي فاعتقه الوصي
 وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للجناية فان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع به على الورثة لان
 الميت اوصى بعتقه قبل ان يبنى وبالجناية تتعلق حق المجنى عليه برقبته فاذا اعتقه الوصي عن علم
 صار حائرا على حقه فيضمن الجناية وصار مختارا للقتل كما لا شك وان لم يعلم فهو ضامن
 للقيمة لا بمنزلة الخطا والافلاخ مما لا تعد فيه بالخطا فيضمن **باب**
 القتل بوحدة في المحلة او في المسجد او في دار لقوم ستمى **اصل** **الباب**
 ان القتل متى وجد في دار او محلة محب القسامه والدم حلف خمسون رجلا منهم بالله
 ما قتلناه ولا علمنا **قوله** لا يغير مومن الدية ويكون على عواقلهم وعند الشافعي رحمه الله
 ان كان بين القاتل وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة حلف المدعي ولذلك ان كان هناك
 لوت وهو ان يدخل جماعة بيتا او كانوا في ارض حاصلة فلا يقتربون الا وقتيل بينهم او وجد
 في ناحية قاتل وعنده رجل ملوث بالدم او خبير رجل واحد عدل كما كرم بانهم قتلوه او حاصلة
 عن عدول انهم قتلوه فانه يحلف المدعي فان حلف اهلهم قتلوه بحب الدية وان حلف
 اهلهم صلوة عدا حجب عليهم القصاص **قوله** وفي قول حجب عليهم الدية وان كل
 المدعي يرد اليمين على المدعي عليهم فان حلفوا برؤا ولا شيء عليهم وان كلوا افعى **قوله**
 حجب القصاص وفي قول حجب الدية وان لم يوجد واحد من هذه المحل حلف اهل المحلة
 على ما ذكرنا فان حلفوا لا يغير مومن الدية كما في سائر الدعاوى والاختلاف متناوب بينه في
 موضعين احدهما ان اليمين لا تجب على المدعي عندنا وعند حجب عند وجود احد المعاني والثاني
 انهم اذا حلفوا يغير مومن الدية عندنا وعند لا وحاصلة الخلاف يرجع الى انه يجعل
 القول قول المدعي مع يمينه اذا شهد **قوله** المظاهر ونحن لا نجعل وعمره الخلاف
 تظهر في مسائل منها هذه لان العداوة اذا كانت ظاهرة او اللوث ظاهرة وشهدوا
 فالظاهر لشهد المدعي والثاني انه يقتضي بشاهد ويمين عندنا لاننا شهدوا واحدا صار
 الظاهر شاهدا **قوله** وكان القول قول المدعي مع اليمين ومنها اذا نكل المدعي عليه
 يرد اليمين الى المدعي لان يتكلم **قوله** صار الظاهر للمدعي ومنها ان الزوج اذا اتفق
 وانتفعت المرأة يقتضي علمها بالكل لان الظاهر مع **قوله** ما روى ان عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه دخل خبيرة للتجارة وحل بعد ما فتحها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فوجدوه قتيلا في بليته من قلب خبير في ايامه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو عبد الرحمن اخوة وجويصة ومحصصة كانا اخوين وكانا ابناء عم القاتل
 فاراد عبد الرحمن ان يكله فقال **قوله** عليه السلام الكبر الكبر اي فوض الكلام الى

الاكبر

الاكبر فاراد جويصة ان يكله فقال **قوله** مثل ذلك فكله محصصة وكان اكبرهم فقال رسول الله
 انا وجدنا عبد الله بن مسهل قتيلا في بليته من قلب خبير ولا يسكن ان اليهود فت لته فقال عليه السلام
 لتلقون ولستم تحقون دم صاحبكم فقالوا كيف حلف على امرنا فقال **قوله** عليه السلام من يكل
 اليهود بايمانها يكلهم فاحسبوا ما قتلنا ولا تغفلوا **قوله** فقالوا انا لا نرضى بايمان قوم
 كفار فقال **قوله** رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يهود خيبر انه قتل وجرا قبل بين اظهركم
 فاما ان يدوا واما ان ياذنوا بحرب من الله ورسوله فكتبوا اليه لا علم لنا بذلك
 فودي رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فيه من ابل للصدقة قال النبي عليه السلام يدوا بايمان المدعي
 والعداوة كانت ظاهرة بين اليهود والسلمين ثم لما استنح الاوليا عن اليمين رد اليمين على
 اهل المحلة وافداهم بنفس اليمين **قوله** من يكل اليهود بايمانها يكلهم فاحسبوا ما قتلنا ولا تغفلوا
 بقى لكم عليهم شيء ثم ودي من ابل الصدقة ولو كانت الالدية واجبة عليهم لوجود القاتل بينهم
 حلفوا او لم يحلفوا المحل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز ان يحلف عن الكفار من بيت المال
 واما وداه من ابل الصدقة لانه ذكره ان يهدر دمه واحسبوا انهم اكلوا الله اكلوا الجحيم
 المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال **قوله** لو اخطى الناس بدعواهم لادعي
 ناس دما قوروا واما لهم لكن البيعة على المدعي واليمين على من انكر وعن ابي سعيد الخدري
 رضي الله عنه ان قتيلا وجد من قريتين فاحسبوا النبي عليه السلام بان يدري فوجدوا الى احدى القريتين
 اقرب يسر فالعاه فهم وعن محمد بن يحيى رضي الله عنه انه وجد قتيلا في محلة فوجب القسامه عليهم
 والدية على عواقلهم في ثلث سنين فقالوا يا ابا عبد الله المومنين لا ايماننا بدفع عن اموالنا ولا اموالنا
 تدفع عن اموالنا فقال **قوله** اما ايمانكم فحقن دماكم واما اموالكم فوجود القاتل بين
 اظهركم ولان اليمين لا يقتضي بها على المدعي في الاموال **قوله** ابتداء مع سهولة كما ان لا يقتضي
 بها على المدعي في الدماء ابتداء مع عطل حلفها اولى ولان اليمين لا يقتضي بها على المدعي اذا علمت الشرايط
 الملتزمة فكذا عند وجودها دلالة سائر الدعاوى ولان النبي صلى الله عليه وسلم جعل
 حلف البيئات في جانب المدعي لا في جانب الالف واللام في البيعة وحلف اليمين في جانب
 المدعي عليه ولا يشارعت دافعه لاميته بذلك لان في الموضع الذي تجب اليمين على
 المدعي عليه بالامفاق كانت دافعه لاميته الا ترى ان المنكر متى حلف ان هذا الشيء لم يكن
 حجة ولم يدفع الخصومة ومتى حلف انه ليس للمدعي كانت حجة دافعة للخصومة وكذا صاحب
 الفيد اذا حلف لا يقتضي عليه ولكن ترك في يده كما كان والمودع اذا ادعى الرد على يد صاحب
 الوديعة والوكالات معروفة كان القول **قوله** في بيع الصمان عن نفسه لا في ايجاب
 الصمان على الوكيل وحا حجة المدعي في الاثبات فلا يكون حجة **قوله** هذا معنى تحليل محمد
 رحمه الله لا حول **قوله** اليمين عن موضع وهذا الامتناع في الشيء لا يوجب التقى حتى قبل
 بينه المدعي بعد عيّن المدعي عليه ففي موضع هذه وهو الاثبات اولى ان لا يوجب الاثبات
 والاشهاد للاثبات **قوله** ثم المدعي لا يستحق لشهادته لنفسه شيئا كما **قوله** فلان لا يستحق

وهو في غير موضع الابطات كان اولى وقبوله المرحوم من لشهد له الطاهر شكل بما اذا شهد
عبد الله في باب الاموال فانه لا يجعل القول قول المدعي وان ظهر صدقه وكذا لو كان للدين
عدلا والاخر فاستأوكافرا والكذب روى برواية اخرى وهي ان اولياده لما جاءوا الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لهم انتمون بالبيعة على ما ادعيتهم فقالوا يا رسول الله لو كانت لنا
بيعة ما قتلوه يعني ان الناس لو شاهدوا قتلهم لم يحوهم فقال عليه السلام تحلف لكم اليهود
خمس عينا بالله ما سلوا ولا علموا قالوا لا فاضارت الرواية متعارضة ولان قوله عليه السلام
اتخلفون ليس على وجه عرض اليهم وانما هو على طريق الرجوع والادكار كقولهم من وجال باتون
الذكران من العالمين **قال** علي ان قوله يستحقون حكم صاحبكم خرج على سبيل العطف
على الاول لا على سبيل الجزاء لا يرى انه اعرب ما عراب **الاول** واثبت النون فيه
وهي علامة الرفع ولو كان على سبيل الجزاء كان من حق الكلام ان يقولوا اتخلفون فيستحقون
حكم صاحبكم كما يقال امدخل الدار فبيعت فيها فلما قال **بالواو** اثبت النون فيه ثبت
انه على العطف لا على وجه التعليق به **وحرف اخر** ان القتل متى وجد في الدار والحكم
بجمل مالك الدار ومن نسب اليه القتل والاولا والقسامة فتوجب حكم الملك وقد يجب حكم
النسبة ان وجد القتل في دار خاص تجب عليهم حكم الملك على عدد الملاك لا على قدر الملك وان وجد
في المحلة او المسجد **حكم** النسبة ويعتبر في ذلك المنسوب اليه من عمر اعتبار عددهم
قل عدل المنسوب اليه او اكثر لان القسامة والدية انما تحت حكم التقصير في الحفظ عن فساد
القتل صيانة للدم عن الاهدار وبحول المقصر فابلا وهذا لو كان ملك الدار حرا تجب
الدية على عاقلة الا اذا ثبت ذلك باقراره **فبج** في مال **د** ولو وجد في دار المالك
بحقه الاقل من قيمة ومن الدية ولو وجد حرق في داره قبلا وجبت الدية على عاقلة
عند اى حليفة رحمه الله ولو وجد المالك قبلا في داره لادية على حمله لا موجب خاتمة عليه
فلو وجب شي لوجب **د** على نفسه متى كان في دار مملوكه كان ولاية الحفظ بحكم الملك
قل له الملك ينسب التقصير اليه ولا يختلف ذلك باختلاف قدر الملك لان الملك وان قل
كفي لولاية الحفظ ولان العلة اصل الملك باعتبار تركه الحفظ والمعتبر اصل الملك لا قدرها
كما دلنا في الشفقة لان هذا الغرم معتبر بغرم يلزمهم بحركات اصابوها بايديهم لانه
يلزمهم هذا الغرم بسبب خاص وهو ملكهم في الدار كما يلزمهم بحركات اصابوها
بايديهم والمعتبر عدد الحاجة لا قدر الجانيات **علي** ما ذكرنا ومتى وجد في موضع غير مملوك
كالمحلة او المسجد كان ولاية الحفظ عن فساد القتل في مثل هذا الموضع حكمه نسبه الموضع اليه
قوم حكم القيام بمصالح ذلك الموضع والرجوع فيه الى اربابهم وتلبيه هم فيلزمون الحكم بدار
على النسبة ويعتبر عدد المنسوب اليه لا قيمهم وكرهم لان كل قيم بمصلحة موضع يقوم
بنفسه واتباعه قل عددهم او اكثر فلو نوا في النسبة الى التقصير سواء اذ اعرفنا هذا
قال محمد رحمه الله اذا كانت الدار لاحد عشر رجلا عشرة منهم من يدركن وايل ورجل اثم

من

من قيس وجعلها قتيلا فالدية عليهم على احد عشر جزع عشرة اجزا على بكرين وايل وجعل على قيس على
عوازل ارباب الدار لا ذكرنا ان في الموضع المملوك ولاية الحفظ تكون حكم الملك وهم سواء في
اصل الملك ولو كانت الدار لرجل من قيس ولرجلين من بكرين وايل يلزمها للعيسى ويلتزمها للبكرين
وايل كان على عاقلة البكرين وايل ملان وعلى عاقلة العيسى الملان **وكذا** لو كان للقيسي الملتان
وللبكر الملت كان على عاقلة العيسى الملتان وعلى عاقلة البكر الملت وكذا لو كان لرجل من قيس
الملان ولرجلين من بكرين وايل الملت كان على عاقلة القيسي الملتان وعلى عاقلة البكرين الملت
لا يختلف الجواب لما ذكرنا ان المعتبر عدد الملاك لا قدر الملك **الايري** ان قبيل الوادي وليا
انه اخرج من هذه الدار قبلا واقر بذلك ارباب الدوران الدية عليهم في اموالهم كما هم
اقرؤا بالقتل بايدهم فكذا اذا ثبت ذلك معاشه الا ان حكم الاقرار يلزمهم دون العاقلة
وحكم العاقلة يلزم العاقلة ولان هذا غرم الدار فيقتبها ثم عم الدار وهو السبعة
نقسم على عدد الروس فكذلك غرمها والقتيل من به انزاع لم يكن به امر فلا دية ولا قسامة
لانه ميت لم يكن به اثر الا ان الدم يخرج من افعه لعلبه الحرارة ولهذا لو وجد هذا
في الحركة يغسل وكذا لو خرج من دونه لانه قد خرج كخوف غلب عليه وكذا لو خرج
من اسفله لانه قد خرج اذا اكل سبلا لا يوافق له يغسل اما اذا اخرج من اعطه دية
او عينه تجب فيه القسامة والدية لانه لا يخرج منهما الا دية تخل به فصار ذلك علامة
القتل فيجب فيه ما يجب في القتل ولهذا لا يغسل اذا وجد مثله في الحركة ولو ان قبيل ايل بلته
لخبطوا جميعا محلة واحدة او مسجدا واحدا القبايل بكرين وايل وهم عشرون رجلا والقبيلة
الاخرى قيس وهم ثلثون رجلا والقبيلة الاخرى بنو قيس وهم خمسون رجلا
فوجد في مسجدهم ومحلة قتيلا كانت الدية عليهم اربا على كل قبيلة ثلث الدية ولا يعتبر
عدد الروس بخلاف المسئلة الاولى **والفرق** وهو ان الدار ينسب الى المالك
فكانت القسامة على عدد روس الملاك اما المسجد والمحلة ينسب الى القبائل **قال** هذا
حكم بكرين وايل ولا ينسب الى مالك الدور فمنها كانت القسامة على عدد القبايل لا على عدد
روس مالكها ولان في المسئلة الاولى الجناية بحكم المالك فيجعل كان الملاك قائلون حكم
بايديهم بدليل ان احدهم لو مات قبل القضا فانه يقضي في تركته ما يحصه اما في القبائل
انما يجب عليهم باعتبار النسبة فلا يجعل كاهم قائلون بايديهم بدليل ان لو مات واحد
قبل الفضلاء لم يترك تركته فيعتبر بحرد النسبة والمحلة ينسب اليهم على السواء ولان الحكم
الرياسة والقيام بمصالح الموضع وكل واحدة توازي الاخرى اذا كانوا في الاحتياط
سواء من غير اعتبار قتلهم وديتهم **قال** في الاصل الايري ان ولي الجناية لو
ادعى القتل على اهل الدار ولم يوجد القليل في الدار انما وجد خارج الدار في المحلة ولان الدور
ادعى بان القتل اخرج من الدار فاقر بذلك واحدهم فانه يلزمه الدية كما لو اقرت به
قبله سبل ومثله لو كان هذا في المحلة فادعى ولي القليل على اهل المحلة ان القليل وجد في المحلة فخرج

فاقروا حل من اهل المحلة انه وجد فيها فانه لا يلزم شئ بهذا الاقرار لان الافزار هنا لا يكون كالافزار
 بالقتل سيد وكذا لو كان من احدى القبائل رجل واحد وعمره الاثر احتط بهم السيد والمحل
 كان بلثا لا يتخلل على اقلته والثلمان على القسطنطينيين لا يسهواهم في الاحتطاط والسبب والعبر
 في المحلة لعدد القبائل والقبائل ثلثة فاقسمت الدية على القبائل الثلثة ابلالا ولو كان الرجل من غير
 القبيلتين الا انه حليف لاحدى القبيلتين كانت الدية على القبيلتين نصفين ولا شئ على قبيلة
 الحليف لان بالحالفة انقطع من قبيلته ولا يصير ولا يستعيز بقبيلته وعشائره واواربه وانما
 يقتصر ويستعيز بحلفائه وعاقلة الرجل من يقتصر ويستعيز به لا عشيرته واواربه والحلف
 يقسب الى حلفائه لا الى قبيلته ولهذا كان عطفه على حلفائه لا على اواربه ولهذا ايدخل في الوصية
 هذه القبيلة لا القبيلة اواربه ولهذا امكن ان اهل الديوان اذا جردوا منهم اواربه واحدة وقابلوا
 جني واحد منهم خطا كان عطفه على اهل ديوانه ومن حجتهم تلك الراية على اهله وعشيرته لانه لما هم
 نفسهم ايامهم كان يقتصر ويستعيز بهم لا بعشيرته وقبيلته فكذلك الحليف يكون عطفه على عاقلة
 حلفائه وقد قال عليه السلام حلف القوم منهم ومواليهم منهم عطفهم على من هم لما كان تبعاً
 لهم وكذا الحديث لقول عليه السلام عطف القوم في سهمهم ولهذا ايدخل في الوصية القبيلة
 والعديد من يدخل في القبيلة ولا يخلف عنهم فيصير منسوباً الى القبيلة بلونه فيها ولهذا
 يقتصر ويستعيز بهم وينصرف عنه هكذا قضى عمر رضي الله عنه فانه درس العاقل على
 اهل الديوان لانه اول من وضع الديوان فجعل العقل فيه وكان العاقل قبل ذلك
 عشيرة الرجل في اموالهم فجعل العقل على اهل الديوان من المعاملة حتى لا يجب على النساء
 والصبيان فان كان لهم عطف في الديوان لقول عمر رضي الله عنه لا يعقل مع العاقل
 صبي ولا امرأة وانما ليسا من اهل العون والنصرة اما هم فتحلفهم وكانت النصرة
 بالعشائر والقبائل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني يذكرني الله عنه محمداً
 الدية عليهم وفي وقت عمر رضي الله عنه كانت النصرة باهل الديوان ومن لم يحلف الحلف
 والعديد يعقلون عنه وليس عليهم وبينه ولا ولا قرابة الا يرى ان الاخوين يكون ديوان
 احدهما بالكونه وديوان الاخر بالسام لا يعقل احدهما عن صاحبه كان يضر لهما مختلفه
 فان لم يكن الرجل اسمه في الديوان كان ابو بكر الاسكاف رحمه الله يقول تجب الدية
في مال العالم وكان يقول لا عاقلة للعجم لان بعضهم لا يقوم بنصرة بعض وانما
 كانت العاقلة للعرب لانهم كانوا يتناصرون فيما بينهم وكان ابو بكر بن سعيد الاعشى
 رحمه الله يقول انه ينظر ان كانوا يتناصرون بالمحلة او بالقرى او غير ذلك
فالدية على من يتناصرون فيما بينهم وكذلك لو كانت نصرة من بالحرف تجب على اهل ذلك
الحرفة فالحاصل ان العاقلة هو الناصر فان كان من اهل الديوان فناصره اهل
ديوانه فان لم يكن من اهل الديوان كما اهل البادية فعاقلته عشيرته من قبل ابيه ثم الاقرب
فالاقرب على ترتيب العضبات فان لم يكن لهم التخل يصير لهم اقرب القبايل

من

من النسب هم ويمر فان لم يكنهم بغيرهم اقرت القبائل الى قبيلته من النسب والقرابة وبهذا
 تبين ان اهل محلة اخرى لا تصير الى محلة اذا لم تكن محلة لانه لا يقتصر محلة اخرى فيكون جنابية
 شخص لا عاقلة له فان لم يكن عشيرة ولا ديوان فعاقلته بيت المال في ظاهر
 الرواية وروي محمد بن النوار عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب في مال الجاني
 واذا احتط قبائل بدته حيلة واحدة وبنوا ميحداً واحداً كانت محلتهم واحدة وسجدتهم
 واحداً ودعوا لهم مختلفين ثم ان من جلا من غيرهم اشترى دور احدى القبائل كلها حتى لم يبق منهم
 رجل الا في السجد او المحلة فتبيل بقسم الدية ابلالا بلثاها على قلة القبيلتين الباقيتين ويطها
 على عاقلة المشتري فيكون على كل قبيلة بلثا الدية كما كان لان المشتري قام مقام القبيلة
 الباعية في حق نسبة المحلة اذا لم يتق من القبيلة الباقية احد الا يرى ان المحلة لا تنسب
 الى المشتري والى القبيلتين الباقيتين فصار كما انه احطط معهم ولو كان الذي اشترى دور
 احدى القبائل من جلا من احدى القبيلتين الباقيتين فالدية نصفان على كل قبيلة نصفها
 لان نسبة المحلة الى القبيلة الباقية انقطعت بالبيع من كل وجه وبقيت منسوبة الى القبيلتين
 الباقيتين فانقسم علمها نصفين وهذا لان المشتري كان قائماً في هذه المحلة بنفسه واصلاً
 ببلدته فلم يردد النسبة اليه بهذا الشر وقد انقطعت نسبة الباعة فكان العقل على عاقلة المشتري
 وعلى القبيلة الباقية بخلاف ما اذا كان المشتري اجنبياً لانه لم يكن اصلاً بنفسه وحدثت
 النسبة اليه بالشرى فكانت الدية ابلالا وان اشترى رجل اجنبى دور القبيلتين من تلك
 القبائل الملت فحلى عاقلة المشتري نصف الدية والنصف على عاقلة الباقية لان القبيلتين انقطعت
 نسبة المحلة اليهما بالبيع وانما تنسب الان الى المشتري والى القبيلة الباقية والعبرة بالنسبة
 ولو ان الاجنبى اشترى دور القبائل كلها ولم يتق منهم احد كانت الدية كلها على عاقلة لانه لم
 يتق النسبة الى احدها وقام مقام الكل في حق نسبة المحلة اليه وطوائع الدور كلها بعد الحيازة فلا
 من قبائل اشترى الاداروا وحدها لنفسه وحده في المحلة فسل كانت الدية على عاقلة المشتري الاول
 فقط لانما اشترى دور القبائل كلها خلصت المحلة له وانقلت النسبة اليه فصارت له هو
 الذي بنى المحلة واجمعها من حيث المعنى والاعتبار ولو كان كذلك ثرباع بعض تلك الدور من قوم
 ثم وجد في المحلة قتيل كانت الدية على عاقلة المشتري منه وهذا لان المشتري الثاني
 تبع في حق النسبة من اهل السكان فادام احد من الاصل باقياً لا ينسب الى البيع بخلاف
 ما اذا اشترى دار بعض القبائل الثلث لانه قام مقام بعض اصحاب الحطة فان بلغ المشتري
 دور احدى القبائل من اربابها الذين كانت لهم اوقالهم البيع او ردها عليهم بغير رضا
 ثم وجد في المحلة او في السجد قتيل او باع الدور كلها الاداروا احد ذلك حيا الدية
 والقسم على عاقلة المشتري الاول وان كان الرد بالبيع بقضا فحلى عاقلة المشتري
 نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف لان النسبة تحولت الى المشتري وفي
 الوجه الاول لقد رويهم قديم ملكهم في المحلة في حق عاقلة لان الرد بهذه الامتياز

ففي ختمها بيع حديد في حق الثالث والعامله بالسنة الشرا في حقهم فلا يقطع النسبه
عن المشتري الاول كما لو باع من غيرهم وفي الوجه الثاني عاد اليهم فديهم ملهم في حق الكل لانه
عاد فسخا فصار كانه لم يوجد منهم البيع ولو لم يوجد كارت الدية نصفين ان رد دورا حدى
القبائل واملا ان مرد دور القبيلتين كانه اشترى دورا حدى القبائل او دور القبيلتين
وهذا كله اذا وجد القبيل في المسجد او المحلة اما اذا وجد في دار احدهم فالدية والقسم
على صاحب الدار خاصة سواء كان من اصحاب الحطة او مشتريا وهو منهم او من غيرهم لان
اهل الحطة لا يندبر لهم في داره وانما يندبرهم في المحلة وتدمر الدار وحفظها الى صاحب
الدار فيكون القسامة عليه والدية على عائلته في المبسوط واذا وجد الرجل قتيلا
في دار نفسه فعلى عائلته الدية عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله
لا شيء عليهم لانه لو وجد غيره فيها صار قاتلا بنفسه فلا تجب الدية على العاقلة كما اذا
خربير على قارعة الطريق فوقع هو فيها كان هدر او غيره لو وجد قتيلا فيها تجب
الدية على الكافر وعلى عائلته ولهذا لو وجد الكاتب قتيلا في داره لا تجب شيء ولا في حنيفة
رحمه الله ان هلكا كان لو وجد غيره قتيلا فيها تجب الدية عليه وعلى عائلته فاذا وجد هو
قتيلا فيها ولم يعرف قاتله وجبت الدية على شركائه كما في المحلة اذا وجد في المحلة قتيلا
تجب الدية على الباقيين كذلك هنا الا ان شرهه عند وجود غيره قتيلا فيها اهل
المحلة فعند وجوده قتيلا فيها تجب الدية عليهم وهنا شرهه عند وجوده قتيلا فيها عائلته
فعند وجوده تجب دية عليهم بخلاف الكافر لا فاقلا لو وجد غيره قتيلا فيها ولم يعرف
قاتله ونحوه عرف لا ما جعل الكافر قاتلا وهذا لان جعل كان الكافر قتله فاذا وجد هو
قتيلا فيها جعل كانه قتل نفسه فهدر والدليل على انه جعل كان الكافر قتله انه لا قسامة
عليه مع وجوب الدية عليه ووجود القتيلا في الدار لا يصير كانه قتله لاجتماعه في
القسامة على صاحب الدار ولو جعله قاتلا لادارة لا قسامة عليه كما في الكفر وبخلاف
الكاتب لان غيره لو وجد قتيلا في داره لا شرهه في دية وانما تجب عليه الاقل من قيمته
ومن الدية فعند وجوده قتيلا في داره لو اوجبا شيئا لا وجبا عليه وانه مستحل ولا يلزم
العبد المادون اذا وجد مولا قتيلا في داره انه لا يجب عليه شيء لانه لو وجد غيره قتيلا
في داره لا يجب عليه شيء وانما يجب على المولى ودينه فلا جرم عند وجود المولى صلاحت على عاقلة
دية عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يلزم على ما ذكرنا اذا وجد قتيلا في محلة وفيها نكته
من اهل الحطة تجب دية عليهم وعلى عوائلهم ولو وجد واحد من هؤلاء الثلاثة قتيلا فيها تجب دية على
الآخرين وعلى عائلتهم ولا شيء على عائلته لانا قلنا اذا وجد قتيلا فيها تجب الدية على شركائه
وما قلنا تجب الدية على جميع شركائهم وهنا تجب الدية على شركائهم ثم هذه المسئلة دليلنا
لانه تجب الدية ولا يهدر دم مسلم في مسلمنا وجب ان لا يهدر دم وعندها
يهدر واذا وجد القتيلا في قبيله بالكوفة فيها اهل الحطة ومن اشترى منهم وكان القسامة

والدية

والدية على اهل الحطة دون المشركين والسكان عند ابي حنيفة ومحمد حتى انه لو لم سبق الا واحد كدر عليه
اليمن خمسين بالله ما قتلت ولا عقلت له قاتلا والدية على عائلته وقال ابو يوسف
رحمه الله احرأ اصحاب الحطة والمسترون والسكان كلهم سكان وهو قول ابن ليلى
فان لم يكن فيها الا المسترون والسكان فالقسامة على المسترين والدية على عوائلهم عند
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف عليهم جميعا وقول محمد مضطرب في رواية
مع ابي حنيفة وفي رواية مع ابي يوسف ابو يوسف رحمه الله يقول القسامة والدية
انما تجب على اهل المحلة لا لتزامهم الحطة ولهممة القتل والمسترون والسكان فيه سواء والفرق
لمحمد رحمه الله على اهل الرواين ان كل واحد منهما ادخل فيستويان في القسامة والدية
بخلاف صاحب الحطة مع المشتري ولهم ان من وجوب القسامة والدية على التدبير
والنسبة الا يري انه اذا وجد في دار انسان قتيلا وفيها خدمه وعلم انه احر او فاق القسامة
والدية على صاحب الدار ونهم لان التدبير والنسبة اليه ولو وجد في مسجد محلة فالقسامة
والدية على اهل المحلة لنسبه المسجد لهم وولاية التدبير لهم ولو وجد على قارعة الطريق
او في مسجد الجامع فان القسامة والدية تجب على جماعة المسلمين لان النسبة والتدبير اليهم
تلك هنا تدبير المحلة والنسبة الى اصحاب الحطة دون الرجل فيهم والله اعلم

باب من السرقة اصل الباب

ان حد السرقة لا يظهر بالبينه الا ساقطة الدعوى كسائر حقوق العباد والقياس ان لا يشترط
الدعوى وهو قول ابن ابي ليلى رحمه الله لان القطع حق الله تعالى بدليل عدم صحة الحق
نقبل فيه البينة بغير دعوى كحد الزنا والشرب الا انا استحسننا وجعلنا الخصومة فيه شرطا
لحد يصفوان بن امية رضي الله عنه انه لما جالس بارق ردايه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فاقرب السارق فامر بقطعه فراه صفوان فوجر رسول الله صلى الله عليه وسلم
الكراهة فقال اولشق عليك يرسول الله قال وديف لا يشق على وانتم اعوان
الشیطان على اخيك المسلم فقال اذا وهبتهما منه يرسول الله فقال عليه السلام
هلا قبل ان تايينني به فيد اشارة الى انه لو ترك الخصومة فيه قبل العضا لكان لا يقضي به
لان هذا وان كان من حقوق الله تعالى ولان انما يجب بناء على حق العبد وهو ما ول مال
معصوم محرم حق العبد وذلك لا يتعلق بالخصومة فسرط الخصومة لا يثبت المال
من جهة ما لك حتى ثبت السرقة فبعد ذلك يجب القطع حق الله تعالى فلهذا لا يعمل الحق
فيه فاما اثبات السرقة حق العبد حتى انه لو قال المال مال او وهب منه لم يثبت
السرقة واذا ثبت ان الخصومة شرط كان الرد مما مالها لان الخصومة لا تأتي مع سلامة
فضا الرد قبل القضا هذه الحكم مانعا من القضاها ولو رد بعد القضا لا يسقط عنه يصح
الخصومة واذا ثبت ان الرد مانع من القضا كان شبهة الرد ايضا مانعة لان السببه في باب
الحد وطلحة بحقيقة فيما يرجع الى دار الحد وهذا طه مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله

ذلك السارق المسروق بعد العضا لا يمنع الامضا **احتج** بحديث صفوان رضي الله عنه كما روينا
 فان قوله عليه السلام فهل لا قبل ان ياتني به **يكره** **علي** ان ملك السارق المسروق
 بعد القضا لا يمنع الامضا وقبل القضا يمنع والمعنى فيه انه اذا ظهر وجوبه بجهة مطلقة
 فلا يمنع الامضا مجرد ملك السارق في محل السرقة كما لو نزل في جارية ثم ملكها او حكره
 ثم تزوجها وقوله **ثبت** بجهة ظاهر ولهذا يجب القطع وبأسره ان الملك بالهبة
 ثبت مقصورا على الحال لا بصار الهبة على الحال **وانه حكمه** وانما تصرف منه في
 مملوكه فلا يؤثر في سقوط حق الله تعالى لانه احب عن حقوق الله تعالى ولهذا لا يصح عفو ولا
 لو اقر في سقوط الحق كما يؤثر من حيث انه يرفع السب ولا يمكن القول به لان هذه
 حالة البقا وان ارتفاع السب لا يوجب ارتفاع الحكمة كما في الزنا لا يلزم على ما ذكرنا
 اذ اقر في السرقة ببينه او باقراره **ثم قال** المسروق منه هذا امتناعا ولم يبره مني انما كنت
 اودعته او كذب سهو ده او كذبه في الاقرار ولو رجع الشهود او انكر السارق بعد ما اقر او فسق
 الشهود او ارتدوا او عوا او خسروا او ذهبه بعد الحضومة قبل القضا لان في الاقرار
 انما لا يقطع اذا استدل بان قال **كان ملكا** لانه ثبت به عدم السرقة فاما اذا ملكه
 لان لا يبطل فان اطلق فلا يمتثل الاسناد فدر بالمشبه فان وهبه قبل الحضومة او بعد
 قبل القضا لان شرط الظهور البينة والبينة انما تصير بجهة بان قال القضا ولم يوجد
 شرط سماع البينة والقضا وهو الحضومة فلم يوجد الظهور واما اذا رجع الشاهد
 او اقر ثم انكر فلان الرجوع والانكار **يحتل** ان يكون صدقا فليسند الكذب الى اول الحجة
 فلا يجب الحد مع الاحتمال والردة والفسق لا بد لهما من مقدمات من حيث الظاهر يوجب
 فسق وكان الطاهر قيامها وقت الشهادة والخرس والعما ممنوعان لانه انما يثبت
 مقصورا وان القطع حق الله تعالى لانه لشرط الحضومة لتعلقها بالمال **لما ذكرنا**
 وبعد القضا لا لشرط الحضومة فالحق مما لا يشترط فيه حضومة العباد كحد الزنا والشرب
 وكما لو استرد واما قول **الملك** الحادث قبل الامضا حادث قبل القضا من وجه فيمتنع
 الامضا وبيان الحدوث قبل القضا من وجه ان القضا ان وجد صورة فهو معدوم مع
 لانه غير محتاج اليه فيما شرع القضا **لانه** انما شرع لظهور الحق في حق صاحب الحق
 ومكفه من الاستيفاء وقطع المنازعة وقد ظهر الحق هنا والمثل من الاستيفاء ثابت من غير
 منازع **وهذا** لان الامام ان يامر بالاوامه من غير ان يقول **فصدت** والدليل
 عليه انه ما مور يقطع يد السارق من غير النقرض للقضا وبيان ان الحادث بعد القضا
 يمنع الامضا ان الحادث قبل القضا من كل وجه يمنع الامضا ان البينة شرط لظهور السرقة
 والحضومة شرط للظهور والبينة انما تصير بجهة بالقضا او الامضا لانها محتملة للصدق
 والكذب لانها يبرح الصدق بالقضا وتصير بجهة فيثبت ان فقه بجهة مطلقة ولهذا
 اذا رجع الشهود قبل القضا صح رجوعهم ولا يضمنون ويعد يضمنون واذا دلت

هذا

هذا نقول **ادان** الحضومة ادان القضا وادان العضا يبرأ على شرايط القضا والحضومة بشرط
 القضا واعدت الحضومة بدوت الملك **للسارق** فلم يوجد بشرط القضا ولا يقضي ولا يضمن ولان
 الحضومة بشرط لاستيفاء القطع فتكون شرط للاستيفاء كحد **العدالة** الشهود ونظيرهم
 وبصرهم وحضرتهم وحضرة المسروق منه **خلاف** الموت لانه يوكد **العدالة**
 ويقطع توهم الرجوع وبيان ان الملك قبل القضا من وجه يمنع الامضا ووجهان
 احدهما ان البينة من وجه لحق البينة من كل وجه فيما يدرا بالشبهات والثاني ما ذكرنا
 انه يقطع الحضومة لان دعواه انما تصح في حق الاسترداد واما اذا ارد فيمنع فانه لا يقطع
 في رواية والفرق ما ذكرنا انه لا يبطل ولاية الاسترداد لان ولاية الاسترداد ادبني على
 سبيلها وهو الملك وبالرد لا يبطل الملك بل يتأكد **خلاف** الرد قبل القضا لانه
 بنا في الحضومة **اما** حديث صفوان رضي الله عنه فلا رجوع فيه لانه لم يرد وان
 قبل الهبة حتى يست الملك **لانه** ومن الجائز ان لم يسل احسار العقوبة العاجلة الى الاجلة
 ولم يرد وان قطع يد بعد هذه المعاملة **وقوله** عليه السلام هل لا قبل ان ياتني به
 معناه هل لا سرب وقوله بان الحد ظهر لا نسلم لما ذكرنا ان البينة انما تصير بجهة بالقضا
 والامضا في باب الحدود من القضا اذ اقر **فان قال** محمد رحمه الله رجل سرق
 من رجل الف درهم فلم يرافعه الى القاضى حتى ردها عليه ثم رفعه الى القاضى واقام البينة
 على السرقة فانه لا يقطع يده استحسانا والقيا **س** ان يقطع وهو قول ابن ابي ليلى
 لان حد السرقة حق الله تعالى خالصا والبينة على حق استعالي خالصا قبل وان لم
 تكن لاحد حضومة مع الشهود عليه كحد الزنا وشرب الخمر ولان السرقة جناية على حق
 حق الله تعالى وحق العبد فوصول **احد** الحزين الى احد المستحقين لا يفسد حد الاخر
 دليله الرد بعد القضا **الا يرد** انه اذا قتل صيدا مملوكا في الحرم فابراه المالك
 عن الصمان **يجب** الحد حق الله تعالى كذلك هنا **وجه** الاستحسان ما ذكرنا
 ان القطع لا يجب الا بالحضومة وبالرد تبطل الحضومة ولان القطع وان كان حق الله تعالى
 خالصا لكن يضمن حق العباد في السرقة **بل** انه لو شهد ساهدا على رجل
 بالسرقة وانكر السرقة منه او كان غائبا او اقر السارق وانكر السرقة منه او كان غائبا
 لا يقطع لانه لما كان لم يستحق العبد في السرقة فلم يستحق المتضمن ببت انه يتضمن
 حق العباد ولم يثبت هنا حق العباد في السرقة لان المال **بالبينة** انما يست
 بالحضومة والحضومة في السرقة بعد وصول **اليه** لم يصح فلم يثبت المتضمن وهو
 حق العباد فلا يثبت ما في ضمنه وهو **جوب** القطع لله تعالى خالصا بخلاف ما لو رد
 بعد الحضومة لانه ثبت حق السرقة منه في المال **فيثبت** حق الله تعالى في ضمنه
 وهذا لان الحضومة قد وجدت والقضا قد صح والرد لا ينافي القضا لانه فعل ما يوجب
 الحد لان العاقبة يقطع يده ويأمره برد المال الى صاحبه **خلاف** المليك لانه ينافي

التفصيل لا يوجب الحكم وملك العير ولا يجوز ان يقطع في ملك نفسه خلاف صيد الحرم وخمر الحرم
 لان بالملك لا يستقط حرمه الحرم والحل الا يصرى لله لو قتل صيدا مملوكا او شرب خمر
 نفسه بحكم الحرم ولو لم يرد السرقة الى السرورق منه قبل الخصومة لكن ردها
 على ابن السرورق منه او اخيه او عمه او خاله ان لم يكن اخذ هو لافي عماله السرورق منه فقطع
 به يريده اذا اقام البينة السرورق منه بعد الرد اليهم لان السرورق لم يصل اليه
 السرورق منه بوجه ما لان المدفوع اليه اذا لم يكن في عياله السرورق منه لم يجعل يده
 السرورق منه بوجه ما لان في الامانات ولا في الخصومات لان حتى لو رد المودع او
 الغاصب الى هولا يضمن ولم يبرر الغاصب فاذا لم يصل اليه السرورق منه بوجه ما
 امكن اثبات المالك له البينة مست ما في ضمنه من القطع الا يري انه لا يبرأ عن ضمان
 السرورق بالرد الى هولا فكذا عن القطع وان كانوا في عياله لم يقطع استحقاقا
 ويقطع قياسا اراد به القياس من ذلك الاستحسان وجه القياس ان السرقة مصنونة
 على السارق ودرس في عياله اذا لم يكن وكيله فافترض في حق المصنونات لم يجعل كيد ولهمذا
 لا يبرأ عن ضمان يدفع المالك اليهم وضار الدفع الى هولا والدفع الى الاجنبي سوا وهذا
 لان الباقي للخصومة الرد الى المالك او باب المالك ولم يوجد وجه الاستحسان ان يرد المدفوع
 اليه اذا كان في عياله السرورق منه جعل كيدا السرورق منه من وجه ولم يجعل كيد من وجه
 اما ان يجعل كيد من وجه فان المودع اذا دفع الودعة لاحد من هولا لا يصل كذا ذكرها وذكر
 الفذوة انه يضمن وهو احتياج الشيخ الفقيه الى البيت وشمس الامنة السرورق
 رجهما الله لان ايداع الاجنبي دليل على انه انما اودعها له لم يرض بكونها
 في عياله بخلاف الاعارة اذ اردها على من يقوم عليها لان صاحب الدابة انما يحفظها
 بيدها الساليس ولو كان دفعها الى المالك يدفعها اليه فكذا اذ اردها هو والعرف
 الظاهر ان صاحب الدابة يامر الساليس بدفعها الى المستعير واستردادها منه اذا فرغ
 فيصير ما ذوات في دفعها اليه بخلاف الودعة حتى ولو اوفى المستعار لو كان عقد لولسو
 رد المودع المستعير على عهده هو ساليس الدابة لا يبرأ اما لم يصل الى العير لان اتمام السرورق
 بالدفع اليه عادة وما ذكر في الجامع اختيار الشيخ الفقيه ان يبرأ من الفضل رحمه الله
 اما المودع اذا احتفظ الودعة سيد من عياله لا يضمن بالاجماع واما لا يجعل كيد
 من وجه حتى لا يبرأ الغاصب بالرد الى هولا وكذا السارق في مسئلتنا لا يبرأ بالرد عليهم
 مكان المالك واصلا الى السرورق منه من وجه غير واصل اليه من وجه في القطع
 من وجه ولا يجب من وجه فلا يجب ولهمذا لا يبرأ عن الضمان لان الضمان كان واجبا
 عليه كالغاصب والرد الى هولا رد الى المالك من وجه وليس برد من وجه والمالك
 لا يسقط بالشبهة فنفي الضمان واحبا وبهذا افرق الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 بين الغاصب والمودع فقال الضمان واجب على الغاصب ولا يبرأ بالاحتمال

وغير

وغير واجب على المودع فلا يجب بالشك والاحتمال وكان الحاكم ابو نصر من مذهبهم رحمه الله يفرق بين المودع
 والمستعير فقال المستعير مطالب بالرد من جهة المالك بعد الفراغ من الاستعمال ويقتضيه
 السابق كان لنفسه الا انه لا يضمن لكونه مادونا فيه فاذا فرغ او فسدت المنة لم يبق الاذن وموته
 الرد عليه فلم يجعل الرد على من عياله العير كالرد على العير وما يكون العير غائبا يضمن
 المستعير لا يجب عليه الضمان امتناعه عن الرد وبعد الطلب اما في الودعة مودة الرد على المالك
 ولم يوجد الطلب منه لا حقيقة ولا دلالة فلم يكن هو محتاجا الى الرد الى من عياله فصار
 بالرد ما كان لحفظ المأثورة فيضمن وهذا الفرق الثامن على رواية الفقه ومذهبهم رحمه الله والدليل
 على ان يبرأ من عياله مكيد ما قال في الكياف ان الوكيل يقتضى المدين اذا وكل من عياله
 يقتضيه يقتضى برى الغريم ويجعل وصول الدين الى يد من عياله كوصوله الى يد ولو ذلك
 في يد العاين لا يضمن كما اذا اهلك في يد الوكيل ولو وكل احديا بذلك لا يبرأ العزم ولو ذلك
 في يد قبل التسليم الى الوكيل يضمن وهذا لان الاستحسان معاد صيد العياله الا انه
 ليس برد عليه من كل وجه لانه لا انسان قد يرضى ببيع عياله في الحفظ وقد لا يرضى لكن مع هذا
 شبهة الرضى بحكم العادة مائة فكني ذلك الذي لا يري ما يري بالشبهات ولو رد الى احيرة
 لا يقطع ايضا اراد به اجير مساهمة او ساهرا حتى يكون بمنزلة من عياله ولهمذا
 لا يضمن المودع بحفظ الودعة بيد اما اذا كان اجير ميا ومه يقطع به ليس من حمله عياله
 وكذا لو رد الى امراه السرورق منه او الى والده او جد او حلة لم يقطع سوا كان المردود
 اليه في عياله او لم يكن ولا يبرأ عن الضمان وفي القياس لا يسقط القطع لما قلنا ان يده هولا
 اذا لم يكونوا في عياله السرورق منه ليسوا مكيد لافي الامانات ولا في المصنونات
 حتى يضمن المودع ولم يبرأ الغاصب بالدفع اليهم فكان كالدفع الى الاجنبي وجه الاستحسان
 ان المدفوع اليه شبهة ملك في السرورق بقت ذلك بقول عليه السلام انت وماك
 لا يك هذا الحديث يقتضي شوت حقيقة الملك فان لم يثبت حقيقة الملك ولا حق ملك
 لمانع وهو حرمته الولد فلا اقل من ان يثبت شبهة الملك ولم هذا الاقتصار عليهم يقتل الولد
 والحاكم ولم يتناول ماله عند الحاجة ولو وطى جارية الابن او الحاقه وقال عت
 انها على حرام لانست الحدومت النسب فادعى فثبت شبهة الرد على شبهة الملك
 باسمه والشبهة بالعبودية ملحقه بالحقيقة ولو كان الرد عليه حقيقة ملك في السرورق
 لا يجب القطع بالبينة القائمة على السرقة بعد الدفع فكذا اذا كان شبهة ملك فانما يسقط القطع
 لان شبهة ملك في المدفوع لان جعل يده كيد السرورق منه بوجه ما بخلاف
 الرد على الابن او الاخ والعهد وغيرهم من القرابات او الاجانب حيث يشترط كونهم
 في عياله لانه لم يوجد شبهة الملك ولهمذا الوطى الابن جارية اسبه او امره يجب
 الحدان لم يدع الشبهة ولم يثبت النسب وان ادعى وانما يثبت القطع بقيام يده
 مقام المالك عما يكون في عياله فاذا لم يكن في عياله لم يوجد الرد اليه ولا يلا

بابه فيقطع ويلزم ان من فعيل هو لا يقطع لان شبهة الرد الى السرقة منه انما يحقق بنا على
شبهة المالكية في المرد وعليه ولا يمكن تحقيق هذا في عياله بخلاف الوالد وليس يد من فعيل
الوالد كيد السرقة منه لا في حق الامانات ولا في حق الصنوعات فلم يصير السرقة بلا
يد السرقة منه بوجه ما وهذا الان عيال **باب** الاب اعلم من السرقة منه من امره واخيه
ولو دفع السرقة الى مكاتب السرقة لم يقطع **باب** احسانا وان لم يكن فعيله لان المكاتب
يترك من فعيله لانه عند انه ياكل من كسبه نفسه وللمولى حق ملك في كسبه فكانا من
هذا الوجه بمنزلة من يعوله فالوصول اليه بمنزلة الوصول الى المالك من وجه فعلى
قياس هذه السلسلة المودع اذا دفع الوديعه الى مكاتب المودع لا يضمن كما اذا دفع الى من
هو في عياله المودع على قياس رواية الجامع على ما ذكرنا وكذا السرقة من المكاتب فزدها
على المولى بل هذا الظاهر لان للمولى حق ملك في السرقة منه لا يرى انه لو تزوج بجارية
بكاتبة لا يجوز ولو كان المودع اليه شبهة ملك في السرقة لم يقطع فاذا كان له حق ملك
في السرقة منه اولى ان لا يقطع ولم يذكر في رحمه الله في هذه السلسلة القياس والاستحسان
ولو سرق من بعض العياله ردها على الذي يعول السرقة منه لم يقطع ولم
يذكر في رحمه الله في هذه السلسلة الاستحسان ويجوز ان يكون هذا على جواب الاستحسان
لان الذي يعول شبهة تملك العياله من وجه في حق الامانات حتى قالوا من فعيله لاسنان
اذا اودعه انسان بالامور العياله دفعها الى من يعوله لا يضمن فكان دفع السرقة الى من
يعول السرقة منه قبل المرافعة الى السلطان بمنزلة دفعه الى من هو في عياله
السرقة منه ولو دفع الى من هو في عياله السرقة منه كانت السلسلة على القياس
والاستحسان كذلك هنا قال مشايخنا رحمهم الله هذه رواية عن محمد رحمه الله
في ان بعض من كان في عياله انسان اذا كان مودعا فدفع الوديعه الى من يعول لا يضمن قال
الصدوق الشهيدي ولا يعرف لهذه السلسلة رواية الا في هذا الكتاب **باب**
من السيرة اصل **باب** ان الكفار اذا استولوا على اموال
المسلمين واحترقوها بدار الحرب ملكوها حتى لو اسلموا او صاروا دمة والمال في ايديهم
لا يؤخذ منهم لقول عليه السلام من اسلم على مال فهو له ولو كان الماسور عبدا
مسلم او معتقا كان في دار الحرب ينفذ اعماله بخلاف ما اذا كان العبد كافرا لان دار
الحرب دار استرقاق والكافر محل للاسترقاق كان معتقا بلسانه مسترقا بغيره بخلاف
العبد المسلم هذا كله مذهبنا وعند الشافعي رحمه الله لا يملكونهم واجمعوا انهم لا
يملكون بقراب المسلمين والمسلمون يملكون بقرابهم والشافعي رحمه الله احتج بما روي
ان عيينة بن حصص الغفاري اغار على صرح المدني وفيه العصبان اناقة لسوء الله
صل الله عليه وسلم واسرا امرأة الراعي فلما اخبر عليهم الله لرببت المرأة العضبان
واستلمت يدية فقالت يرسول الله اني نذرت ان الخاني الله عليها كثرتها فقال
عليه

عليه السلام بدين ما جازيتها لاندرك فيما لا يملك ابن ادم انما ناقة من ابلي ولو ملكوها الملكت به
لانها تكون مستولية على مال الكفار وصح نذرها لانه يد في مالها والعنف فيه
ان هذا محل معصوم بالاسلام فلا يملك بالهبة والاسئلة في الرقاب والمدبره
ودليل العصمة قيام سببها وهو الاسلام او الدار على اخلاق الاصليز لقول
عليه السلام فاذا اذوا لها عصموا مني دما هدر واما مالهم من غير فضل وفايده العصمة حفظ
الاوقاف عن الملك بغير رضاه فلو ملك بالهبة والغلبة لم يكن للعصمة فائدة وهذا
لان الاستيلاء يستند به المستولى وبنت الملك من غير رضاه من غير رضاه الغيرة والعصمة
تنتفع من التملك من غير رضاه لان معنى كونه معصوما كونه محفوظا عليه شرعا وانما
يكون محفوظا عليه اذ التملك عليه بغير رضاه وبخلاف الاستيلاء على المباحا
لعدم الحاجة الى الرضا من احد مستند به ولان للمالك القديم حق الاعادة الى
ملكه ولو ملكوها لما كان له حق الاعادة كسائر امواله **باب** كمال مسلم اذا ائتمروا
على مال الكافر لم ينفذ حق الاعادة **باب** علمه انه استرده مع الزوايد النقلة والنقله
بداولته الايدي او لم يتداوله بخلاف الواهب **باب** انه ليسترد هبة ان
باق على ملكه ولان كونه تفضيلا حيث فلتما ان وجدها قبل القسمة اخذها بغير شيء وان وجدها
بعد القسمة اخذها بالقيمة ولو ملكوها وجب ان لا يورث في الوحيين اصلا وان لم
يملكوها وجب ان ياخذ بغير شيء في الوحيين والفرق منا فتنه ظاهره لا يلزم على
ما ذكرنا اذ ائتمروا اموالنا انهم لا يضمنون ولو كانت معصومة في حقهم لضمنوا كما فيما
بين المسلمين لان عندنا يجب الصمان لكن يسقط بالاسلام لقول عليه السلام
الاسلام يجب ما قبله ولان لا يكون تنفير عن الاسلام الا بغير شيء ان العصمة
بين العادل والباغي في حق التملك واقية وغير باقية في حق الصمان والعني
فيه انهم في حق الصمان دافعون لان الاصل براءة الذمة فاعتقادهم عدم العصمة وان كان
فاسدا يعتبر في حق الدافع اما لا يعتبر في حق مالك ما للمسلم ابتداء فاصحابنا رحمهم الله
احتجوا بما روي عن عيسى بن طرفة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في بيع اخذ الشريون فاشتراه رجل من المسلمين ثم جاء المالك القديم فاحتج
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لصاحبه ان شئت اخذته بالثمن وفي رواية
ان احق به بالثمن ان شئت وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا وجد عيرا **باب**
قد كان المشركون اصابوه فقال عليه السلام ان اصبته قبل ان يمسوه فهو لك وفي رواية
هو لك بغير شيء وان اصبته بعد ما قسم اخذته بالقيمة ان شئت والمعنى فيه ان الاستيلاء
سبب بصير ملكه المسلم مال الكافر يملك به الكافر مال المسلم اذا كان محلا
للك كالبيع والهبة وغيرها من اسباب الملك ولهذا ساووا المسلم في اسقاط
الصمان بالاف الاموال **باب** واراقة الذمة كذلك في حق الملك وهذا لان التملك

بالاستيلاء نعم من نعم الله تعالى والكافرساوى المسلم في النعم الدنيا وفيه لحظه او فر واليه الاسارة بقوله
تعالى ولو لا ان يكون الناس امته واحدة الى قول ه عز وجل والاحرة عند ربك للمقيض فالاية
تدل على زيادة الحكمة القنضيه لزيادة الانعام في حقهم فان لم تثبت الزيادة فلا اقل من سوت
المساواة وهذا لان المقصود من سبب الملك الملك كما ان المقصود من سائر الاسباب
احكامها وقد استوتوا في نفس الملك و محرره قد ذلك على استوائها في اسبابه
لا يلزم على ما ذكرنا الرقاب فانما ملك رقابهم ولا يملكون رقابنا وكذا العكاح فانه يجوز
للمسلم كاح الكتابيه ولا يجوز ه كاح المسلمه لانا نقول ه السبب انما يجعل في
المحل ورتاب المسلمين ليس محل وهذا الاجور البيع برضاة بخلاف رقابهم على انا نقول
السبب انما يثبت فانا لا نملك جميع رقابهم فالا لملك رقاب بشرى العرب والمتردين
وهم يملكون بعض رقابنا وهو العبد المسلم وكذا النكاح فان المسلم يتزوج المسلمه
والكتابيه ولا يتزوج المشركه والمترد والكافر يتزوج المشركه والكتابيه ولا يتزوج
المسلمه فاستويا على انا لا نذكر الفرق بينهما في بعض الاحكام كذا نقول ه الاصل
هو التسوية فيجعل به الامان و قول ه مال المسلم معصوم بل مال كل واحد منهما
في حق الآخر غير معصوم وبيان ه ان الاموال خلقت على اصل الاباحه بالنظر
لان اليه خرجت محرج الاحتقان واعلى وجوه المنه التمكن من الاسفاح وهو المعنى من
الاباحه لكن العصمة تثبت بعارض والكافر منكر لذلك ويعقد بقا الاباحه واعتقادهم
وان كان فاسدا فهو معتبر في حق الدفع لعدم الرأيه بحكم المصلحة وعدم الزامهم بعقد الدية
فيتنق في حقهم على ما كان ولهذا لا يظهر العصمة في الجاه ه الضمان وقول ه يجب
م يسقط لا يصح لانه لو وجب لستوى لانه هو المقصود من الوجوب وقول ه يسقط
بالاسلام لا يصح لانه حق العبد فلا يسقط كالديون واما التنقيح قلنا اذا استويا على مال
المسلم شرط ه وجب ان لا يؤخذ منه كبل لا يكون سفيرا وهو مذهبنا بخلاف الرقاب
لانه خلقت معصومة من الاصل والكافر باعتماد الاباحه يدعى العارض فيكون ملزما للمسلم
واعتقاده هو غير معتبر في حق الالزام ولهذا لا تثبت عصمة اموالهم في حق المسلمين وان اعتقدوا
تثمتها ولا يملكون بعد الاحرار ولم ينق العصمة في هذه الحالة لانه لا فائدة في بقائها
وبيان ه ان العصمة عبارة عن المنع الشرعي وهو الحرمة او معنى بعدد في محل بعيد الحرمة
وفائدة هذه الحرمة نقا ه المالا محفوظا لانه ولهذا ما لا ينتفع به لا يكون معصوما
لانه لا مرد خطره وهذا الفايده لا يتحقق في حق من يعتقد الحرمة كمنع من اخذ فيني محفوظا
وان كان لا يعتقد لكن يمكن الزامه فمرا واحدها غير موجود هنا فلا تنق العصمة اما قبل
الاحرار نقول ه العصمة باقية لان بقائها مفيد لان الامام متمكن من اظهار اثرها بمنعه
المسلمين حسا لان الغلبة في دار الاسلام لاهل الاسلام ونقول ه العصمة غير باقية لكن
لا يكونها لعدم السبب وهو الاستيلاء النام وهذا لا يملك المسلمون اموالهم قبل الاحرار

بدار

بدار الاسلام ولان العصمة انما تثبت للملك المسلم ولم يبق ملكه فلا تنق العصمة وبيان ان الملك هو
اعتبار الشرع القدرة الحقيقية اعني ان الشرع جعله حصن بالانتفاع بالمحل المقدور له
وان الت اعتبارت قائمة كما عند امكان اعادتها وبعد الاحرار بدار الحرب لا يمكن اعادتها
فلم يبق الملك فلا يبق العصمة وقول ه عليه السلام عصمو امنى دما هم يدينوا ه فقط
لكن سائر المسلمين يدخلون فيه بطريق التبعيه حكم العرف كما يقال ه امن الامام هذه البلدة
والكفار ليسوا اتباعا ولا يعقدون الانقياد ه فلا يملكون الحكم الحديث اما الحديث
قلنا يجمل ان ذلك من الاحرار بدار الحرب وهو الظاهر لان الظاهر ان المرأة لا تقدر على الفرار
مع بعد المسافة وتكلمهم في دارهم وفي الحديث ه اشارة اليه فانه ذكر الليل بالالف واللام
فيصرف الى تلك الليله كما لو حلف لا يكلم فلانا الليله وقول ه المالك العلم له
حق الاخذ فلنا ه ان يملك وهذا لا يدل ه على قيام ملكه ثم اذا ثبت الملك للكفار فلو وجد
الملك القديم قبل القسمة اخذ بغير شى ولو وجد بعد القسمة اخذ بالقيمة لما روينا من الحديث
ولان استيلاء الكافر يشبه الغصب من وجه ويشبه الاستيلاء على المال ه المباح من وجه
لان اسداء بر على المال ه المعصوم في دار الاسلام ويتم بعد الاحرار بدار الحرب في المال
المباح فعملنا يشبه الغصب واتت ه حق الاخذ بغير شى في الملك العام وعملنا يشبه
الاستيلاء على المال المباح واستناله حق الاخذ بعوض اذا وجد في ملك خاص عملا بالليلين
ولان الملك العام غير محرم بدليل ه انه لا يقطع السارق ولا يضمن بالعتل والانلاف
بخلاف الملك الخاص لان قبل القسمة الملك لجميع الغائبين وقد وجب على الامام وعليهم
الدب عن المسلمين وعن اموالهم فلا يستحقون البدل ه باقاه ما وجب عليهم اما بعد
القسمة الملك خاص وليس على هذا المعنى الدب واستعداد مال المسلمين من ابدانهم فجازله
اخذ العوض ثم اذا ثبت ه له حق الاخذ ليس ه ولاية بعض تصرفات التملك من العبد
ولان الشرع اثبت ه حق التملك بخلاف القياس لان بعض التصرفات فلهذا لا يملك
بعض القسمة لياخذها بغير شى وانما ثبت هذا الحق لمن وقع الاستيلاء على يده لان الشرع اثبت له
لا لغيره اذا عرفنا هذا ه محمد رحمه الله اذا استرا العبد وعبد الرجل من المسلمين
واحرره بدار الحرب فاشتراه منهم رجل بالف درهم واخرجه الى دار الاسلام فلم يولاه
ان ياخذ من المشتري بالثمن الذي اشتراه به لانه قام على المشتري بالثمن وملكه معصوم فلا يجوز
ابطال ملكه عليه بغير عوض وحق الاخذ ه ثابت لما ثبتنا ان ياخذ بالثمن حتى يعود كل
واحد منهما الى ملكه نظرا من الجاني وصار كالشفيع اذا اراد اخذ الدار من المشتري ياخذ
ما قام عليه من الثمن كذلك ه هنا ولو اخلف المولى القديم والمشتري من العبد وفي الثمن والقول
قول المشتري لانه يؤخذ من يده وادعى التملك ه عليه فكان القول قوله كالبائع مع المشتري
اذا اختلفا في الثمن كان القول قول البائع والشفيع مع المشتري اذا اختلفا كان القول قول
المشتري وايهما اقام البينة قبلت بيئته وان اقاما البينة لم يرد في الاصل قالوا ويبلغ

ان يكون البينة منة المولى في قياس قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قياس قول ابن يوسف
 البينة مينة المشتري عليه لانه ثبتت الزيادة وعند ابن حنيفة الشفيع لانها هي الملتزمة
 كذلك هنا فان لم يخله المالك القديم حتى اسروا ما ينافي اسراة رجل اخر واخرجه الى دار
 الاسلام فالمشتري الاول ان يخله باليمن وليس للمالك القديم حق الاخذ من يد المشتري
 الثاني لان الاسر الثاني وقع على ملك المشتري الاول فكان حق الاخذ في حق المشتري الاول
 بين الاخذ من يد الثاني ومن المالك فان اخله للمولى القديم ان يخله منه باليمن لانه قام على
 المشتري الاول باليمن فذا اخله بذلك حتى يصل كل واحد منهما الى راس مال في حق المشتري الاول
 لما قلنا فان قيل المشتري الاول دفع الممن في المالك الاول وقد انتقض
 ذلك المالك وبطل فلا يعتبر ذلك البيع ومنه كاستفيع اذ باع المشتري ثرا اشتراه ياخذ
 الشفيع الثمن الثاني قلت المشتري الاول انما يخله بحق المالك الاول لان فانه
 لو اذلت للمالك لم يكن في حق المشتري الاول ان يخله فلما اخذ باليمن الثاني صار المالك كله في ملك واحد
 فلا يجوز ان يخله منه ما لم يصل اليه ما عزم وهذا لان الاخذ بطريق الاعادة الى غير ملكه
 ولهذا لو كان عليه دين او في عتقه جناية يعود الدين والجناية اليه كانه لم يزل عن ملكه
 وان لم يخله المشتري الاول في حق المشتري الاول من الثاني فلا سبيل للمولى عليه لان حق المولى القديم انما ثبت
 في حق ملك المشتري الاول وما حصل في ضمن الشيء لا يثبت ما لم يثبت في ضمن المتكفل
 ولم يثبت فلا يثبت حق المولى القديم كمن اوصى بان يباع عبده من فلان ويتصدق بتمته على
 المساكين فان في ذلك الرجل الشري بطل الوصية بالصدقة وهو بمنزلة ما لو وهب عبده
 من رجل ثم وهب الموهوب في حق المشتري الاول من اخر بعد ما قبضه ليس للواهب الاول على العبد
 سبيل ما لم يرجع الواهب الثاني في هبته لان حق الاول وجب في ملك الثاني كذلك هنا
 عبده اسره العلو واشتراه رجل بالفد رهم واخرجه الى دار الاسلام فلم يخله المالك
 القديم حتى وهبه المشتري من رجل وقبضه الموهوب في حق المشتري الاول وقيمته يوم قبضه الفادهم
 فاراد المالك القديم ان يخله من الموهوب في حق المشتري الاول كان له ذلك كما لو باع وباعه بالزهر
 لان الاصل ان من يخله ان ملكه بغير بدل في حق المشتري الاول فالما لك القديم يخله بالقيمة كما يخله
 ممن وقع في سهمه من الغنائم بالقيمة بالحديث الذي مروى وان كان الذي في يده ملكه ببدل
 ان كان البدل له مثل من جلسته كالدرهم والدنانير او الكيل او الموزون بغير
 عينه ياخذ بمثله وان لم يكن في حق المشتري الاول مثل من جلسته كالعدرون ياخذ بقيمتها كما في الشفيع
 والموهوب في حق المشتري الاول ملكه بغير بدل في حق المشتري الاول في اخذ بقيمتها فان قال في حق المشتري الاول
 واخذ من يد المشتري بالفد رهم ليس في حق المشتري الاول ذلك لان المشتري من العلو وملك العبد ملكا
 صحيحا فكان تصرفه في ملكه ملكا صحيحا الا ان الشرع اثبت للمالك القديم حق الاعادة الى قدم ملكه
 فسرطان لا ينقص تصرف المالك من العلو فلا يملك بقبضه الا ترى ان المشتري شرافا سدا
 اذا اخرج عن ملكه لا ينقص تصرفه مع مساند المالك في حق المشتري الاول فمنا اولي الامر ان ليس له

ان

ان ينقص البسمة ونقيده الى ملك الغائب حتى ياخذ بغير شيء واذا لم يكن في حق المشتري الاول بعض تصرف المشتري في
 على ملك الموهوب في حق المشتري الاول وقد ملكه بغير بدل فياخذ بالقيمة ويروي ابن سماعه عن محمد بن محمد بن ابي
 ان في حق المشتري الاول ان ينقص المهره وياخذ بما بين الاول لان الملك وقع للمشتري من العلو واليمن وقع في
 سهمه والمولى حق الاخذ كان حقه سابقا على حق الموهوب لانه على حق المشتري كان في حق المشتري الاول حق الممن
 كما لو باع المشتري الدار ووهب كان الشفيع ان ينقص تصرفه وياخذ باليمن الاول كذلك هنا
 وفي ظاهر الرواية فرق بينهما والغير وان هنا ليس في حق المشتري الاول ان ينقص المملك الاول بالاجماع
 لانه اذا حضر بعد البسمة ليس في حق المشتري الاول ان ينقص الغنم لكنه ياخذ بقيمتها ان شاء وكذا لو اشتراه رجل
 من العلو وليس في حق المشتري الاول ان ينقص شيئا فلما لم يكن في حق المشتري الاول ان ينقص التملك الاول فان الشفيع
 لو حضر والمدين في يد البايع كان في حق المشتري الاول ان يخله من يد البايع وان ينقص البيع الاول فلما كان له
 حتى ينقص مملك الثاني لان حق الشفيع متعلق باليمن ولا يخله الا باليمن فلو لم يكن له حق القبض
 يتمكن المشتري من ابطال حقه بالارادة عن ملكه بغير بدل في حق المشتري الاول وكان له حق القبض
 حقه للضرر عنه وهذا كما كان في حق المشتري الاول حق الاخذ باليمن في حق المشتري الاول فلا ضرورة الى
 ابطال تصرف المالك فان قيل وجب ان لا يكون للمولى القديم حق الاخذ من يد الموهوب له
 لان روال العبد عن ملك المشتري الاول في حق المشتري الاول منع المولى القديم من اخله من ملك غيره
 كما لو اسر من المشتري الاول واشتراه رجل اخر واخذ وترك المشتري الاول العبد
 على المشتري الثاني فاراد المولى القديم ان يخله من المشتري الثاني لم يكن له ذلك في حق المشتري الاول
 قيل له ثم انما لم يكن للمولى القديم حق الاخذ من يد المشتري الثاني لان المشتري الثاني لم يتلق
 الملك في العبد من جهة المشتري فيقوم هو مقام المشتري فيبقى هو المالك القديم فكان له
 حق الاخذ وهذا لا ذكرنا ان الشارع لما احدث هذا الحق بضمنا لاجل القياس لمن وقع
 الاسر على يده ومنه لو اثنى حق الاخذ للمالك القديم لا يثبتا الغير من وقع الاسر على يده
 فبدرق من هذا وبين الوارث فانه اذا اخل من وارث المشتري بعد موته ياخذ باليمن الذي
 قام على موته لا بالقيمة والفرق ان الموهوب في حق المشتري الاول قام مقام المشتري الاول من وجه
 دون وجه تام مقامه من حيث انه استغاد المالك من هبته ما قام مقامه من حيث انه
 ملك العبد بالهبة ملكا جديدا ولهذا لا يرجع على بايع الواهب بضمنا العبد واليمن اذا
 استحق من يده ولا يبرر بالعيب فجلنا به باليمن حيث انه لم يقيم مقامه لم يكن في حق المشتري الاول حق الاخذ
 باليمن ومن حيث انه قام مقامه كان في حق المشتري الاول حق الاخذ باليمن عملا لهما اما الوارث قايم
 مقام المورث من كل وجه من حيث انه يلقى للملك منه ومن حيث انه لا يملك ملكا جديدا حتى
 يبرر بالعيب ويصير معززا من جهة بايع مورثه كما ياخذ من المورث باليمن ياخذ من الوارث
 الذي قام مقام المورث فدرق بين هذين المسائل وبين ان المشتري واخذ من اهل الحرب
 العبد الذي اسروه من مسلم ثم اسلم واخرج الى دار الاسلام فالعبد في حق المشتري الاول ولا حق للمولى
 في ذلك والفرق وهو انه حين اشتراه لم يكن مخاطبا بالرد لانه كان حرا فالا يبرره الرد بعد الاسلام

الايدي انه لو اسلم المستولى لا يجوز منه ذلك المشتري وذلك لو جرح اليها بامان ومعه شيء
 فما استولى عليه لم يكن لصاحبه المسلم عليه سبيل الا انما في نفسه وماله وليس من
 الامان ان ياخذ ماله بغير طيبه من نفسه الا انه يوم يبيع العبد ان كان مسلما كما لو اشترى
 عبدا مسلما في دار الاسلام ولو دخل المسلم دار الحرب بامان وله في يدهم جارية ماسورة
 كرهت له عضها ووطئها وان كانت مبررة او ام ولد لم اكره له اكره له ذلك
 لانهم ملكوا الجارية بالاحراز بدارهم فلا يحل له ان ياخذ ملكهم بغير طيبه انفسهم كما يحل له
 ان ياخذ ما يراموا وهم لانه دخل اليهم بامان وفي اخذ ملكهم بغير اذنهم بقص الامان ان
 المذنب وام الولد له ملكوها بالاسير فلا يلبس بان ياخذها لانه اعلى ملكه وله ان ياخذ ملك
 نفسه انما وجد وان كان له رجل ماسورا فمهم لانه اكره ان يعصب استر او يسرقه او
 ينقل منهم من قدر عليهم او يسرق من ماله لانه لا يمان له فيما بينهم واموالهم
 على الاياحه ولو ان المشتري من العبد ولم يهب العبد لكن العبد جنى جانيه من الجانيه
 بين الدفع والعدا كما هو الحكم في خيانة العبد فان قدي ياخذ المولى القديم من ولي الجانيه
 بالقيمة لان جانيه العبد تطلعت برقبته ولا موجب للمال فاذا دفع العبد
 فقد ملكه ولي الجانيه بغير بدل **فصل** في عتق العبد وتقصير في ملكه فلا ينقص
 الا يري انه لو اعتقه او دبره بعد ولم يتق للمولى عليه سبيل لانه اعمى ملك نفسه والعقود
 والديور جلد وقوعه لا يحتمل النقص ولو ان المشتري هو الذي جنى جانيه وصاح
 اوليا الجانيه على هذا العبد ودفع اليهم فان كانت الجانيه حيا كان للمولى القديم ان ياخذ
 من مولى الجانيه بالارش وان كان عبدا **فصل** ان ياخذ بالقيمة لان موجب الجانيه الخطا
الحال فولي الجانيه انما يلقى الملك في العبد من المشتري بماله وهو ارش الجانيه
 لانه صار مشتريا للعبد بارش الجانيه فصار كانه اشتراه بماله احراما الجانيه اذا كانت
 عبدا وان موجبها القصاص والقصاص ليس بماله فكان مضمونا بنفسه لا بما يقابلها
 فيكون ينزل له الموهوب فيما خله بالقيمة يوم قبضه ولو ان العبد جنى جانيه في يده
 المشتري ولم يحذر الدفع او الدفع اخذ جنى جانيه القديم كان بالارش ان شاء اخل
 بجميع الثمن وان حدث العيب في يد المشتري لان حدوث العيب لا يوجب سقوط شيء
 من الثمن لمانعين وحققه كان مقدما على حق ولي الجانيه مكان **فصل** ان ياخذ ولان حق
 ولي الجانيه لا يتغير لان حقه متعلق برقبته العبد على وجه يمكن للمولى من امساكه بالعقد
 وهذا ما ثبت في حق المشتري والمولى القديم اما المولى من يدهم من الدفع الى ولي
 الجانيه **فصل** احقه فان **فصل** ان ياخذ من المشتري بالثمن ولو دفع المولى الى ولي الجانيه
 ما خله من يده يارش الجانيه وربما يصيب ورهه وانما اجله الحق للمولى القديم فاذا اخذ
 المولى بالثمن خوطب بالدفع او الفدا لانه عاد الى قديم ملكه فسخا ما الفدا اطلق لم ينزل
 عن ملكه ولم يبدل ذلك ملكا مبتدأ حتى يكون المشتري محتارا ومثلها وهذا لان المشتري

مجبور

مجبور على الدفع وانما لا يلزمه ضمان الغرور واذا عاد فسخا عما جبيع الحق والحق في دمه من الدين
 والجانيه كالعبد الموهوب اذا جنى ثمر او ثمره مولاة فان جانيته لا يستدل من رقبته الى المثلين ولكن
 كالحب المولى بالدفع والعدا واذا دفع هذا او فدا الم يكن له ان يرجع على المشتري بشيء لانه كان
 محسرا في الابتداء بين الاخذ والترك فان معز الامعرورا وقد اخذ منه المبيع فمرا وجيرا
 هذا كما لو طلق امراته من الدخول لها والمهر كان عبدا وقد جنى عندها فان الزوج يحضر
 من اخذ نصف العبد وبين اخذ نصف القيمة لان الجانيه فان اخذ العبد خوطب بالدفع
 او الفدا في ذلك النصف ثم لا يرجع على المرأة بشيء ما ذكرنا فذلك هنا بخلاف ما اذا
 اشترى عبدا وفي عبده خيانة فانه لا يحاطب **فصل** المشتري بالدفع او الفدا لان المشتري ملكه ملكا جديرا
 متبدا للجانيه لم يكن في ملكه الجديد والبايع مختار في البيع فكان محتارا للفدا ان كان عالما او
 مستهلا لان لم يكن عالما اما اخذ المالك القديم اعاده الى قديم الملك الا يري انه لو كان
 في عتقه خيانة قبل الاسر واخذ من المشتري كالحب بالدفع او الفدا لذلك هنا ولو ان العدو
 اسر واعبد المسلم واخذ منه بدار الحرب ثم وهبوه لرجل من المسلمين وقبضه الموهوب
 له وقيمته يوم بذل درهم واخذ جانيه الى دار الاسلام فالمولى القديم ان ياخذ ببقية يوم قبضه
 لان الموهوب **فصل** ملك العبد من جهة العدو فصار كالموهوب ملكه العبد بالارش لا بالاستيلاء ولو وجد
 في يد الغانم بعد ما اكره ملك الغانم في الغنمة كان **فصل** الحار ان يدا اخذ بالقيمة يوم اخذ الغانم
 بالقسمه وان شاتركه كذلك هنا وانما اعتبرت القيمة يوم اخذ الغانم بالقسمه لان هذا اول
 يوم يسحق المولى القديم اخذ منه بالقيمة وكذلك هنا يوم قبض الموهوب اول يوم استحق
 المولى القديم اخذ الموهوب بالقيمة فان قطعت يده عند الموهوب **فصل** واخذ الموهوب له
 الارش فالمولى القديم يملك ان شاتركه ببقية يوم قبضه الموهوب له وان شاتركه ولا يقدر
 النقصان الحاصل بعد ذلك لان حق الاخذ ثبت من وقت الهبة وفي ذلك الوقت كان صحيحا
 فزوال اليد لا يوجب سقوط شيء من البدل **فصل** لان المتبوع هو الشخص والبدن تبع والحري
 ايضا فالهبة الى الشخص لا الى البدل لان المتبوع لا يقصد بالعقد فدون كالعبد المبيع اذا كانت
 يده بافنه سما ويده قبل القبض لا ينظر شيء من الثمن اذا اختار المشتري اخذ كذلك هنا
 ولان ما يعطى المولى من الثمن والقيمة انما يعطى بطريق المعادة لا بطريق المبادلة والمعامله والفدا
 باذا الاصل ولا يسقط بفوات الطرف شيء منه كما اذا جنى العبد خيانة ولم يحضر المولى الدفع
 او الفدا حتى مات طرف من اطراف المدينه به **فصل** الدية اذا اخذ الفدا ولا يحيط
 بفوات الطرف شيء كذلك هنا بخلاف ما اذا هدم المشتري البناء وهدمه غيره واخذ المشتري
 صما نه ثمر جال الشفع واخذ بالشفعة فانه يحيط عنه ذلك القدر لانه اخذ على سبيل المبادلة
 والمبادلة فان الثمن مقابل المبيع حقيقة فجاز ان يسقط شيء منه عند فوات ما يقابلها اما الفدا
 ليس له حكم القابل اما هو احسان وضع ايت الشرع به بضماء خاص ليرده الى اصل
 حقه فلا يعتبر بقصان دخل في الوصف الا يري انه لو قطعت يده في يد الغانم كان الجواب

ما ذكرنا من رواية ابن سماعة عن محمد بن محمد بن حماد انه يأخذ بحصته لانه جعله بمنزلة ما أخذ الشفيع
بالشفعة على ما ذكرنا واذا اخذ جميع القيمة لا يأخذ الارش وان كان هذا بذكر طرف تعلق به
حقه فذكر في هذا وبهذا اذا قطع هذا العبد الحائي في يد المولى واخذ المولى ارشه ثم اختار
دفع العبد بالجناية فان يدفع العبد مع الارش والفرق ما بقية الجز بالكل ونحوه لو قيل العبد
الحائي واستغ المولى عن الفداء يجب عليه دفع العبد الى ولي الجناية فلكل الجب عليه دفع بدل الكل
وهنا بالحكم ان ما استل المحل العيا لم يصح الفاني نقصان وان ساد دفع المحل وصحة جميع القيمة
صحيحا واذا دفع القيمة واخذ جميع القيمة فالعبد بدل المحل المحسن وسلم المحل شرط
لسلامة الصمان حتى لو اراد اسال المحل والرجوع بنقصان المحل ليس له ذلك وعند
ابن يوسف ومحمد الصمان بدل المحل المحسن حتى لو اراد اسال المحل والرجوع بنقصان
المحل ليس له ذلك واذا دفع المحل واخذ القيمة فما اخذ من القيمة يكون بدله ما اذا
عند ابن محمد بدل المحل المحسن والمحله وهو المذكور في الكبر والكتب عند ابن يوسف وفي
بعض الروايات عند ابن عمر العيس وهو قول ابن حنيفة رحمه الله وهو المذكور
في السير الكبير وابن يوسف رحمه الله على هذا الرواية مع محمد رحمه الله في ابتداء الواجب
ومع محمد رحمه الله في حالة الاستيفاء عند ابن حنيفة رحمه الله ما كانت القيمة بدلا عن العيس
والفاني ملك المحل بغير بدل فصار بمنزلة ما لو وهب الموهوب له المحل العيا من العيا
ولو كان كذلك اخذ المولى القدر بقيمة اعمى يوم اخذ الفاني وكذلك على احدى الروايتين
عن ابن يوسف رحمه الله وعلى رواية الاخرى بالملك الحائي فيه ملك خلافة لانه لما
وصل الى ماله على سبيل الكمال لا بد من ازاله الحث عن ملكه كيلا يجمع البدل والمبدل
في ملك واحد واذا زال عن ملكه لا بد ان يترك احد من رتبة في ذلك حتى لا يكون سببه
واولى الناس به الحائي لانه بمنزلة ما نصار كانه ذهب عيناه بافه سماويه ثم مات مولا
فورثه الحائي وهو اعمى ولو كان هكذا ليس له ياخذ بقيمة صحيحا لذلك هنا و**فرق**
ابن يوسف رحمه الله عن الوجوب ابتداء من تسليم المحل واخذ القيمة والفرق ان في الابتداء
الواجب ضمان الفاني وهو العيان كما لو قاعنا واحل واذا كان الواجب بدلا من العايب
كان له ان يحسك المحل ويرجع بالنقصان كما في كسر القاش اما اذا اختار تسليم المحل
واخذ القيمة كانت القيمة بدلا عن العيسين كما هو الاصل في اطراف الادنى وفيه المحل لم يملك
له بغير بدل فياخذ بقيمة اعمى كما قال ابو محمد وعند محمد رحمه الله ما كانت القيمة
بدلا عن العيسين والمحله فقد ملك العيسين والمحله بما اعطى من المال وهو القيمة
فكان بمنزلة ما لو اشترى العبد بما اعطى من القيمة ثم فقيت عيناه وبقيت المحل ثم جاء المولى
القديم فانه ياخذ المحل بجميع القيمة لا يطرح عنه بسبب العيسين شي لما قلنا كذلك هنا
وهذا لان الجناية او جت النقصان لا القيمة لما قلنا ولما في النقصان فمد نصار كالببيع
بالتراضي الان الصمان انما واجب بالجناية فاذا ضمن مائة من وقت الجناية استند ملكه

الى ذلك الوقت كانه ملكه جميع القيمة وهو صحيح ثم ذهبت عيناه في يد فياخذ بقيمة صحيحا ووجه الرواية
عن محمد رحمه الله ياخذ بقيمة صحيحا وما ذكر من الحوا **ان** على قول ابن يوسف ياخذ بجميع القيمة
ان شاء وعلى قول محمد رحمه الله بعمته اعمى وقع على العدل وذكر شيخ الاسلام على الاستيفاء
رحم الله الصالح والاعتداع على رواية السير ان على قول ابن حنيفة رحمه الله ياخذ المحل بقيمة
صحيحا وعند محمد رحمه الله بقيمة اعمى وهو الموافق للذهب المعروف فلم وما ذكر من رواية
سليم رحمه الله ان على قول ابن حنيفة ياخذ بقيمة اعمى لا وجه له عند الا انه يكون عن رواية
مثل ما قال ابو يوسف ان الصمان مقابل بالعيس والملك في المحل كالحاصل بغير عوض كما قلنا
لا في يوسف رحمه الله في رواية السير ولا وجه لقول محمد رحمه الله ايضا لانه ياخذ بقيمة
صحيحا الا ان يكون عن محمد رحمه الله رواية ما هو مذهب ابن يوسف رحمه الله ان المحل حاصل له
حكمه اطلاقه ومن المشايخ من قال هذه المسئلة فصرح لمسئلة ذكرها في كتاب الرهن
وهي ان عبد الرهن اذا فاقعني رجل ودفع به مكانه واخذ الا اعمى فان على قول ابن حنيفة
وابن يوسف رحمه الله اعمى يقوم مقام العبد الرهن كما ودما ولا يسقط شي من الدين
وعند محمد رحمه الله يسقط نقصان العيسين من الدين ويلون العقور هنا بما بقي لمحمد رحمه الله
ان الجاني عليه قايمة مقام الحائي فكان المرهون ذهبت عينه فسقط نقصان العيسين من الدين
ووجه ظاهر الرواية ان الجاني عليه قام مقام الحائي على هذه الصفة لان الجاني دفع بنقل العيسين
فلا يستند الدفع والفتي لما قبل الاخر من ان الماخوذ قام مقام المدفوع على هذه الصفة
وان حكم الرهن لم يثبت في عينه فلم يزل لا يسقط شي من الدين بخلاف ما اذا ذهب عن العبد
الرهون مع رد قول محمد رحمه الله في هذه المسئلة فذلك هنا بطرح حصة العيسين
فياخذ بقيمة اعمى وعندهما ياخذ بقيمة صحيحا كما يسقط شي من الدين لقيامه مقام الاول
ولو كان مكان العبد جارية فولدت في يد الموهوب ولدا فقتل الولد لرجل واخذ الموهوب
القيمة من العايل ثم حضر المولى القدر المحل الجارية بقيمة ما يوم وفقت الهبة او ببيع ولا يبيد
له على قيمة الولد ولو لم يولد الولد اخذ الام والولد بقيمة الام يوم الهبة لان حق الاخذ
والاعادة الى قديم ملكه للمولى القديم حتى متاكد في الام فليس الى الولد كما لو قبض المشتري
الجارية المبيعة وبطل الثمن بغير راد البايع ولدت في يده كان للبائع ان يستردها
ويجلسها لاستيفائها الثمن وكولد المرهون وغيرها وانما ياخذ الام بجميع قيمتها وان كان
حق الاخذ ما في الولد لان الولد تابع للام في حق الاخذ وسواء تابع يورث بنقصان
الام لا ينقص من القيمة ما درنا معوات مابع لا يورث بنقصان الدات او يورث
ان لا ينقص ولا ياخذ قيمة الولد لما ذكرنا ان حق الاخذ بطريق الاعادة الى قديم ملكه
والقيمة لم يكن في ملكه قط ولا في لانه لا ينفذ الا بغيره لانه لو نقل الام لا ياخذ قيمتها مع انها اصل
قيمة الولد اولى هذا اذا قتل الولد او مات ولو كانت الام هي التي قتلت او ماتت وبقي الولد
ثم حضر المولى القديم ياخذ الولد بحصته من قيمة الام يوم وفقت الهبة لو تسرت عليها يوم

وقعت الهبة وعلى ولدها يوم يربد اخذها فاصاب الولد ياخذ بذلك وما اصاب الام ليسقط عنه لانه انما يعتبر قيمة الولد يوم صار مقصودا في هذا الحق وانما يصير مقصودا يوم الاحد وهو بمنزلة ولد البيع انه يعتبر قيمته يوم القبض وقيمة ولد المرهونه يوم الفك كانه يوم صيرورة مقصودا وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا قول محمد بن احمد رحمه الله يرجع ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال ياخذ الولد بجميع قيمة الام او يترك محمد بن احمد رحمه الله يقول بان الولد لما بي الى وقت القبض يسرى الى الولد حق المولى القديم فصار كمال الاسر ويرد على الام والولد جميعا من حيث الحكم ولو وقع الاسر عليها حقيقته واشترى اهل رجل واحرهما الى دار الاسلام ثم قتل احدهما او مات ياخذ الآخر حصته كذلك هنا وهذا لان اهل ان الزيادة اذا حلت من اصل جرى فيه العقد وتبقى الى وقت الاستيفاء جعل الحكم كان العقد جرى على الاصل والفرع حتى يكون له حصته مما اوجبه العقد كالجارية المبيعة اذا امتلأت اومات قبل القبض وبقي الولد لا يبي يوسف رحمه الله انا اقول ان الموهوب له لو قتل الولد او قبله اجبى وبقيت الام ثم جاز المولى القديم واختار الاخذ ياخذ الام بجميع قيمتها ولم يطرح عنه بسبب قتل الولد شي فكذا اذا امتلأت الام او مات وجب ان لا يطرح هو اياها شي منه من القيمة لانه لو كان ليسقط بقتلها شي من القيمة كان لسقط بقتل ولدها وان كان باعلا ان استملاك البيع مما يجوز ان يكون له حصته من البدل لانه لا يملك المتبوع واستملاكه كما في ثمر الخيل الحادث قبل القبض اذا استملاكه البائع او غيره وولد المبيعة فلما لم يسقط ثم علم انه لا يسقط هنا وفيه اسبغ انه لم يصرك ان الاسر جرى عليها لانه لو صار كان الاسر قد جرى علمها فاما الام او قلت ينبغي ان ياخذ المولى البدل بقيمة نفسه لان ما يخصه من قيمة الام عند محمد بن احمد رحمه الله وسن ان الجارية الماسورة فخالقه المرهونه والبيعة بالاجماع فلا يجوز اغنيارها بها وهذا لان الحق ما ثبت في الولد بطريق السرار وهذا لا يثبت في الارش وانما ثبت من حيث ان الولد جاز الام وبعضها كسائر اجزائها والحكم في البعض والكل سواء حتى ياخذ البعض بما ياخذ به الكل كما لو فات بعض الاحرار لا يفعل احد او بانه سمانة الا يرى ان الحكم في البعض المنفصل هكذا فكذلك في البعض المنفصل ولان الولد تبع للام ولم يكن حقه وجب في الولد وانما وجب حقه في الاصل وهو قدر قيمة الام ثم حدث الولد بعد ذلك واذا ذهب الاصل وبقي الفرع جعل حقه في الاصل باق كما كانت اذ مات وخلف ولدا سعى الولد في جميع الكاتبة لذلك هنا قال شيخ الاسلام على الاسم على رحمه الله والاصح قول محمد بن احمد رحمه الله لان بعضا هو مانع حاز ان يجعل كانه لم يلد فالاطراف في اخذ الاصل بقيمة كامله كان لم يتنقص اما بعض هو منع لا يجوز ان ياخذ بقيمة الاصل ولو ملكه اصلا صار مع الاصل كاحليل ولو كان اصله ياخذ الباقي منها بحصته كذلك هنا ثم فرقوا في الجارية الماسورة بين ولدها وارثها فقالوا للمولى القديم ان ياخذ ولدها وليس له ان ياخذ ارثها وقالوا على العكس من هذا في الجارية الحرة اذا ولدت ولدا بعد الجناية واختار المولى دفعها فانه لا يدفع ولدها معها ولو

ولو قطعت يدها واخذ المولى ارثها واختار دفعها دفع الارش معها والفرق ان حق في الجناية في الجارية الجانية ملحق بحق العسر في مال الزكاة وحق مولى الجارية الماسورة ملحق بحق الشفيع اما الاول فلان حق في الجارية الجانية حق متأكد ثبت بسبب لم يجزئه في مال الجارية حق العسر في مال الزكاة حق متأكد في رقبته المال ثبت بسبب لم يجزئه صاحب المال لان حق العسر اما سطر حولان الحول وحولان الحول ليس من صنيع صاحب المال كان حق في الجناية في الجارية الجانية بطرح حق العسر في الزكاة بمرحق العسر في مال الزكاة بعد حولان الحول سرى الى بدله وبدل اطرافه ولا يسرى الى ولده فان الجارية اذا كانت للتجارة وحال الحول قبل ان يودي زكاتها ولدت ولدا يساوي ما بين لا يسرى الحق الى الولد حتى لو ماتت الجارية بعد حولان الحول لاسحق حق العسر سقا الولد حتى لا يلزمه زكاة الحول لما فيه ولو استهلكه انسان بعد حولان الحول سقى حق العسر سقا الولد حتى يلزمه زكاة الماشي بذلك هنا واما الثاني فلان مولى الجارية الماسورة انما يستحق اخذ الجارية بسبب احداثه من كانت الجارية على ملكه وهو يملكها من جهة العذر وبدل استوجبه المالك من العذر وعلى المولى القديم كالشفيع ثبت له حق الاخذ بسبب احداثه المشتري وبدل استوجبه المشتري على الشفيع ثم حق الشفيع متى ثبت في البقعة للمشتري سرى الى الزيادة الحادثة من المسرا حتى لو كان في الارض المشتراة جمل فامتدت والتماز بعد على الخيل كان للشفيع ان ياخذ الارض والخيل مع الممار ولا يسرى الى البدل حتى لو استهلك رجل شيئا من الارض التي وجبت فيها الشفيع او من الخيل او من الدار واخذ المشتري قيمة ذلك ليس للشفيع ان ياخذ القيمة بل ياخذ ما بقي كذلك هنا فان قيل يجوز الحاق حق المولى القديم باحد الولد الحادث بعد الانفصال قيل لاسحق الشفيع سرى الى الزيادة المتول من الخيل فيثبت الحق فيه لكن اذا انفصل بطل الانفصال اما هنا حق المولى القديم في الجارية سرى الى الولد الحادث قبل الانفصال وثبت ولم يطل بالانفصال لانه ما كان يسحق المولى القديم اخذ الجارية بسبب انفصال ملكه بملك المالك من العذر وليكون الانفصال مبطلا للحق فامسردا لان حق المولى القديم في الجارية حق متأكد لا يمكن احدا من ابطاله مع بقا المحل فيه فيسرى الى الولد لانه جز من اجزاء الحق متعلق بجميع اجزائها فيسرى الى الولد كالدين والرهن والديانة اما موجب الجناية الدفع والعدا وذلك متعلق برقبة المولى ورفقتها كالية عن ذلك وانما نصير الجارية ملكا لا وليا الجناية عند التسليم وعند ذلك الولد منفصل عنها فلا يسرى الى الولد الا يسرى الى المولى يتمكن من ابطال حق في الجناية عن العجز مع بقا المحل به بالفدا فلم يكن الحق منتقرا ومتأكد في العين وغير المنقورة لا يسرى الى الولد فرق بين الجناية والزكاة والندرو الوصية فانه لو اوصى ان يتصدق بجارية على المساكين فولدت ولدا يتصدق بالولد وكذا الواسي ان يوهب هذه الجارية فلان فولدت وهما جازان من الملت سقا الوصية فيهما وكذا الوند ان يتصدق بهذه الجارية فولدت والفرق ان سقيا الوصية بقدر الملت مستحق حيث لو امتنع الوارث او الواسي بجبره القاضي فكانت الوصية سقيا للمالك فيتعلق بها حق الواسي له

بل السيد ويراحي الملك الى وقت التنفيذ والحقوق المتعلقة بالعين بعدى الى ما يتولد منه
 كبيع الفضول والدليل على ان هذه وصية بالعين ان سهام الوارث والوصية اذا لم
 يخرج الجارية من المثل تعتبر العس وسند الوصية في يدها لا غير خلاف الجارية لاها لا
 تتعلق بالعين لما ذكرنا الا انه اذا هلك المحاطب المولى تشي لان مخاطب باقامة الفعل في هذا المحل
 او الفدا على وجه التحير وبعد الهلاك لا يمكن التحير فلا يبقى الخطاب والتدقيق البادر
 لا يجب بالجارية فكان سببها حقوق العباد والاصل ان حق العبد اذا انقلب بالفعل والمحل
 كان المحل اصلا وتعلق حقه بالعين وجعل الفعل وسيلة لان دفع الحاجة بالعين اما الزكاة
 حواه تعالى وحقوق الشرع متى تعلق بالمحل والفعل كان الفعل اصلا لان المقصود هو الاستلا
 والامتنان والانتفاء لامر الله تعالى وذلك انما يحصل بالفعل ولهذا لا يجب الزكاة على
 الصبي ولا في مال فقبل الفعل كان المحل خاليا عن الحق فلا يسرى الى الولد فرق بين الوصية
 بالجارية للساكن وبين اعتاقها او بيعها اسمها او يبيعها من فلان فان هذه الوصايا لا تنسب
 الى الولد لان الوصية بالاعتاق وصية للجارية مجازا له على حسن خدمتها فلونفدتا في الولد
 لم يكن تنفيذ لمن وقعت له الوصية ولا بالاعتاقنا الولد عن الميت يلزم الميت ولاه من غير
 الرأه لان الولد اذا لم يكن طاهرا وقت الوصية لم يلزم ولاه والبيع لسمه بمنزلة الوصية
 بالاعتاق وكذا البيع من فلان حق الجارية لانه يوصى ببيعها عند قلته ماله فمن بحسن اليها
 فكانت هذه الوصية بالاعتاق سوا وهذا اظهر فيما اذا قدر الثمن لانه لو تبع الولد اما
 ان يباع مع الام ما قدر من الثمن او ثمن على حله لا وجه الى الاول لانه مع الجارية باقل مما يبيع
 من الثمن ولا وجه الى الثاني لانه يصير الولد مقصودا بالبيع وهو ما جعله مقصودا والدليل
 على ان الوصية بالاعتاق وبيعها نسمة ومن فلان لا يوجب خفا في العز ان سهام الوصية والغير
 اذا لم يخرج من المثل يعتبر من السعاية حتى لو كانت قيمة الجارية اكثر من ثلث ماله يدعى كلها
 وتسقط عنها السعاية بقدر المثل وفي بيع النسمة يعتبر سهام الوصية من الثمن وفي الوصية
 بالكتابة محط قدر المثل من بدل الكتابة ويكتب مما بقي ولو كانت هذه الوصايا موجبة خفا
 في العز اعتبر المثل واللمان من العز كما لو اوصى بجارية لسان وهي لا يخرج من المثل
 فانه ينفذ الوصية في يدها ويعتبر المثل من عمن الجارية ولهذا الورود الجارية الوصية او رد الو
 له بالبيع تبطل الوصية ولو كانت موجبة حق الحرمة لا تبطل ثم فرق في الجارية من القطع والقتل
 فان العبد اذا اجنى جناية وقطعت يده واخذ الارش بقي تحير ايسر الدفع والفدا واذا دفع يدفع
 الارش معه ولو قتل العبد واخذ القيمة يدفع القيمة الى ولي الجناية وبطل حماره لان التحير
 انما يكون في الجنيين المختلفين والقيمة من جنس الفدا ولا يسد التحير من الادل الاكر في المجلس
 الواحد والقيمة بدل الجاني فيدفعها الى ولي الجناية الا يرى انه لو اعقب عبده على الف او الفين قبل
 عتق وجب الالف ولا يحس لعدم الفداء وكذا لو طلق امراته على الف او الفين قبل
 خلاف القطع لان المجلس مختلف فيبطل التحير كما قبل القطع رجل اشترى عبدا من رجل بالث

بالفدرهم حاله ولم يقبضه المشتري حتى اسره العدو واحضره وهداه فاشتراه
 رجل منهم خمس مائة درهم واحضره الى دار الاسلام وحضره واحضرا عند القاضي فان
 البائع بالخيار ان يباخذ خمسة مائة بشر يباخذ المشتري منه بالتمس او يبيع وان لم
 ياخذ البائع حينئذ يخير المشتري بين الاخذ والترك **احكام** البائع او لا فلا راسر
 ورجع على يد المالك في الماسور وان كان للمشتري للساكن في حق المجلس
 وحقه مقدم على حق السرى حتى ان كان للمشتري ان يباخذ فسل بعد الثمن مراعاة لحقه فاذا
 كان حقه مقدما على حق المشتري كان حق الاخذ له لتقدم حقه او صيانة له الا يرى
 ان العبد المرهون اذا اسره واستراه رجل واحضره كان حق المرهون في الاخذ معلوما
 على حق الراهن مراعاة لحقه في المجلس **كذلك** هنا واما تحير المشتري لانه لزمه
 زيادة ثمن لم يرض به فكان **احكام** الجارية كالمريض اذا احاطا ولم يخرج المجاهدة من المثل
 ولم يحز الوصية بخير المشتري باعتبار لزومه زيادة الثمن فان رجع بعض فان
 اختار الاخذ يباخذ بالف وخمس مائة ولا يكون البائع متبعا وان من انه قضى دينيا
 على غيره لان عند اختار للمشتري الماحر من ان الفدا عليه لانه هو المالك لانه وان
 كان ذلك **الان** انه مضطر في المفاداة التي على المشتري لاحاق نفسه في اليد
 لخدمة عند الثمن تحي حقه في الثمن ومن قضى حق غيره بغير امره وهو مضطر فيه
 لا يجعل يتبعه اصله بعد الرهن اذا قضى دين المستعير وهذا لانه لزمه الثمن لسلالة
 المبيع **له** ولزمه الثمن الثاني لان الثمن الثاني لزم البائع بسبب العبد والعبد في
 ضمانه فيكون قرار هذا العزم على المشتري حتى اختار الاخذ وهو كما لو جنى العبد في يد
 البائع واختار المشتري اخذ العبد كان الثمن والفدا **الام** له ولو قدر البائع
 واختار المشتري باخذ جميع الثمن **كذلك** هنا الا ان ثمة تحير المشتري بسبب
 العيب لان الجارية عيب اما الاسر ليس يعيب في العبد فلا يفسد كجارية وسببه وهو
 نظير ما قلنا في السوء اذا وجدنا القليل في الدار قبل القبض **وروي** عن ابي يوسف
 انه باخذ المشتري لان البائع طهره فصار بمنزلة الجارية اذا فداه البائع وهذا
 الاختلاف يشبه ما ذكرنا في البيوع اذا اشترى الرجلان عبدا وعا **احكام** اقل الثمن
 وفدا الحاضر الثمن وقبض العبدان عمدا بصر متبرعا ولا يرجع على شريكه وعندنا
 يرجع هذا اذا اخذ البائع ولو اى البائع الاخذ قيل للمشتري حله انت خمس مائة
 من المشتري من العدو وادفعه الى البائع الالف الثمن ان سبت وان سبت فروع لان
 البائع لما اى الفدا فقد رضى بطلان حقه في المجلس ولانه سلب للمشتري على قصد البائع
 متى سلب المشتري على قبض المبيع قبل نقلا الثمن كان ذلك رضاعته باطال حقه
 في المجلس كما لو اودعه منه واد اطل حقه في الاسر واراد على ملك المشتري فكان له
 حق الاخذ والاعادة الى ملكه ومن اخذ عاد العبد الى وليم ملك المشتري كانه لم يخرج

ولا يسلم له الا باليمن الذي اشتراه من البايع لانه يسلم له البيع فيسلم له الثمن وان الى
المشتري الاخذ له ذلك لانه مجرد حق يبطل بالركن كما في حق البايع ولا شيء عليه من الثمن
لانه صار العبد كالمالك قبل القبض كما في نسخ البيع **فردق** هذه المسئلة
وبينا ذكرنا **اول** الباب اذا اسر العبد واستراه رجل واخرجه الى دار الاسلام
ثم اسروه ماسا فاستراه رجل اخر واخرجه كان حق الاخذ للمشتري **الاول** ولو لم يأخذ
لا سبيل عليه للمولى القديم والفرق ان في مسلمانا مت الحق لكل واحد منهما لان للمشتري
ملكه وللبايع حقا لكن حق البايع تقدم بخير هو اولا فاذا بطل خفة ظهر حق الاخر ولا يبطل
اما في تلك المسئلة حق المولى القديم لا يستل ابعدا اخذ المشتري **الاول** لان الملك واليمين
له والاسر ورد على ملكه وصماته فكان حق المولى القديم مرسا على خفة يبطل بطلان هذا اذا
كان البايع بالفتح **د** ولو كان البايع بالفلسنة والمسلد محالها فالمشتري اولى بالاخذ
من البايع لان الاسر ورد على ملكه ولا حق للبايع فيه لانه ليس له حق الحس لا شتفا اليمن
الا يري ان المشتري كان احق به قبل الاسر فلذا بعد الا انه خير لا يلائمه بل اليد الا
بضمان زائد على اصل الثمن فاذا اخذ من المشتري خمس مائة لزمه للبائع الف درهم اذا حل الاجل
لانه بالاخذ عاد العبد الى قدم ملكه كان لم يخرج عن ملكه وان الى المشتري الاخذ بخير البايع
بين الاخذ بخمس مائة وسن الركن لان المشتري لما الى الاخذ صار المبيع كما حكمنا في ضمان
البائع وان يوجب انفساخ العقد فيعود العبد الى قديم ملك البايع كما لم يبيع فكان له
حق الاخذ باليمن الذي اشتراه المشتري ولا سبيل للمشتري عليه بعد ذلك لا سوا من البيع
بينها بخلاف مسئلة **اول** الباب فان بعد اذ اترك المشتري الحق للمولى لان هناك ضم
ملك المشتري من جميع الوحوة حيث اشترا من اقرار بعد ما ملكوه ملكا صحيحا اما هذا
البيع لم يتم بعد لانه اسر قبل القبض فلذلك اقرنا اذا اسر الحر في رخصة اربع سنوة
وسنين معه واخرى وابدان الاسلام صاروا ارقا معه بالاسر وفسد كاهن **س** و
تزوج من عقد واحد او عقد متفرقة وهذا قول **ابن حنيفة** و**ابن يوسف** وقال
محمد رحمه الله هو بالخيار يختار منهما اسن فيمسلاهما وبطل ما في الباقي وهو قول الشافعي
رحمه الله وكذا لو كان تحت ثلاث سنوة لانه بالاسر صار عبدا والعبد لا يملك الروح باكر
من امراتين فلا يلد من الفروق بينه وبين الزايدة على بسن فعندهما يفسد كاح الكل لانه ليس
بالعصف بصره الفساد والعرق بينهما باولى من البعض وعند مختارين **اص** له الحر
الحرى اذا اسلم وحنة خمس سنوة واسن معه فان تزوج من عقد واحد فسدت كاهن
عند **ابن حنيفة** و**ابن يوسف** رحمهما الله لان الحر لا يملك الروح باكر من اربع سنوة وليس
البعض بصره الفساد باولى من البعض وعند محمد والشافعي رحمهما الله يختار كاح
الاربع وبقا رقا سده سوان زوجين في عقد واحد او في عقد متفرقة فابو حنيفة
وابو يوسف رحمهما الله **ف** رقا فيما اذا كان العقد واحدا وبينما اذا كان متفرقا

فقال عنه اتحاد العقد يفسد كاح الكل وعند العرق جاز كاح الاربع الاول وفسد كاح كاح
وكذا لو كان تحت اخان فاسل سبعة فان تزوجا في عقد واحد بطل كاحهما ولو كان زوجهما
في عقدتين جاز كاح الاولى وبطل كاح الثانية عند **ابن حنيفة** و**ابن يوسف** رحمهما الله وعند محمد
والشافعي يختار سبعة ما شاءا وبقا رقا لآخرى واستدل **محمد بن** **عبد الله** بن محمد بن عبد الله بن محمد
وحنة عشر سنوة وفي رواية بمان سده واسن معه فقال عليه السلام اختر منهن اربعا
وفارق سائرهن وفسن من الكارثة رضي الله عنه اسل وحنة عشر سنوة وفي رواية ثمان سنوة
فامر به النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار اربعا منها والفقهاء ان بن سدر ورا الدلي اسلم
وحنة اخان فقال عليه السلام اختر انهما سدت والعني فيه ان هن حرمة
اعرضت في بعض المنكرات بعد صحة الكاح فتوجب الخبير دون العرق كما لو طلق
احدى نسائه لانه بينهما ممان ذلك ان الانكحة وقعت صحة في الاصل اما في العبد
فظاهر ولم يرد الواسل واسن معه لان فرق بينه وبين واحد منهن واما في الحر لا كونه
بخطاب الشرع والخطاب قاصر عنهم كما في غيرنا **ز** فاهم يلدون المبلغ وينعمون
انه لم يكن رسولا وليس لنا ولاية الا لاسرام عليهم **الاخرى** ان الحر والخنزير ماله مقوم
عندهم فينفذ بقصر فاهم فيهم عندهم بهذا الطريق فاذا اسلوا طهر حلم الخطاب فكانت
الحرمة عارضة **الاخرى** انه لو باع واحدا من الخمسة او مات بم اسلم وليس عند الاربع
منهن جاز كاحهن سوانت الاولى والاخيرة واذا ثبت ان الانكحة صحيحة كان العقد الرابح
والعقد المتفرقة سوانت **ح** الحرى تحت اربع سنوة صبي وسن معه فان العقد
الواحد والعقد المتفرقة سوا ما لا اتفاق فان انقضى في العرق والخبير فرق محمد رحمه الله في
السير الكبير بين اهل الحرب واهل الذمة وقال لو كانت هذه العقود بين اهل الذمة كان الجواب
ما قال ابو حنيفة رحمه الله لان خطاب السبع حكم السبع في دار الاسلام كحل بابا في حق
اهل الذمة وان كما لا يخفى على من لم يسلموا كما لو تزوج ذات محارم فان عند **ابن حنيفة**
رحمه الله لهذا الكاح حكم الصحة حتى يرضى اربا بالمعق ولا يستطاحصانها اذا دخل بها وقال
ابو يوسف ومحمد هو باطل ولكن لا يخفى على من لم يسلموا كما لو تزوج ذات محارم فان عند **ابن حنيفة**
شافعي في دار الاسلام وهم من اهل دار الاسلام فيكون الخطاب ماسا في جميعهم لانه ليس في
وسع المبلغ المبلغ الى كل واحد واغنى وسن جعل الخطاب شايعا فيجعل مسوع الخطاب
بمنزلة البلوغ اليهم ولكن لا يخفى على من لم يسلموا كما لو تزوج ذات محارم فان عند **ابن حنيفة**
والشافعي رحمه الله سوى بين اهل الحرب واهل الذمة و**ابو حنيفة** و**ابو يوسف** استدلوا
بقوله تعالى وان تحجوا بين الاختين والجمع بين الاختين بكاح حرام بهذا النص
وبكاح الاولى حاصل الجمع فتوقع بكاحها صحيحا حكم الاسلام وكاح الثانية حصل الجمع فلم
يكن بكاحها صحيحا حكم الاسلام وانما وقع جب الاعراض بعد الاسلام بسبب الجمع اذا لا سبب
هنا سوى الجمع فيكون الوسا في كاح من حصل الجمع بكاحها وكان بكاحها فاسدا بخبر الاسلام

بإعلى ملك المولى القديم ويكون شري الاول والثاني باطلا فان له حق الاحتياض ملكه قبل
 له قضا القاضي في فصل جته فيه انما يتعدا اذا اجتهد وما ل أ ج ه د ب أ ح ط ه ا ق ا ن
 القاضي اذا كان حتى الذهب وقد قضى بخلاف مذهب ابن حنيفة رحمه الله فانما ينفذ رايه اذا تحوّل
 رايه الى رأي غيره فاما اذا لا يتحوّل لا ينفذ كلقاضي اذا كان جنبا الى الذهب وقضى بخلاف المذهب
 ولم يحول رايه الى رأي من يجوز بيع المذهب لا ينفذ قضاة حتى لو تحول رايه هنا او كان هذا
 القضاء من شافعي المذهب لا يرد الا ان هذا غير شديد لان هذا اصل بحد رحمة الله اما اصل
 ابي يوسف رحمه الله قيل وهو قول ابن حنيفة ينفذ ان كان لا يسرى ذلك وذكر في العيون
 لو ان بائنا خوصم في امر من الامور وهو يذهب في ذلك الى مذهب نفسه مذهب وقضى
 بخلافه فان بائنا خوصم ولا ينفذ ولا ينفذ في النقص لانه ينفذ ويقضى بحسب ما قضى به
 صادف بخلافه فانه لا ينفذ ولا ينفذ في النقص لانه ينفذ ويقضى بحسب ما قضى به
 الاول ولم يجاز جدلا الاختلاف بخلاف ما اذا كان الفصلان في بطن فاسد كان في قضاة
 فائدة وقال ابو يوسف رحمه الله يرد قضاة لان العضا بالجته انما لا ينقص اذا قضى مع
 اعتناحه ذلك القضاء ويذهب ذلك للمذهب اما اذا اعتد فسادا لا ينفذ كما اذا خالف
 النص فاسيا وقد ذكرهنا مطلقا انه يرد القضاء الا ان الصحيح ان يقول القاضي اذا قضى به
 فصل جته فيه سند قضاة لكن المعتبر احكاما والمقدّم وهو احكاما والصحابة ومن كان في
 زمانهم رضي الله عنهم ولم يوجد قضاة هذا بجزالة القاضي اذا قضى بشاهد وعين لم ينفذ
 قضاة وليس في هذه المسئلة اختلاف بين المتقدمين رضي الله عنهم لو ثبت جليل يكون
 المذكور من الجواب انه يرد قضاة قول محمد رحمه الله على ان يقول قضاة هنا وقع
 حرا او لا في محل الاجتهاد لانه وضع المسئلة فما اذا قضى للمالك العدم على المشتري الثاني بالخذ
 باليمن وعندنا له حق الخذ من المشتري الا ول ما ذكرنا وعند الشافعي رحمه الله
 حق الاحتياض وحله في يده بغير شيء لانه لم ير عن ملكه كان هذا قضاة بخلاف مذهب
 الشافعي فلا ينفذ على مذهب غيره ايضا حتى لو قضى للمالك العدم بالخذ بغير شيء وهو يرى رأي
 الشافعي ينفذ قضاة ولذا لو قضى للمالك العدم بالخذ من يد المشتري باليمن وهو يرى ذلك
 ينفذ فان كل كيف ينفذ وهو قضاة بخلاف الاجماع لما ذكرنا في ال الجته بمع الدليل
 لا النام فاذا وقع قضاة في محل شاع فيه الاجتهاد ولا يكون بخلاف النص والاجماع ينفذ وان لم
 يقل به احد كما لو قضى بشهادة النساء على عايبا وقضى بالكاح بشهادة رجل وامرأتين على عايب
 فانه ينفذ قضاة وان كان من محور القضاء على الغائب لا يجوز شهادة النساء والشهادة
الرجال مع النساء في باب الكاح لان كل واحد من العضل يحتج فيه بذلك هنا هم
مسلمان احدهما ان استتلا القمار على اموال المسلمين هل يوجب للملك عندنا يوجب
وعند الشافعي لا والثاني ان عند للمالك حق الخذ من يد عند نا حق الخذ من يد
الاسر على يد فاذا قضى المولى على المشتري الاخر فقد قضى بالدليل المقتضى للزوال

في حيز من ولدت حق الثمن فيكون الثمن حينئذ بمنزلة حبل الاتق فان ذلك بحسب مع بقا الملك
 رعايتا الجانب المراد ودفعاً للضرر عنه هنا اولى وذكر في الزادات العزاه اذا احضر والقائم
 بدار الاسلام قبل العشرة على علمهم المشركون واخذوا الغنم فقبل ان يصلوا الى دار الحرب
 ظهر عليهم قوم من المسلمين واستردوا الغنم منهم وراى الامام ان استتلا الدار قبل الاحراز
 بدار الحرب بوجوب الملك لهم وقسمه بينهم نفذت فسمته ولا سبيل للاولين عليهم ومن قال
 باستتلا الدار على اموال المسلمين موجب للملك وهو ابو حنيفة رحمه الله يقول بأن الاحراز
بشرطه وبدونه لا يثبت للملك ومن قال بأن يفس الاستتلا سبب والاحراز ليس بشرطه
وهو الشافعي رحمه الله يقول بأن استتلا الكافر على مال للمسلم ليس سبب
ومع هذا ينفذ القضاة ان هنا سبب احدا هما ان الاستتلا من الكافر هل هو سبب عندنا سبب
وعند لا والثاني ان الاحراز هل هو شرط اذا ور على حبل المالك عندنا شرط وعنده لا
فالامام الذي قسم الخذ يقول من يقول بأن استتلا الكافر على مال المسلم سبب ويقول
من والثاني ان الاحراز بالدار ليس بشرط لكذلك هنا عندنا بأخذ الثمن من يد الاول
وعنده يا خذ من يد الثاني فاذا قضى بالخذ بالثمن من يد الثاني كان قضاة في محل جته فيه هذا
اذا قضى القاضي على المشتري الاخر بالدفع الى المالك القديم وان لم يقض القاضي لكل المشتري
الاخر دفع الى المولى القديم باليمن الذي اشتراه هو بيع مستقل لانه دفع الحبل اليده بشرطه
ولم يكن المولى القديم حق الخذ منه وهو عندنا له الجني فحقه قضاة كما لو باع من اجني
اخر بمئة ما يد او دفع اليه ببطيخه خمسة ما يد ولو كان ذلك انفذ منه ما بيع لوجود
معنى البيع وهو التملك والتملك عن تراص كما في بيع التحاطي فياخذ المشتري الاول
من المولى القديم بالثمن الذي استمر او بطل او بأكثر اخذ منه ياخذ المولى القديم بالبقي لانه لا
كان هذا بيع كان هذا او البيع من اجني سوا وكذلك لو باع المشتري الاخر العدم من المولى
القديم بالعمل الذي استمر او بأقل او بأكثر صح بيعه كما لو باع من اجني ثم باع المشتري
الاول باليمن الذي اشتراه المالك القديم بما يأخذ المولى القديم بالبقي ان شأ
وكذلك ان وهبه المشتري الاخر من المولى القديم للمشتري الاول ان يأخذ منه بالقيمة
كما لو وهبه من اجني اخر ثم يأخذ المولى القديم بالبقي الاول وبالعقد ان شأ لانه
قام عليه بالبقي والقيمة فياخذ منه بالبقي بالبقي اذا اخذ المشتري الاول من الثاني
اذا اسر العدو وعبد للمسلم واحرز وهو اشتراه رجل منهم بالف دروهم واخرجه
الى دار الاسلام واعور عنده واخذ المولى القديم بالبقي ولا يعطيه بالعور بمئة علمه فهو بالبقي
ان شارده بمئة وان شأ اخذ بجميع الثمن ولا ينقص عنه من المن شي لان المولى القديم مشتري
من وجه سعادته من وجه لانه في حق المالك من العدو مشتري لان المشتري من العدو بتمام
وهو اخذ منه بالبقي وان سرى حقه في ملك نفسه سعادته ملك نفسه لانه في حقه
كان ملكه باق وانما هو في يد غصب وبأى الامر من اعتبر كان له الحجار ان اعتبرناه مشتريا

هو ظاهر وان اعتبرناه مفاديا كذلك لانه انما يندى ملكه ليعود اليه تديم ملكه كما خرج وانما
اخذه على تقدير السلامة لئلا يظهر علم السلامة لو يكن راضيا بالمفاداة كان ان يرد كان لم يرد
حتى حدث عيب عنده لانه ان يرجع بنقصان العيب لانه بعد الرد لغوات شرط الرد وهو الرد
كما فنض فاذا انقضى الرد يرجع بنقصان العيب كما اذا حدث العيب في يد المشتري ووجد به عيبا فديما
وكذلك لو حدث العيب في يد العبد وقبل ان يشتريه المسلم ثم اشتراه واخذ المولى لان
العقب لا يختلف ولو كان العور عند المولى قبل الاسر ولم يعلم به المولى والمسئلة حالها فليس له
ان يرد لانا ان اعتبرناه بالشري فالمشتري اذا وجد بالشري عيبا انما يكون لانه حتى الرد
اذا كان عيبا لا يحدث في ضمانه اما اذا حدث في ضمانه لا الهيري ان الغاصب اذا اشترى المقتضى
من العتقوب منه ثم وجد به عيبا كان حدث عنده في حاله العقب ولم يعلم بذلك لانه
وقت الشري لم يكن لانه حتى الرد وان اعتبرناه بالمفاداة كذلك لانه انما يندى ليعود اليه تديم ملكه
كما خرج وقد عاين على الصفة التي خرج ولو كان الشريكون وهبوه من رجل فاعور عند
الموهوب لانه حتى المولى اذا اراد ان يخله ولم يعلم بالعور فاذا اراد ان يخله يخله بيمينه صحيحا
فلو اخذه ثم علم بالعور فهو بالخيار ان شاء اخله بيمينه وان شأترك كما ذكرنا في الشرع لانه قد اده
بشرط السلامة لانه وقد فاقنا الشرط وليس لانه ان يخله ويرجع بنقصان العيب
كما في الشري لان بنقصان القيمة بعد الهبة لا ينقص المفاداة لما ذكرنا ان المختبر قيمته
يوم القبض بحكم الهبة ووقت الهبة كان صحيحا فذهب العبد لا ينقص المفاداة لان الفايته
مع وبذهب البيع لا ينقص الممن لكن لانه الخيار لانه وجدته مغيرا لا الهيري لانه لو قطعت يده
واخذ الارش لا ينقص شيء من الثمن ولا من القيمة بهذا اولى ولولم لانه حتى حدث عنده
عيب وامتنع الرد فانه يرجع بفصل ما بين يمينه صحيحا الى قيمته اعور كما ذكرنا ان السلامة مشروطة
دلالة فاشبه البيع اذا تعدد رد به بالعيب وان كان العور في يد العبد وهو بالخيار
ان شاء اخذه بيمينه اعور وان شأترك بخلاف الشري فان هناك يخل بجميع الثمن او يترك
لان هناك وجب الاخذ بالثمن المسمى وبالعور لا يتبين ان المسمى لم يكن اما هنا اخذ بيمينه
يوم القبض ونظهور العور يميز ان القيمة كانت اقل ولو كان العور عند المولى ولم يعلم به
فاخذه بيمينه صحيحا ثم علم بالعور لا يرد به بالعيب لما دللنا في الشرع لكن يرجع بالنقصان
وهو نقصان ما بين قيمته صحيحا الى قيمته اعور ففرق بين الهبة والشري فان ثمة لا يرجع بنقصان
العيب في هذه الصورة والفرق ان في الشري لو رجع بيمينه العيب انما يرجع اما بسبب
العيب او بسبب ان المشتري من العبد واخذ منه زيادة على الممن الذي اعطى العبد ولا وجه
الى الاول لان هذا عيب حدث في ضمان المولى القديم ولا وجه الى الثاني فانه اخذ من
المولى القديم ما نفد الحق في اما في الهبة ان بعد الرجوع بالنقصان بسبب العيب
لم يتعد من حيث ان الموهوب لانه اخذ زيادة على حقه فان حق الموهوب لانه عند اختيار
المولى القديم اخذه في القيمة يوم القبض بحكم الهبة فصارا اخذوا زيادة على حقه فكان له الرجوع

بالزيادة

بالزيادة لانه اخذ بغير حق رجل اشترا عبد او قبضه فاسره العبد ولم يتراه رجل منهم واخذ الشرع
الاول بالمن بقبضه او بغير قبضه ووجد به عيبا كان عند البائع الاول لانه ان يرد لانه عاين
اليه نسخا وعاد الملك القديم فعاد حقوقه والرد بالعيب من حقوقه وهذا لما ذكرنا ان هذا مفاداة
في حقه وليس بملكك ميتا بل دفع الوسايط الذي جرى بعد ذلك فيظهر حكم الملك الاول
فان كان مبيعا يعود مبيعا وان كان موهوبا يعود موهوبا وكذلك ان كان العبد جنيا قبل
الاسر ولم يحسر المولى الدفع او الفداء حتى اسره العبد واشتراه رجل واخذ المولى القديم
لانه نجح ريز الدفع والفداء وكذلك لو استهلك العبد مال انسان واسره واخذ المالك
فالدن في رقبته مباح لانه بالخذاع عاد الى قديم ملكه كما لم يخرج ويستوى الجواب في هذه
المسائل بين الاخذ بنقصا وبغير قبضه ومن هذا الجنس مسائل اخذها هذه والمائة اذا اخذ القبيح
الدرا والسقعة قبضا او بغير قبضا فها سوا ويعود في الحال الى قديم ملكه حتى كان للواهب ان يرد
على بايعه ولو كان موهوبا لانه كان للواهب الاول ان يرجع فيه لانه رابعة المولى اذا دفع
العبد الجاني الى اوليا الجناية قبضا او بغير قبضا فها سوا حتى لو كان على العبد دين ودفع بغير قبضا
لا يضمن للعزماسيا واما سوى هذه المسائل فيعلم لانه اخذ عين حقه فان حقه مقصور على
العين بقوت بقواته ويبقى بقاها وفي اخذ عين الحق القبض وغير القبض سوا كما في اخذ الوديعة
والغصب والعارية ولو ان المولى القديم اشترى العبد من المشتري من الكفار او وهبه للمشتري
منه لا يعود شيء من الاحكام الاول لانه عاد اليه بسبب جليل واذا كان لرجل عبد
قيمة الف درهم فزعمه عند رجل يدين الف درهم فاسره العبد واشتراه رجل بالعين حقه
وحضر الراهن والمدين فان حق المفاداة والاخذ للمدين لا للراهن الا ان ياتي المدين من اخذ
لمجنيب يخله الراهن اما حق الاخذ للمراهن لما ذكرنا ان الاسر ورد على يده لانه في المحلل
حتى معتبر بتقديمه على المالك قبل الاسر ولذا جدد كما لو اوصى خذمة عبد لرجل وبورقته
لاخر فاسره ثم اشتراه رجل كان حق الاخذ لصاحب الخدمه فان اخذ على حكم الرهن لا لملكه
اخذ عاد العبد الى قديم ملكه الراهن كما لم يخرج عن ملكه ولا يرجع بما فدى على الراهن
لان هذا الفداء انما هو الحق الشرعي بسبب الرهن والرهن في ضمانه فيكون ضمان ذلك عليه
لا على الراهن كما لو جنى في يد المدين جنابة وفداء المدين وهذا لا يعمل لنفسه في
المفاداة لانه انما فعل ذلك لاحصا الرهن لانه قد سوى عليه بالاسر ومن احيا حق نفسه
لا يرجع به على غيره الا الهيري لانه لو مرض في يده وداواه فانه يكون متبرعا لانه انما داوى
لاصلاح حقه ودينه ففرق بين الرهن والجاراة والوديعة والعارية على رواية البسوط
فانه ليس لهم على الاخذ سبيل وولاية الاخذ للمالك وان كان الاسر ورد على يد المستاجر
ول لانه في المحل بدعيته ومدة على حي المالك وذكر في السير الكبير انما اذا حضر المستودع
او المستجير او المستاجر قبل القسمة فله ان ياخذها وان حضر بعد القسمة فيه روايتان
في رواية لا ياخذ كما ذكر في البسوط وفي رواية ياخذ اما وجه الرواية التي لا ياخذ لان حق

المتاح في المنافع لاني الرقبة والفدا الجبري في الرقبة لاني المنافع خلاف المرتين لان حق في الرقبة وفي
 رقبته بالقبول انه اذا بيع الرهن باذن المرتين كان الثمن رهنا مكانه واذا لم يثبت حق الاخذ
 للمستاجر فالودع والمستعير اولى واما وجبة الرواية الاخرى ان حق في المنافع ولا يتوصل اليها
 الا بالرقبة فله ان يتدى والفرق بينهما قبل القسمة وبعد ظاهرا لان قبل القسمة يقطع ظاهر
 وهو من باب الحفظ ولهذا يملك الاسترداد من الغاصب والسارق فيملك الاخذ قبل
 القسمة بخلاف ما بعد ها وقد ذكرنا قبل هذا ان البائع اذا ادى يرجع به على المشتري وان
 كان فدي لا حيا حتى ينسده فانه لو هلك على البائع ومع ذلك يرجع على المشتري والفرق
 ان الاصل في الفداه هو المال والمرتين مال من وجبة لانه ثبت له ملك مقصود يفقد مقصود
 فان ملك اليد والكلس مقصود بعقد الرهن حتى كان مالكا من وجبة والسوى عليه جاز ان يكون
 هو المختص بموتة الحيا اما البائع ليس له في المبيع حق مقصود لانه لو ثبتت لما ثبت
 بالبيع والبيع موضوع لا زالة الملك عن البيع لا لبات بملك له في حق الا انه بقي في
 يد المبيع بعد ما باعه ولا يلزم تسليمه الا ان يسلمه المشتري الثمن في مقابلته ولهذا لو اعاد البيع
 للاستفاعة او اودعها ياء لم يملك استرداده ليعلم انه ليس للبائع حق مقصود حتى ياخذ شيئا
 بالملك فصار يقضاه على مضطر الما فيه من احياء في الثمن فاشبه بعير الرهن وهذا
 قلنا في مسألة الوصية اذا ادى الموصي بالخرقة مرجع على صاحب الرقبة بما فدي اذا مضى
 وقت خدمته لانه مضطر والملك لصاحب الرقبة وان ادى المرتين ان ياخذ الرهن وسلم له
 بغير شيء يلزم المرتين وسقط دينه لانه تركه فدهلك الرهن في ضمانه فسقط دينه الا بغير
 انه لو لم ياخذ الرهن لسقط دينه فكذلك اذا اخذ بالفدا لانه لم يسلم له العبد الا بالبدل
 فصار كانه افنته من الرهنية بما ادى او كانه اشتراه بملك جديد في حق المرتين وهو بمنزلة
 عبد الرهن اذا جني جناية موجبة للمال انه يحاط بالمقرن بالفدا فان فدي كان متبرعا
 وعاد رهنيا كما كان وان ادى قبل للرهن ان شئت فادفع وان سببت فافدا فان دفع صار
 كانه هلك وسقط الدين ايضا فرق بين هذا وبين المبيع قبل القبض اذا اسد
 وان البائع الاخذ واخذ المشتري فانه لا يسلم له المبيع بغير شيء بل يلزمه الثمن والفرق
 ان الرهن متى فدي الرهن بسبب حصل ضمان المرتين بصير الفدا دينه على المرتين
 كما لو جني العبد الرهن جناية موجبة للمال في يد المرتين وان الرهن من الفدا فده
 الرهن فانه بصير ذلك دينه على المرتين لانه مضطر في هذا القضاء لاجل ملكه ومتى صار
 دينه على المرتين وليس من على الرهن مثل ذلك بل ضمان فصا صا الرهن
 بالفدا قاصيا دينه فليسلم المرهون لهما ما المشتري متى فدي للمبيع بسبب حصل
 في ضمان البائع فما فدي لا يكون دينه على البائع كما لو جني العبد المبيع جناية موجبة للمال
 في يد البائع واختار المشتري الفدا فانه لا يسلم له المبيع الا بالثمن الذي اشتراه من البائع لانه
 غير مضطر لانه يمكنه فتح البيع فله بصير ما فدا قاصيا الثمن فلا يسلم له المبيع من غير ثمن وهذا

لان

لان لزوم الفدا بمنزلة عيب حرث في يد المرتين والبائع والعيب الحادث في يد المرتين مصنون
 عليه وليسقط من الدين بقدر نقصان فلو ان الفدا مصنون عليه اما العيب الحادث في ضمان البائع
 غير مصنون عليه ولا يوجب سقوط شيء من الثمن فلا يكون الفدا مصنونا عليه هذا اذا كان المرتين
 حاضرا فان كان غائبا لحق الاخذ للرهن لو ورد الاسر على ملكه الا ان المرتين مقدم عليه فيظهر
 حقه عند عينه الا ترى انه لو اوى الاخذ كان له اخذه لقيام ملكه وكذلك هنا واذا اخذ
 ثم حضر المرتين قبل له ان سببت فاذا التمس في الرهن وخذ العبد ويكون رهنا عندك على حاله
 والافدع ولا شيء لك من الدين اما بخير المرتين بعد ما حضر فلا يملك لو كان حاضرا بخير المرتين
 دون الرهن مراعاة لحقه في الحبس فكذا اذا كان غائبا وحضر حبس مراعاة لحقه في الحبس ولا يكون
 الرهن متبرعا في الفدا لانه فدي بسبب كان في ضمان الرهن وهو مضطر فيه لانه يتعلق به احياء
 ملكه وحياته في المرتين فكان له الرجوع واما يعود العبد رهنا اذا اخذ المرتين فلا للمقرن
 بما ادى من الثمن الى الرهن دفع عن الرهن عزم الفدا في الابتداء فكان متبرعا بما لودفع عنه
 عزم الفدا في الابتداء بان كان حاضرا واخذ بالثمن من المشتري من العدو ولو كان كذلك
 كان العبد رهنا عند المرتين على حاله كذلك هنا فان قيل وجبت ان لا يعود العبد
 رهنا لان الرهن بما فدي صار قاصيا دين المرتين لما قلنا من قبل فيبطل الرهن فلا يعود
 كما لو قضى الدين حقيقته الا ترى انه ذكر في كتاب الرهن ان العبد المرهون اذا جني جناية
 موجبة للمال وفداه الرهن صار الرهن قاصيا دينه وسقط الرهن وقيل له
 انما اختلف الجواب بين المسلمين لاختلاف الموضوع موضوع المسئلة هنا ان المرتين
 كان غائبا حين اخذ الرهن موضوع ما ذكر في كتاب الرهن ان المرتين كان حاضرا
 وان الفدا وانما افترقا لان المرتين لما كان حاضرا وادى الفدا فقد وخدمته الرهن يبطلان حقه
 في الرهن وسقوط دينه فيبطل الرهن ولم يبق العبد رهنا عنده اما اذا كان المرتين غائبا
 لم يوجب منه الرهن يبطلان حقه في الرهن فجعل ما ادى الرهن الى المشتري موقوفا ولم يجعله
 بذلك قاصيا دينه مراعاة لحق المرتين في الرهن لم يسل بالمقاصه في هذا الفصل ولوقال
 بالمقاصه ليسلم الرهن الى الرهن مسل او لم يكن الثمن والدين مختلفين فنتج عن لا يقع المقاصه
 الا بالتراضي اما اذا كان على صف واحد فالجواب ما قلنا في الفصل الاول انه يخرج من
 الرهن من غير خيرة لانه لا قابلية في الاخذ ثم الرد اما اذا كان مختلفا فيعيد اعادة الرهن الا ان
 يريد المرتين اصلا فقد ابطال حقه في الرهن ويرضى بالموى الذي ثبت بحكم الرهن فليسلم
 الرهن للرهن بركة لا لحلم المقاصه ولو كان الرهن غائبا والمشتري حاضرا فهو محصور بها
 لان الحق للمشتري او لا لاجل اصلاح الرهن ههنا اذا كان الرهن كله مصنونا ولو كان نصفه
 مصنونا ونصفه فارغابا من رهن عبيد اقيمته الفان بدين الف درهم واشتراه المشتري
 من العدو وبالف وحضر الرهن والمشتري واراد اخذه فانها باخذانه ويؤدي كل واحد
 منهما نصف الثمن ويعود العبد رهنا على حاله اما اذا احضرها فلان العبد بصفته مصنون على المرتين

لانه ممازله المستوفى في الحنفية **المالك** وقد تقرر ذلك بالهلاك فصار بمنزلة المالك فيكون العبد اعلى
 والنصف الاخر امانة عنده وهو كالوديعه عنده فيكون حق الراهن الا يبرى انه لو كان الكل مضمونا
 بخير المرتين ويكون العدا عليه لا غير ولو كان الكل امانة بخير المالك ويكون العدا عليه
 لا غير فاذا كان بنفسه مضمونا ونصفه امانة كمران ويكون العدا بينهما اعتبارا للجنس بالكل واما
 عود العبد رهنا على طاله لانه عاد العبد الى قدم ملك الراهن كانه لم يخرج عن ملكه وهذا
 لان الراهن لم يصرف قاصيا شيئا من دين المرتين لانه ما ادى عن الدين شيئا بل ادى عن نفسه
 بخلاف الاول فان الى المرتين ان يديه وقداه الراهن بجميع الالف اخذ المرتين وكان رهنا
 في نصف دينه ولا يكون الراهن متطوعا في العدا فيما على المرتين من نصيبه وهو خمسماية
 اما بقي رهنا لانه عاد الراهن الى قدم ملكه لانه لم يخرج عن ملكه واما بقي رهنا بنصف حقه لان
 الراهن لما ادى عن جميع العبد ونصف العدا على المرتين صار قاصيا بنصف العدا عن المرتين
 وهو مضطر في هذا القضاء لا حيا ملكه وان كان المرتين حاضرا لانه لا يمكن ان يخبره على ملك
 العدا لان المرتين لما ادى العدا افتد رضى بسقوط دينه لان بالاسر هلك الدين وانما يبقى بالبداء
 فاذا رضى بسقوط حقه سر ودال فكان الراهن مضطرا فثبت **هـ** حق الرجوع بخمس مائة ولا يكون
 على الراهن ان فوقعت المقاصة بقدر جنهماية فصار الراهن قاصيا بنصف دين المرتين حيا
 للمقاصة فيبقى العبد رهنا بنصف الدين الا يبرى ان العبد لو كان كله مضمونا واني المرتين العدا
 وفدى الراهن سقط جميع الدين ولا يكون منه عا بدلا اذا كان نصفه مضمونا يسقط النصف
 وهذا لا يتم بكن التزام حكم الرهن على المرتين لان الرهن ليس يلزم في حق المرتين حتى يكن
 اخرى على موجه في حقه وهو مضطر في العدا لحياته بنفسه وان الى السواهن ان يدير فقداه
 المرتين بالالف فهو متطوع لا يبرى على الراهن بشي مما ادى وهو رهن على طاله اما متطوع
 لان العدا احسنه ما كان امانة من العدا على الراهن لا على المرتين فصار المرتين قاصيا دين الراهن
 وهو غير مضطر في ذلك متى كان الراهن حاضرا لا يمكن ان يرفع الامر الى القاضي بخبره
 على ان يدير حصة الامانة حتى المرتين كيلا يبطل حقه في الرهن لان حق الحبس في النصفين
 جميعا متى لم يفعل فقد قضى غير دينه بغير امره وهو مختار فيه فلا يكون ان يبرى على
 كما لو فدى اجنبى احزوا اما عود العبد رهنا على طاله لان الراهن لما ادى العدا لم يصرف قاصيا
 شيئا من دين المرتين فيبقى العبد رهنا بجميع الدين بخلاف **ما** اذا كان المرتين
 حاضرا فاني العدا فقداه الراهن لان المدين من مريض بسقوط حقه لا يحبر على العدا
 ولو كان الراهن غائبا وقداه المرتين شرخص الراهن يبرى المرتين على الراهن بنصف
 العدا في تيسر **قوله** الى حنيفة رحمه الله ولا يكون متطوعا ولا يرجع في قوله
 اني يوسف وقولنا اسي ويعود رهنا على طاله بجميع الدين ويكون متطوعا وجه قولها
 ظاهر لانه بمنزلة المودع في قدر ما هو غير مضمون عليه فلم يكن مجبيا به حق نفسه حتى
 يكون مضطرا في العدا او بخنيفة رحمه الله يقول **له** حق الحبس في ذلك وان لم يكن

مضمونا

مضمونا **ناصر** ورره الحبس فيها هو مضمون وضار مضطرا في ذلك ضرورة احيا نفسه فلا يكون
 متطوعا و**الف** حل هذا الخلاف في الرهن العبد المرهون اذا جني حياية وبقية اكثر من الدين ان
 العدا في قدر المضمون على المرتين وفي الزيادة على الراهن ولو فدى الراهن على النصيبين
 عند تباي المرتين او غيبته لا يكون متطوعا ولو فدى المرتين على الحصة قبل تباي الراهن
 يكون متطوعا بالاجماع وعند عديته على الخلاف الذي ذكرنا وقيل بل هذا المسئلة فرع
 لمسئلة ذكرنا في كتاب **البيوع** وهي ان رجل اشترى عبدا من رجل بالدين درهم صفقه واخذ
 حاله ثم غاب باحدهما تبطل بعد الثمن فنقد الحاضر البايع جميع الثمن واخذ العبد ثم
 حضر شريكه عند ان حنيفة ومحمد رحمهما الله يرجع على الغائب بنصف الثمن ولا يكون
 متبرعا فان قيل كيف يحل هذه المسئلة فزع المالك المسئلة وفي تلك المسئلة محم مع
 اني هو يبرى رحمه الله **وهنا** مع اني يوسف قيل **هـ** يجوز ان يكون المحم رحمه الله قوله الاول
 اول واخر فكان ما ذكر محمد رحمه الله في مسئلة السر قوله الاول وما ذكرنا قوله الاخر
 وفي العمون روى ابو يوسف عن اني حنيفة رحمهما الله في عبد مسلم لمسلم عنه اهل الحرب ثم ان
 العبد ابقى الى المسلمين فانه يعيق كانه عم نفسه وروى عنه رواية اخرى انه يرد الى سيده
 ولا يعيق وجه الرواية الاولى ظاهر وهو ان بالهجر والاحراز يدارهم صار عبدا لهم
 بهذا عبد لحرى فهو مولا واحرز ملكه بدار الاسلام لملك رقبته نفسه فعق كما لو خرج
 عبد اخر لحرى مسلما الى دار الاسلام وجه الرواية الاخرى ان بانفصاله من دار الحرب
 الى دار الاسلام كما زالت يدا اهل الحرب عنه وحصل الاحراز صار في ايدي المسلمين
 وللا دار حكمه وحق المالك القديم باق فيرد اليه لانه عاد الى مال **هـ** واهل الحرب
 اذا غلبوا على بلد او قرية وحازوها الى دار الحرب ثم ان المسلمين طغوا بها فجاارباها فان
 وجدوا وتبطل القسمة اخذوا بغير شئ وبعدها بالقيمة كسائر الاقوال **وان** اخذها
 من وقع في سهمه مسجدا او قفاجاز فان **جاءها** فليس **هـ** عليها سبيل فان جرب ما حوله
 ثم جاءها فله ان ياخذها بالقيمة وهذا قول محمد رحمه الله اما في قوله اني يوسف
 رحمه الله لا يصير ان ملكا ابدا ولو وقع العبد في سهم رجل فزهنه ثم جاء صاحبه فليس **هـ**
 ان ياخذ فان قال **انا** اعصى الدين وافتك فله ذلك وهو متطوع ولو احره ثم جا
 صاحبه فله ان يسقط الاجارة لان المرتين يبرى نفسه ما لم يفتك الرهن لان واذا افتك المالك
 التدمير وقضى دينه عاد الى يد صاحبه فياخذ منه ويصير متطوعا واما المستاجر فان يبرى
 بمنزلة تديره الاخر وعن هذا قلنا ان العن امانة في يده ولان الاجارة تفسخ بالعدر بخلاف
 الرهن **باب من الاختلاف في الغصب** مما يدعى صاحب العبد المنع وخالفه
 فيه الغاصب **اصل** **الباب** ومسايله ذكرناها في كتاب
 البيوع في هذا الكتاب في مسئلة املاها محمد رحمه الله الا ان هناك وضع المسئلة في
 الجارة وهنا وضعها في الغلام وذكرها من المسائل ما لم يذكره فقال رحمه الله اخذ باع

انما صاب العبد المغصوب بثمن موصل الى سنة فقال المولى للغاصب بغير عدي بالفدرهم حاله
 ونعمه من الاخر خمس مائة الى سنة وقال **المولى للغاصب بغير عدي** لا بل بغيرك انك
 بامرنا والعبد قايما في يد المشتري فان العبد **ولا سيعمل لاحد عليه** لانهما اتوا اتفاقا على ان العبد
 ملك المشتري ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويبدأ بهمين الغاصب واذا اخطا فان كان
 العبد معذورا فانه للمالك **لا ضمان** على الغاصب وان لم يكن منه مونا بغيره الى اخر ما ذكرنا ثم
 ولو اقاما البيعة بينة المقر **ولا ضمان** على الغاصب وان لم يكن منه مونا بغيره الى اخر ما ذكرنا ثم
 ببيعه ثم باعه منه ز ادعاه فقال **لو مات العبد في يد المشتري** ثم اختلفا في الفاعل على ما هو وبهم
 الغاصب قيمة العبد للمالك اذا اخطا لان الرد قد رد لا يعني من جهة المالك لانه تعذر بالموت قبل
 اقراره بالبيع **كلا** ما اذا كان قايما الان المتعذر باعتبار دعوى المالك **لا ضمان** لانه لو لا
 وانكر البيع **لا ضمان** ما اخذ العبد اذ اكل من ماله **ولا ضمان** وذكروا مسلة الهبة ولم يذكر
 ثم فقال **ولذلك لو وهب الغاصب لرجل** وادعى المالك البيع من الغاصب وادعى
 الغاصب انه وهبه لرجل **لا ضمان** لما مر وحلف كل منهما على دعوى صاحبه
 وايهما نكل **لا ضمان** دعوى صاحبه وان اخطا ان كان العبد معذورا فانه للمالك **لا ضمان** عليه
 لان امتناع الرد من حكم بقاء الهبة وانه مضاف الى المولى **لا يبرى** انه لو اقتصر على انكار الوكالة
 كاي **لا ضمان** ان اخذ العبد فصار امتناع الرد مضافا الى دعواه البيع على الغاصب وان كان
 العبد كذلك في يد الموهوب قبل المنازعة يضمن الغاصب قيمته بعد ما حلف كل واحد منهما على
 دعوى صاحبه لان امتناع الرد غير مضاف الى المالك **ولا ضمان** لصاحب العبد على الموهوب
 له لو صول حقه اليه من جهة الغاصب ونفذت الهبة من جهة الغاصب حتى كان **لا ضمان**
 حتى الرجوع في الهبة وان نزع منه وكيله **ولا ضمان** والواهب عرى وحق الرجوع **لا ضمان**
 لان القاضي ابطال زعمه حيث قضى ببقاء الهبة من قبله لانه لما قضى عليه بال ضمان ملكه بال ضمان
 فنقدت المقرات من قبله ضرورة ثم ذكر مسلة الضرب هنا فقال **لو ضرب الغاصب**
 العبد فقتله وقال **للمالك انما مرتني بغيره** وقال **المالك** ما امرتك ولكنني بعته منك
 بالفدرهم فضرته فقتلته فعلى الغاصب قيمته بعد ما يحلف كل واحد منهما لانه وجد منه
 سبب الضمان لكنه يدعى البراءة بالامر وقد امتنع الرد قبل اقرار المالك ثم ذكر
 لو ان الغاصب اعاق العبد او دبسه او كاتبه وقد ذكرنا بما في البيوع هذا كله
 اذا اقر الذي في يده انه ملك المقر **لا ضمان** او انه العبد بذلك في الاعتاق والتدبير والكتابة
 اما اذا انكر الذي في يده ملك المقر **لا ضمان** او انه العبد **لا ضمان** وهو كاذب انه المقر
 ضمن المقر قيمة المقر له قايما كان او هالكا لان امتناع الرد غير مضاف الى دعوى المقر
 البيع منه **لا يبرى** انه وان صدق المقر فيما قال **لا ضمان** وانكر انه وكله بذلك لا يكون
 لتسليم من اخذ العبد لان المشتري قد استحق طاهر ابا على بيعه حكم المالكية طاهرا وكذا الموهوب
 له وكذا يستحق الحرية او حق الحرية او الحق بالاداء اليه فلا يصدق في النسبة الى غيره

لانه

لانه يريد بذلك ابطال ما سدا وبسبب الولا الى غيره فلا يصدق ويضمن قايما كان او هالكا لان امتناع
 الرد غير مضاف الى جعلي وكان للذي في يده ان يبرج في الهبة لما قلنا وفي العيون هشام عن محمد
 رحمه الله اذا كانت ارض يؤيد رجل واجرها فقال **رب الارض اجبرتها بامرى** وقال الاخر
 عصبتها منك واجرتها فالقول **قول** رب الارض ولو كان الغاصب بلى في الارض ثم اجرها فقال
 رب الارض امرتك ان تبني وتو اجره وقال **لا ضمان** على الغاصب وتبنيت فاجرت قال يقسم الارض على
 قيمة الارض المبينة دون البناء وعلى البناء اصاب النيا هو للغاصب وما اصاب الارض
 فهو لرب الارض اما في الاول **لا ضمان** لان الغاصب وقع برب الارض لانه لا حق له في رقبه الارض
 وان الاستحقاق **لا ضمان** والمالك مطلق المتصرف بشرعا والعصب لا يطلق التصرف فكان القول قول
 صاحب الارض واما اذا بنى فتدا واصل ملكه ملك غيره وملكه مطلق للتصرف وملك صاحب الارض
 مانع فكان القول قول صاحب الارض فيما اصاب ملكه وقول الغاصب في مقدار ما يخص البناء
 والله اعلم **باب من وديعه الصبي والمجنون والعبد المحجور عليه اصل**
الباب ان المحجور عليه يواخذ بضمان الافعال اذا لم يكن مسلطا عليها من جهة المالك
 ولا يواخذ بضمان الافعال لان المحجور عن الاقوال لا يتحقق وعن الاقوال لا يتحقق لان الافعال
 صحتها بوجودها حقيقة لا بالشروع والوجود قد يكون بعد الحجر قايما صحة الاقوال بالشروع
 فاذا الحجر لم يكن له وجود شرعا **وحرر** اخر ان المودع اذا مات مجهلا
 للمودع ان كان الايداع صحيحا **الضمان** والا فلا لان الضمان انما يجب بالتمثيل عندنا باعتبار
 انه عند ذلك يصير مضميعا للمودع والتضييع عبارة عن ترك الصيانة للمالك **ولا ضمان** وحفظه
 فانما يجب الضمان في موضع المرم الحفظ وصح التروامه في موضع لم يلزم او لم يصح التروامه
 الا يبرى ان من صنع ماله في بيت انسان بغير امره او هبت الريح بتوب انسان والفتنة
 في بيته لا يلزمه الضمان بالتضييع حتى لو سرق من ارق ولم يدفعه ودل سارقا على سرقة
 او مات مجهلا **لا ضمان** لا يضمن لعدم التزام الحفظ وعمله لو قبل الوديعه وهو من اهل
 القول ففعل ما ذكرنا يضمن اذا علمنا هذا قال **محمد رحمه الله** الصبي اذا كان ابن ابي عشر
 يقبل البيع والشرا ويقبض الودائع وهو محجور عليه او دعه رجل النافق قبلها فادرك ثم مات
 ولا يبرى ما حال الوديعه فلا ضمان **وما** الا ان يشهد الشهود انه ادرك وهو في يد
 هذه المسئلة على وجوه اما ان علم هلاك الوديعه قبل بلوغه او علم هلاكها قبل بلوغه
 او علم قيامها بعد بلوغه او لا يبرى قيامها او هلاكها في الوجه الاول **لا ضمان** لانه لو كان
 بالغالا يضمن بالهلاك قال الصبي المحجور اولى وكذا الوما ت قبل الادراك مجهلا لا يصير الوديعه دينيا
 في تركته لانه لم يلزمه حفظه بالعقد لان المحجور ليس من اهل الالتزام فلا يجب عليه الحفظ
 فلا يضمن بالتضييع والتمثيل وهذا على اصل **لا ضمان** الى حقيقة ومحمد رحمه الله اظهره لانه لا يضمن
 بالاستهلاك حقيقة في التضييع والتمثيل اولى **وعند** ابي يوسف رحمه الله ان كان يضمن بالاستهلاك
 لكن لا يضمن بالتضييع لان الضمان بالتضييع بناء على التزام الصيانة والحفظ ولم يصح ذلك في الصبي

سنة

المحجور الا يرى انه لو دل سارقا على سرقة قبل البلوغ لا يضمن وكذا بالتمثيل وكذا لو علم هلاكها
بعد البلوغ لانه لو ادعى بعد البلوغ وهلك لا يضمن هذا اولى وفي الوجه الثالث
وهو ما اذا علم قيام الوديعة في يد بعد البلوغ او شهد الشهود بذلك بحج الصمان في ماله
لان التمثيل ترك الحفظ والصبي بالادعاء السابق التزم الحفظ والادعاء من الصبي المحجور
العادل ليس باطل بل هو موقوف على اجازة من هو لسبيل منه فيوقف صحة الالتزام على وقت
البلوغ فاذا بلغ ودأ على حفظه بعد الادراك صار بمنزلة الاجازة منه ويصير ملتزما بالحفظ
بالادعاء السابق كانه حد المالك الادعاء وانما يصير ملما بالحفظ بالادعاء السابق بعد
البلوغ ويصير للمالك كالمحدد للادعاء اذا كانت الوديعة في يد بعد البلوغ ولان ترك المالك
المال في يد بعد البلوغ امر لا يحفظ ودأ منه على الاساك الزام للحفظ كما لو قام الكيل
وضاع بحج الصمان على الآخر ولهذا الدل سارقا على سرقة بعد البلوغ يضمن وكذا اذا
جهلا اما اذا لم يعلم قيام الوديعة في يد بعد الادراك ولا يدري هلك ام لا يضمن لانه
وقع الشك في التزام الحفظ وتجدد الوديعة فلا تستلزام بالشك وان كان الظاهر
قيام الوديعة لان البات بالظاهر لا يعتبر لاثبات ما لم يكن والتزام الحفظ بالادعاء ان
لا يكن فلا يثبت بالشك وكذلك العتوة الذي لا يعقل فلا ضمان عليه في ماله اذا مات
الا اذا علم قيامه في يد بعد الاقامة او شهد الشهود بذلك لان التزام المعنوة الحفظ
بالادعاء غير صحيح لانه التزام بالقول والمعنوة لا يواحد ضمان الاقوال
كالصبي وانما يصح الالتزام بالادعاء السابق بعد الاقامة فصار الجواب في حقه
كالجواب في حق الصبي بمنزلة ما لو وضع المال في منزله رجل مات صاحب المنزل
لا ضمان على صاحب المنزل لعدم التزام الحفظ كذلك هنا ولو كان الصبي والمعنوة
ما دونهما في التجارة اذن لهما ابوهما او وصيهما في التجارة كما افاق العتوة او كبر الصبي ثم
مات او مات قبل الاقامة والكبر ولم يدز ما حال الوديعة فمما ضمان ولم يشهد
الشهود ان المعنوة افاق وهي في يده او ان الصبي ادرك وهي في يده لانهما مبادون الويل
صارا من اهل التزام حفظ الودائع وصياهما لانه من ضرورات التجارة وتوابعها
فيجوز الالتزام بحج الصمان بترك الحفظ الملتزم لا لحماهما بالبائع فجار ان يضمن
بالصبيع ولهذا الدل المادون سارقا على سرقة الوديعة ففسد ثمنها او راي انسانا باخذ
الوديعة فسكت يضمن كالبائع العاقل بخلاف المحجور لما ذكرنا الا ترى انه لو ادعى رجلا
شيئا فاستهلكه ابنه صغيرا وعبد له فعلى المشتك صمانه في الحال لان قبوله
الوديعة يكون اذنا لمن في عياله بان يحفظها والصبي والعبد اذا كانا مادي في حفظ
الوديعة يواخذ ضمان الاستهلاك ولا ضمان على المودع ولهذا قلنا من في عيال المودع
من صغير وكبير مملوك او اجني اذ خلط دراهم الوديعة بغير اهرام المودع لا ضمان عليه
لانعدام الخلط منه حقيقة وحكما فان فعل من في عياله كجعل كفله فيما هو موريه

من جهة صحتها او دلالة وذلك لا يوجب الخلط ولكن الصمان على الذي خلط لمباشرة الفعل
الوجب للصمان والصغير والكبير في ذلك سواء لانه ضمان الفعل ولو دفع الرجل الى العبد
الكبير المحجور عليه الف درهم وديعه فاعتق ثم مات وترك مالا ولا يدري حال الوديعة فانه
يكون دينيا في تركته وان لم يعلم كونه في يد بعد العتق لان العبد المحجور اذا كان بالغاً يصح
التزام حفظ الوديعة منه في حق وصار بمنزلة استراط الصمان منه على نفسه لوضيعة
وذلك صحيح منه في حق نفسه ان لم يصح في حق المولى وطفا الوكيل لسان في حاله الرق
او اقر مال بغير اعتق اخذ به الا ترى ان هذا العبد لو راي انسانا ياخذ الوديعة فسكت ولم ينه
ضمن بعد العتق بسبب انه لزم الحفظ الا انه لم يظهر في الحال لحق المولى كما في الكفالة
فاذا زال حق المولى بالاعتق بقدر قبضه وصار متلفا بترك البيان كما اذا اودعه بعد العتق
وصار الجواب في حقه كالجواب في حق الحر البالغ اذا مات تجهلا بخلاف العبد الصغير
لانه ليس من اهله ولومات وهو عبد وترك مالا كثيرا وهو محجور عليه كان جميع ما ترك لمولاه
لان التزامه باطل في حق مولاه فلم يثبت الدين في كسبه في حق المولى فلا يجب على المولى شيئا
بحج عليه شيئا بكنالته واقراره الا ان يعرف الوديعة بعينها فسر على صاحبها لانه عين ماله
ولو كان العبد صغيرا محجورا عليه فهو كالصبي الحر المحجور مما لم يقم البينة على كونه الوديعة
في يد بعد البلوغ لا يضمن اذا اعتق ومات من غير بيان فان كان المولى اذن للعبد البالغ
في التجارة بعد ما قبل الوديعة او الابن والوصي للصبي بعد قبول الوديعة بمات ولا يدري
حال الوديعة فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يد بعد الاذن لانه محجور انه هلك
قبل الاذن والتزام الحفظ في حق المولى او في حق نفسه من الصبي انما يصح بعد الاذن لانه يحمل
وانما يصير ملما لان حفظ الوديعة بعد الاذن اذا عرف قيامها في يد بعد الاذن فاذا لم يعرف
لا يصير ملتزما بالشك فلا يجب الصمان بالتمثيل بخلاف العتق فانه اذا اعتق ثم مات
وجب الصمان في ماله وان لم يعرف كون الماله في يد بعد العتق لانه بالعتق زال
حق المولى اصلا فلم يبق الا حق العبد البالغ وهو ما اخذ في حقه ما لا يذن لا يبطل حق المولى فانما
رضي المولى بالاذن بان باخذ من رقبته عبد ما يلزمه من الصمان بالتجارة او من توابع التجارة
فان علم كونه بيد بعد الاذن صح في حق المولى والا فلا يوضح الفرق بينهما ان العبد المحجور البالغ
اذا اتلف الوديعة بالعناية باخذ بعد العتق فلما مات بعد العتق جهلا لا يكون متلفا لانه
في حاله الحر او بعد العتق فاي الامرين كان لا ينفك عن الصمان بعد العتق ولا كذلك
الاذن فان ما اتلف في حاله الحر لا يوجب له بعد الاذن فدل ان حق المولى قائم بعد
الاذن وهو نظير ما ذكرنا في النكاح ان العبد اذا تزوج امراته بغير اذن مولاه
ثم اذن له المولى في النكاح لا ينفذ ذلك النكاح الا باجارتها استحسانا بالبقا
حق المولى بعد الاذن ولو اعتقه ينفذ لرواى حق المولى من كل وجه فان شهدوا انها كانت
في يد بعد الاذن ثم مات وترك مالا ولا يدري ما حال الوديعة يكون الوديعة دينيا

مما ترك لان تجهيل الوديعه منه وحده صحة التزام الحفظ في حق المولى لان المال متى كان قابلا
 في حين بعد الاذن بتد الالتزام السابق وصار كابتدا الايداع في هذه الحالة هذا اذا كان
 العبد المحجور بالغ وقت الايداع ولو كان صغيرا محجورا عليه الا ان يعقل البيع والشراء او يعتق
 مقبل النسخ والشراء وهو محجور عليه او حر صغيرا اذ ان لهم في التجارة بعد الايداع مما اتوا
 ولا يدري ما حال الوديعه لا يضمنون لانهم ليسوا من اهل التزام الحفظ بالعقد على
 ماسر الا اذا شهد الشهود على قيام الوديعه في ايديهم بعد الاذن ولو كان ما ذونا يوم الايداع
 ثم عتق او بلغ او افاق شتم مات وترك ما لا اكثر في الكتاب قالوا ينبغي ان يضمن
 لصيرورته من اهل التزام الصمان بالشرط فيما هو ملحق بالتجارة **ات** وحله وحله
 الصغير والعبد سوا هذا اذا لم يكن يعرف حال الوديعه اما اذا اودع عبدا بالغ
 محجورا عليه ما لا يستهلكه لم يضمن عندنا في حقه ومحمد رحمه الله حتى يعتق لانه اشتراط الصمان
 عليه والتزامه صحيح في حقه دون المولى وعندنا في يوسف رحمه الله ببيع فيه في الحال وان كان
 العبد صبيا لم يضمن عندهما في الحال **د** لا بعد البلوغ والعقود العارض وهو الامر
 بالحفظ لم يصح في حقه ولا في حق المولى فبقى التسليم وان كان الصبي او العبد ما ذونا يضمن في
 الحال لان الحارض صح في حقهما وفي حق المولى فالما ذونا من اهل الالتزام بالعقد ولهذا
 يواخذ بصمان التضييع وعلى هذا الواقرض صبيا محجورا عليه او عبدا محجورا عليه **هـ**
 فاستهلكه لان التسليم اليه تسليط وقوله اقرضتك معارض لقوله احفظ في
 الوديعه وكذا الوبايع من صبي محجور عليه او عبدا محجور عليه شيئا فاستهلكه فهو على هذا الخلاف
 لان التسليم اليهما تسليط وقوله اعت معارض فلا يعمل المعارض في حق الصبي اصلا
 ولا في حق العبد حتى يعتق **باب من الوديعه التي يقرض صاحبها بقبض**
 بعضها او بغير المستودع بذلك ثم يموت **اصل الباب**
 ما ذكرنا غير مرة ان البينة على المدعي واليمين على من انكر بالنصر **وحرف اخر**
 ان قول المدعي وورثته مقبول في مرد الوديعه وهلاكها اذا لم يتم دليل وجوب
 الصمان في حقهما اما اذا كان دليل وجوب الصمان لا يصدق ان الحجر لانه اذا لم يتم دليل
 وجوب الصمان فهو امين وقايله كونه امينا بقوله وان كان مدعي صورة وللمدعي
 باق معنى وهذا لانه مسلط على الرد واقراره المسلط على الرد بالرد كقرار من سلطه
 فاذا قام دليل وجوب الصمان كان الصمان واجبا نظرا الى الدليل فيلزم مدعي البراه
 عن الصمان فلا يصدق الا بحجة ولانه لم يبق امينا ومسلط على الرد فلا يكون قوله
 كقول المالك اذا عناه **هـ** اوال محمد رحمه الله اذا استودع الرجل رجلا
 الف درهم فقال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات
 المستودع فقال صاحب المال لم اقبض شيئا وقال ورثته المستودع قد قبضت
 تسع مائة وبقي مائة لم يصدق الورثة على هذا لان الصمان قد وجب في تركه المودع لصاحب المال

ظاهرا

ظاهر الموتة مجهلا فكأنوا بدعواهم هذه يدعون البراهة عن الصمان فلا يصدقون الا بحجة ويقال
 لصاحب المال لا بد ان يقر بقبض شيء من الوديعه لانه بت قبض شيء من الوديعه بقوله المودع
 في حياته لانه احب عند في حال الامانة وقوله لا يضمن مقبول على صاحب الامانة كونه موثما من
 جهته نصارا قراره كما قرأنا صاحب الوديعه الا يبرى ان المستودع لو قال لصاحب الوديعه قبضت
 جميع وديعتك كان القول قول به وبرى عن ضمان الوديعه كما لو اقر صاحب الوديعه بنفسه فاذا
 اقر قبض شيء خلف على ما ادعاء الورثة من الزيادة باسمه ما قبضت لشعارة لانهم يدعون عليه زيادة
 البراهة بفعل وحده وهو القبض وهو ينكر كان القول قول به مع يمينه جعل القول
 قول صاحب الوديعه مع يمينه بخلاف حالة الحياة اذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول
 المستودع لا قوله لان هنا ظهر سبب وجوب الصمان وهو الموت مجهلا لانه لما مات
 وجهل الباقي صار الباقي مضمونا عليه لانه لم يقل قبضت جميع وديعتك وانما قال قبضت بعض
 وديعتك فذلك البعض غير مضمون والباقي صار مضمونا فالورثة يدعون زيادة البراهة
 عن الصمان وصاحب المال ينكر كان القول قول به مع يمينه بخلاف حالة الحياة لانه
 لم يظهر سبب الصمان فكان صاحب المال مدعي والمستودع منكر فكان القول قول به
 مع اليمين وهذا بخلاف ما لو اقر لاشان بدين محمول قال لفلان علي دين ولم يبين كان القول
 في القدر قوله مع يمينه اذا ادعى القدر اكثر ولو مات قبل البيان فالبيان الى ورثته وهنا
 لم يجعل البيان الى ورثته للمستودع وان صار للمستودع مقرا به بدين محمول لان ورثته اقر بدين
 محمول ولم يدع نفعا على القدر والورثة يأمون مقامه حكم الخلافة وثبت الملك لهم في محل الخمار
 فيرجع في البيان اليهم كما في جوار النعيج في البيع خلاف الاعتناق المهم لانه لم يثبت الملك لهم
 في محل الخمار اما هذا يدعي على صاحب المال فعلا بدينه وهو ينكر كان القول قوله كالعاصب
 مع القصور منه اذا اختلفا في مقدار ما قبضه المعصوب منه كان القول قول المالك
 كذلك هنا وكذا الواقرض صاحب المال بقبض بعض الوديعه في حياة المستودع ثم مات المستودع
 قال القول قول رب المال فيما قبض وهذا اول الالتماس بقبض شيء محمول فيرجع
 في البيان اليه لانه هو المحمل والورثة يدعون القبض عليه مما ورا ذلك وهو منكر والورثة
 ضامنون بسبب تجهيل المودع فكان القول قوله وكذا الواقرض بقبض البعض بعد موت
 المستودع كان القول في مقدار المقتبوض قوله وكذا الواقرض صاحب المال قبضت بعض
 وديعتي وقال المستودع قبضت بعض وديعتك ثم اختلف هو مع الورثة لان المعتق يجمع
 الكل واسم اعلم **باب ما يجوز للبيتم ان يفعله اذا اذن له في التجارة اصل**
الباب وبعض مسائل الباب ذكرنا في اخر كتاب الوصايا وذكر محمد
 رحمه الله هنا من المسائل ما لم يذكر ثم قال رحمه الله اذا اذن الاب لابنه الصغير في
 التجارة وهو يعقل البيع والشراء الاذن عندنا وقد ذكرناه ثمه فلو اشترى هذا
 الابن من ابيه شيئا او باع من ابيه مما احسن الناس في مثله جاز لان شري العلام شيئا من مال ابيه

اوبيعه من مال ابيه وقد استغاد الولايه بالبيع والشر من ابيه بمنزله شري الاب ذلك بنفسه ولو
 باشر الاب بنفسه ان كان مما يتعاب الناس في مثله جاز وان كان مما لا يتعاب الناس في مثله
 لم يجز كذلك هنا وهذا عندنا وعند رحمته الله لا يجوز ان يبيع من نفسه او يشتري من
 نفسه وهذا الشافعي رحمه الله الاب اذا باع ماله من ابيه جاز وان اشترى من ابيه لم يجز وقد
 ذكرنا هذا وان اقر ابيه بدين لا يعلم اصله القول لم يصح اقراره لان اقراره لا يثبت بالدين
 وقد استغاد الاذن بالاقرار من جهة كاتراره بنفسه والاب لو اقر نفسه بدين على الصغير
 او بعين للصغير لنفسه لم يصح ذلك لانه دعوى كذلك هنا وهذا ابا خلافا لان ما خيفه
 رحمه الله اعتبر سببه البياض في موضع المهمه وانها تدخل فيما بين الولد والوالد وعلى قياس
 رواية المواد يصح عنده لانه يعتبر حقيقه المالكه والاطلاق محله المالكه على تلك الرواية
 وكذا القول لا يقبض ثمن سمي باع اياه ولا يعرف ذلك القول لم يجز اقراره لان
 الاقرار باستيفاء الثمن بمنزله الاقرار بالدين على نفسه لانه استوفى من الاب يصير
 مضمونا عليه ول على الاب مثله فيلقين قصاصا ما يصير الاقرار باستيفاء الثمن من ابيه
 اقرار له بالدين على نفسه لانه فان قبض الثمن بحضر السهو جاز حتى لو هلك المقبوض في
 يده هلك من مال لانه لا يقبض الابن بحايثه الشهود ولا هتمة فيه بمنزله قبض الاب
 والاب لو اشترى لنفسه هذا العبد من الغير وقبض الثمن من نفسه للصغير بحايثه الشهود
 بان قال استريت هذا العبد من ابني الصغير بهذا وقبضت منه هذا من مال الصغير جاز
 ذلك لاستفا الهتمة كذلك هنا ويجوز ان يبرق الحكمين الاقرار وبين المعايين الا يبرق
 ان اقرار المريض بقبض الدين من الوارث لا يجوز ولو قبض محاسه جاز ولا سبه اقراره
 بالدين او قبض الثمن من ابيه اقراره بالدين او قبض الثمن من الاجبي لانه لاهتمة في اقراره
 للاجبي بذلك لانه ما استغاد الاذن من جهة فتيهم انما اذن له في ذلك ليقر له
 بذلك لان قبل الاذن لا يصح اقراره اصلا والاقرار يرد بالهتمة وصار كالعبد الماذون
له في التجارة اذا كان عليه دين حشير فاقبلوا له بدين او بعينه في يده لا يصح ولو اقر به لاجبي صح
 والفاقر بينهما التهمة وهذا لان ميل كل واحد منهما الى صاحبه وتهمه اساره على غيره
 ظاهر ولهذا لا تقبل شهادته كل واحد منهما لصاحبه فتع الاقرار ولا يصح اقراره بالدين
 للاجبي لانه من ضره في التجارة فانما يحمل ذلك في موضع كتمه التجارة لاني موضع لا يبر والتجارة
 لا تشرعاده من الرجل وله فلا تقع الحاجة الى الجواز بل اذا دخل فيه ضرب تهمة بر
 بمنزله اقرار المريض بالدين واورته مع اقراره للاجبي ولو كان للابن دين على ابيه من ميراث
 ابيه فاقرب قبضه وان لم يثبت له عليه شيء لم يجز لما ذكرنا ولو كان على الاجبي جاز ولا يقال
 بان الضرورة في دين التجارة لا في غير دين التجارة لاننا قول قبض الدين نفسه تجارة لانه
 ملك ما في دمه المديون مما قبض منه واذا ملك التجارة ملك الاقرار به ولو وهبه للاجبي
 او ابراه منه وابراه عن ثمن المبيع لا يصح لان الابرا والهبة اصطناع بالعرف وان غير داخل

تحت

تحت
 الاذن لانه ليس تجارة ولا با حبالا التجارة ولا من توابع التجارة فان الماجر محرمه يد او مثل
 هذا النضر فلا يدخل تحت الاذن بخلاف الاقرار بقبض الثمن من الاجبي والاقرار بالدين له
 لانه من التجارة فانه لا بد للتاجر من الاثبات والاستيفاء ولا يمكنه الاثبات في كل ساعة فلم يصح الاقرار
 بمتنع الناس من التجارة معه فيفوت العرض من الاذن رجله ارباب صغيران فاذن لهما في التجارة
 فباع احدهما من صاحبه شيئا جاز لان الاب لو باع ماله احدهما من الاخر جاز فكذلك اذا فعلا
 وقد استغاد الاذن من الاب ويجوز قبض احدهما الثمن من صاحبه واقراره بالقبض منه
 لانه لاهتمة في حق ما بينهما كما لاهتمة في حق ما بينهما وبين الاجبي لان كل واحد منهما ما استغاد الاذن
 من جهة اخيه حتى يتم لاجل ذلك كحائهم لاجل ذلك في حق الاب لانه من حيث انه انما اذن له
 ليصح اقراره فصار الحكم فيما بينهما كما الحكم فيما بينهما وبين الاجبي وكذا الوارث لاجبي بعينه في يد
 ولو اذن الاب لايه ولعبد في التجارة فتبايع الصغير والعبد جاز لان بيع الصغير وشراؤه
 من عبد ابيه بمنزله بيعه وشراؤه من ابيه لان العبد قام مقام الاب لان كسبه وما حصل
 في يده ولو اذن للاب في ذلك فاذ باع او اشترى جاز اذ الم يكن فيه غبن فاحش على الصغير ويجوز
 اقرار العبد للصغير ولا يجوز اقرار الصغير للعبد لان اقرار العبد للصغير بمنزله
 اقرار الاب للصغير وانما جاز واقرار الصغير للعبد بمنزله اقراره للاب وانه لا يجوز رجل
 توفي له ابن صغير وارصى للرجل فان الوصى للخلام في التجارة واذن لعبد ايضا باع
 احدهما من صاحبه شيئا وعلى العبد دين او لاديين عليه كذلك كله باطل لان بيع العبد وشراؤه
 من الصغير وقد استغاد الاذن من الوصى ذبيح الوصى وشراؤه من الصغير والوصى لو باع
 شيئا من مال البيتم لنفسه او باع شيئا من ماله للصغير وليس فيه نفع ظاهر
 للصغير لا يجوز عندهم جميعا وان كان فيه نفع ظاهر للصبي جاز عند ابي حنيفة
 خلافا لصاحبه رحمهم الله فكذلك هذا ويجوز اقرار العبد للصغير ولا يجوز اقراره
 للعبد لان اقرار عبد للصغير بمنزله اقراره للصغير وانما جاز اذ اوعينا
 فكذلك اقرار عبد واقرار الصغير لعبد كاتراره له وانه لا يجوز ولو اذن الوصى
 لعبد الصغير في التجارة ولعبد له في التجارة لم يجز للعبد من ان يتبايعا لان
 مبايعتهما كما بايع الوصى مع الصغير وان اقر عبد الوصى لعبد الصغير جاز ولا يجوز
 اقرار عبد الصغير لعبد الوصى قال محمد رحمه الله وهذا قياس قول ابي حنيفة
 وقول ابي يوسف وقولنا لان اقرارهما كاتراره مالهما ما ذكرنا ولو ان رجلا له
 ابن صغير وللابن عبد فاذن لعبد ابيه في التجارة واذن لعبد ايضا في التجارة فتبايعا
 حازير يديه اذ الم يكن فيه غبن فاحش لان مبايعتهما كما بايع مالهما وذلك جائز اذا
 لم يكن مما لا يتخذ من الناس فيه ولا يجوز اقرار عبد الابن لعبد الاب كما لا يجوز اقرار
 الابن للاب ويجوز اقرار عبد الاب لعبد الابن والله اعلم ثم ذكر باب
 الرجل يقضي ببعضه عبدا ولا يقضي ببعضه وهو يدعي انه حر كيف الحكم في جنائيه وشهنته

وتذكرنا في آخر ابواب الدعوى من هذا الكتاب فلا نغفل **باب**
من القضا الذي يكون للوارث اذا ابا للشهود والذي لا يكون **اصل** **الباب**
ما ذكرنا في ابواب الدعوى ان المناقض في الدعوى يمنع صحة الدعوى لان الاول ينقض الثاني
والثاني ينقض الاول فصار وجوده وعدمه بمنزلة الشهادة على حقوق العباد
لا يتقبل من غير دعوى وانما يحقق المناقض اذا لم يكن الموفق بين الكلامين اما اذا امكن فلا
لانه متى امكن لم يكن الاول ناقضا للثاني ولا الثاني ناقضا للاول كالمصيبين اذا
وردوا او امكن الجمع بينهما لا يكون احدهما ناسخا للآخر واذا لم يكن يكون الثاني باسحا
للاول ولانه اذا تحقق السلف ولا يمكن الجمع بصير المدعي مكذبا احد شاهديه ويكون
كل واحد منهما شاهدا حكم على حده وشهادة الفرد لا تقبل وتكلموا بغيره من غير موقوف
المدعي او محتاج الى تزقيقه والصحيح ما ذكرنا في الدعوى ان كان وجه الموافقة ظاهر حمل
كلام المدعي عليه وان كان غامضا لا بد من بوضوحه **وحرف** **احر** ان الوارث
كما ينتصب خصما في اثبات الملك الميت ينتصب خصما في اثبات يده لان البدن حق
مقصود كالمالك فينتصب خصما في اثباته باعتبار احواله اليه وعجز الارث
عن استيفاء حقه بنفسه **وحرف** **اخر** ان احد الورثة يملك حفظ التركة
كالوصي لانه خليفة الميت فيجوز ان ينزل منزلة فيما يحتاج اليه وهذا في تركة
مستعرة بالدين اذا كانت ضايعه حتى يرفع حفظه للميت اما اذا كانت محفوظة بيد حافظه
لا يملك ذلك لا لغرام الحاجة اليه ولولم يكن في الركدين او كان كونه غير مستغرق
لا يملك ذلك الا در نصيبه لانه لا يقع حفظه حينئذ لنفسه ولبقية الورثة ولله
ولا يملك على نفسه لانه على بقية الورثة اذا علمنا هذا **باب** محمد رحمه الله اذا مات الرجل
فادعى وارثه دارا في يد رجلها داره اشتراها من ابيه الميت في حياته وصحته
واقام على ذلك بينه فلم ير له اوله يكن بينه وقد ادعى قبض الدار من ابيه
اولم يقبض والذي في يده يزعم انها داره فاسحق المدعي عليه لحلف وترك الدار في
يده **باب** اقام المدعي البيعة انها دار ابيه مات وتركها ميراثا له وان اياه مات
وهي في يده لا يعلمون له وارثا غيرة تبطل بيعة ويقضي بالدار له بالميراث
ولا يحل دعواه الشري من ابيه اكثر ابا للشهود في الميراث لانه ليس بزوج عوى الميراث
والشري في حياته ساقض لان المناقض بين الكلامين انما يتحقق اذا عدل على المتكلم للجمع
بينهما وقد امكن الجمع لانه حين استري اول مرة قد اذن الدار كانت ملك ابيه وانها
انتقلت اليه بالسر ثم لما ادعى الميراث يقول لما عجزت عن اثبات الشري منه
بالبيعة لم يثبت شرأي منه فثبت الدار على ملك ابي من حيث الظاهر وما كان ملك
ابي وقت موته من حيث الظاهر بصير ميراثا اليه فيلحق دعوى الميراث واذا امكن الجمع
بين الدعوتين لم يحقق التناقض كما لو صرح بالجمع بين الدعوتين وهو نظير ما قلنا

في رجل ادعى عبد ابي يد رجله استراه منه بالف درهم وحده الذي في يد العبد نسيال
العامي البيعة من المدعي واقام البيعة بعد زمان ان عبد وهبه له الذي في يده وقبضه منه
فدعى شهوده صح الدعوى ويقضي له لانه امكنه الجمع بين الدعوتين بان يقول لما عجزت عن
اثبات الشري منه بقي العبد على ملكه من حيث الظاهر فاستوفيته منه فوهبه لي فصحت
البيعة طاهرا من حيث الحكم وكذا الواقام البيعة ان اياه توفي وهذه الدار في يده نصبت بها
له ميراثا لان الشهادة على اليد المطلقة عند الموت بمنزلة الشهادة على الملك لان اليد
بمنزلة الملك فاذا ثبت اليد للميت عند الموت انتقل الى الوارث بموته لان الميراث سبب
كما لو شهدوا انه باع وسلمه ولو كان الابن يدعى او الميراث من ابيه فللميراث كسبته او لم يجد
بيعة ادعى انه اشتراها من ابيه في حياته لم يقبل بينه ولا يقضي له بها لانه ثبت الساقض
بين الدعوتين لانه لا يمكن الجمع لانه لما ادعى الميراث اوله قد اقر ان الدار كانت ملكا لابييه
يوم مات مكانه قال كانت لابي يوم مات ولو صرح بهما ثبت التناقض والدليل
على صحة الفرق بينهما ان المسئلة الاولى ادعى الشري لولا وما كان شري من الاب قد بصير
ميراثا عنه بان يفيق الشري بينهما في حال حياته او بعد وفاته بان يجده عيبا فيرد قبضا
فيعود الى ملك الميت فيسحق بالارث فلم يحقق المناقض اما في المسئلة الثانية ادعى الارث
اولا من ابيه وما كان مورثا له من جهة ابيه لا يقصور وطا ان يكون مستري له من جهة
ابيه يحقق المناقضة لا محالة لان الارث يفيق الشري قبله اما الشري لا يفيق الارث بعد
ولان لما ادعى الشري من ابيه فقد اقر انها ملك ابيه فاذا لم يمكنه اثبات الشري بقي على
ملكه فاذا ادعى الميراث جازا لانه يدعى بملك من ابيه في الكالين فاذا بقي على ملك ابيه اسقل
بموته اليه اما اذا ادعى الارث اوله فلم يثبت ثم ادعى الشري موقوف دعوى الارث كان
الشري موجودا لانه يدعى الشري قبل الموت والميراث بعد الموت فلما كان دعوى الشري
في ذلك الوقت موجودا ولم يدع **وما** الى دعوى الميراث كان هذا اعراضا
عن ذلك الدعوى ولذلك **الاول** لان وقت الشر لم يكن الميراث موجودا لان
الميراث حدث بعد وقت الشري فدعواه اسبق الوقين لا يكون اعراضا عما ثبت بعد
هذا كما قالوا فيمن ادعى عينا في يد رجل انه وهبها له مند شهر وقبضه فلم يملكه
اثباته ثم ادعى انه كان استري منه مند شهرين لم يصح لانه دعواه الشري كانت موجودة
وقت البيعة فاذا لم يدع على دعوى البيعة كان اعراضا عما ثبت بعد **وما** لو ادعى الشري
مند شهرين فلم يثبت ثم ادعى البيعة مند شهرين لم يصح لانه لما ثبت الشري بقي على ملك
المدعي عليه فاذا ادعى البيعة بعد ذلك جازا لان دعوى البيعة لم يكن موجودا وقت الشر
فسرعه في وقت الشري لم يكن اعراضا عما حدث من البيعة في الكالين وعلى هذا الاصل
يجري جنس هذه المسائل ان كل سبب لم يكن معترضا وقت الدعوى فلم يدعه كان ذلك
ظليل الاعراض عنه وكل سبب لم يكن معترضا وقت الدعوى وانما كان حاديا بعد فلا يدل

ذلك على الاعراض اذا كانت الدار في يد رجل اقام احرا البيعة ان اباه مات وتركها ميراثا له
او انه مات وهي في يده و اقام الذي في يده البيعة ان اب الميراث في حياته ان الدار ليست له
تتطلب شهادة المدعي ويكون هذا دفعا من ذي اليد لا من بائنه البيعة على ان الدار ميراث
له من ابيه ثبت للملك في الدار لانيه بطريق النيابة عنه ولما كان على الميت دين
يقضي الدين من ميراث الدار ولو كان هناك موصى به يكون شريك له في الدار ولو كان الميت حيا
واقام البيعة على الذي في يد الدار او الدار او دابة واقام الذي في يد البيعة على اقراره ان الدار
ليست له لا يقبل بينه المدعي لان البات بالبيعة العادلة اذا قبلت بكلمات عينا واول
عائنه القاضي اقراره ان الدار ليست له لا يقبل بيته بعد ذلك انها لكونه متناقضا الا اذا
ادعي سببا حادرا بعد الاقرار وابنته بالحجة كذلك هنا وهذا لان الدعوى بطريق النيابة
انما تصح اذا لم يستبق من الاصل ما يناقض دعواه وقد استند والميراث من الاصل ما يناقض
دعواه الا يرى ان الوكيل اذا ادعي الملك للموكل فاقام المدعي عليه البيعة على اقرار الموكل انه
ليس له سدع عنه الدعوى كذلك هنا وهذا الواقام صاحب اليد البيعة على اقرار الوارث
قبل موت الميراث او بعد ان الدار كانت لانيه لا يقبل بينه الوارث وكان دفعا لانه ادعي الا
ستحقاق من جهة الميت وقد ثبت اقراره انه ليس للميت فصارت متناقضا في دعواه وليست
هذه بيعة على النفي لان فيها امات الاقرار فيصير في الملك لصحة الاقرار كما والشي قد سد
كما وان كان سطل قصد الاب يرى انه لو ادعي دابة على رجل نادى المدعي عليه الا يقر او لا يقبل
وان كان في يده نفي لما فيه من امات البضار الا يقر لان الوارث باثبات البيعة على الميراث
كما ثبت للملك لانيه في الدار من وجه ثبت لنفسه من وجه ولو ادعي الدار ولم يدع الميراث
واقام البيعة واقام دابة البيعة على اقرار المدعي ان الدار ليست له او لم يكن له
سدع عنه الدعوى كذلك هنا وصار هذا بمنزلة الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام
البيعة واقام دابة البيعة على اقرار الوكيل بان الدار ليست لموكله سدع عنه البيعة الوكيل
كذلك هنا وكذا الواقام البيعة ان الوارث اقرار اباه ان الملك لثبوت ما يناقض دعوى
الوارث ولو شهد به من الذي في يد الدار ان الوارث اقرار اباه مات وايسر الدار له
لما انه وهما له في حال حياته وصحته وقبضها اوله باعها مني لم يكن هذا دفعا ويقبل
بينه الوارث لان البات بالبيعة العادلة اذا قبلت بكلمات معاينة ولو عاين القاضي
اقرار الوارث ان الدار ليست لانيه ولا نه وهما له وقبضها منه لانه عجز عن اقامه
البيعة على الهبة والبيع واقام البيعة بعد ذلك ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له
ليس البيعة لانه يصير متناقضا لما قبلت في المسئلة الاولى بخلاف ما اذا اقرارها ليست
لانيه ولم تقبل لانه وهما له او اشترتها منه لانه في ملك الاب اصل او ادعي الارث منه
ولا تملكه التماس وكل جواب عمنه فيما اذا شهد به الوارث ان اباه مات
وتركها ميراثا له هو الجواب فيما اذا شهد به وانما مات والد في يد لما ذكرنا

ان

ان الشهادة باليد المطلقة عند الموت شهادة بالملك عند هذا ادعي الوارث الارث من الميراث
فلو لم يدع الارث ولكنه ادعي ان هذه الدار كانت في يدايه وديعه لرجل والذي في يد الدار يدعي
انها لملكه بنصب الوارث صماني امات البير للاب خمس صماني امات الملك فلو اقام الابن
البيعة ان اباه مات وهذه الدار في يده ولم يزد راعا على هذا او شهدوا ان فلانا دفعا الى ابيه
ولم يشهدوا انها كانت لعلان فانه لا يستحق هذا شيئا ولا يخذ الدار من ذي اليد اما الاول
فان صماني احدهما ان شهدوا ان الدار كانت دعواه لان الوارث ادعي ان الدار كانت في يدايه
يوم مات وديعه لرجل والشهود شهدوا بالملك له بطريق الارث لا هم شهدوا انها
كانت لانيه يوم الموت ولم شهدوا انها وديعه وقد ذكرنا ان الشهادة على انها في يده يوم مات
والشهادة متوافقة كما شهدا انهما مات وتذكرها ميراثا له ولا هم شهدوا بانكرهما
ادعاء المدعي فلا يصل كما لو ادعي العا وشهدوا بالغير والثاني انما يقتضي ثبوت يد ذي اليد وكما
في ضده لان الوارث يدعي انها كانت في يدايه وديعه من الجازان المودع هو الذي الدار في يده ويحتمل
ان يكون عينة فلا يصح يد بالشك الا ترى انهم لو شهدوا بالرجل حي انه كان في يده امس لا يقبل
شهادتهم لكان الاحتمال كذلك هنا واما الثاني فلان يد ذي اليد تامة بيقين كما
في بقضه لانه يحتمل ان الراجع الى ابيه ما مور بالدفعة من ذي اليد ويحتمل انه مالك وليس بما مور
فلا يقتضي يد بالسك فذلك لو كان وصى الميت والذي ادعي واقام البيعة على ما ورد في
لان الوصي تابع للميت في اثبات حقوقه كالوارث فكل جواب عمنه فهو الجواب هنا
وكذا الواقام الوصي البيعة على هذا الوارث بمقتضى ان الدار لم تكن لانيه لان الوصي والشهود دينيون
الملك للميت والوارث سعي الملك حيث يقرر بالوديعه كان كذبها الشهوده ولو اقرار الوارث
انها لم تكن لانيه يريد به انه قال وانما كانت وديعه في يده ارجل ثم اقام البيعة انها كانت
في يدايه اخذها الذي في يده بعد موته او احدها من يده في حال حياته تقبل بيته ويؤخذ
الدار من ذي اليد بخلاف الفضل الاول وهو ما اذا لم يقبل الشهود اخذها من يده لان ثمة
وقع السك في نفس يد صاحب ذي اليد على ما ذكرنا اما هنا فتجب بقبض يده لان شهوده شهدوا
على صاحب اليد اخذ الدار من يدايه والشهادة على اخذ المطلق شهادة على الغضب لان مطلق الاخذ
في الشرع عبارة عن الغضب قال عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تر رجلا حكم بطاق
الاخذ وجوب الرد وانما نجح الرد اذا كان غاصبا بالاخذ فصا كان الشهود رضوا على
العصب واولوا شهدا ان هذه الدار كانت في يدايه عصبها هذا الذي في يده ولو رضوا
على هذا اتيقن ان الذي في يده لم يكن مودعا لهذه الدار ولا ميراثا لا يدع فيقينا ان المودع
غيره فوجب قبض يده نفي الوارث طينة الميت فحاج الى امات ما لانيه
في حياته يذا وملك وصح دعواه ويقبل بيته قال فلما اقرار الوارث اول
مرة ان الدار لم تكن لانيه ثم اقام البيعة بعد ذلك ان الدار كانت في يدايه
مات واخذها الذي في يده كما ان لا يقبل هذه البيعة كما ذكرنا قبل هذا ان الوارث

اذا قام البينة ان اباه مات والدار في يده واما الذي قيل الدار البينة على اقرار الوارث
ان الدار لم يكن لابيه قبل هذه البينة ويكون دفعا للبينة الوارث **فصل** في المسئلة الاولى انما
ان دفعت بينة الوارث بموت اقراره في الدار ان الدار كانت لابيه لكون الوارث مناقضا
في الدعوى لا نزع اولان الدار صرات **فصل** من ابية فلما دلت اقراره بسبه الذي كانت
الدار في يده ان الدار لم يكن لابيه بابت اقراره انها ليست بحيرات **فصل** من ابية فيصير مناقضا
لانه يمكنه ان لا يمكنه الجمع بينهما اما في هذه المسئلة الوارث باقراره ان الدار لم يكن لابيه
لم يصير مناقضا باقائه البينة الدار كانت في ابية احدها منه هذا الذي الدار في يده لا يمكن
الجمع بين الكلامين فانه يمكنه ان يقول الدار لم يكن لابي بل كانت ودية عند رجل كما اقررت
الا ان الذي في يده اخذها غصبا فلي ان اخذها حتى اردها الى صاحب الوديعة فليصير مناقضا ببيع
دعواه وسخت بينته واخذت الدار من يده اليد ويدفعها الى الوارث حتى يقدم صاحب
الوديعة فيدفعها اليه **فصل** اذا وجد القاضي الوارث اهلا لوضع الدار على يد بان كان
ما مونا عليه وان لم يجد اهلا لذلك وضعها على يدا من لا يدا في الاصل احتاج الى ان يجعل لليد
وصيا اذ لم يوص المتي الى احد رعايته حقوق عند العجز عن النظر بنفسه والعاصي متى احتاج
الى ان يجعل لليد وصيا في حقوقه ان وجد الوارث اهلا لذلك بان كان ما مونا على حقوقه بحمله
وصيا وان لم يجد اهلا جعل غيره وصيا كذلك هنا وهذا لان المودع وصي باقائه الميت
لابا مائة غيره فيكون هذا ابتداء ابداع من العاصي فيدفعها عند من هو انظر للميت هذا كله
اذا اقر الوارث بالوديعة لا لسان معروف فان لم يكن اقربا لوديعة لا لسان معروف
لكن اقرقا **فصل** لم تكن هذه الدار لابي **فصل** بعد ذلك كدبت في قولي انها ليست لابي
بل كانت لابي مات ونزحها ميراثا الى فان العاصي يلووم بذلك ولا يجعل تسليم الدار اليه
لانه ربما حضرهم وبطلها ويقسم البينة على ذلك هذا هو الطاهر عند قول الوارث
ليست الدار لابي فان حضرت والادفعها الى الوارث لان الوارث يقول **فصل** لم تكن هذه
الدار لابي ما عدا الى احد معلوم حتى يتعلق حق الخيرة فلا يمنع من اذاب نفسه الا ترى انه
قائم مقام ابيه فيما في يدا بيه فان قال الاب في حال حياته هذا ليس بشيء قال هو في
كان تسليم من هذا القول وليس للعاصي ان ياخذ ذلك من يده حتى يحضر احد
ويدعيه لانه لما قال هو في يده ولا يبارعه احد في ذلك تسليمه ولا يعرض له
الا ترى انه لو اقر بشي في يده لرجل جمهور **فصل** بان يقول هذا الواحد من الناس ثم يقول
هذا لي برك وقول **فصل** لانه اخبر بما لم يحتمل لامر **فصل** في ذلك فروض هذا او بينا
ذكرنا ان صاحب البينة اذا قام البينة على اقرار الوارث بان الملك لم يكن **فصل**
او على اقرار الوارث بان الملك لم يكن للبينة فانه يطالع عوى الوارث لان هناك الملك
لصاحب اليد في الطاهر والوارث يملك استحقاقه بحسب الملك لانه وقد ظهر اقرار
ابيه بانها ليست **فصل** فبقي على ملك صاحب اليد وهنا قد ظهر ان لا ملك لصاحب اليد

حيث

حيث ائبت عليه العصب وجوب الرد للموتى لاحد حق فضا كان المشي في يد الوارث
اقراره ليس **فصل** ثم ادعى لنفسه مع دعواه واذا كانت الدار في يد رجل فادعى رجل ان اباه
توفي ونزحها ميراثا **فصل** فساله القاضي البينة في المشهود فشهد وان اباه مات وهذا الدار
في يده اخذها هذا الذي في يده بوجوبه او شهد بان اخذها من الميت قبل موته واما الذي في
يد الدار البينة ان هذا الوارث واباه اقرار ان الدار ليست **فصل** فقبل بينه الوارث
وبعضي بالدار **فصل** ولا يجعل ما اوام دو اليرد دفعا للبينة الوارث لان الرار شطا اثبت
لما ائبت عليه الاخر وجب رد عليه فلما وجب عليه الاخذ بظهور اليد صار كان الدار لليد
اقرارها ليست **فصل** ولو كان لذلك فانه لا نصيرة لذلك اذا ادعى بعد ذلك لنفسه
كما ذكرنا وهذا لان بينه الذي في يده على ما ادعى ان افسدت دعوى الملك لا تفيد دعوى
الاخذ وحتى بدت الاخذ من يدا بيه لزم الاخذ جزا الاخذ وهو الرد بالمص صرف
بين هذه المسئلة وبينها اذا شهد بشهود الوارث ان الدار كانت في يدا بيه يوم مات
فلم يشهد وابا الاخذ حيث لم يقبل بينه الوارث ويجعل ما اوام دو البينة من البينة دفعا للبينة
الوارث **فصل** وان شهد الوارث متى لم يشهد واعلى ذي اليد اخذ الدار من الحائز
ان الميت او الوارث دفع الدار الى ذي اليد ومن الحائز ان دو اليد عصبها وفي الوجه الاول
لا ينقص يده ولا تخاد الى يد الوارث **فصل** فان من كانت في يده دار اذا اقرارها ليست
فصل ودفعها الى غيره لا يحبس يده واعادتها الى يد المقر وفي الوجه الثاني
يجب نقص يده واعادتها الى يد الثاني فان من كانت في دار اذا اقرارها ليست **فصل**
عصبها منه ينقص يده ودعا الى يد المقر فوقع الشك في نقص ذي اليد فلا ينقص يده بالشك
وحتى لم ينقص يده لا معنى لقبول ذي اليد لانه لا يستحقها شيئا اما اذا شهد بشهود
الوارث على الاخذ فقد تعينا بوجوب نقص يده ذي اليد لما ذكرنا ان الشهادة بطاوى الاخذ
والشهادة بالعصب سوا وان **فصل** كيف يعمل عنه الوارث وقد صار مناقضا
لانه اقرارها ليست **فصل** ثم ادعى انها له **فصل** لم يصير مناقضا لانه يمكنه
الجمع بين الكلامين فيقول ليست لي ولا لابي كما اقررتا بما هي لغيره انما اذا
اليده عصبها من يدا في يده الرد على كالمزم الرد على ابي في حال حياته لا في مقام
ابي في حقوقه فصار استحقاق رد هذه الدار ميراثا الى رجل في يده دارا قام اخر البينة
انها دار فلان العاصي اودعها اباه ودفعها اليه واما البينة على ذلك والذي في يده الدار
يجب ان يقبل بينته ويدفع الدار اليه لان المودع يتعصب خصما في الوديعة واستردا ذهبا
لان فيه كسب الحفظ ومن يما هو بالحفظ من جهة المودع فيكون ما هو فيما هو يحصل
الحفظ للمودع ولا ياتي ذلك الا بالخصوصة فصار اقامة البينة من المودع ان هذه الدار
لنلان اودعها اباه كاقامة البينة من المودع انها داره اودعها فلانا ودفعها اليه ولو اقام
المودع على ذلك يقبل فكذلك اذا اقام المودع وان لم يشهد بشهود المدعى انها كانت لفلان

وانما شهدوا بها كانت في يد المستودع اسس او دعها اياه او شهدوا ان فلانا او دعها اياه
لم يقبل هذه الشهادة لان المدعي يدعي البيعة لم يثبت الملك في الدار لصاحب الوديعه وانما
اعت كونهما في يد فلان اسس ويحتمل انها وصلت اليه من يد الذي هو امين الذي في يد البيعة
لا يقبل على يد في الماضي لها ب في اليد الا ترى انه لو اقام صاحب الوديعه البيعة ما في يد اسس
او دعها فلانا ودفعها اليه لا يقبل ولا يقضي ب لبي في ظاهر الرواية الاروائية او لها
صاحب الاعمال على قول ابن يوسف فعلى قياس قول ابن ينبغي ان يقبل وقيل هذا
بالانفاق لان عندنا يقبل البيعة على يد في الماضي لانها دليل على الملك فاشبهت الشهادة
على ملك كان وهذا مخرج المدعي ان يدعي ليست يد الملك فيدخل فيه الاحتمال الذي يذكر
وكذلك اذا شهدوا ان فلانا او دعها ولا يريدوا على هذا لان اليد اعم قد يكون من المالك
وقد يكون من غير المالك بل كل كان فلانا مودع هذا الذي في يد او دفعا ربه او استاجر
هذه العرصة او استأجرها منه فلان له ولا يجره الايداع في الحجة فلا يستغن فساد يد الذي
في يد فلا ينقص يد بالمشك ولو ادعى المدعي رقة الدار وشهد سلوذه ان فلانا وهما ب
وقبضها وباعها منه وقبضها ولم يشهد واعلى ملك البايغ اذا كان او الواهب جازت الشهادة
لهذا على رواية ابن يوسف رحمه الله لا يسكل لانهم لو شهدوا انها كانت في يد قبل عند هذا
اولى وكذا عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله لان عندهما الشهادة على اليد المطلقة وان لم يكن
مهاذبة بالملك ولكن الشهادة على اليد المصروفة بصرف المالك سمها ذمة بالملك لان اليد
المطلقة يحتمل ان يكون يد طاب ويحتمل ان يكون يد غضب او وديعة او غير ذلك فاما اليد
المصروفة يكون يد ملك ظاهر التي تشهدوا بقبض المدعي الدار من البايغ او الواهب فقد
شهدوا ان الدار كانت في يد البايغ او الواهب بما مضى ولو شهدوا ان فلانا وهما الدار المدعي
والدار كانت في يد يوم الهبة او باع والدار كانت في يد يوم البيع قبل البيعة ويقضى بها
للمدعي لانه ان يشهدوا بالملك للبايغ او الواهب نصا فقد شهدوا بالملك له حكما لان الشهادة
باليد عند سبب الملك جعلت الشهادة بالملك حكما لان الاملاك لا تعرف الا بها ولهذا
فالوا من يرى عينا في يد انسان لا يحل ب ان يشهد بالملك بمجرد اليد ولو اراه يتصرف فيه
تصرف الملاك حل ب ان يشهد بالملك ب فكانت هذه شهادة بالملك للبايغ او الواهب
فقبل بخلاف الشهادة على الايداع لانها ليست بشهادة على اليد المصروفة تصرف الملاك
لانما في تصرف الملاك تصرفا هو سبب الملك للعرصة منه واليداع ليس بسبب الملك
للمودع من جهة المودع بخلاف البيع والهبة وهما الاثام لما شهدوا بالتسليم فقد شهدوا
بالملك في الحجة لان هذا المدعي يدعي الملك لنفسه والشهود ادسوا الملك لان قبض المدعي
قبض ملك فاذالتوا قبضه في الهبة او الشراء فقد ادبتوا الملك في الحجة فاستقر ملك صاحب اليد
اما في الايداع المدعي يدعي الملك وانما يدعي اليد ويد صاحب اليد بما بينته وتلك اليد
محرمها ويد العائنه اولى الا اذا ثبت السهو وملك الودع فيجئ يد يتيقن ملك صاحب اليد

وفي الحاصل هذه المسئلة على بلش اوجه ان شهدوا ان فلانا وهما منه وهو ملكها او الشئ
ملكها هذا السبب قبلت الشهادة بالاجماع ومعنى الملك المدعي لانهم شهدوا له بالملك
لسبب موصوع ب نصا وان شهدوا ان فلانا وهما منه ولم يشهدوا على القبض لم يقبل لان البيع
قد يصدر من المالك وقد يصدر من غير المالك فلا يكون هذا شهادة ب على الملك
وان شهدوا ان فلانا وهما منه وقبضها المشتري او وهما منه وقبضها الوهوب لم يقبل هذا
الشهادة عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابن يوسف لا يقبل وهو القياس
لان هذا قد يكون من المالك وقد يكون من غير المالك فلا يكون شهادة بالملك كما لم
يشهدوا بالقبض الا انها قالوا ان الطاهر ان لا يكون هذا الا من المالك او باذن
المالك لانه لا يحل شرعا الا لمن ولنا فيصير سببا للمالك طاهر بخلاف نفس البيع
فان هذا مما يحل لغير المالك فلا يكون هذا العقد دلالته الملك قال شيخ الاسلام
على الاستصحاب في رحمه الله والفتوى على قول ابن يوسف كثر ما يقع هذا من غير المالك
في زماننا اذا في يد رجل جارجل وادعى انها دار فلان او نجها اياه وان اياه مات وهي في يد
وامام البيعة على ذلك والذي في يد رجل يقبل هذه الشهادة لانهم ادبتوا الملك للمودع
فان في ملك صاحب اليد الا ترى ان المودع وهو الاب لو كان حيا وامام البيعة
تقبل لما ذكرنا انه حرم في اثبات الملك للمودع فكذلك الوارث لانه قائم مقام الاب
في الحقوق التي تحرى فيها النيابة وقبض الوديعه التي كانت عند الميت من حجة ذلك
واذا اخذ العاصي الدار من صاحب الدار من صاحب الدار فان كان للميت وصي دفع الدار
اليه ليردها الى مالكها لانه تحسار الميت ولم يدفعها الى الوارث لان لم يات من الوارث
على الودايغ حيث اوصى الى غيره وان لم يكن ب وصي فان وجد الوارث امينا يضمنها
على يد وحمله وصيا عن الميت والايضها على يد غيره على ما ذكرنا وان شهدوا ان فلانا
او دعها اياه او دفعها ب ولم يشهدوا بالملك للمودع لا يقبل لما ذكرنا ان الاب
لو كان حيا وامام البيعة على هذا الوجه لا يقبل رجل مات وفي يد ودايع لقوم مشي
وترك مالا وعليه دين يحيط بما ب واوصى الى رجلين فقبض احد الوصيين المال
والودايغ من منزل الميت بغير اذن صاحبه او فعل ذلك بعض الورثة بغير اذن الورثة
فملك في يد ما حمل من ذلك فلا ضمان عليه اما الكلام في الوصيين فلهو جواب الاستحسان
على قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله والقياس على قولهما ان يضمن بناء على ان احد الوصيين
هل ينفرد بشئ من البصرفات في القياس على قولهما لا ينفرد وفي الاستحسان كذلك
الا في اشيا مخصوصه وهو شري الكفن وشري ما لا بد منه للصغير على ما ذكرنا فيما تقدم
وتنفيد الوصايا المعينه وقضا الدين من المال الغير ورد الودايغ التي تكون في منزل
الميت من حجة ما ينفرد به احد الوصيين عندهما استحسانا فاذا قبض احدهما ذلك من منزل
الميت ليقضي به دين الميت او ينفذ الوصية او يرد الوديعه فقد قبض ب حق القبض في المضمرة

اذا هلك في يده كما لو كان هو الوصي وحده والقياس ان يضمن لان الميت ابتتمها جميعا ولم ياتن
 احدها وله هذا لا ينفرد احدهما بقضا الدين وقبضه ويبيع الاحتياج اليه ويشترائه
 وعند ان يوصف رحمه الله ينفرد كل واحد منهما بجميع المصروفات قياسا واستحسانا
 واما الكلام في بعض الورثة فهذا جواب الاستحسان على قولهم جميعا والقياس
 ان يضمن وهذا بما على ان احد الورثة لا ينفرد بقضا الدين من المال الجزء الذي
 كان من مثل الميت القياس ان لا ينفرد احد الولايه باعتبار عدم القبول بل
 وانعدام الملك لاستعراق التركة بالدين وفي الاستحسان ينفرد لانه في الميت جاز
 ان يحل على الميت ما للميت وما في يد الميت لا يرى ان الجبر ان يكون في هذه الحالة
 فهو اول وهذا لان اخذ لم يكن لنفسه وانما اخذ لرد على صاحبه او يقضي دين الميت
 لان الاحتياج الودائع ان ياخذوا ودايعهم حيث ما وجدوا وللعر ما ايضا حق الاحتياج
 من التركة فكانه اعانهم على المعروف وهذا الطريق مكاتب اخذ الوصيين ايضا استحسانا
 بل اولى لان العزم وصاحب الوديعه له حظا لانه احد الوصيين اياهما قدر واعليه
 ولا ينفرد احد الورثة بقضا دين الميت من مال الميت ما لا يحزر الاحتياط بيدا فله
 بان كان بالميت الميت وديعه عند انسان او عسبا قياسا واستحسانا لما تنبى ولو لم
 يكن على الميت دين او كان الدين غير مستغرق لفعل احد الوصيين ما ذكرنا فذلك
الجواب لانه قبض وله حق الاحتياج استحسانا فان اخذ الوصيين ان يقبض
 التركة من مثل الميت حتى يوصلها الى الورثة كما هنا حق القبض ليوصلها الى الغرما
 فقد قبض وله حق القبض استحسانا فلا يكون مضمونا عليه وان قبض احد الورثة
 بغير اذن الوصيين واذن بقية الورثة فذلك في يده ضمن بقية الورثة حصصهم الا اذا
 كان في موضع خاف عليها فحينئذ لا يضمن استحسانا اما اذا كان في موضع لا يخاف عليها
 يضمن قياسا واستحسانا لانه قبض وليس له حق القبض لانه اذا لم يكن في التركة
 دين مستغرق لم يمنع وقوع الملك للورثة فيها فصار قبض الوارث وحظه واقفا
 لنفسه من وجه وبقية الورثة لا للميت وله ولا في قبض نصيبه ولا ولاية له في قبض
 نصيب اصحابه فقد قبض مال غيره بغير اذنه فيكون ضامنا وهذا لانه ليس له
 حق الاحتياز من مثل الميت ليوصل اليهم لانه يصير ايضا مال الغير لنفسه من وجه
 لان هنا في المقبوض نصيبا وقبض مال الغير لنفسه وهو ضايع من كل وجه بسبب الضمان
 كن اخذ اللقطة لنفسه هنا اولى لانه ضايع من وجه يحفظ من وجه خلاف الوصي لانه قابض
 لغيره من كل وجه بخلاف ما اذا كان في التركة دين مستغرق لانه يمنع الملك للوارث
 فكان قبضه وحظه واقفا للميت لا لنفسه وهو في الميت كما لسبيل منه الا اذا كان
 بموضع لا يخاف عليها فحينئذ لا يضمن استحسانا وجه القياس ما ذكرنا انه قبض مال
 الغير لنفسه من وجه فيضمن كما لو كان في موضع لا يخاف عليها وجه الاستحسان

انه

انه قابض لنفسه من وجه ولغيره وهم التركة من وجه فوجب العمل بهما ولا يمكن العمل بما في حالة واحدة
 لكان الساق في فان احدهما يوجب الضمان والآخر سعى فقلت بكونه قابضا لنفسه من وجه في حالة
 يكون التركة في يده لعدم الحاجة الى حفظه ويكون قابضا لغيره من وجه في حالة يكون التركة ضامنا
 من كل وجه لكان الحاجة الى حفظه ويكون قابضا من غير وجه كل وجه لكان الحاجة الى الحفظ ليكون عملا لهما
 بقدر الامكان والقبض لغيره حتى يوصله اليه لا يوجب الضمان كاللنقط اذا شهد وهذا لانه اذا
 كان حال هنا كاف عليه الضمان لو لم يقبض صار ما دون قابض دلاله من قبل شر كايه وهو
 كالودع اذا اودع غيره في غير حالة الضرورة يضمن واذا خاف عليه الهلاك يبيع غالب
 لا يضمن لان الحفظ في الايداع والفعل من يده الى يد غيره مثل هذه الحالة فلا يضمن استحسانا
 كذلك هنا هذا اذا قبض التركة فاما اذا قبض الوديعه التي في يد الميت لا ضمان عليه لان قبضه
 لم يكن للتقليد لانه لا يتملك الوديعه مكان قبضه للحفظ في الطاهر كما في الدين المستغرق
 رجل مات وله مندر رجل ودايع من مال هنا وما لغيره اودعها عبد بادن ما لكه فاراد ورثه
 وليس له وارث غير ذلك قبض وعليه دين يحيط بماله فذبح المستودع ذلك
 الى الوارث بغير امر العاصي فضايع في يده يضمن الغرما واصحاب الودائع اياهما شاوا واما
 الدافع يضمن بالدفع لانه دفع الى من ليس له حق القبض وكذا الورثة ورثه قبضه بعضهم او كلهم
فرق بين هذا وبين ما اذا اخذ من مثل الميت ليقضي به دين الغرما او كانت وديعه فاحدا
 يرد لها الى صاحبها فذلك حيث لا يضمن استحسانا والفرق ان المال الذي يكون في مثل الميت
 محفوظ من وجه ضايع من وجه اما محفوظ من وجه من حيث انه موضوع في التركة والنهر حوز
 لما فيه من المال ولهذا الوسيرة سار وقطعت يده واما ضايع من وجه من حيث انه ليس في يد حافظة
 فانه كان محفوظا بيد الميت ويديته رابطة منه ولو كان ضايعا من كل وجه فان كان ملقى على
 قارعة الطريق كان للوارث وللإيجني قبض ذلك للحفظه على الميت ولو كان محفوظا من كل
 وجه بان كان يحزر ابيد حافظة لم يكن للوارث وللإيجني قبض ذلك فاذا كان محفوظا
 من وجه ضايعا من وجه علمت اياهما لمن حيث انه محفوظ من وجه لم يكن للإيجني قبضه ومن حيث
 انه ضايع من وجه كان للوارث قبضه ليكون عملا بقدر الامكان والمال الذي هو
 وديعه عند انسان محفوظ من كل وجه لم يكن للوارث وللإيجني قبضه ولا يملكه لانه لا يكون
 للوارث حق القبض حفظا على الميت اذا لم يكن المال في يد حافظة والمال هنا في يد حافظة
 ومتى يكون له حق القبض ولا يكون للودع حتى يدفع نصار كل واحد منهما متعديا فان شا
 العزم صمنا الوارث وان شا صمنا الودع فان صمنا الودع هنا ان يرجع على الوارث
 لان المستودع ملك المصنوع بالضمان والمصنوع هلك في يد القابض فكانت له ان يضمن القابض
 كالقواشب الاول اذا صمنا يرجع باضمن على العاصب الثاني وان صمنا الوارث
 لا يرجع على احد كالعاصب الثاني لا يرجع على العاصب الاول وان لم يكن على الميت دين
 ورثه غير القابض فهم بالخيار بين يضمن الدافع حصصهم او القابض لما ذكرنا وكذا لو كان مكان

ظا

الوديعة عضبا غصبه رجل من الميت في جناية فردة على الوارث لان المالك في يد حافظه حقيقه لان يد
الغاصب يد حافظه حقيقه وله ولاية لفظ ليرد على المالك فصا بمنزله المودع وكذلك
ان ردها على احد الوصيين لان احدهما لا يتكلم من قبض الوديعة والغصب لعدم الحاجة لانهما
في يد حافظه فلا ينفرد به احدهما عند ابي حنيفة وجمه رحهما الله لان الولاية لهما لا احدهما
اذا كانا مالكا في يد حافظه من كل وجه فكان للحزما وبقية الورثة ان يضمنوا اهما شأوا ويرجع
للدافع على الغاصب لانه انما دفع البه بشرط السلامة لانه لا ادعى انه وارث او وصي فكانه ضمن
سلامة قبضه ولم يسلمه كان عارا وعنده ابي يوسف ينفرد احدهما بالتصرف في جميع الاشياء فلا
يضمن احدهما فان قلنا هلاجل الوارث فودع الغاصب لان الوارث قبض المالك باذن
المستودع والغاصب فكان بمنزلة مودع الغاصب والغاصب متى ضمن لا يرجع على مودعه
بشيء قيل له الوارث واحد الوصيين ليس بمودع الغاصب لانه ما قبض المالك
ليحفظ للغاصب وانما قبض لحق في القبوض فكان من هذا الوجه بمنزلة غاصب الغصب
لان قبض لنفسه لا بمنزلة مودع الغاصب ولو امتنع المودع والغاصب والمديون عن
الدفع لحق الغرماء الى الوارث او الى احد الوصيين فارتفعوا الى القاضي وعلم القاضي حقيقه
الامر واتقاه فزاع على ما وصفتنا امر القاضي الغاصب بدفع ما في يده الى الوارث ان كان
موصفا له والا وصغره على يد عدل وذلك يصنع ما امر الوصيين لانه ليس في يد
صاحبه ولا في يد صاحبه لصاحب المال وهذا لانه لا يمكن للقاضي ان يترك المال في يد
يد الغاصب لانه ظهر حاه واعتداوه بخلاف الصناع على المال فلا بد له من ان يدعها في
يد احدهم بطريق النظر فان كان الوارث اهلا له يدفع المال اليه حتى يحفظ الى الميت
الى ان يدفعه الى الغرماء وان لم يكن اهلا يدفعه الى غيره لما ذكرنا وكذا في احد الوصيين وان كان
في يد مستودع تدركه القاضي في يد ان راي ذلك وان راى دفعه الى الوارث او الى
احد الوصيين بفعل ذلك لان اتمان المستعدين لم يوافقوا في الرأى بعد ذلك الى القاضي
يفعل ما هو الانظر والافع للميت والغائب الا يرى ان القاضي اذا اتهم وصي الميت
كان له ان يعرله ويدفعه الى احد الوصيين نصب ناظر للمسلمين وكل من عجز عن النظر
لنفسه بنفسه فهذا كذلك والله اعلم **باب**
اجازة البايع والمترهن والغاصب في تعليم العبد اصل الباب
ان تصرف المشتري والراهن والعصوب منه في البيع والمرهون والغصوب
قبل القبض لا يجوز بالبيع والاحارة ويجوز تصرفهم في البايع والمترهن والغاصب
اما بيع البايع قبل القبض فلم يبيح الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض واما الاجازة
فلا يملك المتفع والمشتري لم يملك النفع قبل القبض ولهذا لا يجوز اجازة القار
قبل القبض عند عامة المشايخ رحمهم الله وان كان يجوز بيعه عند ابي حنيفة وابي يوسف
وقد ذكرناه في البيوع وسوء المرهون واجازته ذكرناه في كتاب الرهن واما

بيع

واما بيع العصوب يجوز من الغاصب واما من غيره ان كان الغاصب منكرا ولا يبيح للمالك
لم يجز لانه معجز التسليم ولان المالك باء في حقه وجواز البيع يعني على المالك وان كان الغاصب
منكرا ولا يبيح للمالك لم يجز لانه معجز التسليم مقدر له بينه وبين البيع وفي بعض المواضع يصح
موقوفنا فان سلم اليه ثم البيع لان ملكه قائم في الحال باقرار الغاصب والقدرة على التسليم باسمه
حين سلمه فان لم يسلمه حتى رات استقض البيع لفوات القبض المستحق بالعقد كما لو كان
في يد البايع وهلك والقيمة وان كانت واجبة الا انها كانت واجبة قبل البيع لا بسبب
وجدها فلم يكن حذرا عن المبيع وفي دعوى المشتري في حقه اذا باع العصوب من غير الغاصب
وهو حادله جاز ويقوم المشتري في دعوى ذلك مقام صاحبه وهذا قولهم جميعا
وحرف اخر ان المشتري لا يصير قايضا المبيع الا بحقيقه القبض وبقيته
الحليلة او بعمل يجري مجرى القبض من الاعتاق او النقصان بلعله او بفعل غيره **باب**
وحرف اخر ان الاجارة متى وقعت على عمل معلوم يستحق على الآخر بعمل
معلوم جازت لان هذه اجازة اجتمعت شرائط حوارها وان وقعت على عمل معلوم يستحق على
الآخر بدله معلوم لم يجز لان هذه ما استحق شرائط حوارها فان من شرائط حوارها
ان يكون العمل غير مستحق على الآخر حتى يقع العمل للمستأجر اذا كان مستحقا على الاجير
فالعمل يقع الاجير لا للمستأجر وهذا لا ينافي بقوله لا غير مستحق ان لا يعود دفعه الى
الآخر لان الاجير انما يستحق الاجرة في مقابلة عمله لغيره لا في مقابلة عمله لنفسه
الا يرى انه كالمبايع منفعته لغيره وانما يستقيم هذا في عمل يقع لغيره ولهذا لا يستحق
الاجرة في الاجارة محل لمعام مشترك على ما ذكرنا اذا عرف ما هو **باب** محمد رحمه الله
رجل استرى من رجل عبدا فلم يقبضه حتى استأجر المانع ليقوم عليه شهرا في تعليم الخير او الحيا
او غير ذلك جازت الاجارة لانهما وقعت على عمل معلوم غير مستحق على الاجير لان
تعلم الخير والحيا طهر بعد البيع غير مستحق على البايع لا حكما ولا بآذنه حكما لانه لا يجز علم
واما ديانته فلا يبيح واجب بينه وبين الله تعالى وهذا لانه في الحقيقة ليسرى الى منافع
البايع بعوض لان العبد وقع على عمل البايع لا على عمل المبيع والعقد على عمل البايع جاز لان المشتري
انما منع عن التصرف في المبيع قبل القبض وهذا لم يتصرف في البيع واذا جازت الاجارة
وجب الاجر للشيء اذا قام عليه لوجود الشرط وان لم يتعلم وهذا على رواية المبسوط
اما على رواية القدر ونزله لا يجوز الاجارة على تعليم الحرف لانه ليس في وسعه التعلم لانه
يتعلق بحداثة التعلم وكياسته وهذا الشرط عليه ان يحرقه كان فاسدا بالاجماع والاصح
رواية المبسوط لانه عقد متعارف بين الناس وبالناس حاجة الى ذلك **باب** والاجارة مما
شرعت للدفع الحاجة والمسمى بالعقد القايض عليه في التعليم لا التعلم ولهذا يجب الاجر
وان لم يتعلم اذا وجد القيام عليه ويفرغ نفسه لذلك بخلاف ما اذا شرط الاجارة لان
التحديق مجهول اذ ليس لذلك علية معلومة وهذا جهال **باب** بعضه الى المنازعة بينهما

خلاف التعليم لانه لو استحق انما يستحق ادنى ما يطلق عليه اسم العلم كالواستى مبداء الى ان جارا
او كاتب كان المستحق ادنى ما يطلق عليه هذا الاسم وفي استراطة الحراة لا يجوز العقد ايضا وان
سمى المدة لانه التزام ما لم يقدر عليه فالحدوث ليس في وسع العلم بل ذلك باعتبار شئ في حلقته
المعلم وفيما سمي من المدة لا يدري انه هل يقدر على ان يجزاه كواشترط ام لا والالتزام لسلم
ما لا يقدر عليه بفقد العا وضه لا يجوز بخلاف ما اذا اجر العبد من البايع ليخرجه او يعمل
له عملا اخر قبل القبض لان ذلك في الحقيقة مع منافع المبيع منه وانه يصرف على المبيع
قبل القبض فلا يجوز كما لو باع المبيع منه الا يرى انه لو اخرج من غيره لا يجوز بخلاف
ما اذا اجر العبد من العاصب حيث يجوز وان لم يكن في يده لان يد العاصب مما يحتمل البدل
بالاجارة لانه اذا اجر منه فقد رضي بقبضه ويده وعند الرضى به صار يده يدا مائة
فصار كأنه مودع ولهذا الوابراه من الصمان سدا يده وصار عند ذلك يده يدا الويل
واما يد البايع لا يحمل البدل بالرضى بالامساك لانهما يد محرم ويخرج عن ضمانه
الا للتسليم لان الجير كانت مملوكة له رقبته ويدها فلا يزول الا بالارادة وهو اذا
ملك الرقبة بالمبيع لا ملك اليد وهذا معنى لا يصح رضي المشتري باصساكه ولهذا لا يصح
بالابراء فكذلك الاجارة مستتبت الاجارة واردة على ما في يد غيره او على ما هو غير مملوك له
فان قيل وجب ان لا يجوز هذه الاجارة لانهما متى تمت بصير العبد امانة في يد البايع
لان البايع في العمل الذي استوجره عليه اما ان يكون اجير وجدا بان وقعت الاجارة على من اولجرا
مشترا كان وقعت الاجارة على العمل في الوجه الاول يكون العبد امانة بالاجماع وفي الوجه
الثاني امانة عند ادنى حنيفة رحمه الله والعبد مضمون في يد البايع بعد الاجارة بدليل انه لو
هلك هلك من مال البايع ولانه يلزم مخالفة احد الاصيلين وترك العمل به **قيل** لانه
المال بعد الاجارة انما يكون امانة عند الاجير لان يكون المال امانة عند الاجير لست شرط
لجواز الاجارة بل لعدم سبب الصمان لان الاجير بعد الاجارة قابض المال باذن المالك
والصمان لا يتا في العقد ابتداء وبقائه ذكر في الاحازات **قيل** اذا استأجر المراه درعا للبلية
لثلاثة ايام فلها ان تلبس بالهنا راول الليل واجرة ما تلبس الناس لان مطلق التسمية
ينصرف الى العباد والمعاد في النوب اللبس بالهنا راول الليل واجرة خصوصا
عند طول اللبس الى الاستكراء عاده وان لست الليل كلمة هي ضامنة لها خالف وان نوب
الصمان لا سام فيه عاده وهو مفسد للتوب ملو ضامنه ان كثرق بالليل وان كثرق
من ليس بها في غير الليل فلا ضمان عليها لان الخلاف قد ارفع بحج الهزار وانما كانت ضامنه
بالخلاف لا بالامساك فان لها ان تمسك الثوب الى انتهاء المدة والامير اذا ضمن بالخلاف عاده ايضا
الخلاف كالمودع فان كثرق من لبسها بالليل فهي ضامنه وليس عليها اجر تلك الساعة
التي كثرق فيها الثوب وعليها الاجر فما قبل ذلك وبعد لانها مستوفقة للعقد وعليه
وان سلم ولم يحرق فيها الاجر كله لاستيفاء جميع العقود عليه والصمان لا يتا في العقد ابتداء
وتنا

ونفاوا ان في العقد حقوق منها استيفاء العقود عليه فليها الاجر الا في تلك الساعة لانها في تلك
الساعة غاصبة عاملة لنفسها وكذا في روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله في استيجار الدابة
في مسلة الجامع الصغير واذا استأجرها ذاهبا وطايبا كانت يده في الرجوع بمنزلة يدها لك
ويد المودع اما هنا العبد كان مضمونا قبل الاجارة فلم يوجد بعد الاجارة ما يخرج عن
عن الصمان لان قبضه بعد الاجارة مضمون لنفسه من وجه حكمه المعاوضة وقبض المشتري
من وجه فلا يخرج العبد من ان يكون مضمونا واذا صحت الاجارة وحت الاجارة اذا وفي
العمل المستحق بالعقد فلو مات العبد في يد البايع او بعد مات في يد البايع لان
المبيع هلك في يد البايع قبل قبض المشتري لان المشتري لم يملك البايع بالقبض ولو
وكله لا يصح ولم يصح للمشتري قابضا بقبضه لان البايع لا يصح وكذا عن المشتري في
قبض المبيع لانه عامل بنفسه في اسقاط الصمان ولان الواحد يصير مسلما ومسلما
فيؤدي الى الضمان وهذا لان استيجار البايع يوجب له قبضه تسليم نفس البايع الى
المشتري لا تسليم العبد اليه الا يرى ان المشتري لو علم العبد بنفسه لم يصح قابضا
لانعدام القبض كسقي والفعل المنقضى لان الاجارة لا توشى في الغنم فلا يصح
قابضا الا يرى انه لو استأجر امته وزوجها قبل القبض لا يصح قابضا استحسانا
وان كان النكاح عينه لانه لم يوشى في المحل وانعدام القبض حقيقة **قيل** ان اول فرق
من هذا وبينهما اذا استأجر مسلم من مسلمان بقتا الصلي فيه المملوكة او التواضع لم
يكون ولا اجر له وقطع على امانة الطاعة وكحق على كل مسلم دينيا يملن المسلم من موضع
يصلي فيه عند الحاجة فلا يجوز ان ياخذ اجر على ذلك كما لو اجر نفسه ليوم الناس
او يورث لهم وهذا لان منفعة عمله واقعة **قيل** لانه لا يكثره الحاجة بمراد
ثوابه على اداء الصلاة وذلك بمنعه من التسليم الى غيره وبدون التسليم لا يجب
الاجر الا يرى انه لو استأجر امته لخدمته كل شئ ربا جر سمي لم يحز لان خدمته
البيت مستحق عليها دينيا ومطلوب منها بالفكاح عرفا الا يرى انه لا يجوز
استيجارها على ارضاع ولدها خلافا تام النكاح لانه واجب عليها دينيا وعرفا
ومنهم من قال يجب الارضاع عليها لقوله تعالى والوالدان
يرضعن اولادهن وهذا امر يصححه الخبر في قول تعالى والمطلقات
تيرضعن بانفسهن واحدا الاحرة على ابقا ما هو مستحق عليه لا يجوز اما في مسلمات
التعليم غير واجب على البايع دسائه فيجوز استيجار عليه الا يرى انه لا يجوز الا
ستيجار على تعليم الفقه كما لا يجوز الاستيجار على تعليم الفتان وكذا الاب اذا استأجر
ولده لخدمته او الام اذا استأجرت ولدها لخدمتها لا يجوز لانه واجب عليه
دينيا فلا يجوز الاستيجار عليه ولو استأجر ثوبا فاستأجر المشتري البايع قبل القبض
على ان يغسله او يقتله او يقطع فمقتضا جازا **قيل** ان في العبد ولا الاجر لانه استأجر

على عمل معلوم بغير دفعه على المستاجر لانه **مرد ملكه** ويجعل مقصوده فيصح فان
 هلك الموت بعد ذلك نظر فان كان ذلك عملا جازيا في الثوب يجب بصير المستر
 قابضا ويلزمه الثمن وان لم ينقص العمل هلك **من قال** البايع لان العمل اذا كان
 يوجب عيبا في الثوب **كأن** قطع كان فعله اياها للمعص باذنه والامراف ليس بمحمول
 للبايع الا باذن المشتري فصار فكله من حيث انرا لا باذن المشتري كعمل المشتري
 لان هذا امر كرى فيه النيابة فصار فكله البايع في هذا وفعل اجبي اخر **سوا**
 اذ حصل باذن المشتري فصار ربه قابضا كما لو امره بالامراف او التخييز بها الا يرى
 ان المشتري لو فعل بنفسه بصير قابضا فيقال عليه الثمن فان **قال** المشتري
 لو صار قابضا بفعل البايع والمشتري لا يجوز ان بصير قابضا بفعل البايع ولم يذنا وكل
 بالقص **سوا** كما قد خصه المشتري لا بصير المشتري قابضا ولا يودي بالتضاد
 لما قلنا قبل **سوا** اعلم ان بصير المشتري قابضا المبيع بقبض البايع لانه لو
 صار قابضا حمارا كما لا يقصودا فلا يودي الى المضاد ويجوز ان يست السجل
 بعينه وان كان لا تشتت مقصودا **كقول** الوكيل واستقرض الحيوان
 وغيرها اما اذا كان عملا لا يحجب عيبا في الثوب كالغسل والفعل فانه عسي نقص الثوب
 وعسي لا ينقص فان كان لا ينقص لم يكن هذا الفعل تعيبا من البايع ليصير فعله كعمل
 المشتري لان هذا امر كرى فيه بصير المشتري قابضا وان كان لا يوجب فلا يصير
 قابضا في الثوب في ضمان البايع وان كان استاجر المشتري البايع كقطعة بالاجارة باظلة
 لا يهاوردت على عمل مستحق على الاجير **قال** العقد لان حفظ المبيع مستحق على البايع
 حتى يسلم الى المشتري فيبراعن الضمان والاجارة على عمل مستحق على الاجرة لا يجوز ولا
 توجب الاجرة وهذا لانه في حفظ المبيع عامل لنفسه لا يكتلج اليه ليتوصله
 الى التسليم لئلا يرد حقه في الثمن وقد ذكرنا ان الاستيجار على عمل يقع للاجير باطلا لانه
 انه لو استاجر دارا سنة ليؤذن له بها او يوجها كانت الاجارة فاسدة وعليه
 اجر مثل الدار ان سلمها لانه استوفى منافعتها بعقد فاسد فان راسمها اذا كان لا
 يصلح لادائها في الحكم كانه احدها ولم يسم الاجرة ولا اجر **سوا** في الاذان
 والامانة لان الاجارة لا تنفذ على هذا العمل لا صحا ولا فاسد لانه عاملا لنفسه
 فلا يكون مسلما لعمله الى عبده وان برهن عند رجل عبدا واستاجر الراهن الميراث
 لتقوم عليه في عظيم عمل من الاعمال **سوا** جازت الاجارة والعبد رهن على حاله
 لانه لم ينصرف في الرهن لان العقد وقع على عمل الميراث حتى لو هلك العبد هلك
 مضمونا بالدين لانه لم يصير بعقد الاجارة مستردا لانه لا يقتضي بدله فانه يفتى على
 حاله ولم يذكر حكم وجوب الاجرة **سوا** ينبغي ان لا يحجب الاجرة في فصل البيع
 اذا هلك في يد البايع لانه هلك **من مال** ولم يصير مسلما للعمل اليه حيث

هالك

هالك من مال **سوا** اما في باب الرهن يح الاجرة بقدر ما مضى من المدة لانه بصير مسلما
 للعمل الا يرى انه بصير قابضا دينه هلكه كان مسلما الحال حيث هلك **سوا** العبد على مالك
 مولاه السبا حر الا يرى ان الميراث اذا قبض دينه فادان عليه بالاجرة لم يذنا
 ذلك ولو ابر في الجزا **سوا** حلسه كما في الصلح والخطا **سوا** ما اذا
 استاجر الميراث من الميراثون من الراهن حيث يبطل الرهن حتى لو هلك هلك اما انه
 لان الاجارة بصرف في الميراثون وانه يوجب **سوا** تبديل الحال والخطا اقرب من الرهن
 فيبطل الرهن بالاجارة ولو استاجر على حفظ الرهن كان باطلا لما ذكرنا ان الاجارة
 وقعت على عمل مستحق على الاجير وهو الميراث بطل العقد لان الخطا مستحق على
 الرهن حتى يرد على الراهن فيبراعن الضمان ولا يبراعن لنفسه في الخطا لانه
 بحلسه وسعه يدينه وان الراهن استاجر الميراث على قطع ثوب الرهن او على عمل
 سبب حارف الاجارة **سوا** وهل يكون مستردا للرهن بالخطا في الاصل
 وقيل بانه لا يكون مستردا لان الواهن اذا عيب الرهن او اظلم لا يكون مستردا
 فاذا هلك هلك بالدين لانه القرض **سوا** البيع لان هذا ان تصير قابضا
 لان المشتري لو عيب الثوب بصير قابضا وان عيب رجل عبدا واستاجر الفص
 منه في عظم العبد فيوطئه **سوا** فان مات ضمن الخاصية فمته لانه لا يسد
 يده بالاجارة فيسقي في ضمانه كما كان **سوا** يبر هذا ويضمن اذا اجر العبد من الثوب
 فانه بصير العبد امانه في يده حتى لو هلك **سوا** هلك من مال المعصوب منه والفرق
 ان في اجارة العبد ورده على العبد والاجارة الوارد على العبد يوجب تبديل
 الحال وصير وره العبد امانه عند المشتاجر حتى من لمسحق الاجرة على المستاجر
 حتى لا يودي الى الجمع بين الاجرة والضمان والعصية بوجب ان يكون مضمونا لان
 الاجارة اخرها فصار بافضه للعصية بصير العبد امانه في يده بوجبا للاجارة
 وكون المالك ليسيل من ذلك **سوا** الا يرى انه لو ابراه صر كما يصح فكذا
 في ضمن الاجارة اما في استيجار الخاصية **سوا** العقد لم يرد على العبد الذي هو
 مضمون حتى يتبدل حاله وانما ورده على الضامن كمن في العبد مضمون راجع بعقد
 الاجارة فصار كالمالك في حق العبد بعد الاجارة **سوا** قبلها وبخلاف
 الاجارة من البايع لان ضمان البايع لا يقبل الاستقاط كما لو ابراه صحا وهذا لان
 الموث للضمان ثم البيع وعدم ازاله ملك اليد وانه ما في بعد الاجارة
 فيسقي الضمان بتداسسه وهذا الموجب ودفع العمل اصبر ارا في حق المالك وانه
 انعدم ذلك برضا به بما ساهه وانقلبت يده يدا امانه ولو استاجر على عمل يوجب
 الضمان في المعصوب كقطع الثوب ونحوه **سوا** بعد ما فعل ذلك **سوا** هلك
 على المالك كما في البيع لان المعصوب منه لو عيب الثوب المعصوب كان مستردا والا

اذا وجد من الغاصب بيع حريمه كذا **هنا** وان استاجر لحفظه في باطنه لان الحفظ مستحق
 على الغاصب حتى يرد على المالك **ولانه** في الحفظ عام لنفسه لئلا يتمكن من الخروج من عهده
 الضمان وكل شيء **اصلا** له امانه من مصاربه او ودعيه وغيرهما الوهالك لم يكن على الذي
 في يد ضمان ولم يكن **له** ان يمنعه من صاحبه اذا اراد ان استاجره صاحبه على حظه جازت
 الاجاره لانه اذا كان هذا الصنف فحظه غير مستحق عليه بل هو متبرع في الحفظ فحظه يقع لصاحبه
 فالاجاره وقعت على غير مستحق على الاجير **بل** العقد الاكبري اذ يد صاحبها فاستقام
 الاجار عليه **بخلاف** الوجوه **الاول** **لانه** ليس بمتبرع في الحفظ بل حافظ
 لنفسه حفظ الارواح حتى لو اراد المالك الاسترداد لاجل ذلك قيل انما حقه وقبل مضي المدة
 في الاجاره بخلاف العارية والوديعة **باب من الهبة في الموضع**
اصل الباب ان العوض في الهبة نوعان متعارف ومشروط
 فالاول تبرع ابتداء وانتهى والعوض ثمن **لانه** الواهب حتى يشترط في العوض
 ما يشترط في الهبة المبتداه فلا يحصل الملك للواهب الا بالتبضع بعد التمسك لان
 المعوض متبرع فختار في هذا التملك كالواهب وبعد وصول العوض الى الواهب
 لا رجوع **لانه** في الهبة لقول **عليه السلام** الواهب اخى بالهبة ما لم يمس منها وحكم
 ما بعد العاهه بخلاف ما قبله ولا حتى الرجوع **لانه** في الهبة كان لكل في مقصوده
 وقد اعدم ذلك بوصول العوض اليه فهو كالمستري كحد بالمبيع عيبا فيزول
 العيب قبل ان يرد **ولا** يرجع المعوض في عوضه **ايضا** لان مقصوده بالنعويض
 اسقاط حق الواهب في الرجوع **ولهذا** ايضاً التقويض من الاجبي لانه بمقابله الاستقاط
 وقد **قال** هذا المقصود لانه تختار في التقويض وسماح الشيء بقا اصله فاذا كان
 الموهوب سالما **لا** ينبغي ان يكون الجرح سالما لصاحبه ايضا فان استحققت الهبة كان
 المعوض ان يرجع موهوبا **لانه** كان واجبا لانه انما عوضه لم يمس سلامه الموهوب
 للموهوب **لانه** باستقاط حق الواهب في الرجوع وقد فات ذلك بالاستحقاق ولان
 المعوض كالواهب واذا استحق الموهوب لم يكن بمقابله هبته شيء فكان **له** ان يرجع وان
 كان العوض هالكا ضمنه **ومروى** لشرع عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يصح لان
 المعوض واهب وقبض الهبة ليس يقبض ضمان ولا يبين انه ثمن **لانه** الواهب
 ابتداء فيكون حقه في الرجوع مقصورا على الاجير كالواهب ابتداء **وجه** ظاهر الرواية
 ان المعوض انما رضي بالتقويض لئلا **له** سلامة الهبة فاذا استحق فقد تمكن الكل في رضاه
 فجعل كما لو قبض الواهب بغير رضاه وهلك في يده ولان الواهب **لانه** في هبة
 المستحق ولو اذالك ما عوضه وللخروج وان يدفع العذر وعن نفسه بالرجوع على الوار
 بما يجتهد من الحسن **ان** يوصي ان التقويض لا يكون الا مضافا الى الهبة والتمليك مضافا
 الى **الرجوع** مستحق فاسد فبين ان الواهب **فبعضه** لنفسه بسبب فاسد فكان مستحق

الرد عليه عند قيامه مضمونا بالقيمة بعد هلاكه وان استحق العوض كان للواهب ان يرجع في
 حذمته كانه لم يعوضه لبطالته بالاستحقاق وان استحق نصف الهبة كان للمعوض ان يرجع بنصف
 العوض اعتبارا للقبض بالكل وان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة
 الا ان يشاء ان يرد ما بقي من العوض ويرجع في الهبة **فلهذا** **قال** زفر رحمه الله
 يرجع بنصف الهبة اعتبارا للقبض بالكل وهذا لان كل واحد منهما متقابل بالآخر في حكم سلاسه
 لصاحبه فهو كبيع العوض بالعوض اذا استحق نصف احدهما **وانا** **اقول** المستحق خرج
 من ان يكون عوضا فيصير كان لم يكن ولو كان عوضه في الابتداء بصفه لم يرجع في شيء من الهبة
 كذلك **هنا** وهذا لان ما بقي يصلح ان يكون عوضا عن الكل وانما يبعد الخلل في
 رضي الواهب فكان باثيرة في اثبات **لخيار** يرد ما بقي او امساكه من غير ان يرجع شيء
 فان **قال** في الابتداء جعل النصف عوضا عن جميع الهبة ما في الاستحقاق جعل الكل عوضا
 عن الجميع فلا يجوز ان جعل بالاستحقاق النصف عوضا عن الجميع اما لعدم الرضى او للتعبير
 قلت هذا انما يستقيم في المبادلات **لان** البعض ينقسم على البعض لتحقيق المقابلة وهذا
 ليس بمبادله **لانه** على سبيل المقابلة فلا يستقيم هذا التقسيم في حقه لكن كل خبر من اجزا
 العوض **لانه** ثم الفرق بين استحقاق نصف العوض ونصف الهبة ان العوض ماملكه
 العوض الاجزا فيعتبر حله المقابلة في حقه فاذا استحق نصف الهبة يرجع بنصف العوض
 اما الواهب **ملك** الهبة ابتداء من غير ان يقابل شيء شتم تاثير العوض في استقاط حقه في
 الرجوع والحد من العوض في ذلك **بجزالة** **الكل** اذا تم رضاه به ولما حصل ان العوض
 شتم به **سببه** ابتداء الهبة من حيث ان المعوض متبرع محتار فيه وشبه المبادله
 من حيث انه ملكه مضافا الى الهبة فهو فخره عليهما فلهذا **بالمبادلات** اذا استحق الكل
 يرجع بالهبة ولشبهته بابتداء الهبة اذا استحق النصف لا يرجع في شيء من الهبة
 الا ان يرد ما بقي والنوع الثاني وهو الهبة بشرط العوض هبة ابتداء حتى يشترط التقابض
 ولكل واحد منهما ان يمتنع عن التسليم وينطل بالشئوع ولو مات **احدهما** قبل
 التسليم لا يطالب به ورثته ولا يجب السعير في العقار ولا يرد بالعيب واذا حصل
 التقابض يترتب عليه احكام البيع من الرد بالعيب وسوت الشفعة والصحة مع السعير
 فهو هبة ابتداء **انها** وفي احد اقول الشافعي رحمه الله هو فاسد لا يشترط مخالف
 مقتضى العقد فيكون مبطالا للعقد **وبين** **انه** ان الهبة عقد تبرع واشتراط العوض
 فيه مخالف فقتضا **له** **وفرحم** **الله** يقول **هذا** **الحلك** **مال** **بمال** **سبب** **ط**
 فكان **بيدا** ابتداء كما لو عقد بلفظ البيع او التملك وهذا لان في العقود يعتبر المقصود
 وعليه يبنى الحكم الا يرى انه لو **قال** اشتريت منك كرا حنظله صفتها كذا **لهذا**
 الثوب وبين شرط السلم يكون **سلا** وان لم يذكر لفظ السلم ولو وهب الهبة من رجل
 كان **نكا** **حا** ولو وهب امراته من نفسها او اهلها كان طلاقا ولو باع عطل من نفسه كان اعتقا

ولو وهب الدين ممن عليه كان ابراء واللفظ واحدا ثم اختلف العقد لاختلاف المقصود **د** عليه
انه لو قال **وهبت منك منفعة** هذا الدار شهر بعشرة دراهم كان اجازة يلزم بنفسه وكذا
لو قال **اعزتك** والاعارة عليك المنفعة بخير عوض واذا شرط فيها العوض يكون
سعاد **د** عليه ان المكره على الهبة بشرط العوض لو باع كان مكرها وهذا المكره على
البيع والتسليم اذا وهب بشرط العوض ولو لم يكونا في الحكم سواء لم يكن المكره على احدهما
مكرها على الآخر ولهذا الكفالة بشرط براه الاصيل **حوال** والحواله بشرط
مطالبة المحل كماله وحجتنا ان هذا عليك المال **د** بلفظ كالفظ اهره معناه ويلول
ابتداءه معتبر بلفظ وانها وه باخر كالهبة في المرض فان ابتداءه معتبر بلفظ حتى يعتبر
القبض وسطل بالسموع وانها وه معناه حتى يكون وصيه ويكون من الملت **د**
بعد الدين وهذا لان اللفظ قوال **الحائي** فلا يجوز الغا للفظ وان وجبا اعتبار
المعنى الا اذا تعدد الجمع للمنافاة ولا منافاة هنا بشرط العوض لا يكون البع من حقيقة
التقويض وحقيقة التقويض لا ينفى حقيقة الهبة بشرط التقويض اقل كلاف النكاح والطلاق
والعناق فان هناك بين اللفظ والمعنى منافاة وقد وجب اعتبار المعنى فيسقط اعتبار اللفظ
ثم انعقاد العقد باللفظ والفسود هو الحكم واوانه بعد تمام العقد فعند الانعقاد اغترنا
اللفظ لان العقدية يتعقد وعند التمام اعتبرنا الفسود وما نرددين اصليين سوف
خطه عليهم كما كتب لما كان بمنزلة الحر من وجه بمنزلة المملوك من وجه اعتبر الشبهين
اما لفظ الاعارة والهبة في المنفعة فقد حكى ابن ابي ظاه **د** الدباس رحمه الله انه قال
كنا في يدس جواب **د** هذه المسئلة فوجدت رواية عن ابي خنيفة رحمه الله انه لا يلزم
قبل استئنا المنفعة وبعد التسليم نقول **د** هناك سجد استئنا اعتبار الجانيين لان
المنفعة لا تسمى وقتية فلا يمكن جعل العقد عليها تبرعا ابتداء معاوضة انتهى بخلاف العيز
واما مسئلة الاكراه فثبتنا المكره مصارصعيب ومعنى الاصرار في حلم السبب لا في نفسه
ولهذا استوى فيه البيع والهبة بشرط العوض ولهذا اجل الاكراه على الهبة
اكرها على التسليم وبعد التسليم البيع والهبة بشرط العوض سواء وهذا لان المعاوضة
ما فيه تقابل العوضين وانما يحق ذلك عند التقابض لانه في نفسه هبة وانها لانفسد
المالك الا بالقبض اما اذا لم يكن العوض مشروطا لا يكون **د** حكم المعاوضة كالحكم
الا في حق الموهوب **د** له اذا اعطى العوض لانه يجوز له استئنا سلامة الهبة في مقابلته فصار
في حقه بمنزلة المعاوضة اما في حق الواهب فلا لانعدام النصيب واشترط القبض
في هبته وصداقته مذهبنا **د** قال ابن ابي ليلى رحمه الله يجوز غير مقبوض لانها
وصيه **د** لاعتبارها من الملت والوصية تباكد بالموت قبضه ولم يقبضه كذلك
الهبة وهذا لان المرض سبب الموت وجعل ما يباشره المريض في الحكم كالنات بعد موته حتى
لو طلق زوجته ثلثا ورثته بمنزلة ما لو وقعت الفرقة بينهما بالموت لكننا نقول

العمى

الغنى الذي لا حيلة لانتهم الصدقة والهبة من الصحيح الا بالقبض موجود في حق المريض وهو انه مملكت
بقدر تبرع فلو لم يكن صغيف في نفسه لانفسد حكمه حتى ينضم اليه ما يولد وهذا في حق المريض
انظر لان بصره اصغف من تصرف الصحيح واعساره من الملت لا يدل على انه لا غرطت في الحال
لكفالة واعتاقه من الملت لا يدل على انه غير مات في الحال **د** بخلاف عقد الوصية
لانها خلافة للمالك من تراثها والكلالة لا تلون لانفسد الموت وهذا عقد عليك لا يحتمل
الاصنافه واذا لم يشر قبل الموت يبطل بالموت كالعقد الموقوف اذا لم يصل به الاحارة
حتى مات احدهما **د** لاسفل الطلاق يصير كالمصاف ولكن بعام العدة عند الموت
مقام حقيقة النكاح او الحتمها من مال **د** بعد تعلقه به ولهذا اعتبرنا هبته من الملت **د**
لان حق الوارث ملحق بملكي مال **د** مكرهه فلا باعهم جعلنا هبته من الملت **د** **وحرف**
اخر انما الجاها في مرض الموت لها حكم الوصية فلا سفل الانفسد الملت واذا زاد
على الملت يجب مرده الى الملت عند عدم اجازة الورثة اما بالزيادة في العوض ان امكن
والاستغفار العقدان امكن والانسح العقد في بعض العقود عليه فالحاصل ان تقدير
العقد اقل من التخيير ان امكن والمحرر عن الزيادة واجب ما امكن لخطا في امير
لحرمة اذا عرفنا هذا **د** قال محمد رحمه الله مريض وهب لرجل عبدا يساوي
مائة درهم على ان يعوضه الموهوب **د** عبد يساوي مائة درهم ولا مال للمريض غيره
وقبل الموهوب وتقابضا ثم مات الموهوب لمريض من مرضه ذلك والى ورثته ان
حسروا قال الموهوب **د** بل كجار ان شار عبد المريض كله واحدهم وان شا
رد ملت عبد الملت على الورثة وامسك التلثين ولا ياخذ من عبد شيئا اما تخير الموهوب
له لما ذكرنا ان الهبة بشرط العوض لها حكم البيع وقد غيب بشرط عند لانه انما رضى
بكون عبد عوضا عن جميع ما اخذ والآن صار عوضا عن بطن الهبة سعر عليه بشرط
عقد فحسب كما لو كان مكان الهبة بشرط العوض بيعا فان اختار رد الهبة اخذ عبد
ولم يكن لاحدهما على صاحبه سبيل لانه اذا اختار رد الهبة فقد انفسح العقد فحاذق كل واحد
منهما الى راس مال **د** وان اختار امضا الهبة رد الى الورثة ملت عبد الهبة حتى يصير
في يدهم ثلث عبد فتمت مائة والعبد العوض وقيمة ايضا مائة فسلمه لهم مائة درهم
وللموهوب **د** لما العبد الهبة وقيمة مائتان مائة يعوض فلم يكن حجارة ومائة بخير
عوض فكان محاباة والمحاباة في مرض الموت وصيته والوصايا تعتبر من الملت فاستقام الملت
والثلثان وانما رد ملت العبد الموهوب متى اختار المضي في الهبة لانه قد رد صحيح
الهبة في جميع العبد من غير زيادة شيء لان المريض جان بمانتي درهم وان لا يخرج
من ملت مال **د** لان ملت ماله مائة وقد رد صحيح الهبة في جميع العبد بسلخ العوض الى
تمام التلثين لما تبين فلم يبق سوى ابطال **د** الهبة في ثلث العبد فاستقام في التلثين
حتى يستقيم الملت والثلثان قال محمد رحمه الله في الاصل ولا يشبه هذا البيع **د** يدينه

اذ باع المريض عبدا يساوي بثمانية مائة درهم والى الورثة ان يحيز واذا نه بخر المشتري
ان شاف فتح العقد وان ساء امضاه وبلغ الى تمام الملتزم من الثمن وليس له ان يحسك بعض
العبد ويرد البعض والفرق ان هذا العقد هبة ابتداء على ما مر فتي صححنا الهبة في
جميع العبد في الابتداء متى زاد الموهوب له في العوض مائة اخرى احتجنا الى ابطال الهبة
في العقد بعد الزيادة في الانتهاء متى زاد الموهوب له في العوض مائة درهم يصير
المائة زيادة في الهبة والاصل ان الزيادة متى صحت في العقد لقيام التعديلات
المقتضية بل نحن باصل العقد وصير كالمشروط في العقد حكما ولو كانت مشروطة
في العقد حقيقته وحكما مع العبد العوض الا ان الموهوب له دفع العبد العوض الى
الواهب ولم يدفع المائة حتى مات الواهب بطلت الهبة بتدبر المائة لان الهبة بشرط
العوض تنعقد هبة ابتداء وصير سباعا بجد انصال القبض بالبدلية انتهى ولم يوجد القبض
في المائة فبطلت الهبة فيها لانعدام القبض فاذا كانت الهبة تبطل بتدبر المائة في الانتهاء
ابطلنا الهبة بتدبر المائة في الابتداء قصر المسافة اما في البيع الحظ متى صححنا البيع في جميع
العبد في الابتداء متى زاد المشتري في الثمن مائة اخرى لا يحتاج الى ابطال البيع في العبد
بتدبر المائة في الانتهاء وان التخت الزيادة باصل العقد لانه متى زاد وصارت الزيادة كالشروط
في العقد لا يبطل البيع بتدبر الزيادة ان مات البايع قبل قبض الزيادة كما لو كانت
الزيادة مشروطة في العقد حقيقته وحكما لانه من غير مقبوض وقبض الثمن ليس بشرط
فلا يبطل بموت البايع حتى لو كان عقدا بشرط فيه قبض البديل بان باع هذا المريض
ابرق فضة ثمانية مائة ثم مات ولم يحز الورثة فاذا المشتري ان سلخ الى تمام التلتين
ويمسك كل ابرق وليس له ذلك بل يرد بثلث الابرق ويمسك ثلثيه كما في الهبة بشرط
العوض وهذا لان الزيادة في العوض اولى ان امكن بتدبر العقد لانه اذا كان لتصحح
جميع العقد وجه يصح بتدبر الامكان ولا يبطل بعصه صبا نه لتصرفها وتحصيلها لغيرها
كما لو باع حارته في عسها طوق فضة فيه الف مثقال وقيمة الحارته الف مثقال
اشترها والطوق بالي مثقال وبعد الف مثقال يصرف المقود الى الطوق تصحح
لجميع العقد الا ترى انه لو بصر ان الثمن الموعود حصه السيف دون الخلية في بيع السيف
المجلى جعل له حصه الخلية بضمح جميع العقد الا ترى انه لو بصر ان الثمن الموقود غير انه
في البيع ملن وفي الهبة غير ممكن لما ذكرنا ان الزيادة يلحق بالمرد عليه ويكون حله
حكم المرد عليه والمرد عليه وهو الثمن يجوز من غير قبض فكذا الزيادة عليها ولا يقال
حكمه حكم البيع فيكون للعوض حكم الثمن ايضا لاننا نقول هذا هكذا عند التقابض
اما قبله فهو هبة حقيقته ولا حكم له بدون القبض فاذا قدر القول بالزيادة وجب
نقص بعضه رد الهبة الى المثلث ولا يقال متى نقص حصه الهبة وجب ان ينقص
ما يقابل حقيقته المعاوضة لاننا نقول انما نقضنا بعض الهبة بطريق الضرورة ورفعنا

للحجابه ولا ضرورة فيما يقابله ففي العوض في مقابلة بعض الهبة وليس يتم هذا في الابتداء فانه لو وهبه
على ان يعوضه عن ثلثه جاز هذا في الانتهاء وفي البيع لا يجوز على هذا الوجه فانه لو باع شيئا على ان يكون
التمتع بمقابلة بعضه وحلوا بعضه لم يحز ما فيه من اشتراط الربا ومتى لم يحز في الابتداء لم يحز في الباقي
وفي الهبة ليس له حكم المعاوضة الا بالتقابض فلا يكون في اشتراط اطلاق بعضه عن العوض
معنى الربا لا اختصاصه بالمعاوضات وذكر محمد رحمه الله في كتاب الدومر طريقا اخر
لخراج حطب هذه من المسائل فقال لو كان للواهب سوى العبد ثمانية درهم صحت
هبة في جميع العبد لانه يسلم للورثة الثلثة الاخرى وعنده مائة مائة فيكون الربا مائة
والموهوب له عبد قيمته ثمانية مائة يسلم للورثة صنف ما تدنا فيه الوصية فاذا علمنا
ذلك بعد رعلينا نفيد الهبة في جميع العبد فالسبيل ان يضم ما عدلنا وهو ثمانية مائة الى قيمة
العبد وهو ثمانية فيكون ستمائة ثم سطر الى المصنوم ثم هو من الحمله فبطلت الهبة بتدبر ذلك
للمصنوم واذا صنفنا ثمانية الى ثمانية كان المصنوم مثل نصف الحمله فيبطل من الهبة بتدبر
نصفه وذلك مائة درهم ويصح في بعضه وذلك مائة او نقول ينظر الى
قيمة العبد الهبة والى قيمة العبد العوض فلهي الموهوب له مثل قيمة العبد العوض
ذلك ما ترك الميت محاباة له ويرد ما بقي وما ترك الميت العبد العوض وثلث العبد الموهوب
وثلثه ثلث العبد للموهوب فيسلم ذلك ويرد الباقي هذا اذا كان العوض مشروطا
في العقد فان لم يكن مشروطا بان وهب المريض لصبي عبد يساوي الف ولا مال له غيره
فعوضه الصحيح منه عوضا وقبضه المريض ثم مات والعوض عند فان كان العوض
مثل ثلثي قيمة العبد الموهوب او اكثر فالهبة ماضية لان العقد الموقوف العوض المقبوض
بمنزلة العوض المشروط اوقوى والملت منه كان خالص حقه والميتان حق الورثة
فاذا كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد غير فنان لم يبطل شيا من حق الورثة بتدبره وانما
نصرف فيما هو خالص حقه فبطلت الهبة ما صفيه وان كان قيمة العوض نصف قيمة الهبة
يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة لان حقه في ثلث العبد وقد وصل اليهم من العوض
بتدبر مائة نصف العبد فاما سبب الا تفرقهم سدس العبد فلهذا يرجع الوارث بسدس
الهبة وامسك الباقي لانه ما رضى بسقوط حقه عن عوضه لا بسدس جميع الموهوب
ولم يسلم ولان التبقيض في الملك المجتمع عيب فاستحقاق جز من العبد وان لم يوجب
تعييب ما بقي منه وحق الرد ثابت بعد التقابض اذا كان العوض مشروطا لان الهبة
لشروط العوض تصير سباعا بالتقابض في حكم الرد بالبيع ويرد سدس الهبة ولا يكون له
ان يسند العوض لانه ملكه لا على سبيل الهبة وقد مات الموهوب له ولا رجوع فيه
بعد ذلك ولو وهب المريض للصبي دارا قيمتها ثمانية درهم لا مال له غيرها
على ان يعوضه الصحيح عبد قيمته مائة درهم كان المشيع ان يأخذ الدار من الصحيح بقيمة العبد
لما ذكرنا ان الهبة بشرط العوض يصير سباعا عند التقابض والتشيع انما يأخذ الدار ثمثل

بما لمن الذي اشترى به المشتري ومثل العبد ومثله فان اخذها الشفيع بقضا او غير قضا ثم مات
 المريض ولا مال **ل** غيرهما والى الورثة ان يجيزوا والشفيع بالخيار ان شاء نقض العقد ورجع
 الدار واخذ قيمة الدار من المشتري وان شاء امسك بلقي الدار جميع قيمة العبد ويرد بلقي
 الدار على الورثة اما بحبر الشفيع فلا يجر عليه شرط احله فانه انما اخذ الدار بشرط ان يسلم له
 جميع الدار بما اعطى من قيمة العبد فاذا لم يسلم فقد عسر عليه شرط احله فخير كما خیرنا
 الموهوب **ل** لانه اعسر عليه شرط عقده واما بلقي احد الدار فقيمة العبد العوض ويرد بلقي
 الدار عند اختيار الامتنان لانه انما يتلقى الملك من جهة الموهوب **ل** فيكون قابلا مقام
 الموهوب **ل** والموهوب له متى اختار المصفي الهبة يفعل هكذا فكذلك الشفيع الذي
 قام مقامه وهذا لان المريض اوجب الملك للموهوب **ل** واثبت الحق للشفيع فلما
 اخذها بالشفعة تبين ان الوصية حصلت للشفيع فخير لذلك وهذا لان حق
 الشفيع يضاف الى تر وال ملك البائع فصار كان الحيازة حصلت مع الشفيع وهو
 نظير ما ذكرنا في الشفعة اذا باع المريض دارا من رجل واحد ورثته سبعة
 فاخذها بالشفعة ثم حط عن المشتري شيئا من الثمن لا يصح لان البيع وقع للشفيع من وجه كان
 حط عن الموارث في عقد وقع **ل** ولولا الشفيع انا ازيد مائة درهم حتى يسلم لي جميع
 الدار ليس **ل** ذلك لما ذكرنا في حق الموهوب له **ل** اذا كانت الهبة بشرط العوض
 نأما اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد لكن الموهوب له عوضه عبد بقيمة مائة درهم
 لم يكن للشفيع حق الشفعة لما ذكرنا ان هذه الهبة ابتداء وانها ولا شفعة في الهبة لكن
 ان مات المريض ولم يجر الورثة فالموهوب **ل** بالخيار ان يرد الهبة واخذ عوضه
 وان شارد بلقي الدار لما ذكرنا في المسئلة الاولى ولم يكن له ان يزيد مائة اخرى حتى يسلم له
 جميع الدار لانه لم يكن **ل** ذلك اذا كان العوض مشروطا في العقد وان كانت
 تلك الهبة تعبير بغيرها بعد انضال القبض بالبدلي فلان لا يكون للموهوب له لا بشرط
 العوض ذلك وهي هبة ابتداء وانها قبل العوض واخذ كان اولى وقد ذكرنا هذه المسئلة
 في كتاب الهبة وقال يرد بلقي الهبة من غير خيار وقد ذكرنا في رد السدس
 وجه تلك الرواية ان الهبة قد صحت في الكل لما عرف ان تصرفات المريض صحيحة في الحال
 ولهذا لو وهب دارا في مرضه ولا مال له غير هاتين الدار ولم يجر الورثة واخذ والتمس الدار
 لا تبطل الهبة في الباقي بصحة الهبة ثم ورد الاستحقاق في قدر الملك فلا يخير كما اذا لم
 يعوضه وهذا لان الخيار حكم الغير من جنس خيار العيب وهذا انما ثبت في البيع
 وهذا ليس ببيع بخلاف ما اذا كان العوض مشروطا في العقد وجه هذه الرواية وهو الاصح
 ما ذكرنا انه عسر عليه من لانه انما عوضه العبد ليس له الكل فاذا لم يسلم يعود الى
 اصل حقه بخلاف ما اذا لم يعوضه وهذا لان حكم البيع في اصل العوض لانه يستفيد
 بمقابلته شيئا وهو وان كان وهب المال لكن العوض ليس عسر وط ولا معد ومن على التعيين

ولهذا

ولهذا الواسحق العوض وهلك الهبة لا يرجع بقيمة الهبة على الموهوب له ولو استخفت
 الهبة كان الموهوب **ل** ان يرجع بقيه العوض ولو كان هالكا لمعلم ان لها حكم الماوصيه
 في جانب العوض فجاز ان ثبت له الخيار بخلاف ما اذا كانت بغير عوض ولا عوضه
 ولو ان رجلا وهب كرا من رجل يساوي مائة درهم في مرض موته ولما مات لم يخبره
 على ان يعوضه الموهوب له كرا من يساوي مائة درهم وتعاين مات المريض من مرضه
 ذلك والى الورثة ان يجيزوا والموهوب **ل** بالخيار ان يشارد الهبة واخذ كره وان شارد نصف
 الكرا الهبة وامسك نصفه واخذ نصف كره حتى يرد الحيازة الى الملت فيسلم للورثة نصف كره
 جديد يساوي خمسين ويحصل للموهوب **ل** نصف كره جديد بالهبة يساوي مائة وخمسين
 خمسون بعوض ومائة بغير عوض وذلك بلقي مال الملت لانه لا وجه لسلامة الكل
 واما العقد من غير تعيين لانه محاباة من المريض باكثر من بلقي ماله وعقد صحيح الهبة
 في جميع الكرا السليم الى تمام الملتين لما قلنا في مسئلة اول الباب ولانه يودي الى الربا
 فان الموهوب له يصير مائة بلقي كره جديد بقيمة مائة كره دي قيمة مائة وانما ربا
 بخلاف مسئلة اول الباب **ل** لانه لا يودي لانه يصير الموهوب **ل** شتر بلقي عبد
 قيمته مائتان بعبد بقيمة مائة وهذا لا يكون ربا واذا انقذ هذه الوجوه لم يبق سوى ان
 يجوز الهبة في نصف الكرا الهبة بنصف الكرا العوض لانه لا يودي الى الربا ويستقيم
 الملت واللمان فانه يحصل للورثة نصف الكرا الهبة فتمت مائة وخمسون ونصف
 الكرا العوض وقيمته خمسون فتكون المحلة مائتان وحصل للموهوب له بالهبة نصف الكرا
 الهبة بقيمة مائة وخمسون لكن خمسون من ذلك بعوض بعدله وهو نصف كره فلا يكون
 فيه محاباة ومائة بغير عوض فكان فيها محاباة فاستقام الملت واللمان ونقول **ل**
 يحتاج الى معرفة ما حور فيه الهبة وطريقه ان ينظر الى محاباته والى مقدار ثلث ماله فنقول
 بلقي ماله ومحاباته مائتان ولو كان بلقي ماله مقدار مائتين جازت الهبة في جميع الكرا
 بذلك العوض فلما كان ثلث ماله مقدار مائتين جازت الهبة نصف الثلثين علم ان الهبة في
 النصف جازية فاخذنا الهبة في النصف بنصف العوض حتى يسلم للورثة مائتان ويسلم
ل المحاباة في المائة كما ذكرنا **ل** اذا كان العوض مشروطا في الهبة وان لم يكن مشروطا
 ولكن المريض وهب لرجل كرا يساوي ثلث مائة عوضه للموهوب له كرا يساوي مائة ثم مات
 المريض ولم يجر الورثة فالموهوب له بالخيار ان يشارد الكرا الهبة واخذ كره وان رد بلقي
 الكرا الهبة ولم يأخذ العوض بقي **ل** ثلثا الكرا الهبة بالكر كما في العبد بلقي لان هذا لا يودي الى
 الربا لان الهبة اذا لم يكن بشرط العوض لم تكن بيعا وصاروا هنا بلقي الكرا الجديد والموهوب له
 عوضه كرا رديا لم يبطل حقه في الرجوع الا يري انه لو وهب كرا في الابتداء عوضه كرا على بلقي
 الكرا جاز وكذلك من وهب لآخر مائة درهم فعوضه خمسين من درهم اخر عن كل المائة جاز

ومني جاز في الابتداء كذا جاز في البقاء ايضا وهذا لان امر القويض ليس الا في اسقاط حق الرجوع
وهذا الوعد جازي جاز وليسقط حق الرجوع ولو كان فيه معنى المبادلة لما جاز والبر بالخص
بالمبادلات وفي البسوط اذا باع الرجل في مرضه كرهت وتارسي قيمته يثلون درهمين بكمه وقيمة
عشرة دراهم ثم مات الباع ولا مال له غيره فالمشتري بالخيار ان يشاقق الباع او ان يبيع واخذ
كره لعدم شرط العقد حين لم يخرج الحاياء من ثلث ماله وانما اخذ نصف الكرا تارسي نصف
الدول وورد نصف الكرا تارسي لان الحاياء حصلت بقدر ثلث ماله ولا يمكن ازالة الحاياء
بزيادة الدراهم لانه يودي الى الربا فنظر الى ثلث ماله كم هو من حيلة الحاياء فحوز
السبع بقدره لانه لو كانت الحاياء بقدر الثلث جاز البيع في الكل وهذا الثلث مثل نصف الحاياء
فيجوز البيع في نصف الكل فيرد على الوارث نصف كرمته خمسة عشر ونصف كرمه ثلث
ثممة حسنة ويسلم للمشتري نصف كرمته ثمانية عشر ونصف كرمه ثلث ثممة حسنة
فيحصل مئيد الوصير في ثلث ماله وان باعه كرا ثممة سون بكر حشف ثممة عشرة
دراهم فان البيع يجوز في حسي الكرا لانه حاياء بقدر خمسين وثلث ماله عشرة و
كان الثلث بقدر حسي الحاياء فيرد على الورثة ثلثة احماس القارسي وثمانية سون وثلثون
وخمس الحشف وثمانية اربعة ذلك لما تركه الميت ولو باعه كرا ثممة حسون بكر قيمته
عشرون جاز البيع في خمسة اشباع الكرا لانه حاياء بقدر مئيد وثلث ماله ستة
عشر وثمانون وذلك خمسة اشباع الحاياء اذا جعلت كل ثلثة وثلث سهمها فيرد على الورثة
اربعة اشباع الكرا الجيد وثمانية اشباع الكرا الردي وثمانية اشباع الكرا الجيد اثنا
وعشرون وثلثون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون
وثلث وهو ثلثا خمسين الذي هو مال الميت ويسلم للمشتري خمسة اشباع الكرا الجيد
وقيمة سبعة وعشرون وسبعة اشباع خمسة اشباع الكرا الردي وثمانية اشباع
وثلث فيسلم الحاياء ثمانية عشر وثمانون وهو ثلث الخمسين الذي هو مال الميت
فاستقام الثلث والثلثان والله اعلم **باب من الغصب**
والجناية عليه او يجني عليه ثم يغصب **اصل الباب** الثاني من الجنايات الا ان ثمة وضع المسئلة
ومسألة ذكرت في الباب الثاني من الجنايات الا ان ثمة وضع المسئلة
فما اذا ثبت الجناية بالبينه ثم غصب غاصب ومات في يده يسر اية الجناية وهذا
وضع فيما اذا ثبت الجناية باقرار الجاني ثم غصبه رجل ومات في يده وذكرنا ايضا
خاتمة العمد وثمة لم يذكر العمد فقال رحمه الله رجل قطع يد عبده رجل خطا واقر
بذلك ولا يعلم ذلك الا بقوله ثم غصبه رجل مات في يده من القطع والجواب
فيه وفيما اذا ثبت القطع بالبينه تسوا الا ان الجناية اذا ثبتت بالبينه ثم غصبه رجل ومات
في يده ثبت لمولى العبد الجاني من يضمن الجاني بجنايته وسن تضيمن الغاصب بغصبه واذا

اختار يضمن الجاني مئمة وجبت القيمة على عاقلة الجاني موجلا في ثلث سنين واذا ثبت باقرار الجاني
واختار المولى يضمن الجاني قيمة العبد وجبت القيمة كلها في مال الجاني في ثلث سنين
اذا كره العاقلة في اقراره بالقطع والعقد وما ذكرنا غير مرة ان البينة حجة في حق الناصر
كافه فثبت الجناية في حق العاقلة كما ثبت في حق الجاني وموجب الجناية الخطا على المالك
اذا صارت نفسا لمول على العاقلة والجاني واحد من العاقلة واما الاقرار حجة في حق المقر وليس
بحجة في حق العاقلة لانه في حق المقر اقرار وفي حق العاقلة دعوى او شهادة والدعوى لا تثبت
الا بالبينة او بتصديق المدعي عليه وشهادة الفرد ليس بحجة وان كان في مجلس القضا
بغير لفظة الشهادة ففي غير مجلس القضا بلفظة الاقرار اولى ومن لم تثبت الجناية في حق
العاقلة لا يجب عليهم شيء ثم ذكر هنا ان كان القطع عمدا ثم غصبه رجل مات في يده من القطع
فالمولى بالخيار ان يشاقق العاقل ولا يسبيل على الغاصب للمولى ولا لورثة الجاني وان شا من الغاصب
قيمة اقطع ولا شيء له على العاقل وانما يخير لان كل واحد منهما احدث سبب الضمان في
حقه العاقل بالقتل وانه موجب للقصاص والاحد بالغصب وانه موجب للمال
فكان له ان يضمن اهما شاكما لو كان القتل خطأ فان اختار يضمن الجاني كان له ان يقتله
قصاصا بالعبد لان القصاص بحري يترك والعبد في النفس عندنا واذا قتلته لا تسبيل له
ولا لورثة الجاني على الغاصب اماله لانه وصل اليه بدل الدم على الكمال واذا وصل
اليه بدل الدم على الكمال فقد راعى اعتبار وصف الماله ولا ما صار استيفا القصاص
صار مبرا للغاصب عن ضمان الغصب لانه لا يتهيأ له استيفا القصاص مع تضيمن
الغاصب لان ضمان الغصب بغير المالك في الضمون فكان بمنزلة البيع ولو باع العبد
بدل ما قطع الجاني يده عمدا او مات العبد في يد المشتري من القطع لا يجب القصاص على العاقل
واما لا يسبيل لورثة الجاني على الغاصب لان الجاني لم يملك العبد المقتضوب لانه لو جعل
ملك له انما يجعل ملكا له بالقود والقود ليس بمالك حتى يملك به العبد وهذا لان القصاص
انما يجب بدلا عن الدماء اعتبارا بالادمية فكان بدل الدم والادمية وحمل المالك
المالية فاذا لم يضمن بدل المال لا يملك الماله وما هو بدل المستوفى لا يقبل
المالك بخلاف الخطا لانه وجب المال والمال يجوز ان يكون بدلا عن المال فيضمن المال
بضمان المال اما لا يملك بالقصاص لانه ليس بعوض عن المال واذا لم يملك العبد
المقتضوب لا يكون لورثته على الغاصب سبيل وان اختار يضمن الغاصب قيمته فثبت
اقطع لانه غصبه وهو كذلك ولا شيء له على العاقل من الارش والقصاص لانه لما اخطا
اساع الغاصب فقد اعرض عن القصاص وصار كانه غصبه دليلا والمولى اذا عفا
ليس له ان يأخذ شيئا وهذا لانه اختار يضمن الغاصب وضمان الغصب
بغير المالك في المضمون صار باع العبد من الغاصب حكما او باع بعد القطع حقيقة من غير
يسر العاقل وهذا لان القصاص من حكم السراية وقد اسببه المسحق عند السراية

وليس للعاصم ان يرجع على الكافي بشي لان الكافي لم يجز على ملكه وانما امرات من السراية واذا لم
توجد الحاجة على ملكه لا يثبت له حق التفتيز وذكر في الكتاب **ولاشي** على الفاطم اراد به
العقاص او ضمان النفس اما ضمان القطع ونقصانه الى وقت العصب لا بد ان يجب لانه لا يستأ
في ذلك القدر بل هو حاصل على ملك المولى يجب كما هو الحكم في القطع خطا والله اعلم
مذكر في بعض مر وايات هذا الكتاب **باب**
مالا يجوز البذر عن الدن وما لا يجوز بالوكالات وقد ذكرنا مسائله كلها في كتاب
الوكالات من هذا الكتاب **باب** فلا يخبرها **باب**
بيع الطعام والغنم وما يزرع من ذلك وما ينقص اصل الباب
ما ذكرنا في البيوع ان حاله المبيع او الممن الماوجب فساد العقد اذا كانت مفضية الى
المنفعة المانعة من التسليم والمسلم اما اذا الممن مفضية فلا لان الجهالة لا تزيد في العقد
لداها وانما موثر لا فضاها الى المنازعة وهذا الوباغ ففسد من صبرة يجوز ولو باع
توبا من توبر او شاه من قطيع لا يجوز لان الاول لا يفسد الى المنازعة لان المكملات والموزونات
كلها امتا **متساوية** ولا يفسد احداهما بالسمة بشرط سلامة الثاني بخلاف
غيرها من الاموال **وخرق** **آخر** ان يصح نقر العاقل واجب ما امكن
ففي اختم تصرف الصحة والفساد يحل على الصحة نظرا الى اظاهر حاله صيانة لا يفسد اتركاب
الحرم **وخرق** **احقر** ان فساد البيع في بعض العقود عليه لفساد
تقارن بوجوب فساد العقد في الكل عند احتمال الثمن بالاجماع وعند التفصيل كذلك
عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز العقد فيما هو محل بما سيم له
من الثمن نظير الاول اذا اشترى عبد بن صفقة واخذ بالف درهم واذا احدهما حرا
واشترى ذنين من رجل فاذا احدهما خيرا واشابن مسلوحين فاذا احدهما ميتة او ذبيحة
يجوز او مسلم برك الشمية عليها عدا وان ذلك والميتة عندنا سواء لان الحر لا يدخل
في العقد وكذا الحر والميتة لان دخول الشئ في البيع بصفة الما اليه والمقوم
وذلك لا يوجب في الحر والميتة فلو جاز في العبد او الذبيحة انما يجوز بالحصة والبيع
بالحصة لا ينقد ابتداء على الصحة لمعنى الجهالة كما لو قال استريت منك هذا العبد **باب**
تحريم من الالف لوسم على قيمته وعلى ممة هذا العبد الاخر لهما لثمن كذلك **باب** هنا
ونظير الماني اذا قال اشترتها منك بالف كذا احدهما بجنس ما تارة او قال اسلمت
اليك كخطة في كرسعير او اسلمت في فوهيا في فوهي ومروى لان اسلام المكمل لا يجوز والحكم
ما سمر احكم السالما ان الفساد يقتصر على ما وجد فيه العلة المفسدة وعند السمية
كل واحد منهما انقضت العلة المفسدة فيما هو مال منقوض منها وهذا لان احدهما
ينفصل عن الاخر في البيع ابتداء ونفا فوجود المفسدة في احدهما لا يؤثر في البيع على الاخر لان
ناشئة في العقد على الاخر اما باعتبار التبعية واحدهما ليس يتبع للاخر او باعتبار
انها

انها كشي واحد وليس كذلك **باب** كل واحد منهما ينفسد عن الاخر لان ناشئة في العقد
على الاخر اما باعتبار التبعية الاخرى انه لو هلك احدهما قبل ان يفسد العقد على العقد
في الاخر صحى انما اذا كان كل واحد منهما عدا او انما يشترط قبول العقد في احدهما
لقبول العذر في الاخر اذا صح الاجاب فيها حتى لا يكون المستري ملحقا الضرر
بالبائع في قبول العقد في احدهما دون الاخر وذلك **باب** ينعدم اذ لم يصح
الاجاب في احدهما او صار هذا اذا اشترى عبدا او مكانا او مديرا او بالبيع
وبقي على العبد صحى ادل عليه الفساد الطارى واما اذا اسلمه غيره في كرسعير
خطة خمسة مهادين على المسلم اليه وحصة نقد وافر فاحار في حصة النقد
وان بطل في حصة الدين وكذا في اسلام الخطة في الشعيير والريت والفوي
في الفوهي والمروى فان اسلام المكمل في الموزون والفوهي في المروى جابر وثبوت
الحكم بحسب العلة كما في المدير وابو حنيفة رحمه الله يقول **باب** البائع لما جمع بينهما
في الاجاب فقد شرط في قبول العقد في كل واحد منهما قبول العقد في الاخر
بذلك ان المشتري لا يملك قبول العقد في احدهما دون الاخر واشترط قبول
العقد في الحر في مسع العبد بشرط فاسد والبيع بطل بالشروط الفاسد وقولها
ان هذا عند صحة الاجاب فلما عند صحة الاجاب فيهما يكون هذا شرطا
صحيا ويكن انما يدعى الشرط الفاسد وذلك عند فساد الاجاب لان هذا
الشرط باعتبار جمع البائع بينهما في كلامه لا باعتبار وجود المحلية فيهما وقد ذكر
الكرخي رحمه الله رجوع الى يوسف في فصل من هذا المجلس الى قول ابي حنيفة رحمه
الله وهو ما اذا باع جارية وطوق فضة بالف موطا او اشترى جارية وطوق فضة
وقد ايضا سمر باعها مراكمة بالعقد فاسد عند ابي حنيفة رحمه الله لانه فاسد في
الباش لا لاجل الربا فيفسد في الجارية وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق
وذكر الكرخي رجوع الى يوسف رحمهما الله في هل المسلة فاستدلوا برجوع
فيها على رجوع في نظرية خلاف الفساد الطارى لانه صح العقد في الكل لا لعدم
الشرط العبد فيفسد الفساد على ما وحدت فيه العلة المفسدة وفي السلم
الفساد طارى لان المفسد الادتراو ولذا في المدير وام الولد والكتابة
وعندنا في مراكمة الله ايضا فيفسد في الكل لان الاجاب في المدير وخوة فاسد
لما ثبت طهر من حق العتق وقد جعل القبول فيه شرطا فيفسد كله كما في الحرز
في السلم بطل في حصة الدين للنهي عن الكالي وهذا فساد قوي يمكن في البعض
فيفسد في الكل باعتبار جعل قبول العقد في الدين شرطا للقبول
في العيز الا انما يقول المدير والكتابة وام الولد دخل كل واحد منهما في العقد لان

لان دخول الادنى في العقد باعتبار الرق والقوم وذلك بوجودهم ثم اسحق
 نفسه كان بمنزلة ما لو استحقه غيره بان باع عبد من نفسه فاستحق احداهما فانه يصح البيع في الآخر
 سواء سمي كبل واحد منهما ام لا ولم يسمه يوضحه ان البيع في المديريين يفسد على الاطلاق
 بدليل جواز بيعه من نفسه بجوز ولو باعه من غيره برضا يصح في اصح الرأيتين ويصح ام الولد
 من نفسه بجوز ولو قضى العاضى جواز بيعها فنقد عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله
 ونقد خلافا لمحمد رحمه الله وقد ذكرناه في الايمان والسوء وفساد العقد في السعر
 لاستراط الاجل في العقد والعقد واحد فاذا امكن فيه الشرط الفاسد فسد كله
 ولان بيع المديريين غيرنا فالحق المديريين وذلك مقتضى فيه لا في العقد فلا تعدى الى
 الاخر ولا اذا هلك احداهما فالفاسد فبطل القبض وذلك معنى في الهالك
 لا في العقد وكذا في العوي والمروى وهما السلسلة تبين ان الطريق لا في حنيفة
 ما قلنا دون ما هو له بعض المشايخ رحمهم الله لا في حنيفة رحمه الله ان الفساد
 اذا كان قويا جمعا وتمكن في البعض تعدى الى ما بقي فان فساد العقد بسبب الكل سيده
 غير مجمع عليه مع هذا سوى بين الفصيلين اذا عرفنا هذا اوال محمد رحمه الله رجل
 من العن عشرة وصبره حنيفة فيها عشرة اقضه فباعها من رجل على ان كل قفيز
 وشاة بعشرة دراهم فوجد العن عشرة كما ذكر والا ففزة عشرة فان البيع جائز
 لان حمله المبيع معلوم وهو عشرة اغنام باعياها وعشرة اقضه من الصبرة
 العينة المشار اليها لان الاقضه من الصبرة الواحدة لا تفاوت فاي قفيز يضم الى
 شاة بصير حصة الشاة من العشرة الدراهم وحصة العن معلوما وان كانت
 قيمة الاغنام متفاوتة في نفسها لكن كل شاة قيمتها معلومة وقيمة القفيز المضموم اليه
 معلوم فبصير حصة كل واحد معلوما ولان المبيع جملة الاغنام وجملة الاقضه وهما
 معلومان بالاسارة اليهما وجملة التمن معلومان جملة المبيع اذا صار معلوما
 في القفيز والساة كان حمله التمن معلوما لا محالة وهذا على اصلها ظاهر فانه
 لو اشترى ثوبا بكل دراع بدرهم ولم يعلم قدر حمله الدرغان او اشترى ثوبا بكل قفيز
 بدرهم ولم يعلم قدر حمله جاز فيها اولى واما عند ابي حنيفة رحمه الله فلان ثمة
 انما لا يجوز لهما لانه حمله الدرغان وجملة العقران وهما الاغنام والققران
 معلومتان فانه قيل ان كان جملة المبيع والتمن معلوما فكل قفيز وشاة منها
 مجهول فقد جعل كل قفيز وشاة منها مبيعا فكان المبيع مجهولا وحالة المبيع
 توجب فساد البيع قيل نعم لان هذه الجملة لا يوجبها في المنازعة المانعة
 من التسليم والتسليم لان الساة واي القفيز عيناها المبيع مبيعا لا يكون المشتري
 ان يمتنع من ذلك ومن هذه الجملة لا يوجب فساد البيع الا يبرى

انه لو اشترى صبرة حنيفة على انها عشرة اقضه كل قفيز منها بدرهم واشترى هذه الاغنام عشرة كل شاة
 منها بعشرة جاز وان جعل كل شاة وكل قفيز مبيعا على حدة وانجهول الا ان هذه الجملة لا توقعها في
 المنازعة المانعة من التسليم والسلسلة لان كل قفيز وكل شاة عيناها المبيع مبيعا لا يكون المشتري ان يمتنع
 من ذلك كان العقد جائزا ذلك هذا الا يرى انه لو اشترى احد التوئين على ان ياخذ ايهما شاة
 بعشرة جاز وان كان المبيع مجهولا الا ان الجملة لم تكن مفضية الى المنازعة لغير من له الخيار جاز
 بخلاف ما اذا اشترى شاة من غيره او شاة من شاتين حيث لا يجوز لان المبيع احدهما وانها اعداد معا
 ولا ينفرد احدهما بالتعيين فيفضى الى المنازعة المانعة ولا يجوز بيع قفيز من قفيزين او من عشرة
 اقضه وان كان مجهولا لانها لا تفضى الى المنازعة واي قفيز عينة المبيع لا يكون المشتري حق
 الاختراع واذا جاز البيع تنقسم كل عشرة على شاة وقفيز على قدر ما لهما ما اصاب كل شاة مجمع وان
 كان مختلفا في نفسه فالبيع فهو من الساة وما اصاب كل قفيز منها عند القسمة عليها وعلى شاة
 مجمع فالبيع فهو من القفيز حتى لو وجد قفيز منها عيبا رد كل الحنطة حصتها من التمن لانها اذا كانت
 في واحد من الساة سى واحد في يميز العيب من غيره زيادة عيب في المبيع فيصير رد العيب
 حادث فيرد الكل او يمسك الكل وان وجد شاة عيبا رد المبيع خاصة لانها متفاوتة واعيان
 حنيفة ويرجع حصته من التمن ومعد حصة ان يقسم ما بلغ من التمن الساة على العيب على تقدير
 انه سلم وعلى السبع الباقي ما اصاب العيب يرد به هذا اذا وجد الاغنام عشرة والا ففزة
 عشرة كما ذكرنا اذا وجد احدها انقص من عشرة فهو على وجهين اما ان وجد الحنطة انقص بان
 وجدها تسعة اقضه والاغنام عشرة او وجد الاغنام تسعة والا ففزة عشرة ففي الوجه الاول
 وهو ما اذا وجد الاغنام حنطة تسعة فالببيع جائز والمشتري بالخيار ان يرد ما اخطا وان شاترك اما جاز
 البيع فلان حصة الشاة والعامل من التمن معلوم وحصة القفيز الذاهب من التمن معلوم لان تمن
 الكل معلوم لان كل شاة عشرة لو قسمت عليها وعلى قفيز مثل هذه الحنطة وهو معلوم لان القفيز الذاهب
 يجعل على صفة الحنطة المشار اليها لانه سى الكل من صبرة واحدة معينة واذا كانت حصة القفيز
 المضموم الى هذه الشاة الزايد بالتسمية معلومة وقيمة هذه الشاة معلومة كانت حصتها من الدراهم العشرة
 معلومة وكذا كل قفيز ولان البائع لما ضم الى كل شاة قفيز حنطة وجعل ثمنه عشرة فاقبض
 الذاهب من الحنطة بجعل على صفة الحنطة المشار اليها لانه متى جعلت على غير هذه الصفة ازيد منها
 وانقص منها ينسد البيع لانه لا يدرى ان المضموم الى الشاة الفاضلة من حصة من الحنطة التي هي مثل
 المشار اليها وانقص او ازيد فان ثابت انقص كان ثمن الشاة الفاضلة ازيدا وان كانت ازيدا كان
 ثمن الشاة الفاضلة اقل فيصير ثمن الشاة الفاضلة مجهولا جنيديها لانه توقعها في المنازعة
 المانعة من التسليم والتسليم متى جعلت على صفة المشار اليها بجوز البيع لان حصة ثمن الشاة
 الفاضلة يكون معلومة والبيع متى احتمل الجواز يحل على الجواز واما تخيير المشتري فلانه لو وجد
 الحنطة عشرة اقضه ايضا لانه ذهب قفيز منها قبل التسليم فيلزم ان يفرق الصفقة عليه قبل
 التمام فانه اولى ولا بد ان كان في واحد وهو بمنزلة شاة واحد فيكون التقصان فيه عينيا

ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله انهما اذا اشترى
لعاما فاكل بعضه او باع بعضه لم يجز له ان يرد الباقي بالعيب لان في كل شيء واحد فلا يرد
بعضه بالعيب وسحق البعض فيه كبيع الكحل ولا يرجع بالعيب لان البيع عند ابو حنيفة
رحمه الله كما لو اكل الكحل او باع الكحل لم علم بالعيب وعندها اذا اكل الكحل سيرج بالقبض استحقاقا
وان اكل البعض في رواية يرجع بقصان العيب في الطعام في كل شيء واحد فلا يرد بعضه واكل الكحل
عندها لا يمنع من الرجوع بقصان العيب فاكل البعض اكل في رواية يرد ما بقي لا يرد
التبقيض وهو قد رد على الرد كما تبين ويرجع بقصان العيب فيما اكل ويجوز بيع البعض في رواية عنهما
لا يرجع بشي وفي رواية يرد ما بقي لا يرد تبقيضه والتبقيض لا يرجع بقصان العيب فيما باع
اعتبارا للبعض بالكل وان ائت للمشتري الخيار فان اختلفت الركن انفسح البيع ويعود كل واحد
منهما الى راس ماله وان اختلفت احد سقطت عنه حصة التبقيض من العيب ويلزمه الثاني
وطريق معرفته ما قلنا انه ينقسم كل عشرة دراهم من الثمن على سبعة وقبيل لان قيمة القفزان
وان كانت لاسفا وت تقبض الاعنام تنافوت ولا سح حصة ذلك القفزان لم يتبين حصة الحظوة
جملة لانه لا يدرى على اي شاة يضم ذلك القفزان الناقص فاذا كان لا يعرف حصة ما لم يتبين حصة
الحظوة لا بد ان ينقسم كل عشرة على سبعة وقبيل حتى تميز حصة الحظوة جملة فاذا ظهر حصة
عشرة حمله بطرح غيرها مقسمة كل عشرة على كل شاة وقبيل على قدر قيمتها فان كانت قيمة الشاة
عشرة وقيمة القفزان خمسة انقسمت العشرة عليها اربعا فيقسم كل عشرة من الثمن على شاة وقبيل
كذلك حتى لا يظهر حمله من الحظوة بطرح عن المشتري عشر من الحظوة لان البايع سلم تسعة
اعشار الحظوة ولم يسلم عشرةا فيطرح عشرتها وياخذ المشتري الاعنام والاقرعة التسعة
بما بقي وانما شرطنا العلومية في الافراد لاجل التقصان ولجل الرد بالعيب حتى لو انتقض شيء او
احتاج الى رد شيء بالعيب توقف على حصة من الثمن فيمكنه ان يرجع او يرد به ولا يفسد البيع
في الشاة العاشرة لان منهما لم يصير مجهولا لافوات العصر العاشر لما مر هذا اذا وجد
الاعنام عشرة والاقرعة عشرة وهو الوجه الثاني في البيع في القفزان الناضل فاسد
عندهم جميعا لان حصة الداهب من الثمن مجهول ومجهالة ثبت الجاهلية في البايعة
وجاهلية الثمن تجوز سداد العقد بدين من هذا ومن الوجه الاول والفرق ان في الوجه
الاول حصة الشاة الفاضلة من الثمن معلوم لانا اعتبر المضمون الى الشاة الفاضلة غير حصة من قبل
الخط لشار إليها اما بالتسمية او احتيا لاجواز العقد والقفز الداهب من مثل الحظوة المشار إليها
لا يسوع الى قليل الثمن وكثيره فكانت حصة القفزان الداهب معلومة فيكون حصة
الشاة الفاضلة من الثمن معلوما فسد مرة فامكن بحوزة البيع في الشاة الفاضلة بما يخصها
من الثمن اما في الوجه الثاني حصة القفزان الفاضل من الثمن مجهول جهالة نفذي الى الملعون التسليم
والسليم لان الثمن المشار إليها بما يتنوع فنحن وان جعلنا الشاة الداهب هي قليلة القيمة او
كبيرة القيمة فكان منها مجهولا وجهالة توجب جهالة ثمن القفزان الفاضل جهالة توجبها

في المنازعة ومثل هذه الجهالة توجب سداد العقد واذا فسد البيع في القفزان الناضل جهالة الثمن
في الشاة الفاضلة في العدم في الوجه الثاني عندهم هل يفسد في الباقي ذكر ان على القياس قول
ابي حنيفة رحمه الله يفسد وعلى قياس قولهم الا لکن بخير المشتري ان شا اخذ الباقي وان شا ترك
وهذه المسئلة فرع لسلسلة ذكرها في كتاب البيوع وهو ان البيوع متى ورد على شين او
اشيا صنفقة واحدة وفسد في البعض سداد الاصلحة الاجارة هل يفسد في الباقي عند ابو حنيفة
رحمه الله يفسد في الباقي وعندهما لا يفسد وان كان الثمن مفضلا على ما ذكرنا في اصل الباب
ومن كل شاة وقبيل يفسد هنا واذا جاز الباقي في العقد عندهما بخير المشتري ان شا ترك
لسبق الصنفقة وان شا اخذ فان ترك انقطع السجل وان اختلفت احد اخذ الغنم التسعة
مع تسعة اقرعة بتسعين درهما وبطل البيع في قفيل واحد لانه لاجهالة في التسعة
لان من كل شاة وقبيل عشرة من الموجود منها تسعون درهما وانما جمل من قبيل واحد حاجتنا
الى التسعة منه ومن الساء الحدوم فاذا لم يكن تسعة حول كان لم يكن ولم يدخل في العقد
الاتسع من الغنم مع تسعة اقرعة بتسعين درهما ثم ذكر محمد رحمه الله في قول
ابي حنيفة رحمه الله في الوجه الثاني ان البيع في الكل يفسد ولم يذكر في الوجه الاول هل يفسد
بالكل ام لا واختلف المشايخ رحمهم الله فيه منهم من قال يفسد الذكر في الوجه
الثاني يكون ذكر في الوجه الاول لان الغني يحميها لان في الوجه الثاني انما فسده عند
الباي لان قبول البيع في الشاة الداهية والقفز الناضل صار مشروطا في الباقي بشرط
احاد الصنفقة ولهذا القول المشتري البيع في البعض وان البعض لا يجوز وانه شرط
لا يقتضيه العقد فيفسد العقد كما لو اشترى عبدا من زوجة احد فاحد هذا المعنى موجود
في الوجه الاول لانه صار قبول البيع في القفزان الداهب مشروطا في الباقي
بحكم اتحاد الصنفقة فيفسد البيع لان سداد البيع في الداهب في الوجهين جميعا سداد لا يلحق
الاجارة بحال ومنهم من قال لا يفسد وهو الظاهر لانه لم يذكر الخلاف في الوجه الاول
وفرقتنا الى حنيفة رحمه الله في الوجهين والفرق ان قبول البيع في القفزان الداهب
والشاة الداهية مشروط في الباقي بحكم اتحاد الصنفقة لكن حكما ومعنى لا حقيقة ونصا
فان البايع ما قال بعك الباقي على ان يقبل البيع في الداهب منها فلا بد من اعتبار المعنى في
الحقيقة كالهبة بشرط العوض والعمل بها في كل عقد متعدد فان احدهما يوجب سداد العقد
والاخر لا يعملنا في الوجه الاول بالحقيقة وفي الوجه الثاني بالعمى والعمل على هذا
الوجه اولي من القلب لان في الوجه الاول ثمن القفزان الداهب ومن الشاة الفاضلة معلوم
وهنا مجهول فلو قلنا بالفساد منه يلزم منه الفساد هنا بطريق الاول ولا كذلك على
العكس لان في المسئلة الثانية انما فسده لان ثمن القفزان الفاضل صار مجهولا وهو قاييم والعقد
تنافى في كل صنفقة واحدة فحل قبول البيع في الذي فسدها البيع فيه كالمشروط
في الباقي حكما اما في المسئلة الاولى ثمن الشاة الفاضلة معلوم فلا يحل ذلك وقد ذكرنا

في البيوع اذا استرى عدل رطل على ان فيه خمسون ثوباً كل ثوب عشرة بعشرة فوجه احد وخمسين
 كان العقد فاسداً لان عليه والتوب الزايد وهو مجهول — وجهه انما يصير البيع مجهولاً وان وجهه
 تسعة واربعين وقد قبض او لم يقبض كان البيع كان البيع جائز الا ان الوجود معلوم والمسيح
 تقابل الموجود من الثمن معلوم محوز وخير المشتري لتفرق الصفقة وانما يشترطنا يقولون
 بان هذا الجواب قولها اما عندنا في حصة رحمه الله العقد فاسد كله لانه فسد كله بنفسه فوجه
 لانه لا اسب لبطلان البيع اقوى من عدم العقد عليه قال — شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 والاصح عندي ان هذا قولهم لان ابا حنيفة رحمه الله في طائفة هذه المسئلة انما يفسد العقد في الكل
 لوجود العلة المعسدة وهو انه جعل قبول العقد فيما يفسد فيه العقد بشرط القبول
 في الاخر وهذا لا يوجد هنا فانه ما شرط قبول العقد في العدم ولا قصد ابراده على المجهول
 فقط الا انه غلط في العدد كذا في مسئلة في الوحي ما قصد ابراده العقد على العدم ولا شرط
 قبوله في الوحي من الا انه غلط في العدد غير انه قصد في الوجه الثاني كماله المن وهذا المسمى
 معدوم في الوجه الاول — لما ذكرنا ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب اذا وجد الاعنام
 تسعة والا فقرة تسعة قالوا جوابه ان المشتري بالخيار ليعقد الصفقة بخير
 المعمود عليه وفوات شرطه فان اختار الترك انقطع السخل وان اختار الاخذ باخذ ما احل
 يتسعه اعشار الثمن ويسقط عنه العشر لان حصته العاشر معلوم وهو عشر الثمن انيوات
 عشر المبيع ولو كان الطعام عشرة افقرة متفرقة مختلفة القيمة فان كان فقير من حنطة وقفير
 من شعير وقفير من تمر وقفير من تمر وقفير من تمر وغير ذلك فقال بعثك
 هذا الطعام وهي عشرة افقرة وهذه الاعنام وهي عشرة على ان كل فقير وشاة من الطعام
 بعشرة دراهم حار البيع وتقسيم على عشرة من الثمن على كل شاة وقفير املوا من الطعام
 كله من كل نوع عشر الفولان الاعنام بطرمة والمضموم الى كل شاة ايضا معلوم وهو فسر
 سايع من كل الطعام وكل نوع عشرة وذلك معلوم وليس في الاعنام على هذا الوجه فسر
 نصير كل شاة وكل فقير معلوما الا يرى انه لو قال لرجل بعثك ثوبين هذا وقفر من هذا
 الحنطة والشعير بدهم كان البيع جائزاً وكان له التوب ونصف فقير من الحنطة ونصف
 فقير من الشعير وجه الاشد شهاً دانه لما اضاف المقدار وهو الفقير الى الحنطة والشعير جميعاً
 كان له الفقير من المائتين جميعاً كذا اذا اضاف الفقير الى عشرة الافقرة المتفرقة كان له
 من كل نصف عشر فقير ونظيره ما ذكر في الجامع الصغير اذا قال لغيره بعثك
 هذا العقد بالنف مثقال ذهب وحسمائة مثقال فضة وذكر في كتاب الافرار اذا
 قال لفلان على كحنطة وشعير كان له نصف كحنطة ونصف در شعير كذلك هنا وهذا
 لان اسم الفقير كما يقع على فرد من هذه الانواع يقع على فقير شايع من هذه الحنطة ولو ضمنا
 لكل شاة فقير اكمالاً من الطعام من نوع واحد فسد البيع كماله من الشاة ومن
 الفقير لان الشاة متفاوتة وكل الفقير النام من كل نوع ايضا متفاوت وليس البعض بان يضم

تم

يقسم كل درهم على نصفين نصفين حنطة ونصف شعير فاصاب نصف شعير بدرجة بذلك
لان اول الكلام ان صاف الفغير الى كل واحد من النوعين على وجه لا الهما لكونه آخر كلامه اضاف
الفغير اليها اضافة على السواء انه قال كل تغير منها بدرهم والعبارة لاخر الكلام كما بين
الاستيفاء والتعليق فصار بايعا كل تغير حنطة ونصف شعير بدرهم فيقسم عليهم
كذلك فاصاب همة الشعير بدرجة بذلك وذلك ان وجد بالحنطة عبا يرد بها
بعضها من الثمن ولوقال اسعد هذا الفغير الحنطة وهذا الفغير الشعير الفغير منها
بدرهم فذلك لان ذكر الفغير مع حرفا بالالف واللام بمنزلة كلمة الكل فواضا الاستعارة
على الافراد ومثله ان قال ابيعك هذا الفغير الحنطة وهذا الفغير الشعير كل تغير بدرهم
ولا يخرج الى القسمة فان وجد بالشعير عبا بدرجة كل تغير بدرهم ولم يقل منهما فان العقد
يقع لانه اذا لم يصف الفغير اليها لاني اول كلامه ولا في آخر كلامه صار بايعا من كل نوع تغيرا
بدرهم ولم يفتح اسم الفغير على معلومها وانما وقع اسم التغير واحد كماله وصار حصة كل تغير
درهما حنطة كان وشعيرا حلافا الاول لانه اضاف الفغير اليها فانصرف اليها وهذا
اضاف الى شي واحد وقد ذكره بكلمة كل فانصرف الى كل مفرد مما سبق ذكره كانه قال
اسعد قنطرة بدرهم وتغير الشعير بدرهم ولو ان رجلا قال ابيعك هذه
العشرة الابواب كل بوب بدرهم كان البيع فاسدا لعل محمد رحمه الله تعالى لانها
منفاصلة ولو وجد باحدها لم يدرى سى يرد الى الباي بضم اليه يريدها هذا التعليل
واساعلم انها سفاوته في جنسها ونفسها الى قليل القيمة وكثيره لان من كل ثوب مجهول
لا يلدري ان المصنوع اليه ثوب هو كثير القيمة حتى يعلم من هذا او ثوب هو قليل القيمة حتى يكثر
من هذا وهو كما لو قال ابيعك هذه الاعنام كل شاة اثنين بعشرة كان البيع فاسدا لاجل
ما لو قال بعتك هذه الاقنزة كل تغير بدرهم لانها ليست بمثلها وتختلف متفاوتة بان
كان الفغيران متفرقة فحلفه كان البيع فاسدا كما في التباين ولو ان رجلا اشترى من رجل عشرين
كل واحد منها بالف وقبضها فوجدا احدها حرا واشترى دينين من رجل كل واحد منهما بعشرة
فاذا احدهما حرا فسد البيع في الكل عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
وتخير المشتري لما ذكرنا في الاصل وان لم يسلم لكل واحد منهما فاسد في الكل عندهم
اما عند ابي حنيفة رحمه الله فلعنتين وعندهما العلة واحدة وهوانه صار مستترا بالحنطة والحل
بمختار الثمن ابتداء وهو باطل وان وجدا احدهما مدبرا او مكاتا او ام ولد جاز البيع في القن
عندهم سواء سمي بمن كل واحد عندهما ولم يسلم اما اذا سمي فابو حنيفة رحمه الله يحتاج
الى الفرق بينهما اذا وجد احدهما حرا والفرق وهو ان قبول البيع في الحر
والمدبر صار مشروطا في الماني بعصا وحكما لا حقيقة ونصا فعملنا بالحقيقة في المدبر واحوانه
وبالعنى والحكم في الحر عملناهما واذا لم يسلم ثمن كل واحد منهما محتاجان الى الفرق والفرق
ان في الحر والحز صار مشتريا بالقن والكل مما يحصر ابتداء لان الحر والحز مما لا يدخل تحت العقد

اما في المدبر واحوانه لا الهما دخلوا تحت العقد لا يدرى انه لو قضى العاضى يجوز بيعه جارا لانه خرج
عن العقد بعد دخول البيعة في القن بالحنطة وجهالة الحصة في البتة لا توجب فساد
البيع كما في المستحق والله اعلم

لم يذكر هذا الباب في بعض النسخ هنا وانما ذكره في
الباب ان من الى ما

اخر ايمان هذا الكتاب

بني بمينة حنت في بمينة واذا انعدم ما بيني بمينة بر في بمينة

ان المطلق من كلام الناس محل على اطلاقه وعلى ما عارفه الناس واذا مدت بصفة بعينه القند
اقتدارا بنصوص السرعة والاستيفاء المطلق في الديون يقع مطلق المالب لانه اذا قبض عينا من
ايمان المالب وصار ماله على المدون صار كما المستزى اياه بمثل ذلك الدين ثم يقع المقام
منهما بمثل ذلك فيصل اليد عند سقوط الدين بحكم العاصه مثل حقه اليه وهو تفسير استيفاء
الدين وقبض الحق عند الناس وفي غير فهم مني تقيده بقيد لا سالي مطلق المالب علمنا ان المراد به
كون القبوض عينا هو مثل حقه وذلك لا يكون الا باستيفاء واقع كمن حقه فيتقيد به
اذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين وقال
صاحب الدين عبد حر ان لم اقبض مالي عليك واحزمه ثوبا او عبدا فصاحته فقد قبضه
وبر في بمينة لان القبض لفظ عام يصح استعماله في كل مال فانصرف الى عدم القبض فاذا قبض
ثوبا او عبدا صار قابضا ما عليه من الدين وهذا لان كلام الناس يجري على اطلاقه حتى يقوم
دليل التقييد والكالف جعل بشرط برب قبض ماله عليه مطلقا غير معيد نصفه فاي مال
قبض منه بدينه صار قابضا ماله عليه والدليل على انه صار قابضا ماله عليه استعانة
الناس فانهم يقولون قبض فلان ماله على غريمه وان احزمه ثوبا او عبدا وهذا لانه لو
استوفى لا يصير مستوفيا غير حظه وهو ما في دينه بل يكون مستوفيا مثل حقه وسقط الدين
بطريق المقاصد لكن بعد ذلك استيفاء بعينه حقه وبمينة بقبضه كذلك هنا وكذا الوال
ان لم اخذ مالي عليك او ان لم اقبض مالي عليك فحده حر لانه ان بشرط برب على التمام ان ياخذ
جميع ما عليه او ان ليستوفي جميع ما عليه او بعضه جميع ما عليه مطلقا غير معيد وانه لفظ مقيد
يصح استعماله في كل مال ويسمى استيفاء واخذا واقتضاء فا وكذلك لو اخذ وكيل
له فهو بمنزلة قبضه بيده لما مر ان يد الوكيل يد الموكل وصار قابضا حقه فا وقد ذكرنا
في الايمان ان الوكيل بالقبض سفير ومعه حتى لا يرجع اليه الحقوق فكان قبضه بمنزلة قبض
الموكل بيده كما لو حلف لغير من عبده فامر غيره فقبضه حنت في بمينة وكما لو حلف لغير من
فلانة فوكل رجلا بذلك ففعل بر في بمينة الا اذا نوى ان يباشر بنفسه فلا يحك بقبض
وكيله لانه نوى الخصوص من العموم فان مطلق القبض يقينا والباشره والامر فاذا نوى
المباشرة فقد نوى الخصوص من العموم فكان من محتملات كلامه وفيه تشديد الامر على نفسه
فانه قبل التبييه بر قبض وديله والان لا يسر الا بمباشرة بنفسه فيكون مصداقا بان وقضا

ولو قال ان لم ابر من فلان مالي عليه بعد حرام منه بغير اذن او بعد اذن او بغير اذن او بعد اذن كالفطنة
 والمسك والزعفران او غير ذلك فهو حرام لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص لانه لا يدخل
 في الوزن الا الخاص من الاموال على محمدرحمه الله فقال لان هنا خرج ذكر الوزن كان
 على ما يوزن دون ما سواه فكان ذلك على ما له بعينه دون غيره اما في العبد والثوب فلانه ذكر
 الوزن في قبض ماله عليه فانه قال ان لم ابر من مالي عليك فلا بد من مراعاة الوزن لانه اوصاف
 الشروط مراعاة كاصل الشروط كما لو قال ان لم اقبض مالي عليك في هذه الدراهم في هذه
 البيلة بحسب مراعاة الكان حتى لو قبض في غير ذلك المكان بحيث والعبد والثوب ليس بمحرك
 فلا يحصل به البراما الدائير والزعفران وغيرهما فلو حين احدهما انه ذكر الا بوزان
 مضافا الى مال عليه وماله عليه درهم فانصرف الوزن الى الدرهم مضاركة قال ان لم ابر من
 من فلان الدرهم التي عليه بعد حر ولو قال هكذا كان شرطه سائر الا بوزان وان يكون
 الموزون المقبوض درهم وقد وجد احدهما دون الاخر بحث كما لو قال ان لم
 اضرب زيدا وعمرا وضرب احدهما دون الاخر بحيث في يمينه والثاني انه لما ذكر الوزن
 مضافا الى ماله عليه علم انه لم يرد بذلك جميع الاموال واذا انتفى العموم بذكر الوزن كان
 المراد منه الخصوص محال على احضر الخصوص وهو ماله عليه من الدين لان بعض الاعداد
 ليس باولى من البعض ولان بعض الانواع بمنزلة العدد في اللفظ العام والمطلق واللفظ
 لا يحتمل العدد فهذا معنى قوله محمد رحمه الله وكان ذلك على ما له بعينه وان عجز
 بالانزاع الاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدبر في القضا اما فيما بينه وبين الله
 لانه نوى ما يحتمل كلامه لان الانزاع يكره ويراد به الاستيفاء مجازا ومن سوي الاجاز
 وفيه تخفيف صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولم يصدق في القضا كمن قال لا مراة
 انت طالق ثم قال عتبه الطلاق عن الوثاق او عن الولادة صدق فيما بينه وبين الله تعالى
 ولم يصدق في القضا لان قوله انت طالق عرفا وشرعا لا يطلق عن النكاح لان الوثاق
 والولادة بضار له بمنزلة الحقيقة ولغيره بمنزلة المجاز وهذا لان الوزن طريق
 الاستيفاء مجازا ان يعبر به عن مطلق الاستيفاء مجازا وكذلك لو قال عبد حر ان لم
 اقبض مالي عليك في كيس فاعطاه دنانير في كيس حيث لانه وصفه على وجه يكون مطرو
 الكيس وهذا الايمان في الا بالقبض صورة فاقضى ان يكون المثل الذي ورد عليه القبض
 صورة مثل حقه وهذا لانه لما ذكر الكيس مع القبض علمنا انه لم يرد به جميع الاموال
 لان جميع الاموال لا يمكن ان يجعل في الكيس كالحوان وغيره فانتفى العموم
 فكان المراد احضر الخصوص وهو ماله عليه من الدرهم كان صرفه اليه وهو ملو
 مع الكيس اولى من صرفه الى غيره وكذا اذا قال ان لم اقبض مالي عليك درهم
 بالميزان وعلى قبض عين حقه لانه ذكر مع القبض زيادة شرط وهو الميزان مضافا
 الى عين الدرهم فلا بد من مراعاة ذلك كما لو ذكر الانزاع وحاصله او هذه الالفاظ

اراد المبالغة في الاستيفاء والمبالغة انما تكون باسيفاضه واو قال ان لم اقبض الدرهم التي
 عليك قبضها عروضا او دنانير لم يحث وكان الجواب فيه كالجواب فيما اذا قال ان لم
 اقبض مالي عليك لان ذكر الدرهم وعلمه سواء لانه ذكر ما يقتضيه الكلام من غير ذكر لان
 قوله ان لم اقبض مالي عليك كناية عن الدرهم لان حقه عليه درهم فذكر الدرهم ليس فيه الا تأكيد
 الكلام فصا ركانه والـ ان لم اقبض مالي عليك ولم يذكر الدرهم وهي مسئلة اول
 الباب بخلاف قوله درهم بالميزان لان ذلك صفة القبوض لصفة الدرهم التي له
 عليه فيشترط كون القبوض درهم ولو قال ان لم اقبض منك درهم مضام من الدرهم
 التي عليك قبضها عروضا او دنانير فانه بحث في يمينه لان شرطه ان يكون المقبوض
 درهم ولم يوجد وهذا لانه اخرج الكلام مخرج الخصوص لانه خص القبض بالقبضا
 والقبض الموصوف بالقبضا في الاعمال انما يعرف اذا قبض جنس حقه لان القضا المطلق غير السمين
 انما يقع اذا كانا من جنس واحد ولا بد من على كون القبوض درهم وهذا امر يرجع الى
 الصورة فاقضى ان يكون المقبوض مثل حقه صورة وهو بمنزلة ما لو قال ان لم اقبض
 مالي عليك في الكيس فقبض في غير الكيس لانه يزيل هذه المسئلة ويبيها ذكرها اذا قال
 ان لم اقبض الدرهم التي عليك قبضها عروضا او دنانير لم يحث والفرق ان حقه
 ذكر الدرهم مع الالف واللام والدرهم مع الالف واللام لا بد من صفة القبوض فانه لا يقال
 زيد العالم وانما ذكر ما يقتضيه الكلام من غير ذكر الدرهم وعلمه بمنزلة اما
 في المسئلة المانية ذكر الدرهم من غير الالف واللام فانه قال ان لم اقبض درهم الدرهم
 من غير ذكر الالف واللام تذكر صفة القبوض كما قال زيد عالم فقد جعل شرطه ان يكون
 المقبوض منه درهم ولم يوجد وهذا لانه ذكر بدون الالف واللام مضام من الدرهم
 المذكورة بالالف واللام فكان القبوض منكرا صفة القبوض وتفسير الـ عن الحق الذي
 له عليه ولو اسفرض المطلوب من الطالب درهما بقضا اياه ثم استقرضه منه
 فقضا اياه حتى قضى درهم بذلك الدرهم حيث في يمينه وان صار قاضيا درهم الذي له
 عليه لان في الامان بمرأى صورة الشرط لما ذكرنا في باب المساومة وشرطه صورة ولقضا
 ان يكون القبوض مساين لطلب عليه اسم الدرهم وان اسم جمع واقل الجمع ثلثة ولم يقبض بثلثة
 فلم يات بما هو شرطه في بحث ولا يقال بان اليمين عروضة فيبغى ان لا يحث الا في آخر
 جز من اجزائها لجمال الرسالة لا ما نقول انما استوفى البر عند تمام قيام الحقود عليه
 ومتى مات الحقود عليه وقع الياس عن البر فيبحث في الحال كما لو طفق ليلبس هذا الثوب
 او كلن زيدا كان وقتها الحر فلو هلك الثوب او مات زيد بحث لفوات الحقود عليه
 كذلك هنا الحقود عليه الدين وقد سقط بقبضه متفرقا ففات الحقود عليه فيبحث
 ولو كان استقرض منه بثلثة درهم فقضاها اياه ثم استقرضها وقضاها هكذا حتى اوفاه
 كله بثلثة درهم بر في يمينه لانه وجد قضا دينه بما يسمى درهم لانه قضاها متفرقة وليس في

شرط ما سوجب التقييد بوصف الاجماع في القضا انما الشرط ان يكون القضا واقعا بما سمي وراهم
مطلقا سواء استوفى حقه بدرهم في حالة واحدة او في احوال بر في يمينه ولو حلف لسرير ماله
عليه فلم يبرهما واعطاه ايا عدد او من غير وزن حثث لانه جعل شرط البر الايزان مع القبض
فلا بد من الوزن مع القبض لما ذكرنا ان صورة الشرط معتبرة ولانه اخرج الكلام مخرج
الخصوص وارحلف لسرين حقه او ليستوفيه او ليقبضن او لياخذنه ففعل ذلك كله
بر في يمينه لان فعله وكياله فيما يكون الوكيل تابيا من كل وجه بمنزلة فعله والوكيل في هذه
الافعال تاب من كل وجه فان الحقوق لا ترجع الى الوكيل فوجب شرط البر الا ان يعنى القبض
بيمينه فيكون على ما عني لانه نوى الخصوص من العام والعام يحتمل الخاص فكان ما ويا محتملا
كلامه وفيه تشديد فيكون مصداقا فيما بينه وبين الله وفي القضا ولو كان الذي عليه المال
حلف ليزنه او ليرن له او ليعطيه او ليقبضه او ليقبضه طام من فعل ذلك به فقد خرج من يمينه
لما قلنا في حق الطالب وان كان احد هما وكيل او لا يعطى او بالقبض قبل اليمين ثم اعطى وكيله بعد
ذلك او قبض بغير علمه او بغير علمه بر في يمينه لان البر انما يحصل بفعل وجد من الوكيل منسوبا اليه
وقد وجد في الوجهين وشرط البر الفعول ون التوكيل وهذا لان الوكالة غير لازمة فكان لدوامها
حكم الابتداء فصار كانه وكلمه بعد اليمين وهذا لان الوكالة وان وجدت قبل اليمين فالفعل الذي
هو شرط البر وهو القبض وجد بعد اليمين فخرج من اليمين كمن حلف لا يطلق امراته وقد كان وكل
وكيلا قبل اليمين حتى يطلقها فطلقها الوكيل بعد اليمين حث في يمينه لان ما هو شرط الحث وهو النطق
وجد بعد اليمين فاذا كانت العبرة بما هو شرط الحث كحالة الفعل كحالة التوكيل فكذلك انما هو
شرط البر يكون العبرة بحال الفعل كحالة التوكيل الا يرى انه لو وكل وكيل لا يطلق امراته
لما في صحة فرض الموكل ثم يطلقها الوكيل يصير كان الموكل هو المريض يطلقها في المرض حتى يصير قارا
لذلك في مسئلتنا صار كانه قبض بنفسه وان كانت الوكالة قبل اليمين والله اعلم بالصواب

تم الكتاب بحمد الملك الوهاب

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه

وسلم تسليما كثيرا دايما

ابدا

